

کتابخانه آصفیه کیه کار عالی حمید آبادی

۲۳۰۰

۲۰

۲۳۰۰

نمبر اول

۲۶

تاریخ و جملہ

کشف الحقائق شرح کنز الدقائق

نام کتاب

فقد حقیقی

غنی کتاب

۱۰۱۶

نمبر کتاب و فن مذکور

كتاب

كشف الحقائق شرح كنز الدقائق مع حواشٍ عليه مفصلة
عنه بجدول في الصواب كلاهما للامام القدوة الفقيه الورع
الزاهد بقية السلف وعين أعبان الخلف الاستاذ
الاجل الشيخ عبد الحكيم الافغان
نزيل دمشق الشام حفظه
الله وتقبلنا به
آمين .

وبهامشه

شرح الامام الاجل المحقق علامة الامة في المعقول والمنقول
وواحد الاثمة في الفروع والاصول عبيد الله بن مسعود
المشهور صدر الشريعة على متن الوقاية لحدده الامام
الاستاذ الاحل تاج الشريعة رحم الله الجميع

الجزء الثاني

حقوق الطبع محفوظة لمؤلفه وملزم طبعه المتني
بتصحيحه وهو احد تلامذة المؤلف
الشيخ محمود المطار

« تنبيه » ان هذا الكتاب طبع منه سابقا في المطبعة الادبية خمسة وعشرون
مرة وحصل مانع من اكماله فيها وعطلت عن الطبع ومضى مدة طويلة والمؤلف
يقرا فيه فقير منه شيئا وفصل به من كلمات ليس لها شدة ارتباط على حل المتن فعملها حاشية
على شرحه وتعم طبعه في مطبعة الموسوعات شارع باب الحلق بمصر سنة ١٣٢٢

﴿ كتاب البيع ﴾

هو مبادلة مال بمال يعتقد بإيجاب وقبول بلغتي ماضٍ ويتطابق النفيس والحسب (فبادة المال بالمال عملة صورية للبيع والإيجاب والقبول أو التماطي عملة مادية له والمبادلة تكون بين الاثنين فهما العلة الفاعلية ولم يقل على سبيل التراضي ليشمل ما لا يكون بالتراضي كبيع المكره فانه يبيع منعقد (هو الصحيح) انما قال هذا لان عند البعض انما يعتقد بالتماطي في الحسب لا في النفيس والتماطي عند البعض الاعطاء من الجانبين ويكفي عند البعض من أحد الجانبين كما اذا ساوم وأخذ للبيع ولم يكن معه وطء ليحمل المبيع فيه فكاله فصار قهفاه بالوطء وأعطى الثمن فهو جائز ولو قل كيف تبس الخطة فقال تميزا بدرهم فقال كل خمسة أفقرة فكاله فنهب بها فهذا بيع وعليه خمسة دراهم (واذا أوجب واحد قبل الآخر في المجلس كل المبيع بكل الثمن أو ترك الا اذا بين ثمن كل) أي اذا قال بت هذا بدرهم وذلك بدرهم قبل أحدهما بدرهم يجوز (وما لم يغبل بطل الإيجاب ان رجع للموجب أو قام أيهما عن المجلس واذا وجدا لزم البيع) أي لا يثبت خيار المجلس خلافاً للشافعي رح ولما ذكر الإيجاب والقبول أراد ان يذكر الثمن والمبيع وانما قدم ذكر الثمن لانه وسيلة الى حصول المبيع وهو للتقصود والوسائل مقدمة على المقاصد فقال



﴿ كتاب البيع ﴾

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي) هذا التقيد غير مناسب لانه ان كان المراد تعريف مطلق البيع فهو غير جامع لخروج بيع المكره وهو بيع وان كان فاسداً وان أريد به تعريف البيع الصحيح فهو غير مانع لدخول أكثر البياعات الفاسدة فيه . امين لكن في الفتح ان التراضي ليس جزء مفهوم البيع الشرعي بل شرط ثبوت حكمه شرعاً فانه قد دفع الاشكال لانه ليس للاحتراز بل اشارة الى حكم مستقل . ع (ويلزم) (١) أي يعتقد (بإيجاب وقبول) لان البيع أبات تصرف هو علة لحكمه والابات على هذا الوجه (٢) لا يعرف الا بالشرع لان البد لا يقدر على جعل الشيء علة الآخر . ف (ويتطابق) في النفيس والحسب لتتحقق (٣) معنى البيع والمعنى هو المعتبر في هذه العقود (وأي قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب) وان لم يذهب . در لانه (٤) دليل الاعراض (٥) والرجوع (٦) وله ذلك (ولا بد من معرفة قدر ووصف ثمن غير مشار) لان التسليم والتسلم واجب بالعقد وهذه الجهة مفضية الى المنازعة فيمنع التسليم والتسلم وكل جهة هذه صفاتها تنبع الجواز هنا هو الاصل (لا مشار) لان (١) (قوله أي يعتقد) لان الزوم ليس بلازم للإيجاب والقبول اذ قد يوجدان بدون الزوم كما في البيع الذي فيه خيار الشرط أو الرؤية . ع (٢) (قوله لا يعرف الا بالشرع) والشرع قد جعل الإيجاب والمبول مثبته لهذا التصرف . ع (٣) (قوله معنى البيع) وهو التراضي بالتمليك والتملك (٤) (قوله دليل الاعراض) للقابل . ع (٥) (قوله والرجوع) للموجب . ع (٦) (قوله وله ذلك) أي لكل من الماقيدين ماله من الرجوع للموجب والاعراض للقاتل وهذا لما تقدم في الهداية من أنه لو لم يثبت له أي للقابل الخيار لزمه حكم البيع من غير رضاه واذا لم يند الحكم بدون قبول الآخر فلا موجب ان يرجع عنه قبل قبوله لخلوه عن ابطال حق الغير انتهى ثم قوله حق الغير اي حقاً سلباً عن معارضة حق أقوى منه وهذا لان القابل وان ثبت له حق التملك لكنه عارضه حقيقة

(وضح البيع في المرض المشار اليه بلا علم بقدره ووصفه لافي غير المشار اليه) فانه حينئذ لا بد من ان بالاشارة

بذكر قدره ووصفه (وضمن حال
والى أجل علم والضمن المطلق)
أى أن لم يذكر صفته بأن قيل بت
بشرة دراهم (فإن استوت مالية
الثقود ففى ما قدر به من أى نوع)
أى يقع البيع على عشرة دراهم من
أى نوع كان أى يعطى للمشتري أى
نوع شاء (وإن اختلف فى الأروج
وفسدان استوى رواجها) أى فى
صورة اختلاف مالية الثقود (الأن
بين أحدهما) أى أحد الثقود وهذا
استثناء منقطع لأن البحث فى البيع
بالضمن المطلق فلا يكون حال بيان
أحد الثقود من جنس أحوال إطلاق
الضمن ثم بعد ذكر الثمن شرع فى
ذكر للبيع فقال (وفى الطعام والحبوب
كيلا وجزا فأن يبيع بغير جنسه
وبأنه أو حبر معين لم يدر قدره
وفى صاع فى بيع صبرة كل صاع بكذا)
أى إذا قال بت هذه الصبرة كل
صاع بدرهم صح فى صاع واحد (وفى
كلها أن سعى حلة فجزأها) أى
إذا قال بت هذه الصبرة وهى عشرة
أقفة كل قفيز بدرهم صح فى الكل
(وفسد فى الكل فى بيع ثلثة أو ثوب
كل شاة أو ذراع بكذا) لأن البيع
لا يجوز إلا فى واحد وذلك الواحد
متفاوت (وكذا كل ممدود متفاوت
فإن باع صبرة على أنها مائة صاع بمائة
درهم وهى أقل أو أكثر

بالإشارة كفاية فى التعريف (١) وجهالة الوصف فيه لا تقضى إلى المنازعة
(وصح بضمن حال أو بأجل) لإطلاق قوله تعالى وأحل الله البيع (٢) وعنه
عليه الصلاة والسلام أنه اشترى من يهودي طعاما إلى أجل ورهنه درعه (معلوم)
لأن الجهالة فيه مانعة عن التسليم الواجب بالمقد فهذا يطالبه فى قريب للمدة وهذا
يسلم فى بيدها (ومطلقه على النقد الغالب) رواج (٣) اختلف الثقود قيمة
أولا - ع لانه المتعارف وفيه التحري للجواز فبصرف إليه (وإن اختلف الثقود)
قيمة وتساوت رواج (فسد أن لم يبين) للإفضاء إلى المنازعة (وبيع الطعام
كيلا وجزا) إذا باعه بخلاف جنسه قال عليه الصلاة والسلام (٤) إذا اختلف
الجنسان فيعوا كيف شتم (وبأنه وحبر بعينه لم يدر قدره) لعدم الإفضاء
إلى المنازعة لتسجيل التسليم بخلاف السلم لتأخر التسليم والملاك غير نادر (ومن
باع صبرة كل صاع بدرهم صح فى صاع) وقد وقف فى الباقي وله الخيار لتفرق
الصفة وكذا إذا كيل فى المجلس أو سعى حلة الفزان لانه علم بذلك الآن فله
الخيار كما إذا وآه ولم يكن رآه وقت البيع وقالا يجوز فى الكل لازالة الجهالة
بيدها وله أنه تعذر الصرف إلى الكل (٥) لجهالة المبيع والتمن فيصرف إلى
الأقل وهو معلوم (٦) إلا أن تزول الجهالة فى الجنس بتسمية الكل أو بكيه
(ولو باع ثلثة أو ثوبا كل شاة أو ذراع بدرهم فسد فى الكل) وقالا يجوز فى
الكل أيضاً لما تقدم وله أن يصرّف إلى واحد لما قلنا إلا أن يبيع شاة من قطع
وذراع من ثوب لا يجوز للتفاوت المفضى إلى المنازعة بخلاف بيع قفيز من صبرة
لعدم التفاوت (ولو سعى الكل صح فى الكل) لعدم الجهالة - ع (فلو قصص فى ثوبا
إذا سعى جميع الصبيان - ع - كيل) وقد كان قال كل صاع بدرهم أو لم يقل
المالك وهى أقوى لأنها يجوز التصرف كيف شاء لاحق التملك لا يرى أن للاب
حق التملك فى ملك ولله عند الحاجة وقبل تملكه بالقطر لاوله التصرف فيه كيف
شاء بالإجماع هكذا فهمت من كلام الفتح فراجع قوله حق التملك أى تملك
المبيع أو الثمن - ع (١) (قوله وجهالة الوصف فيه) أى فى المشار لا تقضى كما
هو المادة الفاشية - ع (٢) (قوله وعنه عليه الصلاة والسلام) رواه البخارى
(٣) (قوله اختلف الثقود الخ) أقاده كلام أمين حيث قال أما إذا اختلفت رواج
مع اختلاف ماليها أو بدونه فيصح وينصرف إلى الأروج انتهى - ع (٤)
(قوله إذا اختلف الجنسان الخ) رواه الستة، لا البخارى (٥) (قوله لجهالة
المبيع والتمن) أما جهالة المبيع فلم يمان مقدار الصبيان وأما جهالة الثمن فلأن
معرفة مقداره فى هذه المسئلة بناء على معرفة مقدار المبيع - ع (٦) (قوله إلا
أن تزول الجهالة الخ) والجهالة وإن كانت أزالها بيدهما لكنها فى صلب العقد
كفى البيع بالرقم والبيع باي ثمن شاء فلهما فسدان لئلا يأتيا مع أن أزالها بيدهما

أخذ المشتري الأقل بمحضته أو فسح
 البيع وما زاد للبائع (لأنه لم يبيع الأمانة
 ساع فلزائد له) (وان باع المفروغ
 هكذا أخذ الأقل بكل الثمن أو
 ترك والاكثر له بلا خيار البائع)
 لأن القراع في التوب وصف والمراد
 بالوصف الأمر الذي إذا قام المحل
 يوجب في ذلك المحل حسنا أو قبحا
 فالكمية المحضة لا تكون من الأوصاف
 بل هي أصل لأن الكمية عبارة عن
 قلة الأجزاء وكثرتها والنسبة إنما
 يوجد بالأجزاء والوصف ما يفهم
 بالنسبة فلا بد أن يكون مؤخرًا عن
 وجود ذلك الشيء فالكمية التي
 يختلف بها الكيفية كالقراع في التوب
 أمر يختلف به حسن المزيد عليه فإن
 التوب إذا كان عشرة أذرع يساوي
 عشرة دنائير وإذا كان تسعة أذرع
 لا يساوي تسعة دنائير لأنها لا تنكفي
 حية والمشرة تكفي فوجو والقراع
 الزائد على التسعة يزيد التسعة حسنا
 فيصير كالأوصاف الزائدة فلا يقابلها
 شيء من الثمن أي الثمن لا يتقسم على
 الأجزاء كما يتقسم في الخطة فإنه
 إذا كان عشرة أفنزة بعشرة دراهم
 كان قفيز واحد بدرهم ولا كذلك
 في التوب فإذا باع عشرة أذرع بعشرة
 دراهم وكان التوب تسعة أذرع كما
 في مسئلتنا لا يأخذه بقسمة بل أن
 شاء أخذه بعشرة وإن شاء ترك
 وإن كان زائداً كان للمشتري قاته باع
 هذا التوب فوجد المشتري فيه أمراً
 مرغوباً فكان للمشتري كما إذا

ع (أخذ بمحضته أو فسح) لتفرق الصفقة قبل التمام فلم يتم رضاه بل وجوده
 هداية وفيه ضرره قلل النقص لا يفي بحاجته فلو أتمنا البيع فيه يذهب ماله
 ولا تدفع حاجته . ف (وان زاد للبائع) لأن البيع وقع على مقدار معين
 والقدر ليس بوصف (ولو نقص ذراع) وقد كان لم يقل كل ذراع بكذا . ع
 (أخذ بكل الثمن أو ترك) لأن القراع (١) وصف والوصف لا يقابله شيء
 من الثمن كاطراف الحيوان (وان زاد فللمشتري ولا خيار للبائع) لأنه
 وصف فصار كما إذا باعه مبيعاً فإذا هو سليم (ولو قال كل ذراع بكذا ونقص
 أخذ بمحضته) لأن الوصف وإن كان تابها لكنه صار أصلاً بافراده بذكر
 الثمن (أو ترك) لما مر من أن النقص له لا يفي الخ (وان زاد أخذ كله كل
 ذراع بكذا أو فسح) لأنه وإن حصل له الزيادة لكنه (٢) تلزمه زيادة
 الثمن لأنه صار أصلاً بافراده بالذكر فكان نقماً بشو به ضرر فيتخير (وفسد بيع
 عشرة أذرع من دار لا أسهم) أي عشرة أسهم من مائة سهم خلافاً لهما وله أن
 القراع اسم لما يذرع به واستير لما يحل القراع وهو للمين (٣) دون المشاع (٤)
 وذلك غير معلوم (٥) بخلاف السهم (وان اشترى عدلاً) وحكم قطع الثمن
 للموصوف بهذه القيود حكم العدل بلا فرق . ع (على أنه عشرة أبواب فقص أو
 زاد فسد) لجهالة المبيع أن زاد أو الثمن أن نقص لأن الذهاب لا يعرف له قيمة
 ليخص له من الثمن . ف (ولو بين لكل ثوب غنا ونقص صح بقدره) لعدم
 جهالة غن الذهاب . ع (وخير) لتفرق الصفقة . ع (وان زاد فسد) لجهالة
 المبيع . ع (ومن اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذ بعشرة
 في عشرة ونصف بلا خيار) للمشتري . ع وقال أبو يوسف بأحد عشر إن شاء
 وقال محمد بعشرة ونصف إن شاء لأن من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة
 (١) (قوله وصف) يزداد به قيمة أجزاء للذرع كوصف الخياطة ونحوها في
 المبد بخلاف الكثرة الحاصلة من ضم القفزان بعضها إلى بعض فاتها لا تزداد بها
 قيمة أجزاء السكيل فالتوب إذا كان عشرة أذرع مثلاً يساوي بعشرة دراهم في
 الأسواق لو فاته بالأغراض كالتخاذه بقاء فلو نقص منه ذراعاً لا يساوي باقي الباقية
 بنهاية دراهم لعدم الوفاء بالفرض بخلاف القفزان لأن بقصان البعض من العشرة
 مثلاً لا تنقص قيمة الباقي . ف وعناية (٢) (قوله تلزمه زيادة الخ) أو تعيب
 التوب أن قطع منه ذراعاً بخلاف الصاع من الصيرة . ع (٣) (قوله دون المشاع)
 لأن الذرع حسي لا بد له من محل حسي والمشاع ليس كذلك . عناية (٤) (قوله
 وذلك) أي المين غير معلوم أي جهة لعدم ذكرها في العقد فيغصى إلى المنازعة
 . ع (٥) (قوله بخلاف السهم) لأنه شائع في الكل فلم تلزم جهالة قضى إلى
 المنازعة إذ ليس لصاحب الكثير أن يدفع لصاحب القليل قدر نصيبه في أي

اشترى عبدا فوجده كاتباً (وإن قال كل ذراع بدرهم أخذ الأقل بمحضه أو ترك وأخذ الأكثر كل ذراع بدرهم أو فسخ) لانه أفرد كل ذراع بدرهم فلا بد من رطابة هذا المعنى واعلم ان المسئلة فيها اذا باع ثوبا على انه عشرة أذرع بمشرة دراهم كل ذراع بدرهم فانما هو تسعة أذرع او واحد عشر ذراعا حتى لو كان تسعة ونصف او عشرة ونصف حكاه ليس كذلك على ما سيأتي في هذه الصفحة (وصح يبيع عشرة أسهم من مائة سهم لا يبيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار) هذا عند أبي حنيفة رح وقال أصح في الوجهين لانه باع عشرة أمشاط من الدار وله ان في الثاني المبيع على الذرع وهو معين مجهول لامشاع بخلاف السهم (ولا يبيع عدل على انه عشرة أبواب وهو أقل او أكثر) لانه اذا كان أقل لا يدري ثمنه وليس هو بموجود فتكون حصة الموجود مجهولة وإن كان أكثر لا يكون المبيع معلوما (ولو بين لكل ثمن أصح في الأقل بحدته وخير وفسد في الأكثر) لان المبيع مجهول (وفي بيع ثوب على انه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم اخذه بمشرة في عشرة ونصف بلا خيار وتسعة في تسعة ونصف ان شاء وقال ابو يوسف رح ان شاء أخذ بأحد عشر في الاول وبمشرقي الثاني وقال محمد رح ان شاء أخذ بمشرة ونصف في الاول وتسعة ونصف في الثاني)

لصفه بنصفه ولا يبي يوسف انه لما أفرد كل ذراع بدرهم نزل كل ذراع بمنزلة الثوب وقد انتقص ولا يبي حنيفة ان الفراع وصف في الاصل وانما أخذ حكم القدار بالشرط وهو مقيد بالذراع ففقد عدمه عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكرياس الذي لا يتفاوت جوائبه لا يطيب للمشتري ما زاد على المشروط لانه بمنزلة الموزون حيث لا يضره الفصل وعلى هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه (وبسعة في تسعة ونصف بخيار) وعند أبي يوسف بخير في أخذه بمشرة وعقد محمد بخير أيضا في أخذه بتسعة ونصف .

فصل

(يدخل البناء) لان اسم الدار (١) يتناول العرصة والبناء صرفا ولاه متصل به اتصال قرار فيكون تبعا له (والمفاتيح) أى مفاتيح اغلاقها لان التعلق يدخل بلا ذكر لتركها فيها للبقاء والفتح بمنزلة بعض منه لانه لا ينقطع به بدونه (في بيع الدار والشجر في بيع الارض بلا ذكر) لانه متصل به اتصال قرار كالبناء (ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسعة) لانه متصل به للفصل فشابه المتاع الذي فيه (ولا الثمر في بيع الشجر الا بالشرط) (٢) لقوله عليه الصلاة والسلام من اشترى أرضا فيها نخيل فالثمرة للبائع الا ان يشترط المبتاع ولانها متصله للقطع فشابه الزرع (ويقال للبائع اقطعها وسلم المبيع) وكذا اذا كان فيها ذرع لان ملك للمشتري مشغول بملك البائع فله فيه كذا اذا كان فيه متاع وقال الشافعي يترك حتى يظهر صلاح الثمر ويستحصد الزرع (ومن باع ثمرة بدا صلاحها أولا) وهو الامن من الفساد عندنا وظهور التضييع والحلاوة عند الشافعي . ف (صح المبيع) لانه مال متقوم أما لكونه متفعلا به في الحال ولو علقا لأبواب (٣) أو في الثاني . هداية وقد أخرج الأئمة الستة قوله عليه الصلاة والسلام من اشترى نخلا قد أبرت فثمرته للبائع الا ان يشترط المبتاع فلم يقبه يدهو الصلاح وأما ما في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام نفى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها فهم قد تركوا ظاهره حيث أجازوا البيع قبل بدو الصلاح بشرط القطع فقد اتفقا على انه متروك الظاهر (٤) بدليل تعليله بقوله عليه الصلاة والسلام موضع كان . ك ولا لصاحب القليل ان يأخذه من أى مكان شاء . (١) (قوله يتناول العرصة والبناء صرفا) وانما بحث في لا يدخل هذه الدار قدخلها بعد عدم البناء لان البناء وصف والوصف في المشار اليه لقوله فكأنه حلف على ترك الدخول في هذا المكان (٢) (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام) رواه الامام محمد في شعبة الاصل . ف غريب هذا اللفظ وأخرجه الأئمة الستة بلفظ ومن باع نخلا مؤبرا فالثمرة للبائع الا أن يشترط المبتاع . مخرج الزيلعي . (٣) (قوله أو في الثاني) كما يجوز بيع الجعش كقوله رجاء الاتفاق ثاني الحال (٤) (قوله بدليل تعليله الخ) وذلك

أرأيت أن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه وهذا يستلزم أن يكون
(١) معناه نهى عن بيعها صالحة قبل بدو الصلاح وكذا ما أخرجه أبو داود
والترمذي وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود
ومعلوم أنه قبل السواد يكون حصر ما ضل منه على القطع أن معناه نهى عن بيع
العنب عنباً قبل أن يصير عنباً وهذا إنما يكون بشرط الترك إلى بدو الصلاح ونحن
نقول بفساد هذا البيع فقد قضينا عهدة هذا النهى وبقي بيعها مطلقاً غير متناول
لنهى بوجه من الوجوه وبقي حديث الثاوير سالماً عن المعارض (٢) ف (٣) وبقطعها
المشترى في الحال (٤) قريفاً ملك البائع (٥) وإن شرط تركها على التخل فسد (٦) لأنه
شرط لا يقتضيه العقد (ولو استثنى منها ارطالاً معلومة صح) لأن ما جاز إيراد
العقد عليه بانفراده جاز استثناءه من ذلك العقد هداية ويفنى أن يكون المراد
أن يبقى بعد تلك الارطال شيء بقلة نظهما ع ولا يضر جهالة قدر الباقي لأن
المجازفة (٧) لا تنافي جواز البيع غناية (٨) كبيع بر في سنبلة وبقلاء في قشره (٩)
الاخضر خلافاً للشافعي لنا (١٠) أنه عليه الصلاة والسلام (١١) نهى عن بيع
السنبلة حتى يبيض ويأمر العاهة ولأنه سب متنع به فيجوز بيعه في سنبله كالتبوير
بجامع أنه مال متقوم وأجرة الكيل على البائع (١٢) لأن التسليم واجب عليه وأجرة
تحتاثل من وزنه على المشتري (١٣) أما التقدر فلأن الواجب على المشتري تسليم الحيد هذا
على رواية ابن سباعة عن محمد وأما على رواية ابن رستم عنه فلي البائع لأن التقدر يكون
بعد التسليم والبائع هو المحتاج إليه ليميز ما تعلق به حقه من غيره أو ليعرف للمعيب
ليرده وأما الوزن فلأنه هو المحتاج إلى التسليم (ومن باع سلعة بغير سلمه أولاً)
لأن حق للمشتري تبين في المبيع فيقيم دفع الثمن ليتبين حق البائع بالتبض لأنه
لا يتبين بالتمين تحقيقاً للمساواة (١٤) والا معاً لا تساويهما (١٥) في التمين

أنه علل عليه الصلاة والسلام النهى باحتمال فقد الثمر المتأني لتسليم المبيع المحلل
لثمن وهذه المناقاة إذا تحققت فيها إذا باعها صالحة قبل بدو الصلاح أما إذا باعها
ولم يشترط بدو الصلاح كما قلنا به فلا مناقاة لأنه يسلمها للحال ويقال للمشتري
أقطعها في الحال وجبت لا يطرأ الاحتمال المذكور كما في سائر الياغات ع (١٦) (قوله
معناه نهى الخ) وعلى ما فسكلمة حتى غاية البيع لا تنهى فالتبني متوجه إلى
البيع المتبني بدو الصلاح وهذا لا يكون إلا بشرط الترك إلى بدو الصلاح ع (١٧)
(قوله لا تنافي جواز البيع) إلا إذا لم منها جهالة قدر الثمن كما في بيع الصبرة
كل قفيز بدرهم حيث صح في واحد لا في الباقي فزرم جهالة قدر الثمن ع (١٨)
(قوله أنه عليه الصلاة والسلام) رواه السنة إلا البخاري ف (١٩) (قوله نهى
عن بيع الخ) وحكم ما بعد الغاية بخالف ما قبلها فاقضى الجواز بعد وجود العاهة ك
(٢٠) (قوله في التمين) أي وفي عدمه كما في الصرف ع

لأن من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم
مقابلة نصفه بنصفه ولا يي يوسف
رح أنه لما أقر كل ذراع بيد زل
كل ذراع منزلة ثوب وقد انتقص
ولا يي خيفة رح أن الذراع وصف
وأنما أخذ حكم المقدار بالشرط وهو
مقيد بالذراع فني الأقل ماد الحكم
إلى الأصل (٢١) وصح بيع البر
في سنبلة والبقلاء والارز والسهم
في قشرها (٢٢) بيع البر في سنبلة يجوز
عندنا وعن الشافعي رح قولان وبيع
البقلاء الاخضر لا يجوز عنده (والجوز
والجوز والفستق في قشرها الأول)
أنما قال في قشرها الأول لأن فيه
خلاف الشافعي رح أما في قشرها
الثاني فيجوز اتفاقاً (٢٣) وبيع ثمرة
لم يد صلاحها أو قد بدا ويجب قطعها
وشرط تركها على الشجر فسد البيع
كاستثناء قدر معلوم منها (٢٤) أي باع
التمر على التخل واستثنى قدر معلوماً
لا يجوز البيع لأنه ربما لا يبقى شيء
بعد المستقى (وأجرة الكيل والوزن
والذرع والصد على البائع وأجرة
وزن الثمن وقدره على المشتري
وفي بيع سلعة بثمن سلم هو أولاً وفي
غيره سلماً معاً) أي في بيع السلعة
بالثمن أي بالدرهم أو الدنانير سلم
الثمن أولاً لأن السلعة تمنع بالبيع
والدرهم والدنانير لا تمنع إلا بالتسليم
فلا بد من قيمته لتلازمه بالربا في غيره
في بيع السلعة بالسلعة وهو بيع المقايضة
وفي بيع الثمن بالثمن أي الصرف سلماً
معاً لتساويهما في التمين وعدمه

باب خيار الشرط

(صحيح للمتياعين أو لاحدهما ثلاثة أيام أو أقل) لقوله عليه الصلاة والسلام
 لحيان إذا بابت قفل (١) لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام (ولو أكثر لا) أي
 لا يصح الخيار . ع وقال يجوز إذا سمي مدة معلومة (٢) لحديث ابن عمر رضي
 الله عنهما أنه أجاز الخيار إلى شهرين ولأن الخيار للزوي لندفع الثمن وقد تمس
 الحاجة إلى الأكثر وله أن جوازه على خلاف المياس بالنسبة المذكورة لتحالته
 مقتضى العقد وهو لزوم فيقتصر على المدة المذكورة فيه ثم قيل إن العقد (٣)
 يفسد بمضي جزء من اليوم الرابع وقيل (٤) ينتقد فاسدا (ع أن أجاز في الثلاث
 صح) خلافا لغيره لما أنه لم يتصل بالفسد بالمعد على القول الأول أو ارتفع الفساد
 (٥) قبل تقررده بحذف الشرط على القول الثاني ولو باع على أنه لم يتقد
 الثمن إلى ثلاثة أيام فلا يصح صح والى أربعة لا) وقال محمد يصح لما أنه في
 معنى شرط الخيار أساس الحاجة إلى الاتصاف عند عدم التقيد بخرز أو المماثلة
 في التسع فأبو حنيفة رحمه الله مر على أصله في المالحق به ونفى الزيادة وكذا محمد
 رحمه الله في تجويز الزيادة وأبو يوسف رحمه الله أخذ في الأصل بالآخر وفي هذا
 بالقياس (ع أن قد في الثلاث صح) فربيع على قوله والى أربعة لا . ع (وخيار
 البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه) لأن تمام هذا السبب بالرضا ولا يتم مع
 الخيار (وبقبض المشتري يملك بالقيمة) لأن البيع ينسخ بالهلاك لانه (٦) كان
 موقوفا ولا تقاذا أي للموقوف . ع بدون المحل فبقى في يده مقبوضا على سوم
 الثراء وفيه القيمة (وخيار المشتري لا يمنع خروج المبيع عن ملك البائع لزوم
 البيع في جانبه وهذا لأن الخيار إنما يمنع خروج البديل عن ملك من له الخيار
 لا عن ملك الآخر . ع لانه شرع نظرا له لا للآخر (ولا يملك) أي للمشتري
 . ع وقال يملكه والا لزم زوال ملك البائع لا إلى ملك (٧) ولا عهد ثابته في
 (١) قوله لا خلافة أي لا خداع متى في المدول من البت إلى الخيار بل القصد
 إلى التروى . كفاية والحديث رواه الحاكم في المستدرک . ف (٢) قوله لحديث ابن
 عمر رضي الله عنهما لا يعرف في شيء من كتب الحديث والآثار (٣) قوله يفسد
 أي الآن وأما قبل مضي الجزء المذكور فقد كان صحيحا موقوفا على الإجازة وهو
 الأوجه . ف (٤) قوله ينتقد فاسدا) ثم يرتفع الفساد عند الإجازة قبل مضي
 الجزء المذكور . ع وإنما ينتقد فاسدا بالنظر إلى الظاهر إذ الظاهر دوامهما على
 الشرط . ف وكان ثمرة الخلاف تظهر في شيوع الفساد على الأخير وعدمه على
 الأول وتوضحه مسألة الجارية والطلاق والسيب وحليه من باب الصرف . ع
 (٥) قوله قبل تقررده) لأن تقررده بمضي ثلاثة أيام (٦) قوله كان موقوفا
 وقد مات المحل بالهلاك . عناية فتعذر التقاد فتمين النسخ . ع (٧) قوله ولا

أه يجوز أن أجاز في التلك) أي إذا
 بيع وشرط الخيار أكثر من ثلاثة
 أيام لا يجوز البيع خلافا لهما لكن إن
 أجز في ثلاثة أيام جاز البيع عند أبي
 حنيفة رح خلافا لغيره رح (ع أن
 اشترى على أنه أن لم يتقد الثمن إلى
 ثلاثة أيام فلا يصح صح والى أربعة
 لا) ع أن قد في الثلاث جاز) وإنما
 أدخل لفظة الفاء في قوله فان اشترى
 لانه فرع مسألة خيار الشرط لأن
 الخيار انما شرع ليندفع بالفسخ الضرر
 عن نفسه سواء كان الضرر تأخير
 أداء الثمن أو غيره فإذا كان الخيار
 لضرر التأخير من صور خيار الشرط
 فالتصريح به يكون من فروع خيار
 الشرط وهذا الذي ذكر قول أبي
 حنيفة رح وأبي يوسف رح خلافا
 لمحمد رح فإنه يجوز في الأكثر فهو
 جرى على أصله في التجويز في الأكثر
 وأبو حنيفة رح جرى على أصله في عدم
 التجويز في الأكثر أما أبو يوسف
 رح أنما لم يجوز هنا جريا على القياس
 وجوز ثمة لار ابن عمر رضي الله
 تعالى عنهما فإنه جوز به إلى شهرين
 (ولا يخرج مبيع من ملك بانه مع خياره
 فان قبضه المشتري فملكه عليه القيمة)
 أي بيع بشرط الخيار للبائع فقبضه
 المشتري فملكه في يده يجب عليه القيمة
 لانه مقبوض على سوم الثراء وهو
 مضمون بالقيمة (ويخرج مع خيار
 المشتري فملكه في يده بالنسبة كتيه)
 أي إذا كان الخيار لمشتري وقبضه
 المشتري فملك أو قبض في يده يجب

لن (ولا يملك المشتري) أي إذا كان الخيار للمشتري لا يملك المشتري عند أبي حنيفة رح خلافا لهما وثمره الخلاف
 ظاهر في هذه المسائل وهي قوله (شراء عرسه بالخيار لا يفسد نكاحه) عند أبي حنيفة رح لعدم الملك وضدهما بضده (وإن

وطئها ردعا لانه بالتكاح (الاي بالكر)

(٨)

اي ان وطئها المشتري في أيام الخيار ملك ردعا عند أبي خيفة رج لا

الوطئ بالتكاح لا يكون اجزاة
الا ان يكون بكر آلاءة تقصها بالوطئ
فلا يملك الرد وعندها لا يملك الرد
وانكافت ثيبا لان المشتري قد ملكها
ففسد التكاح فالوطئ يكون يملك
اليمين فيكون اجزاة ولا يستحق قريه
عليه في مدة خياره اي ان اشترى
قريه بالخيار لا يستحق عند أبي خيفة
رج في أيام الخيار خلافا لهما (ولا
من شراء قاتلا ان ملك عبد فهو
حر) اي قال ان ملك عبد فهو
حر فشراء بالخيار لا يستحق في أيام
الخيار عند أبي خيفة رج لعدم الملك
(ولا يمد حبس المشتراة في المدة
من استبرائها) اي ان اشترى أمة
بالخيار غاضت في أيام الخيار فهذه
الحبسة لا تمد من الاستبراء عند أبي
خيفة رج لان الاستبراء انما يجب
بعد موت الملك (ولا استبراء على
البائع ان ردت عليه بالخيار) اي
ان ردت الامه المشرية بالخيار لا يجب
الاستبراء على البائع عند أبي خيفة
رج لان الاستبراء انما يجب بالاتقال
من ملك الى ملك ولم يوجد عند
أبي خيفة رج حيث لا يملكها المشتري
(ومن ولدت في المدة بالتكاح لا تصير
أم ولد) اي ان اشترى زوجته
بالخيار فولدت في أيام الخيار في يد
البائع لا تصير أم ولد للمشتري فيملك
الرد عند أبي خيفة رج وعندها
تصير أم ولده لانها ولدت في ملك
المشتري فلا يملك الرد وانما قلنا في
يد البائع حتى لو قبض المشتري وولدت

الشرع وله ان الثمن لم يخرج من ملك المشتري فان دخل المبيع في ملكه (١)
يجتمع البدلان في ملك رجل واحد (٢) حكما للمعاوضة ولا أصل له في الشرع
لان للمعاوضة تنقضي المساواة ولان الخيار انما شرع نظرا ليقوى قبض على
الصلحة ولو ثبت الملك ومسا ينفق عليه من غير اختيار للقرابة فيفوت النظر
(وقبضه يهلك بالثمن) لان الملاك لا يمرى عن مقدمة العيب (كنهه) (٣)
عالم لا يرعى زواله كقطع اليد ف لا امتناع الرد حيث (قلو اشترى زوجته
بالخيار بقى التكاح) لانه لم يملكها (فان وطئها له أن ردعا) خلافا لهما وله
ان الوطئ يحكم التكاح الا اذا كانت بكرة لان الوطئ يقتضيها (ولو اجاز من له
الخيار حبسية صاحبه صح) لا يلازم باجزته على الآخر شيئا (٤) لقزومه من
جانب صاحبه (ولو فسخ لا) (٥) الا اذا علم به صاحبه لتضرره برفع العقد
لانه عساه يستمد تمام البيع فيصرف فيه فيلزمه غرامة القيمة بالهلاك اذا كان
الخيار للبائع او لا يطلب لسلمته مشتريا ان كان الخيار للمشتري فلا بد من علمه
وقال أبو يوسف والشافعي يجوز لاه مسلط على الفسخ من جهة صاحبه فلا
يتوقف على علمه كالا اجزاة ونحن لا نسلم التسليم كيف وصاحبه لا يملك الفسخ
ولا تسليط في غير ما يملكه المسلم (٦) ولا الزام في الاجازة (وتم العقد بموته)
خلافا لشافعي لانه لا يورث لانه مجرد مشبهة (٧) لا يقتل والارث انما يكون
فيما يقتل بخلاف خيار العيب لان المورث (٨) استحق المبيع سلبا وبخلاف خيار

عهد لنا به (اي في المعاوضة فلا يرد شراء متولى أمر الكمية عبد الفسدة والارض
الموقوفة ببيدها اذا ضعف احدهم واشترى ببدله آخر لا يدخل في ملك
المشتري لانه من باب الوقف وحكم الوقف ذلك) (١) (قوله يجتمع البدلان الخ)
وهنا الزم في الشرع بما ذكرناه فان المشتري للفسدة كأن في المعاوضة ف مع
انه يخرج ولا يدخل في ملك أحد ع (٢) (قوله حكما للمعاوضة) بخلاف
ضمان فاصب الدبر اذا ابق من عنده فانه لا يخرج من ملك مالكه فاجتمع البدلان
لكنه ضمان جنابة (٣) (قوله بما لا يرعى الخ) وأما ما يرعى زواله كالمرض
فالمشتري على خياره لكن انما يرد بعد البرء فان مضت المدة ولم يبرأ لزم البيع
(٤) (قوله لقزومه من جانب صاحبه) وهذا ظاهر فيها اذا كان الخيار لاحدهما
وكذا اذا كان الخيار لهما لانه باجزته لم يطل خيار صاحبه فصدق انه لم يلزمه
شيئا ع (٥) (قوله الا اذا علم صاحبه) اي في المدة فلو لم يملكه الفسخ الا بعد
للمدة تم البيع لعدم اعتبار ذلك الفسخ (٦) (قوله ولا الزام في الاجازة) لانه
باجازته لا يلزم الاخر شيئا لان العقد لازم في جانب من عليه الخيار (٧)
(قوله لا ينتقل) لانه عرض غايه (٨) (قوله استحق المبيع سلبا) وسلامة
المبيع كجزء منه فيورث الباقي الا عيان لكن لا يملك طلبه شرعا الا يرد الكل

في يده تصير أم ولده بالاتفاق لانها تميمت بالولادة فلا يملك الرد فصارت ملكا للمشتري فالولادة وقعت في ملك التمين
تصير أم ولده (وهلك في يد البائع عليه ان قبضة المشتري باذنه واودعه عنده لارتفاع القبض بالرد لعدم الملك) اي

المشتري بالخيار ان قبض مشتراه ثم أودعه عند البائع فهل في يد البائع فلهذا يكون على البائع ان القبض فعدارتفع بالرد لأن المشتري لم يملكه فلم يصح الابداع بل رده الى البائع يكون رفعا لقبض ويكون الهلاك قبل القبض فيكون على البائع وعندها لما ملكه المشتري صح ابداعه فلا يرتفع القبض فكانه هلك في يد المشتري فيكون الهلاك من ماله (وعنى خيار ماذون شري شيئا بالخيار وبراءة عنه عن ثمنه في المدة لأن للأذون بلى عدم التملك) أي ان اشترى عبدا ماذون شيئا بالخيار وبراءة عنه عن ثمنه في مدة الخيار بقي خياره عند أبي حنيفة رج وعندها لا يبقى له (٩)

فردم يكون تملكها بشي عوض والمأذون لا يملك ذلك وعند أبي حنيفة رج لما لم يملكه كان رد ما سطا عن التملك وللمأذون ولاية ذلك فانه اذا وهب له شيئا فله ولاية ان لا يقبله (وبطل شراء ذمي من ذمي خرا بالخيار ان أسلم لثلاثيها مسلما بأسقاط خياره) أي ان اشترى ذمي بشرط خياره من ذمي خرا ثم أسلم للمشتري بطل شراؤه لأنه ان بقي ففسد اسقاط الخيار بملكه المشتري فيلزم تملك المسلم الحر وعندها ينفذ الشراء وبطل الخيار لأنه لو بقي بملك ردها والرد يكون تملكها والمسلم لا يملك تملك الحر ففسد مساقط ثمرات الخلاف (ومن له الخيار يحجز وان جهل صاحبه ولا يفسخ بلا علمه) أي ان فسخ من له الخيار لا يفسخ بلا علم صاحبه خلافا لابي يوسف رج والشافعي رج لهما انه ان شرط علم صاحبه لم يبق قائدة في شرط الخيار لان صاحبه ان احتق في مدة الخيار فلم يصل الخبر اليه فيتم العقد فيفسد من له الخيار (فان فسخ وعلمه في المدة انفسخ

اتحين لانه ثبت للوارث ابتداء لاختلاط ملكه بملك الغير (ومضى المدة) لأن الخيار كان مائع التام (١) وقد زال بانتهاء موته لانه كان موقتا بها (والاتفاق وتوايه) لاقتضائه للملك ولا ملك مع الخيار (ع) (والاخذ بالشفعة) لأنه شرع لدفع ضرر الجوار والجوار يكون باستدانة الملك وهي تقتضي ثبوت الملك (٢) وثبوته يقتضي سقوط الخيار سابقا (ف) (ولو شرط للمشتري) أو البائع (در (الخيار لغيره صح) فكانه شرط الخيار لنفسه وجعل الغير نائباً عنه (عناية (وأي اجاز أو قضى صح) ملك كل منهما كلاهما (ع) فان اجاز أحدهما وقضى الآخر فالأسبق أحق (لوجوده في زمن لا يزاح فيه غيره) (وان كانا مما قانفسخ) لانه أقوى لأن الجواز يلحقه الفسخ والنسوخ لا تلحقه الا جازة (ولو باع عديدين على أنه بالخيار في أحدهما ان فصل وعين صح) لمعلومية المبيع والتمن (والالا) أي ان لم يفصل أو لم يبين لم يصح لجهالة الثمن أو للبيع وكذا ان لم يفصله ولم يبين لجهالتهما (وصح خيار التمين في ما دون الأربعة) (٣) بأن قال اشتريت أحد هذين على ان يأخذ أيهما شاء بمشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام وقال زفر والشافعي فسد البيع لجهالة المبيع ولنا انه قد يحتاج الى اختيار من يتق به ولا يمكنه البائع بالحل اليه الا بالبيع فكان في معنى ماورد به التشرع الا ان الحاجة تدفع بالثلاثة لوجود الردى والحيد والوسط والجهالة لا تقتضي الى المنازعة لثمين من له الخيار ثم قيل يشترط في هذا المقعد ذكر خيار الشرط مع خيار التمين وهو المذكور في الجامع الصغير وقيل لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير فيكون ذكره في الجامع الصغير وفاقا لا شرطا وانما لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار التمين بالثلاث عنده وعمدة معلومة بأنها كانت عندهما (١) (قوله وقد زال بانتهاء مدته) فصله للموجب وهو وجود أركان المقدمه (٢) (قوله وثبوته يقتضي الخ) لأن الملك ينال الخيار (عناية (٣) (قوله بأن قال اشتريت الخ) اما اذا قال اشتريت أحد هذين ولم يقل على أي بالخيار

أيهما شئت آخذته لم يحجز اتفاقا

(٢ في) (كشف الحقائق) والالتم عقد موروث خيار العيب والتمين لا لشرط والروية خيار التمين ان يشتري احد الثوبين بمشرة على ان يمين ايشاء وخيار الشرط موروث عند الشافعي رج أيضا وخيار الروية لا يتأني على مذهبه لأن شراء ما لم ير لا يجوز عنده (وان اشترى وشرط الخيار لغيره فأي اجاز أو قضى صح ذلك فان اجاز أحدهما وفسخ الاخر فالأول أولى وان وجد ما عاقا لفسخ اولى) قالوا ذلك لأن شرط الخيار لغير الماقد انما ثبت بطريق الثبابة عن الماقد ثبتت له اقتضاء اقول اذا اشترى على ان للغير بالخيار لا ثبت الخيار الا برضاء المتعاقدين فيكون نائباً عن المتعاقدين ثم رضاء الباع بخيار الغير لا يقتضي رضاء بخيار المشتري

(وبيع صدين بالخيار في اخدهما صح ان فصل ثمن كل وغين محل الخيار وفسد في الاوجه الباقية) وهي ما اذا لم يفصل الثمن ولم يمين محل الخيار او فصل ولم يمين او عين ولم يفصل لجهة الثمن وللمبيع او جهالة أحدهما بقى ان في صورة الجواز وان لم يوجد الجهالة لكن قبول ماليس بمبيع جعل شرطاً لقبول ما هو مبيع فيبني ان يفسد بالشرط الفاسدة عنده والجواب ان المبيع بشرط الخيار داخل في الايجاب لافي الحكم فلا يصدق عليه انه ماليس بمبيع من كل وجه بل هو مبيع من وجه فاعتبرنا الوجهين في صورة الجهالة اعتبرنا انه ما ليس (١٥) بمبيع حتى يفسد العقد وفي صورة ان يكون كل واحد منهما معلوماً

(ولو اشترا على أيهما بالخيار فرضي أحدهما لا يرد الآخر) خلافاً لما له في الأصول
على البائع لرد مبيعاً بميب الشركة وفيه الزام ضرر (١) زائد (ولو اشترى عبداً على انه خيار او كاتب وكان بخلافه أخذ به كل الثمن) لان الاوصاف لا يقابلها الثمن (أو ترك)
لان فوائد الوصف للرغوب يوجب التخيير لانه ماضى دونه

باب خيار الرؤية

(شراء مالم ير جائز) خلافاً للشافعي لنا قوله عليه الصلاة والسلام (٢) من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار اذا رآه هداية وكفاً في جوازه افعال مقدور التسليم لا ضرر في بيعه مع ثبوت الخيار . ف (وله أن يردّه اذا رآه) ولم يكن رآه حين القبض كما يفهم من مسألة نظر الوكيل بالقبض . ع (وان رضى قبله) لان الخيار معلق بالرؤية لما روينا فلا يثبت قباضها وحق الفسخ بحكم انه عقد غير لازم (٣) لا يمتنع الحديث (ولا خيار لمن باع مالم يره) لان الخيار معلق بالشراء لما روينا فلا يثبت دونه (ويطّل بما يطّل خيار الشرط) من تعيب أو تصرف فان كان تصرفاً لا يمكن دفعه كالاتاق والبيع المطلق والرهن يطلّ قبل الرؤية ويدها لانه لما لم يصر الفسخ وان كان يمكن دفعه كالبيع بشرط الخيار والمساومة والهبة من غير تسليم لا يطلّ قبل الرؤية لانه لا يربو صريح الرضا ويطلّ بعد ما لوجود دليل الرضا (وكفت رؤية وجه الصبرة) أي في اثبات الخيار ان كانت الرؤية بعد القبض وفي امقاطه ان كانت قبل الشراء بقصد الشراء لم يتغير للبيع أو كانت حين (١) (قوله زائد) أي على ضرر الراد لانه لم يكن من الغير بل لعجزه عن إيجاد شرط الرد والضرر الحاصل من الغير أفرع من الحاصل من نفسه . نهاية قوله شرط الرد وهو مساعدة الاخر اياه في الرد بأن كانا يردا به جعاه فهم من . ك (٧) (قوله من اشترى شيئاً الخ) رواه ابن أبي شيبة والبيهقي مرسلان وهو حجة عند أكثر أهل العلم وقد روى هذا الحديث أيضاً الحسن البصري وسلمة بن الحبحاق وابن سيرين وهو رأي ابن سيرين أيضاً وعمل به مالك واحمد وهو بمن نقل عنه تضعيف ابن مريم الذي في طريق الحديث فدل قبول العلماء على ثبوته (٣) (قوله لا يمتنع)

اعتبرنا انه مبيع حتى لا يفسد العقد
(وشراء أحد الثوبين أو أحد ثلثة على ان يمين اياهما في ثلثة أيام صح لان لم يشترط لئنه ولا في أحد أروية)
اعلم ان القياس عدم الجواز لكن استحساناً في الثلثة لمكان الحاجة فان الثلثة مشتملة على الجيد والردى والمتوسط وفي الزائد على الثلثة ابقينا الحكم على الاصل وهو عدم الجواز (وأخذنا بالشفعة دارايمة بحجب ما شرط فيه بالخيار رضا) أي اشترى داراً على انه بالخيار فيثبت دار بحيث تلك الدار فاخذها المشتري بالشفعة فهذا الاخذ دليل رضا بشراء تلك الدار لان الاخذ بالشفعة يقتضي اجازة شراء المشفوع به (وخيار شرط للمشتريين يسقط برضاء أحدهما وكذا خيار الميب والرؤية) لانه ان رده الآخر يكون مبيعاً بميب الشركة وعندهما الآخر ولاية الرد لان الخيار ثابت لكل واحد (وبعد مشتري بشرط خبزه أو كتبه ووجد بخلافه أخذ بهما وتركه) لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن

فصل في خيار الرؤية (شرح شرائعهم) خلافاً للشافعي رح (ولشتره الخيار عندها) أي عند القبض

الرؤية (الى ان يوجد مبطله وان رضى قبلها) أي ان رضى قبل الرؤية يكون له حق الفسخ اذا رآه لكن لو فسخ قبل الرؤية ينفذ الفسخ بحكم انه عقد غير لازم حتى لا يجوز اجازته عند الرؤية (لا لئانه) أي اذا باع شيئاً لم يره لا يكون له الخيار اذا رآه (ويطلّ وخيار الشرط عليه ونصرف لا يفسخ كالاتاق والتدبير أو يوجب حقاً لغيره كالبيع المطلق) أي بدون شرط الخيار (والرهن والاجارة قبل الرؤية أو بعدها) أي هذه التصرفات تبطل خيار الرؤية سواء كانت قبل الرؤية أو بعدها

يطلب بدمها لا قبلها) لان هذه التصرفات لا تدل على صريح الرضاء وهو انما يبيها بدمها لان التصرفات الاول في أقوى لان بعضها لا يقبل الفسخ وبعضها أوجب حق العير فلا يمكن ابطاله (والنظر الى وجه الامة والصيرورة وجه الدابة وكفلها أو ظاهر ثوب معطى قيمته الى وضع علمه مسلما ونظر وكيله بالشراء أو البعض كاف لانظر رسوله) الوكيل بالتبضع هو الذي ملكه القبض فقال له كي ويلا عني بخلاف الرسول فانه الذي أمره باداء الرسالة بالتسليم فالبائع اذا لم يسلم اليه لا يملك المحصومة بخلاف الوكيل وعندها نظر الوكيل بالبضع غير كاف لانه وكاه بالبضع لا بالنظر ولا في خيمة روح ان القبض الكامل بالنظر ليعلم ان هذا هو الذي أمره قبضه وشرط رؤية داخل الدار اليوم) اتما قال اليوم لان الرواية انما رأى حيطان الدار أو أشجار البستان من خارج كان كافيا وذلك لان دورهم وبساتينهم لم تكن متفاوتة فرؤية الخارج كانت مبنية عن رؤية الداخل أما الآن فالتفاوت فاحش فلا بد من رؤية الداخل (وبيع الاعى وشراؤه صح وله الخيار مشتريا ويسقط بحجه المبيع وشبه وذوته) أى بحجه فيما يدرك بالجس وبشبه فيما يدرك بالشم وذوته فيما يدرك بالتوق (وبوصف الفار) ولا اعتبار لوقوفه في مكان لو كان بصيرا لراه كما هو قول أبي يوسف رح (ومن رأى أحد

القبض كما تعطيه مسألة نظر الوكيل . ع (والرفيق والدابة وكفلها وظهر الثوب مطويا وداخل الدار) لان هذه الاشياء دليل العلم بالمقصود ثم اعلم ان مفاد قوله وداخل الدار ان رؤية خارج الدار لا تكفي فهو مخالف لقول الهداية وكذا اذا رأى خارج الدار أو رأى أشجار البستان من خارج وعند زفر لا بد من دخول داخل البيوت اه لكنه قال والاصح ان جواب الكتاب على وفق ما حدثهم في الابنية فان دورهم لم تكن متفاوتة فاما اليوم فلا بد من الدخول في داخل الدار للتفاوت انتهى فقد ظهر ان كلام المان مبني على الاصح . ع (ونظر كاه كنظرة) (١) خلافا لما له ان القبض ثمان (٢) تام وهو ان يقبض وهو يراه ونقص وهو ان يقبضه مستورا والموكل للمكة بنوعيه فكذا الوكيل متى قبض الموكل وهو يراه سقط خياره فكما الوكيل (٣) بخلاف الرسول لانه لا يملك شيئا منهما وانما اليه تبليغ الرسالة . هـ مابة ولذا قال المصنف . ع (لانظر رسوله) كقوله فل فلان يدفع اليك المبيع أو أنت رسولى اليه قبضه أو أرسلتك لقبضه . ف (وصح عقد الاعى وسقط خياره اذا اشترى بحس المبيع وشبهه) ان كان مما يشم وذوقه . قبل الشراء ولو بعد ثبت له الخيار . د (وفي الدار بوصفه) لان هذه الاشياء أسباب علمه فقام مقام رؤيته . ع (ومن رأى أحد التوبين فاشترى ما ثم رأى الآخر له ردها) لان رؤية أحدهما لا تكون رؤية الآخر لتفاوت فبقى الخيار فيما لم يره ثم لا يردده وحده كيلا يتفرق الصفقة قبل التمام لانها لا تتم مع خيار الرؤية (ولا يورث كخيار الشرط) وقد تقدم توجيهه . ع (ومن اشترى مارأى : قاصدا للشراء . بجر (خير ان تغير) لان تلك الرؤية لم تقع . هـ مابة بأوصافه فكانه لم يره (والا لا) لحصول السلم بأوصافه (وان احتاجا في الغير فاعول قول البائع) لان التغير (٤) حادث (٥) وسبب (٦) الزوم ظاهر (٧) الا اذا حدث المدة (ولا يشتري لو في الرؤية) لانها أمر حادث الحديث) فلما يجوز الفسخ قبل الرؤية لوجود سببه ومدوم الزوم (١) قوله خلافا لما في الوكيل بالقبض أما الوكيل الشراء فنظره كنظر الموكل بالاتفاق . أمين (٢) قوله تام) وهو ما لا يقبل القبض وذلك بأن يقبضه وهو يراه . ع (٣) قوله بخلاف الرسول) أى بالبيع أو الشراء . ف وهذه الزيادة تصح قبل بليل صاحب الهداية بقوله لانه لا يملك شيئا الخ والا فالظاهر من تصوير الشارح الرسالة بقوله قل فلان يدفع اليك المبيع ان الرسول بالقبض يملك القبض والا لكان قوله يدفع اليك المبيع لغوا لعدم الفائدة لكنها خرج عن محل النزاع لان الكلام في الرسول بالقبض . ع (٤) قوله حادث) أى طارضا لاتفاقهما على عدم التغير قبل العقد والاصل في العوارض الدم . ع (٥) قوله وسبب الزوم) وهو رؤية ما يدل على المقصود من البيع (٦) قوله الزوم) أى لزوم العقد (٧) قوله الا اذا حدث المدة) وللفارق بين مدة ومدة انما

التوبين ثم شراهما ثم رأى الآخر له ردها لارد الآخر وحده) لتلازم تفريق الصفقة قبل التمام (ومن رأى شيئا ثم شراه خير ان وجده متغيرا والا لا) والقول بالبائع في عدم تغيरे والمشتري في عدم رؤيته (أى اذا اشترى شيئا قد رآه

فقال البائع أنه لم يتغير حتى لا يكون ذلك الخيار قال قول للبائع مع حلقه ولو قال للمشتري لم أر

والمشتري ينكره (ولو اشترى عدلاً وباع منه ثوباً أو ذهب له رده بسبب لا بخيار رؤية وشرط) لعدم الرد فيما خرج من ملكه وفي رد الباقي تفريق الصفقة قبل التمام لانهما بمنان تمام الصفقة ولو وجد القبض ولا يجوز تفرقها قبل تمامها بخلاف خيار العيب فإنه لا يتم

باب خيار العيب

(من وجد في المبيع عيباً أخذ به بكل الثمن أو رده) لأن مطلق العقد يقتضي وصف السلامة عند قوائمه بخير كيلا يتضرر بعلومه لا يرضى به (وما أوجب نقصان الثمن عند التجار عيب) لأن الضرر بنقصان المالية وذلك بالنقصان القيمة والمرجع في ذلك عرف أهله (كلا يبق والبول في الفرائس والسرقة والجورن والبخر) تن القم أو غيره قلموس (والدفر) تن الأبطه عرق (والزنا وولده في الأمة) قيد للبخر وما بعده فهم من الهداية لأن المقصود قديكون الاستفراش وهذه الأشياء تخل به بخلاف الغلام لأن المقصود منه الاستخدام إلا أن يكون الأولان من داء لانه عيب أو الزنا كان عادة له لأن أتباعه من يخل بالاستخدام (والكفر) عيب فيهما لا تغر عن محبة ولا متاع سرقة في بعض الكفارات (وعدم الحيض) إلى أقصى غاية البلوغ وهو سبع عشرة سنة (والاستحاضة) لانهما علامة الداء (والسعال القديم والدين) لضرر المشتري بنقص ولانه ان لم يشف تمته بدينه ومات بعد الحق ويجر ولعدم قتاد يمه لتوقفه على أجازة القرماء وعلى هذا فإذا باعه القرماء أو المولى بأثمهم فالظاهر أنه ليس بسبب لعماد البيع ان وفي الثمن مدينه ع (والشر والماء في العين فلو حدث آخر عند المشتري رجع بنقصانه أو رده رخصاً بانه) لأن في الرد اضراراً بالبائع لانه خرج من ملكه سالماً ويعود مبيعاً فامتنع ولا بد من دفع الضرر عنه فحين الرجوع بالنقصان (ومن اشترى ثوباً فقطعه فوجد به عيباً رجع بالعيب) لامتناع الرد باقطنع لانه عيب حادث (فان قبله البائع كذلك له ذلك) لأن الامتناع لحقه وقد رضى به (وان باعه المشتري بعد القطع ش والد لم عناية (لم يرجع بشيء) (١) لأن الرد غير ممتنع برضا البائع فيصير المشتري بالبائع حاسباً للمبيع فلا يرجع بالنقصان في غلوطه وخاطه أو صيغة أو لت السوق اسم فاطلع على عيب رجع بنقصانه) لامتناع الرد اذ لا وجه للنسخ في الاصل بدون الزيادة لانها لا تنفك عنه ولا معها لانها ليست بمبيعة (٢) وليس للبائع أخذه لأن الامتناع لحق الشرع (٣) لالحقه (كما هو شأن المبيع في تفاوت الأشياء في تسارع التغير اليها ع (١) قوله لا الرد غير ممتنع) الأولي أن يقال ان الرد ما كان ممتنعاً لأن ليس وغيره لثني حالاً ولا يخفى ان الرد في مدينتي ممتنع لحق المشتري من المشتري ع (٢) قوله وليس للبائع أخذه) وان رضى المشتري بترك الزيادة (٣) قوله لا لحقه أي لم يتمحض لحقه بل لحقه وحق التسرع لأن الزيادة فضل يؤخذ في عقد المعاوضة بلا عوض مقابل

فقال البائع أنه لم يتغير حتى لا يكون ذلك الخيار قال قول للبائع مع حلقه ولو قال للمشتري لم أر والمشتري ينكره (ولو اشترى عدلاً وباع منه ثوباً أو ذهب له رده بسبب لا بخيار رؤية وشرط) لعدم الرد فيما خرج من ملكه وفي رد الباقي تفريق الصفقة قبل التمام لانهما بمنان تمام الصفقة ولو وجد القبض ولا يجوز تفرقها قبل تمامها بخلاف خيار العيب فإنه لا يتم

فصل في خيار العيب

للمشتري وجد بمشربه عيباً نقص منه عند التجار رده أو أخذه بكل ثمنه لا امساكه واخذ نقصانه رده متدأ

والمشتري خبره ونقص منه صفة اميب (والا ياتي لوالى ماديون السفر والبول في الفرائس وسرقة صغير يعقل عيب) لو اقال يعقله لأن سرقة صغير لا يعقل ليست بسبب (وبالسخ عيب آخر) عطف على معدولي طاملين مختلفين المجرور مقد

(فلو سرق عدها) أي عند البائع والمشتري (في صفراء) أي في صفراء مع القتل (رده) وإن حدث عنده في صفراء وعند مشتريه في كبره لا وجنون الصغير عيب أبدا يرد من جن في صفراء عنده أو عند مشتريه فيه أو في كبره والبخر والدفر والزنا والتولد منه عيب فيها لآفه والكفر عيب فيها والاستحاضة وارتقاع جفن (١٣) بلس سبع عشرة سنة لأقل عيب فلن

ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده عيب آخر فله نقصان لا رده إلا برضاء بآفه كسوء اشتراء فقطله فظهر عيب ولاباؤه أخذه كذلك ولا يرجع مشتريه إن بآفه) أي لا يرجع المشتري بالنقصان أي بآفه لأن البائع كان له أن يقول أنا أخذه مبيعا للمشتري بالبيع يكون حابسا للمبيع فلا يرجع بالنقصان (فإن خاطه أو صبغه أحر أولت السوق بسمن ثم ظهر عيبه لا يأخذه بآفه ورجع بنقصانه) أي رجح المشتري بنقصان العيب ولا يكون للبائع أن يقول أنا أخذه مبيعا لاحتياط ملك المشتري بالمبيع وهو الخيط والصبغ والسمن (كلو بآفه بعد رؤية عيبه) أي كما يرجع المشتري بنقصان العيب إن باع الثوب الخيط والصبغ أو السوق للثوب بعد رؤية عيبه لأنه بالبيع لم يصر حابسا للمبيع إذ قبل البيع لم يكن للبائع أخذه مبيعا لاحتياط ملك المشتري به فلم يبطل حق الرجوع بالنقصان (أو أعتقه قبلها مجانا أو دبره المشتري أو استوفىها أو ماتت عنده قبلها) أي قبل رؤية العيب صورة المسائل أنه أعتق المشتري المبد مجانا أو دبره أو استوفى للمشتري أو مات المشتري في يد المشتري ثم أطلع على عيب رجح بالنقصان (وإن أعتقه على مال أو كته أو أكل الطعام

لرباعه) أي الثوب الخيط أو المصبوغ أو السوق للثوب ع (بعد رؤية العيب) لأن الر د تمتع أصلا قبله فلا يكون حابسا للمبيع (أو مات المبد) (١) ولو بعد علمه بالعيب فله أيضا يرجع بالنقصان ع (لأن الملك (٢) ينتهي بالموت والامتناع (٣) حكى لأبغله) (أو أعتقه) قبل اطلاعه على العيب ع (لأن الاعتاق انتهاء الملك لأن الآدمي ما خلق محلا للملك في الأصل وانما ثبت الملك موقتا إلى الاعتاق فكان انتهاء كالموت والنهي ينقضي بانتهاء فكان الملك باقيا والرد متمذر ولأن الاعتاق لا يوجب الضمان فصار كالموت (٤) بخلاف الأكل والقتل (فإن أعتقه على مال أو كته أو كان طعاما فأكله أو بعضه) ثم أطلع على عيب ع (لم يرجع) في الكل أما الأولى فلأنه حبس بدله فكانه حبس مبدله وأما الثانية فلأن القتل لا يوجد إلا مضمونا وانما سقط الضمان هنا للملك فصار كالمستفيد عوضا بخلاف الاعتاق لأنه لا يوجب الضمان (٥) لاحالة (٦) كاعتاق المسر عبا مشتركا وأما الثالثة ففيها خلافا لما لها أنه صنع في المبيع (٧) ما يقصد بشرائه ويتألف فيه فاشبه الاعتاق وله أنه تمذر الرد بمثل مضمون منه في المبيع فأشبه البيع والقتل ولا مستبر يكون إلا كل مقصود آمن الشراء ألا ترى أن البيع قد يقصد بالشراء ثم هو يمتنع الرجوع وأما الرابعة فلأن الطعام كشيء واحد (ولو اشترى أيضا أو قتله أو جوزا أو وجدته قاسدا ينفع به) ولو علقا للدواب ع (رجع بنقصان العيب) لأن الكسر عيب حادث وقلد الشافي رده (والا بكل الثمن) لأنه ليس بمالك فليبيع باطل (ولو باع المبيع فرد عابه به فيه شبهة الربا) فأنظر لم لا يجوز للبائع أخذ الزيادة بدفع عوضها إلا أن يقال إن هذا بيع التابع بدون المتبوع فلا يجوز كبيع حمل الجارية دونها ع (١) (قوله ولو بعد علمه الخ) فكان ما في الهداية ثم أطلع على العيب أه في فصل الموت وقع اتفاقا ع (٢) (قوله ينتهي بالموت) وبإلتهائه ينقضي الشيء ولا يبطل ع فكان الملك قائما والرد متمذر (٣) (قوله حكى) أي حكى للموت فلا يمتنع الرجوع بالنقصان واستشكل عليه ما إذا صبغ الثوب أحر وأخواته فإنه يرجع بالنقصان مع أن الامتناع بطله وأجيب بأن امتناع الرد في ذلك إنما هو بسبب الزيادة التي حصلت في المبيع حقا فشرع لزوم شبهة الربا قيل فكان ينبغي للمصنف أن يزيد فيقول لأبغله الذي لا يوجب الزيادة (٤) (قوله بخلاف الأكل والقتل) كما سيأتي في النالية ع (٥) (قوله لاحالة) قيد للمنفق وهو الإيجاب ع (٦) (قوله كاعتاق للمسرا الخ) فإنه لا يتعلق به ضمان بل إذا كان موسرا على تقدير فلم يوجب بذاته (٧) (قوله ما يقصد بشرائه) أي من الأكل واللبس حتى

كله أو بعضه وليس الثوب فخرق لم يرجع) الحاصل أن الموت لا يبطل الرجوع بنقصان العيب لأنه لا صنع للمشتري فيه والاعتاق مجانا لا يبطله امتحانا والقياس أن يبطله لأن الاعتاق بضمانه فصار كالقتل وجه الاستحسان أن الاعتاق له شبهان شبه بالقتل في أنه بصنع المشتري وشبه بالموت في أن الأصل في الآدمي الحرية فكان الملك موقتا إلى زمان العتق

فهو عود الى الحالة الاصلية فان كان بعد رؤية السب اعتبر ذلك شبه فلا رجوع له بخلاف الموت بعد رؤية العيب فان حق الرجوع فيه ثابت وان كان قبل رؤية السب اعتبر هذا شبه حتى يكون له حق الرجوع واما المسائل الاخر فلا رجوع بالتقصان فيها (وان اشترى بيضاً وبطيخاً أو قشاً أو خيلاً أو جوراً ففكر فوجده فاسداً فله قصاته في المتفع به وكل ثمنه في غيره ومن باع مشربه ورد عليه بسبب قضاء باقرار او بينة أو بنكول رده على بائنه وان رد برضاه لا) أي بان اشترى شيئاً ثم باعه فادعى المشتري الثاني عيباً على المشتري الاول وأثبت ذلك بالبينة أو بالنكول أو بالاقرار قضى القاضي فرد على بائنه كان له ان يخاسم البائع الاول قال في الهداية معنى القضاء بالاقرار انه أنكر الاقرار فثبت هذا بالبينة فان أقبل المشتري الاول اذا أنكر اقراره بالعيب فثبت هذا بالبينة صار كانه أقر عند القاضي فان الثابت بالبينة كالثابت عياناً ينبغي ان لا تكون له ولاية الرد على البائع الاول سواء أقر عند القاضي أو أنكر اقراره فثبت بالبينة لان الاقرار حجة قاصرة فاي فائدة في قوله (١٢) معنى القضاء بالاقرار انه أنكر الاقرار قلنا نحن لم نجعل

ببعب قضاء) بينة أو نكول (رده على بائنه) لانه فسخ من الاصل فكان البيع لم يكن غاية الامر أنه أنكر العيب لكنه صار مكذباً شرعاً بالقضاء (ولو برضاه لا) لانه بيع جديد في حق ثالث وان كان فسخاً في حقهما (ولو قبض للمشتري المبيع وادعى عيباً لم يجبر على دفع الثمن) لانه لو قضى بالدفع فله يظهر السب فينتقض القضاء فلا يقضى به صوتاً لقضائه (ولكن يبرهن) على قيام العيب عند البائع . ف (أو يحلف بائنه فان قال شهودي بالشام) أي في غير بلد الخصومة . ع (دفع ان حلف بائنه) لان في الاستظهار ضرراً بالبائع وليس في الدفع كثير ضرره لانه على حجته (فان ادعى أياً) عنده وعند البائع فإراد تحليف البائع على عدم الإبقاء عنده . ف (لم يحلف بائنه) (١) على الأبق عنده (حتى يبرهن المشتري أنه أبق عنده) أي عند المشتري لا . حينئذ يثبت العيب فصاح الخصومة فيه . ف وأعمال محلف البائع قبل إقامة المشتري البينة . غايه لان القول (٢) وان كان قوله ولكن أنكره (٣) انما يتبر بعد قيام العيب به في يد المشتري ومرفقه انتهى الملك به (١) (قوله على الأبق عنده) أي عند البائع . ك (٢) (قوله وان كان قوله) أي قول البائع لانه منكر . غايه (٣) (قوله انما يتبر بعد قيام العيب الخ) لان السلامة أصل والعيب طارش والتعليل منقوض بدعوى الدين فان فراغ الدم أصل وشغلها طارش مع أنه اذا ادعى شخص على آخر ديناً يسمع القاضي دعواه ويمارس الخصم بالجواب وان لم يثبت قيام الدين بحال والجواب ان قيام الدين للحال لو شرط لاستماع الخصومة لم يتوسل للمدعى الى حق لانه وبملا

الاقرار حجة متعدي ولم يقل ان الرد على المشتري الاول رد على بائنه بل له ان يخاسم بائنه فان المشتري الثاني ان أثبت ان العيب كان في يد المشتري الاول ورد عليه فالمشتري الاول ان أثبت ان العيب كان في يده فله رده عليه والا فلا والفرق بين اقراره عند القاضي وبين اثبات اقراره بالبينة انه اذا أقر عند القاضي يكون طائفاً في أخذ المبيع فصار كما اذا اشترى من المشتري الثاني فلا يكون له ولاية الرد على البائع الاول أما اذا أنكر اقراره بالعيب فثبت بالبينة لم يكن طائفاً في الأخذ فيكون أخذه بمحكم الفسخ كانه لم يبيع فيكون له الخصامة مع بائنه وقد قيل هذه المسئلة فيما اذا ادعى المشتري الثاني على المشتري الاول ان العيب كان في يد البائع الاول حينئذ للمشتري

الاول ان يخاسم البائع الاول أما اذا ادعى ان العيب في يد المشتري الاول ليس له ان يخاسم بائنه أقول فيه نظر لانه بالحجة اذا ادعى ان العيب كان في يد البائع الاول وأقام عليه البينة وقضى على المشتري الاول فهذا القضاء ليس قضاء على البائع الاول وهذه البينة لم تهم على البائع الاول ولا على نائبه لان ما يدعى على الثائب ليس سبباً لما يدعى على الحاضر (فان قبض مشربه وادعى عيباً لم يجبر على دفع ثمنه حتى يحلف بائنه أو يقيم بينة) فقوله او يقيم عطف على قول يجبر وليس عطفاً على قوله يحلف بائنه لانه ح يكون إقامة البينة غاية لعدم الجبر فان بإقامة البينة يقتضي عدم الجبر فإلزام الجبر على دفع الثمن عند إقامة البينة على العيب وهو غير صحيح فالخلاص ان المشتري اذا ادعى عيباً يقيم بينة على دعواه ويرده وان لم يكن له بينة يحلف بائنه بأنه لا عيب وح يجبر على دفع الثمن لا قبل الحلف فالحال الامر ين ثابت اما إقامة البينة على وجوب العيب او عدم الجبر على دفع الثمن حتى يحلف بائنه وان نصب قوله او يقيم فله وجه وهو ان يكون المراد بعدم الجبر على دفع الثمن عدم الجبر على دفعه

بشرط أن يكون واجبا بحكم البيع وهو معنى واحد الأمرين أما الحلف على أنه لا عيب فبالتنزيه على دفع الثمن أو إقامة
 البينة على وجود العيب فيثبت بفسخ البيع ولا يبقى الثمن واجبا فينتهي عدم الجبر بشرط كونه واجبا (وعند غيبة شهوده
 دفع الثمن أن حلف بآثمه ولزمه عيه أن نكل) أي أن قال للمشتري شهودي غيب دفع الثمن أن حلف بآثمه أن لا عيب
 وأن نكل البائع يثبت العيب (فإن ادعى آثمه أقام بئنه أولا أنه أبى عنه (١٥) ثم حلف بآثمه بآثمه لقد باعه وسلمه

وما أبى قط أو بآثمه ما له حق الرد
 عليك من دعواه هذه أو بآثمه ما أبى
 عندك قط لا بآثمه لقد باعه وما به هذا
 العيب ولا بآثمه لقد باعه وسلمه وما
 به هذا العيب (وأنما لا يحلف
 بهذين الطرفين إذ في الأول يمكن
 أن لا يكون العيب وقت البيع فيحدث
 بعد البيع قبل التسليم وعلى هذا
 التقدير للمشتري حق الرد أيضا وأما
 في الثاني فلا لأن البائع يمكن أن يؤول كلامه
 بأن يكون للمراء أن العيب لم يكن
 موجودا عند البيع والتسليم يعني أن
 وجود العيب عند كل واحد منهما
 منتف فيمكن أنه كان موجودا عند
 التسليم لا البيع فإن قلت هذا الاحتمال
 ثابت في قوله لقد باعه وسلمه وما أبى
 قط أي وجد كل واحد منهما وما أبى
 عند وجود كل واحد فيمكن أنه قد أبى
 عند وجود التسليم لا البيع قلت كلمة
 قط تأتي هذا المعنى لأنها موضوعة
 لمعوم السلب في الماضي وذلك المعنى
 هو سلب المعوم (وعند عدم بئنه
 المشتري على العيب عند حلف البائع
 عنده ما يعلم أنما أبى عند ما اختلفوا
 على قول أبي حنيفة رح) قد ذكر
 أن المشتري أقام بئنه أولا أنه أبى
 عنه فإن لم يكن له بئنه يحلف بآثمه
 عندها بانك ما تعلم أنه أبى عند

بالحجة (فإن عجز المشتري عن البينة على قيام العيب عند المشتري وأراد تحليف
 البائع بآثمه ما تعلم أنه أبى عند المشتري يحلف على قوله ما اختلفوا على قول أبي
 حنيفة وأن (يرحم) يسأل البائع عن وجوده عنده فإن اعترف رده عليه بالتامس للمشتري
 وأن أنكر طوابع المشتري بالبينة على أن لا أبى وجد عند البائع فإن أقامها رده
 والا ف (حلف بآثمه ما أبى عندك) أي البائع ع (قط) لا بآثمه لقد باعه وما
 به هذا العيب ولا بآثمه لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب لأن العيب قد يحدث بعد
 البيع قبل التسليم وهو موجب للرد والاول (١) ذهول عنه والثاني بوجه فلقه
 بالشرطين (٢) فيتأوله في اليمين عند قيام العيب وقت التسليم دون البيع (والقول
 في قدر القبض للقبض) ضمينا كان كالقاصب أو أمينا كالمدعوى فلو قبض الجارية
 فوجد بها عيبا فقال البائع بعثك هذه وأخرى معها وقال المشتري بعثتها وحدها
 قال قول للمشتري هداية لذلك (٣) ولأن البائع يدعى بقاء بعض الثمن في ذمته
 والمشتري ينكره (ي) ولو اشترى عبيدين صفقة وقبض أحدهما وجد بأحدهما
 عيبا أخذها أو ردها (٤) لأن الصفقة تتم قبضهما (٤) فهو تفرقها قبل التمام
 وهذا (٥) لأن القبض شبه المقد فالتفريق فيه كالانفريق في المقد هداية وفي نسخة هنا
 زيادة وهي هذه ع (ولو قبضهما رد للعيب) بحسنة سالما در (فقط) لأنه
 تفريق الصفقة بعد التمام لأن القبض تتم الصفقة في شأن خيار العيب وإن كانت
 لائم به في خيار الشرط والروية (ولو وجد ببعض الكيل أو الوزني) بعد
 القبض أما قبله فحكم القيس كالكيلى والوزني فيأخذ كله أو يرد كله بخلاف ما بعد
 يكون له بئنه أو لا يقد على إقامتها لموت أو غيبة وأما ما نحن فيه فالمشتري يتوصل
 إلى حقه لأن العيب إن كان مما يشاهد يمكن إثباته بالتعرف بالأثار ولا يمكن التعرف
 بالرجوع إلى الأطباء والقوابل غاية (١) (قوله ذهول عنه) أي سكوت
 عن حدوث العيب بعد البيع قبل التسليم ع (٢) (قوله فيتأوله الخ) أي يريد
 التعلق بمجموع الشرطين في يمينه فيما إذا كان العيب وقت التسليم دون البيع ع
 ظنا منه أن صدق لغة يوجب بزه شرطا وليس كذلك بل يمين خموس (٣) (قوله ولأن
 البائع الخ) هذا إنما يصح إذا كان الاختلاف قبل قبض الثمن أما إذا كان
 بعده فيعكس الأمر شلي (٤) (قوله فهو) أي رد أحدهما فقط (٥) (قوله
 لأن القبض شبه العقد) لأن ملك الرقبة وإن كان يحصل بالعقد لكن الفرض منه

المشتري لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر هكل شيء ثبت بالبينة فعند الجزئ عنها يتوجه اليمين على
 المتكر واختلف المشائخ على قول أبي حنيفة رح ووجه عدم الاستحلاف أن اليمين لا تتوجه الأعلى الخصم ولا يصير
 خصما إلا بعد قيام العيب عنده فلا يمكن إثبات هذا بالحلف لأنه دور أما البينة فقد قام ليصير خصما لكن لا يحلف ليصير خصما
 والفرق أن في وجوب الحلف ضررا فإذا لم يكن خصما فلا وجب لالزام الضرر عليه بخلاف إقامة البينة إذ للمدعي مختار في إقامة البينة

فهي أحون من الزام الضرر عليه فجعل إقامة الدية طريقاً لا يثبت كونه خصماً لا التحليف (ولو قال البائع بعد التناضض
بنك هذا الميب مع آخر فقال المشتري بل هذا وحده قال قول له) أي إذا ظهر في المبيع بعد التناضض عيب فإرد المشتري
ويطلب الثمن فيقول البائع هذا الثمن مقابل هذا الشيء مع شيء آخر ويقول المشتري بل هو مقابل بهذا الشيء وحده قال قول
له مع اليقين لأن الاختلاف وقع في مقدار المقبوض قال قول للقاضي كما في النصب (وكذا إذا اتفقا في قدر المبيع واختلفا في
المقبوض) أي اتفقا في أن المبيع شئان واختلفا في المقبوض فقال المشتري قبضت أحدهما فقط وقال البائع بل قبضتهما
قال قول للمشتري على ما مر (ولو (١٦) اشترى عشرين صفقة وقبض أحدهما ووجد به أو بالآخر عيباً

القبض فانه يرده الميب خاصة في التبعي لأقيهما - ف(عياره كله أو أخذه) لأن التكيل
كثير واحد أن كان من جنس واحد ولذا سمي باسم واحد كالكر ونحوه وقيل
هذا إذا كان في وطء واحد وان كان في وطئين فهو بمنزلة عشرين فإرد الذي وجد
فيه العيب لا الآخر (ولو استحق بعضه) أي بعد القبض أما قبله فله رد الباقي
لتفريق الصفقة قبل التمام فهو لم يجز في رد ما بقي (لأن التبعض لا يضره
والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لأن تمامها رضا الماقد لا رضا المالك (ولو ثوبا
خبر) لأن التبعض يضره (واللبس والركوب والمداواة رضا بالميب) لأن ذلك
دليل قصد الاستبقاء بخلاف خيار الشرط لأن الخيار هناك للاختيار وأنه بالاستعمال
(١) فلا يكون الركوب (٢) مسقطاً لا الركوب لم يمس أو لرد أو شراء الملق (٣)
(٣) لها در أما الركوب لرد (٤) فلا نه سبب الرد وأما السقي وشراء الملق فمحمول
على ما إذا لم يجد منه بدا نصومتها أو لمجزئه أو لكون الملق في عدل واحد وأما
إذا وجد منه بدا لانعدام ما ذكرنا فهو رضا (ولو قطع المقبوض بسبب) النسفة
(عند البائع رده واسترد الثمن) لأن للقطع وإن حدث في يد المشتري لكنه
بسبب كان عند البائع فهم من هداية وقال يرجع بقيمته سارفاً وغير سارفاً (ولو
برء من كل عيب صح وإن لم يمس الكل) خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى بناء
على مذهبه أن الإبراء عن الحقوق المجبولة لا يصح لما فيه من معنى التمليك حتى
يرتد بالرد وتمليك المجبول لا يصح (٥) ولنا أن جهالة الساقط لا تقضي إلى المنازعة
ملك اليد والتصرف فيه وهما يحصلان بالقبض - غاية (١) قوله فلا يكون
الركوب) أي مرة (٢) قوله مسقطاً) ولو لحاجة نفسه (٣) قوله لها)
فلو ركبها لم يمس سارفاً غير سارفاً فهو رضا كما في النسخة - أمين (٤) قوله فلا نه سبب
الرد) إذ لو ساقها ربما لا تنقاد وتناف أموال الناس (٥) قوله ولنا الخ) يعني لنا
أن الإبراء اسقاط لا تمليك لأنه لا يصح تمليك المعين بهذا اللفظ ويصح الإبراء بقوله
اسقطت عنك ديني وجهالة الساقط الخ - غاية قوله اسقاط ولنا يمين بلا قبول

أخذهما أو ردهما ولو قبضهما
رد الميب خاصة) لأن الصفقة إنما تم
بالقبض فتقبل القبض لا يجوز
تفريق الصفقة وبعض القبض يجوز
(وكيلي أو وزني قبض أن وجد
ببعضه عيباً رد كله أو أخذه) لأنه
إذا كان من جنس واحد فهو كشيء
واحد وقيل هذا إذا كان في وطء
واحد حتى لو كان في وطئين فهو
بمنزلة عشرين فإرد الوطاء الذي فيه
الميب (ولو استحق بعضه لم يرد بقيه
بخلاف الثوب) لأنه لا يضره التبعض
والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة
لأن تمامها رضا الماقدين وهذا
بعد القبض أما لو استحق البعض
قبل القبض فلمشتري حق الفسخ
في الباقي لتفريق الصفقة قبل التمام
أما في الثوب فالتبعض يضره فله
الخيار في الباقي (ومداواة الميب
وركوبه في حاجة رضا ولو ركب
لرده أو سقيه أو شراء عاقه ولا بدله
منه فلا ولو قطع يده بعد قبضه أو
قتل بسبب كان عندائه رده وأخذ

ثمنه) الرد في صورة القطع أما في التمسك فلا رد بل أخذ الثمن عنداني خيفتوخ لان هذا بمنزلة وان

الاستحقاق عندهما فإرد المشتري بالقبض لان هذا بمنزلة العيب فيقوم بدون هذا الميب ثم هذا الميب فيضمن البائع فإرد ما بينهما
كما إذا اشترى جارية حاملًا قامت في يده فولادة فانه يرجع بقض ما بين قيمتها حاملًا وغير حامل ولا يني خيفتوخ أن سبب
الحلاك كان في يد البائع فإذا حلك في يد المشتري يكون رضا قال ذلك السبب بخلاف الحمل فلان الحمل ليس سبباً للحلاك (ولو باع وبرى
من كل عيب صح وإن لم يمسها) وعند الشافعي رج لا يصح بناء على أصله أن الإبراء من العيب عن الحقوق المجبولة
لا تصح عنده وعندنا تصح إذ اسقاط المجبول لا يضر لأنه لا يقضي إلا المنازعة ثم هذه البراءة فتشمل العيب الموجود

ايضا والبيع الحادث قبل القبض عند أبي يوسف وح وعند محمد وح لا تشمل البيع الحادث ﴿باب البيع الفاسد﴾
ويصل بيع ما ليس بمال كالدنير والمينة والحمر والبيع به وكذا بيع أم الولد والمدير والمكاتب وبيع مال غير متقوم كالخمر
والخنزير بالثمن اعلم ان المال عين يجري فيه التسانف والابتدال فيخرج منه الراب ونحوه والهم والمينة التي ماتت تحت أبقها
اما المينة التي حقت أو التي جرححت في غير موضع البيع كما هو مادة بعض (١٧) الكفار وذالغ المجوس قال الا انها

غير متقومة كالحمر والخنزير ويخرج
منه الحر لانه لا يجري فيه الابتدال
بل هو مبتذل والمال الغير المتقوم مال
امرنا باهاته ولكنه في غير دنائيل متقوم
فكل ما ليس بمال فالباع فيه باطل سواء
جعل مبيعا وتناول ما هو مال غير متقوم
فان بيع بالثمن أي بالدراهم والدنانير
فالباع باطل وان بيع بالعرض أو ببيع
العرض به فالباع في العرض فاسد
فالباطل هو الذي لا يكون صحيحا
باصله ووصفه والفاسد هو الصحيح
باصله لا بوصفه عند أبي حنيفة
وعند الشافعي لا فرق بين
الباطل والفاسد وتحقيق هذا في
أصول الفقه (ويصح من ضم إلى حر
وذكية ضمت إلى مينة وان سمي ثمن
كل وصح في ضم إلى مدير أو قن
غيره بحصة) لأن المدير محل البيع
عند البعض فبطالة لا يسرى إلى الغير
(كملك ضم إلى وقف في الصحيح
وفسد بيع للعرض بالحرم وعكسه)
أي البيع فاسد في العرض حتى يجب
قيمه عند القبض وملك هو القبض
لكن البيع في الحر باطل حتى لا
يملك عين الحر (ولم يميز بيع سمك
لم يصد أو صيد وأنتى في حظيرة لا

وان كان في ضمنه التملك لعدم الحاجة إلى التسليم (ولا يرد ببيع) ولو حدث
بعد البيع قبل القبض في قول أبي يوسف وقال محمد وزفر لا يدخل الحادث لأن
البراءة تناول الثابت ولأن يوسف ان العرض الزام العقد بإسقاط حقه عن وصف
السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث

﴿باب البيع الفاسد﴾

(لم يميز بيع المينة والدنير) لعدم ماليتها • هداية اعلم ان يبيع (١) ما ليس
بمال كالمينة والدنير والحمر أو لم يكن متقوما كالحمر والخنزير أو كان ممدوما كالضامين
باطل • تنوير (والخنزير) فان قبوله بالتقدين فالباع باطل لعدم التقوم لأن
التقدي غير مقصود في العقد لانه يجب في الذمة المقصود بالعقد انما هو الحر والخنزير
وفي تملكها مقصودا اعزاز لهما والشرع قد أمر باهاتهما فسقط التقوم (٢) أصلا
وان قبوله بالعين (٣) فاسد فيملك ما يقابله لا الخنزير (والحر) لعدم المال
(وأم الولد والمدير والمكاتب) لاستحقاق الحرية • هداية قال في الدر المختار
بيع أم الولد والمكاتب والمدير المطلق باطل أي بقاء فلم يملكوا بالقبض لا ابتداء
فيصح بيعهم من أنفسهم وبيع من ضم إليهم • درر اه (فلو هلكت عند المشتري
لم يضمن) وقالا عليه قيمة المدير وأم الولد (والسمك قبل الصيد) لانه يبيع
ما لا يملكه • هداية وينبغي ان يكون باطلا لانه معدوم • ابن عابدين ﴿والطير

كاطلاق • ف (١) (قوله ما ليس بمال) والمال ما يعيل إليه الطبع ويجري فيه البذل
والمنع يفرج الراب ونحوه • دركلاما ويمكن ادخاله لوقت الحاجة فخرجت المنفعة • محمد
أمين (٢) (قوله أصلا) أي لم يظهر حكم التقوم في نفسه ولا فيما يقابله من التقدين
لأن الثمن يثبت في الذمة بالعقد ومبوتة في الذمة انما يكون حكما لملكه بمقابلة تملك
مال آخر فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت
الملك في المعدوم فباطل العقد أصلا • ك (٣) (قوله فاسد) أي في العين وباطل
في الخنزير فيملك الخ الحاصل ان الحرم ان كان مالا كالحمر والخنزير وقبوله بحلال
غير التقدين ثمتا كان بان أدخل الباء عليه او مبيعا فالباع باطل في الحرم فلا يملكه
بالقبض فاسد في الحلال فيملكه وان لم يكن مالا كالدنير أو كان مالا وقبول واحد التقدين

(٣) في (كشف الحقائق) يؤخذ منها بلا حيلة وصح ان أخذ منها بلا حيلة الا اذا دخل بنفسه ولم يسد مدخله

حتى لو دخل بنفسه وسد مدخله يجوز بيعه لأن سد المدخل فعل اختياري يوجب للملك نصير حرزا واعلم أنه نظم كثيرا من
المسائل في ملك واحد وقال لم يميز لكن لم يبين ان البيع باطل أو فاسد وأنا أبين ذلك ان شاء الله تعالى في السمك الذي لم
يصد ينبغي ان يكون البيع فيه باطلا اذا كان بالدراهم والدنانير ويكون فاسدا اذا كان بالعرض لانه مال غير متقوم لأن
التقوم بالأحرار ولا أحرار فيه وأما السمك الذي صيد وأنتى في حظيرة لا يؤخذ منها بلا حيلة ينبغي ان يكون البيع فيه

فاسدا لانه مال مملوك لكن في تسليمه ان يسطاد باطلا (وبيع الحل والتاج) فيبقى ان يكون باطلا لان التاج معدوم فلا يكون مالا والحل مشكوك الوجود فلا يكون مالا (والبن في الضرع) ذكروا فيه عشرين أحدهما أنه لا يعلم أنه لبن أو دم أو ریح فلي هذا يطل البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والثانية ان اللبن يوجد شيئا فشيئا فلك البائع يختلط بملك المشتري (والصوف على ظهر الغنم) لانه يقع التنازع في موضع القطع وكل بيع يخفى الى المنازعة فهو فاسد (وجذع في سقف وفراخ من ثوب ذكر قطعه أولا) فان البيع فيها فاسد والمراد ثوب يضر بالقطع (ويصود سمحجا ان قلع أو قطع الفراخ قبل فسح المشتري) لان الفساد قد زال (وضربة القانص) وهي ما يحصل من الصيد بضرب الشبكة مرة وهذا البيع يبغي ان يكون باطلا كما ذكرنا في الطير في الهواء (والزبابة وهي يبيع التمر على التخيل بتمر مجذوذ مثل كيلة خرسا) مثل كيلة حال من التمر على التخيل وخرسا تميز عن التسل أي يكون التمر على التخيل مثلا بطريق الحرص لكيال التمر المجذوذ فهذا البيع من البيوع الفاسدة لصيها لريا (والملامسة والقاسم الحبر والمناذرة وهي ان يتساوما سلعة لزم البيع ان لمسا المشتري أو وضع عليها حصة أو نبذها البائع اليه) فهذه البيوع فاسدة لان المقادير البيع متعلق بأحد هذه الافعال

في الهواء (وهو فاسد ان باعه بعد الصيد لانه لا يرجع (١) بعد ارساله من يده اما قيل صيده قباطل لعدم الملك وان كان يطير ويرجع كالخمام صح وقيل لا (٢) ورجحه في النهر (٣) (والحل) أي الحنين وحزم في البحر يطلانه كالتاج (٤) ورجحه عليه وسلم عن (٥) المضامين والملاقيع وحبل الحيلة ولما فيه من الضرر وهو المشك في وجوده ولا يرد الشيء الملقوف الموصوف فانه وان كان يحتمل عدم ذلك الشيء او عدم وصفه المذكور لكنه يسهل الاطلاع عليه فلا غرر فيه بخلاف الحل (٦) ابن حابدين (والتاج) وهو ما يحمله الحل وهو المراد من حبل الحيلة في الحديث وكانت الجاهلية يتنادون ذلك فابطله الشرع (٧) (والبن في الضرع) لا غرر قال صدر الشريعة ذكروا في فساد عشرين احدهما انه لا يعلم انه لبن أو دم أو ریح وهذه تقتضي بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والاخرى ان اللبن يوجد شيئا فشيئا (٨) فيختلط ملك المشتري بملك البائع (٩) (والثؤلؤ في الصدف) لا غرر لانه لا يعلم وجوده ويبقى ان يكون باطلا لانه المذكورة ويؤيده ما في التجنيس رجل اشترى لؤلؤة في صدف قال ابو يوسف البيع جائز وله الخيار وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى (١٠) ابن حابدين (والصوف على ظهر الغنم) (١١) للنعى ولانه قبل الجز ليس بمال متقوم في نفسه لانه بمنزلة وصف الحيوان لقيامه به كسائر اطرافه ولاه يزيد من أسفل فيختلط المبيع بغيره كما قلنا في اللبن (١٢) زياي (١٣) ابن حابدين وفي السراج لو سلم الصوف واللبن بعد المقادير (١٤) لم ينقلب سمحجا وكذا كل ما الصالة خلق كجمل حيوان ونوى تمر وبذر يطبخ لما مر انه معدوم عرفا (١٥) (والجذع في السقف) نعم ان كان مميئا وسلمه اقلب سمحجا (١٦) اما غير المميئا فلا ينقلب سمحجا (١٧) وحزم به في ابضاع الاصلاح وهو ضعيف لانه في غير المميئا معطل بلزوم الضرر والجهالة فاذا تحمل البائع الضرر وسلم زال الفساد وارقت الجهالة ايضا ومن ثمة قاله باطل فيها (١٨) (قوله بعد ارساله من يده) فهو غير مقدور التسليم (١٩) (قوله ورجحه في النهر) رد ترجيحه ابن حابدين (٢٠) ع (٢١) قوله المضامين (٢٢) هي ما في الاصلاص من المياه والملاقيع هي ما في الارحام من الاولاد وحبل الحيلة هو التاج (٢٣) ع (٢٤) (قوله فيختلط ملك المشتري) وهذه تقتضي فساد (٢٥) ط قات مقتضى الفساد لا ينافي مقتضى البطلان بل بالعكس لان ما يقتضى البطلان يدل على عدم المشروعية أصلا فلذا حزم البر جندی بطلانه (٢٦) ابن حابدين (٢٧) (قوله لنعى) وفي الهداية وقد صح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم وعن لبن في ضرع وعن سمن في لبن (٢٨) رواه الطبراني مرغوما وفي سنده عمرو بن فروخ واخرجه الدار قطن والبيهقي وقال البيهقي عمرو بن فروخ ليس بالقوى لكن الحق خلاف ما قال في تضعيفه فقد نقل الذهبي توثيقه عن ائمة الشأن كابن داود وابي معين وابن حاتم (٢٩) (قوله لم ينقلب سمحجا) مقتضاه انه وقع باطلا والاصح بزوال الفساد

فكون كالتقار (ولا يبيع ثوب من ثوبين الا أن يشترط ان يأخذها ما شاء ولا المرعى ولا اجارتها) جزم

يسع المرحى أى الكلام باطل لانه غير محرز وأما اجارتها فإلتانها اجارة (١٩)

جزم في الفتح انه يعود صحيحا . ابن مابدين (وذراع من ثوب) يضره التبييض
فلو قطع وسلم قبل فسح للمشتري ماد صحيحا ولو لم يضره القطع ككراس جاز
لانتفاء المانع . در (وضربة القانس) هو الصائد . ف والبيع باطل للفرع . بحر ونهر
والكمال وابن الكمال . در وضربة القانس ما يخرج من الصيد يضرب الشبكة . ابن مابدين
(والزانية) هي بيع الرطب على التخيل يتم مقطوع مثل كبله تقديرا . در وانما
كانت (١) غير جائزة انتهى (واللامسة والقاء الحجر والتابذة) (٢) انتهى في
اللامسة والتابذة (٣) ولانه تعليق بالخطر (وثوب من ثوبين) لم يشترط فيه خيار التمين
در لجهالة المبيع (والمرامي) المراد الكلاء هداية أما بيع مكان الكلاء فجائزه ف
(واجارتها) (٤) أما بطلان بيعها فلمعند الملك (٥) لحديث الناس (٦) شركاء في
ثروت في الماء والكلاء (٧) والتار

ابن مابدين (١) (قوله غير جائزة انتهى) في الصحيحين (٢) قوله انتهى في
اللامسة والتابذة في الصحيحين . ف والحق بهما لقاء الحجر قال ابو حنيفة هي
ان يقول ابيعك هذا المتاع بكذا فاذا لمستك وجب البيع او يقول المشتري كذلك . ك
وفي المغرب هي ان يقول لصاحبه اذا لمست ثوبي ولمست ثوبك وجب البيع . عني على
البخاري قوله فاذا لمستك او اذا قبضت عليه الحجر او قبضت اليك . ع قوله وجب
البيع أى من غير خيار ورؤية وهذا بان يكون في ظلمة مثلا . ف هذا اذا جعل
وجب بمعنى لزم وانهم بحيث لا يبقى فيه خيار الرؤية الذي كان عند الحنيفة
ولا خيار المجلس الذي كان عند الشافعية فقوله ابيعك ايحاب بمعنى يملكه لا
مساومة فيكون ثمة قبول لان خيار الرؤية أو المجلس انما يكون بعد العقد المقدم
بالايحاب والقبول ويكون قوله فاذا لمستك قيد للايجاب قيده به لينبم العقد
عند وجود اللباس وسلم عن الخيار فغناط انتهى على هذا انما هو تعليق العقد بالخطر
ويمكن ان يجعل وجب بمعنى وجد وتحقق فقوله ابيعك الخ مجرد وعد ومساومة
لا ايحاب فالمراد العقد أصل العقد بمجرد وقوع اللباس لتعليقه على اللباس في
المساومة فغناط انتهى على هذا أخذ المال الناس بدون عقدا سلا لان اللباس ليس بمقد
ومن هنا ظهر جواز بيع التعاطى لعدم التعليق أصلا فانهما اذا راضيا على ثمن
فالمشتري يقبضه على قصد التملك بدون سابقة التعليق والبيع راض بهذا القبض
ليقوم مقام الايجاب والقبول تحصيلاً لترضيتهما وصونا لصليهما ما عن البث . ع (٣) قوله
ولانه تعليق بالخطر لانه في معنى اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعت منك . ف
(٤) قوله أما بطلان بيعها الخ صرح ملا خسر وبخساده هذا البيع وصرح في شرح الوقاية
بطلانه لعدم الاحراز (٥) قوله لحديث أخرجه الطبراني بنظر المسلمون شركاء الخ
وكذا أخرجه ابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدى (٦) قوله شركاء شركاء
اباحة لا ملك (٧) قوله والتار ومعنى الشركة فيها الاصطلاح بها وبجفيف التياب

على استهلاك عين (ولا التحمل الا
مع الكوارات) الكوارات بالضم
والتشديد معسل التحمل اذا سوى
من طين هذا عند أبي حنيفة رح
وأبي يوسف رح فيبقى ان يكون
البيع باطلا عندهما لعدم المال المتقوم
وعند محمد والشافعي رح يجوز اذا
كان محرزاً (ودود القز ويضه)
فند أبي حنيفة رح بهما باطل وعند
أبي يوسف رح يجوز ان ظهر القز
تباه والا لا وعند محمد رح يجوز
مطلقاً (والأبق الا بمن وضم أنه
عنده) وضم أي قال فهذا البيع
قاسد لوجود المال المتقوم الا أنه
لا قدرة على تسليمه فاذا قال المشتري
أنه عندي حينئذ يجوز (ولبن اسراء
في قدح) انما قال في قدح لان يسع
البن في الضرع قد ذكر فلبن للراءة
انما يبطل بيده لانه من أجزاء آدمي
فلا يكون مالا وفيه خلاف الشافعي
رح وعند أبي يوسف رح يجوز
يسع لبن الأمة اعتبار العجز بالكل
ولا أبي حنيفة رح ان الرق غير لازم
في اللبن فهي فيه على أصل الآدمية
(وشرا الخنزير) فان البيع فيه
باطل (وان حل الانتفاع بالخرز
ضرورة ولا شعر الآدمي) فان بيعه
باطل (ولا الانتفاع به ولا جسد
الهيئة قبل دبقه) فان بيعه باطل (وان
صح بيعه والانتفاع به بعده كعظمها
وعصها وصوفها وشعرها وقرنها
ووبرها) فان بيع هذه الاشياء
صحح وكذا الانتفاع بها لان الملو
غير حال في هذه الاشياء (والفيل
خلافاً لحمد رح فانه كالخنزير عنده

كالسبع يباع عظمه ويتفرقه خلافاً لحمد) أى حتى يجوز يسع عظمه والانتفاع بعظمه

(ولا يبيع علو بعد سقوطه)

(٢٠)

حق اذا كان الملو لرجل والسفل لرجل فسقطا

سقط الملو وحده فباع صاحب الملو علوه بطل البيع اذ بعد السقوط لم يبق الا حق التمل وهو ليس بمال (ويباع شخص على أنه أمة وهو عبد) فان البيع باطل بخلاف ما اذا اشترى كسفا فاذا هو لجهة فان البيع ينقد ولا يشتري الخيار والاصل في ذلك ان الإشارة والتسمية اذا اجتمعتا في مختلفي الجنس يتعلق العقد بالاسمي ويبطل لانعدام المسمى وفي متحدى الجنس يتعلق بالشار اليه وينقد لوجود للشار اليه لكن للمشتري بالخيار لعوات الوصف قاله ذكر والاتى في بني آدم جنسان لفحش التفاوت والاختلاف في الاغراض وفي غير بني آدم جنس واحد (وشراء ما باع باقل مما باع قبل تهدئته الاول) باع شيئا بخمسة عشر ولم ياخذ الثمن ثم اشتراه بشرة فيقاس الشرة بالشرة من خمسة عشر فبقي للبائع على المشتري خمسة فهي ربح مالم يضمن أى الثمن وهو خمسة عشر لانه لم يقبضه البائع ولم يدخل في ضمانه وانما الفم بازاء الثمن فيكون الربح خيئاً فيكون هذا البيع قاسماً خلافاً للشافعي رح (وشراء ما باع مع شيء آخر لم يبعه بهما الاول فيما باع وان صح فيما لم يبيع) أى من باع شيئا بخمسة عشر ولم ياخذ الثمن ثم اشتراه مع شيء آخر بخمسة عشر فالبيع فاسد في المبيع الاول وجاز في الشيء الآخر فينقسم الثمن على قيمتهما فيجوز في الشيء الآخر بحصته من الثمن وهو

(١) وأما بطلان اجارتها فلا نهى على استهلاك عين . ابن كمال وهذا اذا ثبت بنفسه وان ائتمه بالسقي والتربية ملكه وجاز يبعه . عتيق وقيل لا . در (والتحل) لانه من الهوام كالزناير والانتفاع بما يخرج منه لا يمينه وفيه خلاف محمد والشافعي (ويباع دود القز ويبيضه) عند محدوده يفتى . در لانه متفنع به . وقال ابو حنيفة لا يجوز لانه من الهوام (والابق) (٢) لانتهى ولانه غير مقدور التسليم . هداية وهو فاسد أو باطل على الخلاف . ابن طابدين (الا ان يبعه عن بزع انه عنده لان المنتهى عنه بيع آبق مطلق وهو لا يبق في حق المتعاقدين وللقدره على التسليم (ولبن امرأة) خلافاً للشافعي . ولنا انه ليس بمال . ابن عابدين وفي الهداية ولما انه جزء الادمي وهو بجميع اجزائه مكرم مصون عن الابتذال بالبيع ولا فرق بين لبن الحرة والامة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف جواز بيع ابن الامة لجواز بيع نفسها فكذا جازها قلنا الرق قد حل نفسها لالا ابن لانه يختص بمحل يتحقق فيه القوة التي هي ضده ومحلها هو الحي ولا حيوة في اللبن انتهى (وشعر الخنزير) لثجاسة عينه فيطلى يبعه . در اهانة له (ويتفنع به للخرز) لضرورة حق لولم يوجد بلائع جاز الشراء للضرورة (٣) وكره البيع فلا يطيب عنه . در (وشعر الانسان والانتفاع به) لان الادمي مكرم بجميع اجزائه فلا يبتذل (وجلد الميتة قبل الدبغ) لانه غير متفنع به (٤) قال عليه الصلاة والسلام لا تنفخوا من الميتة باهاب وهو اسم لتبر المدبوغ على ما مر في كتاب الصلاة (ويبدد يباع) لطهارته (ويتفنع به) لتبر الاكل . در (كعظم الميتة ومصها وصوفها وورعها) لطهارتها لاسها لا يحلها الموت لعدم الحياة (وعلو سقط) (٥) لانه معدوم . در وحق التسل ليس بمال (وأمة تين انه عبد) لانه معدوم . أمين (وشراء ما باع بأقل مما باع به) ع لا أخذ الخمر (١) (قوله وأما بطلان اجارتها الخ) وفي الفتح وهل الاجارة فاسدة أو باطلة ذكر في الثرب أنها ماسدة حتى يملك الاجر الاجرة . اه ثم من قوله وأما بطلان بيعها الى هنا جميع هذه الفوائد في حاشية ابن طابدين جمعها من مواضع (٢) (قوله لانه) رواه اسحاق بن راهويه وفي سننه محمد بن ابراهيم التميمي وقال ابو حاتم ان محمد بن ابراهيم مجهول لكن الاجماع على ثبوت حكمه دليل على ان هذا المضعف بحسب الظاهر صحيح في نفس الامر (٣) (قوله وكره البيع الخ) ظاهره ان البيع صحيح وفيه ان جواز اقدام المشتري على الشراء للضرورة لا يفيد صحة البيع كما لو اضطر الى شراء ما له من متقلب فاصب لا يفيد صحة البيع حتى لا يملك البائع عنه . ابن عابدين (٤) (قوله قال عليه الصلاة والسلام لا تنفخوا) الحديث أخرجه ابن الهمام رحمه الله في شرح قول صاحب الهداية اذ الهاء الخ عند قوله واپس الكتاب بنحس النبي عن أصحاب السنن الاربعة . ع (٥) (قوله لانه معدوم) قسميته علوا باعتبار ما كان وما نبي من اجزائه فوق السفلى فليس ملو حقيقة فالظاهر جواز بيع هذه الاجزاء لكن لا يثبت حق التمل للمشتري والاجزاء انما يتزلفها الباء

خمسة عشر (وزيت على أن يوزن بمطرفة ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطلا) انما يفسد لانه شرط لا . قبل

في مسئلة الثانية وهي ما قال (بخلاف شرط طرح وزن الظرف عنه وان اختلفا في نفس الظرف وقدره قالقول للمشتري) أى انا اشتري سناني زرق وورطالظرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الزرق غير هذا وهو خمسة ارطال قالقول للمشتري (ويطلب بيع المسيل وجهه ومخافى الطريق) أى صح البيع والجهة في الطريق قيل ان اريد رقة المسيل والطريق ومقدار ما يسيله الماء مجهول فلا يجوز فيه البيع والجهة واما الطريق فعلوم وان لم يبين فهو مقدر بعرض باب الدار كذا في باب القسمة فيجوز فيه البيع والجهة وان اريد حق التسييل فان كان على الارض فجعله لما مر وان كان على السطح فهو حق التمل فهو حق متعلق بعين لا يبق وحق المرور فيه روايتان وجه البطلان انه غير مال ووجه الصحة الاحتياج به وهو حق معلوم متعلق بعين باقى (وأمر للمسلم ببيع خمر او خنزير او شرأها مائماً وأمر المحرم غيره ببيع صبيده) فقوله وأمر عطف على الضمير المرفوع المتصل في قوله ومما وهذا المطف جاز لوجود الفصل وهو قوله في الطريق وهذا عند أبي حنيفة رح وعندها لا يجوز لان الموكل لا يلبه بنفسه فلا يولى غيره وله ان لا يقدر وهو الوكيل يتصرف بأهليته (البيع بشرط يقتضيه القعد كشرط الملك للمشتري أولاً يقتضيه ولا تقع فيه لاحد كشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة بخلاف شرط

(قيل قد الثمن) أي قيل قد كل الثمن . در قيد به لان يمه لا فساد ولا يجوز قبل القعد ولو ببق درهم . أمين وقال الشافى رحمه الله يجوز ولنا (١) قول عائشة تلك المرأة وقد باعت مسائة بدمما اشترت بمائة (٢) پس ما شريت واشترت أبلى زيد بن أرقم ان الله أبطل حجه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يشب ولان الثمن لم يدخل في ضيائه فاذا وصل اليه للبيع ووقعت المقاصة تقي له فصل بلا عوض (وصح فيما ضم اليه) بان اشترى جارية بخمسةائة ثم باعها وأخرى معها من البائع بخمسةائة قبل قد الثمن فيع الضمومة جائز لان الفساد طار لظهوره بانقسام الثمن أو المقاصة فلا يسري الى غيره (وزيت على ان يزنه بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف خسين وملا وصح لو شرط ان يطرح عنه بوزن الظرف) لان الشرط الاول (٣) لا يقتضيه القعد (٤) بخلاف الثاني (وان اختلفا في الزرق قالقول للمشتري) لانه قابض والقول للقباض ضميماً كان أو أميناً (ولو أصر ذمياً بشراء خر او بيعها صح) خلافاً لما لان الموكل لا يلبه (٥) فلا يولى غيره ولان (٦) ما ثبت للوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه باشره بنفسه وله ان الوكيل يقعد بأهليته (٧) وولايته وثبوت الملك للأمر أمر حكيم لا يتنوع بالاسلام كما في الارث ثم يخلل الحر ويسبب الخنزير (والامة على ان يتق المشتري أو يدر أو يكاتب أو ليسلمها اليه فيراجع ع (١) (قوله قول عائشة الخ) ومثله لا يكون عن اجتهاد ف لان العقل لا يهتدي الى معرفة الاجزئة . نهاية (٢) (قوله بس ما شريت الخ) هكذا رواية أبي حنيفة في مسنده فيكون الرجح لابن أرقم وفي رواية غيره من أئمة الحديث عكسه والرجح للمرأة ومنهم الامام أحمد ورواه بسند فيه العلية بنت أنس بن شراحيل امرأة أبي اسحاق السبيعي وقال ابن عبد الهادي هذا اسناد حيد وان كان قال الشافى لا يثبت مثله عن عائشة رضي الله عنها وقول الدارقطني في الهالية هي مجهولة لا يمتنع ينقل خبرها فيه نظر فقد خالفه غير واحد وذكروها ابن سعد في الطبقات وقال العلية بنت أنس الخ سمعت من عائشة رضي الله عنها (٣) (قوله لا يقتضيه القعد) وعسى ان يكون وزنه أقل من ذلك أو أكثر فنسب مقدار معين وفيه نفع لاحد مما يخالف لمقتضى القعد ك (٤) (قوله بخلاف الثاني) لانه يتميز به المبيع عن غيره ليخص بالثمن (٥) (قوله فلا يولى غيره) قلنا الملازمة ممنوعة بمسائل منها لو كيل بشراء عبد معين لا يملك شراؤه لنفسه ويملك التوكيل بشراؤه له ومنها ان القاضي لا يملك بيع الحر والخنزير خلفهما ذمى ورجع أمره الى القاضي ويملك توكيله به وكذا الوصى المسلم للذمى لا يملك بيع خمره ويملك توكيله به (٦) (قوله ما ثبت من الملك) ف هذا بناء على قول من يقول يثبت الملك للوكيل ثم ينتقل للموكل ع (٧) (قوله وولايته) ولنا يرجع الحقوق اليه كطلب الثمن والرد بالميب ولا يلزمه اضافة القعد الى موكله

لا يقتضيه القعد وفيه نفع لاحد الماقدين والمبيع يستحق (أى يكون للبيع أهلاً لاستحقاق النفع بأن يكون آدمياً

لو كان النفع للمبيع الذي لا يستحق النفع كشرط أن لا يبيع الدابة للمبعة لا يكون هذا الشرط مفسدا (كشرط أن يقطعه البائع ويخطه قباء أو يحذوه لئلا يذركه) أي يجعل للثعل شراكا هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري (وصح في الثعل استحسانا) إنما يجوز في الثعل للتعامل والقياس أنه لا يجوز (أو يستخدمه شهرا) أي يستخدمه البائع شهرا هذا نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع (أو يثقه أو يذره أو يكاتبه) نظير شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمبيع وهو أهل لاستحقاق النفع (ويصح أمة إلا حلقها) عطف على شرط لا يقتضيه العقد والأصل في ذلك أن كل ما لا يصح أفراداه بالعقد لا يصح استناؤه من العقد فإن كل ما لا يصح أفراداه بالعقد فانه من توابع الشيء فيكون داخلا في البيع تبعاله فاستناؤه من العقد شرط لا يقتضيه العقد فيكون مفسدا (والى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وقطر اليهود أن لم يعرف ذلك وقدم الحاج والحصاد والدياسة والقطف والحجاز) القطف حط الثمر عن الأشجار والحجاز قطع الصوف عن ظهر الغنم (والثكل اليها جاز) أي يجوز الكفالة الى هذه الاوقات لان الجهالة البسيرة متحصلة في الكفالة دون البيع (ويصح ان اسقط الاجل قبل حله) أي ان

يستوفى (١) لئله عليه الصلاة والسلام عن بيع وشرط ثم الأصل ان كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين أو للمعقود عليه وهو من أهل الاستحقاق فانه يفسد البيع لانه زيادة عارية عن العوض فيؤدى الى الربا (أو الاحلها) والأصل ان ما لا يصح أفراداه بالعقد لا يصح استناؤه من العقد ويصح الحل لا يصح لانه بمنزلة طرفها (أو يستخدم البائع شهرا أو دارا على ان يسكن أو يقرض المشتري درهما أو يهديه أو لا يسلم الى كذا أو توب على ان يقطعه البائع ويخطه قباء) لانه شرط لا يقتضيه العقد ولانه يصبر صفقة في صفقة (٢) وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم (٣) عن صفقتين في صفقة (وصح مع لعل) أي صرم (ك) (على ان يحذوه) أي يقطعه (ك) (أو يشركه) أي يضع عليه الشر كونه وسيرها الذي على ظهر القدم (ك) (٤) استحسانا للتعامل (٥) كصنع الثوب (لالبج الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى وقطر اليهود ان لم يعلم العاقدان ذلك) لجهالة القضية الى المنازعة لان مبيع البيع على الماكسة (والى قدوم الحاج والحصاد والدياسة والقطف) للتعبد لانهما تقدم وتأخر (ولو كفل الى هذه الاوقات صح) لان البيع من الجهالة متحمل في الكفالة وهذه الجهالة بسيرة (٦) لاختلاف الصحابة فيها (٧) ولانه معلوم الأصل (٨) ألا ترى انها تحمل الجهالة في أصل الدين بأن يكفل بما ذاب على فلان في الوصف أولى بخلاف البيع فانه لا يحملا في أصل الثمن فكذا في وصفه (وان أسقط الاجل قبل حله صح) خلافا لفرغ ولنا ان الفساد انما كان للمنازعة وقد ارتفع قبل تفرده وهذه الجهالة في شرط زائد لافي صلب العقد فيمكن اسقاطه بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين ثم اسقاط الزائد لانه (٩) في صلب العقد (ومن جمع بين حروجه وذكية (١) (قوله لئله) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي (٢) (قوله وقد نهى الخ) ذكر صاحب الهداية هذا الحديث عند قوله وكذا لو باع عبدا على ان يستخدمه الخ (٣) (قوله عن صفقتين في صفقة) رواه أحمد عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعا ورواه السبزار وأعل بعض طرقة ورجح وقفه وبالوقف رواه أبو نعيم وأبو عبيد والقاسم بن سلام (٤) (قوله استحسانا للتعامل) وان كان اجارة على استهلاك العين وهي غير جائزة (٥) (قوله كصنع الثوب) فان القياس بمنه لانه اجارة على استهلاك العين وهو الصنيع لكن يجوز للتعامل (٦) (قوله لاختلاف الصحابة) هل هي مائة لجواز البيع أم لا فقالت طائفة رضي الله عنها بالجواز لتجوزها البيع الى العطاء وقال ابن عباس رضي الله عنهما يمنع لجواز (٧) (قوله ولانه معلوم الأصل) أي أصل هذه الاشياء معلوم الوقوع في تلك السنة وانما المجهول وصف التقدم والتأخر فكانت الجهالة بسيرة حتى لو كفل الى هبوب الرياح أو مجيء المطر لا يصح (ك) (٨) (قوله ألا ترى الخ) ابتداء بالدليلين ثم ارتقى الى أولوية صحة هذه الأجل في الكفالة (٩) (قوله في صلب

صمطا هذه الاجاء المجهولة قبل حلها يتقلب البيع صحيحا ثم اعلم ان الحكم في البيع الباطل ان للمبيع ومنه

كالمقبوض على رسوم الشراء واما حكم البيع الفاسد ففي المتن شرعي احكامه فقال (فان قبض المشتري المبيع بما قاسدا برضى ذاته صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضيه مال ملكه) فان قبل كلامنا في البيع الفاسد فيكون كل من الموضين مالا البينة اذ لو لم يكن المبيع مالا لكان البيع مطلقا فلما قد يذكر الفاسد ويراد به الباطل

كما ان في اول كتاب القدوري جعل البيع بآية فاسدا وهو باطل فلهذا قال وكل من عوضيه مال احتياطا حتى لو شمل الفاسد الباطل يكون هذا القيد مخرجا له عن هذا الحكم وهو ان يصير المبيع ملكا على انه قد يكون البيع فاسدا مع انه لا يكون كل من عوضيه مالا كما اذا باع وسكت عن الثمن فالبيع فاسد عندهما حتى يملك بالقبض ويجب الثمن أي القيمة (ولزمه مثله حقيقة أو معنى) أي ان هلك في يد المشتري وجب عليه المثل حقيقة في ذوات الامثال والمثل معنى وهو القيمة وقت القبض في ذوات القيم (ولكل منهما فسخه قبل القبض وكذا بمده ما دام في ملك المشتري ان كان الفساد في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين) أراد بالفساد في صلب العقد الفساد الذي يكون في أحد الموضين (ولن لا الشرط ان كان بشرط زائد كشرط ان يهدي له هدية) ذكر في الذخيرة ان هذا قول محمد ورح وأما عندهما فلكل واحد منهما حق الفسخ

ومئة بطل البيع فيهما وان جمع بين عبد ومدير وبين عبده وعبد غيره ومالك ووقف صح في القرن وعبده والمالك) والفرق ان الحر لا يدخل تحت العقد أصلا لعدم اللبنة والبيع صفقة (١) واحدة فكان القبول في الحر شرطاً للبيع في العبد واما المدروما بمده فقد دخلوا في العقد فالتقد موقوف على أجازة مالك العبد وعلى قضاء القاضي في اللدبر والوقف فانتي اشتراط قبول غير المبيع وقال ان سمي لكل تمنا جاز في العبد والذكية

﴿نصل﴾

(قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع) ولو دلالة كقبضه في مجلس العقد . هداية ثم الظاهر ان المصنف قد أراد بالبيع الفاسد هنا البيع الممتنع فعم الباطل فلذا قال ع (وكل من عوضيه مال) احترازاً عن الباطل كبيع المينة (ملك المبيع بقيته) خلافاً للشافعي والخلاف انما هو فيما بعد القبض اما قبل القبض فلا يملكه عندنا أيضاً (٢) كيلا يؤدي الى تقرير الفساد المجاور (ولكل منهما فسخه) وفقاً للفساد . هداية أي لكل منهما الافراد بفسخه بخلاف البيع الصحيح والا فالفسخ واجب فالتناسب كان اراد كلمة على بدل اللام . ع (الا ان يبيع المشتري) وانما قد يبيعه لانه ملكه (أويهب أو يحرر) لتعلق حق العبد (٣) بالتأني وقض الاول (٤) كان لحق الشرع وحق العبد (٥) مقدم لحاجته (أويهي) وقالاً يقتض البناء وترد النار كالشفيع اذا كان المشتري قد بنى في الدار المشفوعة ولا ي حنيفة ان البناء والقرس بما يقصد به الدوام وقد حصل بتسلط من البائع فيقطع حق الاسترداد كالبيع بخلاف الشفيع (ويمنع المبيع عن البائع حتى يأخذ الثمن منه) لان المبيع مقابل به فكان محبوساً به كالرهن وان ملت البائع فالمشتري أحق به (وطالب للبائع ما يرجع للمشتري) والفرق ان التجارية محاسنتين فيتمتع للمقد الثاني بها يمكن الخبز في الرجوع والتقدان لا يمتنان (٦) في المقود فالمقد الثاني لم يتعلق بينهما فلم يتمكن الخبز وهذا في الخبز لفساد الملك وأما الخبز (٧) لعدم الملك فيشمل (٨) النوعين

المقد (وهو ما يرجع الى أحد البدلين (١) قوله واحدة) أي وان سمي لكل تمنا ما لم يتكرر الاجاب . ك (٢) قوله كيلا يؤدي إلخ) وبمد القبض وان كان فيه تقرير الفساد لكنه مضاف الى فعل العبد وهو القبض واما قبل القبض فلا موجب للملك الا اليسع وهو مشروع بشرع الشارع فلو أسند الملك اليه يصير التقرير مضافاً الى الشارع تعالى عن ذلك . ك (٣) قوله بالتأني أي بالمقتضى (٤) قوله كان إلخ أي انما كان إلخ (٥) قوله مقدم أي اذنه تعالى (٦) قوله في المقود أي عقود البياعات بخلاف ما سواها من الشركة والوديعة (٧) قوله لعدم الملك) كالودع والناسب اذا تصرف في المروض أو التقدر ورجع ثم أدى الضمان فانه يتصدق بالرجع عند أبي حنيفة ومحمد في المروض والتقد . ك (٨) قوله النوعين

لان الفسخ بحق الشرع لا بحق أحد المتبايعين فانهما اراضيا بالعقد (فان باعه المشتري أو وهبه أو سلمه أو أعتقه صحيح وعليه قيمته وسقط

حق الفسخ) لأنه تعلق به حق الغير وإنما يفسخ البيع حفاظة تعالى وإذا اجتمع حق الله تعالى وحق العبد يرجح حق العبد بحاجته (ولا يأخذ البائع حق يرد الثمن) أي البائع إذا فسخ البيع الفاسد لا يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لأن للمبيع محبوس بالثمن بعد الفسخ (فإن مات هو فالمشتري أحق به حتى يأخذ ثمنه) أي باع شيئاً يباعاً فاسداً ووقع التقاض ثم فسخ البيع ثم مات البائع فلمشتري حق حبس للمبيع حتى يأخذ الثمن ولا يكون أسوة لزماء البائع (وطالب للبائع ربح ثمنه بمساوئ التقاض للمشتري ربح مبيعاً فيصدق به) صورة المسئلة باع جارية يباعاً فاسداً بالدرهم أو الدنانير وحقاً بضائع المشتري الجارية وربح لا يطيب له الربح وإن ربح البائع في الثمن يطيب له الربح والفرق أن المبيع متعين في القدر فيكون فيه حيث يسبب فساد الملك وفي فساد الملك شبهة عدم الملك فالشبهة ملحق بالحقيقة في الحرمة فإن النبي عليه السلام لم يحرّم البيع إلا عن الربا والريبة وأما الدرهم والدنانير فغير متعينة في القدر ولو كانت فيه متعينة كانت فيها شبهة الخبث بسبب الفساد فعند عدم الثمن يكون في ثلثي القدر بها شبهة فيكون بها شبهة الشبهة ولا اعتبارها (٢٤) هذا في الخبث بسبب فساد الملك أما الخبث بسبب عدم الملك فيشتمل النوعين هذا

عند أبي حنيفة ومحمد لتعلق القدر فيما يتعين (١) حقيقة وفيما لا يتعين (٢) شبهة من حيث أنه يتعلق به سلامة المبيع أو تقدير الثمن وعند فساد الملك (٣) تنقلب الحقيقة شبهة (٤) والشبهة تنزل إلى شبهة الشبهة والشبهة هي المتبرة لا التازل عنها (ولو ادعى على آخر ألف درهم قضاؤه إياه ثم تصادقا أنه لا شيء عليه طاب له ربحه) لأن الخبث (٥) لفساد الملك لأن الدين واجب (٦) بالتسمية (٧) ثم استحق أي للمتمين وهو العروض وغير المتمين وهو النقود (٨) (قوله حقيقة) أي حقيقة التعلق لأنه من المتينيات (٩) فيتمكن حقيقة الخبث لتعلق القدر بمال الغير من كل وجه (١٠) (قوله شبهة) أي شبهة التعلق من حيث أنه الخبث (١١) فيتمكن شبهة الخبث لأن ملك الغير صار وسيلة إلى الربح من وجه (١٢) (قوله تنقلب الحقيقة) أي حقيقة الخبث في المتمين عند عدم الملك شبهة أي شبهة الخبث في المتمين عند فساد الملك لأن فساد الملك دون عدم الملك (١٣) (قوله والشبهة) أي شبهة الخبث في غير المتمين عند عدم الملك تنزل إلى شبهة الشبهة في غير المتمين عند فساد الملك (١٤) (قوله لفساد الملك) بخلاف ما لو كان لعدم الملك كما تقدم (١٥) (قوله بالتسمية أي بالقرار عند دعواه) (١٦) (قوله ثم استحق) أي استحقه المدبون (١٧)

عند أبي حنيفة ربح يعني أن الربح في المنصوب لا يطيب له سواء كان للمنصوب مما يتعين بالجارية مثلاً أو مما لا يتعين كالدرهم والدنانير حتى أن باع الدرهم أو الدنانير المنصوبة وحصل فيها ربح لا يكون طيباً لأن في الأول حقيقة الخبث وفي الثاني شبهة والشبهة ملحق بالحقيقة (كما طاب ربح مال ادماه قضى بالمال ثم ظهر عدمه بالتصادق) أي ادعى على رجل مالا قضاؤه فربح فيه المدعي ثم تصادقا على أن هذا المال لم يكن على المدعي عليه فالربح طيب لأن للملك المقضي به بدل الدين الذي هو حق المدعي والمدعي باع دينه بما أخذ فإذا تصادقا على عدم الدين صار كأنه استحق

ملك البائع وبذل المشتري مملوكاً فاسداً فيكون البيع في حق البذل يباعاً فاسداً فلا يؤثر الخبث بالتصادق فيما لا يتعين بالتمين فإن قيل ذكر في الهداية في المسئلة السابقة ثم إذا كانت دراهم الثمن قائمة بأخذها بعينها لأنها تتمين بالتمين في البيع الفاسد وهو الأصح لأنه بمنزلة النصب فهذا يناقض ما قلتم من عدم تمين الدراهم والدنانير قلنا يمكن التوفيق بينهما بأن لهذا القدر شيتين شبهة النصب وشبهة البيع فإذا كانت قائمة اعتبر شبهة النصب سيما في رفع القدر الفاسد وإذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئاً يعتبر شبهة البيع حتى لا يسرى الفساد إلى بده لما ذكرنا من شبهة الشبهة وإيضاً لتداول الأيدي تأثير في رفع الحرمة على ما عرف (ولو بنى في دار شرها شراء فاسد ألزمه قيمتها وشكاً بربحها ربح فيها) هذا عند أبي حنيفة وعندهما ينقض البناء وهذه المسئلة التي أنكر أبو يوسف ربحاً روايتها عن أبي حنيفة ربح فإن أبا يوسف ربح قال لحمد ما رويت لك عن أبي حنيفة ربحاً أنه يأخذها بقيمتها بل رويت أنه ينقض البناء وقال محمد ربح بل رويت الأخذ بالقيمة لكن لم يثبت فشكاً بربحها ربحاً في روايته عن أبي حنيفة ربحاً ومحمد ربحاً لم يرجع عن ذلك وحله على لسان أبي يوسف ربحاً فانه ذكر في كتاب الشفعة أن المشتري شراء فاسداً إذا بنى فيها فالشفيع الشفعة عند أبي حنيفة ربحاً وعندهما لا شفعة له وهذا يدل

على إصطلاح حق البائع يشاء المشتري عند أبي حنيفة ربح خلافا لهما (٢٥) (وكره التجش) فبحث

الصيد يسكون الجيم ثأره والتجش جاء بفتح الجيم وسكونه وهو أن يستام بسلعة لا يريد ثأرها بأكثر من قيمتها لسيرى الأخر فيقع فيه (والسوم على سوم غيره إذا راضيا بمن وتلقى الجلب المضرب بأهل البلد) الجلب المجلوب فإن المجلوب إذا قرب من البلد لمناق به - في الدامة فيكره أن يستقبل البصر ويشتره ويمنع العامة عن شرائه وهذا إنما يكره إذا كان مضرا بأهل البلد وقد سمعت أسيانا لطيفة لمولانا برهان الألام روح تلمى فكتبتها أحاضا وهي شر أبو بكر بن الوليد لا تتخبط

أراد أن يزوج لأمه محجب فقد قال أني عزمت أن أزوج لك فتارة وهي لي أم لا ب قلت ألم تسمي يا بني

ينقي أني عن تلقى الجلب (ويسع الحاضر لبادي طمعا في الثمن الغالي زمان القحط) صورته أن البادي يجلب الطعام إلى البلد فيطرحه على رجل يسكن البلد ليبيعه من أهل البلد بمن قال فلهذا يكره في أيام السرة (والبيع عند أنان الجملة وتفريق صغير عن ذي رحم محرم منه بلا حق مستحق) هذا عند أبي حنيفة روح ومحمد روح وأما عند أبي يوسف إذا كان إقراة قرابة ولاد لا يجوز بيع أحدهما بدون الآخر فانه عليه السلام قال لملى أدرك ونو كان البيع نافعا لا يمكنه الاستدراك ولو كان بحق مستحق كدفع أحدهما

بالجناية والرد باليب لا يكره (لا يبيع من يزد الثمن وإصطاع)

بالتصادق وبذل المستحق (١) مملوك فلا يملك فيما لا يتعين (وكره التجش) وهو أن يزد في الثمن ولا يريد الثمن ليرغب غيره (قال عليه الصلاة والسلام (٢) لا تاجشوا (والسوم على أخيه) قال عليه الصلاة والسلام (٣) لا يستام الرجل على سوم أخيه ولأن في ذلك إجحاشا واضرا وهذا إذا راضيا على مبلغ ثمن وأما إذا لم يركن أحدهما إلى الآخر فهو بيع من يزد فلا بأس به (وتلقى الجلب) أن أضر بالبلد والا فلا بأس به إلا إذا ليس السعر على الواردين فيكره . هداية في الصحيحين نهى صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وإن يبيع حاضر لباد . ف (ويسع الحاضر لبادي) أن كان أهل البلد في قحط . هداية لما قلنا عن الفتح (والبيع عند أنان الجملة) لقوله تعالى وفروا البيع (لا يبيع من يزد) (٤) لأنه عليه الصلاة والسلام باع قدسا وحلسا ببيع من يزد (ولا يفرق بين صغير وذي رحم محرم منه) (٥) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة (٦) ووهب صلى الله عليه وسلم لملى غلامين أخوين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعت أحدهما فقال أدرك أدرك ويروي أورد أردد ولأن الصغيرين يتناسان والكبير يتعاهد الصغير وفي بيع أحدهما يقوتان وفيه ترك الرحمة على الصغار وقد أوعده عليه ثم النص (٧) مملول بالقرابة المحرمة للتبكاخ فلا يدخل فيه (٨) محرم غير قريب ولا قريب غير محرم (بخلاف الكبيرين والزوجين)

(١) (قوله مملوك) فمن اشترى عبدا يثوب واعتقه واستحق الثوب فالتحق بجميع (٢) (قوله لا تاجشوا) يرواه في الصحيحين ويصح فيهما إذا طلب الراغب بمنزلة الثمن والا فلا بأس . ن . و . ف (٣) (قوله لا يستام الخ) والحديث في الصحيحين (٤) (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام باع الخ) يرواه أصحاب السنن الأربعة . ف القدح بالتحريك أنه يروي الرجلين أو اسم جميع الكبار والصغار والحلس بالكسر ويحرك كساء على ظهر البعير تحت البرذعة ويسطح تحت حرا الثياب في البيت . قاموس (٥) (قوله لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق الخ) يرواه الترمذي وقال حديث حسن غريب ورواه الحاكم ورواه أحمد وفيه حديث طرق كثيرة والفاظ نوجب صحة المعنى المشترك فيه وهو منع التفريق إلا أن في سوقها طولا علينا (٦) (قوله ووهب صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه الترمذي وابن ماجه قال الترمذي حديث حسن غريب وثقه أبو داود بأن ميمونا لم يدرك عليا وهو على طريقهم من أن المرسل من أقسام الضعيف وعندنا ليس كذلك وأخرجه الحاكم وأبو داود قلني من طريق آخر (٧) (قوله مملول بالقرابة) لأنه مملول بالاستيناس والتعاهد وهما يكونان بالقرابة المحرمة . غناية والحق سائر المحارم بالأخوين والوالد بالوالدة بالدلالة (٧) (قوله محرم غير قريب الخ) فالأول كاللحم بالرضاع . ف والثاني

(٤) في (كشف الخفايا)

المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرهما
عند أبي حنيفة رح فانه لم يمكن جعلها
فسخا في حقهما تبطل وفائدة أنه
بيع جديد في حق الثالث أنه يجب
الشفقة بالاقالة فان الشفيع ثالثهما
ويجب الاستبراء لانه حق الله تعالى
فانه تعالى ثالثهما وعند أبي يوسف رح
هي بيع فان لم يمكن جعلها بيعا
يجعل فسخا فان لم يمكن تبطل وعند
محمد رح عكس هذا (قبطلت بعد
ولادة الميعة) هذا تخريج كونها
فسخا اذ بعد الولادة لا يمكن الفسخ
قبطل عند أبي حنيفة وعندهما لا
تبطل لانها تكون بيعا وصحت بمثل
التمن الاول عن شرط غير جنسه أو
الاكثر منه) اذا تقايلا على غير
جنس التمن الاول أو أكثر منه
فند أبي حنيفة رح بحج التمن الاول
لان الاقالة فسخ عنده والفسخ لا
يكون الا على التمن الاول فذلك
الشرط شرط قاسد والاقالة لا تقصد
بالشرط الفاسد فصحت الاقالة وبطل
التمن وعندهما تكون بيعا بذاتك
المسمى (وكذا في الاقل منه الا اذا
نصبت فيجب) أي يجب التمن الاول
اذا تقايلا على أقل منه الا اذا نصبت
فحينئذ يجب الاقل وهذا عند أبي
حنيفة رح وكذا عند أبي يوسف
رح يكون بيعا بالاقل فان الاصل
عنده أنه بيع وعند محمد رح يكون
فسخا بالتتمن الاول لانه سكت عن
بعض التمن الاول ولو سكت عن
الكل وأقال كان فسخا فهذا أولى
الا اذا دخل عيب فانه فسخ بالاقل

(١) لان النص وارد على خلاف القياس في القرابة المحرمة لانساح اذا كان متغيرا
فلا يباحق به غيره لان الكيريين أو الزوجين وان كانا صديقيين ليساني معنى المتصوص . ي
باب الاقالة
هي جائزة لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) من أقال نادما بيعته اقال الله عثرته
يوم القيامة ولان العقد حقهما فيملكان رفعة دفعا (لحاجتهما في فسخ)
فكان البيع الاول لم يكن . ن فيجوز بيعه قبل القبض ويجوز قبض المكيل والموزون
بلا إعادة الكيل والوزن . تنوير (في حق المتعاقدين) وقال أبو يوسف (٣)
هي بيع ان أمكن (٤) والافسخ (٥) والا بطل رخصا ان اللفظ ينفي
عنه يقال اقلني عقرتي فيوفر عليه قضيه . هداية (بيع في حق الثالث) كالشفيع
ع . ضرورة ثبوت حكم البيع وهو الملك (ويصح بمثل التمن الاول) لان فسخ
المقد عبارة عن رفعة على الوصف الذي كان قبله بلا زيادة ولا نقصان . ك
(وشرط الاكثر والاقل بلا قيب وجنس آخر لقوله واثره التمن الاول)
أما بطلان شرط الاكثر فلتتمدر الفسخ على الزيادة (٦) اذ رفع ما لم يكن ثابتا
محال فيبطل الشرط . هداية وأما شرط الاقل (٧) فلان الفسخ على الاقل
كان الم . ع (١) (قوله لان النص الخ) يعني ان النص الوارد على خلاف
القياس يقتصر على مورده والنص في هذه المسئلة على خلاف القياس فيقتصر على
مورده وهو الصغير القريب المحرم نعم يدخل فيه غير المتصوص ان كان النص
معلولا كما في المسئلة فانه معلول بالقرابة القريبة المحرمة يدخل فيه سائر المحارم
نكر الكيريين ليس الخ . ي ان كونه على خلاف القياس يتنافى كونه معلولا
والجواب يمنع المناقاة اذ المراد بكونه على خلاف القياس في المسئلة مجرد ورود
مع قيام دليل يدل على خلافه لانه لا يدرك له علة اصلا وهو كذلك فان قيام
الملك دليل على جواز تصرف التفريق ثم هذا الدليل لا يتفي كون النص معلولا
ع (٢) (قوله من أقال) الحديث أخرجه ابو داود وابن ماجه وابن حبان
في صحيحه والحاكم على شرط الشيخين (٣) (قوله هي بيع) فيجوز مع الزيادة
المتفصلة . داماد (٤) (قوله والا) أي ان لم يمكن جعله بيعا بان اقل قبل القبض
والمبيع منقول (٥) (قوله والا) أي ان لم يكن يمكن جعله فسخا كان تقايلا
في المنقول قبل القبض على خلاف جنس الاول . داماد (٦) (قوله اذ رفع ما لم
يكن الخ) يعني ان الفسخ انما هو رفع ما كان ثابتا في اصل العقد والزيادة لم
تكن ثابتة فيه فرضها محال . ع (٧) (قوله فلان الفسخ الخ) ويلزم من
هذا قولنا الفسخ على الاقل رفع معدوم فبضمه الى الكبرى وهي قوله ورفع
المعدوم محال ينتج الدعوى وجه الزوم ان التمن لو كان خمسة مثلا فبالفسخ
على أربعة مثلا يرفع من يد البائع أربعة ويثبت في يده درهم واحد فالفسخ

المراجعة هي ان يشتري ان يشرط ان يبيع بالثمن الذي اشترى به مع فضل معلوم والتولية ان يشرط انه بذلك الثمن بلا فضل (وشرطهما شراؤه بمثل) لان فائدة هذين اليمين ان القبي يشتد على قبل الذكي فيطلب نفسه بمثل ما اشترى به هو وبمثله مع فضل وهذا المعنى انما يظهر في ذوات الامثال دون ذوات القيم لان ذوات القيم قد تطلب بصورتها من غير اعتبار ماليتها وايضا القيمة مجعولة ومعنى اليمين على الامانة (وله ضم اجر القصار والصباغ والطرز والغزل والحمل الى ثمنه لكن يقول قام على بكذا لا اشترته بكذا فان ظهر للمشتري خيانة في المراجعة اخذه بثمنه اوردته وفي التولية حطه عن ثمنه وعند أبي يوسف رح يحط فيهما وعند محمد رح تعالى خير فيهما فان اشترى ثانيا بعد بيع برح فان رايح طرح عنه مارج وان استغرق الربح الثمن لم يراجح (أي اذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه ان باعه مارجحة طرح عنه مارجح ويقول قام على خمسة وان اشترى بعشرة وباعه بششرين ثم اشترى بعشرة لايحه مارجحة أصلا وعندهما يقول قام على بعشرة في الفصلين لان البيع الثاني متجدد ومنقطع الاحكام عن الاول ولا يخيبة رح ان قبل الشري الثاني يحتل ان يطلع على عيب فيرده عليه فيسقط الربح الذي ربحه فاذا اشترى ثانيا تأكد ذلك

رفع عدم ما كان تابعا ورفع المعلوم محال . كقول المصنف بلا تعيب اما اذا تعيب فالاقالة جائزة بحمل الخط بمقالة ما فات بالبيع . معاية واما بطلان اشتراط مجلس آخر فلما قدمناه عن الكفاية من قوله لان فسبح القداح . ع (وعلاك الثمن لا يمنع الاقالة وعلاك المبيع يمنع) لان رفع البيع يستدعي قيامه وقيامه بقيام المبيع لا الثمن وان تعاضا بحوز الاقالة بعد هلاك احدهما (وعلاك بمضنه بقدره) لقيام البيع في الباقي

باب التولية

(هي بيع ثمن سابق والمراجعة به وزيادة) وهما جائزان (١) لاستجماع شرائط الجواز ومساس الحاجة لان القبي في التجارة يعتمد على قبل الذكي فيها (وشرطهما كون الثمن الاول مثليا) لانه لو لم يكن مثليا (٢) اذا ملكه ملكه بالقيمة وهي مجهولة (وله أن يضم الى رأس المال اجر القصار والصبيح والطرز) هو علم اشوب . در (والقتل) ما يصنع اطراف الثوب بحرير أو كتان . أمين (وحل الطعام وسوق الفم) لان عرف التجار جار بالحاق هذه الاشياء رأس المال (ويقول قام على بكنا) ولا يقول اشتريته بكذا كيلا يكون كاذبا (ولا يضم اجر الرامي والتعليم وكرايت الحفظ) الا اذا كان فيه عرف ظاهر بالحاق كان له أن يلحقه . كوف (فان خال في مراجعة أخذ بكل ثمنه أو رده وحط في التولية) وهو القياس (٣) في الوضعية . ملحق لانه لو لم يحط في التولية لا تبقى تولية لزيادة على الثمن الاول فيتغير التصرف وفي المراجعة لو لم يحط لم يتغير التصرف لبقائه مراجعة وان تعاوت الربح وقال أبو يوسف يحط فيهما وقال محمد بخير فيهما (ومن اشترى ثوبا فباعه برح ثم اشترى) من الذي باعه منه . ف (فان باعه برح) أي ان كان يبيعه مراجعة بعد الاثراء الثاني . ع (طرح عنه كل ربح قبله) وقالا يراجح على الثمن الاخير (وان احاط بجمه لم يراجح) فان اشترى بعشرة وباعه بخمسة عشر ثم اشترى منه بعشرة يراجح على خمسة ويقول قام على بخمسة أو باعه بششرين ثم اشترى منه بعشرة لا يراجح لشبهة حصول الربح بالمقد الثاني لانه تأكد به ما كان على شرف السقوط بظهور السبب والشبهة (٤) كالحقبة في المراجعة لكونه وفما يقتضي رفع عدم هذا الدرهم لا دفع ثبوته لان العاقدين قد قصدا ثبوته في يد البائع وعدمه للمصاحب لثبوته في حالة واحدة معدوم بل محال لئلا يجتمع القبضان الوجود والعدم . ع (١) (قوله لاستجماع شرائط الجواز) هي الاهلية والحلية والولاية الشرعية (٢) (قوله اذا ملكه) أي المشتري الثاني ان ملك المبيع قائما بملكه بقيمة الثمن لا بحقيقة الثمن لانه ليس في ملكه . ع (٣) (قوله في الوضعية) هي بيع بأقص من الاول . أمين (٤) (قوله كالحقبة الخ) لان مبنى المراجعة على الامانة

الربح فصار الشري الثاني شبهة ان الربح حصل به فلا يكون منقطع الاحكام عن الاول

(٢٨) ورابع سيد شري من مأذونه المحيط دينة برقبته على ماشري بائنه) أي اذا اشترى العبد المأذون المحيط دينة برقبته ثوبا

أحياطا ولذا لا تجرى المراجعة (١) في ما أخذه بالصلح لشبهة المحيطية فكانه اشترى خمسة وثوبا بشرة فيطرح خمسة بخلاف ما اذا تخلل ثالث لأن التأكد حصل بغيره (ولو اشترى مأذون مديون) فلو لم يكن مديونا فالحكم ثابت بالأولية • ك (ثوبا بشرة وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه مراجعة على عشرة وكذا العكس) لأن في العقد الثاني شبهة المدم (٢) لجوازه مع الثاني فاعتبر عدما (٣) في حق المراجعة وبقي الاعتبار للعقد الاول فكان العبد اشترى للمولى بشرة وبالعكس (ولو كان مضاربا) اشترى بشرة ثوبا وباعه من رب المال بخمسة عشر (بيع مراجعة رب المال ياتني عشر ونصف) لأن هذا العقد وان قضى بجوازه عندنا خلافا لغيره مع أنه اشترى ماله بماله لمسا فيه من استفادة ولاية التصرف وهو مقصود ولا لئلا يقع الفائدة لكن فيه شبهة المدم لأن المضارب وكيل عنه في البيع الاول فاعتبر الثاني عدما في حق نصف الربح (ورابع بلا بيان) أنا اشترى مائتا أما بيان نفس العيب فواجب حتى لو باعه بلا بيان نفس العيب بخير المشتري • ع (بالتعيب) لأنه لم يحتسب عنده شيء لأن الاوصاف ثابتة لا يقابلها الثمن (ووطء الثيب) اذا لم ينقصها الوطء لأن منافع البضع لا يقابلها ثمن (وبيان بالتعيب) لأنه صار (٤) مقصودا بالاتلاف فيقابلها شيء من الثمن (ووطء البكر) لأن المذرة جزء من الثمن يقابلها الثمن وقد حبسها (ولو اشترى بالف لسيعة وباع بربح مائة ولم يبين خير المشتري) لأن للاجل شيئا بالبيع ولذا يزداد الثمن لاجله والشبهة في هذه ملحقة بالحقيقة (وان ألتف فلم يزم بالف ومائة) حالة لأن الاجل (٥) لا يقابل شيء من الثمن (وكذا التولية ومن ولي رجلا بما قام عليه فلم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد ولو علم في المجلس خير) لأن الفساد لم يقرر وإنما بخير لأن الرضا لم يتم قبله لعدم العلم

فصل

(صح بيع العقار قبل قبضه) خلافا لمحمد جوما الى اطلاق الحديث • هداية الآتي قريبا ع (٦) واعتبارا بالمقول (٧) وصار كالاجارة ولهما انه صدر ركن البيع عن أهله في محله ولا غرر فيه لأن الهلاك في العقار (٨) نادرج خلاف المنقول

(١) قوله فيها أخذه بالصلح) كان صالح عن عشرة دراهم على ثوب مثلاً • ك (٢) قوله لجوازه مع الثاني) لأن ملك العبد لا يخلو عن حق المولى (٣) قوله في حق المراجعة) لأن ميناها على الامانة ونفي كل تهمة (٤) قوله مقصودا) فخرج عن التبعية (٥) قوله لا يقابل أي حقيقة (٦) قوله واعتبارا بالمقول) بجامع غرر ثبوت حق الفسخ بحدوث العيب بعد العقد قبل القبض • فهم من ف (٧) قوله وصار كالاجارة) فان اجارة الارض قبل قبضها لا يجوز بلا خلاف ف • والجامع انه ربح مالم يضمن • غناية (٨) قوله نادرج) حتى قال بعض أصحابنا

بشرة قبله من مولا بخمسة عشر قالوا ان باعه مراجعة يقول قام على بشرة (كأذون شري من سيده) أي اذا اشترى المولى بشرة ثم باعه من مأذونه المحيط دينة برقبته بخمسة عشر فلما أذون ان باعه مراجعة يقوم قام على بشرة لا يبيعه مع المولى من عبده المأذون وشراؤه منه اعتبر عدما في حق المراجعة لثبوتيه مع الثاني وإنما قال المحيط دينة برقبته لأنه حيثئذ يكون للعبد المأذون ملكا أما المأذون الذي لا دين عليه فلا ملك له فلا شبهة في ان لا يبيع الثاني لا اعتبار له أما اذا كان عليه دين محيط حيثئذ يكون البيع الثاني بيما ومع ذلك لا اعتبار له في حق المراجعة فيثبت الحكم بالطريق الاول فيلادين عليه (ورب المال على شراء مضاربة بالنصف أولا ونصف ما ربح بشرائه ثانيا) أي ليشترى المضارب بالنصف ثوبا بشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر والثوب قام على رب المال ياتني عشر ونصف (فان أعورت المبيعة أو وطئت غيرها راجع بلا بيان) أي لا يجب عليه ان يقول ياتي اشترى بها سليمة فأعورت في يدى وعند أي يوسف والله اعلم ربح لزمه بيان هنا لأنه لا شك أنه ينقض الآن بالاعور وما قيل ان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن فضاء ان الاوصاف لا يكون لها حصة معلومة من الثمن لأن الثمن لا يزيد بسبب الوصف كما ينقص بذهابه على ان هذا البيع

مبنى على الامانة فالاحتياطات السابقة لاتناسب هذا الكنا محجب بان لم يأت من البائع غرور فانه صادق في قوله (١) والغرر

قامت على بكذا لكن المشتري اغتر بحماقة فله ان يساله انك اشترت (٢٩)

(١) والفرق المهي عنه (٢) قرر افساخ العقد (٣) والحديث مطول به (٤) عملا بدلائل الجواز والاجارة قيل على هذا الخلاف ولو سلم فالمعقود عليه في الاجارة التامع وحلا كما غير نادر (لا يبيع المتقول) (٥) للتمن عن بيع ما لم يقبض هداية (ولو اشترى مكبلا كيلا) اما اذا اشترى مجازفة جاز التصرف فيه قبل الكيل بالبيع والا كل وغيرهما مك (حرم بيعه وأكله حتى يكيه) أي يكيه المشتري تانيا ان كان البائع قد كاله بعد البيع (٦) بنية المشتري مع لان النبي صلى الله عليه وسلم

في موضع لا يؤمن عليه ذلك لا يجوز عنده كما في المتقول بن ش (١) قوله والفرق المهي عنه الخ (٢) وفي المتن مسنداً الى الاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر عناية (٣) قوله قرر افساخ العقد (٤) بغير اختيارها بان هلك لاخر ثبوت حتى الفسخ بحدوث العيب بعد العقد قبل القبض لان الفسخ باختيار المشتري ففهم من عناية والدليل على ان الثمر للمهي عنه فمر افساخ هو جواز البيع قبل القبض في عقود لا تنسخ بطلا كالكهز وبطل الخلع وبطل العتق على مال ف وكان قوله والفرق المهي عنه الخ دفع لقياس على للمتقول ع (٣) قوله والحديث مطول الخ فلا يملكه باطلا فبيان على ما في الناية ان الاصل جواز بيع المتقول قبل القبض لمعوم آية وأحل الله البيع لكن خص منها الربا بآية وحرم الربوا فيجوز تخصيصه بالنهي عن بيع ما لم يقبض لكن طرزه سار دلائل الجواز فبالا يقرر افساخ توفيقاً بين الدلائل اهـ ع (٤) قوله عملاً بدلائل الجواز نحو فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم وهذا حديث مشهور نقله كمال الدين في أول باب الربا ع (٥) (قوله لثمى) روى أبو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يجوزها التجار الى رحلم ورواه الحاكم ومحمده وفي التنقيح ان سنده جيد وروى النسائي في سننه الكبرى عن يلى بن حكيم عن يوسف بن ماهر عن عبد الله بن عصة عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم لا تبين شيئاً حتى تقبضه ورواه أحمد وابن حبان وقال هذا الحديث مشهور عن يوسف بن ماهر عن حكيم بن حزام والحاصل ان المخرجين منهم من يدخل ابن عصة بينهما ومنهم لا وصرح قاسم بن أصبغ ببيع يوسف بن ماهر عن حكيم بن حزام ثم اعلم ان ابن عصة ضعيف جدا لكن قال صاحب التنقيح ان بينهما عداقة ابن عصة الجشعي الحجازي وذكره ابن حبان في الثقات واشتبه على المصنفين ابن عصة هذا بالنسبي أو غيره ممن يسمى عبد الله بن عصة انتهى فالحق ان الحديث حجة (٦) (قوله بنية للمشتري) فيه بنية لما في ك ان الصحيح انه لو كاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري يكتب به اه وفيه ان هذا مخالف لاطلاق النهي الا ان يقال ان علة النهي وهي احتمال الزيادة وهي للبائع مفهومة لاهل اللغة والملة

بكذا سليماً وموردينين له الحال فاذا قصر في ذلك لا يجب على البائع كشف حال لم يستله منها (وان فقت أو وطئت بكر الزمهاه وقرض فاروق نالوتوب المشتري كالاولى وتكسره بفسره وطيه كالتانيه ومن شري بفسه ورايح بلا بيان خسر مشريه فان أنفقه ثم علم لزمه كل ثمنه وكذا التولية فان ولي بما قام عليه ولم يعلم مشريه قدره فقد البيع فان علم في المجلس خسر ولم يجوز بيع المشتري قبل قبضه الا في العقال والفرق بينهما ان نهى النبي عليه السلام عن بيع ما لم يقبض معلل بان فيه غرر افساخ العقد على تقدير الهلاك والهلاك في القار تادرو عند محمد رح لا يجوز في القار أيضا عملاً باطلاق نهى النبي عليه السلام (ومن شري كيلا كيلا) أي بشرط الكيل (لم يسه ولم يأكله حتى يكيه) فانه عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه سامان صاع البائع وصاع المشتري (وشروط كيل البائع بديمه بحضرة المشتري) حتى ان كاله البائع قبل البيع فلا اعتبار له وان كاله البائع بحضرة المشتري وكذا ان كاله بعد البيع بنية للمشتري (وكتي به في الصحيح) أي ان كاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري فهو كاف ولا بشرط ان يكيل المشتري به وذلك ومحل الحديث المذكور ما اذا اجتمع الصنفان بشرط الكيل على ما سياتي في باب السلم وهو ما اذا سلم في ك فلما أحل الاجل اشترى المسلم اليه (وكذا ما يوزن أو يمد) أي لا يسه

من رجله كراً واسر رب السلم ان قبضه ثم قبضه لنفسه فاكاله ثم اكاله لنفسه جاز

أولا يأكله حتى يزنه أو يعمده (٣٠) ثانياً ويكفي في وزنه أو عدده بعد البيع بحضرة المشتري (١)

(١) لم يبيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري (ومثله الموزون والمعدود) لانهما من القدر . ي (لا المذروع) لان الزيادة له بخلاف القدر (وصح التصرف في الثمن قبل قبضه) لعدم قرر الانقاسخ بالهلاك له . دم تيسره بالتعيين بخلاف المبيع (والزيادة فيه والخط منه) فالزيادة والخط يلتحقان بأصل العقد عندنا وقال زفر والشافعي لا يلتحقان بأصل العقد بل صلة ابتداءه ولما اتفهما بالخط والزيادة بفيران العقد من وصف الى وصف بشروعين وهو كونه رابحاً أو خاسراً ولهما ولاية وفيه فأولى أن يكون لهما ولاية التفسير (والزيادة في المبيع) ولم يتعرض المصنف لحكم خط المبيع ولا صاحب الهداية والتزمى لتعليل الزيادة في المبيع لكن في تنوير الابصار ويصح الخط من المبيع (٢) ان كان ديناً (٣) وان عينا لا اه وتعليل الزيادة والخط في الثمن صالح لتعليل زيادة المبيع . ع (ويتعلق الاستحقاق ب كله) فللبائع حبس المبيع لاستيفاء الزيادة وان استحق رجوع بها مع أصل الثمن وفي الخط للمشتري طلب تسليم المبيع بعد تسليم الباقي بعد الخط . ف (وتأجيل كل دين) لانه حقه فله أن يؤخره (غير القرض) لانه اعارة ابتداء حتى يصح يلفظ الاعارة ومساوغة انتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل كما في الاعارة وعلى الانتهاء لا يصح لانه بيع الدرهم بالدرهم ليستة . هداية فلو شرط الاجل في ابتداء العقد صح القرض وبطل الاجل . ف

المفهمة لاهل اللغة مخصوص النص كافي وذروا البيع فاه معلول بالاخلاق بالسعي فان لم يكن البيع غشياً بالسعي بان ثابها وماها مشيان الى الجملة فلا يكره . وفي مثلثنا احتمال الزيادة متبف ان كان الكيل في حضرة المشتري . ع (١) قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى (الحديث أسنده ابن ماجه واسحاق وابن أبي شيبة من حديث جابر رضى الله عنه بلفظ الصاعان مرة واحداً بمحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى وبلفظه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وزاد فيه فيكون لصاحبة الزيادة وعليه نقصان رواء البزار وقال لا نعلمه يروى عن أبي هريرة الا من هذا الوجه وله طريقان آخران ضعيفان عن أسوان بن عباس رضى الله عنهم فهذا الحديث حجة لكثرة تعدد طرقه وقد قال بمذهبتنا الأئمة الثلاثة رحمهم الله . ف وصورة المسئلة على ما في الهداية اشترى مكيلاً أو موزوناً موازنة فاكثاله أو أنزله ثم باعه مكيلاً أو موازنة لم يجز للمشتري منه ان يبيعه ولا ان يأكله حتى يبيد الكيل أو الوزن انتهى فقوله لم يجز للمشتري منه أى للمشتري الثاني من المشتري الاول ان يبيعه حتى يبيد الكيل لنفسه كما هو الحكم في المشتري الاول ولما وضع المسئلة فيما اذا باعه المشتري الذي اكثاله ليشير الى ان تصرف المشتري قبل الكيل لا يجوز وان كيل قبل شرائه أو بعد شرائه ببيته . ك (٢) قوله ان كان ديناً (بان كان مسلفاً قديع (٣) قوله وان عينا لا أى لا يصح لانه اسقاط واسقاط العين

أجل معلوم صح الاقرض) فاه يصير بالاجل بيع الدراهم بالدراهم نسبة فلا يجوز لانه يصير ربا لان النقد خير من السيئة

باب الربا

هو حرام بالكتاب وحرم الربا وبالسنة ان النبي صلى الله عليه وسلم لمن آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه رواه أبو داود واحمد والترمذي ومحمد وبالإجماع (هو فضل مال) على مال كمية ع (بلا عوض في معاوضة مال بمال) أي مشروطا في أصل المقد غفر ما اذا باع عشرة دراهم بعشرة دراهم وزاد أحدهما داقا على وجه ابتداء الهبة من غير اشتراط في المقد فانه ليس ربا . ودر مختار وقول المصنف في معاوضة مال بمال تصریح بما علم ضمنا من قوله فضل مال لان فضل مال لا يكون الا على مال عند مقابلة أحدهما بالآخر الا أن يقال ان المقابلة أهم من المعاوضة لوجودها في الرهن بدون المعاوضة فيكون قوله معاوضة مال بمال احترازا عن الرهن ع (وعلة التندر والجنس) وقال الشافعي هو الطعم في الطعومات والغنية في الاثمان ولنا ما روى الدارقطني عن عبادة وأنس رضي الله عنهما مر لهما مالوزن مثل بئيل اذا كان نوعا واحدا وما كبل قتل ذلك الحديث فالتقدير المكيل والموزون مثل يمثل وزن الحكم على المشتق بدل على عليه مأخذه ثبت عليه التندر وكذا عليه الجنس لتصريح بالتوع . ي (غرم الفضل والنساء بهما والنساء بأحدهما) خلافا للشافعي (وحلا بغير مهما) أي حلا عند عدمهما باطلاق واحله القاليل . فهم من . ي والا فقدم الملة لا يوجب عدم الحكم ع (وصح بيع المكيل كالبر والشعير والتمر والملح والموزون كالنقدين وما ياسب الى رطل) معناه ما يباع (١) بالاواق لانها قدرت بطريق الوزن حتى يحتسب ما يباع بها وزنا (بحسبه متساويا لا متفاضلا) قوله لا متفاضلا تأكيد وكلامه أتى به دفعا لتوهم الاكتفاء بذلك المتساوي عن ذكر المتفاضل ع (وجيده كرده) لما في البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خير فجاءهم بتمر جنب فقال عليه السلام اكل تمر خير هكذا قال اما تأخذ الصاع من هنا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال عليه الصلاة والسلام بيع الجمع بالدراهم ثم ابيع بالدراهم حنينا . ي في شرح قول المصنف وعلة التندر والجنس ع (ويستبر الثمين) في البديلين بالاتفاق لما في الكشف على البرذوى قبل شروط القياس بعمو صفتين ولصه وقتنا جميعا في من اشترى حنطة بمئنة بتمر بغير منه غير مقبوض في المجلس انه باطل اه وأما اعتبار الثمين لما سيأتي من انه هو للفيد لغرض المطلوب وهو التمكن من التصرف ع (لا التفاضل في غير الصرف) خلافا للشافعي في بيع الطعام بالطعام في الحديث المعروف بدأ بيد ولانه لو لم يقبض في المجلس يتعاقب القبض ولتقد مزية فيه شبهة الربا ولنا ان الثمين يكفي عن القبض كالنوب لان لا يصح . در (١) قوله بالاواق كانه أراد بالاواق المكيال المقدرة بالارطال بدليل قول للبسوط وكل شيء وقع عليه كيل الرطل فهو موزون اه حيث صرح

بمقتنين بناء على ما ذكرنا من الملة وبناء على ان الاصل ضدنا الحل وضده الحرمة فعندنا ما يدخل في

فضل أحد المتعاضدين على الآخر بالميار التشرعي أي الكيل أو الوزن فضل قفيزي الشعر على قفيز لا يكون من باب الربا وكذا فضل عشر أذرع من الثوب الهروي على خمسة عشر ذراعا منه لا يكون من هذا الباب وقال خال عن العوض احترازا عن بيع كبر وكر شعير بكري وكرى شعير فان الثاني فضل على الاول لكن غير خال عن العوض لصرف الجنس الى خلاف الجنس وقال شرط لاحد العاقدین حتى لو شرط لغيرهما لا يكون من باب الربا وقال في المعاوضة حتى لم يكن الفضل الحالى من العوض الذى هو في الهبة ربا (وعلة التندر مع الجنس) المراد بالتندر المكيل في المكيلات والوزن في الموزونات وعند الشافعي روح الطعم في الطعومات والتمنية في الاثمان والجنسية شرط والمساواة غرض والاصل ضدنا الحرمة وعند مالك روح علمه الطعم والادخار (غرم بيع الكيل والوزن بحسبه متفاضلا ولو غير معلوم كالجنس والحديد) الجنس من المكيلات والحديد من الموزونات وفيهما خلاف الشافعي روح ومالك روح بناء على ما ذكرنا من الملة (وحل متاهلا) أي البيع في الاشياء المذكورة (وبلا ميعار) أي حل البيع متفاضلا فيما لا يدخل في الميار (كنفسة بمقتنين وببضة ببضتين وتمر بتمرين) وعند الشافعي روح لا يحل بيع الطعومات حنفة

الكيل يثبت فيه الحرمة وما لا يدخل
والمساواة مخلص فما لا يدخل في
المسوي الشرعي وهو الكيل يبقى
على الأصل وهو الحرمة وأما حمل
الحرمة أصلاً لقوله عليه السلام لا
تبيعوا الطعام بالطعام الا سواء فما
لا يكون مساوياً كان حراماً قلنا المعنى
لا يبيعوا للطعام الذي يدخل في المسوي
الشرعي الا سواء بسواء كما ان قيل
لاقتلوا الحيوان الا بالسكين يكون
المراد الحيوان الذي يمكن قتله
بالسكين لا القمل والبرغوث (فان
وجد الوصفان حرم الفضل والنساء
وان عدما فلا وان وجد أحدهما لا
الآخر حل بفضل لا النساء كنوب
هروي في هروي وير في الشيعي)
أي ان وجد القدر والجلس حرم
الفضل كقبيز برقيز من النساء
وان كان مع التساوي كقبيز برقيز
أحدهما أو كلاهما نسيئة وان عدم
كل منهما حل كل واحد من الفضل
والسماوان وجد أحدهما الآخر
حل الفضل لا النساء كما انما يعقير
خطة بقبيز شير بدا بيد حل
لان أحد جزئي الملة وهو الكيل
موجود هنا للجزء الآخر وهو
الجنسية وان يبيع خسة أذرع من
الثوب الهروي بستة أذرع منه بدا
بيد حل أيضاً لان الجنسية موجودة
دون التقدر ولا يجوز النسيئة في
الصورتين مع التساوي أولاً معه
وذلك لان جزء الملة وان كان لا
يوجب الحكم لكنه يورث الشبهة
والنسيئة في باب الربا ملحقة بالحقيقة

الفائدة المطلوبة أما هو الثمكن من التصرف وهو يحصل من التعيين بخلاف
الصرف لان القبض فيه (١) ليعين به ومعنى ما رواه حينا يمين (٢) كذا رواه
عبادة بن الصامت رضي الله عنه ونعاقب القبض لا يمتد تقاوياً في المال عرفاً بخلاف
التقد والمؤجل (وصح يبيع الحفنة بالحفتين) خلافاً للشافعي ولما انه عدم
الميار فلا يحقق الربا (والتفاحة بالتفاحتين والبيضة بالبيضتين والجوزة بالجوزتين
والتمر بالتمرين) لعدم الميار خلافاً للشافعي في الكيل (والفلس بالفلسين
بأبياتها) بخلاف ما اذا كانا بغير أبياتها (٣) لانه كالي بالكال (٤) وقد
نهى عنه (٥) وبخلاف ما اذا كان أحدهما بغير عينه لان المجلس باقراده يحرم
النساء (واللحم بالحيوان) وقال محمد لا يجوز بيعه بأبهم جنسه ولهما انه يبيع
للموزون بغير الموزون لان الحيوان لا يوزن عادة (والكراس بالقطن) وكذا
بالنزل أي مثلاً أو متفاضلاً طائي لاختلافهما جنساً لان الثوب لا يهود قطناً
ولا غزلاً ولأنهما موزونان بخلاف الثوب . ي (والرطب بالرطب أو بالتمر
مثلاً) (٦) خلافاً لهما (٧) لقوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه أو ينقص
اذا جف فقال نعم فقال صلى الله عليه وسلم لا اذا وله ان الرطب تمر لقوله عليه
الصلاة والسلام حين (٨) اهدى اليه رطب أو كل تمر خبز هكذا سماه تمر
بالكيل . مضافاً الى الرطل . ع (١) قوله ليعين) لان التقدير لا يتبين بالتعيين
وأما يتبين بالقبض . ع (٢) قوله كذا رواه الخ) رواه مسلم (٣) قوله كالي .)
أي نسيئة (٤) قوله وقد نهى عنه) رواه ابن أبي شيبة واسحق بن راهويه والبخاري
مسائدهم وضعفه أحمد بموسى بن عبيدة ورواه عبد الرزاق وضعفه باراهيم بن يحيى
الاسلمى ورواه الحاكم والدارقطنى عن موسى بن عبيدة ومحمد بن الحارث بن عوف
وقال إنما هو موسى بن عبيدة ورواه الطبراني في حديث طويل قال حديث لم يزل
عن الحسن بن علي (٥) قوله وبخلاف ما اذا كان الخ) وفيه ان يبيع غير
المعين أو البيع به لا يستلزم ان يكون نسيئة لان البيع بالتقود يبيع بغير المعين مع
انه حال (٦) قوله خلافاً لهما) أي في بيع الرطب بالتمر كما يدل عليه صلب
الهداية حيث قال ورواه هذه المسئلة بأسطر والرطب بالرطب يجوز مثلاً كيلاً
عندنا اه من غير ذكر الخلاف . ع (٧) قوله لقوله صلى الله عليه وسلم حين
سئل الخ) رواه مالك في الموطأ ومن طريق مالك رواه أصحاب السنن الأربعة
وقال الترمذى حديث حسن صحيح (٨) قوله اهدى اليه رطباً) هذا أما
بتم لو كان المهدي رطباً وليس كذلك بل كان تمرأ أخرجه الشيخان في الصحيحين
. ف ويمكن تعدد الحادثة وفيه ان دلالة حديث الصحيحين على أن المهدي كان
تمرأ يابسا أول النزاع لان التمر عنده اعم من الرطب فحديث الصحيحين يحتل الرطب
وما رواه الامام صريح في الرطب والمحتل يحمل على الصريح . ع

سكنها دون من الحقيقة فلا بد من اعتبار الطرفين في النسيئة أحد البديلين معدوم ويبع للمدوم غير جائز صار ولاته

هذا الذي مرجحنا تلك الشبهة فلا يحل وفي غير التسيئة لم يمتد الشبهة لما قلنا ان الشبهة أدون من الحقيقة على ان الخبر المشهور وهو قوله عليه السلام اذا احتلف الثومان فيموا كيف شتم بعد ان يكون يدايد يؤيد ما قلنا وعند الشافعي رح الجنس باقرانه لا يحرم النساء والشعر والبر والتمر والملح كيل والذهب والمضة وزني ابدأ وان تركها اي وان ترك الكيل في الاربعة المتقدمة والوزن في الاخرين بقوله عليه السلام الخطة بالخطة الحديث (ويحمل في خبرها على العرف فلم يجوز بيع البر بالبر متساويا وزنا والذهب بجنسه مثالا كيلا كما لم يجوز (٣٣) مجازة واعتبر تعيين الربوي في غير

سرف بلا شرط التقاض (المستبر في بيع الاموال الربوية ان يكون المبيع مينا حتى لو لم يكن مينا كان مسلما فلا يد فيه من شرائطه واذا لم يوجد شرائط السلم كان العقد يما غير سلم فلا بد من التسعين فلا يشترط التقاض في المجلس ان لم يكن صرفا حتى لو كان صرفا يشترط وعند الشافعي رح يشترط التقاض في المجلس في بيع الطعام سواء بيع بجنسه او بخلافه هذا في الاموال الربوية أما في غيرها ان لم يكن مينا فان كان مما يجري فيه السلم فان وجد فيه شرائط السلم يصح بطريق السلم فان لم يوجد فسد السلم وان لم يجوز فيه السلم يفسد البيع لعدم التسعين (وجاز بيع الفس بالفلسين باعيانها) خلافا ل محمد رح فان الفوس امان فلا يمين باتمين فصار كما اذا كان بغير اعيانها وكيع الدرهم بالدرهمين ولهما ان تمنيتها بالاصطلاح واصطلاح الغير لا يكون حجة على المتعاقدين وما ابطلا تمنيتها لأنها قصدا تصحيح العقد ولا وجه له الانبيتها وخروجها

ولاه لو كان تمرا جاز (١) بول الحديث وان كان غير تمر قبا خره وهو قوله صلى الله عليه وسلم انا احتلف الجنان فيموا كيف شتم ومدار ما روي على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة (والذهب بالزبيب) مثالا . ملحق سخلافا لهما والوجه ما بيناه (والاحوم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا) لاختلاف اصولها كلهم البقر ولحم الغنم (ولبن البقر والغنم وخل الدقل بخل الغنم وشحم البطن باللية او بالحم) لانها اجناس مختلفة لاختلاف الصور والمالي والمنافع (والحز بالبر او الدقيق متفاضلا) لان الحز صار عدديا او وزنيا فخرج عن كونه كيليا والبر كيل (لا يبيع البر بالدقيق او السويق) لان الجاهلة باقية من وجه لانهما من اجزاء الخطة والميار فهما الكيل لكن الكيل غير مسو بينهما لا كتازهما وتخلخل حبات البر فلا يجوز وان كان كيلا (والزيتون بالزيت والسهم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في الزيتون والسهم) كان كان الخالص بمثله وزن الزيتون او السهم او اكثر اذ لو لم يكن كذلك فمرة الا كثرية مشكل لان الفطن والحرس لا يشتر في باب الربا ليكون المعين منه والزيادة بالتعبير (ويستقرض الحز وزنا) هذا عند أبي يوسف ولا خير في استقرانه عددا او وزنا عند أبي حنيفة لتفاوت (٢) في الحز والحجاز (٣) والتور (٤) والتقدم والتأخر وعند محمد يجوز بهما لتماثل (لا عددا) لتفاوت آحاده (ولا (١) قوله بول الحديث) ولفظ المصنف اعني صاحب الهداية في أول الباب . والاصل فيه الحديث المشهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام الخطة بالخطة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا وعد الاشياء الستة الخطة والشعر والتمر والملح والذهب والفضة على هذا المثال اه أي قابل كلا من الستة بجنسه كالتمر بالتمر مثلا ثم ذكر حكم الجملة بعد ذكرها كما يظهر من مراجعة الحديث ع ٠ (٢) قوله في الحز اي طوله وعرضه وسمكه . هاهنا (٣) قوله والتور يكونه جديدا او عتيقا (٤) قوله التقدم اي في التور . ف ثم تأخير صاحب الهداية قول أبي يوسف دليل

(٥) كشف الحقائق عن امنية لانها اذا خرجت عن التمنية يكون اعيانها مطلوبة لاملها فيمكن ان يعطى فلسين ياخذ فلسا طلبا لصورته (والاعم بالحيوان) خلافا ل محمد رح فان هذه اذا بيع الحيوان بلحم الحيوان من جنسه لا يجوز البيع الا اذا كان اللحم اكثر من لحم ذلك الحيوان ليكون الزائد في مقابلة السقط وعندهما يجوز مطلقا لانه بيع للوزن فما ليس بموزون (والدقيق بجنسه كيلا والرطب بالرطب وبالشعر) هذا عند أبي حنيفة وأما عندهما وعند الشافعي رح لا يجوز ان قص الرطب بالجفاف (والذهب بالزبيب والبر رطبا او مبلولا بمثله وبالباس والتمر والزبيب التمتع بلتقع منهما متساويا) والدليل في جميع ذلك انه ان كان بيع الجنس بالجنس بلا اختلاف الصفة يجوز متساويا وكذا مع اختلاف الصفة

لقوله عليه السلام جيدها ورديها واوران لم يكن بيع الجنس بالجنس يجوز كيف ما كان لقوله عليه السلام اذا اختلف التوكان فيسوا كيفما شئتم) ولحم حيوان بلحم حيوان آخر متفاضلا وكذا اللبن وكذا خل الدقلة بخل الشب وشحم البطن بالالة أو باللحم والخبز بالبر والدقيق وان كان أحدهما نسيئة وبه يقى) وانما يجوز بيع الخبز بالبر لان الخبز صار عددا وهذا انما كانا قديين وان كان الخبز نسيئة والبر أو الدقيق قدما (٣٤) يجوز عند أبي يوسف رح وبه يقى (لا يبيع الجيد بالردى من

الربوى والبسر بالتمر الا مقساويا والبر بالدقيق أو بالسويق أو الدقيق بالسويق متفاضلا ومتساويا والزيتون بالزيت والسهم بالحل حتى يكون الزيت والحل أكثر مما في الزيتون والسهم ليكون بعض الزيت بالزيت الذى في الزيتون والبقى بالتجبر (ويستقرض الخبز وزنا لاعددا عند أبي يوسف رح وبه يقى) أما عند أبي حنيفة رح لا يجوز وزنا ولا عددا لتفاوت الفاحش وعند محمد رح يجوز بهما للتعامل وعند أبي يوسف رح يجوز وزنا للتعامل والحاجة لاعددا لتفاوت في أحاده (ولأرباب بين السيد وعبد) لان المبد وما منه لمولاه (ومسلم وحري في داره) أى في دار الحسب لان ماله مباح فجوز أخذه بأى طريق كان خلافا لأبي يوسف رح والشافعي رح اعتبارا بالمستامن في دارنا والله أعلم

باب الحقوق والاستحقاق يدخل البناء والمفتاح والعلو والكيف في بيع الدار (السكنيف المستراح (لا الظلة) في المغرب ظلة الدار السدة التى فوق الباب وعن صاحب الحصر هى التى أحد طرفي جدرانها على

ربا بين السيد وعبد) لان المبد وما في يده لمولاه وهذا اذا لم يكن عليه دين والا فلا يجوز (وبين المسلم والحري نمة) خلافا لأبي يوسف والشافعي رحمهما الله ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله قوله صلى الله عليه وسلم (١) لأرباب بين المسلم والحري في دار الحرب ولان ما لهم مباح في دارهم بأى طريق اخذ ما لم يكن غدرا

باب الحقوق

(العلو لا يدخل بشراء بيت بكل حق) لان البيت اسم لما يبات فيه والعلو مثله والنمى لا يكون تبعا لمثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص (وبشراء منزل الا بكل حق حوله أو بمراقبته وبكل قليل أو كثير هو فيه أو منه) كالميزاب والكثيف . لك لان المنزل بين الدار والبيت لانه يتأتى فيه مرافق السكنى مع ضرب قصور اذ لا يكون فيه منزل الدواب فلهذه بالدار يدخل الملو تبعا عند ذكر التوابع ولهذه بالبيت لا يدخل فيه بدونه (ودخل بشراء دار كالكنيف) لانه من توابعه (لا الظلة) لانه مبني على هواء الطريق فاخذ حكمه الا بكل حق ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب الا بنحو كل حق (لانه خارج الحدود الا أنه من التوابع في كل بذكر التوابع (بخلاف الاجارة) لانها تنفصل للاستفصاح ولا يتحقق الا بهما

باب الاستحقاق

(الينة حجة متعديّة) تظهر في حق كافة الناس . لك (لا الاقرار) (٢) لان الينة انما تصير حجة بالقضاء والقاضي ولاية عامة والاقرار حجة بنفس ولا يتوقف على القضاء ولا مقر ولاية على نفسه (والتناقص يمنع دعوى الملك) على أنه مختاره . ع (١) (قوله لا وبأى) وفي المبسوط ان هذا مرسل مكحول وهو ثقة ومرسل مثله مقبول ولان أبا بكر رضى الله عنه لما أنزلت آية الروم قال له قريش أترون ان الروم يقلب قال نعم قال فهل تخاطروا فخاطروهم فلما غلبت الروم فارسا أخذ أبو بكر رضى الله عنه خطره وأجازته التي صلى الله عليه وسلم وهذا فارس بعينه ومكة اذ ذاك كانت دار الشرك (٢) (قوله لان الينة الخ) فلو ثبت على أحد الورثة بالينة ديناً على المورث ثبت على جميع الورثة بخلاف ما لو أقر أحدهم به . ع

هذه الدار وطرفها الآخر على حائط الجار المقابل (الا بذكر كل حق هو لها وبها أو بمراقبتها وبكل قليل وكثير لعدم هو فيها أو منها والشجر لا لزوع في بيع الارض ولا الثمر في بيع شجر فيه ثمر الا بشرط وان ذكر الحقوق والمرافق ولا الملو في شراء بيت بكل حق ولا في شراء منزل الا بذكر ما ذكر) أى الحقوق والمرافق الى آخرها فالماصل ان الملو يدخل في بيع الدار وان لم يذكر الحقوق والمرافق ويدخل في بيع المنزل ان ذكر الحقوق والمرافق ولا يدخل في بيع البيت وان ذكر الحقوق والمرافق فالمنزل بين البيت والدار لا يكون فيه ممرط الدواب بل يكون فيه بيتان أو ملاحمة أو نحو ذلك يتميز فيه الرجل

التاهل قالوا يكون من توابعه لا من توابع الميت لان الشيء لا يستتبع مثله بل مونه (ولا الطريق ولا الله رب والمسبل في البيع الا بذكر ما ذكر أيضا بخلاف الاجارة) فان الشرب والطريق والمسبل يدخل في الاجارة بلا ذكر الحقوق والمرافق فان الاجارة تقع على التمتع ولا تنفع بدون هذه الاشياء أما البيع فيرد (٣٥) على الرقبة وأيضا يمكن ان

يتمتع المشتري بالتجارة ولا كذلك في الاجارة (ويؤخذ ان استحققت امة بينة وان اقربها لا) صورها اشترى رجل جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بينة فانه يأخذها وولدها وان اقربها لان البينة حجة مطلقة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فكان له أما الاقرار فحجة قاصرة فيثبت للملك في الخبر به ضرورة صحة الاخبار وقد اندفعت بانيته بعد الانفصال فلا يكون الولد له (وان قال عبد لمشتري فانا عبد) (١) لا بد من القيدين الاقرار بالرقبة والامر بالشراء . ف (فأشترى فاذاهو حر فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة فلا شيء على العبد) يمكن الرجوع على قابضه . ف (والا رجع للمشتري على العبد) لا غتراره باقراره بالرقبة وبأمره بالشراء (والعبد على البائع) لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه . ف (بخلاف الرهن) لانه ليس بمعاوضة بل وثيقة فلا يجعل الامر به ضمانا لسلامة أما البيع فمقد معاوضة فامكن ان يجعل الامر به ضمانا لسلامة كما هو موجه (ومن ادعى حقا في دار فصول على مائة فاستحق بعضها لم يرجع بشيء) لا مكان ان يقول المدعي دعواي في هذا الباقي (ولو ادعى كلها رجع بضلته) لان التوقيف غير ممكن (ومن باع ملك غيره فللمالك أن يفسخه أو يجيزه ان يثبى الماقدان والمقود عليه وله) لان الاجارة تصرف في المقد فلا بد من قيامه وذلك قيام هذه (٢) الثلاثة ولو ملك للمالك لا ينفذ اجارة الوارث (٣) لانه يتوقف على اجارة المورث بنفسه وقال الشافعي لا ينعقد البيع اذ لا ولاية له شرعا لانها بالملك او باذن المالك وقد فقدوا ولا امقاد الا بالولاية الشرعية ولما ان التصرف صدر من أهله في عمله فوجب القول بالامقاد اذ لا ضرر فيه للمالك مع تخيره بل فيه نفع الكفاية عن وثقة طلب للمشتري وقرار الثمن وفيه نفع الماقد (٤) لصون (١) (قوله لا بد من القيدين الخ) اي ان أراد تضمين العبد . ع (٢) (قوله الثلاثة) الماقدان والمقود عليه . ع (٣) (قوله لانه يتوقف) على اجارة المورث لان الاجارة اختيار المقد والاختيار عرض لا يقبل الثقل . ع (٤) (قوله لصون كلامه الخ) ولحصول الثواب اذا نوى ايسال الخبر لاختيه المسلم

لعدم امكان الحكم بالكلام المتناقض اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر فسقطا . ي (لا الحرية) أصلية كانت لحقها الموقوف أو بالاعتاق لاستبعاد المولى به (والطلاق) لاستبعاد الزوج بالطلاق فلو احتلت ثم أقامت البينة على الطلاق اثلاث قبل الخلع قبل (والنسب) لان ميناه على الموقوف وهو خفي . ي (مينة) ولدت فاستحققت بينة تبعها ولدها وان اقربها لرجل لا) لان البينة حجة مطابقة قاتها كاسمها مينة فيظهر بها ملكه من الاصل والولد كان متصلا بها فكان له أما الاقرار فحجة قاصرة فيثبت للملك في الخبر به ضرورة صحة الاخبار وقد اندفعت بانيته بعد الانفصال فلا يكون الولد له (وان قال عبد لمشتري فانا عبد) (١) لا بد من القيدين الاقرار بالرقبة والامر بالشراء . ف (فأشترى فاذاهو حر فان كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة فلا شيء على العبد) يمكن الرجوع على قابضه . ف (والا رجع للمشتري على العبد) لا غتراره باقراره بالرقبة وبأمره بالشراء (والعبد على البائع) لانه أدى دينه وهو مضطر في أدائه . ف (بخلاف الرهن) لانه ليس بمعاوضة بل وثيقة فلا يجعل الامر به ضمانا لسلامة أما البيع فمقد معاوضة فامكن ان يجعل الامر به ضمانا لسلامة كما هو موجه (ومن ادعى حقا في دار فصول على مائة فاستحق بعضها لم يرجع بشيء) لا مكان ان يقول المدعي دعواي في هذا الباقي (ولو ادعى كلها رجع بضلته) لان التوقيف غير ممكن (ومن باع ملك غيره فللمالك أن يفسخه أو يجيزه ان يثبى الماقدان والمقود عليه وله) لان الاجارة تصرف في المقد فلا بد من قيامه وذلك قيام هذه (٢) الثلاثة ولو ملك للمالك لا ينفذ اجارة الوارث (٣) لانه يتوقف على اجارة المورث بنفسه وقال الشافعي لا ينعقد البيع اذ لا ولاية له شرعا لانها بالملك او باذن المالك وقد فقدوا ولا امقاد الا بالولاية الشرعية ولما ان التصرف صدر من أهله في عمله فوجب القول بالامقاد اذ لا ضرر فيه للمالك مع تخيره بل فيه نفع الكفاية عن وثقة طلب للمشتري وقرار الثمن وفيه نفع الماقد (٤) لصون (١) (قوله لا بد من القيدين الخ) اي ان أراد تضمين العبد . ع (٢) (قوله الثلاثة) الماقدان والمقود عليه . ع (٣) (قوله لانه يتوقف) على اجارة المورث لان الاجارة اختيار المقد والاختيار عرض لا يقبل الثقل . ع (٤) (قوله لصون كلامه الخ) ولحصول الثواب اذا نوى ايسال الخبر لاختيه المسلم

هذا
القول
في
الرقبة
والاجارة

على شيء واستحق بعضها) أي اذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء ثم استحق بعض الدار فللمدعي عليه لا يرجع على المدعي بشيء لان للمدعي ان يقول دعواي في غير ما استحق (ولو استحق كلها رد كل العوض) لان للمدعي داخل في المستحق به (وفهم صحة الصلح عن المجهول) أي دلت هذه المسئلة على ان الصلح عن المجهول على ما لم يعلم صحيح وانما يصح لان الجبالة فيما يسقط لا يفضى الى المنزعة وقد يستدل عن بعض الفتاوى ان الصلح لا يصح الا أن يكون الدعوى صحيحة

فهذه المسئلة تدل على ان هذا الرواية غير صحيحة لان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وكثير من مسائل الذخيرة تدل على عدم صحة تلك الرواية (ورجع بحجت في دعوى كلها ان استحق شيء منها) أي ان ادعى كل الدار فصول على شيء ثم استحق نصفها يرجع نصف البدل (٣٦) فصل في بيع الفضول (ولما كان)

كلامه عن الالغاء وفيه (١) فتح للمشتري فثبتت القدرة الشرعية لهذه الوجوه كيف والاذن ثابت دالة لان الناقل يأذن في التصرف النافع (وصح عتق مشتر من غاصب بأجازة يسه) خلافا لمحمد فانه قال لا يصح كما لا يصح اعتاق للمشتري من الغاصب اذا أدى الغاصب الضمان ولهما انه ثبت له ملك موقوف بتصرف مطلق موضوع لأفادة الملك ولا ضرر فيه كما مر فيتوقف الاعتاق مرئياً عليه وينفذ بيفاقه كاعتاق المشتري من الراهن وأما اعتاق المشتري من الغاصب اذا أدى الغاصب الضمان فافذ كذا ذكره هلال وهو الاصح (لا يسه) (٢) ثبوت الملك للمشتري أي من المشتري من الغاصب مع موقوفاته بالأجازة ثبت (٣) للبائع ملك بات فاذ اطرا على ملكه موقوف لغيره أبطله (ولو قطعت يده عند المشتري فاحيز فارشه لمشتريه) لان الملك تم له من وقت الشراء فبين ان القطع حصل على ملكه (وتصدق بما زاد على نصف الثمن) من الارش مع (٤) لما فيه من شبهة عدم الملك (ولو باع بعد غيره بغير أمره) قوله بغير أمره زائد وان وقع في الجامع الصغير - بحر (فبرهن المشتري على اقرار البائع أو رب البائع انه لم يأمر بالبيع وأراد رد البيع لم يقبل) البينة للتفاضل لان الاقدام أي اقدام المشتري على الشراء اقرار منه بصحته والبينة (٥) مينة على صحة الدعوى (فان أقر البائع) الفضولي شيء (بذلك عند القاضي بطل البيع ان طلب المشتري) لان التفاضل لا يمنع صحة الاقرار فالمشتري أن يساعده (ومن باع دار غيره) أي ثم اعترف بالنصب وكذب المشتري - مولوي (وادخلها المشتري في بناءه) لا يحزر لهذا القيد مع (لم يضمن) لذلك التبرير وان اعترف بالنصب مع (البائع) خلافا لمحمد ولهما ان النصب لا يجري في الارض فلا يضمن به - ف (١) قوله فتح المشتري) لو صوله الى حاجته - ف ولان اقدامه عليه طائفاً دليل على ان له فيه نعماً - ك (٢) قوله ثبوت الملك الخ) وفيه ان الغاصب اذا باع ثم أدى الضمان يثبت له ملك بات مع انه لم يبطل ملكه بمشتره وقد كان موقوفاً والحواش ان ثبوت ملك الغاصب ضرورة أداء الضمان فلا يتعدى الى حق المشتري - غاية بخلاف فصل الاجازة لان ثبوت ملك المشتري الاول غير ضروري لانه ثابت بأجازة البيع واجازة البيع كمين البيع فيتعدى الى ملك المشتري الثاني بالابطال مع (٣) (قوله للبائع) وهو المشتري الاول مع (٤) (قوله لما فيه من شبهة الخ) لثبوته استقداً (٥) قوله مينة على صحة الدعوى (ولا صحة لها مع التفاضل مع

باع غيره ملكه فسحقه وله اجازة ان بقي المالكدان والبيع وكذا الثمن ان كان عرضاً) فسحقه مبتدأ ولما كان خبره مقدماً عليه وهذا بيع الفضول وهو منقذ عندنا خلافاً للشافعي رح (وهو ملك للمعجز وأمانة عند بائنه) أي اذا أجاز للمالك فالثمن ملك له ويكون أمانة في يد البائع (وله فسحقه قبل الاجازة) أي للبائع حتى الفسخ قبل اجازة المالك دفعا للضرر عن نفسه فان حقوق المقتد ترجع اليه (وباع اعتاق المشتري من الغاصب لا يسه ان أحيز بيع الغاصب) أي اذا باع الغاصب العبد للمصوب فاعتقه المشتري فاجاز للمالك البيع بيفذ الاعتاق وعند محمد رح لا ينفذ لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملك ابن آدم ولو ثبت في الآخرة مستنداً وهو ثابت من وجه دون وجه ولهما ان الملك ثبت موقوفاً بتصرف مطلق موضوع لأفادة الملك فيتوقف الاعتاق مرئياً عليه كاعتاق المشتري من الراهن ولو باع المشتري من الغاصب ثم باع البيع الاول لا ينفذ الثاني لان الاجازة ثبت ملك بائع المشتري الاول فاذا طرأ على الملك الموقوف للمشتري الثاني أبطله (ولو قطع يده ثم أحيز

فارشه للمشتري) أي قطعت يده بالبذل فاخذ ارشها ثم أجاز للمالك فافذ ارشها ثم أجاز للمالك باب البيع فارشه للمشتري لان الملك تم له من وقت الشراء فبين ان القطع وقع على ملك المشتري فالارش له (وتصدق بما زاد على نصف ثمنه) أي ان كان الارش زائداً على نصف الثمن فالزيادة لا تطيب له فوجب تصدقه اذ في الزيادة شبهة عدم الملك (ومن اشترى عبداً من غير سيده فاقام البينة على اقرار بائنه أو سيده بعدم أمره مرئياً رده لا قبله ولو أقر قائمه عند

باب السلم

وهو مشروع بالكتاب وهو آية المداينة فقد (١) قال ابن عباس أنها أنزلت فيه السنة وهو (٢) ما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان وخصص في السلم والقياس بأباه لانه بيع المعلوم لان المبيع هو السلم فيه لكننا تركناه بالثمن (ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا فلا فيصح في المكيل والموزون) قال عليه الصلاة والسلام (٣) من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (الثمن) أى المراد بالموزون غير التقدين لانهما أمان والسلم فيه لا بد ان يكون مثمنا فلا يصح السلم فيهما (٤) ثم قيل يكون باطلا وقيل ينقد بيما يشعن مؤجله تخصيصا لمقصود الماعدين بحسب الامكان والبررة في العقود للمعاني والاول أصح (٥) لان التصحيح انما يجب في محل أوجب التقدير ولا يمكن ذلك (والمدى المتقارب) لانه معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم (كالجوز والبيض والفلس والابن والآجران سى ملين معلوم والقرى) لامكان ضبطها (كالنوب ان بين الذراع والصفة) بانه قطن أو كتان أو مركب منها عيني وكالطول والعرض ع و لا بد من ذكر الوزن في ثوب الحرير سواء زيد قيمته بالثقل أو بالهفة ف (لا في الحيوان) ولوين النوع والسنة والصفة لبعض التفاوت بالمالية مع ما ذكر باعتبار المعاني الباطنة فيفضى الى التزاع بخلاف الثياب لانها مصنوع العباد فقلما يتفاوت الثوبان لسجا على منوال وقد (٦) صح انه صلى الله عليه وسلم نهى عن السلم في الحيوان (واطرافه) لانه عددي متفاوت (والجلود

(١) (قوله قال ابن عباس) أخرجه الحاكم ومحمد علي شرطهما (٢) (قوله ما روى الخ) غريب بلفظ المصنف وان كان في شرح مسلم لقرطبي انه عثر عليهما بهذا اللفظ قيل انه مركب من حديث الثني عن بيع ما ليس عند انسان رواه أصحاب السنن الاربع ومن حديث الرخصة في السلف رواه الستة عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم والثاس يسلفون في التمر السنة والستين والثلاث فقال من أسلف في ثمن فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم وفي البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال ان كنا للسلف على عهد رسول الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما (٣) (قوله من أسلم منكم الخ) رواه الستة لكن بلفظ من أسلف في شيء فليسلف في كيل الخ (٤) (قوله ثم قيل يكون باطلا) اي اذا سلم فيهما عروضا كسكر حنطة أو ثياب أما اذا سلم فيهما التقدين فباطل بالاتفاق (٥) (قوله لان التصحيح الخ) اي التصحيح انما يكون بحسب ما جعله الماعدان محلا للعقد وهو السلم فيه ميبا وهما انما جعلتا محل المقد الدراهم للزوجة والدراهم المؤجلة لا يمكن أن يكون ميبا فهم من ، ف (٦) (قوله وقد صح انه الخ)

قضى وطلب مشتره وده وديمه) الفرق بين المورقين ان اليقة لا تقبل الا عند صحة الدعوى وفي المسئلة الاولى لاتصح الدعوى لتناقض وفي الصورة الثانية التناقض لا يمنع صحة الاقرار فلمشترى ان يساعد البائع في ذلك فيتحقق الاتفاق بينهما

(باب السلم)

(السلم بيع على ان يكون ديناً على البائع بالشرائط المضبوطة شرها) قاله يسمي مسلما فيه والتمن رأس المال والبائع مسلما اليه والمشتري وب السلم (صح فيما يلم قدره وصفته كالمكيل والموزون مثنا) انما قال مثنا احترازاً عن الموزون الذي يكون ثمنا كالدراهم والدينار (والمندوع كالنوب مينا طوله وعرضه ورفته) أي غلظه وسخاؤه (والمعدود متقاربا كالجوز والبيض والفلس والابن والآجر ملين معين فصح في السمك المالح) أي التمديد بالمالح يقال سمك مالح ومالح ولا يقال مالح الا في لغة ردية (والطري في حينه قطع) أي السلم في السمك الطري لا يجوز الا في حين يوجد السمك في الماء (وزنا وضربا معلومين) أي لا بد من ان يذكر وزن معلوم ونوع معلوم (والطلت والقممة والخفين الا اذا لم يعرف) أي بالصفة (لانها لا يلم قدره وصفته كالحوان) وعند الشافعي رح يجوز في الحيوان لانه يشعن بذكر الجلس

والتويع والصفة قلنا في ذلك فحش
التفاوت (وأطرافه) كالرؤس
والأكارع (وجلود معددا والخطب
حزما والرطوبة جزوا) والحزم جمع
الحزمة وهي بالفارسية بند حيزم والجزز
جمع حرة وهي بالفارسية دنسته
ترد وإنما لا يجوز في الخطب
لتفاوت حتى أن بين طول ما يشد
به الحزمة يجوز (والحوار والحرز
وبصاع وفراع مبن لم يدر قدره
ور قرية وتمر نخلة معينين وهما
لا يوجد من حين السعد الى حين
المحل) وعند الشافعي رح يجوز اذا
كان موجودا وقت المحل لقدرة على
التسليم حال وجوده ولنا قوله عليه
السلام لا تسلموا في التمار حتى
يسدو صلاحها ولأنه عقد
المفالس فلا بد من استمرار الوجود
في مدة الاجل ليتمكن من التحصيل
(ولاني المحم وشروط بيان جنسه
كبير أو شير ونوعه كغية أو غيبة)
أي حطة مسقية أي التي تسقى
منسوبة الى السقي والبخسة هي التي
لا تسقى منسوبة الى البخسة وهو
الارض التي تسقى بماء السماء سميت
بذلك لانها ببخسة الحظ من الماء
(وصفته كجيد او ردي وقدره
معلوما نحو كذا كيلا لا يتقبض ولا
ينبسط) فلا يجمل الزنيل كيلا
(أو وزنا واجله معلوما) هذا عندنا
واما عند الشافعي رح يجوز السلم في
الحال (وأقله شهر في الأصح) وإنما
قلنا في الأصح لأنه قد قيل أنه ثلثة

عددا (إلا اذا ضبطه بذكر نوعه وطوله وعرضه . ف (والخطب) حزما والخطب
جزوا (للتفاوت) اذا عرف ذلك بأن بين طول ما به يشد آت ذراع مثلا فيجوز اذا
كان على وجه (١) لا يتفاوت . هداية والجززة حزمة من الرطبة . ف (والحوار
والحرز) للتفاوت . ع ١ . والمنقطع : عند النقد او المحل أو بينهما وقال الشافعي
يجوز ان كان موجودا عند المحل (٢) ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا تسلفوا في
التمار حتى يبدو صلاحها (٣) ولأن القدرة على التسليم بالتحصيل فلا بد من استمرار
الوجود في مدة الاجل ليتمكن من التحصيل (والمسك الطري) إلا في حينه
لأنه يتقطع زمن الشتاء فلو كان في بلد لا يتقطع بجوز مطلقا (وصح وزنا)
معلوما وضربا معلوما (لو مالها) لأنه معلوم القدر مضبوط الوصف مقدور
التسليم لعدم اقطاعه (والحم) خلافا لهما اذا وصف (٤) موضعا معلوما بصفة
معلومة وله أنه يتفاوت في سنه وهزاله على اختلاف فصول السنة ويمكن أن
فراع لم يدر قدره (لا حمال ضياعه) (ور قرية أو تمر نخلة معينة) لأنه قد يعتريه
آفه (وشروط بيان الجنس) كالخطة (والوع) كالسقي أو بخسي (والصفة)
كالجيد (والقدر والاجل) خلافا للشافعي رحمه الله في الاجل لا لطلاق حديث
(٥) ورخص في السلم ولنا نص الحديث على الاجل ولأنه شرع رخصة دفعا
لحاجة المفالس فلا بد من الاجل ليقدر على التحصيل فيه فيسلم ولو كان قادرا
على التسليم لم يوجد فبقي على الثاني . هداية والقدر الباقي ثبت دلالة لظهور
ارادة الضبط الثاني للزراع والحديث تقدم أول الباب . ف (وأقله شهر) لأن
ما دون الشهر عاجل فلو حلف ليعضين دينه عاجلا قضاء قبل تمام الشهر بر في
يمينه . محر (وقدر رأس المال) خلافا لهما ان كان مينا لحصول المقصود بالإشارة
كالتمن وله أنه ربما لا يقدر على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد رأس المال فلا بد
من معلومته . هداية وقد قال بقوله ابن عمر رضي الله عنهما وقول الفقهاء من الصحابة
رواه الحاكم والدارقطني (١) (قوله لا يتفاوت) أي لا يتفاوت بالشد كالصا
وإن كان يتفاوت كالشوك لا يجوز (٢) (قوله ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا
تسلفوا الخ) رواه أبو داود وابن ماجه واللفظ له (٣) (قوله ولأن القدرة على
التسليم بالتحصيل) أي شيئا قسينا لأن الاخذ باسم مظنة العلم عند المسلم اليه
واستمرار الوجود عند الناس مظنة التحصيل شيئا قسينا وبالمظنة تناطل الاحكام
فلا يلتفت الى تحصيل بعضهم دفعة عند المحل كالزراع لأن أنواع المسام لا تخص
وأكثرهم يحصلها بدفعات ارايت المسلم اليه في الجلود يذبح الف رأس عند المحل
ليعطى جلودها (٤) (قوله موضعا معلوما) كالغخذ بصفة معلومة ككونه سمينا
(٥) (قوله ورخص في السلم) الظاهر أنهم لا يستدلون بهذا لانهم أهل حديث
وهذا من كلام الفقهاء وإنما الوجه عندهم أنه لا دليل في اشتراط الاجل فوجب قفيه

أيام وقيل أكثر من نصف يوم (وقدر رأس المال في الكيل والوزن والمدى) فإن المقدار فيما يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره وهذا عند أبي حنيفة ربح وعندها إذا كان رأس المال معتبرا لاحتاج إلى بيان (٣٩) مقداره لأن المقصود يحصل بالإشارة

كما في الثمن والأجرة ولا يبي حنيفة أنه ربما يكون بمض رأس المال زيوفا ولا يستبدل في المجلس فلو لم يعلم قدره لا يدري كم بقي ورعا لا يقدر على تحصيله المسلم فيه فيحتاج إلى رد رأس المال فيجب أن يكون مملوما بخلاف ما إذا كان رأس المال ثوبا مينا فإن المقدار لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيان قدر رأس المال ثم فرع على هذه المسئلة مستثنين فقال (فلم يجز في جنسين بلا بيان رأس مال كل واحد منهما ولا بتقديرين بلا بيان حصة كل منهما من المسلم فيه ومكان إبقاء مسلم فيه أن كان لحمله مؤنة ومثله الثمن والأجرة والقسمة) أي إذا كان المسلم فيه شيئا لحمله مؤنة يجب بيان مكان إبقائه عند أبي حنيفة ربح وعندهما يوفيه في مكان المقدار وعلى هذا الخلاف الثمن والأجرة إذا كان لحمله مؤنة والقسمة أي إذا اقتسم الدار وجبلا مع نصيب أحدهما شيئا لحمله مؤنة (وملا حمله يوفيه حيث شاء وهو الأصح) وفي رواية الجامع الصغير يوفيه مكان المقدار ثم لما فرغ من بيان شروط صحة السلم ذكر شرط بقاء فقال (وقبض رأس المال قبل الافتراق شرط بقاءه فلو أسلم مائة نقدا ومائة دينارا على المسلم إليه في كبر يطل السلم في حصة الدين فقط) أي لا يشيع الفساد لأن المقدار

مقدم على القياس • ف ويحرر (في الكيل والوزن والمدى) بخلاف ما إذا كان رأس المال ثوبا لأن القرض وصف لا يقابله شيء من المبيع فلا يتعلق المقدار بقدره ولذا لو سمي عدد القروان فوجد المسلم إليه ناقصا لا ينتقص من المسلم فيه شيء ولكن ينجز المسلم إليه • بحر (ومكان الإبقاء فيما له حمل) بالفتح الثقل • بحر (من الأشياء) خلافا لما تضمن مكان المقدار لوجود المقدار الموجب للتسليم فيه فصار كالقرض والنصب • هنا يؤوله أن التسليم لا يجب في الحال فلا يتمين مكان المقدار بخلاف بيع البر • بحر والقرض والنصب (وملا حمله يوفيه حيث شاء) نحو المسك والكافور أن كان قليلا • بحر (١) لأنه لا يختلف قيمته (وقبض رأس المال قبل الافتراق) لأن السلم ينتهي عن أخذ ما قبله بآجل وذلك بالقبض قبل الافتراق ليكون على وفق اقتضاء اسمه كما في الحوالة والكفالة • بحر (فإن أسلم مائتي درهم في كبر مائة دينارا عليه) أي علم المسلم إليه • ع (ومائة قدما فالسلم في الدين باطل) لأنه دين بدين وصح في التقيد لوجود قبض رأس المال بقدره ولا يشيع الفساد لأنه (٢) طارىء لوقوع المقدار جميعا في الشكل ولذا لو قد السك قبل الافتراق صح • بحر (ولا يصح التصرف) للمسلم إليه • يعني (في رأس المال) كان قال لرب السلم أعطني في بدل المال كله أو بعضه ثوبا • ع لوجوب قبضه في المجلس والتصرف منوط به • بحر (والمسلم فيه قبل القبض بشركة) (٣) لأنها عليك بعضه بموض (أو تولية) لأنها عليك بموض • بحر قوله بشركة أو تولية مرتبط بالسلم فيه فقط كما هو مفاد صفيح • الهداية حيث قال ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه لأنه تصرف فيه • ع وصورة الشركة كأن يقول رب السلم أعطني نصف رأس المال لكون نصف السلم فيه لك والتولية أن يقول أعطني مثله ما أعطيت للمسلم إليه لكون السلم فيه لك وصرح بالتولية رد قول من قال يجوز التولية والرابحة في السلم فيه • بحر (فإن تقايلا السلم لم يشتر من المسلم إليه برأس المال شيئا) لقوله عليه الصلاة والسلام (٤) لا تأخذوا منكم أو رأس مالك أي سلمك حال قيام المقدار أو رأس مالك حال انقضاءه (ولو اشترى

صحيح وهذا الشرط شرط البقاء يكون ضعيفا ثم من تفارح قبض رأس المال أن السلم لا يجوز مع خيار الشرط وخيار الروية لانهما يتمان تمام التسليم بخلاف خيار البيع فإنه لا يمنع تمامه فلو أسقط خيار الشرط قبل الافتراق صح خلافا

لأنه لو لم يجز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه (صورة الشركة أن يقول رب السلم لأخراعه
لصن رأس المال لأن يكون نصف (٤٠) المسلم فيه كصورة التولية أن يقول اعطني مثل ما أعطيت للمسلم اليه

المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بقبضة قضاء (لم يصح) أي لم يكن قضاء
(وصح لو قرضا) أي لو كان المقدار الأول قرضا بأن استقرض كرا ثم اشتراه وأمر
المقرض بقبض ما اشتراه قضاء للمقرض وإنما صح لأن القرض إمارة حتى يعتقد
بلفظها فكان للقبوض عين حقه تقديره فلم يكن استبدالا فلم يتحقق الصفقتان فيكتفي
بكيل واحد للأمر ثم قبضه لنفسه بلا إعادة كيل - بجر - أو أمره بقبضه كأي
للأمر - ع (ثم لنفسه قفله) وهذا لأنه اجتمع صفقتان صفقة بين المسلم اليه
(١) والمشتري منه وصفقة بين المسلم اليه ورب السلم فلا يضمن الكيل مرتين ولم يوجد
في المسئلة الأولى فلم تصح ووجد في الثانية فصحت والاصل فيه نية عليه الصلاة
والسلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاطان صاع البائع وصاع المشتري (٢) ومجمله (٣)
اجتماع الصفقتين وإنما في صفقة واحدة (٤) فيكتفي بالكيل مرة في الصحيح (٥) والدليل على
أنه يبيع عند القبض ما في الزيادات لو أسلم مائة في كرا ثم اشترى المسلم اليه من رب
السلم كرا باثنين إلى ستة قبضه فلما حل السلم أعطاه ذلك الكرا لم يجز لأنه اشترى ما باع بأقل
عما باع قبل قد التزم - بجر - (ولو أمره رب السلم أن يكيله في ظرفه) أي ظرف رب السلم
(قفله) وهو قائم لم يكن قضاء بخلاف المبيع (لأن رب السلم حقه في ذمة المسلم اليه
ولا يملكه إلا بالتبض فم يصادف أمره ملكه فيكون للمسلم اليه مستعير الطرف ليجعل
فيه ملك نفسه بخلاف البيع لأنه ملك المبيع بنفس النقد (ولو أسلم أمة في كرا وقبض
الأمة فتغايلا فماتت أو ماتت قبل الأقالة تقي) عقد الأقالة في المسئلة الأولى - بجر -
(وصح) إنشاء عقد الأقالة في الثانية لبقاء المقدود عليه وهو المسلم فيه في الصورتين
وعليه مدارحة الأقالة - بجر - (وعليه قيمتها) للعجز عن رد عينها (وعكسه
شرائها) فلا تبقى الأقالة أن ماتت للشرية بمدحا وقبل القبض بحكم الأقالة ولا
(١) (قوله والمشتري منه) اسم مفعول ونائب قاعله الجار والمجرور وهو نائب على
الالموصولة - ع (٢) (قوله ومجمله) النظر في البائع على الحمل (٣) (قوله اجتماع
الصفقتين) وعلى هذا فالمراد بالبائع في قوله صاع البائع هو المشتري في العقد الأول لأنه
بائع من مشتريه وبالمشتري هو المشتري في العقد الثاني فصاع المسلم اليه فبائع فيه
صاع البائع وصاع رب السلم ضاع المشتري فلذا وجب الكيل مرتين - ع (٤)
(قوله فيكتفي بالكيل مرة) أي أن كان المشتري حاضرا عند كيل بائنه والا فلا
بد من الكيل ثانيا على ما ذكره في الهداية - ع (٥) (قوله والدليل الخ) مفاده
أن المراد بالصفقة في قوله وصفقة بين المسلم اليه ورب السلم هي الصفقة التقديرية
السامرة عن القبض لا صفقة أصل عند السلم وعجالة الهداية هكذا والسلم وأن
كان سابقا لكن قبض المسلم فيه لاحق وآه بمنزلة ابتداء البيع لأن العين غير الدين

يكون للمسلم فيه ك ومن صورة
التصرف في رأس المال أن يعطى
بدل رأس المال شيئا آخر ومن
صورة التصرف في المسلم فيه أن
يعطى به شيئا آخر (ولاشراشيه
من المسلم اليه برأس المال بعد الأقالة
حتى قبضه) قل النبي صلى الله عليه
وسلم لا تأخذ إلا سلكك أو رأس
مالك أي لا تأخذ إلا للمسلم فيه على
تقدير المضي على النقد أو رأس مالك
على تقدير الأقالة العقد (ولو اشترى
كرا وأمر رب السلم بقبضه قضاء
لم يصح) لأنه اجتمع صفقتان السلم
وهذا التراء فلا بد من أن يجري
فيه الكيلان (ولو أمره مقرضه به
صح) أي ولو استقرض برا فاشترى
من آخر برا فامر للمقرض بقبض
بره منه قضاء لقرضه صح لأن
القرض إمارة فكانه قبض عين حقه
يرد عليه أن ما قبضه في السلم أيضا
عين حقه لتلا يلزم الاستبدال
فأجاب في الهداية بأن ما قبضه في
السلم غير حقه لأن الدين غير العين
فالشرع وإن جسدته عينه ضرورة
فلا يكون استبدالا لكن لا يكون
عينه في جميع الأحكام ففي وجوب
الكيل لا يكون عينه فيكون قابضا
هنا للعين عوضا عن الدين الذي
له على المسلم اليه (وكذا لو أمر رب
السلم بقبضه له ثم لنفسه فأكالة له
ثم لنفسه) قوله وكذا أي في الصورة

الأولى وهي ما إذا اشترى المسلم اليه كرا وأمر رب السلم بأن قبضه لأجل المسلم اليه أو لأن
نفسه فأكالة للمسلم اليه إنما كانه لأجل نفسه يصح وإنما يصح لأنه قد جرى فيه الكيلان (ولو كالمسلم اليه في

ظرف وب السلم بأمره ببيته أو كمال البائع في ظرف غير ظرفه بأمر المشتري لم يكن قبضا (لأن في السلم لم يصح أمر
وب السلم بالكيل لأن حقه في الدين لا في العين فأمره لم يصادف ملكه فالسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعاره من رب
السلم وفي البيع لم يصح أمر المشتري لأنه استعار الظرف من البائع ولم يقبضه فيكون في يد البائع فكذلك الحطة التي فيه وأما
قال بيته حتى لو كان حاضرا يكون قبضا لأن غمله ينتقل اليه (بخلاف كيله في ظرف للمشتري بأمره) أي إذا اشترى
حطلة مينة فأمر المشتري البائع أن يكيله في ظرف للمشتري ببيته فضل يصير قابضا لأنه ملك العين بالنسبة فأمره صادف
ملكه (ولو كان الدين والدين في ظرف المشتري أن بدأ بالدين كان قابضا وإن بدأ بالدين لا عند أبي حنيفة (رح) أي إذا اشترى
الرجل من آخر كرا بعقد السلم وكرا مينا بالبيع فأمر المشتري البائع أن يجعل الكرين في ظرف للمشتري أن بدأ بالعين كان
قبضا أما في العين فلعنصة الأمر وأما الدين فلا قاله بملك للمشتري وإن بدأ بالدين لا يصير قابضا لأن الأمر لم يصح في الدين
فلم يصير قابضا له فبقى في يد البائع فظلم ملك للمشتري بملكه فصار مسهل كما عند أبي حنيفة (رح) فقبض القبض والبيع وحدهما
المشتري بالخيار أن شاء قبض البيع وإن شاء شاركه في الخلو لأن الخلط ليس باستهلاك عندهما (ولو أسلم أمه في كرا
وقبضت فتبايلا فماتت حتى ويجب قيمتها يوم قبضها) أي اشترى كرا بعقد السلم وجعل (٤١) الامتراء للمسلم الأمانة إلى

السلم إليه ثم تقايلا عقد السلم ثم
ماتت في يد المسلم إليه بقي التقابل
فيجب قيمة الأمانة على المسلم إليه
بردها إلى رب السلم (ولو ماتت
ثم تقايلا صح) أي في الصورة
للكرة أن كان الموت قبل التقابل
صح التقابل وذلك لأن صحة الأمانة
تستند بقاء المقود عليه وهو المسلم
فإذا كان للمقايضة في وجهيه
أي إذا باع أمانة بمرس فهلك
أحدهما دون الآخر فتقايلا صح
التقابل ولو تقايلا ثم هلك أحدهما

نصح أن مات قبلها لأن الجارية هي المقود عليها (بالب) أماني الشراء بالمرض
فتنق ونصح بقاءه وإن ماتت الجارية -ع (والقول لمدعي الرذاعة والتأجيل) لأنه
مدعي الصحة فالظاهر شاهد له لأن المسلم لا يباشر العقد الفاسد لأنه حرام بخلاف
الثاني لأن تقي الاجل أو الوصف مفسد السلم -بحر (لأن في الوصف والاجل)
خلافا لما -هداية وله مأمور من أن تقي الاجل -ع (وصح السلم والاستصناع)
أعطى الثمن في المجلس أولا للاجماع العملي (في نحو خف وطشت وقغم وله الخيار
إذا راه) لأنه اشترى ما لم يره (ولصالح بيعه قبل أن يراه) لأنه لا يتعين الا
باختيار المستصنع -بحر (ومؤجله سلم) فبرأى فيه شرائط السلم -ع وقالا مؤجله
استصناع أن كان فيه تعامل -نهم من الهداية وله أن جواز السلم باجماع لا شبهة فيه
وفي تعامل الاستصناع (١) نوع شبهة فكان الحل ملي السلم أولى

حقيقة له والحديث تقدم في فصل قبل باب الربا -ع (١) (قوله نوع شبهة) لأن

(٦ ق) كشف الحقائق بقي التقابل وقوله وكذا إلى آخره قد بره في تقابل للمقايضة وصح تقايلا في كلا الوجهين
أما البقاء في صورة تقدم التقابل على الملاك وأما الصحة ففي صورة تأخره عن (بخلاف الشراء بالثمن فيهما) أي أن اشترى
بالدراهم أو الدنانير أمانة ثم تقايلا ثم ماتت الأمانة في يد المشتري لم يبق التقابل ولو ماتت ثم تقايلا لا يصح التقابل (ولو اختلف
ماقد السلم في شرط الرذاعة والاجل فالقول لمدعيها) أي قال المسلم إليه شرطنا الرذاعة وقال رب السلم لم نشترط شيئا حتى
يكون العقد فاسدا فالقول قول المسلم إليه لأن رب السلم منعته في انكاره الصحة لأن المسلم فيه زائد على رأس المال مادة فانكاره
الصحة دعوى أمر يكون ضررا في حقه فكان منتحنا ولو ادعى وبالسلم شرط الرذاعة وقال للمسلم إليه لم نشترط شيئا
فالواجب أن يكون القول لرب السلم عند أبي حنيفة (رح) لا يدعي الصحة فالجواب أن في صورتين القول لمدعي الصحة عند
وعندهما القول للمنتكر ولو اختلفا في الاجل -قال أحدهما شرطنا الاجل وقال الآخر لم نشترط فليهما ادعى الاجل
فالقول قوله عند أبي حنيفة (رح) لا يدعي الصحة عند القول للمنتكر (والاستصناع باجل معلوم سلم فيما تعاملوا فيه أولا
وبلا أجل فيما تعاملت كحفوق ومنفعة وطشت مجبعا لعدة) الاستصناع أن يقول للصانع كالحقاف مثلا أصنع لي من
مالك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكفا فان أجله أجلا معلوما كان سلسا سواء جرى فيه التعامل أولا فيعتبر فيه
شرائط السلم وإن لم يزل جله فإن كان مما يجري فيه التعامل صح بطريق البيع لا بطريق المدة فإن لم يجر فيه التعامل لا يجوز ثم

﴿ المتفرقات ﴾

(صح بيع الكلب) خلافاً للشافعي رحمه الله ولنا (١) ما روى أبو حنيفة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم رخص في ثمن كلب الصيد ولأنه كالبازي بجميع أحواله للشارع الانتفاع به اصطفاً وحراسة ولأنه يمكن الانتفاع به به (بحر) والفهد والسباع والطير) لأنه حيوان يقبل التعليم ويجوز الانتفاع به (٢) والذئبي كالمسلم في بيع غير الحر والخنزير (٣) أي في جميع المعاملات من الصرف والسلم وغيرهما. بحر لقوله عليه الصلاة والسلام في ذلك الحديث فاعلمهم أن لهم ما لمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولأنه مكلف محتاج وأما الحر والخنزير فالاعتقادهم ونحن أمرنا بتركهم وما يستقنون (ولو قال بيع عبدك من زيد يأتى على أني ضامن لك مائة سوى الألف فباع صح بالف ويطلق الضمان) لأنه التزام المال (٤) ابتداء وهو رشوة. بحر (وان زاد من الثمن قالات على زيد والمائة على الضامن) لأنه زيادة في الثمن (٥) وهي جائزة من الاجنبي (ووطء زوج المشتراة قبض لا عقده) أي لو اشتراها فزوجها

فيه خلاف زفر والشافعي (١) ك (١) (قوله ما روى أبو حنيفة) في مسنده عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد وهذا مسنده جيد فان الهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من آيات التابعين (٢) (قوله ابتداء) أي هبة مبتدأة لأنه ملحق بأصل المقدمة (٣) (قوله وهي جائزة) لكن بشرط المقابلة تسمية هداية يان تلفظ بلفظة من الثمن ليكون الزيادة في الثمن (٤) وفي الكفاية والفتح ما حاصله أن أصل الثمن لا يجب على الاجنبي فكيف نجب الزيادة عليه وأوجب منع عدم وجوب أصل الثمن عليه لعدم رواية أصحابنا فيه فلا فرق بينهما ورد بان محمداً رحمه الله ليس على أنه إذا اشترى دين له على غيره لا يجوز لأنه شرط في البيع كون تسليم الثمن على غير المشتري فالولي أن لا يجوز إذا كان أصل الثمن على غيره وأوجب عن أصل الاشكال بأن القياس عدم جواز التزام الزيادة لكن تركناه بمعنى حديث أبي قتادة رضي الله عنه حيث التزم دين ميت مفلس بلا مقابلة شيء يحصل له وذلك حين امتنع عليه الصلاة والسلام عن الصلاة على ذلك الميت فدين عليه وزيادة الثمن مثله ودفع بان معنى الحديث لا يفرق بين التزام أصل الثمن وزيادة وزاد في الكفاية وبأن التزام أبي قتادة رضي الله عنه كان بعد الوجوب على الميت والتزام الزيادة مع وجوب أصل الثمن وبينهما فرق أنه وزاد في الفتح وأجاب المصنف يعني صاحب الهداية بان الزيادة تشبه بدل الخلع حيث لم يكن في مقابله شيء من البيع بان كان أصل الثمن يساوي قيمة البيع واشترط بدل الخلع على الاجنبي جائز والجواب قاصر لأن الزيادة كما لا تكون في مقابلة شيء تكون في مقابله أيضاً بل الثاني أكثر أحوال المقد فالولي في الجوب أن الزيادة تثبت تبعاً لجواز موتها على الغير بخلاف أصل

ذكر فروج قوله أنه يبيع لأعدة قتال (فيجبر الصالح على عمله ولا يرجع الأمر عنه والمبيع هو العين لا عمله فان جاء بماله غيره أو ضمه هو قبل المقد فأخذه صح ولا يتعين له بلا اختياره فصح بيع الصالح قبل ورؤية الأمر وله أخذه وتركه ولم يصح فيها لا يتعامل كالثوب) أي إذا لم يؤجل كما شرعناه

(مسائل شتى)

(صح بيع الكلب والفهد والسباع علمت أولاً) هذا عندنا وعند أبي يوسف رح لا يجوز بيع الكلب المقور وعند الشافعي رح لا يجوز بيع الكلب أصلاً بناء على أنه نجس العين عنده وعندنا أنه لا يجوز بناء على الانتفاع به وبجلده (والذئبي في البيع كالمسلم إلا في الحر والخنزير وهما في عقد الذم كالحمل والشاء في عقد السلم) حتى يكون الحر من فوات الامثال والخنزير من ذوات القيم (ومن زوج مشترته قبل قبضها صح فان وطئت فقد قبضت والا فلا) أي بمجرد التزويج لا يكون قابضاً استحساناً والقياس ان يصير قابضاً لأنها لم يمت بالتزويج وجه الاستحسان أن التسيب الحقيقي استبراء على الحمل فيكون قبضاً بخلاف

التعيب الحكمي (ومن اشترى شيئاً
وغاب غيبة معروفة فاقام بآتمه يئنه
انه باعه منه لم يبيع في دينه) أي في
نعم المبيع بل يطلب الثمن من المشتري
فان مكانه معلوم (وان جهل مكانه
بيع) أي يبيع وأو في الثمن (وان
اشترى اتمان وغاب واحد فللحاضر
دفع ثمنه وقبضه وحبسه ان حضر
الغائب الى ان يأخذ حقه) هذا
مبدأ أبي حنيفة رح وعمره ذلك
لانه مضطر لا يمكنه الانتفاع بنصيبه
الابداء جميع الثمن فإذا أداء لم يكن
متبرعاً فان حضر الغائب لا يأخذ حصته
الا وان سلم ثمن - منه الى شريكه
وعند أبي يوسف رح هو متبرع في
أداء حصة شريكه لانه دفع دين غيره
غير أمره (وان اشترى بالف متقال
ذهب وفضة يجب من كل نصف وفي
الف من الذهب والفضة متاقل
ومن الفضة دراهم وزن سبعة مؤزن
السبعة قد سبق في كتاب الزكاة (ولو
قبض زينا يد حيد جاهلا به وانفق
أو نفق) أي حلك (فهو فضاء عتدما
وعند أبي يوسف رح يرد مثل زفه
ويرجع بحيد) لان حقه في الوصف
مراعى ولا قيمة له فوجب المصير الى
ما ذكرنا قلنا الزف من جنس حقه
ووجوب رد الزف عليه لا يأخذ
الحيد ايجاب له عليه ولم يهد في
الشرع مثله يرد عليه ان مثله هذا
في الشرع كثير فان جميع تكاليف
الشرع من هذا القليل لانها
ايجاب ضرر قليل لاجل نفع كثير
(ولو فرخ أو بان طير في أرض

قبل قبضها فوطئها الزوج فهو قبض في حق المشتري لان وطئ الزوج حصل بتسليم
المشتري فينسب اليه كانه فله بنفسه بخلاف مجرد عقد التكاك لانه لم ينصل بها من
المشتري فكل يوجب نقص ذاتها وانما هو عيب من طريق الحكم - بحر (ومن
اشترى عبدا فغاب) المشتري قبل قبضه أما بعد قبضه فلا يجيبه القاضى - بحر
(قبر من البائع على بيعه) وهذا البرهان ليس للقضاء على الغائب بل لانكشاف
الحال وفى التهمة (وعقبة معروفة لم يبيع فدين البائع) لما فيه من ابطال حق
المشتري في العين والبائع يصل الى حقه بالذهاب اليه (والا يبيع لدينه) لان نصب
القاضى للنظر لمن عجز عن النظر ونظرهما في بيعه اذ البائع يصل الى حقه ويرأ
عن ضمانه والمشتري يبرأ عن تراكم النفقة ودفعت عن الدين وهذا لان المبيع في يده
وقد أقر به الغائب على وجه يكون مشدولا بحقه فيظهر ملك الغائب على هذا
الوجه ثم هذا البيع وان كان يباع قبل قبض البيع لكنه في ضمن أحياء حقه والثمن
قد لا يصح قصدا ويصح ضمنا - بحر (ولو غاب أحد للمشتريين للحاضر دفع كل
الثمن وقبضه) وقال أبو يوسف (١) لا يقبض الحاضر الا نصيبه (وحبسه حتى ينفذ
شريكه) لان الحاضر مضطر الى أداء كل الثمن اذ للبائع حق الحبس الى استيفاء
تمام الثمن فصار كعير الرحمن - هداية وأما لو كان حاضرا فلا يقبضه الآخر ويكون
متبرعا - بحر (ومن باع امة بالف متقال ذهب وفضة فهما نصفان) فمن كل منهما
خمسائة متقال لاضافة المتقال اليهما (وان قضى زيف عن جيد) وهو لا يعلم (وتلف
فهو قضاء) وقال أبو يوسف يرد مثل زيوقة ويرجع بدراهم ولها أن الاستيفاء
قد حصل والمقبوض من جنس حقه ولنا لو تجوز به في الصرف والسلم جاز فلم
يبقى الا الجودة ولا قيمة لها (وان أفرغ طير أو بان) لان البيض أصل الصيد
(أو تكس) أي استترش (علي في أرض رجل فهو لمن أخذه) لانه مباح سبقت
يده اليه (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط) عطف على ما يبطل
عطف تفسير قلراد بالشرط التعليق به لجميع ما ذكره المصنف قاعدة واحدة هي
ما لا يصح تعليقه بالشرط لجميع ما ذكره بعدما يبطل تعليقه بالشرط أو هو قاعدة
ثانية معطوفة على الاولى بتقدير كلمة ما كما في آية وما أنزل التينا وأنزل اليكم أي وما
أنزل اليكم ففي الكلام قاعدة ان الاولى ما يبطل بالشرط والثانية ما لا يصح تعليقه
به فإذا ذكره بعدما بطله (٢) يدخل فيهما وبطله (٣) يدخل في الثانية - محمد
الثمن لثبوته مقصودا بقى اذا ثبتت الزيادة ثمن والاجنبي ضامن فلم لا يطالب
المشتري كما في الكفالة والجواب ان صحة الكفالة لا تستلزم مطالبة الاصيل فن
قال لزيد على فلان الف وأما به كفيلا فانه يطالب به الكفيل دون فلان فكذا هنا
لان المشتري لم يلتزم الزيادة اهـ ع (١) (قوله لا يقبض الحاضر الا نصيبه) بطريق
للمهاياة ع (٢) (قوله يدخل فيهما) كالبيع والقسمة والاجارة ع (٣) (قوله يدخل في

أمين الأصل ان كل ما كان مبادلة مال بمال يبطل بالشرط الفاسد لما روي أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وما كان مبادلة مال بغير مال فظهر أو كان من التبرعات لا يبطل بالشرط الفاسد ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أجاز العسرى وأبطل الشرط ولأن الشرط الفاسد من باب الربا وهو مختص بالمعاوضة المالية وهذا لأن الشرط الفاسد ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فضلاً خالياً عن الموض وهذا عين الربا وأصل آخر ان ما كان من التملكيات لا يجوز تعليقه بالشرط لأنه من باب القمار وأنه منهي عنه وما كان من باب الاسقاطات المحضة التي يختلف بها كالطلاق والطلاق أو من باب (١) الاطلاقات (٢) أو الولايات يجوز تعليقه بالشرط لللائم وكذا التحريضات قال عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه وإذا تقرر هذا فنقول ان البيع مبادلة مال بمال (٣) فإن اشترط بشيء بكلمة ان كفته منك ان كان كما بطل البيع سواء كان الشرط نافعا أو ضاراً الا في قوله ان رضي فلان ووقته بثلاثة أيام فانه جائز لانه من باب اشتراط الخيار للاجنبي وان اشترط بكلمة على فان كان الشرط (٤) كتسليم المبيع أو الثمن (٥) أو ملائمة كالتأجيل أو ورده الار كشرط الخيار أو جرت به العادة كالاستصناع فكل من البيع والشرط صحيح وان لم يكن كذلك فان كان في الشرط نفقة لاهل الاستحقاق فالبيع فاسد والا فلا . ي (البيع) صورة البيع بالشرط كقوله بئنه بشرط استخدامه شهراً وتعليقه بالشرط كقوله بئنه ان كان زيد حاضراً وفي الطلاق البطلان على البيع بشرط تسامح لانه من قبيل الفاسد لا الباطل . شرط لالة . ابن (والقسم) كان اقتساماً على أن يشتري أحدهما من الآخر داراً بالف . بجر وصورة تطبيقاً أن يقتسموا داراً وشرطوا رضا فلان . هي حاصلة ان تعيق القسمة على رضا فلان غير موقت لا يصبح مطلقاً وموقتاً (٦) يصح في المجلس الواحد على انه في الثانية) كالرجعة . ع (١) (قوله الاطلاقات) كاذن العبد (٢) (قوله او الولايات) كالتضاء والامارة (٣) (قوله فان اشترط بشيء بكلمة ان الخ) اعلم ان الاشتراط ان كان بكلمة على يسمى تقييداً ومعناه الجزم بوجود التصرف منضمماً اليه الجزم بامر آخر وهذا هو المتبر في الأصل الاول وان كان بكلمة ان وأخواتها يسمى تطبيقاً وهو ربط التصرف بخوكلة ان على أمر معدوم يكون على خطر الوجود وهذا ملحوظ في الأصل الثاني . ع (٤) (قوله كتسليم المبيع) أي بان كان مقتضى العقد . ع (٥) (قوله أو ملائمة) كان يكون مؤكداً لمقتضى العقد كالأهنة والكفالة . شاي (٦) (قوله يصح في المجلس الواحد) هذا وكذا قوله والاجناس المختلفة مخالف لما نقله هو عن الولو الحية حيث قال وفي الولو الحية خيار الشرط والرؤية يثبت في قسمة لا يبيح الابي عاها وهي قسمة الاجناس المختلفة لا فيما يبيح علمها ادقاه صريح في صحة خيار الشرط في الاجناس المختلفة وفي عدم صحته في المجلس الواحد

أو تكسر علي لها فهو للآخذ أي لا يكون لصاحب الأرض لأن السيد لمن أخذ وللمراد بتكسر الظني أن كسار رجليه وإنما قال تكسر لا تملكو كسرهما أحد يكون له لا للآخذ وفي بعض الروايات تكسر أي دخل في الكناس وهو ماواه بخلاف ما اذا أعد صاحب الأرض أرضه لذلك وبخلاف ما اذا عمل التحلل في أرضه (كصيد تعلق بشبكة نصبت للجفاف ودراهم ودنانير أو سكر تترفع على ثوب لم يمد له ولم يكف) حتى ان أعد الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب وكذا ان لم يمد له لكن لما وقع كفه صار بهذا القدر له

خيار الشرط للاجنبي كما يصح في البيع فكلام العتيق محمول على غير الموقت أو الاجناس المختلفة . أمين (والاجارة) كان آجره على أن يقرضه المستأجر أو أن قدم زيد عتيق . أمين (والاجارة) أي اجارة اليصح . ش (والرجعة) (١) لا تبطل بالشرط الفاسد كالنكاح لكن (٢) لا يصح تعليقها بالشرط . أمين (والصلح عن مال) كصالحتك على أن تسكنني في الدار سنة أو أن قدم زيد لانه معاوضة مال بمال . عتيق أمين (والبراء عن الدين) كإبرأتك عن ديني على أن تخدمني شهرا أو أن قدم فلان . عتيق أمين (٣) لانه تمليك من وجه . در (وهزل الوكيل) كعزلتك ان قدم زيد لانه ليس مما يحلف به فلا يجوز تعليقه . عتيق لكنه ليس مما يبطل بالشرط الفاسد لانه ليس بمبادلة مال بمال . أمين (والاعتكاف) في البحر ان ذكره هنا خطأ لما في الفتية قال لله على اعتكاف شهر ان دخلت الدار ثم دخل لزمه عند علمائنا فاذا جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد انتهى والجواب ان المراد تعليقه بشرط فاسد كما مثله في الزمية بان قال من عليه اعتكاف أيام نويت أن اعتكف عما علي بشرط أن لأصوم أو أباشر امرأتي أو ان شاء الله اه ملخصا لكن هذا تصوير لنفس الاعتكاف لا لإيجابه فتصوير إيجابه كقوله لله عليه اعتكاف شهر بشرط أن لا أصوم أو ان رضي زيد وقد يقال ان الشروع فيه موجب أيضا فاذا شرع فيه بالية على هذا الشرط (٤) لم يصح إيجابه . أمين (والمزارعة والمعاملة) لانه اجارة . در (والاقرار) كقوله لفلان على الف ان أقرضني كذا أو ان قدم فلان وفي المبسوط لفلان على الف ان حلف أو على أن يحلف فحلف فلان وجحد المقر لم يؤخذ به . أمين (والوقف) كان قدم ولدي فداري صدقة موقوفة على المساكين فجاء ولده لا نصير وقفا . فتح والاسفاف أمين (والتحكيم) (٥) لانه صلح معنى فلا يصح تعليقه ولا اضافته كقول المتحكمين اذا أهل الشهر فاحكم بيئنا . در (ومالا يبطل بالشرط الفاسد) بان لا يكون مبادلة مال بمال . در (القرض والهبة والصدقة) كقرضتك

لان الذي يعبر فيه عليها هو الجنس الواحد (١) (قوله لا تبطل الخ) فكان المناسب ذكرها في الاصل الاتي ع (٢) (قوله لا يصح تعليقها) كقوله راجتها ان جاء زيد فناسب ذكرها هنا ع (٣) (قوله لانه تمليك من وجه) حتى يرتد بالرد فلا يجوز تعليقه لكنه ليس بمبادلة مال بمال فيلزم أن لا يبطل بالشرط الفاسد فكان المناسب ذكره في القسم الاتي الا أن يقال ان المراد بالشرط الشرط الغير المتعارف لما في الزمية عن ايضاح الكرماني قال أبرأت فمذك بشرط ان لي الخيار في رد الابراء في أي وقت شئت فهو باطل ولا ابراء . وحيث تناسب ذكرها هنا . أمين (٤) قوله لم يصح إيجابه) فصح التمثيل بقوله نويت الاعتكاف بشرط أن لا أصوم أو ان رضي زيد فتشرع فيه فان الشروع موجب لكن بهذا الشرط خرج عن كونه موجبا ع (٥) قوله لانه صلح معنى) لانه لا يصار اليه الا بتراضيها لقطع

وبيع الفضة بالفضة وبيع الذهب بالفضة (وشرط فيه التقاض قبل الافتراق وصح بيع الذهب بالفضة بفضل وحزاف لا يبيع الجنس بالجنس الا متساوية وان اختلفا جودة وصياغة) وأما ذكر الفضل والحزاف ولم يذكر التساوي لانه لا شبهة في جواز التساوي بل الشبهة في الفضل والحزاف فذكرهما لا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو اشترى به ثوبا فسد شراء الثوب (أى لو اشترى بتمن الصرف قبل قبضه ثوبا فسد شراء الثوب (ومن باع أمة بمعدل ألف درهم مع طوق ألف بالدين وقد من الثمن ألفا أو باعها بالدين ألف نيئة وألف فقد أو باع سيفا حلته خمسون وتخلص بلا ضرر بمائة وقد خسين فما قد ثمن الفضة) وهو الألف في بيع الأمة والمحسون في بيع السيف (سكت أو قال خذ هذا من ثمنها) أما اذا سكت فظاهر لانه لا باع فقد قصد الصحة ولاحة الا بان يجعل المقبوض في مقابلة الفضة وأما اذا قال خذ هذا من ثمنها فانه ليس معناه خذ هذا على أنه ثمن مجموعهما لان ثمن المجموع ألفان في الحاربية والمائة في السيف فعناه خذ هذا على أنه بعض ثمن مجموعهما وثنم الفضة بعض ثمن المجموع فيحمل عليه تحريا للجواز (فان افرقا بلا قبض بطل في الحلية فقط وان لم يتخلص بلا ضرر بطل أصلا) أى ان لم يكن يتخلص الحلية من السيف بلا ضرر وافرقا بلا قبض بطل في كاهما ووجدت على حاشية نسخة المصنف (١) الذهب

هذه أو وهبتك هذه أو تصدقت عليك بهذه على أن تخدمني شهرا فصحت هذه العقود وبطلت الشروط. أمين (والشكاح) تزوجتك على أن لا مهر لك - أمين (والطلاق والخلع والعتق والرهن) كطلقت على أن لا تزوج غيرى أو خالستك على أن لا أختار ممة أو أعتقتك على أنى بالخيار أو وهبتك عبدى على أن أستخدمه فهذه التصرفات صحيحة والشروط باطلة - بحر ملخصا. أمين (والاباء) جعلتك وصيا على أن تزوج حتى - درة والشركة - في البرازية تبطل ببعض الشروط الفاسدة دون بعض فلو شرط التفاضل في الوضحة لا تبطل وتبطل باشتراط عشرة دراهم مثلا لاجدهما. أمين (والمضاربة) كاشتراط نفقة السفر على المضارب - برازية (والقضاء والامارة) كولينسك بلد كذا مؤثدا صح وبطل الشرط فله عزل بلا جعنة - در (والكفالة والحوالة) كفأت غريمك على أن ترضى كذا أو احلتك على فلان على أن لا ترجع على عند التوى - نهر قصح وبطل الشرط - أمين (والوكالة) وكلنتك بشرطان تبرئني عما لك على - نهر (والاقالة) على أقل من الثمن الاول أو أكثر فصحت وبطل الشرط - نهر (والكتابة) على أن لا يخرج المكاتب من البها ولا يعامل فلانا قصح وبطل الشرط - نهر (واذن العبد) على أن تجبر الى شهر او في نوع كذا فيصح طاماني أنواع التجارة والاقوات - بحر (ودعوة الولد) بشرط رضا زوجتي - نهر (والصلح عن دم الصمد) بشرط اقرض شيء أو اهدائه فالصلح صحيح والشرط باطل - بحر (والجراحة) التي فيها القود رالا فهو الصلح عن مال - درر (وعقد الذمة) كان لا يعلوا الجزية بطريق الامانة كما هو الشرع فالقصد صحيح والشرط باطل - درر (وتعليق الرد بالميب أو بخيار الشرط) الباء متعلقة بالرد لا بالتعلق وكان للناسب حذف التعليق (١) اذ لا يظهر تصوير تقييد التعليق - أمين مثله رددته عليك بالميب أو بالخيار على أن تستقه - ع (وعزل القاضي) على أن يولية في بلدة كذا - محمد أمين

كتاب الصرف

(هو بيع بعض الامنان ببعض فلو تخافنا شرط التماثل والتقاضى) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) الذهب بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن بدأ بيد (وان اختلفا جودة وصياغة) قال عليه الصلاة والسلام حيدما ودرهما سواء (والا شرط التقاضى) بالبراجم لا بالتخيلة - ف واشتراط التقاضى للحديث للآؤ آقا في السطر السابق - ع (فلو باع الذهب بالفضة مجازفة صح) لعدم المجاسة (ان تقاضا في المجلس) لقوله عليه الصلاة والسلام

الخصومة - درر أمين (١) (قوله اذ لا يظهر الخ) النظر ليس يظهر تصويره بقولنا ان وجدته معيا أردت عليك على أن أعطيك دوحا وقولنا ان لم يوافق يرضى أردت عليك بخيار الشرط على ان أعطيك دوحا - ع (٢) (قوله الذهب بالذهب الخ) أخرجه الستة الا البخارى - ف في أول باب الربا - ع

يتخلص الحلية من السيف بلا ضرر وافرقا بلا قبض بطل في كاهما ووجدت على حاشية نسخة المصنف (١) الذهب رج مع علامة صمغ لكن لا بخط المصنف ورج هذا الالحاق وهو هذا التفصيل اذا كان الثمن أكثر من الحلية فان لم يكن

لا يصح قوله وان لم يكن يشمل ما اذا كان الثمن مساويا للحليلة أو أقل منها أو لا يدري فانه (٤٧) لا يجوز البيع اما لتحقيق الربا أو

الشبهة (ومن باع امانة فبعض قبض بعض ثمنه ثم افرقا صح قبا قبض فقط واشتركا في الاثاء) أى صح البيع قبا قبض ثمنه وعند قبا قبض ولا يشيع الفساد كما ذكرنا في باب السلم ان الفساد طار (وان استحق منه أخذ المشتري باقيه بحصته أو رده) أى ان استحق بعض الاثاء فالمشتري بالخيار لان الشركة عيب في الاثاء وفي صورة قبض بعض الثمن قد ثبت الشركة لكن لا يكون للمشتري الرد بهذا العيب لانه ثبت برضى المشتري لان الشركة انما تثبت من جهته لانه قد قبض بعض الثمن دون البعض فراضيا بهذا العيب بخلاف الاستحقاق اذ المشتري لم يرض به فله ولاية الرد (ولو استحق بعض قطعة فقرة يست أخذ ما بقي بحصته بلا خيار) لان الشركة ليست بسبب في قطعة الفقرة لان التبييض لا يضره (وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وبيع كرى وكري شير بكري وكري شير) هذا عندنا واما عند زفر والشافعي رح فلا يجوز لانه قابل الجملة بالجملة ومن ضرورته الانقسام على الشروع وفي صرف المجلس الى خلاف الجنس تبسیر تصرفه قلنا المتابعة المطلقة تحتل الصرف المذكور وليس فيه تبسیر تصرفه لان موجه ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل فيكون الدرهمان في مقابلة الدينارين والدينار

(١) الذهب بالورق ربا الاثاء واه (ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه) لانه مفوت بالتقبض الثابت بالمقد حقا فانه تعالى (ولو باع دينارا بدراهم واشترى بها ثوبا فسد بيع الثوب) لان الدراهم وان كان لا يتعين هداية فلاضافة اليها كعدم الاضافة . ف لكن كل واحد من بدلي الصرف مبيع وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز (ولو باع أمة مع طوق) من ذهب . عني (قيمة كل الف بالدين وقدر من الثمن الفأ فهو ثمن الطوق) لان الظاهر منه الايمان بالواجب (وان اشترى الف بالدين الف نقد والف لسيعة فالتقدي ثمن الطوق) لان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية والظاهر الايمان بما هو جائز (ولو باع سيفا حلته خمسون مائة وقد خسين فهو حسنا) لما ينشأ (وان لم يبرج وصل بما قبله . ع (أو قال من ثمنها) لان التثنية قد يراد منها الواحد كما في أبيه يخرج منها المأول والمربان فيحصل عليه بظاهر حاله (ولو افرقا بلا قبض صح في السيف) لا يمكن افراده بالبيع (دونها) لانها صرف فيها (ان تخلص بلا ضرر والا بطلا) كالجذع في السقف (ولو باع امانة فبعض قبض بعض ثمنه وافرقا صح قبا قبض والاثاء مشترك بينهما) لانه صرف كله فصح قبا وجد شرطه وبطل قبا لم يوجد والفساد طارىء لانه يصح ثم يبطل فلا يشيع . هداية والشركة وان كانت عيا لكن حصل باختيارها لا فراقهما بلا قبض . ف (وان استحق بعض الاثاء) بمد قبا قبض كل من البديلين بينهما . ع (أخذ المشتري ما بقي بحصته أو رد) لان الشركة عيب في الاثاء (ولو باع قطعة فقرة فاستحق) بعضه بمدتها بينهما . ع (أخذ ما بقي بحصته بلا خيار) لانه لا يضره التبييض (وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين وكري وكري شير بينهما واحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار صرفا فجلس الى خلافه (درهم صحيح ودرهمين غلة) هي فقرة ردية (٢) رد ما بقي المال وقبيلها التجار . محمد أمين (بدرهمين صحيحين ودرهم غلة) لتحقيق المساواة وزنا ولا عبرة بالجودة (ودينار بعشرة عليه) وقع المقاصة بنفس المقد لاضافته الى الدين (أو بعشرة مطلقة ودفع الدينار وقاسا المسرة بالشرة) وانما شرط المقاصة لان الواجب بهذا المقد ثمن يجب تعيينه بالقبض (٣) والدين ليس بهذه الصفة فلا يقع المقاصة بنفس البيع لعدم المجاسة فاذا قاسا بتضمن ذلك فسخ الاول والاضافة الى الدين اذ لو لا ذلك يكون استبدال البديل بالصرف (وقال الفضة والذهب فقرة وذهب) لان التقود لا تخلو عن قليل غش عادة لاها لا تطيع الامع النش وقد يكون النش خلقيا كما في الردي منه فيلحق القليل بالرداءة (حق لا

(١) قوله الذهب بالورق الخ) رواء السنة في باب الربا . ف في باب الربا . ع

(٢) قوله رد ما قبله . ع (لا للزيادة بل لانها دراهم مقطعة في ربع وثمان وأقل (٣)

(قوله والدين ليس بهذه الصفة) وهي انه يجب تعيينه بالقبض لجواز استبداله . ع

في مقابلة الدرهم ويكون كرى الشير وكري الشير في مقابلة كرى البر (ويصح أحد عشر درهم بعشرة دراهم ودينار) بان يكون عشرة دراهم في مقابلة عشرة دراهم بقي درهم بمقابلة دينار (ويصح درهم صحيح ودرهمين غلتي

بدرهمين صحيحين ودرهم غلة (المساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة) ويصح من عليه عشرة دراهم ممن هي له ديناراً بها مطلقاً أن دفع الدينار وقاسا عشرة بالشرة (أي تزيد على عمرو عشرة دراهم فباع عمرو ديناراً من زيد بشرة مطلقاً أي لم يفتقد القدر بالشرة التي على عمرو صح البيع أن دفع عمرو الدينار فصار لكل واحد منهما على الآخر عشرة دراهم فقاسا عشرة بالشرة فيكون هذا التقاس فصفاً للبيع الأول وهو بيع الدينار بالشرة التي على المعلقة وبها الدينار بالشرة التي على عمرو إذ لو لم يحمل على هذا لكان استبعاداً لا يبدل الصرف ولا يجوز هذا إذا باع الدينار بالشرة المعلقة أما إذا باعه بالشرة التي له على عمرو صح وضع للتقاسة بنفس القدر (فإن غلب على الدرهم الفضة وعلى الدينار الذهب فهماضة وذهب حكماً فلم يجز بيع الخالصة به ولا يبيع به بفضة بيبض إلا متساوياً وزناً وأن غلب عليهما الفضة فهما في حكم الرضين فيهما بالفضة الخالصة على وجوه حجة السيف (أي أن كانت الفضة الخالصة مثل الفضة التي في الدراهم أو أفل أو لا يدري لا يبيع وإن كانت أكثر يصح أن لم يترقا بلا قبض (ويجلس متفاضلاً صح شرط القبض في المجلس) وأما يصح صرفاً للمجلس إلى خلاف المجلس لاه في حكم شيئين فمتوضر فإذا شرط القبض في الفضة يشترط في الصفر لعدم التميز (وإن شري

يصح بيع الخالصة بها ولا بمضها) أي مشوشة . ع (ييبض إلا متساوياً وزناً ولا يصح الاستقراض بها إلا وزناً وقالب الفضة ليس في حكم الدراهم والدنانير) اعتباراً للغالب (فصح بيعها بمجلسها متفاضلاً) صرفاً للمجلس إلى خلافه بشرط التقاض في المجلس لوجود الفضة من الجانبين (والتبايع والاستقراض بما يروج وزناً أو عدداً أو بهما) تميم للزوج . ع فإن كانت تزوج بالوزن فالتبايع والاستقراض به أو بالعد فيه أو بهما فبكل منهما لأن المتبر هو المعتاد إذا لم يكن ثمة لمن لا يتبين بالتبين لكونهما أثماناً وشئين بالتبين أن كانت لا تزوج وللمساوي كغالب الفضة في التبايع والاستقراض (فلا يجوز البيع بها ولا اقراضها إلا بالوزن . بحر) وفي الصرف كغالب الفضة في فصح بيعها بمجلسها متفاضلاً ويشترط التقاض في المجلس . ملا مسكين ولو باعها بالخالصة لم يجز إلا أن يكون الخالصة أكثر من التي في المساوي لاه لا غلبة (١) لأحدهما على الآخر (٢) فيجب اعتبارهما . بحر (ولو اشترى به) أي بالمشوش . ف (أو بفلس نافقة شيئاً وكسده) في يد القدر عندهما وفي جميع البلدان عند محمد . عني (يطله البيع) فيجب رد المبيع أن كان قائماً والا فقيمت وقال أبو يوسف عليه قيمة للمشوش يوم البيع وقال محمد قيمتها آخر ما تعامل الناس بها وأما يطله عنده لأن الثمن يهلك بالكساد لأن النسيئة أتما كان بالاصطلاح ولم يبق الاصطلاح فبقى يبيع بلا ثمن (وصح البيع بالفلس النافقة) لاه مال معلوم . وإن لم يمين (لأنها أثمان) وبالكسدة لا (لأنها سلع) حتى يمينها ولو كسدت أفلس للقرض يجب رد مثلها) وقال يجب رد قيمتها وله أن القرض أطارة (٣) وموجبه رد العين (٤) معنى والنسيئة (٥) فضل فيه إذا اقراض (٦) لا يختص به (ولو اشترى شيئاً بنصف درهم فلس) لمعت نصف . فهم من . ع (مسح) وقال زفر لا يجوز لاه اشترى بالفلس وأنها تقدر بالعدد لا بنصف درهم فلا بد من بيان عددهما قلنا ما يباع بنصف درهم من الفلوس معلوم عند الناس والكلام فيه فأغنى عن بيان العدد (ولو أعطى صيرفاً درهمين وقال أعط به نصف درهم فلوساً ونصفاً إلا حبة صح) فيكون درهم إلا حبة مثله وما وراءه بأزاء الفلوس (١) (قوله لأحدهما) أي الفضة والفضة المساوية له . أمين (٢) (قوله فيجب اعتبارهما) وفيه أن الفضة المطلوبة أيضاً تعتبر عند المقابلة بالخالصة ذكره صاحب الهداية في مسألة غلبة الفضة فلم يظهر لي وجه تفرع قوله فيجب اعتبارهما على قوله لاه لا غلبة لأحدهما على الآخر . ع (٣) (قوله وموجبه رد العين) لئلا يلزم ربا النسبة (٤) (قوله معنى) والعين المشوي هو المثل (٥) (قوله فضل فيه) أي في القرض غير لازم فيه (٦) (قوله لا يختص به) أي بالذكور من النسيئة بدليل جواز قرض الكلي والوزني والمعدى المتقارب ولا نسيئة فيه

حقيقة روح وعندهما لا يبطل فتداني يوسف روح يجب قيمتها يوم البيع وعند محمد روح آخر ما يتعامل به الناس (ولو استترض فلوسا فكسدت يجب مثلهما) هذا عند أبي حنيفة وعنده أبي يوسف (٤٩) روح يجب قيمتها يوم القبض

وعند محمد روح يوم الحساب

كما مر (ومن شري شيئا بنصف

درهم فلوس أو دالوق فلوس أو

قيراط فلوس صح وعليه ما يباع بنصف

درهم أو دالوق أو قيراط منها أي

اشترى شيئا بنصف درهم أو دالوق

أو قيراط على أن يبطل عوض ذلك

التمن فلوسا صح وعلى المشتري من

الفلوس ما يبطل في مقابلة ذلك التمن

والقيراط عند الحساب نصف عشر

المتقال وعند زفر روح لا يجوز هذا

البيع لأن الفلوس عديدة وتقديرها

بالدالوق ونحوه ينهي عن الوزن وثنا

أن التمن هو الفلوس وهي معلومة

(ولو قال لمن أعطاه درهما أعطني

بنصفه فلوسا ونصفه نصفها الأجرة

فسد البيع) أي قال أعطني بنصفه

فلوسا ونصفه ما ضرب من الفضة

على وزن نصف درهم الأجرة فيلزم

الربا (بخلاف أعطني نصف درهم

فلوسا ونصفها الأجرة) أي أعطاه

الدرهم وذكر التمن ولم يسم على

أجزاء الدرهم (فالنصف الأجرة

بمثله وما تبقى بالفلوس ولو كرر أعطني

صح في الفلوس فقط) أي كرر

لفظ أعطني في الصورة الأولى وهي

تقسيم الدرهم صح في الفلوس ولم

يصح في نصف الدرهم الأجرة لانه

لما كرر أعطني صار بيعين

﴿كتاب الكفالة﴾

هي ضم الذمة إلى الذمة في المطالبة

(٧ في) (كشف الحقائق) لافي الدين هو الأصح) وعند البعض هي ضم الذمة إلى الدين لانه لو لم يثبت الدين

لم يثبت المطالبة والأصح الأول لأن الدين لا يتكرر فانه لو أوفى أحد ما لا يبقى على الآخر شيء (وهي ضربان بالفسد والمال

(كتاب الكفالة)

(هي ضم ذمة) وفي التحرير الذمة وصف شرعي به الإحلية لوجوب ماله

وعليه وفسرها غير الإسلام بالنفس والرقبة التي لها عهد فقولهم في ذمته أي في نفسه

باعتبار عهدهما من ذكر الحال وإرادة المحل. بحر (مطالبة) وقيل في الدين

(١) والأول أصح. هناية ثم الوجه أن لا يقيد المطالبة بالدين ليدخل الاعيان

الضمومة بنفسها. ف (وتصح بالنفس) كالمال (٢) بجامع الحاجة خلافا للشافعي

(وان تمددت) أي الكفالة بأن أخذ منه كفيلاً ثم آخر ثم آخر ويجوز رجوع

الضمير للنفس بأن كفل واحد فلوسا. بحر (بكفلت بنفسه وبما عبر عن البدن

ويجزئه شائع ويضمته ويصل) لانه صيغة الإلزام (والى) لانه في معنى على في

هذا المقام قال عليه الصلاة والسلام ومن ترك مالا فلورثته ومن ترك (٣) كلا

أو حيالا قالى (وانا زعيم به) لأن الزطمة هي الكفالة (٤) وقد رويناه فيه (أو

قيل به) لأن القيل هو الكفيل (لا بما ضامن لمعرفته) لانه التزام للمعرفة

دون المطالبة (فإن شرط تسليمه في وقت يمتد أحضره فيه) وقام بما التزمه

(أن طالبه) لا أن لم يطلبه وإن كان تعيين وقت تسليمه يقتضي وجوب إحضاره

فيه طلبه أولا. ع (فإن أحضره والا حبه الحاكم) لامتاعه مما وجب عليه لكن

(٥) لا يجبه أول مرة قلعه ما أدى لماذا يدمى (فإن غاب أمهله مدة ذهابه

واياه فإن مضت ولم يحضره حبه) لتحقيق امتناعه. هناية إلى أن يظهر عبثه

عن الإحضار بدلالة الحال أو الشهود. ف (وان غاب وإي لم مكانه) بأن لم

تكن له خرجة معروفة يخرج إلى موضع معلوم لتجارية في كل وقت ولم يتم

الطالب بينة على أنه في موضع كذا. ي (ولا بد من ثبوت عدم العلم بمكانه أما

بتصديق الطالب (٦) أو بينة الكفيل. بحر (لا يطلب به) لانه عاجز. بحر (فإن

(١) (قوله والأول أصح) لصحة الكفالة بالنفس ولادين. غناية ويمكن أن

يقال إن ثمرة الخلاف تظهر فيما إذا حلف الكفيل أن لا دين عليه فعلى الأصح

لا يحنث وعلى الضعيف يحنث. بحر (٢) (قوله بجامع الحاجة) إلى أحياء الحقوق. ك

(٣) (قوله كلا) أي يقيم والحديث في الصحيحين (٤) (قوله وقد رويناه فيه) وهو

قوله صلى الله عليه وسلم الزعيم ظالم رواء في أول كتاب الكفالة. ع (٥) (قوله

لا يجبه أول مرة) حتى يظهر مظهره لانه جزاء الظلم ولا ظلم قبل المظهر وفي

البرازة اقر بالكفالة بالنفس أو ثبتت بالبينة عند الحاكم قال الخشاف لا يجبه فيها

أول مرة وفي ظاهر الرواية كذلك في الأقرار وأما في البينة فيجبه ولو أول مرة

أه وهكذا في الخاتبة وصرح فيها بأنه كالدين. بحر (٦) (قوله أو بينة الكفيل)

(٧ في) (كشف الحقائق) لافي الدين هو الأصح) وعند البعض هي ضم الذمة إلى الدين لانه لو لم يثبت الدين

لم يثبت المطالبة والأصح الأول لأن الدين لا يتكرر فانه لو أوفى أحد ما لا يبقى على الآخر شيء (وهي ضربان بالفسد والمال

فالأول يتعد بكنفك لنفسه ونحوه عما يبر به عن بدنه وينصفه ويثقله ويثبت أو على أو إلى أو أتاه بزعيم أو قيل ويلزمه احضار المكفول به فان لم يحضره بحسبه الحاكم وان عين وقت تسليمه لزمه ذلك ويبرأ بموت من كفله ولو انه هبذ) وانما قل هذا دفعا لتوهم ان البعد مال فاذا لم يشر تسليمه لزمه قيمته ويدفعه الى من كفله حيث يمكنه حماسته وان لم يقل اذا دفعت اليك فانا برئ (فان شرط تسليمه في مجلس القاضى وسلم في السوق أو في مصر آخر برئ) وان سلمه في برة أو في السواد أو في السجن وقد حبسه غيره لا (٥٠) قيل في زماننا لا يبرأ بتسليمه في السوق لانه لا يماونه أحد على احضاره

جلس القضاء فعلى هذا ان سلمه في مصر آخر انما يبرأ اذا سلمه في موضع يقدر على احضاره مجلس القضاء حتى لو سلمه في سوق مصر آخر لا يبرأ في زماننا لعدم حصول المقصود وقوله وقد حبسه غيره أى غير هذا الطالب قيل انما لا يبرأ هنا اذا كان السجن سجن قاض آخر أما لو كان السجن سجن هذا القاضى يبرأ وان كان حبسه غير هذا الطالب لان القاضى قادر على احضاره من سجنه (وتسليم من كفله به نفسه من كفاله) أى بتسليم المكفول به نفسه من كفاله للكفيل (وتسليم وكيل الكفيل ورسوله اليه) وقوله سلمته اليك عن الكفيل فان قبله الطالب برئ وان سكت لا بجر (فان قال ان لم أوف به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يواف به أو مات المطلوب) لا يخفى ان الموت مستلزم لعدم الموافقة فلا حاجة الى ذكره بقوله فلم يواف الا ان يقال ان ذكره لدفع توهم ان الشئ طأما هو عدم الموافقة مع القدرة ولا قدرة مع الموت مع (ضمن ذلك) لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم الموافقة وهذا التعلق صحيح فاذا وجد الشرط لزم المال • هداية ثم ذكر في وجه صحة هذا التعلق ما نصه (١) انه يشبه البيع (٢) ويشبه التبرع من حيث (٣) انه التزام فقلنا لا يصح تسليمه بمطلق الشرط كهبوب الربح ونحوه ويصح بشرط متعارف مما لا بالشبهة والتعلق بعدم الموافقة متعارف اهـ (ومن ادعى) عند غير القاضى • فهم من • ي وفيه ان هداية على التبرع ولعلها قبل لكونه تبرعا والقصد اثبات سقوط المطالبة • مقدسى • امين (١) قوله انه يشبه البيع أى انتهاء رجوعه على المكفول عنه (٢) قوله ويشبه التبرع ابتداء (٣) قوله من حيث انه التزام تبرعا

مجلس القضاء فعلى هذا ان سلمه في مصر آخر انما يبرأ اذا سلمه في موضع يقدر على احضاره مجلس القضاء حتى لو سلمه في سوق مصر آخر لا يبرأ في زماننا لعدم حصول المقصود وقوله وقد حبسه غيره أى غير هذا الطالب قيل انما لا يبرأ هنا اذا كان السجن سجن قاض آخر أما لو كان السجن سجن هذا القاضى يبرأ وان كان حبسه غير هذا الطالب لان القاضى قادر على احضاره من سجنه (وتسليم من كفله به نفسه من كفاله) أى بتسليم المكفول به نفسه من كفاله للكفيل (وتسليم وكيل الكفيل ورسوله اليه) وقوله سلمته اليك عن الكفيل فان قبله الطالب برئ وان سكت لا بجر (فان قال ان لم أوف به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يواف الا ان يقال ان ذكره لدفع توهم ان الشئ طأما هو عدم الموافقة مع القدرة ولا قدرة مع الموت مع (ضمن ذلك) لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم الموافقة وهذا التعلق صحيح فاذا وجد الشرط لزم المال • هداية ثم ذكر في وجه صحة هذا التعلق ما نصه (١) انه يشبه البيع (٢) ويشبه التبرع من حيث (٣) انه التزام فقلنا لا يصح تسليمه بمطلق الشرط كهبوب الربح ونحوه ويصح بشرط متعارف مما لا بالشبهة والتعلق بعدم الموافقة متعارف اهـ (ومن ادعى) عند غير القاضى • فهم من • ي وفيه ان هداية على التبرع ولعلها قبل لكونه تبرعا والقصد اثبات سقوط المطالبة • مقدسى • امين (١) قوله انه يشبه البيع أى انتهاء رجوعه على المكفول عنه (٢) قوله ويشبه التبرع ابتداء (٣) قوله من حيث انه التزام تبرعا

علق بشرط غير ملائم لا يصح وعلاؤه يصح مما لا بالشبهة (ولم يبرأ من كفاله بالنفس) لعدم سبب البراءة على بله انما يبرأ اذا أدى المال لانه لم يبق للطالب على المكفول عنه شئ فلا حاجة في الكفالة بالنفس (وان مات المكفول عنه ضمن المال) لوجود الشرط وهو عدم الموافقة (ولو ادعى على رجل مالا يشبه أولا فكفله بنفسه آخر على انه ان لم يواف به غدا فليده المال صحت الكفالة ويجب عند الشرط) صورة المسئلة ادعى رجلا على آخر مائة دينار فكفله بنفسه رجلا على امان لم يواف به غدا فليده المسئلة فقوله مالا أى مالا مقدرا وقوله بينه أولا أى بين سقته على وجه

يصح الدعوى أو لم يبين وفي المسئلة خلاف محمد رح قيل عدم الجواز عنده مبنى على أنه قال فليد المائة ولم يقل المائة التي على المدعى عليه فلي هذا ان يبين المدعى المائة لانكون كفالة صحيحة أيضا كما اذا لم يبين الا ان يقول فليد المائة التي يدعيها وقيل انه مبنى على انه لا يبين المدعى فلم يستوجب احضاره (٥١)

بالنفس فلا يجوز الكفالة بالمال فلي هذا ان يبين تكون الكفالة صحيحة ولهما انه لو قال فليد المائة أو عليه المال فيراد به المهود فان يبين المدعى فظاهر وان لم يبين فبعد ذلك اذا بين التحقق اليان بأصل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنفس فيرتب عليها الكفالة بالمال (ولا جبر على اعطاء كفيل في حد وقصاص) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما يجبر في حد القذف لان فيه حق المبدؤ في القصاص لانه خالص حق الثمد ولا يخيقرح ان ميناها على الثمد فلا يجب فيها الاستيثاق (ولو سححت به نفسه صح) أي لو تسححت نفس من عليه الحد أو القصاص فاعطى كفيل بالنفس صح (ولا جبر فيها حتى يشهد مستوران أو عدل) لما ذكر انه لا يجبر على الكفالة عند أبي حنيفة رح فبين ماذا يصنع صاحب الحق فعنده يلزمه الى وقت قيام القاضي من المجلس فان أحضر اليشة فيها وان اقام مستورين أو شاهدا عدلا لا يكفل عند أبي حنيفة رح بل يحبس بالتهمة حتى يتبين الحق وان لم يحضر شيئا من ذلك خلى سبيله (وسح الرمن والكفالة بالحراج) لانه دين مطالب

على آخر مائة دينار فقال رجل (دعه فانا كفيل بنفسه) أي (ان لم يوافق به غدا فليد المائة فلم يوافق به غدا) فادعى عليه المدعى عند القاضي وأثبتها (عليه المائة) (١) لانه وان لم ينسب المائة الى ما على المدعى عليه فيحتمل انه اراد الرشوة ليركة المدعى أو اراد التزام ما عليه فلا يثبت بالشك لكنه ذكرها معرفا فينصرف الى ما عليه (ولا يجبر على الكفالة بالنفس في حد وقود) وقالا يجبر في حد القذف وفي القصاص وله قوله عليه الصلاة والسلام (٢) لا كفالة في حد ولان مبنى جميع الحدود على الضرر فلا يجب فيها الاستيثاق (ولا يجبر فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو عدل) لان الحبس هنا (٣) للهمة والهمة تثبت بأحد شطري الشهادة أما المدد أو المدالة بخلاف الحبس في باب الاموال لانه أقصى عقوبة فيه فلا يثبت الابحجة كاملة (وبالمال) عطف على قوله بالنفس في أول كتاب الكفالة (ع (ولو يجبر ولا) لان مبنى الكفالة على التوسع فتحمل فيه الجهالة (اذا كان دينا صحيحا) فلا يصح تبدل الكتابة هداية والدين الصحيح ما يكون حقا للعباد ولا يسقط من ذمته (٤) الا بالافاء عناية (بكفلات عنه بالف وبما لك عليه وبما يدركك في هذا البيع) وعلى الكفالة بالدرك اجماع (وما بايت فلانا فلي وما ذاب) أي ثبت (ف (لك عليه فلي وما غصبك فلان فلي وطالب الكفيل أو المديون) لان الكفالة ضم الذمة الى الذمة في المطالبة وذلك يقتضى قيام الاول لا للبراءة (الا اذا شرط البراءة حينئذ يكون حوالة) اعتبارا للمعاني (كان الحوالة بشرط أن لا يبرأ بها المحيل كفالة ولو طالب احدهما

(١) قوله لانه وان لم ينسب الحق وفيه انه حينئذ لم تصح الدعوى لعدم بيان المائة فلم يجب على الاصيل الحضور فلم تصح الكفالة بالنفس فكذا بالمال لانه بناء عليه والجواب ان المادة جرت باجمال المحاوي في غير مجلس القاضي كيلا يهتدى الحكم الى رفعها فانها عند القاضي الحق اليان بأصل الدعوى فبين صحة الكفالة الاولى فكذا الثانية عناية (٢) قوله لا كفالة في حد (رواه البيهقي وقال تفرد به عمر بن عمر والكلاعي وهو من مشايخ قبة المجهولين ورواه ابن عدي في الكامل عن عمر الكلاعي وأعله به وقال انه مجهول لا اعلم روى عنه غير بقية (٣) قوله للهمة لا للاستيفاء (٤) قوله الا بالافاء (أو بالبراءة) ع

خلاف الزكوة لانها مجرد فعل وانما أورد هذه المسئلة هنا وان كان الحق ان تذكر الكفالة بالمال لانه في ذكر الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص والعراج مناسبة بالحدود لا عرف في أصول الفقه ان قيمته القوية فلهذه المناسبة أوردتها هنا ليعلم ان حكمه حكم الاموال حتى يجبر فيه على الكفالة بالنفس بناء على صحة الكفالة فيه (وأخذ كفيل بالنفس ثم آخر فيها كفيلان) أي ليس بأخذ الكفيل الثاني تركا للاول (والكفالة بالمال تصح وان جهل المكفول به اذا صح دينه)

الدين الصحيح دين لا يسطر الا بالاداء او بالابراء وهو احتراز عن بدل الكتابة فانه دين غير صحيح اذ المولى لا يستوجب على عبده ديناً وهو يسقط بالجزء (نحن كفلت بمالك عليه) تصح هذه الكفالة وان كان المال المكفول به مجهولاً (أو بما يدركك في هذا البيع) هذا الضمان يسمى ضمان الدرك وهو ضمان الاستحقاق أي ضمن بمشتري رد الثمن ان استحق المبيع مستحق (أو علق الكفالة بشرط (٥٢) ملائم نحو ما بيعت فلانا أو ما ذابك عليه أو ما غصبك فلي) ماذا بأي ما وجب

ففي هذه الشروط ما شرطية معناه ان يابى فلانا فيكون في معنى التعليق وعنى بالملائم المناسب فان هذه الاشياء أسباب لجوب المال فيناسب ضم الذمة الى الذمة فقوله ما يابى فلانا أي ما يابى عنه فاني ضمن لفته لا ما اشترت منه فاني ضامن للمبيع فان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما يأتي (وان علفت بمجرد الشرط فلا كأن هبت الريح أو به المطر فان كفلت بمالك عليه ضمن قدر ما قامت به بنية وبلا بنية صدق الكفيل فيما يقر به مع حلفه والاصيل فيما يقر به أكثر منه على نفسه فقط) أي ان لم يتم القيمة صدق الكفيل في مقدار ما يقر به مع أنه يحلف على في الزيادة ويلبى ان يحلف على العلم بانك لا تعلم ان أكثر من هذا واجب على الاصيل فان نكل أو أقر بالزائد لزم عليه وانما يحلف على العلم لان الحلف فيما يجب على الغير ليس الا على العلم وان أقر الاصيل بأكثر مما أقر به الكفيل يكون ذلك مقتصرًا عليه لان الاقرار حجة قاصرة وكذا ما في قوله فيما يقر به موصولة والضمير في به راجع الى ما في قوله فيما يقر

له أن يطالب الآخر) لان مقتضاء الضم • هداية (١) بخلاف المنصوب منه اذا اختار أحد الناصبين • ي (ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط) أي سبب • ي (وجوب الحق كان استحقق للبيع أولاً مكان الاستيفاء) أي استيفاء الدائن دينه من المدين • ع (كان قدم زيد وهو مكفول عنه أو لم يذره كان غاب عن المصر ولا يصح نحو ان هبت الريح ولو جعل أجلاً) كما اذا قال كفلت بكذا (٢) الى حيوب الريح • داماد (تصح الكفالة) لانها لا تبطل (٣) بالشروط الفاسدة كالطلاق (ويجب المال حالاً) ليطلان الاجل • ع (فان كفلت بماله عليه فبرهن) على الاصيل • فهم من هداية (على ألف لزمه) لان الثابت برهانا كالثابت عياناً (والا صدق الكفيل فيما أقر بحلفه) لانه منكر للزيادة (ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل) بان أقر بأكثر مما أقر به الكفيل (فان كفلت بامرء رجع بما أدى عليه) (٤) اذا أدى ما ضمنه لانه قضى دينه بامرء أما اذا أدى خلافه رجع بما ضمن لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالارث (وان كفلت بغير امرء لم يرجع) لانه متبرع (ولا يطالب الاصيل بالمال قبل أن يؤدي عنه) أي وقبل أن يلزم أو يحبس أما ان لوزم أو حبس فانه يلزمه أو يحبسه ولللازمة أو الحبس مستلزم لمطالبته • ع وانما لا يطالبه لانه لا يملكه قبل الاداء (٥) بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع قبل الاداء لانه انعقدت له المبادلة الحكمية (فاللزم لازمه) وكذا اذا حبسه كان له حبسه لانه لحقه ما لحقه من جهة قيمته بمثله (ويرى) الكفيل (باداء الاصيل) لان الدين على الاصيل في الصحيح

(١) قوله بخلاف المنصوب منه اذا اختار الخ) لان اختياره احدهما يتضمن التمليك منه فلا يمكنه التمليك من الآخر أما المطالبة بالكفالة فلا يتضمن التمليك (٢) قوله الى حيوب الريح) حال من قوله كذا أي كفلت بالالف مثلاً التي لك عليه حال كون الف مؤجلاً الى حيوب الريح • ع (٣) قوله بالشروط الفاسدة) أي بالاجل الفاسد • عناه (٤) قوله اذا أدى ما ضمنه) بان ضمن السراهم وأدى السراهم اما اذا أدى خلافه بان ضمن السراهم مثلاً وأدى الدنانير • ع (٥) قوله بخلاف الوكيل بالشراء الخ) فالوكيل كالبائع والبايع حيس المبيع

بأكثر منه مصدرية أي صدق الاصيل في اقراره بأكثر منه أي بما يقر به الكفيل ولو جعلت موصولة بفسد (٦) ولان المعنى لانه حينئذ يصير تقدير الكلام صدق الاصيل في الشيء الذي يقر بأكثر منه أي من ذلك الشيء فالتى الذي يقر الاصيل بأكثر منه هو ما أقر به الكفيل والترض ان الاصيل يصدق في الأكثر لا أنه يصدق فيما أقر به الكفيل (وللطالب مطالبة من شاء من أصيله ووكيله ومطالبتهما فان طلب أحدهما فله مطالبة الآخر) هذا بخلاف لما اذا اختار أحد الناصبين فان اختيار أحدهما يتضمن تمليك بني اذا قضى القاضي بذلك كذا في مبسوط شيخ الاسلام فاذا ملك أحدهما لا يمكن ان يملك الآخر

(وتصح أي كفاة) بأمر الاصيل وبالأمر ثم إن أمره رجع عليه بعد أدائه إلى طالبه ولا يطالبه قبله (بخلاف الوكيل بالشراء فإنه إذا اشترى كان له مطالبة الثمن من موكله قبل أدائه إلى البائع لأن التقدير الوكيل والموكل مبادلة حكيمية (وأن لها أمره لم يرجع فإن لوزم الكفيل بالمال فله ملازمة أصيله وأن حبس فله حسمه) لأنه لحقه هذا الضرر بأمره فيعامل به بمثله (وأن يرى الأصيل أو أدنى للمال يرى الكفيل وأن يرى هو لا يرى الأصيل) لأن الدين على الأصيل فالبراءة عنه توجب البراءة عن المطالبة بخلاف العكس (وأن آخر عن الأصيل تأخره بخلاف عكس) اعتباراً (٥٣) البراءة المؤقتة بلزومها (فإن صالح الكفيل

الطالب عن ألف على مائة يرى الكفيل والأصيل ورجع على الأصيل بها إن كفله بأمره) لأنه أضاف الصلح إلى الألف الذي هو الدين وهو على الأصيل فيبرأ عن تسميته وروايت توجب براءة الكفيل فإن كانت الكفاة بأمره رجع الكفيل بما أدى وهو المائة (وأن صالح على جنس آخر رجع بالألف) لأنه مبادلة فيملك الكفيل فيرجع بجميع الألف فإن قلت إن الدين على الأصيل فكيف يملك الكفيل لأن تعليق الدين من غير من عليه الدين لا يصح قلت أما عند من جعل الكفاة ضم الذمة إلى الذمة في الدين فظاهر وأما عند الآخرين فإن المكفول له إذا ملك الدين من الكفيل أما بالهبة أو بالمعوضة فالدين يعمل كابتا في ذمة الكفيل ضرورة صحة التملك كذا قالوا (وأن صالح عن موجب الكفاة لم يبرأ الأصيل) لأن هذا الصلح إبراء الكفيل عن المطالبة فلا يوجب براءة الأصيل (وأن قال الطالب فكيف يرث إلى من المال رجع على أصيله) لأن البراءة التي

(ولو أبرأ الأصيل أو آخر عنه يرى الكفيل وتأخر عنه) لأن المطالبة تتبع الدين ومن ضرورة سقوط الأصل سقوط التبعية لا العكس (ولا ينعكس) فإن أبرأ الكفيل لا يبرأ الأصيل لأنه تبع وكذا إن آخر عن الكفيل لا يتأخر عن الأصيل لأن التأخير إبراء مؤقت فيعتبر بالإبراء المؤقت (ولو صالح أحدهما رب المال عن ألف على نصفه برئاً) لأنه أضاف الصلح إلى الألف الدين وهي على الأصيل فيبرأ عن خمسين لأنه إسقاط وبراءة توجب براءة الكفيل ثم برئاً جميعاً عن خمسين بأداء الكفيل (وأن قال الطالب فكيف يرث إلى من المال رجع) بما ضمن (على المطلوب) لأن البراءة التي (١) ابتدأها من المطلوب وانتهأها إلى الطالب لا يكون إلا بالإفشاء وهذا إقرار بالأداء فيرجع (وفي برئت أو أبرأتك لا) (٢) لأنه براءة لا تنتهي إلى غيره وذلك بالإسقاط فلم يكن إقراراً بالإفشاء وأما برئت فيحتمل البراءة بالأداء والإبراء فيثبت الأدنى إذ لا يرجع الكفيل بالعكس وهذا قول محمد وقال أبو يوسف إن برئت مثل برئت إلى (وبطل تطبيق البراءة من الكفاة بالشرط) (٣) لما فيه من معنى التملك كما في سائر البراءات (والكفاة بحمد وقود) لأن القوة لا تجري فيها النيابة (وميسع) بأن يقول لمشتري إن هلك المبيع فلي . دور أمين وانما بطل لأنه عين مضمون بشيئه والكفاة بالأعيان المضمونة فإن كانت تصح عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله لكن (٤) بالأعيان المضمونة بنفسها كالنصب وأخته لا بالمضمونة بشيئها كالبيع والرهون ولا بالأمانات كالوديعة ومال الشركة ولو كفله بتسليم المبيع قبل القبض أو بتسليم الرهن بعد القبض إلى الراهن أو بتسليم المتأجر إلى المتأجر جاز لأنه أقرم فلا واجبا (١) (قوله ابتدأها من المطلوب) لأن لفظة إلى لانتهاه النهاية والنتهي بالفتح هو المتكلم فلا بد أن يكون ثم مبدأ وليس إلا الكفيل المتخاطب (٢) (قوله لأنه) أي مدلول قوله أبرأتك . نهاية (٣) (قوله لما فيه من معنى التملك) لأن فيها تملك للمطالبة أي المطلوبة . ع وهي كالدين لهما وسيلة إليه والتملك لا تقبل التطبيق بالشرط . ك (٤) (قوله بالأعيان المضمونة بنفسها الخ) وهذا لأن

ابتدأها من الكفيل وانتهأها إلى الطالب لا تكون إلا بالإفشاء كما قال برئت بالأداء فيرجع للمالك على الأصيل إن كانت الكفاة بأمره (وكذا في برئت) عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن البراءة تكون بالأداء والإبراء فيثبت الأدنى ولا يبرأ من أنقر بالبراءة التي ابتدأها من المطلوب وهي بالإداء فيرجع (وفي أبرأتك لا يرجع) قيل في جميع ذلك أن كان الطالب حاضراً يرجع إليه في البيان (ولا يصح تعليق البراءة عن الكفاة بالشرط كسائر البراءات كما إذا قال إن قدم فلان من السفر أبرأتك من الدين لا يصح البراءة ولا الكفاة بما تضمن استيفاء من الكفيل كالحقوق والتقصص وبالصالح بخلاف

(٥٤) تصح لكن لو هلك لا يجب على الكفيل شيء فراد للمصنف الكفالة

(و مرهونة وأمانة) لما ذكرنا (وصح لو ثمننا ومنصوبا ومقبوضا على سوم الشراء وميسرا فاسدا) لما مر . ع (أو حمل دابة) يجز حمل عطا على حده . ع (مينة مستأجرة) لانه طهر عنه (١) ونحوه في المنكحة . هداية (٢) ولان الواجب على الاصيل في المينة وفيها هو مجموع التسليم والاذن في تحصيلها والكفيل (٣) يقدر على هذا المجموع في المنكحة (٤) لا في المينة . ف (وخدمة عبد) معين . عني (استؤجر للخدمة) لما بينا (وبلا قبول الطالب في مجلس العقد) لما فيها من تعليق المطالبة فيقوم بها جميعا وقال أبو يوسف يجوز اذا بلغه فاجاز (الا ان تكفل وارث المريض عنه) بأمره . ش لان المريض (٥) قائم مقام الطالب لحاجته اليه تقريرا لذمة وفيه تقع الطالب كما اذا حضر نفسه (وعن ميت مفلس) (٦) وقالا تصح ولان خيفة انه تكفل بدين (٧) ساقط لان الدين هو الفصل حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب (وبالمين للموكل ورب المال) لان حق التبض حكم المنصوب وأحق رد العين والبدل عند هلاكها وهذا القدر واجب على الاصيل تصح الكفالة به وأما المبيع والمرهون فلا يجب فيهما على الاصيل مجموع رد العين ثم البدل عند الهلاك فكيف على الكفيل عنه نعم يجب تسليم العين قلنا بالكفالة بالتسليم وقادتها احضار المين كالكفالة بالنفس فتفسخ الكفالة بهلاك العين (١) (قوله ونحوه في المنكحة) لان المقود عليه في فصل المينة هو المينة فكيف لو أتى بدابة من عنده فقد أتى بغير المقود عليه فصار طاجزا بالضرورة بخلاف فصل المنكحة . أمين عن الدور (٢) (قوله ولان الواجب الخ) دفع لما يرد من أنه ان أراد بالحمل التسليم لا بالحمل كالكفالة بتسليم المينة جائزة فينبغي الجواز في صورتها للمينة والمنكحة وان أريد به تحصيل المستأجر أو متاعه فهذا ليس بواجب على الاصيل في المنكحة ايضا فينبغي ان لا يجوز في في الصورتين . ع (٣) (قوله يقدر في المنكحة) لان كان الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق . هداية (٤) (قوله لا في المينة) اذ لا اذن للانسان في ملك غيره . ع (٥) (قوله قائم مقام الطالب) فقوله تكفل بمنزلة قوله قبلت . مل (٦) (قوله وقالا تصح) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أتى بجنازة أنصاري فقال هل على صاحبكم دين قالوا نعم درهمان أو ديناران فقال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة رضي الله عنه هما على فصي على الصلاة والسلام عليه فلو لم تصح الكفالة عن الميت للمفلس لما صلى عليه السلام عليه . ف يعني بعد الاستماع لاجل الدين . ع قلنا كلام أبي قتادة رضي الله عنه يحتمل كلا من الوعد والكفالة والثاني يحتمل كلا من انشاء الكفالة والاخبار عنها على حد سواء فلا يستدل به على محل النزاع واستماعه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليه ليظهر طريق الايهام فلما ظهر بالوعد أو بالاقرار بالكفالة صلى عليه (٧) (قوله ساقط) اي في احكام

الثلث (اعلم ان الكفالة بتسليم المبيع بمالية المبيع وذلك لان ماليته غير مضمونة على الاصيل فانه لو هلك يفسخ البيع ويجب رد الثمن بخلاف الثمن (والمرهون) أي بماليته لكن تصح بتسليم المرهون فلو هلك لا يجب عليه شيء فالحاصل ان الكفالة بمالية لا اعيان المضمونة بالغير لا تصح قاما بالايعان المضمونة بنفسهما تصح عندنا خلافا لشافعي رح وذلك مثل المبيع بيمين فاسدا والمنصوب والمقبوض على سوم الشراء فانه مضمون بالقيمة او بالامانة كالوديعة والمستأجر والمستاجر ومال المضاربة والشركة) قاتوا الكفالة بمالية الوديعة والمارية لا تصح أما بتسكين المالك من أخذ الوديعة تصح وكذا بتسليم المارية (وبالحمل على دابة مستأجرة مينة) اذ لا قدرة له على تسليم دابة المكحول عنه (بخلاف غير المينة) فان المستحق هنا الحمل على اي دابة كانت فالقدرة ثابتة هنا (وبخدمة عبد مستأجر لها معين) كما ذكر في الهابة (وعن ميت مفلس) هذا عند أبي حنيفة رح بناء على ان فسخ الميت قد نسخت فلا يجب عليها الا بان يتقوى بإحد الامرين أما بان يبقى منه مال أو يبقى كفيل كفله عنه في أيام حياته فيقتد يكون الدين ديننا صحيحا فيصح الكفالة وعندهما اذا ثبت الدين ولم يوجد مسقط يكون ديننا صحيحا فتصح الكفالة (وبلا قبول الطالب في المجلس) وعند أبي يوسف رح اذا بلغه الخبر وأجاز جائز وهذا الخلاف في الكفالة بالنفس والمال (الا اذا كفل

عن موته في مرضه مع غيبة غرمائه) سورة ان يقول المريض لو ارثه في غيبة الترماء تكفل عني بما على من الموكل

الدين فكلل وأما يصح لأن ذلك في الحقيقة وصية ولهذا لا يشترط تسببه المكفول له (وبالكتابة حر تكفل به أو عبد) لأنه دين ثبت مع المتأني وأما قال حر تكفل به أو عبد لدفع توهم أن كفاية العبد به ينبغي أن تصح بأنه يجوز بثبوت مثل هذا الدين عليه لأن العبد محل الكتابة فخصه بهذا الوهم (ولا يرجع أصيل مالف (٥٥) أدى إلى كفايته وإن لم يسلطه

طالبه) أي إذا جعل الأصل فادى المال إلى الكفيل الذي كفل بأمره ليس له أن يسترد هاتين أن الكفيل لم يسلطه الطالب كما إذا جعل أداء الزكاة لاسمي لأن الكفاية بأمر المكفول عنه انعدت سيما للدين دين الطالب على الكفيل ودين الكفيل على المكفول عنه مؤجلا

إلى وقت أدائه فأنما وجد السبب وجعل صح الأداء وملك الكفيل فلا يسترده المكفول عنه وهذا بخلاف ما إذا أداء على وجه الرسالة لأنه حينئذ يخص أمانة في يده (وما ربح فيها الكفيل فهو له لا يتصدق به) إذا طم الكفيل في الألف التي أدى الأصل إليهم ربح فيها له فالربح له حلالا لحيالها لا يجب تصدقه لملكه فترانا أنه ملكه (وربح كركم بموقفه ورده إلى قاضيه أحب) قوله ورجح كركم مبتدأ له خبره أي إن كانت الكفالة بكر خطة فأداء الأصل إلى الكفيل فباعه الكفيل ورجح فيه فالربح له لكن رده إلى قاضيه وهو الأصل أحب لأنه تمكن فيه خبت بسبب أن الأصل حق استرداده على تقدير أن يقضى الأصل الدين بنفسه فيكون حق الأصل متعلقا به وهذا الخبت يعمل فيما يتعين بالتعيين كالبر بخلاف ما لا يتعين بالتعيين كالدرهم والدنانير كالسنة السابقة

وهذا عند أي خيفة روح وأما عندها لا يكون الرد إلى قاضيه أحب إذا خبت فيه أصلا (كفيل أمره أصيله بأن يتعين عليه ثوبا فضله فهو له) أي أمر الأصل الكفيل بأن يشتري عليه ثوبا بطريق البينة ويبيع البينة أن يستقرض رجل من تاجر شيئا فلا يقرضه قرضا حسنا بل يعطيه عينا ويبيعها من المستقرض بأكثر من القيمة فالقيمة مشتقة من العين سمي بها لأنه اعراض عن الدين إلى العين فالأصل أمر كفيله بأن يشتري ثوبا بأكثر من القيمة ليقتضى به دينه ففعل فالتو

لوكيل والمضارب فقط فبكتفاليهما كل منهما يصير (١) كفيل لنفسه (٢) مع الشركة (٣) (وللشريك إذا بيع عبد صفقة) لأنه لو صح الضمان (٢) مع الشركة (٣) يصير ضامنا لنفسه أو في نصيب صاحبه فقط يؤدي إلى قسمة الدين قبل القبض ولا يجوز ذلك (وبالمهنة) للاشتباه لوقوعه على الصك للتدبير وعلى المقدم على حقوقه وعلى الدرك (والخلاص) لأنه عبارة عن (٤) تخليص المبيع لا محالة وهو لا يقدر عليه (ومال الكتابة) لأنه دين غير صحيح كما مر

فصل

(أعطي المطلوب الكفيل قبل أن يسلط الكفيل الطالب لا يستردته) لأنه تعلق به حق القابض على احتمال قضاء الدين فلا مطالبة مع بقاء هذا الاحتمال كمن جعل زكاة (وما ربح الكفيل له) لأنه ملكه حين قبضه أما إذا قضى الدين فظاهر وكذا إذا قضى المطلوب بنفسه وثبت له حق الاسترداد لأنه وجب للكفيل على المكفول عنه (٥) مثل ما وجب للطالب على الكفيل إلا أنه (٦) أخرت المطالبة إلى وقت الأداء (٧) فزول منزلة الدين المؤجل ولذا لو أرى الكفيل المطلوب قبل أدائه يصح فكنا إذا قبضه (وندب رده على المطلوب لو شيئا يتعين) كالبر والشمير مع تمكن الخبت مع الملك أما لأن الأصل الاسترداد بأن يقضيه بنفسه أو لأنه رضى به على اعتبار قضاء الكفيل وهذا الخبت يعمل فيما يتعين فسيببه التصديق في رواية والرد على الأصل في أخرى لأن الخبت (٨) لحقه وهذا أصح لكنه لا جبر لأن الملك للكفيل (ولو أمر كفيله أن يتعين عليه حريرا) كان يستقرض من تاجر عشرة فيأبى فيبيعه ثوبا يساوي عشرة بخمسة عشر ليبيعه المستقرض بشرة (فعل فالشراء

الدين والكفالة من أحكام الدنيا (١) (قوله كفيل لنفسه) لأن الكفالة التزام المطالبة ولا مطالبة إلا لهما (٢) (قوله مع الشركة) بأن ضمن نصف الثمن مطلقا (٣) (قوله يصير إلخ) لأن كل جزء من الثمن مشترك بينهما فأيستحقه أحدهما بنصيبه فلا خزان يشاركه فأيؤديه الضامن بالكفالة للشريك يقع مشتركا بينهما (ف فمن وقوع المؤدى مشتركا لزم الضمان لنفسه مع (٤) (قوله تخليص) من يد المستحق (٥) (قوله مثل ما وجب) وهو المطالبة (٦) (قوله أخرت المطالبة) أي مطالبة الكفيل الأصل (٧) (قوله فزول إلخ) ولو عجل للدين الدين المؤجل يملك الدائن فكنا هذا (٨) (قوله لحقه) لا لحق الشرع (ف

الكفيل لأن هذه وكالة قاسدة لعدم تعيين الثوب والتمن (وما روي نحوه ففعله) أي إذا اشترى الثوب بخمسة عشر وهو يساوي عشرة فباعه بالعشرة فأخرج القتي حصل للبائع وهو الخمسة التي صارت خسرانا على الكفيل فعلى الكفيل لأن الوكالة لما لم تصح صار كالمقالة إن اشتريت ثوبا بشيء ثم بئته بأقل من ذلك فانا ضامن لذلك الخسران فهذا الضمان ليس بشيء (ولو كفل بما ذاب له أو بما قضى له عليه وطلب أصيله فاقام مدعيه بئته على كفيله إن له على أصيله كذا ردت) لأنه إذا أقام اليئة إن له على أصيله كذا ولم ينرض لقضاء القاضي به لا يجب على الكفيل لانه كفل بما قضى القاضي به ولم يوجد وهذا في الكفالة بما قضى له عليه ظاهر (٥٦) وكذا بما ذاب له لأن معناه تقرر وهو بالقضاء (وإن أقام بينة على أن له على زيد

الكفيل) لانه أما ضمان خسران وهو قاسد أو توكل قاسد لان الحرير غير متين وعلى كل فالشراء للمشتري وهو الكفيل (والرجح) أى الزيادة (عليه) لانه الماقد (ومن كفيل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فتاب المطلوب غيرهن المدعي على الكفيل ان له على المطلوب التا لم يقبل) لان المكفول به مال مقضى وهذا فى لمظة القضاء ظاهر وكذا فى الاخرى لان معنى ذاب تقرر وهو بالقضاء (١) والدعوى مطلقة عن ذلك فلا نصح (ولو برهن ان له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه بأمره قضى به عليهما) وانما يقبل برهانه لان المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم (ولو بلا أمر قضى على الكفيل فقط) وذلك لان الكفالة بالامر تبرع ابتداء فقط وبغيره تبرع ابتداء وانتهاء فتقاييرا فبدعواه أحدهما لا يقضى بالاخرى له ثم اذا قضى بالكفالة بالامر ثبت أمره وهو ينضم الاقرار بالمال فيصير مقضيا عليه والكفالة بنير أمره لا تمس جانبه لان محبتها تستمد قيام الدين فى زعم الكفيل فلا يمتدى اليه (وكفالتك بالدرك) كان باع دارا وكفل عنه رجل بالدرك (تسليم) أى تصديق من الكفيل ان المبيع ملك البائع فلو ادعاه لنفسه لا تسع دعواه . ف وهذا لان الكفالة لو كانت مشروطة فى البيع فبانه يقبوله ثم بالدعوى يسى فى نقض ماتم من جهته وان لم تكن مشروطة فيه فالمراد به أحكام البيع وترغب المشتري فيه فزول منزلة الاقرار بملك البائع (وشهادة وحتمه لا) لان الشهادة ليست اقرارا بالملك لان البيع قد يكون من غير المالك وللملك كتب الشهادة ليحفظ الحادثة قالوا اذا كتب فى الصك وقالوا له ولا يرد على المطلوب (١) (قوله والدعوى مطلقة الخ) بخلاف ما لو تعرض لذلك كان قال قدمت الاصيل بعد الكفالة الى فلان التناهى وقضى لى بذلك فصرت كفيلًا فان الدعوى قد سمحت فلو اقام البرهان يقضى القاضي بالدين على الكفيل والاصيل . ك

قال وختم لان اليهود في الزمان السابق كان الحتم في الشهادات صيانة عن التغير والتبديل (قالوا ان كتب باع في الصك باع ملكه أو يبيعه) فانفذاً وهو كتب شهد بذلك بطلت) أي بطلت دعواه بعد هذه الشهادة لان الشهادة تكون اقراراً بان البايع قد باع ملكه أو باع يبيعه باننا فانفذاً فإذا ادعى الملك لنفسه يكون منافضاً (ولو كتب شهادته على اقرار العاقدين لا) أي لا يطل دعواه بعد هذه الكتابة لعدم التناقض (ولو ضمن الهبة) أي اشترى رجل ثوباً فضمن أحد بالهبة فالضمان باطل لان الهبة قد جاءت لعمان للصك القديم وللعقد وحقوقه وللدرك فلا يثبت أحد المعاني بالشك (أو الخلاس) أي اذا ضمن الخلاس لا يصح عند أي حيلة رح وهو ان يشترط ان المبيع ان استحق بمخلصه ويسلم اليه بأي

طريق كان وهذا باطل اذ لا قدرة له على هذا وعندهما يصح وهو محمول على ضمان الدرك (أو المضارب الثمن لرب المال) أي باع المضارب وضمن الثمن لرب المال (أو الوكيل بالبيع لموكله) أي باع الوكيل وضمن للموكل الثمن وإنما لا يجوز لأن الثمن أمانة عن المضارب والوكيل فالضمان تنبيه لحكم الشرع ولأن حق المطالبة بالمضارب والوكيل فيصيران ضامنين لنفسهما (أو أحد البائعين حصته صاحبه من ثمن عبد باعه بصفقة بطل وبصفقتين صح) أي باعا عبدا صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن لا يصح لانه لو صح الضمان مع (٥٧)

الشركة يصير ضامناً لنفسه ولو صح في لصيب صاحبه يؤدي إلى قسمة الدين قبل قبضه وهذا لا يجوز بخلاف ما لو باعه بصفقتين فإنه يصح الضمان لانه لا شركة (كضمان الحراج والتواب والقسمة) أي صح ضمان هذه الاشياء اما الحراج فقد مر واما التواب فهي اما بحق ككرى النهر وأجر الحلوث وما يوظف لتجهيز الجيش وغير ذلك واما بقدر حق كالحيايات في زماننا والكفالة بالأولى صحيحة اتفاقاً وفي الثانية خلاف والفتوى على الصحة فإنها صارت كالدينون الصحيحة حتى لو أخذت من الأكارف له الرجوع على مالك الأرض واما القسمة فقد قيل هي التواب بينهما أو الحصة منها وقيل هي الناقبة للموظفة الراتبية والتواب هي غير للموظفة وأياما كان الكفالة بها صحيحة (وان قال ضمته إلى شهر صدق مع حلفه وان ادعى الطالب أنه حال) أي قال الكفيل كفلت بهذا المال لكن المطالبة بعد شهر وقال الطالب لأبل على صفة الحلول قال قول الكفيل مع الحلف

باع وهو يملكه أو يبيعاً باتاً نافذاً وهو كتب شهد بذلك فهو تسليم (ومن ضمن عن آخر خراجيه أو رهن به أو ضمن نوابه) التوب تزول الأمر . قاموس (وقسمه صح) أما في الحراج فلانه دين (١) مطالب به يمكن (٢) الاستيفاء فيمكن ترتيب موجب القدر عليه (٣) فيها وقيد بالحراج لأن الزكاة لا يصح الضمان بها . بحر وأما ضمان التواب والقسمة فإن أريد ما كان بحق ككرى النهر المشترك وأجر الحلوث والموظف لتجهيز الجيش وقضاء الاسارى وغيرها جازت الكفالة بها بالاتفاق وان أريد ما كان بشرق كالحيايات في زماننا ففيه اختلاف (٤) وعن يميل إلى الصحة الامام على الردوى واما القسمة فقد قيل هي الناقبة بينهما أو حصتها في الرواية بل وقيل هي الناقبة للموظفة والمراد بالتواب ما يتوجه غير راتب (من قال لاخر ضمنت لك عن فلان مائة إلى شهر فقال هي حالة قال قول للضامن) مع الحلف . أبو السعود لان التزام المطالبة يتنوع إلى الالتزام الحالى والاستقبالى كالكفالة بما ذاب فإذا أقر بأحدهما لا يلزم بالآخر . ف (ومن اشترى أمة وكفل له رجل بالدرك فاستحققت لم يأخذ المشتري الكفيل حتى يقضى له بالثمن على البائع) لأن بمجرد الاستحقاق (٥) لا يقتضى على ظاهر الرواية ملء يقضى على البائع بالثمن فلا يجب على الاصيل شيء . باب ملة الرجلين

(دين عليهما وكل كفل عن صاحبه فما أداه أحدهما لم يرجع على شريكه فان زاد على النصف رجع بالزيادة) لأن كلا منهما في النصف أصيل وفي النصف كفيل ولا معارضة بين ما عليه أصالة وبين ما عليه كفالة (٦) لأن الأول دين (٧) والثاني (١) (قوله مطالب به) راجع إلى الكفالة . ك (٢) (قوله الاستيفاء) راجع إلى الرهن . ك (٣) (قوله فيهما) أي في الضمان والرهن . ع (٤) (قوله وعن يميل إلى الصحة) أذ العبرة في الكفالة لوجود المطالبة بحق أو ياتل (٥) (قوله لا يقتضى إلخ) ومفاده أنه لو أجاز المستحق البيع نفذ . ع (٦) (قوله لأن الأول دين) والدين قوى (٧) (قوله والثاني مطالبة) وهو ضعيف

(٨) (كشف الحقائق) وهذا بخلاف ما إذا أقر بدين مؤجل وقال المقر له لأبل هو حال قال قول المقر له الفرق أنه إذا أقر بالدين ثم ادعى حقه وهو تأخير المطالبة والمقر له منكر قال قول له بخلاف الكفالة فإنه لا دين فيها فالمطالب يدعى أنه مطالب في الحال والكفيل ينكره (ولا يؤخذ ضمان الدرك أن استحق المبيع ملء يقضى بثمنه على بائعه) إذ بمجرد الاستحقاق لا يقتضى البيع في ظاهر الرواية ما لم يقضى بالثمن على البائع فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل (دين على اثنين كفل كل عن الآخر لم يرجع على شريكه إلا بما أدى زائداً على النصف) اشتري عبداً بالثمن كفل كل منهما عن صاحبه بأمره للبائع فكل ما أداه أحدهما لا يرجع به على صاحبه إلا أن يكون زائداً على النصف لأن

وقوع للودي مما عليه اصابة أولى من وقوعه مما عليه كفالة (وكفلا بشيء عن رجل وكل كفل به عن صاحبه رجع عليه بنصف ما أدى وإن قيل) أى على رجل الف فكل كل واحد من شخصين آخرين عن الاصيل بهذا الالف ثم كفل كل واحد من كفيلين عن (٥٨) صاحبه بامرء بهذا الالف فكل ما أداه أحدهما وإن قل رجع على

مطالبة (١) ثم هو تابع للاول فيقع للودي عن الاول وفي الزيادة لا معارضة فيقع عن الكفالة (وان كفلا عن رجل وكفل كل عن صاحبه فما أدى رجع بنصفه على شريكه أو بالكل على الاصيل) (٢) معنى المسئلة أن يكون الكفالة بالكل عن الاصيل وبالكل عن الشريك فقد اجتمع الكفالتان ولا ترجيح لاحدهما على الاخرى اذ الكل كفالة فالودي يقع عنهما لعدم الترجيح (وان أبرأ الطالب أحدهما أخذ الآخر بكنه) لان ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل فيبقى المال كله على (٣) الاصيل (٤) والاخر كفيل عنه بكنه (ولو افترق المتفاوضان أخذ الغريم ايا شاء بكل الدين) لان كلا كفيل عن صاحبه كما مر في النقرة (ولا يرجع حتى يؤدي أكثر من النصف) لما مر (وان كاتب عبده كتابا واحدة وكفل كل عن صاحبه) صح هذا المقدم استحسانا والقياس بأداء لان كلا من كفالة للكاتب والكفالة ببطل الكتابة باطل بالفراغ فبعد الاجتماع أولى . غاية وجه الاستحسان ان تصحيح تصرف الانسان واجب مهما أمكن وقد أمكن تصحيح هذه الكفالة بجعل كل منهما أصيلا في جميع البدل في حق المولى فيطالبه بكنه وفي حق نفسه فيعتق بأداء كل لا نصفه كفيلا بجميعه في حق صاحبه فيرجع عليه بما أداه لكن بنصفه (٥) لا ستواهما . ي وقد أدفع وجهي القياس بضرورة تصحيح التصرف وجه آخر للاستحسان ان الزبطي ذكر في اثناء كلامه ان كفالة المكاتب بما عليه (٦) اصابة جائزة اهـ وكأنه لان منع كفالة للمكاتب لانه تبرع بحق المولى وببطل الكتابة لانه دين ضعيف لسقوطه بالتعجيز ثم التبرع في المسئلة وان (١) قوله ثم هو تابع الخ أي المطالبة تابعة للدين لان المطالبة بالدين ولا دين محال . ك (٢) قوله ومعنى المسئلة الخ) بخلاف ما لو كفلا بمال منقسم عليهما نصفين ثم كفل كل عن الآخر حيث لا يرجع حتى يزيد للودي على النصف بمسئلة المسئلة الاولى لاختلاف جهة الضمان فانه ضامن في نصفه بلا واسطة وفي النصف الثاني بواسطة ضمان الثاني . ك قال الشارح فانه ضامن الخ للدليل جار في كفالة كل عن كل بالكل فان إحدى الكفالتين بلا واسطة والثانية بواسطة كفالة الاخر . ع (٣) قوله الاصيل وهو المدبون (٤) قوله والاخر أي الكفيل الذي لم يبرئ له . ع (٥) قوله لا ستواهما لان كل البدل مضمون على كل واحد منهما بمقد الكتابة . شلي (٦) قوله اصابة تميز عن ما عليه . ع

الآخر بنصفه بخلاف الصورة الاولى فان الاصابة ترجع على الكفالة اما ههنا فالكل كفالة فلا رجحان وقال في الهداية الصحيح ان صورة المسئلة على هذا الوجه احتراز عما اذا كفلا بالف حتى كان الالف منقسما عليهما نصفين ثم كفل كل واحد منهما عن صاحبه بامرء ففي هذه الصورة لا يرجع على شريكه الا بما زاد على النصف أقول في هذه الصورة كل ما أداه يذني ان يرجع بنصفه على شريكه لانه لما لم يكن لاحدى الكفالتين رجحان على الاخرى فكل ما أداه يكون منهما فيجب ان يرجع بنصف ما أدى فلا فرق بين هذه الصورة والتي خصها بالصحة (وان أبرأ الطالب أحدهما أخذ الآخر بكنه) لان وضع المسئلة فيما اذا كفل كل منهما بالالف عن الاصيل ثم كفل كل منهما بالالف عن صاحبه فانما أبرأ أحدهما بقي الكفالة الاخرى بكل الالف وفي الصورة التي احتقر بالصحة عنها اذا أبرأ أحدهما يبقى الكفالة الاخرى بخصمته (ولو فسخت المتفاوضة أخذ وب الدين ايا شاء من شريكها بكل دينه) لما عرفت ان شركة المتفاوضة تتضمن الكفالة (ولم يرجع أحدهما على صاحبه الا بما أدى زاد على النصف) لما عرفت ان جهة الاصابة ترجحة على جهة الكفالة أقول في هذه

المسئلة أشكال . هو ان أحد المتفاوضين اذا اشترى شيئا ثم فسحا للمفاوضة فالبائع ان طلب الثمن من مشتريه فلا تعلق لهذه المسئلة بمسئلة الكفالة بل للمشتري في النصف أصيل وفي النصف الآخر وكيل فكل ما أدى يذني ان يرجع بنصفه على الشريك لانه اشترى اليد صفتة واحدة فصار الثمن دينا عليه ولا يمكن قسمته لسل ما يؤديه الاصيل يؤديه منه

ومن شريكه فيرجع عليه بالنصف وان طلب البائع الثمن من الشريك يكون ذلك بسبب ان للمفاوضة تضمنت الكفالة فيكون
كفيلا في الكل الا ان كفاله في النصف الذي هو ملك المالك تضمنت كفالة وفي النصف الذي هو ملكه أصيل من وجه
وكفيل من وجه فبالنظر الى أن حقوق السيد راجعة الى الوكيل (٥٩) يكون الشريك كفيلا للثمن فطالبة

الثمن توجه اليه بحكم الكفالة
وبالنظر الى ان الملك في هذا النصف
وقع له فيكون في أداء نصف الثمن
أصيلا فإداء يكون راجعا الى
هذا النصف فلا يرجع الى المالك
وفيما زاد على النصف يرجع (عبدان
كوتيا به قد واحد وكفل كل
عن صاحبه رجع كل على الآخر
بنصف ما أداه) أي عبدان قال لهما
المولى فاجتسكا بالالف الى سنة
وقلا أو كفل كل عن صاحبه فكل
ما أداه أحدهما رجع على الآخر
بنصف ما أدى وإنما قيد بقدر
واحد حتى لو كانا بمقتدين بالكفالة
لا تصح أصلا أما اذا كاتب بمقتد
واحد لا يصح قياسا لانه كفالة بيد
الكتابة وتصح استحسانا بان يحمل
كل منهما أصيلا في حق وجوب
الالف عليه ويكون حقهما مطلقا
بإدائه ويحمل كفيلا بالف في حق
صاحبه فإداء أحدهما يرجع
بنصفه على الآخر لاستوائهما (فان
أعتق السيد أحدهما قبل الاداء
صح وله ان يأخذ حصة من لم يستغه
منه أصالة ومن الآخر كفالة ورجع
المتق على صاحبه بما أدى عنه لا
صاحبه عليه بما أدى عن نفسه) لان
المال في الحقيقة مقابل برقيتهما وإنما
جعل على كل منهما تصحيحا للكفالة
(ومالك لا يجب على عبد حتى يستق

كان بحق المولى لكن تقه تأد على المولى لان الوجوب له لا لغيره فلا خير فيه
والدين وان كان ضعيفا لك تقوى بوجوده على نفس الكفيل أصالة بمقتد
الكتابة . ع (فإدعى أحدهما يرجع بنصفه) لا بكفه لاستوائهما في علة
الوجوب وهو الكتابة . عناية فلو رجع بكفه لا تحقق المساواة (ولو حرر
أحدهما) جاز المتق لمصادقة الملك وبرى عن النصف لانه ما رضى بالتزام المال
الا ليكون وسيلة الى المتق ولم يبق وسيلة فسقط وبقى النصف على الآخر لان
المال في الحقيقة مقابل برقيتهما وإنما جعل بينهما على كل منهما (١) احتيالا
لتصحيح الضمان والمتق (٢) استغنى عنه فاعتبر (٣) مقابلا برقيتهما فلذا
تتصف (واخذ ايا شاء بحصة من لم يستغه) للمتق بالكفالة وصاحبه بالأصالة
فان أخذ المتق رجع على صاحبه (لانه مؤد بأمره) وان أخذ الآخر
لا لانه مؤد عن نفسه (ومن ضمن عن عبد مالا) وقوله (يؤخذ به بعد
عنته) حال عن مالا أو نعت له . ع وذلك كان أفرع مال وكذبه المولى . ف أما
لو كان يؤخذ به في الحال كدين الاستهلاك فلا شبهة في كونه حالا على الكفيل
ع (فهو حال وان لم يسمه) أي الحلول لان المال حال عليه لوجود السبب
وقبول الذمة لكن لا يطالب به لسرته اذ جميع ما في يده ملك المولى والكفيل
غير مسر فصار كالكفيل عن مفلس بخلاف الدين المؤجل لانه متأخر
بمؤخر ثم اذا أدى رجع عليه بعد عنته لان الطالب إنما يرجع عليه بعد عنته
والكفيل قائم مقام الطالب (ولو ادعى) أي على المولى بدائل التعليل بقوله
فلان على المولى رد مال أما لو ادعى على نفس العبد رقبته كان قال لتخص
أنت عبيدي فكفيل به رجل فأت الشخص فالظاهر ان المدعي ليس له إقامة
البرهان لعدم الخصم فلا شيء على الكفيل فليراجع . ع (رقبته العبد فكفيل به
رجل فأت العبد فبرهن المدعي له ضمن قيمته ولو ادعى على عبد مالا وكفيل بنفسه
(١) (قوله احتيالا الخ) على ما قاله الزيلعي من أن كفالة المالك بما عليه
أصالة جائزة اه كما يناء آتقا فقد ظهر ان لوجوبه عليه أصالة تأثيرا في جواز كونه
كفيلا . ع والحامل على هذا الاحتيا لثبوت الشارع الى المتق . شلي وف
وتصحح كلام المائل بقدر الامكان . كافي . ش تشوف الى الخبر تطلع . قاموس (٢)
(قوله استغنى عنه) أي عن الاحتيا لانتهاء كفالة العبد براءة صاحبه بالمتق
وصحة كفالة المتق لحرية . ع وهذا وان كان كفالة بيد الكفيلة لكنه بقاء
لانه لم يكن ابتداء كفيلا فقط . ي (٣) (قوله مقابلا برقيتهما) فيتوزع عليهما أي

حال من قبل به مطلقة) أفر عبد محجور بمال فالل لا يجب عليه الا بعد المتق وان قل به حر كفالة مطلقة أي لم تعرض
للحلول والتاحيل يجب عليه حالا لان المانع من الحلول في ذمة العبد أنه مسر لان جميع ما في يده لمولاه ولا مانع في

(٦٠) أي ان أدى الكفيل وكانت الكفالة بأمر السيد رجع عليه بعد عتقه (و)

رجل فبات العبد برئ الكفيل) كما اذا كان المكفول بنفسه حراً وأما في الاولى فلان على المولى ردعاً على وجه (١) تخلفها قيمتها وقد التزم الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على المولى فكذا على الكفيل بخلاف الثانية (ولو كفّل عبد عن سيده بأمره) صحت الكفالة ان لم يكن عليه دين مستغرق والا لا تصح . يعني (٥) ان عتق قاده أو كفّل سيده عنه وأداء بعد عتقه لم يرجع واحد على الآخر) لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان المولى لا يستوجب على عبده شيئاً وكذا العكس فلا تقاب موجبة للرجوع ابدأ كن كفّل بغير أمر فاجازه وقال زفر يرجع

هو كتاب الحوالة

(هي نقل الدين من ذمة الى ذمة) وعلى هذا فاطلاق الحوالة على الحوالة الملقية بالحوالة على المودع مجاز لان الدين لم ينقل الى ذمة المودع . ع (ويصح في الدين) في ذمة المحيل ولنا قالوا الحوالة فيما انا قل المحيل للمحتال احلتك الخ مجاز عن الوكالة لعدم الدين على المحيل ثم الظاهر ان كل ما كان ثباتاً في الذمة فهو دين ولو كان قيمياً كابل الدية على الجاني واصل الصدقة على الزكي والابل المهور النمر المصين على الزوج فان هؤلاء المذكورات وان كان أعياناً قيمة في حصد ذاتها فلا تكون ديناً لان الدين وصف في الذمة لكونها ما دامت في الذمة تكون أوصافاً لها فتكون ديناً فليراجع . ع وانما تصح في الدين (لا في العين) (٢) لانها تنجى عن النقل وهو في الدين لا في العين . هداية (٣) في يد المحيل كالوديعة في يد المودع بالفتح لما قال الشيخ محمد أمين في حاشيته على الدر المختار لو أحال المودع رب الوديعة بها على آخر كانت حوالة بالعين فلا تصح اه . ع (برضا المحتال) لان الدين حقه والذم متفاوتة ! والمحتال عليه) لانه يلزمه الدين ولا لزوم بدون الالتزام اما المحيل فالحوالة تصح (٤) بدون رضاه ذكره في الزيادات لان الالتزام من المحتال عليه تصرف في حق نفسه والمحيل لا يتضرر (١) (قوله بخلافها قيمتها) لانه يدعى عليه غصب العبد . يعني (٢) (قوله لانها تنجى الخ) لان هذا نقل شرعي والدين وصف شرعي يظهر اثره في المطالبة فجاز ان يؤثر فيه نقل شرعي أما العين فليكونه حسباً لا يؤثر فيه النقل الشرعي بل يحتاج الى نقل حسبي . ك (٣) (قوله في يد المحيل) مرتبط بالعين . ع (٤) (قوله بدون رضاه) بان يقول رجل للدائن لك على فلان كذا فاحتل بها على فرضي الدائن فان الحوالة تصح فليس له أن يرجع . درر . امين ولعل المعنى فقال الدائن احتلت به عليك وقال الرجل فبات ليتحقق الايجاب والقبول لان الظاهر ان فاحتل مساومة لا ايجاب ويمكن أن تصور المسئلة بالتفصيل بان قال فضولي لدائن احلتك على زيد بما لك على فلان فقبل الدائن ورضي زيد . ع

الكفيل (ولو أدى رجع عليه بعد عتقه) مات عبد مكفول برقبته وأقيم بينة أنه لم يعبه ضمن كفيه قيمته (رجل أدى رقبة عبد فكفل آخر برقبته فبات العبد باقاً المديني بينة أنه لو ضمن الكفيل قيمته لان الواجب على المولى اذاره على وجه يخلفه قيمته فكفيل اذا كفل فلو اوجب عليه ذلك بخلاف ما اذا ادعى مالا على العبد فكفل الآخر رقبة العبد فبات العبد فلا شيء على الكفيل (فان كفّل سيده عن عبده أو هو غير مديون عن سيده فسبق قاضي كل واحد لا يرجع كل على صاحبه) لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان أحدهما لا يستوجب ديناً على الآخر وعند زفر رجح ان كانت الكفالة بالامر شئت الرجوع لان المانع قد زال وهو الرق وانما قال غير مديون ليصح كفالته فان المولى ان أمر السيد المديون بالكفالة عنه لا تصح الكفالة

هو كتاب الحوالة

هي تصح بالدين رضى المحيل والمحتال والاحتال عليه) الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة قوله بالدين أى دين للمحتال على المحيل هذا الذي ذكر رواية القدوري وفي رواية الزيادات تصح بلا رضى المحيل وصورة أن يقول رجل للطالب ان لك على فلان كذا فاحتل على فرضي بذلك الطالب صحت الحوالة وري . الاصيل وصورة أخرى كفّل رجل عن الآخر بغير أمره بشرط براءة الاصيل وقبل المكفول له ذلك

صحت الكفالة ويكون هنالك حوالة كما ان الحوالة بشرط ان لا يبرأ الاصيل كماله (واذا تمت بريء المحيل من

الدين بالقبول ولم يرجع عليه المحتال أي لم يرجع المحتال بدينه على المحيل (إلا إذا توى حقه بموت المحتال عليه مفلساً أو حلفه منكرأ حوالة لا يئنه عليها وقالوا بل فلسه القاضي) فان قيل ليس القاضي معتبره مندهما وعند الشافعي روح وعند أبي حنيفة روح لا إذا لا وقوف لاحد على ذلك فالتشادة على ان لا مال له شهادة على النفي (وتصح بدراهم الوديمة ويرأ يهلكها) أي يبرأ التودع وهو المحتال عليه من الحوالة يهلك الوديمة في يده (وبالنصوبة (٦١) لم يبرأ يهلكها) أي لم يبرأ الغاصب

بهلك الدراهم المنصوبة لان القيمة تخلفها (وبالدين) أي بدين المحيل على المحتال عليه (فلا يطالب المحيل المحتال عليه) لانه تعلق به حق المحتال (مع ان المحتال اسوة لقرماء المحيل بعد موته) انما قال هذا لدفع توهم ان المحتال لما كان اسوة لقرماء المحيل بعد موته يكون حق المحيل متعلقا بذلك الدين فينبغي ان يكون للمحيل حق الطلب من المحتال عليه فالحاصل ان الحوالة بالدين وان كانت موجبة لتعلق حق المحتال بذلك الدين لكنها ادنى مرتبة من الرهن حتى لا يكون للمحتال أحق به بعد موت المحيل (وفي المطلقة له الطلب من المحتال عليه) أي اذا كانت الحوالة مطلقة غير مقيدة بالوديمة أو بالنصوب أو الدين فلم يحيل طلب الوديمة والنصوب والدين من المحتال عليه (ولم تبطل بأخذ ماعليه أو عنده) أي لم تبطل الحوالة بأخذ المحيل ماعلى المحتال عليه أو عنده وهو الدين والنصوب والوديمة سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة ففي المطلقة ظاهر وأما في المقيدة فلان المحيل ليس له حق الاخذ من المحتال

به بل ينضم لانه لا يرجع عليه اذا لم يكن بامره (ويرى المحيل بالقبول من الدين) خلافا لغير لما ان الحوالة نقل الدين والدين متى انتقل من القدمة لا يبقى فيها أما الكفالة فللضم (ولم يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى) وقال الشافعي لا يرجع وان توى لنا ما روى عن عثمان رضى الله عنه موقوفاً ومرفوعاً في المحتال عليه اذا ماتت مفلساً بمود الدين الى ذمة المحيل وقال لا توى على مال امرئ مسلم ولان التصود من شرعه الوصول الى حقه بالاستيفاء من التالى لا مجرد الوجوب لان الذمم لا تختلف في نفس الوجوب وانما تختلف بالإبقاء فهذا هو للمهود بين الناس والمهود كالشروط فمذ فواته يجب الرجوع ألا ترى أن البيع لما كان في العرف يراد به سلامة المبيع للمشتري وسلامته من العيب فمذ فواته بالاستحقاق أو الحلاك قبل القبض أو عند فوات وصف السلامة يرجع المشتري بالموض لما قلنا . ي (وهو أن يبيح الحوالة ويخلف ولا يئنه له عليه أو يموت مفلساً) لان العجز عن الوصول يتحقق بكل منهما وقالوا هو هذان الوجهان ووجه ثالث وهو ان يحكم الحاكم بإفلاسه حال حياته (فان طلب المحتال عليه المحيل بما أحال) أي بمثل مال الحوالة (فقال المحيل أحلت بدين لي عليك ضمن المحيل مثل الدين) لان سبب الرجوع وهو قضاء دينه بامره قد تحقق الا ان المحيل يدعى عليه ديناً وهو منكر والقول للمنكر (١) ولا يكون الحوالة اقراراً منه بدين لأنها قد تكون بدونه (وان قال المحيل للمحتال أحلتك لتقبضه لي فقال المحتال أحلتني بدين لي عليك فالتقول للمحيل) مع يئنه لان المحتال يدعى عليه الدين وهو منكر وللفظة الحوالة مستعملة في الوكالة (ولو أحال بما له عند زيد وديمة صحت) لانه أقدر على القضاء (فان ملكك برئ) المحتال عليه . ف وطاد الدين على المحيل . در لتقيدها بها لانه ما ألزم الاداء الا منها بخلاف ما اذا كانت مقيدة بالنصوب لان الفوات الى خلف كلا قوات (وكره السقاج) كان يقدم في هذه قرضاً لم يسافر ليدفعه الى صديق المقرض أو وكيله في بلدة أخرى . ف لان هذا قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق وهذا نوع (١) (قوله ولا تكون الحوالة) أي قبول الحوالة . ع

عليه فإذا دفع اليه المحتال عليه فقد دفع ما تعلق به حق المحتال فيضمن المحتال عليه (ولا يقبل قول المحيل للمحتال عليه ضد طلبه مثل ما أحال أحلت بدين كان لي عليك) أي أحال وجب وجباً على آخر بمائة فدفع المحتال عليه الى المحتال ثم طلب المحتال عليه تلك المائة من المحيل فقال المحيل انما أحلت بمائة لي عليك والمحتال عليه ينكر ان عليه شيئاً يكون القول له للمحيل ولا يكون قبول الحوالة اقراراً من المحتال عليه بمائة لان الحوالة تصح من غير ان يكون للمحيل على المحتال عليه شيء (ولا قول المحتال للمحيل عند طلبه ذلك احتلتني بدين لي عليك) أي أحال وأخذ المحتال المال من المحتال عليه فطلب المحيل ذلك

فتح (١) وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جبر نضاً
﴿كتاب القضاء﴾

(أهل أهل الشهادة) لأن كلا منهما من باب الولاية (والفاسق أهل للقضاء)
لما قدمنا أنهما من باب واحد . بجر وقال الشافعي لا تجوز توليته وهو رواية عن
علمائنا الثلاثة . هداية لقوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة قاضيان في النار
وقاض في الجنة الحديث ففسر القاضيين جاهل يحكم بالجهل والآخر عالم يحكم
بالجور والثالث العالم المادل يحكم بعلمه ولنا أن المقصود إيسال الحق لمستحقه وهو
حاصل بقوى غيره وقد سماء في الحديث قاضياً فلولاً محققاً لتولية لما سماء بذلك ولأن
الصحابة رضي الله عنهم أجازوا حكم من تقلب من الأمراء وجار . ي (كما هو أهل
لشهادة الآله لا ينبغي أن يفتد) لقوله صلى الله عليه وسلم (٢) من قلد انساناً عملاً وفي
رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين . هداية ولأن القضاء من
باب الإمامة والناقد لا يؤتمن في أمر الدين . بحر (ولو كان القاضي عدلاً فضق
بأخذ الرشوة) أو يثيرة من الزنا وشرب الخمر . بحر (لا ينزل ويستحق العزل)
أي يجب على السلطان عزله . بحر (وإذا أخذ القضاء بالرشوة) أي يحال دفعه
لتوليته . بحر للسلطان أو لقومه وهو عالم بهادر (لا يصير قاضياً) فهو كمن حكم لو
رفع حكمه إلى قاض آخر بمضيه أن وافق رأيه والأبطل . بحر (والفاسق يصلح
مفتياً) لأنه يجتهد حذراً عن النسبة إلى الخطأ . بحر (وقيل لا) لأنه من أمور
الدين وخبره في البيانات غير مقبول (ولا ينبغي أن يكون القاضي فظاً غليظاً) في
القول (جباراً عنيداً) فظ فظاً إذا غلظ حتى يهاب في غير موضعه والجبار الحامل
غيره على الشيء . قهراً والعنيد فسر في المغرب بمن يظهر له الحق فيأبى وإنما كان
أه لا ينبغي أن يكون الخ لأن المقصود من القضاء وهو إيسال الحقوق إلى أهلها
لا يحصل إلا بسفاه الحاصل . بحر (وينبغي أن يكون موثقاً به في عفاقه وعقله
وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة) أي ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم . بحر (والأثار)
وهو ما ثبت عن الصحابة أو التابعين . ع (ورجوه) أي طرق (الفقه) لأن
القضاء من أهم أمورهم فكل من كان أعرف وأقدر وأوجه وأهيب وأسبر على
ما يصيبه كان أولى وقد قال صلى الله عليه وسلم من قلد انساناً عملاً الخ ثم الوثوق
هو الاتقان والعفاف فسر الكرماني شارح البخاري بالكف عن المحارم وخوارم

(١) (قوله وقد نهي الخ) روى الحارث بن اسامة بسنده عن علي مرفوعاً كل قرض
جر نفعافه روى ضعف إسود بن مصعب ورواه أبو الجهم أيضاً عن سواد وأحسن
ما هنا عن الصحابة ما رواه ابن أبي شيبة عن عطاء قال كانوا يكرهون كل قرض
جر نضاً (٢) (قوله من قلد انساناً عملاً الخ) رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح
الاسناد وكتبه بن حسين بن قيس ضعيف ورواه الطبراني من غير طريق حسين هذا

المال من الخصال فقال الخصال المحجل قد
أحسني بالدين الذي لي عليك والجهل
يشكران له عليه شيئاً قال قول له لا
للمحتال ولا يكون الحوالة اقترارا
من المحجل بالدين للمحتال على المحجل
فان الحوالة مستعصمة في الوكالة
(ويكره السقجة وهي اقراض
لسقوط خطر الطريق) في المنسرب
السقجة بضم السين وفتح التاء ان
يدفع الى تاجر مالاً بطريق الاقراض
ليدفعه الى صديقه في بلد آخر وإنما
يقرض لسقوط خطر الطريق وهي
تمرب سقته وإنما سمي الاقراض
المذكور بهذا الاسم تشبيهاً له بوضع
الدرهم أو الدنانير في السفاح أي
في الاشياء المخوفة كما يحمل العسا
بحوثاً ويجنباً فيه للمال وإنما شبه به
لأن كلا منهما احتيال لسقوط خطر
الطريق أو لأن أصلها ان الانسان
إذا أراد السفر وله تقدر أو اداساله
الى صديقه فوضعه في سقجة ثم مع
ذلك خاف الطريق فاقرض مافي
السقجة انساناً آخر فاطلق السقجة
على اقراض مافي السقجة ثم شاع
في الاقراض لسقوط خطر الطريق
كتاب القضاء

أهل الشهادة أهل للقضاء وشرط
أهلها شرط أهليته والناقد أهل
له يصح تقليده ولا يفتد) أي يجب
ان لا يفتد الفاسق حتى لو قلد يأم
(كما صح قبول شهادة ولا قبل)
بالمفتي المذكور (ولو فسق العدل
استحق العزل في ظاهر المذهب
وعيه مشائخنا رحمهم الله) وعند

الروية والمقل قوة بها أدراك الكليات والمراد بالوثوق في عقله كمال عقله فلا يولى
 الاحق وصفته ترك النظر في المواقب وثقته بمن لا يعرفه والسبب وكثرة الكلام
 وسرعة الجواب وكثرة الالتفات والخلو من العلم والعجبة والظلم والغفلة الى غير
 ذلك والصالح ضد الفساد وفي أوقاف الحصاص الصالح من كان مستورا ليس بممتوك
 ولا صاحب رية وكان مستقيم الطريقة سليم الناحية كامن الاذى قليل السوء ليس
 (١) بمقار لنيذ (٢) ولا ينادم عليه الرجال ولا قذاقا للمحسنان ولا معروفا
 بالكذب اه بحر واللهم ادراك معنى الكلام كما هو . ع (والاجتهاد شرط الاولوية)
 (٣) تقليد الجاهل جائز وقال الشافعي انه شرط الجواز لنا انه أمكنه القضاء بقوى
 غيره ومقصود القضاء وهو ابدال الحق الى مستحقه يحصل به وفي حد الاجتهاد
 كلام عرف في الاصول حاشاه أن يكون صاحب فقه يعرف علل الاحكام وصاحب
 حديث ليتبع عن القياس في محل النص (والفتى) (٤) وهو عند الأصوليين
 المجتهد أما من يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفت وقواء ليس بقوى (٥) بل هو
 نقل كلام كما بسطه ابن الهمام . در (ينبغي أن يكون هكذا) بأن لا يكون فظا الخ
 وأن يكون موثوقا به في عفاقه الخ . ع لانه أقدر على المقصود وأبعد من التلطف
 وأكثر اهتماما في دينه عند تحديد الحوادث فيكون كلامه أوفق فيتمدد على كلامه . ي
 فيعلمن قلوب المباد الى دين الله تعالى . ع (وكره التقليد لمن خاف الخيف) لثلاث
 يصير شرطا لمباشرة التمسح . هداية فسي أن يكون عاجزا عن اجراء الظلم على غيره
 أو خائفا بالقضاء يتمكن . ك (وان آمنه لا) لان الصحابة تقلدوه (ولا يسته)
 لقوله عليه الصلاة والسلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أجبر عليه نزل
 عليه ملك يسدده أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه . ف (ويجوز تقلد
 القضاء من السلطان العادل والجائر) لان الثنايين تقلدوا من الحاجاج (ومن أهل
 البيت فان تقلد بسأل ديوان قاض قبله وهو الخرائط التي فيها التسجيلات والمحاضر
 وغيرها) هذا (٦) مجاز لان الديوان نفس التسجيلات والمحاضر وغيرها . بحر
 (١) (قوله بمقار) أى ملازم . فهم من قاموس حيث قال القار بالضم الخمر لمقارها
 أى ملازمها القل اه (٢) (قوله ولا ينادم) نادمه جالسه (٣) (قوله تقليد
 الجاهل الخ) الاولى في التفريع ان يقال تقليد المقلد جائز لانه مقابل المجتهد ثم ان
 المقلد يشمل الجاهل ومن له تأهل بالعلم واللهم . امين وعلى هذا فحط لتليلهم بقولهم
 انه أمكنه القضاء بقوى غيره اتما هو الجاهل لا من تأهل بالعلم . ع (٤) (قوله
 وهو عند الأصوليين المجتهد) لكن قد يقال ان الاجتهاد كما تمسخر في القاضي
 تمسخر في المفتى الان . امين فحين أن يكون حافظ أقوالهم مفتى زماننا . ع (٥)
 قوله بل هو نقل كلام ثم النقل قد يكون بالسند له وقد يكون بالاخذ من كتبهم
 التي تداولتها أبدى الناس . امين (٦) (قوله مجاز) من اطلاق اسم الحال على

بعض المشايخ بمنزلة (والاجتهاد
 شرط للاولوية فلو قلد جاهل صحيح
 ومختار الاقندر والاولى) وحده
 الشافعي روح لا يصح تقليد الفاسق
 والجاهل واعلم انه قد كان الاحتياط
 فيما قال الشافعي روح لكن بحسب
 الزمان لو شرط العلم والمداولة لارتفع
 أمر القضاء بالكسبة ووقع الشر
 والفساد أعظم مما احتذر عنه (ولا
 يطلب القضاء وصح الفخول فيدلن
 يثق عدله وكره لمن خاف حجبهم
 وحجته ومن قلد سأل ديوان قاض
 قبله) وهى الخرائط التى فيها
 الصكوك والسجلات

(٦٤) وأنكر الالبينة وان أخبر به المزول) لانه بالزول التحق بواحد

(وأنزم محبوسا أقر بحق لامن من الرمايا وشهادة الواحد لا تحل) (والا ينادى عليه ثم يتخله) أى ان لم يتم البينة على المحبوس المتكر ينادى ان كل من له حق على فلان بن فلان المحبوس فليحضر بمجلس القاضى فان لم يحضر أحد يتخله وأخذ منه كفيلا بنفسه فلمه محبوس بحق غائب (وعمل في الودائع وثقة الوقوف بالينة أو بإقرار ذى اليد لا بقول المزول) أى لا يقبل قول للمزول ان قال هذا ودبسة فلان دفعتها الى هذا الرجل وهو منكرو (الا اذا أقر ذو اليد بالتسليم منه) أى من القاضى المزول (ومجلس للمحكم ظاهر فى المسجد والجامع أولى) أى جلوسا ظاهرا وهو الجلوس للمشهور الذى يأتى الناس لقطع الخصومات من غير اختصاص بمض الناس بذلك المجلس وعند الشافى رح يكره الجلوس فى المسجد لانه قد يحضر المترك والحائض ولنا جلوس النبي عليه السلام فى المسجد وايضا القضاء عبادة ونجاسة للمترك من حيث الاعتقاد والحائض لا تدخل بل فصل خصوصتها على باب المسجد (ولو جلس فى داره وأذن بالدخول جاز ولا يقبل هدية الا من ذى رحم محرم أو ممن اعتاد مهادته قدرا عهد اذا لم يكن بينهما خصومة ولا يحضر دعوة العامة) العامة هي التي يتخذها الناس وان لم يحضر القاضى وعند محمد رح الخاصة ان كانت من قريبه يحبى كالمدية (ويشهد

والنسجل بأى تعريفه فى كتاب القاضى الى القاضى . ع والمحضر ما كتب فيه خصومة المتخاصمين عند القاضى وما جرى بينهما من الأقرار والانتكار والحكم بالينة أو التناول على وجه يرفع الاشتباه والصك ما كتب فيه البيع والأقرار والرهن وغيرها والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة . بحر) (ونظر فى حال المحبوسين) لانه نصب ناظرا (فن أقر بحق أو قامت عليه بينة الزمه) لانها ملزمة (والا نادى عليه) لان فعل القاضى المزول حق ظاهرا فلا يجعل كسلا يؤدى الى ابطال حق الغير (وعمل فى الودائع وغلات الوقف بينة أو أقرار) لان كل ذلك حجة (ولم يعمل بقول المزول) لافى المحبوسين ولا فى الودائع والغلات لانه التحق بالرمايا وشهادة الفرد ليس بحجة لا سيما اذا كانت على فعله نفسه (الا ان يقر ذو اليد انه سلمها اليه فيقبل قوله فيها) لانه ثبت بإقراره ان اليد كانت للقاضى فيصح أقرار القاضى كانه فى يده فى الحال (١) الا اذا بدا بالأقرار لغيره ثم أقر بتسليم القاضى فيسلم ما فى يده الى المقر له الاول لسبق حقه . هداية ويضمن للقاضى المزول قيمته أو مثله بإقراره ان اليد كانت للمزول . ك فبدفعه المزول الى من أقر له به . ت يعنى لا الى من أقر به ذو اليد . ع وهذا لانه لما أقر بدفع المزول اليه فقد أقر بيد المزول والمزول أقر لغيره من أقر له ذو اليد فصار متلفا لذلك بإقراره للمقر له الاول على من أقر له القاضى فيضمنه . ف (و يقضى فى المسجد) وقال الشافى يكره جلوسه فى المسجد لانه كان صلى الله عليه وسلم فصل الخصومات فى مشكفه (٢) وكذا الخلفاء الراشدون كانوا يجلسون فى المساجد لفصل الخصومة . هداية ولان الحكم عبادة فيجوز اقامته فى المسجد ولانه اهدى عن الاشتباه على القرباء . دى ونجاسة للمترك فى اعتقاده لافى ظاهره فلا يمنع من دخول المسجد والحائض تخبر بحالها فيخرج للقاضى اليها أو الى باب المسجد أو يبيت من فصله بينهما كما اذا كانت الخصومة فى الدابة (أو داره) ويأذن للناس فى الدخول فيها (ويرد هدية الا من قريبه) لانه صلة الرحم . هداية وظاهر كلام نغرا الاسلام اشتراط المادية فى القريب ايضا كغيره . ف (أو بمن جرت مادته بذلك) لانه جرى على المادية بخلاف ما اذا زاد على المادية أو كانت له أو للقريب خصومة لانه يصير آكلا بالقضاء (ودعوة خاصة) وهي ما لو لم يحضر القاضى لا يتخذها وهذا لان الخاصة

المحل . ع (١) (قوله لا اذا بدا الخ) بان قال هو فلان بن فلان ثم قال دفعه الى القاضى . ف ثم هذا الاستثناء انما هو من المقدر أى فيصح أقرار القاضى لا أقرار ذى اليد الا اذا بدا الخ فيصح أقرار ذى اليد ايضا . ع (٢) (قوله وكذا الخلفاء الراشدون) فى البخارى لافى عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واستد الامام أبو بكر الرازى الى الحسن انه رأى عثمان رضى الله عنه قضى فى المسجد

الجنابة ويؤد المريض ويسوى بين الحسين جلوسا واقبالا ولا يسار أحدهما ولا يضيفه ولا يضحك لاجل

أشهد بكذا وكذا واستحسنه أبو يوسف روح فيها لاثمة فيه) وذلك فيما لا يستفيد تلقينه زيادة علم (ويجب الخصم مدته آهـ صلحة في الصحيح) إنما قال هذا لاختلاف الروايات في تعيين مدة الحبس والاصح ان التقدير مفوض الى رأى القاضي لتفاوت أحوال الأشخاص في ذلك (يطلب ولي الحق ذلك ان أمر القاضي للمقر بالإبقاء فامتنع أو ثبت الحق بالينة) أى ان ثبت الحق بالينة وطلب ولي الحق الحبس بحجبه القاضي من غير احتياج الى أن يأمر القاضي بإبقاء الحق فيمتنع وان ثبت بالإقرار لا بد أن يأمره فيمتنع إذ في صورة الينة ظهر مظهره بانكاره وفي الأقرار إنما يظهر المطلب بل يمتنع من الإبقاء بعد الأمر فان الحبس جزء الماطلة (فيما لزمه بمقدّمه وكفالة) للتراد المهر المسجل (وبدل عن مال حصل له كتمن ميسر وفي ثقة عمره وولده لا في دينه) أى لا يحبس في دين الولد (وفي غير هالا) نحو الديات وأرض الجنائيات (ان ادعى قهره الا اذا قامت ينة بشده) ثم شرع بعد ذلك فيما يفعل القاضي اذا كان الخصم حاضراً أو لم يكن فقال (فان شهدوا على خصم حاضر حكم بها وكتب به وهو المسجل) أى حكم بالشهادة وكتب بالحكم وهذا المكتوب هو المسجل فيكتب حكمت بذلك أو ثبت عندي فان هذا حكم (وان شهدوا على غائب لم يحكم وكتب بالشهادة ليحكم المكتوب اليه بها وهو الكتاب الحكمي

لاجل القضاء بخلاف السامة ويدخل في هذا الجواب القريب وهو قولهما وعن محمد أنه يجيبه ولو كانت خاصة كالحدية (ويشهد الجائزة ويهود المريض) لاثمة من حقوق المسلمين قال عليه الصلاة والسلام (١) للمسلم على المسلم ستة حقوق وعد منها هذين (ويسوى بينهما جلوساً واقبالاً) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) اذا ابتلي احدكم بالقضاء فليسو بينهم في المجلس والاشارة والنظر (وليتق من مسارة أحدهما واشارته وتلقين حجه وضياقه) لثمة ولكسر قلب الآخر فيترك حقه (والزواج) لانه يذهب بمهابة القاضي (وتلقين الشاهد) ومعناه ان يقول له اشهد بكذا وبكذا وهذا لانه اعانة لاحد الخصمين - هداية واستحسنه أبو يوسف رحمه الله في غير موضع الائمة لانه قد يقول اعلم مكان اشهد لمهابة المجلس في تلقينه أحياء الحق ولا ثمة في مثله فكان من باب التعاون كاحضار القريب وحيلولة ينة وبين اشتغاله قبل ثبوت الحق عليه .

فصل

(واذا ثبت الحق للمدعي امره بدفع ما عليه فان أبي حبه) لان الحبس جزء الماطلة فلا بد من ظهورها وهذا اذا ثبت الحق بأقراره ان لم يعرف مظهره في أول الوهلة فله لم يستصحب المال لطمه في الامهال اما اذا ثبت بالينة بحجبه كآبنت لظهور مظهره بالانكار (في الثمن والقرض) لصول للمبيع ودرام القرض في يده ثبت به غناؤه . هداية والاصل بخاؤه . أمين (والمر الممجل وما التزمه بالكفالة) لان اقدمه على الالتزام باختياره دليل يساره (لا في غيره) كدين الثقة وأرض الجنابة . (ان ادعى الفقر) لانه لم يوجد دليل اليسار فلي المدعي اثباته (الا ان ثبت غريمه غناه فيحبه) في القسم الاول وفيما اذا ثبت غناؤه بالينة في القسم الثاني (بما رأى) ويروى التقدير بشهر أو أربعة الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير مفوض الى رأى القاضي لاختلاف الأشخاص في (ثم يسأل عنه) حيراته . ف (فان لم يظهر له مال خلاه) بعد مضي المدة (ولم يحل ينة وبين غرمائه) (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم لما حبس الحق يد ولسان اراد باليد لللازمة وباللسان التقاضي . هداية في كتاب الحبر . ع (ورد الينة على اخلامه قبل حبه) لانه ينة على النقي فلا قبل الا يؤيدوهو الحبس (٤) وبمده تقبل احتياطاً لا وجوباً بحر (وينة اليسار احق) لان الينة للأنبيات واليسار عارض . بحر (وايد حبس المورس) لانه جزء الظلم . بحر (١) (قوله للمسلم على المسلم الخ) رواه مسلم (٢) (قوله اذا ابتلي الخ) رواه اسحاق بن راهويه (٣) (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) رواه الدارقطني مرفوعاً . عني على الهداية (٤) (قوله وبمده قبل) النظر في فائدة القبول والحال انه يحل وان لم يتم الينة . ع

وكتاب القاضي إلى القاضي وهو نقل الشهادة حقيقة وقبل فيلا يسقط بشبهة (أى فى ما سوى الحدود والنقصان
(أذا شهد به عنده كالدين والمغار (٦٦) والكاح والنسب والمنصوب والامانة والمضاربة المجهودين) فان الامانة وملا

(ويحبس الرجل لثقة زوجته) لانه ظالم بالامتناع . هداية لا ماضى من
نقته الا اذا برهنت على يساره فانه يحبس حيث لم ياضى ايضا . در ان كانت
الماضية مقضية بها أو تراضى عليها . محمد أمين (لا فى دين ولده) لانه نوع
عقوبة فلا يستحقه على الوالد كالحمد والنقصان (الا اذا أبى من الاتفاق عليه)
لما فيه من احبائه

باب كتاب القاضي إلى القاضي وغيره

(ويكتب القاضي إلى القاضي) للحاجة . هداية إلى أحياء الحقوق . ع (فى غير
حد وقود) (١) لان فيه شبهة البديلة قصار كالشهادة على الشهادة (٢) ولان
بنائها على الاسقاط وفي قبوله سى فى آياتهما (فان شهدوا على خصم حكم
بالشهادة) لوجود اليقنة . هذه المسئلة ليست مقصودا بالذات من هذا الباب بل
توطئة وان شهدوا بغير خصم الخ . أمين (وكتب بحكمه وهو المدعو سجلا
والا) اى وان شهدوا بغير حضرة الخصم (لم يحكم) لان القضاء على الغائب
لا يجوز (وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليها وهو الكتاب الحكيم) نسبه
الى الحكم باعتبار ما يؤلف . ف وجوازه لمسلس الحاجة لان المدعى قد يتعذر عليه
الجمع بين شهوده وخصمه فاشبه الشهادة على الشهادة (وهو قسمل الشهادة فى
الحقيقة وقرأ عليهم) ليعرفوا ما فيه لانه لا شهادة بدون العلم (وختم عندهم
وسلم اليهم) كيلا يتوهم التغير وقال أبو يوسف الشرط أن يشهد ان هذا كتاب
فلان وخاتم (فان وصل الى المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم
وشهود) أى لا يقرأ الا بحضوره لا مجرد قبوله فانه لا يتعلق به حكم . ف
وهذا لانه بمنزلة اداء الشهادة فلا بد من حضوره بخلاف (٣) سماع القاضي
الكتاب لانه لتقل لا للحكم (فان شهدوا) وهم عدول والا لا يفتح الكتاب
حق يشهد المدول (انه كتاب فلان القاضي سلم البناقي مجلس حكمه وقرأه علينا
وختمه) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف اذا شهدوا انه كتابه
وختمه قبله (فتح القاضي وقرأه على الخصم والزمه ما فيه وبطل الكتاب بموت
الكتاب) قبل قراءته المكتوب اليه لان مات بعدها . عني (وعزله) لانه التحق
بالرطاب . هداية قبل تمام القضاء . ف (ودت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه
والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين) بخلاف ما اذا كتب ابتداء الى كل من
يصل لانه غير معروف . هداية والحاصل ان شرط كتاب القاضي ان يكون من مملوم الى
(١) (قوله لان فيه شبهة البديلة) لان القاضي ينقل الفاظ شهود (٢) (قوله ولان
بنائها الخ) المنق على اسقاط الواو (٣) (قوله سماع القاضي الخ) فانه يسمع شهادة

المضاربة اذا لم يجحد لا يحتاج الى
كتاب القاضي واذا جحد صار
مقصودين وفي المنصوب يجب القيمة
وهى دين فيجربى فيه الكتاب
الحكمي اذا احتياج فيها الى الاشارة
بل يعرف بالصفة بخلاف العين المتقولة
فانه يحتاج فيها الى الاشارة هذا عند
أبي حنيفة وهو كذا عند أبي يوسف
روح الا فى المبد الآبق فيقبل فيه
وقد ذكر كيفيته هكذا يكتب قاضى
بخارا الى قاضى سمرقند ان فلانا وفلانا
شهدا عندى ان عبد فلان المسمى بالمبارك
الذى حليته كذا وكذا ابقى من ماله
ووقع بسمرقند فى يد فلان الى آخر
الكتاب ويختمه فاذا وصل الى قاضى
سمرقند يحضر الخصم مع المبد ويضعه
بشرائطه فان لم يكن حليته كما كتب
يتركه وان كانت كما كتب فالخصم ان
ذهب مع المبد الى بخارا فيها والا
فيسلم المبد الى المدعى لا على وجه
القضاء ويأخذ منه كفيلا بنفس المبد
ويجمل فى حقه شيئا ويختمه صيانة
عن التبدل عند شهادة الشهود
ويكتب الى قاضى بخارى جواب
كتابه وأنه أرسل اليه المبد فاذا
وصل اليه الكتاب يحضر الشهود
الذين شهدوا فى غيبة المبد يشهدوا
فى حضوره ويشيروا اليه أنه ملك
المدعى لكن لا يحكم لان الخصم
قائب ثم يكتب الى قاضى سمرقند
ان الشهود شهدوا بحضوره ليحكم
قاضى سمرقند على الخصم ويبرأ الكفيل عن كفالاته (وعن محمد روح قبوله فيما نقل وعليه المتأخرون مملوم
لا فى حد وقود ويجب ان يقرأ على من يشهدهم ويختم عندهم ويسلم اليهم وأبو يوسف روح لم يشتر

مملوم
لا فى حد وقود ويجب ان يقرأ على من يشهدهم ويختم عندهم ويسلم اليهم وأبو يوسف روح لم يشتر

شيئاً من ذلك واختار الامام السرخسي رحمه الله (فند أبي يوسف رحمه الله) ان هذا كتابه رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله الختم ليس بشرط أقول اذا كان الكتاب في يد المدعي يفتى بأن المقيم شرط وان كان في يد الشهود يفتى بأنه ليس بشرط (واذا سلم الى المكتوب اليه لم يقبله الا بحضور خصمه وبشهادة رجلين أو رجل واحد وأما في كتاب قاضي فلان قراء علينا في محكمته رحمه الله وسلمه الينا فتح القاضي وقرأه على الخصم وألزمه بما فيه ان بقي كاتبه قاضياً في بؤته وعزله قبل وصوله وكذا يموت المكتوب اليه الا اذا كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين) وعند أبي يوسف رحمه الله لا يشترط ان يكتب الى قاض معين بل يكفي ان يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لان تعيين المكتوبات اليه لا فائدة فيه (وان مات الخصم يتخذ الحكم على وارثه وصح قضاء المرأة الا في حد وقود) لان شهادتها لا تقبل فيها ولا يستخلف قاض ولا يوكل وكذا الا من فوض اليه ذلك ففي المفوض اليه نائبه لا ينزل بمنزله وموته موكل بل هو نائب الاصيل) انما قال موكل لان في الوكالة ينزل (٦٧) الوكيل يموت موكله فاراد أن يصرح

ان الوكيل مهن لا ينزل بموت موكله لانه في الحقيقة ليس نائبه بل هو نائب الاصيل وأما في القضاء فان النائب لا ينزل بموت التوب عنه شخص الموكل بل ذكر لان الاشتباه فيه ولا شبهة في باب القضاء فلم يذكر ثم قال بل هو نائب الاصيل في الوكيل ينزل بموت الاصيل وفي القضاء لا ينزل (وفي غيره ان فعل نائبه عنده أو أجاز هو أو كان قدر الثمن في الوكالة صح) أي في غير المفوض أي اذا لم يفوض القاضي والوكيل أن يستخلف للغير فاستخلفا ففعل النائب بحضور للتوب عنه صح لانه اذا فعل بحضوره ففعله يتقبل اليه وكذا ان فعل بشيئة فوصل الخبر الى التوب

معلوم في الصورة الاولى للمكتوب اليه . معلوم فيصير غيره تبعاً له في المعلومية بخلاف الصورة الاخيرة . عني (لا يموت الخصم) لقيام الواو ث مقاه (وقضى المرأة في خير حد وقود) اعتباراً بشهادتها فيما (ولا يستخلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك) لانه قد بلغ القضاء دون التقليد فصار كتوكيل الوكيل (بخلاف الأمور بالجملة) لانه على شرف القوت لتوقها فكان الاسر به اذا بالاستخلاف دلالة (واذا وقع اليه حكم قاض) في فصل مجتهد فيه (امضاء) لان اجتهاد الاول كاجتهاد الثاني وقد ترجح الاول بالصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه (ان لم يخالف الكتاب) كالتضاء بشاهد وعين خالف آية واستشهدوا شهودين من رجالكم لان مثله يذكر لقصر الحكم (١) أو لانه قال ذلك أدنى ان لا يرتابوا ولا مزيد على الأدنى . ك (والسنة المشهورة) كالحكم بحل المائة بالثلاث بمجرد العقد خالف حديث المسبية . ك (والاجماع) كالحكم بحل متروكة التسمية عمداً فانه مخالف لما اتفق عليه الصدر الاول . ك (والحكم بحل نكاح الجدة للاجماع على حرمتها) شهود للمال بلا حضور الخصم . ت (١) قوله اولاً قال ذلك أدنى ان لا يرتابوا والثلاثة ذلك اقص عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ان لا يرتابوا الآية . ع

فأجاز لانه اذا انضم رأيي الى ذلك الفعل صار كانه فعل وكذا ان قدر الوكيل الاول الثمن فباشر وكيله اذ بتقدير الثمن حصل رأيه (وباعمل برأيك يوكل) أي اذا قال الموكل هو وكيل اعمل برأيك كان الوكيل أن يوكل غيره (وبعضى حكم قاض آخر في مختلف فيه في الصدر الاول اما خالف الكتاب أو السنة المشهورة أو الاجماع) أي اذا قضى القاضي ورفع حكمه الى قاض آخر يجب عليه امضاؤه الا أن يكون مخالفاً للكتاب كمتروكة التسمية حامداً فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أو السنة المشهورة كالتضاء بحل المطلقة الثلاثة بنكاح الزوج الثاني بلا وطى . على مذهب سعيد بن المسيب فانه مخالف لسنة المشهور قوهي قوله عليه السلام لاحق مذوق من عسله الحديث أو للاجماع كالتضاء بحل متعة النساء لان الصحابة رضوا الله عنهم قد أجمعوا على فساد ما حصل هذا ان القاضي اذا قضى في المجتهد فيه يصير مجتمعا عليه ويجب قاض على آخر تنفيذه وهذا اذا حكم على وفق مذهبه أما اذا حكم على خلاف مذهبه فسيأتي ويجب أن يعلم القاضي ان السنة مختلف فيها وايضا هذا اذا كان محل القضاء مختلفا فيه اما اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه كالتضاء على النائب فانه لا يصير مجتمعا عليه الا أن يرفع ضاؤه الى قاض آخر فيمنضيه فينزل يصير مجتمعا عليه بعد الامضاء ورفع الى قاض آخر يجب عليه تنفيذه (وفي ما اجمع عليه

لجمهور ولا يعتبر خلاف البعض (٦٨) ذكر في اصول الفقه ان العلماء اختلفوا في الاجماع هل ينقد باثاق ك

عنى (وينفذ القضاء بشهادة الزور في العقود والنسوخ ظاهراً) بثبوت البدع (وباطناً) بحل الانتفاع مع (لا في الاملاك المرسلة) لان الشهود صدقة عنه وهو الحجة لمقدر الوقوف على حقيقة الصدق واذا ابقى القضاء على الحجة وأمكن تنفيذه باطناً (١) بتقديم النكاح فخذ (٢) قطعاً للمنازعة بخلاف الاملاك المرسلة لان في الاسباب تراخا فلا مكان هداية في كتاب النكاح قيل باب الاولياء (٣) لا يقضى على غائب) وقال الشافعي يجوز لوجود الحجة (٤) وهي اليانة فظهر الحق ولما ان العمل بالشهادة (٥) لقطع المنازعة ولا منازعة بدون الانكار ولم يوجد ولانه يحتمل الاقرار والانكار من الخصم فيشبه وجه القضاء (٥) لان احكامهما مختلفة وكذلك لا يقضى له لان حضرة الخصم (٦) ليتحقق انكاره

(١) (قوله بتقديم النكاح) فكانه قال زوجها وقضيت بذلك كتقديم البيع في قوله اعتق عبدك عني فالف ولما كان من جملة دلائلها ان القضاء اما امضاء عقد فاسد أو اثناء لاسيل الاول لعدم سبقه ولا الى الثاني لعدم الاجاب والقبول والشهود أشار الى دفعه باختيار الشق الثاني أى انه اثناء عقد اقتضاء وقولها لعدم الاجاب الخ قلنا انما ذلك في العقد القسدى لا في الثابت ضمنا ولو أنها ابطالا الشق الثاني بعدم التراضى لم يندفع بذلك - فأنظر لم لا يندفع وانما تراعى في الضمانات شروط التضمن بالنكس لاشروط التضمن ومعلوم ان القضاء يصح ولو لم يرض به المقضى عليه مع (٢) (قوله قطعاً للمنازعة) بطلب احدهما الوطء وامتناع الآخر لعلنه بحقيقة الحال ويشهد له ما روى محمد بن قول على رضي الله عنه شاهدك زوجك لما قضى على امرأة بينة أقامها رجل على انها زوجته فقالت ان لم يكن لى منه بد فزوجنى اياه يا أمير المؤمنين فلو لم ينفذ باطناً لاجلها لما طلبت للحقيقة التى عندها ودلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ يسما كذبا وبرهن وقضى به حل للبائع وطؤها مع علمه بكذب المشتري ومع امكانه تخليصه بالتق وان كل فى اتلاف مال اذ على المبتلى بامر من اختيار اهوئها وذلك ما فيه سلامة دينه - ف أو بالامتناع عن الوطء كما فى الجارية المحبوسة مع (٣) (قوله وهي اليانة) قال صلى الله عليه وسلم اليانة على للدعى واليمين على من أنكر فاشترط الحضور زيادة عليه بلا دليل ولنا رواية أبي داود وغيره وصحة وحسنه انه عليه الصلاة والسلام قال لعللى رضى الله عنه حين استقضاء على اليمين لا تقض لاحد الخصمين حتى تسمع كلام الآخر (٤) (قوله لقطع للمنازعة) لان الشهادة خبر محتمل الصدق والكتب ولا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل الا ان التمسر جعلها حجة ضرورة قطع المنازعة وكذا لو أقر الخصم لاحاجة اليها - عنى (٥) (قوله لان احكامهما مختلفة) فالجارية المستحقة بالينة بأخذها المستحق مع ولدها بخلاف المقر بها (٦) (قوله ليتحقق انكاره) أى انكار للتكر فقوم المنازعة فيترتب

المجنودين او لا بد من اتفاق الكل ففي الهداية اختار ان اتفاق الاكثر كاف فى مقابلة اتفاق الاكثر لا يعتبر خلاف الاقل وفى كتب اصول الفقه رجحوا ذلك المذهب وهو ان خلاف الاقل فى مقابلة الاكثر معتبر فان واحدا من الصحابة رضى الله عنهم ربما خالف الجمع الكثير ولم يقولوا نحن أكثر منك بل اعتبروا مخالفتهم وايضا قال فى الهداية ان المشير الاختلاف فى المصدر الاول أى الصحابة لكن الاصح انه لا يشترط ذلك حتى يكون اختلاف الشافعي رح معتبرا (والقضاء بحجزة أو حل ينفذ ظاهراً وباطناً ولو بشهادة زور اذا ادعاء بسبب معين) حتى لو ادعى جارية ملكا مطلقا واقام على ذلك بينة زور وقضى القاضي به لا يحل له وطئها بالاجماع لان الملك لا بد له من سبب وليس البعض أولى من البعض فلا يمكن اثبات سبب معين يثبت به الحل (فان اقامت بينة زور انه تزوجها وحكم به حل لها تمكينه) هنا عند أن حيفة رح وضدها ينفذ ظاهراً أى يسلم القاضي الزوجة الى الزوج ويأمرها بالتمكين لا باطناً أى لا يثبت الحل فيها بينه وبين الله تعالى ومذهبهما ظاهر وأما مذهب أبي حنيفة فروح فشكل جدا فان الحرام المحض كيف يكون سببا للحل فيما بينه وبين الله تعالى وجوابه انما لم يحل الحرام المحض وهو الشهادة الكاذبة من حيث انه اخبار كاذب سببا للحل بل حكم القاضي صار كالتشاء عند جديد وهو ليس حراما بل هو واجب لان القاضي غير عالم بكذب (١) شرط

الشهود (والقضاء في جتهده بخلاف رأيه تاسياً مذهبه أو طامدا لا ينفذ عندهما وبه يفتي) وأما عند أبي خنيفة وح أن كان تاسياً به ينفذون كان طامداً فيه روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين لأنه قضاء بما هو خطأ عنده والفتوى على قولهما (ولا يقضى على غائب إلا بمحضرة نائبه حقيقة كالوكيل أو شرطاً كوصي) (٦٩) القاضي أو حكماً بأن كان ما يدعى

على الغائب ميباً لما يدعى على الحاضر (كما إذا ادعى داراً على رجل أنه اشتراها من فلان الغائب وأقام البيعة على ذي اليد فإن القاضي يقضي بهذه البيعة على الحاضر والغائب حتى لو حضر للغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره (فإن كان شرطاً لا يصح) أي فإن كان ما يدعى على الغائب شرطاً لما يدعى على الحاضر كما إذا ادعى عبد على مولاه أنه علق عنقه بتطبيق زيد زوجته وأقام بيعة على التطبيق بنية زيدا ختاف فيه المشايخ والصحيح أنه لا يقبل وإنما يقبل في السب دون الشرط لأن السب أصل بالنسبة إلى المسب فيكون الحاضر نائباً عن صاحب السب وهو الغائب كالوكيل ولا كذلك إذا كان شرطاً وإنما لا يقضى على الغائب في صورة الشرط إذا كان فيه إبطال حق الغائب أما إذا لم يكن كما إذا علق فلان طلاق امرأته بدخول زيد في الثمار قبل (وخرس مال القيم ويكتب ذكر الحق) أي يجوز للقاضي إقراض مال القيم لأنه عاقلة والقاضي قادر على أخذه متى شاء ولا يجوز للوصي لعدم قدرته على الأخذ وكذا للاب في الأصح ولو قبل يضمن وإذا أقرض القاضي كتب في ذلك وثيقة

(١) شرط لصحة الحكم . بحر (الآن يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصي) أي وصي الميت فإن الميت غائب والوصي قائم مقامه . محمد أمين وظاهر الاستثناء أن الوكيل والوصي إذا حضر فإن القاضي إنما يحكم على الغائب أو الميت لا على الوكيل أو الوصي ويكتب في السجل أنه حكم على الغائب أو الميت بمحضرة وكيله أو وصيه كذا في جامع المصولين . بحر (أو يكون ما يدعى على الغائب ميباً لما يدعى على الحاضر) فيقضى عليهما فلو حضر الغائب وأنكر لا يلتفت إلى إنكاره . بحر (كمن ادعى عينا في يد غيره أنه اشتراها من فلان الغائب) فالشراء من المالك سبب لأهالة . ك لما يدعى على الحاضر وهو ملك العين . ع (ويفرض القاضي مال القيم) لما فيه من مصلحة بقاء الأموال مضمونة والقاضي يقدر على استخراج (ويكتب المالك) لتحفظه (لا الوصي والاب) للجزع عن الاستخراج

باب التحكيم

(حكماً رجلاً يحكم بينهما حكم بينة أو أقراراً ونكول) صح لاه حكم موافق للشرع (في غير حد وقود) لاه لا ولاية لهما على دمه ولذا لا يمكن الإباحة فلا يستباح برضاها (ودية على الساقلة) لاه لا ولاية له عليهم إذ لا يحكم من جهتهم وإنما (صح) في غير هذه الثلاثة لأن لهما ولاية على أنفسهما وهذا (لو صلح الحكم قاضياً) لاه بمنزلة القاضي بينهما (ولكل من المحكمين أن يرجع قبل حكم) لاه مقلد من جهتهما فلا يحكم (٢) إلا برضاها جميعاً (فإن حكم لزمهما) لصدور حكم من ولاية عليهما (وأمضى القاضي حكمه إن وافق مذهبه) لاه لا قاعدة في نفسه ثم أبرأه على ذلك الوجه (والأبطاله) لأن حكمه لا يلزمه لعدم التحكيم منه (ويطل حكمه لأبويه وولده وزوجته حكم القاضي للثمة) بخلاف حكمه عليهم

عليها القضاء لأن القضاء إنما هو لقطع المنازعات . ع (١) (قوله شرط لصحة الخ) الأولى أن يفسر الصحة بالفاذ لأن الحكم صحيح وإنما الخلاف في فاعده بدون تنفيذ قاض آخر لقولهم إذا فاعده قاض آخر يراه فانه ينفذ . محمد أمين وكان القضاء للغائب يصور بما إذا كان ادعى الفضولي له حفاً على شخص حاضر أو أقر شخص عند القاضي لغائب . ع (٢) (قوله إلا برضاها) أي بقبولهما على التحكيم والا فالقضى عليه قد لا يرضى بالقضاء عليه أو هو منزل راضياً كيلاً بخلاف آية وسلموا تسلياً . ع

باب التحكيم

(وصح تحكيم الخصمين من صلح قاض أو لزمهما حكمه بالينة والنكول بالخلف والأقرار وأخباره بأقرار أحد الخصمين ومدالة الشاهدين حال ولايته) أي صح أخباره بأقرار أحد الخصمين ومدالة الشاهدين في زمان ولايته لأن أخباره حال ولايته قائم مقام شهادة رجلين بخلاف ما إذا أخبر بعد الولاية لاه التحق بواحد من الرعا فلا بد من الشاهد الآخر وبخلاف ما إذا أخبر بعد الولاية بأنه قد حكم لاه إذا حكم المنزل فلا يقبل أخباره (ولكل منهما أن يرجع

قبل حكمه ولا يصح حكم المحكم للمولى لا بوجه وولده وهرسه (كمالناصح للشهادة لهؤلاء) (ولا التحكيم في حد وقود)
 لهما لا يمكن دمه ولذا لا يمكن إباحته (قالوا وصح في سائر الجهود ولا يفتى به دفعا لتجاسر العوام) قال مشائخنا ان
 تخصيص هذه الرواية وهي قوله ولا يجوز التحكيم في الحدود والقصاص يدل على جواز التحكيم في جميع الجهود كالكتابات
 وفسخ اليقين ونحوها وتخصيص الجهود بالدكر ليس لنفي الحكم عما عداه فان ما ليس للاجتهاد فيه مسأغ كالكتاب
 أو السئلة المشهورة أو الاجماع لاشك (٧٠) في صحة التحكيم في ذلك وقاعدة الزام الخصم فان المتباينين ان حكما حكما فالحكم

مسائل شتى

(لا يتد ذو سفلى فيه ولا يتقب كوة بلا رضا ذي العلو) وقالوا يصنع ما لا يضر بالمال
 فيله ما حكمي عنهما تفسير لقول أبي حنيفة فلا خلاف وقيل الاصل عندهما الا مائة لانه
 تصرف في ملكه والملك يقتضى الاطلاق والحرمة بعارض الضرر فاذا أشكل لم
 يجوز المتع والا اصل عنه الحظر لانه تصرف في محل تعلق به حق محترم للفير كحق
 المهرن والمستاجر والاطلاق بعارض فاما أشكل لا يزول المتع على انه لا يعمرى عن
 نوع ضرر بالعلوم توهين بناء أو تفض (زائفة مستطيلة) نافذة أو غير نافذة . أمين عن
 الرمل (يتشعب عنها مثلها) في الاستطالة . أمين (غير نافذ لا يفتح أهل الاولى فيه
 بابا) لان فتحه للمروور ولا حق لهم فيه (بخلاف المستديرة) (١) قد لزق طرفها
 لان لكل واحد منهم حق المروور في كلها اذ هي ساحة مشتركة ولهذا (٢) يشتركون
 في الشفعة اذا بيعت دار منها (ادعى دارا في يد رجله انه وهبها له في وقت) معين . ع
 (فستل البينة فقال جحدنيها فاشتريتها ويرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى
 فيه الهبة لا قبل) (٣) لظهور اشتراط اذ هو يدعى الشراء بعد الهبة وهم يشهدون
 قبلها (وبعد قبل) لوضوح التوفيق . هداية اذ الشراء وجد بعد الوقت الذي
 يدعى فيه الهبة فلا يكون متناظرا لا يقال انه متناقص لانه اذا ملك شيئا بالهبة في
 وقت لا يمكنه الشراء بعد ذلك الوقت لا يقول لما جحد الهبة ووافقه بترك
 الدعوى فقد انقضت الهبة فان جميع المقود تنفسح بالجحد اذا وافقه صاحبه
 بالترك غير التكاك (٤) لا يقبل الفسخ . (ومن قال اشترت منى هذه الامة
 (١) (قوله قد لزق طرفها) لعل منها زاويتها فهو احتراز عن ما اذا كان
 اللازق بالمستطيلة اعوجاجها لا زاويتها . ع (٢) (قوله يشتركون في الشفعة الخ)
 الظاهر ان المراد اذا كانت المستديرة في مستطيلة غير نافذة والا فلا شفعة في النافذة
 بحق الشفعة في الطريق وانما الشفعة فيها بالملاصقة . ع (٣) (قوله لظهور التناقص أي
 بين الدعوى والشهادة . ع (٤) (قوله لا يقبل الفسخ) أي بمجرد تراخيها كاقالة البيع
 بدون بعارض فلا يرد المسخ بخيار البلوغ والعق لا يرضا أحدهما للعارض . ع

يجوز المشتري على تسليم الثمن والبائع
 على تسليم المبيع ومن امتنع بحسبه
 فذكر الجهود لتدل على غيرها
 بالطريق الاولى واذا صح التحكيم في
 جميع القضايا لا يفتى بذلك لان العوام
 يجاسرون على ذلك فيقل الاحتياج
 الى القاضي فلا يفتى لحكام النزع
 دونهم ولا للمحكمة جمال وزنه
 (وحكم المحكم في دم خطاه بالدية
 على العاقلة لا يفتد) لان العاقلة لم
 يحكموه (وكذا ان حكم بالدية على
 القتال لا يفتد ايضا فيقتضه القاضي
 ويقضى على العاقلة) لان حكم للمحكم
 مخالف لمذهب القاضي ومخالف
 النص وهو قوله عليه السلام قوموا
 قدوه ومعنى عدم نفوذه على العاقلة
 ان المحكم لا يكون له ولاية طلب الدية
 من العاقلة وجبهم ان امتنعوا فان
 رفع حكمه الى قاض آخر ان وافق
 مذهبه امضاء والا أبطله (أي ليس
 حكم المحكم مثل حكم المولى في ان
 المختلف فيه يصير مجمعا عليه)
 (مسائل شتى منه)

(وليس لصاحب سفلى عليه علو
 لاخر ان يتدنى سفله او يتقب

كوة بلا رضى الآخر ولا لأهل
 مستديرة لزق طرفها بالمستطيلة لهم ذلك في القصوى) أي في المنشبة من الاولى وقوله لزق طرفها أي اتصل طرفها بالمستطيلة
 والمراد بطرفها نهاية سبها وهذا اذا كانت مثل نصف دائرة أو أقل حتى لو كانت أكثر من ذلك لا يفتح فيها الباب فتصور سورتين
 في الاولى يكون له فتح الباب دون الثانية والفرق ان الاولى تصرف ساحة مشتركة بخلاف الثانية فانه اذا كان داخلها اوسع
 من مدخلها يصير موضع آخر غير تابع للاولى (ومن ادعى هبة في وقت فستل البينة فقال قد جحدنيها فاشتريتها منه او لم
 يقل ذلك فاقام بينة على الشراء بعد وقت الهبة قبل وقوله لا يرجع الى

الصورتين أي ما إذا قال قد جحدتها وما إذا لم يقل ذلك فإن دعوى الهبة أقرار بان الموهوب ملك الواهب قبل الهبة فلا يقبل دعوى الشراء قبل وقت الهبة وأما دعوى الشراء بعد وقت الهبة فلا تأخذ فيها لأنها تقر بملكه بعد الهبة (ومن ادعى أن زيدا اشترى جارية فانكر للدعي عليه وترك المدعي خصومته حل له ولطها لانه اذا تمذر بمباح حصول الثمن من المشتري فأتى رضاه البائع فيستبد بفسخه لاسيما اذا جحد المشتري البيع فان جحدوه فسخ من حيث (وصدق المقر بقبض عشرة) أي ان قال قبضت من فلان عشرة دراهم (ان ادعى انها زيف او بنهرجة لا من ادعى انها (٧١) ستوفة ولا من أقر بقبض الحياض أو حقه أو الثمن أو بالاستيفاء) أي

قال استوفيت منه عشرة دراهم لان الاستيفاء يدل على الكمال (والزيف رد لبيت المال كالبنهرجة للتجار والسوقة ما غلب غشه) الزيف والبنهرجة من جنس الدراهم أي القضة فالبه على الفس النش الا انها بالنسبة الى الحديد يكون فضتها أقل الا أن رداء الزيف دون رداء البنهرجة فالزيف لا يردده التجار ويجري فيه العامة الا أن بيت المال لا يقبله فان بيت المال لا يقبل الا ما هو جيد غاية الجودة والبنهرجة يردده التجار والبنهرج الباطل والردي من الثمن والسرهم البنهرج قبل ما بطل سكوته وقبل الذي فسخه ردديه وقبل الغالب الفضة وهو مغرب نهره وفي المغرب لم أجده بالنون والسوقة مغرب سهويه أي داخله نحاس مطلى بالفضة (وقوله ليس لي عليك شيء للمقر بالانقب يبطل اقراره وبلى لي عليك الانقب بعده بلا حجة لثوقان قال للمدعي عليه عقيب دعوى مال ما كان لك على شيء قط فاقام المدعي البينة على أنف وهو على القضاء أو الإبراء

فأنكر البائع ان يطأها ان ترك الخصومة) لان المشتري لما أنكر كان نسفا من جهته اذ التمسح ثبت به كذا تجاحدا فاذا عزم البائع على ترك الخصومة تم الفسخ ويجرد المزمع وان كان لا يثبت التمسح فقد افتقر بالفعل وهو اسماك الجارية وقتلها ولانه لما تمذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى رضاه البائع فيستبد بفسخه (ومن أقر بقبض عشرة ثم ادعى انها زيف صدق) سواء قال ذلك موصولا أو مفصلا لا يثبت قضاء لان الزيف من جنس الدراهم لكنها ممية ولما لم تجوز مسا في الصرف والسلم جاز والقبض لا يختص بالحياض فيصدق لانه أنكر قبض حقه وهذا بخلاف ما اذا أقر أنه استوفى حقه أو قبض اشمن لانه أقر بقبض الحياض لانه وبخلاف ما اذا ادعى انها ستوفة لانه ليس من جنس الدراهم • هداية فكان متافضا • ع (ومن قال للآخر لك على ألف فرد ثم صدقه فلا شيء عليه) لان الاقرار او تدرده بالتصديق بعده دعوى لا بد لها من الحجة بخلاف ما اذا قال لآخر اشتريت مني وأنكر الآخر لانه أن يصدق لان أحد الصادقين (١) لا ينفرد بالفسخ (ومن ادعى على آخر مالا فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على القف وهو برهن على القضاء أو الإبراء قبل) أي برهان القضاء أو الإبراء وقال زفر لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد أنكره فكان متافضا ولنا ان التوفيق يمكن لان غير الحق قد يقضى أو يبرأ منه دفعا للمصونة ولو زاد لا أعرفك لا يمكن لتمذر التوفيق اذ لا يكون الاخذ والاعطاء بين الاثنين بدون المعرفة وذكر القدوري أنه يقبل أيضا لان المحتجب أو المخدرة قد يؤدي بالشجب على بابه فبأمر وكيله بأرضائه ولا يعرفه ثم يعرفه • هداية وعلى هذا لو كان للمدعي عليه ينولي الاعمال بنفسه لا تقبل يته وقبل يقبل على الإبراء في هذا الفصل باتفاق الروايات

(١) (قوله لا ينفرد بالفسخ) هذا لا ينافي ما مر آتيا من قوله لانه لما تمذر استيفاء الثمن الي قوله فيستبد بفسخه لان هنا لما أقر المشتري في المجلس لم يتمذر الاستيفاء فلا يستبد بخلاف ما مر لتمذر الاستيفاء • غناية

قبلت هذه) خلافا لزفر لان القضاء يقتضى سبق حق وكذا الإبراء فلو قال ما كان لك على شيء قط فلا يصدق في دعوى القضاء والإبراء قلنا القضاء قد يكون بلا حق فكذا الإبراء فان للمدعي قد يبرأ عن حق ثابت في زعمه وان لم يكن ثابتا في الحقيقة (وان زاد على انكاره ولا أعرفك ردت) أي قال ما كان لك على شيء قط ولا أعرفك ثم أقام بيته على القضاء أو الإبراء لا تقبل لتمذر التوفيق لانه لا يكون بين اثنين أخذ واعطاء ومعاملة وإبراء بدون المعرفة وذكر القدوري أنه تقبل أيضا لان المحتجب أو المخدرة قد يامر بعض وكلائه بأرضائه ولا يعرفه بعد ذلك فلمكن التوفيق واعلم ان امكان

التوفيق هل يمكن في دفع التناقض أو لا بد من أن يصح التوفيق اختاف فيه المشايخ وجه الاول انصح امكان التوفيق لا يحقق التناقض فيحمل عليه صيانة دعواه عن البطالان وجه الثاني أنه لا بد للدعوى من الصحة يقينا فامكان الصحة لا يبطل حق المدعي عليه اذا عرفت هذا فاقول في كل صورة وقع الشك في صحة الدعوى لا تقول ان امكان الصحة كاف كما اذا ادعى الهبة فمثل بينة فلم يقدر قاضي الشراء فاقام ينة على (٧٢) الشراء من غير ان يبين ان الشراء قبل وقت الهبة أو بعده لا قبل الينة لا يحتمل

لحققه بدون المعرفة . كذا ومن ادعى على آخر انه باع امته فقال لم أبها منك قط فبرهن على الشراء فوجد بها عينا غير من البائع انه يرى اليه من كل عيب لم يقبل . لان شرط البراءة تغيير للعقد من اقتضائه وصف السلامة الى غيره فيستدعي وجود البيع وقد أنكروه فكان متناظرا وعن أبي يوسف انها تقبل . وتعامل الصك بان شاء الله . ان كانت جملة متماطفة ثم اعلم ان الكتابة كالطلق فلا بد من الاتصال فلو ترك فرجة أي بين الجمل فلا يستأنف تصرف الى ما يليه اتفاقا كالسكوت والحاصل ان المشيئة اذا ذكرت بعد جملة متماطفة كبده حر وامرأته طالق وعليه الشيء الى بيت الله ان شاء الله تصرف الى الكل اتفاقا فتشى الامام على اطلاق هذه القاعدة وساجاه استحسن اخراج مسألة الصك لان الصك للاستيثاق لا للإبطال وكذا الاصل في الكلام الاستبعاد وانفقوا على انصرفه الى الاخير في غير المطلب . بحر . وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته فاقول لهم . وقال زفر القول لها لان الاسلام حادث فيضاف الى اقرب الاوقات ولنا ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت في الماضي تحكيما للحال كما في جريان ماء الطاحونة وهذا ظاهر . بشره للدفع وهو يستبرئ للاستحقاق (وان قال للودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره دفع المال اليه) لا ما قرأنا في يده حق الواوثة خلافة . هداية وأما لو قال له وارث غيره لا أدري مات أم لا فلا يدفع اليه شيء حتى يقيم اليانة قول لا وارث له غيره . بحر . وان قال لآخر هذا ابنه وكذب الاول قضى الاول . لا ما لصاح اقراءه الاول انقطع بدفع المال فكان هذا اقراءه على الاول فلا يصح كالأول الاول ابنا مرفوعا . هداية ويضمن للثاني نصف ما أدى للاول ان اداه بغير امر القاضي . ف (ميراث قسم بين الفرء لا يكفل منهم ولا من وارث) خلافا لما وله ان المكفول له مجهول وان حق الحاضر ثابت فلا يؤثر الى زمن التكفيل لاسر موهوم (ولو ادعى دارا ارضا لنفسه ولاخ نائب وبرهن عليه أخذ نصف المدعي فقط) وترك النصف الاخر في يد المدعي عليه وقال اخذ منه وجعل في يد أمين ان كان جاحدا لحياته حيث جحد وله ان القضاء وقع للميت مقصودا واحتمال كونه مختلرا للميت ثابت فلا ينتقض بده كما لو كان مقرأ وجوده او تقع القضاء والظاهر

ان يكون الشراء قبل وقت الهبة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى الشراء الى مفسر ويحتمل ان يكون الشراء بعد وقت الهبة وعلى هذا التقدير يصح دعوى الشراء كما مر فاذا وقع الشك في صحة الدعوى لا يصح بالشك لان غاية ما في الباب ان الشراء كان متحققا قبل وقت الهبة فيكون معنى دعوى الهبة اني كنت اشتريتها منه لكن ارتفع ذلك المقدم صار ملكا له ثم وهب مني فلا بد من اقامة اليانة على الهبة فاذا لم يكن له عليها ينة لا يصح دعواه ولا يبطل حق المدعي عليه بالشك وفي كل صورة لا يكون الشك في صحة دعواه حتى يلزم ابطال حق المدعي عليه بالشك فتقول امكان التوفيق كاف كما اذا قام اليانة على القضاء أو الإبراء بعد انكاره المدعي به واقامة للمدعي اليانة عليه أو أقام المدعي اليانة على الشراء بعد وقت الهبة تقبل فاحفظ هذا الضابط فانه كثير النسخ ثم اعلم ان هذا التناقض انما يمنع صحة الدعوى اذا كان الكلام الاول قد ثبت لشخص معين حقا حتى اذا لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما اذا قال لاحق

لى على أحد من أهل سمرقند ثم ادعى شيئا على واحد من أهل سمرقند يصح دعواه (ومن أقام عدم اليانة على الشراء وأراد الرد بسبب ردوت ينة بائنه على راءه من كل عيب بعد انكاره) ادعى رجل على الآخر اني اشتريت منك هذا المبد بثلث وسلمت اليك الالف فظهر فيه عيب فأودعه بالمبب فليكن ان ترد الثمن الى فأنكر الخصم فاقام للمدعي ينة على البيع فادعى الخصم براءة المدعي من كل عيب واقام ينة على ذلك لا تسمع للتناقض وعند أبي يوسف رج تسمع قياسا على المسئلة المذكورة وهي ما كان لك على شيء فضا والفرق لابي حنيفة رج ومحمد رج في مسئلة الدين ان الدين

قد يقضى وأن كان باطلاً وحينما دعوى البراءة من العيب يستدعى قيام البيع وقد أنكره (وذكر أن شاء الله تعالى في آخره) يبطل كله وعندهما آخره وهو استحسان) أى إذا كتب صك اقرار ثم كتب في آخره كل من أخرج هذا الصك وطلب ما فيه من الحق ادفع اليه أن شاء الله تعالى فقله أن شاء الله تعالى ينصرف الى السكك عند أبي حنيفة روح حق يبطل جميع الصك وهو القياس كما في قوله عبده حر وامرأته طلق أن شاء الله وعندهما ينصرف الى الآخر وهو الاستحسان لأن الصك للاستيثاق فلا استثناء ينصرف الى ما يليه (نصراني مات فقالت عرسه أسلمت بعد موته وقال ورثته لا بل قبله صدقوا كما في مسلم مات فقالت عرسه أسلمت قبل موته وقالوا لا بل بعده) هذا عندنا وعند زفر روح في المسئلة الأولى القول قولها لأن الإسلام حدث فيضاف الى أقرب الاوقات ولما ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت قيامه بحكمها للحال وهي تصلح حجة للرفع (ومن قال هذا ابن مودى الميت ولا وارث له غير ذلك دفعها اليه) أى دفع الوديعة اليه (ولو أقر بأن آخره لودعه وجد الأول فعلى له) أى للمقرر الأول لأن الاقرار الأول لم يكن له مكذب (١٧٣) فصح ولا يصح الثاني لأن الأول مكذب له (ولا يكفل غريم ولا وارث في تركه قسمت بين الغرماء أو الورثة يشهد لم يقولوا لا نعلم له غريماً ولا وارثاً آخر والاحتياط ظلم) أى إذا شهد الشهود للغرماء أو الورثة ولم يقولوا لا نعلم للبيت غريماً أو وارثاً آخر قسمت التركة بينهم ولا يؤخذ منهم كفيلاً وقد احتاط بعض القضاة فأخذوا منهم كفيلاً وهذا الاحتياط ظلم لأنه ثبت حقهم ولم يعلم حق لغريم ولا له لم يوجد للكفول له وهذا عند أبي حنيفة روح وعندهما يأخذ القاضي كفيلاً منهم (وعقار أقام زيد حجة أنه له ولاخيه اربا من أبيهما قضى له بنصفه وترك باقية مع ذى اليد بلا تكليفه جدد دعواه

عدم الجحود في المستقبل لصيرورة الحادثة معلومة له وللقاضي هداية لأن الظاهر أن جحوده كان لاشتباه الامر عليه وقد تبين له بشهادة الشهود . ك (ومن قال مالي أو ما أملك في المساكين صدقة فهو على كل مال الزكاة) استحساناً والقياس التصديق بالكل وبه قال زفر لمعوم اسم المال كما في الوصية وجه الاستحسان أن إيجاب البعد (١) يعتبر بإيجاب الله تعالى فينصرف إيجابه الى ما أوجب الشارع فيه الصدقة وأما الوصية فاحت للميراث لأنها خلافة كهي فلا يختص بمال دون مال (ولو أوصى بثلث ماله فهو على كل شيء) لما ذكره ع (ومن أوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصى بخلاف الوكيل) لأن الوصاية خلافة لا ضائقها الى زمان بطلان الانابة فلا تنوقف على العلم كما في تصرف الوارث أما الوكالة فانابة (٢) لقيام ولاية (٣) للتوب عنه فتوقف على العلم (ومن اعلمه بالوكالة) سواء كان بالغاً مسلماً عدلاً أو على اضداد ذلك أن كان مميزاً . غناية (صح تصرفه ولا يقبض عزله الا بمذلل (١) (قوله يعتبر الخ) لأن عمله على الموم يخالف آية ولا تبسطها كل البسط (٢) (قوله لقيام ولاية التوب) ومن هنا ظهر الفرق بين الخلافة والانابة بضوات الولاية في الخلافة لا في الانابة . ع (٣) (قوله التوب عنه) على لفظ اسم للمعول من الاجوف الواوى ونائب الفاعل هو لفظة عنه . ع

(١٠ في) كشف الحقائق أولاً) هذا عند أبي حنيفة روح قال ذا اليد قد احتاره البيت فلا يقصر به عماليس مدبه حاضراً وعندهما ان جدد ذواليد لا يترك الباقي في يده لأن الجاهد خائن يؤخذ منه ويحمل في يدا مين وان لم يجحد ترك الباقي في يده للابن النائب وإذا ترك في يده لا يؤخذ منه كفيلاً (والمقول مثله وقيل يؤخذ هو منه بالاتفاق) أى إذا كانت المسئلة في المقول قبل هو على هذا الخلاف قاله إذا ترك الباقي في يده إذا لم يجحد في صورة الجحود أولى لأنه مضمون في يده ولو وضع في يد آخر كان أمانة فالأول أولى وقيل يؤخذ منه عند الجحود اتفاقاً (ووصيته بثلث ماله على كل شيء وعلى أو ما أملك صدقة على مال الزكاة) هذا عندنا وعند زفر روح يقع على كل شيء كافي الوصية قضية لا إطلاق اللفظ ونحن اعتبرنا إيجاب البعد بإيجاب الله تعالى (فان لم يجحد الا ذلك أمسك منه قوته فإذا ملك تصدق بما أخذ ولم يقدر بشيء لا اختلاف أحوال الناس) قبل المحترف بمسك لنفسه وعياله قوت يومه وصاحب المستغل ما يحتاج اليه الى وصول غلته وأكثر ذلك شهر وصاحب الضياع الى وصول ارتعاها وأكثر ذلك سنة وصاحب التجارة الى وصول تجارتها (وصح الايضاء بلا علم الوصى به لا التوكيل) أى أن سجل شخصاً وصياً بعد موته ولم يعلم الوصى بذلك فباع شيئاً من التركة يجوز بيعه بخلاف

ما اذا وكل رجلا بالبيع ولم يعلم الوكيل بذلك فباع شيئا لا يجوز بيعه وعند أبي يوسف ربح لا يجوز بيع الوصى أيضا (وشرط خبر عدل أو مستورين لنزل الوكيل ولعلم السيد بجناية عبده وللشفيع بالبيع والبكر بالنكاح وبيع الجائر بالتراخي للصحة التوكيل) أى اذا عزل الموكل الوكيل (٧٤) فآخره بذلك عدل أو مستوران لا يصح تصرفه بعد

أو مستورين (أو قاصين . ك وقال لا يشترط العدد ولا العدالة وله أنه خبر (١) ملزم فيكون شهادة (٢) من وجه فيشترط أحد شرطيهما وهو العدد أو العدالة (٣) بخلاف الاول (كالأخبار للسيد بجناية عبده وللشفيع والبكر والنكاح الذى لم يجز) لما قلنا أنه خبر ملزم للزوم طلب للوثابة على الشفيع والاختيار على البكر حالا كيلا يبطل حقهما والأرض على المولى ان أخرجه من ملكه بالبيع ونحوه وأحكام الاسلام على المسلم ثمة . ي (ولو باع القاضى أو أمينه عبدا للفرء واخذ المال قضاء واستحق العبد لم يضمن) لان الامين نائب عن القاضى كالقاضى عن الامام ولا يضمن واحد منهم كيلا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة (ورجع المشتري على الفرء) لان البيع بطليم فيرجع عليهم اذا لم يرد الرجوع على المانق (وان أمر القاضى الوصى ببيع له لم يستحق العبد أو مات قبل القبض قضاء المال رجع المشتري على الوصى) لانه قاعد نيابة عن الميت وان كان باقاة القاضى عنه فصار كما اذا باع بنفسه (وهو على الفرء) لانه عامل لهم وان ظهر للميت مال يرجع الفرء فيه بدنه قالوا ويجوز أن يقال يرجع بالذي غرمها أيضا لانه لحقه في أمر الميت (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا بالرجم أو القطع أو بالضرب فافله وسعك فعله) وأما يسعه لوجوب طاعة أولى الأمر بنس وأولى الأمر منكم . ي انظر فلم لم يقل المصنف وجب عليك فعله . ع قال الامام أبو منصور ان كان عدلا طالما يقبل قوله (٤) لانه لم يمت تهمة الخطأ (٥) والحياة وان كان عدلا جاهلا يستفسر فان أحسن التفسير وجب تصديقه والا فلا وان كان جاهلا قاصيا لا يقبل الا أن يبين السبب لتهمة الخطأ والحياة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك الفاء ودفعت الى زيد قضيت به عليك فقال الرجل أخذه ظلمنا فاقول للقاضى) لان الظاهر شاهد له لان الظاهر ان القاضى لا يقضى بالجور (وكذا ان قال قضيت بقطع يدك في حق اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال مقرا انه فعله وهو قاض) وكذا لو ادعى أنه فعل ذلك قبل التقليد أو بعد العزل فان (١) قوله ملزم) لانه يمنع الوكيل عن التصرف . ف ولانه يلزمه المهدة ان تصرف . ي (٢) قوله من وجه) لامن وجه لعدم اشتراط لفظ الشهادة وحكم الحاكم (٣) قوله بخلاف الاول) وهو الاخبار بالوكالة . ع (٤) قوله لانه لم يمت تهمة الخطأ) لانه عالم (٥) قوله والحياة) لانه عدل

ذلك ولو أخبره قاضي أو مستور الحال لا اعتبار لاخباره حتى يجوز تصرفه وكذا اذا جنى عبدا خطأ فعلم السيد بجنائه باخبار عدل أو مستورين فباع السيد عبده يكون عتارا للعداء وكذا اذا علم الشفيع ببيع الدار فسكت ان أخبره عدل أو مستوران يكون سكوتة تسليا وكذا في علم البكر بالنكاحها اذا سكنت والمسلم الذى لم يجز اذا أخبره عدل أو مستوران يجب عليه التراجع أما صحة التوكيل فلا يشترط لها ذلك حتى اذا أخبره قاضي بان فلانا وكله بالبيع فباع يجوز بيعه وذلك لانه اذا يشترط العدد والعدالة في الشهادة لانها الزام محض فلا بد من التوكيل وأما التوكيل فليس فيه معنى الالتزام أصلا فلا يشترط فيه شيء من وصفي الشهادة أى العدد والعدالة وأما عزل الوكيل ونحوه فالزام من وجه دون وجه فمن حيث أنه لا يمتنع له ولا يمتنع تصرف يكون الزام ضرر ومن حيث ان الموكل يتصرف في حق نفسه بالعزل ليس بالزام فنشروط له أحد وصفي الشهادة (ولا يضمن قاض أو أمينه ان باع عبدا للفرء) أى باع عبدا للمدبون لاجل الدائنين (وأخذ ثمنه فضاء فاستحق العبد المشتري فيرجع على الفرء) لانه لم يرد الرجوع على القاضى فبضم الفرء لان القاضى قد عمل لهم وأمين القاضى

القول كالقاضى (وان باع الوصى لهم بامر قاض قابق العبد أو مات قبل قبض فضاء ثمنه رجع المشتري على الوصى وهو عليهم) لان المانق هو الوصى عليه الرجوع والوصى يرجع عليهم لانه قد عمل لا جهم (ولو أمرك قاض عالم عادل بفعل قضى به على هذا من رجم أو قطع أو ضرب وسعك فعله وصدق قول عدل جاهل سئل فاحسن تفسيره ولم يصدق قول غيرهما)

القاضي اما عالم عادل أو جاهل عادل
أو عالم غير عادل أو جاهل غير عادل
فلاول أن قال لك قضيت بقطع يد
زيد فأقطع يده جاز لك قطع يده
والقاضي الثاني أن قال هذا فلا بد
أن تسأله عن سببه فإن احسن تفسيره
وجب تصديقه فيجوز لك قطع يده
واما الاخيران فلا يقبل قولهما
(وصدق قول قاض عزل لزيد أخذت
منك الفاق قضيت به لسرو ودفعت اليه
او قال له قضيت بقطع يدك في حق
وادمي زيد اخذه وقطعه ظلما وأقر
بكونهما في قضائه) لان زيدا لما أقر
بكون الاخذ والقضاء بقطع قيد في
زمان قضائه فالظاهر ان القاضي لا يظلم
فالقول للقاضي اما اذا لم يقر بكونهما
في زمان قضائه بل قال انما قضيت هذا
قبل التقليد او بعد عزول قاض أقام
بنية على هذا فالقاضي يكون سبطلا في
هذا الفعل وان لم يكن له بنية فالقول
للقاضي والله اعلم
هو كتاب الشهادة والرجوع عنها
(وهي أخبار عني للغير على الآخر)
الاخبارات ثلثة أما بحق للتبشير على
آخر وهو للشهادة او بحق للتبشير
على آخر وهو الدعوى او بالعكس
وهو الاقرار (ويجب بطلب المدعي
وسرها في الحدود ابر) اي أفضل
(ويقال في السرقة اخذ لاسرق)
انما يقول اخذ للتأريض حتى المالك
ولا يقول سرق لتلا يجب الحد
(ولصاحبها لزنا أربعة رجال ولو لثلاثة
وبقي الحدود رجالان وللبكارة
والولادة ومحبوب النساء فلا يطلع

القول للقاضي وهو الصحيح لانه اسند الى حالة معهودة متافية للضمان كقوله
أعنت أو طلقت وأنا مجنون وقد كان جنونه معهودا

كتاب الشهادة

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان) بالكسر للماينة فهو تأكيد وفي الملتقط اذا
سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فتشهد اثنان عندها فلائحة لا يحل له أن يشهد
عليها وان رأى شخصا واقرب عنده فتشهد اثنان انها فلائحة حل له أن يشهد
عليها اذ يجر فهذا دليل على أنه لا بد في باب الشهادات كلها من استعمال البصر
ولو كان للشهود به من جهة للسوطات اول للثبوتات ونحوهما ع (لاعن تخمين)
هو الحدس • بحر (وحسان) بالكسر هو الظن وجواز الشهادة بالتسامح
للاستحسان • بحر (وتلزم) لاية ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا ولاية ولا
لكتنوا الشهادة (بطلب للمدعي) لانها حقه فيتوقف على طلبه كسائر الحقوق
(وسرها في الحدود أحب) (١) لحديث لو سترته بتوبك لكان خيرا لك
(٢) وحديث من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة • هداية
والاخبار الواردة في الستر بلغت مبلغ الشهرة لتعدد متونها فصلح • خصصا لعموم
آية ولا تكتنوا الشهادة • ف (ويقول في السرقة اخذ) احياء لحق المسروق
منه (لا سرق) محافظة على الستر (وشروط للزنا أربعة) لاية واللاتي يأتيان
الفاحشة من لسانكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم (رجال) ولا يقبل فيها
شهادة النساء (٣) لحديث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (٤) والخليفين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص
ولان فيها شبهة البدية (٥) لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيها شهادته
بالشبهة (ولبية الحدود والقصاص رجالان) لاية واستشهدوا شهيدين
من رجالكم (٦) ولا يقبل فيها شهادة النساء لما ذكرنا (والولادة والبكارة ومحبوب
النساء) قوله (لما لا يطلع عليه رجل) بيان لواقع ان أريد بمحبوب النساء المحبوب
(١) قوله لحديث لو سترته الخ (المعروف في الحديث ان هذا قاله عليه الصلاة والسلام
لهزال حين أشار لما عز أن يأتي به عليه الصلاة والسلام وقر عنده ذكره مالك في
الموطأ والمراد بمرجع الضمير في سترته ما عثر رضى الله عنه وروى أبو داود أن
هزالا كان هو الذي أشار لما عثر رضى الله عنه أن يأتي النبي صلى الله عليه وسلم
ويقر عنده ولم يكن شاهداً (٢) قوله وحديث من ستر الخ (رواه البخاري
(٣) قوله لحديث الزهري) رواه ابن أبي شيبة (٤) قوله والخليفين
خصهما لان معظم تقرير أحكام الشرع كان في زمنهما وأما من بعدهما فالاتباع
• ف وهذا دليل على تلقيه الصدر الاول بالتبوت فكان مشهورا يجوز به الزيادة
• عناية (٥) قوله لقيامها الخ لاية فان لم يكونا رجلين (٦) قوله ولا يقبل

عليه الرجال امرأه) انما قال هذا لا يكتفى بشهادة امرأة (ولغيرها مالا او غير مال كسكاح وورثان وطلاق ووكالة ووصية رجلان او رجل وامرأتان) انما قال مالا او غير مال لان فيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى فان غير المال لا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين عنده بل هذا مخصوص بالمال (وشرط لكل المدالة ولفظ الشهادة) اعلم ان المدالة شرط عندنا لوجوب القبول للصحة القبول فغير المدل لا يجب على القاضي ان لا يقبل شهادته اما ان قبل وحكم به يصح حكمه (فلم يقبل ان قال اعلم او ايقن ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم) اي لا يسأل القاضي ولا يتقصص ان الشاهد عدل او غير عدل اذا لم يطعن الخصم فيه (الا في حد وقود وقال بسئل في الكل سرا وعلنا وبه يقتضى في زمانا ويكتفى سرا لانه قد قيل تركبة الثلاثية بلاء وقتنه فان للزكي ان أعلن بمساوى الشاهد يبيع بينهما عداوة ويضاهى ويمايئمه الخوف والحياء او غيرهما عن ان يقول في الشاهد ما هو حق (وكفى للتركية هو عدل في الاصح) فانه قد قيل لا بد ان يقول هو عدل جائز الشهادة لكن الاصح هو الاول لان الحرية تثبت بدار الاسلام فاذا هو عدل يكون جائز الشهادة (ولا يصح تصديق الخصم بقوله هو عدل اخطا او نسي فان قال عدل صدق ثبت الحق وكفى واحد للتركية وترجمة الشاهد والرسالة الى المزكي والاثنان

المختصة بالنساء كالرتق والقرن في الفرج أو احتراز عن نحو القروح والكسر في ساق الجارية مثلا ان أريد بها مطلق العيوب القائمة بالنساء . ع (امراة) وقال الشافعي يشترط الأربع (١) لنا حديث شهادة النساء جائزة فيها لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس فيناول الاقل (ولغيرها رجلان أو رجل وامرأتان) وقال الشافعي لا تقبل شهادتهن مع الرجال الا في الاموال وتوايها . هداية كالأجل وشرط الخيار والكفالة والاجارة والامارة . ك لان الاصل عدم قبول شهادتهن لثقصان العقل واحتلال (٢) الضبط وقصور الولاية فانها لا تصلح للخلافة وانما قبلت في الاموال لضرورة كثرة وقوعها مع انها قليل الخطر (٣) بخلاف النكاح ولنا ان عمر وعلي رضي الله عنهما اجازا شهادة النساء مع الرجال في النكاح ولا نسلم ان الاصل فيها عدم القبول بل الاصل القبول لاحلية الشهادة وهي الولاية الثابتة بالحرية (٤) والارث ولا حلية القبول المبينة على انتفاء التهمة بالكذب والغلط فالكذب يقتضى بالمدالة والغلط يقتضى باتقان المعاينة والضبط (٥) والاداء لان بالاول يستحق علم الشاهد وبالتالي البناء وبالتالي علم القاضي (٦) ولذا يقبل روايتها في الاخبار وتقصصان ضبطها منجبر بضم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشبهة وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات بخلاف الخد والتقصص (والشكل لفظ الشهادة) لان النصوص لطلقت بشرطه اذ الامر فيها بهذه اللفظة ولان فيها زيادة توكيد فان قوله اشهد من الفاظ البين فلا متاع عن الكذب بهذه اللفظة أشد . ي (والمدالة) لاية من ترصون من الشهداء والمرضى من الشاهد هو المدل ولاية وأشهدوا ذوي عدل منكم ولان المدالة (٧) هي المينة للصدق (ويسأل عن الشهود سرا) فيثبت الرقعة بيد أمينه الى المزكي ويردها المزكي كل ذلك في السر (وعلنا) وفي زمانا يكتفى بالسر تحريزا عن الفتنة (في سائر الحقوق) صونا لقضاءه عن البطالان وحققا قولهما الخ) كانه قيل ان هذه الاية عقبت بآية فان لم يكونا رجلين وهي باطلا فمفيدة لجواز شهادتهن فيها فاجاب بقوله ولا يقبل فيها الخ يسانه ان القران في التظلم لا يدل على القران في الحكم ولئن سلمنا فعدم القبول لما ذكرنا من حديث الزهري . عناية (١) (قوله لنا حديث شهادة الخ) الحديث لمحمد بن الحسن مرفوعا وله مخارج اخر (٢) (قوله الضبط) وهو حسن السماع والنهم والحفظ الى وقت الاداء . ك (٣) (قوله بخلاف النكاح) لانه أعظم خطرا وأقل وقوتا . هداية اي بالنسبة الى الاموال . ع (٤) (قوله والارث) وفي الاية ولما يرثي فلا ارث ولاية . ع (٥) (قوله والاداء) اي الاداء بانفظة الشهادة . ع فاننا ادى بنير لفظة الشهادة لم تقبل شهادة . عناية فقد صار للاداء . دخل في انتفاء الغلط . ع (٦) (قوله ولذا) اي ولكون القبول اصلا فيها . عناية (٧) (قوله هي المينة للصدق) لان الشهادة

تزكية السر اما في تزكية الملاية فقد قال الحنفى رح يجب الاثمان اجابا (٧٧) لانها في معنى الشهادة حتى لا يصح

تزكية الملاية من المصد ولا بد ان يكون للزكى عدلا فلا تقبل تزكية الفاسق ومستور الحال (ولن سمع يمالو اقرارا او حكم قاض او رأى غصبا او قسلا ان يشهد به وان لم يشهد عليه) فقله ان يشهد به مبتداء ولن سمع خبره مقدما عليه وسامع البيع أنه قد سمع قول البائع بت وقول للمشتري اشتريت (ويقول اشهد لا تشهدني) اى في سورة لم يشهد المشهود عليه (ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها فلا يشهد عليها من - مع شهادة شاهد او الا شاهد على الشهادة) اى سمع رجل اداء الشهادة عند القاضي لا يصح له ان يشهد على شهادته وكذا ان سمع اشهاد الشاهد رجلا آخر على شهادته لا يصح ان يشهد على شهادته لانه ماحله وانما حمل غيره (ولا يشهد من رأى خطبه ولم يذكر شهادته هذا عند ابن حنيفة رح لان الخط يشبه الخط وعندنا يحمل اذا علم ان هذا خطه لان التبريد فيه فادركه ما ذكر انه لا يشهد لاختلاف فيه وانما الخلاف فيها اذا وجد للقاضي شهادة في ديوانه لان ما يكون تحت حقه يؤمن عليه التبريد بخلاف الصك فانه في يد الخصم (ولا بالتسامع بلاعيان الا في النسب والموت والتكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذا خبر بها عدلان او رجلا وامرأتان) اذا كانوا عدولا والمراد باصل الوقف ان هذه الضبعة وقب

وعليه الفتوى في هذا الزمان وقال أبو حنيفة يقتصر على ظاهر المدالة في المسلم حتى يطمئن الخصم لقوله عليه الصلاة والسلام (١) المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف ومثل ذلك مروى عن عمر ولان الظاهر هو الاتزجار عما هو محرم دينه وبالظاهر كفاية اذ لا وصول الى القطع الا انه يسأل في الحدود والقصاص عن الشهود لانه يحتال في اسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها (وتعديل الخصم لا يصح) اى تعديل المدعى عليه لا يصح لانه كاذب في زعم المدعى وشهوده فلا يصح معدلا هذا اذا قال هم عدول لكنهم اخطأوا اما اذا قال صدقوا او عدول صدقة فقد اعترف بالحق (والواحد يكتفى للزكية والرسالة) الى المزكى (والترجمة) عن الشاهد وقال محمد لا بد من اثنين في الكل لانها في معنى الشهادة لان ولاية القضاء تبقى على ظهور المدالة وهو بالزكية فيشترط فيه المدد كما تشترط المدالة فيه ولها انها ليست في معنى الشهادة وقتلا لا يشترط فيها لفظ الشهادة ولا مجلس القضاء واشترط المدد في الشهادة على خلاف القياس فلا يتبعها (وله ان يشهد بما سمع او رأى كالباع والاقرار وحكم الحاكم والنصب والقتل وان لم يشهد عليه) لانه علم ما هو الموجب بنفسه (ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه) لان الشهادة غير موجبة بنفسها وانما نصير موجبة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الاثبات والتحصيل ولم يوجد (ولا يعمل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكروا) الحادثة مسكينة خلافا لهما وله ان الخط يشبه الخط ونقل محمد ابن في كتاب القاضي الى القاضي قيل قول الماتن ولا بد من مساعة ثلاثة ايام الخ ما نصه وفي خزانة الاكل انه اجاز ابو يوسف ومحمد العمل بالخط في الشاهد والقاضي والراوى اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة قال في العيون الفتوى على قولهما اذا يتقن انه خطه وان لم يكن الصك في يده لان اللفظ فاجر واثم التغير يمكن الاطلاع عليه وقتما يشبه الخط من كل وجه فاذا ثبت جاز الاعتماد عليه توسعة على الناس - حوى لكن سيذكر الشارح في الشهادات قيل باب القبول ما نصه وجوازه لو في حوزة وبه نأخذ بمر عن المبتنى وهذا ما اختاره المحقق ابن الممام اه (ولا يشهد بما لم يمانه) حديث مرفوع (٢) اذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فضع - هداية في اول فصل وما يحمله الشاهد الخ مع (الا النسب والموت والتكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا خبره بها من يثق به) لان خبره يحتمل الصدق والكذب (١) (قوله المسلمون عدول الخ) رواه ابن ابي شيبة - ف واثم عمر رضي الله عنه رواه الهارطى - ش (٢) (قوله اذا علمت مثل الشمس الخ) رواه البيهقي في المرفعة والحاكم في المستدرک وصححه الحاكم وتلقبه الذهبي بان محمد بن سليمان بن مشمول ضمه غير واحد ومقاد هذه العبارة اه مختلف فيه

على كسفا فيان المصروف داخل في اصل الوقف اما الشروط فلا يحمل فيها الشهادة بالتسامع

(ويشهد رأي جالس مجلس القضاء (٧٨) يدخل عليه الخصوم أنه قاض ورجل وأمرأة يسكنان بيتا وفيهما أنبساط الأزوا

أنا عرسه وشي سوى الرقيق في يد متصرف كالملاك أنه له) قوله ورجل وأمرأة عطف على قوله جالس وقوله أنا عرسه عطف على قوله أنه قاض فهذا من باب المعطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم فان جالس معمول رأي وأنه قاض معمول يشهد وإنما قال سوى الرقيق لان الأدمي له يد على نفسه في دفع يد الغير عن نفسه والمراد المانع من نفسه حتى لو لم يبر من نفسه كالصغير والصغيرة فانهما لا يدعيا مقبولة يد الغير (فان فسر للقاضي شهادته بالتسامع او بحكم اليد بطلت) اقول هذا يؤكد قبول اي يوسف روح ان بمجرد اليد لا تحل الشهادة بل يشترط ان يقع في قلبه انه ملكه فانه قد قيل ان قول أي يوسف مدح تفسير لاطلاق قول محمد روح في الرواية وذلك لان مجرد اليد لو كان مسييا للملك لما أبطل لظاهر سبب الشهادة فاذا تبين أنه يشهد بمجرد اليد بطلت شهادته (ومن شهد أنه شهد دفن زيد وصلى عليه قبلت وهو عيان) لان معاينة الموت لا يكون الا من واحدا واتسعين فحضور الدفن أو الصلاة بمنزلة المعاينة ولا يجري في مثل ذلك التليس مادة والله أعلم

(باب القبول وعدمه)

ويجوز الشهادة من أهل الأهواء (الا الخطائية) أهل الأهواء أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم أهل السنن وهم الحيرية والقدرية والروافض والخوارج والمعتلة والمسيحية وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة والبعض فرقوا بين

هذه الامور (١) تختص بمعاينتها خواص من الناس ويشلق بها احكام تبقى على انقضاء القرون ولو لم يقبل بها الشهادة بالتسامع ادى الى تعطيل الاحكام بخلاف البيع (٢) لانه يسمه كل احد ويشترط فيه عدلان او رجل وامرأتان ليحصل برع علم وقيل يكفي في الموت بواحد اذ قلما يشهد حاله غير الواحد وهذا يواحدز بقوله واصل الوقف عن شرائطه كقوله ان قدرا من الثقة لكذا ويصرف الباقي الى كذا فانه لا يكفي فيها الاخبار واما بيان جهة الوقف فهو انه وقف على المسجد هذا او المقبرة هذه فهو من اصل الوقف - بمرأ ومن في يده شيء سوى الرقيق) اي الكبير لان له يدا على نفسه في دفع يد الغير فاسم دليل الملك (لك ان تشهد انه له) (٣) ان وقع في قلبه انه له لان اليد اقصى ما يستدل بها على الملك اذ هي مرجع (٤) الدلالة في الاسباب كلها فيكتفي بها (فان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبل) لان القاضي لا يزيد علما بهذه الشهادة الا ترى انه لا يجوز الحكم برؤية نفسه في يد المانع شيئا ولا يسمع نفسه ولو توارث فكيف يسمع غيره أو رؤيته بخلاف ما اذا اطلق لانه يحتمل المشاهدة والعيان فيجعل عليه . ي كانه اجزاء للمنفوق . ع (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازه فهو معاينة) لانه لا يدفن الا الميت ولا يصلى الا عليه . عناية في ان الميت حالة الدفن أو الصلاة عليه يكون مغطى بالكفن فمجرد الدفن والصلاة وان دل على الموت لكنه لا يدل على انه فلان الا أن يقال ان الاطلاق يحتمل مشاهدة عين الميت فيحمل عليه كالاتفاق في مسائل التسامع . ع (حتى لو فسر للقاضي قيل) (باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل)

ولا تقبل شهادة الاعشى) وقال زفر يجوز لها يجري فيه التسامع وقال أبو يوسف والشافعي يجوز ان كان بصيرا وقت التحمل ولا يخيصة ان الاداء يختص الى التمييز بالاشارة (٥) بين المشهود له والمشهود عليه ولا يميز الاعشى الا بالثقة (١) (قوله تختص الخ) اما الولادة التي هي سبب النسب فظاهر وكذا الدخول الذي هو الوطء لكنه يبرف بالامارات والموت لمهايته لا يحضره الا الاقارب وولاية القاضي سببها توبة السلطان ومجلس السلطان عزيز (٢) (قوله لانه يسمه كل احد) لوقوعه في الاسواق ومجالس لا يخشى فيها عن العامة . ع (٣) (قوله ان وقع في قلبه) وفي التبرئ ليلية اذا رأى المانع دوة ثينة في يد كناس أو كتابا في يد جاهل ليس في آياته من هو أهله لا يسمه أن يشهد بالملك له فسر فان مجرد اليد لا يكفي اهدمدي . محمد امين (٤) (قوله الدلالة في الاسباب كلها) أي دلالة جميع الاسباب كالشراء والهبة على الملك اتما هو بسبب اليد . ع فان الشراء لا يفيد ملك المشتري حتى يكون ملك البائع . ف ولا يكون ملك البائع الا باليد والاتسلسل . ع (٥) (قوله المشهود له والمشهود عليه) أي مع التلفظ باسميهما فلا يرد اشارة

وفيه اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة والبعض فرقوا بين

لنفسهم قلنا لا يقع في الاعتقاد الباطل
الادبانية والكذب ضد الجميع حرام
وأما الخطابة فهم من غلاة الروافض
يستقدون الشهادة لكل من حلف
عندهم وقيل يرون الشهادة لشيمهم
واجبة (والذي على مثله وإن خالفنا
مئة وعلى المستامن والمستامن على مثله
إن كانا من دار واحدة) شهادة الذي
تقبل عندهما وعند مالك والشافعي ربح
لا تقبله ثم عندنا إنما تقبل على
الذي والمستامن وإن خالفنا مئة
كالنصارى والمجوس فإن الكفر كله
مئة واحدة ولا تقبل على المسلم وشهادة
المستامن تقبل على المستامن إن كانا
من دار واحدة وإن كانا من دارين
كالترك والروم فلا تقبل ولا تقبل أيضا
على المسلم ولا أيضا على الذي (وحدو
بسبب الدين من اجنب الكبار ولم
يصر على الصغائر وغلب سواها)
واختلفوا في تحريم الكبار قبله
هى سبع الاشراف باله تعالى والفرار
من الزحف وعقوق الوالدين وقتل
النفس بغير حق وبهت المؤمن والزنا
وشرب الخمر وزاد البعض كل مال
التيمة بغير حق وكل الربا وقبور
في الحديث واجنبوا السبع الموبقات
الشرك بالله والسحر وقتل النفس
التي حرم الله الا فالحق وكل الربا
وأكل مال اليتيم بغير حق والتولي
يوم الزحف وقد اختلفت المصنفات المؤمنات
الفنانات وقد قال عليه السلام الكبار
الاشراك بالله وعقوق الوالدين
وقتل النفس واليدين الضموس

وفيه شبهة (١) يمكن التحرز عنها بحسب الشهود (والمملوك والصبي) لأن
الشهادة من باب الولاية وهو لا يلي نفسه قائل أن لا يلي غيره (الآن
يحمل في الرق والصبر) لانهما يتأهلان لتحمل لانه بالمشاهدة والسماح وهما
أهل لهما بحر (وأما بعد الحرية والبلوغ) لتحقق أهلية الاداء حينئذ بحر
(والحدود في قذف وإن تاب) وقال الشافعي قبل اذا تاب لنا آية ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا (٢) والاستثناء منصرف الى أولئك هم الفاسقون ولانه (٣) من تمام
الحكم لكونه (٤) مائة (٥) فيبقى بعد التوبة كاسله (الآن يحسد الكافر في
قذف ثم أسلم) لأن للكافر شهادة فكان ردّها من تمام حده وبالإسلام حدث له
شهادة أخرى بخلاف البعد اذا حدث ثم اعتق اذ لا شهادة للعبد أصلا فقام حده
برد شهادته بعد التيق (والولد لابوه وجديه وعكسه) والأصل فيه (٦) قوله عليه
الصلاة والسلام لا تقبل شهادة الولد للوالد ولا الولد للمرأة ولا الزوج لزوجاته ولا
لاسرته ولا البعل لبه ولا المولى لبه ولا الاجير لمن استأجره. ولأن المنافع
بين الاولاد والاباء متممة ولهذا لا يجوز اداء الزكاة اليهم فتكون شهادة لنفسه
(٧) من وجه (٨) أو تتمكن التهمة (واحد الزوجين للآخر) خلافا للشافعي
أن الاملاك متميزة يدها والابدى متميزة ولهذا يجري التخاص والجس بالدين
بينهما ولا يعتبر بما فيه من النفع لتبوت (٩) ضمنا كافي الغريم اذا شهد (١٠) لمديونه
الاخرى ع (١١) (قوله يمكن التحرز عنها الخ) بخلاف شهادة نحو القابلة على
نحو الولادة ع (١٢) (قوله والاستثناء منصرف الخ) لانها مستأققة لكونه اخبره
لا يحسن عطفها على الاشياء. ك. ولأن الصرافة الى لا تقبلوا فيد انصرافه الى
فاجلدوا او الوالط وهو منتف بالاجماع ع (١٣) (قوله من تمام الحد) لأن الظاهر
من حلف لا تقبلوا على فاجلدوا ومن التماس بين الجلد والرد في الايلاء ان
الرد من الحد وايضا قوله أبدا لا فائدة له الا تأييد الرد (١٤) (قوله مائة) لأن فيه
معنى الزجر لانه يؤلم قلبه كما ان الجلد يؤلم بدنه وقد آذاه بلسانه فعوقب باهدار
منفعة لانه جزء وفاقا ك (١٥) (قوله فيبقى) لأنه ربما يصلح مانعا عن القذف
في المستقبل. ف قوله مائة أى لغير الحدود والافالحدود لا يخاف من الرد
تانيا لان الرد لا يبدى شيئا واحدا لا يمكن تكراره حتى يخاف من تضاعفه بالقذف الثاني ع
(١٦) (قوله قوله عليه الصلاة والسلام) غريب وانما أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق
من قول شريح لكن المصنف وهو أبو بكر الرازي الذي شهد له أكبر المشايخ
انه كبر في العلم رواء بسنده الى عائشة رضي الله عنها عنه صلى الله عليه وسلم (١٧)
(قوله من وجه) للاشتراك في الانتفاع ع (١٨) (قوله أو تتمكن فيه التهمة)
أى تهمة الميل ع سعدى النائي من اتصال المنافع منضيا الى الميل النائي من القراءة
(١٩) (قوله ضمنا) أى في ضمن الشهادة ش (٢٠) (قوله لمديونه الدائس) أى بدينه

فالمصحيح ان هذه الاحاديث ليست ليان الحصر فالكبيرة كل ماسي فاحشة كاللواط ونكاح منكوبة الاب او ثبت لها

بعض قاطع عقوبة في الدنيا أو في الآخرة وقال الامام الحلواني رح كل ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه منك حرمة الله تعالى والدين فهي كبيرة ثم بعد الاجتناب عن الكبائر كلها لا بد من عدم الاصرار على الصغيرة فان الاصرار على الصغيرة كبيرة وقوله وغلب جوابه اي حسنة اغلب من سيئة فان الامام بالصغيرة لا يسقط العدالة بقوله ومن اجتنب الى قوله وغلب جوابه تفسير العدل اقول ولا بد فيه من قيد آخر وهو ان يجنب الاتصال بالحسنة الدالة على الدناءة اي عدم المروءة كالا كل في الطريق والبول على الطريق (والاقلب) (٨٠) الا اذا ترك الاحتياط استخفافاً بالدين (والعصى وولد

للفلس ولنا ما روينا ولان الاتفاق (١) متصل عادة (٢) وهو المقصود فيصير شاهداً لنفسه من وجه أو يصير منهما بخلاف شهادة التريم لانه لا ولاية له (٣) على المشهود به (والسيد لبيده) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه دين ومن وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف مرأى (ومكاتبه) لما قلنا (والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) لانه شهادة لنفسه من وجه وفي غيره قيل لعدم التهمة (والخث) ومراده الخث في الردى من الافعال لانه قاطع فاما الذي (٤) في كلامه لين وفي أعضائه تنكسره فهو مقبول الشهادة (والثامنة والثنية) لانهما يرتكبان محرماً بالنهي عليه الصلاة والسلام عن الصوتين الاحقين الثامنة والثنية . هناية ولا يتكرر هنا مع قوله ولا من يقضي للناس لان المراد هنا من جيل الثغوي والثوحة مكسبة وهو يم الذكر والاشي وخص الا في موافقة لفظ الحديث لمن الله بالثامنة لمن الله بالثنية . ف (والمدون كانت عداوة دينية) لان المعادة لاجل الدنيا حرام فرتكبها لا يؤمن عليه . من القول ثم المدون من يفرح بمزونه ويمزق بفرحه وقيل يفرح بالعرف ومثال العداوة الدينية شهادة المقدوف على القاذف واحتراز بالدينونة عن الاخرية كعدواة من رأى منتمكراً ولم يتهنئه قاتلاً لا تمنع الشهادة . بحر (ومدمن الشر على الله) شرط الايمان مع ان نفس شرب نحو الخمر حرام ليطهر بالايمان عند الناس انه مرتكب الحرام على آخر مع توهم نفسه فيه (١) (قوله متصل) أي شدة اتصال حتى يعد كل منهما غنياً بالآخر لا ية ووجدك كاتلاً قاطعاً قبل بمال خديجة (٢) (قوله وهو) أي الاتفاق . عناية للمقصود أي من أداء الشهادة كالمالك في البيع فلا يعد ضمناً . ع (٣) (قوله على المشهود به) بخلاف الزوج فانه لكونه قواماً عليها والذي يتصرف في ملحاة . عناية وبخلاف المرأة فان لها حق أخذ الثمقة . سدي أي بدون القضاء وكذا لها التصرف في ماله تصديق بشيء يسير من ماله ككسرة الرغيف ان علم رضاه به كما في الحديث . ع (٤) (قوله في كلامه لين) أي خلقه

الزنا والعمال) وعند مالك لا تقبل شهادة ولد الزنا على الزنا لانه يجب ان يكون غيره كنفسه واما العمال فان قس العمل ليس يفسق الا اذا كانوا اعواناً على الظلم وقيل العامل اذا كان وجباً فامروءة لا يجازف في في كلامه قبل شهادته وان كان فاسقاً فقد يروي عن أبي يوسف رح ان الفاسق اذا كان ذا وجعة لا يقدم على الكذب تقبل شهادته (ولاخيه وعمه ومن حرم رضاً أو مصاهرة لامن أعنى) وفي رواية عن أبي حنيفة رح قبل فيها يجرى فيه السامع وهو قول زفر رح وعند أبي يوسف والشافعي رح قبله اذا كان بصيراً عند التحمل وان عصى بعد الاداء قبل القضاء لا يقضي القاضي عند أبي حنيفة رح ومحمد رح خلافاً لأبي يوسف رح وقوله أظهر (ومملوك ومحدود في قذف وان تاب) واتما قال هذا لانها تقبل عند الشافعي رح اذا تاب (الا من حصد في كفره فاسلم وعدو بسبب الدنيا ولا لاسله وفرعه وزوجه وعمره) في المدو

لا قبل شهادته على من يعاديه وقبل له وفي الاصل الى آخره على العكس وفي الزوج والعرس خلاف فتسقط الشافعي رح (وسيد لبيده ومكاتبه وشريكه فيما يشركانه) واتما قال هذا لانه قبل لشريك في غير مال الشركة (وكذا لا قبل شهادة الاجير) وقيل يراد به التلميذ الخاص الذي يعد ضرراً له . ضرر نفسه ونفسه تقع نفسه وقيل يراد به الاجير مسانعة أو مشاهرة (ومحذ يغفل الردى) فانه ان لم يغفل الردى قبل شهادته فان عدم القدرة على الجماع ولين الكلام وتنكسر الاضاء غير مانع لقبول (وثامنة ومثنية ومدمن الشر على الله) أي شرب الاشربة المحرمة فان الاشربة التي لا تحرم أدامانها لا يسقط الشهادة ما لم تنكسر بل ايمان السكر يسقط وقد ذكر ان المراد من الايمان الادمان في الية وهو ان يشرب

فيسقط عدالة واما التهم بالشرب فلا تسقط عدالة. ف وقول للمنف على الله لم يظهر لي وجه زيادته لانه ان قيد الشرب بالحرام يشمل الحر ولا يفتي ان الله ليس بشرط في الحر وان قيد بالحلال لزم افعال يان حكم الحرام وان اريد به الاعم من الحرام والحلال لزم ما لزم من قيده بالحرام الا ان يختار الشق الاول وقيد الله لاخراج التداوي لما في الضر المختار وانما قال على الله ليخرج الشرب للتداوي فلا يسقط العدالة لشبهة الاختلاف. صدر الشريعة وابن كمال اهدوا الاختلاف في شرب الخمر للتداوي متحقق كافي شرب غيرها من المحرمات لاجله فيصلح ان يكون قيد الله مخرجا لشربها للتداوي. ع (ومن يلعب بالطيور) لانه يورث غفلة ولاه قد يقف على عورات النساء بصمود سطحه ليغير طيرا (أو يفتي للناس) لانه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة. هداية احتلف المشايخ في التفتي لنفسه لدفع الوحشة فكرهه بعضهم وبه أخذ شيخ الاسلام ولم يكرهه بعضهم وبه أخذ شمس الآمنة السرخسي والمصنف أخذ بما أخذ به شيخ الاسلام وفي النهاية ان القضاء في حقن مطلقا حرام لرفع صوتهم وهو حرام فلذا أطلق في قوله مثنية وقيد في غناء الرجال بقوله للناس. ف يقول النهاية غناء الرجال أي المقوم من شمول كلمة من للرجال والنساء. ع (أو يرتكب ما يوجب الحد) للفسق (أو يدخل حماما بلا ازار) لان كشف الصورة حرام (أو يأكل الربا أو يقامر بالنرد أو الشطرنج أو قوته الصلاة بسبيهما) لان ذلك من الكبار وما مجرد اللعب بالشطرنج فلا يمنع الشهادة لان للاجتهاد فيه مسافا لا باحة مع الكراهة عند مالك والشافعي ان يجرد عن الكذب وتأخير الصلاة والمقامرة ولا يجوز عندنا واحده. ف (أو يبول أو يأكل على الطريق) لانه تاوك المرأة فاذا لم يستع عن مثل ذلك لا يستع عن الكذب (أو يظهر سب السلف) لظهور فقه بخلاف من يكتمه (وقبل لآخيه وعمه وابوه رضا وام امراته وبنها وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه) لانعدام التهمة لان الاملاك ومناقبها متباينة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض. بحر (واهل الهوى) خلافا للشافعي لنا انه فسق من حيث الاعتقاد وما اوقعه فيه الاتية فيمتنع عن الكذب فصار كالكل متروك التسمية تامدا مستيحاحا فلك (الا الخطاية) قوم من غلاة الروافض يتقدمون الشهادة لكل من حلف عنده وقيل يرون الشهادة لشيعة واحدة (والذي على مثله) خلافا للشافعي ومالك لنا ان له ولاية على نفسه واولاده للصغار فكذا على جنسه (والحرى) المستامن اما غيره فيسترق ولا شهادة للبيده. ف (على مثله) ان كانا من دار واحدة والا فلا يقبل فالتارك والروم لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ولما يمنع الارث (لا على القمي) لانه لا ولاية له عليه لانه اعلا حالا منه لانه من دارنا وقبل شهادة القمي عليه (ومن اثم) يقال اثم اذا فعل ما دون الفواحش. ع (بصغرة) بلا اصرار. ف (١) او بلا غلبة للصغار محمدامين (ان اجنب

(١) قوله ولا غلبة اي بلا غلبة الصغار على الحسانات. ع

رح شرط مسح ذلك ان يظهر ذلك للناس او يخرج السكران فيسخر منه الصبيان حتى لو شرب الخمر في السر لا يسقط عدالة وقد ذكر في الحواشي ان هذا في غير الخمر واما في الخمر فلا يحتاج الى قيد الله وبقول لابد في الخمر من قيد الشرب بطريق الله ايضا فان شربها للتداوي بان قال له الاطباء لاعلاج لمرضك الا الخمر فحرمها مختلف فيقال لا تسقط الشهادة وكنتك من مجلس مجالس النجور والشرب لا قبل شهادته وان لم يشرب (ومن يلعب بالطيور أو الطيور أو يفتي للناس) انما قال للناس لان من يفتي لدفع الوحشة عن نفسه لا يسقط العدالة (أو يرتكب ما يوجب الحد) أو يدخل الحمام بلا ازار أو يأكل الربا أو يقامر بالنرد أو الشطرنج أو قوته الصلاة بسبيهما) قال في الهداية أو يقامر بالنرد أو الشطرنج ثم قال فلما مجرد اللعب بالشطرنج فليس يفسق مانع لقبول الشهادة لان للاجتهاد فيه مسافا فهم من هذا في النرد لا يشترط المقامرة أو قوت الصلاة عقبة المقامرة وقوت الصلاة في النرد وقع اتفاقا وفي التخيير من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال (أو يبول على الطريق أو يأكل فيه أو يظهر سب السلف) أي الصحابة والصلحاء المجتهدين للناشرين رضوان الله عليهم أجمعين (ولو شهد

شهدا ان الاب جبل زيدا وسبا
لاه لو انكر لا قبل الشهادة (شهادة
دائن للثبوت ومدى مؤلفه) ولما
ووصيه على الايصاء) أى صح شهادة
هؤلاء اذا ادعى زيد أنه وصي (وان
شهدا ان اباهما النائب وكه يقبض
دينه وادعى الوكيل أو جحد ردت)
لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن
النائب فلو ثبت الوكالة ثبتت بشهادتهما
فلا يمكن ثبوتها لهما لكان التهمة بخلاف
الايصاء لان الوصي اذا ادعى يكون
بهما قبول الشهادة كصين الوصي
والقاضي يملك ذلك (كالشهادة على
جرح مجرد وهو ما فسق الشاهد
ولم يوجب حقا للشرع أو المدمر
هو فاسق أو آكل الربا أو أنه
استاجرهم) صورة المستثناة اذا اقام
البينة على المدالة فقام الخصم البينة
على الجرح ان كان الجرح جرحا
مجردا لا يثبت بينة الجرح وانما قلت
ان صورة للمستثناة هذه لانه لو لم يقم
البينة على المدالة فاعبر بخبران ان
الشهود فساق أو آكلوا الربا أو أنه
استاجرهم فان الحكم لا يجوز قبل
ثبوت المدالة لاسبا اذا أخبره بخبران
ان الشهود فساق (وتقبل على اقرار
المدعى بفسقهم) لان الاقرار عما
يدخل تحت الحكم (أو على أهم
مبدأ ومحدودون في قذف أو شاربوا
خمر أو قذفة أو شركاء المدعى أو أنه
استاجرهم بكذبا لها وأصلها ذلك
بما كان لي عنده أو اتي صالحتهم
على كذا ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا
على وشبهوا) أى على ان لا يشهدوا

الكبار كلها) هذا هو الصحيح في حد المدالة المتبرة وبعد التوقي عن الكبار
يستر الغالب لان في اعتبار اجتنابه الكل سدا لباب الشهادة وهو مفتوح اجبا
للحقوق هداية والاصح ان الكبيرة كل ما كان شديدا بين المسلمين وفيه منك حرمة
الدين محمد امين (والا قاف) لانه لا يخل بالمدالة الا اذا تركه استخفافا لانه لم يبق
بهذا الصنع عدلا (والخصي) لانه قطع عضوه ظلمما فصار كقطع اليد (وولد الزنا) لان
فسق الابوين لا يوجب فسقه ككفرهما وهو مسلم وقال مالك لا تقبل في الزنا لانه
يجب ان يكون غيره مثله فيهم قلنا المدل لا يختار ذلك ولا يستعجه والكلام في
المدل (والحق) لانه رجل او امرأة وشهادة الجنبين مقبولة بالنسب (والعمال)
المراد عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس بفسق الا اذا كانوا
اعوانا على الظلم (والمثق) المعنى وعكسه لانه لاثمة اما لو كانت ثمة تهمة فلا تقبل
وفي الخلاصة لو شهد عيذان (١) بمد المتق على ان الثمن كان كذا عند اختلاف
البائع والمشتري لا تقبل ١٠ له خبرهما لا تقسهما فاما ذلولا الشهادة لتحالفا فيفسخ
البيع فيطل المتق هذا وقد قبل شرح شهادة قنبر لعل رضى الله عنه وهو عتيقه
بحر (ولو شهدا) اي الاثنان وهكذا الفرعان والوصيان (ان اباهما اوصى اليه والوصي
يدعى جاز) استحسانا لا قياسا هداية لان الشاهدين قصدان ففسخا تقسما يتسب من
يقوم باحياء حقوقهما وكذا الفرعان ليستوفيا منتهقهما او يبرآن بالرفع اليه وكذا
الوصيان ليغنيهما عن التصرف في مال اليتامى ١٠ له وجه الاستحسان ان للقاضي
ولاية نصب الوصي انا كان طالبا اي غير محتج ١٠ ع والموت معروف فيكني القاضي
بهذه الشهادة مؤنة التمين لان ثبت بها شيء (٢) كالقرعة (وان انكر لا) اولى
يكن للموت معروفا اذ ليس للقاضي حينئذ ولاية نصب الوصي فتكون الشهادة هي
الموجبة (كما لو شهد ان اباهما وكه يقبض دينه وادعى الوكيل أو انكر) لان القاضي
لا يملك نصب الوكيل عن النائب فلو ثبت قائما ثبتت بشهادتهما (٣) وفيها تهمة
(ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) مجرد وهو الذي لا يوجب (٤) حقا للشرع
ولا لعبد ككونه فاسقا لان الفسق لا يدخل تحت الحكم لان له الرفع بالتوبة
فلا يتحقق الالتزام (ومن شهد ولم يبرح) عن المجلس ولم يطل المجلس ١٠ در (حتى قال)

(١) (قوله بمد المتق) اي اعتاق مشترهما اياهما ١٠ ع (٢) (قوله
كالقرعة) قائما تستعمل لا للاثبات بل لفائدة تطيب القلوب (٣) (قوله
وفيها تهمة) لانها شهدا لابيها ١٠ ش (٤) (قوله حقا للشرع أو لعبد) وفي الهداية لو اقام
البينة على ان الشاهد شارب خمر او قاذف تقبل وكذا لو اقامها على اني صالحت هؤلاء
الشهود على كذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا علي بالباطل وقد شهدوا
واطالبهم برد ذلك المال ١٠ اهل مخصا ققوله شارب خمر اي ولم يتقدم المهد ١٠ منع امين
فهذا مثال لحق الشرع وقوله وكذا لو اقامها مثال لحق العبد ١٠ ع

القاضي فتقبل (ولو شهد عدل ولم

يبرح مكانه حتى قال او حمت بعض
شهادتي قبل) اي اخطأت بفسان
ما يجب ذكره كما اذا ادعى للمدعي
عشرة دراهم فشهد على الخمسة ثم
قال لست بالبض بل الواجب عشرة
او قال اخطأت بزيادة باطلة كما اذا
ادعى للمدعي خمسة دراهم فشهد على
عشرة ثم قال اخطأت وقتا العشرة
مقام الخمسة فان كان في المجلس قبلت
الشهادة وقوله اخطأت في المجلس
يقبل من المعدل وان كان للموضع
موضع شبهة لان المدعي اذا ادعى
الحجة لا يقبل الشهادة على المشرة
لان للمدعي بصير مكذب للشاهد وفي غير
هذا المجلس ان كان للموضع موضع شبهة
لا يقبل لانه يوهم التليس من المدعي
وان لم يكن الموضع موضع شبهة كما
اذا لم يذكر لفظة الشهادة ثم يزيد
في مجلس آخر لفظة الشهادة فتقبل
من المعدل مع ان المجلس مختلف
(وشرط موافقة الشهادة للدعوى
كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند
ابي حنيفة (رح) فان عندها لا يشترط
اتفاقهما لفظا ومعنى بل يكفي اتفاقهما
معنى (فتد ان شهد أحدهما بالف
والآخر بالفين أو مائة ومائتين أو
طلقة وخلقسين أو ثلاث) أي ان
شهد أحدهما بمائة والآخر بمائتين
أو شهد أحدهما بطلقة والآخر
بمئتين أو ثلاث فاتها رد عند أبي
حنيفة (رح) وعندها تقبل على الأقل
اذا ادعى للمدعي الاكثر حتى اذا
ادعى للمدعي الأقل يكون للمدعي

أي قبل القضاء بدليل قول الزباني في اخير السودة الآتية لان الحادث بعد الشهادة
قبل القضاء الخ . ع (او حمت بعض شهادتي) أي (١) بلسان ما كان يحق على ذكره
او بزيادة كانت باطلة (تقبل لو عد لا) (٢) احتراز عن المستور بحرووجه ان الشاهد
قد يثلي مثله لمهاية مجلس القاضي فكان المذنب واضحا فيقبل اذا تداركه في اوائه
ثم قبولها انما هو يجمع ما يشهد به اولا فلو شهد بالف ثم قال (٣) غلطت بخمسةائة
يقضى بالف لان المشهود به اولا صار حقا للمدعي ووجب على القاضي القضاء به
(٤) فلا يبطل برجوعه وقيل يقضى (٥) بما بقي (٦) لان الحادث بعد الشهادة قبل
القضاء كالحادث عند الشهادة . ي

(باب الاختلاف في الشهادة)

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا) لان تقدم الدعوى في حقوق المباد
شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيها يوافقها لا فيما يخالفها (ادعى دارا اربا او شراء
فشهدا بملك مطلق لفت) لانها شهدا (٧) باكثر مما ادعاه المدعي لانها شهدا بملك
قديم وهو يدعى ملكا حادئا وما مختلفان لاستحقاق الزوائد في القديم لافي الحادث
بحر (وبمكة لا) بان ادعى ملكا مطلقا فشهدا بملك بسبب لانها شهدا بانقل عما
ادعاه (ويصير اتفاق الشاهدين افظا ومعنى) بان يكون المتق المطابق لكلام احدهما
هو للمق المطابق لكلام الآخر بينه . بحر كالب والاب او الفين والفين مثلا ولا
يشترط هذه البينة في جميع اجزاء كلاميهما فلو وجدت في بعض الفاظهما تقبل في
ذلك للتدرك كالب والف وخمسائة حيث توافقت في لفظة الالف فتقبل في الالف . ع
(فان شهد احدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل) لاختلافها لفظا لان الالف
لا يبر به عن الالفين بل هما (٨) جلتان متباينتان (وان شهد الآخر بالف

(١) (قوله اي بلسان الخ) فسر به للمافي القاموس وهم في الحساب كوجل غلط وفي التي .
كوعد حيوهمه اليه واوهم كذا من الحساب اسقط او وهم كوءدو وورث واوهم بمعنى ام
والحاصل ان اوهم مشترك بين الاسقاط والحط لكن الخطأ اعم من الاسقاط لانه كما يكون
بالزيادة يكون بالاسقاط فسر او حمت بهذا المعنى الخطأ فيشمل الصورتين . ع
(٢) (قوله احتراز الخ) قال بعض الطلبة معنى قوله عدلا كان عدلا عند هذا القول
ايضا كما كان عدلا عند اداء اول الشهادة فاحتز به عما اذا فسق بمداء الشهادة
قبل القضاء فليراجع . ع (٣) (قوله غلطت بخمسةائة) اي زائدة بل انما هو خمسمائة
(٤) (قوله فلا يبطل الخ) في التفريع نظر لان وجوب احداث القضاء بحق للمدعي
مشروط بعدم رجوع الشاهد فاذا رجع فكيف يقضى . ع (٥) (قوله بما بقي) اي
وبما زاد كما صرح به غيره ومثله في البحر قال وعليه فتنى القبول العمل بقوله
الثاني . محمد امين (٦) (قوله لان الحادث) وهو القول بالزيادة او النقصان . ع (٧)
(قوله باكثر مما ادعاه) فكان للمدعي مكذبا لهما . ع (٨) (قوله جلتان) اي عدنان

مكذبا لشاهد الاكثر فلا تقبل (وقيل على الف في بالف واثب ومائة) أي في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة (ان

للزائدة لم تقبل شهادة مثبت الزيادة
وأما ان قال كان أصل حتى ألفا ومائة
ولسكنى استوفيت المائة وأبرأته منها
قبلت شهادته للتوفيق (كطلقة وطلقة
ولصف ومائة ومائة وعشرة) أى
كنهادا أحدهما بطلقة والآخر بطلقة
ولصف وشهادة أحدهما بمائة والآخر
بمائة وعشرة فإن الشهادة مقبولة اتفاقا
للاتفاق على الالف وعلى الطلقة
وعلى المائة ولا شك ان قولهما أظهر
وفرق أبى حنيفة رح ضيف وهو
أتهما متفقان على الالف في شهادة
أحدهما بالالف والآخر بالف ومائة
غير متفقين في شهادة أحدهما بالف
والآخر على الالفين (ولو شهدا
بالف أو بقرض ألف وزاد أحدهما
قضى كذا قبلت بالف وبقرض ألف
ورد قوله قضى كذا) لان شهادة
الفرد غير مقبولة (الا اذا شهد معه
آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر
المدعى ضد الناس بما قبض) أى
يجب على الذى يعلم قضاء البعض ان
لا يشهد حتى يقر المدعى عند الناس
بما قبض فلا يتضرر للمدعى عليه
وذكر للطحاوى عن أصحابنا ان شهادة
لا تقبل وهو قول زفر رح لان
المدعى يكذب شاهد قضاء البعض قلنا
الا كذاب في غير المهود به لا يمنع
القبول (ولو شهدا بقتل زيد يوم كذا
بمكة وآخران بقتله فيه بكوفة ردنا)
أى بقتل زيد في ذلك اليوم بكوفة ترد
اليقان لان أحدهما كاذبة يقيين
وليست أحدهما أولى من الاخرى

وخمسائة وللمدعى يدعى ذلك قبلت على الف) لاختصاصهما على الالف لفظا ومعنى
لان الالف والخمسة جلتان عطفت أحدهما على الاخرى (١) والعطف يقر بالاول
• هداية فكان الالف مستقلا غير محتاج الى ذكر الخمسة وقد وافق على استقلاله
بكلام الاخر فكانا متوافقين لفظا ومعنى مع قوله والمدعى يدعى ذلك وأما اذا
ادعى انه ليس لى عليه الا الالف أو سكت الا عن دعوى الالف تبطل
شهادة الالف والخمسة لانه كذبه المدعى في المهود به (ولو شهدا بالف وقال
أحدهما قضاء منها خمسة قبلت بالف) لاختصاصهما عليها (ولم يسمع انه قضاء الا
ان يشهد آخر وبقضى ان لا يشهد حتى يقر المدعى بما قبض) كيلا يصير (٢)
معينا على الظلم (ولو شهدا بقرض وشهد أحدهما انه قضاء جازت الشهادة على
القرض) لاختصاصهما لا على القضاء لفرد به (ولو شهدا انه قتل زيدا يوم
البحر بمكة وآخران انه قتل يوم البحر بمصر ردنا) لان أحدهما كاذبة يقيين ولا
ولا مرجع (فان قضى بأحدهما أولا بطلت الاخرى) لان الاولى ترجحت
باتصال القضاء بها (ولو شهدا على سرقة بكرة واختلفا في لونها قطع) خلافا لهما
فانه لا يقطع عندهما لان السرقة في السوداء مثلا غيرها في البيضاء فلم يتم على كل
فعل نصاب الشهادة وصار كالنصب وصار كالكور والانوة وله امكان التوفيق
لان التحمل في الليل من بعيد والوثان يتشابهان أو يجتمعان في واحد فهذا
يبصر جانب سوادهم وذلك جانب بياضه بخلاف النصب لان التحمل فيه بالهيار
عن قرب منه والله كورة والانوة لا يجتمعان في واحد وكذا الوقوف عليه
بالقرب منه فلا يشبه • هداية لا يقال ان هذا احتمال لاثبات الحد لا كما تقول ان
القطع انما هو لعدم اختلافهما في نفس المهود به لانهما لا يكلفان بعلم لونها فلو
قالا لا فم لونها قبلت شهادتهما ويجب الحد كما لو اختلفا في ثياب السارق وكما لو
اختلفا في مكان الزنا من البيت بخلاف الذكورة والانوة لانهما مكلفان معرفة
ذلك لتعلم القيمة فيعرف ان المسروق باع لصا ام لا وعلى هذا فلا حاجة الى
التوفيق المذكور في الكتاب لكننا نرى ان به فلا يكون في شيء من الاحتمال
لاثبات الحد • ف (بخلاف) ما اذا اختلفا في مع (الذكورة والانوة) فانه
لا يقطع اتفاقا تقدم مع (و) بخلاف ما اذا شهدا في مع (النصب) واختلفا في اللون
فانها لا تقبل بالاتفاق لما مر (ومن شهد لرجل انه اشترى عبد فلان بالف وشهد
الاخر بالف وخمسة بطلت الشهادة) لان المقصود اثبات السبب وهو التقيد
(١) قوله والعطف يقر بالاول) بخلاف الثمت والبدل فان الثمت يغيره من
الاطلاق الى التقييد والبدل يغيره من المقصودية بالحكم مع (٢) (قوله معينا
على الظلم) لانه اذا شهد بالف ثم قال قضاء خمسة يقضى بالالف ولا يلتفت الى
قوله فيضيع حق للمدعى عليه

(فان قضى بأحدهما ثم قامت الاخرى ردت هي) لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها فلا يلتفت بالثانية ويختلف

(ولو شهدا بسرقة بقرة واختلغا في لونها قطع ولو اختلغا في الذكورة لا) وعندهما لا يقطع في الوجهين وقيل الاختلاف في لونين متشابهين كالسواد والحمر لاني السواد والياض وقيل في جميع الالوان له ان السرقة قد يقع في القبالي والرأى براه من بعيد قالوا ان يتشابهان والاظهر قولهما ولو شهد بسرائع عبد او كتابته بالف (٨٥) والاخر بالف وماتت ردت شهادتهما

سواء ادعى البائع أو المشتري لان العقد يختلف باختلاف الثمن فيكون على كل واحد شهادة ترد فلا تقبل (وكذا اذا عتق بمال مصلح عن قود ورهن وخلع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرس) فيه لب ونشر فدعوى العبد يرجع الى العتق بمال وهكذا على الترتيب لان المقصود هنا هذا العقد وهو مختلف وان ادعى الآخر) أي المولى في العتق على المال وولى للمقتول في الصلح عن القود والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع (فهو كدعوى الدين في وجوبها) أي ان كان الشاهدان مختلفين لفظا لا تقبل عند أبي حنيفة رح وان كانا متفقين معنى فان ادعى المدعى الأقل لا تقبل شهادة الشاهد بالأكثروان ادعى الاكثر تقبل على الأقل ولقاتله ان يقول ليس هذا كدعوى الدين لان الدين ثبت باقرار المدين فيمكن ان يقر عند أحد الشاهدين بالف وعند الآخر باكثر ويمكن أيضا ان يكون أصل الحق هو الاكثر لكنه قضى الزائد على الالف أو ابراه عنه عند أحد الشاهدين بدون الآخر فالنوبق بينهما يمكن أما هنا قلنا ثبت بثبوت العقد والعقد بالف غير العقد بالأكثر فبقى على كل واحد

ويختلف باختلاف الثمن فاختلف المشهود به (وكذا الكتابة) لان المقصود اثبات السبب ان كان المدعى هو العبد وهذا ظاهر وكذا ان كان المولى لان العتق (١) لا يثبت قبل الاداء (والخلع) والاعتاق على مال والصلح عن دم عمد ان كان للمدعى هي المرأة والعبد والقاتل لان المقصود اثبات العقد (٢) والحاجة ماسة اليه وان كانت الدعوى من جانب آخر فهو بمنزلة دعوى الدين فيها ذكرنا من الوجوه لانه (٣) يثبت الطلاق والعتق والنفو باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين (فاما التكاح فيصح بالف) استحسانا وقالا هذا باطل ايضا لان قصدهما السبب فاشبه البيع ولا يخيصة ان المال في التكاح (٤) ينع والاصل الحل والمالك (٥) ولا اختلاف فيها هو الاصل فيثبت ثم اذا وقع الاختلاف في التبع يقضى بالاقل لاحاقهما (٦) ويستوى دعوى اهل المالين واكثرهما (ملك المورث لم يقض لوارثه بلا جر) بان يصرحا بان تركه ميراثا له في خلافة الابي يوسف لان ملك الوارث ملك للمورث قاله شهادة بالملك له شهادة بالملك للوارث وهما يقولان ملك الوارث متجدد في العين حتى يجب عليه الاستبراء في الحايضة الموروثة ويحل للوارث التقي ما كانت صدقة على المورث الفقير (الا ان يشهدا بملكه أو يده أو يد مودعه) لان يد مودعه كيد (أو مستميره) لذلك ع (وقت الموت) فيكتفى به لثبوت الانتقال ضرورة (ولو شهدا بيد حي) ادعى عينا في يد شخص ف ردت شهر ردت فلا يقضى باليمين للمدعي لان اليد متعنية وهي متوعة الى ملك وأمانة رضبان

(١) قوله لا يثبت قبل الاداء فقبل الاداء هو عبد لا يقدر المولى على ايجاب الدين عليه الا بمقد الكتابة قاله شهادة ناعاهي لاثباتها (٢) قوله والحاجة ماسة اليه لان الخلاص انما يفيد العقد ومقصودهم هو الخلاص (٣) قوله يثبت باعتراف صاحب الحق فلا حاجة الى ذكر السبب فلما ذكره ظهر منه ان المقصود انما هو المال ع (٤) قوله ينع ولذا يصح التكاح بدون تسميته (٥) قوله ولا اختلاف الخ اي اتفق الشاهدان على الاصل وهو ملك البضع فيقضى بذلك ولا يثبت الى الاختلاف في التبع وهو المال اثنائي شلي (٦) قوله ويستوى الخ اي لا فرق بين كون المدعى مدعيا الف فقط أو الفأ وخمسائة بخلاف البيع فانه لو ادعى الفأ واختلف الشاهدان بالف والف وخمسائة فان الشهادة بالف وخمسائة لا تقبل ع

شهادة فرد فلا تقبل كما في الطرف الآخر (والاجارة كالبيع في أول المدة وكالدين بعدها) اذ في أول المدة المقصود هو العقد فلا يقبل الشهادة وبعد المدة يكون الدعوى من الاجر وهو يدعى الاجرة فيكون كدعوى الدين فيقبل كما تقبل في دعوى الدين (وصح التكاح بالف استحسانا وقالا ردت فيه أيضا) هذا هو القياس لان المقصود هو العقد من الجانبين فصار كالبيع وجه الاستحسان ان المال في التكاح تبع ولا اختلاف فيها هو الاصل وهو العقد فيثبت ثم وقع الاختلاف في التبع فيقضى بالاقل

ويستوى دعوى أقل للثانين أو أكثرهما في الصحيح وقد قيل ان الاختلاف في دعوى الزوجة وأما في دعوى الزوج فلا تقبل اتفاقا اذ للقصور هو (٨٦) المقدم دون المال وفي جانب الزوجة يمكن ان يكون المقصود هو

(١) فيتمتع القضا بالجهر ولا يرد لان اليد مقصودة كذلك فلو شهدا انها كانت ملكة تقبل فكذا هذا قلنا الملك معلوم غير مختلف (ولو أقر المدعي عليه بذلك أو شهد شاهدان انه أقر انه كان في يد المدعي دفع الى المدعي) أما الاولى فلان جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار وأما الثانية فلان المشهود به الاقرار وهو معلوم

باب الشهادة على الشهادة

(٢) تقبل فيما لا يسقط بالشبهة استحصانا لشدة الحاجة اليها اذ شاهد الاصل قد يسجد فلو لم تجز لادى الى اتواء الحقوق ولهذا يجوزناها وان كثرت لكن فيها (٣) شبهة البدلية (٤) وزيادة احتمال وأمكن الاحتراز عنها بحسن الشهود فلا تقبل في التدرى بالشبهات هداية والتميز لا يجوزها لانها عبادة بدنية فلا تجزى فيها الثبابة (٥) (ان شهد رجلان على شهادة شاهدين) أى تجوز الشهادة على الشهادة بشرط ان يشهد الشاهدان على شهادة كل واحد من الاصلين. ويحجز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الثاني لا يجوز الا الاربع على كل أصل اثنان لان كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصارا كالرأتين ولنا اطلاق (٦) قول على رضى الله عنه لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين ولان نقل شهادة الاصل من الحقوق قلما شهدا بحق ثم شهدا بحق آخر فتقبل (ولا تقبل شهادة واحد على واحد) خلافا لما لك لنا ما روينا (والاشهاد ان يقول) شاهد الاصل (اشهد على شهادتي اني أشهد ان فلانا أقر عندي بكذا) لان الفسح كالتائب عنه فلا بد من التحميل والتوكيل (واداء القرع ان يقول أشهدان فلانا أشهدني على شهادته أن فلانا أقر عنه بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك) لانه لا بد من ذكر شهادته وذكره شهادة الاصل وذكره التحميل هداية ولم يشترط بعض العلماء ذكر التحميل (٧) (ولهذا لفظ أطول من هذا وأقصر منه وخير

(١) (قوله فيتمتع القضا بالجهر) فيه ان اليد من حيث هي معلومة (٢) (قوله شبهة البدلية لانه لا يصار اليه الا عند عجز الاصول) غاية وأما لم تكن حقيقة البداية لجواز الجمع بينهما فلو شهد أحد الشاهدين وهو أصل واخران على شهادة شاهد آخر جاز (٣) (قوله وزيادة احتمال) لان شهادة الاصل خبر يحتمل الكذب وهذه الشهادة بناء عليه وهي أيضا تحتمل الكذب وانما لم يستبرأ الاحتمال الاول كيلا يتعطل المأمور (٤) (قوله قول على رضى الله عنه لا يجوز الخ) فهو مبني بهذا اللفظ وفي مصنف عبد الرزاق عن علي رضى الله عنه لا يجوز على شهادة الميت الا رجلان ورواه ابن ابي شيبة عن الشعبي بلفظ لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين (٥) (قوله ولهذا لفظ أطول من هذا وأقصر منه)

المال لكن الصحيح ان الاختلاف في الفصلين (ولزم الجبر لشاهد الارث بقوله مات وترك ميراثا له أو مات وهذا في ملكه أو في يده) أى اذا قال الشهود كان هذا الوارث وهذا المدعي لا يقضى للوارث حتى يجز للميراث الى المدعي بقوله مات وترك ميراثا له الى آخره خلافا لابي يوسف فانه يشترط الجبر عنده (ان قال كان لايه امرة أو أودعه أو آجاره من في يده جاز بلا جبر) لان يد المستبر وللودع والمستأجر قائمة مقام يده فلا حاجة الى الجبر (ولو شهد يدعى منذ كذا ردت) أى شهدا انه كان في يد المدعي منذ شهر والحال انه ليس في يد المدعي عند الدعوى لا تقبل لان اليد متنوعة الى يده ملك ويد أمارة ويد ضمان فتعذر القضاء بإعادة اليد المجهرول وعند أبي يوسف رح تقبل (وان أقر المدعي عليه بذلك أو شهدا به أقر بيد المدعي صح) لان جهالة المقر به لا تمنع صحة الاقرار (وتقبل الشهادة على الشهادة الا في حد وقود وشرط لها تعذر حضور الاصل بموت أو مرض أو سفر) وعند أبي يوسف رح يكفي مسافة أن هذا لا يثبت الى أهله (وشهادة عند عن كل أصل لا تنافي فرعى هذا وذلك) خلافا للشافعي رح اذ هذه لا بد من أربعة شهداء يشهد اثنان عن هذا وآخران عن ذلك وعندنا يكفي اثنان يشهدان

عن هذا ويشهدان عن ذلك (ويقول الاصل أشهد على شهادتي اني أشهد بكذا وانفرد يقول أشهد ان فلانا الامور أشهدني على شهادته بكذا وقال اني أشهد على شهادتي بذلك) بعض المشايخ طوخوا وقالوا يقول الاصل أشهد بكذا وأنا أشهدك

على شهادتي فأشهد على شهادتي وفيه خمس شينات ويقول (٨٧) الفرع أشهد بكذا ان فلانا شهد
هندي بكذا فأشهدني على شهادته بكذا وامرني ان اشهد على شهادته بذلك وانا أشهد على شهادته بذلك وفيه

ثمان شينات والاحسن الاقصر قول
أبي جعفر ان يقول الاصل اشهد
على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد
على شهادة فلان بكذا من غير احتياج
الى ذكر زيادة وعليه فتوى الامام
السرخسي رح (فان عدل الفرع أصله
صح كاحد الشاهدين الآخر وان
سكت عنه ينظر في حاله) اي ينظر
القاضي في حال الاصل فان ثبت
عدالة قبله شهادة فرعه هذا عند
أبي يوسف رح وعند محمد رح
لاقبل اذا لاشهادة الا بالمعالة واذا لم
يسرف الفرع عدالة الاصل لم قبل
شهادته فلا يقبل شهادة الفرع فلما
لا يشترط معرفة الفرع عدالة الاصل
بله يشترط ان يثبت ذلك عند القاضي
فان ثبت عنده يقبله والا لا (وان
انكر الاصل شهادته بطلت شهادة
فرعه ولو شهدا عن اثنين على عزة
بنت عتبة المضرى وقالوا خبرانا بترفها
وجاء المدعى بامرأة لم يدريا انها هي
ام لا قبل له هات شاهدين انها عزة
اعلم ان الفرض من هذه المسئلة انه
لا يشترط ان يسرف الفرع المقهود
عليه بله يقال للمدعى هات شاهدين
يشهدان ان التي احضرته هو المشهود
عليه وليس الفرض انه اذا شهدا
على فلاة بنت فلان المضرى يكون
النسبة كامة ويكون الشهادة مقبولة
لانه اذا لم يذكر الجدة فلا بد ان ينسب

الامور اوسطها (ولا شهادة لفرع بلا موت أصله أو مرضه أو سفره) لان
جوازها عند الحاجة وانما تمس عند عجز الاصل (فان عدل الفرع صح) لانهم
من أهل الزكية فاية الامر ان فيه منفعة له من حيث القضاء بشهادته لكن المدل
لا يهتم بمثله (١) كما لا يهتم بشهادة نفسه (والا عدلوا) عند أبي يوسف وقال
محمد لا قبل لانه لا شهادة الا بالمعالة فان لم يسرفوا لم ينقلوا الشهادة ولا يبي
ان للأخوذ عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم واذا نقلوا فلي القاضي
تعرف عدالتهم (ويطلب شهادة الفروع بانكار الاصل الشهادة) بان قاوا ما لنا
شهادة في هذه الحادثة . لان التحميل يتب لتعارض الخبرين وهو شرط (ولو
شهدا على شهادة رجلين على فلاة بنت فلان الفلانية بالف وقالوا خبرانا انها
يسرفنا) بالنسب وبالوجه . ع (جاء بامرأة وقالوا لم ندر هي هذه أم لا قبل للمدعي
هات شاهدين انها فلاة لان الشهادة على للمعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعى يدعي
الحق على الحاضرة (٢) ولعلها غيرها فلا بد من (٣) ترفها (٤) بتلك النسبة
(وصحنا كتاب القاضي الى القاضي) لانه في معنى الشهادة على الشهادة لكس
القاضي لو فور ولا يته بتفرد بالنقل (ولو قالا فيما) أي الشهادة وكتاب القاضي . ف
القيمة لم يميز حق نسبها الى نخنعا) أي القبيلة التي ليس نخنعا أخص منها
وهذا أحد قولى الفلويين . وفي الكشاف العرب على ست طبقات شعب ثم قبيلة
ثم عمارة ثم بطن ثم نخذ ثم فسيبة فمضر شعب وكذا ربيعة وحير سميت شعبا لان
القبائل تلشعب عنها وكتانة قبيلة وقريش عمارة وقصي بطن وهاتم فخذ وعباس
فسيبة وعلى هذا لا يجوز الاكتفاء بالفخذ . ف (ولو أقرانه شهد زورا يشهر)
فيست السوق الى السوق وغيره الى قومه أحص ما كانوا يقول انا وجدنا هذا
شاهد الزور فاحذروه وحذروا الناس منه (ولا يضر) وقالوا توجمه ضربا ونجسه
(٥) لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطا وسخم
فالاقصر ان يقول الفرع عند القاضي اشهد على شهادة فلان بكذا . كفاية فقيه
شنان واما الاطول فقيه ثمان شينات اشهد ان فلانا شهد بكذا واشهدني على شهادته
وامرني ان اشهد على شهادته وانا الان اشهد على شهادته . ف وكان الاقصر مبن
على قول من لا يرى التحميل شرطا . ع (١) (قوله كما لا يهتم الخ) فانه يمتثل ان
يقال انما يشهد فيما يشهد بصير مقبول القول عند الناس عند تنفيذ القاضي قوله . غاية
(٢) (قوله ولعلها) أي التي له عليها الحق (٣) (قوله ترفها) أي الحاضرة
(٤) (قوله بتلك النسبة) المروفة . ع (٥) (قوله لما روى عن عمر رضي الله عنه

الى السكة الصبيرة او الى الفخذ اي الى القيمة الخاصة ليم النسبة وقبل الشهادة عند أبي حنيفة رح ومحمد رح خلافا لابن
يوسف رح فان ذكر الجدة لا يشترط عنده فلا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكة او الفخذ (وكذا الكتاب الحكيم)
أي اذا جاء كتاب القاضي الى القاضي ولم يسرف الشهود المشهود عليه قبل للمدعي هات شاهدين ان هذا هو

المشهود عليه) فان قالا فيها المضرة
المضرة لم يجوز لان هذا النسبة عامة
ثم اعمل ان هنا في الربما في المعجم
فلا يشترط ذكر الفخذ لانهم ضيعوا
النسبهم بل ذكر الصناعة يقوم . قام
ذكر الجذ (ومن اقرام شهد زورا
شهر ولم يزر) فان شريحا كان
يشهر ولا يزر فيشبه الى سوقه ان
كان سويا والى قومه ان لم يكن
سوقيا عند اجتماعهم فيقول اتا وحيدناه
شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس
وقالا يوجه ضرا ويحبسه وهو قول
الثاقبي رح فان عمر رضى الله عنه
ضرب شاهد الزور اربعين سوطا
وسخم وجهه وقد قيل انما وضع
المسئلة في الاقرار لان شهادة الزور
لا تعلم الا بالاقرار ولا تعلم بالينة
أقول قد علم بدون الاقرار كما اذا
شهد بموت زيد او بان فلانا قتله ثم
ظهر زيد حيا وكذا اذا شهدت بربوة
الحلال فضى ثمنون يوما وليس بالسبأ
علة ولم يرو الحلال ومثل هذا كثير
(فصل لا رجوع عنها الاعتد قاض فان
رجعا عنها قبل الحكم سقطت ولم يضمننا
ومده لم يفسخ) اى ان رجعا عن الشهادة
بعد حكم القاضي لم يفسخ الحكم (رضمنا
ما اتلفاه بها اذا قبض مداه ديننا كان
او عينا) حتى ان قضى القاضي ولم
يقبض المدعي مداه لا يجيب الضمان بل
يتوقف الضمان على القبض فلما قبض
يضمن الشهود وعند الثاقبي رح
لا ضمان على الشهود اذا رجعوا اذا
لا اعتبار لتسبب عند وجود المباشرة
وهو حكم القاضي قلنا اذا تضرع ضمير

وجهه ولان هذه كبيرة يمدى ضررها للباد وليس فيها حد مقدر فيزرو له (١)
ان شريحا كان يشهره ولا يضربه ولان الانزجار يحصل بالتشهير فيكتفى به
والضرب وان كان مبالغة في الزجر لكنه يقع ماله عن الرجوع وحديث عمر
محول على السياسة بدليل التبليغ الى الاربعين
﴿ كتاب الرجوع عن الشهادة ﴾

ولما كان هذا اجاث وقع الشهادة وما سبق آياتها فكلما توازن فقرج هذا
بالكتاب كما ترجم ذلك به لاموازة . شلي (لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض)
لانه فسخ للشهادة فيختص بما تختص به الشهادة من المجلس . هداية كالمبيع في
باب البيع فانه شرط لايتدا البيع وقسنا قوله الا عند قاض اى قاض كان ولو كان
غير المشهود عنده . ف (وان رجع قبل حكمه لم يقض) لان القاضي لا يقضي بكلام
متناقض . ي (ويده لم يفسخ) لان آخر كلامهم يتناقض اوله فلا ينقض الحكم
بالتامض (وضمنا ما اتلفاه للمشهود عليه) وقال الثاقبي لا يضمنان لانه لا عبرة
للتسبب عند وجود المباشرة قلنا قد قرر ايجاب الضمان عن المباشرة وهو للقاضي
لانه كالمالجا الى اتضا في ايجابه صرف الناس عن تفلده وتذر استيفاؤه من المدعي
لان الحكم ماض فاعبر التسبب والسبب على وجه التعدي سبب للضمان ككافر
البئر (٢) وقد سببا للاتلاف نمدا (اذا قبض المدعي المال دينا أو عينا) لان
الاتلاف به يخفق . فان رجع أحدهما ضمن النصف والعمرة (اى الاصل ان
العمرة) لمن بقى لا لمن رجع (ظاهر اطلاقه ولو كان الرجوع غائب لصاب
الشهادة كأن كانت الشهود اربعة مثلا فرجع اثنان منهم . ع لان الرجوع انما
يجب به الضمان لكونه اتلافا فاذا بقى بعد الرجوع من يصاح لاثبات لاللم يخفق
انه ضرب الخ) رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وقول السحابي حجة على من
يرى تخليه وأما الاستدلال بان عدم تكريمهم على عمر رضى الله عنه اجماع
فليس بشئ لان التكبر لا يتجه على المجتهد فيما فعله اجتهدا (١) (قوله ان شريحا
كان يشهره الخ) رواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار ونحوه رواه ابن أبي شيبة
وقلنا الحصاص في أدب القاضي لكن لم يصرح في هذه الروايات بنى الضرب بل
صرح بالتشهير وهو لا يبنى أن يكون ثمة شيء آخر على ان عبد الرزاق أخرج
فيه انه نزع عمامته من رأسه وخفقه بالدرة خفقات وبنته الى مسجد يمرقه
الناس وأبو حنيفة يقول ان الضرب وان كان مبالغة الخ يعنى ان فرطنا وقوع
الضرب فذلك كان قبيل أن يدري الرجوع اى ان رجعت يفعل بي هكذا وأما
اذا صار مستمرافا للثغوس فيكون ما نال رجوعه وحاملا على الهادى فوجب تركه
والاكتفاء بمجرد التشهير وهذا بناء على ان فعل شريح كان اجتهدا لا اعتلا من
صلى الله عليه وسلم فجاز الاجتهاد في فيه (٣) (قوله وقد سببا للاتلاف نمدا)

المباشر وهو القاضي لانه ملجا في القضاء يمتد التسبب (فان رجعا أحدهما ضمن لصفاء والعمرة لباقي لا الاتلاف

لراجع فإن رجع أحد ثلثة شهداء لم يضمن (لبقاء نصاب الشهادة (وإن رجع آخر ضمنا نصفاً) لأن نصف نصاب الشهادة باق (وإن رجعت امرأة من رجل وامرأتين ضمنت ربحاً وإن رجعتا ضمناً نصفاً وإن رجعت ثمان من رجل وعشر نسوة فلا غرم وإن رجعت أخرى ضمنت التسع ربما) لبقاء ثلثة أرباع النصاب (وإن رجع الكل فعلى الرجل سدس عند أى خيفة رج نصف عندهما وما بقى عليهن على القولين) لهما أن الرجل الواحد نصف النصاب والنساء وإن كثرن يقمن مقام رجل واحد ولأى خيفة رج أن كل امرأتين مع الرجل تقوم مقام رجل واحد (وإن رجعتا فقط قصفت أجمعاً) لبقاء نصف النصاب وهو الرجل (وغرم رجلان شهدا مع امرأة ثم رجعا (٨٩) لا هى) لأنه لم يثبت بشهادة المرأة

الواحدة شيء (ولا يضمن الراجع في نكاح بمهر مسمى شهداً عليها أو عليه إلا ملزاد على مهر مثلها) أى إن شهدا بالنكاح بمهر مسمى مساوٍ لمهر التل ثم رجعا فلا ضمان سواء شهدا على المرأة أو على الرجل لأنهما لم يتلفا شيئاً وكذا إن كان للمسمى أقل من مهر التل لأن منافع البضع غير متقومة عند الائتلاف أما إذا كان المسمى أكثر من مهر التل ضمناً مازاد على مهر التل (وفي بيع الا ناقص عن قيمة بيبه) أى لا يضمن الراجع في بيع الا ناقص عن قيمة المبيع صورة المستلثة إذا ادعى للمشتري أنه اشترى البعد بالقب وهو يساوى الفين فشهد شاهدان ثم رجعا ضمناً الألف للبائع وأما قلنا ادعى للمشتري حتى إذا ادعى البائع لم يضمن الألف لأن البائع رضى بالتقصان وأن كان الثمن مساوياً للقيمة فلا ضمان لعدم الائتلاف وإن كان الثمن أكثر فالتقصان لا يسوى من المشتري فلا ضمان لأن

الائتلاف . ف (فإن شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) لأنه باق من يبق بشهادة كل الحق (وإن رجع آخر ضمناً النصف) لأن بقاء أحدهم يبق نصف الحق (وإن شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمنت الربيع فإن رجعتا ضمناً النصف فإن شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان لم يضمن) لأنه بقى من يبق بشهادة كل الحق (فإن رجعت أخرى ضمن) أى تسع نسوة . ع (وبه فإن رجعا فالتزم بالأسداس) سدسه على الرجل وخمسة أسداسه على النسوة وقال على الرجل النصف وعلى النسوة النصف له أن كل امرأتين قائمتا مقام رجل فصار كما إذا شهد ستة رجال ثم رجعا (وإن شهد رجلان عليها أو عليها بشكاح بقدر مهر مثلها) وكذا بأقل من مهر مثلها (ورجعا لم يضمن) أما في الشهادة عليه بمهر التل أو عليها كذلك قلناه ائتلاف بعوض لأن البضع متقوم حال الدخول في الملك والائتلاف بعوض كلا ائتلاف وأما في الشهادة عليها بأقله من مهر مثلها فلا نفع البضع غير متقوم عند الائتلاف لأن التضمن يستدعى للمائة (١) على ما عرف (وإن زاد عليه) أى على مهر التل . مسكين (ضمناها) للزوج . ع لأنهما أئتلافاً الزيادة على الزوج بقدر عوض (ولم يضمن في البيع الا ما ناقص) أن ادعى على البائع أو زاد أن ادعى على المشتري . ع (من قيمة المبيع) لأنهما لم يتلفا إلا هذا الجزء (وفي الطلاق قبل الوطء ضمناً له ف المهر) لأنهما أكدا ضماناً على شرف المقوط بتردها أو مطاوعة إن الزوج (ولم يضمن لو بعد الوطء) لأن المهر واجب بالمخول متأكده لا بشهادتهما . ع (وفي العتق ضمناً القيمة) لأن لهما مالية البعد (وفي النقصان الهدية ولم يقتضا) خلافاً للشافعي لوجود القتل منهم نسباً وأنشبه المكره بل أولى لأن الولي يمان والمكره يمنع ولنا أن القتل مباشرة لم يوجد حيث جملا القضاء سيلا . ع (١) (قوله على ما عرف) أى بالنقص ولا عتامة ين

(٩٢ في) (كشف الحقائق) المشتري رضى بالزيادة عن القيمة وإن كان الدعوى من البائع ضمناً للمشتري مازاد على القيمة وهذه المستلثة غير مذكورة في المتن لأن وضع المستلثة في المتن إنما كان الدعوى من المشتري فإن عبارة الهداية هكذا وإن شهدوا على بيع فإن هذا الكلام إنما يقال إذا ادعى المشتري أن البائع باع فأنكر البائع البيع فشهد الشهود على البائع بالبيع وإن كان الدعوى من البائع فالبايع يدعي أن المشتري اشترى مني هذا البعد بكذا وعليه التمس فأنكر المشتري شراءه فشهد الشهود أنه اشترى البعد بكذا فالعبارة الصحيحة حينئذ أن يقال شهدا على الشراء فعلم أن صورة مسألة الهداية في دعوى المشتري وهذا دقيق تفرد به خاطري (وفي طلاق الا نصف مهرها قبل الوطء) أى إذا شهدا بالطلاق قبل الوطء ثم رجعا ضمناً لنصف المهر أما بعد الدخول فلا لأن للمهر تأكد بالدخول فلا ائتلاف (وضمن في العتق القيمة وفي النقصان الهدية بحسب)

أي إذا شهد أن زيدا قتل عمرا
الفرع بالرجوع لأصله بقوله ما شهدته
على شهادتي وأشهدته (وغلطت) قوله
لأصله مسئلة ابتداء لا تعلق لها بالرجوع
الفرع فإذا قال الأصل ما شهدت
الفرع على شهادتي لا يلتفت إلى قوله
ولا يضمن وإن قال أشهدته وغلطت
فلا ضمان عند أبي حنيفة رح وأبي
يوسف رح ويضمن عند محمد رح (ولو
رجع الأصل والفرع غرم الفرع
فقط) هذا عند أبي حنيفة رح
وأبي يوسف رح لأن القضاء وقع
بشهادة الفرع فهي علة تربية فيضاف
الحكم إليها وعند محمد رح إن شاء
ضمن الأصل وإن شاء ضمن الفرع
(وقول الفرع كذب أصلي أو غلط
فيها ليس بشيء) لأن كذب
الأصل لا يثبت بقول الفرع والفرع
لم يرجع عن شهادته فلا يلتفت إلى
قوله (وضمن المزكي بالرجوع) عن
التركية هذا عند أبي حنيفة رح خلافا
لما لأن التركية جعلت الشهادة شهادة
(لا شاهد الأحسان) أي إذا شهدوا
على الزنا وشهد الشهود على
أحسان الزاني فرجع ثم رجع
شهود الأحسان لم يضمنوا لأن
الأحسان شرط محض لا يضاف
الحكم إليه بخلاف التركية وما قالها
المزكي على شاهد الأحسان (كما
ضمن شاهد البين لا الشرط إذا
رجعوا) أي إذا شهد شاهدان أنه
ضيق عتق عبده بشرط وشهد آخران
على وجود الشرط فحكم بالعتق ثم
رجع الكل ضمن شاهد البين
لأنهم أحباله

وكذا نسبيا لأن السبب ما يفضي غالبا ولا يفضي هائلا لأن النفو (١) مندوب
بمخلاف المكروه لانه يؤثر حياته (٢) ظاهرا . ف (٣) وان رجع شهود الفرع ضمنوا
لأن الشهادة في مجلس القضاء إنما صدوت منهم فاضيف التلغ اليهم (لا شهود
الأصل بل لشهد الفروع على شهادتنا) (٣) لأنهم أنكروا السبب وهو الأشهاد
ولا يطل القضاء لانه خبر محتمل (أو أشهدناهم وغلطنا) وقال محمد يضمن
الأصول لما إن القضاء وقع بشهادة الفروع (ولو رجع الأصول والفروع ضمن
الفروع فقط) لأن القضاء وقع بشهادتهم وقال محمد الحيار له شهود عليه إن شاء
ضمن الفروع وإن شاء ضمن الأصول ولا يلتفت إلى قول الفروع كذب الأصول
(أو غلطوا) لأن ما مضى من القضاء لا يقتضى بقولهم ولا يجب الضمان عليهم لأنهم
ما رجعوا عن الشهادة وإنما شهدوا على غيرهم بالرجوع (وضمن المزكي بالرجوع
خلافا لما إن التركية أعمال للشهادة إذ القاضي لا يصل بها إلا بالتركية فصارت
بمعنى علة العلة بخلاف شهود الأحسان لانه شرط محض (وشهود الزنا واليمين)
أي يمين الصاق والطلاق قبل الدخول لانه هو السبب والتلغ يضاف إلى منبئ السبب
دون الشرط المحض (لا شهود الأحسان والشرط) وهو الدخول في أن دخلت
الدار فكذلك لا قدمنا . ع

كتاب الوكالة

(صح التوكيل) دفعا للحاجة لانه قد يمجز اللسان عن التصرف بنفسه (٤)
وقد صح أن النبي عليه الصلاة والسلام وكل بالشراء حكيم بن حزام (وهو إقامة
النير مقام نفسه في التصرف بمن يملكه) الضمير المنصوب فائد على محل التصرف
الأعراض والأعيان (١) (قوله مندوب) لما فيه من الجمع بين ما هو الأحب للشارع
وحصول مال يتنفع به فقيه نفع الدنيا والآخرة . ف قال الظاهر أن ولي النيابة ينفو
فلم تكن الشهادة مفضية إلى القتل . ع (٢) (قوله ظاهرا) فكان الإكراه مفضيا
إلى القتل فحينئذ السببية . ع (٣) (قوله لأنهم أنكروا السبب) أي فلم يصيروا راجعين
والضمان إنما يكن على الراجع فقد تم الدليل هنا ولا مدخل لقوله ولا يطل الخ
في التعليل بل هو استئناف فلا يرد أن عدم بطلان القضاء لا ينفي الضمان إذ كل
راجع بعد القضاء ضامن مع أن القضاء ماض والدليل على قولي فلم يصيروا راجعين
ما ذكره الزبلي في تعليل قول محمد رحمه الله بضمان الأصول إذا قالوا أشهدناهم
وغلطنا حيث قال بخلاف ما إذا قالوا لم نشهدهم على شهادتنا حيث لم يضمنوا لأنهم
لم يرجعوا وإنما أنكروا التحميل اه حيث صرح بعدم رجوعهم . ع (٤) (قوله)
وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل الخ (رواه أبو داود بسند فيه مجهول
ورواه الرمزي من حديث حبيب بن ثابت عن حكم رضى الله عنه ثم قال لا يعرفه
إلا من هنا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكم إلا أن هذا داخل في المرسل

فان عبارة الهداية هكذا ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل بمن يملك التصرف بان يكون حرا قاطلا بالغا أو مأذونا وان اراد بالتصرف التصرف الذي وكل به لا مطلق التصرف يكون قوله لا قول أبي حنيفة رح فان المسلم اذا وكل القمي بيع الحر يجوز ضده لا عندهما (ويستفاد من الوكيل وقصده) أي يقبل ان البيع سالب للملك والشراء جالب له ويعرف الثمن اليسير من العاشر ويقصد العقد حتى لو تصرف حارلا لا يقع عن الأمر (فصح توكيل الحر البالغ أو المأذون ومثلها) ولو قال كلا منهما لكان أشمل لتناوله توكيله الحر البالغ مثله والمأذون وتوكيل المأذون مثله والحر البالغ والمراد بالمأذون الصبي الماقل الذي أذنه الولي والعبد الذي أذنه المولى (وصيا يقبل وعبد عمجورين ويرجع حقوق النقد الى موكلهما دونهما) أي اذا وكل الحر البالغ أو المأذون صيا عمجورا أو عبدا عمجورا يرجع حقوق النقد الى موكلهما ولا يرجع اليهما (بكل ما يقدره بنفسه) يتعلق بقوله فصح توكيل الحر الى آخره (وبالخصومة في كل حق ولا يلزم بلا رضى خصمه) قال بعض المشايخ ان التوكيل بالخصومة بلا رضى الخصم باطل ضد أبي حنيفة رح صحيح عندهما وقال البعض الاختلاف في الزوم لاق الصحة وفي الهداية اختار هذا (الاولى من رضى لا يمكنه

كالمال في البيع لا على التصرف والا لكان قوله بكل ما يقدر لفوا لان المقود والخصومة وإفاء الحقوق واستيفائها تصرفات واحترز بهذا القيد عن التوكيل باصطياد الصيد واخذ سائر اللباحات هذا ان اعتبرنا قوله (اذا كان الوكيل) الخ من تمام التعريف واما ان اعتبرنا تمام التعريف عند قوله عن يملكه وما بعده لبيان حكمه والتقدير ويصح اذا كان الوكيل ع (يقبل النقد) أي اتصال بالنسبة الى كل من الماديين وجالب بالنسبة الى كل منهما ف قال ضمير مائد على نفس التصرف ع (ولو صيا او عبدا عمجورا بكل ما يقدره نفسه) احتراز به عن توكيل المسلم ذميا بيع غير المسلم فانه لا يجوز عند أبي يوسف وعمره هذا القيد اعلمت على قوله فقط أو هذه قاعدة فلا يرد ان المسلم لا يملك بيع الحر ويملك توكيله لان ابطال القواعد انما يكون بابطال طردها لا عكسها ف (وبالخصومة في الحقوق) للحاجة اذ ليس كل يهتدي وجوه الخصومات (١) وقد صح ان عليا رضى الله عنه وكل فيها عقيل رضى الله عنه (رضاء الخصم) سواء كان التوكيل من للمدعي او للمدعى عليه ت خلافا لهما (٢) ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره والثاس (٣) متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيتوقف على رضاه (٤) ثم الخلاف انما هو في لزوم التوكيل (٥) لاني جوازه (الا ان يكون الموكل) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وقد صرح قاضيخان في فتواه باجماعهم على هذا التعميم ت (مرضا أو غائبا مدة السفر) (٦) لان الجواب غير مستحق عليهما هداية ثم مفاد قول المصنف مدة السفر ان أقل منهما ليس بمقدر ولعله لأنه كالمقدم وعلى هذا فالمراد بقوله ع (أو مریدا السفر) لتحقيق الضرورة هداية انما هو مدة السفر لان حقيقة الباب أقل منها لما لم تكن هذا فأرادته أولى بخلاف إرادة مد السفر لان الانسان حيث مقصده فهو بمجرد إرادته كانه واصل لما هنالك ع لكنه لا يصدق القاضي بمجرد دعواه اداة السفر بل ينظر الى زيه وعده ويسأل عن يخرج عندنا فصدق قول المصنف لان حبيبا أمم حمة (١) قوله وقد صح ان عليا الخ (٢) رواء البقي وعقيل هو ابن أبي طالب (٣) قوله ان الجواب مستحق على الخصم الخ وفيه ان القليل قاصر لان الدعوى عامة لتوكيل الطالب والمطلوب والدليل جار في الثاني فقط ت نعم يمكن الجواب بان للمدعي قد يحتاج الى الجواب بان أبي المدعى عليه يدفع دعواه لكن يأباه قوله ولهذا يستحضره لان المدعى اذا ترك دعواه لا يجبر فلا يستحضر ع (٣) قوله متفاوتون قرب انسان يصور الباطل بصورة الحق ع عيسى (٤) قوله ثم الخلاف انما هو في لزوم التوكيل هل يلزم الحضور والجواب بخصومة الوكيل مل ش (٥) قوله لاني جوازه (٦) قوله وكذا فرضي الاخر لا يحتاج في خصومة الوكيل الى وكالة أخرى ف (٦) قوله لان الجواب غير مستحق عليهما وفيه ان هذا التعليل يصلح لعدم

حضور مجلس الحاكم أو غائب سيرة سفر أو مهيد السفر) وهو ان يكون مشتغلا بأعداد عدة السفر أو غيرة لا تساه الخروج

وبإفائه واستيفائه الا في استيفاء حد وقود بنية موكله) أى صح التوكيل بإعطاء كل حق وكذا القبض كل حق الا أنه لا يصح في استيفاء حد وقود بنية الموكل لشبهة (٩٢) الحق في القصاص وشبهة ان يصدق القاذف في حد القذف وشبهة ان

يدعى المال ولا بدعى السرقة (والمستحق عقد بصفه الوكيل الى نفسه) أى لا يحتاج فيه الى ذكر الموكل فان البيع والشراء عن الموكل يكفي ان يقول الوكيل بمت أو اشتريت (كبيع وإجارة وصلاح عن اقرار يتعلق به فيسلم للمبيع) أى في الوكالة بالمبيع (ويقبضه) أى في الوكالة بالشراء (ونحن ميمه ويطالب بضمن مشتريه وبخاصم في عيه وشفعة مباح وهو في يده فان سلمه الى أمره فلا يرد بالميب الا بإذنه ويرجع بضمن مشتريه مستحقا) هذا كله عندنا وعند الشافعي رح يرجع الحقوق الى الموكل لكن يجب ان يعلم ان الحقوق نوطان حق يكون للموكل وحق يكون للموكل فالاول كقبض المبيع ومطالبة بضمن المشتري والخاصة في الميب والرجوع بضمن المستحق ففي هذا النوع للموكل ولاية هذه الامور لا يجب عليه ان يمتنع لا يجبره الوكيل على هذه الافعال لانه متبرع في العمل بل يوكّل للموكل لهذه الافعال وسيأتي في كتاب المضاربة بعض هذا وهو قوله وكذا سائر الوكلاء وان مات الوكيل فولاية هذه الافعال لورثته فان امتنعوا وكالوا موكل مورثهم وعند الشافعي رح للموكل ولاية هذه الافعال بلا توكيل من الوكيل أو واره وفي النوع الآخر الوكيل مدعى عليه فلم يدعى ان يجبر الوكيل على تسليم المبيع وتسليم الثمن وأخواتهما (ويثبت الملك للموكل ابتداء فلا يثبت قريب وكيل شراء أى اذا اشترى الوكيل فلا يصح ان

منه أو عذرة لانها لو حضرت لا يمكن ان تنطق بحقه لحياها (وبإفائها واستيفائها الا في حد وقود) الاستثناء واجع الى كل من الإبقاء والاستيفاء وقوله (ان غاب الموكل) فيسقط المانع المفهوم من الاستثناء لكنه ناظر الى منع الاستيفاء فقط واما الإبقاء فمنوع مطلقا حضر الموكل أو غاب وذلك ع لانها تندرج بالشبهات (١) وشبهة العفو كاتبة عند غيبة الموكل بل هو الطاهر لتدبير الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لان الظاهر عدم الرجوع وبخلاف حالة الحضرة لاستيفاء هذا المشبهة وليس كل أحد يحسن الاستيفاء فلو منع ينسب الى الاستيفاء (والحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه) أى لا يحتاج الى ان يضيفه الى الموكل كالكسب والإجارة والصلاح عن اقرار يتعلق بالوكيل ان لم يكن محجورا كسليم المبيع وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق والخصومة في الميب والملك ثبت للموكل ابتداء حتى لا يثبت قريب الوكيل بشرائه وقال الشافعي يتناق الحق للموكل ولنا ان الوكيل أصل في العقد لانه هو العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وكذا حكمنا لا يستغنى عن اضافة العقد الى الموكل بحجج قضيه ان يكون (٢) الحاصل بالتصرف واقعاً له غير ان الموكل لما استقابه في محصيل الحكم (٣) جعلناه في الحكم نائباً للضرورة

وجوب التوكيل والحضور عليهما لا يسقط اعتبار رضا الخصم الا ان يقال ان وضع المسئلة فيما اذا تبرأ بالتوكيل بان الح الخصم على المريض أو الغائب بالحضور بان أرسل الرسائل والرسائل الى الغائب وان لم يكن له ذلك بل شفاً تبرأ بالتوكيل دفعا لشبهة وجبت لامرارة رضا اذ لا سبيل على التبرعين والله تعالى أعلم ع في ان هذا التبريل انما يجري في توكيل المدعى عليه فقط لان المدعى لا يجبر على الحضور ولو مقبلاً صحيحاً مع عموم جواز التوكيل كما صرح به في فتاوى قاضيخان فيقضي ان يزاد ان توقع ضرر الموت وآفات التأخير بالمرض أو السفر أعلى وأشد من توقع ضرر تفاوت الناس في الخصومة فلا يهتدى الاعلى لاجل الأدنى ت (١) (قوله وشبهة العفو كاتبة) وفيه ان الدليل قاصر لجواز توكيل القاضي باستيفاء الحدود كما تقدم متا في أواخر كتاب القضاء مع انه لا يملك العفو فينبى ان يزاد بعد قوله شبهة العفو قوله وكذا شبهة ظهور النلط في الحكم للحاكم ع (٢) (قوله الحاصل بالتصرف) وهو الملك ع (٣) (قوله جعلناه الخ) أى جعلنا الموكل نائباً عن الوكيل في حق ثبوت الملك ع فيقع الملك للموكل ابتداء خلافة م ي ومعنى الثبوت ابتداء خلافة ان ينقذ السبب لشخص ويثبت حكمه لآخر ابتداء م كما في استياد العبد والقتل فان السبب وهو الاستياد أو القتل منقذ للعبد أو للقتول والملك أو القصاص للمولى أو الولي ع فالوكيل في مسئلتنا خائف

وأخواتهما (ويثبت الملك للموكل ابتداء فلا يثبت قريب وكيل شراء أى اذا اشترى الوكيل فلا يصح ان يثبت للملك للموكل ابتداء عند بعض المشايخ ثبت الملك اولا للموكل ثم ينتقل منه الى موكله بسبب عقد يبرى بينهما وان لم يكن

ملفوظا بل مقتضى التوكيل السابق فعل التخرج الاول اذا وكل احدان بشئى قريبه (٩٣) من مالكة فاشترى لا يتق على الوكيل

لانه لم يملكه وعلى التخرج الثانى لا يتق ايضا لانه ثبت للوكيل ملك غير متقرر فلا يتق (وحقوق عقد يضيفه الى موكل ككساح وخلع وصلى عن انكار أو دم مدوعق على مال وكتابة وجة وتصدق وامارتوا بداع ورهن واقراض يتعلق بالموكل لانه فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل عرس بتسليمها ولا يبدل الخلع وللمشتري منع الثمن من موكل بانه فاذا دفع اليه صح ولم يطالبه بانه ثانيا) اعلم ان في بعض هذه الامثلة نظرا في انها تنصاف للوكيل أو للموكل أما البيع والاجارة فلا شك انها مستغنيان عن ذكر الموكل فهما من القسم الاول والكساح والخلع لا يستغنيان عنه فهما من القسم الثانى وأما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او انكار في الاضافة فان زيدا اذا دعى دارا على عمرو فوكل عمرو وكيلا على أن يصالح بلانة فيقول زيد صالحت عن دعوى الدار على عمرو بلانة وقيل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كافي البيع فتسليم بدل الصلح على الوكيل وان كان عن انكار فهو فداء يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا يرجع اليه الحقوق

باب الوكالة بالبيع والشراء

الامر بشراء الطعام على البرقي دراهم كثيرة وعلى الحزب في قليسة وعلى

كيلا يبطل مقصوده ولا ضرورة في الحقوق فراعيننا الاصل (١) وفيما يضيفه الى الموكل (١) أى لا يستغنى عن الاضافة الى موكله . بجر (كالكساح والخلع والصلح عن دم العمد أو عن انكار يتعلق بالموكل) لان الوكيل سفير محض فيه حيث لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الوكيل الى نفسه وقع الكساح له . بجر (فلا يطالب وكيله بالمهر ووكيلها بتسليمها ولا يشتري منع الموكل عن الثمن) لكونه أجنياً عن الحقوق . بجر (واذا دفع اليه) أى الموكل . ع (صح) لان قس الثمن للمقبوض حق الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه . بجر (ولا يطالبه الوكيل ثانيا) لبراءة ذمته لو صول الثمن الى مستحقه . ي (باب الوكالة بالبيع والشراء)

الاصل ان الجهة ثلاثة أنواع فاحشة (٢) كجهة الجنس كالعادة والتوب والرفيق وهي تمنع جهة الوكالة وان بين الثمن ويسيرة كجهة النوع كالخار والفرس والتوب الهروى وهي لا تمنع عنها وان لم بين الثمن ومتوسطة (٣) كبعد أوامة أو داروهي تمنع الصحة الا اذا بين الثمن (٤) أو النوع فحينئذ تباحق بجهة النوع واما عند عدم البيان فيلحق بجهة الجنس . ك . أمره بشراء توب هروى أو فرس أو يسيل صح سمي ثمتا أولا) لانه لم يبق الا جهة الوصف وهي متحملة فيها استحسانا لان منبأها على التوسعة لانها استمناة وفي اشتراط بيان الوصف نوع حرج وفي البزاية ان الوصف في الحمار يصير معلوما بحال الموكل وكذا البقر فلو كان الموكل قاليز يا شترى له حمارا مصرياً أو واحدا من العوام فاشترى له فرسا يليق بالملوك يلزم للأمر . بجر (وبشراء عبد ودار صح ان سمي ثمتا) لان بتقدير الثمن يصير النوع معلوما وفي الجوهره هذا اقل ما يوجد بهذا الثمن (٥) من كل نوع والا فلا يجوز عند بعض المشايخ والطلاق المصنف يمنع هذا الاشتراط ثم المصنف جعل الدار كالسيد موافقا لقاضيخان لكن شرط مع بيان الثمن المحلة بخلاف الهداية فانه عن الموكل في استفادة التصرف والموكل خلف عن الوكيل في موت الملك . ت (١) (قوله أى لا يستغنى الخ) والافصح البيع أيضا فند يضاف الى الموكل لكن لا لزوما . ع (٢) كجهة الجنس) أى الجهة الناشئة من الاكتفاء بذكر الجنس فقط كالعادة من غير ذكر أنواعه كالفرس والخار وهذا هو معنى جهة النوع أيضا أى الاتهام بذكر النوع كالخار مثلا من غير ذكر ما تحته من الاوصاف كالسمرقندى والبخارى . ع (٣) (قوله كبعد) وهذا لان البعد نوع لان تحته أصناف كالرومى والزنجى لكن تحته أفراد متفاوتة فاحشا متفاوتات الانواع فاخذ نوع هذه الافراد معنى الجنسية فهو نوع صورة جنس معنى متوسط . ع (٤) (قوله أو النوع) أراد بالووع هنا المصنف الذى يكون تحت النوع كالسيد الهندي أو الرومى . ع (٥) (قوله من كل نوع) أى من كل صنف كالرومى والهندي وكان صنف الدار بالجهة أو القرية أو البلد . ع

الدقيق في متوسطة وفي متخالف وليلة على الحزب بكل حال) هذه الوكالة ينبغي ان تكون باطلة لان الطعام يقع على كل ما

يطعم فيكون جهالة في جلد فاحشة (٩٤) لكن التماز في قوله اشترط طاماً ان يراد به الخطئة أو الدقيق أو الخبز أو

جله نحو الثوب لاختلافها اختلافاً فاحشاً باختلاف الأغراض والحيران والمرافق
والجمال والبلدان ومحصل التوفيق يجعل ما في الهداية على ما إذا وقع غش الاختلاف
وما في غيره على ما إذا لم يقع. بحر (والألا ويشراء ثوب أو دابة لا وان سمي ثمناً)
لفحص التفاوت (ويشراء طعام يقع على البر ودقيقه) استحصانا لان العرف أملاك
وهو على ما ذكرنا إذا ذكر مقروءا بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فيبقى على
الوضع والقياس وقوعه على كل مضمون اعتباراً للحقيقة كما في البين على الاكل
• هداية ثم لا بد في صحة التوكيل بالطعام من بيان مقدار الطعام أو دفع الدراهم
فلو قال اشترى لي طعاماً لم يصح • بحر (ولو وكيل الرد باليب مادام المبيع في يده)
لأنه من حقوق العقد (فلوسه إلى الأمر لا يرد إلا بأمره) لانتهاء حكم الوكالة
(وحبس المبيع لثمن دفعه من ماله) لانقضاء مبادلة حكيمية بينهما (فلو هلك في
يده قبل حبه هلك من مال الموكل) لان يده بيد الموكل فإذا لم يحبس يكون الموكل
قابضاً بيده (ولم يسقط الثمن وان هلك بعد حبه فهو كالمبيع) وقال أبو يوسف
كالرهن • هداية فيرجع الوكيل على الموكل بالزيادة ان كان الثمن أكثر من القيمة
• غناية وقال زفر ضبان للنصب ولا يئ حنيفة ومحمد ان حبه لاستيفاء الثمن فيسقط
بهلاكه • هداية وأما ان ذهبت عينه بعد الحبس لم يسقط شيء من الثمن لأنه وصف
لا يقابله الثمن لكن يجزى الموكل بين أخذه بجميع الثمن أو تركه • بحر (ويعتبر
مفارقة الوكيل في الصرف والسلم درن الموكل) لأنه هو الماقد حقيقة لا الموكل والقبض
من حقوق العقد (ولو وكله بشراء عشرة قارطال لحم بدرهم فاشترى عشرة من وطلا بدرهم
ثما يباع مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة) وقالوا لزم الموكل عشرون
بدرهم لأنه زاده خيراً وصار كما اذا وكله ببيع عبده بثلث فباعه بالثمن وله ان
أمره بشراء عشرة لا بشراء الزيادة بخلاف ما اذا أمره ببيع بثلث فباعه
بالثمن حيث يقع الزيادة للموكل (١) لأنه بدل مائة (بنصف درهم)
ثلاث يبقى الزيادة لوكيله بلا عوض فيكون بيعاً بشرط لا يقتضيه العقد • ع وقيد
النصب المسئلة بالموزون فلو وكله بشراء ثوب هروى بشرة (٢) فاشترى اثنين
(١) (قوله لا يبدل ملكه) فيه ان الدراهم ملك للموكل فالزيادة بدل ملكه
• غناية ويمكن ان يقال ان الدراهم لما كانت لا تعين في البيع وان أضيف إليها
ثبوت الملك للموكل انما هو بثوب الثمن ديناً في الذمة والدين وصف لا مجرد
سيرورة الذمة بحيث يصاب صاحبها بإعطاء العين والوصف لا بوصف بكونه ملكاً
لان الانصاف به من خواص الاعيان فلم يصير في المال عيناً يعطاه بدله لان الدين
تقضى بأشكاله لكنه يهنا الاعتبار ملك للدائن لا لصاحب الذمة ولذا وجب زكاته
على الدائن لا على صاحب الذمة • ع (٢) (قوله فاشترى اثنين منه الخ) وأما
ما في الفتح في أوائل كتاب الوكالة من روايه ابى داود وفي سننه مجهول ورواية

يصح بشراء شيء غش جهل جلسه
كالرقيق والثوب والداية وان بين
ثمنه (اعلم ان كل شيئين يتحد حقيقتهما
ومقاصدهما فهما من جنس واحد
وان اختلف الحقيقة والمقاصد فهما
من جنسين فان غش جهالة الجنس
بان قد ذكر جنسان أحسن كالرقيق
فانه يتقسم الى ذكر وأنثى وهما في
بني آدم جنسان لاختلاف المقاصد
كل منهما قد يقصد منه الجمال كما في
التركي وقد يقصد منه الخدمة كما في
الهدوى كذا الثوب والداية فلا يصح
الوكالة بشراء هذه الاشياء وان بين
الثن (الا اذا ذكر نوع الدابة كالخمار)
والمراد بالتنوع ههنا الجنس الاسفل
في اصطلاح الفقهاء اطلق عليه النوع
لأنه نوع بالنسبة الى الاعلى ويسمى في
المنطق نوعاً اضافياً (وعن الدار
والحقة) الدار عما غش جهالة جنسه
فلا بد من أن يبين ثمنها ومحلها
(وصح يشراء شيء معلوم جنسه لاصفته
كالشاة والبقرة) فأنهما جنس واحد
لاتحاد المقصود والمنفعة فلا احتياج
الى بيان الصفة كالسمن والحزال
(وتصح يشراء شيء مجهول جنسه من
وجه كالمبذوذ ذكر نوعه كالتركي أو
ثمن عين نوعاً) العبد معلوم الجنس
من وجه لكن من حيث لنفسه
والجمال كانه اجناس مختلفة فان بين
نوعه كالتركي تصح الوكالة وكذا اذا بين
ثمنه ويكون الثمن بحيث يعلم منه النوع
(وبشراء عين بدلين له على وكيله)

المراد بالعين الشيء المعين (وفي عين

ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان قبضه امره فهو له) أي أمره بان يشتري بالانف الذي له على المأمور منه

رح بناء على ان الوكالة لم تصح لان الدراهم والدنانير تعين في الوكالات فيكون الشراء مقبداً بذلك الدين فيصير تملك الدين من غير من عليه الدين بلا توكيل ذلك الغير وهذا لا يصح بخلاف ما اذا كان العبد متيناً فان البائع يصير حراً وكذا قبض الدين فيصح تملك الدين وعندها اذا قبض المأمور يصير ملكاً للآمر لان الدراهم والدنانير لم تعين فلا يقيد التوكيل بالدين فصحت الوكالة فيكون للآمر وجوبه ما من من انما تعين في الوكالات فانه اذا قيد الوكالة بها حينئذ كانت لودينا فهلك او سقط الدين تبطل الوكالة (وبشراء نفس المأمور من سيده ان قال بئني نفسي لفلان فباع فان لم يقل لفلان حتى على المولى) اي اذا قال رجل لبيد اشترى نفسك من مولائك فالبعد ان قال بئني نفسي لفلان فباع يقع من الأمر وان لم يقل لفلان حتى على المولى فان قيل الوكيل يشراء شيء معين اذا اشترى من غير ان يضيف الى الامر يقع عن الامر فلنا الوكيل قد أتى بتصرف من جلس آخر وهو العتق على مال وفي مثل هذا يقع من الوكيل (وفي شراء نفس الأمر من سيده بالف دفع ان قال لبيد اشترى لنفسه فباعه حتى عليه وان لم يقل لنفسه كان للوكيل وعليه ثمنه والالف لبيد) اي اذا قال عبد لرجل اشترى لي نفسي من مولاي بالف ودفعها اليه فقال الوكيل اشترىته لنفسه فباعه

منه يساوي كل منهما عشرة لم يلزم الموكل شيء منهما (١) لان ثمن كل مجهول لا يعرف الا بالخزر وأما اللحم فوزون يقسم الثمن على أجزائه وقيد بالزيادة الكثيرة فلو كانت قليلة كعشرة ارطال ونصف وطل لزم الأمر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة كذا في غاية البيان وقيد بما يباع منه أما لو اشترى مما يساوي عشرين منه بدرهم وقع للمأمور لانه خلاف الى شر لان الأمر كان بالسيمن وهذا مهزول . بحر (ولو وكله بشراء شيء بهنه لا يشتريه لنفسه) اي لا يقع له بل يقع للموكل كذا في . ي لان فيه عزل نفسه فلا يملكه الا بمحض الموكل ولان فيه تقرير الأمر حيث اعتمد عليه (فلو اشترى بغير النقود أو بخلاف ما سمي له من الثمن وقع له وكيل) (٢) لانه خالف أمره وأطلق المخالفة فتشمل ما في القدر أو الجنس وقيد في الهداية بالخالفة في الجنس فتأمر ان الزيادة والنقص في القدر لا تكون مخالفة وظاهر الكافي للحاكم ان الزيادة مخالفة لا النقص حيث قال وان سمي ثمناً فزاد عليه شيئاً لم يلزم الأمر (٣) وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا أن يكون وصيه بصفة وسى له ثناً فاذا اشترى بتلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الأمر . بحر (وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا ان ينوي للموكل) ومحل النية للموكل ما اذا اضاف الى دراهم مطلقة . بحر (أو يشتري بماله) للراد بالشراء بمال الأمر هو إضافة الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم دفع لحكيم بن حزام ديناراً ليشتري له أضحية فاشترى ديناراً وباعها بدنانيرين فرجع واشترى أضحية بدينار وجاء بدينار وأضحية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق التي صلى الله عليه وسلم به ودعا له أن يبارك له في تجارته اه فلا يرد في المقام قضاء لان وكالة حكيم رضى الله عنه قد انتهت بشراء شاة فهو في باقي التصرف فضولى يحتاج تصرفه الى الاجازة وقد اجاز صلى الله عليه وسلم فعد ولزم لم يرد ما في التتبع ايضاً من رواية أبي داود والترمذي وابن ماجه واحد عن عروة البارقي رضى الله عنه قال أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ديناراً يشتري أضحية أو شاة فاشترى شاتين فباع احداهما بدينار وأماه بشاة ودینار فدعا له بالبركة في بيعه اه لكن الأمر سهل لانه صار فضولاً بلول الشراء للمخالفة فيحتاج تصرفه الى . ع (١) قوله لان ثمن كل مجهول (الح) وذلك لا يمين حق الموكل فيثبت حقه مجهولاً فلا ينفذ عليه . ت (٢) قوله لانه خالف أمره) وينزل في ضمن المخالفة . عني درنم المخالفة في الاول لان المتعارف الشراء بالنقود يقيد الوكالة به وفي الثاني ظاهر . ت ثم الفاء في كلام المصنف ان كان لتفريع على مسألة الممين كما هو الظاهر فحكم الشر الممين يؤخذ منه لان الظاهر انه منه والا فالأمر ظاهر . ع (٣) قوله وكذلك ان نقص (وكانه لان قصد الأمر فرسا مثلاً يساوي بما عتبه من الثمن والشراء باقل

يكون اعتاقاً على مال وان لم يقل لنفسه كان الشراء وانما من الوكيل فيكون الثمن على المشتري وهذا الالف للمولى لانه كب

عبد (فان قال اشترت عبد الآمر فأتى بالآمر بل لنفسك صدق الوكيل ان كان دفع الآمر الثمن والا فلا) اى امر رجلا بشراء عبد بالثمن فقال الوكيل قد فعلت ومات العبد عندي وقال الآمر اشترت لنفسك فليكن دفع الآمر الثمن فالتقول للوكيل وان لم يدفع فالتقول للآمر وعلى في الهداية فيما اذا دفع الآمر الثمن بان الوكيل اخبر بامر لا يملك استثنائه وفيما اذا دفع الثمن بان الوكيل امين يريد الخروج عن عهده الامانة اقول كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم به الفرق بل لا بد من انضمام امر آخر وهو ان يكون الوكيل فيما اذا لم يدفع الثمن على الامر وهو ينكره فالتقول للمنكر وفيما اذا دفع الثمن ويدهى الآمر الثمن على المأمور وهو ينكره فالتقول للمنكر (وله الرجوع بالثمن على الامر دفعه الى بائنه او لا) اى للوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على الامر اذا فعل ما امر به سواء دفع الوكيل الثمن الى بائنه او لم يدفعه جعلوا هذه المسئلة مبنية على انه يجري بين الوكيل (٩٦) والموكل مبادلة حكيمية فيصير الوكيل بائنا من يوكله فله مطالبة الثمن وان

لم يدفع الى بائنه (وله حبس البيع من امره لقبض ثمنه وان لم يدفع) بناء على مذكرنا من المبادلة الحكيمية (فان هلك في يده قبل حبه منه هلك على الامر ولم يسقط عنه وبعد حبه منه سقط) فانه اذا حبه عن الامر لقبض الثمن فهلك في يد الوكيل يكون مضمونا على الوكيل ثم اختلف عندنا في يوسف خرج ضمن ضمان الرهن وعند محمد رح وهو قول ابي حنيفة رح يضمن ضمان للبيع وفيما ذكر في المتن من سقوط الثمن اشارة الى هذا المذهب وعند زفر رح يضمن ضمان النصيب اذ عنده ليس له حق الحبس فان كان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فنسب زفر رح يضمن خمسة عشر وعند الباقي يضمن عشرة وان كان بالعكس

المقد الى مال الامر لا النقد منه (١) لان فيه تفصيلا وخلافا (٢) وهذا بالاجماع (وان قال اشترت للآمر وقال الآمر لنفسك فالتقول للآمر) سواء قال الوكيل اشترت لك ومات عندي أو قال هو حي عندي بعد ما في الاول فلا (٣) اخبر عما لا يملكه والموكل ينكره والتقول للمنكر وفي الثاني خلافهما لانه يمكنه استئناف الشراء فلا يتم في الاخبار عنه ولا يبي حينة رحمه الله انهم بان اشترى نفسه فاذا رأى الصفقة خاسرة الزمها الامر (وان كان دفع الثمن اليه فللمأمور) بالاتفاق فهم من الهداية سواء كان العبد حيا أو ميتا لانه امين يريد الخروج عن عهده الامانة (وان قال بقي هذا فلان قبضه ثم أنكر) القائل مع منه يدل على ان المشتري لا يساوي المقصود فقد خالف ع (١) (قوله لان فيه) اى في النقد تفصيلا وخلافا أى في أحد شق التفصيل فغافل ما في الهداية انه ان اضاف الى دراهم الامر فللامر بالاجماع أو الى دراهم نفسه فلتنف وان أطلق فلن نواه آمرا كان أو نفسه وان تكاذبا في النية يحكم بالنقد بالاجماع وان توافقا على أنه لم يحضره النية فالوكيل عند محمد رحمه الله ويحكم النقد عند أبي يوسف رحمه الله اه قد فصل النقد الى حالتين التكاليف في النية والتوافق على عدمها والخلاف اما هو في الحالة الاخيرة فتقوله أو الى دراهم نفسه فلتنفه أي بالاجماع بدليل عدم التصريح بالخلاف وقوله وان تكاذبا أي في أن المأمور نوى الأمر ع (٢) (قوله وهذا بالاجماع) فيحمل كلام القدوري على الجمع عليه ك (٣) (قوله اخبر عما لا يملكه) وهو العقد ك وهذا لان الميت ليس

فمنه زفر رح يضمن عشرة فيطالب الحصة من الموكل وكذا عند أبي يوسف رح لان الرهن يضمن باقل (الامر)

من قيمته ومن الدين وعند محمد رح يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر (وليس للوكيل بشراء عين شراءه لنفسه فلو شري بخلاف جنس بثن سمي أو بغير النقود أو غيره بامر بهيته وقيل له وبحضرة لامر) اى وان وكل بشراء شيء معين فالوكيل ان لم يخالف امر الموكل فالمشتري للموكل وان خالف فلو كان كل ان سمي الثمن فالوكيل ان اشترى بخلاف ذلك الحبس كان مخالفا وان لم يسم الثمن فان اشترى بغير النقود كان مخالفا لان المسارف هو الشراء بالنقود والمعروف عرفا كالمشروط شرطا وان اشترى غير الوكيل بامر له لكن نيته يكون مخالفة وان كان بحضرة لا يكون مخالفة لانه حضر رأيه (وفي غير عين هو فالوكيل الا اذا اضاف المقد الى مال امر ما أطلق انوى له) اى قال الوكيل اشترت بهذا الالف والالف ملك الموكل أو أطلق اى قال اشترت بالثمن مطلق من غير ان يقيد بالثمن هو ملك الموكل لكن نوى الشراء للآمر يكون للآمر

(ويستلزم الصرف بالسلم مغارقة الوكيل دون أمره) ضرورة تسليم ان يوكل رجلا بان يشتري له كبر بقد السلم وليس المراد التوكيل ليسح الكبر بقد السلم لان هذا لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لنفسه ولا نظير له في الشرع وانما يصير مغارقة الوكيل لان الماقد هو الوكيل (فان قال بنى هذا لزيد فباعه ثم أنكر الامر) أي أنكر المشتري أن زيدا أمره بالشراء (أخذه زيد) لان قوله بنى لزيد اقراره بتوكيله لان هذا البيع انما يكون لزيد لانا أمره زيد به فلا يصدق في انكاره أمره (فان صدقه لا يأخذه جيرا) أي ان صدق زيد للمشتري أم لم يأخذه جيرا (٩٧) لان اقرار المشتري ارتد بدموانا

قال جيرا لان المشتري ان سلمه الى زيد يكون بيما بالتعاطي بالتسليم على وجه البيع يكفي للتعاطي وان لم يوجد قد الثمن (ومن وكل بشراء من لم يدرهم فشرى منون بدرهم مما يباع من بدرهم لم يملكه بصف درهم) هذا عند أبي حنيفة وح وعندهما يلزمه منوان بدرهم لان الموكل أمره بصرف الدوهم الى المحرم فصرف وزاده خيرا له وله أنه أمره بشراء من لا يشراء الزيادة وانما قل بما يباع من بدرهم حتى لو اشترى لما لا يباع من بدرهم بل باقل يكون الشراء واقعا لوكيل لان الأمر أمره بشراء لم يساوي من منه بدرهم لا باقل منه (فان أمره بشراء عشرين بلا ذكر الثمن فشرى أحدهما وبشراهما بألف وقيمتها سواء فشرى أحدهما بنصفه أو باقله صح وبالاكثر لا الا اذا شرى الآخر بباقي الثمن قبله الخصومة) أي اذا أمره بشراء عشرين مئين فان لم يذكر الثمن فشرى أحدهما يقع عن الأمر لان التوكيل مطلق وقد قل ما يتفق الجمع بينهما وان

(الامر اخذه فلان) لان قوله السابق اقرار منه بلوكالة عنه فلا ينعى الانكار لللاحق (الا أن يقول) فلان (لم أمره به) فلا يأخذ لان الاقرار قد ارتد برده (الا أن يسلمه المشتري اليه) فيكون بيما بالتعاطي (وان أمره بشراء عشرين مئين) (١) قيد اتفاق . بحر (ولم يسم ثمننا فشرى له أحدهما) بقدر قيمته أو بزيادة يتباين فيها الناس والا فلا يجوز . بحر (صح) لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق الجمع بينهما في البيع (وبشراهما بألف وقيمتها سواء فشرى أحدهما بنصفه أو باقله صح) لانه قابل الألف بهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما نصفين دلالة فكان أمرأ بشراء كل منهما بخمسةائة (وبالاكثر لا) لانه مخالفة الى شر وقالوا ان اشترى بالاكثر بما يتباين فيه الناس وقد بقي من الألف ما يشتري بثلثه الباقي جاز (الا أن يشتري الباقي بما بقي قبله الخصومة) فيصح استحسانا لحصول غرضه المصريح به وهو تحصيل المبدئين بألف (وبشراء هذا يدين له عليه) أي على المأمور . ع (فاشترى صح) لان في تعيين البيع تعيين البائع ولو عين البائع يجوز كما نذكره (ولو غير عين فخذ على المأمور) لعدم صحة الأمر . ع لما فيه من تملك الدين من غير من عليه الدين من دون أن يوكله بقبضه وذلك لا يجوز بخلاف ما اذا عين البائع (٢) فانه يصير وكلا عنه بالتعويض ثم يملكه (وبشراء أمة بألف دفع اليه فاشترى) جارية لساوي ألفا (فقال اشترى بخمسةائة وقال للمأمور بألف فالتقول للمأمور) لانه أمين يدعى الخروج عن عهدة الامانة والأمر يدعى عليه ضمان خمسةائة وهو ينكر وان كانت لساوي خمسةائة فالتقول للأمر لان الأمر (٣) يتناول ما لساوي ألفا فانما اشترى ما لساوي خمسةائة فقد خالف (وان لم يدفع فلأمر) لمخالفة الوكيل ان كانت قيمتها خمسةائة ولتخالف بحمل المقدم . ت (١) (قوله قيد اتفاق) وفيه ان هذا لا يناسب قولنا المصنف ولم يسم ثمننا لانهما اذا كانا غير مئين ولم يسم ثمننا لا يصح التوكيل أصلا . ع (٢) (قوله فانه) أي البائع . ع يصير وكلا عنه أي عن الموكل . ت (٣) (قوله يتناول ما لساوي ألفا) لاغيرها بدليل دفع الألف . ع

(١٣ ن) (كشف الحقائق) سمي فنهما بان قال اشترى هذين المبدئين بألف وقيمتها سواء فشرى أحدهما بالنصف أو باقله صح عن الأمر وان اشترى بأكثر من النصف لا يقع عن الأمر بل يقع عن الوكيل الا اذا اشترى الآخر بباقي الثمن قبل الخصومة لان المقصود حصول المبدئين بألف وعندهما اذا اشترى أحدهما بأكثر من النصف مما يتباين الناس فيه وقد بقي من الثمن ما يشتري بالباقي يصح عن الأمر (فان قال اشترى بألف وقال أمره بل بنصفه فكانت الألف صدق الآخر ان ساواه والا فلا أمر) أي ان أعطاه الأمر الألف وقال اشترى به لي جارية فشرى وقال اشترى بها بألف وقال الأمر اشترى بها

بخسائة صدق الوكيل ان ساوى المبيع
لا يملك الثمران البين الفاحش فلا يقع
عن الأمر بل يقع عن الوكيل
(وان لم يكن ألفه وساوى نصفه
صدق الأمر وان ساواه تحالفا) اي
قال اشترى جارية بالق ولم يعطه
الألف وقال للمأمور اشتريتها بالألف
وقال الأمر بل بنصفه فان كان قيمتها
خسائة صدق الأمر وكذا ان كانت
اكثر من خسائته واول من التظاهر
الخاتمة لان الأمر قطع بشراء جارية
ساوى هذا بألف وان كانت قيمتها
لغا تحالفا لان الوكيل وللوكيل بمنزلة
البائع وللشترى فان تحالفا يفسخ البيع
بينهما وبقي المبيع للوكيل واعلم ان
المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
التصديق بغير الحلف (وكذا في معين
لم يسم له ثمن فشرى واحالفا في ثمنه
وان صدق البائع المأمور في الاظهر
تحالفا) اي ان امر ان يشتري له هذا
العبد ولم يسم له ثمن فاشترى فقال
اشترته بألف وقال الأمر بل بنصفه
تحالفا وان صدق البائع المأمور
وانما قال هذا لان في صورة تصديق
البائع للمأمور قد قيل لا تحالفا بل
القول للمأمور بدون اليمين لان
الحلاف يرتفع بتصديق البائع فلا
يجرى التحالف لكن الاظهر ان
يتحالفا وهذا قول الامام أبي منصور
الماتريدي لان البائع بعد استيفاء
الثمن أجني عنها وأيضا هو أجني
عن الموكل فلا يصدق عليه

فصل

(لا يصح بيع الوكيل وشراءه من رده
شهادته) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما يجوز ان كان يمثل القيمة الامن عبده أو مكاتبه (وصح بيع

للموجب لفسخ العقد والزام الجارية للمأمور ان كانت قيمتها لتزيل الأمر للمأمور
منزلة طاقدين اختلفا في قدر الثمن فانه يوجب التحالف (وبشراء هذا ولم يسم ثمننا
فقال للمأمور اشترته بألف وصدقه بألفه وقال الأمر بنصفه تحالفا) للاختلاف في
الثمن وقد قدمناه ولا عبرة بتصديق البائع لانه بعد استيفاء الثمن أجني عنها
وقبله أجني عن الموكل ولا يصدق على الاجني (وبشراء نفس الأمر) باضافة
للمصدر الى المفعول أي وفي التوكيل بشراء شخص نفس الأمر . ع (من سيده
بألف ودفع) الأمر وهو العبد بالألف . ع (فقال) المأمور موجبا . ع (لسيده
اشترته لنفسه فباعه على هذا عتق) لان بيع نفس العبد منه اهتاق على مال
وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل والمأمور سفير (وولاؤه لسيده) لانه
يتبع الاعتاق (وان قال اشترته) ولم يقل لنفسه . بحر (فالعبد للمشتري)
وان كان مأمورا بشراء نفس العبد وهو معين وشراء المأمور بشراء معين يقع
للأمر وان شراء لنفسه لكنه خالف حيث أتى بتصريف آخر لانه كان مأمورا
بقبول الاعتاق على مال لان بيع العبد من نفسه اعتاق على مال كما تقدم قبل
السطرين وهو غير الشراء وسبأني قريبا . ع وهذا لان اللفظ حقيقة للمعاوضة
(١) وانما لم يبين أمكن العمل بها فيحفظ عينا بخلاف (٢) شراء العبد نفسه (٣)
لان الحجاز متعين فيه (والألف لسيده) مجانا في فصل وقوع الشراء لنفس العبد
أو المشتري لانه كسب عبده . ع (وعلى المشتري) في فصل وقوع الشراء له
أو على المشتري في فصل وقوع الشراء لنفس العبد . ع (ألف مثله) ثمن العبد
(وان قال لعبد اشترى نفسك من مولائك فقال للمولى يعني نفسي لفلان ففعل
فهو للأمر) لان العبد يباح ويكلا عن غيره في شراء نفسه لانه أجني عن ماله
والباع يرد عليه من حيث انه مال الا ان ماله في يده حتى لا يملك البائع الجلبس
بعد البيع فلذا أضافه الى الأمر صلح فعله امتثالا فيقع العقد للأمر (وان لم يقل
لفلان عتق) لانه يحصل (٤) الوجهين فلا يقع امتثالا للأمر بالشك في التصرف
واقما لنفسه والعبد (٥) وان كان وكلا بشراء معين لكنه أتى بجلبس تصريف آخر
وفي مثله ينفذ عن الوكيل

فصل

(الوكيل بالبيع والشراء لا يقدم مع من يرد شهادته له) اللهم بدليل عدم قبول
(١) (قوله وإذا لم يمين) أي أنه يشترى لنفس العبد فلم يمين فيه المجاز وهو
كون العقد اعتاقا على مال فامكن الخ . ع (٢) (قوله شراء العبد نفسه) باضافة
المصدر الى الفاعل ونفسه مفعوله . ع (٣) (قوله لان الحجاز متعين) أما لان
العبد ليس باهل للملك أو لاستحالة ان يملك نفسه . ع (٤) (قوله الوجهين) فينبني
هما كون الشراء للموكل أو للوكيل . ع (٥) (قوله وان كان وكلا الخ) فينبني

الوكيل بما قل أو أكثر والعرض والسبقة) هذا عند أبي حنيفة ربح وعندها لا يصح إلا بما يتبان الناس فيه ولا يصح إلا بالدراهم والدنانير لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف والمراد بالنسبة البيع بالتمن للزوج وعندهما يتقيد بأجل متعارف (ويصح نصف ما وكل بيته) هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما لا يجوز إلا أن (٩٩)

ضرر الشركة (وأخذ مرهنا أو كفيلة بالتمن فلا يضمن أن ضاع في يده وتوى ما على الكفيل) قوله إن ضاع يرجع إلى الراهن وصورة التوى أن يرفع الحادثة إلى قاض يرى براءة الأصل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك ربح حكم براءة الأصل بنفسه ثم مات الكفيل مفلسا (وتقيد شراء الوكيل بمثل القيمة وزيادة يتبان الناس فيها وهي ما يقوم به مقوم ويوقف شراء نصف ما وكل بشراؤه على شراء الباقي) هذا بالاتفاق والفرق لأبي حنيفة ربح بين البيع والشراء أن في الشراء تهمة وعلى أنه اشترى لنفسه ثم قدم فيلقه على الموكل ولا تهمة في البيع فيجوز لأن الأمر يبيع الكل يتضمن بيع النصف لأنه ربما لا يتيسر بيع الكل دفعة (ولو رد مبيع على وكيل ببيع يحدث منه أو لا يحدث بيعة أو نكول أو إقرار رده على أمره الا وكيل أقر ببيع يحدث منه ولزمه ذلك) أي باع الوكيل بالبيع ثم رده عليه بالبيع فإن كان العيب مما لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة أو يحدث مثله هذه المدة يرد على الأمر سواء كان الرد على الوكيل بالبيعة أو بالنكول أو بالإقرار وإن كان العيب مما يحدث مثله كان الرد على الأمر وتأويل اشتراط البيعة أو النكول أو الإقرار في العيب الذي لا يحدث مثله أن القاضى ربما يعلم أن هذا العيب لا يحدث مثله في مدة شهر لكن يشقه عليه تاريخ المبيع فيحتاج إلى أحدي هذه الحجج أو كان العيب لا يعرفه إلا النساء والأطباء وقول المرأة حجة في توجع الخصومة لافي الرد فيقتصر إلى هذه الحجج الرد حتى لو تبين القاضى البيع والعيب ظاهرا لاحتاج إلى شيء منهما (فإن باع نساء قال أمره

الشهادة ولا يجوز بيته بمثل القيمة منهم إلا من عبده أو مكاتبه) (وصح بيته بما قل وكثر وبالعرض) وقال لا يجوز إلا بالدراهم والدنانير وكذا لا يجوز بتحصان لا يتبان فيه الناس (والنسيئة) والقبض الفاحش لاطلاق التوكيل بالبيع والبيع بالقبض الفاحش أو بالعرض متعارف عند شدة الحاجة إلى الثمن أو المال من العيب (ويجوز شراؤه بمثل القيمة) لثمة فلمه اشتراء لنفسه فإذا لم يوافقه الحق بغيره (وزيادة يتبان فيها وهو ما يدخل تحت تقويم للقومين) قالوا وما كانت قيمته معلومة كاللحم والخبز لا يبنى فيه العيب ولو كان قليلا ولو كان فلسا بحر (ولو وكله يبيع عبد فباع نصفه صح) وقال لا يصح إلا أن يبيع النصف الآخر قبل أن يختصمه وله أن للتوكيل مطلق من قيد الاقتران والاجتماع ألا ترى أنه لو باع كله بنصف قيمته يجوز فإذا باع نصفه أولى (وفي الشراء يوقف) لثمة على ما مر ولأن الموكل بالبيع يصادف ملكه فصح أمره فاعتبر فيه إطلاقه والموصى به بالشراء صادف ملك الغير فلم يصح فلا يجري فيه (١) الإطلاق والتقيد (مالم يشتر الباقي) فإن اشترى بآقيه لزم الموكل (ولو رد للمشتري للمبيع على الوكيل بالعيب بيعة أو نكول رده على الأمر) بلا خصومة لأن الرد على الوكيل رده على الموكل وت لأن البيعة حجة مطلقة والوكيل في النكول مضطر لبسبب العيب عن علمه لعدم ممارسته المبيع (وكذا بالإقرار) أو نكول أو بيعة (فما لا يحدث) ليقض القاضى بوجود العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا إلى هذه الحجج (٢) وتأويل اشتراطها في الكتاب أن القاضى يعلم أنه لا يحدث مثله في مدة شهر مثلا لكنه اشبهه عليه تاريخ البيع فيحتاج إلى هذه الحجج لظهور التاريخ (وإن باع نسبه فقال أمرتكم بتد وقال المأمور أطلقت قال قول للأمر) لأن الأمر يستفاد من جهته ولا دلالة على الإطلاق هداية فهو أعلم بكيفية المأمور (ع) (وفي المضاربة للمضارب) لأن الأصل في المضاربة العموم بحر لأن المضاربة للاسترباح والاسترباح في أن يقع شراؤه للأمر (ع) (١) قوله الإطلاق والتقيد (أي إطلاق الأمر وتقيد فيعتبر المتعارف فيه والمتعارف شراء الكل (٢) وتأويل اشتراطها في الكتاب) أي في الجامع الصغير ثم مفاد تأويل الهداية أن مالا يحدث نومان نوع لا يحدث أصلا كالاصبع الزائدة فانه لا تكون إلا في بطن الأم ونوع يحدث لكن في طول المدة كقطع الطرف مع الرء وأن مراد ما في الجامع هو النوع الأخير والله أعلم فليراجع

مثله فإن كان الرد عليه بالبيعة أو بالنكول رده على الأمر وإن كان بالإقرار لا يرد على الأمر وتأويل اشتراط البيعة أو النكول أو الإقرار في العيب الذي لا يحدث مثله أن القاضى ربما يعلم أن هذا العيب لا يحدث مثله في مدة شهر لكن يشقه عليه تاريخ المبيع فيحتاج إلى أحدي هذه الحجج أو كان العيب لا يعرفه إلا النساء والأطباء وقول المرأة حجة في توجع الخصومة لافي الرد فيقتصر إلى هذه الحجج الرد حتى لو تبين القاضى البيع والعيب ظاهرا لاحتاج إلى شيء منهما (فإن باع نساء قال أمره

أمرتك بتد وقال للوكيل أطلقت صدق الأمر وفي المضاربة (لأن الأمر يستفاد من الأمر بالقول له وأما المضارب
فالتظاهر فيها بالاطلاق والقول للمضارب (١٠٠) ولا يصح تصرف أحد الوكيلين وحده فيها وكلاهما إذا

الصوم أكثر . ع (ولو أخذ الوكيل بالثمن رحنا فضاع أو كفيلا يحوى عليه)
بأن مات كل من الكفيل والاصل مفلسا (لم يضمن) لأن الوكيل أصيل في
قبض الثمن لأنه من حقوق العقد والكفالة والارتباط استيثاق له فله ذلك بخلاف
الوكيل قبض الدين لأنه نائب وقد أنابه في القبض لا في الاستيثاق . بحر (ولا
يتصرف أحد الوكيلين وحده) لرضاء برأيهما لا برأى أحدهما والبدل وإن كان
مقدرا لكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي (١) واختيار المشتري . هداية وهذا
إن وكلهما بكلام واحد ولا فيجوز لأفراد أحدهما لأنه رضى برأى كل منهما وقت
توكيله فلا يتغير بعد ذلك . بحر (لا في خصومة) سياسة لمجلس القضاء عن الشغب .
هداية والخصومة وإن احتاجت إلى الرأي لكن تدفع هذه الحاجة بإجماع رأيهما
قبل الخصومة . ع (وطلاق وعناق بلا بدل ورد وودية) لعدم الحاجة إلى
الرأي (وقضاء دين) لأنه كالودية . بحر (ولا يوكل وكيل الأباذن) لأنه رضى
برأيه والناس مختلفون في الآراء (أو باع على رأيك) لاطلاق التفويض إلى رأيه
(فإن وكل بلا إذن الموكل لمقد بمحضرة أو باع أجنبي فجاز صبح) لأن المقصود
حضور رأيه وقد حضر . هداية والصحيح رجوع الحقوق إلى الثاني لأنه هو
الماقد . بحر (وإن زوج عبد أو مكاتب أو كافر صغيرته الحرة المسلمة أو باع لها
أو اشترى) (٢) مناه التصرف في مالها (لم يجوز) لأن هذه ولاية نظرية فلا بد
من القادر المشفق والرق يزيل القدرة والكفر يقطع الشفقة

باب الوكالة بالخصومة والقبض

في الجدل لغة والجواب بنعم أولا شرما وفسرها في الجوهره بالدهوى الصحيحة
أو بالجواب الصحيح . بحر أول كتاب الوكالة (الوكيل بالخصومة والتقاضى)
أى الطلب . ع (لا يملك القبض) وهذا قول زفر وعليه الفتوى اليوم لظهور
النية فقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على المال (وقبض الدين يملك
الخصومة) حتى لو أقيمت المينة على استيفاء الموكل أو إيمانه قبل لانه وسكته
بالتملك لأن الدينون تضى بأمتالها فكان مبادلة والوكيل أصيل فيها فله الخصومة
(وقبض الدين لا) لأن قبض الدين ليس بمبادلة فهو أمين محض (فلو برهن
ذو اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) أى الدين . بحر (وقبض الأمر)
فلا يثبت البيع ولا يجب الدفع إلى الوكيل . ع (حتى يحضر الغائب) استحسانا
والقياس أن يدفعه إلى الوكيل لأن اليقة قامت لأعلى الخصم وجه الاستحسان
(١) (قوله اختيار للمشتري) بأن يكون أملا وأحسن قضاء . ع (٢) (قوله مناه
التصرف في مالها) بأن يشتري لها بمالها أما إذا اشترى لها بمال نفسه فهو جائز لا

في خصومة ورد ودية وقضاء دين
وطلاق وعناق لم يوصى) أما في
الخصومة فلان الاجتماع فيها يضى
إلى الشغب وفي الأمور الأخر لا يحتاج
إلى الرأي (ولا يصح بيع عبد
أو مكاتب أو ذمي في مال صغيرته المسلم
وشراعه) أى الشراء بماله فالحاصل
أن العبد والمكاتب لا ولاية لها في
مال ولهما الصغير والكافر لا ولاية
له في مال صغيره المسلم والله أعلم
بالصواب

باب الوكالة بالخصومة والقبض
(الوكيل بالخصومة والقبض هداية الثلاثة)
أى عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف
ومحمد رح خلافا لزم فرج (كالوكيل
بالتقاضى في ظاهر الرواية ويفسق
بعدم قبضها الآن) فإن الوكيل
بالتقاضى يملك القبض في ظاهر الرواية
لكن الفتوى في هذا الزمان على
أن الوكيل بالخصومة والوكيل
بالتقاضى لا يملك القبض لظهور
النية في الوكلاء (والوكيل قبض
الدين بالخصومة) هذا عند أبي حنيفة
رح وعندهما لا يملك الخصومة (لا
الذى قبض الدين فلو قام حجة ذى
اليدين على وكيل قبض عبد أن موكله
بأعه منه يقصر يده ولا يثبت البيع
فيقام تأنيلا على البيع إذا حضر الغائب)
أو حصل ثناء التقييب في قوله فلو قام
لأن هذه المسئلة من غرور الوكيل
قبض الدين حل هو وكيل بالخصومة

أم لا في هذه المسئلة قياس واستحسان والقياس أن العبد يدفع إلى الوكيل ولا يقبل ينة أن الموكل باع من أنه
صاحب اليد لأن اليقة قد قامت على غير خصم وفي الاستحسان يقصر يد الوكيل من غير أن يثبت البيع

في حق الموكل لانه خصم في قصر اليدوان لم يكن خصما في ابيات (١٠١)

البيع على الموكل (كما يقصر يد الوكيل في نقل المرأة والبعد بلا طلاق وعق لواقمت حجبها عليه حتى يحضر النائب) أي اذا جاء رجل وقال أنا وكيل فلان النائب بتقل امرأته أو عبده الى موضع كذا فاقامت المرأة البيعة على أن موكله طلقها والبعد على أنه أعتقه يقصر يد الوكيل من غير أن يثبت الطلاق والعتق بل اذا حضر النائب يجب إعادة اقامة البيعة لقوله حتى يحضر النائب يتعلق بقوله بلا طلاق وعق أي لا يقع الطلاق والعتق حتى يحضر النائب فانه اذا حضر رجع أن أعيدت البيعة فان أعيدت فعادة البيعة قد سبقت المسئلة الاولى وقد سجل حكم هذه المسئلة كالحكم الاول فيهم إعادة البيعة (وصح اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي وعند غيره لا) هذا عند أبي حنيفة وعند محمد روح وعند أبي يوسف روح يجوز وان كان عند غير القاضي وعند زفر روح وكذا عند الشافعي روح لا يجوز أصلا لانه مأمور بالخصومة لا بالأقرار ولنا أن الخصومة يراد بها الجواب فضمن الأقرار (كنوكيل رب المال كفيه قبض ماله عن المكفول عنه) أي كما لا يصح توكيل رب المال الكفيل قبض المكفول به عن المكفول عنه لان الوكيل من يعمل لغيره وهنا يعمل لنفسه (ومصدق الوكيل قبض دين ان كان غريبا أمر بدفع دينه الى الوكيل) أي ادعى رجله أنه وكيل النائب قبض دينه من الغريم فصدقته للغريم امر بتسليم الدين الى الوكيل (ثم ان كذب النائب دفع الغريم اليه تأييدا ورجع به على الوكيل فيما بقي وفيما ضاع لا

أنه خصم في قصر اليد تقصر يده فلو حضر النائب ناد البيعة على البيع (وكذا) أي مثل دعوى البيع دعوى ع (الطلاق والعتاق) اذا قامت البيعة على الوكيل بتقلها (ولو أقر الوكيل) على موكله بحر أطلق الأقرار والوكيل ليتناول وكيل المدعي والمدعي عليه اذ لا فرق بينهما سوى أن وكيل المدعي يقر قبض موكله وكيل المدعي عليه يقر بوجوب المال على موكله . شلبي (بالخصومة عند القاضي) لانه وكيل بجواب يكون خصومة (١) ولا خصومة الا في مجلس القاضي (صح) استحسانا والقياس أن لا يجوز لانه مأمور بالخصومة والأقرار والأقرار مسألة والأمر بشئ لا يتناول حده وجه الاستحسان (٢) أن التوكيل صحيح ومحت بهناوله ما يملكه وذلك مطلق الجواب (٣) دون أحدهما عينا فيصرف اليه مجازا تحريا للصحة وفيه خلاف زفر والشافعي (والا لا) أي وان أقر عند غير القاضي لا يصح اقراره . ي وعند أبي يوسف يصح لان اقرار الموكل لا يختص بمجلس القضاء فكفنا اقرار وكيله ولهما (٤) ان الظاهر آتيه بالمستحق عند طلب المستحق وهو الجواب في مجلس القضاء (٥) فيقتض به (٦) لكن اذا أقيمت البيعة على اقراره في غير مجلس القضاء يخرج عن الوكالة (٧) حتى لا يدفع المال اليه لانه صار منافضا (وبطل توكيل الكفيل بمال) أي توكيل الطالب الكفيل قبض الدين الذي تكفل بحالته . ت (١) (قوله ولا خصومة الخ) أي الأقرار لا يكون خصومة الا في مجلس القاضي لان كونه خصومة انما هو بكونه جوابا ولا جواب الا في مجلس القاضي . غناية لان الطلب الموجب للجواب انما هو في مجلس القضاء . ع (٢) (قوله أن التوكيل صحيح) بالاجماع . ت (٣) (قوله دون أحدهما الخ) اذ ربما يكون أحدهما حراما عليه لان الخصم اذا كان محققا لاقرارا واجب الا فالانكار واجب . ت (٤) (قوله ان الظاهر) كان المعنى أن الظاهر من حالة الموكل آتيه بالجواب الواجب قضاء وهو الجواب في مجلس القاضي عند طلب الخصم اذ جوابه يطلبه في غير المجلس لا يوجب الجواب قضاء وان كان يوجب دية فيحمل توكيله على ما هو ظاهر حاله وهذا نظير ما قلنا من البرازية في أول باب الوكالة بالبيع والشراء . ع (٥) (قوله فيقتض) أي توكيل الموكل به أي بجواب الوكيل في المجلس . ع (٦) (قوله لكن اذا أقيمت البيعة الخ) كانه قيل لو كان اقرار الوكيل محصا بمجلس القاضي لما كان لاقراره في غير المجلس اعتبارا ولما خرج به عن الوكالة . غناية والثاني باطله بدليل أنه لا يدفع اليه المال فالقدم مثله فاجاب بقوله ولكن اذا أقيمت الخ حاصله ان خروجه عن الوكالة ليس لإعتبار اقراره في غير المجلس بل انما هو على ما في الكافي لعدم بقاءه وكلا بمطلق الجواب في المجلس لعدم قدرته على الانكار والا لتناقض فبقي وكلا بالأقرار فقط وقد كان وكلا مطلقا ادع (٧) قوله حتى لا يدفع المال اليه بأن وكلا بالخصومة عن دعوى البيع عليه فافر بالبيع فانه لا يملك

فصدقته للغريم امر بتسليم الدين الى الوكيل (ثم ان كذب النائب دفع الغريم اليه تأييدا ورجع به على الوكيل فيما بقي وفيما ضاع لا

(١٠٢) لم يحصل غرضه بتقضى الدفع أما ان ضاع لا يضمنه لا ما اعترف انه يحق

لان غرضه من دفعه براءة ذمت فاذا

به . ي قال صدر في كلام المصنف ، صنف الى المفعول والياء في بحال صلة الكفيل
وصلة التوكيل وهي بتقضى الدين مقدر وهذا . ع لان الوكيل من يعمل
لغيره ولو صححناها صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فالصدم الركن (ومن ادعى
انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه التريم امر بدفعه اليه) لانه اقرار على
نفسه (١) لان ما يقضيه خالص ماله (فان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه التريم
الدين ثانيا) لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة والقول في ذلك قوله مع بينه
فيفسد الادعاء (ورجع به على الوكيل) لان غرضه من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله
تقضى قبضه (لو باقيا) ولو حكما كان استهلكه الوكيل فانه يضمن لانه باق بقاء بدله
• داماد (وان ضاع لا) لانه اعترف (٢) انه يحق في القبض وهو مظلوم (٣) في هذا
الاخذ والمظلوم لا يظلم غيره (الا اذا ضمنه) بالتشديد أى قال المدينون ضمن
لى مادفنته فلو أخذ الطالب من ماله أخذ منك مادفنته لك وبالتخفيف بان يقول
الوكيل أنا ضامن لك ان أخذ منك ثانيا . ت (عند الدفع) لان المأخوذ ثانيا مضمون
عليه (٤) في زعمهما وهذه الكفالة أضيفت الى حالة القبض (٥) فتصح كالكفالة
بما ذاب (أو لم يصدقه على الوكالة ودفعه اليه على ادعائه) لانه انما دفعه على رجاء
الاجازة فاذا اتقطع وجاؤه رجع عليه (ولو قال اني وكيل قبض الوديعة فصدقه
المودع لم يؤمر بالدفع اليه) لانه اقرار بحال الغير (٦) بخلاف الدين (وكذا لو ادعى
الشراء وصدقه) لانه اقرار بملك الغير (ولو ادعى رجل • عني • ان المودع)
بالكسر • عني • مات وتركها ميراثا له • أى للمدعى • ع ولا وارث له غيره • (وصدقه)
أى للمودع بالفتح • عني • (دفع اليه) لانه لا يبقى مال للمودع بدموته فتصادقانه
مال الوارث (فان وكله قبض ماله فادعى التريم ان رب المال أخذه دفع للمال
واسيع رب المال) لان الوكالة قد (٧) ثبتت بالتصادق والاستيفاء لم يثبت بمجرد
قبض الثمن من مدعى الشراء • تكلمة رد المختار فلو لم يكن • معز • ولا لدفع اليه لان
الوكيل بالخصومة وكيل بالقبض عند الائمة الثلاثة لكن فيه انه اذا لم ينفذ اقراره
فاين البيع والثمن وان فرضنا ان وكالته باقية بعد لا يقال يحتمل ان الموكل نفسه يقر بالبيع
او ان المدعى يقيم عليه البيعة لا بالقول ان الوكيل حينئذ اضرل بالمزل الحكمي فاين وكالته • ع
(١) (قوله لان ما يقضيه الخ) لان الديون تقضى بانها • ت (٢) (قوله انه) أى
الوكيل • ت (٣) (قوله في هذا الاخذ) أى الاخذ ثانيا • ت (٤) (قوله في
زعمهما) لان رب الدين في زعمهما قاسب فيما يقضيه ثانيا • ت (٥) (قوله
تصح) لاضاقته الى سبب الوجوب وهو أخذ الطالب ثانيا • ت فلا يرد ان مدار
حجة الكفالة على قيام الدين ولا دين هنا حال عقد الكفالة • ع (٦) (قوله
بخلاف الدين) لانه يؤدي من خالص ماله كما مر آخا • ع (٧) (قوله قد ثبتت
الخ) وفي الزيادة لان وكالته ثبتت بقوله اخذه رب المال حيث لم ينكر الوكالة وانما

القبض والاسترداد به أسهل من
التضمن فله ولاية ذلك لا ولاية هذا
(الا اذا كان ضمنه عند دفعه أو دفع
اليه على ادعائه غير مصدق وكالته)
بان قال الوكيل ان حضر الغائب
وأنكر التوكيل فاني ضامن هذا المال
أو التريم دفعه براءة على دعوى الوكيل
من غير أن يصدق وكالته في حاتين
الصورتين ان أنكر الغائب قال التريم
يضمن للوكيل ان ضاع المال (وان
كان مودعا لم يؤمر بدفعه اليه) أى
ان كان مصدق الوكيل مودعا لم يؤمر
بدفع الوديعة الى مدعى الوكالة لان
تصدقه اقرار على الغير بخلاف الدين
فان الديون تقضى بانها • وتثل
املك الديون (ولو قال تركها المودع
ميراثا وصدقه المودع امر بالدفع اليه
أى ان ادعى ان المودع مات وترك
الوديعة ميراثا وصدقه للمودع امر
بالدفع اليه (ولو ادعى الشراء منه لم
يؤمر بدفع الوديعة) أى ان ادعى
انه اشترى من المودع وصدقه المودع
لم يؤمر بدفع الوديعة الى المدعى لان
للمدعى اقرار بملك الغير والغير اهل
للملك لانه حق فلا يصدق في دعوى
البيع على الحق بخلاف مسألة الارث
لانهما اتفقا على موت المودع فكان
هذا اتفاقا على انه ملك الوارث (ومن
وكل قبض مال وادعى التريم قبض
دائه دفع اليه واستحلف دائه على
قبضه لا الوكيل على الغير قبض الموكل
للمدين) أى اذا جاء الوكيل بقبض
الدين من المدين فادعى المدينون ان

الدين قد قبض دينه ولا يثبت له يؤمر بالدفع الى الوكيل فاذا حضر الدائن وأنكر القبض يستحلف وقد لا دعواه

يستحلف الوكيل بانك ما تعلم أن الموكل قد قبض الدين لان الوكيل (١٠٣)

دهواه (واستحلفه) على عدم الاستيفاء . ت رعاية لجانب ولا يستحلف الوكيل (١) لانه نائب (وان وكله) بالرد . ت (بمسبقي أمقوا دعي البائع رضا المشتري لم يرد عليه حتى يحلف المشتري) بخلاف مسألة الدين لان التدارك (٢) . كنه هناك باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند نكوله وفي الثانية غير ممكن لان القضاء بالفسخ ماض على الصحة وان ظهر الخطأ على مذهبه (٣) ومن دفع الى رجل عشرة بنفقها على أهله فاتفق عليهم عشرة من عنده (٤) ناويا الرجوع حال قيامه اذا لم ينفذ (٥) الى غيره فلو كانت مستهلكة وقت اتفاه ولو بصرفها الى دين نفسه أو اضاف المقد الى دراهم نفسه ضمن وصار مشتريا لنفسه متبرعا بالاتفاق لان الدراهم تتعين في الوكالة . والدر المختار (فالمسرة بالمشرة) لان الوكيل بالاتفاق (٤) وكبل بالشراء . هداية والحكم في الشراء الرجوع فكذا هذا . ت واذا ظفر بجلس حقه من مال الأمر كان له ان يأخذه . شلي

(باب عزل الوكيل)

(وتبطل الوكالة بهزله) لان الوكالة حقه فله ان يعطيه (ان علم به) لان في الزل اضرار به من حيث ابطال ولايته . ومن حيث رجوع الحقوق اليه فيقصد من مال الموكل او يسلم المبيع فيضمن فيتضرر (وموت أحدهما وجنونه مطبقا ولخوفا مرثداً واختراق الشريكين وعجز موكله لومكاتباً وحجره لو ماذونا) لان التوكيل تصرف غير لازم فيكون لدوامه حكم ابتداء فلا بد من قيام الأمر وقد يطلبه هذه الموارض وشرط الاطباق في الجنون لان قليله كالأغماء وحده شهر عند أبي يوسف لسقوط الصوم به وعنه أكثر من يوم ويلة لسقوط الصلوات الخمس به وقال محمد حول كماله لسقوط جميع العبادات به فقد ربه احتياطاً ولا يتوقف على العلم لانه عزل حكيم (وتصرفه بنفسه) لتعذر التصرف على الوكيل . هداية لا تمتنع تحصيل الحاصل . ت

ادعى الأيفاء وفي ضمن دهواه اقرار بالدين وبالوكالة وهذا لانه لو لم يكن هو محققا عنده في طلب الدين لما اشتغل بذلك فصار كما اذا طلب منه الدين فقال أوفيتك فانه اقرار بالدين اه قول الزبلي لما اشتغل بذلك اي مع انه قاصد دفع الوكيل فمدوله عن اسهل طرق الدفع وهو مجرد منح الوكالة الى أصمها وهو دعوى الاستيفاء لحاجته الى آسائها اكبر دليله على ان الوكالة ثابتة عنده . ع (١) (قوله لانه نائب) يعني أن المطلوب يدعي حقا على الموكل لا على الوكيل فلو حلفنا الوكيل لحلفناه بآية والنية لا تجري في اليمين . ك (٢) (قوله ممكن) لان القضاء لم ينفذ باطنا لانه اعانني بحجره بالتسليم فكان كالتضاء بالاملاك المرسلة . ك وت (٣) (قوله الى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف الى مال الأمر أو أطلق . أمين فالمسنى اذا لم يحلف الوكيل الى مال نفسه . ع (٤) (قوله وكيل بالشراء) لان

نائب لما قول ان ادعى المدينون انك تعلم ان الموكل قبض الدين وأنكر الوكيل العلم يعني أن يستحلف لانه ادعى أمر الوكيل بالوكيل يلزمه ولم يبق له طلب الدين فاذا أنكره يستحلف (ولا يرد الوكيل بمسب قبل حلف المشتري لو قال للبائع رضى هو به) وكل المشتري وجلا يرد المبيع باليب وقاب المشتري فإراد الوكيل الرد فقال البائع رضى المشتري باليب فالوكيل لا يرد باليب حتى يحلف المشتري انه لم يرض باليب والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الدين أن التدارك ممكن في مسئلة الدين باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند نكوله وب الدين وهما غير ممكن لان القضاء يفسخ البيع يصح وان ظهر الخطأ عند أبي حنيفة ربح لان القضاء ينفذ ظاهرا وباطنا عنده فلا يستحلف المشتري بعد ذلك وأما عندهما فقد لا يجب أن يرد باليب كما في مسئلة الدين لان التدارك ممكن عندهما لبطان القضاء وقد قيل الأصح عند أبي يوسف ربح أن يؤخر الرد في الفصلين الى أن يستحلف (ومن دفع الى آخر عشرة أن ينفقها على أهلها فاتفق عليهم عشرة فهي بها) قبل هنا استحسان وفي القياس بصير متبرعا باتفاق ما هو ملكه وجه الاستحسان ان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكرنا

(باب عزل الوكيل)

(الموكل عزله وكيله ووقف على علمه

وعنه أنه أكثر من يوم ويلة وعنه وتبطل الوكالة بموت أحدهما وجنونه مطبقا) الجنون المطبق شهر عند أبي يوسف ربح

كتاب الدعوى

(هي اضافتى الى نفسه حالة المنازعة) واما حالة المسألة فدعوى لفه لاشراط ولظهير ما في البرازية عين في يد رجل يقول هو ليس لي وليس ثمة منازع لا يصح قبضه فلو ادعاه بعده لنفسه سح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه لنفسه بعده لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا له بالملك اه والتعريف المذكور (١) خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج به دعوى ايفاء الدين والايراء منه . بجر قال الساماني كلام الزاوية مفروض في كون النسي اقرارا للمنازع أولا وليس فيه دعوة الملك لنفسه حالة المسألة . أمين (المدعى من اذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ولا تصح الدعوى حتى يدكر شيئا علم جنسه وقدره) لان فائدة الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجة والالتزام في المجهول لا يتحقق . هداية (٢) وفيه ان الالتزام قد يكون بالاقرار والاثار بالمجهول صحيح فعلى تقدير الجواب بالاقرار يمكن الالتزام في دعوى المجهول . ت وانما يكتفى بذكر المجلس والقدر ان كان للمدعى به دينا والا فلا بد من الاشارة ان كان حاضرا أو ذكر القيمة ان كان غائبا . ت كما قال المصنف . ع (وان كان ميتا في يد المدعى عليه فلف احضارها ليشير اليها بالدعوى) لان الاعلام بقصى ما يمكن شرط والاشارة ابلغ في التعريف (وكذا في الشهادة والاستحلاف فان تعذر) بان قال غصب منى ثوبا مثلا ولا أدري انه ظم أولا ولا (ذكر قيمتها) فان لم يبين القيمة وقال غصب منى عينا كذا ولا أدري انه حالك أم ظم ولا أدري كم قيمته ذكر في طامة الكتب انه تسمع دعواه لان اللسان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كلف بيان القيمة لتضرر به . كافي في علمش الطبع . ع (وان ادعى عقارا ذكر حدوده) لتعذر التعريف بالاشارة لتعذر التقبل . هداية مع كثرتها فكثير الدعاوى فيها ففى تكليف القاضي أو آية بالحضور هناك حرج بخلاف التقولات المتميزة التقبل كالرعى فيكلف القاضي أو آية بالحضور لدوره . ت وكذا يشترط التحديد في الشهادة (وكفت ثلاثة) لوجود الأكثر بخلاف ما اذا غلط في الرابعة لانه يختلف به المدعى لا بتركها (واساء اسحابها) لان بها يتحقق تعريف الحدود . ع (ولا بد من ذكر الجدد) لان تمام التعريف به (ان لم يكن مشهورا) وان كان مشهورا يكتفى بذكره (واه) أي المدعى به (٣) منقولان او عقاراه بجر (في يده) لانه انما يتصب خصما اذا كان الاتفاق لا يكون بدون التثراء (١) (قوله خاص) فيه ان الشيء عام شامل للدين والاياء والاياء وغيرها . ع (٢) (قوله وفيه ان الالتزام الخ) يمكن أن يقال ان الاقرار في الدعاوى والمرافعات أندر نادر فلا تبنى عليه الاحكام . ع (٣) (قوله منقولان) وفيه ان الخصم مكلف باحضار المتقول كما ذكره المصنف اتفاقا ليد في مشاهدته فاي فائدة في ذكر اليد الا ان يقال ان اشتراط ذكرها والحال هذه لتأكيد في

معدوح حول قدره احتياطا مأذونا وانفراق الشريكين) أى أحد الشريكين وكل ثالثا في التصرف في مال الشركة فافتراقا تبطل الوكالة (وان لم يعلم به وكيلهم) أى وتبطل المكاتب والمأذون واحدا للشريكين (ونصرف الموكل فيما وكل به) أى سواء لم يبق محلا للتصرف كما اذا وكله بالاعتاق اذا حقق أو بى محلا كالوكله بنكاح امرأة فكسحها الموكل ثم ابتهام يكن للوكيل ان يزوجه من للوكل

كتاب الدعوى

هي أخبار يبنى لعل غير المدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر (لما فسر الدعوى كان للمدعى على هذا التفسير هو الخبر يبنى له على غيره فتقوله المدعى من لا يجبر على الخصومة تصير آخر ذكره بعض الشايع وقد قيل المدعى من يتبس خلاف الظاهر وهو الامر الحادث والمدعى عليه من يتسك بالظاهر كالمدم الاصل لكن الاعتبار في هذا للمنى لا لفظ حتى ان المودع اذا ادعى رد الوديعة فهو مدعى في الظاهر لسكته في المنى منكر لضمان (وهى انه تصح بذكر شيء علم جلسه وقدره) هذا في دعوى الدين لاني دعوى المبنى فان المبنى ان كانت حاضرة يكتفى بالاشارة بان هذا ملك لى وان كانت قائمة يجب ان يصفها ويذكر قيمتها (واه) في يد المدعى عليه هذا مختص بدعوى الاعيان (وفي المتقول يزيد بجر حق) فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرعى في يد المرتين والبيع في يد البائع لاجل الثمن أقول هذه الملة تشتبه العقار أيضا فلا أدري ما وجه تخصيصه في

المتقول بهذا الحكم (وفي المقار لا ثبت اليد لا بمجة أو علم القاضي) قال في الهداية أنه لا يثبت اليد في المقار إلا بالينة أو علم القاضي هو الصحيح دفعا لتهمة المواضعة إذ المقار عساه في يد غيره بخلاف المتقول فإن اليد فيه مشاهدة قهمة للمواضعة أن المدعى والدعا عليه تواضعا على أن يقول للمدعى عليه أن الدار في يدي والحال أنها في يد ثالث فقيم المدعى يئنه ويحكم القاضي بأنها ملك المدعى وإنما قال في الهداية هو الصحيح لأن عند بعض المشايخ يكفي تصديق المدعى عليه لها في يده ولا يحتاج إلى إقامة الينة قاله أن كان في يده وأقر بذلك فلا يحصى يأخذها منه أن ثبت ملكته بالينة أو بأقرار ذي اليد أو نكوله وإن لم يكن في يده وأقر بذلك لا يكون للمدعى (١٠٥) ولاية الأخذ من ذى اليد وإن أقام

المدعى الينة لأن الينة قامت على غير خصم فلم أنه إذا أقر ذواليد باليد فإن الضرر لا يلحق إلا بذى اليد أو لا يلحق إلى غيره قهمة للمواضعة مدفوعة على أن تهمة المواضعة أن كانت ثابتة هنا ففي صورة إقامة البلية ثابتة أيضاً فإن الدار أنا كانت في يد وجل امانة فواضح للمدعى وذو اليد على أن ذاليد لا يقول أنها امانة في يده حتى يقيم للمدعى الينة على أنها في يد ذى اليد ثم يقيم يئنه على أنها ملك المدعى فيقضى القاضي ويأخذ المدعى الدار فالحاصل أنه إذا ظهر في يد ثالث وذو اليد أقر أنه في يده لا يصير الثالث محكوما عليه وكذا أن ظهر أن يذى اليد يد أمانة لا يد خصومة (والمطالبة به) عطف على قوله وأنه في يد المدعى عليه (واحضاره إن أمكن) يشير إليه المدعى والشاهد والمال (وذكر قيمته إن تغير والحدود الأربعة أو الثلثة في المقار وأسماء أصحابها وتسليمهم إلى الجدل) ذكر الحدود يشترط في دعوى الدار

في يده (ولا يثبت اليد في المقار بتصادقهما) تهمة للمواضعة إذ المقار عساه في يد غيره ما هدية فيظهر أنه مال ذلك الغير فينقض القضاء (بل بينة أو علم القاضي بخلاف المتقول) أن اليد فيه مشاهدة هدية فلا مجال للمواضعة (وأنه يطالب به) ليزول احتمال أنه رهن عنده (وإن كان دينا ذكر وصمه) زيادة على معرفه قدره وخصه (ت ككونه جيدا أو رديا أو وسطا) غناية لأنه يعرف به (وأنه يطالب به) لأن المطالبة حقه فلا بد من طلبه هدية ليعينه القاضي (ت فإذا صحت الدعوى سأل المدعى عليه غناية) ليكشف وجه الحكم هدية فانه على وجهين (١) أما أن يكون امرأ بالخروج عما لزمه بالحجة أو بصير ما هو برضى أن يصير حجة كالينة فإنها لاحتمال الصدق والكذب إنما يجب العمل بها عند سقوط احتمال الكذب بالتضاء غناية (فإن أقر) قضى بها أى بالدعوى (ع) عليه لأن الإقرار موجب (٢) نفسه فيأمره بالخروج عنها (أو أنكى) سأل للمدعى الينة لقوله عليه السلام (٣) أنك يئنه فقال لا فقال لك يئنه سأل ورثب اليمين على فقد الينة فلا بد من السؤال فيمكنه إلا بخلاف (٤) أن (برعى المدعى قضى عليه) صحة الدعوى أو يقال أنه لا بد للمدعى من الدعوى مرتين مرة قبل حضور الخصم ليصح للقاضي طلبه للمجلس ولا يصير ظلما على الخصم بمنه عن الكذب بمجرد قول المدعى لى على فلان حق وفي هذه لا بد من ذكر اليد ليكتفه القاضي باحضار المتقول لصحة الدعوى الثانية ومرة بعد حضور الخصم لإقامة الينة والحكم (وفي هذه لا يشترط ذكر اليد لمشاهدة والله أعلم فليراجع ع (١) قوله أما أن يكون امرأ الخ) كما في صورة الإقرار فإن الإقرار حجة بنفسه (٢) قوله (٣) قوله (٤) لا يحتاج إلى قضاء القاضي لكمال ولاية الاسان على يده حكم القاضي أمر بالخروج عن موجب ما أقر به ولذا قالوا اطلاق الحكم عليه توسع غناية (٣) قوله المك يئنه الخ) الحديث في البخاري ومسلم يخرج زيادى

(١٤ ن) كشف الحقائق
عد أى خفية روح وان كاس مشهورة وعندها لا يشترط إذا كانت مشهورة ثم ذكر الحدود الثلاثة كافي عندنا خلافا لفر روح فانه اذا ذكر ثلاثة حدود كما في هذه الصورة فالحد الرابع خط مستقيم آخر والنسبة إلى الجد قول أى خفية روح فإن كان رجلا مشهورا يفتنى بذكر وهذا في دعوى الاميار أما في دعوى الدين فلا بد من ذكر الجنس والقدركا مرو ذكر في القهيرة أنه اذا كان وزنيا كالدعوى والصفة لا بد أن يذكر الصفة بأنه حيد او ردى وأن يذكر نوعه نحو بخارى الضرب أو نيسابورى الضرب (واذا صحت سأل القاضي الخصم عنها فإن أقرها أو أنكى سأل المدعى يئنه فإن أقام قضى عليه وإن لم يقيم لم يخلصه أن طلبه خصمه فإن نكل مرة) أى قال لا احلف (أو سكت بلا ائنه وقضى

لاقتفاء التهمة عنها (والأحلف) لما روينا (بطلبه) (١) لأن اليمين حقه ولما أضيف إليه بحرف اللام (ولا ترد يمين على مدع) وقال الشافعي رحمه الله أن لم يكن له يمين أصلا وتكلم المدعي عليه أو كان له شاهد واحد فقط فإنه يحلف ويقضى له أما الأول فلأن الظاهر صار شاهدا للمدعي لتكول المدعي عليه وأما الثاني فلاه عليه السلام قضى بشاهد ويمين قلنا أنه ضرب على أنه رده ابن مسين رحمه الله (٢) وما رويناه مشهور تلقته الأئمة بالقبول كافي وتولنا قوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على من أنكر قسم والتسمة تأتي في الشبهة وجعل جنس الإيمان على المتكبرين وليس وراء الجنس شيء (ولا يمينه لذي اليد) إن برهنا . مكين وقال الشافعي يمينه ذي اليد أحق (في الملك المطلق) وأما في الملك بالسبب كالنساء فله يمينه ويمينته أولى من يمينه الخارج وسياقي في باب دعوى الرجاءين (٣) (ويمينه الخارج أحق) لأن يمينه الخارج أكثر (٣) اثباتا (٤) وأظهرنا لأن قدر ما أثبتته اليد (٥) لا تثبت يمينه ذي اليد (٦) واليد دليل مطلق الملك (وقضى له أن تكلم مرة) إذا تكول دل على كونه (٧) بأذلا أو مقرا إذ لو لا ذلك لأقدم على اليمين أقامة لأوجب ودقنا لضرر من نفسه (بلا حلف أو سكت ومرض عليه اليمين ثلاثا) قلنا أي (٨) امرض عليك اليمين فإن حلفت ولا قضيت عليك (غدا) لإعلامه بالحكم (٩) لأنه محل الحفاء (ولا يستحلف في نكاح ورجعة وفيه) أي بعد انقضاء مدتهما (واستيلاد) أن ادعت الأئمة أما لو ادعاه للمولى فقد ثبت بأقراره (ورق ولسب) لأن فائدة الاستحلاف القضاء بالتكول والتكول بذل لا أقرار ثلاثا يكون كاذبا في الإنكار (١٠) والبذل لا يجري في هذه الأشياء (وولاء واحد ولعان) وقالا يستحلف في ذلك كله إلا في الحد واللعان لأن الحد

(١) قوله لأن اليمين حقه كما في الحديث آفات ثلاث لا بد من طلبه (٢) قوله وما رويناه أي التي ذكره بقول صاحب الهداية ولنا قوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي الخ (٣) قوله اثباتا أي في علم القاضي . ت (٤) قوله أو أظهرنا لما في الواقع فإن البيعة مظهرة ما كان ثابتا (٥) قوله لا تثبت يمينه ذي اليد لا يثبت له الحصول في يمينه مؤكدة لما أثبتته اليد فهي مفيدة وصف الموجود ويمينه الخارج مفيدة أصل للموجود وهذا معنى كونه أكثر اثباتا وما كان أكثر اثباتا فهو أولى بتوفر ما شرعت البيعة لأجله . ت (٦) قوله واليد دليل الخ لأن من رأى شيئا في يد إنسان جاز أن يشهد بأنه ملكه . ت (٧) قوله بأذلا على قول الإمام أو مقرا على قولهما أقامة لأوجب الحديث واليمين على من أنكر وكلة على الوجوب وأيضا فيه تعظيم اسم الله تعالى ودفع تهمة الكذب عن نفسه . ت (٨) قوله امرض عليك أي ساستحلفك والا فلا استحلاف إنما يكون مرة واحدة قلنا الحلف أو التكول (٩) قوله لاه محل الحفاء لاه محل الخلاف فالشافعي لا يرى الحكم بالتكول بل يرد اليمين على المدعي . ت (١٠) قوله والبذل لا يجري الخ فلو قالت لانكاح بيني وبينك ولكني بذلت نفسي

في خلاف الشافعي رح فإن عنده إذا نكل الخصم يرد اليمين على المدعي وعندها هذا بدعة وأول من قضى به معلوية رضى وهو مخالف للحديث المشهور (ولا يحلف في نكاح ورجعة وفي إيلاء واستيلاد ورق ولسب وولاء) أعلم أن في هذه الصور لا يستحلف عند أبي حنيفة رح وعندهما يستحلف بصورتها آدمي الرجل النكاح وأنكرت المرأة أو بالعكس أو آدمي الرجل بعد الطلاق وأعضاء المدة الرجعة في المدة وأنكرت المرأة أو بالعكس أو آدمي الرجل بعد انقضاء مدة الإيلاء التي في المدة وأنكرت المرأة أو بالعكس أو آدمي الرجل على رجل مجهول النسب أو ابنه أو عبده وأنكر المجهول أو بالعكس أو احتصما في ولاء الناقة أو ولاء اللواة على هذه الوجوه وأدعت الأئمة على مولاها أنها ولدت منه ولها وأعطاه وقدمات الولد ولا يجري في هذه الثلاثة العكس لأن للمولى إذا ادعى ذلك نصير أم ولد بأقراره ولا اعتبار لانكار الأئمة وإنما يستحلف عندهما لأن التكول أقرار لأن الحلف واجب عليه على تقدير صدقه في إنكاره فإذا امتنع علم أنه غير صادق إلا في إنكاره لو كان صادقا لأقدم على أداء الواجب وهو الحلف وإذا كان التكول أقرارا والأقرار يجري في هذه الأمور فيحلف حتى إذا نكل مرة فيقضى بالتكول ولا يبي حنيفة رح أن المرأة كثيرا ما تفتري عن اليمين الصادقة تبدل شيئا ولا تحلف وإذا أمكن عمله على البذل لا يثبت الأقرار بالشك فيحصل على البذل والبذل لا يجري يندى

في هذه الاشياء ويمكن ان يقال لما لم يميز البذل في هذه الاشياء لا يجعل النكول بدلا فيحصل على الاقرار وفي فتاوى قاضي خان روح ان
التقوى على قولهما في النكاح (وحد ولما) اي كما اذا ادعى رجل على رجل (١٠٧) آخر انك قدتني بالزنا وعليك الحد

لا يستحلف بالاجماع وكذا اذا ادعت
المرأة على الزوج انك قدتني بالزنا
وعليك اللعان (وحلف السارق
وضمن ان نكل ولم يقطع) لان المال
يلزم بالنكول لا القطع (وكذا الزوج
اذا ادعت المرأة طلاقا قبل السخول)
لانه يحلف في الطلاق اجماعا (فان
نكل ضمن نصف مهرها وكذا في
النكاح اذا ادعت هي مهرها) اي
اذا ادعت المرأة النكاح وطلبت للمال
كالمهر والتفقة فالنكاح الزوج يحلف
فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل
عند ابي حنيفة روح لان المال يثبت
بالنكول لا الحل (وفي النسب اذا
ادعى المدعى حقا كالثبوت وثقة) اي
يحلف في دعوى النسب اذا ادعى
المدعى مالا فثبت بالنكول للمال لا
النسب عند ابي حنيفة روح (وقهرها)
كالمهر في التفقة واستناع الرجوع
في الهبة (وكذا منكر القود) اي
يحلف اجماعا لانه حق العباد (فان
نكل في النفس حبس حتى يقر او
يحلف ولما دونها يقتض) فان الاطراف
بمنزلة الاموال فيجرى فيها البذل
مخلاف النفس هنا عند ابي حنيفة
روح وعندها يلزم الارض في النفس
وما دونها فان النكول اقرار فيها
شبهة فلا يثبت به القصاص بل يلزم المال
(فان قال لي بينة حاضرة) اي في
المصر حتى لو قال لا بينة لي او شهدني
غيب يحلف ولا يكفل (وطلب حلف

بندوى بالشبهات (١) وفي النكول شبهة واللعان في حكم الحد (قال القاضي) هو قاضي
خان صرح به المسكين بجم (الامام نضر الدين رحمه الله تعالى التقوى على انه يستحلف
للمنكر في الاشياء الستة) كانه اراد به المذكورات ماسوى الحد فالباقي سبعة فالتحجير
عنها بالستة بادخال امومية الولد في النسب بجم (وبستحلف السارق فان نكل
ضمن ولم يقطع) لان للتوط بغملة شيان الضمان ويسمى فيه النكول والقطع ولا
يثبت به فصار كما اذا شهد عليه رجل وامرأتان (والزوج ان ادعت المرأة طلاقا قبل
الوطء) (٢) قيد اتفاق مسكين (فان نكل ضمن نصف المهر) لجرمان الاستحلاف
في الملاق لا سيما اذا كان المقصود هو المال وكذا في النكاح اذا ادعت هي الصداق
لان ذلك دعوى المال ثم يثبت للمال لنكوله لا النكاح وكذا في النسب اذا ادعى حقا
كالارث (وبجحد القود فان في النفس حبس) وقالوا لزمه الارض في النفس وما دونها
(حتى يقر او يحلف وفيما دونه يقتض) لجرمان البذل في الاطراف فلو قال اقطع
يدي قطعه لا يجيب الضمان (٣) بخلاف النفس وقالا لا يقتض (ولو قال المدعي لي بينة
حاضرة) اي في المصر فلو قال لا بينة لي او غيب لا يكفل لعدم الفائدة (وطلب
اليمين لم يستحلف) لان ثبوت الحق باليمين مرتب على السجدة عن اليمين بما رويناه
بجم (وقبل الخصم اعطاه كفيلا بنفسك ثلاثة ايام) كيلا ينيب نفسه وفيه نظر للمدعي
وليس فيه كثير ضرر بل مدعي عليه (فان ابى لازمه) اي بمقدار مدعائه التكفيل المذكورة
(اي دار معه حيث سار) كيلا يذهب حقه هداية ولو دخل داره لا يتيه بل يجلس
على باب داره وفي المصري المذهب عندنا ان لا يلزمه في المسجد لبنائه فذكر اقره
تعالى وبه يفتي بجم (ولو غريبا لازمه قدر مجلس القاضي) لان في الزيادة عليه اضرارا
به منه من السفر وكذا لا يكفل الا الى اخر المجلس (واليمين بالله تعالى) لقوله
عليه السلام من كان منكم حائفا فليحلف بالله (لا بطلاق وعناق) لما رويناه (الا اذا
الح الخصم) لقلة اللبالة باليمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الحلف بالطلاق هداية
ولا يقتض بالنكول عناية وحيث (٤) لافائدة في التحليف بهما ت وفي الحاشية
ان اراد للمدعي تحليفه بالطلاق والتناق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي لان
التحليف بهما حرام ومنهم من جوزه في زماننا والصحيح ما في ظاهر الرواية انه
لك لا يسمي بذنا (١) (قوله وفي النكول شبهة) لانه في نفسه سكوت ت (٢)
(قوله قيد اتفاق) اي قوله قبل الوطء قيد اتفاق اي به يفرج عليه قوله فان نكل
لا قوله ان ادعت طلاقا لا محترزي احتراز به عن دعوى النكاح ع (٣) (قوله
بخلاف النفس) فلو قال اثنى فقتله لم يله القصاص في رواية والدية في اخرى ت
(٤) (قوله لافائدة في التحليف بهما) يمكن ان يقال العوام لا صلح لهم بهذه المسئلة

الخصم لا يحلف ويكفل نفسه ثلثة ايام فان ابى لازمه (اي ان ابى الخصم عن اعطاء التكفيل لازمه المدعي ثلثة ايام ثم
يحلف على الضمير المنسوب في لازمه قوله) والترتيب قدر مجلس الحكم (اي لازم المدعي الغريب مقدار ما يكون القاضي جالسا

فإن أتى بالينة فيها ولا يحلف أن شاء
أو يده) والحلف بالله لا بالطلاق
والاعتاق فإن الحلف بغيره قبل صح
بهما في زمانا (أي جاز للقاضي أن
يحلف بالطلاق والعتاق) (ويغلظ
بصفاته) نحو بالله الطالب المذكر
لملك الحي الذي لا يموت أبدا ونحو
ذلك (لا بالزمان والمكان) هذا عندنا
وعند الشافعي رح يغلف بالزمان كبعد
صلوة الصبر يوم الجمعة بالمكان كالسجود
الجائع عند التبر (ويحلف اليهودي
بالله الذي أنزل التوراة على موسى
عليه السلام والنصراني بالله الذي
أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام
والجوسي بالله الذي خلق النار
والوثني بالله ولا يحلفون في ما يدهم
ويحلف على الحاصل والبيع والشكاح
بالله ما يشكاهم قائم أو نكاح قائم في
الحال وفي الطلاق ما هي بأن منك الآن
وفي النصب ما يجب عليك رده لأعلى
القسم بالله ما بهت ونحوه) مثل بالله
ما نكحتك وبالله ما طلقها وبالله ما
غصبت لأن هذه الأسباب ترتفع بان
باع شيئا ثم تنابها فإن أحلف على
السبب يتضرر المدعي هذا عند أبي
حنيفة رح وعندهما يوسف
رح يحلف على السبب في جميع ذلك
الا عند عمر بن الخطاب المدعي عليه بأن
يقول أيها القاضي لا تحلفني على
السبب فإن الإنسان قد يبيع ثم يقبل
ويطلق ثم يتزوج وقيل ينظر إلى
انكسار المدعي عليه فإن أنكر السبب
يحلف عليه وإن أنكر الحكم يحلف

فكان ينبغي للمصنف أن لا يذكره في المتن لأن وضعه للروايات الظاهرة . بمر
لكن في قول الحنفية لأن التحليف بهما حرام نظر لأن التحليف بهما إنما هو
تعلقهما كقولهم إن كان له على هذا الحق فبدي حر لا اليمين باداة القسم نحو
والطلاق أنه ليس له على هذا الحق بغير الطلاق على أنه مقسم به والحرام إنما
هو الثاني لا الأول . ع (ويغلظ بذكر أوصافه) نحو قل والله الذي لا إله إلا
هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما
لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي أدهاه وهو كذا وكذا ولا شيء وإن
شاء لم يغلف عليه فيقول قل بالله أو والله (لا بزمان ومكان) وقال الشافعي رحمه
الله يؤكد بهما إن كانت اليمين في قسامة أو إيمان أو مال يبلغ مائتي مثقال أما بالمكان
فيحلف بين الركن والمقام إن بكمة وعند قبره عليه الصلاة والسلام إن بالمدينة
وعند الصخرة في بيت المقدس وفي الجوامع في غيرها فإن لم يكن ففي المساجد
وأما بالزمان فبهد الصبر يوم الجمعة ولنا إطلاق حديث اليمين على من أنكر ولأن تسطيع
للقسم به حاصل بدونه وفيه الحرج على أقاضي بحضوره وتأخير حق المدعي في
اليمين . ي (ويستحلف اليهود الذي أنزل التوراة على موسى لقوله صلى
الله عليه وسلم لأين سرورنا الأعور (١) أقعدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى
إن حكم الزنا في كتابكم هذا) والنصراني بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى
والجوسي بالله الذي خلق النار) هكذا ذكر في الأصل (٢) فكانه وقع عند محمد
رحم الله أنهم يظنونها تسطيع المسلم الشار ولا يبدونها حقيقة . ي وذكر الحنف
أنه لا يستحلف غير اليهود والنصراني إلا بالله لأن في ذكر النار مع اسمه تعالى
تسطيعها وما ينبغي أن تسطيع بخلاف الكتابين لأن كتب الله مقامه (والوثني بالله)
لأن الكفرة بأسرهم يفتقدون الله تعالى قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات
والأرض ليقولن الله (ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) (٤) لأن القاضي لا
يحلف بها بل هو ممنوع عن ذلك (ويحلف على الحاصل) أي على وجوده في الحال
ع (أي بالله ما يشكاهم قائم) أي لا بالله ما بهت لأنه قد يباع اليمين ثم يقال فيه
(ونكاح قائم) أي في الحال . هداية لا بالله ما نكحت . ع لأنه قد يطرؤ عليه
الحلع (وما يجب عليك رده) لا بالله ما غصبت لأنه قد يغصب ثم يفسخ بنحو البيع .
هداية قوله رده يعني ولا مثله ولا قيمته . بمر (وما هي بأن منك) (٤) ما ذكرت
فعله بمر خوفا من وقوع الطلاق . ع (١) قوله الشك بالله الخ) رواه مسلم .
ت (٢) قوله فكانه وقع الخ) وكان هذا الوقوع هو الفارق بين الجوسي والوثني
حيث لم يزل في الوثني بالله الذي خلق الوثني لأنه يبدد حقيقة في زعمه . ع (٣)
(قوله لأن القاضي لا يحضرها) لو قال أن المسلم لا يحضرها لكان أولى . بمر
(٤) (قوله بما ذكرت) كان التقييد بقوله بما ذكرت للاحتراز عما إذا أردت أو

على الحاصل كدهوى الشفعة هنا ما قالوا ولما قال أن يقول ينبغي أن يحلف على السبب دائما وإن عرض قبل

للمدعي عليه فلا اعتبار لذلك التعريض لان غاية ما في الباب أنه تد وقع البيع ثم وقع الاقالة ففي دعوى الاقالة يصير المدعي عليه مدعيا فعليه اليقنة على الاقالة فان عجز قبل للمدعي البين (الاذا كان ترك النظر للمدعي فيحلف على السبب كدعوى شفعة بالجوار وثقة للبتوة والحكم ليراهما) أي يحلف على الحاصل الا أن يلزم من الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي فيثبت الحلف على السبب كدعوى الشفعة بالجوار فانه يمكن ان يحلف على الحاصل أنه لا يجب الشفعة بناء على مذهب الشافعي راجح فان الشفعة لا تثبت بالجوار ضده فيحلف المشتري على السبب بالله ما (١٥٩) اشترت هذه الدار وكذا اذا ادعت

الثقة بالطلاق البائن كالحلف مثلا فانه لا يجب الثقة عند الشافعي راجح ويجب عندنا فان حلف بالله ما يجب عليك الثقة فربما يحلف على مذهب الشافعي راجح فيحلف على السبب بالله ما طلقها خلافا بائنا (وكذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي هتفه) فان المولى يحلف بالله ما اعتقه فانه لا ضرورة الى الحلف على الحاصل لان السبب لا يمكن ارتفاعه فان العبد للمسلم اذا أعتق لا يسترق (وفي الامة والعبد الكافر على الحاصل) لان السبب قد يرتفع فيها أما في الامة فبالردة والامحاق الى دار الحرب ثم السبي وأما في العبد الكافر فينتقض العهد والى دار الحرب ثم السبي (ويحلف على العلم من ورث شيئا فادعوا آخر وعلى البتات ان وهبه او اشتراه) البتات القطع فالله هو المشتري يحلفان بالله ليس هذا ملكا لك فعدم الملك مقطوع به بخلاف الوارث فانه يحلف بالله لا أعلم أنه ملك لك فانه ينفي العلم بالملك وعدم الملك ليس مقطوعا به في كلامه (وصح فداء الحلف والصالح منه ولا يحلف بهده) أي اذا توجه الحلف

لا بالله ما طلقها لان التكاح قد يحدد عند الابانة (الآن) متما في الجميع . بمر لا بالمسئلة الاخيرة : شلي (في دعوى الكاح والبيع والنسب والطلاق) وقال أبو يوسف رحمه الله يحلف في جميع ذلك على السبب الا اذا عرض المدعي عليه (١) بما ذكرنا فيحلف على الحاصل (وان ادعى شفعة بالجوار أو ثقة للبتوة والمشتري أو الزوج لا يراهما يحلف على السبب) لانه لو حلف على الحاصل يصدق في يمينه في معتده فيفوت انظر في حق المدعي (وعلى العلم لو ورث عبدا) ولو قال لو ادعى على الوارث عينا أو دينا لكان أولى لبطلان دعوى الدين على الميت . بمر (فادعاه آخر) لانه لا يعلم بما سنه المورث (وعلى البتات لو وهبه له أو اشتراه) لان الثراء وقبول الهبة اختياره فلو لم يعلم ملك البائع أو الواهب لما يشر الثراء ولا قبل الهبة بخلاف الارث . (ولو اتحدى المدعي يمينه أو صالحه منها على شيء صح) وهو مأثور عن عثمان رضي الله عنه . هداية والفرق بين القنبة والصالح ان الاول يكون بمثل المدعي به أو الاقل والثاني بالاقل غالبا . نت (ولم يحلف بعده) أبدا لانه أسقط حقه

باب التحالف

(اختلعا في قدر الثمن أو المبيع فمضى ثم رجع) لان في الجانب الآخر مجرد الدعوى واليقنة أقوى . وان برهنا فانه البراءة لان اليقنة للايمان (٢) ولا تناقض في الزيادة (وان سجزا أو يرضيا بدعيين احدهما مخالفا) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف للتأمين والسلة قائمة بينهما تخالفا وترادوا هذا التحالف مكنت ابن الزوج ثم ادعت الطلاق بعد الدخول طالبا للثقة المدة أو تباء الدخول طالبا لنصف المهر فلو ان الزوج في اليقنة مطالما للكتب . مع (١) قوله تعالى (ذكرنا) من ارتفاع السبب . (٢) قوله ولا تناقض في الزيادة لان ثبوت الاقالة لا تعرض للزيادة قصدا فلها وان تعرضت لها فقيا لكن في ضمانات ان كل الثمن هذا الاقل ومثبتة الزيادة تعرضت لها قصدا فكانت أولى اذا تناقضتا . تاج الشريعة لكن هذا اعتراف قيام المعارضة والمصنف قد غامر لا اذية له ان المصنف اتما في المعارضة بين المجتدين التمسك بيمينه واراد الناج المعارضة بين

فعال أعطيت هذه العشرة فداء من الحلف على كذا وقبل الآخر أو قال المدعي صالح من دعوى الحلف على كذا وقبل الآخر صح وسقط حق الحلف (باب التحالف) ولو اختلفا في قدر الثمن أو المبيع حكم لمن برهن وان برهنا حكم لثبوت الزيادة) وهو انبأ ان كان الاختلاف في قدر الثمن والمشتري ان كان الاختلاف في قدر المبيع (وان اختلفا فيما) كاذال البائع بعت هذا العبد بالثمن وقال المشتري لا بل بعت العبد بالثمن (فحجة البائع في الثمن وسحجة

المشتري في المبيع أولى فان عجزا رضى كل زيادة يدعيه الآخر والا تعالفا) فقله فان عجزا يرجع الى الصور
الثلاث أى ما اذا كان الاختلاف في الثمن أو المبيع أو فيها فان كان الاختلاف في الثمن فيقال للمشتري أما أن رضى بالثمن
الذى ادعاه البائع والافسحتا البيع (١١٠) وان كان الاختلاف في المبيع فيقال للبائع أما أن تسلّم ما ادعاه المشتري والافسحتا

قبل القبض موافق للقياس لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري
يدعى وجوب تسليم المبيع بما قدّمه والبائع ينكره وأما بعد القبض فمخالف للقياس
لان المشتري قد قبض للمبيع فلا يدعى شيئا لكنه منكر عن دعوى البائع في زيادة
الثمن فيكتفى بحلفه اكتنا عرفنا بالبص (وبدا يمين للمشتري) لانه أشد انكارا
لانه يطلب بالثمن أو لا. هداية فهو ينكر الامر من نفس الوجوب ووجوب
الاداءات وفي الصرف والفاضة يبدأ القاضي يمين أيما شاء (وفسخ القاضي يطلب
أحدهما) قطعا لتزاع (ومن نكل لزمه دعوى الآخر) لانه جمدل (١) بأذلا
فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فزعم القول بثبوته (وان اختلفا في الاجل
أو في شرط الخيار أو في قبض بعض الثمن) أو كنه. متفق لان هذا اختلاف في
غير العقود عليه وبه. هداية والشرع اتما علق التحالف باختلاف المتبايعين وموت
البائع أما يكون بالمعقود عليه وبه لا بلذ كورات ك (أو بعد هلاك المبيع) أو
صيرورة المبيع بحيث لا يقدر على رده بميب لان التحالف بعد القبض على خلاف
القياس لانه سلم للمشتري ما يدعيه وقد ورد به الشرع حال قيام السلفة. هداية
ولم يلحق بحال قيام السلفة دلالة. ت لان التحالف فيه يفضي الى التسخ ولا
كذلك بعد هلاكها لا رخص العقد فلم يكن في معناه هداية وقال القاضي ومحمد بخالفان
ويسخ البيع على قيمة الهالك (أو بعضه) لان السلفة اسم لجميع أجزائها فلا يلقى سلفة
بغوات بعضها وقال أبو يوسف بخالفان (٢) في الباقي ويسخ العقد فيه والقول
قول المشتري (٣) في قيمة الهالك (٤) والصحيح من قوله أنه يخلف عليهما فيحلف
مطلقا لاجتنب ع (١) (قوله بأذلا) أي عند أبي حنيفة أو مقرا عندهما لان
المسئلة متفق عليهما. ت (٢) (قوله في الباقي) فيقسم القن على قيمة العبدتين فيبض
الباقي ألف مثلا على زعم البائع وخمسائة على زعم المشتري فيحلف البائع بالله ما بعته
بخمسائة وللمشتري بالله ما اشتريته بألف. ك (٣) في قيمة الهالك أي في حصة الهالك
من الثمن الذي أقر به المشتري أما في القيمة فالقول للبائع كما سيصرح به المصنف. ت
أي صاحب الهداية بياهاه لا بد لأخراج الحصة من أمرين ما تقويم العبدتين وتقسيم
أحد الثمنين وهما ما ادعاه البائع وما أقر به المشتري على مجموع القيمتين فان اختلفا
في التقويم فالقول للبائع وان تشاحا في تقسيم أحد الثمنين فالمشترى ما اعترف به
للمشتري ع (٤) (قوله والصحيح الخ) لان من اشترى شيئين بألفين بصدق في بيعته أنه ما

البائع وان كان الاختلاف في كل
منهما يقال ما ذكر بكليهما فان رضى كل
بقوله الآخر فظاهر والتمالفا وحلف
للمشتري أولا) في الصور الثلاث لانه
يطلب أولا بالثمن فالتكراه اسبق
وأيا يتجمل فائدة التكرار وهي
وجوب الثمن في بيع السلفة بالسلفة
وفي الصرف يبدأ القاضي بأيما شاء
ويخلف كل على لني ما ادعاه الآخر
ولا احتياج الى اثبات ما يدعيه هو
الصحيح (وفسخ القاضي البيع)
أى بعد التحالف (ومن نكل لزمه
دعوى الآخر) أى اذا عرض اليمين
أولا على المشتري فان نكل لزمه دعوى
البائع فان حلف بعرض اليمين على البائع
فان حلف يسخ البيع وان نكل لزمه
دعوى المشتري ثم اعلم ان الاختلاف
اذا كان في الثمن فالتحالف قبل قبض
المبيع موافق للقياس لان البائع
يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكرها
والمشتري يدعى وجوب تسليم المبيع
بأقل الثمنين والبائع ينكره فكل
منهما مدعى ومنكر فيتحالفان أما بعد
قبض للمبيع فمخالف للقياس فان
للمشتري لا يدعى شيئا لان المبيع قد
سلم له والبائع يدعى زيادة الثمن
والمشتري ينكره هالك التحالف هذا
ثبت بقوله عليه السلام اذا اختلف

المتبايعان والسلفة قائمة بمخالفا وترادا (ولا تحالف في الاجل وشرط الخيار وقبض بعض الثمن وحلف المتكر) المشتري
سواء اختلفا في أصل الاجل أو في قدره فقال للمشتري الثمن مؤجل وأنكر البائع أو قال المشتري الثمن مؤجل الى سنة
وقال البائع بل الى نصف سنة حلف منكر الزيادة أو قال أحدهما البيع بشرط الخيار وأنكر الآخر أو قال أحدهما الى الخيار
الى ثلاثة أيام وقال الآخر بل الى يومين أو قال للمشتري أدبت بعض الثمن وأنكر البائع (ولا بعد هلاك المبيع وحلف

المشتري) أي أن هلاك البيع في بدل المشتري بعد القبض ثم اختلفا في قدر الثمن فلا تحالف عند أبي حنيفة ربح وأبي يوسف ربح والقول للمشتري مع يمينه وعند محمد ربح يتحالفان وينسخ البيع على قيمة الهالك (١١١) لأن كلا منهما يدعي نقداً وينكره

الأخر فيتحالفان ولهما أن التحالف بعد قبض البيع على خلاف القياس فلا يتصدى إلى حال هلاك السلعة (ولا بعد هلاك بعضه إلا أن يرضى البائع بترك حصه الهالك) أي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويحمل الهالك كان لم يكن فكان المقدم لم يكن إلا على العام فيتحالفان هذا يخرج بعض المشايخ رحمهم الله وينصرف الامتضاء عندهم إلى التحالف فقالوا إن المراد بقوله في الجامع الصغير يأخذ الحلي ولا شيء له أي لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً وقال بعض المشايخ ربح يأخذ من ثمن الهالك بقدر ما أقر به المشتري ولا يأخذ الزيادة فلا يستأجر ينصرف إلى يمين المشتري لا إلى التحالف يعني أنه لا يتحالفان ويكون القول قول المشتري مع يمينه إلا أن يرضى البائع أن يأخذه الحلي ولا يخافه في الهالك فيقتل لا يحلف المشتري لأنه إنما يحلف إذا كان منكراً ما يدعيه البائع فإذا أخذ البائع الحلي سلحاً عن جميع ما ادعاه على المشتري سقط دعوى البائع فلا حاجة إلى تحليف للمشتري (ولا في بدل الكتابة ولا في رأس المال بمداقته وصدق المسلم إليه أن يحلف ولا يهود السلم) أي أقال عقد السلم فوقع الاختلاف في رأس المال فالقول قول المسلم إليه ولا تحالف لأنه أن

للمشتري بالله ما اشترى بهما بما يدعيه البائع ويحلف البائع بالله ما يمينهما بما يدعيه المشتري وقال محمد بن الحنفية (١) عليهما ويرد الباقي وقيمة الهالك (٢) أو في بدل الكتابة (٣) أي في قدره لأن التحالف في للمواضات اللازمة وبدل الكتابة غير لازم على المكاتب فلم تكن في معنى البيع - بحر (٤) أو في رأس المال بعد اقالة السلم لم يتحالفوا (٥) لأن الاقالة في باب السلم لا تحتمل الفسخ لانها إسقاط للمسلم فيه لأنه دين والساقط لا يهود فلا يعود السلم بخلاف الاقالة في البيع فأنها تحتمل المسح فيعود للبيع لكونه عيناً إلى المشتري بعد عوده إلى البائع - ت (٦) والقول للمتنكر مع يمينه (٧) راجع إلى قوله وإن اختلفا في الأجل الخ فهم من - بحر (٨) وإن اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة تحالفوا (٩) قياساً للاقالة على البيع لأن المسئلة مفروضة (١٠) فيما قبل القبض والقياس يوافق - هداية (١١) وماد البيع لو كان حكك من المبيع وأثنى (١٢) مقبوضاً. درولو قبض البائع للمبيع بعد الاقالة فلا تحالف عندهما خلافاً لمحمد لأنه يرى العس (١٣) معلولاً بعد القبض أيضاً (١٤) وإن اختلفا في المهر قضى لمن برهن فإن رهنها للمرأة (١٥) لانها ثبتت الزيادة معناه إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعت (١٦) وإن عجزا تحالفوا (١٧) ليظهر أثره في المدام التسمية (١٨) ولم يفسخ النكاح (١٩) لأن اندام التسمية لا يخل بصحة النكاح لأن المال تابع (٢٠) بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله لو كان كما قال أو أقل (٢١) لأن الظاهر شاهد له (٢٢) وقولها لو كان كما قالت أو أكثر (٢٣) كذلك. ع (٢٤) لو بينهما ولو اختلفا في الاجارة (٢٥) أي في الاجرة أو للمدة - طائ (٢٦) بل الاستيفاء تحالفوا (٢٧) لأن التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل القبض (٢٨) وبعده (٢٩) لأن فائدة التحالف الفسخ والمتافع المستوفاه لا يمكن فسخ المقدم فيها - ي (٣٠) والقول قول المشتجر (٣١) أي في الاختلاف بعد الاستيفاء لأنه المستحق عليه (٣٢) والبعض اشترى أحدهما بالف وقد البائع على هذا فلا يحصل ما هو المقصود من البمين وهو الكول ك (٣٣) (٣٤) قوله عليهما أي على البدين لأن المصنف أي صاحب الهداية وضع المسئلة فيما إذا هلك أحد البدين أي المقبوضين ثم اختلفا في الثمن - ع (٣٥) (٣٦) قوله فيما قبل القبض (٣٧) أي قبض البائع بحكم الاقالة - ت (٣٨) قوله وماد البيع (٣٩) ويقع كل منهما بما قبضه فقط ويحلى سبيل صاحبه - ع (٤٠) (٤١) قوله مقبوضاً (٤٢) يحكم البيع - ع (٤٣) وان لم يكن مقبوضاً فلا يعود البيع والقول قول منكر الزيادة مع يمينه هذا ما ظهر لي - ط (٤٤) (٤٥) (٤٦) قوله معلولاً بعد القبض (٤٧) أي بانكار كل من المتباينين لأن كلا يدعي نقداً وينكره صاحبه لأن البيع بالف غير البيع باليمين - ك

تحالفان ينسخ الاقالة ويهود السلم وهذا لا يجوز لأن اقالة السلم إسقاط الدين والساقط لا يعود (ولو اختلفا في قدر الثمن بعد اقالة البيع تحالفوا وعاد البيع) فانها إذا تحالفنا ينسخ الاقالة ويهود البيع وهذا غير ممتنع (ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة قبل قبضها تحالفنا وترادا وحلف المشتجر أولاً وإن اختلفا في الاجارة والمؤجر انا تحالفنا في المنفعة فأي نكل بيت قول صاحبه وأبي يرضى

قبل وان برهانها في المؤجر اولى ان اختلاف في الاجرة وخبرة المستأجر ان اختلاف في المنفعة (لان حجة المؤجر تثبت زيادة الاجرة وحجة المستأجر تثبت زيادة المنفعة والحجج للآيات (وحجة كل في فضل يديه اولى ان اختلاف فيهما) كما اذا قل المؤجر آجرت الى ستة بمانين وقال المستأجر لابل (١١٢) آجرت الى ستين عانة واقاما البينة ثبت في ستين بمانين (ولا تحالف ان اختلاف بمد قبض

المنفعة والقول للمستأجر) أي اختلافنا في قدر الاجرة بمد قبض المنفعة فلا تحالف عليهما فالقول للمستأجر لانه منكر الزيادة وهذا ظاهر عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف روح لان التحالف بمد قبض المبيع على خلاف القياس فلا يقاس الاجارة على البيع فان التحالف في الاجارة ثبت قياسا على البيع وأما عند محمد روح فان البيع يفسخ بقيمة المالك وحائس للمنافع قيمة (وبمد قبض بعضها تحالفا) وقد بحث فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى) فان الاجارة تنقذ ساعة فساعة فكانها تنقذ بقود مختلفة قويا بقي التحالفان قياسا على البيع ولها مضي لابل القول فيه فله نكر وهو المستأجر (وان اختلف الزوجان في مناع البيت فلها ما يصلح لها وله ما يصلح له أو لهما) أي اختاما ولا بينة لاحدهما فلا صلح انهما يكون للمرأة مع بيتها وما يصلح للرجال أو للرجال والنساء يكون للرجل مع بيته (وان مات أحدهما فالمشكك للحي) المراد بالمشكك ما يصلح للرجال والنساء فهو الحي مع بيته هذا صدأ بي حنفية روح وقال أبو يوسف روح يدنع الى المرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج مع بيته والحياة والموت سواء لتمام

معتبر بالكل) أي استيفاء بعض العقود عليه فيتحالفان فيدفع العقد فيما بقي وكان القول للمستأجر في الماضي (وان اختلف الزوجان في مناع البيت فالقول لكل واحد منهما) مع بيته - ت (فبا يصلح له) كالمعاملة للرجل والوقاية للمرأة لشهادة الظاهر (وله فيما يصلح لهما) لان المرأة وما في يدها (١) في يد الزوج والقول في الدعاوي لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه يارضه (٢) ظاهر أقوى منه (فان مات أحدهما للحي) أي فالحتمل لهما للحي - عني اذ لا يد للميت - هداية وأما مالا اشكال فيه وهو ما يصلح لاحدهما فقط فهو على ما كان قبل الموت - ي (ولو أحدهما لم يولد) كالمهر في الحياة لان يد الحر أقوى وقال ان المكاتب والمأذون بمنزلة الحر لان لهما يدا معتبرة في الخصومات - داية والجواب ان اليد على مناع البيت باعتبار السكنى والحر اصل في السكنى - عناية (ولحي في الموت) لانه لا يد للميت فغلت يد الحي عن المراض

فصل

(قال المدعي عليه هذا الشيء أودعته أو آجرت أو أطرني فلان الغائب أو دعت أو خصمته منه برهنه عليه دفعت خذوه - لادعي) لانه أثبت بالبينة ان يده ليس بيد خصمه وقال ابن شبرمة (٣) لا تدفع لتعذر اثبات الملك للغائب ودفع الخصومة بناء عليه فلنا مقتضى البينة شيان ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع خصومة المدعي ودفع خصم فيه فثبت وهو كالمكيل بنقل المرأة واقامتها البينة على الطلاق - لا تدفع بدون اقامة البينة كما قال ابن أبي ليلى (٤) لانه صار خصما بظاهر يده فهو باقراره يريد أن يحول (٥) حقا مستحقا على نفسه (٦) فلا يصدق بالاجحجة كما اذا ادعي (٧) تحويل الله بن عن فذه الى ذمة غيره (وان قال) ذو اليد - ع (أثبت من الغائب) لا تدفع الخصومة لانه لما زعم ان يده يد ملك اعترف بكونه خصما (أو قال سرق مني وقال ذو اليد أودعته فلان وبرهن عليه) لا أي لا تدفع الخصومة استحصانا - وقال محمد تدفع لانه لم يدع الفعل عليه (١) (قوله في يد الزوج) لانه قوام عليها - ك (٢) (قوله ظاهر أقوى) وهو يدل الاستعمال - عناية (٣) (قوله لا تدفع) أي ولو برهن - ع (٤) (قوله لانه صار خصما) ولنا يكاف بالحضور والجواب - ت (٥) (قوله حقا مستحقا) وهو الخصومة - ع (٦) (قوله فلا يصدق) لانه منهم في اقاربه - ت (٧) (قوله تحويل الدين) أي بالحولاة - ت

الورثة مقام المورث وعند محمد روح ان كانا حين فكا قال أبو حنيفة روح وبسماوات ما يصلح لهما لورثة الزوج فصار

(وان كان أحدهما عبدا فالكل الحر في الحياة والحي بعد الموت) وعندهما المبدأ والمكاتب كالحر (فصل)

(ولو قال ذو اليد هذا الشيء أودعته أو آجرت أو أطرني أو خصمته برهنه زبد أو خصمته وبرهن عليه سقطت خصومة المدعي) لان يد هؤلاء ليست بدفعه - و (وان عاين استر - ت) انما يبرأ قال المدعي - عناية - و (مدعيه وسرق مني) وان - ع (ذو اليد يبيع ابداع

زيد) لأن ذاليد إذا قال اشتريته من الغائب فقد أثر أن يده يد خصومة فلا يسقط عنه الخصومة وكذا إذا ادعى المدعي الفعل على ذي اليد كما إذا قال فصبته مني أو سرقه مني لا يسقط عنه الخصومة وكذا إذا قال سرق مني وقال ذو اليد أودعني فلان وأقام الينة لا يسقط عنه الخصومة عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف روح وعند محمد روح تسقط (كما لو قال الشهود أودعه من لا يعرفه) فإنه لا تندفع الخصومة لاحتمال أن يكون المدعي هو الذي أودعه عنده (بخلاف قولهم امرأه بوجهه لا باسمه وليس له) تسقط الخصومة عند أبي حنيفة روح فإن الشهود طالبون أن المدعى (١١٣) ليس هو المدعي وعند محمد روح لا يسقط

الخصومة حيث حتى لم يذكروا شخصاً مينا أودعه عنده (ولو قال ابتعت من زيد) أي قال للمدعي اشتريته من زيد (وقال ذو اليد أودعني هو سقطت الخصومة بلا حجة إلا إذا برهن المدعي أن زيدا وكله بقبضه) فإن للمدعي إذا قال أنه اشتراه من زيد فقد أقر أنه وصل إلى ذي اليد من جهته فلا يكون يده يد خصومة إلا إذا أثبت الوكالة بقبضه وهذه المسائل تسمى خمسة كتاب الدعوى لأنها خمس صور وهي الإيداع والإجارة وأيضاً والرهن والنصب والأجرة وأيضاً فيها خمسة أقوال فثبت أن شجرة لا تندفع الخصومة وعند ابن أبي ليلى تندفع الخصومة بلا ينة وعند أبي يوسف روح أن كان ذو اليد رجلاً صالحاً تندفع الخصومة لا إذا كان معروفاً بالجبل لا مكان أن يدفع ماني يده إلى من يقبض عن اليد ويقول له أودعه عدى بخضرة الشهود كيلا يمكن لاحد الدعوى على وعند محمد روح لا تندفع الخصومة إذا قال امرأه بوجهه لا باسمه وليس له وعند أبي حنيفة روح تندفع الخصومة بالينة

فصار كما إذا قال فصب مني على مالم يسم فاعله ولم يمان ذكر الفعل يستدعي الفاعل والظاهر أنه هو الذي في يده إلا أنه لم يبين درأاً للعدو وأقامة لحسبة السر فصار كما إذا قال سرق مني بخلاف النصب لأنه لا أحد فيه فلا يحتز عن كشفه (وإن قال المدعي ابتعت من فلان وقال ذو اليد أودعني فلان سقطت) ظاهره السقوط بلا ينة ويمن • بحر (الخصومة) لا تضافها على أن أصله للثقة كان لغيره فيكون وصوله إلى ذي اليد (١) من جهته فلم يكن يده يد خصومة

باب دعوى الرجلين

(برحنا على ماني يد آخر قضى لهما) (٢) لحديث طرفة بن عجم أن رجلين احتصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثاقه وأقام كل واحد منهما ينة قضى بها بينهما لصنفين وحديث القرعة كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ ولأن العمل بالشهادتين واجب ما أمكن وقد أمكن بالتصنيف إذا حمل يقبله وقال الشافعي تباركا وفي قول له أنه يقرع بينهما (وعلى نكاح امرأة سقطا) لتمتع العمل لأن الحمل لا يقبل الاشتراك (وهي لمن صدقت) لأن النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين هذا إذا لم يوقت البيتان وإن وقتا فصاحب الوقت الأول أولى (أو سبقت ينته) بأن اتصل بها القضاء ثم أقام الآخر ينة إلا إذا وقتت الثانية وقتاً سابقاً وكذا إذا كانت المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل ينة الخارج • مسكين (٣) الأولى أن يقول كالوسبقت • ثلثي (وعلى الشراء منه) أي برهن كل منهما على الشراء من ذي اليد • حدابة أما لو ادعى كل منهما الشراء من غير ذي اليد ففيه تفصيل يأتي (١) (قوله من جهته) أي من جهة الغير لأن أصل الملك للغير متيقن لانفاها عليه والملك المارض للمدعي متنازع فيه فاستاد الوصول من جهة قبيلة إلى ذي اليد أولى منه من جهة متنازع فيها • ع (٢) (قوله لحديث طرفة بن عجم) ذكره أبو داود • تخرج زياد • ش (٣) (قوله الأولى أن يقول الخ) لأن مقتضى العطف قيام التساقط المقتضى لقوة كل من المتناظرين والسبق مشروط باتصال القضاء به ومع اتصال القضاء لا وجود للينة الأخيرة فضلاً عن قوتها • ع

(١٥ ي) (كشف الحقائق) كما ذكرنا **باب دعوى الرجلين** (حجة الخارج في الملك

المطلق أحق من حجة ذي اليد وإن وقت أحدهما فقط) أعلم أن حجة الخارج عندنا أحق من حجة ذي اليد وعند الشافعي روح حجة ذي اليد أحق ثم إن وقت أحدهما فقط فتدأى حنيفة روح ومحمد روح الخارج أحق وعند أبي يوسف روح صاحب الوقت أحق (ولو برهن خارجان على شيء قضى به لهما) هذا عندنا وعند الشافعي روح تبارت البيتان (فإن برحنا في النكاح سقطا) لا امتناع الجلع بينهما بخلاف ذلك فإن الشركة فيه ممكن (وهي لمن • دقه) فإن أرواها السابق أحق فإن

أقرت لمن لاحجة له فهي له وان (١١٤) برهن الآخر قضى له ولو برهن أحدهما وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض له

في الكتاب . ك (لكل لصفه) لاستوانهما في السبب . هداية ظاهر المتن انه لا عبر
لتصديق ذي اليد أحدهما . بجر (بيده ان شاء) لتغير شرط عقده فقبل وقته في تلك
الكل (وبأيه أحدهما بعد القضاء لم يأخذ الآخر كله) لانه صلو مقضيا عليه في الصف
فأصبح البيع فيه أملا وأبى قبل القضاء فلا أخراخذ الجميع لانه يدعى الكل ولم يفسخ
سيه والعود الى النصف للمزاخمة ولم توجد (وان أرخا فلما سبق) لانه اجبت الشراء
في زمن لا ينازعه فيه احد فادفع الآخر به (١) ولو وقت أحدهما فقط فهو صاحب
الوقت (والا) اي وان لم يؤرخا ومع أحدهما قبض . ي (قلدي القبض) لان تمكنه
من قبضه بدل على سبق شرائه . هداية وفيه ان الظاهر ان هذا وما قبله من متفرقات
قوله وعلى الشراء منه حيث لم يمد لفظ الادعاء ولا ذكر اقامة البيعة وقد بين اليد
هناك يد البائع . ت والحق ان هذه مسئلة مستأخفة فكان ينبغي ان يعبر نحو ولو
ادعى الخارج وذو اليد شراء من ثالث ورهنا ولا تاريخ فقلدي القبض . بجر (والشراء
احق من الهبة) مع القبض اي ادعى أحدهما الشراء والاخر الهبة (٢) من واحد
فالشراء اولي لسكونه اقوى لانه معاوضة من الجانبين ولانه يثبت للملك بنفسه
والهبة بالقبض . هداية اما اذا ادعى كل منهما تلقى الملك (٣) من رجل آخر فيكون
بينهما لصفين . مولوي (والشراء والمهر سواء) لاستوانهما قوة لان كلا معاوضة يثبت
للملك بنفسه وقال محمد الشراء اولي (والرهن احق من الهبة) استحسانا لا قياسا
لان الهبة تثبت للملك لا الرهن وجه الاستحسان ان قبض الرهن مضمون لا قبض
الهبة وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض فانه يبيع انهاء . هداية فكان
اولي من الرهن . ت (ولو برهن الخارجان على الملك والتاريخ او على الشراء)
والتاريخ (من واحد) (٤) معناه من غير صاحب اليد (فالسابق احق) لانه اثبت انه
اول للمالكين فلا يتلقى الملك الا من جهته ولم يتلق الآخر منه (وعلى الشراء من
آخر) بان اقام أحدهما على الشراء من زيد والاخر على الشراء من عمرو . ت
(وذكرنا تاريخا استويا) ان استويا تاريخا والا فالسابق اولي لاثباته الملك لباثمه في
وقت لا ينازعه الآخر ويرجع الآخر على باثمه لاستحقاق المبيع من يده كذا في
المسبوط . نهاية وفي الكفاية عن الكافي سواء أعدها تاريخا او أحدهما سبق لانهما
اثبتا الملك لباثمه ولا تاريخ للملك البائمين فكانهما حضرا واقاما البيعة بدون التاريخ
وفي الحاشية ان التفصيل ظاهر الرواية والاطلاق رواية عن محمد ولا اختلاف
(١) (قوله ولو وقت الح) لان شراء الموقت ثبت من حين وقته وملك الآخر ثبت
في الحال لان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات . كافي . ت (٢) (قوله من واحد) اي
ذو اليد . ب (٣) (قوله من رجل آخر) كان قال أحدهما اشتريته من زيد وقال الآخر
وهني عمرو . ع (٤) (قوله معناه من غير صاحب اليد) قيده به كيلا يلزم التكرار مع
مسبق فاشار الى انه لا فرق في هذا الحكم بين ان يدعي الشراء من ذي اليد او من

اذا ثبت سبقه كما لم يقض له حجة الخارج
على ذي يد ظهر بكاحه الا اذا ثبت
سبقه) أي اذا كانت ارادة في يد
رجل ونكاحه ظاهر وادعى الخارج
انها زوجته وأقام البيعة لم يقض له الا
اذا اثبت ان نكاحه سابق (فان برهننا
على شراء شيء من ذي اليد فلكل
لصفه بنصف الثمن أو تركه) أي لكل
واحد منهما الخيار ان شاء أخذ
لصفه ذلك الشيء بنصف الثمن وان
شاء ترك (وترك أحدهما بمسما
قضى لهما لم يأخذ الآخر كله وهو
لسابق ان أرخا) أي ذكرنا للشراء
من ذي اليد تاريخا (ولذي يدان
لم يؤرخا أو أرخ أحدهما ولذي
وقت أحدهما فقط ولا يد لهما)
أي اذا أرخا فالسابق احق وان لم
يؤرخا أو أرخ أحدهما فان كان في
يد أحدهما فذو اليد اولي وان لم
يكن في يد أحدهما فان وقت أحدهما
فهو احق وان لم يؤقت أحدهما
تقدم ان لكل لصفه بنصف الثمن
أو تركه (والشراء احق من هبة
وصدقة مع قبض) أي قال أحدهما
اشتريته من زيد وقال الآخر وهبه
الي زيد وقبضته أو تصدق علي زيد
وقبضته فبرهننا فدعى الشراء اولي
(والشراء والمهر سواء ورهن مع
قبض احق من هبة معه فان برهن
الخارجان على ملك مؤرخ أو شراء
مؤرخ من واحد أو خارج على ملك
مؤرخ وذو يد على ملك أقدم فالسابق
احق وان برهننا على شراء شيء متفق

تاريخاً واحداً أو وقتاً أحدهما فقط استويا) فالجواب أنه إذا وقت أحدهما فقط (١١٥) وتلقيا من واحد صاحب الوقت

أحق وإن تلقيا من اثنين فما سواه
(فإن برهن خارج على الملك وذو
اليدين على الشراء منه أو برهن على
سبب ملك لا يتكرر كالشراء وحلب
لبن أو اتخاذ جبين أو لبد أو جز
موف فذو اليدين أحق ولو برهن على
شراء من الآخر فلا وقت سقطا
وترك للملك في يد من معه) أي
برهن كل واحد من ذي اليد والخارج
على الشراء من صاحبه ولم يذكر
تاريخاً سقطا اليدين وترك للملك في
يد صاحب اليد وعند محمد روح يقضى
للخارج كان ذا اليد اشتراء أو لا ثم
بأيه من الخارج ولا يمكن لأن البيع
قبل القبض لا يجوز وإن كان في المقار
عند محمد روح وإنما قال فلا وقت
حتى لو أرخا فيه فقبض مذكور
في الهداية فطالما أن شئت وأعلم أن
صاحب الهداية ذكر هذه المسألة
من غير ضبط وأنا جبتها من القسرية
مضبوطة موجزة فأقول إن برهن
للمدين أن كان تاريخ أحدهما سابقاً
فهو أحق وإن لم يكن فإن كان كل
منهما زائداً فهما متساويان وكذا إن
كان كل منهما خارجاً في الملك
المطلق وهذا إذا لم يؤرخا أو أرخ
أحدهما أو أرخا ولم يكن أحدهما سابقاً
حتى إن كان كل واحد أحدهما سابقاً
فقد مر أن السابق أحق وكذا في
الملك بسبب إلا إذا تلقيا من واحد
وأرخ أحدهما فقط فله أحق وإن
كان أحدهما قايماً والآخر خلواً
فالخارج أولى في الملك المطلق شاملاً

الروايتين اختلف شراح هذا المقام. ولو أرخ أحدهما فقط قضى بينهما نصفين
لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز كون الآخر أقدم بخلاف ما إذا
أنحد بانهما لاتهما اتفاقاً على أن الملك لا يتلقى إلا من جهة (١) فإذا أثبت أحدهما
تاريخاً يحكم به (ولو برهن الخارج على ملك مؤرخ وتاريخ ذي اليد أسبق) وكان
التقييد بسبق تاريخه لأنه محل الخلاف لأن سبق تاريخ الخارج لا يستبرأ من تاريخ
(أو برهن) أي الخارج وذو اليد (على التنازع أو بسبب ملك لا يتكرر) كحلب لابن
(أو الخارج على الملك وذو اليد على الشراء منه فذو اليد أحق منه) في المسائل
الثلاث أما الأولى فلأن اليانة (٢) مع التاريخ تضمن معنى الدفع فإن للملك إذا ثبت
لشخص في وقت قبضته لغيره لا يكون إلا من جهة ويئة ذي اليد على الدفع مقبولة
هداية كقبول يئة ذي اليد على أن المين في يده ودية. وتقال محمد لا تقبل يئة
ذو اليد في هذا الفصل وأما الثانية فلأن اليانة قامت على (٣) فلا تدل عليه اليد
فاستويا وترجع يئة ذي اليد باليد وأما الثالثة فلأن الأول وإن أثبت أولية للملك
فهذا تأتي منه (ولو برهن كل على الشراء من الآخر) بأن قال أحدهما أنا اشتريته
منك وقال الآخر لا بل أنا اشتريته منك (ع) ولا تاريخ سقطا) لأن الأقدام على
الشراء (٤) أقرار منه بالملك للبائع فصار (٥) كأنهما قامت على الأقرار وفيه انهيار بالاجماع
فكذلك هنا (وترك الدار في يد ذي اليد) بغير قضاء وتقال محمد يقضى باليدين
ويكون للخارج لا مكان العمل بهما فيجعل كانه اشترى ذواليد من الآخر وقبض
ثم باع ولم يسلم وطما أن السبب (٦) براد لحكمه (٧) وهو للملك وهما لا يمكن القضاء

غيره. ك (١) قوله فإذا أثبت أحدهما تاريخاً يحكم به) لأن الشراء امر حادث يضاف
إلى أقرب الأوقات لشراء غير المؤرخ يضاف إلى الحال فيتأخر عن شراء المؤرخ من
(٢) قوله مع التاريخ) أي مع تقدم التاريخ (ع) (قوله على ما لا تدل عليه اليد)
وهو التنازع (٤) (قوله أقرار منه بالملك للبائع الخ) وفيه أن ملك البائع يسقط
بالتشراء فكل منهما أقر بملك منسوخ للآخر وأثبت ملكاً فاسحاً لنفسه والأقرار
بالملك للمنسوخ لا يضره فكان كلا أثبت للملك لنفسه فليكن بينهما فالظاهر أنما
هو تعليق صاحب الكفاية حيث قال وكل بائع مقر بقبول الملك المشتري فكان
هذا كأن كلا أقام اليانة على إقرار صاحبه بالملك. اه فقول الكفاية على إقرار
صاحبه بالملك أي بالملك لمن أقام اليانة. ع فكان كلا من الينتين قال أنك
أقررت لنفسك بملك الدار (٥) (قوله كأنهما قامت الخ) والثابت بالبرهان
كالثابت بالبيان فلو أنما إقرارهما بما بطل فكذا فيما نحن فيه. وكذا إذا قلنا أنه ما
في ما نحن فيه كأنهما إقرارهما. ع لأن الأقرار إن إذا لم يعرف سبق أحدهما جهلاً
كأنهما وقاما. كذا معلوم أن وضع مسئلتنا في عدم ذكر التاريخ أصلاً. ع (٦) قوله
براد الخ) فإن كان مفيداً لحكمه يعتبر والا فلا. ت (٧) قوله وهو للملك) أي للتقييد

لصور المذكورة إلا إذا ادعى مع الملك المطلق فضلاً إذا قال هو عبدي أعنته أو دبرته فذو اليد أحق بخلاف ما إذا

قال كل واحد هو عبدي كاتبه فمساواة لهما خارجا ولا يد على المكاتب لولا قال أحدهما هو عبدي كاتبه وقال الآخر ديرة
أوأعنته لهذا أولى فالضابطة ان كل ديرة تكون أكثر أثباتا فهي أحق هذا في الخارج وذى اليد في الملك المطلق وأما في الملك
سيما فان ذكر اسيا واحدا فان تلقيا من واحد فدوا اليد أحق وان تلقيا من اثنين فالخارج أحق شاملا للصور المذكورة
وان ذكر اسبين كالشراء والهبة وغير ذلك ينظر الى قوة السبب كما في المتن (ولا يرجع بكثرة الشهود) فان الترجيح عندنا
بقوة الدليل لا بكثرة (ولو ادعى أحد خارجين نصف دار والاخر كلها فالربع الاول وقال الثالث الاول والباقي لثاني)
اعلم أن أبا حنيفة رح اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف سلم لمدعي الكل بلا منازعة بقي النصف
الآخر وفيه منازعة على السواء فينصف قاصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما اعتبار طريق المول والمضاربة
وانما سمي بهذا لار في المسئلة (١١٦) كلا ولصاحب المسئلة من اثنين وقول الى ثلاثة فلهما صاحب الكل سهمان ولصاحب

لدى اليد (١) بملك مستحق فحق القضاء له بمجرد السبب وانه لا يشيده (ولا يرجع
زيادة عدد الشهود) لان شهادة كل شاهدين علة تامة ولا ترجيح بكثرة الطل بل
بقوتها على ما عرف (دار في يد آخر ادعى رجل نصفها وآخر كلها وبرهنا فللاول
رهما والباقي الآخر) اعتبار الطريق المنازعة لان صاحب النصف لا ينازع الآخر في
النصف فلم له بلا منازعة واستوت منازعتهما في النصف الآخر فينصف بينهما وقال
فيهما اثلاثا بطريق المول هداية لخلق حق مدعي الكل بكلها والنصف بنصفها
وقد ضاقت عن الحقيقين فنقسم عليهما اثلاثا بجعل الكل من جنس النصف لصنين مع
(ولو كانت في ايديهما فهي لثاني كلاته خارج في النصف فيقضى بيته والنصف
الذي في يديه صاحبه لا يدعيه لان مقدمه النصف وهو في يده ولو لم ينصرف اليه
دعواه كان ظالما باسما كولا قضاء بدون الدعوى فيترك في يده (ولو برهنا على شاج
دابة قضى لمن وافق سنها تاريخه) لشهادة الحال (وان اشكل ذلك فلهما) لمقووط
التوقيت هداية وهذا ان كانا خارجين والا فهي لدى اليد (٢) وان خالف من
الدابة الوقتين بطلت اليتان لانه ظهر كذب الفريقين فترك في يد ذى اليد (ولو
يرهن أحد الخارجين على النصب والاخر على الودعة استويا) لان المودع لما جحد
صار قاسبا عني على الهداية (والراكب واللابس احق من آخذ العمام والكم)
لان تصرفهما اظهر لانه يخص بالملك هداية غلبا (وصاحب الحمل) على البير
لجواز التصرف (١) قوله بملك مستحق لانه يزول الى الخارج (٢) قوله
وان خالف الخ لانه معنى المخالفة كون السن بين الوقتين او وقفهما او تحتهما مع

النصف سهم وهذا هو المول وأما
المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر
حقه فصاحب الكل له الثلثان من
الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار فيحصل
له ثلثا الدار وصاحب النصف له ثلث
من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار
فيحصل له ثلث الدار لان ضرب
الكسور بطريق الاضافة فانه اذا
ضرب الثلث في الستة مثله ثلث الستة
وهو اثنان (وان كانت معهما فهي
لثاني نصف بقضاء نصف لاه) فان
الدار اذا كانت في يدهما يكون
النصف في يد كل منهما فالنصف الذي
في يد مدعي الكل لا يدعيه احد
فيترك في يده والنصف الذي في يد
مدعي النصف يدعيه كل منهما فدعي
الكل خارج ويئة الخارج أولى
(فان يرهن خارجان على نتاج دابة
وارخا قضى لمن وافق وقته سنها

وان اشكل فلهما) اما اذا خالف سنها التاريخين بطلت اليتان وترك الدابة مع ذى اليد (فان يرهن أحد
خارجين على نصب شيء والاخر على ودعة استويا) أي ان ادعى أحد الخارجين على ذى اليد انك قضيت هذا مؤ
والاخر ادعى اني اودعت هذا الشيء عندك وبرهنا ينصف بينهما لاستوائهما فان المودع اذا جحد الودعة صار قاسبا
(واللابس احق من آخذ الكم والراكب من آخذ العمام ومن في السرج من رديفه وفوق حملها ممن علق كوزه منهما)
أي صاحب البدن في هذا الصور هو الاولى (وجالس الباطل والمطلق به سواء كمن منه ثوب وطرفه مع آخر والقول لصبي يمر في
أنا حر وان قال أنا عبد فلان قضى لمن معه كمن لا يبر) المراد بالتفسير ان يتكلم أو يقل ما يقول فان كان عبدا ويقول
أنا حر فالقول قوله لانه في يد نفسه ولو قال أنا عبد زيدوه في يد عمر وكان عبدا لمرو لانه لما أقر أنه عبد أقر أنه ليس في
يد نفسه فيكون عبد الصاحب اليد وان لم يكن معبرا لا يكون في يد نفسه فيكون عبد الصاحب اليد أقول اليد على الانسان ليس

دليلا ظاهرا على الملك فان رأى انسانا في يد آخر يتصرف فيه تصرف الملك لا يجوز ان يشهد أنه ملكه فان الاصل في
الانسان الحرية لكونه الصبي الذي لا يسر عبدا لصاحب (١١٧) اليد مشكك (والحائط لمن جنوعه

عليه أو متصل ببنائه اتصال تربع)
اتصال التربع اتصال جدار بجدار
بحيث يتداخل لبنات هذا الجدار
في لبنات ذلك وانما سمي اتصال
التربع لانهما انما يلبدان ليحطما
مع جدارين آخرين لكان مربع (الآن
له عليه هرادي) المراد بالهرادي
الحشبات التي توضع على الجذوع
(بل هو بين الجارين لو تنازعا) أى
اذا كان لاحدهما عليه هرادي ولا شيء
للاخر عليه فهو بينهما وذويت من
دار كذى بيوت منها في حق صاحبها
بناء على ان لا ترجع بكثرة المسلة
(ارض ادعى رجل انها في يده
وأخر ككك وبرهنا قضى بينهما فان
برهن احدهما او كان لبن فيها ادعى
او حفر قضى بيده) فان الاستعمال
دليل اليد

باب دعوى النسب

(مائة ولدت لاقل من نصف حول
مذبيعت قاضي البائع الولد ثبت
نسبه منه وابنتها وضخ البيع ويرد
التمن وان ادعاء المشتري مع دعوته
او بدها) هذا عندنا وعند زفر
والشافعي وح دعوته باطلة لان البيع
اعتراف منه بأنها امة فالدعوة يصير
مناقضا ولنا ان العلوق في امر خفي
في معنى فيه التناقض وكون العلوق في
يد البائع دليل على انه منه وانما قال
وان ادعاء المشتري مع دعونه أو بدها
حق لو ادعى المشتري قبل دعوة

احق من معاق كوزبه لانه المتصرف (و) صاحب (الجذوع) على الحائط (١) احق
من له هرادي عليه (والا اتصال) يتأنه المراد بالاتصال مداخلة (٢) لبن جداره فيه
ولبن هذا في جداره وقد يسمى هذا اتصال تربع وهذا شاهد ظاهري لصاحبه لان
بعض بنائه على بعض هذا الحائط . هداية والتربع احق من اتصال الملازمة كما
في الذخيرة ومن الجذوع كما في البدائع . ت (احق من القبر توب في يده وطرقه في
يد آخر نصف) لان الزيادة (٣) من جنس الحجة فلا يجوز زيادة الاستحقاق
(صبي يبر فقال أنا حر قال بول له) لانه في يده . هداية والمدعى خارج والقول
لدى اليد . ت (وان قال أنا عبد لفلان أولا يبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده)
لان غير المبر لا يد له أصلا كالتناع (٤) والمبر أقرانه لا يد له حيث أقر بالرقية
(عشرة آيات من دار في يده وبيت في يد آخر قال ساحة نصفان) لاستولهما في
لاستعمال وهو المروء فيها (ادعى كل أرضا لها في يده ولبن) فتشديد الباع
(أحدهما فيها أو يبنى أو حفر فهي في يده) لوجود التصرف (كما لو برهن أنها في
يده) (٥) لان اليد حق مقصود

باب دعوى النسب

(ولدت مائة لاقل من ستة أشهر مذبيعت قاضي البائع فهو ابنه) وفي القياس
وهو قول زفر والشافعي ان الدعوة باطلة لان البيع اعتراف منه انه عبد فكان
مناقضا في دعواه وجه الاستحسان ان اتصال العلوق بملكه شهادة ظاهرة على
كونه منه لان الظاهر عدم الزنا ومبنى النسب على الخفاء فيعني فيه التناقض واذا
ثبت الدعوى استندت الى وقت العلوق فبان انه باعها (وهي أم ولده وضخ
البيع ورد الثمن وان) وصلي مع (ادعاء المشتري مع ادعاء يده) لان دعوى البائع
(١) قوله احق من له هرادي عليه) لان الحائط يبنى للتسقيف والتسقيف لا يمكن
على الهرادي والبراري . كذا قال شارح الوقاية الهرادي الحشبات التي توضع على الجذوع .
مولوى (٢) قوله لبن جداره) أى جدار صاحب البناء . ت فيه أى في الحائط
للتنازع فيه . ت ولبن هذا أى ومداخلة لبن هذا أى الحائط للتنازع فيه وقامه احتراز
به عما اذا ذهب احد الجدارين وادخل فيه لبن الآخر فان الظاهر انه اتصال ملازمة
فلا راجع ويدل لما قلنا ما في . ت من ان الجدار ان كان من الخشب فالتربيع ان يكون
ساحة احدهما مركبة في الاخرى اما اذا ذهب فادخل فلا يكون تريبا فاية البيان . اه
في جداره أى جدار صاحب البناء . ت (٣) قوله من جنس الحجة وهي استمسك
كل منهما ايده . ت (٤) قوله والمبر أقر الخ) فكان يد صاحب اليد عليه . متبرة
شرطه . ت (٥) قوله لان اليد حق مقصود) يعني فيجوز ان يكون مدعيه خصما . ت

البائع ثبت النسب من المشتري ويجعل على ان المشتري نكحها واستولدها ثم اشتراها (وكذا لو ادعاء بدموت الام بخلاف
موت الولد) يبنى اذا ماتت الامة والولد حي قادم البائع وقد جاءت به لافل من ستة أشهر يثبت النسب وان مات الولد

لا لان الولد أصل في ثبوت النسب قال النبي عليه السلام أعتقها ولدها إذا صحت الدعوى بموت الأم فمضى أبي حنيفة
 ربح يرد كل الثمن وعندهما يرد حصة الولد لا حصة الأم (ولو ادعاه بعد عتقها ثبت نسب ويرد حصته من الثمن) أي
 ولو ادعى البائع الولد أنه ولد بعد ما أعتق للمشتري الأم وقد جاءت به لأقل من نصف حول يثبت نسب الولد ورد البائع
 حصة الولد من الثمن بأن يقسم على قيمة الأم وقيمة الولد فما أصاب الولد يرد البائع إلى المشتري وما أصاب الأم لا يرد
 (وبعد عتقه ردت دعواه) أي أن (١١٨) ادعى البائع الولد بعد ما أعتقه للمشتري ردت دعواه البائع (كأنه ولدت

لاكثر من نصف حول وأقل من
 سنتين وولدت لاكثر من سنتين)
 أي ردت دعواه البائع إذا كانت للمدة
 من وقت البيع إلى وقت الولادة
 أكثر من نصف حول (الا إذا
 صدقه للمشتري وإذا صدق حكم القسم
 الثاني كالاول وفي الثالث لم يطل
 بيعه) القسم الاول ما إذا ولدت
 لأقل من نصف حول من زمان البيع
 والثاني ما إذا ولدت لاكثر من
 نصف حول أو أقل من سنتين والثالث
 ما إذا ولدت لاكثر من سنتين ففي
 القسم الثاني يثبت نسبه وأمينها وفسخ
 البيع ويرد الثمن كما في القسم الاول
 (وهي أم ولده نكاحاً) أي أم الولد
 نكاحاً هي أمة ولدت من زوجها
 فملكها الزوج أو أمة ملكها زوجها
 فولدت فادعى الولد ومهنا يحمل على
 هذا (ولو باع من ولده ثم ادعاه
 بعد بيعه مشتريه صح نسبه ورديبه
 وكذلك كاتب الولد أو الأم أو رهن
 أو آجر أو زوجها ثم ادعاه صحت

أسبق لاستنادها إلى العلوق . هداية أهل الوادع المشتري أولاً (١) ثبت النسب منه
 ولا يثبت نسب البائع بعده لاستثناء الولد عن النسب . يعنى على الهداية (وكذا ان
 ماتت الأم) فادعاه البائع لأن الولد أصل في النسب فلا يضره فوات البيع وأما
 كانت الأم تباع لأنها تستفيد الحرية من جهته لقوله عليه السلام أعتقها ولدها
 ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال يرد حصة الولد لا حصة الأم لأنه
 تباع أمه أم ولده ودليلاً غير متقومة عنده في العقد والقبض (٢) فلا يضمها
 المشتري وعندهما متقومة فيضمها (بخلاف موت الولد) لأن الأم تامة ولم يثبت
 نسبه بعد الموت لعدم حاجته إلى ذلك فلا يقيم الاستيلاء (وعندهما كونهما)
 فلو أعتق الأم لا الولد فادعى البائع أنه ابنه (٣) ثبت نسبه ولو أعتق الولد لا الأم لم
 تصح لافي حق الولد ولا في حق الأم . منع . أمين لأن المتق لا يحمل التقض
 واستلحاق النسب وحق الاستيلاء وإن كان لا يحمل التقض لكن الثابت من المشتري
 حقيقة الاعناق والثابت في الأم حق الحرية وفي الولد للبائع حق الدعوى والحق
 لا يمرض الحقيقة والتشديد بمنزلة الاعناق (وإن ولدت لاكثر من ستة أشهر)
 والظاهر أن حكم تمام ستة أشهر مثل حكم الاكثر فلا يرجع . ع (ردت دعواه
 البائع) لا احتمال أن لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الحجة (الا ان يصدقه
 المشتري) فحينئذ يثبت النسب لتصادقهما فإن كانت ولدت لاكثر من سنتين من
 وقت البيع يحمل على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع للثبوت بان العلوق لم يكن
 في ملكه وإن لأقل من سنتين يبطل البيع لاحتمال العلوق في الملك فيحمل عليه
 لتصادقهما فالولد حر والأم أم ولده (ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما
 منه) لانهما من ماء واحد فمن ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر
 (١) (قوله ثبت النسب منه) بحمله وأما بالنكاح قبل اشراء . ع (٢) (قوله فلا يضمها
 المشتري) فلو لم يرد البائع إلى المشتري حصة الأم لزم تضمين المشتري بأم الولد لأنها
 ماتت في يده . ع (٣) (قوله ثبت نسبه) فبرد كل الثمن عنده هو الصحيح وعندهما

الدعوى في حق الأم والولد جميعاً وينقض هذه التصرف ولو دبر الجارية على البائع (اعلم ان عبادة الهداية وإن
 كذلك ومن باع عبداً ولد عنده وباعه للمشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه وبطل البيع لأن البيع يحمل
 التقض وماله حق الدعوى لا يشمله فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد أو رهن أو آجره أو كاتب الأم أو رهنها أو
 زوجها ثم كانت الدعوى لأن هذه الموارض تحمل التقض فينتقض ذلك كله وتصح الدعوى بخلاف الاعناق والتدبير على ماس
 أقول ضمير الفاعل في كاتب ان كان راجعاً إلى المشتري وكذا في قوله أو كاتب الأم يصير تدبير الكلام ومن باع عبداً ولد
 عنده أو كاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لأن المملوك عليه بيع الولد لا بيع الأم فكيف يصح قوله كاتب للمشتري الأم وإن كان

من ولد عنده او رهنه او آجره *

كانت الدعوة وح لا يحسن قوله بخلاف
الاعتاق لان مسئلة الاعتاق التي مرت
ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق
الصحيح ان يكون بين اعتاق المشتري
وكتابتة لا بين اعتاق المشتري وكتابة
البائع واذا عرفت هذا فرجع الضمير
في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الامة
من في من باع (ولو باع احد توأمين
ولمّا عنده او اعتقه مشتريه ثم ادعى
البائع الاخر يثبت لسيهما منه وبطل
عتق المشتري) لان من ضرورة ثبوت
نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر
والتوأمين ولدان بين ولاسيما اقل
من سنة اشر (ولو قال لصبي ماله هو ابن
زيد ثم قال هو ابني لم يكن اب وان جحد
زيد بئوته) هذا عندنا في حنفية راجع وعند
هما ان جحد زيد بئوته بصير ابنا لذى
في يده الصبي لان الاقرار في النسب
يرتد بالرد وله ان النسب مما لا يمتثل
التقضى والاقرار بمنه لا يرتد بالرد
(ولو كان مع مسلم وكافر صبي فقال
المسلم هو عبيدي وقال الكافر هو
ابني فهو حر ابن للكافر) لا يمتثل
الحرية في الحال والاسلام في المسأل
اذ دلائل الوحداية ظاهرة وفي عكسه
يثبت الاسلام بغيره ويحرم عن الحرية
وليس في وسعه اكتسابه بها (ولو
قال زوج امرأته لصبي ماله هو ابني
من غيرها وقالت هو ابني من غيره
فهو ابنيها ولو ولدت أمة مشتريه
وادعى المشتري الولد ثم استحضت
غرم الاب قيمة الولد ثم يوم يختم
وهو حر) أي ولدت أمة مشتريه

(وان باع أحدهما) أي أحد التوأمين (١) وقد ولد عنده (وأعتقه للمشتري) ثم ادعى
البائع الذي في يده فهما ابنا (وبطل عتق المشتري) لانه لم يثبت لسبب الذي عنده
لمصادقة الملوك والدعوة ملكه اذ المسئلة مفروضة فيه تثبت حرية الاصل فيه وفي
المبيع لانهما توأمين فبطل اعتاق للمشتري لمصادقة حر الاصل بخلاف ما اذا كان
الولد واحدا لان بطلان العتق ثمة مقصود (٢) لحق دعوى البائع وهنا تبعا لحرية
الاصلية فافترا (صبي عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابني وان
جحد) فلان المقر له (ان يكون ابني) لان النسب مما لا يمتثل التقضى بمسئوته
والاقرار بما لا يمتثل التقضى لا يرتد بالرد فيقضي فمتنع دعوته وقال اذا جحد المقر له
فهو ابن المقر (ولو كان في يد مسلم واصراي فقال النصراني ابني وقال المسلم عبيدي
فهو حر ابن النصراني) لان الاسلام وان كان مرجحا بالكسر لكنه يقتضي تعارضا
ولا تمارض لانه يكون عند المساواة ولا مساواة هنا لان نظر الصبي في هذا أو فر
ثبته شرق الحرية حالا (٣) وشرف الاسلام مالا لوضح دلائل الوحداية في
عكسه الحكم بالاسلام تبعا وحرمانه عن الحرية لانه ليس في وسعه هداية وت
ولو كانت دعوتها دعوة النبوة فالمسلم أولى ترجيحا للاسلام وهو أو فر النظر
(وان كان صبي في يدي زوجين فزعم انه ابنه من غيرها وزعمت انه ابنيها من غيره
فهو ابنيها) لان الظاهر ان الولد لهما لقيام يدهما ثم يريد كل منهما بطلان حق صاحبه
فلا يصدق عليه (ولدت مشتركة) كانه يمتنع وادعاءه (ع) فاستحضت غرم الاب قيمة الولد
يوم الخصومة لان حصول الولد في يده من غير سنه فلا يضمنه الاب والتمتع
اما يكون يوم الخصومة (وهو حر) لانه افتقر حيث اعتمد على ملك اليمين (٤)
أو التكاح وولد المورور حر بالقيمة باجتماع الصحابة رضي الله عنهم (فان مات الولد
لم يضمن قيمته) لعدم للتع هداية لان للتع يتصور بعد الطلبات (وان ترك
مالا) لانه حر الاصل في حق أبيه غيرته والارث ليس يبدل عنه (وان قتل الولد
غرم الاب قيمته) سواء قتل الاب لوجود المتع أو غيره (٥) فاختدبته لان سلامة
يرد حصة الولد فقط كما في الموت هداية (١) قوله وقد ولد عنده) أي وكان اصل
علوقه في ملكه فلو لم يكن اصل الملوك في ملكه ثبت بنسب الولد الذي عنده ولا
ينقض للمبيع فبايع لان هذا دعوة تحرير لا اعدام شاهد الاتصال فيقتصر على محل
ولا يمتنع هداية قوله شاهد الاتصال أي اتصال الملوك بملكه والاضافة من قيل
اضافة الوصف الى الموصوف (٢) قوله لحق دعوة البائع) والحقيقة راجعة على
الحق كما قسم (٣) قوله وشرف الاسلام الخ) اورد ان الالف بالكسر مانع قوي
واجيب بان الاصل عدمه وعلى تقدير تحققه بمقتضى تركه الا ترى ان اشار الاسلام
في الآفاق بدمائنها كقراء (٤) قوله او التكاح) ان تزوجها على انها حرة (ع
(٥) قوله فاختدبته) وفي البسوط فان قضى له بالدية فلم يقبضها لم يؤخذ بالقيمة لان

وادعى للمشتري الولد ثم استحضت الام فالولد حر ويضمن الاب وهو المشتري قيمة الولد المستحق لان ولد للمورور حر

بالبينة والمراد بالمفروء وجعل وطىء امرأة مستداعاً على ملك يمين أو نكاح فولدت ثم استحققت وإنما يسمى مفروءاً لأن
 للبائع غرضه ويبيع منه جارية لم تكن (١٢٠) ملكاً له ويصرفه قالوا ليدوم الحسومة فإن مات الولد فلا شيء على أبيه

بدله كسلامته ومنع بدله كمنعه (ورجع بالثمن) أى عن الجارية (وقبض على ثمنه)
 لأنه ضمن سلامة الولد في ضمن سلامته المبيع عن السبب لأن استحقاق الولد عيب
 في الجارية لأن من منافعتها كون ولد لها من مولاها حر الأصل بدون الاستحقاق
 فإذا قامت هذه المنفعة فقد بيعت (بالمقر) لأنه لم يلزم لاستيفاء منافعتها

كتاب الأقرار

(هو أخبار) لا إنشاء ولذا يصح الأقرار بخبر المسلم (عن ثبوت حق لغيره)
 أخرج القسوى لأنها أخبار عن ثبوت الحق لنفس الخبر على التبرع (على نفسه) أخرج
 الشهادة لأنها أخبار عن ثبوت الحق لغير الخبر على غيره (إذا أقر حر) فلا يصح
 أقرار العبد المحجور أصلاً ولا المأذون له إلا في أموال التجارة ويصح أقرارهما بالحد
 والتعاضد وهذا لأن أقراره موجب لتساق الدين برقبته وحى مال المولى فلا يصدق
 عليه بخلاف المأذون لأنه مسلط عليه من جهته وبخلاف الحد والتعاضد لانهما باقيان
 في حقهما على أصل الحرية حتى لا يصح أقرار المولى بهما على عبده (مكلف)
 لأنه مدار أهلية الالتزام على التكليف إلا إذا كان العبي مأذوناً لأنه ملحق بالبائع يحكم
 الآن (بحق صح) لرجح ما عزم رضي الله عنه بأقراره (ولو مجهولاً) لأن الحق
 قد يلزمه مجهولاً بخلاف مال قيمته لا يدري أو جرح لا يعلم أو بنية
 حساب عليه (كشبهه وحق ويحبر على بيانه) لأن التجهيل من جهته (ويعين
 ماله قيمة) لأنه أخبر عن الواجب في الذمة وماله قيمة لا يجب فيها (والقول
 بالمقر مع بينة) لأنه هو المتكر (أن ادعى المقر له أكثر منه وفي مال لم
 يصدق في أقل من درهم) استحساناً (لأنه لا يصدق ماله هرقاً هداية
 والقياس أن يصدق له مال ١٠ (ومال عظيم لصاب) لأن صاحبه يمد غياً
 والثمن عظيم عند الناس (١) ثم إن قال من الدراهم قبائلي درهم أو من
 الدراهم فبشرين أو من الأبل فبشخص وعشرين لأنه أدنى ما يجب فيه من جنسه
 وهكذا وفي غير مال الزكاة بقيمة النصاب (وأموال عظام ثلاثة نصاب) لأنها
 أدنى الجمع (ودراهم كثيرة عشرة) وقالا مائتان لأن صاحب النصاب مكثروا
 أن العشرة أدنى مراتب الكثرة التي ترتب عليها الأحكام كاستئذان النكاح وقطع اليد (٢)
 (ودراهم مائة) لأنها أدنى الجمع (كذا درهما درهم) لأن درهماً تفسيراً لمبهم
 (كذا كذا أحد عشر) لأنه ذكر عدد من مبهمين بلا حرف العطف وأقله من
 اللقب أحد عشر (كذا وكذا أحد وعشرون) لأنه ذكر عدد من مبهمين بحرف
 الجمع لا يخفى فيما لم يصل إلى يد من البذل فإن قبض من اليد قدر قيمة الولد قضى
 عليه بالقيمة (٣) (١) قوله ثم إن قال من الدراهم أى قال ذلك ابتداء عند الأقرار

لعدم التمسك منه (وزكته له) لأنه حر
 الأصل (ولن قتله أبوه أو غيره
 غرم الأب قيمته ويرجع بها كمنها
 على ثمنه لا بالمقر) أى إن قتله الأب
 يضمن قيمته المستحق وكذا إن
 قتله غيره فالخذ الأب دية فإن الدية
 بدل له فسلامة البذل للأب كسلامة
 الولد ثم منع البذل من المستحق
 كمنع الولد وفيه القيمة ويرجع
 بالقيمة على البائع كما يرجع بثمنها ولا
 يرجع بالمقر الذي أخسنته المستحق
 لأنه بدل استيفاء منفعة البض

كتاب الأقرار

هو أخبار بحق لا آخر عليه وحكمه
 ظهور المقر لا إنشاء فصح الأقرار
 بالحر المسلم لا بطلاق وعق مكرها
 لما كان حكم الأقرار الظهور لا الإنشاء
 صح الأقرار بالحر المسلم ولا يصح
 تملك الحر إياه ولا يصح الأقرار
 بالطلاق والتناك مكرها ولو كان إنشاء
 يصح لأن طلاق المكره واعتاقه باقيان
 عندنا (ولو أقر حر مكلف بحق معلوم
 أو مجهول صح ولزمه بيان ما جهل بماله
 قيمة) صحة الأقرار بالمجهول مبينة
 على أنه أخبار لا إنشاء تملك
 وصدق المقر مع حلفه أن ادعى
 المقر له أكثر منه ولا يصدق في أقل
 من درهم في على مال ومن النصاب
 في على مال عظيم من الذهب أو من
 الفضة ومن خمس وعشرين في الأبل
 ومن قدر النصاب قيمة في غير مال

الزكاة ومن ثلاثة نصاب في أموال عظام ودراهم ثلاثة عشرة (هذا عند أبي حنيفة) لأن العطف
 جمع الكثرة أقله عشرة وعندنا لا يصدق في أقل من النصاب (وكذا درهما درهم وكذا أحد عشر وكذا واحد وعشرون)

لان كذا وكذا كناية عن المدين وأقل عشرين يذكران هير واو أحد عشر وأقل عشرين يذكران بلاوا احد وعشرون
(ولو ثلث بلاوا واحد عشر) لانه لا نظير لثلاثة بلاوا (١٢١)

المعطف وأقل ذلك من المفسر أحد وعشرون ولو ثلث بلاوا يزداد مائة (لانه لا نظير له سواء (ولو ومع زيد الف) لانه نظيره (على أو قبلي اقرار بدين) (١) لان الاولى صيغة إيجاب ، هداية وعمل الإيجاب النعمة والمنة محل الدين لا العين . ت وان الثانية تنفي عن الضمان على ما مر في الكفالة (عندي مي في يتي في صندوق في كيسي أمانة) (٢) لان كل ذلك اقرار بكون الشيء (٣) في يده وذلك يتنوع الى مضمون وأمانة فيثبت أقلهما (قال لي عليك الف فقال أنزه أو انتقمه أو أجلي به أو قضيتك أو أحلتك به فهو اقرار وبلا كناية لا) لان الهاء في الاولين كناية عن اللذ كور في الدعوى فكانه قال أنزن الف التي لك على حق لو لم يذكر الهاء لا يكون اقرارا (٤) لعدم الصرافة الى المذكور والتأويل إنما يكون في حق واجب والقضاء (٥) يتلو الوجوب والحالة نحويل الدين ذكران أقر بدين مؤجل وادعى المقر له أنه حال لزمه حالا (لانه أمر على نفسه بمال وادعى فيه حقا لنفسه كما لو أقر بسدد في يده وادعى الاجارة (وحلف المقر له على الاجل ، لانكاره (على مائة درهم فهي دراهم) استحسانا (ومائة وثوب قصر المائة) لان واو المعطف يمنع كون ثوب قصيرا للمائة فيثبت على إياها وهو القياس في مائة ودرهم وجه الاستحسان أنهم استقلوا تكرار لفظ في عمد واقع (٦) فيما يكثر استعماله وهو المكيل والموزون بخلاف نحو الثوب (وكذا مائة وثوبان) لما يتناوع (بخلاف مائة وثلاثة أثواب) لانه ذكر عشرين ميهين ثم ذكر قصيرا بدون حرف المعطف فالصرف اليهما (أقر بتمر في قوصرة) فصره في الاصل بقوله غصبت (لزمه) لان غصب الشيء وهو مطروف لا يوجد بدون الظرف (وبدابة في اصغير لزمته الدابة فقط) لان النصب للوجوب للضمان إنما

أوتينا عندنا لان . ت (١) قوله لان الاولى صيغة إيجاب (قال الله تعالى وله على الناس حج البيت . ت (٢) قوله لان كل ذلك اقرار الخ) لان هذا لما وضع محل معين لان كلمة عدد للقرب وكلمة مع للقران . ت واليو في الظرفية والقرب واخواء من خواص الاعيان والمعين مختص بالدين بالمنة . ع (٣) قوله في يده) لاني ذمته . ع (٤) قوله لعدم الخ) لكونه كلاما مستغلا كانه قال كن وزانا للناس ولا تؤذني بالباطل الباطلة . ت أو كانه يني ينشك عن هذا الدعوى الفارغة . ع (٥) قوله يتلو الخ) لانه تسلم مثل الواجب . ت (٦) قوله فيما يكثر استعماله) وهذا لان المكيل والموزون يثبتان في القدم حالا ومؤجلا في جميع المعاملات فيكثر استعمالها بخلاف نحو الثوب لانه لا يثبت في القيمة الا سلما وبخلاف نحو المشاة فانه لا يثبت فيها أصلا . عناية

(١٦ ي) (كشف الحقائق) لان على مائة ودرهم عند الشافعي يضر للمائة كما في على مائة وثوب وهو القياس وعندنا اذا ذكر بعد لفظ المددما هو من المقدرات كما انا قال مائة ودرهم ومائة ونفيز حنطة يكون المائة من جنس

يكون في المتقول والاصطبل لا ينقل . ت وعلى قياس قول محمد يضمهما ومثله
الطعام في البيت (ويختام له الحلقة والقص) لان اسم الخاتم (١) يشتمل الكل
(ويسف له التصل والجفن) وهو التمدد ت (والحائل) وهو الملافة . ت
(ومجبة) هي بيت يزين بالثياب والاسرة والستور . ت (له الميدان والكسوة)
لاطلاق الاسم على الكل (٢) فيهما حرفا (وشوب في متديل) أو في توب
(زماء) لانه ظرف لان التوب يلق في توب (وشوب في عشرة له توب)
وقال محمد لزمه أحد عشر ثوباً لما ان حرف في يأتي بمعنى الين كما في آية فادخل
في عبادي أي بين عبادي (٣) فوق الشك والاصل براعة التزم (وبخسة في خسة
وعن الضرب خسة) لان عمل الضرب في تكسير الاجزاء لازالة الكسر لافي
تكثير المال . ت (وعشرة ان عن مع) لان اللفظ يمتلئ (على من درهم الى
عشرة أو مابين درهم الى عشرة له تسعة) فيلزمه الابتداء وما بعده وتسقط
الغاية . هداية لمدح تحقق الثاني بدول الاول لان الكلام يختص الابتداء فلما اخرجنا
الاول من كونه واجياً يكون الثاني هو الابتداء فيخرج من كونه واجياً وهكذا
فادخلنا الغاية الاولى لضرورة (٤) ولا ضرورة في الغاية الثانية فادخلنا فيها بالقياس . ت
وهو ان الحد لا يدخل في الحدود . ع (له من داري ما بين هذا الحائط الى
هذا الحائط له ما بينهما فقط) وهو القياس لان الحد لا يدخل في الحدود . ت
(وصح الاقرار بالحل) (٥) لان له وجهاً صحيحاً وهو الوصية به من جهة غيره
فحمل عليه (ولحمل ان بين) قيد لقوله لمحمل . ع (سيأ صالحاً) كالارث
أو الوصية (والا) (٦) أي ان بين سيأ غير صالح كالبيع والاقرار أو لم بين
أصلاً طائي (لا) يصح لانه بين سيأ مستحيلاً وكذا لو أبيهم خلافاً لمحمد لان

وان لم يكن من المقدرات كالتوب
مثلاً فيتمد عشر المائة (والاقرار
بداية في اصطبل تزم هي فقط وخاتم
حلقة وفه) أي الاقرار بخاتم
يلزم حلقة وفه هذا من باب المطف
على معمولي مابين مختلفين والمجرور
مقدم نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وكذا في قوله (وسيف
جفنه وحائه ولسله وحجلة الميد
ان والكسوة) الحلقة البيت للزينة
بالثياب والسرر (وتتم في قوصرة
ايها كتوب في متديل أو توب وتوب
في عشرة أبواب واحد) هذا عند
أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح فان
عشرة أبواب لا تكون تامة لتوب
واحد وعند محمد رح يلزمه أحد
عشر ثوباً لان النفس يلف في ثياب
كثيرة (وخسة في خسة نية الضرب
خسة وثنية مع عشرة) وعند حسن
ابن زياد يلزمه خسة وعشرون وقد
ذكر في كتاب الطلاق (وفي من
درهم الى عشرة وما بين درهم الى
عشرة عليه تسعة) هذا عند أبي
حنيفة رح لان الغاية الاولى تدخل
ضرورة والاخيرة لا تدخل وعندهما
تدخل الثابتان فيجب عشرة وعند
زفر رح لا تدخل شيء منهما فيجب
ثمانية (وفي له من داري ما بين
هذا الحائط الى هذا الحائط ما بينهما)
والفرق لابي حنيفة رح ان في قوله
ما بين الواحد الى عشرة لا يوجد
لما بينهما الا بالضم الاول كما يقال
سني ما بين حسين الى سني أي مع
الضام الأولين بخلاف ما بين الحائطين (ولو أقر بالحل صح وحمل على الوصية من غيره) أي الاقرار

(١) قوله يشتمل الكل) ولما تدخل النص في بيع الخاتم بلا تسية . ت (٢)
(قوله فيهما) أي السيف والحجلة . ع (٣) قوله فوق الشك) أي في كونها
لظرفية وكان آياتها للين مختص بما اذا كان ما قبلها من جنس ما بعدها فلا يرد التمر
في القوصرة . ع (٤) قوله ولا ضرورة الخ) لا مكان لتحقيق التاسع بدون العاشر . ع
(٥) قوله لان له وجهاً الخ) أورد عليه قوله الآتي بعد كلمات من أن الاقرار
مطلق الخ واجيب بأن لجواز الاقرار في الآتي وجهين الارث والوصية فالجمع بينهما
متفق فمدر الحمل على الجواز وأما هنا فوجه واحد وهو الوصية وفيه أنه يمكن
أن يوصى بأمة الا حملها فان مات الموصى صارت الامة للموصى له وحملها ملك
الوارث فيقر للموصى له للوارث بحملها . ت (٦) قوله أي ان بين الخ) وليس هذا
رجوعاً عن الاقرار حتى يرد ان الرجوع عنه لا يصح بل يان لسبب محتمل اذ
ربما يظن الجاهل ان الجنين كالتفصيل فيت عليه الولاية فيعامل وليه ثم يقر له
فيينسيه . ت وقوله لا يصح أي فيبقى أن يجبر على اليان بسبب صالح . ع

الضام الأولين بخلاف ما بين الحائطين (ولو أقر بالحل صح وحمل على الوصية من غيره) أي الاقرار

يحمل هذا الاقرار على أن وجب لأوصى بالحل لرجله ومات للوصى لأن يفسد وارثه بأنه لموصى له (وكذا أنه إن بين المقر سيا صالحا كالارث والوصية فإن الوصية لا تجعل المقر سيا صالحا كالارث والوصية) أي يصح الاقرار بالحمل ان بين المقر سيا صالحا كالارث والوصية فإن الوصية لا تجعل المقر سيا صالحا كالارث والوصية (١٢٣) له لا يصح واتملا لاحتاج الى ذكر

السبب للصالح في الاقرار بالحل لان الوصية متينة هناك بخلاف الاقرار بالحمل فان الاسباب متغيرة كالارث والوصية (فان ولدت حيا لافل من نصف حول) أي من وقت الاقرار (فله ما أقر) وان ولدت حين قلها (وان ولدت ميتا فللموصى وللورث) لانه اذا بين السبب وقال ان فلانا أوصى بهذا الحل أو ان فلانا مات وترك ميراثا له فيكون هذا اقرارا بملك للموصى أو للورث فينقسم بين ورثتهما (وان نسر جميع أو اقرضوا اربهم الاقرار لها) هذا عند أبي يوسف روح وعند محمد روح يصح الاقرار ويحمل على السبب الصالح (وان أقر بشرط الخيار بان قال فلان على ألف درهم على أني بالخيار فيه ثلاثة أيام للفسخ صح وبطل شرطه) لان الخيار للفسخ والافراد لا يمتنع ومن المسائل الكثيرة الوقوع أنه لو أقر ثم ادعى أنه كاذب في الاقرار فنجد أبي حنيفة روح ومحمد روح لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف روح ان المقر له يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وصككنا لو ادعى وارث المقر فنجد البعض لا

الاقرار من المبيع فيجب أعماله وقد أمكن بالحل على السبب الصالح ولهما ان الاقرار مطلقه ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولهذا حمل اقرار الصالح المأذون واحد للتأذين عليه فيصير كانه صرح به (وان أقر بشرط الخيار) كان قال غصب من فلان مالا على أني بالخيار في ابقاء الاقرار ثلاثة أيام يعني على الهداية (لزمه المال) لوجود الصيغة الملزمة (وبطل الشرط) لان الخيار للفسخ والاخبار (١) لا تحمل الفسخ

باب الاستثناء وما في مناه

من كونه مفيرا كالشرط . ت (صح استثناء بعض ما أقر به متصلا) لانه وإن تميزت (ولزمه الباقي لا استثناء الكل) لانه تكلم بالباقي بدلتيا ولا باقي بعد الكل فكان وجوبا (وصح استثناء الكلي والوفاي من الدراهم) كقوله على مائة درهم الا دينار او قنبر حنطة . هداية للمجاسة من حيث موبهما في الذمة . ت وقال محمد لا يصح في الوجهين (لا غيرهما) وقال الشافعي يصح في الوجهين . هداية ولنا انه لا مجاسة في غير الكل لا صورة ولا معنى . ي (ولو وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره) لان التعليق بمشيئة الله اما (٢) ابطال أو تعليق فان كان الاول فقد أبطله وان كان الثاني فكذلك اما لان الاقرار لا يحمل التعليق أولا شرط لا يوقف عليه (ولو استثنى البناء من الدار فبطل المقر له) لان البناء داخل في الدار تبعا لا مقصودا باللفظ حتى لو استثنى البناء في فصل البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابلته بله يتخير للمشتري . ك والاستثناء تصرف في الموقوف (وان قال بناؤا حالي والمرسة لك فكما قال) لان المرسة عبارة عن البقعة الحالية عن البناء فكأنه قال يباح هذه الارض له دون البناء (ولو قال على ألف من ثمن عبد لم أقضه فان عين العبد وسلمه له) أي اعترف بأنني مته منك . نتائج (لزمه الألف) لان التأييد بتصادقهما كالتأيد عيانا (والا) بأن قال العبد عبدي (لا) لانه ما أقر بالمال الا عوضا عن العبد فلا يلزمه دونه

(١) قوله لا تحمل الفسخ لان الخبر ان كان صادقا فهو واجب العمل اختاره أولا وان كان كاذبا فهو واجب الرد اختاره أولا . ت (٢) قوله ابطال اي عند أبي يوسف وقوله تعليق اي عند محمد والتمرة تظهر في تقديم المشيئة كقوله ان شلفاه انت طالق فنجد أبي يوسف لا يقع لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم

يلتفت الى قوله لان حق الورثة لم يكن ثابتا في زمان الاقرار والاصح التحليف لان الورثة ادعوا امرا لو أقر به للمقر له يلزمه واذا أقر استخلف وان كان الدعوى على ورثة المقر له فاليمين عليهم بالعلم اما لا نعلم أنه كان كاذبا (باب الاستثناء) (من استثنى بعض ما أقر به متصلا لزمه باقيه وان استثنى الكل فكله) أي لزمه كله لان استثناء الكل لا يصح (فان استثنى كلبا او وزنيا من دراهم صح قيمته وان استثنى غيرها منها لم يصح) ان قال له على مائة دراهم الا دينار او الا قنبر حنطة صح الاستثناء

وان قال الاثوب لم يصح هذا عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح لوجود المجانسة من وجه اذا كان مكبلا او موزنا وعند
 محمد رح لا يصح في الكل لعدم المجانسة وعند الشافعي رح يصح في الكل للمجانسة من حيث المالية (ومن أقر ووصل به ان
 شاذة بطل انفراد مولوا استثنى بناء (١٢٤) داراقرها كانا للمقر له) لان الاستثناء لا يصح لان البناء ما يدخل بالبيعة وما هو

(وان لم يبين لزمه الالف) ولا يصدق في قوله ما قبضت لانه رجوع لانه أقر
 بوجوب المال بدليل كلة على وانكاره القبض في غير المعين ينافي الوجوب أصلا
 لان جهالة المبيع (١) توجب حلاكة (٢) فيمتنع وجوب نقد الثمن وقالا ان
 وصل صدق ولم يلزمه شيء (كقوله من ثمن خمر أو خنزير) لانه رجوع لان
 ثمن الخمر لا يكون واجبا هداية وكذا ثمن الخنزير مع (ولو قال من ثمن متاع
 أو أقرضني وهي زيوف أو بهرجة) متعلق بكل من ثمن متاع ومن قوله أقرضني
 مع (لزمه الحياد لانه رجوع لان مطلق القدر يقتضي وصف السلامة وقالا
 ان وصل يصدق (بمخلاف النصب والوديعة) وصل أم فصل لان الانسان ينصب
 ما يجود ويودع ما يملك فلا مقتضى له في الحياد (٣) ولا تامل (ولو قال الا انه
 يقتضي كذا متصلا صدق والا لا) لان هذا استثناء المقدر فيصح موصولا وأما
 الزيادة وصف واستثناء الاوصاف لا يصح وهذا لان اللفظ يتناول المقدار لا الوصف
 والاستثناء تصرف لفظي (ومن أقر ينصب ثوب وجاء بمصب صدق) لان النصب
 لا يختص بالسليم هداية بل ما يجوده ينصبه (وان قال أخذت منك الفادوية
 وهلك وقال أخذتها غصبا فهو ضامن وان قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا
 والفرق ان الاخذ سبب الضمان لحديث على اليد ما أخذت حتى يرد وهو يتناول
 رد المدين حال بقائها ورد التسل حال زوالها لقيام مقامها وقوله وديعة دعوى
 الابراء لا بد لها من الحاجة (وفي الفصل الثاني أضاف الفعل الى غيره وذلك التعبير
 يدعي عليه النصب وهو ينكره) وان قال هذا كان وديعة لي هناك فأخذته فقال
 هو لي اخذه) أي أخذه للأخوذ منه مع لانه أقر باليد له وادعى استحقاقها
 عليه وهو ينكره (وان قال آجرت بغيري أو ثوبتي هذا فلا) أو أقره أو أسكتته
 داري (فركه أو ليسه) أو سكنها (فردة قال قول المقر) استحسانا والقباس
 انها كالوديعة وهو قولها وقد بنا وجه الاستحسان ان يد للمتاجر وكذا
 المستير ضرورة تبت ضرورة استثناء المقرود عليه فهي عدم في ما وراء الضرورة
 الشرط ولم يذكر فاء الجواب لم يتعلق وبقى الطلاق من غير شرط (١) (قوله
 توجب) أي نجبه كالحاكم له القدرة على التسليم (٢) (قوله فيمتنع الخ) لان
 النقد انما يجب عند احضار المبيع وقد امتنع (٣) (قوله ولا تامل) بمخلاف
 القرض فان التعامل فيه بالحيادة

كذلك لا يصح استثناء ما وان قال بناؤها
 لي ومهرتها فكما قال (ولفص
 الحاتم ونحوه سئل كبنائها) ان قال
 هذا الحاتم لفلان الا فيه او هذا
 البستان له الا لمخدا لا يصح الاستثناء ولو
 قال ان الحلقة والنفس لي او الارض
 له والتدخل لي يصح (فان قال له على
 الف من ثمن هدا ما قبضت وعينه فان
 سلمه المقر له لزمه الالف والا لا)
 قوله ما قبضت سفتعبد وقوله عينه اي
 عين العبد وهو في يد المقر له فان سلم
 للمقر له ذلك الى المقر لزمه الالف
 والا لا (وان لم يبين لزمه ما قبضت
 لنو) أي قوله وما قبضت لقو عند
 أبي حنيفة رح سواء وصل أو فصل
 لان انكار القبض في غير المعين ينافي
 الوجوب لان جهالة المبيع كحلاكة فلا
 يجب الثمن فيكون هذا رجوعا وعندهما
 ان وصل صدق لانه يان تغيير عندهما
 (كقوله من ثمن خمر) أي يكون لنوا
 عند أبي حنيفة رح وصل أم فصل
 وعندهما ان وصل صح وان فصل
 لا (وفي من ثمن متاع او قرض وهي
 زيوف او بهرجة او ستوقا ورصاص
 لزمه الحياد) هذا عند أبي حنيفة رح
 وصل أم فصل وعندهما ان وصل
 صدق لانه رجوع عنده ويان تغيير
 عندهما (وفي من نصب او وديعة

وادعي احد هذه صدق الا فصلا في الاخيرة) أي ان قاله على الف من نصب او وديعة الا أنها زيوف فلا
 او بهرجة صدق وصل أم فصل وان قال ستوقا او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا والفرق بين البيع والقرض وبين
 النصب والوديعة ان الاولين يتمان على الحياض فان فسر الهراهم بشير الحياض يكون رجوعا والنصب والوديعة يتمان على كل
 ذلك والستوقا والرصاص ليسا من جنس الهراهم وانما يسميان بهراهم مجازا فيكون يان تغيير ان وصل صدق وان فصل

الا انه ينقص كذا متصلا وان فصل
 لا لان الاستثناء يصح متصلا لا متصلا
 (ولو قال اخذت منك الف وديعة
 فقلت وقال الآخر بل غصبا ضمن
 ربي اعطيت وديعة وقال الآخر غصبت
 لا) والفرق في الاول اقرار بوجوب
 الضمان وهو الاخذ وفي الثاني لم يقر
 بذلك بل الآخر يدعي عليه النصب
 وهو يشكره قال قول له (وفي هذا كان
 وديعة لي عندك فآخذته فقال هو لي
 اخذته) اي المقر له لانه اقر بديعه
 ثم ادعى انه كان لي فآخذته فيسلمه
 الى المقر له ويقم البينة (وصدق من
 قل آجرت فرسي او نوبي هذا فركبه
 او لبسه ورده او غلط نوبي هذا بكتنا
 قبضته) هذا عند ابي حنيفة وج
 وعندهما يجب ان يسلم الى المقر له ثم
 يدعيه كافي مسئلة الوديعة وهو القياس
 ووجه الاستحسان ان في الاجارة
 لم يقر يد الاخر مطلقا بل بده ضرورة
 لاجل الاستماع فيق في ما وراء
 الضرورة في حكم يدل المؤخر بخلاف
 الوديعة

(باب اقرار المريض)

(دين محتم مطلقا) أي سواء علم
 بسببه أو علم بالاقرار (ودين مرضه)
 المراد مرض الموت (بسبب فيه
 وعلم بلا اقرار كبدل ما ملكه أو
 آتلفه أو مهر مرضه سواء وقتما
 علم ما أقر به في مرض موته) هنا
 عندنا وعند الشافعي وج هنا يساوي
 الاولين لاستواء السبب وهو الاقرار
 ولنا ان اقرار المريض وقع بما تعلق
 به حق التبر (والشكل مقدم على
 الارث وان شمل ماله) أي الدين الثلاثة وهي دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي علم بمجرد الاقرار

فلا يكون اقراره له بالبد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة والا يداع
 اثبات اليد قصدا (ولو قال هذا الالف وديعة فلان لابل وديعة فلان فالالف للاول)
 لصحة اقراره له وقوله لابل وديعة فلان رجوع عنه فلا يقبل (وي على للمقر
 مثله للثاني) لانه اقرار له بها وقد ائلفها عليه باقراره بها للاول بخلاف ما اذا قال
 هي لفان لابل فلان حيث لا يضمن للثاني لعدم اقراره بالايداع منه وانما اقره
 للاول ثم رجع وشهد به للثاني فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل ثم هذا في الدين
 فلو قال له لان على الف لابل فلان يلزمه لكل منهما الف لان رجوعه عن الاول
 لا يصح واقراره للثاني صحيح (ي

باب اقرار المريض

(دين للصحة وما يلزمه في مرضه بسبب معروف) كالاستقراض (١) والشراء
 مع قبض للبيع والاستتجار والتكاح بمهر للمثل وكان كل منها بمباينة الشهود (٢)
 (قدم على ما اقر به في مرضه) وقال الشافعي دين الصحة (٣) والمرض سواء لان
 اقراره في المرض صادر عن عقل ودين وحمل الوجوب القصة فصار (٤) كانشاء
 التصرف من انكحة ومباينة ولنا ان في اقراره ابطال حق التبر لان حق غصمه
 الصحة تعلق عند حدوث المرض بهذا المال استيفاء واما قبل حدوثه فلم يتعلق
 حقهم بالمال لقدرته على الاكتساب وهذا بخلاف التكاح بمهر للمثل لانه من الحوائج
 الاصلية وبخلاف المباينة بمثل القيمة لان حقهم انما يتعلق بالمالية لا بالصورة (٥) واخر
 الارب عنه (٦) لما عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر الرجل في مرضه
 بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فغير جائز
 الا ان يصدق الورثة (٧) (وان اقر المريض لوارثه بصل) وقال الشافعي في احد
 قوله انه يصح ولنا قوله عليه السلام لا وصية لوارث (٨) ولا اقرار له بالدين (٩)
 ولانه تعلق حق الورثة بماله في مرضه وفي الاقرار ابطال حق الباقي (١٠) (الا ان يصدفه
 البقية) لان الحبر كان لحقهم فاذا صدقوه فقد ابروا بتقديسه عليهم فليزعمهم (١١)
 (وان اقر لاجني صح) اذ لو لم يصح اقراره للاجنبي في المرض لامتنع الناس عن
 (١) (قوله والشراء) اي بمثل القيمة كما يعليه قوله وبخلاف للمباينة الخ (٢) (قوله
 والمرض) اي دين المرض سواء كان بسبب معين او باقراره (٣) (قوله كانشاء
 التصرف الخ) ودين انشاء التصرف في المرض مساو لدين الصحة فكذا دين الاقرار
 في المرض (٤) (قوله لما عن ابن عمر الخ) الموقوف به كلفر قوع لانه من التقدير
 حيث قل وان احاط بماله اي كله (٥) (قوله ولا اقرار له) هذه الزيادة شاذة
 غير مشهورة وانما المشهور انها قول ابن عمر لكن لم يصر له مخالف على ما في
 البدائع فكان اجماعا (٦) (قوله لانه تعلق حق الورثة الخ) فيه ان تعلق حقهم
 بعد الفراغ من الحوائج الاصلية والدين منها والجواب ان ظهور الحاجة مشوب

الارث وان شمل ماله) أي الدين الثلاثة وهي دين الصحة ودين المرض بسبب معلوم ودين المرض الذي علم بمجرد الاقرار

مسامته في الصلحة (١) وقبلما يقع المصاهرة مع الورث (وانما ساطع باله) (٢) لما ذكرنا -
 (وانا قر لاجني ثم اقر بينوته ثبت نسبه وبطل اقراره وان لاجنية ثم تكلمها
 صح) وجه الفرق ان دعوة النسب تستند الى وقت الطوق قين انه اقر لابنه ولا
 كذلك الزوجية لانها تقتصر على زمان الزوج فبق اقراره لاجنية (بخلاف الهبة
 والوصية) حيث لا تصحان لها ايضا لان الهبة في المرض كالوصية ان ملت من
 ذلك المرض وهي وارثة عند الموت - ع (وان اقر لمن طلقها ثلاثا) اي بامرها
 والا فالواجب الارث بلنا ما بلغ - شرح (فلما الاقل من الارث والمدين)
 لانها متهمان لقيام السنة قلعله اقدم على هذا الطلاق ليصح اقراره لما زيادة على
 ميراثها والتمه في اقل الامرين ثبت (وان اقر بسلام مجهول) قيد به لان
 مرفوعة لسب يمنع ثبوته من غيره (يولد مثله) لئلا يكون مكذبا في الظاهر (انه ابنه
 وصدقه الغلام) لان للسنة في غلام يمر عن نفسه وهو في يد نفسه (ثبت لسبه
 ولو مريضا) لان النسب من الحوائج الاصلية (ويشارك الورثة وصح اقراره
 باله والوالدين والزوج والمولى) لانه اقر بما يلزمه وليس فيه تحميل النسب على
 الغير - هداية فقد وجد مقتضى واتقى المانع فوجب القول بجوازه - ت
 (واقرارها) اي المرأة - ع (بالوالدين والزوج والمولى) لما بينا (وبالولد ان شهدت
 قابله) لان قول القابلة (٣) مقبول

بالتهمة لان الدين لم يثبت الا باقراره وهو منهم فيه ما يشارك بعض الورثة حين عجز
 عن ايثاره بالوصية - وتكون المرض حال التداوم والتداوم لا يفي هذه التهمة لنسب
 فمن خاف من موص جفنا او انما بعد قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت
 الاية ع (١) (قوله وقبلما يقع الخ) لانها للاستباح والاستباح مع الوارث للاستحياء
 عن للمساكنة - ت فلا بأس باستماعه عنها ع (٢) (قوله لما ذكرنا) اي عند قول
 المصنف واخر الارث - ع (٣) (قوله مقبول) لان للسنة فيما اذا كان القرائ
 قائما اذ حينئذ لا يحتاج الا الى تعيين الولد وشهادتها في ذلك مقبولة وان تكن
 متزوجة يصح اقرارها بدون شهادة القابلة - ت وانما لا يصح اقرارها حال قيام
 القرائ بدون الشهادة لما في الهداية من أن فيه تحميل النسب على الزوج اه اعلم ان
 الظاهر ان قول صاحب الهداية لان قول القابلة الخ لتليل لكون حجة اقرارها مشروطا
 بشهادة القابلة وفيه ان قبول شهادتين وحدهن فيها فيه كشف عورات النساء مشروط
 بوجود مؤيد كما في فصل النين فانهم ان قلن انها يجب لا بد من تأييد قولهن بشكول
 الزوج عن اليقين وان حاسل التليل واجمع الى رفع المانع وبجرد رفعه بدون الباعث
 لا يكفي في وجود الحكم ولم يذكر المصنف المؤيد ولا الباعث فأشار الشارع بقوله
 لان للسنة الخ الى بيان المؤيد ويؤخذ منه بان الباعث التزاما وهو تحميل النسب لانه
 لازم قيام القرائ ومقتضى الشهادة او الاقرار ع

مقدم على الارث وان شمل
 جميع المال (ولا يصح ان
 يخص) أي المريض في مرض
 الموت (غريبا بقضاء دينه ولا اقراره
 لوارثه الا ان يصدقه البقية) أي
 بقية الغرماء في الدين وبقية الورثة في
 الاقرار لوارث (وان أقر) أي
 المريض (بشيء لرجل ثم بينوته ثبت
 لسبه وبطل ما أقر به وصح ما أقر
 لاجنية ثم نكحها) لان في الاول
 اقرار للمريض لابنه وفي الثاني لاجنية
 (ولو أقر بينوته غلام جهل لسبه
 ويولد مثله مثله) أي مما في السن
 بحيث يولد مثله مثله (وصدقه الغلام
 ثبت لسبه ولو في مرض وشارك
 الورثة) تصديق الغلام انما يشترط
 اذا كان ممن يبر وان لم يبر ومات
 المقر ثبت لسبه وشارك الورثة بلا
 تصديق (وصح اقرار الرجل والمرأة
 بالوالدين والولد والزوج والمولى
 وشرط تصديق هؤلاء كما شرط
 تصديق الزوج أو شهادة القابلة
 في اقرارها بالولد) تكفي شهادة امرأة
 واحدة وذكر القابلة خرج مخرج
 العامة (وصح التصديق بعد موت
 المقر الا من الزوج بعد موتها مقرة)
 هذا عند أبي حنيفة رح لان حكم
 النكاح يتقطع بالموت فلا يصح تصديق
 الزوجية بعد قطعها بخلاف تصديق
 الزوجية لان حكم النكاح باق
 بعد الموت لوجوب المدة وعندهما

(١) في هذا وقد مر في ثبوت النسب من الطلاق (أو صدقها زوجها) لا مساح
الحق فإذا صدقها فقد آفر به . ي (ولا بد من تصديق هؤلاء) لأن في هذا الاقرار
الزام الحقوق على المقر له كالثقة وغيرها . ت (وصح التصديق بعد موت المقر) لأن
النسب يبقى بعد الموت . هـ بداية هكذا الاقرار به . ع (الا تصديق الزوج بعد موتها)
عند أبي حنيفة لأن الشكاح اتقطع بالموت ولهذا لا يحل له غسلها عندنا ولا يصح
التصديق على اعتبار الارث لانه معدوم حالة الاقرار وانما يثبت بعد الموت والتصديق
يستند الى أول الاقرار . هـ بداية والارث معدوم في تلك الحالة فلا يمكن اعتبار صحة
التصديق باعتبار الارث المعدوم . ت (وان آفر بنسب نحو الاخ والم لم يثبت) لما فيه
من حمل النسب على الغير (فان لم يكن له وارث غيره قريب أو بعيد) كدوى الارحام . ت
(ورنه) لأن له ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث ألا ترى ان له أن يوصي بجميع
ماله عند عدم الوارث (وان كان لا) لانه لما لم يثبت نسبته لا يزاحم الوارث للمعروف
(ومن مات أبوه فأقر بأخ شركة في الارث) فيستحق للمقر له نصف نصيب المقر
(٢) مطلقاً . بهر (ولم يثبت نسبته) لأن اقراره تضمن أمرين حمل النسب على
الغير ولا ولاية له عليه والاشراك في المال وله فيه ولاية فيثبت (وان ترك ابنين
وله على آخر مائة فأقر أحدهما بقبض أبيه خسين منها فلا شيء للمقر وللآخر
خسون) لأن هذا اقرار بالدين على الميت لأن الاستيفاء انما يكون (٣) قبض
مضمون فإذا كذب أخوه (٤) استغرق الدين نصيبه غاية الاسماء (٥) اتفقا على
كون (٦) المقبوض مشتقاً بينهما لكن المقر لو رجع على القابض بشيء (٧) لرجع
القابض على الغريم (٨) ورجع الغريم على المقر (٩) فيؤدي الى الدور

(١) (قوله في هذا) أي فيما فيه كشف عورات النساء . ع (٢) (قوله مطلقاً) أي
سواء كان بمقارن آخر أم لا . ع فإذا آفر أحد الابنين بأخ ثالث قال ابن أبي ليلى
يمطى ثلث ما في يد المقر لانه آفر بثلث شائع في التصديق فعذ في حقه وبطل في حصة
الآخر قلنا نعم المقر انه يساويه في الاستحقاق والمسكر ظالم فيجعل ماله يد المسكر
كالمالك ويكون الباقي بينهما بالسوية . عناية (٣) (قوله قبض مضمون) ديناً في ذمته
ثم يتقاسم . ي (٤) (قوله استغرق الخ) وكأنه لأن الاقرار حجة غير متعدي وان
المقر ملزم بتمام آفر به . ع فلا يصدق على أخيه وينفذ في حقه خاصة فوجب على
الميت خمسون درهماً في ذمته والدين مقدم على الارث فاستغرق الخ . ي (٥) (قوله اتفقا
الخ) لأن الشكر لما أنكر الدين على الميت لم ينكر الاشتراك في شيء من أجزائه وللمقر وان زعم
الدين على الميت لكن لم ينكر الاشتراك فيما يبقى بعد الدين فهما متفقان في الباقي للمقبوض
انه مشترك بينهما . ع (٦) (قوله المقبوض) أي الذي قبضه المسكر . ع (٧) (قوله لرجع
القابض) زعمانه ان أباه لم يقبض شيئاً . ت (٨) (قوله ورجع الغريم) لا يتنازع
المقاصة في ذلك القدر وجهه ديناً على الميت . ت (٩) (قوله فيؤدي الى الدور)

يصح باعتبار ان حكم الشكاح وهو
الارث باق بعد الموت ولما ان التصديق
يستند الى الاقرار والارث حينئذ
معدوم (ولو آفر بنسب من غير
ولاد كاخ وعم لا يصح) لا لمحميل
النسب على الغير (ورث الامع وارث
آخر وان بعد ومن آفر باخ وأبوه
ميت شاركه في الارث بلا نسب)
لأن للبراث حقه فيقبل فيه اقراره
وأما النسب فبغير محيل على الغير
(ولو آفر أحد ابني ميت له على
آخر دين قبض أبيه نصفه فلا شيء
له والنصف للآخر) اذا كان لزيد
على عمرو مائة درهم فأقر أحد ابني
زيدان زيد قبض خسين فلا شيء للمقر
والباقي لآخر لان اقرار المقر ينصرف
الى نصيبه

﴿كتاب الصلح﴾ هو عقد يرفع النزاع مع اقرار وسكوت وانكار) أى مع اقرار المدعى عليه وسكوت أو انكاره وهذا الشافى رح لا يصح (١٢٨) الا في صورة الاقرار (والاول كيم ان وقع عن مال بمال فيجبرى فيه الشفعة

والرد بسبب وخيار رؤية وشرط) سواء صولح عن دار او على دار فلشفيع الشفعة وثبتت الرديا لخيارات الثلث لكل واحد من المدعى والمدعى عليه في بدل الصلح وللصالح عنه (ويضده جهالة البذل وما استحق من للمدعى به يرد المدعى حصته من الموض وما استحق من البذل رجح بحسته من المدعى وكما جازان وقع عن مال بمنفعة فشرط التوقيت فيه) أى ان كان البذل منقمة فلم بالتوقيت كالحكمة وسكنى الدار بخلاف ما اذا وقع الصلح عن المال على قفل هذا الشيء من هنا الى ثمة (ويبطل يموت أحدهما في المدة والاخران أى الصلح مع في سكوت وانكار (مماوضة في حق المدعى وفداء يمين وقطع نزاع في حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أى مع السكوت أو الانكار (ونحب في الصلح على دار) لانه اذا صولح عن دار ففي زعم المدعى عليه أنه لم يجده له ملك وزعم المدعى ليس بحجة على المدعى عليه فلا يجب الشفعة واذا صولح على دار ففي زعم المدعى أنه اخذها عوضا عن حقه فيؤخذ بزعمه فتجب الشفعة (وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من الموض ورجح بالخصومة فيه) أى يخاف المستحق فيها استحقه (وما استحق من البذل رجح الى الدعوى

﴿كتاب الصلح﴾

(هو عقد يرفع النزاع وهو جاز باقرار وسكوت وانكار) وقال الشافى رحمه الله لا يجوز مع الانكار والسكوت ولنا اطلاق آية والصلح خير وقوله عليه السلام كل صلح جاز بين المسلمين الا صلحا (١) أحل حراما او حرم حلالا لئنه كالصلح على أن لا يطرأ الضرر (فان وقع عن مال بمال باقرار اعتبر يما) لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال (فثبت فيه الشفعة والرد بالبب وخيار الرؤية والشرط وضده جهالة البذل) لانها هي المنفعة الى المنازعة هداية لانه يحتاج الى قبضه (ك لا جهالة الصالح عنه) لانه يسقط هداية ولا منازعة في الساقط لعدم الاحتياج الى القبض (ع) وان استحق بعض الصالح عنه أو كله رجح المدعى عليه بحسته ذلك من الموض أو ملكه) لانه مماوضة (٢) مطلقة كالبص وحكم الاستحقاق في البيع هو هذا (ولو استحق الصالح عليه أو بعضه رجح بكل الصالح عنه أو بعضه) لانه مبادلة (وان وقع عن مال بمنفعة اعتبر اجارة) لوجود معنى الاجارة وهو تمليك المنافع بمال (فيشترط التوقيت ويطلق يموت أحدهما) أو غل المنفعة ثم قال محمد رحمه الله رجح المدعى في جميع دعواه ان لم يستوف شيئا والا فبقدر ما لم يستوفه لانه جعل الصلح كالا بارة وهي تبطل بموت أحدهما فلا شفعة الصلح وقال أبو يوسف رحمه الله ان مات المدعى عليه لا يبطل الصلح والمدعى يسوقه وان مات المدعى فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار ويقوم الوارث مقامه ويبطل في ركوب العادة وليس الثوب لتفاوت الناس فيها (ك) والصلح عن سكوت أو انكار فداء ليمين في حق للسكر (على زعمه (ع) ومماوضة في حق المدعى) على زعمه ايضا (ع) (فلا شفعة ان صالح عن دارهما) أى بالسكوت أو الانكار لان المدعى عليه يأخذها على أصل حقه في زعمه وانما يدفع للمال لدفع الخصومة وزعم المدعى لا يلزمه (ويجب لو صالح على دارهما) لانه يأخذها عوضا عن ماله في زعمه (ولو استحق التنازع فيه) وقد كان الصلح عن سكوت أو انكار (رجح المدعى بالخصومة) مع المستحق (ع) (ورد البذل) لان للمدعى عليه انما دفع البذل دفعا للخصومة وبلاستحقاق تين أنه لا خصومة له منه فبقي البذل في يد المدعى غير مشتمل على فرضه فيسترد (ولو بعضه فيقدره ولو استحق الصالح عليه أو بعضه) وقد كان الصلح لان للقر يرجع حينئذ على التبايض اذ لم يسلم له ما قبضه من القاض ثم يرجع للتبايض على التفريم هو على للقر وهكذا (ع) (١) قوله أحل حراما أى لئنه كالحرم هداية أى طمأنينة بمعاملة الحلال كان جعلها بدل الصلح والا فالخمر لا تصور حلها بالصلح (ع) (٢) قوله مطلقة) أى من كل وجه لانه مماوضة من الجانبين (ع)

في كله أو بعضه) أى ان استحق بعض البذل من يد المدعى رجح الى دعوى حصته ما استحق من الصالح عنه وان استحق كله رجح الى دعوى الكل وفي الصلح مع الاقرار اذا استحق البذل رجح الى البذل لوجوب

اقرار المدعى عليه وفي السكوت والانتكار رجع الى دعوى البدل (ولو صالح على بعض واربعها لم يصح وجبته ان يزيد في البدل شيئا ويرى المدعى عن دعوى الباقي) وانما لم يصح لان بعض الدار لا يصلح عوضا عن الكل فاذا زاد في البدل شيئا كدهرم او ثوب يكون ذلك الشيء عوضا عما بقي في يد المدعى عليه وان ابرأه المدعى عن دعوى الباقي يصح ايضا لان هذه براءة عن دعوى الاعيان وهي صحيحة وان لم (١٢٩)

والفرق بينهما يظهر فيما اذا كان الدار في يد المدعى عليه فيبرى المدعى عن دعويها يصح وان لم يكن في يد المدعى عليه فلا كما اذا مات واحد وترك ميراثا فيبرى واحد من نصيبه لا يصح لان هذه براءة عن الاعيان (وصح الصلح عن دعوى المال والتفئة) قبل صورة الصلح عن دعوى التفئة ان يدعى على الورثة ان الميث كان اوصى بخفمة هذا العبد وانكر الورثة وانما يحتاج الي ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استتجار عين والمالك ينكره ثم صالحا لا يجوز (والجناية في النفس وما دونها عمدا او خطأ والرق ودعوى الزوج التكاح وكان عقبا بالموخلم) اي كان الصلح على مال عن دعوى الرق عقبا بمال فان كان الصلح مع الافرار كان عقبا بمال في حقهما حتى ثبت الولاء وان لم يكن مع الافرار عتق بماله في زعم المدعى لاني زعم المدعى عليه بل قطع زراع في زعمه فلا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعى البينة وكان الصلح خفما في دعوى الزوج التكاح ففي الافرار يكون خفما مطلقا وفي الآخرين في زعم الزوج

عن سكوت أو انتكار (رجع الى الدعوى) مع المدعى عليه أولا ع (في كله او بعضه) لان المدعى ما ترك الدعوى الا لئلا له البدل ولم يسلم ع (وخلاك بدل الصلح قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين) اي الاقرار والانتكار عني على الهداية ففي الاقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه او بعضه وفي السكوت والانتكار بالدعوى في كله او بعضه ع

فصل

(الصلح جائز من دعوى المال) لانه في معنى البيع (والثمن) لانه في معنى الاجارة (والجناية) عمدا او خطأ اما الاول فلاية فمن على له من اخيه شيء عقبا على الاية قال ابن عباس رضي الله عنهما انها زات في الصلح عن دم العمد وهو بمنزلة التكاح لان كلاهما مبادلة مال بغير مال الا ان (١) عند فساد التسمية يجب الدية هنا ولو صالح على خمر (٢) لا يجب شيء وفي التكاح يجب مهر المثل (٣) في الفصلين واما الثاني وهو جناية الخطأ فلان موجب الجناية المال فصار كالبيع الا انه لا يصح الزيادة على قدر الدية لانه مقدر شرعا فلا يجوز ابطاله (بخلاف الحد) لانه حق الله تعالى لاحقه (ومن التكاح) اطلق دعوى التكاح فشمل ما اذا ادعى الزوج او المرأة والاول ظاهر واما الثاني ففي الهداية (٤) انه يجمل زيادة في مهرها وفي بعض نسخ المختصر انه لم يميز ووجهه انه بذل للمال لتترك دعواها فان جعل ترك الدعوى فرقة فالزوج (٥) لا يبطى في الفرقة الموض وان لم يجمل فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابله الموض فلا يصح اه ع (والرق) بان ادعى على رجل انه عبده فصالحه على مال (وكان خفما وعقبا) في حق المدعى بناء على زعمه (على مال) لا مكان تصحيحه على هذين الوجهين (وان قتل العبد المأذون رجلا عمدا لم يميز صلحه من نفسه) ان لم يميز المولى امين لان رقبته ليست من تجارة (١) (قوله عند فساد التسمية) اي لجباله فاحشة كنسبة الهابة عناية (٢) قوله لا يجب شيء لانه لم يسم بالامتنوما فذكره كالسكوت عنه فبقى مطلق العفو عن العمد فلا يجب شيء ع (٣) قوله في الفصلين اي في تسمية المال المجهول وتسمية غير المتقوم كالخمر عناية ع (٤) قوله انه يجمل الخ فكاك زاد في مهرها ثم خالفها على أصل المهر دون الزيادة فسقط أصل المهر لا الزيادة ك (٥) (قوله لا يبطى الخ) اذ لا يسلم له شيء من هذه

(١٧ في) (كشف الحقائق) لا في زعمها حتى لا يجب عليها المدعوان تزوجت زوجا آخر جاز في القضاء اما في ما بينهما وبين الله تعالى فان علمت انها كانت زوجة لاول لا يحل لها التزوج في عدته وان علمت انها لم تكن حل (ولم يميز عن دعويها التكاح) ذكر في الهداية ان في بعض نسخ مختصر التدوير جواز الصلح بان يجمل بدل الصلح زيادة في المهر وفي بعض النسخ عدم الجواز ففي الوقاية اختار هذا لان الصلح ان جعل منه فرقة فالموض لم يشرع الا من جانبها وان لم يجمل فالبديل لا يقع في مقابلة شيء (ولا عن دعوى الحد) لانه حق الله تعالى (ولا اذا قتل مأذون آخر عمدا فصالح من نفسه)

(١٣٠) له التصرف فيها (وصح سلمه عن نفسه عبده قتل رجلا عبدا) لأن عبده

• عداية لكن سقط به القود ويؤخذ بالبذل بعد العتق • (وإن قتل عبدا لرجلا
عبدا فصالحه عنه جائز) لأنه من تجارته والمستحق للقصاص كالزائل عن ملكه وهذا
شراؤه (ولو صالح عن المصوب للتلف بما زاد على قيمته) صح وقالا بطل
المصل على قيمته وله (١) أن الانتقال إلى القيمة إنما هو بقتل القاضى فإذا راضيا
قبل القضاء على الأكثر كان (٢) اعتياضا فلا يكون ربا بخلاف الصالح بعد القضاء
لأن الحق انتقل إلى القيمة (أو على) عطف على بما قالوا بمعنى على • ع (مرض صح)
لأن الربا لا يظهر عند اختلاف الجنس (ولو أعتق مؤمرا عبدا مشتركا فصالحه
التبريك على أكثر من نصف قيمته لا) لأنه مقدر شرطا قبل القضاء (ومن وكل
رجلا بالصالح عنه) على دم السبد أو على بعض ما يدعيه من الدين (فصالح لم يلزم
الوكيل ما صالح عليه) لأنه إسقاط محض فكان الوكيل سفيرا كالوكيل في النكاح
(ما لم يضمنه) لأنه حينئذ هو آخذ بمقتضى الممان لا بمقتضى الصالح (بل يلزم الموكل وإن صالح
عنه بلا أمر صح) أى فقد ولا يتوقف على إجازة المدعى عليه • ع لأن الحاصل
للمدعى عليه (٣) ليس إلا البراءة وفي حقها الاجتناب والمدعى عليه (٤) سواء فصالح
أصيل فيه كالفضولي في الخلع وهذا (أن ضمن المال) ليحقق غرض القدر وهو
وصول البذل إلى المدعى لأن نقاذ العقود منوط بحصول أغراضها • ع والفرض
من هذا الصالح رضا المدعى لا المدعى عليه إذ لاحظ له فيه من المال لأن وضع المسئلة
فيما لا يعمل على المناوذة كدعوى القصاص • ع (أو أضاف إلى ماله) كان قال صاحبك
على الذى هذه أو على عبدي هذا فقد صح الصالح ولزمه تسليمه لأنه لما أضاف إلى
مال نفسه فقد ألزم تسليمه (أو قال على المولى) لأن التسليم إليه بوجوب سلامة
الفرقة وأما للرأى الذى أتى تسليمها نفسها وتخلص عن الزوج • ك قوله إذ لا يسلم
قد يقال فيه أن الزوج قد سلم له أصل المهر أذ لا للفرقة لزم المهر عند اثباتها النكاح
فإن قلت معنى كلام المصنف أن الزوج لا يعطى لها عوضا في الفرقة من جانبها كافي
بمكينها لأن الزوج قلنا يرد عليه أيضا أن الفرقة من جانبها إنما تمنع الموضع أن
استقلت هي بمبادرة السبب وكما في التمكن أما إذا بشرت بسبب الفرقة برضاء كافي
مستلثا لأن أقدم الزوج على الصالح دليل برضاء بوقوع الفرقة فلا نسلم منها
الموضع ألا ترى أنه إذا قال لها طاقى نفسك فطلقتها فآه قد وقعت الفرقة من جانبها
ولم يسقط شيء من المهر • ت (١) (قوله أن الانتقال إلى القيمة الخ) لأن حق المالك
في التملك صوره ومعنى وإيجاب الحيوان أو الثوب يمكن في الذمة كافي للمهر والدية
والانتقال إلى القيمة ضرورة نعت استيفاء التملك لسبب من له وعليه عن رعاية
المائة قاما لأخروية في إيجاب التملك لأن الله تعالى طام بذلك فلم يقض القاضى في
التملك واجبا في الذمة • ك (٢) (قوله اعتياضا) أى عن ملكه لاعتن القيمة • ك (٣)
(قوله ليس إلا البراءة) لأنه يصح بطريق الاستقلا • ع • اية (٤) (قوله سواء) لأن السانط

لأن رقبته ليست من تجارته فلا يجوز
كسبه فيصح تصرفه فيه واستغلاصه
(والصالح عنه مضمون تلف بأكثر
من قيمته أو مرض) هذا عند أبي
حنيفة روح وعندهما لا يصح بأكثر
من القيمة إلا أن يكون زيادة يتباين
الناس فيها لأن حقه في القيمة فالزائدة
وبه أنه إن حقه في المالهات باق فاعتياضه
بأكثر لا يكون ربا فإن الزائد على
المالية في مقابلة الصورة (وفي مؤسر
أعتق لصفا له وصالح عن باقيه بأكثر
من نصف قيمته بطل الفضل) هذا
بالاتفاق أما عدهما فظاهر وأما
عنده فلأن القيمة منصوص عليها
ههنا فلا يجوز الزيادة عليها وثمة خبر
منصوص عليها (ولو صالح بمرض
صح) وإن كان قيمته أكثر من قيمة
نصف العبد (وبدل صلح عن دم
عبد أو على بعض دين يدعيه يلزم
الوكيل لا وكيه) لأن الصالح في هاتين
الصورتين ليس بمزلة للبيع أما في
الأول فظاهر وأما في الثاني فلا
أخذ البعض وحط الباقي فخرج
الحقوق إلى للوكيل (الأ أن يضمنه)
أى الوكيل حينئذ يكون البذل عليه
لأجل الكفالة (وفيها هو كبيع لزم
وكيله) أى فيما يكون الصالح عن مال
على مال من غير جلس الصالح عنه
ويكون مع الإقرار (وإن صالح
فضولي وضمن البذل أو أضاف إلى
ماله أو أشار إلى نقد أو مرضر بلا
نسبة إلى نفسه أو أطلق وقد صح
وإن لم يتقد أن إجازة للمدعى عليه
لزمه للبذل والارد) أى صالح

الفضولي عن جانب المدعى عليه مع المدعى وضمن بدل الصالح أو قال صاحبك على ألف درهم من مالى الموضع

أو على أني هذا أو على عبدي هذا أو قال سألتك على هذا الألف أو على (١٣١)

الموض له قيم المقد لمصول مقصوده • هداية أي مقصود القدر وهو سلامة
الموض مع وجود ركنه من أهله في عمله فوجب القول بخاقه • ع (والا يوقف)
لان النضولي انما يصير أصيلا بواسطة اضافة الضمان الى نفسه ولم توجد (فان أجاز
المدعي عليه جاز) لالتزامه باختياره • ي (والا بطل) لان المصالح لا ولاية له على
المطلوب فلا ينفذ تصرفه عليه • ع

باب الصلح في الدين

(الصلح مما استحق) الصواب على ما استحق • ي أي على بعض ما لم • ع (١)
لان جميع صور الصلح عن الدين لا يكون أخذًا للبض واسقاطًا للباقي وانما يكون
تلك اذا وقع الصلح عن الدين على بضعه • ي (بمقتل المائنة) أو بالنصب أو
لأغلاف لكن الأصل هو الواجب بالسبب المشروع فلذلك وضع المسئلة فيه • ش
(أخذ لبض حقه واسقاط الباقي) فصيحيا تصرف المائل (للمماوضة) لأفضائه
الى الربا (فلو صالح عن ألف) حالة • تور (على نصفه أو على ألف مؤجل جاز)
اما في الاولى فليجعله أخذًا للبض واستقطا للبض الآخر واماني الثانية فلاه
لا يمكن جعلها مفاوضة لان بيع الدراهم عندها لا يجوز نساء فمقتله على التأخير • ي
(وعلى دنانير مؤجلة أو على ألف مؤجل أو سود) وهي ما كانت النقصة فيه أكثر
من الفش • مضمرات (على نصف حال أو بيض) خالصة • ع أي نصف بيض
• مخرج (لا) يجوز في النصول الثلاثة اماني الاول للان الدنانير غير مستحقة بمقد
للدائنة فلا يمكن حله على التأخير فلا وجه سوى المماوضة وبيع الدراهم بالدنانير
لأن لا يجوز وكذا في الثاني لان المجل خير من المؤجل وهو غير مستحق
بالمقد الاول فيكون بازاء ما حصله في عقد الصلح عنه وذلك اعتباض عن الاجل
(٢) وهو حرام وهكذا البيض في الثالث غير مستحق بمقد الدائنة وهي زيادة
وصف فيكون مفاوضة الألف بخمسائة وزيادة وصف (٣) وهو ربا (ومن له على
آخر ألف) حال • ي (فقال اد غدا نصفه على انك برى • من الفضل فعمل برى •
والا لا) (٤) لانه قيد الاراء بالاداء وتقييد الاراء جائز وان لم يميز لظيفه وقال
يتلأشى ومثله لا يختص باحد • غاية كان معنى قوله لا يختص انه لا تحقق في يد المدعي
عليه شيء من الدين كالاجنبي • ع (١) (قوله لان جميع صور الصلح الخ) لان الصلح
على القرض مثلا عن الدين داخل في عموم كلمة ما مع انه مبادلة محضة ليس فيه
معنى الاسقاط أصلا • ع (٢) (قوله وهو حرام) لان حرمة ربا السيئة لشبهة
مبادلة المال بالاجل فلان تحريم حقيقتها أولى • تكملة رد المختار (٣) (قوله وهو
ربا) لان الوصف لا يقابله شيء من الثمن عند مقابلة الربوي بجنسه فليتلوا الوصف
ويبقى الألف بمقابلة خمسمائة • ع والاصل ان الاحسان ان وجد من الدائن فقط
فاسقاط وان منها مفاوضة • الدر المختار (٤) (قوله لانه قيد الاراء بالاداء) لان

هذا البعدين غير ان يسليهما الى نفسه أو
أطلق وقال سألتك على ألف درهم
وتقدم في هذه الصور يصح الصلح
وان لم ينفذ الألف ان أجاز له المدعي
عليه لزمه والا فلا (وصاحبه على
بعض جفس ماله عليه أخذ لبض
حقه وحط لباقيه لا مفاوضة) لان
بعض الشيء لا يصلح عوضا لكل
(فصح عن ألف حال على مائة حقة
أو على ألف مؤجل) ففي الاول
يكون اسقاطا لما فوق المائة وفي
الثاني يكون اسقاطا لوصف الحلول
(أو عن ألف حقاد على مائة زيروف)
لانه يكون اسقاطا لما فوق المائة
واسقاطا لوصف المبادلة في المائة
ففي هذه الصور يصح الصلح ولا
يشترط قبض بدل الصلح (ولم يصح
عن دراهم على دنانير مؤجلة) لان
هذا الصلح مفاوضة فيكون صرفا
فيشترط قبض الدنانير قبل الافتراق
(أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا)
لان وصف الحلول يكون في مقابلة
خمسائة وذلك الوصف ليس بمال
(أو عن الألف سودا على نصفه
بيضا) لانه يكون مفاوضة ألف سود
بخمسمائة وزيادة وصف (ومن أس
باداء نصف دين عليه غدا على أنه
برى • مما زاد ان قبل ووفى ربي موان
لم يرب ماددين) أي ان قال أد الى
خمسائة غدا على انك برى • من
الباقي فقبله قاضي برى • وان لم يؤد
خمسائة في الداد ماددين وهذا عند
أبي حنيفة ربح ومحمد ربح وعند أبي
يوسف ربح لا يسود دينة لان البراءة

مطلقة لان كلمة على للموض وأداء المص لا يصلح عوضا للبراءة ففي البراءة مطلقة ولها ان كلمة على لشرط فيكون

البراءة مقيدة بالشرط فيفوت بفواته وفيه نظر لان كلمة على دخلت على البراءة فهذا التعليل انما يصح لو قال ابراءك عن خميسة على ان تؤدي الخميسة الاخرى ويمكن ان يجاب عنه بانه وان كان في اللفظ هكذا لكن في المعنى كل واحد مقيد بالآخر لانه ماضى بالبراءة مطلقا بل بالبراءة على تقدير اداء الخميسة فصارت البراءة مشروطة بالاداء فاذا لم يؤدي مادفعته من املاء المصنف (وان لم يؤت لم يعد) أي ان لم يؤت الاداء بل قال أد الى خميسة ولم يقل غدا ففي هذه الصورة ان لم يؤد الدين لم يعد دينه لانه ابراء مطلق (وكذا لو صالحه من دينه على نصف بدفعه اليه غدا وهو يرى بما فضل على أنه ان لم بدفعه غدا فاكل عليه) (١٣٢) ففي هذه الصورة ان قبل يرى عن الباقي فان لم يؤد في القدر فاكل عليه

كافي للسئلة الاولى وهذا بالايجاع (فان ابراءه عن نصفه على ان يسلمه ما بقي فغدا فهو يرى أدى الباقي أولا) وقد علق في هذه الصورة بما علق أبو يوسف رح في للسئلة الاولى وهذا عجيب بل التعليل الذي ذكر من جاب أبي حنيفة رح وعمد رح انما يصح في هذه للسئلة لان ابراء مقيد بالشرط هنا لا في للسئلة الاولى ويمكن ان يجاب عنه بان هذا انما جاء من لفظ غدا لان ابراء في الحال لا يمكن ان يكون مقيدا باعطاء الخميسة غدا من املاء المصنف رح (ولو علق صريحا كان ادب الى كذا أو اذا أومق لا يصح) أي ان قال ان أدت الى كذا فانت يرى من الباقي لا يصح لان ابراء المطلق تعليقا صريحا لا يصح فان ابراء فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي تعليقه بشرط والتمليك ينافيه فراعينا المؤمنين وقتنا ان كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا كما في الصورة المذكورة يصح (وان قال الآخر سرا لا أقر لك بمماثل على

أبو يوسف يرى ان لم يؤده (ومن قال لآخر) سرا اما اذا قال علانية يؤخذ به (لا أقر لك بمماثل حتى تؤخره حتى أو نخط ففعل صح عليه) لانه ليس بمكروه هداية لانه لو شاء لم يفعل حتى يقيم القيمة أو يحلفه فينكح اتقاني ﴿ فصل ﴾

(دين بينهما صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب لشريكه ان يتبع المديون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه) لاربع الدين لثلاث يتضرر المصالح لان معنى الصلح على الحطيطة بخلاف مسألة الشراء الأتية لان معنى الشراء على المضايقة فلا يتضرر بضمان الربع فيضمن الضمان (الا ان يضمنه ربع الدين) لانه رضى بالتضرر ان كان فيه ضرره مع (ولو قبض نصيبه شركة فيه) لان فسخة الدين لا تنصور وللقبوض بدل منه فله ان يشاركه (ورجعا بالباقي على الترميم) لاستولهما في الاقتضاء (ولو اشترى نصيبه شيئا ضمنه ربع الدين) لما ذكرنا من انه لا ضرر عليه لان معنى البيع على الماكدة (وبطل صلح أحد ديني السلم من نصيبه على ما دفع) من رأس المال وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز هداية ولو على غير ما دفع لا يجوز بالايجاع (ويولهما في الخلافة انه لو جاز في نصيبه فقط لزم قسمة الدين في القسمة او في نصيبهما فلا بد من اجازة الآخر (وان اخرجت الورثة أحدهم عن عرض أو عتار بمال او عن ذهب بفضة او بالعكس صح قل او كثر) لانه يمكن تصحيحه فيما وفيه (١) أثر عثمان رضي الله عنه فانه صالح تناخر الاشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن ربع ثمنها على ثمانين الدينار (وعن قدين وغيرهما بأحد التقدين لا مال يكن المصلي أكثر من حظه منه) احتراز عن الرأى هداية فلو مات عن أخ وزوجة والتركه أربعة دنانير وأربعة دراهم وعبد فاخرجهما على دينار لم يجز فكأنها باعت دينار واحد وربع عبد دينار (٢) لان الاسقاط انما يتعمل في الدين لا (٢) في الاعيان فحين جعله معاوضة كلة على وان دخلت على ابراء فهي داخلة على الاماء لعدم الاتصاف بينهما (٣) (قوله أثر عثمان) رواه الامام محمد في الاسئلة (٢) (قوله في الاعيان)

حتى تأخره حتى أو نخطه ففعل صح عليه ولو علق أخذ للحال ولو صالح أحد ديني عن نصفه على ثوب (٤) اتبع شريكه غريمه بنصفه أو أخذ نصف الثوب من شريكه (الا أن يضمن ربع الدين) فان الشريك ان ضمن له ربع الدين فلا حق له في الثوب هذا اذا كان الدين مشترك بينهما بان يكون واجبا بسبب متحد كتمن للبيع صفقة واحدة وثمن المال المشترك وللوروث بينهما أو قيمة للمهلك المشترك فان كل ما أخذه أحد الشريكين فلا آخر اتباعه (ولو قبض أحد شيئا

من الدين شاركة شريكه فيه ورجعا على الغريم بما بقي (أى لا يكون للغريم أن يقول للذي أعطاه نصف الدين اني قد أصليتك حقت فليس لك على شيء فان ما أعطاه إياه مشترك بينه وبين شريكه (ولو شري عن غريمه بنصفه شيئا ضمنه شريكه ربع الدين أو تبع غريمه) أي اشترى أحد الشريكين بنصفه من الغريم شيئا فله شريك الآخر أن يضمه ربع الدين لأنه صار قابضا لنصف الدين بالمقاصة فيضمنه شريكه الربع بخلاف مستهة الصلح فإنه إذا أخذ الثوب بطريق الصلح عن النصف وسبق الصلح على الخط فالظاهر أن قيمة الثوب أقل من نصف الدين فلو ضمنه ربع الدين يتضرر أخذ الثوب فلا أخذ الثوب أن يقول اني ملأخذت الا الثوب فان شئت خذ نصفه بخلاف مستهة الشراء اذ مينا على المما كسفة فلا يتضرر للشريكين بنصف الدين (وفي الإبراء عن حظه والمقاصة بدين سبق لم يرجع الشريك) أى إذا أبرأ أحد الشريكين الغريم عن نصيبه لا يرجع الشريك الآخر على ذلك الشريك لأن الإبراء اتلاف لا قبض وكذا أن وقعت للمقاصة بدينه السابق صورته لزيد على عمرو خمسون درهما فباع عمرو ويكر عبدا مشتركا بينهما من زيد بمائة درهم حتى وجب لكل منهما على زيد خمسون درهما وقت المقاصة بين الحسين التي وجبت لعمرو على زيد وبين الحسين التي كانت لزيد على عمرو فليس لكر أن يقول لعمرو أنك قبضت الحسين التي وجبت لك على زيد حيث وقع المقاصة بينهما وبين الحسين التي كانت لزيد عليك فإد إلى نصفها وإنما لا يكون له ذلك لأن عمرا قاض دينه بالمقاصة لا قابض شيئا (ولو أبرأ أحدهما عن البعض قسم الباقي على سهامه) أي إذا كان الدين بين الشريكين نصفين قارباً أحدهما عن نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي أثلاثا لأنه بقي له ربع ولا آخر لنصف (وبطل صلح أحد بني سلم من نصفه على مادقم) أي (١٤٣) إذا سلم رجلان في كروواس مالهما

ك (ولو في التركة دين على الناس فأخرجوه ليكون الدين لهم بطل) لأنه عليك الدين من غير من عليه وهو حصة المصلح (وان شرطوا أن يبرأ الغرماء منه صح) لأنه إسقاط أو عليك من عليه (ولو على ميت دين يحيط بطل الصلح والقصة) لأن الوارث لم يملك للتركة
أي الأموال المحسوسة ولو كانت دراهم أو دنانير وهذا بخلاف ما إذا أخرجها على دينار وره متلافة يجوز لمقابلة الدينار بالدينار ومقابلة ربه بالدرهم ويرجع البدع

لوصح في نصيبه خاصة لزم قسمة الدين في الدية ولو جاز في نصيبهما لا بد من أجازة الآخر ولم توجد (قل أن أخرج أحد الورثة عن عرض أو عقار بمال أو عن قعب بغضه أو عكسه أو تقدين بهما صح قل البذل أولاً) أما يصح عن التقدين أي الدراهم والدنانير بهما سواء قل البذل أو كثر لأنه يصرف الجنس إلى خلاف الجنس على ما عرف في كتاب الصرف (وفي تقدين وغيرهما باحد التقدين لا إلا أن يكون المظى أكثر من قسمة من ذلك الجنس) أي إذا كان للمائة مائة درهم يجب أن يكون المائة أكثر من حصته من الدراهم ليكون ما يساوي حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلة غير الدراهم وذلك لأن الصلح لا يجوز بطريق الإبراء لأن التركة أعيان والبراءة عن الأعيان لا يجوز (وبطل الصلح أن شرط فيه لم الدين من التركة) يعني أن أخرج أحد الورثة وفي التركة ديون وشرط أن يكون الديون بقيمة الورثة بطل الصلح لأنه عليك الدين من غير من عليه الدين فذكر لصحة الصلح حيلة فقال (قل شرطوا براءة الغرماء منه أو قضوا لصيب المصلح منه تجرأ أو أقرضوه قدر قسط منه وصالحوا عن غيرهم) أي حطهم بالقرض على الغرماء صح (الحجة الأولى أن يشترطوا أن يبرأ للمصالح الغرماء عن حصته من الدين ويصالح عن أعيان التركة بمال وفي هذا الوجه فائدة بقية الورثة لأن المصالح لا يبق له على الغرماء حق لأن حصته من الدين تصير لهم والثانية أن بقية الورثة يؤدون إلى المصالح نقدا ويحيط لهم حصته من الدين على الغرماء وفي هذا الوجه ضرر بقية الورثة لأن التقدير من الدين والثالثة وهي أحسن الطرق وهي الاقتراض فلتفرض أن حصة المصالح من الدين مائة درهم ومن العيين مائة أيضا ويصالحون على الغرماء فلا بد أن يكون بدل الصلح أكثر من مائة وهو مائة وعشرة دراهم فيقرضو مائة وهو يحيلهم بالمائة على الغرماء وهم يقبلون الحوالة ثم يصالحون عن

غير الدين على عشرة فان كان غير الدين بحيث يجوز الصلح عنه بمشرة فظاهر فان لم يكن يزداد على المشرة شيء آخر كسكنين مثلاً ليكون المشرة في مقابلة المشرة والباقي في مقابلة السكنين (وفي صحة الصلح عن شركة جهلت على مكيل أو موزون اختلاف) فمذهب المشائخ رح لا يجوز لشبهة الربا وعند البعض يجوز لأن هنا شبهة شبهة الربا ولا اعتبار لها لأنه يحتمل أن يكون في الشركة من جنس بدل الصلح وعلى تقدير أن يحتمل أن يكون زائداً على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة (ولو جهلت وهي غير المكيل أو الموزون في بدلية - صح في الأصح) وجه عدم الصحة أن هذا الصلح يبيع لا يراء لأن (١٣٥) البراءة من الأعيان لا يجوز وإذا كان يبيعاً فاحتمال الدين مجهول فلا يصح ووجه

الصحة أن الشركة إذا كانت في يدعية الورثة فالجهة لا تضي إلى المنازعة ليجوز (ويصل الصلح والتقسمة مع دين محبط للشركة ولا يصلح قبل القضاء في غير محبط ولو قبل قالوا صح) أي يلزم أن لا يصلح قبل قضاء الدين في دين غير محبط ولو صولح فالشائخ رح قالوا صح لأن الشركة لا تخلو عن قابلين والدين قد يكون قابلاً فلو جهلت الشركة موقوفة يتضرر الورثة والدين لا يتضرر لأن على الورثة قضاء دينه (ووقف قدر الدين وقسم الباقي استحصانا ووقف الكل قياساً) وجه القياس أن الدين يتعلق بكل جزء من الشركة ووجه الاستحصان لزوم ضرر الورثة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون يشترط لكن هذا غير صحيح لأنه إذا ادعى حقاً مجهولاً في دار فصول هل شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجهول دعوى غير

كتاب المضاربة

وهي جائزة لحاجة الناس إليها وقد بحث عليه السلام والناس يباشرونها فقرروهم عليها وأيضاً الصحابة تماثلها (هي شركة) في الربح (بحال من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين) لأنه قبضه بأن مالكة لا على وجه البدل والوثيقة . ي (وبالتصرف وكيل) تصرفه فيه باسمه وهذا معنى الوكالة . ي (وبالربح شريك) لأنه هو المقصود من عقد المضاربة فتبوت الشركة من ضرورة معها . ي (وبالفساد أجر) لأنه لا يستحق المسمى لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بحالاً فوجب أجر التل كما في الإجارة الفاسدة . ي (وبالاختلاف فاسب) لوجود التمدى على مال الغير لأن صاحبه لا يرضى أن يكون في يده إلا على الوجه الذي أمر به فإذا خالف فقد تدمى . ي (وباشتراط كل الربح له مستقرض) لأن الربح فرع المال فلا يصير كله له إلا بصيرورة كل المال له وصيرورته له إعمالاً له أو بالقرض فحملنا على الأخير لأنه أدنى التبرعين أملاً ضرره . ي (واشتراطه لرب المال مستبضع) لأن عمله لا يتقوم إلا بالتسليم فإذا التزم كان وكلاً متبرطاً هو معنى البضاعة . ي (وإنما تصح بما تصح به الشركة) وهو الدراهم والنفقات فقط عندها وعند محمد رحمه الله مثلها الفلوس الناقصة (ويكون الربح بينهما مشاعاً) لأن وضع هذا العقد لفرض الشركة في الربح . ع (فان شرط لأحدهما زيادة عشرة فله أجر مثله) لفساد العقد فله لا يربح إلا هذا القدر فيقطع الشركة في الربح (ولا يجاوز عن المشروط) لرضاء به . ق في باب الشركة في الاحتطاب . ع (١) وأراد بالمشروط ما وراء العشرة لأن تلك تغيير للمشروع فوجوده كعدمه . ك (وكل شرط يوجب جهة الربح ضده) لأن الربح هو المقود عليه وجهاته فقد العقد كان شرط على المضارب أن يعطى (١) (قوله وأراد بالمشروط الخ) يعني أن المراد من المشروط أعماهو للمشروط من الربح نحو النصف والثل لا العشرة فانها مفسدة . ع

صحيحة وفي النهاية مسائل تؤيد ما قلنا **كتاب المضاربة** (هي عقد شركة في الربح بحال داره من رجل وعمل من آخر وهي أبداع أولاً وتوكيل عند عمله وشركة الذرع وخصب إن خلف وبضاعة أن شرط كل الربح للمالك وفرض أن شرط للمضارب) أعلم أن في هذه العبارة تساهلاً وهو أن المضاربة إذا كانت عقد شركة في الربح فكيف تكون بضاعة أو قرضاً وإنما قلنا ذلك بطريق التعليل والحق أن يقول إن المضاربة أبداع وتوكيل وشركة وخصب ودفع المال إلى آخر ليعمل فيه بشرط أن يكون الربح للمالك بضاعة بشرط أن يكون للعامل قرض فظن الدفع المذكور في سلك المضاربة تالياً (وإجارة فاسدة أن غسدت فلا ربح عنده) أي لا ربح للمضارب عند الفساد (بل أجر عمله ربحاً أولاً

لا يزداد على ما شرط خلافاً لمحمد ربح، لا يضمن المال فيها) أى في المضاربة الفاسدة (كما في الصحيحة ولا تصح الأبدال يصح فيه الشرط وتوصليهما إلى المضارب وشيوع الربح بينهما فتفسدان شرطاً لحد ما زيادة عشرة) أعلم أن كل شرط يقع الشرط في الربح أو يوجب جهالة الربح يفسدهما معاً من الشروط الفاسدة التي تفسد البيع لا يفسد المضاربة بل يبطل ذلك الشرط وكذا شرط الوضعية على المضارب (والمضارب في مطلقها أن يبيع بنقد ونسيئة الأجل لم يفسد) المراد بالمطلق علم تقيد بزمان أو مكان أو نوع من التجارة (وأن يشتري ويؤكلهما) أى بالبيع (٩٣٥) والشراء (ويسافر) وعند أبي يوسف ربح ليس له أن يسافر وعن

أبي حنيفة ربح أنه أن دفع في يده ليس له أن يسافر وأن دفع في غير يده له أن يسافر إلى يده (ويضع) لو ربح المال ولا يفسد هي به (أى لا تفسد المضاربة بأن يضع ربح المال خلافاً لفرج (ربوع) يرحل ويرتج ويؤجر ويستأجر ويختل بالتمن على الأيسر والاعسر) أى قبل الحوالة (وليس له أن يضارب إلا بأذن المالك أو بأعمال برأيك) الضابطة أن الشيء لا يتضمن مثله بل يتضمن دونه كالأبدان ونحوه (ولا أن يقرض أو يستدين وأن قبل له ذلك) أى يعمل برأيك (ما لم ينص عليهما) أى على الاستدانة والإفراض وأما يبيع المضاربة بأعمال برأيك دون الإفراض لأن المضاربة من صنيع للتجار وهي مجلبة للربح بخلاف الإفراض إذ لا قائمة فيه (فلو اشترى بالمال بزاو قصر أو حمل بماله وقبل له ذلك) أى يعمل برأيك (فقد تطوع) لأنه لا يملك الاستدانة (وأن يبيعه آخر فهو شريك) ما زاد ودخل تحت عمل برأيك كالخطة

داره لو لم يملك فيها لأن نصف الربح مقابل بأجرة الدار وبعمله فجعلت حصة عمله (١) أو ودد في الربح كان يقول لك نصف الربح أو ثلثه (٢) والى لا يبطل الشرط كشرط الوضعية على المضارب ويدفع المال إلى المضارب (يجب أن لا يكون لرب المال فيه يد يتمكن من العمل فيه) ويبيع بنقد ونسيئة ويشتري ويؤكل ويسافر ويضع (ويودع) لا إطلاقاً للمقد والمقصود منه الاستراح ولا يحصل إلا بالتجارة فيتنظم المقد أنواع التجارة وما هو من صنيع التجار كالشوكيل والإيداع والسفر (ولا يزوج عبداً أو أمة) لأنه ليس من التجارة وعن أبي يوسف أنه يزوج الأمة (ولا يضارب إلا بأذن أو بأعمال برأيك) لأن الشيء لا يتضمن مثله لتساويهما في القوة فلا بد من النص عليه (ولم يمتد عما عتبه من يد وسلطة ووقت ومعامل) لأنه توكل وفي التخصيص قائمة فتخصص كما في الشركة (ولا يشتري من يتق على المالك أو عليه أن ظهر ربح) لأن العقد وضع لتحصيل الربح وذلك بالتصرف مرة بعد أخرى ولا يتحقق فيه لفته. هداية والمراد بظهور الربح أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جهة رأس المال ربح أو لا (وعنى (وضمن أن فعل) (٢) وصار مشترياً لنفسه لأن الشراء (٣) متى وجد فنادا على المشتري نفذ عليه كالوكيل بالشراء إذا خالف (فإن لم يظهر ربح صح) أى وقع شراؤه للمضاربة لأنه لا يتق عليه لعدم ملكه فيمكنه بيعه فيجوز (٤) فإن ظهر عتق حظه ولم يضمن لرب المال) لأنه لا صنع له في زيادة القيمة ولا في ملكه لأنه شيء يثبت من طريق الحكم. هداية أى حكم القدر. هاشم (ويسمى المتق في قيمة نصيب رب المال) وهو رأس المال وما يخصه من الربح. شلي لا احتباس ماله عنده (مع ألف فاشترى به أمة قيمتها ألف فولدت ولها يساوى ألفاً فادعاه) أى المضارب (ع (موسراً) أى ولو موسراً (ع (فبلغت قيمته ألفاً وخمسة مائة سى لرب المال في ألف وربعه) لأن الدعوة (١) (قوله أو ودد) عطف على شرط (ع (٢) (قوله وصار مشترياً لنفسه) في الفصلين (٣) (قوله متى وحد) أى بخلاف المقصود المقدر (ع

أى إذا قال عمل برأيك فبيعه آخر يكون شريكاً بما زاد ويدخل الصبيح تحت عمل برأيك وكذا الخلط بماله بخلاف القسامة لأنه لا يختلط به شيء من ماله وإنما قال ببيعه آخر حتى لو بيعه أسود فانه لا يدخل تحت عمل برأيك عند أبي حنيفة ربح لأن السواد قصان عنده وأما سائر الألوان غير السواد فكانت حرة (ولا يضمن المضارب) أى ببيعه آخر وبالخلط بماله إذا قال عمل برأيك (وله حصة صبه أن يبيع وحصة الثوب في المضاربة) أى في مال المضاربة (ولا أن يجاوز بده أو سلمة أو وقتاً أو شخصاً عنه ربح المال فإن جاوز عنه ضمن وله ربحه) ولأن زوج عبداً أو أمة من مالها (أى من مال المضاربة) (ولا أن يشتري من يتق

على رب المال (سواء كان قريبه أو قال زب المالان اشترى فلا فهو حر) فلو شري كان له لاهله أي كان المضارب لا المضاربة (ولا من يتق) (١٣٦) عليه ان كان ربح ولو فعل ضمن وان لم يكن له ربح صح فان زادت قيمته

قد صحت ظاهرا حلا على التكاح لكنها لم تفذ لعدم الملك لعدم ظهور الربح لان كلا من الام والولد مستحق برأس المال فاذا زاد الولد قيمة ظهر الربح وثبت اللبس وعتق نصيبه ولم يضمن المضارب شيئا لان العتق بمجموع النسب والملك ولذلك آخرها فيضاف اليه ولا صنع له فيه وضمان الاعتاق يقتضي التمدي (١) ولكنه يستحق الولد لاحتباس ماله عنده (أو اعتقه) لان المستحق كالمكاتب عند أبي حنيفة . هداية فيقبل الاعتاق . كـ (فان قبض الالف) أما قبل قبض الالف فلا يحكم بالنصف لاحتمال موت الولد قبل ايفاء الالف كله أو بعضه فتعين الجارية لرأس المال كلها أو بعضها هذا ولا نص في هذا الباب فراجع ع . (ضمن المدهى نصف قيمتها) لان الالف المأخوذة لا تستحق برأس المال (٢) لكونه مقدما في الاستيفاء ظهر ان الجارية كلها ربح فتكون بينهما وقد تملك نصيب شريكه بالاستيلاء وضمان التملك لا يستدعي ضمنا فيضمن

باب المضارب يضارب

(فان ضارب) رجل مع (المضارب بلا إذن لم يضمن ما لم يسئل الثاني) (٣) ويربح وقال زفر رحمه الله يضمن بدفع عمل أولا ولنا ان الدفع قبل عمل الثاني ابداع وبه ابداع وكلاهما يملك المضارب لكنه اذا ربح ثبت له شركة في المال فيضمن كالمأخوذة بغيره (فان دفع) اي المضارب مع (باذن بالتك وقيل له ما رزق الله يتناصفان فلهما ملك النصف ! لانه شرط لنصف جميع ما رزق (وللاول السدس) لا تصرف تصرفه الى نصيبه هداية لان الثاني طمعه له مع (ولثاني الثلث) عملا بالشرط مع حاصل هذه المسائل ان المقد ان كان بلفظة ما رزق الله أو بلفظة ما كان من فضل بدون حرف الخطاب فالملك يأخذ جميع مشروطه من جميع الربح والمضارب الثاني يأخذ مشروطه من نصيب المضارب الاول فان تساوى مشروط (١) (قوله لكنه يستحق الخ) ثم انما يسمى في الف ورويه مع اتلو صرف رأس المال الى الام لكان الولد ومما يسمى في سبعاثة وخمسين لان السهم حتم على الولد لو قوع العتق فيه دون الام فكلما قبض رب المال شيئا من السعاية وقع المقبوض عن رأس المال لتقدمه في الاستيفاء والمقبوض من جهه وجبته فلا حاجة الى صرف رأس المال الى الجارية بخلاف ما اذا مات الولد بعد ايفاء شيء من السعاية اقل من الالف لان صرف باقي رأس المال اليها للضرورة حيث ع . (٢) (قوله لكونه مقدما في الاستيفاء) والمقبوض من جهه فكان التمين له أولى فظهر الخ . كـ (٣) (قوله ويربح) هذا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وظاهر الرواية وهو قولهما التضمن بمجرد العمل . هداية واخر صاحب الهداية دليل رواية الحسن

عتق حتمه ولم يضمن شيئا) لانه لا صنع له في زيادة القيمة (وسى المبد في قيمة حتمه منه) أي قيمة حصة رب المال من المبد (مضارب بالنصف شري بألفها أمة فولدت ولدا مساويا ألقا فاداه فصار قيمته ألقا ونصفه سى لرب المال في الف ورويه أو اعتقه ولرب المال بعد قبض الفه تضمن المدهى نصف قيمتها) وجه ذلك ان الدعوة صحيحة على الظاهر حلا على فرائض التكاح لكن لم تفذ لعدم الملك لان مال المضاربة اذا صار احياءا كل واحد يساوى رأس المال لا يظهر الربح بل كل يصلح ان يكون رأس المال لاهه يمكن ان يملك مساويا ويحق واحد فقط فلا رجحان لاحد لكونه رأس المال وربحاً ثم اذا زادت القيمة بعد الدعوة حتى صار قيمة الولد ألفاً وخمسة ظهر الربح فتثبت الدعوة السابقة وثبت اللبس وعتق الولد لقيام ملكه في البعض ولا يضمن لرب المال شيئا لان عتقه بالدعوة وللملك مؤخر فيضاف اليه ولا صنع له فيه لا ضمان اعتاق فلا بد من ضمه له الاستثناء في رأس المال ونصف الربح والاعتاق عند أبي حنيفة ربح فاذا قبض الالف ان يضمن المضارب الذي ادى الولد نصف قيمة الام لان الالف المأخوذة صار رأس المال لتقدمه استيفاء للجارية كلها ربح لكن

تثبت الدعوة السابقة وصارت أم ولده فيضمن نصف قيمتها لانه ضمان تلك فلا يشترط له صنع الثاني
باب المضارب الذي يضارب لا يضمن المضارب بدفعه مضاربة بلا إذن رب المال الى ان يسئل الثاني

خيفة روح) وجه الاول ان الدفع ابداع وهو يملكه فاذ حمل تين انه مضارب فيضمن وجه الثاني ان الدفع قبل العمل ابداع وبمدا مضاع وهو يملكهما فاذ ربح ثبت الشر كانه يضمن كما لو سخط بغيره وعقد زفر روح يضمن بمجرد الدفع (فلو اذن بالدفع فدفع بالثلث وقيل له ما رزق الله بيتنا نصفان فنصف وربع للمالك وسدس للاول وثلاثة للثاني وان قيل له ما رزق الله فلكل ثلث) لان المالك قد اذن بالدفع مضاربة فلمضارب الثاني ما شرط له المضارب الاول فارزق الله المضارب الاول وهو الثلثان يكون نصفين بينه وبين رب المال (ولو قيل ما ربحتم فهو بيتنا نصفان ودفع بالنصف فلكل نصفين نصفان ونصف) لان ربح المضارب الاول النصف وهو مشترك بينه وبين رب المال (ولو قيل ما رزق الله فلي نصفه أو ما فضل نصفان وقد دفع بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثه فللمالك والمضارب الثاني شرطهما على الاول السدس) لان للمالك النصف وللمضارب الثاني ثلثين فيضمن للمضارب الاول السدس (وصح شرط للمالك ثلثا ولبيده ثلثا ليعلم منه) أي مع المضارب (ولنفسه ثلثا وبطل بموت أحدهما ولحق المالك بدار الحرب مرتدا) بخلاف لحاق المضارب بدار الحرب مرتد بحيث لا يبطل المضاربة لان له عبارة صحيحة (ولا ينزل حتى يعلم بمزله) أي ان عزل وب

الثاني ونصيب الاول فهو اوزاد التصيب قالوا للاول او تنص يرجع الثاني على الاول بالتصان وان كان المقدم بلفظة رزقك الله تعالى اولفظة ما ربحتم فالمضارب الثاني يأخذ مشروطه من جميع الربح والباقي بين رب المال وبين الاول مع (ولو قيل له ما رزقك الله بيتنا نصفان فلكل نصفين ثلثه) عملا بالشرط مع (والباقي بين المالك والاول نصفان) لانه جعل لنفسه نصف ما رزق الاول وقد رزق الثلثين (ولو قيل له ما ربحتم) باستناد الربح الى المضارب بخلاف الفصل الاول لاضافته الى المال مع (فبيتنا نصفان ودفع بالنصف فلكل نصفين استويا) أي المضارب الاول ورب المال (فما بقي ولو قيل له ما رزق الله فلي نصفه أو ما كان من فضل فبيتنا نصفان فدفع بالنصف فلكل مالك النصف وللثاني النصف ولا شيء للاول ولو شرط للثاني ثلثه ضمن الاول لثاني سدسا) عملا بشرطه مع (فان شرط المضارب للمالك ثلثه ولبيده ثلثه على ان يعمل معه ونفسه ثلثه صحيح) لان لبيده بدامتيرة خصوصا اذا كان ماذونة له واشترط عمله اذن له فلم يكن مالها التسليم والتخلى بين المال والمضارب بخلاف اشتراط العمل على المالك لانه مانع منه (وتبطل بموت أحدهما) لانه توكيل وموت الموكل (١) يبطله وكذا موت الوكيل ولا تورث الوكالة (أو يطبق المالك مرتدا) ولو كان المضارب (٢) هو المرتد فالمضاربة على حالها لان له (٣) عبارة صحيحة (٤) ولا يتوقف في ملك المالك تيق المضاربة هداية ولا مفهوم للفظة للمالك مع ذكر الحقوق في كلام المصنف لان بلحوق المضارب ايضا يبطل كما هو مفاد كلام التائبع لم لو قال : انه قد ارتداد المالك لكأن لفظة المالك احترازاً عن ارتداد المضارب لان تصرف المضارب بعد ارتداده قبل الحقوق يتخذ ولا يتوقف كما مر آخفا بخلاف ما اذا ارتد رب المال ولم يلحق فان تصرف مضاربه يتوقف عند أبي حنيفة رحمه الله لانه يتصرف له فصار كتصرفه بنفسه صرح به في الهداية مع (وينزل بمنزله ان علم) لانه وكيل وعزل الوكيل قصدا يتوقف على علمه (وان علم والمال عروض باعها) لان حقه قد ثبت في الربح وانما يظهر بالقسمة وهي تبنى على رأس المال وانما ينض بالبيع هداية ولو كان تقودا من غير جنس رأس المال لا يبيعه بجنس رأس المال قياسا لان التقديدين جنس واحد ويبيعه به استحسانا لان الواجب عليه رد مثل رأس المال الى المالك فالظاهر انه اختارها مع (١) (قوله يبطله) لانه عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء فيشترط قيام الامر كل ساعة عيني على الهداية (٢) (قوله هو المرتد) أي ولم يلحق واختار صدر التريمة انه لحق ويرد عليه ان الملحق ميت في الحكم فاقى له تصرف (٣) (قوله عبارة صحيحة) لادميته لانه يتكلم عن عقل وتمييز ولما صح اسلامه (٤) (قوله ولا يتوقف) لان وضع المسئلة في عدم ارتداد المالك بدليل اذاعة الحصر في قوله هو المرتد مع

المال المضارب لا ينزل حتى يعلم بمزله (فلو علم انه يبيع عرضهم لا يتصرف

(١٨ في) (كشف الحقائق)

في ثمنه ولا في قدر من جنس رأس ماله) فبعض المضاد للمجتمعة ما رقد (ويبدل خلافه باستحسانا) أي يبدل نقدا لثمنه
 لكنه بخلاف جنس رأس ماله بأن كان رأس المال دراهم والنقد دنانير أو بالعكس وفي القياس لا يبدله لوجود الزا
 ولا ضرورة بخلاف المروض وجه (١٣٨) الاستحسان أن الربح لا يظهر إلا عند اتحاد الجنس فتحققت الضرورة

وذلك بالبيع به - ي (ثم لا يتصرف في ثمنها) لأن المنزل إنما لا يعمل ضرورة
 ممرقة رأس المال وقد اندفعت فعمل المنزل (ولو افترقا وفي المسال ديون وربح
 أجبر على اقتضاء الديون) لأنه كالأجير والربح أجر له (والا لا يلزمه الاقتضاء)
 لأنه وكل عض والمتبرع لا يجبر على إيفاء ما تبرع به (وبوكل المالك عليه) لأن
 حقوق العقد ترجع إلى العاقد فلا بد من توكيله وتوكله كيلا يضيع حقه
 (والسائر) هو من يبيع ويشترى للناس من غير أن يستاجر - يجمع الأمر
 (يجبر على التقاضي) لأنه يعمل بأجر عادة - هداية وإن لم يستاجر - وما حلك
 من مال المضاربة فمن الربح) لأنه تابع فصرف المالك إليه أولى كصرف المالك إلى
 العتق في الزكاة (فإن زاد المالك على الربح لم يضمن للمضارب) لأنه أمين (فإن قسم
 الربح وقبض المضاربة ثم حلك المال أو بضمه تراد الربح) أي يرد المضارب الربح
 وفي المصباح تراد القوم للبيع أي ردوه - اه (ليأخذ للمالك رأس ماله) لأن قسمة
 الربح لا تصح قبل استيفاء رأس المال لأنه هو الأصل فإذا حلك ما في يد المضارب
 أمانة تبين أن ما استوفاه من رأس المال وما أخذه المالك بحسب من رأس المال (وما
 فضل فهو بينهما) لأنه ربح (وإن قص لم يضمن للمضارب) لأنه أمين - هداية وهذا
 لا يتكرر مع قوله فإن زاد المالك الخ لأن المالك ثمة قبل القسمة وهنا بعدها مع
 (ولو قسم الربح وقبضت ثم عقدها فهلك للمالك لم يرد الربح الأول) لأنه انقضاء
 للعقد الأول

فصل

(ولا تضد المضاربة بدفع المال إلى المالك بضاعة) لأن التخليه قد تمت وصار حقه
 التصرف للمضارب فيصلح رب المال وكلاعه في التصرف والابضاع توكيل (١)
 فلا يكون استرداداً بخلاف شرط العمل عليه ابتداء (٢) لأنه يمنع التخليه (فإن
 سافر فطعامه وشراؤه وكسوته وركوبه في مال المضاربة) بالمعروف وضمن التفضل
 أن جاوزه (وإن عمل في المصرفة في ماله) والفرق أن النفقة جزاء الاحتباس
 كنفقة القاضي وثقة المرأة والمضارب في المصراة بالسكنى الأصل وإنما سافر
 سار محبوساً بالمضاربة (كالدواء) لأن الحاجة إلى النفقة (٣) معلومة الوقوع وإلى
 (١) (قوله فلا يكون استرداداً) لعدم وجوب الوفاء بمقدار التوكيل بخلاف شرط
 العمل ابتداء لوجوب الوفاء بالشرط مع (٢) (قوله لأنه يمنع التخليه) لأن العمل في
 الشيء يقتضي سلطة تامة للعامل على ذلك الشيء بحيث لا يفرغ لغيره مع (٣) (قوله)

(ولو افترقا وفي المال دين لزمه اقتضاء
 فيه أن كان ربح والا لا) لأنه إن
 كان ربح فهو يعمل بالأجرة وإن
 لم يكن ربح فهو متبرع في العمل (وبوكل
 للمالك) أي أن لم يكن ربح فالمضارب
 بعد الافتراق يوكل المالك بالاقتضاء
 فإن للشترى لا يدفع الثمن إلى رب
 المال لأن الحقوق ترجع إلى الوكيل
 فلا بد من توكيل المضارب للمالك
 (وكذا سائر الوكلاء) أي أن امتنع
 سائر الوكلاء عن الاقتضاء يؤولون
 للمالك (والباع والسائر يجبران
 عليه) المراد بالبيع الدلال فإنه
 يعمل بالأجرة والسائر هو الذي
 يجلب إليه الخطة ونحوها ليهما فهو
 يعمل بالأجرة أيضا فيجبران على
 تقاضي الثمن (وما حلك صرف إلى
 الربح أولا فإن زاد على الربح لم
 يضمنه المضارب) لأنه أمين (فإن
 قسم الربح وقبض عقدها ثم عقدت
 عقدا فهلك المال كله أو بضمه لم
 يرد الربح) أي فسح العقد والمال
 في يد المضارب ثم عقدا فهلك المال
 (وإن لم يفسح ثم حلك تراد أو أخذ
 المالك ماله وما فضل قسم وما قص
 لم يضمنه المضارب وثقة المضارب
 عمل في مصره في ماله كدوائه) ثقة
 المضارب مبتدأ وفي ماله خبره وإن

مرض المضارب سواء كان في الحضرة أو في السفر فالدواء في ماله عن أبي حنيفة ربح
 الدواء بمقتضى النفقة (وفي سفره طعامه وشراؤه وكسوته وأجرة خادمه وغسل ثيابه والدهن في موضع يحتاج إليه
 كالحجاز (وركوبه كراه وشراؤه وعلفه في مالها بالمعروف وضمن الفضل) أي أن اتفق زائدا على المعروف ضمن الفضل
 (ورد ما بقي في يده بعد قدوم مصره إلى مالها) أي ما بقي من الطعام ونحوه (وما دون سفر يرد إليه ولا يبيت بأهله

كالمفر وان يأت كسوف مصر فان ربيع أخذ رطب لئلا ما ألقى من رأس ماله) أى أخذ من الربيع ما ألقى للضارب من رأس لئلا حتى يتم رأس المال فان فشل في قسم (١٣٩) فان رابع متابعها بحسب فخته لا

الهواء بمرض المرض ولما كانت حقة الزوجة عليه ودواها في ما لها (فان ربح اخذ
 الثلاث) من الربح لك (ما اتفق من رأس المال) متعلق بالربح مع بني ان فقهه
 مصروفة الى الربح دون رأس المال فاما استوفى رأس المال فالباقى بينهما على ما
 شرطوا عليه (فان باع للمتع مباحة حسب ما اتفق على المتاع لاعلى نفسه) لان
 العرف جاز بالحق الاول دون الثاني ولان الاول يوجب زيادة القيمة لا الثاني
 (ولو قصره) بالباء تنوين (أو حله بماله) أى وقد كان اشتراه بجميع مال
 المضاربة (و) (قوله) عمل برأيتك فهو متطوع (١) لانه استدانة على
 رب المال فلا يملكه هذا المال (وان سببه آخر فهو التبرك بما زاد الصنع)
 يدل من قاعل زاد مع (فيه) لان الصنع (٢) حين مال قائمه حتى اذا بيع كان له
 حصة الصنع وحصة الثوب الايض على المضاربة بخلاف القسامة والحل لانه ليس
 بين مال (ولا يضمن) لانه لما صار شريكا بالصنع اشتملته قوله عمل برأيتك
 انتظامه الحظ فلا يضمن (مع ألف بالتصريف فاشترى به زواياحه بالقبض واشترى
 بهما عبدا فضا غرما) أى المضارب وللثالث مع (الف والمالك) وحده بحيث
 (الف) لانه لما مضى الاثني ظهر حصته من الربح وهو خمسة فافذا اشترى بهما عبدا
 صار مشتركا به نفسه وثلاثة ارباعه المضاربة فافذا شاعنا له الرجوع بثلاثة ارباع
 الثمن على رب المال لانه وكسبه هدية وقول السائق وللثالث الفانى في المال اذ
 الثمن في الحال كله على المضارب لانه العاقد (٣) (وربح البعد المضارب) وخرج
 عن المضاربة (٤) لانه مضمون عليه ومالك للمضاربة امانة وبهنا منافاة (وباقية على
 المضاربة) لانه ليس فيه ما ينافي المضاربة (ورأس المال الفان وخسبته) لانه دفع مرة
 الف ومرة الف وخسبته ويظهر ذلك فيما اذا بيع البعد بربيع آلاف فحصة المضاربة
 (٥) ثلاثة آلاف فيرفع رأس المال ويقترب خمسة ربحا بينهما وبراع على العين
 لانه اشتراه بالعين (وان اشترى من المالك بالف عبدا اشتراه بنصفه ربح بنصفه)
 لان هذا البيع مقضى بجوازه (٥) لتأخير المقاعد دها الحاجة وان كان يبيع مائة
 مائة الا ان فيه شبهة العدم ومبنى للرابحة على الامانة فاعتبر أقل الثمنين (مع
 معلومة الوقوع) فهي كالتسروط في اصل العقد مع (١) (قوله لانه استدانة الخ)
 لانه اذا كان اشترى بجميع مال المضاربة ولم يبق منه شيء كتفدية حيثف على
 المضاربة لا يكون الا بالاستدانة على رب المال (٢) (قوله عين مال)
 الاضافة بابية مع (٣) (قوله لانه مضمون عليه) أى يضمن لبايع البعد مع (٤)
 (قوله ثلاثة آلاف) فان المضارب يأخذ الفان ربح البعد كان له فيبقى ثلاثة
 آلاف (٥) (قوله لتأخير المقاعد) لان مقصود رب المال الوصول الى الالف

لأن شري المضارب من 'رب المال' وإن كان جازاً فبشبهه كعدمه وبني الرابطة على الإلزام فيعتبر أقل الثنتين (ولو شري

بالبها بعداً يبدل ضيقه قتل رجلاً (١٤٠) خطأ قريب الفداء عليه وباقيه على المالك) أي إذا امتنع من الدفع واختار

الف بالتصف قاشري به عبداً قيمته ألفان قتل رجلاً خطأ ثلاثة أرباع الفداء على المالك ورثه على المضارب) لأن الفداء مؤنة المالك فيتقدر بحدوده وإذا فديا خرج العبد عن المضاربة لأن قضاء القاضي بالفداء عليهما يتضمن قسمة المبد بينهما والمضاربة تنتهي بالقسمة (والعبد يخدم المالك ثلاثة أيام وللمضارب يوماً) بحكم الاشتراك بينهما لأنه بحكم الفداء كأنهما اشترياه - يعني (مع الف قاشري بعبد أو هلك الثمن قبل النقد دفع المالك الفاً آخر ثم وثم ورأس المال مدفع) لأن المال أمانة في يده - هداية ثم لا يصير مستوفياً من رب المال بأول الرجوع فيمتنع الرجوع ثانياً كما في الوكيل بالشراء الخ لأن مع الاستيفاء إنما يكون قبض مضمون وحكم الأمانة يناهيه فيرجع مرة بعد أخرى بخلاف الوكيل بالشراء إذا كان الثمن مدفوعاً إليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع إلا مرة لأنه أمكن جملة مستوفياً لأن الوكالة (١) بمجامع الضمان كما صاب إذا توكل ببيع المصوب وإنما قيد الفسخ إلى الوكيل بما قبل الشراء لأنه لو دفعه بعد الشراء وهلك في يده لا يرجع لأنه قد تمت حق الرجوع بمجرد الشراء فصار مستوفياً بالقبض وأما المدفوع قبل الشراء فإمانة في يده فلا يكون مستوفياً (مع الفان فقال دفعت إلى الفاً وريحت الفاً وقال المالك دفعت الفين قال قول للمضارب) وقال زفر القول لرب المال ولمهم أن القول (٢) في مقدار المقبوض لقابض أميناً كان أو ضميناً لأنه أعرف بمقدار المقبوض - هداية لأن القبض صدر منه - ع (مع ألف فقال هو مضاربة بالنصف) قوله (وقد ربح الفاً) حال من قاعله - ع (وقال المالك بضاعة قال قول للمالك) لأن المضارب يدعى عليه تقوم عمله أو يدعى عليه الشركة وهو يشكر

كتاب الودية

(الابداع تليط للتبر على حفظ ماله والودية ما يترك عند الأمين وهي أمانة) وفي النتائج ما لم يخصه أن الحل في قوله وهي أمانة أما للتفسير أو لتشييع قصده ومقصود المضارب الوصول إلى المبيع - ك (١) (قوله بمجامع الضمان) وقبض الضمان استيفاء - ع لكن فيه أن جملة قبض الضمان قبض ضمان مع كون قبض الأمانة بالوكالة يمكن في الغاصب لوجود سبب الضمان وهو التصيب لا في مسئلتنا لأنه لم يوجد من الوكيل إلا الوكالة فلا يكون قبضه من الموكل مضموناً أصلاً ليكون استيفاء نعم الوكيل ضامن للبائع لكن لم يقبض الوكيل منه الدراهم بل يطالبها به - ع فالحق أن يقال في الفرق بين المضارب والوكيل أنه حصلت بين الوكيل والموكل مبادلة حكيمية كما صر في كتاب الوكالة فإذا قبض بعد الشراء فقد استوفى ما يثبت له على الموكل بمبادلة حكيمية بخلاف المقبوض قبل الشراء فإنه باق على الأمانة - ع وأما في المضارب فليست بمبادلة حكيمية - ع (٢) (قوله في مقدار المقبوض) احتريزه عن الاختلاف في صفة المقبوض ككونه قرصاً أو بضاعة أو ودية فإن القول فيه لرب

الفداء يعني أرض الجناية بديان بقدر المالك والعبد ربه للمضارب لأن رأس المال الف والعبد يساوي الفين (وإذا فديا خرج عنها قبضه للمضارب يوماً والمالك ثلاثة أيام) إنما يخرج العبد عن المضاربة لأن قضاء القاضي بالفداء يتضمن اتسام العبد والمضاربة تنهي بالقسمة (ولو شري عبداً بالفها وهلك الألف قبل فده دفع رب المال ثمنه ثم وثم) أي إذا دفع رب المال ثمنه وهلك في يد المضارب قبله أن يؤديه إلى البائع يدفع رب المال إلى المضارب ثمنه مرة أخرى وهكذا إن هلك في يده) وجميع ما دفع رأس ماله (وصدق مضارب قال معي الف دفعت إلى والف ربحت لأمالك قل الكلى دفعت) وعند زفر ربح وهو القول الأول لأبي حنيفة ربح القول لرب المال لأنه يشكر دعوى المضارب الربح ولنا أن الاختلاف في مقدار المقبوض قال قول لقابض مع اليمين (ولو قال من مع الف هو مضاربة زيد وقد ربح صدق زيد أن قال هو بضاعة) أي صدق زيد مع اليمين لأنه يشكر دعوى الربح أو دعوى تبريم عمل المضارب (كما لو قال قرض وقال زيد بضاعة أو ودية) يعني صدق زيد مع اليمين لأنه يشكر دعوى التملك والتملك (ولو قال المالك عنت نوما صدق المضارب أن جدد) أي مع اليمين لأن الأصل في المضاربة العموم بخلاف الوكالة لأن الأصل فيها الخصوص

(ولو ادعى كل نومه صدق المالك) أي مع اليمين لأن الأذن يستفاد من جهته ﴿كتاب الودية﴾ (هي أمانة) يان

بها عند عدم التهي والخوف)
السفور الخروج لسفر قال سفور
مصدر والسفر الحاصل بالمصدر فاختار
المصدر وان هي من السفر او كان
الطريق عتوقا فسافر فذلك المال
ضمن (ولو حفظ بغيرهم ضمن الا
اذا خاف الحرق والترك فوضها
عند جاره أو في فلك آخر فان
حبسها بعد طلب ربا قادرا على
التسليم أو جعدها مع ثم أقربها
أولا) أي جعدها معها مع رب الوديعة
يضمن سواء أقربها بعد الجحود
أولا وانما قال مع رب الوديعة لأنه
ان جعدها مع غير المالك لا يضمن
لان هذا من باب الحفظ (ان جهل
المودع الوديعة عند الموت يصير قاسما
او خلط بماله حتى لا يتميز) فانه ان
خلط بخلاف المجلس ينقطع حق
المالك ويجب الضمان اتفاقا
وكذا ان خلطه بنفسه عند أبي
خليفة روح وكذا عند أبي يوسف
روح الا اذا خلطه بما هو أكثر منه
يجعل الأقل قابلا لا أكثر لا بما هو
أقل فانه لا ينقطع حق المالك بل
تثبت الشركة وعند محمد روح لا ينقطع
حق المالك بل تثبت الشركة سواء
كان أقل أو أكثر (أو تعدى المودع
فليس ثوبها أو ركب دابتها أو أتقى
بعضها ثم خلط مثلا يتأق أو حفظ
في دار أمر به في غيرها ضمن) أي
حفظ في دار أمر المودع بالحفظ
في غيرها قوله ضمن جزاء الشرط
وهو قوله فان حبسها الخ (وان
ثم ردها الى دار أمر المالك بالحفظ فيها

بان الحكم لوجه الاول للباين لما في النهاية والكفاية من الكفرى ان الوديعة
هي الاستحفاظ أى المستحفظ فصد والامانة هي الشيء الذي وقع في يده من غير
قصد كان الترتيب ثوبا في حجر شخص اه فقد اعتبر القصد في الوديعة وعدمه
في الامانة ولا الثاني لاختلاف حكمها في الوديعة يراعى الضمان اذا عاد الى الوفاق
لا في الامانة انتهى ويمكن القول بالثاني لان تشبيه الشيء بآخر لا يقتضى المساواة
في جميع الوجوه كتشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة لا يقتضى مساواتهما في البخر
فالوديعة شبيهة بالامانة في عدم الضمان بالهلاك كما صرح به المصنف لافي الحكم المذكور
ع (فلا تضمن بالهلاك والمودع ان يحفظها بنفسه وعياله) لانه لا يمكن ملازمة
بيته ولا استحباب الوديعة معه في خروجه - هداية فتحققت الضرورة الى الدفع الى
عياله ع (فان حفظها بغيرهم) بدون الايداع أو به ع وصورة الاول ان
أن يخرج من بيته ويترك الوديعة فيه (١) وفي بيته غيره وصورة الثاني أن يخرج
الوديعة من بيته فيسلمه لشخص - شلي (ضمن) لان للمالك رضى بيده لا يد
غيره ! الا أن يخاف الحرق أو الفرق فسلمها الى جاره أو فلك آخر) لانه يضمن
طريقا للحفظ في هذه الحالة (فان طالب ربا حبسها قادرا على تسليمها) ضمن
لانه تمتد بالنفع (أو خلطها بماله حتى لا يتميز ضمنها) أيضا وقالا ان خلطها
بجنسه كالشعر بالشعر شركة ان ناء وله ان الخلط على هذا الوجه استهلاك من
كل وجه لتعدد الوصول الى عين حقه (وان اختلط بلا فله اشتراك) لعدم
الضمان لعدم الصنع (ولو أتقى بعضها فرد منه غلظه بالباقي ضمن الكل) لان
الخلط استهلاك كما مر (وان تعدى فيها ثم زال التعدي زال الضمان) خلافا
للشافعي (٢) ولنا ان الامر بالحفظ باق لاطلاقة فاذا زال التعدي فقد حصل
الرد (٣) الى يد نائب المالك (بخلاف المستعير والمساجر) لان يدهما ليست
يد حفظ لاجل المالك لتكون يدهما كيد بل يد استيفاء للنافع فلا تكون يدهما
كيد ع (واقراؤه بعد جحوده) لانه لما طلبه بالرد فقد عزه عن الحفظ
فهو بالامساك بعد ذلك فاسبب هداية هذا لو جحد عند صاحبها ع فلو جعدها
عند غير صاحبها لا يضمنها عند أبي يوسف رحمه الله خلافا لغير لان الجحود
عند غيره من باب الحفظ لان فيه قطع طمع الطامعين ولاه لا يملك عزل نفسه
بغير محضر منه أو طلبه فيبقى الامر بخلاف ما اذا كان بمحضرة (وله أن يسافر)
المالك وهو قول المصنف مع السامع ع (١) قوله وفي بيته غيره
أى ولم يكن ثمة من يجوز دفع الوديعة اليه ع (٢) قوله ولنا ان الامر بالمحافظة
لان ابطال الشيء انما يكون بما وضع لا بطله أو بما ينافيه والاستعمال ليس
بموضوع لا بطل الايداع ولا ينافيه لصحة الامر ابتداء مع الاستعمال كأن
يقول للقاسب اودعك وهو مستعمل له ع (٣) قوله الى يد نائب المالك وهو

اختلطت بلا فله اشتراك ولو زال التعدي زال ضمانه) كما اذا وضعا في دار أخرى ثم ردها الى دار أمر المالك بالحفظ فيها

والضمان أي ان كانت الودعة بحيث لو حلت لكات مضمونة فزال هذا المضي وانما قلنا هذا لان زوال الضمان حقيقة غير ممكن لان حقيقة زوال الضمان بعد الحلاك وبعد الحلاك لا يمكن ازالته التمدى وعند الشافعي رح ان ازاله التمدى لا يزول الضمان (ولا يدفع الى أحد المودعين (١٤٢)) قطعه بقية الآخر) اما اذا كانت الودعة غير المكمل

بالودعة وقالا ليس له ذلك ان كان لما حمل ومؤنة لانه يلزمه مؤنة الرد . هداية لجواز موت المودع في بعض الطريق . غاية وقال الشافعي ليس له ذلك في الوجهين هو يقيد بالحفظ المتاد وهو الحفظ في الامصار فصار كالاستحفاظ بأجر ولا يبي حنيفة اطلاق الامر فلزوم مؤنة الرد ضرورة امتالي امره فلا ياتي به وللغاية محل الحفظ اذا كان الطريق امانا ولهذا يملكه الاب والوصي في مال المبي والمتاد كونهم في المصار لا حقلهم ومن كان في المفازة يحفظه فيها بخلاف الاستحفاظ باجر لانه عقد معاوضة فيجب التسليم في موضع العقد (عند عدم التهي) فلو نهى فصار مباحا ضمن لان التقيد مفيد اذ الحفظ في المصار أبلغ فكان صحيحا (والنفوذ) اما ان كان الطريق مخيفا فلا يسافر بها ان كان له يد وان لم يكن له يد بأن سافر مع أهله لا يضمن وكذا لو نهى ولم يكن له يد لا يضمن . ي (ولو لودعه شيئا لم يدفع للمودع الى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر) وقالا يدفعه ان كان من المكمل والموزون وله أنه لا يميز حظه الا بالقسمة وليس للمودع ولاية القسمة (وان أودع رجل عند رجلين مما يقسم اقتساما) (١) لان الحفظ لما اضيف الى قابل التجزئ فقد تناول البعض دون الكل (ولو دفع) كله . ع . (الى الآخر ضمن) وقالا لاحدهما أن يحفظ الكل باذن الآخر (٢) في الوجهين وله ان رضي بحفظهما ولم يرض بحفظ أحدهما . لان الحفظ بائع فوقع تسليم الكل الى الآخر بغير رضا لئلا . هداية فكان تمديا . ع (بخلاف ما لا يحسم) لانه لما أودعها ولا يمكن اجتماعهما دائما وامكنهما المباشرة كان راضيا بدفع الكل الى أحدهما أحيانا (ولو قال له لا تدفع الى عيالك) وكان شيئا يحفظ على يد النساء (او احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد له منه) لم يضمن لعدم امكان اقامة العمل مع مراعاة هذا الشرط . هداية فبأن هذا الشرط مراعاة لاصل النقد . ع . او حفظ في بيت آخر من الدار لم يضمن (أيضا لان الشرط غير مفيد لعدم تفاوت بيوت دار واحدة في الحرز ولو كان التفاوت بين البيتين ظاهرا بأن كانت الدار التي فيها البيتان مظلمة والبيت الذي نهى عنه فيه مضاءة ظاهرة صح الشرط (وان كان له منه يد أو حفظها في دار أخرى ضمن) لان الدارين نفس المودع بالفتح . ع (١) (قوله لان الحفظ بالغ) وكأنه لان اجتماعهما على الحفظ تنصير . ع (٢) (في الوجهين) اي فيما يقسم وما لا يقسم . ع

والموزون فبالاثر وان كانت من المكمل أو لموزون فكذلك عند أبي حنيفة خلافا لما لا ليس للمودع ولاية القسمة (ولا أحد المودعين) ففيها الى الآخر فيما لا يقسم ودفع نصفها فقط فيما يقسم (أي اذا كانت الودعة عند رجلين وهي مالا يقسم يحفظها أحدهما باذن الآخر وان كانت مما يقسم لا يجوز لاحدهما ان يدفعها الى الآخر للحفظ بل يشترط فيحفظ كل واحد نصفها وهذا عند أبي حنيفة وح وعندهما رجحما أنه يجوز الدفع الى الآخر فيما يقسم (وضمن الدافع الكل لا قابضه) أي اذا دفع الكل الى الآخر فيما يقسم يضمن الدافع النصف ولا يضمن القابض لان مودع المودع لا يضمن حظه (فان نهى عن الدفع الى عياله فدفع الى من له منه يد ضمن وإلى من لا بد له منه كدفع الهداية الى عبده وغيره يحفظه النساء الى عرسه لا كما لو أسر بحفظها في بيت معين من دار حفظ في آخر منها) لان بيوت دار واحدة لا يتفاوت فلا قاعدة في التمين بخلاف الدارين لان الدارين يتفاوتان (فان كان له خلل ظاهر ضمن) أي اذا كان البيت الذي حفظها فيه خلل ظاهر وقد عين بيتا آخر من هذه الدار ضمن (ولو أودع المودع فهلك ضمن الاول فقط) هذا عند أبي حنيفة وح وقالا رح يضمن أيهما شاء فان ضمن الآخر وجع على الاول (ولو أودع القابض ضمن أيهما شاء) هذا بالاتفاق هما قاسامودع المودع على مودع القابض فان المودع اذا دفع الى الأجنبي صار قابضا وقرق أبو حنيفة رح ان المودع اذا دفع الى الغير لا يضمن مالم يفارقه فاذا قارق ترك الحفظ فيضمن ولا يضمن الآخر لانه صار مودعا حيث قاب الآخر ولا

تفاوتان
حقيقة وح وقالا رح يضمن أيهما شاء فان ضمن الآخر وجع على الاول (ولو أودع القابض ضمن أيهما شاء) هذا بالاتفاق هما قاسامودع المودع على مودع القابض فان المودع اذا دفع الى الأجنبي صار قابضا وقرق أبو حنيفة رح ان المودع اذا دفع الى الغير لا يضمن مالم يفارقه فاذا قارق ترك الحفظ فيضمن ولا يضمن الآخر لانه صار مودعا حيث قاب الآخر ولا

منع له في ذلك كتب ألقه الريح في حجر السان (ولو أدى كل من رجلين ألفاً مع تلك أنه ماله أودعه إليه فشكل لهما
فهنا وألف آخر عليه لهما) أدى زيد على عمرو أن الألف الذي في يدك لي أودعته إليك وأدى بكر على عمرو وكذلك ولا ينة
لاحد وعمرو منكراً فالتقاضي يحلف لكل واحد على الآخر ويداً بينهما شاء فإن كشاحاً أفرغ فيهما فإن نكل لأحدهما يحلفه
للآخر فإن نكل له أيضاً فهنا الألف مع الألف الآخر عليه يكون لهما لانه (١٤٣) أوجب الحق لكل واحد منهما سواء

بالبدل أو بالاقرار وذلك حجة في
حقه ويصرف الألف اليهما وصار
قاضياً نصف حق كل منهما بنصف
الآخر فيعمره وأعلم أن النكول هنا
يفارق الاقرار فإنه إذا أقر لأحدهما
يقضى له ولا يحلف للآخر لأن الاقرار
حجة في نفسه والنكول إنما يصير
حجة بقضاء القاضي فجاز تأخير
القضاء ليحلف الثاني حق إذا نكل
لأحدهما وقضى القاضي به قبل رواية
نظر الاسلام البردوي رح يحلف
للتالي فإن نكل يقضى بينهما لأن القضاء
للاول لا يعطل حق الثاني وعلى
رواية الحنفية رح لا يحلف
للتالي لأن القضاء وقع في مجتهد
فيه لأن بعض العلماء قال إذا نكل
لأحدهما يقضى له ولا يؤخر التحليف
التالي لأن النكول كالقرار وفي الاقرار
لا يؤخر

كتاب المارية

(هي تملك منفعة بلا بدل) فإن اللفظ
ينبغي عن التملك فإن العرية العلية
والمنازع قائمة للتمليك كالوصية للخدمة
العبد وعند البعض هي إباحة الاستفاد
بملك الغير وأعلم أن التملكات أربعة
أنواع فملك العين بالموضي بيع

تفاوتان في الحرز فكان الشرط مفيداً (ومودع القاصب ضامن لا مودع للمودع)
وقال له أن يضمن أيهما شاء لكن الاول لا يرجع على الآخران ضمن والآخر
يرجع على الاول أن ضمن وله أن الثاني قبض من يد أمين لانه لا يضمن بالفتح
ما لم يفارقه فأنما يفارقه فقد ترك أي الاول مع الحفظ الملتزم فيضمنه بذلك وأما
الثاني فستمر على الحسالة الاولى ولم يوجد منه منع فلا يضمنه كما إذا ألقى الريح
توباً في حجره هداية بخلاف مودع القاصب لأن القاصب متمتع بمجرد الفتح ومودعه
بمجرد الأخذ عني على الهداية (مهاتف أدى رجلان كل أنه له أودعه إليه فشكل
لهما قال لهما) لا ستوا لهما في الحجة (وعليه ألف آخر بينهما) لانهما أوجب الحق
لكل منهما يذله أو اقراره وبالصرف اليهما (١) صار قاضياً نصف حق كل
منهما بنصف حق الآخر فيعمره

كتاب المارية

(هي تملك المنفعة بلا عوض وتصح بأمرتك) لانه صريح فيه (واطمعتك
أرضي) لانه مجاز عن المارية متعارف وت وقرينة المجازان عين الأرض لا تلم
لأن الطم لا كل ع (ومنعتك توبي وحلتك على دائي) لأن كلا من منعت
وحلت حقيقة في كل من تملك المنفعة وتمليك العين فيحصل عند عدم ائنة على
الادنى وهو المارية لانه متيقن ك وهذا إذا لم يرد بالمذكور من منعتك
وحلتك حبة ت (وأخذت منك هدي) لانه أذن في الاستخدام (وداري لك
سكني) لأن لفظة السكنى حكم في المنفعة فيحصل اللام في لك على تملك المنافع
لانه عتملها ع (وداري لك عمري سكني) لأن السكنى تفسير لقوله لك
(ويرجع المير متى شاء) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) للثمة مردودة والمارية
مؤداة (ولو هلكت بلائتم لم يضمن) خلافاً للتالي ولنا أنها أمانة وهو قول عمر
(١) (قوله صار قاضياً الحق) أي صار معطياً نصف حق كل للآخر لأن القضاء
يقضى سابقة شغل الثمة وهو قد أقر بالعين والعين لا تبطل في الثمة نعم تشغل
ذمته بعد إعطاء حق كل للآخر ع (٢) (قوله للثمة مردودة) أخرجه أبو
داود وقال الترمذي حديث حسن وأخرجه ابن حبان - عني على الهداية

وبلا عوض هبة وتمليك المنفعة بعوض إجارة وبلا عوض مارية (وتصح بأمرتك ومنعتك) أصل المتع أن يعطى
ثاقاً أو شاة ليشرب لبنها ثم ترد فروعي فيه أصل الوضع فحل على المارية (واطمعتك أرضي وحلتك على دائي وأخذت منك
هدي وداري لك سكني) أي داري لك بطريق السكنى فداري مبتد ولك خبره وسكني تميز عن النسبة إلى المطلب (وعمرى
سكني) أي داري لك عمرى سكنى فمصرى مفسول محذوف وتقديره أمسرتها لك عمرى والمصرى جعل
الدار لأحد مدة عمره وسكنى تميز (ويرجع المير فيها متى شاء ولا يضمن بلائتمان هلكت) هذا عندنا وعند الشافعي رح

(١٤٤) الشيء لا يستتبع ما فوقه (فإن أجره ما غلبت ضمته المبرر ولا يرجع عا

المارية مضمونة (ولا تؤجر) لأن

وعلى ابن مسعود رضى الله عنهم . ك (ولا تؤجر) لأن الإجارة (١) دون
الإجارة والشيء لا يتضمن ما هو فوقه (ولا ترهن) لأن الرهن إبقاء وليس له
إبقاء دية مال غيره ولأن الرهن عقد لازم فصار كالأجارة . ي (كالدببة فإن
أجر قطب ضمن) لا ما إذا لم يتأوله المارية كان غصبا (ويبيع) أى المستجير . ع
خلافه للشافعي ولنا أن المستجير عليك للنافع فله تملكها (ما لا يختلف بالمستعمل) أن قيد
العقد الأول بمستعمل كان قال أمرت أن تترك لترب عليها أما إذا أطلق كان قال أمرتكم
لركوب فله أن يبيعها ولو كان يختلف بالمستعمل لما سبغ به المصنف ولما في الهداية
فلو استمار دابة ولم يسم شيئا له أن يحمل ويبيع غيره للحمل لأن الحمل لا يتفاوت وله
أن يركب ويركب غيره وإن كان الركوب مختلفا لانه لا أطلق فيه فله أن يبيع
حق لو ركب بنفسه ليس له أن يركب غيره لأنه معين ركوبه ولو أركب غيره
ليس له أن يركب حق لو فله ضمن لأنه معين الأركاب اه وعلى هذا فكان المراد
والعلم عند الله تعالى أن عمل الثاني لا يكون أضرم من عمل الأول ولا عبدة بأعقاد
نوع المملين مع اختلافهما ضررا فسكنى الحداد أضرم من سكنى الحياط وركوب
غير الفارس أضرم بالهداية من ركوب الفارس وهكذا حمل الحديد وحمل الخنطة
وزرع الرطاب وزرع الخنطة مع اتحاد نوع كل عمالين . ع (فلو قيدها بوقت
أو منفعة أو بهما لا يجاوز مما سمي) عملا بالقييد (وإن أطلق له أن يتنفع أى نوع
فى أى وقت شاء) عملا بالإطلاق (ومارية الثمنين والكيل والموزون والعدود
قرض) لأن الإجارة تملك النافع ولا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عينها فاقضى
تمليك البين ضرورة وذلك بالهبة أو القرض (٢) والقرض أدائها فيثبت (وإن أعار أرضا
للبناء والقرض صح) لأنه منفعة معلومة تملك بالأجارة فكأن بالإجارة (وله أن يرجع)
لما مر (ويكلف قلمهما) لأنه شاغل لأرض غيره (ولا يضمن ما قصص أن لم يوقت)
لأنه مقر غير مفرور حيث اعتمد إطلاق العقد بلا سابقة الوعد منه (وإن وقت
ورجع قبله ضمن ما قصص بالقلع) لأنه مفرور من جهته (وإن أعارها ليزرعها لا
يؤخذ حتى يحصد وقت أولا) لأنه نهاية معلومة وفى الترك بالأجر مرعاة الحقيقين
(ومؤنة الرد على المستجير) لأن قبضه لمنفعة نفسه (وللودع) لأن منفعة القبض
حاصلة له . ي (وللؤجر) لأن الواجب على المستأجر التحلية لا الرد فإن
منفعة قبضه سالمة للؤجر معنى فلا يكون مؤنة الرد عليه . هداية ومنفعة
المستأجر وهي الانتفاع وإن كانت سالمة للمستأجر أيضا لكن منفعة المؤجر أولى
بالاعتبار لكونه مالا والانتفاع (٣) تابع والأصل أولى بالاعتبار . ت (والناصب)
(١) (قوله دون الإجارة) لأنها معاوضة بخلاف المارية . ع (٢) (قوله
والقرض أدائها) لأنه أقل ضررا على المعطي . ك (٣) (قوله تابع) أى للمال
لأنه كور لأن الانتفاع وإن حصل من القبض فالانتفاع تابع للقبض لكن القبض تابع

أحد أو المستأجر) بالنصب عطف على
الضمير المنصوب في ضمته (ويرجع
على مؤجره) أن لم يعلم أنه مارية معه
أن لم يعلم المستأجر أنه مارية مع مؤجره
وأما يرجع عليه المستأجر للفرور
بمخلاف ما إذا علم إذا لا فرور من
للمؤجر (ويأمر ما اختلف استعماله
أولا أن يمين متقما به وما لا يختلف
أن عين) أى أن أمار شيئا ولم يمين
من يتنفع به فالمستأجر أن يبيعه سواء
اختلف استعماله كركوب الدابة أو لم
يختلف كالحمل على الدابة وإن عين
من يتنفع به فإن لم يختلف استعماله
بغيره جاز وإن اختلف لا (وكذا
للمؤجر) أى إذا أجر شيئا كان لم يمين
من يتنفع به فالمستأجر أن يبيعه سواء
اختلف استعماله أولا وإن عين يبيع
ما لا يختلف استعماله لاما اختلف وعند
الشافعي روح ليس للمستأجر الإجارة لأن
المارية عنده الإجارة الانتفاع والمباح
له لا يملك الإجارة وعندنا تملك
النافع والمستجير لما ملك للنافع كانه
أن يملكها غيره . ن (من استمار دابة
أو استأجرها لمطلقا يحمل ويبيع) أى
للمحمل (ويركوبه معين وضمن لغيره
وإن أطلق الانتفاع في الوقت والنوع
انتفع به ما شاء أى وقت شاء وإن قيد
ضمن بالخلاف إلى شر فقط) التقيد
أما أن يكون في الوقت دون النوع أو
في النوع دون الوقت أو فيهما كان حمل
على مواقة التقيد فظاهر وإن اختلف
فإن كان الخلاف إلى مثل أو إلى خير
لا يضمن وإلى شر يضمن (وكذا

لأن

تقييد الإجارة بنوع أو قدر أى أن وافق أو خالف إلى مثل أو إلى خير لا يضمن وإلى شر يضمن

(وردها الى اصطلب مالها او مع عبده او اجيره مسأله او مشاهره او مع اجير رباها او عبده يقوم على دأبه تسليم) اي رد الهابة الى اصطلب مالها فهلكت قبل الوصول الى مالها لا يضمن لان هذا تسليم وكذا ان ارسلها المستجير مع عبده الى المالك فهلكت قبل الوصول اليه وكذا ان ارسلها مع اجيره مسأله او مشاهره بخلاف اجيره مياومة اذ ليس في عياله فيضمن بالتسليم اليه وكذا ان سلمها الى اجير المالك او عبده سواء يقوم على القواب او لا فهلكت قبل الوصول الى المالك وهو الاصح وقيل يضمن بالتسليم الى عبده الذي لا يقوم على القواب فدللت المسئلة على ان المستجير لا يملك (١٤٥) الابداع (كرد مستعار غير قيس

الى دار مالكة) فان هذا تسليم بخلاف المستعار القيس كالجواهر حيث لا ورد الا الى المير (بخلاف رد الوديعة والمقصود الى دار مالها) فان هذا لا يكون تسليما بل لا بد من الرد الى المالك (وطرية التقدين والكيل وللوزن والمعدود قرض) لانه لا ينفذ بهذه الاشياء الا بالاستهلاك الا اذا عين الانتفاع كاستمارة العمام ليعبر الميزان او يزن الدكان وفائدة كونها قرضاً لها لو هلكت في يد المستجير قبل الانتفاع تكون مضمونة (وصح اعادة الارض للبناء والفرس وله ان يرجع عنها ويكلف قلمها ولا يضمن ان أطلق) أي لا يضمن المير ما قص من البناء والفرس بالقطع ان كانت الاطارة مطلقة اي غير موقوفة (وضمن ما قص بالقطع ان وقت اي وقت الاطارة ورجع عنها قبل ذلك الوقت وانما يضمن للفرس وروقي سورة الاطلاق ما غره بل غير المستجير واعتمد على الاطلاق (وكرر الرجوع قبله) اي قبل الوقت لان فيه خلف الوعد (ولو اطار للزرع لا يؤخذ حتى يحصد وقت اول) لان

لان الواجب عليه الرد والاعادة الى يد المالك (والمرتمن) لانه قابض لنفسه لان قبضه قبض الاستيفاء . ي (وان رد المستجير الهابة الى اصطلب مالها) يرى استحساناً لا قياساً لانه لم يردّها الى يد مالها بل ضيما وجه الاستحسان انه أتى بالرد المتعارف لان رد الموارى الى دار المالك مستند كآلة البيت فمار ثم رد الى الدار ولو ردّها الى المالك لكان للمالك يردّها الى الميربط (أو) رد (الميرد الى دار المالك يرى) أيضا لما يضاف في الهابة (بخلاف المنصوب والوديعة) لان الواجب على الناصب فسح فله وذلك بالرد الى يد المالك لا غير والوديعة لا يرضى المالك بربدها الى الدار ولا الى عياله والا لما أودعها اياه بخلاف السواري لان فيها عرفا حتى لو كانت العارية عقد جوهري لم يردّها الا الى المير لعدم العرف فيه الا هكنا (وان رد المستجير الهابة مع عبده أو اجيره مشاهرة) يرى لانها أمانة فله أن يحفظها بسيد من في عياله (أو مع عبده رب الهابة أو اجيره) مشاهرة . شلي (يرى) أيضا لان المالك يرضى به ألا ترى انه لو رده اليه فهو يردّه الى عبده (بخلاف الاجني) الظاهر انه اراد بالاجني من لم يكن واحدا من الاربية المذكورة قد دخل الوكيل بالرد والرسول به في الاجني . عدلت المسئلة على ان المستجير لا يملك الابداع قصدا كما قاله بعض المشايخ وقال بعضهم يملكه لانه دون الاطارة وأولوا هذه المسئلة بانتهاء الاعارة لا قضاء المدة (ويكتب الممار) للزراعة (انك اطعنتي أرضك) وقالا يكتب انك أعترتي لان الكتابة بالموضوع للاعارة أولى كما في اطارة الدار وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تختص بالزراعة والاعارة تنظمها وتغيرها كالبناء بخلاف الدار لانها لا تدار الا للسكنى

كتاب الهبة

(هي تملك العين بلا عوض ويصح بإيجاب) لانه عقد كسائر العقود (كوهبت ونحلت) وأعطيت لهما مستعملان فيه قال صلى الله عليه وسلم (١) أكل اولادك للمال المذكور ونافع النافع تابع ع (١) قوله أكل اولادك الخ الحديث أخرجه الأئمة الستة عن الثعلبي بن بشير . عني على الهداية خاطب به بشيرا روي ان الثعلبي بن

(١٩ في) (كشف الحقائق)

للزرع نهاية ففي الترك رعاية الحقين بخلاف الفرس اذ ليس له نهاية معلومة (واجرة رد المستعار والمستاجر والمنصوب على المستجير والمؤجر والناصر) لان الرد واجب على المستجير والناصر عند طلب المالك واما على المستاجر التمكن والتخليفة دون الرد فان منفعة القبض للمؤجر فيكون مؤدرا رد عليه لا على المستاجر (ويكتب المارة قد اطعنتي أرضك لأعترتي اذا عبرت للزراعة) اذا عبرت الارض للزراعة فاراد المستجير ان يكتب كتابا فسد ابي حنيفة رح يكتب لفظا لا طعام لانه أول على الزراعة فان اطارة الارض قد تكون للبناء والفرس وعندها يكتب لفظا لا اعارة (كتاب الهبة) (هي

نحلت مثل هذا ويقال اعطاك الله ووهبك الله بمعنى واحد (واظمتك هذا الطعام) لان الطعام اذا اضيف الى ما يطعم عنه يراد به تملك العين بخلاف ما اذا قال اظمتك هذه الارض لان فيها لا تطعم فالمراد اكل غلتها (وجعلته لك) لان اللام للتملك (واعمرتك هذا الشيء) قال عليه الصلاة والسلام (١) من امر عمرى ففى المسمر له ولورثته من بعده وكذا اذا قال جعلت هذه الدار لك عمرى لما قلنا (وجعلتك على هذه الدابة تاويا به الهبة) لان (٢) الحبل هو الاركاب حقيقة فيكون طارية لكنه يحتمل الهبة يقال حل الامير فلانا على فرس ويراد به التملك فيجعل عليه عند قيته (وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به التملك قال تعالى او كسوتهم ويقال كسا الامير فلانا ثوبا اي ملكه منه (وداري لك هبة تسكها لا هبة سكي او سكي هبة) لان قوله تسكها مشورة وليس بتفسيره بل هو تليه على المقصود بخلاف هبة سكي لانه تفسير له . هداية لانه اسم فجاز كونه تفسيرا لاسم آخر . يعنى على الهداية بخلاف تسكها لانه فعل لا يصلح تفسيرا له . ك يعنى ان سكي تميز وكل تميز تفسير والفعل لا يصلح تميزا فلا يتعين للتفسير بل يحتله والمشورة بناء على انه كلام مستقل والاصل في الكلام الاستقلال . ع (وقبول) لما تقدم . ع (وقبض) (٣) قال عليه الصلاة والسلام لا تجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نقي للملك (٤) لان الجواز ثابت بدونه ولانه عقد تبرع وفي اثبات الملك قبل القبض الزام التبرع شيئا لم تبرع به وهو التسليم (في المجلس بلا اذنه) خلافا للشافى (وبعد به) والقبض اشتراط الاذن في المجلس وبمده لان القبض تصرف في ملكه الواهب لبقاء ملكه قبل القبض فلا بد من اذنه وجه الاستحسان ان القبض (٥) بمنزلة القبول (٦) في الهبة لتوقف ثبوت الملك عليه فيكون الايجاب منه تسليطا على القبض بشرط قال نحلي اي غلاما وامانا سيع سنين فابت اى الا ان يشهد على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فعملنى ابى على طاقته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اكل اولادك نحلت مثل هذا قال لا فقال هذا جور . ك (١) (قوله من امر عمرى الخ) اخرجه مسلم واهحاب السنن الاربعة . ع (٢) (قوله الحبل هو الاركاب حقيقة) يناقضه ما مر في المارية من ان الحبل حقيقة في تملك العين والجواب ان ما هنا نظر الى وضع اللنة وما هنا نظر الى العرف والاستعمال لكن الحقيقة لم تصر مهجورة بالعرف فهذا في معنى الاسم المشترك وفيه ان حكم المشترك التامل ليرجع احد معنييه وهما يراد الاذن بلا تامل . تالا ان يقال ان ذلك حكم حقيقة للمشارك والشارح جعله كالمترك لا حقيقة . ع (٣) (قوله قال عليه الصلاة والسلام لا تجوز الخ) فريب ورواه عبد الرزاق من قول النخعي . فخرج الزيلعي ث (٤) (قوله لان الجواز ثابت بدونه) بالاجماع . ك (٥) (قوله بمنزلة القبول) اى في البيع . ت (٦) (قوله في الهبة) متعلق بالقبض لا بالقبول . ت

الى الطعام كان هبة واذا لسب الى الارض كان طارية (وجعلت هذا لك واعمرتك وجعلته لك عمرى) قال النبي صلى الله عليه وسلم من امر عمرى ففى المسمر حال حيوة ولورثته من بعده بخلاف ما اذا قال دارى لك عمرى سكي فان قوله سكي يجعل طارية (وجعلتك على هذه الدابة بنيتها وكسوتك هذا الثوب وداري لك هبة تسكها) فان قوله تسكها ليس تميزا بل هو مشورة (وفي هبة سكي) اي دارى لك هبة سكي فقول سكي تميز فيكون تفسير لما قبله فيكون طارية (او سكي هبة) اى دارى لك بطريق السكنة حال كون السكي هبة الى موهوبة (او نحلة سكي) النحلة اى الاعطاء تقديره نحلتها ثم قوله سكي تميز (او سكي صدقة) اى دارى لك بطريق السكي حال كون السكي صدقة (او صدقة طارية) اى دارى لك حال كونها صدقة بطريق الطارية طارية تميز فهم منه للثقة (او طارية طارية) اى دارى لك بطريق الطارية حال كونها طارية فالطارية فهم منها للثقة معناه حال كون المنافع موهبة لك (وتم بالقبض الكامل) اى تم الهبة بالقبض الكامل الممكن في الوهب للموهوبه فالقبض الكامل في الوهب المتقول ما يناسبه وفي السقار ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الوهب بطريق الاسالة من غير ان يكون بتبعية قبض الكامل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية قبض الكل (قصص ان هداية

قبض في مجلسها بلا اذن وبهذه باذن اي اذا قبض في مجلس الهبة بلا اذن كان قبضا لان الهبة دليل الاذن وبهذه اقتضاه المجلس لا بد ان ياذن الواهب صريحاً (كشاع لا يقسم) متعلق (١٤٧) بقوله قصص والمراد به ما اذا قسم لا يبق

منفعة كالسيد والحمام والبيت الصغير (لأنها يقسم) اي لا يصح الهبة في مشاع لو قسم يبق منفعة عنداً خلافاً للشافعي رح وهذا الخلاف مبني على اشتراط القبض هو يقول المشاع عمل القبض كما في البيع ونحوه ونحن نقول القبض منصوص عليه هنا فلا بد من كاله لقوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة ولا فرق عندنا بين أن يهبه من الشريك او من الاجنبي والمفسد هو الشيوع المقارن لا للشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في القبض الشائع او استحق القبض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري مفسد له (فان قسم وسلم صح) اي اذا وهب النصف للشاع ثم قسم وسلم صح لان تمامها بالقبض وعند القبض لا شيوع (فان وهب دقيقاً في بر او دهن في سمس لا وان طعن او اخرج وسلم وكذا المس في البن) انما لا يجوز لان الموهوب معدوم وقت الهبة بخلاف للمشاع (وهبة لبن في خمر وصوف على غنم وزرع ونخل في الارض وتغر في نخل كالشاع) اي لا يجوز هذه الهبات لكن ان فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب وقبضت صح (وتم هبة ماع الموهوب بلا قبض جديد وما وهب لطفه بالتقدير وما وهب اجنبي له يقبض مطلقاً او قبض ابيه أو سجدته او وصي احدهما اوام

• هداية في الهبة كما انه تسليط على القبول في البيع مع ثم التسليط على القبول مقيد بالمجلس فكنا ما يلحق به • هداية وهو القبض في الهبة فلا بد من تجديد الاذن بعد الافتراق مع (في محوز) أي لم يكن متصلاً بما لم يكن من جلسها مع احتراز عن هبة التصر على النخل فلا يجوز لان الموهوب ليس بمقبوض على الكمال لانه لا يملك الواهب • ك (مقبوم) احتراز من المشاع • ك لان القبض منصوص عليه في الهبة قال عليه الصلاة والسلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة فيشترط كاله والمشاع لا يقبله الا يضم غيره اليه وذلك غير موهوب • هداية فيكون الموهوب (١) تاباً والحاصل تبعاً لقص من الحاصل مقصوداً فكان ثابتاً من وجه دون وجه • ك (ومشاع لا يقسم) لان القبض القاصر هو الممكن فيه فيكتفى به (لأنها يقسم) أي في مشاع يقبل القسمة ولم يقسم بعد مع خلافاً للشافعي (فان قسم وسلمه صح) لان تمامه بالقبض وعند لا شيوع (وان وهب دقيقاً في بر لا وان طعن وسلم وكذا الدهن في السمس والسمن في البن) لان الموهوب معدوم ولما لو استخرجه الناصب (٢) يملكه والمعدوم ليس بمحل للملك فوقع العقد باطلاً فلا ينقذ الا بالتجديد واما للمشاع فعمل التملك (وملك بلا قبض جديد لو في يد الموهوب) لوجود القبض • فهم من الهداية (وهبة الاب لطفه ثم بالمقد) لانه في قبض الاب فيثوب عن قبض الهبة (وان وهب له اجنبي ثم قبض وليه) أي ابيه لانه يملك عليه الدائر بين النافع والضار قالوا ان يملك النافع أو من يقوم مقامه وهو وصي الاب أو جد اليتيم أو وصيه لان هؤلاء ولاية عليه (أوامه) لان لها الولاية فيما يرجع الى حفظه وحفظ ماله وهذا (٣) من باب لانه لا يبقى الا بالملك فلا بد من ولاية تحصيل النافع (وأجنبي) كاللتمت مع لان له عليه يداً مستبرة ولذا لا يمكن أجنبي آخر ان ينزعه من يده فيملك ما يتحضر تقاً (لوفي حجرهما وقبضه ان نقل) لانه نافع محض (ولو وهب اثنان داراً لواحد صح) لانها سلماء حجة وهو قد قبضهما حجة فلا شيوع • هداية والحاصل ان المؤثر هو للشيوع عند القبض لا عند العقد فلو وهب الكل وسلم النصف لا يصح ولو وهب النصف ثم سلم الكل صح • ك (لا عكسه) خلافاً لما وله ان هذا هبة النصف لكل منهما • هداية فيلاقي قبض كل منهما جزءاً شائناً وهذا القبض لا يوجب الملك كما لو وهب لكل منهما النصف بمقد على حدة لم يسم تمامه • ك (وصح لصدق عشرة وحبها لمقبرين لافثنين) لان الصدقة يراد (١) (قوله تاباً) لان الجزء تابع لكل مع (٢) (قوله يملكه) لانه هو الذي أخرجه من المدم الى الوجود مع (٣) (قوله من باب) أي من باب حفظه مع

هو معها او اجنبي يربيه وهو ماله او زوجها لها بعد الزفاف) اي زوج العطل الموهوب لها لا لغيره لكن بعد الزفاف (وصح هبة اثنان دار الواحد) لان الكل يقع في يده بلا شيوع (وفي عكسه لا) اي هبة واحد لاثنين داراً لا تصح عند أبي حنيفة رح وعندهما رح تصح لان التملك واحد فلا شيوع كما اذا رهن من رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد فيثبت

(١٤٨) بدين كل واحد بكال (كتصدق عشرة على اثنين وصح على فقيرين) أي اذ

الشيوخ بخلاف الرهن لانه محبوب
تصدق بمشرة على اثنين لا يصح عند
أبي خيفة روح وكذا اذا وهب لهما
لشيوخ وعندهما تصح الهبة لانه
لا شيوخ عندهما كما في هبة واحد دارا
من اثنين وكذا تصح الصدقة على
الفقير لان الصدقة على اثنين يراد
بها الهبة مجازا والهبة جائزة ولو تصدق
بمشرة على فقيرين او وهب المشرة
لهما جاز بالاتفاق لان الصدقة يراد بها
وجه الله تعالى قال النبي صلى الله عليه
وسلم الصدقة تقع في كف الرحمن
قبل ان تقع في كف الفقير فلا شيوخ
واما الهبة على الفقير فهي صدقة والصدقة
جائزة وكذا الهبة

باب الرجوع عنها

(ومن وهب فرجع صح) هذا عندنا
لقوله عليه السلام الواهب أحق بهيته
مالم يشأ أي مالم يعرض وعند الشافعي
رج لا يصح الا في هبة الوالد لولده
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرجع
الواهب في هبة الا الوالد فيما يولد له
ونحن نقول به أي لا يلغى ان يرجع
الا الوالد فانه يملكه للعاجلة ومنه
زيادة متصلة كبناء وخرس وسمن
لان منفعة (وهي مثل الولد (وموت
احد الساقدين وعرض اضيق اليها
ولو من أجنبي نحو خذه عوض هبتك
فقبض الواهب فلا وهب ولم ينفذ
رجع كل بهية وخروجها عن ملك
الموهوب له والزوجة وقت الهبة فلا
وهب لها فكسحها رجوع ولو وهب
فابان لو قرابة الهرمية فلا ذلك للموهوب
وخابطها حروف دمع خرقه (قد

بها وجه الله تعالى وهو واحد والهبة يراد بها وجه النبي وهما اثنان. هداية ثم ان بأحقيقة
جمل الهبة للفقير مجازا عن الصدقة والصدقة على النبي مجازا عن الهبة بجامع ان كلا منهما عليك
بلا يدل. عني (١) وقال لا يجوز للفقير ايضا

(صح الرجوع فيها) خلافا للشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم (٢) لا يرجع الواهب
في هبته الا الوالد فيما يولد له ولان الرجوع يضاد التمليك والعقد لا يقتضي
ما يضافه بخلاف هبة الوالد لولده لانه لا يتم التمليك لكونه جزأ له (٣) ولما قوله عليه
السلام الواهب (٤) أحق بهيته مالم يشأ أي لم يعرض ولان المقصود بالمقد (٥)
هو التعويض للعامة (٦) ثبت ولاية الفسخ عند فواته اذ المقدم يقبله والمراد بما
روى نبي (٧) استبعاد الرجوع وانما الوالد فانه يملكه (٨) للعاجلة وذلك (٩) يسمى
رجوعا (ومنع الرجوع دمع خرقه فالدال الزيادة للتصلة) لانه لا وجه
لرجوع بدون الزيادة (١٠) لعدم الامكان ولا مالم يندم دخولها في المقدم كالفرس
والبناء والسمن والمسمم موت أحد للتعاقد (لانتقال الملك بموت للموهوب له الى
الوارث فصار كالانتقال في حياته ووارث الواهب أجنبي من المقدم لانه ما أوجب
(والنبي الموضع) يذكر لفظ يملك الواهب انه عوض هبة كهذا عوض هبتك أو
جزأها أو ثوابها اما اذا لم يملك فاكل منهما ان يرجع في هبة (١١) فان قال خذه
عوض هبتك أو يملكها أو يملكها فقبضه الواهب سقط الرجوع (١٢) للحصول
(١) قوله وقال لا يجوز للفقير الظاهر ان المستر في يجوز ما تدعى التصديق ع (٢)
(قوله لا يرجع الواهب) رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه
- عني (٣) قوله الواهب الخ الحديث رواه ابن ماجه وغيره - عني (٤)
(قوله أحق بهيته) أي بعد القبض لانه أطلق اسم الهبة فيصرف الى الكامل
وذلك بعد القبض ولانه جمل أحق فيقتضي ان يكون فيه حق لغبره وذلك بعد
القبض ولانه لو أريد به قبل التسليم لخلا قوله مالم يشأ عنها عن الفائدة لانه
أحق به وان شرط الموضع (٥) (قوله هو التعويض) اما لصيانة ان وهب لمن
فوقه أو للمال ان للمساوي أو الخدمة ان للادنى (٦) (قوله ثبت ولاية الفسخ)
اذ المقدم يقبله كالشترى اذا وجد بالمسح عيا . غاية ويظهر منه الجواب عن التعليل
بقوله ولان الرجوع يضاد الخ بان الرجوع ليس بمقتضى المقدم بل هو مقتضى
عدم ترتب فرض المقدم عليه كما في عيب المبيع ع (٧) (قوله استبعاد الرجوع)
أي بلا قضاء ولا رضا عني (٨) (قوله للعاجلة) أي الى الاتفاق على نفسه . ك
(٩) (قوله يسمى رجوعا) أي مجازا روى ان عمر رضي الله عنه حمل واحدا
على فرس في سبيل الله ثم رأى ذلك الفرس يباع فأراد شراءه فنهأ رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال لا تمد في هبتك مع ان الشراء لا يكون رجوعا حقيقة . ك
(١٠) (قوله لعدم الامكان) للاتصال ع (١١) (قوله للحصول المقصود) وهو

قبل يت « وما لم يحق الرجوع في الهبة باساعي حروف دمع خرقه فالدال الزيادة والام الموت والبيع الموضع المقصود

والخام الخروج والزنا الزوجية والنفاء القرابة والماء الهلاك (و يرجع في ام تحقق نصف الهبة نصف عوضها لا في استحقاق نصف الموضع حتى يراد ما بقى) هذا عندنا وعند زفر رجوع بالنصف اءبارا بالموضع الآخر ولنا انه ظهر بالاستحقاق ان الموضع هو الباقي فقط فلم يرد له لا يرجع لهية وانما يكون له حق الرد (١٤٦)

بسلم له كل الموضع ولم يسلم (ولو عوض نصفها رجوع عالم بموضع فلو باع نصفها او لم يبع شيئا رجوع في النصف) يعني ان باع الموهوب له نصف الهبة والواهب ان يرجع في النصف الباقي وكذا اذا لم يبع شيئا فللواهب حق الرجوع في النصف لان له الرجوع في الكل في النصف أولى (ولا يصح الا براض أو حكم قاض فلو أعتق الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء صح) أي أعتق الموهوب له الموهوب (ولو منه فملك لم يضمن) أي منع الموهوب له الموهوب عن الواهب بعد ما رجع لكي لم يقض القاضي فملك الموهوب في يد الموهوب له لا يضمن وكذا ان ملك في يده بعد قضاء القاضي لأن يده غير مضمونة الا اذا طالبه فتم مع القدرة على التسليم (وهو مع أحدهما) أي الرجوع مع التراضي او قضاء القاضي (فسخ من الاصل لاهية للواهب فلم يشترط قبضه) وصح في الشارع فان تلف الموهوب) أي في يد الموهوب له (فاستحق فضمن للموهوب له لم يرجع على واهبه) لان الهبة عقد تبرع فلا يستحق فيها السلامة (وهي بشرط الموضع هبة ابتداء في بشرط بعضها وبطلان بالتبوع)

المقصود (وصح عن أجنبي) لان الموضع لا سقط الحق فيصح من الاجنبي (١) كبذل الخلع والصلح (وان استحق نصف الهبة رجوع نصف الموضع) لانه لم يسلم له ما يقابل نصفه (وبكس لا حتى يراد ما بقى) خلافا لزفر ولنا ان الباقي يصلح عوضا لكل ابتداء والاستحقاق ظهوره لا عوض الا هو الا انه يتخير لانه مأساة ط حقه في الرجوع الا ليس له كل الموضع (ولو عوض نصف رجوع عالم بموضع) لان المانع خص النصف (والخام خروج الهبة من ملك للموهوب له) (٢) لانه حصل بتسليطه (٣) ولانه يتجدد الملك بتجدد سببه (وبيع نصفها رجوع في النصف) لان الامتناع بقدر المانع (كعدم بيع الشيء) لانه الرجوع في كلها ففي بعضها أولى (والزنا الزوجية) لان المقصود الصلة وقد حصل (فلو وهب ثم نكح رجوع لعدم الزوجية عند العقد وبالعكس لا) ولو ألزما بعد ما وهب لان المقصود فيها الصلة كما في القرابة وانما ينظر الى هذا المقصود وقت العقد (والنفاء القرابة فلو وهب ذارحم محرم منه لا يرجع فيها) لان المقصود صلة الرحم وقد حصل (والماء الهلاك) لعدم الرد بعد الهلاك لانه غير مضمون عليه. ي (فلو ادماء صدق) لانه منكر وجوب الرد فاشبه للمودع. ي ولا يمين عليه. يجر (وانما يصح الرجوع براضيهما أو بحكم الحاكم) لانه يختلف بين العلماء وفي أصله (٤) وهاء (٥) وفي حصول المقصود وعدمه خفاء فلا بد من الفصل بالقضاء أو الرضاء (وان تلف الموهوبة واستحققتها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمنه لانه عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة) (٦) وهو غير كامل له والفرو في ضمن عقد المعاوضة - يب الرجوع لا في ضمن غيره (والهبة بشرط الموضع) للمين ش (هبة ابتداء) وقال زفر والشافعي انه يبيع ابتداء لان فيه معنى البيع وهو التملك بموضع والبيرة التوضيح كما مر اول الباب. ع (١) (قوله كبذل الخلع والصلح) والجامع للسقوط لان الخلع يسقط ملك الزوج والصلح الدين ونحوه. ك (٢) (قوله لانه حصل الخ) أي حصل الخروج من ملك للموهوب له بتسليط الواهب بخلاف النصب. ع (٣) (قوله ولانه يتجدد الخ) ان ملكه الموهوب له بعد خروجه عن ملكه. ع (٤) (قوله وهاء) أي ضمن ثبوته على خلاف القياس لانه تصرف في ملك غيره (٥) (قوله وفي حصول المقصود الخ) لان غرضه منها ان كان الثواب قد حصل او الموضع فلم يحصل. غناية (٦) (قوله وهو غير كامل له) بخلاف

يجوز أن يكون قبضهما من باب اضافة المصدر الى الماعل وللقول محذوف للدلالة ويجوز أن يكون على العكس (ويصح انتهاء فترة بالمبج وخيار الرؤية وثبت الشفعة) هذا عندنا وعند زفر رجوع من الشافعي رجوع من سبب ابتداء وانتهاء لان الاعتبار للمعاني قلنا يشتمل على المتضمنين فيجمع بينهما ما أمكن فان قلت الهبة تملك البين بلا عوض والبيع تملك بموضع فكيف يجمع بينهما وايضا التملك لا يجري فيه الشرط فقوله وعنت لك هذا على أن تهب لي ذلك صار بمعنى ملكتك هذا بذلك

قلت يحمل على الخبير في الحالين كالاتحاد (١٥٠) والبقاء والتملك لا يجري فيه شرط بصير . قرا فلما الشرط الذي يصير

به في المال عوضا صحيحا فالتملك لا ينافيه فيكون شرطا ابتداء اعتبارا للبراءة حتى لا يصير كالمبيع لازما قبله القبول لكنه شرط بمعنى العوض اعتبارا بما يؤهل به حتى يرتب عليه استحكام البيع حالة البقاء لا في الابتداء (فصل في) ومن وهب أمة الاحلها او على أن يردعها عليه أو يمتنها أو يسنولها أو وهب دارا أو تصديقها على أن يردعها شيئا منها أو يموضه شيئا منها صحت ويصل استثنائه وشرطه (رابت في بعض الحوائج أن قوله أو يموضه شيئا منها يرجع الى التصديق بشرط العوض فلهذا اذا تصدق بطل الشرط واذا وهب بشرط العوض فالشرط صحيح اقول انا وهب بشرط أن يموض شيئا فالشرط باطل وشرط العوض انما يصح اذا كان معلوما فلم أن قوله أو يموضه راجع الى الهبة والصدقة (ولو أعتق المحل ثم وهبها صحت) أي الهبة لان المحل لم يبق ملكا فاذا وهب الام صار كانه وهبها واستثنى المحل فالهبة جائزة (ولو دبره ثم وهبها لا) لان المحل بقي ملكه فلم يكن كالاستثناء لا ينفذ الهبة في المحل فبقى هبة فهي مشغولة بملك الواهب وهبة للمساع (ومن قال لبريء اذا جاء غد فبوك أو انت ضه بري فهو باطل) لما مر أن التطبيق المصريح في الأبراء لا يصح (وجاز المسمى للممره حال حيوة ولورثته بعده وهي جعل داره لمدة ممره

في التقود للمعاني ولذا كان بيع العبد من نفسه اعتقا وثباته اشتمل (١) على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبهين (٢) وقد أمكن لان الهبة من حكمها (٣) تأخر الملك الى القبض وقد ترانس عن البيع المسمى والبيع (٤) من حكمه الزوم وقد تطلب الهبة لازمة بالتبويض فحسنا بينهما (فيشرط التناض في الموضين) ذكر الامام الحنوب في الجامع الصغير هذا اذا ذكره بكلمة على وأما لو ذكره بلفظة الباء كوهبت منك بشوبك هذا وقوله الآخر يكون بيعا ابتداء وانتهاء بالاجماع . ك (ويطلق بالشوبع بيع النماء) لما ذكره ع (فيرد بالمعيب وخيار الرؤية ويأخذ بالشفعة)

فصل في

(ومن وهب أمة الاحلها أو على أن يردعها عليه أو يمتنها أو يستولها أو دارا على أن يردعها شيئا منها أو يموضه شيئا منها) كلة من الثانية بمعنى عن صلة يموضه ع قاعا بطل الشرط مع أن الهبة بشرط العوض صحيح مع شرطها لان العوض مجهول . ت يختلف كلة من الاولى قلنا لتبويض فيكون المردود جزءا من المار فلا تكرار في كلام المصنف . ع (صحت الهبة وبطل الاستثناء) لان الاستثناء لا يعمل الا في محل يصل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا فاقطع شرطا قاسدا والهبة لا تبطل بالثمة وطه القاسدة (والشرط) لان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت قاسدة والهبة لا تبطل بها ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم اجاز الممرى وأبطل شرط الممرى (ومن قال لمعيونة اذا جاء غد فهو لك أو أنت منه بري . أو أن أوتيت الى نصفه فلك نصفه أو أنت بري . من نصف الباقي فهو باطل) لان الأبراء (٥) تخلت من وجه (٦) واسقاط من وجه وهبة الدين عن عليه ابراء والتطبيق بالشرط يختص بالإسقاطات المختصة التي يحلف بها كالطلاق والعتاق فلا يمتداهما (وسبح الممرى للممر حال حياته ولو رثته المودع اذا حلت كالمودعة عنده واستحققت مستحق وضعه فانه يرجع على المودع . ك (١) (قوله على جهتين) أي جهة الهبة لفظا وجهة البيع معنى وهو التملك يموضه هداية (٢) (قوله وقد أمكن الخ) كانه قبل قد تندر الجمع لتناهي العقدتين لتناهي لازمهما فان لازم البيع الزوم وترتب الحكم عليه بلا فصل والهبة على عكسه فقال وقد أمكن الخ على أن السجل مع التناهي في حالة وقد اختلفت الحالة بالابتداء والانتهاء . ك (٣) (قوله تأخر الملك) على أنه قد لا يتأخر كما انما كانت الهبة في يد الموهوب له . ك (٤) (قوله من حكمه الزوم) على أنه قد لا يكون لازما كالبيع بشرط الخيار . ك (٥) (قوله تملك الخ) ولما يرتد بالرد ولان الدين مال من وجه لوجوب الزكاة فيه . ك (٦) (قوله واسقاط الخ) وقد لا يحتاج الى القبول ولان الدين وصف من وجه فلا يثبت من حلف أنه لا

فلان مات ترد عليه) أي الممرى جعل الدار له مدة ممره مع شرط ان الممره اذا مات ترد على الواهب . بعده

وهذا الشرط باطل كإحاده به الحديث (وبطل الرقي وهي أن مت قبلك (١٥١))

فهو لك (الرقي اسم من الرقوب وهو الانتظار فكأنه ينظر إلى أن يموت المالك وهي بالغة ضد أي خيفة روح ومحمد روح لانه تملق التملك بخطر وعند أبي يوسف صرح يصح لأن قوله داري للرقبي أي داري لك وأما انتظر موتك لتعود إلى غيصب ويطل الشرط كالمرى فالاحتلاف مبني على تفسيرها (وصدة كربة لا تصح الإقبض ولا في شائع قسم) أي إذا تصدق بنصف الدار لا يصح بخلاف ما إذا تصدق بشيء على فقيرين كإسره (ولاعود فيها) والفرق بينهما أن الرجوع لا يصح في الصدقة لانه وصل إليه العوض وهو الثواب

كتاب الأجرة

قال بعض أهل العربية الأجرة فالة من الماعة وآجر على وزن فاعله لا أقبل لأن الأجر لم يجز في المضارع يؤاجر واسم الماعل مؤاجر وفي ابن الخليل أجرت زيداً بملوكي أو أجره بـجاراً وفي الأساس أجروه مؤجر ولم يقل مؤاجر فانه غلط ومستعمل في موضع قبيح وهي اسم للأجرة كالجماعة اسم للأهل وأجره بأجره من باب طلب أي أعطاه الأجرة فهو أجر فوضع الفرق بين المؤجر وبين الأجر والأجرة فالة من أجر يؤاجر بمعنى الأجرة لكن في الشرع نقل إلى المقدتال (هي يبيع نفع معلوم بوض كذلك دين أو عين ويملك النفع بذكر المدة ككفي الدار وزراعة الأرض مدة كذا طالت أو قصرت لكن في

بمده (١) لما رويناه ومنناه أن يجعل داره له (٢) مدة عمره وإذا مات ترد (٣) عليه • هداية وهذا المعنى هو قول للمنف ع • (وهو أن يجعل داره له عمره) أي مدة عمره • هداية وكيفية عقدتها نحو داري لك عمرى أو أعمرك هذا الشيء • ع • (فإذا مات ترد عليه لا الرقي) كان قال داري لك رقي • ع • فجوز أبو يوسف لأن قوله داري لك تملك وقوله رقي شرط فأسد كالمرى لهما أنه عليه الصلاة والسلام أجاز المرى ورد الرقي ولاه تملك بالخطر لأن الرقي أن مت إلح • هداية حاصل الاختلاف راجع إلى تفسير الرقي مع اتفاقهم أنها من المراقبة فله أبو يوسف على التملك الحالي مع انتظار الواهب في الرجوع فالتملك جائز والانتظار باطل وما حملاه على انتظار الموهوب له نفس تملك الواهب • ت • (أي أن مت قبلك فهو لك والصدقة كالمهبة) لأن كلا منهما تبرع (لا تصح إلا بالقبض ولا في شائع يحنل القسمة) بأن وهب لواحد فلا يرد قول للمنف وصح تصدق عشرة وهبها لفقيرين • بحر (ولا رجوع فيها) ولو على النبي استحساناً لأن للتقصد منها الثواب وقد حصل وقد يقصد بالصدقة على النبي الثواب

كتاب الأجرة

والقياس يأتي جوازه لأن المقود عليه وهي المنفعة معدوم وإضافة التملك إلى ما سيوجد لا تصح لكننا جوزناه لحاجة الناس بإقامة العين مقام المنفعة في حق إضافة العقد وقد شهدت الآثار بصحتها قال عليه الصلاة والسلام أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه وقال عليه السلام من استأجر فليعلمه أجره وتنفق ساعة ف ساعة على حسب حدوث المنفعة (هي يبيع منفعة) النفع الجبر وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه • مصباح ثم قال وانتفعت بالشيء ونفني الله به والمنفعة (٤) اسم منه اهـ (معلومة بـجر معلوم) لما رويناه ولأن جهالة البديلين تقضي إلى المنازعة (وماصح نمننا صح أجرة) لأنها تمن المنفعة فيجبر بمن المبيع • هداية ولا عكس لأن ع ما لا يصلح نمننا يصلح أجرة كالإيمان • هداية أي القيميات كالحيوان وأراد بالثمن ما يقبض في القدمة فلا يرد بيع للمأبضة لأن الحيوان لا يقبض في القدمة • ت أي في مبادلة المال بالمال فلا يرد للمهر والدية وغيرها • ع مال له • ك (١) (قوله لما رويناه) من قوله صلى الله عليه وسلم من أعمر عمرى فهو للمعمر له ولورثته من بعده • كرواه في أوائل كتاب الهبة ونقلناه عنه ثقة • ع (٢) (قوله مدة عمره) أي عمر المعمر له بالفتح • ع (٣) (قوله عليه) أي على المعمر بالكسر • ع (٤) (قوله أمته) الظاهر أن الضمير الجبرور فائد على مصدر تقنى والمراد بالاسم الحاصل بالمصدر لا على مصدر انتفعت لأن الانتفاع فعل المستاجر فكيف يشتري فعل نفسه • ع

الوقت لا تصح فوق ثلث سنين في المختار كيلا يدعى المستاجر أنه ملكه مدة عدم الجواز إذا كانت هذا للمنف لا يصح الأجرة

الطولية يستقود مختلفة كما (١٥٢) جوزها البعض تجاوز الله عنهم (ويذكر العمل كسبح نوب

ومخاطبة وحمل قدر معلوم على دابة مسافة علمت وبالإشارة كتقل هذا الى ثمة ولا تجب الاجرة بالمقد (خلافاً لما في رحمه الله تعالى فان الاجرة عند من يحب بنفس المقد (بل بتعجيلها) فان للمستأجر اذا عجل الاجرة فالمعجل هو الاجرة الواجبة بمعنى أنه لا يكون له حق الاسترداد (أو بشرط) فانه اذا شرط لتعجيل الاجرة تجب بمجلة (أو باستيفاء النفع أو التمكن منه فوجب لدار قبضت ولم يسكنها وتسقط بالنسب بقدر فوت تمكته وللمؤجر طلب الاجرة للدار والارض لسكن يوم وليلة بكل مرحلة وللقصار والحياطة اذا تم توان عمل في بيت المستأجر (اما قال هذا لان الحياطة اذا عمل في بيت المستأجر تنقاط بعض الثوب ثمة ثم سرق الثوب فله الاجر فقدر ما خاطه فهذا دليل على ان الاجرة تجب بقدر العمل لكن يقول بالسرقة انتهى عمله على البعض وهو معلوم بالنسبة الى السكك فتجب أجرة ما عمل بخلاف ما اذا لم يته السكك على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تدبر للإباض فيتوقف الطلب على كل العمل (ولاخير بعد اخراجه من التور فان احترق بعد ما أخرج فله الاجرة وقبله لا ولاغرم فيها) هذا عند أبي حنيفة رح لانه أمانة عنده وعندنا يضمن مثل دقيقه ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبز واعطاه الاجرة (ولطبخ بعد الترف ولضرب اللبن بعد

(والمنفعة تعلم ببيان المدة) مع ذكر تلك المنفعة . ع (كالسكنى والزراعة) لان يانها مستلزم لبيان قدر المنفعة (فتصح على مدة معلومة أي مدة كانت) وان طالت لتحقق الحاجة اليها (ولم تزد في الاوقاف على ثلاث سنين) كيلا يدعى للمستأجر ملكها (أو بالتسمية كالاستئجار على صبيغ الثوب وخياطته أو بالإشارة) والفرق بين الوجهين الاخيرين ان علم الاشياء المذكورة في العقد التي هي محلات للمنفعة كالثوب مثلاً بمجرد ذكر أسمائها مع أسمائها أو وصفها في الوجه الثاني كخياطة خمسة أذرع من ثوب كذا حية رومية أو فارسية أو صنفها أحمر وحمل عشرة أمداد الى المدينة وبالإشارة في الثالث كخياطة هذا الثوب قيصاً أو حمل هذا الطعام الى ذاك المكان فهم من رد المختار (كالاستئجار على نقل هذا الطعام الى كذا) والحاصل ان الفعل اما أن يكون له نهاية كخياطة هذا الثوب أو لا كالسكنى والركوب فان استئجار الدار إنما يكون لامتداد الكيفية فيها لا لجرد الدخول والخروج من ساعتها وهكذا استئجار الدابة لتقطع المسافة لا لجرد التحمل على ظهرها ثم النزول وكرهى الغنم مثلاً فانه عبارة عن تمكيتها من الاكل مرة بعد أخرى بمشارفها من الثبات الثماني في الارض فعلمية النوع الاول بمجرد ذكر الفعل مع بيان نوعه ومحلّه والثاني ان قصد فيه قطع المسافة كالركوب فعلمية بذكر الفعل مع ذكر المدة أو المسافة قاله في الدر المختار وان لم يحدد فيه قطع المسافة كالسكنى فعلمية بذكره وذكر المدة فخط أما الرعي فالظاهر أنه من قبيل السكنى لان قطع المسافة ليس بمقتصد أصلاً بل المقصود اشباع الدابة من قريب أو بعيد وقيداً مثال معلوم النهاية بمحل معين لان مطلق الحياطة كالسكنى هذا ما ظهر للفكر القاصر فليراجع ع (والاجرة لا تملك بالمقد) خلافاً للشافعي ولنا أن انقضاء العقد يكون شيئاً فبيثاً على حسب حدوث المنافع والمقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فمن ضرورة التراخي في المنفعة التراخي في البدل الاخر (بل بالتعجيل) من غير شرط التعجيل (أو بشرطه أو بالاستيفاء أو بالتمكن منه) وان لم يكن يسوفيه لان تسليم عين المنفعة لا يتصور فاقنا تسليم المحل مقامه اذ التمكن من الانتفاع يثبت به (فان غصب منه) أراد بالنسب الحيولة بين المستأجر والمدين . أبو السعود فدخل الارض المستأجرة . ع (سقط الاجر) لعدم التمكن (ولرب الدار والارض طلب الاجر كل يوم) لاستيفائه منفعة مقصودة (ولاجماله كل مرحلة) لان سير كل مرحلة مقصودة (وللقصار والحياطة بعد الفراغ من عمله) لان العمل في البعض غير متتابع به (ولاخيار) أي في بيت المستأجر . ك (بعد اخراج الخبز من التور فانه أخرجه فاحترق) من غير فعله (له الاجر) لانه صار مسلماً بالوضع في يده (ولا ضمان) لانه لم توجد منه الجناية (ولاطبخ بعد الترف) اعتباراً للتلف (وللبان بعد الاقامة) وقالوا إنما يجب بالتشريع ولا يبي حنيفة ان العمل قد تم بالاقامة والتشريع أمر

(ولطبخ بعد الترف ولضرب اللبن بعد (هذا عند أبي حنيفة فخرج وقال لا يستحق حتى يشرجه زائد

لعله أثر في العين) أي شيء من ماله قائم بملك العين كالصبي مثلا (كصباغ وقصار قصر بالتشاور ليس له حجبها للأجر فان حبس فضاغ فلا غرم ولا أجر) هذا ضد أبي حنيفة رج وضد أبي حنيفة كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده ثم هو بالخيار عندهما إن شاءت فيمنه غير مسمول ولا أجر وإن شاء ضمنه وله الأجر (ومن لا أثر لملكه أي ليس شيء من ماله قائم بملك العين) كاللحام والملاح وفاسل الثوب لا حبس له بخلاف رد الآبق) فان الآبق كان على شرف الهلاك فكأنه أحياء ولما شئ بالجلد وعند زفر رج ليس له حق الحبس سواء كان لملكه أثر في العين أم لا (ولمن يطلق له العمل ان يستعمل غيره فان قيده بيده فلا) كما اذا أمره ان يخطه بيده (ولا حير الجيء ببياه ان مات بعضهم وجاء عن من أجره بحسابه وحامل قط أو زاد الى زيد باجر ان رده لموة لاشي) له) هذا ضد أبي حنيفة وأبي يوسف رج وعند محمد رج له أجر الذهاب في القط أي الكتاب وفي الزاد لاشي) له اتفاقا حيث قض عمله بارد (وصح استجار دار أو دكان بلا ذكر ما يملك فيه) فان العمل المتعارف فيها السقي فينصرف إليه (وله كل عمل سوى موهن البناء كالنصارة ولو استأجر أرضا لبناء أو غرس صح وإذا أخصت المدة سلمها فارغة إلا أن يفرم للمؤجر قيمته مقلوما ويملكه بلا رضى المستأجر ان قصم القلع الأرض والأفبر شاه أو يرضى بتركه فيكون

زائد كالقل لانه ينفع به قبل التشريع بالتقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه ملين منتشر (ومن لملكه أثر في العين) قيل الأثر هو الاجزاء القائمة بالحل كاللشا وقيل هو ما يمان في محل العمل كالسكر في القسقي واختار الاكثرون الاول. ك (كالصباغ والقصار يحبسها للأجر) لأن للمقود عليه (١) وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البذل كما في المبيع (فان حبس فضاغ فلا ضمان) لانه غير متد في الحبس فبقى أمانة كما كان عنده وعند أبي يوسف ومحمد رجعهما افة العين كانت مضمونة قبل الحبس فكذا بعده وسيأتي بيانه (ولا أجر) لعدم تسليم المقود عليه (ومن لا أثر لملكه كاللحام والملاح لا يحبس للأجر) لأن للمقود عليه غير قائم بالثوب، هداية وفول المصنف لا يحبس الخ مفاده الضمان. بمر (ولا يشمل غيره ان شرط العمل بنفسه) لأن للمقود عليه العمل من شخص بيته فيستحق عنه كالتفعة في محل بيته. هداية فلا أجر ان خالف. ي (وان أطلق له أن يستأجر غيره) لأن للمقود عليه العمل في ذمته ويمكن إيجاده بنفسه أو باستئانة غيره كإبقاء الدين (وان استأجره ليجيء ببياه ومات بعضهم فجاء بمن تقي فله أجره بحسابه) لانه أو في بعض المقود عليه فيستحق الموض بقدره ومراعاة اذا كانوا (٢) معلومين. هداية أما اذا كانوا غير معلومين فالواجب جميع الأجر. عني وكذا اذا لم تنقص المونة بموت من مات بان مات الكبار فله كل الأجر. ك (ولا أجر لحامل للكتاب للجواب) أي لغير الجواب وانما قيد به لانه لو لم يشترط عليه مجيء الجواب وترك الكتاب ثمة فيها اذا كان ميتا أو قائما فله يستحق الأجر كاملا. ك وهذا لأن المقود عليه فصل للكتاب لانه هو المقصود أو وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم ملحق به وقد تضمنه وقال محمد له أجره الذهاب مطلقة لا يفاء بعض المقود عليه وهو قطع المسافة (ولا لحامل الطعام) في قولهم جميعا لانه قض تسليم المقود عليه وهو حمل الطعام بخلاف فصل للكتاب على قول محمد لأن للمقود عليه ثمة قطع المسافة عنده (ان رده للموت) فيد للمسلتين فلو ترك الكتاب ثمة ورجع يستحق أجره الذهاب بالاجماع لأن الحامل لم يتقاضى هداية لأن تركه ثمة مفيد لانه ربما يصل الورثة فيتقنون به. عني

باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها

أي مخالفة مما ساء في العقد. ع (صح اجارة الدور والحوانيت بلا بيان ما يملك فيها) لأن العمل المتعارف فيها السقي فينصرف اليها (٣) وانه لا يذات فصيح (١) (قوله وصف قائم) أي عين مثل الوصف لحلوله في الثوب. ع (٢) (قوله معلومين) أي للماعدين يكون الأجر مقابلا بجملة. در قوله للماعدين أو ذكر عددهم للإجبر. شربلاية أمين (٣) (قوله وانه لا يتفاوت) أي ظاهرا فلا ينفذ

البناء والفرس لهذا والارض لهذا)
 القلع الارض وقوله أو يرضى عطف
 على قوله يفرم فالقاصد أنه يجب
 على المستأجر أن يسلمها فارغة الا
 أن يوجد أحد الامرين الاول أن
 يعطى للمؤجر قيمة البناء والفرس
 مقلوما ويملكه وهذا الاعطاء
 والتملك يكون جبراً على تقدير أن
 ينقص القلع الارض ويكون برضا
 المستأجر على تقدير أن لا ينقص
 والامر الثاني أن يرضى المؤجر بترك
 البناء أو الفرس في أرضه هذا الذي
 ذكره في وجوب القلع وعدم وجوبه
 فهم منه ولاية القلع للمستأجر وعدمها
 فانه قد ذكر أنه أن ينقص القلع
 الارض بملكه بلا رضى المستأجر
 فيقتضى لا يكون للمستأجر القلع
 وفي غير هذه الصورة يكون
 (والرطوبة كالشجرة) فان لها بقاها في
 الارض بخلاف الزرع فانه اذا اقتضت
 للمدة لا يجبر على القلع قبل اوان الحصاد
 (وضمن يرداف رجل معه وقد ذكر
 ركوبه) أي ركوب للمستأجر من
 غير ذكر الرديف (نصف قيمتها بلا
 اختيار التقل) فان الخفيف الجاهل
 بالفرسية قد يكون اضر من التقل
 العالم بها (وبالزيادة على حمل ذكر
 ملا زاد التقل ان اطاعت حملها والا كل
 قيمتها) أي ضمن بالزيادة على حمل
 ذكر ملا زاد ان كان الحمل بحيث تطيقه
 هذه الدابة وان لم يكن الحمل كذلك
 يضمن كل قيمتها (كسبها بضربه
 وكبحه) المطب الحلاك وكبح اللجام
 جذبه الى نفسه عنفاً يضمن هلاك

(١٥٤) وقوله ويملكها بالنصب عطف على ان يفرم والا أي وان لم ينقص

المسند (وله أن يسلم كل شيء) أي من مملو السكى كالوضوء والطبخ وكسر
 الحطب . ت (الا أنه لا يسكن حداً أو قصاراً أو طحاناً) لانه فيه ضرراً ظاهراً
 لانه يوهن البناء فيقتيد المقدما ورامعا دلالة ، هداية وفصل الطحان مقيده بما
 انا طعن برضى الثور أو الماء وأما رضى البد فلا يمنع . ي (والاواضى للزراعة)
 لانها منفعة مقصودة (ان بين ما يزرع فيها) لان ما يزرع فيها متفاوت . هداية
 في قرب الادراك ويمده وفي الضرر فالقدرة اضر بها من البطيخ . ك وكان اضر بها
 لبقاء هروقه في الارض بخلاف هروق البطيخ . ع (أو قال على ان يزرع ماشاء)
 لارتفاع الجهالة للفوضى للزراع بتغييره (ولبناء والفرس) لانها من المنافع تقصد
 من الاراضى (فان منعت للمدة فلهما) لانه لا نهاية لهما في ابقائهما ضرر بصاحب
 الارض (وسلمها فارغة الا ان يفرم للمؤجر قيمته مقلوما) بان تقوم الارض
 بهما ويدونهما فيضمن ما بينهما طائفي وقول المصنف مقلوما مامورا ماله بالقلع
 فانه اقل قيمة من المقلوع حقيقة لان المؤنة مصروفة للمقلوع . امين (ويملكه) رضا
 صاحب الفرس والبناء الا ان ينقص الارض بملكهما فيتملكهما بغير رضاه (او رضى
 بتركه) بالاجر او يدونه . عني لان الحق له فله ان يستوفيه (فيكون البناء والشجر
 لهذا والارض لهذا والرطوبة كالشجر) اذ لا نهاية للرطوبة كالشجر (والزرع يترك
 باجر التل الى ان يدرك) لانه لا نهاية معلومة فامكن رعاية الجهتين . والدابة للركوب
 والثوب للبس (لانها منافع معهودة مقصودة . هداية قول المصنف لبس قيد به فانه
 لو استأجره ليزين به بيته او حانوته لا يصح . بحر (فان اطلق) (١) ارادها بالاطلاق
 التعميم بان اجرها للركوب من شاء المستأجر لان يستأجر الدابة للركوب (٢)
 ويطلق اطلاقاً فانه (٣) لا يجوز نص عليه في الخبرية والمنع وشرح الطحاوى . مسكن
 (اركب والبس من شاء) وتعين اول راكب ولا يس . در (وان قيد براكب ولا يس
 فخالفه ضمن) لتفاوت الناس في الركوب والبس فالقييد مفيد فيضمن بالخالفة
 (ومثله) أي مثل الثوب . ع (ما يختلف بالمستعمل) كالفسطاط . ش هذا عند ابي
 يوسف لاختلاف الناس في ضربه ونصب اوتاده واختيار مكانه وعند محمد كالدار
 . ع في (وما لا يختلف به بطل قيده) الذي يظهر لي والمعلم عند الله تعالى ان العبرة
 قوله في مسئلة الحداد لانه فيه ضرراً ظاهراً الخ . ت (١) قوله ارادها بالاطلاق التعميم أي
 صرح بلفظ السموم . ع كقوله على ان اركب والبس من شئت . امين (٢) قوله ويطلقه
 الخ أي من التمييز براكب . ع كقوله للركوب او للبس ولم يزد عليه شيئاً والفرق
 ان في الاطلاق صار الركوبان مثلاً من شخصين كالجنين فصار المقود عليه
 مجهولاً وفي التعميم رضى المالك بالقدر الذي يحصل في ضمن الركوب فصار المقود
 عليه معلوماً فاده في البحر . امين (٣) قوله لا يجوز للجهالة وتقلب صحبة
 بركوبها . در سوا ركوبها واركها استحساناً يجعل التعين انهاء كالتعين ابتداء . ز يلى . امين

الدابة بسبب الضرب أو كبح الاجسام كل قيمتها عند أبي حنيفة روح وعند مالك الا ان يكون ضرباً أو كبحاً غير

متعارف (وجوازها بما عما استوجرت إليه ولو ذاهبا وحائيا وردها إليه) قوله وردها بالجر عطفت على جوارها أي يضمن
 مجواز القامة عن موضع استوجرت إليه ثم ردها إلى ذلك الموضع (١٥٥)

قال هذا قتيلا قيل أنه إنما يضمن
 إذا استاجرها ذاهبا فقط لأن الاجارة
 قد انتهت بالوصول إلى ذلك للوضع
 فيضمن بالمجواز عنه وأما إذا
 استاجرها ذاهبا وجائيا فجاوز
 عن ذلك للوضع ثم ردها إليه
 لا يضمن كاللودع إذا خالف ثم عاد
 إلى الوفاق لكن الصحيح الضمان
 أقول أن هلكت الدابة في ذلك
 الموضع بسبب يقين بأنه لا مدخل
 لجوارها عن ذلك الموضع فيتحقق
 ذلك السبب يفتق بعدم الضمان وأن
 هلكت بسبب لا يقين بذلك بل
 يمكن أن يكون له مدخل يفتق بالضمان
 (وزرع سرج حار مكرى وإيكانه
 مطلقا وأمرجه بما لا يسرج بمثله
 دون ما يسرج بمثله) أي أنا كثرى
 حارا مسرجا فترع السرج وأوكفه
 وحل عليه فهلك ضمن سواء كان
 الأكاف مما يوكف هذا الحمار بمثله
 أولا وإن ترع السرج وأمرجه
 بسرج آخر فإن كان هذا السرج
 مما لا يسرج هذا الحمار بمثله يضمن
 وإن كان يسرج بمثله لا يضمن إلا
 إذا كان في الوزن زائدا على الأول
 فيضمن بحسبه وهنا عند أي حيفة
 وح وعند ههنا أو كفه بأكاف يوكف
 بمثله لا يضمن إلا إذا كان زائدا في
 الوزن على السرج الذي ترعه فيضمن
 بقدر الزيادة (وسلوك الحمار طرعا
 غير ما عينه المالك وقاوتاً ولا يسلكه

في الاختلاف إنما هي المستعمل بالكسر لا بالتفعل إذ كل فعل يختلف تارة ولا يختلف
 أخرى كالركوب مثلا فإنه وإن عدوه مما يختلف لكنه قد لا يختلف بان كان المستاجر
 حادقا في القروسة وكان غيره منه أو أحذق منه وقد يختلف بأن لم يكن ما حالف إليه قاربا
 أصلا وكذا السكنى عدوها مما لا يختلف والحال أنها قد تختلف كان كان المستاجر
 خياطاً وما خالف إليه حدادا فليراجع مع (كماو شرط سكنى واحد له أن يسكن
 غيره) لعدم التفاوت والذي يضر بالبلاء كالحداد خارج على ماذكرنا (وإن سمي
 نوعا وقدرا ككر رحل مثله) تبر غيره من (أو أخف) كالشعر لدخوله تحت
 الأذن لعدم التفاوت أو لكونه خيرا لا أضر كالمخض وإن عطبت بالارداق) وكانت
 مطبقة له كافي (ضمن للصف) وعليه الأجر لأنه استوفى المقنود عليه ما عين ولا
 عبرة بالثقل لأن الأذى غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن فاعتبر عدد الركاب
 (وبالزيادة على الحمل للمسمى مراد) لأنها عطبت بما هو مأذون فيه وما هو غير
 مأذون فيه والسبب الثقل فاقسم عليهما إلا إذا كان حلالا لا يطيقه مثل تلك القامة
 فحينئذ يضمن كل قيمتها لعدم الأذن فيها أصلا وبالضرب والكثير ضمن الكل
 خلافا لهذا وله أن الأذن مفيد بشرط السلامة لتحقق السوق يدونها عما لها لمبالغة
 فيتعبد بالسلامة كالمرور في الطريق (وزرع السرج والايكاف) وقالان أو كفه
 ما كاف يوكف بمثله يضمن بحسبه وله أن الأكاف ليس من جنس السرج لأنه لا يحمل
 والسرج للركوب وتذا يفسط على ظهر الدابة ما لا يفسط عليه (١) الآخر فكان
 مخالفا (أو الأمرج بما لا يسرج بمثله) لأنه لا يقاتله الأذن (وسلوك طريق غير
 ما عينه وقاوتاً) كان كان أو حار أو أمد أو أخوف ذلك لأن التقييد حينئذ مفيد فيصح
 أما إذا لم يشاؤا وكان الناس يسلكه فسلكه فهلك المتاع لا يضمن لأن التقييد غير مفيد
 (وحله في البحر) فيما يحمله الناس في البر فمحتش امهاوت بين البر والبحر (الكل)
 بالنصب على سيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بإطاف واحداً وإن عطبت
 بالضرب الخ ضمن الكل مع (وإن بلغ له الأجر) لحصول المقصود وارتفاع الخلاف
 معنى (وزرع رطبة وافق بالبر ما قص) لأن الرطب أضر بالأرض من الحطة لاختشار
 صروفها فيها وكثرة الحاجة إلى سقيها فكانت مخالفة إلى من يضمن القضان هداية
 وسيأتي بيان القضان في باب النصب فيها إذا غصب الأرض إن شاء الله تعالى مع (ولا أجر
 له) لأنه غاصب للأرض هداية ولا أجر على الغاصب أي (وبخياطته قباء وأمر
 بقميص قيمة ثوبه وله أخذ القباء ودفع أجر مثله) ولا يجاوز به المسمى وجه الخيار
 إن القباء قميص من وجهه لأنه يشد وسطه فيتنزع به انتفاع القميص فقد وجدت
 (١) (قوله الآخر) وهو السرج هداية

الناس أو حله في البحر فله الأجر إن بلغ أي للعمال الأجر في جميع ما ذكر أن بلغ المنزل لحصول المقصود (ومن
 استأجر أرضا لزراعة رطبة ضمن ما قصت بالأجر) لأنه صار غاصبا وحكم النصب هذا (ومن دفع ثوبا ليخيطه قميصا

الموافقة والمخالفة فيميل الى أي الجانبين شاء لكن يجب أجر المثل لنصود جهة الموافقة

باب الاجارة الفاسدة

(قصد الاجارة الشرط) المخالف لمقتضى المقدكان آجروحي الماء واشترط
الاجر وان قطع الماء . ي لاها كالبيع (١) في قبولها الاقالة (وله أجر مثله) (٢) لان
الفاسد تبع للصحيح فيعتبر ما يجمل بدلا في الصحيح طادة لكنهما اذا اتفقا على مقدار في
المسد (٣) فقد أسقطا الزيادة فلذا قال (لا يجاوز به المسمى) وقال زفر والشافعي رحمهما
أقديجب بالغامافع اعتبارا (٤) ببيع الاعيان قلنا لمافع (٥) لا تقوم بنفسها بل بالمقد
لحاجة الناس بخلاف لاعيان تقوم بها بنفسها (٦) والبيعة هي الموجب الاصل فان سحت
التسمية انتقل عنه والا فلا وان قص أجر المثل لم يجب زيادة المسمى لنساق التسمية
هداية قال المصنف لا يجاوز به المسمى فلو لم يكن التسمية أصلا أو كانت مجهولة
كالاجارة على دابة أو ثوب يجب الاجر بالغامافع . ك صرح به المصنف والفقهاء
وقاوى قاضيان . م (فان آجر دارا كل شهر بدوم صح في شهر فقط) لان
كلمة كل اذ دخلت فيها لانهية له تصرف الى الواحد لتعذر العمل بالعموم وكان
الشهر الواحد معلوما فصح فيه ولذا تم فلكل منهما قمعه لانتهاء المقد الصحيح
(الا ان يسمى الكل) لزوال الجهالة ؛ وكل شهر بسكن ساعة منه صح فيه وهو
القياس واليه مال بعض للشافعي لان المقد قد تم بتراضيهما بالسكني في الشهر الثاني
وظاهر الرواية بقاء الخيار في البيعة الاولى من الشهر ويومها لان في اعتبار الاول
(٧) بعض المخرج (وان استأجر ما سقصح وان لم يسم أجر كل شهر) لمؤمينة
المدة (وابتداء المدة وقت المقد) لان الاوقات كلها في حق الاجارة

(١) (قوله في قبولها الاقالة) بيان للجامع مع (٢) قوله لان الفاسد تبع الصالح وهذا
لان الفاسد مشروع باسله دون وصفه ففي تميزه من الصحيح خرج فالحقنا به . ك
في حكم ايجاب الاجر لثلاثين ايام احوال الحوادث عن حكم الشرع فهذا بيان لنفس وجوب
الاجر . ع فاذا التحق الفاسد بالصحيح يعتبر في الفاسد ما يجمل بدلا الخ وهو قدر
أجر المثل فهذا بيان لمقدار ذلك الواجب . ك ثم لما كان مقتضى هذا الاعتبار لزوم
الاجر بالغامافع قال لكنهما الخ . غناية (٣) (قوله فقد أسقطا الزيادة) والاسقاط
وان كان في ضمن التسمية الفاسدة لكن لا قصد بخساده الرضاء بسقوط الزيادة
وعدم تقوم المنافع بنفسها . ك (٤) (قوله ببيع الاعيان) لان البيع اذا قد وجبت
القيمة بالغامافع بناء على ان المنافع كالاعيان عنده . غناية (٥) (قوله لا تقوم
لان تقوم يقتضي الاحراز وما لا يبقى لا يجرز . ك (٦) (قوله والقيمة) أي في العين
هي الموجب الاصل الخ ولما لم تكن المنافع قيمة عند عدم المقد حتى تعتبر كاعتبرت
في العين عند عدم المقد لا بد ان تعتبر قيمتها عند المقد وقيمتها عند العقد اتما هو
أجر المثل لكنهما الخ (٧) (قوله بعض المخرج) لتعذر اجتماع الماعدين ساعة رؤية

لفظاته بقاء ضمن قيمة ثوبه
أو أخذ الثياب باجر مثله ولم يزد على
ماسى) لانه لا يزداد على المسمى
عندنا في الاجارة الفاسدة وانه أعلم
(باب الاجارة الفاسدة)

(الشرط بقصدها) المراد شرط
يصد البيع (وفيها أجر المثل لا يزداد
على المسمى) هذا عندنا وعند زفر
والشافعي وح يجب بالغامافع كما
في البيع المسد يجب قيمة العين
بالغة ما بلغت ولان المنافع غير متقومة
بنفسها بل بالمقد وقد أسقطا الزيادة
فيه (وصح اجارة دار كل شهر بكنا
في واحد فقط وفي كل شهر سكن
ساعة في أوله) هذا عند بعض
للمشافعي انه حين يهل الهلال يكون
لكل واحد حق النسخ فاذا مضى
أدنى زمان لزم المقد في هذا الشهر
وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما
حق النسخ في ايلة الاولى مع اليوم
الاول من الشهر اذ في اعتبار رؤية
الهلاك خرج (وفي كل علم مدته)
قبله آجرت ستة أشهر كل شهر بكذا
(واجارتهما ستة بكنا وان لم يسم
قسط كل شهر وأول المدة ماسى
والا فوقت المقد فان كان حين يهل
يعتبر الالهة والا فلا يام كالمدة) أي
ان كان عقد الاجارة عند الاحلال
يعتبر الالهة وان كان في أثناء الشهر
فسد أي حثيفة وح يعتبر الكل بالايام
كل شهر ثلاثون يوما وهذا ما يستبر
الاول بالايام والباقي بالالهة فان آجر
في طر ذي الحجة ستة فسد أي

خيفة روح جمع على ثلثة وستين يوما وعدهما الشهر الاول يمتد بالايام وهو ثلاثون يوما فذوالحجة ان تم على ثلاثين يوما فالثمة تم على طائر ذي الحجة وان تم على ثمة وعشرين يوما فالثمة تم على حادي عشر من ذي الحجة فالحق ان تتم السنة على طائر ذي الحجة على كل حال اذ لو لم تتم على حادي عشر يدخل الماشر في تمام السنة فليز تكرار للعيد الاضحي في سنة واحدة أحدهما في أول المدة والثاني في آخره وهل سمعت ان عيد الاضحي يتكرر في سنة واحدة (واجارة الحلم والحجامة والنظر بالجرمين وبطامها وكسوتها) هذا عند أبي خيفرح وعدهما لا يجوز للجبهة وهو القياس وله ان الجبهة لا تقضى الى المنازعة ولان المادة التوسعة على الاظهار دفقة على الاولاد وهو استعجان (والزوج وطئها الا في بيت المستاجر) فان اليت ملكة فيمنه فيه (وله في نكاح ظاهر فسختها ان لم ياذن بها فان أقرت بنكاحه لا) أى ان سكان النكاح ظاهرا بين الناس أو يكون عليه شهود فليزوج فسخ الاجارة صيانة لحقه أما ان علم النكاح باقرارها لا (ولاهل الصبي فسختها ان مرضت أو حبلت) لان لبنها يضر بالولد (وعليها غسل الصبي وتباه واصلاح طمائه ودهنه لا بمن شيء منها وهو واجبه واجب على أبيه فان أرضته بلبن شاة أو غنمة بطعام ومضت المدة فلا أجر ولم تصح للإذان ولا مائة والحج وتعليم القرآن

(١) على السواء (٢) فاشبه اليمين بخلاف الصوم لان الهيالي ليست بمعمل له هداية فاننا نخران يصوم شهرا لم يمتين الشهر الذي على التذرك (فان كان حين يزل يمتد (الاهة) لانهما هي الاصل هداية لآية يستلوثك عن الاهة قل هي مواقيت الناس (٤) (والاهة بالايام) وقال محمد (٣) الاول بالايام والباقي بالاهة ولهما اثبات الاول بالايام (٤) ابتداء الثاني بالايام ضرورة وهكذا (وصح اخذ اجرة الحمام) لتعارف الناس ولم يمتد للجبهة لاجاع المسلمين قال عليه الصلاة والسلام (٥) ما رأاه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن (والحجامة) لانه عليه السلام (٦) احتجم وأعطى الحجامة الاجرة هداية وقوله عليه الصلاة والسلام ان من السحت كسب الحجامة منسوخ بما روي عنه (لا أجره سب التيس) (٧) وهو ان يؤجر فخلا ليزول على أمانت لقوله عليه الصلاة والسلام (٨) ان من السحت سب التيس والمراد اخذ الاجرة عليه هداية ولان ثمرته المقصودة وهي الطوق غير معلومة (حوى) (والاذان والحج والامامة وتعليم القرآن) والاصل ان كل طاعة (٩) يختص بها المسلم لا يجوز الاستعجار عليه لقوله عليه الصلاة والسلام (١٠) اقرؤا القرآن ولا تأكلوا به وفي (١١) آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال بجميع الامر (١) (قوله على السواء) والاقدام على الاجارة دليل دفع حاجة منجزة (٢) (قوله فاشبه اليمين) حلفان لا يكلم فلاناشهرافهو من حين حلف (٣) (قوله الاول بالايام) ويكمل ما بقى من الشهر الاول من الاخير (٤) (قوله ابتداء الثاني بالايام ضرورة) لان الشهر الاول يجب تكميله بما فيه ولا لزم ان يكون الثاني والثالث وجهة الاشهر التي بعده قبل الاول وهو محال (٥) لان الاقل من الشهر لا يكون شهرا فوجود الشهر لا يكون الا بعد تمامه وتتمام الاول على ما قلتم لا يكون الا بعد الجميع فبالضرورة لزم تأخره عن الجميع (٥) (قوله ما رآه المسلمون حسنا) رفع هذا الحديث غير صحيح بل هو موقوف على ابن مسعود رضى الله عنه رواه احمد واليزاري مستدعيهما واليه في المختل وابو داود الطيالسي وقد روى مرفوعا من حديث انس رضى الله عنه لكن اسناده ساقط (٦) (قوله احتجم الخ) رواه البخاري ومسلم (٧) (قوله وهو ان يؤجر فخلا) هكذا قرأه الأئمة الاوية (٨) (قوله ان من السحت سب التيس) أخرجه البخاري وابو داود والترمذي والنسائي (٩) (قوله يختص بها المسلم) اي يختص بملة الاسلام فلو استاجر فميا لتعليم التوراة جاز كذا في فوائد الكرماني والقياس بان يجوز الاستعجار على تعليم التوراة ايضا الا ان يكون المراد منه انه اذا استاجر لتعليم التوراة وعلمها المستاجر يجب الاجر بخلاف تعليم القرآن فانه لا يجب الاجر وان علمه (١٠) (قوله اقرؤا القرآن الخ) رواه احمد واسحق ابن راهوية وابن ابى شيبة وعبد الرزاق (١١) (قوله آخر ما عهد) اي اوصى بشي اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن عثمان بن ابي العاص رضى الله عنه قال قلت

وسلم الى عثمان بن الماس وان اتخذت مؤذنا فلا تأخذ على الاذان اجرا ولان القرنا
مق حصلت وقتت عن العامل ولهذا اعتبر اهلته فلا يجوز له أخذ الاجر من غيره
وبعض علمائنا استحسنوا الاستجار على تسليم القرآن اليوم للابيض القرآ لظهور
التواني في الامور الدينية وعليه الفتوى (ولا يجوز على الفناء والروح والملاهي)
لان للمعاصي لا تستحق بالمقد • هداية كيلا يضاف وجوب المعاصي الى التسرع
لان المقد بوجوب تسليم المقود عليه • كذا الوجوب انما يكون بالشرع • ع (وقد
اجارة المشاع) وقالا يجوز (١) لان المشاع منفعة (٢) ولهذا يجب اجر المثل
والتسليم ممكن بالتخيلة أو التهاؤ (٣) وله أن تسليم المشاع وحده (٤) لا يتصور
والتخيلة اعتبرت تسليها لوقوعه تمكينا من الانتفاع • ك وهو الفعل الذي يحصل
به التمك (٥) ولا يمكن في المشاع والتهاؤ يستحق (٦) حكما للمقد بواسطة
يارسول الله اجابني امام قومي قال انت امامهم ونخذوا مؤذنا لا ياخذ على اذانه اجرا
عني (١) (قوله لان المشاع منفعة) وما له منفعة يرد عليه عقد الاجارة لانه عقد
على النافع فكان المقتضى موجودا والمافع وهو عدم القدرة على التسليم منتف
لانه ممكن بالتخيلة الخ • غاية (٢) (قوله ولهذا يجب اجر المثل) عند أبي حنيفة
رحمه الله فلو لم يكن له منفعة لما وجب شيء • كما اذا آجر جحشا أو سبعة • ك
(٣) (قوله وله ان تسليم الخ) جواب منع انتفاء المانع • غاية (٤) (قوله
لا يتصور) لان التسليم انما يتم بالقبض والقبض امر حسي لا يرد الا على للمين
وللمشاع غير معين • ك (٥) (قوله ولا يمكن في المشاع) لان المنفعة كالركوب
والسكنى امر حسي لا بد له من محل حسي والمشاع ليس بذلك • ع واذا لم يحصل
التمكين لم يستبر فله تمكينا • ك (٦) (قوله حكما للمقد) لانه انما يستحق حكما
لملك للمنفعة وملك للنفعة حكم المقد • ك وكذا قل أن حاصل الجواب اثبات
التأخير بين التهاؤ وبين القدرة على التسليم وقد أورد عليه سعدى ائدى حيث
قال وفيه بحث لانهما لم يقولوا ان التهاؤ هو القدرة على التسليم بل يقولان يحقق
التسليم به أي بالتهاؤ • ع فكما ان التسليم حكم المقد والقدرة عليه شرط فكذا
يقول في التهاؤ انه وليس كذلك لان المصنف لم يقصد اثبات تأخير مفهوم قدرة
التسليم عن مفهوم التهاؤ حتى يدفع بالقول بالموجب بان الساحبين قد قالوا بالتأخير
لكنهما يقولان ان التسليم يحقق بالتهاؤ لى انما قصد اثبات تقدم القدرة
على التهاؤ شيئا ولا يخفى ان المتقدم لا يحقق بالتأخر وهذا لان قدرة التسليم
عبارة عن قيام المقود عليه وقبوله للتسليم الحالى وكل من القيام والقبول يكون
قبل المقد واستحقاق التهاؤ حكم المقد وحكم الشيء يتأخر عنه دائما نعم يرد ان
التأخر انما هو استحقاق التهاؤ لا أمكانه فانه ثابت قبل المقد يقينا وبمجرد امكانه
كاف في كون المشاع ممكن التسليم بالتهاؤ قبل المقد هنا وفي • ك من المفنى أن

والفقه والفقه والنحو والملاهي وعسب
التيس ويفنى اليوم يصحها لتسليم
القرآن والفقه (والاصل عندنا انه
لا يجوز الاجارة على الطمان ولا على
المعاصي لكن لما وقع الفتور في
الامور الدينية بقى بصحتها لتسليم
القرآن والفقه محروضا عن الاندرا س
(ويجوز للمستاجر على دفع ما قبل
ويحس به وعلى الحلوة للرسمية)
الحلوة بفتح الحاء الغير المصجمة هدية
تهدى الى اللطمين على رؤس بعض
سور القرآن سميت بها لان العادة
اهداء الحلوى وهى لمة يستعملها
أهل ما وراء الهر (ولا اجارة
للمشاع الا من الشريك) هنا عند
أبي حنيفة روح وقالا يصح اجارة

الملك وحكم الشيء يتأخر عنه (١) والتقدير على التسليم شرط المقدور شرط الشيء يتقدمه (الامن الشريك) لان كل الانتفاع يحصل على ملكه لانه سكن جميع الدار فقد استوفى منفعة نصيبه بملكه ومنفعة لصاحب الاجارة فلا شيوخه كوالا اختلاف في لينة لا يضره على أنه لا يمنع على رواية الحسن عنه (وصح استتجار الظن بآجرة معلومة) لاية فان أرضكم لكم فان أرضكم أجورهم (ويطامها وكسوتها) عند أبي حنيفة استحسانا وقال لا يجوز لجهة الاجارة وله ان الجهة لا تقضى الى التازعة لان المادة التوسعة على الاظهار شفقة على الاولاد (ولا يمنع زوجها من وطئها) لان الوطء حقه فلا يمكن من ابطاله لكن يمنع من الوطء في منزل المستأجر لان المنزل حقه (فان حبات أو مرخت فسخت) انا خافوا على الصبي من لبنها لان لبن الحامل يفسد الصبي (وعليها اصلاح طعام الصبي) لان العمل عليها والحاصل أنه يعتبر العرف فيما لا نص فيه في مثل هذا الباب فما جرى به العرف من غسل الثياب واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن (فان أرضته بلين شاة) سواء ارضاه مشاة كلة بأرضاع الظن والا فهو ايجار . ت (فلا أجرة) لانها لم تأت بسلم مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا (٢) ايجار لا ارضاع فانما لم يجب الاجر (٣) لهذا المعنى (ولو دفعه غزلا ليسج به نصفه) أي بنصف المسج . ع (أو استأجره ليحمل طعامه بغير منه) أي من الحمل . ع لم يجوز لانه جعل الاجرة بعض الخارج من عمله فصار في معنى غزير الطحان (٤) وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو أن يستأجر نورا ليطحن له خبزة بغير من دقيقه وللمعنى فيه ان المستأجر عاجز عن تسليم الاجر وهو بعض للنسج أو الحصول وحصوله بغير الاجير (٥) فلا يمد هو قادرا بقدرة غيره (أو ليخبز له كذا اليوم بدرهم لم يجوز) ايضا خلافا لما فيجعل العمل مقودا عليه

التقوى في اجارة المشاع على قولها ادع (١) (قوله والتقدير على التسليم شرط) أي شرط ثبوتها قبل المقد فلا يمكن ثبوتها بامر متأخر عن المقد . ع (٢) (قوله ايجار) في الصحاح الوجور الدوام يوجب أي يصب في وسط القم ومنه وجرت الصبي وأوجرته بمعنى ادع . ت (٣) (قوله لهذا المعنى) وهو اختلاف العمل لا باعتبار ان المقدود عليه المين بدليل ان الصبي لو اوجر باين الظن في المدة لا تجب الاجرة . ك وعناية (٤) (قوله وقد نهي الخ) أي أخرجه الدارقطني ثم التبعي . مخرج الزباني ثم أخرجه أبو بلى الموصلي في مسنده وعبدالحق في احكامه . ع (٥) (قوله فلا يمد هو قادرا الخ) فيه ان الاجرة انما تجب بمد تسليم العمل وعند ذلك هو قادر بقدرة نفسه الا أن يقال ان وجوب الاجرة وان ثبت بمد تسليم العمل لكنه مستند الى أصل المقد فلا بد من القدرة

الفتوى في اجارة المشاع على قولها ادع (١) (قوله والتقدير على التسليم شرط) أي شرط ثبوتها قبل المقد فلا يمكن ثبوتها بامر متأخر عن المقد . ع (٢) (قوله ايجار) في الصحاح الوجور الدوام يوجب أي يصب في وسط القم ومنه وجرت الصبي وأوجرته بمعنى ادع . ت (٣) (قوله لهذا المعنى) وهو اختلاف العمل لا باعتبار ان المقدود عليه المين بدليل ان الصبي لو اوجر باين الظن في المدة لا تجب الاجرة . ك وعناية (٤) (قوله وقد نهي الخ) أي أخرجه الدارقطني ثم التبعي . مخرج الزباني ثم أخرجه أبو بلى الموصلي في مسنده وعبدالحق في احكامه . ع (٥) (قوله فلا يمد هو قادرا الخ) فيه ان الاجرة انما تجب بمد تسليم العمل وعند ذلك هو قادر بقدرة نفسه الا أن يقال ان وجوب الاجرة وان ثبت بمد تسليم العمل لكنه مستند الى أصل المقد فلا بد من القدرة

(١) ويجمل ذكر اليوم للاستئجار تصحيحا للمقدوله أن المقود عليه مجهول لأن ذكر اليوم (٢) يوجب كون المنفعة مقنونا عليها وذكر العمل يوجب كونه مقنونا عليه ولا ترجيح (٣) ونفع المستأجر في الثاني (٤) ونفع الاجير في الاول فينفي الى المنازعة (وان استأجر أرضا على أن يكرها وزرعها أو يسقيها ويزرعها صح) لأن الزرع لا يتأتى الا بما ذكر فذكره لا يفسد المقدلانه من مقتضياته (وان شرط ان يقيها أو يكرها أو يسقيها) لا يصح لبقاء أثر المذكورات بعد انقضاء المدة وليس من مقتضيات المقد وفيه نفع احد المقتدين وما هنا حاله يفسد المقد (أو يزرعها بزرعة أرض أخرى لا) يصح ايضا (كاجارة السكنى بالسكنى) وكذلك اللبس باللبس (٥) خلافا للشافعي ولنا ان جواز الاجارة لضرورة الحاجة على خلاف القياس (٦) ولا حاجة عند اتحاد جنس المنفعة بخلاف ما اذا اختلف جنس المنفعة (وان استأجره لحل طعام بينهما فلا أجر له) خلافا للشافعي (٧) ولنا انه ما من جزء بعمله الا وهو شريك فيه فيكون تاملا لنفسه فلا يحقق التسليم (كرهن استأجر الرهن من للرهن) لانه ملكه والمرتهن ليس بمالك ليؤجره (وان استأجر أرضا ولم يذكر ان يزرعها أو اي شيء يزرع) فسد لأن الأرض تستأجر للزرع ولغيره وما يزرع يختلف بالضرر وعدمه فاشبهه للمقود عليه (٨) ان (زرعها بمضى الاجل) أو لم يفسد بالتقييد بالمضى لانه شرط عنده (٩) (قوله ويجمل ذكر اليوم للاستئجار) وفي الناية في فصل ترديد العمل ما ملخصه ان ذكر اليوم حقيقة في التوقيت مجاز في الاستئجار فلا يصار اليه الا عند قيام دليل على تمدد الحقيقة وتصحيح المقد نظرا الى حال السائل أول النزاع فلا يصلح دليلا فلا يد من دليل زائد على ذلك وليس بموجود بخلاف قوله ان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فب نصف درهم حيث سجل أبو حنيفة اليوم لتمجيل لوجود دليل زائد على ذلك وهو نقصان الاجر بالتأخير الى الغدا (٢) (قوله يوجب كون المنفعة مقنونا عليها) لأن اوم التوقيت حقيقة والتوقيت طريق كون المنفعة هو المقنود عليه (٣) (قوله ونفع المستأجر) في الثاني حق لا يجب عليه الاجر الا بتسليم المصلح (٤) (قوله ونفع الاجير) في الاول لاستحقاقه الاجر بتسليم نفسه في اليوم وان لم يسل فيه (٥) (قوله خلافا للشافعي رحمه الله) اي في فصل اجارة الزراعة بالزراعة وما بعدها (٦) (قوله ولا حاجة إلخ) انه ان الحاجة قد لا تدفع عند اتحاد الجنس فربما تصلح دار لكتناه دون أخرى والجواب ان كمال الانتفاع من الفضول والاجارة ما شرعت لاقتناء الفضول (٧) (قوله ولأنه ما من جزء يحمله إلخ) لا يقال لما كان المحمول مشتركا كان الحمل مشتركا لا ما قول وقوع الحمل مشتركا محال لانه عرض لا يجزى غاية الامر

بقتضيه المقد وان كانت تخرج بدونه فان كان أثره يبقى بعد انتهاء المقد يفسد اذ فيه منفعة رب الأرض وان كان أثره لا يبقى لا يفسد (أو يكرى الهلما) ذكر ان المراد الاصل النظام فان منفعة كرها يبقى بعد انقضاء المقد بخلاف الجداول (أو يسقيها) فان منفعة يبقى بعد انقضاء المقد (أو يزرعها بزرعة أخرى فسدت) أي استأجر أرضا ليزرعها ويكون الاجرة أن يزرع للزجر أرضا أخرى هي المستأجر لا يجوز عندنا وعند الشافعي وج يجوز لأن التامع بمنزلة الايمان عنده ولنا ان المجلس بأفراجه يحرم النساء عندنا كييع ثوب هروى بمنه واحدها لسيئة وقوله فسدت جواب الشرط وهو قوله ولو دفع الى آخره (بخلاف استئجارها على أن يكرها ويزرعها أو يسقيها ويزرعها) فانه يصح لأن هذا الشرط يقتضيه المقد (فان لم يذكر زراعتها أو ما يزرع فيها لم يصح ان لم يصح) بل قال أزرع فيها ما شئت وهذا بخلاف الدار فان استئجارها يقع على السكنى على ما مر (فان زرعها ومضى الاجل ما مبيحا) وهو استحسان وجهه ان البهالة

(ومن استأجر جلا الى مصر و
يسم حله وحل المتأدق في لم يضمن)
لان الاجارة فائدة فالعين أمانة كما
في الصحيحة (وان بلغ فله للمسي)
أي استحسانا كما ذكرنا في مسئلة
الزراعة (فان خصما قبل الزرع
أو الحمل نقض عقد الاجارة) أي
ان يخاصم المتعاقدان قبل الزرع في
مسئلة اجارة الأرض بلا ذكر الزرع
وقبل الحمل في هذه المسئلة يقضى
القاضي العقد

باب ضمان الاجير

(الاجير المشترك يستحق الاجر
بالعمل فله أن يعمل العامة) أعما
أدخل الفاء في قوله فله لان هذا
مبنى على ما سبق لان الواجب عليه
أن يعمل هذا العمل من غير أن
يصير منافع الاجير للمستاجر (فسي
بهذا) أي بالاجير المشترك (كالصباغ
ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده
وان شرط عليه الضمان وه يفتي)
اعلم ان للتابع في يده أمانة عند أبي
حنيفة وح فلا يضمن الا بالتمدي
كما في الودية وهذا يضمن الا
اذا هلك بسبب لا يمكن الاحتراز
عنه كاللوث حرق الله والحرق
الغالب أما اذا سرق والحمل انه لم
يقصر في الحفظه يضمن عندهما
كما في الودية التي تكون باجر فان
الحفظ مستحق عليه وأبو حنيفة روي
يقول الاجرة في مقابلة العمل دون
الحفظ فصار كالودية بلا أجر أما
ان شرط الضمان عند بعض الناشئ
انه يضمن عند أبي حنيفة وح وعند

اقتلاب العقد صحيحا بل لوجه طلب الاجرة (١) لانه انما يتوجه بهد مضي الاجل
• أبو السعود (فله المسمى) خلافا لغيره ولما ان الجهة اوتحت قبل تمام مدة
العقد فاقبل جائزا (وان استأجر حمارا الى مكة ولم يسم ما يحمل فحمل ما يحمل
الناس فتق) أي هلك • غناية (لم يضمن) لان العين أمانة وان كان العقد
فاسدا • هداية لان حكم الفاسد انما يؤخذ من الجائز اذ لا حكم للفاسد لان
مباشرة مأمور بتخلفه فلا بد أن يأخذ من الصحيح حكمه • غناية (فان بلغ
مكة فله المسمى) لارتفاع الجهة لتعين الحمل بفسد قبل تمام المدة • عني على
الهداية (وان تشا قبل الزرع والحمل) كان قال المأجر ازرع فيها البر أو أحمل
عليه برا وقال للمستأجر بل أزرع فيها رطبة أو أحمل عليه حدينا • ع (نقضت
الاجارة دفعا لفاسد)

باب ضمان الاجير

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل
كالصباغ والقصار والتابع في يده غير مضمون بالهلاك) وقالا انه مضمون الامن
شيء غالب كالخريق الغالب (٢) والسدو المكابر (٣) ولهما ما روي عن عمر
وعلى رضى الله عنهما انهما كانا بضمان الاجير ولان الحفظ مستحق عليه اذ لا
يمكنه العمل الا به فاذا هلك بسبب يمكن الاحتراز كالنصب والسرقة كان التقصير
من جهته فيضمنه كالودية بالاجر وله ان العين أمانة في يده ولذا لو هلك بسبب
لا يمكن الاحتراز عنه لا يضمن ولو كان مضمونا لضمنه كما في النصب والحفظ
مستحق عليه نجا ولذا (٤) لا يقابله الاجرة بخلاف المودع بالاجر لان الحفظ
مستحق عليه مودعا (٥) ولذا يقابله الاجرة (وماتلف بسبه كتحريق الثوب من
دقه وزلق الحمال وانقطع الحمل الذي يتسبب به الحمل وخرق السفينة من مده
مضمون) خلافا لغيره والتاخي لانه امره بالعمل مطلقا فيقتلعه بنوعيه الميب
انه يمكن حمله مائلا لغير تمام عمله لكن حمله مائلا لنفسه أولى لان الاصل ان
الالسان يعمل لنفسه • ك (١) (قوله لانه انما يتوجه الخ) وفيه انه تقدم من
المصنف في أوائل كتاب الاجارة ان لرب الدار والأرض طلب الاجر كل يوم اه
الا أن يقال ان مراد الشارح بالاجل أجل الطلب لا أجل أصل عقد الاجارة فايراجع • ع
(٢) (قوله والسدو المكابر) له أراد به ما لا يمكن دفعه كما في الاضرار
فلا يرد ان الغاصب منع مع انهما لم يحمل مائلا مستطال للضمان • ع (٣) (قوله ولهما ما
روي الخ) وفي النهاية وعن علي رضى الله عنه انه كان لا يضمن القصار والصابغ
ونحوهما عند اختلاف الصحابة اه سدي اتحدى (٤) (قوله لا يقابله الاجرة)
لو حفظه أياما ولم يعمل حتى تسعها الاجارة لم يدر فلا شيء له (٥) (قوله ولذا يقابله
الاجرة) فلو لم يحفظه فلا شيء له فلو قصر في حفظه كان وضعه في محل الخطر

بالحل لكن يمكن أن يقال إذا شرط الضمان هنا صار كان الاجرة في مقابلة العمل والحفظ جميعا ففارق الودعة التي لا اجر فيها (١) ما تلف بسببه تدق القصار ونحوه) كزاق الحل وشد الكاري ومد السلاح وهنا عندنا وعند زفر رح والشافعي رح لا يضمن لانه يصل باذن لذلك ولنا ان للمأجور به العمل الصالح قول ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بسببه عملا جاوز فيه القدر المتعارف على ما ياتي في الحجام أو عملا لا يستاد فيه للمقدار المعلوم (ولا يضمن به آدميا غرق في السفينة أو سقط من دابة) أي آدميا غرق بسبب مد السفينة أو سقط من دابة بسبب شد الكاري لان الآدمي غير مضمون بالعقد بل بالجنابة ولهذا يجب على المأفلة وضمان العقود لا تتحمله المأفلة (ولا حجام أو يزاع أو فساد لم يجاوز للمضاد فان انكسر دن في طريق القرات ضمن الحمال قيمته في مكان عمله بلا أجر أو في موضع كسر مع حصة أجره) لانه لما وجب الضمان فله وجهان أحدهما أن يجعل فله تعديا من الابتداء فان الحل شيء واحد ويعمل الاول باذنه ثم صار تعديا عند الكسر فيختار ايا شاء والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كلاجير للخدمة سنة أو لرمي القتم ويسمى أجير واحد) لانه لا يعمل لفيره (ولا يضمن

والسليم • هداية ولما ان الاذن انما يثبت ضمنا للعقد وانما العقد على المقود عليه السليم كما هو مقتضى عقد الماوضة فالعمل المقصد غير مقود عليه فلا يكون مأذونا كافي (ولا يضمن به بنو آدم) لان ضمان الآدمي انما يجب بالجنابة لا بالعقد ولذا يجب على المأفلة وضمان المقود لا تتحملة المأفلة • هداية ثم هو وان كان مسييا كالخافر لكن السبب انما يضمن اذا تعدي وكلاهما فيها (١) اذا لم يتعد • ك (فان انكسر دن) هو الرافود العظيم له عسس لا يقدر الا ان يحفر له • قاموس (في الطريق ضمن الحمال قيمته) لان المأذون انما هو العمل الصالح والسقوط بالشار أو باقتطاع الجبل (٢) وكل ذلك من صنيعه (في مكان عمله ولا أجر له) لانه لم يتوف أصلا (أو في موضع الكسر) وجه التخييره ان اذا انكسر في الطريق والحل شيء واحدتين انه وقع تعديا من الابتداء من هذا الوجه وله وجه آخر وهو ان ابتداء الحل كان بالأذن فيعمل الى أي ما شاء (وأجره بحسابه) لاستيفاء شيء من العمل (ولا يضمن حجام أو يزاع أو فساد لم يتعد الموضع المتعارف) لانه لا يمكن الاحتراز عن السهولة (٣) لا يقتضيها على قوة الطبايع في تحمل الأثام فلا يمكن التقييد بالعمل الصالح بخلاف نحو تدق الثوب لان قوة الثوب ورقته تعرف بالاجتهاد فيقيد به (والخاص) سمي به لانه لا يمكن العمل لفيره لان المنافع (٤) صارت مستحقة له • هداية ككتفى الدار • ع (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يسلم) لان المقود عليه انما هو المنافع لا العمل وتسليم المنافع بتسليم العين كما في فصل الدار • ع (كمن استؤجر شهرا للخدمة أو لرمي القتم) اعلم انه اذا استأجره ليرمي غنمه بدرهم شهرا فهو أجير مشترك الا ان قال ولا رمي غنم غيري فهو أجير واحد واذا ذكر المدة أولا بان استأجره ليرمي غنمه شهرا بدرهم فهو أجير واحد الا اذا قال ورمى غنم غيري • ك فقد جعل مدار الفرق على التعمد والتأخر بين الاجرة والمدة لكن في • ت صرح في طائفة المستبررات انه اذا ذكر العمل أولا فهو أجير واحد اه فقد اعتبر التقدم والتأخر بين العمل والمدة • ع (ولا يضمن بدون الحافظ لكن في سالما حتى رده على المالك فان الظاهر انه لا أجر له تلك الايام لعدم الحفظ وان لم يكن مضمونا لرد الى المالك سالما فليراجع • ع (١) قوله اذا لم يتعد فيه انه قد تعدي حيث أتى بعمل غير مأذون ولو لا التعدي لما ضمن المالك • ت الا ان يقال ان المتبر في ضمان الآدمي التعدي المحض وهذا ليس كذلك لا يثبت على العقد في الجملة كما ياتي في مسألة الدن • ع (٢) قوله وكل ذلك من صنيعه (لان الشارع من تقبل الحل أو المنى في المزة واقتطاع الجبل من ضعفه ورقته وكلاهما مما يمكن الاحتراز عنها • ع (٣) قوله لا يقتضيها على قوة الطبايع) وهي لا تعرف بالاجتهاد • ع (٤) قوله صارت مستحقة له) والاجر مقابلها فيستحقه ما لم يمنعه من العمل مانع حسي كالمرض والطر ونحوه مما يمنع التمكن من العمل •

ما تلف

ما تطلب في يده أو بعمله وصح ترديد الاجر بالترديد في خياطة ثوب فارسي أو رومي أو صنفه صفر أو زعفران وفي اسكان البيت عطار أو حدادا في حل الدابة الى السكفة أو اسط أو في هذه الدار (١٦٣) أو في هذه وفي حل كرر أو شعير

عليها ويجب أجر ما وجد أي قيل ان خطته فارسيًا فبدرهم وان خطته روميًا فبدرهمين وأجرتك هذه الدار شهرًا بدرهم أو هذه الدار شهرًا بدرهمين وهكذا اذا كان في ثلاثة أشياء وفي أربعة أشياء لا يكفي البيع غير أنه يشترط خير الثمين في البيع من الاجارة لان في الاجارة تجب الاجرة بالعمل وعند العمل يتعين بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس المقد والمبيع مجهول وذكر في الهداية في مثله المعار والحداد وكر البر والشعير خلاف أبي يوسف رح ومحمد رح وفي الهداية الى كوفة أو واسط احتمال الخلاف ومثله الخياطة والصبيغ متفق عليهما ولو ردد في خياطة اليوم أو غدا أي اذا قال أن خطته اليوم فبدرهم وفي غد بنصف درهم (فله ما سمي أن خاطه اليوم وأجر مثله أن خاطه غدا) متنازع أبي حنيفة ومحمد في النذر فترفيه لا نفوته فيجتمع في كل يوم تسميتان لهما ان كل واحد مقصود فصار كاختلاف النوعين وله ان ذكر اليوم ليس للتوقيت لاجتماع الوقت والعمل فمفسد كما مر بل ذكره للتجديد وذكر النذر للتعلق فيجتمع في النذر تسميتان (ولا يجوز به المسمى) أي أجر المثل ان كان زائدًا

ما تطلب في يده (لان العين امانة في يده (أو بعمله) لان منافعه سارت مملوكة للمستأجر فصح أمره بالتصرف نيابة عنه وانتقل فله اليه فكأنه فله بنفسه (وصح ترديد الاجر بترديد العمل) بين اثنين أو ثلاثة ولا يجوز في أكثر من ذلك (في الثوب نوعا) كان خطته فارسيًا فبدرهم أو روميًا فبدرهمين أو ان صبغت بصفر فبدرهم أو زعفران فبدرهمين وانما يصح اعتبارا بالبيع بجامع دفع الحاجة لكن لا بد من اشتراط (١) الخيار في البيع لاني الاجارة لان الاجر انما يجب عند العمل وعند ذلك يصير للمقود عليه معلوما والتمس يجب بنفس المقد فتشقق الجملة بحيث لا يرفع المنازعة الا باثبات الخيار (وزمانا) قوله (في الاول) من طرفي لترديد مرتبط بقوله زمانا فقط مع كان خطته اليوم فبدرهم وان خطته غدا فنصف درهم وقالا الشرطان جائزان وقال زفر الشرطان فاسدان ولاني حنيفة ان ذكر النذر (٢) لتتعلق حقيقة (٣) ولا يمكن حل اليوم على التوقيت لان فيه فساد المقد لاجتماع الوقت والعمل واذا كان كذلك فيجمع في النذر تسميتان دون اليوم الاول (٤) فيصح الاول ويجب المسمى ونحو الثاني ويجب أجر المثل لا يجوز به مسمى النذر (وفي الدكان والبيت) كان خيره بين الاثنين مثلا كاجر تك هذا شهرا خمسة أو هذا الآخر شهرا بشرة هداية ذكره في أوائل الباب ولم يذكر فيه الحلالي الآتي أو غيره بين التفتين في بيت واحد مع كان سكنته عطارا فبدرهم وان أسكنته حدادا فبدرهمين هداية وذكره في أوائل الباب وذكره في الخلاف (والهداية مسافة وحل) كأن ركبت على الهداية الى الحيرة فبدرهم وان الى القادسية فبدرهمين أو ان حلت عليها كرسير فبدرهم أو كرسير خطفة فبدرهمين جار في الكل وأنها فعل استحق مساهمة وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز لهالة العقود عليه وكذا الاجر بخلاف الخياطة الروسية والمارية لان الاخر يجب عند العمل ولا جهالة عنده (٥) وهنا يجب الاخر بالتخيلا (٦) والتسليم ولاني حنيفة الاستار (١) (قوله الخيار) أي خيار التمين (٢) (قوله لتتعلق) أي الاضائة لان الاجارة لا تقبل التعلق (٣) (قوله ولا يمكن الخ) فلا يقال ان تسمية اليوم لا تبقى الى النذر فلا تجتمع التسميتان في النذر واذا تعذر الحمل على التوقيت يحمل على التحصيل فتسمى اليوم الى النذر فقام الاجتماع (٤) (قوله فيصح الاول) أي تسمية اليوم الاول مع (٥) (قوله وهنا الخ) قلنا ان الثالب بعد التسليم وقوع الانتفاع لا يشرع الاجارة لم دفع حاجة الانتفاع ولا جهالة عند وقوعه ولو حقق ترك الانتفاع واحتضا الى الايجاب بمجرد التسليم فانه يجب ائذ الاجرين التيقن به ذلك موضعا في الهداية (٦) (قوله والتسليم) قلنا سلم الدكان أو البيت ولم يسكنه ولا اسكن حدادا تنق

على نصف درهم لا يجب الزيادة وفي الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لكن الصحيح هو الاول لان المسمى في النذر نصف درهم وفي الاجارة الفاسدة أجر مثل لا يزداد على المسمى فان خاطه في اليوم الثالث فاجر المثل

لايزاد على نصف درهم (ولا يسافر بعد مستأجر للخدمة الا بشرطه ولا يسترد مستأجر أجر

عمله بعد مجبور) أجره بعد مجبور نفسه فان أعطاه المستأجر الاجر لا يسترد لان هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحسانا لان الفساد لم يأت حق المولى فبعد الفراغ رعاية حقه في الصحة ووجوب الاجرة (ولا يضمن آكل غلة عبد غصبه فاجر هو نفسه) أي رجل غصب عبدا فاجر المبدقة فآخذ الفاسد الاجرة فآكله فلا ضمان عند أبي حنيفة وج لان العبد لا يحرز نفسه فكذا ما في يده فلا يكون متقوما وقال يضمن لانه مال للمولى (وصح للعبد قبضها وبأخذها مولا فآكله هذا بالانق لان بعد الفراغ يتبر مأذونا كما مر) ولو استأجر عبدا شهرين شهرا باربعة وشهرا بخمسة صح والاول باربعة والثاني بخمسة وحكم الحال ان قال مستأجر العبد مرض هو أو يبق في أول المدة وقال المؤجر في آخرها (أصل هذه المسئلة الطاحونة فان المالك اذا قال ماء الطاحونة كان جاريا في المدة وقال للمستأجر لم يكن جاريا يحكم الحال (وسدق رب التوب في أمرك أن تملكه قباء أو تصبغه أحمر لا يجبر قال أمرتني بما فعلت) لان الاذن مستفاد من رب التوب والمراد أنه يصدق باليمين (وفي عمات لي بحانا لا صالح قال بل أجرتني باجر) لان المالك ينكر تقوم عمله الصالح وعند أبي يوسف رجح ان كان الصالح ماملا له يجب الاجرة وعند محمد

بالروية والفارسية لانه خبره بن عقدين صحيحين مختلفين لان سكناه بنفسه يخالف أسكناه الخداد (ولا يسافر بمبدأ مستأجره للخدمة بلا شرط) لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا يمتثلها الاطلاق (ولا يأخذ المستأجر من عبد مجبور اجرا دفعه لعله) لان هذا العقد لا يجوز قياسا لعدم اذن للمولى ويجوز استحسانا عند الفراغ عن العمل لانه واقع على تقدير الفراغ سالما شار على اعتبار حلاك العبد والتصرف النافع مأذون فيه كالاتهاب واذا جاز امتنع للمستأجر أخذ الاجر منه (ولا يضمن فاسد العبد) (١) لو أجر نفسه (ما أكل) الفاسد (من أجره) خلافا لما وله ان تقوم بالاحراز وهو ليس بمحرز في حق الناصب لان العبد لا يحرز نفسه فكيف يحرز ما في يده (ولو وجده به أخذه) لا يوجد عين ماله (وصح قبض لمبدأ آخره) لو أجر نفسه طائفي لانه مأذون له في التصرف على اعتبار الفراغ كما مر (ولو أجر عبده هذين الشهرين شهرا باربعة وشهرا بخمسة صح والاول باربعة) (٢) لان للشهر المذكور أولا ينصرف (٣) الى مايلي العقد (٤) تحريا للجواز أو نظرا الى تحيز الحاجة (٥) فيصرف الثاني الى مايلي لاول ضرورة (ولو احتلاني اباقي العبد ومرضه حكم الحال) لاختلافهما في أمر محتمل فيرجع بالحال لانه يصلح مرجحا وان لم يصلح حجة كافي جريان ماء الطاحونة واقطاعه (والقول لرب التوب في العيص والقباء والحمرة والصفرة) كان قال رب التوب أمرك أن تملكه قباء أو قال أمرتني قباء أو قال أمرك ان تصبغه أحمر وقال الصباغ بل أسفرت قال قول رب التوب لان الاذن يستفاد من جهة حتى لو أنكروا أصل الاذن كان للقول له • هداية ثم المالك بالخيار ان شاء ضمنه ثوبا (٦) غير معمول ولا أجر له أو قيمته معمول ولا أجر مشه ولا يجاوز به المسمى • بحر (والاجر وعدمه) كان قال رب التوب عملته لي بغير أجر وقال الصالح بل باجر قال قول رب التوب لانه ينكر تقوم عمله اذ تقومه بالعقد وقال أبو يوسف ان كان (٧) حريفا الجهالة أن أي الأجرين يجب • ع (١) قوله لو أجر نفسه اما لو أجره الناصب فآكل الناصب من أجره فلا ضمان عليه بالاتفاق • عني (٢) قوله لان الشهر أي لقطة الشهر • ع (٣) قوله الى مايلي العقد أي الى شهر أي الى مدلوله وهو الزمان فانقدر أن اقطة الشهر المذكورة او لا ينصرف الى زمان متصل بالعقد • ع (٤) قوله تحريا للجواز لان لو لم ينصرف اليه لكان الماخذ في العقد شهرا منقرا من حمرة وهذا فاسد • ك لجهالة • ع (٥) قوله فيصرف الثاني الى مايلي الاول أي ينصرف لفظ الشهر الثاني وهو شهرا بخمسة الى زمان يلى الزمان الاول • ع (٦) قوله غير معمول وقوله معمول لا يشملان الحياطة والصباغة ثم خيار المالك بين اخذه المعمول وبين تركه على العامل قد مر بيانه في باب الاجارة الفاسدة • ع (٧) قوله حريفا اراد بالحرف من يده ويده اخذ واعطاء كان كان يدفع اليه

رجح ان كان معروفا بهذه المسئلة للاجر وأبو حنيفة رجح يقول الظاهر لا يصلح حجة لاستحقاق الاجرة واقعة اعلم

أو أدخل به كرض البعد ودر الحايه
انما قال فسخ لان المقد لا يفسخ
لامكان الانتفاع بوجه آخر لكن
للمستأجر حق الفسخ (فلو انتفع
بالمبني أو أزال المؤجر المبني سقط
خياره) أي خيار المستأجر (وبخيار
الشرط والرؤية والمذر) هذا عندنا
وعند الشافعي راجح لا يفسخ بخيار الشرط
ولا بالمذر (وهو لزوم ضرر لم
يستحق بالمقد ان يبي كافي سكون
وجع ضرر استؤجر لقله) فانه
ان بقي المقد بقل السن الصحيح
وهو غير مستحق بالمقد (وموت
مهرس استؤجر من يطبخ ولينها)
فانه ان بقي المقد يضرر للمستأجر
يطبخ غير الولية (ولحقوق دين
لا يقضى الا بضمن مأجره) فانه ان
يبي يلزم ضرر الحبس (وسفر مستأجر
عبد للخدمة مطلقا أو في المصر) فان
الاستئجار للخدمة مطلقا يتقيد
بالخدمة في المصر فان قال مالك البعد
لا تسافر وامض على الاجارة
فالمستأجر أن يفسخ فان أراد
الاستأجر ان يخرج البعد فمالكه
الفسخ أما أن رضى للمالك
مخرج البعد فليس للمستأجر حق
الفسخ (وافلاس مستأجر وكان
ليتجر وخياط استأجر عبدا ليخيط
معه فترك عمله) قبل تأويله خياط
يعمل برأس ماله فذهب رأس ماله
رأما الذي ليس له مال ويصله بالاجرة
فرأس ماله ايمره ومقراض فلا يستحق
المسفر (وبناء مكثري القاية من

له فله الاجر وقال محمدان الصالح معروفا بهذه العنة لله الاجر

باب فسخ الاجارة

(وفسخ المبني) لان المقود عليه يوجد شيئا فشيئا فصار هذا عينا حادثا قبل
القبض فأوجب الخيار كما في البيع ثم المستأجر اذا استوفى لافعة فقد رضى بالمبني
فيلزمه جميع البديل كما في البيع وان أزال المؤجر المبني فلا خيار للمستأجر
(وخراب الدار واقطاع ماء الضيعة والرحى) أي فسخ الاجارة
هذه الاشياء وهذا يشتر الى أن الاجارة لا يفسخ بهذه الاشياء وقال بعضهم تفسخ
لان للمقود عليه وهو النفع المخصوصة قد قامت قبل القبض فصار كهلاك المبيع
قبل القبض والاول أصح لان للنافع قد قامت على وجه يحتمل العود فاشبهه أبق
المبيع قبل القبض أو المستأجر هذا وقد روى هشام عن محمد انه لو استأجر بيتا
فأنهم فناء المؤجر وأراد المستأجر أن يسكنه في بقية المدة ليس للمؤجر أن
يمنعه من ذلك ولا للمستأجر أن يتمتع عنه فهذا صريح في عدم الانقضاء ولكنه
يذبح ولأن أصل المكان صالح بعد الانتهاء فسكنى بضرب القسطا طبق المسد
لكي لا أجر له لعدم تمكنه من الانتفاع على الوجه الذي قصد بالاستئجار ولو
اقطع ماء الرحى والبيت مما يقتضيه لغير الطحن فليده من الاجر بمجموعه لبقاء
شيء من المقود عليه (١) فاذا استوفاه (٢) لزمت حصة (٣) وتفسخ بموت أحد
الماعدين ان عقداه لفسخه (٤) لا يلو بقي المقدم نصيب النفعة الملوكة أو الاجرة الملوكة
(٥) لغير الماعد (٦) مستحقة بالمقد (٧) لا ينفصل بالموت الى الوارث (٨) وذلك
لا يجوز هداية ولأن المقد يشهد ساعة فساءة ولا انعقاد الا بوجود ماعدين والبيت
ليس بأهل له ولا ينزل الوارث ماعدا ان الانقضاء المذكور منوط باقامة السنين مقام
النفقة في أصل المقدم صحيحا له وأصل التقدم يكن للوارث فلا اقامة في حقه (٩) وان
عقداه لغيره لا كالأوكيل والوصي والمتولي في الوقت (١٠) لان المقدم ينتقل الى ذلك
الغير شرطا فلا يكون المستحق غير الماعد (١١) (وتفسخ بخيار الشرط) وقال الشافعي
لا يصح شرط الخيار في الاجارة ولما أنه عقد معاملة لا يستحق القبض فيه في
الثوب وقاطع أجرته ودفعه اليه في هذه التوبة ولم يقطع أجره (١٢) (١) قوله
فاذا استوفاه (٢) مفهومه انه لو لم يستوفه لم يلزمه شيء (٣) قوله لزمت حصة (وقوله في
فصل البناء اذا تهدم لا أجر له الخ المراد بالاجر المتي تمام الاجر المسمى او المراد اذا لم
يسكن في المكان اصلا (٤) قوله لغير الماعد (٥) الام حصة لفظي الملوكة على
التأرج (٦) قوله مستحقة خبر تصد ويقدر منه قولك للماعد الحي (٧) قوله
لا ينفصل الخ (٨) تعليق لقول الضم في قوله الملوكة لغير الماعد بلفظها (٩) قوله
وذلك لا يجوز (١٠) لان استحقاق ملك الغير انما يكون بقدر ذلك الغير او بمقدار ما
والوارث لم يقدر ولم يأن بالمقد

سفره بخلاف بداء المكاري والفرق بينهما ان المقد من طرف المكثري تابع لمصلحة السفر فربما يدوله ان لا مصلحة في

المجلس يجوز اشتراط الخيار في كالبيع بجامع دفع الحاجة (ولرؤية) وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اجارة ما لم يره لجهة فلتا هذه جهة لا تقضى الى المنازعة لانه اذا لم يواضع يره فلا يمتنع الخواز وقد قال صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المتاع ثم اذا رآه فله الخيار اذا العقد لا يتم الا بالرضا ولا رضا بدون العلم . ي (وبالمعنى وهو عجز الماقد عن المنى في موجب) وقال الشافعي رحمه الله لا تنسخ الا بالبيع هداية والا يندر كامل كالوا كثرى لقطع منه فبراً . ثوذا ان المتاع غير مقبوضة وهي المفقود عليه فالمعنى في الاجارة كالبيع في البيع قبل القبض بجامع عجز الماقد عن المنى في موجب (الا بتحمل ضرر زائد لم يستحق به) الجملة تفسير زائد . ع (كمن استاجر رجلا ليقام ضربه فمكن الوجه أولبطخ له طعام الوليمة فاحتلت منه) ذكر شرح الجامع انه يقال للشافعي رحمه الله في من استؤجر لقطع سن أو اتخاذ وليمة ثم زال الوجه او تمت العرس فيخذ يضطر الى الرجوع عن قوله الخ فظهر ان القيد ذكر لزيادة الالتزام فلا مفهوم وبدل عليه ما قال المحو في المبسوط اذا استاجره ليقطع يده للأكل أو لخدم يده ثم بدله في ذلك كان عفوا اذ في اجاء العقد اتلاف شيء من بدنه أو ماله وهذا صريح في أنه لو لم يسكن الوجه يكون له الفسخ اه . محمد أمين (أو حانوتا ليتجر فانفس أو آجره ولزمه دين بيمان) كان المراد به عيان القاضي لبيم . مقابته بقوله . ع (أو بيمان) وهو البرهان . ع (أو باقرار ولا مال له سواء أو استاجر دابة فسفر فيها له منه) لزوم ضرر زائد اذ ربما يذهب الفسخ فذهب وثقه أولطلب غريم فحضر (لا المكاري) لا يمكن بحث الدواب على يد (١) فليده أو أجيده (ولو أحرق حصاد أرض مستأجرة أو مستعارة) وعدم الضمان في المملوكة بالاولى . مسكين (فاحرق شيء في أرض غيره لم يضمن) لانه غير متعدي كافر البئر في دار نفسه قبل هذا اذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت اما اذا كانت مضطربة يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في أرضه (وان اقمه خياط أو صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح) لانه شركة الوحو . في الحقيقة فهذا بوجهه يقبل وهذا بمذاقه يعمل فيتعلم المصلحة فلا تضره الجبه له هداية ولا يجوز قياسا لان راس مال صاحب الدكان منفعة وهي لا تصلح راس مال الشركة ولان التقبل ان كان صاحب الدكان فالعامل أجير بنصف عمله وهو مجهول أو العامل فهو مستأجر لموضع حلوسه من الدكان بنصف عمله وهو مجهول وجه الاستحسان ما ذكره المصنف .

(١) قوله (تليذه أو أجيده) ولو فرضنا انه لم يكن له تليذه ولا أجيده يضمن بنفسه لان تليبه لا يذهب شأنه الا ختم الاجرة بخلاف الساخر اذ ربما يذهب الخ فينبى يده ويضيع ماله بلا فائدة

السفر فلا يمكن الزامه لاجل الاكتراء ومن طرف المكاري ليس كذلك فبداهه بدء من هذا العقد قصدا فلا اعتبار له (ورك خياطة مستاجر عبد ليخيط يعمل في الصرف) اذ يمكنه ان يقيم الخياط في ناحية من الدكان ويصل في الصرف في ناحية (ويبيع ما آجره وتنسخ بموت أحد مائدين ان عقدها لنفسه فان عقدها لغيره فلا) كالوكيل والوصى ومتولى الوقت

مسائل شتى

(ومن أحرق حصاد أرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيء في أرض جاره لا يضمن) قبل هذا اذا كان الرياح هادئة أما اذا كانت مضطربة يضمن (فان اقمه خياط أو صباغ في دكانه من يطرح عليه العمل بالنصف صح) أي يتقبل أحدهما العمل من اناس بوجهه ويسمل الآخر بمذاقه في الهداية حله على شركة الوجوه وفيه لفر لانه شركة المنافع والتقبل فكان صاحب الهداية اطلق شركة الوجوه عليه لان أحدهما يعمل بالعمل بوجهه وهذا العقد غير جائز قياسا لان أحدهما يقبل العمل ويستأجر الآخر بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول جائز استحسانا ووجهه ان تخصيص قبول العمل بأحدهما لا يدل على نفيه من الآخر فلذا عقدت شركة المنافع وتقبل أحدهما العمل ويسمل الآخر فيجوز فكذا هنا والحاجة

ما يستلزم هذا المقدار فهو (كاستجار
 حمل يحمل عليه محلاً وراكين
 وحمل محلاً متاداً) هذا عندنا
 وعند الشافعي رح لا يجوز للجهة
 (ولو أراد الجدل فاجود فان استأجره
 يحمل قدر زاد فأكل منه ود هو ضه
 ومن قال لناسب داره فريغها والا
 فاجر ثم اكل شهر كذا كل شهر كذا
 فلم يفرغ قلبه للمسي) لانه اذا عين
 الاجرة والناسب رضى بها فله فقد
 بينهما عقد اجارة (الا اذا جحد
 الناسب ملكه وان اقام عليه ينة من
 بعد) فانه اذا جحد ملكه لم يكن
 راضياً بالاجارة مع أن المنسوب
 من اقام عليه ينة بعد جحد الناسب
 أنه ملكه ثم عطف على قوله الا اذا
 جحد قوله (أراقر بالملكه لكن قال
 لا أريد بهذا الاجر) فانه حيث لا
 يكون راضياً بالاجارة (ومحت
 الاجارة فسخها والزارة والمعاملة)
 أي المساقاة (والوكالة والكفالة
 والضاربة والقضاء والامارة) أي
 قرضهما (والإيصال) أي جعل
 الثبر وصياً والوصية والطلاق والتمليك
 والوقت مضافة) أي مضافة الى
 الزمان المستقل كما يقال في الحرم
 أجزت هذه الدار من غرة رمضان
 الى سنة كذا (لا البيع واجازته
 وفسخه وقسمه والشركة والهبة
 والشكاح والرجعة والمصلحة عن مال
 وإبراء الدين)

من أن هنا اجارة صورة وشركة الوجوه في الحقيقة . ك (وان استأجر محلاً
 ليحمل عليه محلاً وراكين الى مكة صح وله الحمل المتاد) وقال الشافعي رحمه
 الله لا يجوز للجهة قتل المقصود هو الراكب والحمل تابع والراكب معلوم
 وجهالة الحمل ترفع بالصرف الى المتعارف (ورؤيته أحب) لانه انق للجهة
 واقرب الى الرضا (ولقد زاد فاكل منه رد عوضه) لانه استحق عليه محلاً
 مسمى في جميع الطريق فله أن يستوفيه (وتصح الاجارة وفسخها والزارة
 والمعاملة والضاربة والوكالة والكفالة والإيصال) كقوله جعلت فلاناً وصي بعد
 موتي . يعني (والوصية) كما وصيت لك بداري بعد سنة مثلاً فالظاهر والعلم عند
 الله تعالى انه ان عاش للموصي الى سنة صحت الوصية لا ان مات قبلها لكن ليراجع
 ان لا يصح من كتب المذهب . ع (والقضاء والامارة والطلاق والتمليك مضافاً)
 أما الاجارة فلانها تملك المانع وهي غير موجودة حالاً فلا بد ان تكون مضافة
 ولذا قلنا أنها تنعقد ساعة فساعة حسب حدوث المانع وفسخها معتبر بها كالبيع
 حيث لا يجوز اضافته فكذا اضافة فسخه والمرارة والمعاملة وهي المساقاة اجارة
 والضاربة والوكالة (١) من باب الاطلاق والكفالة التزام للمال ابتداء كالشئ
 (٢) لكن فيها تملك للسلالة فلا يجوز تملكها بشرط غير ملائمتها للإيصال والوصية
 تصرف بعد الموت فلا يكونان الا مضافين والقضاء والامارة قرض محض (٣)
 لا يجوز تملكهما ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام أمر زيد بن حارثة ثم قال ان
 قتل زيد فمفر وان قتل جعفر فمفر فبعد الله بن رواحة ورواه البخاري . ي (لا البيع
 واجازته وفسخه وقسمه) وكان صورة القسمة أن يجعل الشريكان مالاً حصتين
 مما تزين ثم قال أحدهما أخذت هذه الحصة بعد شهر وقال الآخر أخذت ذلك
 بعد شهر . ع (والشركة والهبة والشكاح والرجعة والمصلحة عن مال) أما عن
 دم محمد فيصح مضافاً . مكين (إبراء الدين) لان هذه الاشياء تملكيات (٤) وقد
 أمكن تجزئها للحال فلا حاجة الى الاضافة . ي

(١) (قوله من باب الاطلاق الخ) كانه يعني ان الذي لا يصح مضافاً إنما هو
 التملكيات فقط لا سائر التصرفات كالاطلاقات والتزامات والولايات (٢)
 (قوله لكن فيها تملك للسلالة) في الاستدراك نظر لان التملك غير لاضافة للجزم
 في التملك كانت طالق غدا وأخطر في الاول كان دخلت الدار فانت طالق وجواز
 الاضافة لا يستلزم جواز التملك لان الاجارة وما في معناها لا يجوز تملكها
 كما مر قيل كتاب الصرف ويجوز اضافتها (٣) (قوله فيجوز تملكها) فاما
 حاز تملكها وفيه خطر فأن تجوز اضافتها وفيه حزم أولى . ع (٤) (قوله وقد
 أمكن الخ) كانه احتراز عن الوصية وكان عد الشكاح من التملكيات لانه تملك
 البضغ والرجعة منبذة . لانه من فروع . ع

«كتاب المكاتب»

(الكتابة تحرير المملوك بدا) فلا يصح بيده ولا حجره بخلاف من علق
 حقه بإداء المال الى المولى فانه يصح بيده وتزود في البحر في حجره وتقدم في
 باب المتق على جبل . ع (في الحلال ورقية في المال كاتب مملوك ولو صغيرا
 يعقل) خلافا للشافعي في الصغير ولما ان الماقل من أهل القبول والتصرف فافق
 (بمال حال) وقال الشافعي لا يجوز حلا ولا بد من نجيم لانه عاجز عن التسليم
 في زمان قليل لعدم الاهلية قبله لرق ولنا اطلاق لمن فكاكهم ولان البذل
 معقود به فأنشبه الفتن ولان مبنى الكتابة على المساحة فيمهل للمولى ظاهرا (أو
 مؤجلا أو منجم وقبل) لانه مال يلزمه فلا بد من التزامه (صح) لقوله تعالى
 فكاكهم * والامر ليس للإيجاب بإجماع الفقهاء وإنما هو أمر ندب هو الصحيح
 (وكذا اذا قال جئت عليك ألفا تؤديه نجوما أولا كذا فأن أدبت
 فانت حر وان عجزت فتن وقبل
 العقد صح) أي صح هذا العقد
 بلفظ الكتابة أو بلفظ يؤدى منها
 وهو قوله أو قال جئت الخ (وخرج
 من يده دون ملكه) فان للمكاتب
 عبدا في عليه درهم (وعق مجانا
 ان أعتق وغرم السيد ان وطى
 مكاتبته أو جنى عليها أو على ولد
 أو ما لها) أي المقر أو أرض الجناية
 أو مثل المال أوقيته (فان كاتب من
 قيمته أو عين لغيره يمين باليمين)
 هذا في ظاهر الرواية وعن أبي
 حنيفة رجع أنها تصح حتى اذا ملكها
 وسلمها عتق فان عجز رد الى الرق
 وفيه احتراز عن دراهم النبر أو
 دنانيره فان الكتابة عليها جائزة لعدم
 تمسبها (أو مائة ليرد سيده عبدا غير
 عين) حتى لو شرط ان يردها عبدا
 مينا صح (أو المسلم على الحر أو خنزير
 فسد) قوله أو المسلم عطف على الضمير
 المستتر في قوله فان كاتب والمطعم

بطل
 قبطل

(واعتق فيها وسمى في قيمته أن أدى مسمى) وفي ظاهر الرواية إنما ثبت العتق والسماية في القيمة أن أدى مسمى وهو الحر والخزير وعن أبي حنيفة رح أنه إنما يتق بآداء غيرها أن قال أن أدبتهما كانت حر ولا فرق في ظاهر الرواية وعند أبي يوسف رح أن أدى العتق وان أدى القيمة عتق أيضا وعند زفر رح لا (١٦٩) يتق الآباء القيمة لأن للمسلمين

عن اقتناء الحر فاقبعت القيمة مقامها (ولا تنقص عما سمي وزيدت عليه) هذه مسألة مبتدأة لا تليق لها بمسألة الحر والخزير ومنها أن القيمة في الكتابة الفاسدة إذا كانت من جنس المسمى فإن كانت ناقصة عن المسمى لا تنقص عن المسمى وإن كانت زائدة زيدت عليه ووضع المسئلة في البسوط فيها إذا كاتب عبده بالف على أن يتخذه أبدا فلا كتابة فاسدة فتجب القيمة فإن كانت ناقصة عن الالف لا تنقص وإن كانت زائدة زيدت عليه (وهت على حيوان ذكر جنسه فقط) أي لم يذكر نوعه وصفته (ويؤدي الوسط أو قيمته) أعما يجبر لأن كل واحد أصل من وجه أما الوسط فظاهر وأما قيمة الوسط فلأن الوسط يعرف بالقيمة فصارت أصلا فدفع القيمة قضاء في معنى الآداء (وفي كافر كاتب عبدا مثله يجرم مقدرة صح وأي أسلم لسيده قيمتها وعتق بقبض الحر) لأن عتقه متعلق بقبضها لكن مع ذلك يجب القيمة

للماسر

باب تصرف المكاتب
(صح بعه وشراءه وسفروه وإن شرط ضده) فإنه أن شرط أن لا يسافر فله السفر استحسانا لأنه

تقبل حصه العبد ويكون مكاتباً بما بقي ولهما أن العبد لا يستثنى من الدائير وإنما يستثنى قيمته والقيمة لا تعالج بدلاً (١) فكذا مستثنى (فإن أدى الحر عتق) خلافاً لزفر ولنا أن الحر والخزير ماله في الجلالة فمكن اعتبار معنى القيمة فيهما وموجبه العتق عند آداء الموضع المشروط (وسمى في قيمته) لأنه وجب عليه رد رفته لفساد العقد وقد تميز بالعتق فيجب رد قيمته كما في البيع الفاسد إذا تلف المبيع (ولم ينقص من المسمى وزيد عليه) لأنه عند فاسد فيجب القيمة عند هلاك المبدل بالغة ما بلغت كما في البيع الفاسد وهذا لأن المولى ماضى بالقصان والعبد رضى بالزيادة (٢) كيلا يبطل حقه في العتق أصلاً (وصح على حيوان) بن جنسه هداية أي نوعه كالكفر مع (غير موصوف) (٣) نوعه ولا (٤) صفته خلافاً للشافعي ولنا أن الجهالة بسيرة ومثلها يحمل في الكتابة فيتم جهالة البديل بجهالة الاجل فيه وإذا صح ينصرف إلى الوسط ويجبر على قبول القيمة وقد مر في النكاح أو كاتب كافر عبده الكافر على خر) قدرها معلوم لأنه ماله في حقه (وأي أسلم له قيمة الحر) لأن المسلم ممنوع عن تملك الحر ونكاحها هداية قبل يرجع في معرفة قيمة الحر إلى قول مسلم كان يشرها ثم تاب ع (واعتق قبضها) (٥) لأن في الكتابة معنى المعاوضة وإذا وصل أحد الموضعين إلى المولى سلم الموضع الآخر لعبد

باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله

(للمكاتب البيع والشراء) لأنها موصولة إلى مقصود العقد وهو نيل الحرية بآداء البذل (والسفر) لأن التجارة ربما لا تنطق في الحضر (وإن شرط أن لا يخرج من المصر) لأنه شرط مخالف لمقتضى العقد ولم يفسد العقد به لأنه لم يكن (٥) في صلب العقد أو لأن الكتابة في جانب العبد اعتاق وهذا الشرط يخص العبد فاعتبر اعتاقاً والاعتاق لا يبطل بالشرط الفاسد (وتزويج أمته) لأنها اكتساب لملكه للحر (وكتابة عبده) خلافاً لزفر والشافعي ولنا أنه اكتساب كالزويج وكالبيع

(١) (قوله فكذا مستثنى) لما عرف أن الاستثناء معتبر بالتسمية فكل ما يصح تسميته يصح استثناءه ومالا فلا (٢) (قوله كيلا يبطل الخ) فيه أن العتق وقع بآداء عين الحر فكيف يبطل وإحيى بالمكان التراجع إلى من يرى قول زفر أنه لا يتق بآداء عين الحر (٣) (قوله نوعه) أي صفته ع كالحنسي (٤) (قوله صفته) كالأسود ك (٥) (قوله في صلب العقد) وهو ما كان داخلاً

(٢٢ في) (كشف الخفايق)

شرط مخالف لمقتضى العقد وهو مالكية اليد ولا تقصد الكتابة بهما الشرط فإن الكتابة تعبه البيع ومع ذلك هي اعتاق بالنظر إلى البذل قلنا كل شرط مفسد يكون في أحد البذلين كما إذا شرط خمسة مجبولة يفسدها وكل شرط لا يكون كذلك لإفساده عملاً بالشهين (ونكاح أمته وكتابة عبده) لأنها بعيدان المال وعند زفر والشافعي رح لا يجوز الكتابة وهو القياس لأنها تؤدي إلى العتق وهو ليس من أهله وجه الاستحسان

انها اداة للمال وعتقه يخاف الى
 قبله) أي للمكاتب الاول ولاعتاني
 أن يؤدي الثاني بعد عتق الاول وليده
 ان أدى قبله (لا تزوجه الا بآذنه ولا
 عية ولو بموض ولا تصدقه الا بيسير
 وتكفله واقراض واعتاق عبده ولو
 بمال) لانه فوق الكتابة (وبيع نفسه
 عبده منه وانكاحه) فان ذلك اعتاق
 وهذا خلاف مال (والاب والوصى
 في رقيق الصغير كالمكاتب) أي
 كل تصرف بملك المكاتب في عبده
 يملكه في رقيق الصغير وما لا فلا
 فانها يملكان تصرفا يحصل به المال
 للصغير كالمكاتب يملك كسب المال
 فحكمهما حكم فملك المكاتب عبده
 لا اعتاقه على مال وبيع عبده من
 نفسه (وشيء من ذا لا يصح من
 مأذون ومضارب وشريك) أي
 من قوله لا تزوجه الى هنا أما انكاح
 أمته وكتابة عبده فهما وان لم يكونا
 جائزين للمأذون لم يدخلهما في قوله
 وشيء من ذا بل ذكرهما في كتاب
 المأذون بقوله ولا يزوج وعتقه ولا
 مكاتبه لان قوله هنا وانكاح أمته
 عطف على البيع والشراء وهما
 جائزان للمأذون تخصيص الإشارة
 في قوله وشيء من ذا الى بعض
 المخصوصات دون البعض لم يكن
 حسنا فجعل الإشارة الى قوله لا تزوجه
 الى آخره (ومكاتب عليه بالشراء
 ولده وأبواه لا من الاولاد بينهما)
 هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما أنه
 اذا اشترى ذراحم محرمة كالإخ والم
 يدخل في كتابته كما يقتضيه عليه ان

بل هو أضع من البيع لانه لا يزيل الملك الا بعد وصول البذل والبيع يزيله حالا
 ثم الكتابة يوجب للمالك (١) مثل ما هو ثابت له بخلاف الاعتاق على مال لانه يوجب
 (٢) فوق ما هو ثابت له (والولاء له ان أدى بعد عتقه) لان العاقد من أهل الولاء
 حين الاداء وهو الأصل فثبت له (والا لسيده) لان له فيه نوع ملك ويصح
 اضافته اليه في الجملة - هداية فلو أوصى لموالي فلان وليس له متقى حتى قالوصية
 لمعتق معتقه (لا المزوج بلا إذن) لانه ليس وسيلة الى المقصود والمالك قائم وان
 فك حجه ويحوز باذن المالك لان الملك له (والدية والصدقة الا بيسير) لانهما
 تبرع وهو غير مالك لكن اليسير من ضرورات التجارة ليجمع عليه (٣) المجاهزون
 (والتكفل) ولو باذن المولى وفي شرح الاقطع وقد قالوا لو أجاز المولى كفاته
 أو عبته لم يصح اذ لا ملك له في ماله وانما حقه متعلق به فهو بمنزلة التبرع اذا أجاز
 اعتاق الوارث أو عبته لملك الميت فانه لا يجوز شلبي وسواء كان باس المكفول عنه أولا
 لان الاول اقراض من المكفول عنه والاقراض تبرع والثاني (٤) أظهر ذلك (والاقراض)
 لانها تبرع (واعتاق عبده ولو بعد) لا يملك من الا ككتاب (٥) ولا من توابعه
 بل اسقاط الملك عن رقبته وانما الدين في ذمة المفلس فاشبه الزوال بشيء عوض
 هداية بخلاف الكتابة لانه لا يسقط ملك الرقية الا بالاداء - ع (وبيع نفسه) أي
 المبتعن نفسه لانه اعتاق على مال في الحقيقة (وتزوج عبده) لا يمتنع ويصح
 رقبته بالمهر والنفقة بخلاف تزويج المجارية لانه يكتسبها (والاب والوصى في رقيق
 الصغير كالمكاتب) لانها يملكان الا ككتاب (ولا يملك مضارب وشريك شيئا
 منه) وقال أبو يوسف يملكان الزوج كالمكاتب ولهما (٦) ان المفاوض والشريك
 شركة عنان يملكان التجارة لا الا ككتاب والمكاتب يملكهما وهذا ككتاب
 (ولو اشترى أباه أو ابنه يكتسب عليه) لانه من أهل أن يكتسب (ولو اشترى
 أخاه ونحوه) أي ذراحم محرمة ولا ولاد بينهما (لا) خلافا لما لو ان للمكاتب
 الكسب لا الملك والكسب كاف في وجوب صلة الولاد لاني غيرها حتى تجب ثقة
 الولد والولد على القادر الكسب لا ثقة نحو الاخ (ولو اشترى أم ولده منه) حال
 في أحد البدلين كما اذا قل كاتبتك على أن تخضعني مدة والمنع من الخروج لا مدخل له في بدل
 الكتابة ولا فيما قبله . عناية (١) (قوله مثل ما هو ثابت له) وهو ملك اليد - عناية (وكونه يقتضيه
 بعد اداء البذل - ع (٢) (قوله فوق ما هو ثابت له) وهو عتقه بنفس القبول حالا من
 غير اداء البذل فان هذا غير ثابت للمكاتب الاول - عناية (٣) (قوله المجاهزون) أي
 التجار الاغنياء - ك (٤) (قوله أظهر) لانه تبرع محض - عناية (٥) (قوله ولا من
 توابعه) كالصدقة والدية اليسيرة والضيافة - عني (٦) (قوله ان المفاوض) يخالف هذا
 ما في باب نكاح الرقيق من الدر المختار فانه جعل المفاوض كالأب بخلاف الشريك
 شركة عنان واقربه محبة الحلي قالا عن القهستاني ملل في المستلة روايتين - ع

لا في غيره اذ لا بد فيه من اليسار (وصح يسوع أم ولده شرهما يدونه فان شري معه فلا) هذا عند أبي خيفة رح وعندها لا يصح بيعها وان شرها بدون الولد لانها ام ولده فلا يجوز بيعها وله ان القياس يحوز بيعها وان كان معها ولد لان كسب المكاتب موقوف فلا يتناقضه مالا يحتمل الفسخ اما اذا كان معها ولد ثبت امتناع البيع بقية الولد قال صلى الله عليه وسلم اغتبتها ولدها ولا يثبت اصالة والقياس ينفيه (وكسبه له) أي يتعلق بقوله ويكاتب عليه بالشراء أي ان ولده له ولد من أمه قادمة دخل في كتابته (وكسبه له) أي كسب ولد للمكاتب يكون (١٧١)

كسب كسبه (فان كاتب قسرين له زوجين فولدت دخل الولد في كتابتها وكسبه لها) أي زوج أمته من عبده فسكن بها فولدت ولها دخل الولد في كتابة الام وكسبه للام لان الولد يبيع الام في الرق والتقي وفروعه (فان ولدت حرة بزعمها من مكاتب أو عبد فسكنها باذن فاستحقت فولدها عبيد) أي تزوج المكاتب باذن مولاه امرأة فقالت أنا حرة فولدت منه فاستحقت فولدها عبيد عند أبي خيفة رح وأبي يوسف رح وعند محمد رح حرة لقيته لأمه ولد للفرور لها ان القياس أن يكون عبدا لكونه مولودا بين رقيقين وفي الحر خالفنا القياس بإجماع الصحابة رضي الله عنهم وهذا ليس في مناه لان حق المولى يجبر بالقيمة يؤديها الحر في الحال وهما لا قدرة لأمه على أدائها في الحال بل تؤخر الى المتق (فان وطى أمة بالمكاتبير اذن المولى فاستحقت أو بشرأ فاسد فردت اخذت حرها في الحال كاللأذنون بالشجارة) أي وطى المكاتب أو اللأذنون أمة بغير اذن المولى بناء على

من المفعول أي مصحاحية ع (لم يحز بيعها) أما دخول الولد في الكتابة فاما ذكرنا وأما امتناع بيعها (١) فلتبنيها لولدها (٢) لقوله عليه السلام اغتبتها ولدها والقياس جواز بيعها وان كان معها ولدها لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق به (٣) مالا يحتمل الفسخ (٤) لكن ثبت هذا الحق فيما اذا كان معها ولدها تبعا لثبوت في تولد بناء عليه ولو ثبت بدون الولد ثبت ابتداء (٥) والقياس ينفيه وقال امتنع بيعها وان لم يكن ولدها معها (وان ولده من أمته ولد) ان ادعى ولدها أمته عني (نكاتب عليه) لما ينافي المشتري فكان حكمه كحكمه هداية والجارية أم ولده بجر (وكسبه له) لان كسب الولد كسب كسبه (وان زوج أمته من عبده فسكنها فولدت دخل في كتابتها) لان تبعية الام أرجح، فلما بقى في الرق والحرية (وكسبه لها) لدخوله في كتابتها ع (مكاتب أو مأذون) فالحكم في غير المأذون بالأولية ع (نكح باذن حرة بزعمها فولدت فاستحقت فولدها عبيد) وقال محمد حر بالقيمة لانه مفرور كالحرة ولها ان الاصل تبعية الولد للام في الرق والحرية وخالفنا هذا الاصل في الحر بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم (وان وطى أمة بشرأ) سواء اذن للمولى بالوطء أولا عناية (فاستحقت أو بشرأ فاسد فردت قالقر في الكتابة ولو بنكاح) بغير اذن المولى فهم من هداية (أخذ به مذعنق) والفرق ان التجارة داخلة تحت عقد الكتابة والشراء تجارة وان كان الشراء فاسدا قال المقدس قارة موهبا وأخرى فاسدا والمقر من توابع الشراء اذ لولا الشراء لوجب الحد فلم يجب المقر هداية ولما ثبت الشراء سقط الحد فوجب المقر ع (ونكاح ليس من الاكتساب فلا يملك له الكتابة

مذكرة بان اشترها او وهبت له ثم استحقت الامة او اشترى أمة شراء فاسدا فوطئها ثم ردت يجب المقر في الحال (ولو نكحها فوطئها اخذ حين عتق) أي نكح المكاتب أو المأذون أمة بغير اذن المولى فوطئها ثم استحقت يجب المقر بعد المتق والفرق انه لولا الشراء لما سقط وما لم يسقط الحد لا يجب المقر فيكون من توابع التجارة فيكون ثابتا في حق للمولى وهما النكاح ليس من باب الكسب فلا ينظمه الكتابة ولما قل ان يقول ان المقر ثبت بالوطء لا بالشراء ولا اذن بالشراء ليس اذا بالوطء والوطء ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتا في حق المولى (وصح تدبير مكاتبه وعجز نفسه

- (١) (قوله فلتبنيها لولدها) أي استحسانا ع (٢) (قوله لقوله عليه السلام) أخرجه الميعق مرفوعا وأعله وموقوفا على مرفوعه رضي الله عنه وصححه والرفوع أخرجه الحاكم وقال صحيح الاسناد وأخرجه ابن ماجه وذكر ابن حزم هذا الحديث بسنده وقال هذا خبر جرحه بالسند كل رواه ثقات ع (٣) (قوله مالا يحتمل الفسخ) كالمومية الولد ع (٤) (قوله لكن ثبت الحق) أي استحسانا لمحدث المذكور ع (٥) (قوله والقياس ينفيه) ولا يصح يتركه القياس لكن فيه ان اطلاق الحديث يقتضيه

وكان مدبرا ومضى عليها وسمى في ثاني قيمته أو ثلثي البذل ان مات سيده فقيرا) أي له الخيار اما ان عجز نفسه وكان مدبرا او مضى على الكتابة (١٧٢) فان مضى عليها فأت المولى ولا مال له سواء فهو بالخيار اما ان يسمى في

(فصل)

(ولدت مكاتبه من سيدها مضت على كتابتها أو عجزت وهي أم ولده) لتلقيها جهة الحرية فتخبر وماله من المال يكفي لصحة الاستيلاء بالدعوة (وان كاتب أم ولده أو مدبره صح) للحاجة الى استفادة المتق قبل موت المولى (وعتقت بجائز بموته) لتعلق عتقها به وسقط عنها البذل بإعلان الكتابة في حق إيجاب البذل لان الفرض من إيجاب المتق عند الاداء واذا تحقق المتق من جهة أخرى لم يمكن توفير الفرض عليه فسقط وبطلت الكتابة لكم الماقية في حق الاكساب والاولاد لان فسخا انما كان نظرها والنظر فيها ذكرنا (وسى المدبر في ثلثي قيمته أو كل البذل بموته فقيرا) وقال أبو يوسف يسمى في الأقل منهما لانه يختار الأقل لا محالة فلا معنى للتخير وقال محمد في الأقل من ثلثي القيمة وثلثي البذل لانه قابل البذل بالكل وقد سلم له الثلث بالتدبير فلا يجب البذل بمقابله كما اذا تأخر التدبير عن الكتابة فأبو يوسف مع أبي حنيفة في المقدار ومع محمد في ثلثي الخيار ولابي حنيفة وأبي يوسف في المقدار ان البذل وان قبوله بالكل صورة وصيغة لكنه مقابل بثلثي رقبته معنى وارادة لان الظاهر ان الانسان لا يلتزم البذل بمقابلة ما يستحق حريره كما اذا طلقها ثنتين ثم طلقها ثلثا بألف كان جميع الألف بمقابلة الواحدة لدلالة الارادة بخلاف ما اذا تقدمت الكتابة وهي المسئلة اللاحقة لان البذل مقابل بالكل اذ لا استحقاق في شيء عند المقابلة هداية ولابي حنيفة في الخيار اختلاف البديلين تأجيلا وتسجيلا ففي التخير قاندة وان أحمد الجلس لجواز كون اكثرهما أسير لكونه مؤجلا وأقلهما أسير لكونه حالا عناية (وان در مكاتبه صح فان عجز في مدبرا والاسمى في ثلثي قيمته أو ثلثي البذل بموته مصررا) وقد تقدم قليل المسئلة في السوادة السابقة بقوله بخلاف ما اذا تقدمت الكتابة مع وقالا يسمى في الأقل منهما (وان أعتق مكاتبه متق) لتمام ملكه فيه (وسقط البذل) لانه ما ألزمه الا بمقابله بالمتق هداية بالاداء وقد تضمن المتق الاداء لوقوعه قبل الاداء مع : وان كاتبه على ألف مؤجل فصالحه على نصف حال صح) استحسانه لا قياسا لعدم صحة مثله في الحر ومكاتب الغير لانه اعتياض عن الاجل وهو ليس بمال والدين مال فكان ربا وجه الاستحسان ان الاجل في حق الكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به وبذل الكتابة مال من وجه دون وجه حتى لا تسامح الكفالة به فاعذلا فلا يكون ربا (مريض كاتب عبده على اثنين الى سنة قيمته ألف ولم تجز الورثة) التأجيل شلي (أدى

ثلاثي قيمته أو ثلثي بدل الكتابة وعندهما يسمى في الأقل منهما فان الاتق لما كان متجزيا اعتبأ في حنيفة رح بقي الثلثان عبدا فان أدى للتدبير ثلثي القيمة في الحال عتق الكل في الحال وان أدى للكتابة ثلثي البذل مؤجلا عتق مؤجلا فبعد التخير وقد تاتي جهتا الحرية بيدلين معجل بالتدبير ومؤجل بالكتابة فيتخير بينهما وعندهما لما لم يكن متجزيا صار بموت المولى متق الكل وقد سقط عنه ثلث المال وبقي الثلثان فكل ما هو اقل من ثلثي البذل أو ثلثي القيمة يسمى فيه ولا قاندة في التخير بين الأقل والاكثر (واستيلاد مكاتبته ومضت عليها أو عجزت وكانت أم ولده) أي ولدت للمكاتبه فادعى المولى الولد تصير أم ولده له فتخير بين ان يمضي على الكتابة وتؤدي البذل فتعق قبل موت المولى وبين ان تعجز نفسها فتعق بعد موت المولى فان مضت على الكتابة فلها ان تأخذ المقر من سيدها (وكتابة أم ولده فعتقت بموته بجائزا ومدبره) أي عتقت كتابته مدبره (ويسمى في ثلثي قيمته أو كل البذل في موت سيده مصررا) هذا عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح يسمى في الأقل منهما وعند محمد رح يسمى في الأقل

من ثلثي القيمة أو ثلثي البذل اما الخيار وعنده قهرع التجزى وعنده كما مر واما للمقدار فمحمد رح يقول ثلثي البذل لما كان مقابلا بالكل قبل الموت يسلم له ثلث البذل ومن الحال ان يجب البذل في مقابلة الثلث وحسب بقولان البذل وقع في مقابلة الثلث لان الظاهر ان الانسان لا يلتزم المال في مقابلة ما يستحق حريره (وصلحه مع مكاتبه على نصف حال من

بدل مؤجل) أى صبح صلحه والقياس أن لا يصح لاه اعتياض عن الاجل بلاله ووجه الاستحسان أن الاجل في حق المكتاب مال من وجه لا يقدر على الاداء الا به وبدل الكتابة ليس بمال من وجه حتى لا يصح الكفالة به فاعتدلا (فان مات مريض كاتب عبده على ضعف قيمته بأجل ورثته الاجل أدى ثلثي (١٧٣) البديل حالا وباقه موجلا أو استرق

أى خير العبد بين أن يردى ثلثي البديل حالا والباقي موجلا وبين أن يتمتع فيسترق وهذا عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف روح وعند محمد روح خير العبد بين أن يردى ثلثي القيمة حالا والباقي إلى تمام البديل مؤجلا وبين أن يتمتع فيسترق لأن المريض ليس له التأجيل في ثلثي القيمة أما فيما رواه يصح له التزك فيصح له التأخير لهما أن جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبديل فكذلك بالبديل فلا يصح التأخير إلا في ثلثة (وفي نصف القيمة هنا) أى فيما إذا كان للبديل نصف القيمة هنا أي في المسئلة للذكورة وهي موت المريض الذى كاتب عبده على بدل مؤجل (أى تليها واسترق) أى خير العبد بين أن يردى ثلثي القيمة حالا وبين أن يتمتع فيسترق لأن الحباة وقت في المقدر وفي التأخير فتتعد بالثلث دون الثلثين أخا (فان قال حر لسيده عبد كاتب عبده على كذا وشرط التقي بدائه أولا) أى سواء قال على ألف أن أديت فهو حر أو لم يقل (ففصل وأدى الحر عتق ولم يرجع) أى لا يرجع للمؤدى على العبد لاه متبرع في الاداء وأما يتق باداء الحر ما أن اشترط التقي بادائه فظاهر وأما أن لم يشترط فالقياس

ثلثي البديل حالا والباقي إلى اجله (أورد رقيقا) وقال محمد يؤدي ثلثي الألف حالا والباقي إلى اجل ولهما أن جميع المسمى بدل الرقبة (١) حتى أجرى عليه أحكام الإبدال وحق الورثة متعلق بالبديل فكذلك بالتأجيل (٢) اسقاط معنى فيعتبر من ثلثي جميع المال . هدايتوقد كان له اسقاط ثلث ما تعلق به حق الوارث أى من الأموال ع فكذلك تأجيله لاه اسقاط معنى . غناية (وان كاتبه على ألف إلى سنة وقيمته ألفان ولم يجيزوا أدى ثلثي القيمة حالا أو رد رقيقا) في قولهم جميعا لوقوع الحباة في القدر والتأخير فاعتبر اثنتان فيها (حر كاتب عن عبد بالف) بأن قال لمولى العبد كاتب عبده على ألف درهم فكتب (وأدى) الحر (عتق) لاه لا ضرر للعبد الغائب في تطبيق عتقه باداء القائل فيصح أى المقدم ع في حق هذا الحكم ويتوقف في حق لزوم الألف على العبد هداية على قبول المبدئ ان اداه الحر من عند نفسه فقد حصل شرط التقي فوقع وان لم يؤده . ع (فان قبل العبد فهو مكاتب) لأن الكتابة كانت موقوفة على اجازته فاجازته أثناء كقبوله ابتداء . ي (وان كاتب) المولى . ي (الحاضر والغائب) ومعنى المسئلة ان يقول الحاضر لسيده كاتبني عن قسى وعن فلان الغائب فكتبها . ي (وقبل الحاضر صح) على الغائب والحاضر استحسانا والقياس محتم في نفسه والتوقف في حق الغائب لعدم ولايته عليه وجه الاستحسان ان الحاضر باضافة المقدم الى نفسه جعل نفسه أصلا والغائب تبعها والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل اولادها في كتابتها تبعها حتى عتقوا بادائها وليس عليهم من البديل شيء واذا امكن تصحيحه على هذا الوجه بتفريده الحاضر هداية وهذا لان التقي مرغوب فيه شرعا ليتفرع العبد لبيادة خالقه ع (وايضا أدى عتقا) لان عتقهما متعلق به ع (ولا يرجع على صاحبه) اما الحاضر فلانه قضى دينه واما الغائب فلانه غير مضطر (ولا يؤخذ الغائب بتى) لاه تبع (وقوله لمو) لغرضه على الحاضر فلا يتغير رده وقوله (وان كاتب الامة عن نفسها وعن اثنين صغيرين لها قيد بالصغر (٣) لبديل على ان لا أثر لقبول الغائب ووده وبالصغيرين لاه لو وضع المسئلة في صغير واحد لتوهم ان المقدم اذا كان عن اثنين أو أكثر وأدى أحد الاولاد لا ينتق الا للمؤدى (١) (قوله حق أجرى الخ) حتى يبيع مراجعة على جميع الدين (٢) (وقوله اسقاط) لاه ابراء موقت والبراء اسقاط من وجه ع (٣) (قوله لبديل الخ) وكان الفرض

ان لا ينتق وفي الاستحسان أنه ينتق لاه يتوقف على قبول العبد الغائب فيما يضره وهو وجوب البديل عليه لافيا بقمعه وهو محتم اداء الثقال البديل (وان قبل العبد فهو مكاتب) أى ان كاتب الحر العبد وباع العبد وقبل فهو مكاتب لان الكتابة موقوفة على اجازته (فان كوتب حاضر وغائب وقبل الحاضر فان أدى قبل جبراً عتقا) صورة المسئلة ان يقول كاتبني بالف على قسى وعلى فلان ففصل وقبل الحاضر فان يصح في حصة الحاضر وفي حصة الغائب يتوقف على قبوله وجه الاستحسان

ان الحاضر اضاف المقد الى نفسه فجعل نفسه اصلا والثالث تبعا فيصح كما يصح على الاولاد بالتبعية فليهما ادى قبل جبرا اما الحاضر فلان كل البدل عليه واما الثالث فلا بد ان يشارك في البدل عليه (فصار كبير الرحمن) صورته استوار وجل عينا من غيره ليرحمه بدين عليه لا آخر فرحمته ثم احتاج المير الى استخلاص عنه فان ادى الدين الى الميرين فخير الميرين على القبول وان لم يكن على ميسر الرحمن دين وانما هو على المستير فاذا ادى المير الدين يرجع على المستير وان ادى بشير امره لانه مضطر الى تخليص عنه ولا يتمكن (١٧٤) الا اداء الدين (ولم يرجع على الآخر) لانه متبرع في حق الآخر وانما

يرجع مير الرحمن لانه مضطر في الاداء لانه يخاف تلف ماله في يد الميرين (وقبول الثالث لو) ولان المقد قد على الحاضر (فان كوفيت أمة وطفلان لها فقبلت قاي ادى لم يرجع وعقوا) كما في مسألة الاولى والله اعلم

باب كتابة البعد المشترك

(أحد شريكي عبد أذن للآخر بكتابة حصته بالتف وقبضه فقبل وقبض بعضه فذله أن عجز) الضمير في حته وفي قوله فذله يرجع الى الآخر هذا عند أبي حنيفة رج وأصله أن الكتابة متجزئة فيكون مقتصر على نصيبه وفائدة الاذن أنه أن لم يأذن فله حق التصح فبالاذن لا يبقى ذلك واذا لشريكة بالقبض أذن للعبد بالاداء اليه فيكون متبرعا في نصيبه على القاض فيكون له وعندهما الكتابة غير متجزئة فالأذن بكتابة نصيبه أذن بكتابة الكل فالقاض أسيل في القبض ووكيل في القبض وللقبوض مشترك بينهما فيبقى كذلك بعد العجز (مكتوبة لرجلين جاءت بولد فادماه أحدهما ثم جاءت بآخر فادماه الآخر

اذلا اصابة في الاولاد فيهم بخلاف الامة وابهاك) مسح الجبل نفسها اصلا واولادها تبعا (واى ادى لم يرجع) على صاحبه ويغير المولى على القبول ويعتون والوجا تقدم في مسألة كتابة الحاضر والثالث

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكاتب حظه بالتف وقبض بدل الكتابة وقبض البعض فمجز فلقبوض فلقاض) وقالا هو فيها وله ان اذنه قبض البدل اذن للعبد بالاداء ويكون متبرعا نصيبه (١) عليه هداية فاذا تم تبرع قبض الشريك (٢) لم يرجع له (أمة بينهما كتاباها فوطم أحدهما فولدت فادى ثم وطى بالآخر فولدت فادى فمجزت فهي أم ولد للاول) لان بالعجز جعل الكتابة كأنه لم تكن فحين أن الجارية كلها أم ولد للاول لصحة دعوة لقيام الملك لكن اقتصر الاستيلاء على نصيبه لان المكاتب لا يحتل من ملك الى ملك فلما عجزت اتممت الكتابة للمائة من الاستقال فاستقل نصيب شريكه اليه لسبق وطه (وضمن لشريكه نصف قيمتها) لانه تملك نصيبه لما استكمل الاستيلاء (ونصف عقرها) لو طه جارية مشتركة (وضمن شريكه عقرها كاملا) لو طم أم ولد انثى (وقيمة الولد وهو ابنه) حر لانه ولد المفروق لقيام ملكه وقت الوطء ظاهرها هداية وولد المفروق ثابت بالنسب حر بالقيمة - ي وقالا هو عبد للاول ولا يثبت له من الثاني غير انه لا يجب الحد عليه تشبيهه (وأى دفع المقر الى المكاتب صح) لان الكتابة ما دامت باقية حتى القبض لها اختصاصا بتمامها وأبدائها (وان در الثاني ولم يطلأها فمجزت بطل التدبير) لان التدبير يشهد الملك بخلاف النسب لانه يشهد المفروق وقد اتقى الملك لان بالعجز تبين أن الشريك المستولد تملك نصيبه (وحى أم ولد للاول) لانه تملك نصيب شريكه (وضمن لشريكه نصف قيمتها) لما ذكره (ونصف عقرها) لما ذكره أيضا (والولد للاول) لصحة دعوة لقيام الملك - هداية وقول المصنف الولد للاول تصريح بما علم من قوله وحى أم من ذكره هذه المستفادة هذه الفائدة والانتهى مسألة الحاضر والثالث بعينها ع (١) (قوله عليه) اي على البعد (٢) (قوله لم يرجع) أى على المتبرع عليه وهو المكاتب لانه بعد العجز صار عبدا للمولى لا يوجب على عبده - ت

فمجزت فهي أم ولد للاول وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها وشريكه عقرها وقيمة الولد وهو ابنه هذا والله عند أبي حنيفة رج وأصله أن الكتابة مشتركة متجزئة عند أبي حنيفة رج فيقتصر على نصيبه لان الكتابة لا تقتل من ملك الى ملك كما في المدير واستيلاء القتل لا يجزى فاذا استولد أحد الشريكين القتل المشترك كصارت كلها أم ولد له ويضمن نصف قيمتها لشريكه اذا صرنا هذا استيلاء لثاني قبل العجز ووقع في ملكه ظاهرها يثبت نسب ولده لكن اذا عجزت صارت كان الكثرة لم تكن فظهر أنه في الحقيقة ووطى أم ولد الغير فاستيلاء الاول وقع غير متجزئ فكلها أم ولد له ويضمن نصف

قيمتها لتثريته ولا تكون أم ولد لغيره لكأن ولد التثريك ولد مفرور حيث وطئ مستمدا على الملك فيكون حرا بالقيمة وبين من قام عقرها وأما عندهما فاستيلاء المكتبة لا يجزئ قبل العجز صارت أم ولد للاول واستقل نصيب الثاني اليه بضع الكتابة فان الكتابة تنسخ بالاستيلاء فيها لا يتضرر به المكتبة فيكون وطئ الثاني في غير ملكه فيجب عليه تمام العقر لا الحداشة ولا يكون ولده حرا بالقيمة ويضمن الاول لتثريك نصف قيمتها مكتبة عند أبي يوسف روح والاقول من نصف قيمتها من نصف ما بقي عليها من بدل الكتابة عند محمد بن عمار وإذا أفضحت الكتابة في حصة التثريك عندهما قبل العجز فكلها مكتبة الاول بنصف البدل عند الشيخ أبي منصور روح وبكل البدل عند طائفة للشيخ (وأي دفع العقر إليها صح) أي قبل العجز لا اختصاصا بمناضها أو عواضها (فإن لم يباعها الثاني ودمرها (١٧٥) فجزت بطل تديره وهي أم ولد

للأول والولد له وضمن لتثريكه نصف قيمتها ورجع عليها) لأنها بالمعز تصير كأنها لم تولد في الجواب فيه على الخلاف في الرجوع والحجرات وقد قررناه في الاعتاق (عبد لها مديرة أحدهما ثم حرره الآخر موسرا فمدير ان يضمن للمعز نصف قيمته) مديرا أو يضمن أو يفتق لاه أفسد نصيب المدير • هداية لاه كان قبل الاعتاق يملك الاستخدام والاستقلال ولا يجبر على الإخراج إلى التفتق وبعد الاعتاق يجبر على ذلك ويكون بمنزلة للمكاتب ويكون مختصا بكسبه وإذا ضمنه لا يملك بالضم إن هذا ضمان حيولة بين المالك ومملوكه حيث عجز عن استخدامه واستغله لا ضمان تملك • ك ولعل وجه جعل هذا الضمان ضمان حيولة في هذا الفصل لا في الفصل التالي عدم رضاه بتفتق حصة بلا عوض هنا ودأب عدم الرضا تقدم التدير على التحرير والرضاه في التالي لأن الأصل في الضمان هو ضمان تملك فلما علم هذا الأصل وإن ضمان التملك مشروط بإمكان التملك وقد علم وقوع سبب التملك سابقا وهو التحرير على تقدير تضمينه موسرا ثم أتى اختيارا بما يقع التملك وهو التدير فقد روى بأسقاط الضمان • (وإن حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدير • شرح (المعز) لأن شرط الضمان تملك الدين المضمن وقد فات بالتدير لأن المدير لا ينتقل من ملك المدير • غايه ولم يجعل ضمان حيولة لما سمعته آتاه وقال التدير باطل لعدم مجزي الاعتاق فله تضمين المعز موسرا أو الساية إن كان للمعز موسرا

ولد الأول طوري (وإن كاتبها فحررها أحدهما موسرا فجزت ضمن لتثريكه نصف قيمتها ورجع عليها) لأنها بالمعز تصير كأنها لم تولد في الجواب فيه على الخلاف في الرجوع والحجرات وقد قررناه في الاعتاق (عبد لها مديرة أحدهما ثم حرره الآخر موسرا فمدير ان يضمن للمعز نصف قيمته) مديرا أو يضمن أو يفتق لاه أفسد نصيب المدير • هداية لاه كان قبل الاعتاق يملك الاستخدام والاستقلال ولا يجبر على الإخراج إلى التفتق وبعد الاعتاق يجبر على ذلك ويكون بمنزلة للمكاتب ويكون مختصا بكسبه وإذا ضمنه لا يملك بالضم إن هذا ضمان حيولة بين المالك ومملوكه حيث عجز عن استخدامه واستغله لا ضمان تملك • ك ولعل وجه جعل هذا الضمان ضمان حيولة في هذا الفصل لا في الفصل التالي عدم رضاه بتفتق حصة بلا عوض هنا ودأب عدم الرضا تقدم التدير على التحرير والرضاه في التالي لأن الأصل في الضمان هو ضمان تملك فلما علم هذا الأصل وإن ضمان التملك مشروط بإمكان التملك وقد علم وقوع سبب التملك سابقا وهو التحرير على تقدير تضمينه موسرا ثم أتى اختيارا بما يقع التملك وهو التدير فقد روى بأسقاط الضمان • (وإن حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدير • شرح (المعز) لأن شرط الضمان تملك الدين المضمن وقد فات بالتدير لأن المدير لا ينتقل من ملك المدير • غايه ولم يجعل ضمان حيولة لما سمعته آتاه وقال التدير باطل لعدم مجزي الاعتاق فله تضمين المعز موسرا أو الساية إن كان للمعز موسرا

باب موت المكاتب وعجزه وموت الولي

حرفة روح فإذا أعتق التالي لم يبق له ولاية التضمين والاستثناء ثم أفسد نصيب المدير فله أن يفتق أو يضمن أو يضمن قيمته مدرا وقد مر في باب عتق البعض من كتاب الاعتاق أن قيمة المدير ثلثا قيمة القن وإذا ضمنه لا يملك له لأنه لا ينتقل من ملك إلى ملك وأما في المسئلة الثانية إذا أعتق الأول فلا يخر الحيات التملك عنده فإذا دبره لم يبق له ولاية التضمين بل بقي له ولاية الاعتاق أو الاستثناء فولاية الاعتاق والاستثناء ثابتة في المستتين والتضمين يختص بالأول وعندهما أنا دبره أحدهما فاعتاق الآخر باطل لأن التدير لا يجزئ عندهما فملك نصيب صاحبه بالتدير ويضمن نصف قيمته فأموسرا فكان أو مسرا لأنه ضمان تملك فلا يختلف باليسار والصار وإن أعتقه أحدهما فمدير الآخر باطل لأن الاعتاق لا يجزئ عندهما فيضمن نصف قيمته إن كان موسرا ويضمن المبد أن كان مسرا لأن هذا ضمان الاعتاق فيعتاق باليسار والصار

باب الموت والعجز

(مكاتب عجز عن نجم ان كان له وجه سبيل اليه لا يسجزه الحاكم الى ثلاثة ايام) أي ان مضت ثلاثة ايام ولم يؤد حصة ذلك التجم حكم له بسجزه (والا عجزه) (١٧٦) أي ان لم يكن له وجه سبيل اليه عجزه وهذا عند أبي

(مكاتب عجز عن نجم وله مال سبيل لم يسجز الحاكم الى ثلاثة ايام) انظر الجائين
والثلاثة مدة ضربت لابلاء الاعذار كالمديون للقضاء (والا عجزه) وقال ابو
يوسف لا يسجزه حتى يتوالى عليه نيمان (وفسخها) لتحقق سبب الفسخ وهو
العجز (او سيده يرشاه) لانها تفسخ بالتراضي بلا عذر فالعذر اولى (وماذا حكم
الرق وما في يده لبيده) لانه ظهر انه تسب عبده (وان مات وله مال لم يفسح)
وقال الشافعي بطلت الكتابة ومات عبدا وامام في ذلك زيد بن ثابت رضي واخذ علماؤنا
بقول علي وابن مسعود رضي الله عنهم ولاه عقد ما وضة لا يطول بموت احد
للمتقين وهو الولي فكذا بموت الاخر (١) والجامع الحاجة الى ابقاء العقد لحياء
الحق بل اولى لان حقه اكدر من حق المولى حتى لازم العقد في جانبه (٢) والموت انتفى المالكية
منه للملكية (ويؤدى كتابته من ماله وحكم بمقتضى في اخر حياته) لعدم الحماية بعد
الموت - هداية ما يجعل اداء نائبه كاد انمو استناد الاداء الى سيده الموجود قبل الموت
وهو العقد او باقاة التركة الموجودة اخر حياته مقام التحلية بين المولى والمال - ك
(وان ترك ولدا ولدا في كتابته لا وفاء سمي كايه على نجومه) لانه داخل في كتابته
وكسبه ككسبه وصار كما اذا ترك وفاء (فان ادى حكم بمقتضى وعقبي ابيه قبل موته
ولو ترك ولدا مشترى) مفاد الاطلاق انه لا فرق في المشتري بين ان يكون مولودا
في الكتابة او فيه طووي (عجل البدل حالا او رد وقيفا) وقالا يؤديه الى اجله
كالمولود في الكتابة ولما ان الاجل يثبت شرطا في العقد فثبت في حق من دخل في
العقد والمشتري لم يدخل لانه لم ينفذ اليه العقد ولا سري حكمه اليه لانقصاله
أما المولود في الكتابة فنصل حين العقد فسرى اليه (فان اشترى ابنه فمات وترك
وفاء ورثته اب) لانه لما حكم بحريته في آخر حياته يحكم بحرية ابنه بما فيكون حرا يرث
حرا (وكذا) يرثه ك (لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة واحدة) لانها حينئذ كشخص
واحد يمتنان مما ان ادبا ويرد ان في الرق مما ان لم يؤدبا وقد عتق الاب اخر حياته
فكنا الابن بالعمية ك (ولو ترك ولدا من حرة) أي متفقه ك (ودينا فيه وفاء
بمكاتبته فحق الولد فقضى به على مائة الام لم يكن ذلك قضاء بسجز المكاتب)
لان القضاء بالارش قد يكون بمجهة أخرى غير الولاء كالكتابة ك (ثم اذا أدى البدل
(١) (قوله والجامع الحاجة) الحاجة الى نيل الحرية فلا يتأذى في قبره بتعير اولاده
برقته وايضا انه من آثار الكفر فالخلو منه مطلوب ع (٢) (قوله والموت انتفى الحق)
لان الموت نهاية في السجز والملك نهاية في التمرد و بين الهاتين تباين كلي واما للملكية
فسجز كاللوت مع قانا بقي المقدم مع اقوى المتنافين وهو موت المولى لادنى الحقين
هو حق المولى فلان يبقى مع ادنى المافين لا على الحقين كان اولى ك

خليفة روح ومحمد روح وعبد أبي يوسف
روح لا يسجزه حتى يتوالى عليه نيمان
(وفسخها بطلب سيده أو سيده يرشاه)
أي فسخها سيده برضى المكاتب
(وعادقته وما في يده لبيده فان مات عن
وفاء) أي عن مال يفي بدله الكتابة
(لم تفسخ كتابته) هذا عندنا وعند
الشافعي روح تبطل الكتابة لقوات
الحمل ونحن نقول هو حي في بعض
الاحكام فكذا في هذا لاحتياجه الى
زوال أثر الكفر وهو الرق أو
يستند الحرية الى ما قبل الموت (وقضى
البدل من ماله وحكم بموته حرا
والارث من مقتضى ذيه وهو ان في كتابته
حتى لو ولدوا قبل الكتابة لا يتبعونه)
(أو شراهم أو توتب هو وابنه
صغيرا أو كبيرا جرة) أي بكتابة واحدة
فان الولد ان كان صغيرا يتبعه وان
كان كبيرا جلا كشخص واحد وان
لم يترك وفاء فن وله في كتابته سى
على نجومه فان ادى حكم بمقتضى ابيه
قبل موته وبسته ومن شراء قادی
البدل حالا او رد وقيفا) هذا عند
ابن حنيفة روح وعندهما الولد للمشتري
يسمى على نجوم الاب لانه كوتب
بتبعية الاب (فان ترك ولدا من
حرة ودينا يفي بدله لافى الولد وقضى
به) أي بموجب الجنابة (على مائة
امه لم يكن ذلك تسجرا لايه) لان
هذا القضاء لا ينافي الكتابة لان مقتضى
الكتابة الحق الولد يعم الى الام والاحباب

القول عليهم لكن على وجه يحتل ان يفتى فينجر الولاء الى موالى الاب وانما قال ودينا يفي لانه لو كان غينا
لا يتاني القضاء بالالحاق بالام لانه يمكن الوفاء في الحال

(وان احتصم قوم امه وابيه في ولائه)
 فقضى به لقوم امه فهو نسجيز) لان
 القضاء يكون ولاه الولد لمولى الام
 معناه ان الام ماتت رقيقا وانسخ
 عقد الكتابة فيكون القضاء في
 فصل بمجهد فيه فينفذ وتفسخ
 الكتابة (وطاب لسيده ما أدى اليه
 من صدقه نسجيز) اي اذا لم يكن
 المولى مصرفا للزكاة فاخذ للمكاتب
 الزكاة لكونه من المصارف ثم اداء
 الى المولى من بدل الكتابة ثم عجز
 فظهر ان المولى اخذ الزكاة وهو غني
 ومع ذلك يطيب له لانه اخذ عوضا
 عن المتق زمان الاخذ والبعد قد
 اخذه صدقة وقد قال النبي عليه السلام
 لك صدقة ولنا هدية (فان حتى عبد
 فمكاتبه سيده جاهلا بها) اي بالجناية
 (فمجزز او مكاتب فلم يقض به فمجزز
 دفع او قسدي) اي حتى مكاتب
 فلم يقض بمسجوب الجناية فمجزز
 خير بين دفعه واداء ارض الجناية لان
 هذا هو موجب جناية العبد لكن
 الكتابة صارت مائة عن المنع ثم
 زال المنع بالمجزز فعاد الحكم الاصل
 (وان قضى به عليه مكاتب فمجزز مع
 فيه) اي وان قضى بمسجوب الجناية
 على المكاتب حال كونه مكاتب فمجزز
 بيع في ذلك لانه دين متعلق برقبته
 بالقضاء به فاستقل الى قيمته (ولا تفسخ
 بموت السيد وادى البذل الى وروته
 على نجومه فان اخذت بعضهم لاصح
 وان اعتقوه عتق مجانا) لانه لا يقتل

عتق المكاتب بغير ولاه الولد الى مواله فيرجع مائة الام على عاقبة الاب لانهم
 كانوا مضطرين فيما عطلوا طوري هذا اذا عطلوه بعد موت الاب قبل اداء البذل
 لاستاد عتق الاب الى ما قيل مائة فبين ان الولد كان لمولى الاب وان موالى
 الام كانوا مضطرين في الاداء اما اذا عطلوه حال حياة الاب فلا يرجعون لان
 عتقه لم يستند الى اول عقد الكتابة . امين عن النهاية والمراج (وان احتصم موالى
 الام والاب في ولائه فقضى به لمولى الام فهو قضاء بالسجيز) لان هذا اختلاف في
 الولد مقصودا وذلك (١) بناء على بقاء الكتابة وانتقاضها وهذا فصل بمجهد فيه فينفذ
 ما يلاقيه من القضاء (وما أدى المكاتب من الصدقات وعجز طاب لسيده)
 (٢) لتبديل الملك فان العبد يملكه صدقة والمولى عوضا عن العتق واليه وقعت
 الاشارة (٣) في حديث بريرة رضي الله عنها هي لما صدقة ولنا هدية ولو عجز
 قبل الاداء فكذلك الجواب وهذا عند محمد رحمه الله ظاهر لان بالسجيز تبديل
 الملك عنده وكما عند أبي يوسف رحمه الله وان كان بالسجيز يتقرر ملك للمولى
 عنده لانه لا خبث في نفس الصدقة بل الخبث في فعل الاخذ لكونه اذلالا به فلا
 يجوز لغني لعدم حاجته ولا لهاشمى لزيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى
 فصار كالفقير اذا استغنى وفي يده ما اخذته من الصدقة . هدية ثم قول المصنف
 وعجز فلو لم يسجيز وعتق فالظاهر ان طيبه بالاولوية . ع (وان حتى عبد فمكاتبه
 سيده جاهلا بها فمجزز دفع او قسدي) لان هذا هو موجب جناية العبد في الاصل
 ولم يكن طالا حتى يصير مختارا للقضاء الا ان الكتابة تمت الدفع فاذا زالت عاد الاصل
 (وكذا ان حتى مكاتب ولم يقض به فمجزز) لما قلنا من زوال المنع وقال زفر
 يباع فيه وان عجز قبل القضاء لان المنع من الدفع وهو الكتابة قائم وقت الجناية
 فكما وقعت المنع موجهة للقيمة كما في جناية للدير وأم الولد ولنا ان المنع قابل
 للزوال لقرود فلم يثبت الاستقال في الحال فيتوقف على القضاء (٤) أو الرضا كما
 في العبد المبيع اذا ابقى قبل القبض فانه يتوقف الفسخ على القضاء لتردده لاحتمال
 عوده اما التدبير والاستيلاء فلا يخلان الزوال (فان قضى به عليه في كتابته
 (١) قوله بناء على) بخلاف العقل فانه قد يكون بغير الولد كالكفالة كما علمه الكفاية
 بذلك . ع (٢) قوله لتبديل الملك) قيل ان ملك الرقبة كان للمولى قان التبديل
 وأجيب بان ملك الرقبة مغلوب في مقابلة ملك اليد حتى ان للمكاتب منع المولى
 من التصرف في ماله وليس للمولى منع المكاتب ثم بالسجيز انكسر الامر وما هنا
 الا تبديل قبل لاسلم أن مثل هذا التبديل بمنزلة تبديل العين والجواب انه بمنزلة تبديل
 الشارع فلا مجال لثبته . ت (٣) قوله في حديث بريرة الخ (وبريرة رضي الله
 عنها اذ ذاك كانت معتقة لا مكتوبة فاستشهدا صاحب الهداية بمجرد تبديل الملك قلنا
 تملك المال صدقة وهو صلى الله عليه وسلم لم يملكه هدية . ع (٤) قوله أو الرضا

من ملك الى ملك فلا يصح اعتناق (١٧٨) بعض الورثة واما اعتناق الكل فيجعله ابراء تصححه المشرق ولا كذلك اعتناق

بعض الورثة لانه لا يمكن جعله ابراء لبعض تصحيحا للعتق فان ابراء البعض لا يصح العتق لانه لا يمتنع شيء بابراء البعض والله اعلم

كتاب الولاء

هو ميراث يستحقه للرأ بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب عقد الموالاة فالولاء نوعان ولوا المانق وولاء الموالاة فابتداء بولاء المانق فقال (من اعتنق باعتاق او بفرعه) كالكتابة والتدبير والاستيلاء (او بملك قريه) اى بمالكية قريه اياه (فولاء لسيده وان شرط عدمه) فان ذلك شرط مخالف لمقتضى العقد فينقض العتق ويبطل الشرط فان قبل كيف يكون الولاء في التدبير والاستيلاء لسيده والمدير وام الولد انما يقتان بموت السيد قلنا صورته ان يرتد السيد نحو ذبابة منها ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعتق مدبره وام ولده ثم جاء مسلما فمات مدبره او ام ولده فالولاء له (ومن اعتنق امة زوجها فن فولدت لاقل من اصف حول) أي من وقت الاعناق (فله ولاد الولد بلا نقل عنه) أي ان اعتنق أبوه لا ينتقل ولاد الولد من موالى الام الى موالى الاب لان الحمل كان موجودا وقت الاعناق فاعتنقه وقع قصدا فلا ينتقل ولاد من معتقه (وكذا لو ولدت ولدين أحدهما لاقل من ذلك) أي ولدت الامة العتقة ولدين قوامين بين الاعناق وولادة أحدهما أقل من نصف حول لا ينتقل ولاد الولدين

فحيز فهو دين بيع فيه (١) لا انتقال الحق من الرقة الى القيمة بالقضاء (وان مات السيد لم يضيغ الكتابة) كيلا يؤدي الى ابطال حق المكاتب اذ الكتابة سبب الحرية وسبب حق المراه حقه (ويؤدي المال الى وراثته على نجومه) لانه استحق الحرية على هذا الوجه (وان حرروه عتق بجنا) بجعل اعتاقهم ابراء عن البذل كبراء للمولى (وان حرروا البعض لم ينفذ عتقه) لمسم للملك لان المكاتب لا يملك بساتر أسباب الملك فكذا بالوراثة وانما جعل اعتناق الكل اعتناقه على سبيل جعله ابراء عن البذل فان البذل يجري فيه الارث كما اذا ابراء المولى واعتنق بعض الورثة لا يصير ابراء هداية لان اعتناق الكل انما جعل ابراء تصحيحا لاعتاقهم لانهم لا يملكون الاعتناق الا في ضمن ابراء وبراء بعضهم او الاعفاء اليه لا يثبت العتق في كل المكاتب ولا في بعضه . كـ موضحا لكلام الهداية كما ان ابراء للمولى عن بعض البذل وكذا اناؤه اليه لا يثبت العتق في كله ولا في بعضه . ع

كتاب الولاء

(الولاء لمن أعتق) هذا لفظ حديث أخرجه الستة . عني على الهداية ولو كان العتق بالكسر امرأة أو ذميا أو ميتا (٢) فينفذ وصلايه وقضى ديونه . ع (ولو تدبير وكتابة واستيلاء وملك قريب) كان ملكك امرأة ابن أخيها . ع لانه أحياء معنى بإزالة الرق عنه فالولاء كالولاء لفرته (وشرط السالبة) بان أعتقه على ان لا ولاد له عليه . ع (لنو) لانه مخالف للنس (ولو أعتق حاملا) بان ولدت لاقل من ستة أشهر من حين العتق بدليل قوله فان ولدت الخ . ع (من زوجها القن) احتوز عن الحر وقادة هذا القيد تظهر في قول المصنف فان ولدت الخ فانها ان ولدت لاكثر من ستة أشهر بعد عتقها وزوجها حر فلما ان يكون عريا معروف النسب فلا ولاد على الولد أصلا كما هو مؤدى كلام الزيلعي أو عجباً حر الأصل وعليه ولاد المولود فالولاء لمواليها ولاجر وهو قول للمصنف عجمي تزوج الخ أو معتقاً فالولاء لمواليه ابتداء لمواليها حتى يحتاج الى الجبر وهذا لانه لما رفع الولاء ثابت لمواليها قبل عتقه فثلث منع ثبوته لهم أولى لان المنع أسهل من الرفع . ع (لا ينتقل ولاد الحمل من مولى الام أبنا) لانه عتق على مستحق الام (٣) مقصودا أي رضا ولي الجناية بان تصالحها على شيء . ع (١) (قوله لا انتقال الحق الخ) يبقى قد انتقل بالقضاء من الموجب الأصلي وهو دفع الرقة الى القيمة قبل زوال المانع فاذا زال لم يعد الحكم الأصلي . هـ (٢) (قوله فينفذ الخ) بان مات بعده قبل قبض ميراثه منه . أمين وكان معتقاً فنفذ الخ قبل قبض الوارث ولاعت فلا يثنى هذا ما يأتي من قول المصنف فان مات للمولى ثم العتق الخ . ع (٣) (قوله مقصودا) فيه انه قد دم في المانق وان أعتق حاملا عتق حملها بما اذ هو متصل بها اهـ

أيضاً لان احد التوأمين كان موجودا وقت الاعناق فكذا الاخر والتوأمين ولدان من بطن واحد بين ولادتهما لانه

أي وان ولدت الامة المستقة ولدا
وبين الاعناق وولادته أكثر من
نصف حول قولا الولد لبيد أمه
يعنى أن الولد ان مات قولا لبيد
الام فان أعتق الاب قبل موت الولد
صار الولد بحيث ان مات بعد موت
الاب قولا الولد يكون لمعتق الاب
وانما قلنا قبل موت الولد لان الاب
ان اعتق بعد موت الابن لا يقتل
ولا الابن الى موالى الاب لان مولى
الام استحق ولاد الولد زمان موته
وبعد قرر ذلك لا يقتل عنه وانما
قلنا بعد موت الاب لان الاب اذا
أعتق والولد مات قبل موت الاب
فبرأه للاب فلا يكون ولا مولى
الاب (عجبي له موالى للموالاة
نكح معتقة العرب فولدت ولدا فلولاء
ولدا مولاهما) هذا عند أبي حنيفة
رح ومحمد رح وأما عند أبي يوسف
رح فولا مولى الاب موالاة ترجيحها
لجانب الاب وهما رجعا ولاد المتافة
وان كان من جانب الام وانما وضع
المسئلة في العجبي لان ولاد الموالاة
لا يكون في العرب لانهم شوبلوقبال
فلا ارت لمولى للموالاة لآخره عن
الوارث النسبي وان كان من ذوى
الارحام وأما للمعجم فقد ضيعوا
ألسانهم فيصور فيهم مولى للموالاة
(والمعتق عصبة قدم للنسبي عليه وهو
على ذى الرحم) أي المعتق شخص
ياخذ ما في من صاحب الفرض وكل
المال عند عدمه والنسبي أما عصبة نفسه
أي ذكر لا فرض له ولا تدخل في نسبته

لانه جز منها . هداية والمولى أوقع المتق على جميع أجزائها مقصودا (فان ولدت
بعد عتقها لاكثر من ستة أشهر فولاؤه لمولى الام) لانصالة بها بعد عتقها فيبيعها
في الولاء لكن لم يبقن بقيامه وقت الاعتق . هداية فلذا قال (فان عتق الببد
جرو ولاه ابنه الى مواليه) لان الولاء كالنسب قال عليه الصلاة والسلام (١) الولاء
لحمة كحمة النسب لا يباع ولا يوهب ثم القسب الى الاء فكذا الولاء والنسبة
الى موالى الام ضرورة عدم أهلية الاب قلنا صار أهلا عاد الولاء اليه كولد
الملاعة ينسب الى قوم الام واذا أكذب للملاعن نفسه عاد اليه النسب (عجبي)
حر الاسل . ت (تزوج معتقة فولدت قولا ولدا لمواليها وان كان له ولاه
الموالاة) وقال أبو يوسف حكمه كحكم أبيه ولها ان ولاه المتافة قوى معتبر
في الاحكام (٢) حتى تعتبر الكفائة فيه والنسب في المعجم ضائع فيهم ولذا
لا تعتبر الكفائة فيه فيهم والقوى لا يمارضة الضيف (والمعتق مقدم على ذوى
الارحام) وكذا على الرد على أصحاب الفروض . ي (مؤخر عن العصبية
النسبية) باقسامها الثلاثة . امين فتنصيب (٣) لقوله عليه السلام لذي اشترى عبدا
فاعتقه ولو مات ولم يترك وارثا كنت أنت حصته وورث عليه السلام ابنة حمزة
رضي الله عنها حين مات معتق لها عنها وعن بنت على سبيل العصبية (٤) مع
قيام الوارث واذا كان عصبية يقدم على ذوى الارحام ويؤخر عن العصبية النسبية
والجواب ان التبعة لا تنافي المقصودة لان المقصود تبعا مقصود كما لا يخفى لعم لا يكون
مقصودا فان اول خبر لان غرض المصنف وهو صاحب الهداية مطلق المقصودية . ع
(١) (قوله الولاء لحمة الخ) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما
سرفوعا والطبراني سرفوعا بطريق صحيح عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه وابن
عدي عن أبي هريرة رضي الله عنه وأعله يحيى بن أبية . عني والمعجمة بالضم القرابة
قاموس قيل اذا كان الولاء كالنسب فكيف يتفخخ في مسئلتنا والنسب لا يتفخخ
قلنا لا يتفخخ بل حدث ولاد أولى منه فقدم كالأخ فانه عصبية فاذا حدث من هو
أولى منه كالابن قدم وفي الجواب نظر لانه يلزم منه ارث موالى الام عند اضطرار
موالى الاب كالأخ عند موت الابن ولم يرو عن احوارث موالى الام بعد انتقال
الولاء عنهم . وتويعن أن يدل ان ولاد الام ضرورى كما أثبت المصنف فوجوده
الى سد قيام الضرورة فيتنق باثباتها كافي لسب ولد الملاعة بخلاف ولاد الاب فانه
أصل اختيارى اذا ثبت لا يرتفع أصلا . ع (٢) (قوله حتى تعتبر الخ) فمعتقة
العرب لا تكون كقوة المعتقة للمعجم . حميد . ش (٣) (قوله لقوله عليه السلام لذي
اشترى عبدا الخ) رواه البخاري وعبد الرزاق في مصنفه ومحمد بن الحسن في الولاء
كلهم عن الحسن البصري عن صلى الله عليه وسلم والمرسل حجة عندنا والحديث
الثاني أخرجه النسائي وابن ماجه في سننهما . عني (٤) (قوله مع قيام الوارث)

الى الميتاتى وأما بشره وهي أشى بعصيا ذكر وأما مع غيره كالأخت لاب وأما أو لاب نصير عصبية مع البنت وكلهم يقدم على

المتنق (والمتنق يقدم على ذوى
أتمى (فإن مات السيد ثم المتنق ولا
وارث له من النسب فإنه لا قرب
عصبة سيده) أي أن مات السيد ثم
المتنق ولا وارث له من النسب فإنه
لا قرب عصبة سيده على الترتيب الذي
يسرى في علم الترافض (ولا ولا
لنساء إلا ما عتقن أو أعتق من أعتق
كما في الحديث) وجارة الحديث
هذه ليس لنساء من الولاء إلا ما
أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبين
أو كاتب من كاتبين أو ميرن أو مير
من ميرن أو مير ولا معتقن أو
معتق معتقن أي ليس للنساء من
الولاء إلا ولا من أعتقته أو ولا
من أعتق من أعتقته وأملوا المذبح
فقد هرق في مذبذب للمذبح يفرض
ذلك مرتين ومئة جبر الولاء قد
سرت

فصل

(أن أسلم رجل على يد رجل وولاه
أو غيره على أن يرثه ويقتل عنه صح)
قوله أن أسلم رجل على يد رجل الخ
قيد أخرج مخرج المادة وهو ليس
بشرط لصحة هذا العقد (وعقله
عليه وارثه) أي أن جنى الأسفل
فديته على لولي الأعلى وإن مات
فإنه للأعلى وهذا عندنا وعند الشافعي
لاعتبار العقد للولاء (واخر عن
ذى الرحم وله التقلع بمحضره إلى
غيره أن لم يقتل عنه فإن عطل عنه
أو عن ولده فلا ولا يوالي متنق أحدا
أصلا) فإن ولا المتأققة مقدم على ولا
للولاء بشرط أن لا يكون متقاوا أيضا

لقوله عليه السلام ولم يترك وارثا قالوا المراد به وارث هو عصبة بدليل الحديث
الثاني (فإن مات للولي ثم مات المتنق فبإرثه لا قرب عصبة للولي) دون بناته
لأنه ليس للنساء الحديث (وليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من
أعتقن أو كاتبين أو كاتب من كاتبين) وبهذا اللفظ ورد الحديث هداية فكان
للمتقن أو رده تمليل لقوله فبإرثه لا قرب عصبة المولى - ع

فصل

(أسلم رجل على يد رجل وولاه على أن يرثه ويقتل عنه أو على يد غيره وولاه
صح وعقله على مولاه وارثه له) وقال الشافعي للولاء ليس بشيء لأن فيه إبطال
حق بيت المال ولنا قوله تعالى والذين عقدت (١) إيمانكم فآتوهم نصيبهم (٢)
والآية في المولاة (٣) وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أسلم عن
يد رجل آخر وولاه فقال عليه السلام هو أحق الناس به حياة ومما وهذا
يشير إلى العقل والأورث في حالتين ولأن ماله حقه فيصرفه إلى حيث شاء والصرف
إلى بيت المال ضرورة عدم المستحق لأنه مستحق (أن لم يكن له وارث وهو
آخر ذوى الأسلم وله أن يقتل عنه إلى غيره) لأنه عقد غير لازم كالوصية
(بمحضره من الآخر) كما في عزل الوكيل قصدا (٤) بخلاف ما إذا عقد الأسفل
مع غيره بغير محضر من الأول لأنه قد يخفى حكمي بمنزلة العزل الحكمي في الوكالة
هداية وإنما اشترط العلم في تبري الأسفل لأنه ربما يموت ويصرف الأعلى في ماله
على حساب الأورث فيضن أن كان الفسخ من الأسفل وكما يشترط المحضر في تبري الأسفل
يشترط في تبري الأعلى كذلك لأنه قد يمتنع الأسفل عبدا على حساب أن عقل عيده
على الأعلى فيتضرر بوجوب العقل عليه فله أن كان الفسخ من الأعلى نهاية ومراج
الدرأيت (ما لم يقتل عنه) (٥) أو عن ولده تنور وبمد العقل لا يقتل لتعلق حق

في بيت الميت فأعطى عليه السلام بنت الميت النصف والباقي لبنت حمزة - ك (١)
(قوله إيمانكم) المراد به الصفقة لا القسم لأن عادة المتعاقدين أخذ كل منهما يمين
صاحب - ك (٢) قوله والآية في المولاة بدليل أولها ولكل جعلنا موالى كان المراد
به بيان النصيب استحقاقا بالأورث لأعلى سبيل البراءة فكذا المراد بما عطف عليه
- ك قوله ولكل أي لكل رتبة وقوله موالى أي وارثين - يضاوي (٣) قوله
وسئل رسول الله الخ أخرجه أصحاب السنن الأربع على ما في النبي شرح الهداية
وحقنه بخلا مزيد عليه - ع (٤) قوله بخلاف الخ وعلى هذا فالمراد بقول الماتن
أن يقتل الخ مجرد التبري فولا عن عقد المولاة الذي هو سبب للانتقال إلى
غيره لا حقيقة الانتقال إلى غيره فإنه لا يكون إلا بالمقد وقد صرح أن المحضر ليس
بشرط في العزل بالمقد ثم المراد بمحضره الآخر علمه كما هو مؤدى كلام شراح هذا
للقيام - ع وإنما شرط علم الآخر في فصل مجرد التبري لضروره - ت (٥) قوله أو عن

به رضاه او بقصد اختياره مع بقاء
الاعلية (يقال اوقع فلان بفساد
مايسوء ثم الاكراه توطن أحدهما
ان يكون مقوفا للرضى وهو ان يكون
بالجس او بالضرب والثاني ان يكون
مفسدا للاختيار وهو ان يكون التهديد
بالقتل او قطع العضو فقوت الرضا مع
من فساد الاختيار ففي الجس او
الضرب قوت الرضا ولكن الاختيار
الصحيح باق وفي القتل لا رضى ولكن
له اختيار غير صحيح بل اختيار فاسد
ونحقيقه ان الرضى في مقابلة الكراهة
والاختيار في مقابلة الجبر ففي الاكراه
بالجس او القرب لا شك ان الكراهة
موجودة فالرضى مفسدوم لكن
الاختيار متحقق مع وصف الصحة
فان الاختيار انما يفسد في مقابلة تلف
النفس او العضو فان كل أمر فيه
هلاك أحدهما فالامتناع عنه مجبول في
طبيعة جميع الحيوانات الا ترى ان
القوة للمساكة كيف تمسك الانسان به
جميع الحيوانات من الهوى من المكان
المالى ومن الافناء في النار عند مظنة
التلف فالامتناع عنه وان كان اختياريا
فهو اختيار صورة قريب من الجبر
فكذا في الاكراه عند خوف تلف
النفس او العضو اختيار الامتناع مما
فيه مظنة التلف اختيار فاسد لان
الانسان عليه مجبور من حيث ان
الطبع عليه مجبول ومع ذلك الاعلية
باقية في الملجى وغير الملجى لتحقق
العقل والبلوغ (وشروطه فقرة للمكره
على اجتناع ما يهدد به سلطانا كان اولها)
روى عن ابن حنيفة روح ان الاكراه

الجبر به ولاه قضى به القاضي ولاه بمنزلة عوض تاله كما في الهبة (وليس للمعتق
أن يوالى آخر) لانه لازم ومع بقاءه لا يظهر الاذى (ولو والت اسراة)
مفهوم التقييدان الرجل لو ولد له ولدا لا يفرق له أب شرطاً بأن زنى أمه لا يبيعه ع
(فولدت) ولدا لا يفرق له أب . ي أما اذا كان له أب معروف فلا يبيعه لان
الأب ان كان حر الأصل فلا ولاه عليه فكذا على الولد لان الولد ينسب الى الأب
أو كان معتقا فعليه ولاه الساقية فكذا على ابنة ذلك وولاء الساقية مانع ولاه الموالاة
أو كان عليه ولاه الموالاة فيدخل في عقد أبيه كما قلناه آتاه عن امين بنى ما اذا
كان الأب عبدا والظاهر انه يتبع الأم فليراجع ع (تبعها فيه) لانهما في حق
الولاء كشخص واحد

(كتاب الاكراه)

(هو فعل يفعله الانسان بشيء) (١) أى عدد به غيره (فيؤول به الرضى) أى
فيأتى بما لا يرضى به وادى للرد انه كان واضحا بالثاني ثم زال رضاه بسبب
الاكراه فاصل التعريف ان الاكراه حل الانسان بشيء على ما لا يرضى ذلك
الغير بقصد كسبه اياه على اخطار سوم ومضان مثلاً ع (وشروطه فقرة للمكره)
بالكسر ع (على تحقق ما يهدد به) لان الشرط انما هو خوف وقوع ما يهدد به
كما صرح به المصنف ع وهذا الخوف انما يحصل من تهديد القادر (سلطانا
كان أو لصا) لان المدار على القدرة والسلطان وغيره فيها سببان وملاقاة أبو حنيفة
رحمه الله ان الاكراه لا يكون الا لسلطان لانه لا قدرة الا بالمنة والمنة انما هي له
قد قالوا ان هنا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف برهان ولم يكن القدرة في
زمنه الا لسلطان ثم تغير الزمان بعده (وخوف المكره وقوع ما يهدد به) بان
غلب على ظنه انه يفسده ليعبر به محمولا على ما دعي اليه ويشترط أيضا كون الفعل
متمما لحقه أو لحق آدمى آخر أو لحق الذبح . ك (قلوه) أى قره على بيع أو شراء
أو اقرار أو اجارة يقتل أو ضرب شديد أو جس مديد (بمخلاف ضرب سوط
أو جس يوم لانه لا يمالى به مادة الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم انه يستنصر

وقه) يشير الى ان يدخل في القدر أولاده الصغار وكذا من يولد بعده كما في
التيين بخلاف الكبار حتى لو والى ابنة الكبير رجلا آخر فولأوه له ولو كبر بعض
الصغار فان كان للمولى عقل عنه أو عن أبيه أو عن واحد منهم لم يكن له أن يعول
- بدائع - أمين وقوله بخلاف الكبار ظاهره ان الكبر لا يدخل أسلا لكن التليل
بقوله حتى لو والى الخ لا يدل على عدم دخوله لان للاب نفسه أن يعول قبل
عقل الاعلى منه فلان الكبير بالاولى كالصغير اذا كبر قبل العقل عنه ع
(١) (قوله يهدد به) أما اذا غجز اقطاع العقل عليه فلا يمتنع اجراء أحكام
الاكراه عليه لان تجهيزه انما يكون عند امتناع المكره بالفتح فاذا امتنع عن الانعام

لا يمتنع الا من السلطان فكأنه قد ذلك بناء على ما كان واقفا في عصره (وخوف للمكره اجاعه) أى يطلب على ظنه ان للمكره

بوجه (وتكون المكره متلقا فضا أو موصيا بما يسم الرضاء) اعلم ان هذا يختلف باختلاف الناس فان الاراذل ربما لا يهتمون بالضرب والجس فاضرب الذين لا يكون اكراما في حقهم بل الضرب المبرح وكذا الجس الا ان يكون جسا مديدا يتضرر منه والاشراف يهتمون بكلام فيه خشونة فمثل هذا يكون اكراما لهم (وللمكره ممتعا عما اكره عليه قبله لحقه) كبيع ماله او اتلافه او اعتاق عبده (او لائق آخر) فالتلاف مال الغير (او لائق الشرع) كضرب الحر والزنا (اكره يقتسل او ضرب شديد او حبس حتى مات) (١٨٢) او اشترى او اقر او اجر فسبح أو امضى) فان هذه المقود

يشترط فيها لرضى فالإكراه الذي
يعدم الرضى وهو غير المباح يمتنع
تقازها لكنها تنقذ وله الخيار في
الفسخ والإمضاء (ويملكه المشتري
أن يقبض فيصح اعتقه ولزمه قيمته)
لأن بيع المكره عندنا بيع فاسد لأن
وكن البيع صدر من أمه في محله
والفساد لقوات الوصف وهو الرضاء
والمبيع يفسد فاسدا بذلك بالقبض فلو
قبض واعتقه أو تصرف تصرفا
لا يتقضى ينقذ خلافا لغيره وح
أذهر عنده ببيع موقوف والموقوف
قبل الاجازة لا ينفذ للمالك (فإن قبض
تحت أو سلم طوعا فخذ وإن قبضه
مكرها لا يردده إن قى) لم يذكر في
الهداية حكم التسليم مكرها لكن
ذكر في أصول الفقه أن الإكراه إذا
كان على البيع والتسليم يكون التسليم
مقتصرا على الفاعل ولم يجعل الفاعل
آلة للمعامل في التسليم لأنه حله على
تسليم المبيع ولو جعل آلة له يصير
تسليم المقتسوب فإذا كان التسليم
مقتصرا على الفاعل ينبغي أن ينفذ
وبه القيمة فإن قلت يشكل قبض

المن قلن القاعل لا يمكن ان يكون آلة فيه ومع ذلك لا ينفذ فيه قلت لا يلزم هنا من جملة آلة تغير الفعل غلب
الذي أكره عليه بخلاف تسليم المبيع (قلوا كره البائع لا المشتري وهكذا المبيع في يده) أي في يد المشتري (ضمن قبضته
لبائع وله ان يضمن ايا شاء فان ضمن المكره وجع على المشتري بحيث وان ضمن المشتري فخذ كل شراء بعده لاقبله فقوله ضمن
قيمت للبائع أي ضمن المشتري بمعنى ان اقرار الضمان عليه وله أي للبائع وهو المكره بالفتح ان يضمن ايا شاء من المكره بالسكسر
ومن المشتري فان ضمن للمكره وجع على المشتري وان ضمن للمشتري فخذ كل شراء بعده لا ما قبله فان المشتري أهم من
أن يكون مشتريا أولا أو مشتركا ثانيا أو ثالثا لو تأسخت العقود فاما ان ضمن المشتري الثاني القيمة يصير ملكا له فينفذ

كل شراء بعد ذلك الشراء ولا ينفذ الشراء الذي قبله فبرجع المشتري الضامن بالثمن على بائنه ثم هذا البائع بالثمن على بائنه وهذا بخلاف أما إذا أجاز المالك أحد العقود حيث ينفذ الجميع لانه أسقط حقه وهو المالك فله الكل الى الجواز وفي الضمان يجب للثمن المستند فيسند الى حين المقد لا قبله (فان أكره على أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير أو شرب خمر يجزى أو ضرب أو قيد لم يحل أو يقتل أو قطع حل به) لان هذا الاشياء (١٨٣) مستتاة عن الحرمة في حال الضرورة

والاستثناء عن الحرمة حل ولا ضرورة في اكره غير ملحق (فان صبر قتل ثم كافي المحصنة وعلى الكفر بقتل أو قطع عضو رخص له أن يظهر ما أمر به وقلبه مطمئن بالإيمان ويقصير أجر ولم يرخص بغيرهما) الى غير القتل والقطع روي أن خبياء وعسارا ابتلوا بذلك فصر خبيب حتى صلب فسمي النبي عليه الصلاة والسلام سيد الشهداء وأظهر عمار وكان قلبه مطمئنا بالإيمان فقال الرسول الله عليه والسلام فان عادوا فقد والفرق بين هذا وبين شرب الخمر أن شرب الخمر يحل عند الضرورة والكفر لا يحل أبدا فبرخص اظهاره مع قيام دليل الحرمة لان حقايق بالسكية وحق الله تعالى لا يقوت بالسكية لان التصديق بالقلب باق (ورخص له اطلاق ملك مسلم يما) أي بالقتل والقطع (وضمن للمكره) بكره الرأى انه في الاله لا يصير الفاعل آلة للحمل (لاقتله) فان قتل المسلم لا يحل بالضرورة (ويرة للمكره فقط) أي ان كان القتل محمدا عند أبي حنيفة روح محمد روح القصاص على الحامل لان الفاعل يصير آلة له

غلب على ظنه ذلك (وحمل بقتل وقطع وأثم بصبره) لانه لما أيسح له كان بالامتناع صارتا لتبره على اهلاك نفسه وعن أبي يوسف انه لا يأثم (وعلى الكفر واتلاف مال مسلم بقتل وقمع لا بغيرهما) لان الاكره بغيرهما لم يكن اكرها في الخمر ففي الكفر وحرم أشد أولى (رخص) (١) لحديث عمار بن ياسر رضى الله عنه حين ابتلى به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالإيمان فقال عليه الصلاة والسلام فان عادوا (٢) قد وفيه نزل قوله تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولان الاظهار لا يقوت الايمان حقيقة قيام التصديق وفي الصبر فوت النفس حقيقة فيسببه الميل اليه (ويثبت بالصبر) (٣) لان خبياء رضى الله عنه صبر على ذلك حتى صلب ومياه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء ولان الحرمة باقية والامتناع لا يمازج الدين عزيمة بخلاف (٤) ما تقدم للاستثناء هداية في آية وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه والاستثناء من التحريم اباحة ذلك ولما كان ان يضمن المكره لان للمكره آلة للمكره (وعلى قتل غيره بقتل لا يرخص) لان قتل المسلم لا يباح بالضرورة (فان قتله اثم يقتصر) خلافا لأبي يوسف (للمكره) بالكسر مع وقال زفر على المكره هداية بالفتح مع (قط) خلافا للشافعي هداية فانه قال يجب القصاص عليهما جميعا معني ولنا انه محمول على القتل بطبعه اثارا لحياته فيصير آلة للمكره فيها يصلح آلة له وهو القتل النفس أو العضو من الحبس والضرب مع (١) قوله لحديث عمار) ورواه الحاكم على شرط الشيخين والبيهقي في المرفوعة وأبو نعيم في الحلية وعبد الرزاق في مصنفه معني (٢) قوله فند) أي الى طمأنينة القلب لا الى مجموع اجراء كله الكفر وطمأنينة القلب لان أدنى درجات الامر الاباحة فيكون اجراء الكلمة مباحا وليس كذلك لان الكفر مما لا ينكشف حرمة غناية اجراء الكلمة لا يباح حقيقة بل انما يباح به معاملة المباح بان لا يؤخذ به والا فلا كفر الخ مع (٣) قوله لان خبياء رضى الله عنه صبر الخ حديث خبيب في البخاري لكن لم يذكر فيه الصلب ولا التسمية بسيد الشهداء والمعروف في قوله عليه السلام سيد الشهداء انه حمزة رضى الله عنه رواه الحاكم في المستدرک مل (٤) قوله ما تقدم من أكل لحم الخ مع

وعند زفر روح على الفاعل لانه مباشر ولا يحل له اقتل وعند أبي يوسف روح لا يجب على أحد لشمه وعند الشافعي روح يجب على جميعا على الفاعل بالمباشرة وعلى الحامل بالتسبب والتسبب عنده كالباينة كشهود القصاص (ومع نكاحه وطلاقه وعقده) أي اطلاقه فان هذه العقود تصح عندنا مع وجود الاكره قياسا على محبتها مع المزلوع عند الشافعي روح لا تصح (ورجع قيمة العبد ونصف المسمى ان لم يبطأ أي يرجع للمكره على من أكرهه في سورة لا كراهة بالاتفاق بقيمة العبد لان الاعتق من حيث انه اتلاف يضاف الى الحامل لان الاتلاف لعل فيمكن فيه جعل الفاعل آلة للحامل وان لم يمكن ذلك في القول ويرجع عليه في

الأكراه بالطلاق بنصف المسمى أن لم يوجد الدخول لأن نصف المسمى في معرض السقوط بان نفي الفترة من قبل المرأة فيؤكد بالطلاق قبل الدخول في هذا الوجه يكون اتلاف فيضاف إلى الحامل بحمل الفاعل آله بخلاف ما يبدى الدخول لأن للمهر ثمر بالدخول وتقاتل أن يقول المهر يجب بالقدر والطلاق شرطه والحكم لا يضاف إليه وأيضا سقوطه بالفرقة مجرد وم فلا اعتبار له (ونذكر مومنين ونظلمه ورجعت وإيلاؤه وفيه فيه واسلامه بلا قتل لورج) الأصل عندنا أن كل عقد لا يجتمع الفسخ فلا أكراه لا يمتنع فافهم وكذلك كل ما ينفذ مع الحزل ينفذ مع الأكراه أو الاسلام إنما يصح مع الأكراه لقوله عليه السلام امرت أن تقتل الناس حتى يقولوا

(١٨٤)

بأن يلقبه عليه ولا يصلح آله في الجناية على دينه متى القتل مقصورا عليه في الأثم (وعلى اعتاق وطلاق ففعل وقع) خلافا للشافعي وقدر الكلام عليه في الطلاق (ورجعت بيمينه) لأنه يصلح آله من حيث الاتلاف فيضاف إليه (ولنصف مهرها) لأنه كان على شرف السقوط ببيان الفرقة من قبلها وتأكد بالطلاق فكان اتلافا بخلاف للطلاق بعد الدخول لأن التأكد بالدخول لا بالطلاق (وعلى الردة) وهذا هو قوله للار وعلى الكفر لكن أعاده لبيان حكم بنوة زوجته بقوله مع (لم تبين زوجته) لأن الردة متعلقة بالاعتقاد وفي اعتقاده الكفر شك فلا يثبت البنوة بالشك

كتاب الحبر

(هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً) الألفيا ينسري بالشبهات كالحدود والنقصان فيجعل عدم القصد الكامل شبيهة في ذلك الأفعال في حق الصبي والمجنون وإنما لا يجعل قصور القصد شبيهة في باقي الأفعال في حقهما لأن الفعل لا مرد له لوجوده حاشا وأما الأقوال فاعتبارها بوجوده بالشرع والقصد من شرطه هداية والقصد لا يكون إلا بالعقل ذلك وقصد البعد غير مستبر لزوم الضرر على الولي عناية (بصرف ورق وجنون فلا يصح) أي لا يتخذ والاعتصاف بالصبي المائل والمبد صحيح لكنه موقوف مع (تصرف صبي وعبد بلا إذن ولي وسيد ولا تصرف المجنون المفلوب بحال) أحترز بالمفلوب عن الذي يقتل البيع وقصدته فإنه كالصبي المائل عناية (ومن عقد منهم) أي من الصبي والعبد والمجنون المطلق الشامل للمعتوه ومفلوب الحال فهو من قبيل الاستخدام حيث أريد بالمجنون المذكور المفلوب الحال بدليل تقييده وبمراجعة الضمير مطلق المجنون فظهر تقييدهم بقوله مع (وهو يقتل) ليوجد ركن القصد فيتمتع موقفاً على الإجازة هداية والمراد بمقتل المقتد أن يعرف أن البيع سالب المبيع جالب الثمن والشراء بالعكس (ك) بيجز ما لولي أو ضخته لأن التوقف في البعد لحق الولي فيتخير فيه وفي الصبي والمجنون نظرهما

ثم أورد لا يقتله لتمكن الشبهة في اسلامه (لا إبراء مديونه أو كفيته وردته فلا تبين صرصة ولو زنى بمعد إلا إذا أكرهه السلطان) هنا عند أبي حنيفة روح وعندهما لا يجد أقول كون الأكراه مسقطاً للمعد متفق عليه فيما بينهم بل هذا الاختلاف إنما هو في تحقق الأكراه من غير السلطان فإن عند أبي حنيفة روح الأكراه لا يتحقق من غير السلطان فالزنا لا يمكن أن يكون مع الأكراه فيحد وإذا أكره السلطان فزنى لا يجد لوجود الأكراه هنا وعندهما الأكراه يتحقق من السلطان وغيره فلا يحد في السودتين

كتاب الحبر

(هو منع ففاز تصرف قولاً) إنما قال هذا لأن الحبر لا يتحقق في أفعال الحبر روح قالصبي إذا اتلف مال الغير يجب الضمان وكذا المجنون (وسيه الصغر والمجنون والرق) لم يصح طلاق صبي ومجنون غلب أي المجنون

المفلوب هو الذي اختلط عقله بحيث يمتنع جريان الأفعال والأقوال على نزع العقل إلا نادراً وغير للمفلوب فينحصر هو الذي يختلط كلامه فيشبه كلامه مرة كلام المستلاء ومرة لا وهو المعتوه وسبب حكمه (وهتفهما) أي اعتاقهما (وأقرارهما) صحيح طلاق البعد وأقراره في حق نفسه لا في حق سيده فلو أقر أي البعد المحجور (بمال آخر إلى عتبه ويحد وقود سجل) فإنه في حق ممتن على أصل الأدبية حتى لا يصح أقرار مولاه بذلك عليه (ومن عقد منهم وهو يقتل أجاز ولي أو رد) قوله منهم يرجع إلى الصبي والعبد والمجنون فإن المجنون قد يقتل البيع والشراء ويصدهما وإن كان لا يرجع المصلح على الفسدة وهو للمعتوه الذي يصلح ويكلا من الغير وللرأد بالقد في قوله ومن عقد منهم الدائرة بين

فيتحرى مصلحتهمافي (فان اتفقوا شيئا ضمنوا) لان الاتلاف لا يتوقف على القصد كالذي ينتف باقلاب التأم عليه (ولا يتخذ اقرار العبي والمجنون) لعدم القصد (وينفذ اقرار المبد في حق) لقيام اهلته فلزمه بعد الحرية (لا في حق سيده) رماية لجانبه لان فاعده لا يبرى عن تعلق الدين برقبته أو كسبه وكل ذلك اتلاف ماله (فلو اقر بحال لزمه بعد الحرية) لوجود الاحلية وزوال المانع (ولو اقر بمحدود لزمه في الحال) لانه مبقى على أصل الحرية في حق الدم (لا بسفه) هو تبيذ المال على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير طاني قال أبو حنيفة لا يجبر على الحر الماقل للبائع وان كان مفسدا ينتف ماله في الاقرض له فيه ولا مصادحة كالرشيد • هداية يجامع التكليف • ك خلافا لهما والثاني رحمه الله ولا في حنيفة رحمه الله ان في سلب ولايته اهدار آدمية والحاقه بالبهائم وهو أشد ضررا من التبذير فلا يحمل الاعلى لدفع الادنى • هداية وهذا لان لمة للمال لمة زائدة واطلاق الانسان لمة أصلية • ك (فان بلغ العبي غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة) وقالا لا يدفع اليه ماله أبدا حتى يؤس رشده وله ان التمع منه بطريق التأديب ولا يتأدب بعد هذا ظاهرا وقاليا لانه قد يصير جفا في هذا السن فلا فائدة في التمع ولان التمع باعتبار أثر العبا وهو في أوائل البلوغ وتقطع بتناول الزمان • هداية قيل الدفع معلق بوجود الايتاس قلنا عدم الشرط لا يوجب عدم المتروط سلمنا لكن الرشد لشكره يراد منه أدنى ما ينطلق عليه اسم الرشد وقد وجد • غناية ت (وقد تصرفه قبله) أي قبل الرشد • ع خلافا لهما (ويدفع اليه ماله ان بلغ للمدة مفسدا) أي وان لم يؤس منه الرشد خلافا لهما (وفسق) خلافا لشافعي رحمه الله • هداية فانه قل يجبر على الفاسق زجرا له وعقوبة كالسفيه عنده • ي ولنا اطلاق قوله تعالى فان آتس منهم رشدا فادفوا اليهم أموالهم وقد اولس منه (١) نوع رشدية اوله التكره المطلقة • هداية ولان الرشد في المال مراد اجبا فلو أريد الرشد في الدين تم التكره في الآيات • ك (وغلة) هو أن يبن في التجارات ولا يصير عنها خلافا لهما والثاني رحمه الله • هداية ولا في حنيفة رحمه الله ان حبان بن منقذ رضى الله عنه كان يبن في التجارات ولم يجبر عليه لثني صلى الله عليه وسلم • ك (ودين وان طلب غرامؤه) وقالا حجره القاضي ان طلبوا حجره وله ان في الحجر اهدار اهلته فلا يجوز لدفع ضرر خاص • هداية كان المصنف ينى والله أعلم ان تحميل ضرر خاص انما يجوز لدفع ضرر عام كما في الطيب الجاهل لا لدفع ضرر خاص والضرر ان في مسئلتنا خاصان لا سيما اذا كان أحدهما يمكن الانحياز بقصر تحميل الآخر الضرر على صاحبه وفي مسئلتنا يمكن ان يحاز ضرر الدائن بالحيس اذ الانسان لا يختار الحيس الدائم (١) (قوله نوع رشد) وهو اصلاح للمال • ك

الطلاق والعتاق قاتهما لا يصحان وان أجازهما الولي (وان أتلوا شيئا ضمنوا) لما جتا أنه لا حجر في أقال الجوارح (ولا يجبر حر مكلف بسفه وفسق ودين) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما وعند الشافعي رح يجبر على السفيه وأيضا اذا طلب غرامه القفس الحجر عليه حجره القاضي ومنعه من البيع والاقرار وعندهما وعند الشافعي رح يجبر على الفاسق زجرا له (بل مفت ماجن وطيب جاهل ومكارم فاس) اعلم أن أبا حنيفة رح تعالى يرى الحجر على هؤلاء الثلاثة فمال ضررهم عن الناس فالتقى الماجن هو الذي يعلم الناس الخيل والمكاري القفس هو الذي يكاري الدابة ويأخذ الكراه فاذا جاء أو ان السفر لادابة له فان به قطع للمكاري عن الرفقة (فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة وصح تصرفه قبله ويصير يسلم اليه ولو بلا رشد) اعلم أن العبي اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله أخا قاتل الله تعالى ولا تتوا السفهاء أموالكم الى قوله فان آتس منهم رشدا فادفوا اليهم قدر الايتاس بالزمان وهو خمس وعشرون سنة فان هذا سن انا بانه المرء يمكن أن يصير جفا لان أدنى مدة البلوغ اثنا عشر حولا وأدنى مدة الحمل ستة أشهر ففي هذا المبلغ يمكن أن يولده ابن ثم في نصف هذا المبلغ يمكن أن يولده ابن فلهذا بن فلفظهم أن يؤس منه وشد ماني سن خمس وعشرين في دفع فيه ايه أمواله وقبل هذا السن أن تصرف في ماله فيما

مع القدرة على الخلاص منه . ع (وجب) أبدا (لبيع ماله في دينه) إضاه لمق
القرمان ودفعما لظلمه (١) ولم يتصرف الحاكم في ماله لانه نوع حجر (فلو ماله
ودينه دراهم قضى) للقاضي . هداية بأخذه . طائي (بلا امره) أى بغير رضاه
كما يعليه التعليل . ح وهذا بالإجماع لان الدائن حق الاخذ من غير رضاه
فللقاضي اعاقته (ولو دينه دراهم وله دناير أو بالمكس يبيع في دينه) وهذا عند
أبي حنيفة استحسان والقياس عدم بيعه كالعروض ولذا لا يأخذه الدائن جبيرا
وجه الاستحسان انهما متعديان ثمنية مختلفان صورة فبالنظر الى الاتحاد للقاضي
ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية الاخذ أما العروض
فالعرض يتعلق بصورها لا بالتقود لاتها وسائل فافترا (ولم يبيع عرضه وعقاره)
خلافا لهما (وافلاس) خلافا لهما لان مال الله تعالى فاد ورائع ولان في الحجر
احداو أهلية (فان أفلس مبتاع عين) قبضها باذن البائع فلو قبضه بغير اذنه فله
أن يسترده ويحبسه لقبض الثمن . ح (قبضه أسوة للقرمان) وقال الشافعي يحجر
القاضي عليه بطلب البائع ثم للبائع خيار الفسخ لعجزه عن إيفاء الثمن (٢) كما
في السلم (٣) ولما ان الافلاس يوجب العجز عن (٤) تسليم العين وهو غير
مستحق بالمقد فلا يثبت حق الفسخ (٥) باعتباره وأما المستحق (٦) وصف في
الذمة (٧) ويقض العين تحقق بينهما مبادلة (٨) هذا هو الحقيقة فيجب اعتبارها

(١) (قوله ولم يتصرف الحاكم في ماله) أي سوى التقدين كما سيذكره المصنف
قريبا . ع (٢) (قوله كما في السلم) أي اذا اقتطع المسلم فيه بعد حلول الاجل
فانه يوجب خيار الفسخ لرب السلم . ك (٣) (قوله ولما ألح) وتحرير الكفاية
هكذا ان الافلاس يوجب العجز عن تسليم العين وهو غير مستحق بالمقد اذ
المستحق بالمقد وحذف في الذمة والعجز عن تسليم غير المستحق بالمقد لا يوجب
الفسخ اذ فقد ظهر من هذا التحرير ان قول المصنف وأما المستحق ألح تعليل
لقوله وهو غير مستحق بالمقد وان قوله فلا يثبت ألح كبرى والقياس القائل
الافلاس موجب العجز عن تسليم شيء لم يستحق بالمقد وكل ما أوجب العجز
لذلك كور لا يوجب الفسخ . ع (٤) (قوله تسليم العين) وهي الدراهم للقودة .
عناية (٥) (قوله باعتباره) أي باعتبار العجز عن شيء لم يستحق بالمقد . ع
(٦) (قوله وصف في الذمة) والمديون لم يجز عن هذا الوصف لبقائه
كاملا في ذمته أبدا (٧) (قوله ويقض العين ألح) جواب عما قال انه لما لم يستحق
الدراهم المقودة بالمقد فكيف تبرأ الذمة بدفعها بان البراءة تأتى به بطريق المقاصة
لتحقق المبادلة . عناية فيثبت لكل منهما وصف الدين في ذمة الآخر فيتناسبا
وفيه توطئة أيضا لجواب المناظر القائل على السلم حيث قال فيجب اعتبارها ألح
ع . (٧) (قوله حقا) أي تحقق للمبادلة هو الحقيقة في قضاء الدين . عناية أي

و شراء أو نحوهما يصح تصرفه
عند أبي حنيفة روح وقلا لا يصح
لاملو صح لم يكن منع المال عنه
مقبدا قلنا بل بعيد لان طالب تبذير
السفهاء بالهبة فتح المال بمنع الهبة ثم
بعد خمس وعشرين سنة يصل اليه ماله
وان لم يؤل منه رشده عند أبي حنيفة
روح قلنا هذا السن مئة الرشد ليدور
الحكم معها (وجب للقاضي المديون)
أي الحر المديون (لبيع ماله في دينه) وقضى
دراهم دينه من دراهمه وبيع دنايره
لدراهم دينه وبالمكس استحسانا اعلم
أن القياس أن لا يبيع الدراهم لاجل
دناير الدين ولا الدناير لاجل دراهم
الدين لانهما مختلفان لكن في الاستحسان
يبيع كل واحد لاجل الآخر لانهما
متعديان في الثمنية (لا عرضه وعقاره)
خلافا لهما فان المفلس اذا امتنع
من بيع العرض والمقار الدين
فالقاضي يبيعهما ويحضي دينه
بالمصفي (ومن أفلس ومعه عرض
شراء قبضه أسوة للقرمان) أي أفلس
ومعه عرض شراء ولم يؤد الثمن قبضه
أسوة للقرمان وقال الشافعي روح يحجر
القاضي على المشتري بطلبه ثم للبائع
خيار الفسخ

﴿فصل﴾

(بلوغ النكاح بالاحتلام والاحبال والازال والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد حتى يتم له ثمانى عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة (وقالا فيها بنام خمس عشرة سنة وبه يفتى) وأدنى مدة لها ثمان عشرة سنة ولها تسع سنين قادرها ثقالا بلقا صدقا وهما كالبائع حكما

﴿كتاب المأذون﴾

(الأذن فك الحجر واسقاط الحق) اعلم ان الأصل في الإنسان ان يكون مالكاً لتصرفات قلها عرض له الرق وتعلق به حق المولى صار مانعاً لكونه مالكاً لتصرف قلها أسقط المولى حقه وأزال المانع عن التصرف وأزال حجره أى منه عن التصرف فهو الأذن هنا عندنا وعند الشافى رح هو وكيل وأما (ثم تصرف العبد لنفسه بأهلية) فانه ليس بوكيل والوكيل هو الذى تصرف لغيره فقله ثم تصرف عطف على محذوف فان قوله الأذن فك الحجر معناه اذا اذن المولى يتفك العبد عن الحجر فمطلق على قوله يتفك قوله ثم تصرف (فلم يرجع بالمهدة على سيده) هنا قريع على أنه يتصرف لنفسه فانه اذا اشترى شيئاً لا يطلب الثمن من المولى لكونه مشترياً لنفسه بخلاف الوكيل فانه يطلب الثمن من المولى لانه اشترى للموكل (ولم يتوقت) هنا قريع على أنه اسقاط الحق لا وكيل فان الاسقاط لا يتوقت والتوكيل يتوقت (فبعد اذن يوماً مأذون حتى يحجر عليه ولم يخص بنوع فان اذن في نوع ثم اذنه في الاخر) هذا قريع على أنه فك الحجر

الا في موضع التذرع كالسلم لان الاستبدال محتم (١) فاعطى لعين حكم الدين

﴿فصل﴾

(بلوغ النكاح بالاحتلام والاحبال والازال) اعلم ان البلوغ بالازال حقيقة والحبل والاحبال لا يكون الا بالازال وكذا الحيض في أوان الحبل (والا حتى يتم سبع عشرة سنة) وقيل أبو يوسف وعمر والشافى اذا تم للام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وله قوله تعالى حتى يبلغ أشده وأشد العبي ثمانى عشرة سنة قاله ابن عباس وآبى القتي وهذا (٢) أقل ما قيل فيه فبنى الحكم عليه ليقين به غير ان الآثار ادرا كهن أسرع (٣) فقضينا فيهن سنة لاشتمالها على الفصول الاربعة التي يوافق واحد منها المزاج (وضفى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة وأدنى المدة) التي تحتل البلوغ ع بالاحتلام ع (٤) في سبعة أشهر عشرة سنة وفي حقها تسع سنين) هكذا ذكر صاحب الهداية وغيره ولا يعرف ذلك الا سماعاً أو بالتدريج ع (٥) فان راحقاً وقالوا بلقا صدقاً لانه لا يعرف الامن جهتهما فاذا أخبرا ولم يكذبهما الظاهر يقبل قولهما (وأحكامهما أحكام البالغين

﴿كتاب المأذون﴾

(الأذن فك الحجر واسقاط الحق) فان قيل انه لو كان اسقاطاً لما كان للمولى ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلنا بقاء ولاية الحجر باعبار ان الرق باق فالحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل لا فيما مضى لان الساقط يعود كالعبد بعد ذلك يتصرف لنفسه بأهلية لانه بعد الرق بقي أهلاً لتصرف بلسانه المطلق وعقله المميز وانحجازه عن التصرف لحق المولى لان تصرفه بوجوب تعلق الدين بربقه وكسبه وذلك مال المولى فلا بد من اذنه (٤) ولهذا لا يرجع بما لحقه من المهدة على المولى (فلا يتوقت) لان الاسقاطات لا تتوقت (ولا يخص) خلافاً لغيره والشافى لانه وكيل وأما (ثم تصرف العبد لنفسه بأهلية) من حيث هو الطريق الأصل لقضاء الديون ع (١) (قوله فاعطى لعين حكم الدين) أى في صيرورته مستحقاً بالمقد كالدين في سائر العقود ع قاله عن تسليم المسلم فيه بوجوب الفسخ نظير هجر البائع عن تسليم المبيع كتم في العتابة ما ملخصه ان حديث أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ايما رجل اقلس فادرك رجل وفي رواية فوجد البائع عنده متاعه فهو أحق به معارض بما رواه الحنفى مرفوعاً ايما رجل اقلس فوجد رجل عنده متاعه فهو أسوة غرمائه فيه ويعمل حديث أبى هريرة رضي الله عنه على المشتري قبضه بشرط الخيار للبائع اجماع بين الأدلة ع (٢) (قوله أقل ما قيل فيه) قيل الأشد اثنا عشر سنة وقيل خمسة وعشرون وقيل ثلاثة وعشرون ك (٣) (قوله فقضينا) أى وزدنا في النكاح سنة ليوافق فصل من الفصول مزاجه فيقوى ع (٤) (قوله ولهذا) أى لكونه

اذن يوماً مأذون حتى يحجر عليه ولم يخص بنوع فان اذن في نوع ثم اذنه في الاخر) هذا قريع على أنه فك الحجر

ويثبت الملك له دون العبد ولذا يملك حجرة فيتخصص بما خصه ولنا أنه استأط
 للحق وفك الحجر كما بنا وعند ذلك يظهر مالكية العبد فلا يخص بنوع دون
 نوع بخلاف الوكيل (١) لأنه يتصرف في مال غيره فيثبت الولاية له من جهة
 وحكم التصرف (٢) وهو الملك واقع للعبد حتى كان له أن يصرفه إلى قضاء
 الدين والنفقة وما استثنى عنه يخلفه الولي فيه (ويثبت بالسكوت أن رأى عبده
 يبيع ويشترى) عينا للمولى أو لآخر خلافاً لغيره والشافعي رحمه الله تعالى
 لأن السكوت محتمل الرضا ومحتمل فرط الغيظ وقلة الالتفات إلى تصرفه لكونه
 معجوراً ولا استدلال مع الاحتمال ولنا دفع الضرر عن الناس لأن كل من رآه يظنه
 مأذوناً فيعاقده فيتضرر لو لم يكن مأذوناً ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام فثبت
 الحاجة إلى البيان والسكوت في محل الحاجة إلى البيان بيان - عناية (كان أذن
 علما) بأن يقول أذنت لك في التجارة ولا يقيد (لا بشراء شيء بيمينه يبيع
 ويشترى) لانهما أصل التجارة وإن أذن في شيء بيمينه (٣) كشرائه ثوب لكسوة
 أو طعام رزقا لأهله فليس بمأذون لانه استخدام وهذا لانه لو صار مأذوناً
 لاستدعيه باب الاستخدام هداية وقول المصنف لا بشراء شيء بيمينه كأنه
 قصد به تفسير قوله علما يعني ليس المراد بالعموم التصريح بعموم أنواع
 التجارة لانه ليس بشرط فإن الأذن في نوع خاص من التجارة أذن في جميع أنواعها
 صرح به في الهداية بل المراد العموم المقابل لمخصوص شيء بيمينه ع (ويؤكد
 بهما) لانه قد لا يتفرغ بنفسه (ويرهن ويرهن) لانهما من توابع التجارة
 (ويستأجر) لانه من صنيع التجار (ويضارب) لانه من مادة التجار (ويؤجر
 نفسه) خلافاً للشافعي ولنا أن نفسه رأس ماله فيملك التصرف فيه إلا إذا كان فيه
 أبطال الأذن كالبيع لانه يتحجر به والرهن لانه يحبس به فلا يحصل مقصود
 للمولى وأما الاجارة فلا يتحجر بها ويحصل الربح (ويقر بدين وغصب ووديعة)
 لأن الإقرار (٤) من توابع التجارة لانه لو لم يصح إقراره بها لامتنع الناس عن
 تصرفها بإحليلته نفسه ك (١) (قوله لانه يتصرف في مال غيره) وأما العبد
 فيتصرف في ملك نفسه لأن أول تصرف العبد الشراء لانه لا يملك حتى يبيعه
 وبالشراء يلزم الثمن في ذمته وهي مملوكة له ولذا لا يملك المولى الثمن بغيره
 في ذمة عبده والتصرف في ملكه لا يكون تابعا لغيره ك (٢) (قوله وهو الملك)
 أي ملك العبد ك (٣) (قوله كشرائه ثوب لكسوة الخ) أو يقول اشتر هذا الثوب -
 عناية ثم مفاد غنيل للمصنف أن كون الشيء عينا قد يكون في هذا المقام بذكر
 فرض الشيء كما أنه قد يكون بالإشارة كما مثله صاحب الناية ع (٤) (قوله من
 توابع التجارة) أما الدين والوديعة فنلزم لأن البائع قد لا قبض الثمن فيكون
 ديناً أو قبضه فيودعه عنده وأما النصب قلناه يوجب الملك ضد الضمان فالضمان

وليس بتوكيل لأن فك الحجر هو الإطلاق عن التقييد فلا
 يخص بتصرف وفيه خلاف الشافعي رحمه الله والمراد أنه إذا أذن في
 نوع من التجارة حم أذنه في الأنواع وكذا إذا قبل أقمه سابقاً فإنه أذن
 بشراء ما لا بد لهذا العمل منه فيم
 وكذا إذا قبل أدم إلى الفلة كل شهر
 كذا بخلاف ما إذا أذن بشراء شيء
 معين فإنه هذا الاستخدام لا أذن (ويثبت
 ولاية عبده رآه سيده يبيع ويشترى
 وست مأذون) هذا عندنا خلافاً
 لغيره والشافعي رحمه الله لا يكون مأذوناً
 دفما لغيره (وصرح بمأذون أذن مطلقاً
 صح كل تجارتهم) اجاب فان تخصص
 الشيء بالتدكر في الروايات أن دل على
 لن الحكم مما عداه فتصميم التجارة اجابا
 يخص بما إذا أطلق اما إذا قيد عندنا
 يسم التجارات خلافاً للشافعي رحمه
 (فيبيع ويشترى ولو بيمين فاحش)
 ولا يصح عندهما باليمين الفاحش لانه
 تبرع ولانه من باب التجارة (ويؤكد
 بهما ويرهن ويرهن ويقبل الأرض)
 أي يأخذها قبالة بالاستئجار والساقاة
 (ويأخذها مزارعة ويشترى بذراً
 يزرعه ويشارك عنانا) أما قال علما
 احترازاً عن المناوضة (وي دفع المال
 ويأخذ مضاربة ويستأجر) أي
 يستأجر شيئاً كالاجير والبيت وغيرهما
 (ويؤجر نفسه) هذا عندنا خلافاً
 للشافعي رحمه الله ويرى بوديعة وغصب
 ودين ويهدي طعاماً يسيراً ويضيف
 من يملكه ويحط من الثمن بسبب

لانه تحصيل المال لها انما ليس من التجارة (ولا يكتبه ولا يمتق أصلا ولا يقرض ولا يهب ولو بمسوخ وقالوا لا بأس للمرأة أن تصدق بشئ يسير) كالزينة مثلا (من يتزوجها) هذه المسئلة ليست من هذا الباب لكنها ذكرت للمناسبة فان المرأة مأخوذة طاعة بهذا (وكل دين وجب بتجارته أو بما هو في منافعها كبيع وشراؤها جاز واستجار وغرم ووديعة وغصب وإمانة تجعدها وعقر وجب بوطئ مشبهة بمد الاستحقاق يتعلق برقبته يباع فيه ويقسم ثمنه بالخصص ويكسبه حصل قبل الدين أو بعده وما أتى أي بما رغب له قبل الحجة هنا عندنا وقال زفر والشافعي رج لا يباع هو في الدين لكن يباع كسبه لان غرض المولى تحصيل مال لم يكن لاثوت ما قد كان ولنا ان الدين ظهر في حق المولى فيتعلق برقبته دفعا لضرر عن الناس (لا بما أخذه سيده منه قبل الدين وطولب به ما بقي بعد عتقه أي إذا قضى دينه من رقبته إذا ميت ومن كسبه كان بقى شيء من الدين طولب به إذا عتق (وليسيد أخذ غلة مثله مع وجود دين وما زاد للحرمان وينحصر أن ابقي) (هنا عندنا وعند الشافعي رج لا ينحصر لان الاباق لا يثنى الاذن فانه يسح اذن الآبق ولنا ان دلالة الحجر قائمة لان المولى لا يرضى باستقاط حقه حال نمردة أما ما إذا ذه صرحا فهو يتوث دلالة الحجر أو مات سيده أو حين لو مطبة (أو الحق

مباينة (ولا يتزوج) لانه ليس من التجارة (ولا يزوج مملوكه) وقال أبو يوسف له تزويج الجارية لانه تحصيل المال بتناقصها كاجارتها ولها انه ليس من التجارة (ولا يكتب) اذ البلد فيه مقابل ذلك الحجر هداية وفك الحجر ليس بمال مع فلم يكن تجارة لانها مبادلة للمال بالمال (ولا يمتق ولا يقرض) لانه تبرع (ولا يهب) بمسوخ وبغير عوض لان كل ذلك تبرع (ويهدى طعاما يسيرا ويضيف من يطمعه) لانه من صنيع التجار استجلابا لقلوب المجاهدين (ويحط من الثمن بعيب) لانه من صلبيهم (ودينه متعلق برقبته يباع به) خلافا لزفر والشافعي فلا يباع عندهما ويبيع كسبه بالاحماع ولنا ان الواجب في ذمة السيد (١) ظهر وجوبه في حق المولى لان سببه التجارة (٢) وهي داخلة تحت اذن المولى فيتعلق برقبته استيفاء كدين الاستهلاك بمجامع دفع الضرر عن الناس (ان لم يده سيده) أي جميع الديون ولم يرد به أداء قيمته نه عليه في الكفاية محمد أمين (وقسم ثمنه بالخصص) لتعلق حقه بالرقبة فصار كمنطقه بالزكاة (وما بقي طولب به بمدعته) لتقرره في ذمته (وينحصر بحجره ان علم به أكثر أهل سوقه) كيلا يتضرروا بتأخر حقهم الى ما بعد التقي (وبموت سيده وجنونه ولغوته مرندا) لان الاذن غير لازم وما لا يكون لازما يسطى لدوامه حكم الابتداء هذا هو الاصل فلا بد من أهلية الاذن حالة البقاء وهي تنعدم بالذات والجنون وكذا بالحقوق لانه موت حكمي (وبالابق) وقال الشافعي بقى ما ذونا كالمصوب وهذا لان الاباق لا يثنى ابتداء الاذن فكذا جاء ولنا ان الاباق حجة دلالة لانه انما يرضى بكونه مأذونا على وجه يمكنه قضية دينه بكسبه بخلاف ابتداء الاذن لان الصريح فوق الدلالة بخلاف النصب (٣) لان الاتزاع من يد الناصب متيسر (والاستيلاء) خلافا لزفر ولنا ان دلالة الحجر قائمة لان الظاهر تحصيلها بعد الولادة بخلاف الابتداء لان الصريح قاض على الدلالة (لا بالدير) لانه لانداء دلالة الحجر اذ لم يجر السادة بتحصين المديرة ولا مناعة (٤) بين حكمهما (وضمن بهما قبضهما للحرمان) لانه لا علاقة لهما بغير حقهم الواجب به من جنس التجارة عناية (١) قوله ظهر وجوبه في حق المولى بخلاف ما أقرب به المجبور فانه لا يظهر في حق المولى لعدم اذنه (٢) قوله وهي داخلة الخ) وقد كان ان المانع من التعلق برقبته انما هو لزوم بطلان حق المولى بدون رضاه فاذا كان سبب الدين وهو التجارة باذن المولى فقد ارتفع المانع فيتعلق برقبته (٣) قوله لان الاتزاع الخ) وفي القليلة تفصيل فان أمكن المالك من الاخذ فان كان الناصب مقرا أو المالك يثني حاضرة يصح ابتداء الاذن لا مكان الاخذ له ولاية بيده فكذلك يبقى الاذن وان لم يمكن المالك من الاخذ لعدم ما ذكر من ابتداء الاذن فكذا جازاه اهك (٤) قوله بين حكمهما أي حكم الاذن وحكم التسيرو هو استحقاق التقي لان حق التقي ان كان لا يؤثر في ذلك الحجر لا يؤثر في الحجر عليه عناية

نذار الحرب مرندا أو حجب عليه بشرط أن يسلم هو أو أكثر أهل سوقه (دفعنا للفرور عن الناس) والامة ان

المستوفى (أي تجبر الأمة أن استوفى ما عندنا ونفرضه لاجتبر لانه يجوز اذن المستوفى قلنا فيه دلالة الحجر اذ الظاهر أنه لا يرضى أن تخرج وتعامل مع الناس لكن اذا أذننا فالتصريح يفوت دلالة الحجر (لان دبرها وضمن قيمتها ففسرهم) أي في سورة الاستيلاء (١٩٠) والتدبير ان كان على المستوفى وعلى المدرة دين محيط غرم السيد قيمته

(ولا يجرى ما زاد على القيمة) لانه لم يحبس الا بقية قبل قيمتها ولو حجر فاقتران مائة مائة أو غصب وأقر بدين عليه صح) هنا عند أبي حنيفة ربح وقال لا يصح لان مصحح الاقرار الاذن وقد زال وله أن للمصحح اليد وهي باقية (ولو شمل دينه كله ووقته لم يملك سيده ماله) هذا عند أبي حنيفة ربح وعندهما يملك لان الرقبة ملكة فكذلك الاكساب وله أن ملك للمولى يثبت خلافة عن السيد عند فراغه من حاجة تلك الوارث وهنا مشغول بها (فلم يمتق عبد كعب باعتاق سيده) أي عند أبي حنيفة ربح وعندهما يمتق ويضمن السيد قيمته لفرماه (وعلق أن لم يحط دينه) أي برقبه وكعب (ويصح من سيده بثل القيمة لا باقل وسيده منه بثلها أو باقل) أي يجوز بيع المذون الذي شمل دينه ماله ووقته من سيده وانما يجوز لان سيده أجبري من ماله اذا كان عليه دين محيط وعندهما ان باع باقل من قيمته يجوز البيع ويخير المولى بين ازالة الحاجة وقض البيع لان الضرر من الفرما يدفع بذلك وانما لم يجوز أبو حنيفة ربح لانه كما في الوارث ولا تهمه فيها اذا سأل الاجنبي (فلو باع بالاكتر حظ الفضل أو قضى البيع) أي يؤمر السيد بازالة الحاجة أو تقضى البيع (ويطلب منه لو سلم ماله قبل قبضه وله حبس ماله التضمن لثمنه) أي للسيد ولاية حبس المبيع لقبض الثمن فان سلم المبيع قبل قبض الثمن أبطل حقه في العين فلم يبق له حق الا في الدين والمولى لا يستوجب على عبده ديناً فيبطل الثمن (وصح اعتاقه مديونا) أي صح اعتاق المولى السيد للمذون حال كونه مديونا سواء كان الدين محيطاً أو لم يكن لان ملكه فيه باق (وضمن السيد الاقل من دينه وقيمه) أي اذا كان الدين اقل من القيمة

(وان أقر بعد حجه بمقتضى يده صح) كالامانة والغصب أو في قفلة وهو المدين خلافاً لهما ولا يبي حنيفة ربحه الله تعالى انه انما يصح لوجود المصحح وهو اليد ولذا لا يصح اقرار المذون بما أخذه المولى من يده (١) واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكماً (٢) فراغها عن حاجته واقترانه دليل تحققها بخلاف ما أخذ المولى منه قبل اقراره ثبوت يده للمولى حقيقة وحكماً فلا يبطل بفراره (ولم يملك سيده ماله يده لو أحاط دينه بماله ووقته) خلافاً لهما وله ان ملك المولى انما يثبت في كسبه خلافاً عنه عند الفراغ عن حاجته تلك الوارث والمحيط به الدين مشغول بها فلا يتخلفه (فبطل تحريره عبداً من كسبه) خلافاً لهما وله انه قد انعدم الملك هداية وهذا في حق الفرما فلم يمتق به وأما في حق المولى فهو حر بالاجماع فلو ان الفرما أروا السيد من الدين أو قضى للمولى دينه فانه حر آثار خاتمة عن التنايع . محذابين (وان لم يحيط صح) لان كسبه لا يمتق عن قليل الدين فلو جمل ماله لانسد باب الاستتاع فكسبه فيقتل بمقصود الاذن (ولم يصح بيعه من سيده) لانه هداية بماله حادة . غناية (الابتل القيمة) وقالوا ان باع منه بتقصان جاز ويحسب المولى ان شاء ازال الحاجة وان شاء تقضى البيع (وان باع سيده منه بثل قيمته أو أقل صح) لعدم التهمة (ويطلب الثمن لو سلم) المولى المبيع . (قبل قبضه) لان حق المولى في العين المبيعة من حيث الحس فلو بقي بعد سقوطه يبقى في الدين ولا يستوجب المولى على عبده بخلاف ما اذا كان عرضاً لانه يمتق وجاز ان يبقى حقه متعلقاً بالعين . هداية في بدال السيد كما اذا أودع شيئاً عند عبده . غناية (وله حبس المبيع بالنفس) كما هو حكم البيع (وصح اعتاقه) لبقاء ملكه فيه (وضمن قيمته لفرمائه) لان لافيه متعلق به حكمهم . هداية وان شأوا استجوا السيد بكل ديونهم واتباعاً أحدهما لا يراً الآخر فلهما ككفيل مع مكفول عنه . الدر المختار (وطول بمقتضى بعد عتقه) لانه في ذمته ولا يلزم المولى الا بقدر ما أتلفه . هداية قبل لاحاجة الى قوله بعد عتقه لان وضع المسئلة في الاعتاق ويمكن أن يقال ان التقييد ليس للاحتراز بل للاشارة الى دليل المسألة أي بطلان الباقي حالاً ان لم تنب القيمة لانه يمتق عند عدم وفائها لان

(١) قوله (واليد باقية) لان الكلام في الاقرار بما في يده . غناية ثم زيادة هذه الجملة مع ان معناها هو معنى قوله لوجود المصحح وهو اليد انما هي للتسهيل الى قوله وشرط بطلانها الخ . مع (٢) قوله فراغها أي فراغ الاموال التي في يده . مع

يشتمن الدين اذ لا حق للفرء الا في الدين وان كان القيمة اقل من الدين ضمن القيمة لانه تعلق حقهم بالقيمة وهو انقلها (وهو فضل دينه متقا) أي ضمن للأذن الذي عتق فضل دينه على القيمة (فان بيع عبد ذو دين عبط بوقته وغيبه المشتري أجاز الغريم يمينه وله ثمنه أو ضمن المشتري أو البائع قيمته فان ضمت) أي البائع (ورد عليه بسب يرجع البائع على الترم بقيته وماد حقني (١٩١) العبد) أي رجع البائع على الغريم وماد

حق الغريم في العبد (فان باعه سيده معلما بدينه للغريم رد يمينه ان لم يصل ثمنه اليه وان وصل ولا عناية في البيع لا) وانه قال معلما بدينه لان البائع اذا أعلم للمشتري ان على العبد الدين والمشتري رضى بذلك يومه ان ينفذ البيع برضاء البائع والمشتري تقول ان مع هذا يكون للفرء ولاية رد البيع اذا لم يصل الثمن اليهم وان وصل فان لم يكن في البيع عناية فلا وان كان فاما ان ترفع العادة أو يقتضى البيع (ولا يخاصم المشتري منكرا دينه ان قال بائنه) أي اذا كان البائع غائبا والمشتري منكرا للدين قال ان لا يخاصمه عند أبي حنيفة ومحمد وح لانه ليس خصما له وعند أبي يوسف رج هو خصمه وقضى للغريم بدينه لانه يدهي الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يتأذره ولها ان الدعوى تتضمن فسخ العقد في الفسخ قضاء على النائب (ولو اشترى عبدا وباعه ما حكتا عن اذنه وحججه فهو مأذون) عبد قدم مصرنا وقال انا

التضمن بالقيمة بعد عتقه بخلاف ما اذا بيع للفرء فان الي في يتأخر الى أن يتق (فان باعه سيده وغيبه للمشتري) لما بمجرد البيع فلا يضمنون أحدا لقدرتهم على رد البيع . ت (ضمن الفرء البائع قيمته) لما سبقي بعد السطرح (فان رد عليه بسب بقيته) لزوال سب الضمان (وحق الفرء في العبد أو مشتره) قيمته . أي لان البائع تلف حقهم بالبيع والتسليم والمشتري بالقبض والتغيب فيتخيرون في التضمن (أو أجازوا البيع) عطف على قوله ضمن الخ . ع لان الحق لهم والاجازة للاحق كالأذن السابق كما في المهرمون (وأخذوا الثمن فان باع سيده) ضمن لا يوفى ديونهم والا فليس لهم الرد . مسكين (واعلم بالدين) قيمته (١) ليقع البيع لازما بين البائع والمشتري . ك لان الدين يجب بوجوب الرد . ع (للفرء رد البيع) لتعلق حقهم به وهو الاستملاء أو الاستيفاء من رقبته وفي كل قاعدة فالأول تام مؤخر والثاني ناقص معجل والبيع فوت هذه الحيرة . عناية ولهم أن يرضوا بالبيع فليس لهم الرد . طوري عن النهاية . ع فان غالب البائع فالمشتري ليس بخاصم لهم) ان أنكر الدين خلا لابي يوسف فانه يقول ان المشتري خصم ولها ان الدعوى تتضمن فسخ العقد وقد قام بهما فيكون الفسخ قضاء على النائب . عناية وان أقر بالدين (٢) فلهم الرد بالاتفاق . عناية (ومن قدم مصرنا وقال أنا عبد زيد فاشترى وبيع لزمه كل شيء من التجارة) لانه ان أخبر بالأذن فلاخبار دليل عليه وان لم يخبر فتمصرفه جائز اذ الظاهر أن المجهور (٣) يجري على موجب حجرة والعمل بالظاهر هو الاصل في المماثلات كيلا يضيق الأمر على الناس (ولا يباع حتى يحضر سيده) لانه لا يقبل قوله (٤) في الرقبة لانه خالص (١) (قوله ليقع الخ) ولتكون المسئلة اتفاقية فاما اذا أعلمه يجب عليه الافرار بالدين فلهم الرد بالاتفاق حين اذا قر . ع (٢) (قوله فلهم الرد) أنظر اليه هذا فسخ فيلزم القضاء على النائب . ع (٣) (قوله يجري الخ) حلال لحال المسلمين على الصلاح . ت (٤) (قوله في الرقبة) أي في حق بيع الرقبة لان

عبد فلان مأذونا في التجارة وبيع وبشترى فهو مأذون وكذا ان سكت عن الاذن والحجر فان تصرف دليل على اذنه (ولا يباع لبيته الا أقر سيده باذنه) لان الولي اذا لم يقر بالأذن فالدين لا يظهر في حق والماملون انما تضرروا لانهم اعتدوا على ظاهر الحال والولي لم يضرهم (وتصرف الصبي ان تقع كالاسلام والاتباب صح بلا اذن وان ضرر فلاطلاق والنتاق لا وان أذن له وما وقع ضرر كالبيع والشترى علق باذنه وله) ا كذا بالاحلية الفاصلة في النافع واشترطاً للكتابة في الضرر ودفعاً للضرر بانضمام رأي الولي في المردد بينهما وعند الشافعي رحمه الله لا يصح تصرفه بالاجازة الولي فكنا لا يصح اسلامه (وشروطه ان يملك البيع سائلاً للملك والشراء جالباً له ووايه أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي أو وصيه) انما قال ثم وصيه في الاولين وقال أو وصيه في الاخير لان وصي الاب من استخلفه بعد موته في التصرف في مال ولله

وأما الذي أذن له في التصرف حال حيوة فوكيل لأوصي وكذا في الجبد وأما وصي القاضى فهو الذي أمره بالتصرف في مال اليتيم فهو يتصرف في حال حيوة القاضى وأما وصي وصياً مع أن الإيصاء هو الاستخلاف بعد الموت لأن هنا يصير خليفة للاب كان الاب جملته وصياً فإن فعل القاضى يصير كفعله ففى الكلام أن وليه أبوه ثم وصيه بعد موته ثم الجردان لم يكن الاب ولا وصيه ثم وصيه بعد موته (١٩٢) ثم القاضى أو وصيه أي يتصرف صح (ولو أقر بما معه من كسبه أو أداره

حق للمولى بخلاف الكسب لانه حق العبد (١) كما ينال (فإن حضر وأقر بأذنه بيع) لظهور الدين في حقه (والألا) لأنه متمسك بالاصل (فإن أذن لصبي أو للمتنوع الذي يعقل البيع والشراء وليه فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون) حق ينفذ تصرفه وقال الشافعى لا ينفذ ولنا أنه صدق (٢) من أهله في عمله (٣) عن ولاية شرعية فوجب تنفيذها والصواب الجبر لعدم الهداية لائقه وقد ثبتت نظراً إلى اذن المولى

كتاب النصب

(هو إزالة اليد المحقة بأثبات اليد المبطله) ينقل المنيصوب من مكان إلى مكان ع (فلاستخدام) أي اخذاه اذ الظاهر أن مجرد طلب الخدمة ليس بنصب ع (وحمل الدابة) أي مع اذحابها اذ هو المفهوم من لفظ الحمل عرفاً لا مجرد وضع الشيء على ظهرها والألا يظهر الفرق بين الحمل عليها والجلوس على البساط وكان هذا وجه ما قال الماورى في تكملة البحر فلو قال والاستخدام له والحمل على الدابة مع التحويل لكان أولى له ع (غصب لا الجلوس على البساط) لانه لم يوجد منه التحويل والبسط فعل المالك ك (ومجبرد عنه) لقوله عليه الصلاة والسلام (٤) على اليد ما أخذت حتى ترد ولأن اليد سبب مقصود وقد فوتها فيجب اعادةها وهو الموجب الاصل على ما قالوا ورد القيمة مخلص خلفاً لانه قاصر اذ الكدال في رد العين والمالية وقيل للموجب الاصل القيمة ورد العين مخلص (في مكان غصبه) بينهما ليس من لوازم الاذن في التجارة فإن للمدبر بصير ما ذواتاً ولا يبيع بخلاف الكسب ك (١) (قوله كما ينال) أي في أوائل كتاب المأذون عند قول المساق فلا يتوقت ولا يخصم وعند قوله وإن أقر بعد حصره الخ ع (٢) (قوله من أهله) لأن الاهلية بالتكلم عن تميزه وبيان لا عن تلقين وهذان والبلوغ دليل كالمها وكذا اذن المولى دليل عليه ت (٣) (قوله ولاية شرعية) وهي الولاية اثباتية بواسطة الملك المطلق ك (٤) (قوله على اليد ما أخذت الخ) الحديث

صح) فإن المولى إذا أذن للصبي بالتجارة صح اقراره بكسبه لانه من تمام التجارة اذ لو لم يصح اقراره لا يماهله الناس مع أن اقرار المولى لا يصح لانه اقرار على الغير واقرار الصبي اقرار على نفسه والحجر ارتفع بالأذن فصار كالبائع فصح اقراره بالأثر أيضاً في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة ربح انه لا يصح في الأثر لانه إنما يصح في الكسب ذكر انه من توابع التجارة ولا كذلك في الأثر

كتاب النصب

(هو أخذ مال منقوض محترم بلا اذن مالكه يزول بده) فالنصب لا يتحقق في الميتة لأنها ليست بمال وكذا في الحر ولا في خر المسلم لأنها ليست بمنقوضة ولا في مال الحربى لانه ليس بمحترم وقوله بلا اذن مالك احتراز عن الوصية وإنما قال يزول بده لأن عند أصحابنا هو إزالة اليد المحقة بأثبات اليد المبطله وعند الشافعى ربح هو اثبات اليد المبطله ولا يشترط إزالة اليد فلنا

كلامنا في الفصل الذي هو باب الضمان وهو إزالة اليد وينفع على هذا مسائل كثيرة منها أن زوائد المنصوب لا تكون مضمونة عندنا خلافاً له لأن اثبات اليد متحقق بدون إزالة اليد ومنها الاختلاف في غصب العقار وصياني ومنها ما قل في المتن (فلاستخدام اليد وحمل الدابة غصب لا جلوسه على البساط) اذ في الأولين قلعهما من مكان إلى مكان وفي الآخر البساط على حاله ولم فعل فيه شيئاً يكون إزالة اليد وقد فرغ على هذا الاختلاف تبعيد المالك عن المواشى حتى حلتك وأمسك القيصر حتى قلع الآخر ضرره وليس هذا التفريع بمستقيم لأن اثبات اليد لم يوجد في هاتين المستاتين ثم لا بد أن يزداد على هذا التحريف لا على سبيل الحفية ليخرج السرقة (وحكمه الأثم لم علم ورد العين قائمة والقرم هالكة ويجب للثلث في المثل كالمكبل والموزون والمددي المتقارب) أعلم أنه جعل هذا الاقسام الثلاثة متلياً مع أن كثيراً من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات الهم كالتقمعة والتدر ونحوهما فقول ليس المراد بالوزنى مثلاً ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله

بالمثل على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء قفيز بدرهم أو من بدرهم أو عشرة بدرهم أما يقال اما لم يكن فيه تفاوت واذا لم يكن فيه تفاوت كان مثليا وأما قلنا ولا يختلف بالصنعة حتى لو اختلف كالقمصة والقدر لا يكون مثليا ثم لا يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كالكراهم والدنانير والتلوس النافقة فكل ذلك مثل واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروقات فكل ما يقال يباع من هذا التوب ذراع بكفا فهذا أيضا يقال فيما لا يكون فيه تفاوت وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف بيان طوله (١٩٣) وعرضه ورقته وقد فصل الفقهاء

المثلثات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فاما يوجد له مماثل في الاسواق بلا تفاوت يستد به فهو مثلي وما ليس كذلك فن ذوات القيم وما ذكر من انكيلي واخوانه فبني على هذا (ان اقطع للمثل قيمته يوم يختصان هذا عند أبي حنيفة ربح لان القيمة يجب يوم الخصومة عند محمد ورح يجب يوم الاقطاع ولانه حينئذ ينتقل المثل الى القيمة وعند أبي يوسف ربح يوم تحقق السبب وهو النصب فانه اذا اقطع المثل للتحقق الى الماثل له افول هذا اعدل اذ لم يبق شيء من نوعه في يوم الخصومة والقيمة تشر بكرة الرغبات وتلقا وفي المعلوم هذا متشدد أو متسر ويوم الاقطاع لا ضبط له وأيضا لم ينتقل الى القيمة في هذا اليوم اذ لم يوجد من المالك طلب وأيضا عند وجود المثل لم ينتقل الى القيمة وعند عدمه لا قيمة له (وفي غير المثل قيمته يوم خصبه كالمدي لتفاوت) أي الشيء الذي بعد ويكون اقاربه متفاوت ولا يراد هنا ما يقابل باليمن مبنا على المد كالحيوان مثلا فانه بعد

لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن (أو مثله ان هلك وهو مثل) قال تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولان المثل اعدل لما فيه من مراعاة المالية والمجلس فكان أدفع للضرر (وان المصرم المثل قيمته) لتعذر مراعاة المجلس فيراعى المالية دفعا للضرر بقدر الامكان (يوم الخصومة) وقال أبو يوسف يوم النصب وقال محمد يوم الاقطاع وله ان النقل الى القيمة لا يثبت بمجرد الاقطاع ولهذا لو صبر الى أن يوجد جلس له ذلك وأما ينتقل بالقضاء بخلاف القيمي (١) لانه مطلوب بالقيمة بأصل السبب فيعتبر قيمته عنده (وما لا مثل له قيمته) لتعذر مراعاة المجلس (يوم خصبه) لما ذكر (فان ادعى هلاكا حجب المالك حتى يسلم له لو بقي لاظهر ثم قضى عليه ببذله) لان الواجب رد العين والهلاك عارض فهو يدعي عارضا خلاف الظاهر فلا يقبل قوله (والنصب فيما ينقل فان غصب عقارا) أراد النصب المفوي اذ النصب للشرع لا يحقق في العقارات (وهلك في يده لم يضمنه) خلافا لحمد والشافعي ورحمهما الله تعالى ولا يبي حنيفة وأبي يوسف ان النصب اثبات اليد بإزالة يد المالك (٢) بطل في المين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول الا بإخراجه عنها وهو فعل فيه لا في العقار (٣) كما اذا بدد المالك عن المواشي وفي المثل قول بطل فيه (وما نقص بسكناء وزراعتيه ضمن الثمنان) لانه ائلاف والعقار يضمن به كما اذا قتل ترابه لانه فعل في العين (كما في التقى وان استتله) أي الشيء المنصوب أخرجه أصحاب السنن الاربعة بلفظ على اليد ما أخضت حتى تؤدي . معنى (١) قوله لانه مطلوب بالقيمة) أي خلفا أما للمثل فصالبته فيه بأصل السبب خلفا أما هو بالمثل لا القيمة فأصل السبب لما أوجب للمثل فقد استوفى تمام موجب نصف عن إيجاب القيمة فيستند إيجابها الى القضاء . ع (٢) قوله بطل في العين) بدليل أخذ الضمان فان أخذه عن القاصب تقويت يد بطل في الضمان فيستدعى وجود مثله في المنصوب ليكون اعتداء بالمثل . ع (٣) قوله كما اذا بدد المالك) فانه لا يكون غصبا حتى لو حبس المالك حتى تلفت مواشيه لا يضمن كذا في المبسوط . ك

(٢٥ في) (كشف الحقائق) عند البيع من غير أن يقال يباع الثمن عشرة بكذا (فان ادعى الهلاك حبس حتى يعلم أنه لو بقي لاظهر ثم قضى عليه بالبدل وشرطه كون المنصوب قليا فلو غصب عقارا وهلك في يده لم يضمن) هذا عند أبي حنيفة ربح وأبي يوسف ربح وعند محمد ربح والشافعي ربح يجري فيه النصب أما عند الشافعي ربح فلان حد النصب وهو اثبات اليد المبطلة يصدق عليه وأما عند محمد ربح فلان النصب وان كان عنده ما ذكر كالمساكن ازالة اليد في العقار يكون سائما يمكن فيه لا بالنقل وما يقولون ان النصب اثبات اليد بإزالة يد المالك بطل في العين وهو لا يتصور في العقار لان يد

المالك لا يزول الا باخلجه عنها وهو فعل فيه لاقى القفار فصار كما اذا بطل المالك عن المواشي (وضمن ما نقص منه كسكناه وزوره أو بإجارة عبد غصب) أي ضمن القفار وغيره أمان في القفار كالسكنى والزرع وفي خبر القفار كما اذا غصب عبدا فأجره فعمل فطرش له مرض أو (١٩٤) بخافة ضمن التقصان (وتصدق بلجره وأجره مستأجره وبيع حصل بالتصرف في

(تصدق بالثقة) خلافاً لأبي يوسف لأنه حصل في ضمانه وهذا ظاهر وفي ملكه لأن المضمونات تلك بإداء الضمان مستقداً ولما أنه حصل بسبب خيئت وهو التصرف في ملك الغير وما هذا حاله فبذلك التصديق وللتك المستند ناقص فلا ينضم إليه الحبث (كما لو تصرف في المنسوب) بأن كان مثلاً ع . ع (والوديعة وبيع) ثم استأنف للمنفق فقال ع . ع (وملك) وقال الشافعي لا يملك وهو رواية عن أبي يوسف (بلا حل انتفاع) وقال زفر يحل له الانتفاع وهو رواية عن أبي حنيفة (قبل اداء الضمان) ظرف لعدم الحل ع . ع (بشي) متفق بملك ع . ع (وطبخ وطحن وزرع) كان خصاً لخطئة متلا وزورها ع . ع (وأخذ سيف أو ناء) لأنه أحدث سنة متقومة فيصير حق المالك حالساً من وجه ألا ترى أنه (١) تبدل الاسم وقات معظم المقاصد وحقه في الصنة قائم من كل وجه فيترجح على الأصل الذي هو قائم من وجه (لغير المحجرين) فلو ضربهما دراهم أو دينار أو آنية (٢) لم يزل ملك مالكهما عند أبي حنيفة ولا يزول إلى الغاصب وله أن الاسم باق وكذا معناه الأصل وهو التمنية وكونه موزوناً حتى يجري فيه الربا باعتباره وكذا الصنة فيها غير متقومة مطلقاً لأنه لا قيمة لها عند المقابلة بمجندها (وبناء على ساجية) خلافاً للشافعي ولنا (٣) ما قدمناه ولأن في نقص بناء الغاصب أضراراً به بلا خلف وضرر المالك عجزاً بالقيمة (ولو ذبح شاة أو خرق ثوباً قاحشاً) وهو ما (٤) يفوت به بعض المين (٥) وجنس المنفعة ويبقى بعض المين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وإنما يدخل فيه التقصان (ضمن القيمة) وفي الهداية فلما لمالكه أن يضمه اه فظهر أن (١) (قوله تبدل الاسم الخ) بخلاف صبيح التوب أحرر متلاحث وجدت الصنة مع أن حق المالك باق لأن التوب ليس بهالك لبقاء اسمه وأعظم مقاصده ك (٢) (قوله لم يزل ملك مالكها الخ) فلما لم أن يأخذ ولا يسطيه شيئاً عند الإمام طوري (٣) (قوله ما قدمناه) أي بقوله لأنه أحدث سنة متقومة الخ ك (٤) (قوله يفوت به بعض المين) أي ظاهراً وغالباً إذ الظاهر أن التوب إذا قطع يفوت من أجزائه شيء لا محالة ك (٥) (قوله وجنس المنفعة) بأن كان يصلح لبقاء قبله وبعده لا يصلح له ويصلح للقيمين مثلاً ك (٦) والظاهر أن يقال وبعض المنفعة بدل جلس المنفعة بدليل تأليه وهو قوله وبعض المنفعة ع

مودعه أو مفصوبه متبناً بالإشارة أو بالشراء يدراهم الوديعة أو النصب وتقدماً كان أشار إليها وتقدماً غيرها أو إلى غيرها وتقدماً أو أطلق وتقدماً لا يوه يقى) أي تصدق عند أبي حنيفة روح ومحمد روح خلافاً لأبي يوسف روح بلجر عبد غصب فأجره وأخذ الأجرة وكذا بلجرة عبد مستأجر قد أجره وأخذ أجره وكذا تصدق ببيع حصل بالتصرف في المودع أو المنسوب إذا كان بما يتبين بالإشارة وكذا يتصدق ببيع حصل بالشراء يوديعة أو منسوب لا يتبين بالإشارة إذا أشار إليها وتقدماً فتقوله أو بالشراء عطف على التصرف أما أن أشار إليها وتقدماً غيرها أو أشار إلى غيرها وتقدماً أو أطلق وتقدماً بأن لم يشر إلى شيء بل قال اشتريت بثلث درهم وتقد من دراهم النصب أو الوديعة ففي جميع هذه الأمور يطيب له الربح ولا يجب عليه التصديق (فإن غصب وغيره فزال اسمه وأعظم مناقضه ضمنه وماله بلا حل قبل أدائه بده كذبح شاة وطبخها أو شياً أو طحن بر أو زوره وجعل الحديد سيفاً والفضة ناءً والبناء على ساجية وإن الساجية بالحجم خشية منعوتة مهياة للباس عليها وهذا عندنا لأنه أحدث سنة

متقومة يصير حق المالك حالساً من وجه وعند الشافعي روح لا ينقطع حق المالك عنه لأن المين باق ولا يشترى يدخل فعل الغاصب لأنه محظور فلا يصير سبياً للملك (فإن ضرب المحجرين درهماً أو ديناراً وناءً لم يملك وهو لمالكه بلا شيء) هذا عند أبي حنيفة لأن الاسم باق ومعناه الأصلي التمنية وكونه موزوناً وهو باق حتى يجري فيه الربا وعندهما يصيران للغاصب قياساً على غيرها (فإن ذبح شاة غيره طرحها للمالك عليه وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه قصاتها وكذا لو خرق

يسير قصه ولم فوت شيئا منها ضمن ماقص ومن بني في أرض غيره أو غرس أمر بالقطع والرد وهذا في ظاهر الرواية وعند محمد روح ان كان قيمة البناء أو النرس أكثر من قيمة الأرض فالنصيب يملك الأرض بقيمتها (وللمالك أن ضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه ان قصته به) أي ان قصت الأرض بالقطع ثم بين طريق معرفة قيمة ذلك فقال (تقوم بلا شجر وبناء وتقوم مع أحدهما مستحق القلع فيضمن الفضل بينهما) قبل قيمة الشجر للمستحق للقطع أقل من قيمته. فتوما قيمة المفلوع اذا قصت منها أجرة القلع فالباقي قيمة الشجر للمستحق القلع فإذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر المفلوع عشرة وأجرة القلع درهما في تسعة دراهم فالأرض مع هذا الشجر تقوم عائة وتسعة دراهم فيضمن للمالك التسعة (فان حر الثوب أو سفر أولت السوق يضمن ضمنه أيضا ومثله سويته أو أخذهما وغرم ما زاد الصبغ والسمن فان سود ضمنه أيضا أو أخذته ولا شيء للناسيب لانه نقص) هذا عند أبي حنيفة روح وعندهما القسود كالتحجير قبل هذا الاختلاف بحسب اختلاف المصنف فينظر أن قصه السواد كان نقصا وان زاده بعد زيادة وعند الشافعي روح المالك يملك الثوب ويأمر الناسيب بقطع الصبغ ما أمكن ولا فرق بين السواد وغيره بخلاف مسألة السوق

الحيار للمالك ع (وسلم المنسوب اليه أو ضمن النقصان) وانما يخير لانه اختلاف من وجه لفوات بعض الاغراض ع ي (وفي الحرق اليسير ضمن قصاه) ولا خيل له ع لان العين قائم من كل وجه وانما دخله عيب (ولو غرس أو بني في أرض الغير قلما وردت) قال عليه الصلاة والسلام ليس (١) لمرق ظالم حق ولان ملك صاحب الأرض باق لعدم استيلا كما فيؤمر الناغل بتفريقها (وان قصت الأرض بالقطع ضمن له البناء والنرس مقلوبا ويكون له) نظرا لما تقوم الأرض بدون البناء والنرس وتقوم وبها بناء وغرس (٢) لصاحب الأرض أن يأمره بقلعهما فيضمن ما بينهما (وان صبغ أو لت السوق يضمن ضمنه قيمة ثوب أبيض ومثل السوق) وقال الشافعي لصاحب الثوب ان يمسكه ويأمر الناسيب بقطع الصبغ قدر الامكان اعتبارا بالأرض بني فيها لان التمييز ممكن بخلاف السمن والسويق ثم قدر التمييز قلنا في فصل الأرض يبقى للناسيب النقص بسد النقص أما الصبغ فيلحق ع هداية فيفوت حقه اصلا ك (أو أخذهما وغرم ما زاد الصبغ والسمن) فهما نظرا لهما هداية هذا وفي المصباح ما ملخصه زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة ويستعمل لازما ومتعديا اه فكلما زاد في كلام المصنف ان كان لازما فما مصدرة اي زيادة الصبغ مضافة بيانية أو موصولة والصبغ بدل عن الضمير العائد اليها وان كان متعديا فالمتعدى محذوف أي ما زاده الصبغ في الثوب وكلمة ما على هذا الاخير اما واقع على جنة الثوب أو على قيمته فليست فيها اذا كان قيمة الثوب عشرة وصبغه بصبغ قيمته درهم فصار قيمة الثوب اثني عشر حل يجب على المالك درهم واحد وهو قيمة الصبغ كما هو مؤدى استعمال القزوم ومؤدى أول احتمالي التبدية أو درهما كما هو مؤدى ثاني احتمالي التبدية وفي الدر المختار وان شأنا أخذ للصبوغ أو للثوب (٣) وغرم ما زاد الصبغ وغرم السمن (٤) لانه متى وقت اتصاله بملكه والصبغ لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متزاجا بهاء عني اه (١) (قوله لمرق بالتوبين) أي لذى عرق وفي بعض الروايات بالاضافة أي لغرس شجر ظالم ك (٢) (قوله لصاحب الأرض) استلينا وغرس ع (٣) (قوله وغرم) اشار بزيادة لفظ غرم الى ان السمن عطف على ما للمنسوب لا على الصبغ المرفوع ع أمين (٤) (قوله لانه) مثلي الخ اشار الى وجه الفرق بين ضمان مثل السمن وبدل الصبغ أمين فتقول الخ من وبدل الصبغ بدل على أن الواجب قيمة الصبغ واقه اعم لكن في الهداية في مسألة من غصب جلد ميتة قد بدنه بماله قيمة ما لمسه ويأخذ الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه ويأمره أن ينتظر الى قيمته ذكيا غير مدبوغ والى قيمته مدبوغا فيضمن فضل ما بينهما اه فهذا يدل على أن الواجب انما هو ما زاد من قيمة الجلد لا قيمة ما دبغ به وجيلند فالنظر في الفرق بين ما صبغ به الثوب وما دبغ به الجلد فليراجع ع

ان التمييز غير ممكن له القياس على قلع البناء قلنا في قلع البناء لا يملك مال الناسيب لان النقص يكون له وحنا ينافى فرعاية

﴿ فصل ﴾

﴿ فصل ﴾

(غيب للنصوب وضمن قيمته ملكه) خلافاً للشافعي لأن الفاسب دعوان محض فلا يصير سبياً للملك كما في المذير ولنا أنه ملك البذل (١) بكاله والمبذل قابل لنقل من ملك إلى ملك (٢) فيملكه (٣) دفعا للضرر عنه بخلاف غصب المذير لأنه غير قابل للنقل (والقول في القيمة قول الفاسب) لأنه منكر الزيادة (مع بينة والينة للمالك) لأنه مدعي الزيادة (فان ظهر وقيمته أكثر وقد ضمنه بقول المالك أو بينة أو بشكول الفاسب فهو للفاسب ولا خيار للمالك) لأنه تم له الملك بسبب أصل به رضا المالك حيث أدمى هذا المقدار (وان ضمنه يمين الفاسب فالمالك يضمن الضمان أو يأخذ للنصوب ويرد الموضع) لأنه لم يتم رضاه حيث أدمى الزيادة وأخذ دونها لعدم الحجة . هداية لأنه رضى بالدون . ع وان ظهر قيمته مثل ما ضمنه أو أقل وقد ضمنه بقول الفاسب قال الكرخي لا خيار له لتوفر مالية ملكه عليه بكاله وفي ظاهر الرواية وهو الأصح أن له الخيار لأن ثبوت الخيار لقوت الرضا وقد فات هنا حيث لم يحصل له ما يدعيه وله أنه لا يبيع ماله إلا بيمين يرضى به . ع (وان باع النصوب ضمنه المالك فخذ يمينه وان حرره ثم ضمنه لا) لأن الملك فيه (٤) ناقص والناقص يكفي تفوؤ البيع دون المتق كلك المكاتب (وزوائد للنصوب أمانة) وقال الشافعي رحمه الله تعالى إنها مضمونة لوجود النصوب وهو آليات اليد على مال الغير ولنا أن النصوب إزالة يد المالك ولم يكن للمالك على هذه الزيادة يد حتى يزيلها ولو اعتبرت (٥) ثابتة فانه لم يزلها إذ الظاهر عدم اللع حتى لو منع الولد بعد طلبه بضمنه (فتضمن بالتعدي أو بطلع بعد طلب المالك وما تضمنت بالولادة مضمون) إذا كانت جبلت في يد الفاسب بالحرام أما إذا كان بالحلال (٦) كما إذا وطئها للمولى أو الزوج في يد الفاسب فلا ضمان . مسكين وجوهرة وفي العلوري عن الحيط غصبها حاملاً أو مريضة فأتت في يده من ذلك ضمنها وبها ذلك العيب اهـ . محمد أمين (ونحوه بولدها) خلافاً لزفر والشافعي رحمه الله تعالى ولنا أن سبب (٧) الزيادة (٨) والقتصان (١) (قوله بكاله) أي هذا ورقة . ك (٢) (قوله فيملكه) كما في سائر المبادلات . ك (٣) (قوله دفعا للضرر) ضرر فوق ضراره بل المالك لأنه لم يخرج النصوب من ملك ماله بل أيدل والمالك قد أخرج البذل من ملك الفاسب بلا بدل ولا يكون جزاء الدعوان إلا بيمينه . ع (٤) (قوله ناقص) لتبوءه مستقداً والمستقد ثابت من وجه دون وجه . ك (٥) (قوله ثابتة) تبعاً لملك الام . ك (٦) (قوله كما إذا وطئها للمولى) لعل منها قبل الفاسب ولا فوطه للمولى لا يكون إلا بالاستيلاء عليها والاستيلاء يثبت بد للمولى فيعطى به النصوب فليراجع . ع (٧) (قوله الزيادة) ع ماله الولد (٨) (قوله والقتصان) في مالية الام

(ولو غيب ما غصب وضمن للمالك قيمته ملكه) خلافاً للشافعي رحمه لأن النصوب لا يكون سبياً للملك قلنا إنما يملكه ضرورة أن للمالك بملك بدله فلا يجتمع البذل والمبذل في ملك شخص واحد بخلاف ما لا يقبل للملك كالمدبر (وصدق الفاسب في قيمته مع حلقه أن لم يقم حجة الزيادة فان ظهر للنصوب وقيمته أكثر للمالك ضمن الفاسب قوله أخذه وان ورد هو ضمه أو أمضى الضمان وقد ضمن بقول ماله أو بمصعق أو بشكول فاسده فهو ولا خيار للمالك) لأنه تم ملكه لأن للمالك رضى بذلك حيث أدمى عليه هذا المقدار (وقد يبيع فاسب ضمن يمينه لا اعتاق عبد بعده) لأن للملك للمستد كافي لتفاد البيع لا الاعتاق (وزوائد النصوب متصلة كالسمن والحسن ومتصلة بطلوه والغير لا تضمن إلا بالتعدي أو بالبيع هذا الطلب) هنا عندنا وعند الشافعي رحمه مضمونة وقد مر أن هذا مبنى على الاختلاف في حد النصوب (وضمن نقصان ولادة مه وجبر بولد بقي به) خلافاً لزفر والشافعي رحمه فان الولد ملكه فلا يصلح جباراً للملك قلنا سببهما من واحد وهو الولادة ومثل هذا لا يبد قصاصاً (فلو زني بأمة غصبها فردت حاملاً فوفيت فماتت ضمن قيمتها) هنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندنا لا يضمن لأن الرد وقع صحيحاً وقد ماتت في يد المالك بسبب حادث في ملكه وهو الولادة قوله أنه لم يصح الرد لأن سبب التلف واحد

واحد (١) وهو الولادة أو الملقوق وعند ذلك لا يسد تحصانا فلا يوجب ضمانا (ولو زنى) بها الفاسب أو غيره . شرح (فردت فانت بالولادة ضمن قيمتها) يوم عقلت . هداية وقال قاضيخان ضمن قيمتها يوم الغصب اه واختاره في اليمقوية . محمد أمين وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن وله ان غصبها وما كان فيها سبب التلف وردها وفيها ذلك فلم يكن الرد على الوجه الذي أخذها فلم يصح الرد كما اذا جنت في يد الناصب وقتلت في يد المالك (ولا يضمن الحر) (٢) اذا زنى بها رجل مكرهه اولا . آقاي . محمد أمين لانها لا تضمن بالنصب ليقض ضمان النصب بعد (٣) فساد الرد . هداية بسبب الجبل زاد المصنف والزيلي (٤) ولا يجب ردّها أصلا . أمين (ومنافع النصب) وقال الشافعي رحمه الله يضمنها فيجب اجر المثل ولا فرق في المذممين بين ما اذا عطلها أو سكنها وقال مالك ان سكنها يجب اجر المثل وان عطلها لا شيء . عليه ولنا انها حصلت على ملك الناصب لحديثها (٥) في امكانه ادعي لم تكن حادثة في يد المالك لانها أعراض (٦) لا تبقى فيملكها (٧) دفعا لحاجته (٨) والاسان لا يضمن ملكه (٩) وانه لا يتحقق غصبها لانها لا بقائه لها ولانها لا تعامل الاعيان لسرعة قبضها وبقاء الاعيان (وخبر المسلم أو خنزيره بالاتلاف) لعدم قومهما في حق المسلم (وضمن لو كانا قسي) خلافا للشافعي رحمه الله تعالى ولنا انه متقوم عندهم ومن أمرنا بتركهم وما يدينون (وان غصب من مسلم خرا غنفل) (١٠) بالفضل من الشمس الى الظل ومنه الى الشمس . ي (أو جلد ميتة فديخ) بماله قيمة فللمالك أخذها لانها باقية على ملكه (ورده مازاد الدباغ) لانه مال متقوم وبناه

(١) (قوله وهو الولادة) أي عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله لان الولد قبل الولادة لم يكن مالا أصلا أو الملقوق أي عند أبي حنيفة رحمه الله فلو جلت عند الناصب وماتت بالولادة عند المالك يضمن خذه لا عندهما ك (٢) (قوله اذا زنى بها) أي غصبها فزنى بها فانت بالولادة لسكن اطلاق النصب على اذهايا مجاز . ع (٣) (قوله فساد الرد) أي ارد الى أهلها . ع (٤) (قوله ولا يجب ردّها أصلا) كأنه يعني قضاء فلو هلكت في يده بأفة سبوبة لا يضمن . ع (٥) (قوله في امكانه) أي تصرفه لحديثها بكسبه وقد قال عليه الصلاة والسلام كل الناس أحق بكسبه . ك (٦) (قوله لا تبقى) أي زمانين . ك (٧) (قوله دفعا لحاجته) كذلك سائر املاكه ثبتت لحاجته لا قامة التكليف . مل (٨) (قوله والاسان الخ) انه ليل جار في الاجارة لان الاسان كما لا يضمن ملكه كذلك لا يجب عليه الاجر في مقامة ملكه والجواب ان الاجارة ثابتة بالنص على خلاف القياس ولا نص في الغصب فيبقى على القياس . ت (٩) (قوله وانه لا يتحقق الخ) أي سلمنا حديثها على موث المالك لكن لا يتحقق الخ . ك (١٠) (قوله بالفضل الخ) ولو غنفلها بالقاء

حصل في يد الناصب (بخلاف الحر) لانها لا تضمن بالنصب ليقض الضمان بعد فساد الرد ثم عطف على الحره قوله (ومنافع ما غصب سكنه أو عطله) فانها غير مضمونة بأجر عندنا سواء استوفى المنافع كما اذا سكن في الدار النصوبة أو عطلها وعند الشافعي رح مضمونة بأجر المثل في الصورتين وعند مالك رح مضمونة ان استوفى لان عطلها وهذا بناء على عدم قومها عندنا وان قومها ضروري في القدر (واتلاف خمر المسلم وخنزيره وان أتلقيهما قسي ضمن) خلافا للشافعي فان القسي تبع المسلم فلا تقوم في حقه ولنا انه متروك على اعتقاده (ولو غصب خمر مسلم فغنفلها بما لا قيمة له) كالنقل من الظل الى الشمس (أو جلد ميتة فديخه) أي بما لا قيمة له كالتراب والشمس (أخذها المالك بلا شيء ولو أتلقيهما ضمن ولو غنفلها بذى قيمة) كالملح والخل (ملكه ولا شيء عليه) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما أخذها المالك واعطى مازاد الملح (فلودخ به الجلد) أي بشيء له قيمة كالقرط والمفص (أخذها المالك ورد ما زاد الدبغ فيه ونو

أتلغها لا يضم) هذا عند أبي حنيفة وعندهما ضمن الجلد مسدودا ويطلبه للمالك ما زاد الدباغ فيه فالجاءل أنه إذا خلل أو دغ عا لا قيمة له أخذها (١٩٨) للمالك لأن الأصل حقه وليس من القاص سوى العمل

أن ينظر إلى قيمته ذكبا غير مدبوغ وإلى قيمته مدبوغا فيضم فضل ما بينهما (وان أتلغها ضمن الحل) لأنه لما بقي على ملكه وهو مال متقوم ضمنه بالاتلاف ويجب مثله لأنه من ذوات الأمثال (فقط) وقال ضمن الجلد مدبوغا (١) ويطلب ما زاد الدباغ وله أن تقوم الجلد حصل بضمه (٢) لاستعماله مالا متقومافيه فهو تابع لتقوم الصنع وصنعه غير مضمون عليه فكذلك تامة بخلاف وجوب الرد حال قيامه لأنه يقع الملك والجلد غير تابع للصنعة في حق الملك تثبوت قبالة (من كسر ممزقا أو أراق سكر) هو التي من ماء الرطب إذا اشتد (أو منصف) هو ما ذهب نصفه بالطبخ واشتد وفي المطبوخ أدق طمحة وهو المادق عند أبي حنيفة رحمه الله وروايتان في البيع والتضمين (ضمن) بالقيمة لا بالمثل لأن المثل يمنع من ذلك لكن لو أخذ المثل جاز لعدم سقوط التقوم (٣) اتفاقا ملخصا (٤) به أنه دفع عوضا لخصي محمد أمين (وصح بيع هذه الأشياء) وقال لا يضمن هذه الأشياء ولا يصح بيعها وله أنها أموال لملاحيها لا محل (٥) من وجوه الانتفاع وإن صلحت لما لا محل أيضا (٥) فصارت كالأمانة المنيعة وهذا لأن الفساد بغير فعل مختار فلا يوجب سقوط التقوم والتضمين وحواز البيع مرتبان على الداية والتقوم (ومن غصب أم ولد أو مدبرة فانت ضمن قيمة المدبرة) لتقوم المدبرة بالاتفاق (لام الولد) خلافا لما وله أنها لا تقوم لما

الملح قالوا عند أبي حنيفة رحمه الله صار ملكا للقاصب ولا شيء للمالك عليه وعندهما أخذ المالك وأعطى ما زاد الملح فيه بمنزلة دغ الجلد ولو خللها بالقاء الحل فمن محمد رحمه الله أن صار حله من ساعته يصير ملكا للقاصب لأنه استهلاك وإن صار خلا بعد زمان فإن التي فيها قليلا فهو بينهما على قدر كيلهما وعند أبي حنيفة رحمه الله هو للقاصب في الوجهين ولا شيء عليه عداية ملخصا قوله ولا شيء للمالك عليه لأنه استهلاكه واستهلاكه لغير المسلم لا يوجب شيئا وإنما كاستهلاكه لتبدل الحقيقة والاسم لتأخير حقيقة الحل والخمر بخلاف الجلد المدبوغ وغير المدبوغ لأحكام حقيقتيهما ع (١) (قوله ويطلب الخ) كان المعنى وقم المقاصة بقدر ما زاد الدباغ وقائدها أنه إذا أبرأ أحدهما الآخر من حقه بصلابه الآخر بمقحه ع (٢) (قوله لاستعماله مالا متقوم) بخلاف الحل لأن غنله بمجرد النقل من مكان إلى مكان ع (٣) (قوله وبه) أي يقول الاتفاقى لكن لو أخذ المثل جاز ع (٤) (قوله) من وجوه الانتفاع كالتخليل والخمر وإن كانت تصلح لتلك لكن سقط تقومها بخصوص طمية وقد قدمت فيها نحن فيه ع (٥) (قوله فصارت الخ) الخمر بخلاف لأنها

أتلغها لا يضم) هذا عند أبي حنيفة وعندهما ضمن الجلد مسدودا ويطلبه للمالك ما زاد الدباغ فيه فالجاءل أنه إذا خلل أو دغ عا لا قيمة له أخذها (١٩٨) للمالك لأن الأصل حقه وليس من القاص سوى العمل
خلل أو دغ عا لا قيمة له أخذها
ولا قيمة له أما إذا خلل أو دغ ذي
قيمة يصير ملكا للقاصب ترجحا
للمال المتقوم على غير المتقوم والفرق
لأبي حنيفة رح بين الحل والجلد أن
المالك يأخذ الحل ولا يأخذ الحل لأن
الحل باق لكن أزال عن التجاسات
غير باق بل صارت حقيقة أخرى
وإنما لا ضمن الجلد عند أبي حنيفة
رح إذا أتلغ لأنه لا يفسد حله غير
مدبوغ ولا قيمة له والضمان يبيع
التقوم لكن البين إذا كانت باقية لا
يشترط (ضمن بكسر مزف
وأراق سكر ومنصف وصح بيعها)
المزف آلة اللهو كالطشور والمزمار
ونحوهما وهذا عند أبي حنيفة رح
وعندهما لا ضمن وعند أبي حنيفة
رح إنما ضمن قيمته لغير اللهو ففي
الطشور يضمن الخشب للتحوط
وأما طبل المزمار والدف الذي يباح
شربه في الرمس فمضمون بالاتفاق
(وفي أم ولد غصبت فها سكنت لا
ضمن بخلاف المدبر) هذا عند أبي
حنيفة رح فإن المدبر متقوم عنده لا
أم الولد وعندهما لا يضمهما التقوم
(ومن حل قيد عبد غيره أو رباط
فأبته أو فتح باب أسطيلها أو قصص
طائر ففجرت أو سعى إلى سلطان
من يؤذيه ولا يدفع بلادغ أو من
يفسق) علق على من يؤذيه ولا
يتمتع به أو قال مع سلطان قد

يغرم وقد لا يغرم أنه وجد مالا فغرمه شيئا لا ضمن ولو غرم بالتضيمن وكذا لو سعى بغير حق عند كتاب محمد رح زجره له وبه يفتى) وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رح لا ضمن الساعي لأنه توسط فعل فاعل مختار وفي فتح باب الأصطبل والتفص خلاف محمد رح لما توسط فعل المختار وله أن الطائر محمول على التفار

كتاب الشفعة

كتاب الشفعة

(هي تلك عقار على مشتره جيرا
يمثل ثمنه) أي يمثل ثمن المشتري
وهو الثمن الذي اشترى به (ونجب
بعد البيع) المراد بالوجوب الثبوت
(ونسقر بالشهاد) اذ حق الشفعة
قبل الاشهاد منزله لانه يجب لو اضر
في الطالب تبطل فاذا شهد استقر
أي لا تبطل بعد ذلك بالتأخير او بملك
بالاخذ بالتراضي او بقضاء القاضي
يقدر رؤس الشفعة لا الملك) أي
انما بملك العقار اذا أخذ الشفع
برضاه ويرضى المشتري وقوله او
بقضاء القاضي عطف على الاخذ لا
على التراضي لان القاضي اذا حكم
يثبت الملك للشفيع قبل اخذه (فخلط
في نفس المبيع ثم له في حق المبيع)
أي ثم للتشريك في حق المبيع (كالشرب
والطريق الخاصين) كشراب نهر
لا يجري فيه السفن وطريق لا ينفذ
(ثم جاز ملاصق به وسكة أخرى
تواضع جذوع على الحائط) انما
ذكر واضح الجذوع ليعلم انه جاز
وليس بخلط ولا بشرط لجار
الملاصق وضع الجذوع حتى لو لم
يكن له شيء على الحائط يكون جارا
ملاصقا وعند الشافعي رج لا يثبت

(هي تلك البقعة جيرا على المشتري بما قام عليه ونجب للخلط في نفس المبيع) قال عليه
الصلاة والسلام (١) الشفعة لتشريك لم يقاسم وقال عليه الصلاة والسلام (٢) حار الحار
أحق بالدار والارض ينتظر له وان كان قائما اذا كان طريقهما واحدا وقال
عليه الصلاة والسلام (٣) الجار أحق بسبقه قيل يا رسول الله ما سبقه قال
شفقته ويري الجار أحق بشفقته • هداية وحمل الجار على الجار التشريك يرد
ما أخرجه النسائي وابن ماجه ان رجلا قال يا رسول الله أرضي ليس لاحد فيها
شرك ولا قسم الا الجوار فقال عليه الصلاة والسلام الجار أحق بسبقه ما
كان • عني (ثم في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا) الشرب الخاص هو
ما لا يجري فيه السفن وما يجري فيه فهو عام • هداية والطريق الخاص هو
السكة التي لا توافقه (ثم لجار الملاصق) اما الترتيب فلقوله عليه الصلاة والسلام
(٤) التشريك أحق من الخلط والخلط أحق من الشفعة لتشريك في نفس المبيع
والخلط في حق المبيع والشفيع هو الجار ولان الاتصال بالشفعة في المبيع أقوى
لانه في كل جزء وبه الاتصال في الحقوق لانه شركة في مرافق الملك والترجيح
يتحقق بقوة السبب وفي الفصل خلاف الشافعي رحمه الله تعالى فانه قال لا شفعة
بالجوار لقوله عليه الصلاة والسلام الشفعة فيها لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرق فلا شفعة • هداية قلنا تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على تنقي الحكم عما
عداه قيل اللام تجوز ويري انما الشفعة قلنا انما قد تكون لتوكيد المذكور لا لتقي
غير المذكور كما في انما أنت منذر وآخر الحديث لم يثبت ولئن ثبت فالمراد بالشفعة
بسبب الشركة عملا بما روينا أو معناه لا شفعة بسبب القسمة قالها لما فيها من معنى
المادة كانت مظنة ثبوت الشفعة فين عليه الصلاة والسلام ان لا شفعة بسببها • ك
واللام قد تكون للمبالغة كما في العالم في البلد فلان فليكن معنى الحديث ان أقوى
اسباب الشفعة الشركة جماعين الاحاديث ونفس قلنا به حتى قدمناها على سائر
الاسباب • ت (وواضح الجذوع على الحائط والتشريك في حنطة على الحائط حار)
حرام لئنها واما الذكر ومحوه فخرته هرفت بالاجتهاد وباجبار الاحاد قصرت
عن حرمة الحرق فجزأنا يمه وقلنا بضمانه • اهائي • محمد امين (١) (قوله الشفعة
للتشريك الخ) أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه • تخرج الزبلي (٢) (قوله
جار الحار الخ) مركب من حديثين فصدر الحديث رواه ابو داود مرفوعا بلفظ
جار الحار أحق بدار الحار او الارض وأخرجه أخرجه أصحاب السنن الاربع بلفظ
أحق بشفعة ينتظر بها وان كان الخ • تخرج الزبلي • ش (٣) (قوله الجار أحق
الخ) رواه البخاري • عني قال التخرج ورواه ابو داود الخ وكذا النسائي والترمذي
وقال الترمذي حسن صحيح • عني (٤) (قوله التشريك أحق من الخلط الخ)

لأنه ملاصق لا شريك (على عدد الرؤس) وقال الشافعي على قدر الأعيان ولما
 اتهم استروا في سبب الاستحقاق وهو الاتصال ألا يرى أنه لو اتهم واحد منهم
 (١) استحق كمال الشفعة وهذا آية كمال السبب (بالباع) أي بماله لا أم السبب
 لأن سببها الاتصال وهذا لأن الشفعة تأجيلها إذا رغب البائع عن ملك الدار والباع يبرئها
 ولهذا يكفي بنبوت البيع في حقه فإخذها الشفع في أن أقر البائع بالبيع وإن كذبه
 المشتري (وتستقر بالأشهاد) لأنه محتاج إليه لإثباته أي إثبات حق الشفعة مع عند القاضي
 (٢) ولا يمكنه الأشهاد ظاهره على طلب الموائمة لأنه على الفور الباع بالتمسك فيحتاج بعد ذلك
 إلى طلب الأشهاد والتقرير (وتتمك بالاختار بالراضى أو بقضاء القاضي) لأن الملك قد
 تم للمشتري فلا ينتقل إلى الشفع إلا براضا أو بقضاء القاضي في الرجوع في الحجة

باب طلب الشفعة

(١) فإن علم الشفع بالبائع أشهد في مجلسه على الطلب أي طلب الموائمة والأشهاد
 عليه ليس بلازم إنما هو لنفي التحايد ولا بد من طلب الموائمة لقوله عليه السلام
 (٢) الشفعة لمن وأبها ولأنه حق ضيق يبطل بالأعراض فلا بد من الطلب ليعلم
 أنه واجب لا محذور هداية لكن ذكرت المتقول في هذا الباب والمقول فيه مع
 (ثم على البائع لو في يده) (٤) أي لم يسلم إلى المشتري (أو على المشتري أو عند المقار)
 لأن كلا منهما خصم لأن الأول اليد والثاني الملك وأما المقار فلأن الحق متعلق به
 وصورة الأشهاد أن يقول إن فلانا اشتري هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت
 الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا - هداية وصورة الأشهاد على المقار من اشتري هذا
 من فلان دارا حدودها كذا وأنا شفيعها الخ أو باع هذا من فلان دارا الخ -
 (ثم لا يسقط بالتأخير) وقال محمد وزفر يبطل بالتأخير شهرا لتضرر المشتري
 لا منعه عن التصرف حذر قرضه فقدرناه بشهر لأنه أجل ومادونه طاهر كالمس
 في الإيسان وعن أبي يوسف يبطل بترك الخصومة في مجلس من مجالس القاضي
 ولا بد حينئذ من حقه الله تعالى وعليه التمسك أن الحق متى استقر لا يسقط إلا بإسقاطه
 الحديث غريب وقال ابن الجوزي أنه حديث لا يعرف وأخرجه ابن أبي شيبة من
 قول شريح وقول إبراهيم النخعي - تخرج الزبلي - ش (١) (وقوله استحق الخ)
 بالاتفاق - كذا لو كان دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخرين نصفها الآخر فباع
 صاحب النصف نصيبه وسلم أحد الشريكين شفيعه فالآخر تمام البيع لصفته فقط مع (٢)
 (قوله ولا يمكنه) حتى لو أمكنه ذلك واشهد عند طلب الموائمة بأن يئنه البيع بمحضه قاله الشهود
 والبائع أو المشتري حاضر أو كان ذلك عند المقار يكفي ويقوم مقام العالين - كذا
 (٣) (قوله الشفعة لمن وأبها) غريب وأخرجه عبد الرزاق من قول شريح تخرج
 الزبلي - ش (٤) (قوله أي لم يسلم الخ) كذا احتقر بهذا التفسير عما إذا وصل إلى
 يد البائع بوجه من الوجوه بعد التسليم إلى المشتري فلا يرجع مع

الشفعة للمبار بل للأوليين) ويطلبها
 الشفع في مجلس علمه بالبيع بلفظ
 يشهد طلبها كأطلب الشفعة منكم (مثل
 أنا طلبت الشفعة أو أطلبها واعتبار
 مجلس العلم اختيار الكرخي وعند
 بعض الفقهاء ربح ليس له خيار المجلس
 حتى إن سكوت أدنى سكوت تبطل
 شفعة (وهو طلب موائمة) أي مسمى
 بهذا ليدل على غاية التجميل كان
 الشفع يشب ويطلب الشفعة (ثم
 يشهد عند المقار أو على من معه من
 بائع أو مشتري فيقول اشتري فلان
 هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت
 طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا
 عليه وهو طلب أشهاد) أعلم أن هذا
 الطلب تأجيل عند التمسك من الأشهاد
 عند الدار أو عند صاحب اليد حتى
 لو تمكن ولم يشهد بطلت شفيعته وفي
 الذخيرة إذا كان الشفع في طريق
 مكة فطلب طلب للموائمة وعجز
 عن طلب الأشهاد عند الدار أو عند
 صاحب اليد يوكل وكلا أن وجد
 وإن لم يجد يرسل رسولا أو كتابا
 فإن لم يجد فهو على شأنته فإذا حضر
 طلب وإن وجد ولم يضل بطلت
 شفيعته ثم يطلب عند قاض فيقول
 اشتري فلان دار كذا وأنا شفيعها
 بهار كذا لي فله يسلم إلى وهو
 طلب تملك وخصومة وتأخير لا
 تبطل الشفعة وقال محمد ربح إذا أخره

شهرًا ملكت وبه يفتى وإذا طلب مال القاضي الحكم عنها (أي عن مالكية) (٢٠١)

بأنه ربح بالمان كما في سائر الحقوق وما ذكر من الضرر يشكل (١) بما إذا كان قابلاً ولا يفرق في حق المشتري بل زوم الضرر (٢) في الحضر والسفر (فإن طلب عند القاضي سأل للمدعي عليه) بعد تصحيح الشفع بدعواه بأنه قبض للمشتري لانه ان لم يقبضه لابد من حضور البائع لان اليد له (٣) ثم بيان السبب لاختلاف أسبابها ثم بيان موضع الدار وحدودها وأنه طلب طلب الموائية والأشهاد وأن الذي أشهد عليه كان أقرب من غيره (٤) (فإن أقر) للمدعي عليه (بملك ما يشفع به) ولا يكتفى بمجرد يد الشفع (٥) لانه ظاهر محتمل لا يكتفى في الاستحقاق (أو نكل) بعد استحقاقه بالله ما نكلم أنه مالك للذي ذكره عما يشفع به وإنما كان له حق الاستحقاق لانه ادعى عليه حقاً لو أقر به لزمه (٦) (أو يرحن الشفع سأل عن الشراء فإن أقر به أو نكل أو يرحن الشفع) لان الشفعة لا تثبت الا بعد ثبوت البيع وثبوته بالحجة (قضى بها) لظهور الحق بالحجة (ولا يلزم الشفع احضار الثمن وقت الدعوى) لانه لا تمن عليه قبل القضاء ولذا لا يشترط تسليمه فكذا احضاره (بل بعد القضاء) ومن عجز عنه لا يقضى حتى يحضر الشفع الثمن وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة (وخاصم البائع لوفى يده) لان اليد له وهي يد مستحقة. هداية وقالوا هلك هلك من ماله (عناية) ولا يسمع اليانة حتى يحضر المشتري (لان ذلك للمشتري واليد للبائع والقاضي يقضى بهما فلا بد من حضورهما هداية) فلا يلزم القضاء على القائب (٧) (يفسخ البيع عهده) أي حضور المشتري (والهبة) أي ضمان الثمن عند الاستحقاق (٨) (على البائع) (٩) لانه كالمشتري منه بخلاف ما إذا قبضها المشتري فاحتجها من يده حيث تكون الهبة عليه (١٠) لانه تم ملكه بالله (بعض) (والوكيل بالشراء خصم للشفع) لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق القصد (ما لم يسلم الى الوكيل) اما جده فلا (١١) لانه لا يد ولا ملك (والشفيع خيار الرؤية واليب وان شرط للمشتري البراءة منه) لان المشتري ليس سائب عنه بل هو كالمشتري من المشتري (وان احتل الشفع والمشتري في الثمن فاقول للمشتري مع يمينه لان الشفع يدعي عليه استحقاق الدار عند قد الامل (١٢) وهو يشكر (وان يرحنا فللشفيع) خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى ولهما انه لا ساق (١٣) بينهما (١٤) (قوله بما اذا كان) أي الشفع (عناية) فانه لا يطل حقا في الاشهاد وان طال غيبته وتأخر الطلب مع ان فيه ضرر المشتري (١٥) (قوله في الحضر والسفر) أي في حضور الشفع وسفره نهاية (١٦) (قوله ثم بيان السبب) هل هو سبب فان شرباً يرى الشفعة لجار المقابل اذا كان أقرب إليهم هل هو محبوب بغيره أم لا نهاية (١٧) (قوله لانه كالمشتري منه) لانه اخذها من يده (١٨) (قوله لانه تم ملكه بالقبض) فكأنه اشترها من المشتري (١٩) (قوله وهو يشكر) وان كان مدعيها من الاله يدعي الاكثر (٢٠) (قوله بينهما) أي بين البرهانيين

الشفيع الدار للشفع بها (٢١) (فإن أقر مالك ما يشفع به أو نكل عن الحلف على المسلم فانه مالك وكذا لو يرحن الشفع سأل عن الشراء فإن أقر به أو نكل عن الحلف على الحاصل أو السبب) اعلم أن ثبوت الشفعة ان كان متفقاً عليه يحلف على الحاصل بالله ما استحق هذا الشفع الشفعة على وان كان مختلفاً في كشفة الجوار يحلف على السبب بالله ما استريت هذه الدار لانه ربما يحلف على الحاصل بمنحبه الشافي روح وقد سبق في كتاب الدعوى (أو يرحن الشفع قضى له بها وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى وإذا قضى لزمه احضاره وللمشتري حبس الدار قبض منه فلو قيل للشفع أد الثمن فآخر لا تبطل شفته والخصم البائع ان لم يسلم أي خصم الشفع البائع ان لم يسلم للمبيع الى المشتري (ولا تسمع اليانة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ بحضوره) كما يشترط حضور البائع والمشتري لان الملك له واليد للبائع فاما سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لانه صار أجنبياً (وقضى للشفع بالشفعة والهبة على البائع) حتى يجب تسليم الدار على البائع وعند الاستحقاق يكون عهدة الثمن على البائع فيطلب منه (والشفيع خيار الرؤية واليب وان شرط للمشتري البراءة عنه وان احتلف الشفع والمشتري في الثمن صدق المشتري) أي مع الف لان الشفع يدعي استحقاق الدار عند قد الاقله

(٢٦ في) (كف الخائف) والمفتري يشكره (ولو يرحنا فالشفيع أحق) هذا عند أبي حنيفة ومحمد

روح وحسبها مذكراً وأيضاً يمكن
روح ينة المشتري أحق لأنها أكثر
أيماناً (وإن ادعى المشتري ثمناً
وبالته أقل منه بلا قبضه فالقول له)
أي بلا قبض الثمن فالقول للبائع (ومع
قبضه للمشتري) أي مع قبض الثمن
القول للمشتري (واخذ في حط
الكل بالكل) مسألة حط البعض
قد سرت في باب المراجعة بقوله
والشفيع يأخذ بالاقل في الفصلين
(وفي الشراء ثمن مثل مثله وفي
غيره بالقيمة وفي عقار بمقار أخذ
كل بقيمة الآخر وفي ثمن مؤجل
بحال أو طلب في الحال وأخذ به
الاجل) هذا عندنا وأما عند زفر
والشافعي روح في قوله القديم فهان
يأخذ في الحال بالثمن المؤجل (ولو
سكت عنه جللت) أي إن سكت عن
الطلب وصبر حتى يطلب هذا الاجل
بطلت شفيعته (وفي شراء ذمي بخمر
أو خنزير والشفيع ذمي مثل الخمر
وقيمة الخنزير والشفيع للسلم بقيمة
كله وفي بناء المشتري وغرسه بالثمن
وقيمتها مقلوعين كما في القصب أو
كلف للمشتري قلمهما) أي أخذ
الشفيع فيما إذا بنى المشتري أو
غرس بالثمن وقيمتها مقلوعين أو
كلف للمشتري قلم البناء والغرس
والمراد بقيمتها مقلوعين قيمتهما
مستحق القلع كما سري في القصب وعن
أبي يوسف روح أنه لا يكاف بالقلع
بل بخيرين أن يأخذ بالثمن وقيمة البناء
والغرس وبين أن يترك وهو قول
الشافعي روح لأن التكليف بالقلع من
أحكام الميراث والمشتري هنا محق في

فيحصل فإن الموجود (١) يبعان والشفيع أن يأخذ بهما شاء (وإن ادعى المشتري
ثمناً وادعى بأقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفع بما قال البائع) لأن الأمر
أن كان كما قال البائع فقد وجبت الشفعة به أو كما قال المشتري فقد حط البائع (٢)
وهذا الحط يظهر في حق الشفع (وإن قبض أخذها بما قال المشتري) لأنه لما
استوفى الثمن انتهى حكم العقد وخرج هو من الدين وصار كالأجنبي (وحط
البعض يظهر في حق الشفع) ولو بعد ما أخذها الشفع بأصل الثمن حتى يرجع
عليه بذلك القدر لأنه يلتحق بأصل القدر (لاحظ الكل) لأنه لا يلتحق بأصل
القدر . هداية له هو حية ابتداء . ع (والزيادة) لأن في اعتبارها ضرراً بالشفيع
لاستحقاقه الأخذ بما دونها بخلاف الحط لأن فيه منفعة له ونظير الزيادة إذا جدد
القدر بأكثر من الثمن الأول حتى كان له أن يأخذها بالثمن الأول (وإن اشترى
داراً يمرض أو يفتار أخذها الشفع بقيمتها وبثمنها لو مثلاً) لأن الشرع أثبت للشفيع
ولاية التملك على المشتري بمثل ما تملكه قيراهي بها وللممكن كافي الاتفاق . هداية
والقيمة مثل معنى وهو الممكن في غير المثل . ع والمدي المتقارب مثل (وبحال
لومؤجلاً) وقال زفر والشافعي في القديم أنه يأخذها في الحال بثمن مؤجل ولأن
الاجل إنما يثبت بالشرط ولا شرط بين البائع والشفيع ولا بين الشفع والمشتري
وليس الرضا به في حق المشتري رضا به في حق الشفع لتفاوت الناس في الملازمة
(أو يصبر حتى يمضي الاجل فيأخذها وبمثل الخمر . قيمة الخنزير إن كان الشفع)
وكذا للمشتري (ذمياً) لأن الخمر مثل عندهم والخنزير قيمى عندهم (وقيمتها لو
مسلماً) أما الخنزير فظاهر وكذا الخمر لا تمنع التسليم والتسليم في حق المسلم فالتحق
بغير المثل (وبالثمن وقيمة البناء والغرس) مقلوعاً (لو بنى المشتري أو غرس أو كلف
المشتري قلمهما) كما ينقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف والمسجد والمقبرة
والهبة . زطى . الدر المختار . وعن أبي يوسف أن للشفيع ثلث البناء والغرس لا
الأمر بالقلع وبه قال الشافعي رحمه الله إلا أن عنده للشفيع القلع (٣) ويعطى
قيمة البناء . هداية فمن أبي يوسف خياره بين التملك بأخذها بقيمتها قائلين غير
مقلوعين وتركها ملكاً للمشتري وزاد الشافعي أمراً ثالثاً وهو قلعها وضمان
قصاتها للمشتري (٤) والتفاوت بين قول الشافعي رحمه الله وقولهما في
الأمر بالقلع أن عنده يضمن للمشتري قصان القلع وضدها لا يضمن قصانه .
• ميقى وعناية (١) (قوله يبعان) يبيع بالتصويح بالثمن . عناية (٢) (قوله وهذا
الحط) أي حط البعض فإنه مؤدى دعوى البائع فاحتقر به عن حط الكل فإنه لا
يظهر في حق الشفع . ع (٣) (قوله ويعطى قيمة البناء) أي يضمن أرض
التقصان والبناء للمشتري . ك فإنه أراد بالتقصان التفاوت بين قيمة القصب وقيمة
البناء القائم بالبناء تقضى البناء ولا قاله قد المدم بالقلع . ع (٤) (قوله والتفاوت

من غير تسليم (ورجع الشفع بالثمن فقط ان يئ أو غرس ثم استحققت أي ان أخذ الشفع بالشفعة وبئ أو غرس ثم استحققت الأرض ورجع بالثمن فقط ولا يرجع بقيمة البناء أو الغرس على أحد بخلاف المشتري فإنه يرجع بقيمة البناء أو الغرس على البائع لأنه مسلط من جهته بخلاف الشفع فإنه أخذ جبراً (وبكل الثمن ان خربت أو خربت الشجر) اشترى داراً غربت أو بستاناً غيب الشجر فالشفع ان أراد أن يأخذ بالشفعة يأخذ بجميع الثمن (وأخذ العرصة لا النقض محضاً ان عدم المشتري البناء أعاد يأخذ بالحق لان المشتري قصد الائتلاف وفي الاول تلف آفة مساوية ولا يأخذ النقض لأنه ليس عقراً ولم يبق ثباً (وفي شراء أرض مع غمر تخيل فيها أو لا غمر عليها فامر منه أخذها بشرها ويحضرها من الثمر ان جذه المشتري في الاول وبالكل في الثاني) شري أرضاً وذكر غمر التخيل في البيع اذ لا يدخل بدون الذكر أو شري ولم يكن على الشجر غمر فامر في يد المشتري فالشفع يأخذ الأرض مع الثمر في المصلين وان جذه المشتري فالشفع يأخذ الأرض بدون غمر التخيل لكن في الفصل الاول يأخذ بحصة الأرض من الثمن وفي الفصل الثاني يأخذ بكل الثمن لان الثمر لم يكن موجوداً وقت المقعد فلا يقابله شيء من الثمن

كفاية ولنا انه بئ في محل تعلق به حق متأكد للغير من غير تسليم من جهة من له الحق كالراهن اذا بئ في الموهون وهذا لان حقه أقوى من حق المشتري حق ينقض بيعة وجهه وجميع تصرفاته • هداية كما قدم • بخلاف الحبة والشراء الفاسد لأنه يسليطه (وان فاعلهما أي البناء والغرس) الشفع فاستحققت ورجع بالثمن) لأنه تبين انه اخذ منه من الشفع بغير حق (فقط) (١) لا بقيمة البناء والغرس لا على البائع ان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها منه وعن أبي يوسف انه يرجع عليه لأنه متملك عليه فزلاً منزلة البائع والمشتري والفرق على ما هو المشهور انه لا غرور ولا تسليم في حق الشفع (٢) من المشتري لأنه مجبور عليه بخلاف المشتري فإنه مغرور من جهة بائه ومسلط عليه من جهته (وبكل الثمن ان خربت الدار أو جف الشجر) لان البناء والشجر تبع حق دخلا في البيع من غير ذكر فلا يقابلهما شيء من الثمن (٣) ما لم يصير مقصوداً ولما يبيعها مرابحة بكل الثمن (وبحصة العرصة ان نقض المشتري البناء) لأنه صار مقصوداً بالاتلاف فيقابلة شيء من الثمن اما الاول فبآفة مساوية (والثمن له بالشفع) ع لأنه صار مقصوداً لا يبق ثباً (وبشرها) الباء بمعنى مع بخلاف الباءات الساخرة فإنها هدية • ع (ان ابتاع أرضاً والحال ان فيها • ع (بمخلاً منها) أي وذكر الثمر في البيع لأنه لا يدخل من غير الذكر وهذا استعسان والقياس ان لا يأخذ (٤) لعدم التبعة ولذا لا يدخل في البيع بلا ذكر وجه الاستعسان انه باعتبار الاتصال صار ثباً كالبناء في الدار وما كان مركباً فيها • هداية كالابواب والاغلاق ومفاتيحها • ع (أو امر في يده) أي (٥) في يد المشتري لأنه يبيع ثباً لسراية البيع اليه كما (٦) في ولد المبيع الخ أي قاعدة قول الشافعي رحمه الله الخ والافتاوت بين القولين ظاهر لان مباشرة القلع غير الامر فكانه انما يضمن عنده لأنه باشر تلف سبباً لا عندهما لأنه غير مباشره • ع (١) (قوله لا بقيمة البناء والغرس) أي يقتصان البناء والغرس • زلمي (٢) (قوله من المشتري) ولا من البائع ان اخذها منه • ت (٣) (قوله ما لم يصير مقصوداً) كما في المسئلة اللاحقة • ع (٤) (قوله لعدم التبعة) فاما دخل في البيع لتصرع بذكره • ع فاشبه لتعاقب في الدار • هداية اذا بيع الدار مع المتاع • ع (٥) (قوله في يد المشتري) اما اذا امر في يد البائع قبل القبض فله حصة من الثمن • ك ان جذه المشتري ويحتد فصاحب الهداية لما صرح بيد المشتري احتاج الى التفصيل بقوله هذا جواب النصل الاول الخ وكذا يحتاج اليه في كلام الماتن ان كان تضمير الجرور في قوله في يده عائداً على المشتري لا ان كان عائداً على البائع على بعد الا ان عوده على المشتري اولى موافقة للهداية وتحامياً عن احوال حكم ما اذا امر في يد المشتري • ع (٦) (قوله كما في ولد المبيع) فان المبيعة اذا ولدت

(٢٠٤) أي باب ما يكون فيه الشفة أولاً يكون وما يطل الشفة (أما له

قصدا في عقار ملك بموض هو مال وان لم يقسم كرحى وحمام وبئر) أي الشفعة القصدية تختص بالعقار بخلاف غير القصدية فانها تثبت في غير العقار فان الشجر والتمر يؤخذان بالشفعة تبعاً للعقار ثم لا بد أن يكون المدة ملك بموض حتى لو ملك يميناً لا تثبت الشفعة ثم الموض لا بد أن يكون مالا حق لو خولع على دار لا تثبت الشفعة وانما قال وان لم يقسم لان الشفعة لا تثبت عند الشافعي وح فيها لا يقسم لان الشفعة لمفع مؤنة القسمة عنده وعندنا لمفع ضرر الحوار (لاني عرض وملك وإنشاء ونخل فيما قصدا) حتى ان بيع البناء والتخيل ببقية الارض تجب فيها الشفعة (وارث وسدقة وهبة الا بموض ودار قست) لان في القسمة معنى الافراز (أو جعلت أجرة أو بدل خلع أو عتق أو صلح من دم عمد أو مهر وان قول ببعضها مال) فمن قوله أو جعلت أجرة خلاف الشافعي وح فان هذه الاعراض متقومة عنده ولنا ان تقوم النافع ضروري فلا تظهر في حق الشفعة وكذا المهر والمتق واذا قول ببعضها مال كما اذا تزوجها على دار على ان ترد عليه الف الف لا شفعة في جميع الدار عند أبي حنيفة وح وقالوا يجب في حصة الالب اذ فيها مباداة مالية وهو يقول معنى البيع تابع فيه ولهذا ينعقد بلفظ التكاح ولا يفسد بشرط التكاح ولا شفعة في الاصل فكذا

في البيع (أو ميت بخيار البائع وما سقط خياره) حتى إذا سقط الخيار ثبت الشفعة (أو بيعاً قاسداً بطله

في البيع (أو ميت بخيار البائع وما سقط خياره) حتى إذا سقط الخيار ثبت الشفعة (أو بيعاً قاسداً بطله

وما سقط فسخه) فانه اذا بيع بغير افساد وسقط حق الفسخ بان يبي المشتري فيها ثبتت الشفعة (أو وبغير رؤية أو شرط أو عيب قضاء بسد ما سلمت) أي بيع وسلمت الشفعة ثم رد البيع بخيار الرؤية وبضم القاضى فلا شفعة لانه فسخ لا بيع (وتجب رد بلا قضاء وبإقالة) أي ثبتت الشفعة في الرد بالبيع بلا قضاء القاضى لانه لم يوجب الرد فأخذه بالرضا صار كانه اشتراه وهكذا يجب الشفعة بالإقالة لان الإقالة يبيع في حق الثالث والتمسيع بالهما (ولم يبدل المأذون مديوناً في بيع سبده ولسبده في مبيع) أي يجب الشفعة لعبد المأذون حال كونه مديوناً وبناً عبطاً برفقه وتسببه فله الشفعة فيما باع سبده وكذا لسيد حق الشفعة فيما باع العبد المأذون للذكور بناء على ان ما في يده ملكه (ولمن شري أو اشترى له لئلا يباع أو يبيع له أو ضمن للدرك) أي يجب الشفعة للمشتري سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا (٣٠٥) يجب الشفعة لمن اشترى له أي لمن

يدل خلع أو يدل صلح عن دم حمداً وعوض عتق (خلافاً لما في رجحانه في المسائل الخمسة ولنا ان هذه الأعواض (١) ليست بأموال) أو وهبت بلا عوض مشروط) اما المالبة بعوض مشروط (٢) فيبيع انشاء بخلاف العوض الغير للشرط لان كلا منهما حبة مطلقة الا أنه أوجب منها فاستيع الرجوع (أو يبيع بخيار البائع) وان يبيع بخيار المشتري فله الشفعة لان مدار الشفعة على زوال ملك البائع (أو يبيع قاسداً ما لم يسقط حق الفسخ) فان سقط وجبت الشفعة لزوال المانع (ببناء) أو بالبيع ونحوه . أي أما قبل القبض فلعدم زوال ملك البائع وأما بعد القبض فلا احتمال للفسخ وحق الفسخ ثابت شرعاً ما دفع القصاد وفي آيات حق الشفعة تقرير القصاد (أو قسمت بين الثمكة) لان في القسمين الاقرار ولذا يجري فيه الجبر وللشفعة ما شرعت الا في المبادلة المطلقة (أو سلمت شفت ثم ردت بخيار رؤية أو شرط أو عيب قضاء) لانه فسخ من كل وجه فناد الى قديم ملكه والشفعة في انشاء المقد لا فرق في هذا بين القبض وعدمه (وتجب لو ردت بلا قضاء) يجب ومراعاة الرد بعد القبض اما قبله فهو فسخ (٣) من الاصل وان كان بغير قضاء (أو قايلاً) لانه فسخ في حقهما لولا انهما على أنفسهما وقد قصد الفسخ ببيع جديد في حق ثالث لو حود حد البيع وهو مادة المال للمال بخلاف حق التملك لانه على ما في الزباني يبقى على الدوام وهو غير منقول أمين في أوائل كتاب الشفعة . ع (١) (قوله ليست بأموال) وتقدم آخراً ان تبوت الشفعة على خلاف القياس في مبادلة مال عال . ع (٢) (قوله فيع انشاء) فيجوز في الشفعة في كل منهما . ع (٣) (قوله من الاصل) أي من كل وجه لعدم تمام الملك

وكل آخر بالشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل شفيع كانه الشفعة وفاتده أنه لو كان للمشتري أو للموكل بالشراء شريكاً ولدار شريكاً فلهما الشفعة ولو كان هو شريكاً ولدار جارك فلا شفعة للجار . ع وجوده ولا يكون لبايع شفعة سواء كان أصيلاً أو وكلاً وكذا لا شفعة لمن يبيع له أي ان وكل بالبيع والموكل شفيع فلا شفعة له وكذا اذا ضمن الدرك فيبيع وهو شفيع لا شفعة له لان الاستخلاص عليه (ولا فيما يبيع الا ذراعاً من طول حد الشفع) هذا حجة لاسقاط شفعة الجوار وهي ان تباع الدار الا بمقدار حصة ذراع أو شبر أو أصبح وطوله تمام ما يلاصق من الدار المبيعة دار الشفع فانه اذا لم يبيع مالا يلاصق دار الشفع لا ثبتت الشفعة (أو شري سوماً منها

بمن ثم بقي الا في السهم الاول هذه حجة أخرى لاسقاط شفعة الجوار وهي أنه اذا أراد ان يشتري الدار بثلث يشتري شيئاً قليلاً منهما كسهم واحد من ألف سهم مثلاً بالثلاثة الادرها ثم يشتري الباقي درهم فالشفيع لا يلخذ الشفعة الا في السهم الاول بمن لاني الباقي لان المشتري صار شريكاً وهو أحق من الجار (أو شري بثلث ثم دفع عنه ثوباً الا بالثلث) هذه حجة أخرى تم الجوار وغيره وهي ما اذا أريد بيع الدار بمائة فيشتري الدار مائة ثم يدفع ثوباً يساوي مائة في مقابلة الألف فالشفيع لا يأخذه الا بالألف (ولا يكره حجة اسقاط الشفعة والزكاة عند أبي يوسف رده في الشفعة وبضده في الزكاة) اعلم ان حجة اسقاطهما لا يكره عند أبي يوسف رده ويكره عند محمد رده وفي حق الشفعة قول أبي يوسف رده لانه منع عن وجوب الحق لاسقاط الحق الثابت وهكذا يقول في الزكاة لكن هذا في غاية الشناعة لانه يشار للبخل وقطع رزق الفقراء الذي قدره الله تعالى في مال الاغنياء والاعتراف في سلك الذين يكتزون الذهب والفضة ولا يشفقونها في سبيل

الله والاستبعاد بما يضرهم الله
يتضررونه الجيران لا بمحال في إسقاطها
وإن كان رجلا صالحا يتفقد به
الخير والشفيع تنته لا يصح جاره
فحينئذ يحال في إسقاطها ويبطلها
زكوة طلب المواتية أو الأشهاد
وتسليمها بعد البيع فقط (أي
التسليم قبل البيع لا يبطلها) ولو من
الأب أو الوصي أو الوكيل (أي
الوكيل بطلب الشفعة كان مسلم
هؤلاء يبطل الشفعة عند أبي حنيفة
رح وأبي يوسف رح خلافاً لحمد
وزفر رح كان هذا إبطال حق ثابت
للمعبر وأما شرعت لرفع الضرر
ولمسا أنه في معنى ترك الشراء
(وصلحه منها على عوض ورد
عوضه) أي الصلح على العوض
يبطل الشفعة لأنه تسليم لكن الصلح
غير جائز لأنه مجرد حق التملك
فيص رد العوض (وموت الشفيع
لا للمشتري) فإن الشفيع إذا مات
تبطل الشفعة ولا تورث عنه خلافاً
لشافعي رح لأنها ليست بمال وهذا
إذا مات بعد البيع قبل القضاء
أما إذا مات بعد قضاء القاضي قبل
تقدّم الثمن أو بعده نصير لورثة
(ويبيع ما يشفع به قبل القضاء
بها) لزوال سبب الاستحقاق قبل
التملك بخلاف ما إذا كان البيع
بشرط الجار (فإن سمع شراك
فسلم فظهر شراء غيره أو يبيع بالثمن
فسلم وكان بائناً أو يكيل أو وزني
أو عددي مقارب قيمته ألف
أو أكثر فهي له ويبرئ كذلك

التراضي والشفيع تملك باب ما يبطل به الشفعة

(ويبطل بترك طلب المواتية) وهو قاده وعليه لأعراسه (١) وهذا إن الأعراس إنما
يحقق حالة الاحتيازي عند القدرة (أو التقرير) لا تقديم قبل بار طلب الشفعة . ع
(وبالصلح من الشفعة على عوض) لأن حق الشفعة ليس بحق متقرر في المحل
بل هو مجرد حق التملك بخلاف القصاص لأنه (٢) حق متقرر والطلاق والمناق
لأنه اعتبار من ملك في المحل (وعليه رده) لبطلان الشرط . غناية . وموت
الشفيع ، قبل القضاء أما بعده قبل قد الثمن فالبيع لازم لو رثه وقال الشافعي رحمه
الله تعالى تورث عنه ولأن تورثه يزول ملكه (٣) عن داره ويثبت الملك للوارث
بعد البيع وقامه وقت البيع وقامه من شفيع إلى وقت القضاء شرط (لا للمشتري) لأن
المستحق باق ولم يتغير سبب حقه . غناية وهو ملك الجوار المشفوعة به للشفيع . ع
(ويبيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة) لزوال سبب الاستحقاق قبل التملك وهو
الاتصال بملكه (ولا شفعة لمن باع أو بيع له) صورته دار بين ثلاثة وكل أحدهم
آخر منهم يبيع نصف حصته فباعه له ليس للوكيل ولا للموكل حق الشفعة بالشركة
في نفس البيع لأن الأول مائع والثاني مبيع له بل بقيت للشريك الثالث . ع وجه
عدم الشفعة أن البائع يأخذ بالشفعة (٤) يسمى في نقض ما تم من جهته وهو البيع
(أو ضمن القدرة عن البائع) لأن البيع تم ضماؤه حيث لم يرض المشتري إلا
بضماؤه . غناية (ومن اشترى أو أبيع له فلا شفعة) لأن المشتري لا ينقض شراؤه
بأخذ بالشفعة لأنه مثل الشراء . غناية أي ضرب من الشراء فلا يكون ساعيا في
نقض ما تم الخ . ك لأنه يسمى مشتريا بعد الأخذ ، قد كان إياه وصورتها دار بين
ثلاثة وكل أحدهم آخر منهم شراء نصيب الثالث كان للوكيل وللوكيل حق الشفعة فيده مان
على الشريك في حق المبيع وعلى الجوار الملاصق لهما خليطان في نفس للبيع . ع
(وإن قيل للشفيع أنها بيت بالثمن فسلم ثم علم أنها بيت بائناً أو يير أو شمبر
قيمت ألف أو أكثر) ولها بقيت أقل من ألف فلا شفعة بالأولى . غناية (فلا شفعة)
لأنه إنما سلم لاستكثار الثمن في الأول ولتذلل الجفيس الذي يلقه وتيسير ما بيع
في الثاني إذ الجفيس مختلف وكذا كل مكيل أو موزون أو عددي مقارب (٥)
مختلف ما إذا علم أنها بيت بمرض قيمته ألف لأن الواجب فيه القيمة وهي دراهم
أو دنانير (ولو لم يعلم أنها بيت بدنانير قيمتها ألف فلا شفعة) خلافاً لزفر رحمه

الله (لا) أي سمع البيع بالثمن فسلم وكان بائناً أو يير أو موزون أو عددي مقارب قيمته ألف أو أكثر

الله تعالى ولنا ان الجنس متحد في التنية (وان قيل له ان المشتري فلان مسلم
فبان انه غيره فله الشفعة) لتفاوت الجوار (وان باعها الاخر اطلق في جانب الشفع
فلا شفعة له) لاخطاع الجوار (وان ابتاع منها سهما بشئ ثم ابتاع بقيتها فالشفعة
لجوار في السهم الاول فقط ، لان المشتري شريك في البقية فيقدم على الجوار (وان
استاعها بشئ ثم دفع ثوبا) عوضا (عنه فالشفعة بالثمن لا التوب) لانه عند آخر
والثمن هو عوض عن الدار . هداية لا التوب . ع (ولا فكره الحجة لاسقاط
الشفعة) (١) لانه منع عن اثبات الحق فلا يمد ضررا . هداية (٢) وهذا قبل
ثبوت الشفعة اما اسقاطها بعد الوجوب فمكروه اجماعا كان يقول للمشتري اشتريها في
فيقول الشفع ثم ار اشتريت فانه تبطل شفعتك . ك (والزكاة) كان يبيع السائمة
بشئها قبل الحول . طائمين (٣) خلافا لمحمد في المستثنين (واخذ حظه البعض)
قبل القبض أو بعده (يشترى المشتري) لقيام الشفع مقام أحدهم فلا يتفرق
الصفقة (لا بتعدد البائع) لتفرق الصفقة على المشتري فيتضرر زيادة الضرر لان
أخذ ملكه منه ضرر وضرر التفتيش زيادة على ذلك . عناية (وان اشتري نصف
دار غير مقسوم أخذ الشفع حظه للمشتري بخصته) ان قاسم المشتري مع البائع وان
لم يقع حظه في جانب الدار التي يشفع بها لان القسمة من تمام القبض لما فيه من
تكميل الانتفاع ولذا يتم القبض في الحبة والقسمة والشفيع لا يتقاضى قبض المشتري
وان كان له (٤) فتح مود المهددة على البائع فكذا لا يتقاضى ماله من ثمنه وعن
أبي حنيفة انه انما يأخذه ان وقع في جانب التي يشفع بها لانه لا يبقى جارا فباقي
في الجانب الآخر (والعبد المديون الاخذ بالشفعة من سيده) بان باع السيد داره
هداية لان الاخذ بالشفعة بمزلة الشراء وشراء أحدهما من صاحبه يجوز ان كان
على العبد دين لانه يفيد ملك اليد فكذا الاخذ بالشفعة . كافي (كمكته) لانه
يتصرف لغرماء بخلاف غير المديون لانه يبيعه لمولاه ولا شفعة له يبيع له (وصح
تسليم الشفعة من الاب والوصي والوكيل) وقال محمد وزفر الصبي على شفعتك اذا
بلغ . هداية (٥) وكذا الموكل اذا بلغه الخبر . ي ولما اياه في معنى التجارة فيمكن ان
تركه ألا ترى ان من (٦) أوجب يما للصبي صح رده منهما ولاه دائر من التفع
ما اذا علم الخ (حيث لا يطل تسليمه . ك (١) قوله لانه منع عن اثبات الحق الخ)
لفظ من امتنع عن تمليك التصاحب حق لا يجب عليه الزكاة فانه لا يكره فكذا هذا . ع
(٢) قوله وهذا قبل ثبوت الشفعة) واليه الاشارة في التلبيد حيث قال لانه منع الخ
لان المتع هو الدفع والدفع يكون قبل الثبوت وأما بعده فرفع . ع (٣) قوله خلافا
لمحمد رحمه الله (ويقال قول أبي يوسف رحمه الله في الشفعة قده في السراحية بما
اذا كان الجار غير محتاج اليه واستعنته عنى الاشياء . ع (٤) قوله فتح
يكون البائع مليا سماعه . ع (٥) قوله وهذا الموكل أي على شفعتك . ع (٦) قوله او جـ

فالشفعة ثابتة له لان هذه الاشياء من
قوات الامثال فالشفيع بها أحدا ورعا
يكون له الاخذ بهذه الاشياء أيسر
وان كانت قيمتها أكثر من الألف
فيكون له حق الشفعة بخلاف ما اذا
ظهر ان البيع كان بمرض قيمته ألف
أو أكثر لا يبقى له الشفعة لان
الشفيع يأخذ هنا بالقيمة فان كانت
قيمتها ألفا قد سلم البيع به وان
كانت قيمته أكثر فسلم البيع
بالب تسليم المبيع بالاكثر بالطريق
الاولي (وشفع حصة أحد المشتريين
لا أحد الباعة) أي اشترى جماعة
من واحد فله شفيع ان يأخذ
لصحب أحدهم وان باع جماعة من
واحد لا يأخذ حصة أحد البائعين
ويترك حصة الباقية بل ان شاء
أخذ كلها أو ترك لان هنا يتفرق
الصفقة على المشتري ولعمري لا يتفرق
وأياها يحقق في الاول دفع ضرر
الجار لاني الثاني (والنصف مقرزا
يع مشاعا من دار قسمها) أي
اشترى لصفا مشاعا من دار قسمه
البائع والمشتري فالشفيع يأخذ
النصف مقرزا لان القسمة من

تمام القبض

والضرر وقد يكون النظر في تركه هدية ثم المراد بالوكيل (١) الوكيل بطلب الشفعة (٢) اذ الوكيل بالشراء تسلمه الشفعة صحيح بالاجماع وكذا سكوته اعراض بالاجماع ثم الوكيل بالشفعة انما يصح تسليمه في مجلس القاضى عند ائى حنيفة ومطلقا عند أبي يوسف (٣) وجه قولهما بصحة تسليمه ان الاخذ بالشفعة شراء والوكيل بالشراء ان لا يشتري فكذلك ترك الشفعة غير ان ابا يوسف يقول انه وكيل مطلقا فينفذ تصرفه في مجلس القاضى وغيره وعند ائى حنيفة ان الوكيل بطلبها وكيل بالخصومة ولا لخصومة الا عند القاضى . ي

كتاب القسمة

هي مشروعة لانه عليه السلام (٤) باشرها في المنافع والموارث (٥) هي جمع نصيب شائع في معين (٦) اي في نصيب معين . عني وفي الكلام مجاز الاول لان التمين انما يفتحق بالقسمة وكلمة في مرتبطة بجميع . ع (وتشتمل على الافراز) وهو اخذ عين حقه . عبارة (والمبادأة) اذا من جزء الا وهو متمثل على التمين فباخذ كل من الشريكين (٥) نصفه ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان افرازا والتصف الاخر كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادأة . ك (وهو) اي الافراز (الظاهر في التل) لعدم التفاوت . هدية بين الذي اتى الى أحد الشريكين وبين الذي ذهب منه . ع (ياخذ حظه حال غيبة صاحبه وهي) أي المبادأة . ع (في غيره) لتفاوت . هدية بين الآتي والذاهب . ع (ولا يأخذ ويجير في متحد المجلس) ولما كانت هناك مظنة توهم عدم الاجبار على القسمة في غير التل رجحان المبادأة فيه ولا اجبار في المبادلات ازاله بقوله ويجير الخ فالاجبار انما هو لتعلق حق الغير بكان المشتري يجير على التسليم الى الشفيع مع انه مبايعه وانما يجير لحق الشفيع . ك (عند

كتاب القسمة

هي تعيين الحق الشائع وغلب فيها الافراز في التل والمبادأة في غيره فباخذ كل شريك حصته بنية صاحبه في الاول لاني الثاني وان أجبر عليها في متحد المجلس فقط عند طلب أحدهم ، أي المبادأة قالبة في غير التل مع أنه يجبر على القسمة في غير التل اذا كان متحد المجلس مع ان المبادأة لا يجرى فيه الجبر فانه انما يجبر عاليا لان فيها معنى الافراز مع ان الشريك ورد الانتفاع بحصته فلو جبر الجبر على ان المبادأة قد يجرى فيها الجبر اذا تعلق حق الغير به كما في قضاء الدين

بان قال رجل بعت هذا العبد لعلي بكنا . عني قوله لعلي بكنا من هذا العبد أي بعت هذا العبد حال كونه لعلي ويمكن ان يكون اللام بمعنى من صلة بعت . ع (١) قوله الوكيل بطلب الشفعة لا يقال ان وكالة الوكيل بطلبها محصورة على طلبها فانما اتى بالتسليم فقد اتى بغير ما وكل به فكيف يصح لانا نقول ان الاخذ بالشفعة شراء ولو وكيل بالشراء الخ . ع (٢) قوله اذ الوكيل بالشراء الخ (لعل للشفعة تصور بان اشتراها الوكيل قبل تسليمها الى الموكل ببيت دار في جنب المشتراة . ع (٣) قوله وجه قولهما) أي قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهما الله . ع (٤) قوله باشرها في انعام الخ) أما قسمته عليه الصلاة والسلام في المنافع فقد ذكرناها في السير وأما في الموارث ففي البخاري فيمن خلف ابنة وابنة ابن وأختا قال ابن مسعود رضي الله عنه أقضي بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولبنات الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فالأخت الى غير ذلك مما أخرجه أصحاب السنن الأربعة . عني (٥) قوله نصفه ملكه مبتدء وخبر والجملة

وينصب قاسم يرزق من بيت المال يقسم بلا آخر وهو أحب وان (٢٠٩)

نصب باجر صبح وهو على عدد
الرؤس) هذا عند أبي خيفة رح
وقالا الاجر يجب على قدر الانشاء
لانه مؤنة الملك له ان الاجر مقابل
بالتميز وهو لا ينفوت بل قد يصعب
في القليل وقد يتمكن تقديره اعتبارا
فاعتبر أصل التميز (ويجب كونه
عدلا طائيا ولا يبين واحدا لها)
لان الامر قد يضيق على الناس
والاجر يصير غالبا (ولا يشترك
التسام) أي ان قسم واحدا لا يكون
الاجر مشتركا بينهم فانه يفضى الى
غلاء الاجر (وصحت برضاء الشركاء
الا عند سفر أحدهم) اذ حينئذ
لا بد من أمر القاضي (وقسم قلى
يدعون ارثه بينهم وعقار يدعون
شراءه أو ملكه مطلقا فان ادعوا
ارثه عن زيد لا حتى يبرهنوا على
موته وعدد ورثته عند أبي خيفة
رح) حضر جماعة عند القاضي
وطلبوا قسمة مائة أيديهم فان كان
تقليا فان ادعوا شراءه أو ملكه
مطلقا قسم لكن هذا غير مذكور
في المتن فان ادعوا ارثه عن زيد
قسم أيضا وان كان عقارا فان ادعوا
شراءه أو ملكه مطلقا قسم أيضا
أما اذا ادعوا ارثه عن زيد لا يقسم
عند أبي خيفة رح حتى يبرهنوا على
الموت وعدد الورثة وهنهما يقسم
كما في الصور الاخر له ان ملك
المورث باق بعد مائة قسمة فضاء
على الميت فلا بد من اليانة بخلاف
صورة الشراء لان الملك بعد الشراء
غير باق للبائع وبخلاف غير العقار

طلب أحد الشركاء) لانه سأل القاضي ان يخلص له الاستفاد بصيبه ويمنع البير من
الاستفاد بملكه فعلى القاضي اجابته هداية فالاجار اتما هو لفسده الضرورة فانما
انتفت بان لم يسأله انتفى الاجار لان القسمة انشاء بالمادة ولا اجار في الانشاءات
مع (لاي غيره) أي غير متحد الجنس لئلا يمتد المادة (ونذهب نصب قاسم ورزقه
من بيت المال يقسم بلا آخر) لانها من جنس عمل القضاء من حيث انها يتم بها
قطع المنازعة فتنصب رزق القاضي (والا فينصب قاسم يقسم باجر) على المتقاسمين
لان التقع لهم على الخصوص (بعدد الرؤس) وقالا على قدر الانشاء ولاي خيفة
رحم الله تعالى ان الاجر مقابل بالتميز وانه لا ينفوت وربما يصعب الحساب
بالنظر الى القليل وقد يتمكن الامر تقديره اعتبارا فيتعلق الحكم بأصل التميز
(ويجب ان يكون عدلا أميناً) يعتمد على قوله (طائيا بالقسمة) بقدر عليها (ولا
يتمين قاسم واحد) كيلا يتحكم بالزيادة على أجر مثله هداية ولئلا يتضايق على
الناس عند تعدد القسمة ان كان مرتزقا من بيت المال مع (ولا يشترك التسام)
كيلا يصير الاجرة عالية (١) بتواكلهم وعند عدم الشركة يقاد كل اليها حصة
النوات فيبرخص الاجر (ولا يقسم المقار بين الورثة باقرارهم حتى يبرهنوا على
الموت) وقالا يقسم باعترافيهم ويذكر في كتاب القسمة انه قسمها بقولهم (وعدد
الورثة) لان القسمة قضاء على الميت لان التركة مبقاة على ملكه قبل القسمة حتى (٢)
لو حدثت الزيادة تنفذ وصاياه فيها وتفضى ديونه منها بخلاف ما بعد القسمة واذا
كان قضاء على الميت فالأقرار ليس بحجة عليه فلا بد من اليانة وهو مفيد لان بعض
الورثة يتصعب خصما عن المورث ولا يمتنع فكيف باقراره هداية وان كان المقر لا يصلح
لخصما لكن جعل أقراره قلة لعدم ذلك واما اليانة على عددهم فلمصلحة القسمة
عن التقض عند ظهور وارث آخر لانها من عمل القضاء والقضاء يحترز عن نفسه
بقدر الامكان مع (ويقسم) في قولهم جميعا (في المتقول) لان في قسمته نظرا
لحاجته الى الحفظ اما المقار فمحض بنفسه (والمقار المشتري) لان البيع لا يبق على
ملك البائع فلم تكن القسمة قضاء على النير (ودعوى الملك) لانهم لم يبرهوا بالملك
لنيرهم لتكون القسمة قضاء على النير (ولو رهننا ان المقار في أيديهم الم يقسم حتى
يبرهنوا لهما) لاحتمال ان تكون أيديهما هداية (ولو برهننا على الموت وعدد
الورثة والدار في أيديهم) محترزة في التالية مع (ومهم وارث غالب أوصي قسم)
لان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالمير ويرد عليه بالمير فيما اشتراه المورث أو
باع وصير مغرورا بشراء المورث فتنصب أحدهما خصما عن الميت في ما في يده
والآخر من نفسه فصارت القسمة قضاء بمحضرة الخصمين هداية واذا صار خصما
غير لما مع (١) (قوله بتواكلهم أي تواطؤهم) (٢) (قوله لو حدثت الزيادة الخ)
كان ثبت الاشجار في الارض مع

(٢٧) (كتف الحقائق)

اذا ادعوا ارثه لان القسمة تفيد زيادة الحفظ والمقار محض بنفسه

فلا احتياج الى القسمة فلهذا الى
المشترى بالطريق الاول فلهذا
(٢١٠) لم تذكر (ولا ان يرثا أنه منهما حتى يرثا ا

عن الميت فهو خصم عن الغائب لما في الهداية في فصل القضاء بالمواريث من كتاب
القضاء من ان أحد الورثة يتصب خصما عن الباقيين فيما يستحق له وعليه دين
كان أو عيناً (١) لان المقتضي له وعليه في الحقيقة انما هو الميت وواحد من الورثة يصلح
خليفة عنه في ذلك اذ هو (ولصوب وكيل أو وصي يقبض نصيبه) نظراً للغائب
والوصي (ولو كانوا مشترين وطلب أحدهم أو كان المقار) أو شيء منه (في يد الوارث
الغائب) أو في يد مودعه أو في يد الصغير (أو حضرة وارث واحد لم يقسم) في المسائل
الثلاث اما الاولى فلان ملك المشتري ملك مبتدأ ولذا لا يرد بالبيع على بائع ما به
فلا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب واما الثانية فلان القسمة قضاء على الغائب أو
الصغير من غير خصم حاضر عنهما واما الثالثة فلان الواحد لا يصلح (٢) مخاصماً
وعنهما وكذا (٣) مقاسياً ومقاسياً (وقسم بطلب أحدهم لو انتفع كل بنصيبه) لان
القسمة (٤) حق لازم فيما يختص به عند طلب أحدهم (وان تضر الكل لم يقسم الا
برضاهم) لان الجبر عليها انما هو لتكديل المتعة وفي هذا فهو ينال (وان انتفع
البض وتضر البض لثقة حفظه قسم بطلب ذي الكثير) لانه متنتفع به فاعتبر بطلبه
فقط (لان صاحب القليل متنتف) وقسم جيرانك (المروض) كالابل والبقرة
والفم والياب. جوهره أمين وكذا كل مكمل وموزون وعددي متقارب ه هداية
والى المصنف بلفظ الجمع لتعذر القسمة في عين واحدة وكذا في اثنين ان اختلفتا
قيمة لمدام الاجبار على ادخال الدرهم في القسمة وتجري في ثلاث فكثر في
ثلاث شياء بين الرجاين قيمة أحدها ١ والاخرى ٤ والثالثة ٢ بحمل الاعلى حصص الباقيتين
حصه فيقرع أو احدها ٤ والاخرى ٣ والثالثة ٢ بحمل الاعلى وربع الادنى حصه
والبقية حصه ويقرع ويصل الى كل رجل شاة مستقلة وتبقى الادنى بينهما راسية
أو الاعلى وسدس الوسط حصه والبقية حصه تبقى الوسط بينهما مساداة والوسط
وثلاثة أثمان الاعلى حصه والبقية حصه تبقى الاعلى متانة لاحدها ثلاثة أثمانها
والاخر حصه هذا ما ظهر لي والى المصنف عند التام في الرجوع (من جنس واحد)
لأعاد المقصود فيحصل التعديل في القسمة والتكديل في المتعة (ولا يقسم الجنسين)
بعضهما في بعض لانه لا اختلاط بين الجنسين فلا تقع القسمة فميزا بل معاوضة
وسيلها الرضا (والجوامر والرقيق) لتفاوتهما ولا يقسم الرقيق ه هداية اذا
كانوا ذكورا أو أنثى (والحلم والبر والرحي) لتضرر كل منهما فلا يبقى نصيب كل

لهما) الضمير في أنه يرجع الى
المقار قيل هذا قول أبي حنيفة
رح والاصح أنه قول الكل
لانهما اذا برثا أنه منهما كان القسمة
قسمة الحفظ والمقار غير محتاج الى
ذلك فلا بد من إقامة البينة على
الملك (ولو برثا على الموت وعدد
الورثة وهو منهما ومنهم طفل
أو غائب قسم ولصوب من يقبض
لهما) أي ان حضرة وارثان ويرثا على
الموت وعدد الورثة والمقار منهما
ومن الورثة طفل أو غائب قسمت
ولصوب من يقبض للطفل أو الغائب
وعبارة الهداية والدار في أيديهم
قيل هنا هو والصواب في أيديهما
حتى لو كان في أيديهم اكان البض
في يد الطفل أو الغائب وسأتي أنه
ان كان كذلك لا يقسم فان برث
واحد أو شر أو طلب أحدهم أو
كان مع الوارث الطفل أو الغائب
أو شيء منه لا أي ان حضر واحد
وأقام البينة لا يقسم اذ لا بد من
اثنتين لان الواحد لا يصلح مقاسياً
ومقاسياً ومخاصماً ومخاصماً ولو كان
مقام الارث شراء وطلب أحدهم لا
يقسم لان في الارث يتصب أحد
الورثة خصماً عن الباقيين وان كان
في صورة الارث المستقر أو شيء
منه في يد الغائب أو الطفل لا يقسم
أيضاً لان القسمة ليس قضاء على
الغائب أو الطفل من غير خصم حاضر

عنهما (وقسم بطلب أحدهم) أي أحد الشركاء (ان انتفع كل بمحصته وطلب ذي الكثير فقط ان لم يشع منهما
الاخر لثقة حصته) أي لا يقسم بطلب ذي القليل لانه لا فائدة له فهو متنتف في طلب القسمة وقيل على العكس لان صاحب

الكثير يطلب ضرر صاحب وساحب القليل يرضى ضرره وقيل يقسم بطلب كل واحد (ولا يقسم الا بطلبهم ان تضرر كل لقلة وقسم عروض اتحد جنسها الا الحسناء الرقيق والجواهر والحمام (٢١١) والبئر والرحى الارضانيهم) وقالا

يقسم الرقيق والجواهر بطلب البعض كما يقسم الا بل وسائر العروض له ان التفوت فاحترق في الأدمى ضار كالأجناس المختلفة وفي الجواهر قد قيل انما اختلف الجنس لا يقسم (ودور مشتركة أو دار وضية أو دار وسنوت قسم كل وحدها) أي اذا كانت الدار قريبة بان كانت كلها في مصر واحد قسم كل وحدها عند أبي حنيفة رح وقالا يقسم بعضها في بعض وان كانت الدور بمدة أي في مصرين فوطئسا كقول أبي حنيفة رح (ويصور القاسم ما يقسم ويملكه ويذرعه ويقوم البناء ويقرع كل قسم بطريقه وشربه ويلقب الأقسام بالاول والثاني والثالث ويكتب أسماؤهم ويقرع والاول لمن خرج اسمه أولا والثاني لمن خرج ثانيا) أي يصور الدار المقسومة على قرطاس ليرفع الى القاضي ويملكها أي يسويها على سهام القسمة ويذرعها ويصور الذرطان على ذلك القرطاس بقلم الجداول فيكون كل ذراع في ذراع بشكل لبنة ويقدر البيوت والصف وغيره ما يملك الذرطان ويقوم البناء ويبدأ القسمة من أي طرف شاء فان جعله الجانب الغربي أولا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا وهكذا ويكتب أسماء أصحاب السهام أما على القرعة

منها مستغنا به انتفاعا مقصودا (الارضاهم دور مشتركة أو دار وضية أو دار وسنوت قسم كل على حدة) وقالا ان كان الأصلح لم قسمة بعضها في بعض قسمها وله أنه يحسن التفات باختلاف الهدان والحدل والجيران والقرب الى المسجد والماء فلا يمكن التعديل في القسمة ولذا لا يجوز التوكيل بشراء مدار ولتزوج على دار لا تصح القسمة كما هو الحكم فيها في التوب (ويصور القاسم ما يقسم) (١) أي يكتب على كاغذ ان فلانا نصيب كذا وفلانا كذا - غناية (٢) ليكنه حفظه (ويملكه) على السهام (ويذرعه) ليرفع مقداره (ويقوم البناء) لان المساحة تعرف بالقرع والملاية بالقويم ولا بد من معرفتهما - زياي لحاجته اليه في الآخرة - هداية اذ البناء يقسم على حدة فربما يقع في نصيب أحدهم شيء من يكون طالما بقيت - غناية (ويقرع) ان أمكن - غناية (كل نصيب بطريقه وشربه) لتقطع المنازعة ويحصل معنى القسمة على التمام وهذا بيان للأصل (ويلقب الأقسام بالاول والثاني والثالث) ويحصل الأقسام من جنس أقل الأقسام ففي الثلث مثلا ثلاثا وفي السدس أسداسا ويكتب أسماؤهم ويقرع (تطليا لقلوبهم وإزالة لهمة الليل حتى لو عين لكل نصيبا من غير اقتراع سأل لأنه في معنى القضاء فيملك الالتزام - هداية وليس في القرعة معنى القمار لان أصل الاستحقاق ليس بتماثل القرعة حتى لو عين الخ وقد استعملها بولس عليه الصلاة والسلام مع أصحاب السفينة - ك (فمن خرج اسمه أولا وله السهم الاول) أي وما يتلو من السهام حتى يستوفي تمام حقه كما يملأه كلام الكفاية الاتي بعد كلمات - ع (ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني) أي التالى لتمام حتى الاول فالثاني مجاز عن التالى بجامع التعقب واللام في قولي لتمام صلة التالى لا لتبليغ - ع وهكذا مثلا أرض بين جماعة لأحدهم عشرة أسهم وللآخر خمسة وللآخر سهم فيجعل الأرض ستة عشر سهما فان خرج قرعة صاحب عشرة السهم أخذ الاول والثمة التي بعده ثم يقرع بين الآخرين كذلك - ك (ولا يدخل في القسم الدراهم الا برضاهم) لأنه لا شركة في الدراهم والقسمة من حقوق الاشتراك ولأنه يفوت به التعديل لان أحدهما يصل الى عين القمار ودراهم الآخر في قيمته ولعلها لا تسلم له - هداية وتدخل (٣) اذا وجدت الضرورة لما في الهداية تحصيلاً للاتباع - ع (١) (قوله أي يكتب الخ) هذا لا يصلح ضميراً لتصوير ما يقسم كما لا يخفى - سمدى بل الصالح له ان كان من قيل للمساحة أن يكتب صورة البقعة ان مدورة أو مثلثة أو مربعة وهكذا فيكتبها كما تكون ويكتب ان طولها وعرضها كذا ذراعا فذراع فلان - ع (٢) (قوله ليكنه حفظه) ليرفع تلك الكاغذ الى القاضي فيتولى الأقرع نفسه - كوغناية (٣) (قوله اذا وجدت الضرورة) وذلك

أو غيرها فمن خرج اسمه أو لا يطلى نصيبه من الجانب الغربي جهة من المرساة والبناء الى ان يتم نصيبه ثم من خرج اسمه ثانياً يطلى نصيبه متصلاً بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت الأقسام متساوية أو متفاوتة (ولا يدخل

(٢١٢) أى لا يدخل في قسمة المقار الدراهم الا بالتراضى حتى اذا كان

واذا كان أرض وبناء (١) من أبى يوسف يقسم كل ذلك باعتبار القيمة لعدم
امكان المعاملة الا بالتقويم وعن أبى حنيفة رحمه الله يقسم الأرض بالمساحة لانه هو
الاصل في المصوحات ثم يرد من وقع البناء في نصيبه أو كان نصيبه أجود دراهم
على الآخر حتى يساويه قد دخل الدراهم ضرورة كالأخ لا ولاية له في المسال ثم
ملك نسبة للمهر ضرورة التوزيع اهـ ع (فان قسم ولا حدهم مسيل أو طريق في
ملك الآخر لم يشترط في القسم صرف عنه ان أمكن) لا مكان تحقيق معنى القسمة
بدون ضرر (والافسخت القسمة) لا اختلاها ببقاء الاختلاط (سفل له علو
وسفل مجرد وعلو مجرد قوم كل على حدة وقسم بالقيمة) أى بشرط مساواة
الانصاء قيمة ولا يضرب تفاوتها ذراعا ع لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو
من اتخاذ بر ماء أو سرداب أو اصطبل أو غير ذلك فلا يتحقق التعديل الا بالقيمة
وهذا عند محمد وعليه الفتوى وقال ابو حنيفة وابو يوسف (٢) يقسم بالذراع لان
القسمة بالذراع هي الاصل لان الشركة في المذروع لاني القيمة ثم احتلفا فقال ابو
حنيفة ذراع من سفل بذراعين من علو وقال ابو يوسف ذراع بذراع هذابة فلو
كان كل من علو مجرد وسفل مجرد وصركب منهما أربعة أذرع مثلا وكان قيمة
العلو المجرد ثلاثة دنانير وقيمة للسفل المجرد اثني عشر وقيمة المركب خمسة عشر
وكانت الثلاثة بين ثلاثة رجال فصل قول محمد يكمل العلو المجرد بثلاث ذراع من السفل
المجرد ذراع وتلك من المركب ثم يقرع وعلى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى يكمل
العلو المجرد بذراع وتلك من المركب فقط لان مجموع الدنانير بعد البسط على قوله
أربعة وعشرون ثم يقرع ويأخذ من أصابه العلو المجرد من أصابه السفل المجرد دينارين
ادخلا لتقد ضرورة وعلى قول أبى يوسف رحمه الله تعالى يكمل كل من المجردين
بثاني ذراع من المركب لان مجموع الدنانير بعد البسط على قوله ستة عشر ثم يقرع
ويأخذ من أصابه العلو المجرد من أصابه السفل المجرد أربعة دنانير ونصف دينار
وهذا ما حصل لتفني القاسم من عباراتهم فليراجع ع (وتقبل شهادة القاسمين)
انما يكون في قسمة المصوحات لان الاصل فيها القسمة بالذراع فلا بد فيها من مساوات
الانصاء كما سيأتي في مسألة العلو والسفل ومن هذه المساواة تتفاوت القيم فلا بد
من ادخال الدراهم ع (١) (قوله فمن أبى يوسف) قوله كقول محمد في مسألة
العلو والسفل الآية فيعتبر مساواة الانصاء قيمة لا ذراعا فان كانت أرض خمسون
ذراعا منها مبنية قيمتها ألف ومائة ذراع منها خالية قيمتها ألف يحمل المبنية حصة
والخالية حصة عند أبى يوسف لمساواتهما قيمة وعند أبى حنيفة يحمل كل خمسة
وسبعون ذراعا منها حصة لمساواتهما مساحة ومن وقت في حصته المبنية يسقط للآخر
ماتين وخمسين ذراعا وهذا والله أعلم ع (٢) (قوله يقسم بالذراع) أى بشرط تساوى
الانصاء ذراعا ولا يضرب تفاوتها قيمة لكن يدخل الدراهم في القسمة بالضرورة كما مر

الدراهم في القسمة الا برضاهم
أرض وبناء يقسم بطريق القيمة
عند أبى يوسف روح وعن أبى
حنيفة روح ايه يقسم الأرض بالمساحة
فالتى وقع البناء في نصيبه يرد على
الآخر دراهم حتى يساويه فيدخل
الدراهم ضرورة وعن محمد روح
اه يسرد على شريكه من العرصه
في مقايه البناء فاذا جنى فصل
ولا يمكن التسوية فيكون يرد لافضل
دراهم لان الضرورة في هذا التقدر
(فان وقع سبل في قسم أو طريقه
في قسم آخر بلا شرط فيها صرف
ان أمكن والافسخت سفل ذو علو
وسفل وعلو مجرد ان قوم كل واحد
وقسم بها عند محمد روح وبه يفتى)
أى قسم بالقيمة عنده وعند أبى
حنيفة روح يقسم بالذراع كل ذراع
من السفل في مقايه ذراعين من
العلو وعند أبى يوسف روح يقسم
بالذراع ايضا لكن العلو والسفل
متساويان (فان أقرأ أحد المتقاسمين
بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض حصته
وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق
الا بحجة) قالوا لانه يدعى فسخ
القسمة فلا يصدق الا بالينة قال في
الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه
لتناقض وفي المبسوط وفي قنوى
قاضيهان روح ما يؤيد هذا وجه رواية
للمن أنه اعتد على فعل التقاسم في
اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل
حق التامل ظهر الناطق في غلظ فلا
يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق
(وشهادة القاسمين حجة فيها) أى في

القسمة هذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد والشافعي روح ليست بحجة لايها شهادة على صل انهما خلافا

قلنا لا يل شهادة على فعل غيرهما وهو الاستيفاء (وان قال قبضته ثم أخذ (٢١٣)

بعضه حلف خصمه (اى قال قبضت
حقى ولكن اخذ بعضه بعد ما قبضته
حلف خصمه (وان قال قبل اقراره
اصاغى كذا ولم يسلم الى مخالفه فسخت)
لانه اختلاف في مقدار ما حصل له
بالقسمة فصار كالاختلاف في مقدار
المبيع (فان استحق بعض حصته
احدهما شاع اولاً لم تقسخ ورجع
بقسطه في حصة شريكه وقسح في
بعض شاع في الكل) اعلم ان الاستحقاق
اما في بعض نصيب احدهما فان كان
بعضاً شاعاً لا تقسخ عند ابي حنيفة
رح وقسح عند ابي يوسف ورح والا
صح ان محمداً مع ابي حنيفة رح
وصورته انهما اقسما داراً فوق
النصف الغربي لاحدهما فاستحق
النصف الشائع من هذا النصف الغربي
فاذا لم تقسخ فاستحق منه بالخيار ان
شاع ففسخ القسمة دفماً لضرر التحقيق
وان شاع رجح على الآخر بالرجح وان
كان بعضاً معاً من نصيب احدهما
فقد قيل انه على الاختلاف والصحيح
انه لا تقسخ بالاجماع بل يرجع بقسطه
في حصة شريكه كما اذا كانت الدار
بينهما نصيبين فقسمت فاستحق من
بد احدهما ويت هو خمسة اذ رجح
بنصف ما استحق في نصيب صاحبه
وان كانت اقل من ذلك لاحدهما والثلاثان
للاخر فان استحق من يد صاحب
الثالث رجح بشاى ما استحق وان استحق
من يد صاحب الثلثين رجح بثلث
ما استحق وان استحق البعض من
نصيب كل واحد فان كان شاعاً فسخت
القسمة وان كان معاً لم يذكر هذه

خلافاً لمحمد والشافعي ولما اتفقا شهدا على فعل غيرهما وهو الاستيفاء لا على فعل
أنفسهما وهو التميز لانه لا حاجة الى الشهادة عليه ولا تقبل شهادة قسمة واحد لانه
شهادة الفرد غير مقبولة على الغير (ان اختلفوا) فانكر بعضهم استيفاء نصيبه . كـ
(ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شيئاً في يد صاحبه) كانه أراد والتم عند الله تعالى
بشيئاً نحو الثلث والربع لتصح دعواه وتستقيم بينة لأحلامينا والا لما احتيج الى
جمع نصيبين التاكل والدمى ثم قسمها كما صرح به صاحب الهداية بل كان يكفي دفع
ذلك المدين الى المدعى بصاحبه جلس صاحبه فالمراد بمجموع أصحابه لا الفرد للمبهم لعدم
مجة دعواه حينئذ ولا للمدين والا لما صح استحقاق جميع الشركاء . ع (وقد أقر
بالاستيفاء لم يصدق الآية) لانه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها فلا يصدق الا
بجمعة فان لم يتم له بينة استعاض الشركاء فمن نكل جمع بين نصيب التاكل وللمدعى
فيقسم بينهما على قدر أصابهما لان التناول حجة في حق (١) قال ينبغي أن (٢)
لا تقبل دعواه أصلاً (٣) لتناقضه (وان قال استوفيت) أنا . ع (واخذت) أنت . ع
(بعضه صدق خصمه بخلفه) لانه يدعى عليه النصب وهو ينكر (وان لم يقر
بالاستيفاء وادعى ان ذا حظه ولم يسلم الى وكذبه شريكه فحالها) لان الاختلاف في
مقدار ما حصل له بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار المبيع . هـ داية وهذا لان
الاختلاف قبل القبض دليل قوله فلم يسلم الى . ع (وفسخت القسمة ولو ظهر غبن)
في التوفيم (فاحش في القسم فسخ) لان تصرف القاضي مقيد بالعدل . هـ داية
اما في القين اليسير فلا يفسخ لان دعوى القين في البيع غير معتبر فكذلك في القسمة
لوجود التراضي (ولو استحق بعض شائع) اما في استحقاق بعض معين لا يفسخ
القسمة بالاجماع ورجع حصة ذلك في نصيب صاحبه (من حظه رجح بقسطه في
حظ شريكه ولا تفسخ القسمة) وقال ابو يوسف رحمه تعالى تفسخ لوجود شريك
ثالث فيمل القسمة بدون رضاه كما اذا استحق بعض شائع في التعيين وهذا لان
باستحقاق شائع ينعدم معنى القسمة وهو الافراز لانه بوجوب الرجوع في نصيب
الآخر بجمعة شائعاً (٤) بخلاف المدين ولما ان معنى الافراز لا ينعدم باستحقاق
ع (١) (قوله قال ينبغي الخ) ضمير قال لصاحب الهداية فجر دعوى منه شخصاً فحكي
ع (٢) (قوله لا تقبل دعواه أصلاً) وان أقام البينة . غناية (٣) (قوله لتناقضه)
حيث أقر بالاستيفاء ثم ادعى بقاء شيء من نصيبه في يد صاحبه والاستيفاء عبارة
عن قبض الحق بكامله . غناية ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر
غلطه . الدر المختار ويؤخذ منه توفيق حسن بحمل ما في المتن على ما اذا بانثر القسمة
غيره وما يوجب صاحب الهداية على ما اذا بانثر القسمة بنفسه . امين (٤) (قوله
بخلاف المدين) لان باستحقاق بعض معين يبقى الافراز فيها وراء ذلك البعض . كـ
لا تياز للمستحق بالفتح عن غيره فظهر الافراز في نصيب من وقع الاستحقاق في

المسئلة فاقول لا تفسخ القسمة بل يحل هذا للمستحق كان لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد منهما بقدر نصيبه فلا رجوع

حزبه شائع في نصيب أحدهما ولهذا جازت القسمة على هذا الوجه في (١) ابتداء (١)
 بأن كان النصف المقدم مشتركا بينهما وبين ثالث والنصف الآخر بينهما لا شركة
 انبرهما فيه فاقسما على ان لاحدهما ما لهما من المقدم وربع المؤخر فكذا في الانتهاء
 وصار كاستحقاق شيء معين بخلاف الشائع في الصبيح لتضرر الثالث شترق نصيبه
 في الصبيح (ولو تهايا) الهابة قسمة النافع والقياس يأبها لايها مبادلة المنفعة
 بنفسها لان كلا منهما يتعمق في نونه بنصيب شريكه عوضا عن اذماع شريكه بملكه
 في نونه لكن جوزت بالكسار وهو قوله تعالى لما شرت ولكم شرب يوم معلوم والسنة
 حيث قسم عليه الصلاة والسلام في غزوة بدر كل يسير بين ثلاثة يهايتون في الركوب واجمع
 الامة (في سكنى دار) (٢) بل يسكن هذا طاعة وهذا طاعة (أو دارين) ان يسكن
 كل منهما دارا (أو خدمة عبد) بل يخدم هذا يوما وهذا يوما (أو عيدين) بأن
 يخدم هذا العبد هذا والآخر الآخر (أو غلة دار أو دارين صبح) في الكل أما
 في سكنى الدار فلهما اقل القسمة (٣) على هذا الوجه فكذا الهابة وهذه للهابة
 اقرا لا مبادلة (٤) ولنا لا يشترط التاقيت وأما في غلها (٥) فلان الاعتدال
 ثابت في الحال والظاهر حاؤه في المقار بخلافه في الجوانب لتوالي أسباب التغير
 عليها ولو زادت الغلة في غرة أحدهما يشتركان في الزيادة لو تهايا في غلة دار
 واحدة لا لو تهايا في غلة الدارين لرسمان معنى الافراز في الدارين لا تعداد
 زمان الاستيفاء وفي الواحدة يتعاف الوصول فاعتبر قرضا وجعل في نونه كالموكل
 من صاحبه هداية لمجارة نصيب صاحبه ع قادا استوفى قدر القرض كان الباقي
 مشتركا كافي بقي لم لا يكون العبد الواحد كالدار الواحدة فيجوز مهاداة استعلا
 وتكون الزيادة بينهما ع وأما في سكنى الدارين وخدمة الصبيح فلفظ التفاوت
 في النافع فيجوز بالراضى ويجرى فيه جبر القضى ويستبر افرازا بخلاف أعيانها
 لفحص التفاوت فلذا لا يقسم أعيانها (وفي غلة عبد أو عيدين أو بفل أو بفلين
 نصيبه وكذا في نصيب الآخر لان الظاهر انه انما يرجع عند أبي يوسف بقسمة
 حصة على الآخر في ذمة لاني نصيبه وانما قلنا لان الظاهر الخ لعدم النص معنى
 ووجه الظهور انه لو رجع في شيء معين من نصيب الآخر تقوم المنازعة أو شاتم
 لم يستتم دليل أبي يوسف ع (١) قوله بأن كان النصف الخ كان اشترى زيد
 ربع الدار واشترى بكر وعمر وبنها الآخر واقسموا بحملتهم مع البائع مناصفة
 فوقع النصف المقدم لهم والنصف المؤخر للبائع ثم اشترى بكر وعمر من البائع
 النصف المؤخر ع (٢) قوله بأن يسكن هذا طاعة الخ أو يسكن هذا شهرا وهذا
 شهرا ملقى (٣) قوله على هذا الوجه أي على وجه واحد دار واحدة طائفتين ع
 (٤) قوله ولنا لا يشترط التاقيت فلو كانت مبادلة لكات اجارة والاجارة لا بد
 لها من التاقيت ك (٥) قوله فلان الاعتدال ثابت في الحال الخ هذا ظاهر

لاحدهما على صاحبه وان
 قص من نصيب أحدهما يرجع
 بالخدمة كما اذا كانت الدار نصفين
 والمستحق عشرة اذرع خمسة من
 نصيب هذا وخمسة من نصيب ذلك
 فلا يرجع لاحدهما على صاحبه وان
 كانت لريمه من هذا ستة من ذلك
 يرجع الثاني على الاول بقدر اربع وسمحت
 للهابة للهابة مفاعلة من النوة او
 من الميراث فكان احدهما من الدار
 لا تنفع صاحبه او يتأ للامتاع
 كما اذا فرغ من امتناع صاحبه في
 سكنى هذا ايضا من دار وهذا ايضا
 وهذا علوها وهذا اسفلها او خدمه
 عبد هذا يوما وهذا يوما أي خدمة
 عبد زيدا يوما وعمرأ يوما (سكنى
 بيت صغير) بأن يسكن فيه زيد يوما
 وعمرأ يوما (وعبدان هذا العبد
 والآخر الآخر) أي يخدم زيدا هذا
 العبد ويخدم عمرأ العبد الآخر

أو ركوب بقل أو ببلين أو ثمرة شجرة أو لبن فتم لا يجوز في هذه الفصول
أما في غلة جبد أو بقل فبالإتفاق لعدم الاعتدال لأن التصيين يتعاقبان زمانا
والظاهر في الحيوان التجير لا المقار كما ذكرنا وأما في غلة جبدن أو ببلين (١)
وركوب ببلين فيجوز مناهما لامكان المصادفة في فصل التلة (٢) لأن زمانى
التصيين متحد واعتبار المهايأة بقسمة أعيانها في فصل الركوب لا عنده لعدم
الضرورة في فصل التلة لأنها قابلة للقسمة حقيقة بخلاف الحسنة لأنها لا قبل حقيقة
القسمة وعدم المصادفة في الركوب لأن الناس بين حاذق وأخرق • ي بخلاف خدمة
السبد لانه يخدم باختياره فلا يعمل الزمادة على طاعت وأما في ثمرة شجرة أو لبن
غتم فبالإتفاق أيضا لأن للمهايأة في المنافع لتفترق قسمها لأنها لا تبقى وهذه أعيان
باقية يرد عليها القسمة عند حصولها

﴿ كتاب الزراعة ﴾

(هي عقد على الزرع ببعض الخارج) وهي فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقالا جازة (٣) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف
ما يخرج من ثمر أو زرع ولانه عقد شركة بين العمل والمال (٤) كالضاربة والجامع
دفع الحاجة فإن ذا المال قد لا يهتدى إلى العمل والقوى عليه لا يجرد المال (٥)
ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى ما روى أنه عليه الصلاة نهي عن التجارة وهي
الزراعة ولانه استتجار ببعض ما يخرج من عمله فكان في معنى قفيز الطحان
ولان الاجر (٦) مجهول (٧) أو معدوم ومما سئلته عليه الصلاة والسلام أهل خيبر
كان خراج مقاسمة بطريق الصلح إلا أن التقوى على قوطها (٨) لظهور تعامل الأمة
في دار واحدة وكذا في دارين لأن اقدامهما على المهايأة فيهما مع عقلهما وبلوغهما
دليل اعتدال الدارين لأن الماقل لا يقدم على ما يضره • ع (٩) قوله وركوب
ببلين الخ (١٠) وركوب بقل واحد على هذا الخلاف لما قلنا • هدية لكن دليل
الصاحين لا يقتضى فيه لعدم امكان قسمة بقل واحد • ع (١٢) قوله لأن زمانى
التصيين متحد كما في غلة الدارين • ع (١٣) قوله لما روى الخ (١٤) أخرجه الجماعة
الإتساق • ع (١٥) قوله كالضاربة (١٦) قلنا معنى الاحوة فيها غالب بدل اشتراط
التأقبت فلا تناس على المضاربة • ك (١٧) قوله ولأبي حنيفة ما روى الخ (١٨) رواه
مسلم من حديث جابر وأفع بن خديج ورواه ابن أبي شيبة من حديث زيد بن
نابت وقه كل من الثلاثة • ع (١٩) قوله مجهول (٢٠) على تقدير وجود الخارج فانه
لا يلزم أن يشترط من نحو الثلث أو الربع مبلغ مقدار عشرة أفقره وأقل أو أكثر • ك
(٢١) قوله أو معدوم (٢٢) أي على تقدير أن لا يخرج من الأرض شيء • ك (٢٣) قوله
لظهور تعامل الأمة بها (٢٤) قيل اتساق على خلاف النص باطل قلنا النصوص الواردة
في المجتهديات صور النصوص ولا لم يحل لاحد الخلاف فيها أو نحملها على ما إذا

﴿ كتاب الزراعة ﴾

(هي عقد الزرع ببعض الخارج) وهي عقد الزرع ببعض الخارج ولا
نصح عند أبي حنيفة (روح) لما روى
عن النبي عليه السلام نهي عن التجارة
ولأن الاستتجار للأرض ببعض ما يخرج
من عمله فكان في معنى قفيز الطحان
(ومحت عندنا وهو يفتى) تعامل
الناس وللأختياج بها والتباس على
المضاربة (بشرط صلاحية الأرض
للزراعة وأهلية الماقدن • ذكر المدة
ورب البذر وجسه وقد لا الأخر
والتخلف بين الأرض والمال • والتسوية
في الخارج فبطل أن شرط لاحدهما
فقران مائة وما يخرج من موضع
معين أو رفع رب البذر بفره أو
رفع الخراج وتصيف الباقي • هنا
إذا كان الخراج خراجا موطئا أما
إذا كان الخراج خراج مقاسمة كالزرع
والحس لا يقصد المنفعة كما شرط ورفع
المشر لأن هنا لا يؤدي إلى قطع
الشركة (أو أكن لاحدهما والحب
للاخر) لقطع الشركة فيها هو المقصود

مطلب

النصوص الواردة في المجتهديات صور
النصوص

(أو تصيب الحب والبذر للبذر وب
 قطع الشركة في المقصود) فان شرط
 تصيب الحب والبذر لصاحب البذر
 أو لم يتعرض للبذر صحت (لأن في
 الأول الشرط مقتضى العقد فانه تمام
 ملكه وفي الثاني الشركة فيما هو
 المقصود حاصله وحيثما كان لصاحب
 البذر وعند البعض مشترك فيما له
 (وكان لو كان الأرض والبذر لزيد
 والبقر والعمل لآخر أو الأرض أو
 العمل له والبقية لآخر وبطلت لو
 كانت الأرض والبقر لزيد أو البذر
 والبقر له والآخران للآخر أو البذر
 له والباقي لآخر) اعلم انها بالتقسيم
 العقل على سبعة اوجه لانه اما ان
 يكون الواحد من احدهما والثلاثة
 من آخر وهذا على اوجه اوجه وهو
 اما ان يكون الأرض أو العمل أو
 البذر أو البقر من أحدهما والباقي
 من الآخر والا ولان جازان والثالث
 للاحتمال الربا والرابع غير مذكور
 في الهداية وهو ايضا غير جائز لانه
 استتجار البقر باجر مجهول واما ان
 يكون اثنان من احدهما واثنان من
 الآخر وهو على ثلاثة اوجه وذلك
 اما ان يكون الأرض مع البذر أو
 مع البقر أو مع العمل من احدهما
 والباقيان من الآخر والأول جائز
 دون الآخرين اذ لا تناسبية بين
 الأرض والعمل وكذا بين الأرض
 والبقر وعن أبي يوسف روح جواز
 هذا (وانما صحت فالخارج على الشرط
 ولا شيء للعامل ان لم يخرج ويجبر
 من أبي عن المصنف (أرب البذر)

بها (و) انما (صح) عندهما (بشرط صلاحية الأرض للزراعة) لأن المقصود لا يحصل
 دونها (وأهلية الماقدن) كما هي شرط في سائر العقود (ويان للدة) لانه عقد
 على منافع الأرض ومنافع العامل والدة هي الميار لما تعلم بها (ورب البذر)
 (١) اعلاما للمعقود عليه وهو منافع الأرض أو منافع العامل (وجنسه
 ليصير الاجر معلوما (وحفظ الآخر) لانه يستحقه بالشرط وما لا يعلم لا يستحق
 شرطا بالعقد . هداية فإبقاء شرط الآخر فهو لصاحب البذر فحليه وكتبه
 لانه نمسه ملكه فلا حاجة الى بيان نصيبه . ح (والتغطية بين الأرض
 والعامل) ليقصر على العمل . ع (والشركة في الخارج) لانه ينقد شركة
 في الانتهاء فاقطع هذه الشركة فهو مفسد . هداية لحلو العقد عما شرع له . ع
 (وان يكون الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر) لأن البقر آلة العمل
 فصار كما اذا استأجر خياطاً ليخيط بيرة الخياط (أو يكون الأرض لواحد والباقي
 لآخر) لانه استتجار الأرض ببعض الخارج . هداية وانه جائز بالنسب والتعامل
 . د (أو يكون العمل لواحد والباقي لآخر) لانه استأجره . لعل باله للاستأجر كما
 اذا استأجر طياناً ليطين بئر المستأجر (فان كانت الأرض والبقر لواحد والبذر
 والعمل لآخر أو كان البذر لاحدهما والبقر لآخر أو كان البذر والبقر لواحد
 والباقي لآخر أو شرطا لاحدهما قترانا مسماة أو ماعلى الماقدانات) الماقدان أصغر
 من النهر وأكبر من الجدول . ك (والسواقي) الساقية مرادفة لماقدان . ك وقيل
 الماقدان النهر الكبير والساقية النهر الصغير . شلي (أو ان يرفع رب البذر بذره) .
 والباقي بينهما (أو ان يرفع الخارج) أي للوظف اما اشتراط رفع الخارج
 المقاسم فلا يفسد للزراعة . هداية (والباقي بينهما فسدت) في الصور كلها اما في
 الأولى فلان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض لأن منفعة الأرض قوة
 طبيعية فيها يحصل بها البناء ومنفعة البقر صلاحية يقام بها العمل فإذا لم يتجانسا (٢)
 فبذر جبل البقر فأما للأرض بخلاف جانب العامل لتجانس منفعة ومنفعة البقر
 شرط شرطا قاسدا . ك (١) (قوله اعلاما للمعقود عليه) لأن جهاته تقضى الى
 المتازعة . ك فاشتراط هذا الشرط انما هو لبيان المعقود عليه وهي المنافع لاهمختلفة
 محلا فقد تكون منافع الأرض وقد تكون منافع العامل وانما يتعين احد النوعين
 بتعين صاحب البذر . ع فان كان هو العامل فالمعقود عليه منافع الأرض او هو
 صاحب الأرض فالمعقود عليه منافع العامل . كافي . ش (٢) فبذر جبل البقر الخ)
 فبقى البقر مقصودا بالاستتجار ببعض الخارج ولم يرد به التمسك . غاية البيان بخلاف ما
 اذا شرط البذر والبقر على رب الأرض لأن الأصل في محل عقد الزراعة وأن
 كان هو الأرض والسمل كما حرره لكن الأصل في أنه وهو الماقدان
 هو رب البذر ولذا يكون جميع الخارج له عند فساده ويكون للآخر أجر مثل

لأن للمصنف عليه لا يخلو عن ضرره وهو اهلاك البذر (ومضى فسدت

فجئت تابعة لثغمة العامل وأما في الثانية فلائه (١) يتم شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشرع وأما في الثالثة فلائه لا يجوز عند أفراد البقر أو البذر فكذا عند اجتماعهما وأما في باقي الصور فلا يقطع الشركة لأن الأرض عساها لا يخرج إلا هذا القدر (فيكون الخارج لرب البذر) لأنه تمام ملكه واستحقاق الآخر قد كان بالتقسيم وقد فسدت (ولآخر أجر مثل عمله أو أرضه) لأن رب البذر استوفى المنافع بقدر ما قد قيض ردما وقد تعذر ولا مثل لها فيرد قيمتها (ولم يزد على ما شرطه) خلافاً لمحمد رحمه الله تعالى ولأبي يوسف رحمه الله تعالى أنه رضى بسقوط الزيادة (وإن سمحت بالخارج على الشرط) لصحة الالتزام (فإن لم يخرج شيء فلا شيء للعامل) لأنه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج وإن كانت اجارة (٢) فالأجر هو للمسي فلا يستحق غيره بخلاف ما إذا فسدت لأن أجر التل في القمة ولا تقوت القمة بعدم الخارج (ومن أبي عن المذبي أجبر الأرب البذر) لأنه لا يمكنه التمسك في المقد لا بضرر يلزمه فصار كما إذا استأجر أجيراً ليهدم له داره بخلاف غير رب البذر (٣) لأنه لا يلحقه الضرر والمقد لازم كالأجارة (ويطلب بموت أحدهما) اعتباراً بالأجارة هذا إذا كان قبل الزرع وأما بعده فالمقد باق إلى استحصاد هذا الزرع استحساناً مراعاة للمحققين فيقسم الخارج على ما شرطاه ثم ينقص المزارعة فيما بقي من المدة (فإن مضت المدة) هذا كلام متأعب . ع (والزرع لم يدرك فملى للزرع أجر مثل أرضه) ظاهر العبارة وجوب جميع الأجر وليس كذلك فلو قال في نصيبه لكان أولى وأسلم . طوري (حق يدرك) نظراً للجائنين (ونفقة الزرع) بعدم مضي المدة . هداية وهي مؤنة الحفظ والعتق وكري الآثار . غناية (عليهما بقدر حقوقهما) لانتهاء المقد بانتهاء المدة وهذا محل في للشركة بخلاف ما إذا مات رب الأرض والزرع يظل حيث يكون العمل على العامل لأن المقد إقبائه ثمة في مدته والمقد يستدعي السمل على العامل (كأجر الحصاد والرافع) رفع الزرع بعد الحصاد إلى اليدرة كغاية (والهداية والذرية) وهي تمييز الحب من البن بالريج . غناية لانتهاء المقد بتناهي الزرع لحصول المقصود عمله أو أرضه فإذا كان البذر لرب الأرض فهو المستأجر فقط والعامل أجير محض فلا يكون البقر وكذا الأرض مستأجراً أصلاً فضلاً عن كونه مستأجراً قصداً بخلاف ما إذا كان البذر فقط من العامل فإنه هو المستأجر من الأرض والبقر قصداً لعدم التبعية كما قال المصنف رب الأرض مؤجر محض . ع (١) (قوله يتم الخ) لأن رب البذر مستأجر للأرض وشرط أجاتها التخلية فيها وبين مستأجرها وقد انهدمت التخلية . عني يعني فبطلت أجاتها وخرجت من الدين فبقي البذر والسمل أو البذر والبقر . ع (٢) (قوله فالأجر هو المسي) وهو الخارج . ع (٣) (قوله لأنه يلحقه الضرر) أي ضرراً مالياً وإن كان يتمل الضرر العملي بأن لا يخرج شيء . ع

فأخرج لرب البذر وللآخر مثل أرضه أو عمله ولا يزداد على ما شرط) وعند محمد روح بالقام بالغ (ولو أجي رب البذر والأرض وقد كرس العامل فلا شيء له حكماً ويسترضى دية وتبطل بموت أحدهما وتفسخ بدين محجج إلى بيعها) هذا قبل أن ينبت الزرع السكن يجب دية أن يسترضى إذا عمل العامل أما إذا نبت الزرع ولم يستحصل لا يباع الأرض لتعلق حق المزارع (فإن مضت المدة ولم يدرك الزرع فملى العامل أجر مثل نصيبه من الأرض حتى يدرك) أي أجر مثل ما فيه نصيبه (ونفقة الزرع) عليهما بالحصص مثل أجرة السقي وغيره من العمل يكون عليهما بقدر الحصة (كأجر الحصاد والرافع والهدوس والذرية) فإنه عليهما بقدر حصة كل واحد منهما (فإن شرط على العامل فسدت) لأنه شرط مخالف لمقتضى المقد فإن الزرع إذا أدرك انتهى المقد (وعن أبي يوسف روح أنه يصح) أي يصح الشرط (ولزمه للتعامل قال الإمام السرخسي روح هو الأصح في ديارنا) لوقوع التعامل فالحاصل أن كل عمل قبل الإدراك فهو على العامل وما بعده فعليهما بالحصص والله أعلم

(كتاب المساقاة) هي دفع الثمرة الى من يصلح له جزء من ثمره وهي كالزراعة حكما وخلافا وشروطا فان حكم المساقاة حكم للزراعة في ان القوتى على محتها وفي انها باحالة عند أبي حنيفة روح خلافا لهما وفي ان شروطها تشروطها في كل شرط يحسن وجودها في المساقاة كاهلية المدين وبيان نصيب المامل والمحلية بين الاشجار وبين المامل والشركة في الخارج فلما بيان البذر ونحوه فلا يمكن في المساقاة وعند الشافعي روح المساقاة جائزة والزراعة انما يجوز في ضمن المساقاة لان الاصل هو (١٩) المضاربة المساقاة أشبه بها لان الشركة في الربح فمطو في الزراعة

ففي مال مشترك بينهما فان شرطاه على المامل فسدت (لانه شرط لا يختص به الممل وفيه منة لاحدهما

كتاب المساقاة

(هي معاقدة بين الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما وهي كالزراعة) اختلافا فيها وبه لا لكل مذهب وشروط المدة قياس فيها لانها اجارة بمعنى كالزراعة وفي الاستحسان اذا لم يبين المدة يجوز وقوع على أول ثمرة تخرج لان الثمرة لا ادراكها وقت معلوم فلما يتفاوت بخلاف الزرع لمحض الاختلاف في ابتداء خريف وصيفا وربيعاً والانتها بتمامه عليه (وتصح خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى) في الشجر والكرم والربط (أي لا ادراك بذرها لان لا ادراك حياة معلومة عند المزارعين فهي بمنزلة الاشجار لا ادراك ثمرها . كالممراد منها جميع المولود وفي غاية البيان اذا دفع البخل أو أصول الرطبة معاملة يجوز وان لم يبين المدة اذا كان للرطبة حصة معلومة فيصح على أول جزء وفي التخل على أول ثمرة تخرج واذا لم تكن للرطبة حصة معلومة لا يجوز بلا بيان المدة اهـ . أمسين واسول الباذنجاء ومضى تول غاية البيان واذا لم تكن الخ في السوادة السبعة اشتراط بيان المدة في نحو اصول الباذنجاء اذ ليس لقطع ثمرها وقت معلوم بل تمطيه على التماق مع وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تصح الا في النخل والكرم ولنا ان الجواز للمعاجة وقد عمت هداية (فان دفع نخلا في ثمرة مساقاة والثمرة تزيد بالممل صحت وان انتهت لا كالزراعة) فلو استحصد الزرع لا يجوز دفعه مزارعة لان المامل انما يستحق بالعمل لا عمل بعد التام (واذا فسدت للمامل أجر مثله) لانه في معنى الاجارة الفاسدة ويطلق بالموت (لانها في معنى الاجارة كالزراعة فان مات رب الشجر (١) والثمر يسر فالقصد باق الى الادراك استحسانا فلما للضرر عن المامل وان مات المامل فلو رثته أن يقوموا على العمل وليس لرب الشجر منهم لان فيه النظم من الحاسين . ي (وتصح البذر (١) قوله والثمر يسر) فلو انه ار كان الموت قبل خروج الثمر بان لم يزرع

لأنه يجوز الشركة في مجرد الربح وهو ما زاد على البذر (الا للمدة فاما تصح بلا ذكرها) استحسانا فان لا ادراك الثمر وقت معلوم لا وقع على أول ثمرة تخرج وادراك بذر الرطبة كادراك لثمر (الرطبة بالتماسية سبقت ترثاته اذا دفع الرطبة مساقاة لا يشترط بيان المدة فيستدل الى ادراك بذر الرطبة فانه كادراك الثمر في الشجر أقول التالب ان البذر فيها غير مقصود بل يخصص في كل سنة ست مرات أو أكثر فان أريد البذر فخصد مرة وتترك في المرة الثانية الى أن يدرك البذر فيها لا يؤخذ البذر بغير ان تقع على السنة الأولى أي على السنة التي تلاهي الرطبة فيها بعد العقد (وذكر مدة لا يخرج الثمر فيها يفسدها ومدة قد يبايع فيها وقد لا يصح) أي ذكر مدة كذا يصح (فلو خرج في وقت سمي قبل التمر والافلحامل أجر المثل) أي يعمل الى ادراك الثمر (وتصح في الكرم والشجر والربط واسول الباذنجاء والنخل وان كان فيه ثمر الا مدركا

كالزراعة) هذا عندنا وعند الشافعي روح لا تصح الا في الكرم والنخل . انما تصح فيها بمجرد كالزراعة خير وفي غيرها بقي على القياس وعندنا تصح في جميع ما ذكر طاحية الناس ثم اذا صحت تصح وان كانت الثمر على اشجار الا أن يكون الثمر مدركا لانه يحتاج الى الممل قبله . الادراك لا بعد كالزراعة تصح اذا كان الزرع حالا ولا تصح اذا استحصد لسكن اجارة الارض لا تصح الا وان تكون خالية من زرع المالك (فان مات أحدهما أو مضت منها والثمر فيه يقوم المامل عليه أو وارثه وان كرم المدايع أو وارثه) أي مات المامل والثمر في يقوم ورثة المامل عليه

وان كره الدافع وان مات الدافع قوم المال كما كان وان كره وورثة الدافع استعملوا ادفعوا للضرر ولا تسبخ الا المذر
وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل او سارقا تخلف على نفسه او ثمره مضر ووضع ثمنه مدة معلومة ليقرب ويكون
الارض والشجر بينهما لا يصح الاستراط اشركة مما هو حاصل (١٦٩) قبل الشترك (الشجر والقرس لرب

الارض والاخر قيمة غرسه
وأخر عمله) لانه في معنى قفز
الطحان لانه استعمله ببيض ما
يخرج من عمله وهو نصف البستان
انما لا يكون القرس اساحبه لانه
عريس برضاه ورضى صاحب الارض
بصارته للارض وحيله لموازاة
بيعه نصف الاغراس بنصف
الارض ويستاجر صاحب الارض
السائل في ثلث سنين مثلا يشق
قابل لعمل في امسيه والله أعلم

كتاب الذبائح

(حرم ذبيحة في تذك) أراد بالذبيحة
حيوانا من شأنه الذبح حتى يخرج
السمك والجراد اذ ليس من
شأنهما القبح وانما حلتاه على ذلك
لا على المنى الحقيقي اذ لو حمل
لبي لسكر المنى حرم مذبح لم
ذلك أي لم يذكر اسم الله تعالى
عليه فلا يمارا حرمة ما ليس
بمذبح كالتردية والطاحة ونحوهما
لا اذا جمع من الحيوان الحي
عضو واذا حمل على المنى المجازي
وهو ما من شأنه ان يذبح يقال
الصور المذكورة ثم فسر التذكية
بجولة (وذكاة الضرورة جرح أين
كان من البدن والاختيار ذبح بين
الماضي والحاضر) الآية التحريم الصدر
(وعمره) الحلقوم والمري والودجان
الحشوم مجرى النفس والمري

كالزراعة ما يكون أي ومن دلتها أن يكون (عامل سارقا او مريضا لا يقدر
على العمل) وفي كتاب الزراعة من الهداية واذا ذبح الخ الزراعة مذب (١) فادح
لحق صاحب الارض فاحتاج الى بيعها فباع حاز كما في الاجابة وليس للمالك ان
يعتابه بما كرت الارض وحفر الابهار شيء لان الشايع انما تقوم بالمشة وهو انما
قوم بالخارج فاذا المدم الخارج لم يجب شيء ولو ذبح الزرع ولم يمتد له لم يبيعه
الارض في البدن حتى يستحصل الزرع لار في بيع ابطال حق المزارع والتأخير
أهون من الابطال ويخرجه القاضي من المسائل ان كان حبس باليد لانه لما امتنع
البيع لم يكن ظلالا انتهى وظهر منه حكم للسائل في حروجه بشرأى بعه لار
حكمها حكم المزارعة لطيراج ع

كتاب الذبائح

(هي جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح ذكرا كان أو أنثى فانه ليست لذبيحة بل
للقول من الوضعية الى الاسمية ع) والذبح قطع الادراج وحل ذبيحة مسلم
وكتاب قال تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم هداية قال البخاري
رحم الله تعالى قال ابن عباس رضي الله عنهما طعمهم ذبائحهم هداية وصبي
وامرأة واخرس واقف (لاطلاق قوله تعالى الا ما ذكيتم فيحساه ان كان (٢)
بمقل اقسمة والذبيحة (٣) ويضبط والا فلا يحمل لان التسمية على الذبيحة شرط
بالص وذلك بالقصد ووجه القصد ما ذكرنا (لا يجزى) قال عليه الصلاة والسلام
(٤) سنواتهم سنة اهل الكتاب غير ناكهي لسانهم ولا آكل ذبائحهم ولا لا
لا يدعي اتوحيد فانه مات الله امتقادا ودرى وفي لانه لا يشهد الله
(ومرئ) لانه لا ماله له لانه لا يقر على ما استقر (١) (ومرئ) بنى من الصبي
هداية وتلك الحداد صمد الحرم شلى وسذاذ الذكاة على مذبح وهو قد ائتمنع
بحرم فلم يكن ذكاة (ونارك تسمية حراما) خلافا للشايع ومن الله تعالى وفي
قوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانتهى بتحريمه وانما سلب الصلاة
مثلا أسلا يطل في اهل ع (١) قوله فاح) فاحه الدين كعب أمته (٢) و
(٣) قوله يذبح الذبيحة والذبيحة (٤) قوله فاحه الدين كعب أمته (٥) و
(٦) قوله يذبح الذبيحة والذبيحة (٧) قوله فاحه الدين كعب أمته (٨) و
(٩) قوله يذبح الذبيحة والذبيحة (١٠) قوله فاحه الدين كعب أمته (١١) و
(١٢) قوله يذبح الذبيحة والذبيحة (١٣) قوله فاحه الدين كعب أمته (١٤) و
(١٥) قوله يذبح الذبيحة والذبيحة (١٦) قوله فاحه الدين كعب أمته (١٧) و
(١٨) قوله يذبح الذبيحة والذبيحة (١٩) قوله فاحه الدين كعب أمته (٢٠) و

مجري الطعام والشراب وفي الهداية عكس هذا وهو سهو من الكاتب أو غيب (فلم يجز فوق مدة) والبعض اقتصروا
بالجواز لقوله عليه الصلاة والسلام الذكاة بين البقرة والحيين (و حل بقطع أي ثلاث منها) فاقمة لانه كثر مقام الكل (وبكل

والسلام (١) في آخر حديث عدي بن حاتم رضى الله عنه فأنك إذا سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك علل الحسرة بترك التسمية وللإجماع أنه لا خلاف (٢) فمن كان قبله في حرمة متروك التسمية حامداً وأما الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسياً فمن مذهب ابن عمر رضى الله عنهما أنه يحرم ومن مذهب علي وابن عباس رضى الله عنهما أنه يحل وقوله عليه الصلاة والسلام (٣) للمسلم يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم (٤) محمول على حالة النسيان (و حل لو ناسياً) وقال مالك رحمه الله لا يحل لإطلاق الآية وحديث عدي قلنا في اعتبار ذلك حرج لأن الألسان صكثير النسيان والحرج مدفوع والسمع غير مجرى على ظاهره. والالجور الحاجة به في الصدر الأول وظاهر الإقياد وارتفع الخلاف (وكره أن يذكر مع اسم الله غيره موصولاً لا معطوفاً مثل بسم الله (٥) محمد رسول الله فلا تحرم لعدم الشركة لكنه يكره لوجود القرآن صورة وإن وصل وعطف بكسر الله واسم ذواتهم قال البيهقي قد تأكد هذا للرجل بالإجماع. عيني (١) قوله في آخر حديث عدي بن حاتم إرواه البخاري ع (٢) (قوله فمن كان قبله) أي قبل الشافعي لأن المناظرة مع ع (٣) المسلم يذبح الخ) الدليل أخسر من الدعوى لأن المسلم والذمي في ترك التسمية عدايان كما مر والحديث خاص بالمسلم. فت (٤) قوله محمول على حالة النسيان دفماً لتعارضه وبين حديث عدي عناية (٥) قوله محمد الخ) أن قال بالرفع يحل وبالحذف لا يحل ذكره في التوازل قال بعضهم هذا إذا كان يعرف النحوي. وزماني وفي الزملي بعد قوله إذا كان يعرف النحوي ما نصه والأوجه أن لا يعتبر الأعراب بل يحرم مطلقاً بالمعطف لأن كلام الناس لا يجري عليه أنه قال بحشية الشابي قوله بل يحرم الخ هكذا في جميع ما وقعت عليه من النسخ وهو غير ظاهر لأن الكلام فيها إذا لم يكن هناك عطف والظاهر أن يقول لا يحرم مطلقاً بدون المعطف أنه لكن الأشكال إنما يتوجه لو كان قوله والأوجه الخ مرتبطاً بالكلام السابق لأنه في عدم المعطف أما لو جعل استئنافاً لكلام حالة المعطف بدليل أنه قيد الإطلاق بالمعطف فقال مطلقاً بالمعطف أنه فلا إشكال لكن يرد على هذا الجواب أن الزملي صرح بما يمد بيان حالة المعطف لكن لا بأس ببيان بعض أحكام المسئلة في خبر ما بها هذا وقد ظهر من قوله والأوجه الخ أن في فصل المعطف قائلاً يقول بالحل في بعض صور المعطف حيث جعل الإطلاق أوجه وهو كذلك لما في الكفاية عن التمرتاشي ذكر اسم الله واسم الرسول موصولاً بغير واو فهذا على أوجه أما أن ينصب محمداً أو يخفئه أو يرفعه وفي كلها يحل لأن اسم الرسول غير مذكور على سبيل المعطف فيكون يتبدل لكن يكره لوجود الوصل سورة وإن ذكر مع الواو أن خفئه لا يحل لأنه يصير قائماً بما هما وإن رفعه يحل لأنه كلام مبتدأ وإن نصبه اختلفوا فيه انتهى بحروقه فقد

سنا وظفراً قائلين) أما إذا كانا متزوجين تحمل الذبيحة هتداً لكن يكره. وعند الشافعي رح الذبيحة بهما ميتة لقوله عليه الصلاة والسلام ما خلا الظفر والسن فانهما مدي الحبشة ونحن نحمله على غير النزوع فإن الحبشة كانوا يفعلون ذلك (و نذب أحداً شفرته قبل الاضجاع وكره بعده) أرفاقاً بالذبح (والجور جعلها إلى المذبح) قوله والجور بالرفع عطف على الضمير في كره وهو جائز لوجود الفصل (و ذبحها من قفاها والمضغ) أي الذبح الشديد حتى يبلغ التضاع وهو بالفارسية حرام منفز) والسليخ قبل أن يبرد أي يسكن عن الاضطراب (و شرط كون الذابح مسلماً أو كتابياً ذمياً أو حريباً) قال الله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وذلك لأنهم يذكرون اسم الله عليها (حل ذبيحتهم ولو مجنوناً أو أسراً وصياً يعقل ويضبط) حتى لو كان المجنون أو الصبي بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا يحل ذبيحتهم (أو أقلف أو أخرس لا ذبيحة وثني ومجوس ومرندون ترك التسمية محمداً) هذا عندنا لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه خلافاً للشافعي رح وأقوى حجت قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى عمر ما إلى قوله تعالى أو فسقا أهل لئير الله به فيحمل قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لتسحق على ما أهل لئير الله به بقرينة قوله تعالى وأنه

فلان أو فلان فحرم الذبيحة لانه أهل به لتبرأه (وان يقول عند الذبح اللهم
تقبل من فلان وان قال قبل التسمية والاضجاع جاز) روى عنه عليه الصلاة
والسلام انه قال بعد الذبح (١) اللهم تقبل هذه عن أمة محمد من شهد لك بالوحدانية
ولي بالبلاغ (والذبح بين الخلق والهة) هي رأس الصدرة عني قال عليه الصلاة
والسلام (٢) الذكاة ما بين الهة واللعين ولاة (٣) مجمع الجري والرووق فيحصل
ما فضل فيه أنهار الدم على أبلغ الوجوه وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق
كله وسطه واعلاه واسفله هداية وعلى هذا فالمراد بالخلق في كلام المصنف ما
اتصل باللعين ع (والمذبح المرى) هو مجرى النفس (والودجان والحقنوم)
هو مجرى الماء والماء وقيل الثاني رحمه الله تعالى يكتفى بالحقنوم والمرى ولنا
قوله عليه الصلاة والسلام (٤) أفر الوداج بما شئت وأقل الجمع ثلاثة فيقول
المرى والودجين ولا يمكن قطع هذه الثلاثة الا بقطع الحقنوم (٥) فثبت اقتضاء
(وقطع الثلاث كاف) وقال مالك رحمه الله تعالى لا بد من قطع الاربعة وقال أبو
يوسف ومحمد رحمهما الله لا بد من قطع الحقنوم والمرى واحد الودجين ولنا انه
حصل للمقصود به وهو أنهار الدم المسفوح والتسجيل في إخراج الروح فيكتفى به
(٦) تحرزاً عن زيادة التعذيب (ولو يظفر) منزوع (وقرن وعظم وسن منزوع)
خلافاً لثاني رحمه الله تعالى ولنا قوله عليه الصلاة والسلام أنه لم يشرع
بذري الوداج بما شئت وأما قوله عليه الصلاة والسلام (٧) كل ما أهر
الدم وأفرى الوداج ما خلا الظفر والسن فإهما مدي الحبشة فتحمول على غير
صرح بالحل في حالة الطف ان رفعه ع (١) قوله اللهم تقبله عن أمة محمد الخ
رواه مسلم عني وأخرجه الحاكم في المستدرکة تخريج الزيلعي ع (٢) قوله
الذكاة ما بين الهة واللعين) أخرجه البارقاني بلفظ الا أن الذكاة في الخلق
والهة وضف بسجد بن سلام وأخرجه عبد الرزاق موقوفا على عمرو وعلى وابن
عباس رضي الله عنهم ع (٣) قوله مجمع الجري) أي مجرى النفس والطمع ع
(٤) قوله أفر الوداج الخ) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ع (٥) قوله كل ما أهر
الدم والافساد والافساد والافساد لئلا يفسد صاحب القاموس صم الافراء والفرى للاصلاح
والافساد وفي الترتيب قد جاء فرى بمعنى أفرى الا انه لم يسمع في الحديث ع (٦)
(٥) قوله فينت اقتضاء) وإنما حصل قطع الحقنوم مقتضى وقطع المرى تناول
النس لان قطع مجرى النفس أبلغ في حصول المقصود من قطع مجرى القلب ع
ضاية (٦) قوله تحرزاً الخ) ولعل أولو القاطع للارمة عنداني حنيفة كما صرحوا
بها ذكره النتائج للخروج عن خلاف مالك ع (٧) قوله كل ما أهر الدم
تقدم أمّا وهو مركب من حديثين أحدهما ما رواه الستة مرفوعاً ما أهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكأوا ما لم يكن سناً أو ظفراً أو ناييساً ما رواه ابن أبي شيبة

في الحل فإذا لم يحمل فيكون قل
لا أجد تازلاً قبل قوله ولا تأكلوا
تلا يلزم الكذب (كان تركها
ناسياً حل) لنذر النسيان قال الله
تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو
أخطأنا قوله عليه السلام لتسبأه
تعالى في قلب كل مسلم يحمل على
حالة النسيان وعند مالك لا يحمل في
النسيان أيضاً (وكره ان يذكر مع
اسم الله تعالى غيره وصلاً لا قطعاً
كقوله بسم الله اللهم تقبل من
فلان وحرم الذبيحة ان يعلق
نحو بسم الله واسم فلان أو وفلان)
أي باسم الله وفلان (فان فصل
صورة ومعنى كالهاء قبله الاضجاع
وقبل التسمية لا بأس به وجب محر
الابل وكره ذبحها وفي البقر والغنم
حكاه) هنا عندنا وعند مالك
رح ان ذبح الابل أو نحر البقر

اللزوع ولأنه آلة جارية تحصل المقصود وهو اخراج الدم فصار كاللحبر بخلاف
غير اللزوع لأنه يقتل بالقتل وإنما يكره لأنه استعمال جزء آدمي (وليطه) فتم
النصب . منح . ش (ومروءة) حجر فيه حدة . ش (وما أهر الدم الأسنا وظفرا
قائمين ونذب حد الشفرة) لقوله عليه الصلاة والسلام (١) ان الله كتب الاحسان
على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم
شفرته وليرح ذبيحته (وكره النضج) لما روى عنه عليه الصلاة والسلام (٢)
(٣) فمى ان ينضج الشاة اذا دبحت والنضج عرق ابيض في عظام الرقبة وقيل
مضاه ان يمد رأسه حتى يظهر مذبجه وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن وكل ذلك
مكروه لزيادة التعذيب (وقطع الرأس) قبل ان تسكن من الاضطراب . ع
(والنضج من التفاف) زيادة الالم بلا قاتلة وهذا ان بقيت حية الى ان قطع
م وفنها والالم تؤكل (وذبح صيد استانس) استمس العجز عن ذكاة الاختيار
(وجرح لم توحش أو تردى في بئر) للعجز عن ذكاة الاختيار وقال مالك رحمه
الله تعالى لا يحل في الوجبين وعن محمد ان الشاة اذا نذت في الصحراء فذكاتها
القر لا ان نذت في المصر لانها لا تدفع عن نفسها فلا عجز عن أخذها والمصر
وغيره سواء في البقر والبيير لانهما تدفعا (وسن نحر الابل وذبح البقر والغنم
لموافقة السنة للتواترة ولا جتاع المروق فيها في النحر وفيها في الذبح (وكره
مكة) لخالف السنة (وحل) خلافا لما كان رحمه الله تعالى ولنا ان الكراهة (٣)
لمنى في غيره فلا يمنع الجواز والحل (ولم يتذك جنين ذكاة أمه) اشعر ادم يشعر
وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا تم خلقه اكل وهو قول الشافعي رحمه
الله ولنا انه اصل في الحياة حتى يتصور حياته بعد موتها ولما جرد بإيجاب النزة
ويبقى باعتاق مضاف اليه ونصح الوصية له وبه وهو حيوان دموى والمقصود من
الذكاة وهو التمييز بين الدم واللحم لا يحصل بمجرد الام اذ ليس سببا لخروج
الدم منه . هداية فكان ميتة فدخل في آية حرمت عليكم الميتة (٤) ولا
يمارسها الحديث . عني

والغم لا يحل (ولزم ذبح صيد
استانس وكفى جرح لم توحش
أو سقط في بئر ولم يمكن ذبحه)
هذا عندنا وعند مالك وح لا يحل الا
بالذكاة الاختيارية (ولا يحل جنين
ميت وجد في بطن أمه) هذا عند
أبي حنيفة وح وعندهما وعند
الشافعي وح اذا تم خلقه أكل وذكاة
الأم ذكاة له (ولا قوتل أو غلب

مرفوعا كل ما أقرى الاوداج الاسنا أو ظفرا . عني ومعنى كل ما أهر اللحم
مذبوح ما أهر اللحم . ش (١) (قوله ان الله كتب الاحسان الخ) رواه الجماعة
الا البخاري . عني (٢) (قوله فمى أن ينضج الشاة الخ) رواه محمد بن الحسن في كتاب
الصيد من الاصل مرسل عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم . عني
(٣) (قوله لمنى في غيره) أي غير الذبح وهو ترك الميتة . غناية وعني ولأنه زيادة
التعذيب لا انتشار المروق في غير هذين الحليين فمى قطع كلاهما زيادة ألم . ع (٤) (قوله
ولا يمارسها الحديث) قال عليه الصلاة والسلام ذكاة الجنين ذكاة أمه . هـ . يه
والجواب عنه ان ذكاة أمه يروى بالرفع والنصب ولا اشكال على النصب لأنه

﴿ فصل فيما يحل وما لا يحل ﴾

(لا يؤكل ذوات ناب وغلب من السبع والطير) (١) لأنه عليه الصلاة والسلام
 نهى عن أكل كل ذي ناب وغلب من الطيور وكل ذي ناب من السباع وقوله من السباع
 (٢) ينصرف إلى التوعين فيتناول سباع الطير والبهائم والسبع كله (٣) يحتطب
 (٤) مشبه جارح قاتل طراد مائة والحكمة والله أعلم كرامة بني آدم كيلا يصدوا
 إليهم شيء من هذه القمامة (وحل غراب الزرع) لأنه ليس من سباع الطير
 ولا يأكل الحيف (لا الأبقع الذي يأكل الحيف والضبع) وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى لا يكره وإنما هو سبع فدخل في النهي (والضبع) خلافاً للشافعي رحمه
 الله تعالى ولأنه عليه الصلاة والسلام (٥) نهى عائشة حين سأله عن أكله .
 هداية من سائل فأرادت أن تطعمه فقال عليه الصلاة والسلام تطعين ما لا
 تأكلين وأما قوله عليه الصلاة والسلام لم يكن من طعام قوي فاجد نفسي تنافه
 فلا أحله ولا أحرمه وفي حديث أنه أكل الضب على ما دته عليه الصلاة والسلام
 وفي الآكلين أبو بكر فقد كان ذلك قبل نبوت الحرمة ونهى عليه الصلاة والسلام
 عائشة عن التصديق به دليل الحرمة والأمر بها بالتصديق به كما أمر في شاة
 الانصارية بقوله عليه الصلاة والسلام اطعموها الأسارى . كذا والزبور والسلمونات
 والحشرات) استدلالاً بالضبط لأنه منها (والحمر الأهلية والبغل والحيل) وقال
 الشافعي وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا بأس بأكل لحم الحيل (٦) ولنا حديث
 خالد بن الوليد أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن لحوم الحيل والبغال والحمير وطأه
 حديث جابر أنه عليه الصلاة والسلام أذن في لحوم الحيل يوم خيبر لكن الترجيح للمعجم
 وأيضاً آية الحيل والبغال والحمير لآكليوها وزينة خرجت مخرج الامتنان
 للتنبيه وكذا على الرضع لأنه تشبيه بليغ كما مر في البيان . غناية أي يحتمل التنبيه
 ولا احتجاج مع الاحتمال . يعني وقيل يدل على ذلك تقديم زكاة الجبن كقوله
 وعيناك عيناها وجدك جيدها سوى أن عظم الساق منك دقيق
 غناية والحديث أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي هذا حديث
 حسن . يعني (١) قوله لأنه عليه السلام نهى عن أكل الحيل) أخرجه مسلم
 عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه وأبو داود مر فوط عن خالد بن الوليد رضي
 الله عنه . يعني (٢) قوله ينصرف إلى (الإجماع على حل مض الطيور مع أنه
 ذو ناب . ع (٣) قوله يحتطب أي من الهواء بالخطب . غناية (٤) قوله مشبه
 أي من الأرض بالناب فالاحتطاف للطيور والأنهاب للبهائم . غناية (٥) قوله
 نهى عائشة حين سأله (أخرجه عمر بن الحسن وأخرجه أبو داود وسكت عنه . يعني
 (٦) قوله ولنا حديث خالد الخ) حديث خالد رضي الله عنه أخرجه أبو
 داود والترمذي وابن ماجه وحديث جابر رضي الله عنه أخرجه البخاري ومسلم

من سبع أو حيد ولا الحشرات
 والحمر الأهلية والبغل والحيل والضبع
 والزبور والسلمونات والأبقع الذي
 يأكل الحيف والنذاف والقيسل

والأكل من أعلى منافضها والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويعتن بأدناها .
 هداية وهذا الاستدلال منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما وليس هذا من
 ذكر الأدنى بل منهم الأعلى بالأولى لأن ذلك في مقام اليان على الاكتفاء وهذا
 مقام اليان على التهاون ولذا قال تعالى والآنم خلقها لكم فيها دفر ومنافع ومنها تأكلون
 ثم عطف عليه والحيل الخ فلو كان المراد ما ذكرتم لا كتفى بقوله والحيل والبغال
 والحبر من غير ذكر شيء من المنافع . ك (وحل الأرنب) (١) لانه عليه
 الصلاة والسلام أكله وأمر أصحابه بأكله ولانه ليس من السباع ولا أكلة الخيف
 (وذبح ما لا يؤكل يظهر لحمه) خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى ولنا أن الذكاة
 مؤثرة في إزالة الرطوبات والسماء السيالة وهي النجسة دون ذات الجلود والعم
 فإذا زالت طهر كما في الدباغ . هداية والمراد بالطهارة جواز الاستعمال بملافة
 السيئة ليصح استثناء الآدمي فانه طاهر لكن لا يجوز استعماله نص عليه في
 الغاية . محمد أمين في الطهارة (وجعله) كما في الدباغ (إلا الآدمي والحزير)
 أما الآدمي فذكراته والحزير لنجاسته (ولا يؤكل مائه إلا السمك وغير
 طاف) وهو الذي مات (٢) حنف آفة . عني وقال مالك وجعاعة من أهل
 للعلم بإطلاق جميع ما في البحر واستقى بعضهم الحزير والكلب والالسان وعن
 الشافعي أنه أطلق ذلك كله لآية وأحل لكم صيد البحر (٣) ولحديث هو
 الطهور مأوه والحل ميتة ولنا آية ويحرم عليهم الجبائث وما سوى السمك (٤)
 خيث (٥) ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دواء يتخذ فيه الضفدع
 ونهى عن بيع السرطان والصيد فيما تلى محمول على الأصطياد وهو مباح فيما لا
 يحمل والميتة المذكورة فيها روى محمول على السمك وهو حلال مستثنى من ذلك
 لقوله عليه الصلاة والسلام (٦) أحلت لنا ميتتان وثمان أما الميتتان فالسمك
 والحبر وأما الثمان فالكبد والطحال وقال مالك والشافعي رحمهما الله تعالى
 . عني (١) (قوله لانه عليه السلام أكله وأمر بأكله) روى البخاري حديث
 أكله صلى الله عليه وسلم وروى النسائي حديث أمره لأصحابه . عني (٢) (قوله
 حنف آفة) الحنف الموت مات حنف آفة أي على قرانه من غير قتل ولا ضرب
 ولا حرق ولا غرق خص الأنث لانه أراد أن روحه تخرج من آفة يتسابع
 نفسه أو لانه كانوا يخيلون أن المريض يخرج روحه من آفة والجريح من جراحت
 . قاموس (٣) (قوله ولحديث الخ) أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي .
 عني (٤) (قوله خيث) أي يستحبته الطبع . ك (٥) (قوله ولهى رسول
 الله الخ) رواه أبو داود في الطب والنسائي في الصيد ورواه أحمد وأصحاب بن
 راحويه وأبو داود الطيالسي . عني (٦) (قوله أحلت لنا الخ) رواه ابن ماجه
 وأحمد والشافعي وعبد بن حميد ورواه ابن حبان وأعله بيبه الرحمن وله طريق

واليربوع وابن عرس ولا حيوان
 مائي سوى سمك لم يلقه والجرب
 والمارمائي (الثاب بالفارسية ثندان
 نيش وذناب حيوان يتهب بالثاب
 وذناب الخلب طائر يختلف بالخاب
 وفي البحر الأمازيغية خلاف مالك رح
 وفي الحيل خلافاً لخلاف الشافعي
 رح ولنا قوله تعالى والحيل
 والبغال والحبر لتركبها الآية وفي
 الضبع خلاف للشافعي رح وهو
 بالفارسية كفتار والسلفيات سنك
 يفت والابقع كلاغ ييشه والنفاد
 كلاغ سباه يزرك واليربوع موش
 دشق وهو حلال عند الشافعي
 وابن عرس وأبو قوله لم يلق
 من الطنق أي لم يلق على الماء
 ميتاً حتى أن طاف للماء ميتاً حرم
 والجرب نوع من السمك وهو
 غير المارمائي كذا في المغرب

(وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكاة وغراب الزرع والارنب والمغلق (٢٢٥) منها) أى مع الذكاة (في كتاب الاضحية)

(هى شاة من فرد وبقرة أو بعير منه الى سبعة ان لم يكن لفرد أقل من سبع) حتى لو كان لاحد السبعة أقل من السبع لا يجوز عن أحد لان وصف القرية لا يجزأ وعند مالك رح تجوز عن أهل بيت وان كانوا أكثر من سبعة ولا يجوز عن أهل بيتين وان كانوا أقل من سبعة (وقسم اللحم وزنا لاجزاء الا اذا ضم منه من أكارعه أو جلده) أى يكون مع اللحم أكله أو جلده ففى كل جانب شىء من اللحم وشىء من الأكارع أو يكون فى كل جانب شىء من اللحم وبعض الجلد أو يكون فى جانب لحم وأكارع وفى آخر لحم وجلد وانما يجوز صرفا للجلس الى خلاف المجلس (وصح اشراك ستة فى بقرة مشرية لاضحية استحسانا) وفى القياس لا يجوز وهو قول زفر رح لانه أعدما للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان أنه قد يجذب بقره سبعة ولا يجذب الشركاء وقت البيع فالحاجة ماسة الى هذا (وفا قبل الشراء أحب) ذا اشارة الى الاشتراك وعن أبي حنيفة رح يكره الاشتراك بعد الشراء (ولا تجب الأعلى من عليه القطرة) وقد مر فى القطرة وانما تجب لقوله عليه السلام من وجد سعة ولم يضع فلا يقرن مصلا

لا بأس بالمطافى لما روينا وكذا قوله عليه الصلا والسلام (١) ما نصب عنه الماء فكلوا وما لفظه الماء فكلوا وما طعما فلا تأكلوا عن جماعة من الصحابة مثل مذهبنا وميتة البحر ما لفظه البحر ليكون موته مضافا الى البحر لامادات فيه من غير آفة (وحل بلا ذكاة للجراد) وقال مالك رحمه الله تعالى لا يحل الجراد الا أن يقطع الاخذ رأسه ويشويه (ولو ذبح شاة فتحركت أو خرج الدم حل والا لا) لان وجودها أو أحدهما دليل الحياة وعدمها دليل الموت وهذا يتأق فى المنتهية والمترية والتقى بقر القديس بطنها والتطليحة لان هذه الاشياء تحمل وان كانت حياتها خفية فى ظاهر الرواية لآية الاما ذكيت وذكر محمد بن مقاتل ان خرج الدم ولم تحرك لا يحل لان الدم لا يجذب عند الموت فيجوز خروجه . ي (ان لم يدري حياته وان علم حل وان لم يحرك ولم يخرج الدم) لان الاصل بقاء ما كان على ما كان فلا يحكم بزوال الحياة بالشك . ي

كتاب الاضحية

(تجب) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) من وجد سعة فلم يضع فلا يقرن مصلا ومثل هذا الوعيد لا يلحق برك غير الواجب وقالوا انها سنة وهو قول الشافعى رحمه الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام (٣) من أراد أن يضحي منكم فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا والتعلق بالارادة يتأق الوجوب قلنا للمراء بالارادة والله أعلم ما هو (٤) ضد السهو (٥) لا التخيير (على حر) لانها وتليفة مالية لاتأدى الا بالملك (مسلم) لكونها قرية (مقيم) لان أدائها يختص بالسباب يسر على المسافر احضارها ويفوت بضى الوقت فلا تجب عليه كالجمعة (موسر) لما روينا من اشراط السعة (حر) نفسه لا عن طفله (لانها قرية محضة والاصل فى القرب أن لا تجب على أحد بسبب النير ولذا لا يجب عن عبده بخلاف صدقة القطر لان سبها راس يموته ويلى عليه وهما موجودان فى الطفل وفى رواية الحسن عن أبي حنيفة انها تجب عليه عن طفله (شاة أو سبع بدنة) وقال مالك رحمه الله تعالى يجوز البدنة من أهل بيت واحد ولو كانوا أكثر من سبعة لا عن أهل بيتين ولو أقل من سبعة والقياس أن لا يجوز الا عن واحد لان الاراقة واحدة آخر ذكروه ابن مردويه فى تفسيره فى سورة الانعام . عني (١) (قوله ما نصب عنه الماء الخ) أخرجه أبو داود وابن ماجه وضبط أي ذهب . عني (٢) (قوله من وجد سعة الخ) رواه ابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة واسحق بن راهويه وأبو يعلى اللوصلى . عني (٣) (قوله من أراد منكم الخ) رواه الجماعة الا البخارى . عني (٤) (قوله ضد السهو) فالمنى من كان منذ كراهه يضحي . عني (٥) (قوله لا التخيير) لانه غير مخير اجابا وأبنا ان الارادة لاتأق الوجوب كقول من قال من أراد الجمعة فليقتل . ك

الحسن عن أبي حنيفة رح يكره الاشتراك بعد الشراء (ولا تجب الأعلى من عليه القطرة) وقد مر فى القطرة وانما تجب لقوله عليه السلام من وجد سعة ولم يضع فلا يقرن مصلا

(٢٩ في) (كشف الحقائق)

بموته ويلي عليه (بل يضحى عنه أبوه أو وصيه من (٢٣٦) ماله) هذا عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف روح وقال

وعلى القربة إلا أنا تركناه (١) بمحدث جابر قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والمدينة عن سبعة ولا يص في الشاة فقيت على أصل القياس (نحر يوم النحر) بدليل جوازها لقروى كما طلع الفجر لكن شرط الجواز للمصري الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) أن أول نسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية فالفجر بالنسبة إلى المصري كتهود رمضان للمحاض سبب لا وجوب لكن لا يجوز الصوم لعدم الشرط وفي • نت إذا لم تأد تضحية المصري قبل صلاة العيد فعادة جعل وقت بينها وبين طلوع الفجر وقتا لتضحيته اهـ والجواب أن الفائدة جعل الأحكام المؤقتة بالوقت المشروطة بشرائط أخرى على نهج واحد في التسوية بين المكلفين فإذا دخل وقت لحكم ما دخل بالنسبة إلى جميع من شأنه التكليف بذلك الحكم فتسوية وإن فقد بعض شروطه لبعضهم كالظهور مثلا قد يدخل والمرء يحدث فلا يقال أن وقت صلاة هذا المرء لم يدخل بعد والا لما أتم بترك الوضوء والصلاة حتى خرج الوقت على أن الفائدة في مسئلتنا تظهر فيها إذا كانت اضحية المصري في القرية فذبحت عنه قبل الصلاة فانه قد فرغت ذمته فلو لم تكن واجبة إذ ذاك لما فرغت ذمته ولا وجوب إلا بعد دخول وقتها مع (إلى آخر أيامه) وقال الشافعي رحمه الله تعالى ثلاثة أيام بعد يوم النحر لقوله عليه الصلاة والسلام (٣) أيام التشريق كلها أيام ذبح (٤) ولنا ما روي عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم قالوا أيام النحر ثلاثة أضلها أولها وقد قالوه سبعا لأن الرأي لا يتهدي إلى المقادير وفي الأخبار تمارض فأخذنا بالمتيقن وهو الأقل (ولا يذبح مصري قبل الصلاة وذبح غيره) والمعتبر في ذلك مكان الاضحية لا المضحي فلو للمضحي في مصر والاضحية في السواد يجوز كما اتفق الفجر والمكس لاحق يصلي قال صلى الله عليه وسلم (٥) من ذبح قبل الصلاة فليد ذبحت ومن ذبح بعد الصلاة ثم نسكه وأصاب سنة المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم (٦) أن أول نسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية • هداية (٧) قال ذلك في حق من عليه صلاة الصديك لا يتشاغل عنها • نهاية فلا معنى للتأخير عن القروى إذ لا صلاة عليه • ي (ويضحى بالجاء) التي لا قرن لما لأن القسرن لا يتعلق به مقصود (والخصى)

(١) (قوله بمحدث جابر قال نحرنا) أخرجه الجماعة إلا البخارى • عني (٢) (قوله أن أول نسكنا) أخرجه مسلم والبخارى بمناه • عيني (٣) (قوله أيام التشريق كلها) رواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه • تخريج الزيلعي • ش (٤) (قوله ولنا ما روي) رواه الكرخي في مختصره • عيني (٥) (قوله من ذبح قبل الصلاة) أخرجه البخاري ومسلم (٦) (قوله أن أول نسكنا) تقدم تخريج قبل مقولتين (٧) (قوله قال ذلك) فيه أن هذا تخصيص التمس بالرأي إلا أن يقال أن التعليل بالتشاغل مفهوم لأهل اللغة وما فهم أهل اللغة من المعنى المؤثر بخصوص

محمد والشافعي روح يضحى عنه أبوه من ملك نفسه لامن ماله (وأكل منه الطفل وما بقي يدل بما ينتفع به) كالثوب والخف لأنها ينتفع به بالاستهلاك كالخيز ونحوه وإنما يجوز أن يدل بذلك لا بهذا قياسا على الجلد فإن الجلد يجوز أن ينتفع به بأن يتخذ جرابا فانه إذا بدله بما ينعق بيمته فليبدل حكم للبديل فهو كالاستماع بيمينه لكن التبديل بالبراهم تحول وبما ينتفع به بالاستهلاك في حكم البراهم فإذا كان الحكم في الجلد هذا قاموا عليه الإجماع إذا كان للمصري ضرورة (وأول وقتها بعد الصلاة أن ذبح في مصر) أي بعد صلاة العيد يوم النحر (وبعد طلوع فجر يوم النحر أن ذبح في غيره) وآخره قيل غروب اليوم الثالث (فالمعتبر في هذا مكان القمل لا مكان من عليه لكن الاضحية لا تجب على المسافر كذا في الهداية وعند مالك والشافعي روح لا يجوز بعد الصلاة قبل نحر الإمام ونحوه عند الشافعي روح في أربعة أيام (واعتبر الآخر لفقر وضده والولادة والموت) أي إذا كان غنيا في أول الأيام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وعلى المكس نجب وإن ولد في اليوم الآخر نجب عليه وإن مات فيه لا تجب عليه (وكره الذبح إلا أن تركت) أي التضحية (ومستأيلها تصدق النادر وفقير شراها للاضحية بهاجية والفني بقيتها شراها أولا) المراد أنه نذران يضحى بهذه الشاة فانه

حيث أنه يتعلق بالحمل والفقير أما يجب عليه بالشرء بلية الاضحية فاما الفتي فالواجب يتعلق بذمته شري لان

الشاة أولا (وصح الجذع من الضان) الخذ شاة لها ستة أشهر (٢٢٧) والضان ما تكون له آية (والثني فصاعدا

من الشاة) أي من الشاة أعم من أن يكون ضانا أو مزا ومن البقر ومن الابل (وهو ابن خمس من الابل وحولين من البقر وحول من الشاة) قيل الثنايا ابن حول وابن ضنف وابن خمس من ذوي ظلف وحنف (كالبها والحصى والثولاء دون السمياء والموراء والمجفأ والمرجاء التي لا تنحى الى التمسك) الجباء التي لا قرن لها والثولاء المجنوة والموراء ذات عين واحدة وقد قيدت المجفأ بأنها لا تنحى أى ما يكون عجبها الى حد لا يكون في عظامها تنحى أى مغ (ومقطوع يدها أو رجلها وما ذهب أكثر من ثلث اذنها أو ذنبها أو عينا أو أيتها) هذا رواية للجامع الصغير وقيل الثلث وقيل الربع وعندهما ان بقى أكثر من النصف أجزاء ثم طريق معرفة ذهاب ثلث السين ان يشد العين للمأوفة فيقرب اليها العلف اذا كانت جائئة فينظر انها من أي مكان رأت العلف ثم تشد العين الصحيحة ويقرب اليها العلف فينظر انها من أي مكان رأت العلف فينظر الى تفاوت ما بين اللكتين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث وهكذا (فان مات أحد سبعة وقال ورثه اذبحوها من أحد سبعة وقال ورثه اذبحوها من أحد سبعة) ومن أبي يوسف راجع انه لا يصح وهو القياس لانه تبرع بالاكلاف فلا يجوز عن التبرع كالاتفاق عريضة وجه الاستحسان

لان لحمها الطيب (١) وقد ضحى عليه الصلاة والسلام بكيتين املحين موجودين (والثولاء) أى المجنوة قيل هذا اذا كانت تملأ لاه لا يخل بل المقصود اما اذا كانت لا تملأ لا يميزه (لا بالسماء) التي ذهبت عيناها عيني (والموراء) التي ذهبت احدى عيني (والمجفأ) التي لا مغ في عظامها ك (والمرجاء) التي تنحى ثلاث قوائم ونحافي الرابعة عن الارض ك لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) لا تجزى في الضحايا أربعة الموراء التي عورها والمرجاء التي عرجها والمرضة التي مرضها والمجفأ التي (٣) لا تنحى (ومقطوع أكثر الاذن أو القنب أو العين أو الآلية) لان الأكثر حكم الكل جاء وذهابا ولان السبب اليسير لا يمكن التحرز عنه فجعل عقوا ومعرفة مقدار الذهاب من العين ان تشد العين للعين بعد ان لا تختلف الشاة يوما او يومين ثم يقرب اليها العلف قليلا قليلا فاذا رآه من موضع اعلم على ذلك الموضع ثم تشد العين الصحيحة ويقرب اليها العلف الخ ثم ينظر التفاوت بين الموضعين فان كان لهما أو ثلثا وهكذا فالذهب ذلك (والاضحية من الابل والبقر والغنم) لانها حُرمت شرعا ولم تقل عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن الصحابة رضى الله عنهم التضحية بنيرها (وجاز التي من الضان) والتي من الغنم ابن سنة ومن البقر ابن سنتين ومن الابل ابن خمس سنين قال عليه الصلاة والسلام (٤) ضحوا بالثنايا الا ان يسر على أحدكم فليذبح الجذع من الضان قيل هذا اذا كانت عظيمة بحيث لو خلط بالثنايا يشبه على الناظرين من يبيد والجذع من الضان ما تمت له ستة أشهر في مذهب الفقهاء (وان مات أحد السبعة وقالت الورثة اذبحوها عنه وعنكم صح) لان التضحية عن الغير عرفت قرينة لان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن أمته (٥) على ما روينا (وان كان شريك السنة لصرانيا أو مريد اللحم لم يميز عن واحد منهم) لان جوازها عن سبعة مشروط بكون قصد الكل القرية ولم يوجد لان الكافر ليس من أهل القرية وقصد اللحم ينافي للقرية (ويأكل من لحم الاضحية) اذا لم تكن مندورة ويذكر أبو السواد ان شراء الفقير لها بمنزلة الذر فله الصدق بها اه أقول التبادل بأنها بمنزلة التفرغ النفس كما في وذروا البيع حتى يجوز البيع حاة المثل الى الجملة ع (١) قوله وقد ضحى عليه الصلاة والسلام الخ (رواها ابن ماجه) يخرج الزمعي من الملحة يابض يشوبه شعرات سود والوجه طعن عروق الخصيتين بمحبرة من غير تركها ك (٢) قوله لا تجزى في الضحايا الخ اخرج الاربعة وصححه الترمذي عيني والبين عرجها هي التي لا يمكنها التي برجلها العرجاء فلو وضعتها وضما خفيفا يجوز ك (٣) قوله لا تنحى (التي لا تنحى الى ليس لها تنحى من شدة المجفأ ك (٤) قوله ضحوا بالثنايا الخ) اخرج مسلي وأصحاب السنن عيني (٥) قوله على ما روينا أى في أوائل الذبائح عيني عند قول المان وان قال قبل

ان القرية قد ضح عن الميت كالتصدق بخلاف الاتفاق فانه فيه التزام الولاء على الميت (كبقرة عن أضحية ومثمة وقران

مصرح به في كلامهم ومفاده ما ذكر وفي التارخاتيه سئل القاضي بديع الدين من
 الفقير اذا اشترى شاة لها هل يحل له الاكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا
 يحل له امين (ويؤكل غنيا ويدخر) لقوله عليه الصلاة والسلام (١) كنت
 نهيتكم عن اكل لحوم الاضاحي فكلوا منها وادخروا ومتى جاز له اكله وهو غني
 جاز ان يؤكل غنيا (ونذوب ان لا يتقص الصدقة من الثلث) لان الجهات ثلاث
 الاكل والادخار لما روينا والاطعام قال تعالى وأطعموا الفقير والمتر - هداية من
 القنوع وهو السؤال والمتر هو الذي يتعرض للسؤال ولا يسأل - غناية (وتصدق
 بمجدها) لانه جزء منها (أو يعمل منه جراب وغربال) لجواز الانتفاع به ولا
 بأس بأن يشتري به ما ينفع به في البيت بينه مع فقاه استحسانا (ولا يعطى أجر
 الجزار من) لقوله صلى الله عليه وسلم لعل رضى الله عنه تصدق بمجلاها وخطاها
 ولا تصأ أجر الجزار منها شيئا والتي عنها نهى عن البيع أيضا لانه في معنى البيع
 (وان يذبح بيده ان علم ذلك) والا فلا فضل ان يستعين بشيء وبغيره ويشهد
 بنفسه قال عليه الصلاة والسلام لفاطمة رضى الله عنها (٢) قومي فاشهدى
 أضحيةك فانه ينفر لك فأول فطرة من دمها كل ذنب (وكره ذبح الكتاني)
 لانه من عمل القرية وهو ليس من أهلها ونجوز لانه من أهل الذكاة والقرية
 أقيمت بأبنته وقتة (ولو غلطا) قيد بالغلط لما في نوادر ابن سبعة عن محمد رحمه
 الله لو نهد فذبح أضحية رجل عن نفسه لم يجوز عن صاحبها وفي الغلط جاز عن
 صاحبها ولا يشبه الممد الغلط ولو ضمنه قيمتها في العمد جازت عن القايح وفي
 الاملاء قال محمد رحمه الله لو ذبحها متعمدا عن صاحب يوم التحر ولم يأمره جاز
 أيضا استحسانا لانها حيث للذبح - اتان - امين (وذبح كل أضحية صاحب) فلو لم
 تكن للأضحية تكون مضمونة عليه - شر بلا لية - امين ثم قوله وذبح كل أى عن
 نفسه - در صرح به في البنائع وغيرها ويدل عليه لفظ غلط لانه يفيد انه ظن كونها
 شاة فلا يذبحها الا عن نفسه عادة - امين (صح) ووقع من صاحبها - در وهو للمصرح
 في كتب المذهب - امين فياخذ كل واحد مسلوخة من صاحبها وان كان قدا كلاً
 ثم علما فليحل كل صاحب ويجزئها لانه لو أطمعه ابتداء يجوز وان كان غنيا فكذا
 له ان يحمله انهاء وان تشاحا فلكل تضمين صاحب قيمة له ويتصدق بتلك القيمة
 (ولا ضمان) عليهما استحسانا لافيا ما هو قول زفر لانه ذبح شاة غيره بلا أمره فيضمن
 كشاة اشتراها القصاب وجه الاستحسان انها تعينت للذبح حق وجب عليه ان يضحى

القسمية والاضجاع جاز - ع (١) (قوله كنت نهيتكم الخ) أخرجه أبو داود وتخرج
 الزيلعي - ش (٢) (قوله قومي فاشهدى الخ) رواه الحاكم عن عمران بن حصين
 ورواه البيهقي والطبراني وقال البيهقي في سننه ورواه اسحاق بن راهويه والكرخي
 في مختصره كلاهما عن عمران المذكور ورواه الحاكم عن أبي سعيد الخدري

وان كان أحدهم كافرا أو من
 يريد اللحم لا (لان البض ليس
 بقرية وهي لا تجزأ) (ويأكل منها
 ويؤكل ويب من يشاء ونذوب
 التصديق بتناها وتركه لدى عيال توسعة
 عليهم والتبج بيده ان أحسن والا
 أمر غيره وكره ان ذبحها كتاني
 ويتصدق بمجدها أو بيده آلة
 كجراب أو خب أو فرو أو بيده
 بما ينفع به باقيا لانهما ينفع به مستهلكا
 تكمل ونحوه فان بيع اللحم او الجلد
 به تصدق بثمنه ولو غلط اتان وذبح
 كل شاة صاحبه صح بلا حرم (وفي
 القياس ان لا يسح ويضمن لانه
 ذبح شاة غيره بشير أمره وجه
 الاستحسان انها تعينت للأضحية
 ودلالة الاذن سائلة فان المادة جرت
 بالاستمارة بغير في أمر الذبح (وحدث
 التضحية بشاة القصب لا الودية
 وضمتها) لان في القصب يثبت الملك
 من وقت القصب وفي الودية يصير
 قاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير
 الملك أقول بل يصير قاصبا بمقدّمات
 الذبح فلا انفجاع وشد الرجل فيكون
 قاصبا قبل الذبح

﴿كتاب الكراهية﴾ ما كره حرام عند محمد روح ولم يلفظ به لعدم النص القاطع) تنسبة للمكروه الى الحرام كلسية الواجب الى الفرض (وعندهما الى الحرام أقرب) للمكروه عند أبي (٢٢٩) حنيفة وأبي يوسف روح ليس بحرام لكنه

الى الحرام أقرب هذا هو المكروه كراهة
نزهة قالى الحل أقرب
(فصل)

(الاكل فرض ان دفع به هلاكه
وما جور عليه ان أمكنه من صلوة
قائما ومن صومه ومباح الى الشبع
ليزيد قوته وحرام فوقه الا قصد
قوة صوم الله او ثلثا يستحي ضيفه
وكره ابن الاثنان ويول الابل) أما
ابن الاثنان فتحكم حكم لحمه وأما
بول الابل فحرام عند أبي حنيفة
روح وعند أبي يوسف روح يحل به
التداوى لحديث المريين وعند محمد
روح يحل مطلقا لانه لو كان حراما
لا يحل به التداوى قال عليه السلام
ما وضع شفاؤكم فيها حرم عليكم وأبو
يوسف روح يقول لا يبقى حيث تحراما
لفضرورة وأبو حنيفة روح يقول
الاصل في البول الحرمة وهو عليه
السلام قد علم شفاء الرنين وحيا
وأما في غيرهم فالشفاء غير معلوم
فلا يحل (والاكل والشرب والادهان
والتطيب من اثناء ذهب وفضة) أي
للرجال والنساء قال عليه السلام إنما
يجرجر في بطنه نار جهنم (وحل
أثناء رصاص وزجاج وبور وعقيق
ومن أثناء مفضض) وعند الشافعي
روح يكره (وجولسه على كرسى
مفضض متقيا موضع الفضة) فقوله
وجولسه عطف على الضمير في حل

بها (١) بينها وكره (٢) تبدلها بغيرها فصار المالك مستتباً بكل من كان أهلا
للذبح أذناه دلالة لقواتها بمعنى المدة فصار كما اذا ذبح شاة شد القصاب رجلاه الذبح

﴿كتاب الكراهية﴾

(للمكروه الى الحرام أقرب) فيما عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هداية
تنسبة الى الحرام تنسبة الواجب الى الفرض في ان الاول ثابت بالظن والثاني
بالعلم (١) ونس محمد رحمه الله ان كل مكروه) أي تحريمه دروي للردة عند
الاطلاق كما في الشرح وقيد بما اذا كان يباب الخطر والاباحة محمد أمين (حرام)
الا انه لمسلم يجد فيه لصا قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام

﴿فصل في الاكل والشرب﴾

(كره ابن الاثنان) لانه متوله من اللحم فخذ حكمه (والاكل والشرب والادهان
والتطيب من اثناء ذهب وفضة) لانه تنبيه يرى الشريكين وتتم يتهم المترفين قال عليه
الصلاة والسلام في القى يشرب في اثناء الذهب والفضة (٣) أما يجرجر في بطنه
نار جهنم (٤) وأبي أبو هريرة بشراب في اثناء فضة فلم يقبله وقال ثمانا عنده ولله صلى
الله عليه وسلم والادهان ونحوه (٥) في معنى الشرب (للرجل والمرأة) لعموم النهي
ولامن رصاص) خلافا للشافعي فانه قال انه مكروه (وزجاج وبور وعقيق) لان
خالصهم لم يكن بشير الذهب والفضة (وحل الشراب من اثناء مفضض والركوب
على سرج مفضض والجلوس على كرسى مفضض) خلافا لابن يوسف وقول محمد
يروي مع أبي حنيفة ويروي مع أبي يوسف وعلى هذا الخلاف (٦) الاناء للضب
بالذهب والفضة والكرسى للضب هما وكذا غيرها (ويتقى موضع الفضة) لانه
تابع ولا منبر بالتواضع طائفة المكفوفة بالحري والعلم في الثوب وسائر الذهب
في النقص والخلاف اتمامه في الذي يخصص واما الثوب الذي لا يخصص فلا بأس
به بالاجماع (ويقبل قول الكافر في الحل والحرمة) أي في ضمن الاخبار
وسكت عنه ورواه أبو القاسم الاصفهاني عن علي بن أبي طالب رحمه الله كل من الصحابة
الثلاثة رضى الله عنهم (١) (قوله بينها) في نذر الفسق وشراء الفقير (٢) (قوله
تبدلها) ان كان غنيا (٣) (قوله إنما يجرجر) الحديث أخرجه البخاري
ومسلم (بني ومعنى يجرجر يردده نار جهنم بالضب) وأما ما في التردوس من رفع
الثار وتفسير يجرجر يصوت فليس بذلك كذا في المغرب (٤) (قوله وأبي
أبو هريرة الخ) هذا الحديث لم يصح عن أبي هريرة وهو في الكتب الائمة عن
حنيفة رضى الله عنها (٥) (قوله في معنى الشرب) لانه استعمال (٦) (قوله الاناء
الضب) (قوله الاناء المضب) المضب المشدود والضبة الحديدية الرخصة بضرب جاك

وهذا يجوز لوجود فصل فنبدأ حنيفة روح الاكل والشرب من الاثناء المفضض والجلوس على الكرسى أو السرير أو السرج
أو نحوه مفضضا لما يحل اذا كان متقيا موضع الفضة أي لا يكون الفضة في موضع الثوب في موضع اليد عند الاخذ وفي

موضع الجلوس على الكرسي وعند أبي يوسف ربح يكره مطلقا ومحمد بن قيس قال ربح مع أبي حنيفة ربح وقد قيل أنه مع أبي يوسف ربح (وقيل قول كافر قال شريك اللحم من مسلم أو كتابي غن أو مجوسى غرم) فان قول الكافر مقبول في المعاملات للحاجة اليه اذا المعاملات (٢٣٠) كثيرة الوقوع وقول كافر أو ثني أو فاسق أو عبد أو صدهافي

للمعاملات كثيرا ذكر والتوكيل
كما اذا أخبرني وكيل فلان في بيع
هنا يجوز الشراء (وقول المبد
والصبي في الهدية والاذن) كما اذا
جاء بهدية وقال أهدى فلان اليك
هذه الهدية بجل قبوله منه أو قال
أنا مأذون في التجارة يقبل قوله
(وشرط العدل في الديانات كالخبر
عن نجاسة الماء فيقيم اذا أخبر بها
مسلم عدل ولو عبد ويشترى في
الفاسق والمستور ثم يعمل بقال
رأيه ولو أراق قنيم في غلبة صدقه
أو ترضا قنيم في كذبه فاحوط
ومقتدى دعي الى وليمة فوجد نمة
لها أو غناء لا يقدر على منه يخرج
الينة وغيره ان قدموا كل جاز ولا
يحضر ان علم من قبل وقال أبو
حنيفة ربح ابتليت بهذا مرة فصبرت
وقد قيل أن يقتدى به ودل قوله
على حرمة كل للامهي لان الابتلاء
بالهزم يكون) اعلم انه لا يخلو انه ان
علم قبل الحضور ان هناك لحوا لا
يجوز الحضور وان لم يعلم قبل
الحضور لكن حججه يده فان كان
قادرا على المنع منع وان لم يكن قادرا
فان كان الرجل مقتدى يخرج لثلا
يقتدى للناس به وان لم يكن مقتدى
فان قدموا كل جاز لان اجابة الدعوة
سنة فلا تترك بسبب بدعة كصلاة الجنازة

بالمعاملات كان قال اشترت هذا اللحم من مسلم أو مجوسى لا تصدا وكم من شيء
لا يثبت قصدا ويثبت ضمنا كوقف المنقول في ضمن غير المنقول . وهذا لان
قول الكافر مقبول في المعاملات لانه خير صحيح لصدوره عن عقل ودين يتقدم
فيه حرمة الكذب والحاجة ماسة الى قبوله لكثرة وقوع المعاملات (والمملوك والصبي
في الهدية والاذن) لان الهدايا تبث على أيدي هؤلاء عادة وكذا لا يمكنهم استصحاب
الشهود على الاذن عند الضرب في الارض والمباينة في السوق فلو لم يقبل قولهم
يؤدي الى الحرج (والفاسق في المعاملات لافي الديانات) لكثرة وقوع المعاملات
بين أجناس الناس فاشتراط شرط زائد مؤد الى الحرج اما في الديانات فلا يكثر
وقوعها كوقوع المعاملات فجاز اشتراط المدالة فلا يقبل قول الفاسق لانه منهم ولا
الكافر لانه لا يلتزم الحكم فليس له ان يلزمه المسلم بخلاف الماسهت لانه لا يمتدنه
المقام في ديارنا الا بالمعاملة ولا ينبأ له المعاملة (١) الا بعد قبول قوله فيها فكان فيه
ضرورة تقبل ولا يقبل قول (٢) المستور في ظاهر الرواية فهو والفاسق سواء
حق يعتبر فيما أكبر الراى (ومن دعي الى وليمة) طعام الزقاق عني على الهداية
(ونمة لب وغناء يقدم ويأكل) قال أبو حنيفة ابتليت بهذا مرة فصبرت وهذا
لان اجابة الدعوة سنة قال عليه الصلاة والسلام (٣) من لم يجب الدعوة فقد عصي
أبا القاسم فلا يتركها لما فرأت به من البدعة كصلاة الجنازة واجبة الاقامة وان
حضرتها تباحة فان قدر على المنع منهم والا يصبر ان لم يكن مقتدى فان كان ولم
يقدر على المنع يخرج لان في ذلك شين القربى وفتح باب العصية والحكي عن أبي
حنيفة كان قبل أن يصير مقتدى ولو كان ذلك على المائدة لا يقدر وان لم يكن
مقتدى قال تعالى فلا تقعد بعد الذكري مع القوم الظالمين وهذا كله بعد
الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضر لانه لم يلزمه حق الدعوة بخلاف ما اذا همج
عليه لانه قد لزمه ﴿فصل في اللبس﴾

(حرم للرجل لا للمرأة لبس الحرير الا قدر أربعة أصابع) وقالا لا بأس
لبس الحرير والديباج في الحرب (٤) وله انه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس
الحرير الا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع أراد الاعلام عنه عليه الصلاة والسلام
(١) قوله الا بعد قبول قوله فيها) كان يقول هذا مالى أبيه منك . ع (٢) قوله
(المستور) وهو الذي لا يملك فقه ولا عدالة . ك (٣) قوله من لم يجب الدعوة الخ
أخرجه مسلم بمناه تخريج الزيلعي (٤) قوله وله انه عليه السلام نهى الخ) أخرجه

تحضرها تباحة قال أبو حنيفة ربح ابتليت بها مرة فصبرت قالوا فوله ابتليت بدل على الحرمة ويمكن ان
يقال الصبر على الحرام لاقامة السنة لا يجوز والصبر الذي قال أبو حنيفة ان يكون جالسا معرضا عن ذلك اللهو متكررا
له غير مشتغل ولا متفاداه ﴿فصل﴾ (لا يلبس رجل حريرا الا قدر أربعة أصابع) أى في العرض أراد

أنه كان يلبس حبة (١) مكفوفة بالحرير وحل الحرير للنساء بمحدث آخر وهو ما روي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج وبأحدى يديه حرير وبالأخرى ذهب (٢) وقال هذان محرمان على ذكور أمي حلال لأنهم يروى حل لأنهم (وحل توسده واقتراشه) لما روي أنه عليه الصلاة والسلام (٣) جلس على مرققة حرير وقد كان على بساط ابن عباس مرققة حرير (وليس ما سداه حرير ولحمه قطن أو خبز) في الحرب وغيره (٤) لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يلبسون الخبز والخز مسدى بالحرير ولأن الثوب إنما يصير ثوبا بالنسيج والنسيج باللحمة (٥) فكانت هي المشيرة (وعكسه حل في الحرب فقط) (٦) للضرورة لأن الحرير أرفع لمرة السلاح وأعيب في عين العدو (٧) لبريقه (ولا يحل الرجل بالذهب) لما روي (والفضة) لأنها في معنى لذهب (الابحاث والمنطقة وحلية السيف من الفضة) تحقيقا لمعنى (٨) التمودج والفضة أغنت عن الذهب إذا ما من جنس واحد (٩) وقد جاء في إباحته آثار (والأفضل لتغير السلطان

مسلم وكذا ما بهمه . عني (١) (قوله مكفوفة) الحبيب والكبير ورواه أبو داود . ش (٢) (قوله وقال هذان محرمان الخ) هذا حديث مشهور تلقته لامة بالقبول فيجوز قيد لمن قل من حرم زينة الله الآية . ضاية في مسئلة التحل بالذهب . ع والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي وفيه أبو صالح الهمداني عن عبد الله بن رزين قال ابن قنطار أن أبا أفلح مجهول وعبد الله بن رزين مجهول الخالوق قال الشيخ في الامام وعبد الله بن رزين ذكر ما بن سعد في الطبقات ووقعه . عني (٣) (قوله جلس على مرققة حرير) لم يثبت جلوسه عليه الصلاة والسلام عليها وفعل ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه ابن سعد في الطبقات . عني (٤) (قوله لأن الصحابة الخ) رواه البخاري في كتابه المفرد في الفضة من قول عمران بن حصين رضي الله عنه ورواه ابن أبي شيبة من قول أنس بن مالك وحسين بن علي رضي الله عنهم ورواه عبد الرزاق عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابر بن عبد الله وابن سعيد وأبي هريرة وأنس بن مالك ستة من الصحابة رضي الله عنهم . عني (٥) (قوله فكانت هي للمبتدئة) لما عرف أن المبتدئة في الحكم لا آخر جزءي الملة . ك (٦) (قوله للضرورة) وأعلم أنه قد تحقق ضرورة الحرب ولا يوجد ثمة هذا النوع فيبني جواز الخالص يوم إذ ذاك فليراجع . ع (٧) (قوله لبريقه) وفيه أن البريق لا يتحقق بهذا النوع لأن مدار البريق على ظهور الحرير وظهوره على ما يشاء النسيج فانه قد يظهر السدى ويخفى اللحمة فيكون البريق في النوع الاول كما هو للشاهد في ملابس اليوم وقد يعكس فيكون البريق في النوع الثاني كما هو المشاهد اليوم في الثمرينات . ع (٨) (قوله التمودج) لأن التحل بالفضة والذهب من المالاخرية ولتعم الاخرية بمودج في النار الدنيا . ع (٩) (قوله وقد

مقدار العلم وروي أنه عليه السلام لبس حبة مكفوفة بالحرير وعند أبي حنيفة رج لا فرق بين حالة الحرب وغيره وعندهما يحل في الحرب ضرورة قلنا للضرورة تندفع بما لحته ابريسم وسداه غيره (ويوسده ويغترسه) هذا عند أبي حنيفة رج لما روي أنه عليه السلام جلس على مرققة مسن حرير وقال لا يكره (وليس ما سداه ابريسم ولحمه غيره وعكسه في الحرب فقط) إنما اعتبروا في الخلوط اللحمة حتى لو كانت من الابريسم لا يحل وإن كانت من غيره يحل اعتبارا لعملة القرية (ولا يحل بذهب أو فضة الابحاث ومنطقة وحلية سيف منها وسداه ذهب اتقرب فحل للمرأة عليها ولا يتقرب بالحجر والحديد والصفير) لكن يجوز أن كان الحلقة من الفضة والنقص من الحجر (وتركه لغير الحاسم كالحب) أي ترك التحسين لتغير السلطان والقاضي أحسب لصكوته زينة والسلطان والقاضي

يحتاج الى ختم (ولا يشهد ست بذهب بل فضة) (٢٣٢) هذا عند أبي حنيفة رح (وكره الباس الصبي ذه

واقتضى ترك الختم) لانها ما المحتاجان الى الختم لا غيرهما (وحرم الختم بالحجر) اي حجر كان الا الحجر الذي يقال له يشب عبد بعضهم وهو الاصع والا المتيق في الاصح . يعني قل عليه الصلاة والسلام تخموا بالمقيق فانه مبارك ملورى (والحديد والصفير) لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) رأى على رجل خاتم صفر فقال مالي أجد منك راحة الاصنام (٢) ورأى على رجل آخر خاتم حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار . هداية وأما الحجر فانه يتخذ منه الاصنام فاشب الصفير . ك . والذهب (لما رويانا) وحل سيار الذهب يجعل في جحر النقص) أي تقيه لانه تابع كالعلم في التوب (وشد الس بالفضة لا بالذهب) لان الاصل الحرمة والاباحة للضرورة وقد اندفعت بالفضة فبقي الذهب على الاصل وقال يجوز بالذهب أيضاً (٣) لان هريرة بن اسيد اصيب الله يوم الكلاب فلتخذه أختاً من فضة فأتى قاصره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أختاً من ذهب فلما لم تندفع الضرورة في الاف دونه حيث أتى (وكره الباس ذهب وحرير صيا) كالحل للاحرم شره حرم سقيه (لا الحرقه لوضوء ومخاط) اذا كان الحاجة لا لتكبر (والرتم) هو ريط الخيط في الاصبع وقد روى انه عليه الصلاة والسلام (٤) امر بعض اصحابه به ولان فيه غرض صحيحا وهو التذكير عند التسيان

(فصل في النظر والمس)

(لا ينظر الى غير وجه المرأة وكفها) لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها (٥) قال علي وابن عباس رضي الله عنهم مظهر منها الكحل والخاتم والمراد موضعها وهو الوجه والكف كما ان المراد بالزينة المذكورة مواضعها ولان في الوجه والكف ضرورة للحاجة الى المعاملة مع الرجال أخفا واعطاء جاء في اباحتها آثار اي اباحة الختم بخاتم الفضة منها ما روى انه كان له صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وفه من فخته محمد رسول الله محمد سطر ورسول سطر والله سطر . ك رواء الستة . يعني (١) (قوله رأى على رجل خاتم صفر الخ) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . يعني (٢) (قوله على آخر) ليس كذلك بل هو رجل واحد كما في أبي داود والترمذي والنسائي . مل (٣) (قوله لان هريرة الخ) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي . يعني (٤) (قوله امر بعض اصحابه) لم يثبت فيه امره صلى الله عليه وسلم بذلك لكن روى في قوله عليه السلام ذلك احاديث كلها ضعيفة . يعني والرتبة وان كانت قسسته بالتمية على بعض الناس وهي خيط كان يريط على العنق او اليد في الجاهلية زعموا منهم انها تدفع عنهم الضرر وهي منى عنها لسكن الرتبة مباحة لانها لتذكر عند التسيان فليست كالتمية . ي (٥) (قوله قال علي وابن عباس الخ)

أو حريرا) كما ان شرب الخمر حرام فكذلك اشرباها حرام (لا حرقه لوضوء أو مخاط) وعند البعض يكره ذلك لانه نوع غير لكن الصحيح انها اذا كانت للحاجة لا يكره وان كانت لتكبر يكره (ولا الرتم) هو الخيط الذي يمتد على الاصبع لتذكر الشيء . فمقده لا يكره لانه ليس بميث لان فيه غرضا صحيحا وهو التذكير انما ذكر هذا لان من عادة بعض الناس شد الخيوط على بعض الاعضاء وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكروه لانه محض عت فقال ان الرتم ليس من هذا القيل

(فصل)

(وينظر الرجل من الرجل سوى ما بين سرة الى تحت ركبتيه) السرة ليست بمورة عندنا والركبة مورة وعند الشافعي رح على العكس (ومن عرسه ومن أمته الحلال الى فرجهما ومن عرسه الى الرأس والوجه والصدر والساق والعضدان أمن شهوته والا فلا لا الى الظهر والبطن والتخذ كامة غيره) فان حكم أمة الغير حكم الحرم لضرورة رؤيتها في ثياب المنة (وما حل نظرا منها حل مساو له من ذلك ان أراد شراها وان خاف شهوته وأمة بلغت لا تعرض في ازار واحد ومن الاجنبية الى وجهها وكفها قط) هذا في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة رح انه يحل النظر الى قدمها وقدم في كتاب الصلوة ان القم ليست بمورة قلنا في الصلوة

ضرورة وليس في نظر الاجنبى الى القدم ضرورة بخلاف الوجه والكف (وكذا السيدة) قلنا في النظر الى وهذا

قدمها للأجنبية (فان خاف) أي الشهوة (لا ينظر إلى وجهها الإجماع) (٢٣٣)

كقضاء يحكم وشاهد يشهد عليها
ومن يريد نكاح امرأة أو شهامة
ورجل يدأوبها (فان هؤلاء يحمل
لهم النظر مع خوف الشهوة للحاجة
(فينظر إلى موضع مرضها بقدر
الضرورة وتظهر المرأة من للمرأة
كالرجل من الرجل وكذا من
الرجل ان أشئت شهوتها والنقص
والجيبوب والخث في النظر إلى
الأجنبية كالنقل وبمزل عن أمته
بلا اختها وعن عرسه به) للمزول أن
يلاً فاذا قرب إلى الاثر أخرج
ولا يزل في الفرج (ومن ملك أمة
بشراء أو نحوه) كالوصية والارث
ونحوهما (ولو بكراً أو مشربة من
امرات أو عبد أو محرماً) أي محرم
الامة لكن غير ذي رحم محرم لها
حتى لا تمتلي الامة عليه (أو من
مال صبي) أي كانت الامة من مال
صبي (حرم عليه وطنها ودواعيه
حتى يستبرئ بمحضة فيمن
نحس وبشهر في ذوات الأشهر ويوضع
الحل في الحامل) فان الحكمة في
الاستبراء تعرف براءة الرحم صيانة
للماء المحترم عن الاختلاط وذلك
عند أبي حنيفة رح حقيقة الشغل
أو توهم الشغل بماء محتم لكنه
أمر حتى فادير الحكم على أمر
ظاهر وهو استحداث الملك وان
كان عدم وطني المولى معلوما كما في
الامور التي عدها وهي قوله ولو
بكراً إلى آخره فان الحكمة تراهي
في المجلس لاني كل فرد ولكن يرد
عليه ان الحكمة لانراي في كل فرد

(١) وهذا نصيب على انه لا يباح النظر إلى قدسها وعن أبي حنيفة انه يباح
لان فيه بعض الضرورة وعن أبي يوسف انه يباح النظر إلى ذراعها أيضاً لانه
قد يبدو منها عادة (ولا ينظر من يشتئ إلى وجهها) لقوله عليه الصلاة والسلام
(٢) من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية من شهوة صب في عينه (٣) الآتك
يوم القيامة (الاحكام والشاهد) احياء لحقوق الناس لكن لا يقصد قضاء الشهوة
محرزاً عما يمكنه التحرز عنه اما النظر لتحمل الشهادة ان اشتئ قيل يباح
والاصح انه لا يباح لانه يوجد من لا يشتئ فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء
(وينظر الطبيب إلى موضع مرضها) للضرورة (وينظر الرجل إلى) جميع
بدن (الرجل) لوجود المجامسة وعدم الشهوة غالباً (الامورة) أي ما كان
مودة له - ع وهي ما بين سرته إلى ركبته - حداية وتقدم بدليه في كتاب الصلاة
لا ما كان مودة في الجملة فان نحو راس المرأة مودة مع أنه من الرجل يجوز
النظر إليه - ع (والمرأة للمرأة والرجل كالرجل للرجل) اما في الاولى فلما
قلنا من المجامسة الخ وأما في الاخرى فلاستواء الرجل والمرأة إلى ما ليس بمودة
وفي كتاب الخث من الاصل ان نظر المرأة إلى الرجل الأجنبي كنظر الرجل
إلى محارمه (وينظر الرجل إلى فرج امته وزوجته) قال عليه الصلاة والسلام
(٤) غص بصرك الا عن أمك وامراتك ولان ما فوق ذلك من الشيطان جائز
فالنظر أولى الا ان الاولى عدم النظر من كل منهما إلى مودة صاحبه قال عليه
الصلاة والسلام (٥) اذا أتى أحدكم اهله فليستر ما استطاع ولا يجرد ان يجرد

اما الرواية عن علي رضي الله عنه فغريب واما ما عن ابن عباس رضي الله عنهما
فاخرجه الطبراني والبيهقي - عني (١) (قوله وهذا) أي ما في القدوري من
قوله ولا يجوز ان ينظر الرجل إلى الأجنبية الا إلى وجهها وكفها اه - ع (٢)
(قوله من نظر إلى محاسن الخ) قال الزيلعي وقلت الحديث غريب وفي البخاري
من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في آذنه الا تك يوم القيامة فالاولى
الاستدلال بما في الناية انه عليه الصلاة والسلام قال لملي رضي الله عنه لا تتبع
النظرة النظرة فان الاولى لك والثانية عليك وأراد بالثانية النظر عن شهوة وبما
في غاية البيان من اصحاب السن مرفوعاً ان الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا
ادرك ذلك لا محالة فزني العينين النظر الحديث - مل ش (٣) (قوله الآتك)
قال في القاموس الآتك الاسرب أو ابيضه أو أسوده أو خالسه اه (٤) (قوله
غص بصرك الخ) اخرج ابو داود في الحمام والترمذي في الاستئذان والتسالي
في عشرة النساء وابن ماجه في النكاح كلهم عن معاوية بن حيدة مرفوعاً - تخريج
الزيلعي (٥) (قوله اذا أتى أحدكم أهله الخ) اخرج الطبراني عن أبي امامة
مرفوعاً - تخريج الزيلعي - ش والمبر الحار الوحش قيد به لان في الأعلى نوع

(٣٠ في) (كشف الحقائق) لكن تراهي في الانواع المضبوطة فان كانت الامة بكراً أو مشربة بمن

البر (ووجه محرمه ورأسها وصدرها وساقها وعضديها) لقوله تعالى ولا يبدن
زينةن الا لبعوثن الآيات والمراد والله أعلم مواضع الزينة (١) والساعد والاذن
والعنق والقدم منها لا الظهر والبطن والفخذ ولأن بعضها يدخل على بعض من
غير استئذان والراء في بيتها في ثياب مهنتها غرمة النظر الى هذه المواضع تؤدي
الى الحرج وكذا الرغبة تقلل للحرمة المؤبدة (لا الى ظهرها وبطنها ونحوها)
لاية قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم فلها طامة لكن خص منها موضع الزينة
• ت (ويمس ما حل النظر اليه) لانهما قبلها ليس بمورة (٢) سواء (وأمة غيره
كحرمه) لانها تخرج للخدمة في ثياب مهنتها فهي بالنسبة الى الاجانب خارج
البيت كالخبرة بالنسبة الى الاقارب داخل البيت (وله من ذلك) أي ما حل
نظره • در (ان اراد الشراء وان اشتهى) (٣) أطلق في الجامع الصغير (٤) ولم
يفصل قال مشايخنا رحمهم الله يباح النظر في هذه الحالة وان اشتهى الضرورة ولا
يباح للمس اذا اشتهى او كان أكبر رأيه ذلك لانه نوع استمتاع (ولا تعرض الامة)
بشيء تؤمر بلبس القميص • ك (اذا بلغت في ازار واحد) اراد به ما يستر ما
بين السرة والركبة • ك لان ظهرها وبطنها مورة وعن عمدتها اذا كانت تشتهى
ويجاءع منها فهي كالبالغة (والحصى والجبوب والخنث كالفضل) لقول عائشة
رضي الله عنها (٥) الحياء مثله (٦) لا يبيع ما كان حراما قبله ولانه محل يجمع
وقد الجبوب لانه يحق ويترك • هداية • وأما الخنث الذي في أعضائه لين وفي
لسانه تكسر ولا يشتهى في النساء ولا يكون مجيئا في الردى من الافعال فقد رخص
ستر من الاكتاب والثر • ك (١) (قوله والساعد الخ) لان الرأس موضع
التاج والشعر موضع النقاس والاذن موضع القرط والعنق والصدر واليدي موضع
القلادة والعضد موضع الدلوخ والساعد موضع السوار والساق موضع الخنخال
والكف موضع الخاتم والخصاب والقدم موضع الحجاب • مل والظهر وان كان
موضع القراميل لكنها تلبس فوق الثوب عادة • عني (٢) (قوله سواء) هذا
هو مقتضى القياس فلا يرد ان النظر الى وجه وكف الأجنبية مبائز لا مسهما
لان ذلك الحديث من مس كف امرأة ليس منها بسيل وضع على كف جرة
يوم القيامة على خلاف القياس • ت (٣) (قوله أطلق في الجامع الصغير) ومبنى
قول المصنف على هذا الاطلاق • ع (٤) (قوله ولم يفصل) في جواز مس ما يجوز
النظر اليه من الامة الأجنبية بين الاشتباه وعدمه • غاية البيان (٥) (قوله الحياء
مثله الخ) قال المبني ان هذا لم يثبت عن عائشة رضي الله عنها وانما أخرجه ابن
أبي شيبة بسنده الى ابن عباس والجواب أن عدم ثبوت عند لا يستلزم عدم الثبوت
عند المجتهد • ت (٦) (قوله لا يبيع الخ) من كلام عائشة رضي الله عنها كما يدل عليه
كلام الثقات في المعتبرات فكان أم الليل على المدعي • ت

لا يثبت نسب ولها منه وهو أن
يكون الولد ثابت النسب يبقى ان لا
يجب لان عدم النكاح بالماء المحترم
يتيقن في هذه الانواع والجواب
أنه انما يثبت بالنسب لقوله عليه السلام
في سبأيا أو طاس الا لا نوطا العجالي
حتى يضمن حملن ولا العجالي حتى
يستبرئن بحبضة فان السبأيا لا تخلو
من أن يكون فيها بكر أو مسية من
أمر أو نحو ذلك ومع هذا حكم الله عليه
السلام حكما تاما فلا يختص بالحكمة كما
أنه تعالى بين الحكمة في حرمة الحر
بقوله انما يريد الشيطان ان يوقع
الآية فلا يمكن أن يقول أحداني
أشربها بحيث لا تقع المداوة ولا
تصدني عن الصلاة فاذا كانت المصلحة
خالصة في تحريره فالشرع يحرم على
العموم لما أن في التخصيص مالا
يغني من الخبط ونحوه الناس بحيث
ترفع الحكمة فاذا ثبت الحكم في
السبي على العموم ثبت في سائر أسباب
الملك كذلك قياسا لكون العلة
معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع (ولم
تكف حبضة ملكها فيها ولا
التي قبل القبض ولا ولادة كذلك
ونحوه في شراء أمة الا شقاصهوله)
لان للملك تم له والحكم يضاف الى
العلة القريبة (لانه عود الآفة
ورود التصوبة والمستأجرة وفك
الرهونة) لانه لم يوجد استحداث

الملك (ورخص حيلة اسقاط الاستبراء عند أي يوسف روح خلافا لمحمد روح وأخذ بالاول ان علم عدم وطءه بأثمها في ذلك الطهر والثاني أن قرعها وهي أن لم تكن تحت حرة ان ينكحها ثم يشتريها (اذ بالنكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجته لا يجب أيضا (وان كانت أن ينكحها البائع قبل الشراء أو للشترى قبل قبضه من يوثق به ثم يشتري ويقبض فيطلق الزوج) أي ان كانت تحت حرة فالحيلة أن ينكحها البائع قبل شراء المشتري رجلا عليه اعتمادان بطلاقها ثم يشتري للشترى ثم يطلق الزوج فإنه لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوحه الغير ولا يحمل وطئها فلا استبراء فإذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري وحيث لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء أو ينكحها المشتري قبل قبض ذلك الرجل ثم قبضها ثم يطلقها الزوج فان الاستبراء يجب بعد القبض وحيث لا يحمل الوطء وإذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك (ومن فعل بشهوة احدي دواعي الوطء بابت لا يجتمعان نكاحا حرم عليه وطئهما بدواعيه حتى يحرم أحدهما (دواعي الوطء هي القبة والمس بشهوة والنظر الى فرجها بشهوة فان لدواعي الوطء حكم الوطء ونعريم أحدهما يكون بإزالة الملك كلا أو بعضا أو بنكاحها (وكره قبيل الرجل

بعض الشايع تركه في النساء لاية أو التامين غير الارية قيل هو الخنث لا يشتهي النساء وقال شمس الائمة ان آية أو التامين متشابه وآية قل للمؤمنين بضوا من ابصارهم محكم فلتأخذ به وقول كل من الرجال لا يحمل له للنظر الا الصغير لاية أو الطلل (ك) (ومعدها كالاخبري) وقال مالك هو كالحرم وهو أحد قولي الشافعي لاية أو ما ملكت أيمانين والحاجة لدخوله عليها بدون الاستئذان ولنا أنه دخل والحرمه غير مؤبدة والحاجة قاصرة لانه يسلم خارج البيت وللرأد بالتمس الاماء (١) قال سعيد والحسن (٢) وغيرهما لا يغرركم سورة الثور قاتها في الاثلاث دون الذكور (ويزول من أتمته بلا اذنها وعن زوجته باقها لانه عليه المسلاة والسلام (٣) نهي عن المزول عن الحرة الا باقتها (٤) وقال لمولي أمة اعزل عنها ان شئت ولان الوطء حق الحرة قضاء للشهوة ونحوها للولد ولذا تجوز في النكاح ولا حق للامة في الوطء

فصل في الاستبراء وغيره

(من ملك أمة حرم عليه وطؤها ولمسها والنظر الى فرجها بشهوة حتى يستبرأ) قال صلى الله عليه وسلم في سبأ (٥) أو طاس (٦) الا لا توطأ الحيا حتى يضع حملهن ولا الحيا حتى يستبرئ بحيضة . هدايه والمس والنظر من دواعي الوطء . ع واستبراء قوات الاشهر بشهر (له أمتان أحثان قبلهما بشهوة حرم وطء واحدة) أي كل واحدة . ع (منهما) لان جمع الاختين للملوكتين لا يجوز وطئا لا طلاق قوله تعالى (٧) وأن تجمعوا بين الاختين ولا يمارض بقوله وما ملكت أيمانكم لان التزويج للمحرم (ودواعيه) لانها سبب الوطء وهو حرام وسبب الحرام حرام (حتى يحرم فرج الاخرى بملك) بيع أو غيره (أو نكاح أو عتق أو كره قبيل الرجل) ثم الرجل أو شيئا منه وكذا تحيل المرأة المرأة عند لقاء أو وداع . قبة وهذا لو عن شهوة اما على وجه البر فافتر عند الكل . خالية مدر (ومعاقته في ازار واحد) وقال (١) (قوله قال سعيد) يعني ابن المسيب أخرجه عنه عبد الرزاق وأخرج أيضا عن الحسن . عني (٢) (قوله وغيرهما) كالشمسي أخرجه عنه الطحاوي . عني وكسرة ابن جنيد فإنه يقول كقول سعيد . ك (قوله نهي عن المزول الخ) أخرجه ابن ماجه ورواه أحد والدارقطني ثم الليثي وقال الذهبي الحديث ضعيف . عني (٤) (قوله وقال لمولي أمة الخ) أخرجه مسلم في النكاح . عني (٥) (قوله أو طاس) وهو واد بديار هوازن . قاموس (٦) (قوله الا لا توطأ الحيا الخ) أخرجه أبو داود وفي سننه شريك وأخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وأعله ابن القطان بان شريكا مدلس وساء حفظه بالقضاء ورواه أبو داود أيضا بسند لم يكن فيه شريك ورواه ابن حبان وابن أبي شيبة والدارقطني . عني (٧) (قوله وأن تجمعوا بين الاختين) فان كان للراد الجمع وطئا فلا امر ظاهر وان كان نكاحا فالتكاح سبب الوطء فحرمة الجمع تكاحا دليله حرمة الجمع وطئا . ك

أبو يوسف لا بأس بهما لأنه عليه الصلاة والسلام (١) طابق جفرا حين قدم من الجبسة ولما أنه عليه الصلاة والسلام (٢) نهى عن المكاسة وهي الماكسة وعن المكاسة وهي التقييل وما رواه محمول على ما قبل التحريم (ولو كان عليه قيس) أو حجة (جاء) بالإجماع . هداية وكانه لمدمعاس الجلد بالجلد وهو التبريد للشهوة . ع (كالمصاحفة) لأنها المتوارث وقال عليه الصلاة والسلام (٣) من صافح أخاه المسلم وحرك يده تآثرت ذنوبه

فصل في البيع

(كره بيع المذرة) الخالصة . ع ويجوز بيع المخلوط وهو المروي عن محمد وهو الصحيح وكذا الانتفاع بالمخلوط جائز لا يفسد المخلوط في الصحيح (٤) والمخلوط بمنزلة زيت خالطه نجاسة (لا السرقين) خلافاً للشافعي لما أنه يلقى في الأرض لاستئثار الربيع فكان متضمناً به فكان مالا . هداية روى أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كان يزرع أرضه بنفسه فقال عمر الأرض إذا أسلمها بالعمرة وهي السرقين . ك (له شراء أمة زيد وقال بكر وكفى زيد بيعها) لأنه خبر (٥) صحيح لا منازع له وقول الواحد مقبول في المساملات على أي وصف كان (وكره لرب الدين أخذ ممن خر باعها مسلم) لبطان البيع فبني الثمن على ملك للشترى (لا كافر) لصحة بيعه فيملك البائع الثمن (واحتكار قوت الأدمى والبيضة) وقال أبو يوسف كل ما أضر بالامة حسبه فهو احتكار ولو ذهباً أو فضة أو ثوباً كان لم يضر بالامة فلا بأس به لأنه حابس ملكه بلا إضرار (في يده يضر بأهله) قال عليه الصلاة والسلام (٦) الجالب مرزوق والمحتكر (٧) ملعون ولأنه يتعلق به حق العامة وفي الامتناع عن البيع إبطال حقهم والتضييق عليهم (لا غرة ضيته) لعدم تعلق حق العامة به

(١) (قوله طابق جفرا الخ) أخرجه الحاكم عن جابر وابن عمر رضي الله عنهم وأخرجه الطحاوي مراسلاً ورواه البيهقي عن جابر رضي الله عنه وفي استاده من لا يعرف وأخرجه الطبراني عن أبي جعفر رضي الله عنه . ع (٢) (قوله نهى الخ) رواه ابن أبي شيبة عن أبي نعيم رضي الله عنه ورواه أبو عبيد القاسم ابن سلام وروى كل من أبي داود والنسائي حديث المكاسة فقط . ع (٣) (قوله من صافح الخ) رواه الطبراني والبيهقي والأوبسة إلا النسائي . ع (٤) (قوله والمخلوط) أي بالتراب الغالب . ناية البيان (٥) (قوله صحيح) أي صادر عن عقل وتميز . ك (٦) (قوله الجالب مرزوق الخ) رواه ابن ماجه عن علي بن سالم ابن ثوبان إلى آخر سنده مرغوماً وإسحاق بن راهويه والدارمي وعبد الله بن حميد وأبو يعلى الموصلي والبيهقي ورواه البيهقي في كتاب الضعفاء وأهله يعلى بن سالم وقال لا يتابعه عليه أحد وأخرجه مسلم بقوله هذا السند مرغوماً بلفظ لا يحتكر إلا خاطئ . ع (٧) (قوله ملعون) أي يبعد عن درجة الأبرار وأما المعن

وهنا في أزار واحد وجاز مع قيس وصاحفه) عطف على الضمير في جاز هنا عند أبي حنيفة ومحمد رح وقال أبو يوسف رح لا بأس بهما في لزله واحد وأما مع القيس فلا بأس بالإجماع والخلاف فيما يكون المسببة وأما بالشهوة فلا شك في الحرمة أجماعاً (وكره بيع المذرة خالصة وصح في الصحيح مخلوطة كبيع السرقين والانتفاع بمخلوطها لا بخالصها) فإن بيع السرقين جائز عندنا وعند الشافعي رح لا يجوز (وجاز أخذ دين على كافر من ممن خر باعه بخلاف المسلم بأي خلاف دين على المسلم فإنه لا يؤخذ من ممن خر باعه المسلم لأن بيعه باطل قاتن للذي أخذه حرام (وتحلية المصحف) يلزم عطف على أخذ دين (ودخول الذمي المسجد) هذا عندما وعند مالك والشافعي رح يكره أوله تعالى إنما للمشركون نجس فلا يقيموا المسجد الحرام قلنا لا يرى نهي الكفار من هذا لأن قوله إنما المشركون نجس لا يوجب الحرمة بعد ما هم هذا بل للترادف بشارته المسلمين بأن الكفار لا يتمكنون من الدخول بعد ما هم هذا (وعبادته وخصاء اليانم وأزواء الخير على الجبل والحقة ورزق القاضي) أي من بيت المال فإن القضاء وإن كان عبادة ولا أجر على العبادة فهذا يجوز لأن في المنع الامتناع عن القضاء (وسفر الامة

و ما جله من بلد آخر) وقال أبو يوسف (١) فيما جابه من بلد آخر انه يكره لاطلاق ماروبنا وقال محمد ما يجلب منه الى مصر في الغالب فهو بمنزلة فناء للمصر ولابي حنيفة ان حق العامة انما يتعلق بما جمع في مصر (٢) وجلب الى قاتبا (ولا يسر السلطان) قال عليه الصلاة والسلام (٣) فان الله هو المسر القابض الباسط الرزق ولان الثمن حق المعاد فاليه تقديره (الا أن يمتدى أبواب الطعام عن القيمة تمديدا فاحشا) فيسر بمشورة أهل البصرة دفعا للضرر والتمدى للفاحش كان يشرى صاعا بمخمين ويبيعه بمائة . ك (و جاز بيع الصير من سحر) لان للمصبة لا تقوم بيته بل بعد تبيده بخلاف السلاح ايام الفتنة مناه عن يعرف انه من أهل الفتنة (واجارة بيت ليتخذ بيت النار اويمة أو كنيسة أو يباع فيه خر بالسواد) لان الاجارة ترد على منفعة البيت ولهذا نجب الاجرة بمجرد التسليم ولا مصبة فيه وانما المصبة بفعل للتأجير وهو مختار فقطع لسببه عنه وقيد بالسواد احترازا عن الامصار لظهور شئنا الاسلام فيها فلا يمكنون من اتخاذها قالوا هذا كان في سواد الكوفة لان غالب أهلها أهل النمة فلما في سوادنا فاعلام الاسلام ظاهرة فلا يمكنون فيها أيضا وهو الصحيح (وحمل خر قسي باجر) وقال يكره ذلك لانه اعانة على المصبة وقد صح ان النبي عليه الصلاة والسلام (٤) لمن في الخمر عشرة حاملها والحمول اليه وله ان المصبة في شربها وهو قاتل مختار وليس الشرب من ضرورات الحل والحديث محمول على الحل القرون بقصد المصبة في شربها (وبيع بناء بيوت مكة) لانها مملوكة لظهور الاختصاص الشرعي . هداية أراد بالاختصاص الشرعي التوارث وقسمتها في الموارث . ع (٥) وكذا يجوز بيع بمعنى البعد عن رحمة الله غفاس بالكفار . ك (١) قوله فيما جابه الخ (كان للراد بالبلد الاعم من أن يجرى المادة بالجلب منه ومن أن لا يجرى المادة الخ ليظهر الفرق بين قول أبي يوسف ومحمد ثم الجالب في الحديث محمول على اللوسع على قولهما لا على المضيق . ع (٢) قوله وجلب الى قاتبا) الواو بمعنى أو . ع (٣) قوله فان الله هو المسر الخ (روى أبو داود والترمذي وابن ماجه ومحمد الترمذي . ع (٤) قوله لمن في الخمر عشرة) روى أبو داود واحدا بن أبي شيبة واسحاق بن راهويه والبخاري وفيه عبد الرحمن بن عبد الله الياقي قال ابن مينا لا اصره لكن قال ابن يونس انه يروي عن ابن عمر وروى عنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز وعبد الله بن عباس وانه كان امير الاتنلس قتلته الروم سنة خمس عشرة ومائة . ع (٥) معنى بقي النظر في الباعث على حمل الحديث على ما ذكره ولعله الجمع بينه وبين العمومات العامة على اباحة مجرد حمل الخمر نحو وتحمل أفعالكم الى بلد الآية فانه يجب بمومه جواز حمل الخمر لفرض صحيح كالتمثيل بالشمس أو بالتخليل . ع (٥) قوله وكذا يجوز بيع أرضها) وعبرة الهداية ولا بأس

وأما الولد بلا محرم (١) فان من أعضائها في الاوكاب ككس أعضاء الحاروم (وشراء مالا بد العتله منه ويبيعه لآخر وهم وأم وماتقط هو في حجرهم واجارته لانه قطع) فان الام تلك ائتلاف منافعه بالاستخدام ولا كذلك غيرها (وبيع الصير ممن يتخذ خرا) فان المصبة لا تقوم بنين الصير بخلاف بيع السلاح ممن يعلم أنه من أهل الفتنة فان المصبة تقوم بيته (وحمل خر ذمي باجرة) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يجوز ولا يحمل له الاجر (واجارة بيت بالسواد ليتخذ بيت نارا أو كنيسة أو بيعة أو يباع فيه الخمر) هذا عند أبي حنيفة رح ليتخذ قبله القاطن المختار وقالا لا يجوز وانما قيد بالسواد لانه لا يجوز في الامصار اتفاقا (وفي سوادنا لا يمكنون منها في الاصح) قال مقاتل أبو حنيفة رح يختص بسواد الكوفة فان أكثر أهلها ذمي فلما في سوادنا فاعلام الاسلام فيه ظاهرة (وبيع بناء بيوت مكة) وتقييد المبد وقبول هديته تاجرا واجابة دعوه واستشارة دابته (وفي القياس لا يجوز وجه الاستحسان أنه صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان وبريرة (وكره كسوته ثوبا واحدا أو التقدين أي كره أن يكسو المبد غيره ثوبا وأن

(أرضها) عندهما ويكره عند أبي حنيفة بيعها لحديث مرفوع (١) إلا أن مكة حرام لا تباع وباعها ولا تورث (٢) ولأنها حرة محترمة لأنها فناء الكعبة وقد ظهر أثر التسليم فيها فلا يشر مبيدها ولا يفتل خلاها وتكره إيجارها أيضاً لقوله عليه السلام (٣) من آجر أرض مكة فكأنما أكل الربا (وتمشير المصحف وقطعه) قال في الهداية ويكره التمشير والقط في المصحف (٤) لقول ابن مسعود رضي الله عنه (٥) جردوا القرآن (٦) ويروي جردوا المصاحف وفيها ترك التجريد ولأن التمشير غل يحفظ الآية (٧) والقط يحفظ الأعراب اتكالا عليه قالوا في زماننا لا بد للعجم من دلالة ترك ذلك إخلال بالحفظ وهجران قرآن فكان حسنا له والتمشير كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات غناية وفي القاموس قط الحرف أعجمه اهـ (وتمشيت) لما فيه من تمطيه (ودخول ذمي مسجداً) وقال مالك يكره في كل مسجد وقال الشافعي في مسجد الحرام لا ية إنما للمشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ولما لك أن التبليل بالنجاسة طام فينتظم للمسجد كلها ولنا أن النبي عليه الصلاة والسلام (٨) أنزل وقد قيف في مسجده وهم كفار ولأن الحديث (٩) في اعتقاده فلا يؤدي إلى تلويح المسجد والآية

بيع بناء بيوت مكة ويكره بيع أرضها وهذا عند أبي حنيفة وقال لا بأس ببيع أرضها أيضاً اهـ فقوله أيضاً يفيد أن بيع بناء بيوت مكة لا يكره بالاتفاق - ع (١) (قوله إلا أن مكة حرام الخ) أخرجه الحاكم ومصحح أسناده والدارقطني وضعفه بإسمايل بن مهاجره لقطعهما مكة مباح لا تباع وباعها ولا تؤجر ميوتها لكن قال صاحب التبيين إسمايل بن مهاجر من وجعل مسلم وقال الثوري لا بأس به وأخرجه أيضاً الحاكم والدارقطني عن أبي حنيفة بسنده مرفوعاً وقال الدارقطني الصحيح أنه موقوف قلت روى ابن أبي شيبة بسنده مرفوعاً مكة حرام حررها الله لا يحل بيع وباعها ولا إجارة بيوتها ورفع الثقات مقبول لا سيما من مثل الإمام أبي حنيفة رحمه الله - عني والربع الدار - قاموس والدار اسم للعرصة والبناء وصف - ع (٢) (قوله ولاها حرة) أي خالصة لله تعالى - عني (٣) (قوله من آجر الخ) أخرجه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة مرفوعاً والدارقطني من حديث عبد الله بن زياد مرفوعاً بلفظ من أكل كراء بيوت مكة أكل الربا - عني (٤) (قوله لقول ابن مسعود الخ) رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق - عني (٥) (قوله جردوا القرآن) أي ما يكتب فيه القرآن يؤيده الرواية الثانية - ك (٦) (قوله ويروي) رواه أبو عبيد - عني (٧) (قوله والقط يحفظ الأعراب) معلوم أن الأصحاب لا يظهر به الأعراب إنما يظهر بالشك في فكلامهم أرادوا ما يسهل - أمين (٨) (قوله أنزل وقد قيف الخ) أخرجه أبو داود في سننه وفي مراسيله أيضاً والطبراني في معجمه - عني (٩) (قوله في

يهديه التقدير) واستخدام الحصى) قاله حن على إحصاء الإنسان وهو غير جائز (وأراض بقلة شيئاً يأخذ منه مائة) فإنه قرض جر فها (واللب بالشرطيخ والتزد وكل لم) هذا عندنا وعند الشافعي روح يباح لب الشرطيخ إذ فيه تشبيهاً الحاطر لكن شرط أن لا تقو الصلوة ولا يكون فيه ميسر قلنا هو مظنة فوت الصلوة وتضييع العمر واستيلاء الفكر الباطل حتى لا يحس بالحرج والمغش فكيف يشرهما (وجعل القل في عنق عبده وبيع أرض مكة وإيجارها) هذا عند أبي حنيفة لأن مكة حرام وعندهما يجوز لأن أرضها مملوكة (وقوله في دماله بمقد الز من عرشك وبحق رسلك وأمينائك) لأنه يوم تعلق عزه بالعرش ولاحق لاحد على الله تعالى وعند أبي يوسف روح يجوز الأول لدلالة المأثور (وتمشير المصحف وقطعه) لا لعجم فإنه حس لهم واحتكار قوت البشر واليهام في

(١) عمولة على الحضور استيلاء (٢) أو طائفتين عمرا كما كانت ماتهم في الجاهلية (وعيادة) لأنه نوع ير في حقهم وما نزلنا عند وصح أنه عليه الصلاة والسلام (٣) عاد يهوديا مريض بجواره (ونصحاء البهايم) لأن فيه منفعة البهيمة والناس هداية فإن فيه سعتها وطيب لحما وقد ضحى عليه السلام بكثيرين أملاحين موجودين مله (ش) وانزاع الحخير على الخيل) وقد صح له عليه الصلاة والسلام (٤) ركب البغلة فلو كان هذا التعل حراما لما ركبها لما فيه من فتح بابه (وقبول هدية البسالتاجر واجابة دعوة واستشارة دأبه وكره كثرة التوب وهدية القسدين) والقياس بطلان الكل لأنه تبرع وجه الاستحسان أنه عليه الصلاة والسلام (٥) قبل هدية سلمان رضى الله عنه حين كان عبدا وهدية بريرة رضى الله عنها حين كانت بها (٦) وأجاب رطل من الصحابة رضى الله عنهم دعوة مولى أبي أسيد وكان عبدا ولان في هذه الاشياء ضرورة (٧) لا يجرد التاجر منها بدا ومن ملك شيئا بملك ما هو من ضروراته ولا ضرورة في الكسوة واهداء الدراهم فتق على القياس (واستخدام الخصى) لان الرغبة في استخدامه حث الناس على هذا الصنيع وهو مئة محرمة (والداه يفسد المز) من القعود (من مرشك) (٨) ولا ريب في كراهته وفي عبارة يعقود المز وهذا أيضا مكروه لأنه يؤهم تعلقه بمرش وهو حادث . هداية فيومهم ان عنه حادث . ك وأما ما روى من داهه عليه السلام (٩) اللهم اني أسألك اعتقاده) اي لا في اعضائه ولما لا يجب غسله بالاسلام . ك (١) (قوله عمولة) النظر في اظهار الباعث على هذا الحمل . ع (٢) (قوله أو طائفتين الخ) وفي البخاري ان ابا هريرة اخبر ان ابا بكر بنه في حج ابي بكر قبل حجة الوداع في رطل يؤذن في الناس ان لا يبيع بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان . عني (٣) (قوله عاد يهوديا الخ) رواه البخاري في الجناز وفي الطب . عني (٤) (قوله ركب البغلة) رواه البخاري ومسلم . عني (٥) (قوله قبل هدية سلمان) أخرجه ابن حبان في صحيحه وأبو نعيم في دلائل النبوة . عني وحديث هدية بريرة ذكرها السنة بالماظ متقاربة لكن قال الزيلعي لم أجده في شيء من طرق الحديث ان هديتها كانت وقت كتابتها . مولى عبد الحليم . ش وكان الزيلعي قال في تحريجه والا فم نجد قوله هذا في تينه على الكثر . ع (٦) (قوله واجاب الخ) ضمن أبي سيد مولى أبي أسيد أنه قال دعوت رطل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم أبو ذر رضى الله عنهم فحضرت الصلاة فقدموني وأنا يومئذ عبد . ع (٧) (قوله لا يجرد التاجر منها بدا) لان من فتح الدكان فطلب منه شربة ماء ومنعه ينسب الى البخل فلا يجتمعون اليه فيفسد عليه باب التجارة . ك (٨) (قوله ولا ريب في كراهته) لأنه وصف الله تعالى بما هو باطل وهو القعود . غاية البيان (٩) (قوله اللهم اني أسألك الخ) رواه

بلد يضر باهله (التخصيص بالقوت قول أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح كل ما أضر بالعمة حبسه فهو احتكار وعن محمد رح لا احتكاري الثياب ومدة الحبس قيل مقدرة بأربعين يوماً وقيل بالشهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا لكن يتم وان قلت المدة ويجب أن يأمر القاضي ببيع ما فضل عن قوة وقوت أهله فان لم يفعل عزوه والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع أخاها (لاغلة أرضه ومجاوليه من بلد آخر) هذا عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح كل ذلك يكره وعند محمد رح كل ما يجلب منه الى مصر طال فهو في حكم المصر (ولا يسعح لكم الا اذا تعدى الأرباب عن القيمة فاحشا فيسرى بمشورة أهل الرأي

بمقد العز من شرك ومتهى الرحمة من كتابك وباسمك الاعظم وجدك الاعلى
وكلماتك الثامة نغبر الواحد فالاحتياط في المنع • هداية تخرجنا عن ايها خلاف
ما ثبت يقينا عقلا وشرعا وهو تنزهه عن الحوادث • ع ثم اعلم ان مراد المستف
انما هو التعلق الخاص وهو أن يكون ذلك الحادث مبدأ لزمه تعالى كما هو المتبادر
في بدى رأى من كلمة من لا ابتداء الفاية حتى قال بعضهم ان جميع معاني من
راجعة الى معنى ابتداء الفاية وحيث لا يرد عليه ان العلم والارادة والقدر
قديمات وهى متعلقة بالحوادث • ت لعدم التعلق الخاص المذكور • ع (ويحق فلان)
لانه لا حق لمخلوق على الخالق (والله بالشرع والتد وكمل هو) لانه ان
قامر بها فهو ميسر لانه اسم لكل قار والميسر حرام بالنص وان لم يقامر فهو
لهو وقد قال عليه الصلاة والسلام (١) هو المؤمن باطل الا الثلاث تأديبه لفرسه
(٢) ومناضلته عن قوسه وملاعبته مع أهله وإباح اليمض لعب الشرع (٣)
تشجيعا للمخاطر وتذكية للافهام وهى محكى عن الشافى ولنا قوله عليه الصلاة
والسلام (٤) من لعب بالشرع والترشيد فكانما خمسه يده فى دم الخنزير ولانه
نوع لعب يصد عن ذكر الله والجمع والجماعات فيكون حراما لقوله صلى الله عليه
وسلم (٥) ما أهلك عن ذكر الله فهو ميسر (وجعل الآية) هى طوق الحديد
يمنعه من تحريك رأسه (فى عنق العبد) لانه عقوبة أهل النار فيكره كالأحراق
فى النار (وحمل قيده) لانه سنة المسلمين فى السفهاء حفظا لماله (والحقنة)
ان أراد أن يتداوى لان التداوى (٦) مباح بالحديث والاجماع (وروى
القاضي) لانه عليه الصلاة والسلام (٧) بعث عتاب بن أسيد الى مكة وفرض
له وبعث عليا الى اليمن وفرض له ولانه محبوب لحق المسلمين فنفقته فى ما لهم وهو
اليهقى فى كتاب الدعوات وقال ابن الجوزى هذا حديث موضوع بلا شك وفى سننه عمر
ابن هارون قال ابن معين فيه كتاب عتيق (١) (قوله لهو المؤمن الخ) أخرجه أصحاب
السنن الأربعة سرفوما • عتيق (٢) (قوله ومناضلته) ناضله بإراء فى الرى • ك (٣)
(قوله تشجيعا) شجذ السكين أحدهما • قاوس (٤) (قوله من لعب الخ)
أخرجه مسلم لكن ليس فيه ذكر الشرع وأخرج القليل حديث الشرع وأعله
يعنظ بن الحشم (٥) (قوله ما أهلك الخ) هذا غير سرفوع ورواه أحمد والبيهقى
من قول القاسم بن محمد • عتيق (٦) (قوله مباح بالحديث) أخرجه أصحاب السنن
الأربعة عن أسامة رضى الله عنه قالوا يا رسول الله انتداوى فقال عليه السلام
تداووا فان الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له الدواء الا السام والمهرم • تخرج
زيلى (٧) (قوله بعث عتاب بن أسيد) وفرض له أربعين أوقية فى السنة
والأوقية بالتشديد أربعون درهما • ك وحديث الفرض أخرجه البيهقى بسند وقال
الذهبي فى مختصره لم يصح هذا وأخرجه البيهقى أيضا بسند آخر غير الذى ضعفه الذهبي • ع

مال بيت المال وهذا لان الحبس من أسباب النفقة كافي الوصى والمضارب اذا سافر بالمال (وسفر الامة وأم الولد بلا محرم) اما في الامة فلان الاجانب في عتقه فيما يرجع الى المس والنظر كالحارم على ما ذكرنا هداية كانت الاباحة في الاتداء اما الآن فمكروه وكواما أم الولد فلانها أمة (وشراء ما لا يد لصغير منه وبينه لهم والام والمقتط لوفى حجرهم) للضرورة (وتؤجره أمة فقط) لانها تملك اطلاق منافعه باستخدامه لا العلم والمقتط

﴿كتاب احياء الموات﴾

﴿كتاب احياء الموات﴾

(هي أرض تندر زرعها) كانه أراد يتندر زرعها عدم الانتفاع بها لما في الهداية الموات ما لا ينفع بها من الاراضي اه قد دخل في الموات ما اذا كانت في جنب القرى يمكن وصول الماء اليها لكنها لم يصرها أحد ع (لاقطاع الماء عنه) أي لفقده الماء سواء (١) كان له ماء ثم اقطع أولم يكن أصلاً ع (أولغلبه عليه) أي ثم ذهب الماء عنه والا فكيف يصر ع (غير مملوكة) اما كان مملوكة (٢) في الاسلام لكن لا يعرف له مالك معين فهو موات عند بعض للشيخ وكالقطعة عند آخرين عناية (بيدة من الناس) وسيأتيك الخلاف فيه ع (ومن أحياء باذن الامام ملكه) وان احياء بغير اذن الامام لا يملكه وقالا يملكه لقوله عليه الصلاة والسلام (٣) من أحيى أرضاً ميتة فهي له ولاته مال مباح سبقت بده اليه وله قوله عليه الصلاة والسلام (٤) ليس للمرأة الا المطابت به نفس امامه ومارواه (٥) يحتمل أنه اذن لقوم لانصب (١) (قوله كان له ماء الخ) وانما قلنا كان له ماء لان اقطاع الشيء لا يكون الا بعد تحققه اذ عدم الاصل لا يسمى اقطاعاً لكن يردان كون الأرض ذات ماء يتجائل منه انها كانت مملوكة وحينئذ نقول المصنف لاقطاع الماء يتناقى قوله غير مملوكة الا ان يقال ان للراد اقطاع الماء قبل فتح الامام وجعل صاحبها حق صارت محرومة من صحارى دار الحرب واما معلوم المالك فالظاهر انها مثل مائر التنايم قسم بين التنايم فقط واما المقتطع بعد فتح الامام فهو ما في النهاية اما ما كان مملوكة الخ ع (٢) (قوله في الاسلام) اما المملوكة من قبل فقد كتبنا حكمها آتاه ع (٣) (قوله من أحيى الخ) رواه البخاري بلفظ من أعمار أرضاً ليست لاحد فهو أحق ورواه أبو يعلى مرفوعاً بلفظ المصنف وزاد وليس لمرق ظالم حق ورواه أبو داود والطبراني بلفظ أني يعلى مرفوعاً عني (٤) (قوله ليس للمرأة الخ) رواه الطبراني وفيه ضعف ورواه سعيد بن منصور وأبو عبيد والبيهقي مرفوعاً عادي الأرض فهو رسول الله ثم لكم من بعدي أخذت الى الله تعالى وإلى الرسول عليه السلام والمضاف اليهما لا يختص بشيء منه أحد بلاذن الامام كالحبس من النسيئة وقال عليه السلام لا حي الا لله ورسوله فدل ان حكم الاراضي للامام عني (٥) (قوله يحتمل أنه اذن الخ) كافي حديث من قتل قتيلاً فله سلبه فاه اذن ومحرض لقوم معين لانصب الشرع ت

لشروع ولاته مغنوم لوصوله الى يد المسلمين بايجاف الخيل والركاب (١) كسائر الثنائم
(وان حجرا) لان الملك بالاحياء والتحجير ليس باحياء لان الاحياء (٢) هو
المارة والتحجير للاعلام (٣) سمي به لانهم كانوا يملونه بوضع الاحجار
حولها أو يملونه لحجر غيرهم عن احيائه (ولا يجوز احياء ما قرب من المامر)
وفي النخيرة اذا وقف انسان جهوري الصوت على مكان عال فصاح باعلى صوته
ففي أي موضع سمع صوته فهو قريب والا فيبعد ذلك ثم البعد شرط عند أبي
يوسف لان الظاهر ان ارتفاع أهل القرية لا ينقطع عن قريب فيسار الحكم عليه
ومحمد اعتبر اقطاع الارتفاع حقيقة ولو كان قريبا ومن حفر بئرا في موات فله
حریمها أربعون ذراعا) والارتفاع هو للكسرة وهو ست قبضات ويوطوي (من
كل جانب) لقوله عليه الصلاة والسلام (٤) من حفر بئرا فله محاسنها أربعون
ذراعا (٥) عطائا لمساكنه وعندما ان كانت (٦) لتناضح فتون ذراعا لقوله عليه
الصلاة والسلام (٧) حریم المين خماسة ذراع وحریم بئر العطن أربعون ذراعا
وحریم التناضح ستون ذراعا وله مرويانه من غير فصل والعام (٨) المتفق على قبوله
والعمل به أولى عنده من الخاص المختلف في قبوله والعمل به (٩) ولان القياس
ولا استدلال مع الاحتمال ع (١) (قوله كسائر الثنائم أي في ان أمرها مغنوم الى
الامام لا يجوز فيها الاقيات على رأي الامام لان جميع الوجوه فان حقيقة الثنائم
مختص بالثنائين لا للموات ع (٢) (قوله هو المارة) أي يناء أو غرس أو كرب
أو سقي. در (٣) (قوله سمي بالتحجير أي التحجير ما حفر من الحجر واحد الاحجار
أو الحجر بمعنى التبع ع (٤) (قوله من حفر بئرا الخ) رواه ابن ماجه وعني وذكر
فيه جرح هذا الحديث وتدليله فراجع ع (٥) (قوله عطائا) ليس صفة لبئر حتى يكون
مخصصا وانما هو بيان للحاجة الى الاربعين غناية فهو مفعول لاجله ع والعطن
مناخ الابل حول الماء ك (٦) (قوله لتناضح) وهي ما ينزح منها الماء بالبئر والتناضح
هو البئر وبئر العطن ما ينزح منها باليد ك (٧) (قوله حریم المين الخ) رواه أبو يوسف
في كتاب الخراج عن الزهري مرسلا وفي سنده الحسن بن عماره عني (٨)
(قوله المتفق على قبوله الخ) ان كان المراد اتفاق المجتهدين واختلافهم بالتعليل كما
الحاجة الى التعليل عنهم وان كان المراد اتفاق المذاهب واختلافهم بالتعليل غير ظاهر
لان الاختلاف في الخاص أول النزاع فلا يصلح الزام على مانع أولوية العام ع
(٩) (قوله ولان القياس الخ) تعليل على النزاع أي سلمنا عدم رجحان أحدهما على
الآخر لكن القياس الخ فلا يرد ان المصير الى القياس انما يكون في المعارضة
الحقيقية وهي هنا صورية لاحقية لان العام اشارة الى نفي الزيادة والخاص عبارة
في آياتها والعبارة راجعة على الاشارة كما هو المقرر فلا مصير الى القياس وتوجه
للمارضة ان الخاص وهو ما روياه ثبت ما رواه أربعين والعام وهو من حفر بئرا

(ومن حفر أرضا ولم يعمرها
تلك حجة دفعها الامام الى
غيره) التحجير في الاصل وضع
الاحجار ليعلم الناس انه أخذها ثم
سمي به الاعلام التي لا يكون بوضع
الاحجار وقبل اشتقاقه من الحاجر
بالسكون فان كربها وسقاها فهو
احياء عند محمد رح وان فعل أحدهما
فهو تحجير (ومن حفر بئرا في
موات بلاذن فله حریمها للعطن
وتناضح أربعون ذراعا من كل
جانب في الاصح) بئر العطن البئر
التي يناخ الابل حولها ويسقى وبئر
التناضح البئر التي يستخرج ماءها
ببئر البئر ونحوه وعندما حریمها
ستون ذراعا وانما قال في الاصح لانه
قد قيل للحریم أربعون ذراعا من
كل الجوانب وذراع السامة ستة
قبضات وعند الحساب كذلك فانهم
قدروه بأربع وعشرين أصبعا كل
أصبحت ست شعيرات مضمومة يطون
بعضها بطون البعض (ولم ينع خصائمه
كذلك) أي من كل جانب (ومن غير
من الحفر في لا فبا وراسوله الحریم
من ثلثة جوانب) أي الذي حفر
من منتهى حریم الأول دون الأول
(ولقناة حریم بقدر ما يصلحها)
هنا عند أبي حنيفة رح وقيل انما لم
ينزح الماء فهو كالنهر فلا حریم له
وعند ظهور الماء كالعين

بأنى استحقاق الحرم (١) لأن عمله في موضع الحفر (٢) والاستحقاق به فيها اتفق عليه الحديثان (٣) تركناه وفيما لموارضا فيه حفظناه (وحريم العين خمسائه) (٤) لماروبنا (فن حفر في حريمها منع منه) لأن بالحفر ملك الحرم ضرورة تمكنه من الانتفاع فليس لغيره التصرف في ملكه (وللقناة) هي مجرى الماء تحت الأرض (ك) (حريم بقدر ما يصلحه) لا تماء المطين ونحوه . ودروالوا وعند ظهور الماء على الأرض كمين غريمه خمسائة ذراع (وما عدل عنه القرات ولم يحتمل عوده فهو موات) لا يمكن في يد أحد لأن قهر الماء يذلح قهر غيره وهو الآن في يد الامام (وان احتمل لا) لحاجة العامة الى كونه نهرا (ولا حريم لنهر) في أرض غيره موقالا (٥) مسناة النهر يمتد عليها ويأق عليها طينه وله آه أشبه بالأرض سورة (٦) لاستوائهما ومعنى لصلاحيته للفرس والزراعة والظاهر شاهد لمن في يده ما هو أشبه به (٧) كالخارجين تنازعا في مصراع باب والمصراع الآخر ملحق على باب أحدهما يقضى لصاحب المصراع الآخر والخلاف فيما اذا لم يكن عليه لاحدهما غرس ولا طين اما اذا كان عليه ذلك فصاحب الشغل أولى لاه صاحب يد . هدابة والخلاف في النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكرى كل حين اما الصغير المحتاج الى الكرى فله حريم بالاتفاق ذكره أبو جعفر الهندواني .

مسائل الشرب

(هو نصيب الماء الأنهار العظام كدجلة والفرات غير مملوك) لاه مباح الامسل لأن قهر الماء يدفع قهر غيره (ولكل ان يسقى أرضه وينوشأ به ويشربه وينصب الرضا عليه ويكرى منها نهرا الى أرضه) لحديث المسلمون شركاء الخ رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . (أن لم يضر بالعمامة) فان أضر بان بغض الماء ويضد حقوق الناس أو ينقطع الماء عن النهر الاعظم أو يمنع جريان السفن . تناورخانية فشكل واحد مسلما كان أو ذميا أو مكاتبيا (٨) منه . بزانية محمد امين (وفي الأنهار للملوكة والآبار والحياض لكل شربه وسقى دابته) قال عليه الخ يفعله لأن له موجبين أحدهما كون الحرم أربعين والثاني ان لا يكون زائدا عليها لأن كلمة من في مخالفة بين والتمييز يمتنع عليه الزيادة . (١) (قوله لأن عمله) أي عمل الحافر . (٢) (قوله والاستحقاق به) أي بالحفر . (٣) (قوله تركناه) وحفظناه التصويبان ما إذا ان على القياس . (٤) (قوله لماروبنا) أي في الحديث الذي استدله من قوله عليه السلام حريم العين خمسائة ذراع . (٥) (قوله مسناة النهر) المسناة الرم . قاموس والرم جمع هرمة سد يترض به الرادي أو هو جمع واحد . قاموس (٦) (قوله لاستوائهما) أي في الحقيقة الأرضية . (٧) (قوله كالخارجين) أي عن المتنازع فيه فالظاهر أنه لو كان في أيديهما فهو بينهما أو في يد أحدهما فهو له ترجيح على الشبه . (٨) (قوله منه) لأن دفع الضرر عنهم واجب

فله الحرم خمسائة ذراع (ولا حريم لنهر في أرض غيره الا بمسحة) هذا عند أبي حنيفة روح وعندهما مستاة النهر يمتد عليها ويأق عليها المطين وكذا في أرض موات (فمسناة بين نهر وجبل وأرض لآخر وليست مع أحد لصاحب الأرض) أي ان لم يكن لاحدهما عليها غرس أو طين ملقى فهي لصاحب الأرض عند أبي حنيفة روح وان كان فصاحب الشغل هو صاحب اليد وعند أبي يوسف روح حرره مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعند محمد روح مقدار بطن النهر من كل جانب (فصل)

(الشرب نصيب الماء والشفة شرب بي آدم واليهتم ولكل حقها في كل ماء لم يحوز باناء وسقى أرضه من البحر ونهر عظيم كدجلة ونحوها وشق نهر لأرضه منها أو نصب الرمي ان لم يضر بالعمامة لاسنى دوابه ان خيف تخرب النهر لكثرة

الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء (١) والكلأ (٢) والنار وأنه ينظم
 الشرب والشرب خص منه الأول وبقي الثاني وهو الشفة ولأن البر ونحوه ما وضع
 للأحرار ولا يملك للباج بدونه (لأرضه) لأنه من قطع شرب صاحبه ولأن
 الشفة تعلق بها حقه فلا يمكن شقها (وإن خيف تخريب النهر لكثرة البقور يمنع)
 للضرر . مع لأن الشفة تعلق حقه بها هداية وإن كانت غير مملوكة له . مع (والحرز في
 الكوز والحب لا يتنفع به إلا باذن صاحبه) لأنه صار ملكا له بالأحرار (وكرى نهر غير
 مملوك من بيت المال) مال الخراج والجزية لأنه كنوايب للمسلمين لا مال
 الصدقات لأنه للفقراء (فإن لم يكن فيه شيء يجبر الناس على كرهه) أحياء لمصلحة
 العامة (وكرى ما هو مملوك على أهله) لأن المنفعة لهم على الخلوص (وبغير الآبي
 على كرهه) دفعا للضرر العام وهو ضرر بقية الشركاء وضرر الآبي خاص ويقابله
 (٣) عوض (٤) فلا يارض به (ومؤنة كرى النهر المشتركة عليهم من أعلاه) أى
 أنما تجب للمؤنة عليهم جميعا إن كان الكرى من أعلاه بناء على أن قوله من أعلاه
 حال من الكرى أما إن كان من تحت فلا يجب عليهم جميعا بله على بعضهم ثم إن
 كان الكرى من أعلاه . مع (فإن جاوز أرض رجس برئ) وقالا على عليهم
 جميعا لأن لصاحب الأعلى حقا في الأسفل لاحتياجه إلى تسيل الماء إن فضل عنه
 وله أن المقصود من الكرى الانتفاع بالسقي وقد حصل لصاحب الأعلى فلا يلزمه
 (٥) انتفاع غيره وليس على صاحب المسيل عمارته كما إذا كان له مسيل على سطح
 غيره (ولا كرى على أهل الشفة) لأنهم (٦) لا يحصون ولاهم (٧) أتباع
 (ويصح دعوى الشرب بنهر أرض) لأنه قد يملك بدون الأرض أو أن يبيع
 الأرض ويبقى الشرب وهو مرغوب فيه (نهر بين قوم احتصموا في الشرب فهو
 بينهم على قدر أراضيهم) لأن المقصود الانتفاع بسقيها فيقدر بقدره بخلاف
 للطريق لأن المقصود التطرق وهو (٨) في الدار الواسعة والضيقة على غلط واحد
 (وليس لاحدهم أن يشق منه نهرا) لأن فيه كسر شفة النهر (أو ينصب عليه
 (١) قوله والكلأ) الثابت بنفسه ولو في أرض مملوكة وأما ما أثبت بأن سقى الأرض
 للملوكة وكرها فاقبضت الحشيش فهو أحق به (٢) قوله والنار) أنه الاستضاءة والاصطلاء
 والاقباس لا أخذ الجرة . ك والحديث رواه الطبراني مرغوبا . عني (٣)
 (قوله عوض) وهو حصته من الشرب . ك (٤) قوله فلا يارض به) أى
 بالضرر الخاص بل يغلب جانب الضرر العام فيجعل ضررا ويجب السعى في إعدامه . ك
 (٥) قوله انتفاع غيره) الصواب نفع غيره لأن الانتفاع في معنى النفع غير مسموع
 . ك (٦) قوله لا يحصون) لأنهم جميع أهل الدنيا (٧) قوله أتباع) وللمؤمن على
 الأصول كما في القليل الموجود في الأمة فإن مؤنته على أهل الحطة لا للمشتري
 والسكان . ك (٨) قوله في الدار) أى إلى الدار الخ أو في شان الدار الخ . مع

وأرضه) بالجسر صلت على دوابه
 (وشجر من نهر غيره وقتناه
 وبه الأبلدة وله سقى شجر
 أو خضر في داره حلا بجراره
 في الأصح وكرى نهر لم يملك
 من بيت المال فإن لم يكن فيه
 شيء قبل العامة) أي يجبر الإمام
 الناس على كرهه (وكرى نهر يملك
 على أهله من أعلاه لأعلى أهل
 الشفة ومن جاوز من أرضه قد
 برئ) أى كل شريك جاوز
 الذين يكرون النهر من أرضه لم يكن
 عليه كرى بلقى النهر وحسنا عند
 أبي حنيفة رج وقالا عليهم كرهه
 من أوله إلى آخره (وصح دعوى
 الشرب بالأرض) هذا استحسان
 لأنه قد يملك بدون الأرض أو أن
 وقد يباع الأرض ويبقى الشرب
 للبائع (فإن احتصم قوم في شرب
 بينهم قسم بقدر أراضيهم ومنع إلا
 على منهم من سكر النهر وإن لم
 يشرب بدونه إلا برضاهم وكل منهم
 من شق نهر منه ونصب رعى
 ودالية أو جسر عليه بلا إذن شريكه
 الأرض وضع في ملكه) بأن يكون

بالماء ومن توسيع ثم التهر ومن
القسمه بالايام وقد كانت بالكوى
الكوى جمع الكوة وهي روزن
اليت ثم استيرت لتقب التي تقب
في الخشب ليحجرى الماء فيه الى
الزراع أو الجداول وإنما يمنع لان
القديم يترك على قدمه ومن سوق
شربه الى أرض له أخرى ليس
لها منه شرب) لانه اذا تقدم انهد
يستدل به على أنه حق تلك الأرض
(والشرب يورث ويوصى بالاتفاق
ولا يباع ولا يؤجر ولا يوهب ولا
يصدق به ولا يجعل مهر او بدل
الصالح ولا يضمن من ملأ أرضه
فنزت أرض جاره أو غرقت ولا
من سقى من شرب غيره) وهو
قول الامام المروفي بخلاف زاده
روح وفي الجامع الصغير البزدوي
انه يضمن والله أعلم
﴿ كتاب الاثمة ﴾

(حرم الخمر وهي التي من ماء العنب
خل واشتد وقذف بالزبد وان قلت)
هذا الاسم خص بهذا الشرع بإجماع
أهل الفقه ولا أقول ان كل مسكر خمر
لاشقاؤه من غفارة العقل فلان الفقه
لا يجرى فيها القياس فلا يسمى الدين
قارورة لقرار الماء فيه ورعاية الوضع
الاول ليست لصحة الاطلاق بل
لترجيح الوضع وقد حققناه في التفتيح
وقذف الزبد هو قول أبي حنيفة روح
وخندها اذا اشتد صار مسكرا لا
يشترط قذف الزبد من غيرها حرام وان
قلت ومن الناس من قال السكر منها
حرام وهذا مدفوع بأن الله تعالى

لا مالبها وعصرم الاتصاف بها

(رحى) لان فيه شغل موضع مشترك بالبناء الأرض أحماءه الا أن يكون رحي (١) لا يضر
بالتهر ولا بالماء وكان موضعها في أرض صاحبها لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر
في حق غيره (أو دالية) جذع طويل يركب تركيب مDAQ الارز في راسه مقرفة
كبيرة يستقى بها والتاعورة ما يدبره الماء. مقرب. أمين (أو جيرا) هو من الخشب
يرفع ويوضع والقنطرة من الآجر والحجر فلا يرفع. ك (أو يوسع ثم التهر)
لكسر الضفة ولزيادة على قدر حق في أخذ الماء (أو يقسم بالايام وقد وقت القسمه
بالكوى) لان القديم يترك على قدمه لتأخير الحق فيه (أو يسوق شربه الى
أرض له أخرى ليس لها فيه شرب بلا رضاهم) لانه اذا تقدم التهد يستدل على
انه حق (ويورث الشرع) لان الوارث يقوم مقام الورث في حقوقه واملاكه
وقد يملك بالارث مالا يملك بغيره من الاسباب كالقصاص والدين والخمر. ك
(ويوصى بالاتفاق بيته) وكانه لان الوصية أخت الميراث. ع لا يبيعه وبيته قلها
لالتصح (ولا يباع ولا يوهب) للجهالة أو للقر (ولو ملا أرضه) ملا متاداء شرح
(ماء فزت أرض جاره أو غرقت لم يضمن) لانه غير متد فيه. هداية وهذا
لان فله غير مستلزم فزت لانه قد يكون وقد لا يكون فلا يكون علة له هو سبب محض
وشرط ضمان المسبب التمدي ككافر البئر وواضح الحجر. ك

﴿ كتاب الاثمة ﴾

(الشراب ما يسكر والحرم منها أربعة الخمر وهي التي من ماء العنب) (٢) وقال
بعض الناس هو اسم لكل مسكر لقوله عليه السلام (٣) كل مسكر خمر وقوله عليه
السلام (٤) الخمر من هاتين الشجرتين وأشار الى السكر والتخذه ولنا انه اسم خاص
فيها ذكرنا باطباقي أهل الفقه ولذا اشتهر استعماله فيه وفي غيره الحديث
الاول (٥) طعن فيه يحيى بن معين والثاني أريد به (٦) بيان الحكم اذ هو اللائق
بمنصب الرسالة (اذا غلى واشتد وقذف بالزبد) وقالوا اذا اشتد صار خمر ولا

(١) قوله لا يضر بالهر ولا بالماء 'ومعنى الضرر بالتهر ما يبناء من كسر ضفته وبالماء
أن يتغير عن سنه الذي كان يجري عليه. هداية أي بان يزوج الماء حتى يصل الى الرحي
في أرضه ثم يجري الى التهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقه اليهم وينقص. اتفاق أمين
(٢) قوله وقال بعض الناس أي من علماء الفقه أراد بهم الأئمة الثلاثة وأصحاب الظاهر
• عيني (٣) قوله كل مسكر خمر) أخرجه مسلم لكن بالظن وامتنع عن نافع عن
ابن عمر قال ولا أعلمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر • عيني
(٤) قوله الخمر من هاتين الخ) أخرجه الجماعة الا البخاري • ك (٥) قوله
طعن فيه يحيى (ولذا رواه مسلم بالظن وقال أحمد بن حنبل كل حديث لا يروى به يحيى
ابن معين فهو ليس بحديث ولا سنة • عيني (٦) قوله بيان الحكم أي الحرمة
• ك أي حرمة قليله وكثيره • ت

مباها وجبا وعليه العقد اجماع الأمة ثم يكفر مستحلها وسقط تقويمها

ويعد شاربها وان لم يسكر ولا يؤثر فيها الطبخ ويجوز تحليلها خلافا للشافعي رح هذه عشرة أحكام (كالطلاء وهو ماء عنب قد طبخ فذهب أقل من ثلثه وغلظا بمجاسة وتبيح التمر أي السكر، وتبيح الزبيب فيمن إذا غلظ واشتدت) الضمير يرجع إلى الطلاء وتبيح التمر وتبيح الزبيب وعند الأوزاعي الطلاء وهو البادق مباح وكذا تبيع الزبيب وعند شريك ابن عبد الله السكر مباح لقوله تعالى تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا وأعلم أن هذه الأشربة إنما تحرم عند أبي حنيفة رح إذا غلظت واشتدت وقذفت بالزبد وعندهما يكفي الاشتداد كما في الحر (وحرمة الحر أقوى فيكفر مستحلبا فقط وحل الثلث الضبي مشتتا) أي يطبخ ماء العنب حتى يذهب ثلثه وبقى ثلثه ثم يوضع حتى يهلي ويشتد ويقذف بالزبد وكذا إن صب فيه الماء حتى يرق بعد مذهب ثلثه ثم يطبخ أدنى طبخة ثم يوضع إلى أن يهلي ويشتد ويقذف بالزبد وإنما حل الثلث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح خلافا للحمود ومالك والشافعي رح (ونبيذ التمر والزبيب مطبوخا أدنى طبخة وإن اشتد إذا شرب ما لم يسكر باللهو وطرب) أي إنما يحل هذه الأشربة إذا شرب ما لم يسكر أما القدح الأخير وهو للسكر حرام اتفاقا وشرطه أن يشرب لا قصد اللهو والطرب بل قصد التقوي (والخيلان) وهو أن يجمع بين ماء التمر والزبيب ويطبخ أدنى طبخة وترك لي أن يهلي

بشرط القذف بالزبد لأن الاسم يثبت به وكذا (١) للمعنى المحرم بالاشتداد وهو للتأثر في الفساد وله أن الغلبان بداية الشدة وكما لها يقذف الزبد وسكونه أقره يتميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع كالحذو وكفار المستحل وحرمة البيع قطعية تناط بالنهاية وقبل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد احتياطاً هداية واختلاف في قذف الزبد في الثلاثة للباقي الطلاء والسكر وتبيح الزبيب كالخلاف في قذف الزبد في الحر (ي) (وحرم قليلها وكثيرها) لأن قليلها دافع إلى كثيرها وهذا من خواص الحر وقد ازداد إشارتها الفنة بالاستكثار منها هداية النظر فإن الملاحظات المصنفين حرمة باقي الثلاثة فيد أن قليل الثلاثة أيضا حرام كقليل الحر إلا أن يقال إن مراد المصنف الحرمة الموجبة للحد ولا ريب أنها منفية في دليل الثلاثة (ع) (والطلاء وهو الصير إن طبخ حتى ذهب أقل من ثلثه) سواء كان قذاهب قليلا أو كثيرا ومنه المصنف وهو مذهب نفسه وكل ذلك حرام عندما (ي) لأنه رقيق ملذ مطرب ولهذا يجتمع عليه الضائق فيحرم شربه دفعا للفساد الملقق به (والسكر وهو الذي من ماء الرطب) وهو حرام لإجماع الصحابة ويدل عليه (٢) ماروينا وقبل أنه مباح لأنه يتخذون منه سكرا آمنا به ولا اشتان بالحرم قلنا أنها محمولة على ما قبل تحريم الأشربة (وتبيح الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب) وهو حرام لأنه رقيق ملذ الخ (والكل حرام إن غلظ واشتد) أي صار مسكرا (ع) (وحرمتها دون حرمة الحر فلا يكفر مستحلبا) لأن حرمتها إيجابية هداية وحرمة السكر وإن كان بإجماع الصحابة وهو مفيد القطع لكن بشرط الثقل للتواتر ولعل لم ينقل بالتواتر (ت) بخلاف الحر (لأن حرمتها قطعية) والحلال منها أربعة فيذ التمر والزبيب إذا طبخ (أي كل واحد منهما) (أدنى طبخة وإن اشتد) (شرب ما لا يسكر) أي ما يقل على ثلثه (باللهو وطرب) وسنذكر التعليل لحل الأربعة في المثلث الضبي (والخيلان) هو عبارة عن تبيع التمر وتبيح الزبيب بخيلان فيطبخ بعد ذلك أدنى طبخة فيترك حتى يهلي ويشتد فإيه البيان وجه الحسل ما روى عن ابن زياد أنه قال سقاني ابن عمر شربة (٣) ما كنت أعتدي إلى أهلي فعدت إليه من الفد فآخبرته بذلك فقال ما زدناك على

(١) (قوله المعنى المحرم) وهي الفدة للطرية (ك) (٢) (قوله ماروينا) هو الحر من حاتين الشجرتين (ك) (٣) (قوله ما كنت الخ) مباعدة في بيان التأخير لأنه إخبار عن حقيقة السكر لأن حقيقة السكر حرام بالاتفاق فكيف يستدل بهذا القول على الحل أو أن الاستدلال بمجرد متى ابن عمر رضي الله عنهما فإن تلك الشربة لو كانت حراما لما سقاه إياها مع كمال قنعه ابن عمر رضي الله عنهما وقواها أما الاحتراز عن إيصال الشرب إلى حد السكر فواجب على الشارب لاختلاف الطبايع والشارب يعرف طبع نفسه وفي الوجه الأول نظر لأن غرض المصنف الاستدلال على حل للفد منها

عجوة وزبيب وهذا من الحايطين وكان مطبوخا لان المروى عنه حرمة قبيح الزبيب وهو النبي منه وما روي انه عليه الصلاة والسلام (١) نهى عن الجمع بين التمر والزبيب الحديث فمحمول (٢) على حالة الشدة وكان ذلك في الابتداء (ونريد السبل والذين والبر والشمر والقدرة طيبخ أولا ولثالث النبي) خلافا لحمد في السبل ولشافعي في الثالث ونريد التمر والزبيب ومالك في الثالث فقام من الهداية لهم قوله صلى الله عليه وسلم (٣) كل مسكر خمر وقوله عليه الصلاة والسلام (٤) ما أسكر كثيره فقليله حرام ولهما قوله عليه الصلاة والسلام (٥) حرمت الخمر ليعينها ويروى بعينها قليلا وكثيرا والسكر من كل شراب (٦) خمر السكر بالتحريم (٧) في غير الخمر (٨) اذ العطف للمغايرة ولان للفرد للعقل هو القصدح للسكر وهو حرام عندنا والحديث الاول غير ثابت على ما بيناه ثم هو محمول على القدح الاخير اذ هو السكر حقيقة - مصادية بناء على ان المشتقات حقيقة في الحال والثاني معارض بما روي - ت فيقرر الاصول والاصل الاباحة لكن هذا الاصل يعارضه أصل تقديم الحرم على المباح (ع) وحل الابتداء بالدياء (ع) هو التمر (ع) والحنث (ع) الجرار الخروفيل الحصر - عني (والتزفت) اذا لم يصل شربها الى حد الاسكار فلو لم يكن المراد بقوله ما اعتدى الخ حقيقة الاسكار لم يبين ان تلك التسمية كانت مشتدة فلم يتم استدلاله (ع) والآخر رواه محمد بن الحسن في كتاب الاثار - تخرج الزبيبي (١) (قوله نهى عن الجمع الخ) رواه الستة - عني (٢) (قوله على حالة الشدة) اي المعط فكمه للاغنياء الجمع بين التسميتين بل المستحب أن يأكل احدهما ويؤخر بالآخر جاره وما روينا محمول على حال السعة حيث اباح الجمع بين التسميتين حكنا روى عن ابراهيم التيمي - ك (٣) (قوله كل مسكر خمر) تقدم تخرجه اول الباب (٤) (قوله ما أسكر كثيره الخ) اخرجناه اصحاب السلف الاربعة مرفوقا (٥) (قوله حرمت الخمر الخ) روى موقوفا على ابن عباس رضى الله عنهما ومرفوقا والوقف اصح - عني (٦) (قوله خمر السكر الخ) التخصيص لا يفيد متطرق اللفظ وأخذ من مفهومه المخالف خلاف المذهب - ت (٧) (قوله في غير الخمر) دخل الطلاء والسكر وقبيح الزبيب في الخلاق التبر فماد الدليل اباحة قليله - ت الا أن يقال ان حرمة قليلها ثابت بدلائل أخر في قيد التبر عما سوي الثلاثة - ع (٨) (قوله اذ العطف) اي هذا العطف للمغايرة بين الخمر وغيرها في حرمة العين والالم يحسن اذ للتاسب ان يقال حرمت للسكرات ليعينها والسكر منها أعظم يعني ان مجرد قاعدة مغايرة المتماثلين وهما الخمر والسكر هنا لا يدل على المقصود هنا وهو حل الاربعة الحلال بل انما يدل عليه هذا العطف بخصوصه بمونة للقيام حيث مرس باسم الخمر واستمدا لحرمة ما على غيرها فلو كانت الاربعة المذكورة حراما لم يحسن تخصيص اسم الخمر بل التاسب ان يقال الخمر - ع

ويشتد يحل بلا هو وطرب (ونريد السبل والذين والبر والشمر والقدرة وان لم يطبخ بلا هو ولا طرب وخل الخمر ولو بملاخ) أي بالقاء شيء فيه وهذا احترازا عن قول الشافعي رح التخليل اذا كان بالقاء شيء فيه لا يحل الخل قولا واحدا وان كان بغير اقاء شيء ففيه قولان له (والا فبإزاء في الدياء والحنث والمزفت والتغير الدياء القرع والحنث الجرة الحضره والمزفت الطرف المطلق المازفت اي القير والتغير الطرف الذي يكون من الحشب المتقور اعلم ان هذه الظروف كانت مخصصة بالخمر فلما حرمت الخمر حرم النبي صلى الله عليه وسلم استعمال هذه الظروف وأما لان في استعماله تشبها بشرب الخمر وأما لان هذه الظروف كان فيها أثر الخمر فلما تمت مدة أباح النبي عليه السلام استعمال هذه الظروف فان أثر الخمر قد زال عنها وأيضا في انتهاء تحريم شيء يباح ويشدد ليرتكبه الناس مرة فادرك الناس واستقر الامر بزول ذلك التشديد بعد حصول المقدود (وحكمه مشرب دردي الخمر والامتناع به) للراد بالكراهة الحرمة لان في أجزاء الخمر الا أنه ذكر لفظ الكراهة لا الحرمة لعدم النص القاطع فيه (ولا يحد شارب بلا سكر) فان في الخمر اما يحد بشرب القليل لان قليل الخمر يدعو الى الكثير ولا كذلك في الهودي فاعتبر حقيقة السكر

كتاب الصيد (يحمل صيد) وفي القليب ثم اعلم ان المختبر مستثنى (٢٤٨) لانه نجس العين وأبو يوسف راح استثنى الاسد لعلو حمة والذب لخساسته والبعض

للطلي جوفه بالزفت اى القير . عيني (والقير) خشبة منقورة . ح لقوله عليه الصلاة والسلام بعد ذكر هذه الاوعية فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحمل شيئاً ولا يجرمه ولا تشربوا مسكراً قال ذلك بعد ما (١) أخبر عن النبي عنه فكان ناسخاً (وخل الخمر سواء خلت أو نخلت) خلافاً للشافعي في التخييل لنا قوله عليه الصلاة والسلام (٢) لم الآدام الخل . هداية والحديث عام يتناول كل ما يطلق عليه اسم الخل . فاية البيان (وكره شربه وردى الخمر والامشاط به) لما فيه من اجزاء الخمر والانتفاع بالمحرم (ولا يحد شربه بلاسكر) خلافاً للشافعي لنا ان قليله لا يدعو الى كثيره . لما في الطباخ نبوة عنه فكان ناقصاً فاقبه غير الخمر من الاشربة ولان فيه التثنية فكان كما اذا غلب عليه الماء بالامتزاج

كتاب الصيد

(هو الاصطياد) ويطلق على ما يصاد (ويحمل بالكلب المعلم) لقوله تعالى واذا حلتم فاصطادوا . هداية وأدنى درجات الامر الاباحة . ك وقوله عليه الصلاة والسلام لمدى بن خاتم الطائي رضى الله عنه (٣) اذا أرسلت كلبك المعلم وكنت اسم الله عليه فكل وان أكل منه فلا تأكل لانه انما أمسكه على نفسه وان شارك كلبك كلب آخر فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيره وعلى اباحتهم انعقد الاجماع ولانه نوع اكتساب وانتفاع بما هو مخلوق فلك وفيه استبقاء للمكثف وتمكنه من اقامة التكاليف (والفهد والبازي وسائر الجوارح للعلمة ولا يد من التلميم) لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح . هداية أى صيد ما علمتم وهو عطف على الطيات . (وذا يترك الاكل ثلاثاً) في الكلب (وبالرجوع اذا دهوته في البازي) وهو (٤) ما ثور عن ابن عباس رضى الله عنهما ولان بدن البازي لا يتحمل الضرب وبدن الكلب يتحملة فيضرب ليتركه ولان آية التلميم ترك المألوف والبازي متوحش فأية تلميمه الاجابة والكلب يعتاد الاتهاب فأية تلميمه ترك الاتهاب (١) (قوله أخبرنا) بقوله عليه الصلاة والسلام نهيتكم عن ثلاث الى ان قال وعن النبي في الدباء والحتم والمزفت فاشربوا الحديث . ك والحديث رواه محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة مرفوعاً وفي لفظ لمسلم نهيتكم عن الظروف وان الظرف لا يحمل شيئاً ولا يجرمه واخرجه ابن حبان مرفوعاً في نهيتكم عن ليد الاوعية وان الوطاء لا يجرم شيئاً . عيني (٢) (قوله لم الآدام الخل) رواه الجماعة الا البخاري عن جابر مرفوعاً . عيني (٣) (قوله اذا أرسلت كلبك الخ) رواه الستة . عيني (٤) (قوله وهو ما ثور الخ) الار رواه محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن ابن عباس رضى الله عنهما ورواه البخاري عنه في فصل الكلب ورواه جرير الطبري

وفي القليب ثم اعلم ان المختبر مستثنى الحق الهداية به لخساسته والظلمر أنه لا يحتاج الى الاستثناء فان الاسد والذب لا يصيران معلمين بل هو الهمة والخساسة فلم يوجد شرط حل الصيد (بشرط علمهما وجرهما أى موضع منه) هذا عند أبي حنيفة روح ومحمد روح وعن أبي يوسف روح أنه لا يشترط الجرح (وارسل أرسل أو كتابي ايحما مسياً) أى لا يترك التسمية ما بدا (على تمتع متوحش يؤكل) يشترط في الصيد أن يحكون تمتعاً بالقول أو الجناحين فالصيد الذى استأنس تمتع غير متوحش والصيد الواقع في الشبكة والساقط في البر والذى أئمنه متوحش غير تمتع لخروجه عن حيز الامتاع (وان لا يشارك الكلب المعلم كلب لا يحمل صيده) مثله كلب غير معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يرسل الصيد أو أرسل وترك للتسمية صمداً (ولا يطول وقته بعد ارساله) فانه ان طال وقته بعد ارساله لم يكن الاصطياد مضافاً الى ارساله بخلاف ما اذا كن الفهد فان هذا حية في الاصطياد فيكون مضافاً الى ارسال (ويسلم المعلم يترك أكل الكلب ثلث مرات ورجوع البازي بدعائه فان أكل منه البازي أكل لا ان أكل فكلب ولا ما أكل منه بعد تركه ثلث مرات ولا ما صاد بعد حق

يتم وقوله اذا بقي في ملكه) أى لا يحمل ما صاد الكلب بعدما أكل حتى يتم أى يترك الاكل ثلاث مرات ولا يحمل ما صاد قبل الاكل (ومن اذا بقي في ملكه فان الكلب اذا أكل علم أنه لم يكن كلباً معلماً وكل ما صاد قبل ذلك الاكل فهو صيد كلب جاهل فيحرم اذا بقي في ملك الصياد

(ومن شرط الحل بالرى التسمية) أي لا يتركها مأمدا (والجرح) (٢٤٩) وان لا يقعد عن طلبه لو ظاب متحامل

سهمه) أي رمى فخاب عن بصره متحاملًا سهمه فادركه ميتا كان لم يقعد عن طلبه حل أكله لان هذا ليس في وسعه وان قعد عن طلبه يحرم لان في وسعه أن يطلبه وقد قال عليه السلام لعل هوام الارض قتله (فان أدركه للرسل أو الراسي حيا ذكاه) المراد انه أدركه حيا وفيه من الحيوة فوق ما يكون في الذبوح يجب التذكية حتى لو ترك التذكية يحرم وقد قال في المتن فان تركها عمدا المراد به انه ترك التذكية مع القدرة عليها اما ان لم يتمكن من التذكية ففي المتن اشارة الى حله كما روى عن أبي حنيفة رح وكنا عن أبي يوسف وهو قول للشافعي رح وفي ظاهر الرواية انه يحرم وان كان حيوة مثل حيوة المذبح فلا اعتبار لها فلا يجب التذكية اما في المتردية واخواتها وفي الشاة التي مرخت فالتتوى على ان الحيوة وان قلت معتبرة حتى لو ذكاه وفيها حيوة قليلة يحمل لقوله تعالى الا ما ذكيت (فان تركها) أي التذكية (عمدا فأت أو أرسل مجوس كلبه فزجره مسلم فزجر) أي أغراه بالصياح فاشتد (أو قتله مراض برضه) للمراض السهم الذي لا يرش له سمي مراضا لانه يصيب الشيء برضه فلو كان في رأسه حدة فأصاب بحده يحمل (أو بشفة حية ذات حدة) اما قل هذا لانه يحتمل أن يكون قد قتله بشفة حتى لو كان

(ومن التسمية عند الارسال) لما رويانا من حديث عدي رضي الله عنه ولان البازي والكلب آلة والذبح لا يحصل الا باستعمال الآلة وفك فيهما بالارسال فصار بمنزلة امرار السكينة فلا بد من التسمية بعده (ومن الجرح في أي موضع كان) لتحقيق ذكاة الاضطرار باتساق ما وجد من الآلة من الجرح اليه بالاستعمال (فان أكل من البازي أكل وان أكل الكلب والفهد لا) خلافا لشافعي في قوله التسميم بإباحة مأكله الكلب ومالك لنا الفرق الذي ينهاه في دلالة التسميم وهو مؤيد بما رويناه من حديث عدي (وان أدركه حيا) ولم يأخذه فان كان بحيث لو أخذه لامتكنه ذبحه لم يؤكل لانه صار في حكم القدور وان كان بحيث لا يمكن ذبحه كل لان اليد لم تثبت والتمكن من الذبح لم يوجد فان أخذه وقد تمكن من ذبحه (ذكاه) لقتله على الأصل قبل حصول التصود باليد اما اذا (١) لم يتمكن من ذبحه وفيه حياة فوق حياة للمذبح ولم يذكره لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف انه يحل بخلاف (٢) ما اذا كانت فيه حياة مثل حياة المذبح لانه ميت حكما الا ترى انه لو وقع في الماء وهو بهذه الحالة لم يحرم كذا وقع وهو ميت والميت ليس بمذبح (وان لم يذكره أو خنقه الكلب ولم يجرحه) حرم لان الجرح شرط على ظاهر الرواية (أو شاركه كلب غير مسلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله عليه عمدا حرم) أيضا لما رويانا من حديث عدي (٣) ولانه اجتمع المبيع والمحرّم فطلب المحرم نصا واحتياطا (وان أرسل مسلم كلبه فزجره مجوس فزجر حل ولو أرسله مجوس فزجره مسلم فزجر حرم) لان الفعل يقع بما هو فوقه أو مثله كافي لنسخ الآي والزجر دون الارسال لانه بناء عليه (٤) ثم المراد بالزجر الاغراء بالصباح عليه

عنه في فصل البازي والكلب - معنى (١) (قوله لم يتمكن الخ) أي لنقد الآلة أصلا أو لضيق الوقت مع وجودها ذلك والحاصل انه لو أخذ الصيد وفيه حياة مثل حياة المذبح ولم يذكره فعلى ما في الحاشية والظهيرية يحل وعلى ما في الناية يحل ان لم يتمكن من ذبحه وعلى ما في الزيل على الأصل الا بذكاة وظاهر كلام البهائم ترجيح الاول - أمين ثم وجه الفرق بين الصيد على ظاهر الهداية وبين نحو التطيعة حيث اعتبر مطلق الحياة ولو أكل من حياة للمذبح في وجوب تذكية نحو التطيعة على الفرق به كما في الدر المختار بخلاف الصيد حيث لم يشتر في وجوب تذكية قدر حياة المذبح فضلا عن أقل منها هو ما ذكره الشيخ أمين من اما قد وجدنا في الصيد ذكاة الاضطرار فاستغنينا به عن ذكاة الاختيار والحالة هذه وقد دنا الذكاة راسافي التطيعة فاضرنا الى القول بوجوب ذكائها في مطلق الحياة اهـ ع (٢) (قوله ما اذا كانت فيه حياة الخ) أي ولم يذكره فانه يحل لانه ميت الخ ع (٣) (قوله ولانه اجتمع المبيع الخ) يشتر الى حديث ما اجتمع الحلال والحرام الا وقد غلب الحرام والحديث وجدته موقوفا على ابن مسعود - مخريج الزيل ش (٤) (قوله ثم المراد بالزجر

وبالزجر مثل الاغلات لانه ان كان دونه من حيث انه بناء عليه فهو فوقه لانه قبل المكلف قاستويا فصلاح ناسخه هداية والقياس ان لا يحل بزجر المسلم لانه ليس بإرسال والارسال شرط وجه الاستحسان انه لما ازجر زجره جعل ذلك بمنزلة ابتداء ارساله (١) وان روى وسمى وجرح أكل (٢) لانه ذاع بالرمي ليكون السهم آلة له فتشترط التسمية عنده (وان أدركه حيا ذكاه وان لم يذكه حرم) لما ينه (وان وقع سهم بصيد فتعامل وغاب وهو في طلبه حل) وقال مالك ان ما توارى عنه ان بات ليلة لا يحل (وان قد عن طلبه ثم أصابه ميتا) (٣) لما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه كره أكل الصيد اذا غاب عن الرامي وقال لعل هوام الارض قتله ولان احتمال الموت بسبب آخر قائم فاينبى أن يحل أكله لان للهووم في هذا كالتحقق لما روينا (٤) الا انا أسقطنا اعتباره لما دام في طلبه ضرورة ان لا يجرى الاصطياد عنه ولا ضرورة فيما اذا قد عن طلبه لا مكان التحرز عن توارى يكون بسبب عمله (وان روى صيدا فوقع في ماء أو على سطح أو جبل ثم ردى منه الى الارض) ولم يكن الجرح مهلكا في الحال اما اذا كان مهلكا في الحال ولم يبق فيه من الحياة الا مثل حياة المذبوح فوقع في الماء أو على السطح أو على الجبل ثم نردى لم ينسب بل يؤكل (٥) حرم (أما في فصل الماء فلا حتمال للموت بالماء لانه مهلك قال عليه الصلاة والسلام لمدى (٦) فان وقعت رميتك في الماء فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله أو سهمك وأما في فصل السطح والحيل فلا نه المتردة وهو حرام بالنس (وان وقع على أرض ابتداء حمل) لانه لا يمكن الاستراز عنه وفي اعتباره سد باب الاصطياد (وما قتله للمراض بعرضه) ولم يجره (ع) أو البندقة (هي طينة مدورة برمي بها) (٧) حرم (أما في المراض

ماء) فانه يحتمل ان الماء قتله فيحرم (أو على سطح أو جبل فتردى منه الى الارض حرم) لان الاحتراز من مثل هذا ممكن (فان وقع على الارض ابتداء) فان الاحتراز من مثل هذا غير ممكن فيحل (أو أرسل كلبه فزجره مجوسى فزجر أو لم يرسله أحد فزجره مسلم فزجر) اعلم انه اذا اجتمع الارسال والزجر أى السوق فالاعتبار للارسال فان كان الارسال من المجوسى والزجر من المسلم حرم وان كان على العكس حل وان لم يوجد الارسال ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حل وان كان من المجوسى حرم (أو أخذ غير ما أرسل عليه أكل) هذا عندنا فانه لا يمكن التلميح بحيث ياخذ ما عينه وعند مالك وج لا يؤكل وان أرسله قتل صيدا ثم قتل صيدا آخر أكله كالرعى سهمي الى صيد فأصابه واصاب آخر وكذا لو أرسل على صيد كثيرة وسمى مرة واحدة بخلاف ذبح شاتين بتسمية واحدة

الاغراء الخ) أى لالتح وان كان ذلك ممنا أيضا لغة لما في القاموس زجره منه ونها كازدجره فزجر وازدجر والكابوبه نهيه والتلير تقابل به قطير قهره كازدجره والبعر سابقه ١٠٠٠ ع (١) (قوله لان الزجر مثل الاغلات) أي من حيث ان لكل منهما وجه الضعف ووجه القوة وتوفي الكفاية من حيث ان كل واحد منهما غير مشروط في حل الصيد بخلاف الارسال اه (٢) (لما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه كره الخ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه غايه ش ويحيى قال ورواه أيضا أبو داود مرسل ١٠٠٠ ع (٣) قوله الا انا أسقطنا الخ) فانه قيل ان في اسقاط اعتبار هذا الاحتمال تخصيص الملة وهي قوله عليه الصلاة والسلام لعل هوام الارض قتله وتخصيصها لا يجوز فقال الا انا الخ يعني ان الملة انما تكون علة عند ترميتها عن الحرج العظيم وفي اعتباره خرج عظيم فلا تحقق الملة حتى يتحقق تخصيصها (٤) (قوله فان وقعت رميتك الخ)

(كسب ربي قطع عضو منه لا الضو) هذا عندنا وعند الشافعي أكلا جميعا لنا قوله عليه السلام ما أبين من الحي فهو ميت (وان قطع أصلا واكثر مع هيضة) أي قطعه قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف العجز (أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قد ينصفين أكل كله) لأن في هذه الصور لا يمكن حياة فوق حياة المذبوح فلم يتلوه قوله عليه السلام ما أبين من الحي فهو ميت بخلاف ما إذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لا مكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبوح وبخلاف ما إذا قطع أقل من نصف الرأس لا مكان الحياة فوق حياة المذبوح (فان رمى سيدها لم يراه آخر قتله فهو الاول وحرم وضمن الثاني قيمته مجروحا ان كان الاول أنحره والا فالثاني وحل) أي رمى سيدها فرماه آخر قتله فان كان الاول أخرجه عن حيز الامتاع فهو ملك الاول ويكون حراما لأن ذكاه ذكاة اختيارية فيحرم حيث قتله بالرمي وإذا كان ملكا للاول وحرم برمي الثاني فالثاني يضمن قيمته حال كونه مجروحا برمي الاول وان لم يكن الاول أخرجه عن حيز الامتاع فهو ملك لثاني لانه قد صاده ويكون حلالا لأن ذكاه اضطرارية (وصاد ما يؤكل لحه وما لا يؤكل) فلا يؤكل لحه فبالاستيلاء يظهر لحه وجهه

فلقوله عليه الصلاة والسلام (١) ما أصاب بجده فكل وما أصاب برضه فلا تأكل ولاه لا بد من الجرح ليتحقق معنى الذكاة . هداية والمراض سهم بلا ريش يعض عرضا . ك وأما في البندقة فلا تأكلها تدق وتكسر ولا تخرج فصار كالمراض (وان رمى سيدها قطع عضو منه أكل الصيد) لما بينا هداية من أن الرمي مع الجرح مبيع وقطع عضو يحقق الجرح لا محالة . ك (لا الضو) وقال الشافعي أكلا ان مات منه كما إذا أبين الرأس بذكاة الاختيار ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (٢) ما أبين من الحي فهو ميت ذكر الحي مطلقا فيصرف الى الحي حقيقة وحكما والضو المبان بهذه الصفة لأن المبان منه حي حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا حكاه ثوهم سلامته بجدهم الجراحة حتى لو كان المبان منه حيا صورة لا حكما بان لم يبق فيه من الحياة الا مثل حياة المذبوح كان قطع نصف الرأس أو أكثره يحل المبان والمبان منه (و) كذا (ان قطعه أثلاثا والاكثر مما على العجز أكل كله) لأن المبان منه حي سورة لا حكما اذ لا يتوهم بقاء حياته بعد هذا الجرح (وحرم سيد الجوسي والوثني وللرند) لانهم ليسوا من أهل الذكاة كما يراه في الذبايح (وان رمى سيدها فلم يخنه) أي لم يخرج من حيز الامتاع (فرمى آخر قتله فهو الثاني) لانه هو الآخر قد قال عليه الصلاة والسلام (٣) الصيد لمن أخذ (وحل) لانه اذا لم يخن لم يخرج من الصيدية فذكاة الاضطراب بعده فهم من غاية البيان . ع (وان أنحره فلاول) لانه بالأعنان صار أخذاه حكما والصيد لمن أخذ (وحرم) اذا كان الاول بحال ينجو منه الصيد لان الموت حيث (٤) مضاف الى الرمي الثاني اما اذا كان بحال لا ينجو منه بان لم يبق فيه من الحياة الا مثل حياة المذبوح كما اذا أبان رأسه يحل لان الموت لا يضاف الى الرمي الثاني لان وجوده وعدمه بمنزلة (وضمن الثاني الاول قيمته غير ما قيمته جراحته) لانه أكل صيدا مملوكا للاول لانه ملكه بالرمي المتخف وهو مفقوس بجراحته وقيمة التلغ تستبر يوم الامتاع (وحل استيلاء ما يؤكل لحه وما لا يؤكل) (٥) لاطلاق ما تلونا والصيد لا يختص بما كول اللحم قال قتله

صيد المسلوب اوانب ومالب واذا ركب فصيدي الابطال

أول الامتاع ينجو جلده وشعره أو دفع شره وكل ذلك مشروع

أخرجه البخاري . ع (١) قوله ما أصاب بجده فكل الخ الحديث في البخاري . ع (٢) قوله ما أبين من الحي الخ رواه أبو داود والترمذي مرفوعا . أخرجه الترمذي (٣) قوله الصيد لمن أخذ قال الترمذي غريب وذكره في التذكرة لأبي عبد الله محمد بن حمدون مرفوعا . مل (٤) قوله مضاف الى الخ وقد كانت ذكاة ذكاة الاختيار ولم توجد . ع (٥) قوله لاطلاق ما تلونا وهو واذا حلق فاستادوا . ع

كتاب الرهن

وهو مشروع بأية فرعان مقبوضة وبما روى أنه عليه الصلاة والسلام (١) اشترى من يهودي طعاما ودرهنا بها مدرعه وعلى ذلك العقد الإجماع ولأنه وثيقة كالكتابة (هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه كل حين) فلا يصح بحق القصاص (ع (ولزم بإيجاب وقبول وقبض محوza) أي مقسوما احتراز عن رهن المشاع . ك وقال مالك يلزم بمجرد العقد لنا مانوكا (٢) والمصدر للقرون بقاءه في محل الجزاء يراد به الأمر (مفرقا) احتراز عن رهن دار فيها متاع الرهن . ك (مميزا) بأن لم يكن متصلا بغيره اتصال خلقة كالتمر على الشجر بدون رهن الشجر . ك لأن كمال القبض بهذه الأمور (والخلية فيه وفي البيع قبض) (٣) والصواب أن الخلية تسليم لا قبض لانه عبارة عن رفع للواقع وهو قبل المسلم لا للتسلم والقبض قبل التسليم وانما يكتفى بالخلية لانها هي غاية ما يقدر عليه والقبض قبل غيره فلا يكلف به . ي (وله أن يرجع عن الرهن ما لم يقبضه) لمدم لزومه قبل القبض (وهو مضمون) وقال الشافعي أمانة لنا قوله عليه الصلاة والسلام للمرتين بعد ما تلقى فرس عنده (٤) ذهب حنك وقوله عليه الصلاة والسلام انما (٥) حرم الرهن فهو بما فيه مناه على ما قالوا اذا (٦) اشتمت قيمة الرهن بعد ما حلك واجامع الصحابة والتابعين على أن الرهن مضمون وأما قوله عليه الصلاة والسلام (٧) لا يخلق الرهن لصاحبه عنه وعليه غرمه فمناه على ما قالوا الاحتباس الكلي بأن يصير مملوكا له كما ذكره الكرخي (٨) عن السلف لا يأخذ من قيمته ومن الدين فلو حلك وقيمت مثل دينه صار مستوفيا دينه وان كانت أكثر من دينه فالفضل أمانة وجسد الدين صار مستوفيا لأن يد المرتين يد الاستيفاء فلا يوجب الضمان الا بالتقدير للمستوفى وقال زفر (١) (قوله اشترى من يهودي الخ) أخرجه البخاري ومسلم . تخرج الزيلعي (٢) قوله وللصدر للقرون بقاءه الخ) كما في ضرب الرقاب فتحريم رقة ثم التقدير والله أعلم فرهن رهان لأن الرهان ليس بمصدر بل جمع ولذا أنت مقبوضة . ك (٣) قوله والصواب أن الخلية تسليم) سلمناه لكن مراد للمنفصلان الخلية كالقبض فلا يصح رجوع الرهن بعدها . ع (٤) قوله ذهب حنك) رواه أبو داود مرسلا وقال عبد الحفي هو مرسل ضعيف وضعه أيضا ابن القطان . عني ولا يجوز أن يراد ذهب حنك في الحبس لانه مما لا يخفى . ك (٥) قوله اذا حرم الخ) رواه أبو داود في مراسبه وقال ابن القطان مرسل صحيح . تخرج الزيلعي (٦) قوله اذا اشتمت) بأن قال كل من الرهن والمرتين لا ادري كم كانت قيمته . ك (٧) قوله لا يخلق الخ) أخرجه ابن حبان والحاكم . عني ضمنه زوائد وعليه غرمه أي لو حلك حلك على الرهن . ك (٨) قوله عن السلف) كما توسعوا إبراهيم وغيرهما . ك

من الرهن بأن يباع الرهن بخلاف العين فان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صورتها من شيء آخر (ويستدل بإيجاب قبول غير لازم) أي يستدل كونه غير لازم (فان الرهن تسليمه والرجوع عنه) أي تسليم الرهن بمعنى الرهن والرجوع عن الرهن بمعنى العقد (فانما سلم قبض محوza) أي مقسوما غير شائع (مفرقا) أي غير مشعول بحق الرهن حتى لا يجوز رهن الأرض بدون التخل والشجر بدون التمر ودار فيها متاع الرهن بدون المتاع (متميزا) أي أن كان متصلا بحق الرهن خلقة كالتمر على الشجر يجب أن يميز ويصله من ظلفه الخ يتعلق بالحمل فيجب لرافقه مما حل فيه كالتمر وهو ليس برهن سواء كان اتصاله به خلقة أو مجاورة والتميز يتعلق بالحمل في الحمل فيجب انقضائه عن محل غير مرهون اذا كان اتصاله به خلقة حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يضره كرهن للمتاح الذي في بيت الرهن (والخلية قبض فيه كما في البيع) الخلية أن يضمه الرهن في موضع يتمكن المرتين من أخذه هذا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رج لا يثبت في التقول الا بالقتل لانه قبض موجب للضمان بمنزلة القصب وعند مالك رج يلزم بدون القبض (وضمن يأخذ من قيمته ومن الدين) اعلم أن هذا تركيب مشكل غفل الناس عن أشكاله وهو أنه يؤول

أن كلمة من هي التي تستعمل مع أصل التضمين وليس كذلك لانه ان الرهن

أريد أنه مضمون باقل من كل واحد فهنا غير مراد وإن أريد أنه مضمون باقل من المجموع أو باقل من أحدهما إن كان الواو بمعنى أو فهنا شيء مجهول غير مفيد بل المراد أنه مضمون بما هو الأقل فإن كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين وإن كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فيكون من البيان تقديره وأنه مضمون بما هو أقل من الآخر الذي هو القيمة نارة والدين أخرى ثم إذا علم الحكم فيما إذا كانت القيمة أكثر وهو أنه مضمون بالدين والفضل أمانة فهم الحكم في صورة المساواة أنه يكون مضموناً بالدين (فلو حلك وما سواء سقط دينه وإن كانت قيمته أكثر فالفضل أمانة وفي الأقل سقط من دينه بقدرها ورجع الرهن (٢٥٣) بالفضل) فالجواب أن يد

الرهن على الرهن على الرهن مستوفاه لانه وثيقة لجانب الاستيفاء تكون موصلة اليه فيكون استيفاء من وجه ويقرر بالهلاك فإذا كان الدين أقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل أمانة وإن كانت القيمة أقل يكون مستوفياً بقدر المالية وهي القيمة فيرجع بالفضل هذا حجة واحدة مالك رح هو مضمون بالقيمة وهذا الشافعي رح هو غير مضمون بل هو أمانة (وللمرهن طلب دينه من راحته) فانه لا يسقط بالرهن طلب الدين (وجب به) أي حبس الراهن بالدين (وجب رهنه بعد فسخ عقده حتى قبض دينه أو يبرأ) فانه لا يطل إلا بالرهن على وجه الفسخ لانه يبقى مضموناً ما بقي القبض والدين (لا الانتفاع به استخدام ولا سكنى ولا ليس ولا اجارة ولا اطارة وهو متمدو فله ولا يطل الرهن به) أي بالتدبير (وإذا طلب دينه أمر باحضار رهنه فإن أحضره سلم كل دينه أو لا ثم رهنه وإذا طلب

الرهن مضمون بالقيمة فإذا زادت القيمة على الدين يرجع الراهن بالزيادة له قول على رضي الله عنه (١) يتراد أن الفضل في الرهن قلنا أنه محمول على (٢) حالة البيع (٣) اقروى عنه أنه قال للمرهن أمين في الفضل ومذهبنا (٤) مروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما (وإن كانت أقل صار مستوفياً بقدره ورجع للرهن بالفضل) لأن الاستيفاء بقدر المالية (وله أن يطلب الراهن دينه ومحبته) لأن حقه باق بعد الرهن والرهن لزيادة الصيانة فلا تمتع به للمطالبة والجس جزاء الظلم فإذا ظهر مظهره بحسبه (ويؤمر المرهن) أن طلب دينه (باحضار رهنه) لأن قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز أن قبض ماله مع قيام يد الاستيفاء كيلا يشكر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرهن وهو محتمل (والراهن بأداء دينه أولاً) ليتعين حقه كما لعين حتى الراهن تحقيقاً للتسوية كما في الثمن والمبيع بمحض المبيع ثم يسلم الثمن أولاً (وإن كان الرهن في يد المرهن لا يمكنه) وفي الهداية ليس عليه أن يمكنه اهـ ع (من البيع حتى يقبض الدين) لأن حكمه الحبس المأمور الى أن يقبض الدين (فإن قضى سلم الرهن) لزوال ماله التسليم (ولا يتنع المرهن بالرهن استخداماً وسكنى ولبساً واجارة) إلا بذن المالك لأن له حق الحبس لا الانتفاع (واجارة) لانه لا يملك الانتفاع بنفسه فلا يملك تسليط الغير عليه إلا بالاذن أيضاً (ويحفظه بنفسه وزوجه وولده وخادمه الذي في عياله) مناه أن يكون الولد في عياله أيضاً وهذا لأن عياله أمانة في يده فصار كالوديعة هداية والحاصل أن العبرة في هذا الباب للمساكنة لا للنفقة ك (وضمن بحفظ (١) قوله يتراد أن الخ) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه . أخرجه زبلي (٢) قوله حالة البيع) قال باعه المرهن يذن الراهن وزاد الثمن على الدين يرد الزيادة على الراهن . غناية (٣) قوله (إذ روى الخ) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه . أخرجه زبلي (٤) قوله (مروى) أما ما عن عمر رضي الله عنه فأخرجه البيهقي وأما ما عن ابن مسعود رضي

في غير بلد القدر أن لم يكن للرهن مؤنة حمل وإن كان سلم دينه بلا احضار رهنه (إنما يسلم الدين أولاً للتيين حتى المرهن كما ذكر في البيع أن الثمن يسلم أولاً لهذا المعنى وقوله وإن طلب متصل بما سبق وهو قوله أمر باحضار رهنه أي يومر باحضار الرهن وإن كان طلب الدين في غير بلد القدر وهذا الحكم هو الأمر باحضار الرهن في غير بلد القدر إنما يثبت إن لم يكن للرهن مؤنة الحمل حتى إذا كان للرهن مؤنة الحمل سلم دينه بلا احضار الرهن (ولا يكلف مرتهن طلب دينه باحضار رهن وضع عند عدل لا ثمن رهن باعه المرهن بأمره حتى يقبضه) أي أن أمر الراهن للمرتهن يبيع رهنه فبإياه فإن لم يقبض الثمن لا يكلف احضار الثمن إذا طلب دينه وإن قبض الثمن يكلف باحضاره (ولا مرتهن معه رهن يمكنه من

بيده حتى يقضى دينه) أى لا يكلف مرتين منه رهن أن يمكن الراهن من بيع الرهن ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف للذكي مبنيا على قضاء الدين (ولا من (٢٥٤) قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه حتى يقضى البقية)

غيرهم وبإيداعه وتمديه قيمته) كالقصب . أى لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة والإمانات تضمن بالتدبير (وأجرة بيت حفظه وحافظه على المرتين) ومن أبى يوسف أنها على الراهن (وأجرة راعيه وثقة الرهن والحراج على الراهن) لأنه من مؤن الملك . حذابة أما كون الأجرة والثقة من مؤن الملك فلاهما لتبعية الدين وأما الحراج فلا لأنه طمعة للقاتلة وهم الحافظون الاملاك على الملك يدفع الامعاء . مع والاصل أن ما يحتاج إليه لتبعية الرهن فهو على الراهن لأن الدين يلقى على ملكه فله إصلاحه لأنه مؤنة ملكه كما في الوديعة وكل ما كان لحفظه أو (١) لردده إلى يد المرتين (٢) ليرده (٣) أو لرد جزء منه فهو على المرتين لأن الامساك حقه والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه وذلك كاجرة الحافظ والبيت

باب ما يجوز ارضائه والارتها به وما لا يجوز

منها مسكن (لا يصح رهن المشاع) خلافا لما شاع لنا أن موجب الرهن الحبس الدائم ورهن المشاع مفوت الدوام لأنه لا بد من للمباينة فصار كما إذا قال رحتك يوما ويوما لا ولأن حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء عند ما هو (٤) لا يتصور (٥) فيما يتناوله المقد وهو المشاع (٦) ولهذا لا يجوز في محتمل القسمة وفي ما لا يحتملها (والتسرة على التخل دونها وزرع الأرض دونها ونخل في أرض دونها) لأن المرهون متصل بما ليس بمرهون خلفة فكان في معنى الشائع وكذا عكس الثلاثة لأن الاتصال يقوم بالطرفين وعن أبي حنيفة أنه يصح في التخل (والحرق والمدير والمكاتب وأم الولد) لأن حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء ولا يتحقق الاستيفاء من هؤلاء لعدم المالية في الحرق وقيام المانع في الباقيين (ولا بالأمانة) لأن قبض الرهن قبض مضمون فلا بد (٧) من ضمان ليقع القبض (٨) مضمونا وتحقق استيفاء الدين منه (وبالعكس) والكفالة بغيرك جائزة والفرق أن الرهن للاستيفاء (٩) ولا استيفاء قبل الوجوب

أما عنه فريب (١) (قوله لردده إلى يد المرتين) كجمل الآبق قائم على المرتين . ك (٢) (قوله ليرده) أي على الراهن فيستوفى دينه . مع (٣) (قوله أو لرد جزء) حكما واداة للرض قائم على المرتين لأن رد كل الرهن واجب عليه فكذلك جزء . ك (٤) (قوله لا يتصور) لأن اليد تثبت على معين والمشاع ليس بعين . ع (٥) (قوله فيما يتناوله) أي يرد عليه . ع (٦) (قوله ولهذا) أي ولكون حكم الرهن ثبوت يد الاستيفاء . ك (٧) (قوله من ضمان) أي على الراهن . ك (٨) (قوله مضمونا) على المرتين بقدر ذلك الضمان . ك (٩) (قوله ولا استيفاء قبل الوجوب) ولا يصح الرهن مضاعفا إلى حال وجود الدين

أي لا يكلف مرتين قضى بعض دينه تسليم بعض رهنه ثم هذا الحكم وهو عدم التكليف للذكي مبنيا على قضاء الدين (وله حفظه بنفسه وجهه) كالزوجة والولد والخادم الذين في عياله (وضمن بحفظه غيرهم وإيداعه وتمديه وجهه) ثم الرهن في خصمه لا يجمله في أصبح آخر) فإن جملة في الخصم استكمال وجهه في أصبح آخر لا لعدم المادة بل هو من باب الحفظ (وعليه مؤن حفظه ورده إلى يده أو رد جزء منه كاجرة بيت حفظه وحافظه فاما جعل الآبق ومداداة الخرج فتقسم على المضمون والأمانة) أي على المرتين مؤنة الخطأ كاجرة بيت الحفظ وأجرة الحافظ وكذا مؤنة رده إلى يد المرتين أن يخرج من يده كجمل الآبق فهو على المرتين إذا كان قيمة الرهن مثل الدين وكذا مؤنة رد جزء من الرهن إلى يد المرتين كمداداة الخرج إذا كان قيمة مثله الدين أما إذا كان قيمته أكثر منه فيقسم على المضمون والأمانة فاهو مضمون قبل المرتين وما هو أمانة قبل الراهن وهذا بخلاف اجرة بيت الحفظ لأن تمامه على المرتين وإن كان قيمة للمرهون أكثر من الدين لأن وجوب ذلك بسبب الحبس وحق الحبس في السكك ثابت له (وعلى الراهن مؤن تبقيته وإصلاح منافعه

وأما

كتفتونه وكسوته وأجر راعيه ونظر ولد الراهن وسقى البستان والقيام بأموره

باب ما يصح رهنه والرهن به ولا ما يصح لا يصح رهن مشاع ونحوه من نخل ودونه وزرع أرض دونها لعدم

كونه متميزاً (وكذا عكسهما أي لا يصح رهن نخل بدون تمر وأرض بدون زرع أو نخل لعدم كونه مفرداً فلا يتم القبض
وعن أبي حنيفة أن رهن الأرض بدون الشجر جائز لأن الشجر اسم للثابت فيكون استثناء الأشجار بمواضعها فيجوز
لأن الاتصال حينئذ يكون اتصالاً مجاوراً ولو رهن النخل بمواضعها جاز أيضاً لأن الاتصال حينئذ اتصال مجاور (ورهن
الحسر وللدير والمكاتب وأم الولد) ثم لما ذكرنا لا يجوز رهنه أراد أن يذكر ما لا يجوز الرهن به فقال (ولا بالأملاك)
كلودية والمستار ومال المنارية والشركة (ولا بالدرك) صورة باع زيد من عمرو داراً فـ رهن بكر عند المشتري شيئاً
بما يدركه في هذا البيع وكذا لو رهن شيئاً بما ذاب له على فلان لا يجوز ولو كفل بهذا يجوز (ولا بين مضومة بغيرها)
المراد أن لا تكون مضومة بالثل أو بالقيمة (كبيع في يد البائع) أي (٢٥٥) باع شيئاً ولم يسلم فـ رهن به شيئاً لا

يجوز لانه اذا ملك العين لم يضمن
البائع شيئاً لكنه يسقط الثمن وهو
حق البائع (ولا بالكفالة بالنفس
وبالنقصان بالنفس وما دونها
وبالشفعة) أي كفل بنفس رجل
فـ رهن بها شيئاً ليسلمها واذا وجب
عليه القصاص فـ رهن شيئاً فلا يتبع
عن القصاص لا يجوز وكذا اذا رهن
البائع أو المشتري شيئاً عند التفييع
ليسلم الدار بالشفعة لا يجوز لعدم
الدين في هذه الصور (وباجرة
الثقة والمغنية والمبيد الجاني أو
للديون) فانه غير مضمون على
المولى فانه لو ملك لا يكون على
المولى شيء فاذن لم يصح الرهن في
هذه الصور فلما رهن أن يأخذ
المرهون من المرتهن ولو ملك
المرهون في يد المرتهن قبل طلب
الراهن ملك بلا شيء لانه لاحكم

وأما الكفالة فلا لزوم للطلبية والزام الأضال يصح مضافاً كما في السوم والسفلة
ولذا تصح الكفالة بما ذاب على فلان لا الرهن به (وببيع) لعدم الضمان لانه
اذا ملك لا يضمن البائع شيئاً (١) لكنه يسقط الثمن وهو حق البائع ويصح
الرهن بالأضال المضومة بينها إن يكون مضومة بالثل والقيمة عند الهلاك كالنصب
والمر لأن الضمان مقرر فيكون رهننا بما هو مضمون فيصح (وانما يصح دين
ولو موعوداً) يحمل المضمون موجوداً للمعالجة فنظر الحال المسلم في انجاز وعده
بخلاف الدرك لأن الظاهر أن المسلم لا يبيع مال غيره فيستحق (ك) (وبرأس مال
السلم وثمن الصرف والمسلم فيه) وقال زفر لا يجوز لأن حكمه الاستيفاء وهذا
استبدال لعدم المجانية وباب الاستبدال مسدود في هذا الاشياء قلنا للمجانية ثابتة
من حيث المالية (٢) فتحقق الاستيفاء من حيث المال وهو للضمون (فان ملك
صار مستوفياً) (٣) لتحقق القبض حكماً (وللاب أن يرهن دين عليه عبد الطفلة)
لأن الاستيفاء معاوضة فلا تحتمل الاضافة لأن اضافة التملك الى المستقبل لا يجوز (ك
(١) قوله لكنه يسقط الثمن الخ) وانما سمي مضومة بغيره لسقوط الضمان ان
كان لم يقبض الثمن ورده ان قبض ثم رده انما هو ضمان الثمن لا ضمان المبيع لأن
ضمان المبيع انما هو قيمته كما في القبض على سوم الثراء (ك) (٢) قوله فتحقق
الاستيفاء) ولا يمكن الاستبدال لأن شرطه تملك البديلين والعين لكونها أمانة في يد
المرتهن لا يمكن تملكه بخلاف الصرف في بدلي الصرف أو بدلي السلم نحو البيع
لأن تملك العين فيه ممكن فلا بد من اعتباره فقد تحقق الاستبدال وبابه مسدود هـاية
(٣) قوله لتحقق القبض) حكماً كما هو الحكم في باب الرهن عند الهلاك (ع

للباطل بقي القبض باذن المالك (ولا رهن خمر وارتها من مسلم أو ذمي المسلم) أي لا يجوز للمسلم أن يرهن خمر أو
ورثتها من مسلم أو ذمي (ولا يضمن له مرتها ذمياً وفي عكسه الضمان) أي ان رهن المسلم من ذمي خمر فهاكت في يد
الذمي لا يضمن للمسلم شيئاً وان رهن الذمي من المسلم خمر فهاكت في يد المسلم يضمن للمسلم لذمي لانه مال
مقوم في حق الذمي دون المسلم (وصحح بين مضومة بالثل أو بالقيمة كالنصب وبدل الطع والهر وبدل الصلح
عن دم عمد) فان هذه الاشياء اذا كانت قائمة بغير عينها وان هلك يجب للثل والقيمة فيصح الرهن بها (وبالمدين ولو
موعوداً بان رهن بقرضه كذا فهاكت في يد المرتهن عليه بما وعده) أي ان ملك في يد المرتهن فلما رهن على المرتهن المقترض
الذي وعده أقرضه فهاكت بالرقع مبتدأ وفي يد المرتهن صفة عليه خبره واعلم أن الرهن انما يكون مضومة بالدين
للموعود اذا كان الدين مساوياً للقيمة أو أقل أما اذا كان أكثر فلا يكون مضومة بالدين بل بالقيمة وانما لم يذكر هذا القسم

لأن الظاهر أن لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن وإن كان على سبيل التدرة حكمه يعلم مما سبق فاعتمد على ذلك (ورأس مال السلم ونحو الصرف والسلم فيه فإن هلك في المجلس قد أخذ وإن افترقا قبل قد الرهن وهلك بسلا) أي إذا رهن برأس مال السلم أو نحو الصرف فإن هلك الرهن قبل الافتراق فالرهن قد استوفى حقه وإن افترقا قبل قد للرهن فيه قبل هلاك الرهن بطل السلم والصرف وهذا التفصيل لا يتأتى في الرهن بالسلم فيه فيصح مطلقا فإن هلك الرهن يصير مستوفيا للسلم فيه فلا يبقى السلم (ورهن بالسلم فيه رهن بدله إذا فسخ) أي إذا كان الشيء مرهونا بالسلم فيه ثم فسخا عقد السلم فهو رهون بالبدل أي يكون له رهن بالسلم إن عجز الرهن حتى يجبيش رأس المال (وهلك رهنه بعد فسخ السلم فيه هلك به) أي إذا رهن المسلم إليه عند رب السلم شيئا بالسلم فيه ثم فسخا عقد السلم فهلك الرهن في يد رب (٢٥٦) السلم فهلكه يكون بالسلم فيه أي يكون على رب السلم

لا يملك الإبداع وهذا أنظر منه لمسي لأن قيام الرهن يحفظه أبلغ خيفة القرامة ولو هلك هلك مضمونا والوديعة تملك أمانة وعن أبي يوسف وزفر ليس له ذلك (وصح رهن الحجرين والمكبل والوزون) لا مكان الاستيفاء فكان محلا للرهن (فإن رهن) هذه الأشياء . يعني (يجلسها هلكت بتمثلها من الدين) لا سار مستوفيا باعتبار الوزن (ولا عبرة بالجودة) (١) وقالا يضمن القيمة من خلاف جله ويكون رهنًا مكانه إذا لاوجه للاستيفاء بالوزن (٢) لفرض الرهن ولا إلى اعتبار القيمة لادائه إلى الربا نصرتنا إلى التضمن بخلاف المجلس (٣) يلتفت القرض ويجعل مكان الرهن (٤) ثم يملكه (٥) وله أنه لا عبرة بالجودة عند المقايمة بالمجلس في الرويات واستيفاء الجيد بالردي جاز كما في الصرف والسلم (٦) وقد حصل الاستيفاء بالأجاء ولا يمكن تحقه بإيجاب الضمان لاه (٧) لا بد له من مطالب ومطالب (١) (قوله وقالا يضمن القيمة) أي تؤخذ القيمة من الرهن ع (٢) (قوله لفرض الرهن) لقوات حقه في الجودة ك (٣) (قوله يلتفت القرض) أي يلتمس قبض الرهن في الحال والألقبض قد انتقض بهلاك الرهن ك (٤) (قوله ثم يملكه) أي يملكه الراهن بقضاء الدين فيملكه ك (٥) (قوله وله أنه لا عبرة الخ) حاصله التزام ضرر الرهن لتعذر دفعه وما عيناه في تصوره بقوله ما نصرتنا الخ منه المصنف بقوله ولا يمكن الخ ع (٦) (قوله وقد حصل الاستيفاء) لما عرفت أن قبض الرهن يثبت الاستيفاء ولا يلتفت إلا بالردي والقرض عدمه . غايه (٧) (قوله لا بد له من مطالب) ولا مطالب بالسلم لأن الراهن قد أدى دينه بالردي فأى قائمة

عقد السلم فهلك الرهن في يد رب أن يؤدي إلى المسلم إليه مقدرا العلم بالسلم فيه لاه إذا هلك الرهن صار كالرب السلم استوفى السلم فيه لأن يد الرهن على الرهن يد استيفاء فيقرر بالهلاك فصار كان رب السلم استوفى المسلم فيه ثم فسخا العقد فلي رب السلم أدها المسلم فيه إلى المسلم إليه (ويدين عليه بعد طفله) عطف على رأس المال أي صحح الرهن بدين على الأب بعد طفله هنا عندنا وعند أبي يوسف روح وزفر روح لا يصح وهو القياس اعتبارا بحقيقة الإبراء وجه الاستحسان أن في حقيقة الإبراء إزالة ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي هذا نصب حافظ لما مع بقائه ملكه (وهم من بعد أوخل أو ذكية أن ظهر العبد حرا والحل خرا والآية ميتة) أي اشترى

عبدًا أو خلا أو شاء مذبحه ورهن بمن المشتري وهو عشرة دراهم مثلا شيئاً ثم ظهر العبد حرا والحل (١) وكذا خرا والاشارة ميتة فالرهن مضمون أي أن هلك وقيمة عشرة دراهم أو أكثر فلي الرهن عشرة دراهم يؤديها إلى الراهن وإن كانت قيمته أقله فليس عليه القيمة لأن رهن بدين واجب ظاهرا (وبينك صلح عن انكار أن أقران لادين) صالح مع انكاره ورهن ببذل الصلح شيئاً ثم تصادقا على أن لادين فالرهن مضمون كما ذكرنا (ورهن الحجرين والمكبل والوزون) فإن رهن بجلسه فهلك بمنه قدرا من دينه (ولا عبرة بالجودة) قوله قدرا نميز من مثله أي يشتر للمائة في القدر وهو الوزن والكليلا باعتبار الجودة وعندها يستبر القيمة فيقوم بخلاف المجلس ويكون رهنًا مكانه فإن رهن أبريق فضة وزنه عشرة دراهم بشرة دراهم فهلك ففسد أي حقيقه روح هلك بالدين وعندهما كان قيمته مثل وزنه أو أكثر فكذا وإن كان قيمته أقل وهي غايه مثلا يشتري بشرة دراهم ذهب ليكون رهنًا مكانه فإن قبل في هذا التركيب وهو قو

فهلك بمثله قدرا من دينه نظر لان الدين اذا كان خمسة عشر ووزنه عشرة وقد حلك فقد حلك بمشرة دراهم من الدين
على المدين خمسة فيكون من التبعيض فلا يتناول ما اذا كان وزنه عشرة والدين عشرة لان التبعيض غير ممكن ولا يكون
ليان هنا لانه لما اراد به التبعيض في صورة لا يكون لليان في صورة أخرى لان المشترك لا عموم له ولا يتناول أيضا اذا
كان وزنه خمسة عشر والدين عشرة لانه يصير مثناه ان (٢٥٧)

الدين وهو عشرة فهذا غير مستقيم
فلنا ليس غرضه بيان أنه باي شيء
مضمون في كل صورة بل الغرض
أنه حالك باعتبار الوزن لا باعتبار
القيمة فتقديره أنه حالك بمثله وزنا
من الدين اذا كان الدين زائدا فاذا
علم الحكم في هذه الصورة يعلم
في صورة المساواة وفي صورة أن
يكون الوزن زائدا على الدين لما
صرف أن الفضل أمانة (ومن شري
على أن يرهن شيئا أو يعطي كفلا
بينهما من غنه وإبي مع استحسانا)
والقياس أن لا يجوز لانه صفقة في
صفقة وجه الاستحسان أنه شرط
ملائم لان الكفالة والرهن
والاستيثاق ملائم للوجوب وأما قال
بينهما لانه لو لم يكن الرهن أو
الكفيل مينا فسد البيع (ولا يجبر
على الوفاء) هذا عندنا لانه لا جبر
على التبرعات وعند زفر عجبر لان
الرهن اذا شرط في البيع صار حقا
من حقوقه كالوكالة المشروطة في
الرهن (والبائع فسخه الا اذا سلم
غنه حالا أو قيمة الرهن رهنا) اذ
عندنا لما صح الشرط فانه وصف
مرغوب فبقواته يكون للبائع حق

(١) وكذا الانسان لا يضمن ملك نفسه ويتمتع الضمان بتعدو النقص (ومن باع عبدا
على أن يرهن للمشتري بالثمن شيئا بمينه) فلو لم يكن مينا كان السقف فاسدا قياسا
واستحسانا . ك (فامتنع لم يجبر) والقياس عدم جواز هذا المقد لما فيه من
صفقة في صفقة وهو منهي عنه ولاه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما
وجه الاستحسان أنه شرط ملائم لان الرهن للاستيثاق والاستيثاق يلائم الوجوب
ثم عدم الاجبار لان الرهن عقد التبرع من جانب الراهن ولا جبر على التبرعات
(و) لكن (لبائع فسخ البيع) لانه وصف مرغوب فيه ومارضى الابه فيتحيز
بقواته (الا أن يدفع المشتري الثمن حالا) لحصول المقصود (أو قيمة الرهن رهنا) لثبوت بد
الاستيفاء على المعنى وهو القيمة (وان قال لبائع أمسك هذا التوب حتى أعطيك الثمن فهو
رهن كاختلاف زفر لنا أنه أي بما يليه عن معنى الرهن وهو الحبس الى وقت الاعطاء والعبارة
في العقود للمعاني قال كحالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحالة في ضد ذلك
كفالة وعن أبي يوسف أنه لا يكون رهنا لان قوله أمسك يحتمل الرهن ويحتمل
الايداع والثاني (٢) أقلهما فيقضى بشيئيه بخلاف ما اذا قال أمسك بدينك أو بمالك
لانه لما قاله بالدين فقد عين جهة الرهن قلنا (٣) لما مداه الى الاعطاء علم أن
مراده الرهن (ولو رهن عبدين بألف لا يأخذ أحدهما بقضاء حصته) وهي ما
يخصه اذا قسم الدين على قيمتهما لان الرهن محبوس بكل الدين فيكون محبوسا
بكل جزء من أجزائه بمالفة في جملة على قضاء الدين (كالبيع) في يد البائع (ولو
رهن عينا عند رجلين صح) لان الرهن أضيف الى جميع البين في صفقة
واحدة ولا شيوخ فيه بخلاف الهبة من رجلين (٤) حيث لا يجوز عند أبي حنيفة
له في المطالبة والمقرن مطالب بالفتح فلا يكون مطالبا بالكسر لتدافع ك (١) قوله
وكذا الانسان لا يضمن ملك نفسه) وللمرته قد صار مستوفيا بالهلاك فقد صار
مالكا له . ك (٢) قوله أقلهما لعدم الضمان . ش (٣) قوله لما مداه الخ (وهذا
لان التصريح بموجب العقد كالتصريح بلفظ العقد لان قوله ملكتك هذا بمشرة
وقوله بمالك بمشرة سواء بموجب الرهن هو الحبس الى وقت الفسك فاذا
صرح بالامساك الى الاعطاء فقد صرح بموجب الرهن . ك (٤) قوله حيث
لا يجوز عند أبي حنيفة) لان حكمها الملك وقد استحال كونها مملوكة لكل منهما

(٣٣ في) (كشف الحقائق) التسخ (فان قال لبائعه أمسك هذا حتى أعطى ثمنك فهو رهن) أي
أعطى المشتري البائع شيئا غير ميبه وقال أمسك هذا حتى أعطى ثمنك يكون رهنا لانه تلفظ بما يفى عن الرهن والعبارة
للساقي وعند زفر رج لا يكون رهنا (وان رهن عبان رجلين بدين لكل منهما صح وكره رهن من كل منهما) أي
يصير كله محبوسا بدين كل واحد لا أن نصفه يكون رهنا عندنا ونصفه عند ذلك وهذا بخلاف الهبة

(والمضون على كل حصة دينه) أي جميع الدين رهن عند كل منهما على الكمال لكن المضون الخ لان عند الملاك يصير كل منهما مستوفيا حصته اذ الاستيفاء بما يتجزى (فان قضى دين أحدهما فالكل رهن عند الآخر) لان جميع الدين رهن عند كل منهما من غير انقسام • هداية كما أثبتته آخا • ع (ويطل بينة كل منهما على أنه رهنه عبده وقبضه) لان كل واحد منهما أثبت بيته حسبا يكون وسيلة الى أن يملك كل العبد بالاستيفاء • عني وهذا مستحيل بخلاف الفصل السابق وهو رهن عبد من رجلين لانه وان كان كاه رهن عند كل منهما حتى انه يجيب حتى يأخذ تمام حقه من الراهن لكن عند الملاك يستوفي حصته لانه ويرهان كل منهما في هذا الفصل ثبت استيفاء كل حقه عند الملاك • ع (ولو مات راعته) أي راعن عبد (والعبد في ايديهما) لا مفهوم لهذا القيد • تكلمة البحر (فبرهن كل على ما وصفنا كان في يد كل واحد نصفه رهنًا بحقه) خلافا لابي يوسف ولهما أن المقصود بموت الراهن اثبات كونه أحق من سائر القرماء وهذا لا يضره الشيوخ وأما في حالة الحياة فالمقصود الحبس (١) والشيوخ يضره كما اذا ادعى الرجلان فكاح اسراة ويرهنانها لوكا حال الحياة ويقضى بالارث بينهما لو بعد الموت (٢) لان الارث يقبل الانقسام

باب الرهن يوضع على يد عدل

أي من يثق الراهن والمرتهن يكون الرهن في يده • غاية اليان (وضعا الرهن على يد عدل صح) وقال مالك لا يصح لان يده يد المالك فالقدم القبض ولنا ان يده على الصورة يد المالك في الحفظ اذ العين امانة ويد المرتهن في المالة لان يده يضمنان والمضون هو المالة فزل منزلة الشخصين تحقيقا لما قصداه من الرهن (ولا يأخذ أحدهما منه) لتعلق حق الراهن به حفظا والمرتهن استيفاء فلا يملك أحدهما ابطال حق الآخر (وهلك في ضمان المرتهن) لان يده في حق للمالة يد المرتهن وهي الضمونة (فان وكل المرتهن أو العدل أو قيرهما بيده عند حلول الدين صح) لانه يؤكل بيع ماله (فان شرطت في عقد الرهن لم ينزل بمنزلة ويموت الراهن والمرتهن) لانهما لما شرطت في العقد صار حقا من حقوقه بلزوم أصله ولانه تعلق به حق على الكمال في زمان واحد فدخل فيه الشيوخ وأما حكم الرهن فحس ولا استعانة في حبس تمامه لكل منهما الا يرى ان كل الرهن محبوس بكل الدين وبكل جزء من أجزائه فكذا هنا يكون كله محبوسا بمجموع حقهما وبحق كل منهما • ك ولنا لو أدى بعض الدين لا يسترد الراهن حصته من الرهن بله جميع الرهن محبوس بالباقي • ع (١) (قوله والشيوخ يضره) وثبوته لكل على الكمال مستند لما سمعته من قوله لان كل واحد أثبت بيته حسبا يكون الخ • ع (٢) (قوله لان الارث يقبل الانقسام) والمقصود في حال الحياة الحل والحل لا ينقسم • ك

من رجلين حيث لا يصح عند أبي (واذا تهاك فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر ولو ملك ضمن كل حصته) فان عند الملاك يصير كل مستوفيا حصته والاستيفاء بما يتجزى (فان قضى دين أحدهما فكله رهن للآخر) لما سر أن كل رهن عند كل واحد (وان رهننا رجلارهننا بدين عليهما صح بكل الدين وعسكه الى قبض الكل) وأما صح هذا لان قبض الرهن وقع في الكل بلا شيوخ (ويطل حجة كل منهما أنه رهن هذا منه وقبضه) هذه مسئة مبتدأة لاتعلق لها بما سبق وصورتها ان كل واحد من الرجلين ادعى ان رهن هذا العبد من هذا المدهي وسلمه اليه وأقام على ذلك بينة تطل حجة كل واحد لانه لا يمكن القضاء لكل واحد منهما ولا لاحدهما لعدم أولويته ولا الى القضاء لكل بالتصنيف للشيوخ (ولو مات راعته) والرهن منهما فبرهن كل على ذلك كأن مع كل نصفه رهنًا بحقه) هذا قول أبي خيفة روح ومحمد روح وهو استحسان وعند أبي يوسف روح هذا باطل وهو التماس كما في الحياة وجه الاستحسان ان حكمه في الحياة وهو الحبس والشيوخ يضره ويمد المات الاستيفاء بالبيع في الدين والشيوخ لا يضره

باب الرهن عند عدل

(يتم الرهن بقبض عدل شرط وضعه عنده) هذا عنده وقال مالك روح لا يجوز لان يده يد المالك ولهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فالقدم القبض قلنا يده على الصورة يد المالك وفي المالة يد المرتهن لان المرتهن

يرجع عليه عند الاستحقاق فالقدم القبض قلنا يده على الصورة يد المالك وفي المالة يد المرتهن لان المرتهن

يده يضمنان والمضنون للمالية فزل منزلة شخصين (ولا يأخذ أحدهما منه وضمن بدفعه إلى أحدهما وحكمه ملك رهن فان وكل السدل أو غيره بيمه اذا حل أجله صح فان شرط) أي التوكيل (في الرهن لا ينزل بالنزل ولا يموت الرهن أو للمرتهن بل يموت الوكيل) سواء كان الوكيل المرتهن أو العدل أو غيرهما وإذا مات الوكيل لا يقوم واره أو وصيه مقامه عندنا وعند أبي يوسف رج أن وصى الوكيل بملك بيمه (وله بيمه بنية وورثته) أي الوكيل يبيع المرهون بنية ورة الراهن (ولا يبيع الراهن أو للمرتهن الا برضى الآخر) أي لا يكون الراهن يبيع الرهن الا برضاء المرتهن وأيضا لا يكون للمرتهن يبيع الرهن الا برضاء الراهن مان وكه (٢٥٩) أو باعه فجاز الراهن بيمه فان حل

أجله وراهنه فتاب أجبر الوكيل على بيمه كوكيل بالخصومة فتاب موكله وأباه) فان الوكيل يجبر على الخصومة فالحاصل أن الوكيل لا يجبر على التصرف الا أن في هذه الصورة اذا تاب الراهن وأبى الوكيل عن البيع فان المرتهن يتضرر فيجب على الوكيل على البيع كما يجبر على الخصومة اذا تاب الموكل فان الموكل اعتمد عليه وغاب فلو لم يخاصم يتضرر الموكل وينتفع حقه فيجب الوكيل على الخصومة (وكذا يجبر لو شرط بعد الرهن في الاصح) اعلم أن في الجير قولين أحدهما أن الجير انما يثبت اذا كانت الوكالة لازمة وهي أن تكون في ضمن عقد الرهن فان كان بمده لا يجبر والآخرون أن الجير بناء على أن حق المرتهن يضع فيجبر كالوكيل بالخصومة اذا تاب الموكل وانما كان هذا القول أصح لان عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول خصوصا اذا وجد دليل آخر (فان باعه العدل فالرهن رهن

المرتهن وفي النزل اتواء حقه (والوكيل يسه بنية وورثته) حكما بيمه في حياة الراهن بشرط حضر منه (وبطل يموت الوكيل) لان الوكالة لا تجري فيها الاوث ولاه رضى برأيه لا برأى غيره وعن أبي يوسف أن وصى الوكيل بملك بيمه (ولا يبيعه المرتهن أو الراهن الا برضاء الآخر) لان الراهن مالك وما رضى بيمه والمرتهن أحق بماله من الراهن فالراهن لا يقدر على تسليمه بالبيع (فان حل الأجل وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيمه) لما ذكرنا من الوجهين في لزومه . هداية عند قول الماتن فان شرطت في عقد الرهن الخ . ك (كالوكيل بالخصومة) يطلب المدي . ك (اذا غاب موكله لجبر عليها) يطلب المدي . ك (لا يوافق المدي لانه لا يقدر على الصعود الى الخصم وكذا المرتهن لا يقدر على بيمه بنفسه (١) بخلاف الوكيل بالبيع لقدره الموكل على بيمه بنفسه فلا يتوى حقه (وان باعه العدل وأوفى مرتهنه فاستحق الرهن) وكان الرهن حالكا فاستحق أن أراد ضمن الراهن لانه فاصب في حقه فان ضمنه فقد البيع وصح الاقتضاء لانه ملكه بإداء الضمان تثبت أنه أمره ببيع ملك نفسه (و) ان أراد (ضمن) العدل لانه تمتد في حقه بالبيع والتسليم فان ضمنه فقد البيع أيضا لانه تبين أنه باع ملك نفسه وحيث (فالعدل يضمن الراهن قيمته) لانه وكيل من جهة واذا ضمنه فقد البيع وصح الاقتضاء . هداية أي استيفاء المرتهن الثمن بدينه . ك (أو المرتهن) عطف على الراهن . ع (ثمنه) لانه تبين أنه أخذ بهير حق لانه انما أداء اليه على حساب أنه ملك الراهن فاذا تبين أنه ملك نفسه لاداء ضمانه لم يكن راضيا بالإداء (٢) فله الرجوع فيبطل الاقتضاء فالمرتهن الرجوع بدينه على الراهن وان كان الرهن قائما يأخذه المستحق (١) (قوله بخلاف الوكيل في البيع) أي في غير ما نحن فيه فانه ان امتنع عن البيع لا يجبر عليه . ع (٢) (قوله فله الرجوع) أي على المرتهن بالثمن . ع وهو أي بالثمن له أي للعدل لا يبدل ملكه . در ثم معنى كون المال بدلا عن آخر اعتباره تمام أحدهما مقابلا

فهلك كملكه فان أوفى ثمنه المرتهن فاستحق) أي الرهن (فحق المالك) أي اذا هلك الرهن في يد المشتري (ضمن) للمستحق الراهن قيمته وصح البيع والقبض أو للعدل ثم هو الراهن وحما أو المرتهن ثمنه وهو له ورجع المرتهن على راعته بدينه) أي المستحق أما أن يضمن الراهن قيمة الرهن لانه فاصب وحيث صح ثبوت الضمان لان الراهن ملكه بإداء الضمان وأما ان يضمن العدل القيمة لانه تمتد بالبيع والتسليم وحيث العدل بالخيار اما أن يضمن الراهن القيمة وحيث صح البيع وقبض الثمن واما أن يضمن المرتهن الثمن الذي أداه اليه وهو له أي ذلك الثمن يكون للعدل فيرجع المرتهن على راعته بدينه (وفي القائم أخذه) أي المستحق المرهون (من مشتره ورجع هو على العدل بثمنه ثم هو على الراهن به وصح القبض)

أي قبض المرتهن الثمن (أو على المرتهن بثمنه ثم هو على الراهن بدينه) أي العدل بالخيار أما أن يرجع على الراهن بالثمن ويحتل صحت قبض المرتهن الثمن وأما أن يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع على الراهن بدينه (وإن لم يشترط التوكيل في الرهن رجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن ثمنه أولاً) أي ماذكر خيار العدل بين تضمين الراهن أو المرتهن أما يكون إذا كانت الوكالة (٢٦٠) مشروطة في عقد الرهن فانه يحتل حلق حق

المرتهن بالوكالة فالعدل قسمين للمرتهن لانه باعه لحقه أما إذا لم تكن مشروطة في الرهن تكون كالوكالة للفرد فانه إذا باع الوكيل وادى الثمن إلى آخر بأمر الموكل ثم لحقه عهدة لا يرجع على القابض فهنا لا يرجع على الراهن سواء قبض المرتهن الثمن أو لم يقبض وصورة ما لم يقبض أن العدل باع الرهن بأمر الراهن وضاع الثمن في يد العدل بلا تمديد ثم استحق للرهن قاضيان الذي يلحق بالعدل يرجع به على الراهن (فان حلك الرهن مع المرتهن فاستحق وضمن الراهن قيمته حلك بدينه) أي يكون مستوفيا بدينه (وإن ضمن للمرتهن رجع على الراهن بقيته وبدينه) أي للستحق بالخيار بين تضمين الراهن أو المرتهن فان ضمن الراهن ملكه بإداء الضمان فصح الرهن وإن ضمن المرتهن يرجع على الراهن بالقيمة لانه مفروء من جهة الراهن وبالدین لانه انتقض قبضه فيعود حقه كما كان قبله عليه لما كان قرار الضمان على الراهن والمالك

ثم المشتري يرجع على العدل بالثمن ثم العدل بين الخيارين المذكورين لكن يضمن الراهن (١) بالقيمة إن شاء تضمينه والمرتهن بالثمن إن شاء تضمينه (وإن مات الرهن عند المرتهن فاستحق) فالستحق الخيار أن شاء ضمن المرتهن (و) إن شاء (من الراهن) لأن كلا منهما متمد في حقه بالقبض أو بالتسليم فان ضمن الراهن (قيمته مات بالدين) لانه ملكه بإداء الضمان فصح الإبقاء (وإن ضمن للمرتهن رجع على الراهن بالقيمة وبدينه) أما بالقيمة فانه مفروء من جهة الراهن وأما بالدين فانه انتقض اقتضاه فيعود حقه كما كان

باب التصرف في الرهن والحماية عليه وجبايته على غيره

(وتوقف بيع الراهن على أجازة مرتهنه أو قضاء دينه) وإن كان تصرفاً في ملكه لكن تعلق به حق المرتهن كالوصية بجميع المال يتوقف على أجازة الوارث لتعلق حقه به (وتخذ عتقه) وقال الشافعي في قول له انه لا ينفذ كالبيع إن كان مصرراً لانه صدر من أهله وأهله في عمله لانه ملكه ولا يحتاج إلى التسليم بخلاف للبيع والهبة للحاجة إلى التسليم ولا يقدر عليه (وطول بدينه لو حالاً) لانه لو طلب بالقيمة فتح للمفاسدة بقدر الدين فلا فائدة فيه (ولو مؤجلاً أخذ منه قيمة المبد وجعلت رهناً مكانه) لأن سبب الضمان متحقق وفي التضمين فائدة هداية وهي الاستيثاق . ش (ولو مصرراً سوى المبد في الأقل من قيمته ومن الدين) وقضى به الدين (٢) إلا إذا كان من خلاف جلس حقه . هداية ثم ينظر إلى قيمته بنجام الآخر وإن كان أحدهما أرفع من الآخر قيمة ففاد قوله بدل ملكه إن الثمن مقابل بنجام الرهن ولو كان الرهن أرفع قيمة وعلى هذا يلغى أن لا يرجع العدل على الراهن بزيادة قيمة الرهن على الثمن فليراجع . ح (١) (قوله بالقيمة) أي بالثمن . عناية وفي المر ثم يرجع هو أي العدل على الراهن به أي بثمنه وإذا رجع عليه صح القبض وسلم الثمن للمرتهن أو رجع العدل على المرتهن بثمنه ثم رجع هو أي المرتهن على الراهن به أي بدينه اه قوله صلح القبض أي قبض المرتهن أميناً ويحتل ظهر أن الاستدراك إشارة إلى الفرق بين مسئلي قيام الرهن وهلاكه بالنسبة إلى رجوع العدل على الراهن . ح (٢) (قوله إلا إذا كان الح) فانه لا يقضي

في للمضمون ثبت لمن عليه قرار الضمان قسین أنه رهن ملك نفسه في باب التصرف والحماية في الرهن يوم (وتوقف بيع الراهن رهنه فان أجاز مرتهنه أو قضى دينه فقد وصار ثمنه رهناً وإن لم يجز ولم يفسخ لا يفسخ في الأصح وصبر المشتري إلى فك الرهن أو رفعه إلى القاضي ليفسخ) اعلم أن المرتهن إذا فسخ بنفسه في رواية والأصح أنه لا يفسخ لأن حقه في الحبس لا يعلل بانقضاء هذا العقد ثبوت موقوفاً فالمشتري أن شاء صبر إلى فك الرهن أو رفع الأمر إلى القاضي ليفسخ البيع (وصح اعتاقه وتديره واستبداده رهنه فان قطعها غنياً في دينه حالاً أخذ دينه وفي مؤجل

يوم التق واليه يوم الرهن وإلى الدين فيسرى في أقل الثلاثة . ك (ويرجع به على سيده) لأنه قضى دينه وهو مضطر فيه بحكم الشرع بخلاف المستسي في الاتفاق لأنه إنما يسى لتحويل التق عنده (١) ولتكميله عندهما وهنا يسى في ضمان غيره بصد تمام حقه (واتلاف الرهن كاتفاقه) لأن حق المرتهن حتى يحترم مضمون بالاتلاف (وإن أتلفه أحسب) فالمرتهن هو الحسم في تضمنه و (يضمن قيمته) يوم حلك (فيكون رهنا عنده) لأنه أحق بين الرهن حال قيامه فكنا في استرداد ما قام مقامه (وخرج من ضمانه بإطره من راعته) (٢) لمنافاة بين يد المارية ويد الرهن (فلو حلك في يد الراهن يملك جانا) لفوات القبض المضمون (ويرجوعه ماد ضمانه) لأن الرهن باق الا في حق الضمان فلو مات الراهن فالمرتهن أحق به من سائر الثمره فإذا بقي الرهن واخذ المرهون ماد الضمان لأنه ماد القبض في عقد الرهن (٣) فيعود بصفته (ولو أمارأ أحدهما أجنبياً باذن الآخر سقط الضمان) لمنافاة بين يد المارية ويد الرهن . ك (ولكل أن يرد رهنا) لأن لكل واحد فيه حقاً محترماً وهذا بخلاف ما لو باعه باذن الآخر حيث يملك الرهن فلا يعود الا بمقدمته لتعلق حق لازم به وأما المارية فغير لازم (وإن استمر ثوباً ليرهنه صح) لأنه تبرع بآثبات ملك اليد فغير بالتبرع بآثبات ملك العين واليد (٤) وهو أن يقضى الدين (ولو عين قدراً أو جلياً أو بدأ) جاز لأن التقيد مفيد اما في المجلس فلاه قد يتيسر للمسير أو المستير جلس دون آخر وفي القدر غرضه نفي الزيادة ليتيسر أدائه وكذا في التقصان ليصير مستوفياً لا كثر عند الحلاك ليرجع عليه وأما البلاد فتختلف في الحفظ (٥) لو (خالف ضمن للمعير المستير أو المرتهن) وإن ضمن المرتهن يرجع بما ضمن وبالدفع على الراهن . ودر يحمل صاحب الثوب كالتحق . ع وقد جئنا في الاستحقاق به دية بل يدل به جلس حقه وقضى به دية . غايه (١) (قوله ولتكميله عندهما) لأنه وإن حقق كله لكن في حقه نقصان لكونه مطلوباً بالمساية فإذا أداها كله . غايه (٢) (قوله لمنافاة بين يد المارية ويد الرهن) يعني أن مدار الضمان على القبض وقد انتقض بالمارية وحيلتدلو كان المرتهن ضماناً لكان ضمانه يملك يد الراهن كيد المرتهن وهذا محال لمنافاة بين الدين لأن يد المارية غير مضمونة ويد الرهن مضمونة فلا ينوب غير المضمون عن المضمون . ك (٣) (قوله فيعود بصفته) وهي كونه مضموناً . ع (٤) (قوله وهو أن يقضى الدين) فانه لو استأذن أن يقضى ديناً عليه بهاله كان صحيحاً وكذا إذا تبرع السان بضمان دين غيره فإذا جاز أن يثبت له ملك اليد والعين بإغناء غير المديون من مال نفسه بطريق التبرع يجوز أن يثبت له ملك اليد بالرهن أيضاً . ك وقوله الشارح أن يثبت له أي للعائن ملك اليد والعين في الدراهم للزيادة وقوله جاز أن يثبت له أي للمرتهن ضمانه فهلك مع مستيره هلك بلا شيء ولكل منهما أن يرد رهنا فإن مات الراهن قبل رده فالمرتهن أحق به من الثمره

يكون رهنا عوضاً من الرهن إلى زمان حلول الأجل وقائمة تظهر إذا كانت القيمة من غير جلس الدين كما إذا كانت القيمة دراهم والدين كبر ولا قدرته على أداء الدين في الحال فيكون الدراهم رهنا إلى محل الأجل (وإن فعلها مسراً ففي التق سعى العبد في أقل من قيمته ومن الدين فيرجع على سيده غنياً وفي أحسبه سعى في كل الدين ولا رجوع) فإن الراهن إذا أمق وهو مسر فإن كان الدين أقل من القيمة سعى العبد في الدين وإن كانت القيمة أقل سعى في القيمة لأنه إنما يسى لأنه لما صدر على المرتهن استيفاء حقه من الراهن يأخذه عن يلقن بالتق والعبد إنما يتنع بمقدار ما يتركه يبرج بما سعى على السيد إنما يسر سيده لأنه قضى دينه وهو مضطر فيه بحكم الشرع فيرجع عليه بما تحمل عنه وفي التدبير والاستيلاد سعى في كل الدين لأن كسب للتدبير والمستولة ملك للولي فيسيان في كل دينه ولا رجوع (واتلاف رهنا كاتفاقه غنياً) أي أن أتلف الراهن الرهن فكما أعطته غنياً أي أن كان الدين حالاً أخذ منه الدين وإن كان مؤجلاً أخذ قيمته ليكون رهنا إلى زمان حلول الأجل (وأجنبى أظنه ضمنه مرتهنه وكان) أي الضمان (رهنا معه ورهن أطره مرتهنه راعته أو أحدهما باذن صاحبه آخر سقط

هذا هو الذي لا ينفك عنه

هذا هو الذي لا ينفك عنه

هذا هو الذي لا ينفك عنه

لان حكم الرهن باق فيه لان يد العارية ليست بلازمة وكونه غير مضمون لا يدل على أنه غير مرهون فان ولد للرهن مرهون غير مضمون (ومرتهن أخذ باستعمال رهنه واستأجره من راحته لعمل أن هلك قبل عمله أو بعده ضمن قيمة الرهن ولو هلك حال عمله لا وصح استئجاره شي لبرهن فبرهن بما شاء وان قيد بقيد بما عين من قدر وجلس ومرتهن وبعد فان خالف ضمن المير مستعيره ويتم رهنه بينه وبين مرتهنه أو ياء (التفسير راجع الى المرتين وسطوف على المستبر (٢٦٢) (ورجع هو بما ضمن وبدته على راحته فان وافق ذلك مع مرتهنه فقد

هداية أي استحقاق الرهن قيل هذا الباب ٥ ك (ووافق وحلك عند المرتين صار مستوفيا) كما هو حكم الرهن ٥ ع (ووجب مثله للمير على المستبر) لانه صار قاضيا دينه بماله بهذا القدر (ولو أتى المير لا يمتنع المرتين ان قضى دينه ٢ لانه غير متبرع حيث يخلص ملكه ولما يرجع على الرهن بما أدى فيجبر المرتين على الدفع بخلاف الاجبي اذا قضى الدين لانه متبرع لانه لا يسى في تخلص ملكه ولا في تفريغ ذمت فكان لطلب أن لا يقبله (وجناية الرهن والمرتهن على الرهن مضمونة) اما جناية الرهن فلتعلق حق لازم محترم به وتعلق مثله بحمل المالك كالاجنبي في حق الضمان كمتعلق حق الورثة بمال المريض والبيد الموصى بخدمة اذا أتلفه الورثة ضمنوا قيمته ليشترى بهاء يد يقوم مقامه واما جناية المرتين فلان العين ملك المالك وقد تمضى عليه (وجناته) (١) اللوحية للمال (عليها وعلى مالها حذر) اما على الرهن فلاها (٢) جناية للملوك على المالك واما على المرتين فلاها لو اعتبرناها لكان التطوير عليه لحصولها في ضمانه فلا فائدة في وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه وقالا جناته على المرتين متبرعة (وان رهن عبدا يساوي ألفا بالف مؤجل فرجعت قيمته الى مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل فالمرتين يقضى للمائة قضاء من حقه) لان قيمة المقتول بدل ماله وحق المرتين متعلق بالمالية فكذا في مقام مقامه (ولا يرجع على الرهن بشيء) لان يد المرتين يد الاستيفاء من الاقضاء وبطلانك يتقرر وقيمه كانت في الاقضاء الفا فيصير (٣) مستوفيا لكل من الاقضاء أو قول لا يمكن جعله مستوفيا الا لف فيما نحن فيه ٥ ع (١) (قوله اللوحية للمال) واما اللوحية لتخصص فعبارة ٥ ك (٢) (قوله جناية للملوك الخ) وهي حذر لانه لو سجن على غيره يجب على الملوك من ماله فلو اعتبرنا جناته عليه لزم الرجوع له عليه وهذا باطل ٥ عناية (٣) (قوله مستوفيا لكل) بجمله المائة لسياسيا في شأن الاستيفاء لكنه أخذه لانه بدل للمالية وقد كان حقه متعلقا بها فكذا ببطلانها أو لتبر للمائة في باب الاستيفاء فتقول لا

أخذ كل دينه ان كانت القيمة مثل الدين أو أكثر وضمن مستعيره قدر دين أو فاه منه لا القيمة وضمن دينه ان كانت أقل وبقى دينه على راحته (أي ان وافق وحلك الرهن مع المرتين فان كانت قيمته عشرة والدين عشرة فقد أخذ المرتين كل الدين ويضمن المستبر الدين الذي أو فاه وعشرة للمير وان كانت قيمته خمسة عشر والدين عشرة فقد أخذ المرتين كل الدين فيضمن المستبر الدين الذي أو فاه أي العشرة ولا يضمن القيمة لانه قد وافق فليس يمتد وان كانت القيمة عشرة والدين خمسة عشر فقد أخذ المرتين بعض الدين وهو عشرة وبقي الدين على الرهن ويضمن المستبر قدر ما أو فاه من الدين وهو العشرة (ولا يمتنع المرتين اذا قضى المير دينه وفك رهنه) اذ هو يسى في تخلص ملكه (ورجع على الرهن بما أدى) لانه غير متبرع كما ذكرنا (فلو هلك مع الرهن قبل رهنه

أو بعد فكلا لا يضمن وان استخذه أو ركه من قبل) لانه أمين خالف ثم عاد الى الواقع بماله فلا يضمن خلافا للشاخي رج (وجناية الرهن على الرهن مضمونة وجناية المرتين عليه تسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليها وعلى مالها حذر) هذا ضمن أي حنيفة رج وقالا جناية الرهن على المرتين متبرعة لانها حصلت على غير مال كوفي الاعتبار فائدة وهي الدفع بالجناية الى المرتين فان شاء الرهن والمرتهن أبطل الرهن ودفع بالجناية الى المرتين فان قال للمرتين لا أطلب الجناية فهو رهن على حاله وله ان الجناية حصلت في ضمان المرتين فعليه تخليصه فلا يقيد وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه (ومن رهن عبدا بماله ألفا بالف مؤجل فصارت قيمته مائة فقتله رجل

وغرم مائة وحل أجله قبض مرتبة المائة من حقه وسقط بغيره (لأن نقصان السر لا يوجب سقوط الدين عندنا خلافا لزفر
رح فإذا سحان الدين باقيا وبد المرتن يد الاستيفاء فيصير مستوفيا لكل من الابتداء (وان باعه بأمره وقبض منه رجع
بما بقي) أي ان باعه المرتن بأمر الراهن بالمائة يد ان صار قيمته مائة (٢٦١) وقبض منه رجع بما بقي لان الدين

لم يسقط بنقصان السر لان نقصان
السر ليس هلاكا لاحتمال المود
على ما كان واذا كان الدين باقيا وقد
أمر الراهن أن يبيع بمائة يكون
البقي في قيمته (وان قله بعد بدل
مائة فدفن به فك كل دينه) هذا عند أبي
حنيفة وأبي يوسف رح وعند محمد رح
هو بالخيار ان شاء فكه وان شاء
سلم البعد المدفوع الى المرتن بمائة
وعند زفر رحمه الله يصير رهنا بماله
لأنه بقي الخلف بقدر العشرة فيقي
الدين بقدره قلنا لزفر رحمه الله ان
البعد الثاني قائم مقام الاول فصار
كما كان الاول قائما وتراجع بسعره
ثم لمحمد رح ان للرهون تفسير في
ضمان المرتن فيخير الراهن كل مبيع
اذا قتل قبل القبض ولهما ان التبر
لم يظهر في حق البعد لقيام الثاني
مقامه (فان جنى الرهن خطاء فداء
مرتبه ولم يرجع) أي على الرهن
لان الجناية حصلت في ضمان المرتن
ولا يملك الدفع لان المرتن غير
مالك (فان أي دفعه الراهن أو
فداء وسقط الدين) أي ان أبي
المرتن أن يقدره قبل للراهن ادفع
البعد أو ائذ عنه وإيا فل سقط
الدين واعلم ان الدين انما يسقط بتمامه
اذا كان الدين أقل من قيمة الرهن

مائة لادائه الى الربا فيصير مستوفيا المائة وفي تسمائة في المين فاذا هلك (١) يصير
مستوفيا تسمائة بالهلاك (ولو باعه بمائة بأمره قبض المائة قضاء من حقه
ورجع بتسمائة) لأنه لما باعه بالأذن فكان الراهن استردده وباعه بنفسه وفيه
بقي الدين الا بقدر المستوفى كذا هذا (وان قله بعد قيمته مائة فدفن به افك بكل
الدين) وقال محمد ان شاء افك بجميع الدين وان شاء سلم البعد المدفوع الى
المرتن بماله وقال زفر يصير رهنا بمائة لان يده يد استيفاء وقد تقرر بالهلاك الا
انه أخلف بدلا بقدر الشر فيبقى الدين بقدره • هداية وسقط تسمائة • عناية
ولاصحابنا ان الثاني قائم مقام الاول لحاودما ولو كان الاول قائما وانقص السر
لا يسقط شيء من الدين فكذا اذا قام المدفوع مكانه وهذا لان نقصان السر عبارة
عن قتل ورغبات الناس وذلك (٢) لا يعتبر في البيع حتى (٣) لا يثبت به الخيار
ولا في النصب حتى لا يجب الضمان (وان مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى
الدين) لان الوصي لو كان حيا كان له يبيع باذن المرتن فكذا لو صبه لقيامه مقامه
(فان لم يكن له وصي نصب له وصي وأمره يبيع) لان القاضي نصب ناظرا للمعجز
عن النظر لنفسه وفي نصب الوصي لظن يؤدي ما عليه ويستوفي ماله

فصل

(رهن حصيرا قيمته عشرة بشرة تخمر ثم نخل وهو يساوي عشرة فهو رهن
بشرة) لان ما يكون عذ لم يبيع يكون حلالا رهن اذا الحلية بالمالية فيهما والخمر وان لم يكن
محلا لبيع ابتداء فهو محل له بقاء فلو اشترى حصيرا وتخمر قبل القبض يبقى العقد
لكن له الخيار لتبيل المبيع • هداية ثم قوله يساوي عشرة وقع اتفاقا لان انتقاص
القيمة مع بقاء القدر لا يوجب سقوط شيء من الدين كالتلف اذا انكسر وبقى
وزنه على حاله • ك (٤) ولا حاجة الى اعتبار الخل في وضع المسئلة لتمام تسليمها بدونه
يمكن الخ حاصل الوجه الثاني انه استوفى الان المائة بالمائة الموجودة وقرر استيفاؤه
التسمائة سابقا بالهلاك • ع فتوله أو قول عطف على يصير • ع (١) قوله يصير
مستوفيا تسمائة بالهلاك (أي من الابتداء متقرا بالهلاك • ع (٢) قوله لا
يعتبر في البيع الخ فكذا في الرهن • ع (٣) قوله لا يثبت به الخيار ان تغير سعر
المبيع قبل القبض • ك (٤) قوله ولا حاجة الخ مفاده انه يبقى رهنا مع كونه
خرا قبل الراهن انشكاكه ويتركه بشرة • ع

أو مساويا أما اذا كان أكثر يسقط من الدين مقدار قيمة البعد ولا يسقط الباقي لكن لم يذكر في لفتن هذا لان النظام
أن لا يكون الدين أكثر من قيمة الرهن (وان مات الراهن باع وصيه الرهن وقضى دينه) هذه مسألة مبتدأة لا تعلق
لها بمسئلة الجناية أي اذا مات الراهن فوصيه يبيع الرهن باذن المرتن يقضى دينه كما اذا كان الراهن حيا فله البيع باذن
المرتن كذا هنا (فان لم يكن له وصي نصب وصي يبيعه) فصل في التفرقات • ع يصير قيمته عشرة رهن بها فتخمر

والمحل وهو يبدل أى المحل يبدل عشرة (بقي رهنها) فالخامس أن ما هو محل البيع محل الرهن وما ليس محلا ليس محلا للرهن والرهن والرهن (٣٦٤) فليس ابتداء لكن محل له بقائه فكذلك للرهن (وشاة قيمتها عشرة رهنا

ت (وإن رهن شاة قيمتها عشرة فأتى فدينج جلدتها وهو يساوى درهما فهو رهن بدرهم) لأن الرهن يقرر بالملاك فإذا أحيى بعض المحل عاد حكمه بقدره بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبيعة قبل القبض فدينج جلدتها حيث لا يعود البيع فيه لأن البيع يلتقط بالملاك قبل القبض ولتقتض لا يعود أما الرهن فيقرر بالملاك - هداية هذا إذا كانت قيمته يوم الارتهان درهما وإن كانت قيمته يوم الارتهان درهمين فهو رهن بدرهمين لأن العبرة في قيمة الرهن ليوم الارتهان (وإنما الرهن كالولد والتمر والصوف واللبن للرهن) لأنه متولد من ملكه (وهو رهن مع الأصل) لأنه تبع والرهن حق لازم ليسرى إليه - هداية بخلاف ولد الجارية الأجنبية حيث لا يسرى حكم جنائنها إليه لأن الحق فيها غير متأكد لانفراد المولى بإبطاله بالفداء (وكذلك جانا) (١) لأن الاتباع لا ينقطع لها عما يقابل بالأصل لعدم دخولها في المقدّر قصدا لعدم تناول اللفظ إليها (وإن بقي وحلك الأصل فك ينقطع يقسم الدين على قيمته يوم الفكاك وقيمة الأصل يوم القبض) لأن الرهن يصير مضمونا بالقبض والزيادة نصير (٢) مقصودة بالفكاك إذا بقي إلى وقته والتبع يقابله شيء إذا صار مقصودا (٣) كولد للبيع (فقط من الدين حصة الأصل) لأن الأصل يقابل الدين مقصودا (وفك التمام بحصة) لصيرورته مقصودا بالفكاك (ولصح الزيادة في الرهن لافي الدين) وقال زفر والشافعي لا تصح فيها وقال أبو يوسف تصح فيها ولا يبي خيفة ومحمد أن الزيادة في الدين (٤) توجب الشروع في الرهن وهو غير مشروع عندنا والزيادة في الرهن توجب الشروع في الدين وهو لا يمنع صحة الرهن لجواز الرهن بخمسائة من ألف دين وهو شائع فيه (وإن رهن عبدا بالف قدفع عبدا آخر مكان الأول وقيمة كل ألف) قيد اتفاق - محمد أمين (قال أول رهن) لأن الأول دخل في ضمانه بالقبض والدين وحما باتيان فلا يخرج عن ضمان إلا بنقض القبض مادام الدين باقيا (حتى يرد (١) قوله لأن الاتباع لا يقطع لها الخ) يرد عليه أرش طرف الرهن قائم تابع ويقابله شيء من الدين أن حلك أي الأرض عند المرتين والجواب أن قس الطرف صار مقصودا لوقوع الفعل الحسى عليه فكذلك يرد وهو الأرض (٢) قوله مقصودة لتمامها نصير مقصودة بضم حسى ولا فعل هنا إلا الفكاك (٣) معنى والفكاك فعل حسى لما فيه من دفع العراحم وقتل البعد وكلاهما حسيان (٤) قوله كولد للبيع لا حصة له من الثمن فلو حلك قبل القبض لا يستقط شيء من الثمن لكن إذا ماتت الأم قبل الولد فالمشترى يأخذ الولد بحصة من الثمن لأنه صار مقصودا بالقبض (٥) قوله توجب الشروع) لأن بعض الرهن يفرغ من الدين الأول ليقتبضه ضمان الدين الثاني. ك

بها فأتى فدينج جلدتها فبدل درهما فهو رهن به وإنما الرهن كولد ولبنه وصوفه وتمره لرهنه وهو رهن مع أصله وبذلك بلا شيء) قاله لم يبدل تحت المقدّر مقصودا (فإن حلك أصله وبقي هو فك يقطع يقسم الدين على قيمته يوم فكه وقيمة أصله يوم قبضه ويستقط حصة أصله وفك يقطع) كما إذا كان الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة وقيمة التمام يوم الفكاك خمسة فتأخذ الشرة حصة الأصل فيسقط وتلك الشرة حصة التمام فينتك (وإنما الزيادة في الرهن تصح وفي الدين لا) هذا عند أبي خيفة روح ومحمد روح وعند أبي يوسف روح يجوز الزيادة في الدين أيضا فإن الدين بمنزلة للثمن والزيادة في الثمن يجوز قلنا الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن وعند زفر والشافعي روح لا يجوز في شيء منها كما لا يجوز في البيع والثمن ضدهما وقد مر في البيوع) فإن رهن عبدا يبدل التام بالف قدفع عبدا كذلك وهذا بدل الأول فهو رهن) أي الأول رهن (حتى يرد إلى راحته ومهرته أمين في الآخر حتى يبعه مكان الأول) أي يرد الأول إلى الرهن فيلنقضي بسير الثاني مضمونا ولو أبرأ المرتين راحته عن دينه أو وهبه منه فملك الرهن) أي في بد

للمرتهن (ملك بلا شيء) وهذا استحسان وفي القياس حلك بالدين وهو قول زفر روح (ولو قبض إلى المرتهن دينه أو بضمه من راحته أو غيره أو شري بالدين حينا أو صالح عنه على شيء أو أحل الرهن مرتهنه بدينه على

آخر ثم هلك رهنه معه هلك بالدين ورد ما قبض الى من أدى وبطلت الحوالة وكذا لو تصادقا على أن لادين ثم هلك حلك بالدين (حكم هذه المسألة مبنى على أن يد المرتهن يد استيفاء بتقرب ذلك بالهلاك فإذا هلك تمين أن الاستيفاء وقع مكررا فبرد ما قبض الى من أدى فإن أدى المدينون رد إليه وإن أدى غيره برى الى (٢٦٥) ذلك الغير وإن أحال بطل الحوالة

وفي سورة التصادق وجوب الدين محتمل اذا عرفت هذا فزفر روح قاس المسئلة الخلافية على هذه الصورة ووجه الاستحسان هو الفرق بينهما وهو أن الهلاك بالدين يقتضى وجود الدين وبالبراء والمطية لا يقتضى الدين أصلا بخلاف الاستيفاء فإن بالاستيفاء لا يعدم الدين بل يثبت لكل منهما على الآخر دين فيسقط المطلب لعدم الفائدة

كتاب الجنایات

اعلم أن القتل خمسة أنواع عمد وشبه عمد وخطأ وجار مجرى الخطأ والقتل بسبب فين هذه الأنواع بأحكامها فقال (القتل السمد ضربه قصدا بما يهرق الاجزاء كسلاح ومعد من خشب أو حجر وليطة ونار) هذا عند أبي حنيفة روح وهندما وعند الشافعي روح ضربه قصدا بما لا يطبقه البنية حتى ان ضربه قصدا بحجر عظيم أو خشب عظيم فهو عمد (وهو يأثم ويجب القود عينا) هذا عند خلافا للشافعي روح فان القود غير متعين عنده بل التولى غير بين القود وأخذ الدية لنا أن المال إنما يجب في الخطأ ضرورة صيانة النفس عن المنكر اذ لا مائة ينه وبين النفس ففي السمد لا يجب المال مع احتمال لقتل سورة

الى الراهن والمرتهن في الآخر أمين) لهما وضيا بدخول أحدهما في الضمان لا بدخولهما (حتى يجعله مكان الاول) يرد الاول الى الراهن ع

كتاب الجنایات

(موجب القتل عمدا وهو ما تمعد ضربه بسلاح ونحوه في تقريب الاجزاء) متعلق بغيره ع لان العمد هو القصد ولا يوقف عليه الا بدليله وهو استعمال الآلة للقتال (كالخشب والحجر والليطة) فشر القصد ع ك (والنار الاتم والقود) أما الاتم فلقوله تعالى ومن قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم الآخرة لطق به غير واحد من السنة وعليه المقد الاجماع واما القود فلقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الآية الا انه قيد بوصف العمد لقوله عليه السلام (١) العمد قوداي موجب (عينا) وهو أحد قولي للشافعي الا ان له حتى المندول الى المال من غير رضا ما قتال وفي قول الواجب أحدهما لا يمينه (٢) ويشتمل باختياره ولنا ما لموا من الكتاب وما روي من السنة ولان المال لا يصلح موجبا (٣) لعدم المائة (٤) والقصاص يصلح (٥) لقيائل (٦) وفيه مصلحة الاحياء زجرا (٧) وفي الخطأ وجوب المال ضرورة صون النفس عن الإهدار (الا ان يمتنى) لان الحق لم (لا الكفارة) خلافا للشافعي لنا ان في الكفارة معنى العبادة فلا تنط بما هو كبيرة محضة ولان الكفارة من المقادير وتبينها في الشرع لدفع الأدنى لا يمينها لدفع الأعلى (وشبهه وهو ان يتمعد ضربه بغير ما ذكر) وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي لو ضربه بحجر عظيم أو خشب عظيم فهو عمد وشبهه ان يتمعد به بما لا يقتل غالبا هداية وقال مالك لا أدري ما شبه العمد وأعمال القتل الخطأ والعمد ك

(١) قوله العمد قود) هذا يدل على ثبتي ماعداه لوقوعه في مقام البيان هاش والحديث مشهور قلته الأمة بالقبول فصلح مقيدا للكتاب لكنه استدلال بغيرهم المتخلفة ك ويمكن ان يجاب بأنه استدلال بالسكوت في محل وجوب البيان كما يشير اليه قول المهشم لوقوعه الخ ع (٢) قوله ويشتمل باختياره وعلى هنا نوعي قولي عن القصاص أو مات القاتل فلولي أخذ الدية ك (٣) قوله لعدم المائة لان الأدنى خلق لتحمل امانة الله والمال خلق لمصالح الأدنى ك (٤) قوله والقصاص يصلح أى لان يكون موجبا للقتل ع (٥) قوله لقيائل أى بين النفسين فالنفس بالنفس ع (٦) قوله وفيه مصلحة الاحياء زجرا لان من تفكر في أنه ان قتل قتل به يزجر عن قتله فكان حياة لهما ك (٧) قوله وفي الخطأ وجوب المال الخ) بالنص على

(٣٤ في) (كشف الحقائق) ومعنى (لا الكفارة) خلافا للشافعي روح وهو يقول لما وجبت في الخطأ فاولى ان نجب في السمد ونحن نقول لا يلزم من كون الكفارة سارة للخطأ كونها سارة للسمد وهو كبيرة محضة (وشبه العمد ضربه قصدا بغير ما ذكر) كالمصاص والوسط والحجر الصغير وأما الضرب بالحجر العظيم والخشب العظيم فن

شبه العمد أيضا عند أبي حنيفة وحسب خلافا لغيره (وفيه الاتم والكفار قودية مغلفة على العاقلة) سيأتي تفسير الدية المنلظة
وتفسير العاقلة ان شاء الله تعالى (٢٦٦) (بلا قود وهو فيها دون النفس عمد) أى ضرب

قصدا بغير ماذكر فيها دون النفس عمد . موجب القصاص فليس فيها دون النفس شبه عمد (وفي الخطأ ولو على عبد) انا قال هذا لنفع توهم ان العمد مال وضمان الاموال لا يكون على العاقلة فمع ذلك اذا كان قتله خطأ تكون الدية على العاقلة (قصدا كرميه مسلما ظنه صيدا أو حريا أو فعلا كرميه ضررنا قاصب آديا) الخطأ ضربان خطأ في القصد وخطأ في الفعل فالخطأ في الفعل ان يقصد فعلا ففسد منه فعل آخر كما اذا رعى للفرض فخطأ قاصب غيره والخطأ في القصد ان لا يكون الخطأ في الفعل وانما يكون الخطأ في قصده بانه قصد بهذا الفعل حريا لكن أخطأ في ذلك القصد حيث لم يكن ما قصده حريا وليس في الخطأ اثم القتل بل اثم ترك الاحتياط فان شرع الكفارة دليل الاتم (وما جرى مجراه كنائم سقط على آخر فقتله) أى كمثل نائم سقط على آخر فقتل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه (كفارة ودية على ماقتله وفي القتل بسبب كتلفه) أى كاتلافه (بوضع حجر وحفر ثور في غير ملكه دية على العاقلة بلا كفارة ولا ارض الا هنا) هذا عندنا وعند الشافعي رح نجيب الكفارة

لنا قوله عليه الصلاة والسلام (١) قبله خطأ العمد قتيل السوط والمسا وفيه مائة من الايل (٢) ولان الآلة غير موضوعة للقتل ولا مستعملة فيه اذ لا يمكن استعمالها (٣) على غرة من المقصود قتله (٤) وبه يحصل القتل غالبا فقصر العمد نظرا الى الآلة (الاتم) لانه كان قصدا في الضرب (والكفارة) لشبهه بالخطأ (ودية مغلفة على العاقلة) اعتبارا بالخطأ (للقود) للحديث المذكور واما ما روى انه صلى الله عليه وسلم رض رأس يهودي بين حجرين حين رض رأس صبية بين حجرين فلاه كان ساعيا في الارض بالنسابة يماروي انه اغارض رأسها ليأخذ ما عليها من الحلبي فقد صار قاطع الطريق .ع (والخطأ وهو ان يرمى شخصا ظنه صيدا أو حريا فاذا هو مسلم) وهذا خطأ في القصد (أو غرضا قاصب آديا) وهذا خطأ في الفعل (وما جرى مجراه كنائم اقلب على رجل فقتله الكفارة والدية على العاقلة) أى موجب قتله الخطأ وما جرى مجراه الكفارة الخ .ع لقوله تعالى قتل حريرة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الآية (والقتل بسبب تكافر البئر) على بحر الناس والا فلا دية .مكن (وواضح الحبر في غير ملكه الدية على العاقلة) لانه سبب التلف وهو .تمد فيه قاتل (٥) موقعا دائما فوجبت الدية (للكفارة) خلافا لشافعي ولنا انه وان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا ياتم بالمولد على ما قالوا وهذه الكفارة كفارة ذنب القتل وكذا الحرمان بسببه .هداية ولان الكفارة جزاء فعل القتل ولا فعل منه .ع (والكل يوجب حرمان الارث الا هنا) خلافا لشافعي ولنا ان الحرمان جزاء فعل القتل أيضا ولا فعل منه (وشبه العمد في النفس عمد فيها سواها) لان اطلاق النفس يختلف باختلاف الآلة وما دونها لا يخص بآلة دون آلة . هداية لان القتل ازهق الروح وهي غير محسوسة ليقصد أخذها فيستدل عليه بالآلة فيختلف باختلاف الآلة واتلاف مادونها بالجرح وهو محسوس فلا حاجة الى الاستدلال بالآلة .ك

باب ما يوجب القود وما لا يوجبه

(يجب القصاص بقتل كل محقون الدم) حقنا كاملا فلا قصاص بقتل من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وان كان مصوم الدم على التأييد لصدم كال الحقن لان كاله بالمصمة المؤمنة وللقومه الاولى بالاسلام والثانية بدار الاسلام .ك ولم توجد الثانية

خلاف القياس .ك (١) (قوله قبله خطأ السمد الخ) رواه ابن أبي شيبة في الديات من مصنفه .نخريج الزيلعي .ش وتخصيص المسا بالصغيرة ابطال لاطلاقها . هداية (٢) (قوله ولان الآلة) أي المصانيرة كانت أو كبيرة .عناية (٣) (قوله على غرة) أي غيلة .ع (٤) (قوله وبه) أي بالاستعمال على النسرة . عناية (٥) (قوله موقعا) راجع لما حفر كما ان دائما راجع الى واضح الحبر .ش

ويثبت به حرمان الميراث لحاقا بالخطأ لانا القتل معدوم حقيقة والحق بالخطأ في حق الضمان انى غيره .نق على اصله .ع
(باب ما يوجب القود وما لا يوجب)

وهو للمسلم والذمي وأبدا احتراز عن المستامن فان حقن دمه مؤقت (٢٦٧) الى رجوعه (فيقتل الحر بالحر

وبالعبد) هذا عندنا وعند الشافعي
 وح لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى
 الحر بالحر والعبد بالعبد ولنا ان
 النفس بالنفس وقوله الحر بالحر لا
 يدل على التثني فيها عداه على أصحنا
 على أنه ان دل عليه يجب ان لا يقتل العبد
 بالحر لقوله تعالى 'عبد بالعبد'
 (والمسلم بالذمي) هذا عندنا خلافا
 لشافعي وح (لأما بمستامن بل هو
 بمنته) أى يقتل للمستامن بمنته وهو
 المستامن (والمقاتل بالمجنون والبالغ
 بالصبي والصحيح بالاعمى والزمن
 ونقص الأطراف والرجل بالمرأة
 والفرع بأصله لا بعكسه ولا سيد
 ببسده ومديره ومكاتبه وعبد ولده
 وعبد بسنه له ولا ببسده الرمن حتى
 يجتمع قاعداه) لان المرتين لملك
 له فلا يله والراهن لو تولاه لبطال
 حق المرتين في الدين فيشترط
 اجتماعهما ليسقط حق المرتين برضاه
 (ولا يمكاتب قتل حمدا عن وفاء
 ووارث وسيد وان اجتمعا) لانه
 ظهر الاختلاف بين الصحابة رضي
 الله عنهم في موته حرا أو رقيقا
 فان مات حرا فالولي هو الوارث
 وان مات رقيقا فالولي هو المولى
 فاشتبه من له الحق فلا يقتص قاتله
 وان اجتمع الوارث والمولى (فان
 لم يدع وارثا غير سيده أو تركه ولا
 وفاء أقاد سيده) هذا عند أبي حنيفة
 وح وأبي يوسف وح خلافا لحمد
 وح وان لم يترك وفاء أقاد السيد
 أيضا لانه متين (ويسقط قودورته

ع (على التأيد) احترازا عن دم المستامن مع ثلثي شبهة الإباحة ولتنحقق
 المساواة (مما يقتل الحر بالحر والعبد) لامومات • هداية مثل كتب عليكم
 القصاص • ان النفس بالنفس وقوله عليه الصلاة والسلام الممد قود • ع وقال الشافعي
 لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه للفتابة
 ان لا يقتل حر ببسده ولان مبنى القصاص على المساواة (١) وهي متقية بين المالك والمملوك
 وانما يقتل العبد بالحر لانه تفاوت الى قصاص ولنا ان القصاص يقتضي المساواة في
 العصة (٢) وهي بالدين أو الدار وهما متساويان فيما والنس تخصيص ماله كذا فلا يبنى
 ماعناه (والمسلم بالذمي) وقال الشافعي لا يقتل المسلم بكافر لحديث (٣) لا يقتل
 مؤمن بكافر ولان الكفر مبيح فأورث الشبهة ولنا ان التي عليه الصلاة والسلام
 (٤) قتل مسلما بذمي ولان المساواة في العصة ثابتة نظرا الى (٥) التكليف أو
 الدار والبيع كفر الحارب لا المسلم والقتل (٦) بمنته يؤذن بانتفاء الشبهة والمراد
 بما روي الحربي لسياسة (٧) ولا ذوعهد في عهده (٨) والمعتق للمغبرة (ولا
 يتلان بالمستامن) لانه غير محقون الدم على التأيد وكذا كفره باعث على الحراب
 لانه على قصد الرجوع (والرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى والزمن
 ونقص الأطراف والمجنون) لامومات ولان في اعتبار التفاوت في ما وراء العصة
 امتناع القصاص وظهور التفاضل والتفاني (والولد بالولد) لعدم المسقط (ولا يقتل
 الرجل بالولد) وقال مالك بقاد اذا ذبحه ذمما لقوله عليه الصلاة والسلام (٩) لا يقاتل
 (١) قوله وهي متقية بين المالك والمملوك أي من كان من شأنه ان يكون مالكا
 أو مملوكا والا فوضع المسئلة ليس بمختص بقتل الرجل عبده • ع (٢) قوله وهي بالدين
 أي عنده أو بالدار أي عندنا • حناية (٣) قوله لا يقتل مؤمن الح) أخرجه أبو داود
 عن علي رضي الله عنه (٤) قوله قتل مسلما) أخرجه الدارقطني في سننه • نخرج
 زيلى • ح (٥) قوله التكليف أي عنده أو الدار أي عندنا • حناية (٦) قوله بمنته
 أي قتل الذمي بالذمي • ع (٧) قوله ولا ذوعهد في عهده) هذه الزيادة أخرجه
 الطحاوي في شرح الآثار • عني وكذا أبو داود عن علي رضي الله عنه ذكره
 القسطلاني في شرح البخاري قبل استنباطه للرتدين بباب • ع (٨) قوله والمعتق
 للمغبرة) فلا بد ان يكون المراد بنوع عهد غير مؤمن • ك ثم المصنف يقتضي تقدير
 بكافر في جملة ولا ذوعهد في عهده ومقتضى القدر ان يكون من جنس للذكور
 لانه حال عليه فلو أريد بالمذكور الاعم من الحربي والذمي لزم امتناع القصاص
 بين الذميين والاجماع على خلاف ذلك • ع فان قيل هذا ابتداء كلام أي لا يقتل
 ذوعهد في مدة عهده قلنا المراد بالاول نفي القتل قصاصا لان نفي القتل مطلنا فكذا
 الثاني تحقيقا لمصنف • ك (٩) قوله لا يقاتل الوالد بولده) أخرجه الترمذي وابن ماجه
 شرح فتاوى للملا على • ح قال الامام البزدوي هذا حديث مشهور تلقته الأمة بالقبول

على أيه) أي اذا قتل الابن شخصا وولى القصاص ابن القاتل يسقط القصاص لحرمة الابوة (ولا يقاتل الا بالسيف)

هنا عندنا وعند الشافعي روح يفعل (٢٦٨) به مثل ما فعل فان مات فيها والا تحز رقبة فتحققا للتسوية قولنا قوله عليه السلام

الوالد بولده ولامه سبب لحياته فمن الحال ان يستحق له اقاؤه (١) والقصاص يستحقه المجرع (٢) ثم يخلفه وارثه (والام والجدة والاب) لانهم سبب لحياته (ويبعده ويمدبره وبمكاتبه) لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه هداية لان حق القصاص لا يكون الا لمولاه . ع (ويبعده ولده) لان القصاص انما هو لله . ع والولد لا يستوجب القصاص على أبيه (ويبعده ملك بعضه) لان القصاص لا يتجزئ . (وان ورث قاصا على أبيه سقط) كان قتل الاب خال ابنه ثم ماتت الام عن هذا الابن . ع سقط القصاص لحرمته الابوة (وانما يقتص بالسيف) وقال الشافعي يفعل به مثل ما فعل ان كان قتيلا مشروما فان مات والا تحز رقبة لنا قوله عليه الصلاة والسلام (٣) لا قود الا الا بالسيف والمراد السلاح . هداية حكنا فهمت الصحابة . ك ولان فيها ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه استيفاء الزيادة لو لم يحصل للقعود بمثل ما فعل تحز فيجب التحرز عنه (مكاتب قتل عمدا وترك وفاة ووارثه سيده فقط) يقتص . ه لان حق الاستيفاء للمولى يقتضي على التقديرين وهو معلوم واختلاف السبب لا يفضي الى التاخر وقال محمد لا ارى في هذا قصاصا (أو لم يترك وفاة وله وارث) قيد اخاف . نكته البحر (يقتص) لامات عبدا بلا ريب لأضاح للكتابة (وان ترك وفاة ووارثا لا) لاشباه من له الحق لانه المولى ان كان مات عبدا أو الوارث ان كان مات حرا اذ ظهر الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في موته حرا أو عبدا (وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يجتمع الرهن والمرن) لان للرهن لا ملك له فلا يليه والرهن لو تولاه لبطل حق للرهن في الدين (٤) فلا بد من حضوره ليسقط حقه برضاء (ولاب للموتة القود) لانه من الولاية على النفس شرع لامر راجع اليها (٥) وهو كشي صدور قبليه كالانكاح (والصلح) لانه أنظر له (لا الفو بقتل وله) (٦) أي قريب فصلح ههنا للكتاب وأيضا الكتاب مخصوص بالاجماع فان للمولى لا يقتص بعبده . ك (١) قوله والقصاص الخ) كان قبل ان التمايل انما يستقيم لو كان المستحق هو الابن المقتول وليس كذلك بل المستحق هو وارث الولد للمقتول فاجاب بان القصاص الخ . ك (٢) قوله ثم يخلفه وارثه) ولذا يصح عفو المجرع . ك (٣) قوله لا قود الا بالسيف) اخرج ابن ماجه . شرح نقاية . ش (٤) قوله فلا بد من حضوره الخ) واستيفاء الرهن دينه وان تم بهلاكه لكنه غير مقرر لاحتمال العود اما بالصلح أو يدهوي الشبهة في القتل فيصير خطأ . ك (٥) قوله وهو كشي صدور) لان الاب لو فور شفقتة جعل للثمن الحاصل له كالحاصل للابن بخلاف الاخ والم . ي وانما كان للثمن كالانكاح راجعا الى النفس لان كلا منهما اراحة للنفس وليس راجعا الى المال . ع (٦) قوله أي قريبه

هنا عندنا وعند الشافعي روح يفعل لا قود الا بالسيف وأيضا يحتل أن لا يموت فيحتاج الى جز الرقبة فلا تسوية (وعند ابو للموتة قاطع يده وقتل قريبه ويصلح ولا يمسو ولو مسمى الصلح فقط) أي ليس له ولاية الفو ولا القتل اذ ليس له الولاية على نفسه بل على ماله والقتل قصاص من باب الولاية على النفس وليس له ولاية القصاص في الاطراف (والصبي كالمستوم والقاضي كلاب هو الصحيح) حتى يكون لايه ووصيه ما يكون لاب الموتة ووصيه والقاضي بمنزلة الاب (ويستوفي الكبير قبل كبر الصغير قوما لها) هذا عند أبي حنيفة روح وقالا ليس للكبير ولاية القصاص حتى يدرك الصغير البلوغ لانه حق مشترك كما اذا كان بين الكبيرين وأحدهما غائب له أنه حق لا يتجزئ . ثبوت به سبب لا يتجزئ . وهو القسابة فثبت لكل كلاهما في ولاية الانكاح واحتمال العفو عن الصغير متقطع بخلاف الكبيرين (ويقتص في جرح ثبت عيانا أو بحجة وجل المجرع اذا فرأى حتى مات وفي تذل مجد مر لا في قتل يظهره أو عوده أو متقل أو حتى أو تسريق أو سوط والى في ضربه فأت) للر بالقواسية كند وان أسابه يظهره فلا قصاص عند أبي حنيفة روح وعنه وجوب القصاص لفرا الى الآلة وعنه أنه يجب اذا جرح وعندها وعند الشافعي روح يجب وان أسابه يهود

الر فان كان بما يطبقه الا لسان فلا قصاص بالاتفاق وان كان بما لا يطبقه ففيه خلاف كما مر وفي الحق . ك

في قتل مسلم مسلما ظنه مشركا عند التقاء الصنفين بل يكفر ويدي أي يقطي الدية (وفي موت بقتله نفسه وزيد وسبع وحية ثلث الدية على زيد) لانه مات بثلاثة أفعال فقتل السبع والحية جلس واحد لكونه هدرا مطلقا وقتل نفسه جنس آخر وهو أنه هدر في الدنيا لا في الآخرة وقتل زيد جلس آخر فيجب تلك الدية أقول يجب أن ينظر إلى ما هو مؤثر في الموت وينظر إلى انعكاسه وتعدد قاصبه والحية اثنان ولا اعتبار في ذلك لكونهما هدرا (ويجب قتل من شرب سيفا على المسلمين ولا شيء بقتله) فإن قلت لما قال يجب قتل من شرب سيفا الاحتياج إلى قوله لا شيء بقتله قلت يحتمله أن يجب قتله دفعا للنمر ومع ذلك يجب بقتله شيء (ولا في من شرب سلاحا على رجل ليلا أو نهارا في مصر أو في غيره أو شهر على عصا ليلا في مصر أو نهارا في غيره فقتله للشهور عليه) السلاح إذا شهده فلا شيء بقتله مطلقا لانه غير ملبث والصا إذا شهده ليلا في مصر أو نهارا في غيره فلا شيء بقتله أيضا لانه وإن كان ملبثا ففي الليل في مصر لا يلحقه القوت وكذا في النهار في غير مصر (ولا على من تبع سارقه المخرج سرقة ليلا قتلته) هذا إذا لم يتمكن من الاسترار إلا بالقتل لقوله عليه السلام قاتلوا دونه مالا وكذا إذا قتله قبل الأخذ إذا قصد أخذ ماله ولا يتمكن من دفعه

• ك لان فيه ابطال حقه (والقاضي كالأب) لان السلطان ولي من لا ولي له والقاضي مثله (والوصي يصلح فقط) فلا يقتص منه لان القصاص من الولاية على النفس ولا ولاية له على نفسه ولا ينفو لان فيه ابطال حقه (والصبي كالمعتوه) ثبوت الولاية النفسية عليه • ع (والكبار القود قبل كبر الصغار) وقال لا يقتص الكبير حتى يدرك الصغير كما إذا كان أحد الكبيرين غائبا وله ان حق القصاص ثابت لكل منهم كمالا كولاية الانكاح واحتمال عفو الصبي (١) منقطع بخلاف الكبيرين إذا غاب أحدهما لان احتمال العفو ثابت (وإن قتله بجر) خشية طوية في رأسها عديدة مريضه فوقها خشية مريضه يضع عليها الرجل ورجله يحقر بها الأرض • عني (يقتص ان أصابه الحديد) وعن أبي حنيفة إذا أصابه ظهر الحديد فلا يضمن الجرح وهو الأصح (والا لا كالحق والترقيق) وهذا من القتل بالقتل وقد تقدم الكلام فيه في أول كتاب الجنائيات • ع وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد يقتص في الترقيق لقوله عليه الصلاة والسلام من غرق غرقاه قلنا أنه غير مرفوع أو عمول على السياسة وقد أومأ إليه اضافته إلى نفسه فيه هداية حيث قال غرقاه ولم يقل من غرق يترق • ك (ومن جرح رجلا عمدا فصار ذ فراش ومات يقتص) لوجود السب وعدم ما يطلع حكمه في الظاهر فاضيف إليه (وإن مات بقتله نفسه وزيد أو أسد وحية ضمن ثلث الدية) لان فضل الأسد والحية جنس واحد لا هدرهما في الدارين وقتل نفسه جنس آخر لا هدره في الدنيا حتى يقتل ويصلى عليه واعتباره في الآخرة حتى يؤثم عليه وقتل الأجنبي جلس آخر لا اعتباره فيها فصارت ثلاثة اجناس فالتفت بكل ثلث النفس فيجب عليه ثلث الدية (ومن شرب على المسلمين سيفا وجب قتله) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) من شرب على المسلمين سيفا فقد (٣) اطل دمه ولاه باع فتسقط عصمته بينه وولاه تبين طريقا لدفع القتل عن نفسه (٤) والمضى فيه دفع الضرر (ولا شيء بقتله) بخلاف الجمل المائل • شرح كاه يني ان وجوب القتل لا ينافي وجوب الضمان كما في الجمل المائل لان الظاهر وجوب قتله لآية ولا تلقوا أي لا الأب فان الأب إذا قتل فمن يستوفي القصاص للمعتوه • ع (١) قوله منقطع أي حال استيفاء القصاص لان الصبي ليس بأهل للعفو بخلاف الكبير الغائب • مولوي (٢) قوله من شرب سيفا أخرجه للنسائي والحاكم في المستدرک (٣) قوله اطل أي هدر فيه ان الحديث يدل على الإباحة لا على الوجوب والجواب أنه لما هدر دمه الحق بالحربي فيجب قتله والدليل على الوجوب أنه لو ترك المشهور عليه قتله الشامي مع الامكان يأنم فلو كان مباحا لما كان يأنم • ك (٤) قوله والمضى فيه دفع الضرر) فلو أمكن دفعه بغير القتل لا يجوز قتله • ك وفي الزملي إذا شرب على رجله سلاحا قتله أو قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ما • ع

لا بالقتل وكذا إذا دخل رجل دار رجل بالسلاح فطلب على ثمن صاحب الدار أنه جاء لقتله بقتله (وكل بقتله من شهر

بأيديكم الى الهلكة مع وجوب الضمان فلا يفتى قوله وجب قتله عن قوله ولا شيء
بقتله ع (ومن شهر على رجل سلاحا ليلا أو نهارا في مصر أو غيره أو شهر
عليه عصا) سفيرة (ليلا في مصر أو نهارا في غيره فقتله المشهور عليه فلا شيء
عليه) اما في الأولى فلان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل وأما في
الاخيرتين فلم يمتد لحوق القوت فالحاجة الى دفعه بالقتل (وان شهر عليه عصا
نهارا في مصر فقتله المشهور عليه قتل به) لا يمكن دفعه بالقوت ع (وان شهر
المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه حمدا) أي بمحدد ونحوه وكذا شبه
السمد بالأولى - امين (يجب الدية) أي لا القصاص لوجود المييع وهو دفع الشر
(وعلى هذا الصبي والدة) اذا سالت عليه . غاية خلافا للشافعي في الثلاثة لانه
دافع من نفسه كما في الماقل البالغ قلنا ان فعل المجنون والصبي لا يسقط عصمتها
لعدم الاختيار الصحيح بخلاف الماقل البالغ وكذا الدابة عصمتها حقاً للمالك فلا
تسقط بقتلها (ولو ضرب به الشاهر فالصبر فقتله الآخر) أي المشهور عليه شرح
في قتل القاتل في لعود عصمة الشاهر بالصبر (ومن دخل عليه غيره ليلا
فاخرج السرقة) وفي الصغرى قصد ماله ان عشرة أو أكثر له قتله وان أقل
قاتله ولم يقتله . در (قتيبه فقتله فلا شيء عليه) وكذا لو قتله قبل الاختفاء قصد
أخذ ماله ولم يتمكن من دفعه الا بالقتل . در لقوله عليه الصلاة والسلام (١) قاتل
دون مالك ولا يباح قتله دفعا في الابتداء فكذلك استرداد في الانتهاء وهذا اذا
لم يتمكن من الاسترداد الا بالقتل

باب القصاص فيما دون النفس

(بقتص بقطع اليد من المفصل) لقوله تعالى والجروح قصاص وهو ينشأ عن
المائة فكل ما يمكن رعايتها فيه يجب القصاص فيه ومالا فلا وفاء . أمكن في القصاص
من المفصل فاعتبر (وان كانت يد القاطم اكبر) لان منفعة اليد لا تختلف بذلك
(وكذا الرجل وما دون الاتف) أي ما لان من الاتف واحترق به عن القصة
محمد امين (والاذن واليمين ان ذهب ضوئها وهي قائمة) لا يمكن للمائة بان يجعل
على وجهه قطن رطب فيقابل عينه بلرأة الحمأة فيذهب ضوئها وهو (٢) مأثور
عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم (ولو قلها لا) (٣) لا تمتنع المائة
(والسن وان تفاوت) لقوله تعالى والسن بالسن وضغمة السن لا تفاوت بالصبر
(١) (قوله قاتل دون مالك) رواه اسحق بن راهويه في مسنده . شرح نقاية ش
وفي البخاري بسنده صرفوا من قتل دون ماله فهو شديد اه . ع (٢) (قوله
مأثور عن الصحابة) كانت هذه الحادثة في زمن عثمان رضى الله عنه فشاوور الصحابة
رضى الله عنهم فقال على رضى الله عنه يجب القصاص فين امكانه بالطريق المذكور
ع (٣) (قوله لا تمتنع المائة) في القلع لاتها اذا قورت لمز المائة لانه ليس له

القتل ظاهراً خلافاً بهما (ويقتل من
شهر سيفاً فحرب ولم يقتل فرجع
قتله آخر) فانه اذا ضرب ولم يقتل
ورجع طدت عصمته فاذا قتله آخر
فقد قتل مصوماً فليته القصاص
(ويجب الدية بقتل مجنون أو صبي
شهر سيفاً على رجل فقتله هو)
أي للمشهور عليه (حمدا في ماله)
أي يجب الدية في ماله لان الماتقة لا
تحمل العمد (والقيصة) أي يجب
القيصة (في قتل رجل سال عليه) هذا
عندنا لا يقتل شخصاً مصوماً واقتل
مالاً مصوماً لان فعل الصبي والمجنون
والدابة لا يسقط العصمة وانما لا يجب
القصاص لوجود المييع وهو دفع
الشر وعن أبي يوسف روح انه يجب
الضمان في الدابة لاني الصبي والمجنون
لان عصمتها لهما فقط بقتلها
وعصمة الدابة لحق صاحبها فلا
يسقط بقتلها وعند الشافعي روح لا
يجب الضمان في شيء أصلاً لا قتل
لدفع الشر كما في الماقل البالغ
(باب القوت فيما دون النفس)
(هو فيما يمكن حفظ المائة فقط
فيقتص قاطع اليد حمداً من المفصل)
انما قال من المفصل احترازاً عما اذا
قطع من نصف الساعد أو من نصف
الساق اذا لا يمكن حفظ المائة (وان
كانت يده أكبر مما قطع كالرجل
وما دون الاتف) فان الرجل اذا
قطعت من المفصل يجب القصاص
وفي ما دون الاتف يجب القصاص لا
في قصة الاتف لانه لا يمكن فيها

حفظ المائة (والاذن واليمين اذا ضربت فذهب ضوءها وهي قائمة فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل والكبر

عنه بمرآة محبة ولو قلعت لا) اذ في القلع لا يمكن رعاية المائة (وكل (٢٧١)

والكبر (وكل شجرة يتحقق فيها المائة) وهي الموضحة فقط وسبأى . ع (ولا قصاص في عظم) الا في السن وهذا اللفظ (١) مروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وقال عليه الصلاة والسلام (٢) لا قصاص في العظم والمراد غير السن للآية (ك) وطرفي رجل وامرأة وحر وعبد وعبدان (خلالا لثاني (٣) في جميع ذلك الا في الحر يقطع طرف البعد فانه لا قصاص عنه ايضا . غاية ولنا ان الاطراف (٤) يسلك بها مسلك الاموال فينعدم التماثل بالتفاوت في القيمة (٥) وهو معلوم قطعا بتقويم الشرع (وطرف المسلم والكافر سيان) لتساويهما في الارض (وقطع يد من نصف الساعد) لانه عظم ولا خابط فيه . هداية لانه لا ينكسر من الموضع الذي يراد كسره . هاشم (وجائفة بريء منها) لان البرء منها نادر فيفضي الثاني الى الهلاك ظاهرا (واسان وذكر) لانه يتقبض وينسبط فلا يتماثلان (الا ان يقطع الحشفة) لان موضع القطع معلوم كالقصل (وخبر بين القود والارض ان كان التقاطع اشل او ناقص الاصابع او كان راس الشاج اكبر) وقد استوعبت الشجة ما بين قرني المشجوج فيقتصر بقدر شجته من اي الجانبين شاء يتدي . لان الشجة موجبة لكونها مشينة فزاد الشين بزادتها وفي استيفائه ما بين قرني الشاج زيادة على ما قبل ولا يلحقه من الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحقه للمشجوج فيقتصر فيخير كما في الشلاء والصحيحة

فصل

(وان صولح على مال وجب) لقوله تعالى قن في له من أخيه شيء الآية (٦) على ما قبل نزلت الآية في السلاح وقوله عليه الصلاة والسلام من قتل له قتيلا (٧) الحديث (٨) والمراد والله اعلم الاخذ بالرضا وهو الصلح بينه ولانه حق ثابت يجري

حد معلوم . كقوله شيء قطعه من نصفه . قاموس (١) (قوله مروى) رواه القنذوري في شرحه . عني قال عمر انا لا نقيد من العظام وقال ابن عباس رضي الله عنهما ليس في العظام قصاص ونحوه عن الشعبي والحسن ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه . شرح غاية (٢) (قوله لا قصاص في العظم) غريب لم يثبت ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما . عني (٣) (قوله في جميع ذلك) اشارة الى ثلاث مسائل وهي قتي القصاص بين طرفي الرجل والمرأة الخ . ع (٤) (قوله يسلك الخ) لانها خلقت وقاية لنفس كالا موال . ك (٥) (قوله وهو معلوم قطعا) فان الشرع قوم يد الحر بخمسة دنانير مثلا قطعا ويقتنا ولا يبلغ قيمة العبد ذلك ولو بلغت قاتما تبلغ بالحر والظن فلا تساوي يد الحر يقتنا وكذا العبدان قاتما ان تفاوتتا قيمة فالامر ظاهر وان تساويا فالظن . ك (٦) (قوله على ما قبل) قاله ابن عباس والحسن والضحاك ومجاهد (٧) (قوله الحديث) ونماه قاهه بين خبرتين ان شأوا قادوا وان شأوا أخذوا الدية . ك والحديث رواه الستة . عني (٨) (قوله والمراد الخ) للدلائل الواردة في أوائل كتاب الجنائيات عند قول المصنف عينا . ع

شجرة تراعى فيها المائة) كالموضحة وهي أن يظهر العظم (ولا وقود في عظم الا في السن فيقطع ان قلعت ويرد ان كسرت ولا بين رجل وامرأة وبين حر وعبد وبين عبيد في الطرف) هنا عندنا وعند الشافعي رح يجب القصاص الا اذا قطع الحر طرف العبد فانه لا قصاص عنه أيضا وإنما لا يجري القصاص عندنا لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فينعدم التماثل بالتفاوت في القيمة (ولا في قطع يد من نصف الساعد وجائفة برأت) فان الجائفة اذا برأت لا يجري فيها القصاص لان البرأ فيها نادر فالظاهر ان الثاني يفضي الى الهلاك أما اذا لم تبرأ فان كانت سارية يجب القصاص وان لم تمر بعد لا يقتصر الى أن يظهر الحال من البرأ والسرابة (والسان والذكر الا أن يقطع الحشفة) هنا عندنا لان الاقباض والابسط يجري فيها فلا تراعى المائة وعن أبي يوسف رح ان كان القلع من الاصل يقتصر (وطرف المسلم والقي سواء وغير المجنى عليه ان كانت يد التقاطع شلاء أو ناقصة بأصبع أو الشجة لا تستوعب ما بين قرني الشاج واستوعب ما بين ما قرني المشجوج أي شجر رجل رجلا موضحة حتى وجب القصاص والشجة طولها مقدار شبر مثلا والرأس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه ورأس الشاج عظيم لا تستوعب الشجة وهي شبر ما بين قرنيه فالشبر الذي لحق المشجوج أكثر مما يلحق

الشاج فالشجوج بالخيار ان شاء اقص وان شاء أخذ الارض (ويسقط القود بموت القاتل وبغفو الاولياء وبصلحهم

على مال قلة او جمل ويجب حالا)
 أى لم يذكر الحلول والتأجيل يجب
 حالا ولا يكون كالدية مؤجلا (وبصلح
 أحدهم وبغفوه ولمن بقي حصته من
 الدية) أى لمن بقي من الورثة فان
 التقصاص والدية حق جميع الورثة
 عندنا خلافا لماك والشافعي رح في
 الزوجين (لان صالح بالف وكل
 سيد جديحر ثلاثة الصلح عن دمهما
 ينصف) أى ان كان القاتل حرا
 وجدا فامرالحر ومولى البعد وجلا
 بان يصلح من دمهما على القتل ففعل
 فالألف على الحر والمولى نصفان
 (ويقتل جميع فرد وبالكس اكتفاء
 ان حضر ولهم) أى يقتل فرد بجميع
 ويكتفى بقتله ولا شيء لاوليائهم غير
 ذلك خلافا للشافعي رح فان عند
 يقتل الاول ويجب للباقيين المال
 وان لم يدر الاول قتل جميعا لم
 وقسم العيالت بينهم وقيل يقرع فيقتل
 لمن خرجت قرعته (وان حضر
 واحد قتل له وسقط حق البقية)
 أى ان حضر ولى واحد قتل له
 وسقط حق الباقيين عندنا (ولا يقطع
 يدان بيد وان أمرا سكتا على يد
 قطعت وضمانا ديتهما) هذا عندنا
 وعند الشافعي رح اذا أخذ رجلان
 سكتا وامراه على يد آخر تقطع
 يدهما اعتبارا بالنفس ولنا ان الانقطاع
 وقع باعتمادهما والحل منجز فيضاف
 الى كل واحد البعض بخلاف النفس
 فان زهوق الروح غير متجزى

فيه الاسقاط غنوا فكذا تم أيضا (حالا) لانهما واجب بالمقد والاصل في مثله
 الحلول كلهم والتمن اما الدية فلم توجب بالمقد (وسقط القود) لاخته للبذل ع
 (وينصف ان أمر الحر القاتل وسيد القاتل وجلا بالصلح عن دمهما على القتل ففعل)
 لان الواجب بذل التقصاص والتقصاس واجب عليهما على السواء فلذا لا يقسم البذل
 على قيمتهما كـ (فان صالح أحد الاولياء حفظه على عوض أو عفا فلمن بقي حفظه
 من الدية) لان التقصاص حق جميع الورثة فكل منهم متمكن من الاستيفاء الاسقاط
 غنوا وصلحا ومن ضرورة سقوط حق البعض في التقصاص سقوط حق الباقيين
 فيه لانه (١) لا تجزأ (٢) واذا سقط اقلب نصيب الباقيين ما لا لان امتناع التقصاص (٣) لمضى
 راجع الى القاتل (ويقتل الجميع بالفرد) لقول عمر رضي الله عنه فيه لو عملا عليه
 أهل صنعاء لقتلهم ولان (٤) القتل بطريق التغالب غالب (٥) والتقصاص مزجرة للسفهاء
 فيجب تحييتا للحكمة الاحياء (والفرد بالجمع اكتفاء) وقال الشافعي يقتل المألوف
 منهم والباقيين للمال وان لم يعرف الاول قتل لهم وقسمت العيالت بينهم وقيل يقرع
 فيقتل لمن خرجت قرعته له ان للموجود من الواحد قتلات والذي يحقق في سقته
 قتله واحد فلا تماثل وهو القياس في الفصل الاول الا أنه عرق بالشرع هداية
 ولنا ان كلا من الاولياء قاتل بوصف الكمال فحصل التماثل (٦) ألا ترى ان في
 الفصل الاول وهو ما اذا قتل جماعة واحدا الواجب التقصاص ولو لا ان التماثل ثابت
 لما وجب التقصاص (٧) ولا يقطع بدرجلين يد وضمانا ديتهما) وقال الشافعي يقطع
 يدهما ولو ان كل واحد منهما قاطع بعض اليد لان الانقطاع حصل باعتمادهما والحل
 (١) (قوله لا تجزأ) وفيه ان قضية عدم التجزئ سقط حق العاني كمالا وذلك لا
 يستلزم سقوط حق الباقيين فالوجه ان يقال لما كان الحق واحدا أورث سقوطه في حق
 البعض شبهة السقوط في حق الباقيين لثبوته من وجه دون وجه - سمعدي (٢)
 (قوله واذا سقط الخ) أى اذا سقط حق الباقيين في التقصاص اقلب نصيبهم ما لا الخ
 ع (٣) (قوله لمضى) وهو ثبوت الصمة له لغو البعض كما في الخطأ لان الامتناع لمضى
 في القاتل وهو كونه خاطئا كـ لا لمضى راجع الى ولى الجناية كالعاني فان امتناع
 التقصاص لغفوه والغفوه ع (٤) (قوله القتل بطريق التغالب غالب) اذ الواحد
 يقاومه الواحد فلم يقدر عليه فلو امتنع التقصاص بسبب تعدد القاتل لاسد بلب التقصاص
 واقتح باب الثاني (٥) (قوله والتقصاص مزجرة) والزاجر بشرع فيما يطلب لا فيما
 يستد وجيلئذ يحصل كل واحد كالفرد بالقتل (٦) (قوله ألا ترى الخ) قبله بالفرق
 بين النصابين بان قتل الجماعة واحد دفعا لغلبة القتل بنبر حق من غير اعتبار للمائة
 وهذا لا يوجد فيما نحن فيه قلنا لا كذلك بل المائة مرجية اذ الزيادة في العدد ابلغ
 من الزيادة في الوصف فاذا كان لا يقتل للمسلم بللسان وعلى قوله بالتمنى والحر
 بالبذل لا لعدام المماثلة مع الحاجة الى دفع غلبة القتل بنبر حق فلان لا يقتل المشرك

متجز فيضاف الى كل منهما البعض بخلاف النفس لان الزهاق لا يتجزئ . هداية
 وأما وجب عليهما دية واحدة لان الضمان بقدر التلطف وقد ألتف كل منهما
 بعض اليد لا كلها . ع والخلاف فيها اذا أخذوا سكيناً واحداً ووضعاه في جانب واحد
 من يده وأمرأه على الفصل حتى أبان يده أما لو وضع أحدهما سكيناً من جانب
 والآخر آخر من جانب آخر وأمرأه حتى اتقى السكينان لا يجب التقصاص عنده
 أيضاً . ك (وان قطع واحد بمبني رجلين فلهما قطع يمينه ونصف الدية) أي
 نصف دية النفس وهو تمام دية يد واحدة . ع اذ ليس في الطرف الواحد وقاه
 بمقتضاهما وان حضراه ك ولعل ذلك لان الاطراف كالاموال فلو أنه اتلف لكل منهما
 مالا ثم أدى لها قدر مال أحدهما كان عليه لها مقدار مال الآخر فكأنما هنا
 وجب عليه يدان ويده اذ توفي حق أحدهما فاذا حضرا فقد استوفيا قدر حق
 أحدهما فله قدر حق الآخر بينهما بخلاف النفس لانها لا تنجز بالاموال
 فيترك كل من الحاضرين مستوفيا تمام حقه ولم يبق لحق الآخر محل ولان
 الفعل في الطرف يتجزئ لا مكان قطع بعض المضودون بعض الآخر فيتجزئ
 اقتصاصه فالتقصاس الذي وقع في حضورهما نحاصف بينهما ايصالا لسلك ذي حق
 حقه بالتقدير الممكن وحتى لكل منهما نصف التقصاص فاستيفاء أحدهما بعض اليد
 قصاصا لم يبق ذلك البعض محلا لاستيفاء باقي حق الآخر وقد أوفى به الجاني
 حقا مستحقا عليه فوجب عليه بدله كمن قضى دينه بدراهم غيره بخلاف النفس
 لان الفعل فيها لا يوصف بالتجزئ لانه تصرف في الروح بازهاقه ولا يتصور
 انزهاق بعضه دون البعض (١) وتوضيح هذا في التاية . ع وقال الشافعي
 رحمه الله قطع للاول في الثاقب ويقرع في القران (فان حضر واحد وقطع
 يده فللاخر نصف الدية) لان للحاضر أن يستوفي (٧) ثبوت حقه (٣)
 وتردد حق الثاقب واذا استوفى لم يبق محل الاستيفاء فتعين حق الآخرة الدية
 لانه أوفى به حقا مستحقا . هداية عليه تقوم عليه . ع بخلاف النفس فانه وان أوفى
 بها حقا مستحقا عليه لكن لا يمكن جعلها سالمة له بعد موته حتى تقوم عليه
 وفي الطرف يمكن ذلك فيقوم عليه . ك وهنا لان النفس اصل فاذا قاتت لا يبقى
 شيء حتى تعتبر النفس باقية يتبع بقائه فتمتد سالمة له بخلاف الطرف لان أصله
 النفس فيعتبر باقيا يتبع بقاها فيعتبر سالما له . ع (وان أقر عبد بقتل عبد يقتص
 بالواحد أولى فرقتان قتل المشرة بواحد اتمامه بطريق المعاقبة بانه الجماعة
 اشتركوا فيها لا يتجزئ وهو القتل فاما ان يعدم اصلا او يتكامل في حق كل ولا ينعدم
 بالاتفاق فقد عرفنا انه تكامل في حق كل . ك (١) (قوله وتوضيح هذا) أي
 توضيح إفاء الجاني حقا مستحقا عليه بحق الآخر . ع (٢) (قوله ثبوت حقه) أي
 بلا مزاحمة الآخر . ك (٣) (قوله وتردد حق الثاقب) عني ان لا يحضر وان

(وان قطع رجل بمبني رجلين فلهما يمينه
 ودية يد فان حضر أحدهما وقطع
 فللاخر الدية) هذا عندنا سواء
 قطعهما على الثاقب أو معا وعند الشافعي
 رح في الثاقب يقطع بالاول وفي
 القران يقرع (ويقادع بعد أقره)
 هذا عندنا لانه قبر منهم فيه لانه مضر
 به ولانه مبق على أصل الحرية في حق
 الدم وعند زفر رح لا يصح اقراره
 كافي للمالك للملاقاة حق المولى (ومن
 رمى رجلا محمدا ففقد السهم الى آخر
 فانا يقتص للاول وعلى طائفة الدية
 لثاني) لان الاول عمد والثاني خطأ

(ومن قطع يد رجل ثم قتله أخذ بهما
لم يبرأ بين هذين) هذه ثمانية مسائل
لأن القطع أما عمد أو خطأ ثم القتل
كذلك صار أربعة ثم أما أن يكون
بينهما برء أو لا يكون صار ثمانية فإن
كان كل واحد منهما عمدا فإن كان
برء بينهما يقتص بالقطع ثم بالقتل
وإن لم يبرأ فكذا عند أبي حنيفة ربح
لأن القطع ثم القتل هو المثل صورة
ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فدخل
جزاء القطع في جزاء القتل وتحقيق
هنا في أصول الفقه في الإماء والقضاء
وإن كان كل منهما خطأ فإن كان برء
بينهما أخذ بهما أي يجب دية القطع
والقتل وإن لم يبرأ بينهما كفت دية
القتل لأن دية القطع إنما تجب عند
استحكام أثر القتل وهو أن يعلم عدم
السراية والفرق بين هذه الصورة
وبين عمدين لا برأ بينهما أن الدية
مثل غير معقول فالأصل علم وجوبها
بمخلاف القصاص فاته مثل معقول
وإن قطع عمدا ثم قتل خطأ سواء
برأ بينهما أو لم يبرأ أخذ بالقتل
والقطع أي يقتص للقطع وتؤخذ
دية لنفسه وإن قطع خطأ ثم قتل
عمدا سواء برأ بينهما أو لا تؤخذ
الدية للقطع ويقتص للقتل لاختلاف
الجنايتين لأن أحدهما عمد والآخر
خطأ (كما في ضرب مائة سوط
برأ من تسعين ومات من عشرة)
فاته يقتل بدية واحدة لأنه لا يبرأ
من تسعين لم يبق مشيرة الأفي
حق التعزير وكذا كل جراحة
اندملت ولم يبق لها أثر على أصل
أبي حنيفة ربح وعن أبي يوسف ربح في مثله

(٢٧٤) في عمدين ومختلفين برء بينهما أو لا ومختلفين بينهما برء وكفت دية
(به) خلافاً لغيره لما فيه من إبطال حق المولى فصار كالإقرار بالمال ولذا إن إقراره
صحيح لانه غير منهم فيه لانه مضر به ولأن البعد ميق على أصل الحرية في حق
السم عملاً بالأدوية حتى لا يصح إقرار المولى عليه بالحدود والقصاص وبطلان
حق للمولى بطريق الضمن فلا يبالى به (وإن رمى رجلاً عمدا قذف السم إلى
آخر يقتص الأول) لانه عمد (والثاني الدية) لانه أحد نوعي الخطأ

فصل

(ومن قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالأميرين ولو عمدين أو خطئين أو
مختلفين تخلل بينهما برء أو لا) وقالا إن لم يتخلل البرء بين العمدين يتصل ولا
يقطع (الا في خطئين لم يتخلل برء فيجب دية واحدة) الصور ثمان لأن الفعلين
أما أن يكونا عمدين أو خطئين أو مختلفين والعمد مقدم أو الخطأ أربع وعلى
كل أما أن يتخلل بينهما برء أو لا فالحكم التداخل في خطئين لم يتخلل بينهما برء
بالإجماع والجمع في البقية بالإجماع الا في عمدين لم يتخلل بينهما برء فاهما يجزمان
عند أبي حنيفة ويتداخلان عندهما مع والأصل فيه أن التداخل بين الجراحات
(١) واجب ما أمكن لأن القتل في الأعم يقع بضربات متعاقبة وفي اعتبار كل
ضربة بنفسها بعض الحرج الا أن لا يمكن التداخل فيعطى كل واحد حكم نفسه
وقد تمذر التداخل في هذه الفصول أما في المختلفين (٢) فلا خلاف الحكم
وفي المتحددين لتخلل البرء حتى لو لم يتخلل البرء بين الخطئين تداخل بالإجماع وكذا
في عمدين لم يتخلل بينهما برء عندهما وعند أبي حنيفة لا يتداخلان والمولى بالخيار
أما أن يقطعه ثم يقتله أو يقتله ثم يقطعه لا يتداخل (٣) لأن الحز (٤) يقطع
إضافة السراية إلى القطع حتى لو صدرا من شخصين يجب القود (٥) على الحز
فصار كتحلل البرء (كمن ضربه مائة سوط فبرأ من تسعين) ولم يبق لها أثر
إسلا فإن بقي لها أثر فبني حكومة عدل للأسواط ودية للقتل وتفسير الحكومة
أن يقوم لو عبداً مجروحاً بهذا وغير مجروح فالتفاوت هي حكومة العدل . ك
وقوله (ومات من عشرة) (٦) مائة ضربه عشرة في موضع آخر . ك

حضر فمضى أن ينفو . ك (١) قوله واجب ما أمكن) بأن استثنى المانع وهو
تحلل البرء والاختلاف . غاية والمراد الاختلاف عمداً وخطأ (٢) قوله فلا خلاف
الحكم) فصار دية في صورهما الأربع . ع (٣) قوله لأن الحز) أي في الجناية . ع (٤)
(قوله يقطع إضافة السراية إلخ) فصار موجب القطع قطع الطرف فقط لا إزهاق
وموجب الحز إزهاق الروح فتأبى حكهما فتعذر التداخل أما لو لم يقطع إلا إضافة لكان
موجب القطع أيضاً إزهاق الروح فيتحد حكم القطع والحز فيتداخلان . ع (٥) قوله
على الحز) أي على الحازدون القاطع فلو لم يكن الحز قاطعاً لوجب القود عليهما . ك
(٦) قوله مائة ضربه إلخ) ليعلم معرفة أنه مات من المشرقة برأ من التسعين . معراج

أبي حنيفة ربح وعن أبي يوسف ربح في مثله حكومة عدل وعن محمد ربح أجرة الطبيب (ويجب حكومة (١) فقيه

تفسير حكومة العدل (ومن قطع

يد رجل فمما عن القطع فسات منه
ضمن قاطعه دية) هذا عند أبي
حنيفة وح وقال لا يجب شيء لأن
الغزو عن القطع عفو عن موجه
وهو القطع أن لم يسر والقتل أن
سرى له أنه عفى عن القطع فإذا
سرى علم أنه كان قاتلاً لا قاتلاً
وأنما لا يجب القصاص لسببه
الغزو (ولو عفا عن الجناية أو عن
القطع وما يحدث منه فهو عفو عن
النفس والخطأ من ثلث ماله والعمد
من كله) أي إذا كانت الجناية خطأ
وقد عفا عنها فهو عفو عن الدية
فيقترب من الثلث لأن الدية مال غني
الورثة يتعلق بها فالغزو وصية فيصح
من الثلث وأما العمد فوجه القود
وهو ليس بمال فلم يتعلق به حق
الورثة فيصح الغزو عنه على الكمال
فإن قلت القود إنما يجب بعد
الموت تشقياً لصدور الأولياء قبلني
أن لا يصح عفو للقتول قلت السبب
انقضى في حقه فيقترب وسبالي كيفية
وجوب القود (وكذا الشجة) أي
لو كانت مقام القطع الشجة فمى على
الخلاف المذكور (فإن قطعت امرأة
يد رجل فتكحها على يده ثم مات
يجب مهر مثلها ودية يده في مالها
أن تمعدت وعلى عاقبتها أن أخطات)
أي أن قطعت امرأة يد رجل عمداً
فتكحها على يده فهو نكاح أما
على الموجب الأصلي للقطع للعمد
وهو القصاص في الطرف فهو لا
يصلح مهراً فيجب مهر التل وهو

(١) فدية واحدة لأنه لما برء منها لا تبقى مستبرة في حق الأرض وإن بقيت
مستبرة في حق التحريم بقي الاعتبار للعشرة وكذلك كل جراحة اندملت ولم
يبق لها أثر على أصل أبي حنيفة (وإن عفا المقطوع عن القطع) هذا بإطلاقه
شامل للعمد والخطأ وفيهما الخلاف المذكور في السوادنة التالية صرح به صاحب
الحماية ع (فإن ضمن القاطع الدية) في ماله أن كان حامداً • كعند قول
صاحب الهداية ولو كان القطع خطأ فاجراه مجرى العمد الخ مفهومه أن في الخطأ
على العاقلة ثم الظاهر أنه لا ينقص عنهم شيئاً عند أبي حنيفة لأن العفو لما يطل
لا يمكن جعله وصية ع وإنما لم يجب لأن سورة العفو أوردت شبهة
وقالا العفو عن القطع عفو عن النفس وله أنه عفى عن القطع وهو غير
القتل وبالسراية تبين أن الواقع قتل (ولو عفا عن القطع وما يحدث منه أو
عن الجناية لا) أي لا يضمن القاطع شيئاً ع لأن العفو عما يحدث صريح في
العفو عن القتل والجناية أمم جفس • هداية تناول السارية والمقتصرة • ما ع
ثم إذا اعتبر العفو وهو في الصورتين الأخيرتين هذه وفيهما وفي الأولى عندهما
ع (فالخطأ من الثلث) أي أن كان القطع خطأ فالغزو مستبر من الثلث (والعمد
من كل المال) لأن موجب العمد القود (٢) ولم يتعلق به حق الورثة لما آه
ليس بمال (وإن قطعت امرأة يد رجل عمداً) أو خطأ • شرح (فتزوجها على
يده ثم مات فلها مهر مثلها) (٣) لأنه تزوج على القصاص في الطرف والقصاص
ليس بمال فلا يصلح مهراً (٤) والدية في الخطأ وإن كانت صالحة للمهر لكن
موجب النكاح في مرض الموت إنما هو مهر التل لا المسمى فلذا وجب مهر
التل في الخطأ أيضاً (والدية في مالها) في السد (وعلى عاقبتها لو خطأ) لبطان
العفو حامدة كانت أو مخطئة ولا ينقص منهم شيئاً كما حرره وقال لا شيء عليها
• أمين لسكن في أنه إن كان مراد المصنف بالمائة المائة المتوالية فالمعرفة متعففة ولو
في الموضوعين أو المتعاقبة ولو بزمان طويل فالمعرفة ممكنة ولو في موضع واحد ع
ومنه أيضاً أنه جرح كل من مولى التسعين والعشرة كما يشعر به التشبيه في
قول صاحب الهداية وكذلك كل جراحة الخ ع (١) قوله فدية واحدة) ولا
يجب أرض جرح التسعين لأنه لما برأ الخ ع (٢) قوله ولم يتعلق به حق
الورثة) أي لم يتعلق به حقهم قبل موته وإنما يثبت لهم خلافة بعد الموت بخلاف
الدية لأنه مال يتعلق حقهم قبل الموت ع (٣) قوله لأنه تزوج على القصاص
في الطرف) فيه أنه لا قصاص بين الرجل والمرأة في الأطراف فالتعليق السالم
أن يقال أنه تزوجها على اليد وبالسراية تبين أنه لا أرض ليد فالمد المسمى فوجب
مهر التل • ن (٤) قوله والدية في الخطأ الخ) هذا التحليل ذكره صاحب
الهداية في التالية لسكتنا قدمناه إلى هنا ليكون تعليلاً لثقتي السبعة المذكورين في محل

الدية في مالها وأما على ما هو واجب بهذا القطع وهو الدية فاته لا قصاص بين الرجل والمرأة في الطرف ثم إذا سرى ظهر أن

دية اليد غير واجبة فيجب مهر القتل وان قطعت خطأ فيجب مهر المثل أيضا لهذا ودية النفس على المقاتلة فلا مقاصة هنا بخلاف الممد (فان نكحها على اليد وما (٢٧٦) يحدث منها أو على الجناية ثم مات في الممد مهر المثل وفي الخطأ رفع

في الممد لان الزوج كالغزو ولا على ما قلنا لكن يجعله الغزو وصية لهم لانهم ليسوا بمقتلة فيسقط عنهم كلها ان خرجت من الثلث والا فبحسابها ويؤدون الباقي وقال لا شيء عليها في الممد ع وله ان الزوج ان كان عتوا فهو عن الطرف لكن بالسراية تبين انه قتل النفس فلم يتأوله الغزو ولما وجب لها مهر المثل وعليها الدية في الممد تقع المقاصة ولا تقع في صورة الخطأ (١) لان الدية على المقاتلة والمهر لها (وان تزوجها على اليد وما يحدث منها أو على الجناية فأتت منه فلها مهر مثلها) تقدم توجيه المسئلة بوجهيها آتيا ع (ولا شيء عليها لو عتدا) لانه لما جعل القصاص مهرها فقد رضى بسقوطه أصلا (ولو خطأ ورفع عن المقاتلة مهر مثلها) (٢) لانهم يحملون عنها فن الحال ان ترجع عليهم (ولهم ثلث مترك) أي تركه الميت ان لم يكن له الا هذا الزائد والا فلهم كله ان خرج من الثلث ع حميدة وسقطت من الهداية ع (وصية) لان (٣) قدر الزيادة على مهر المثل عناية فيكون وصية للمقاتلة وهم من أهلها لانهم ليسوا بمقتلة فان كانت الزيادة تخرج من الثلث سقطت والا فيسقط ثلثها (ولو قطع يده فاقص له) على ظن انه برأ أو بالترافع الى من يرى القصاص قبل البرء ع (فان الاول) بالسراية ع هامش (قلده) لانه تبين ان الجناية كانت قتل عمد وحق للقصاص له القود واستيفاء القطع لا يوجب سقوط القود كمن له القود اذا استوفى طرف من عليه القصاص (وان قطع يد القتال وعفا ضمن الفاطح دية اليد) خلافا لما له ان حقه في القتل وهذا قطع (٤) وإبانة

واحد ع (١) (قوله لان الدية على المقاتلة) ثم هل يرفع قدر مهرها عن المقاتلة في الخطأ هنا كما يرفع في التالية فيه الظاهر لان دية النفس في الخطأ وان كانت سالحة لمهر لكن الزوج لم يجعلها مهرها هنا حتى ينحصر حقها فيها فتأخذها منهم فيلزم تحملهم عنها ورجوعها عليهم وهذا محال بل انما جعل دية يده مهرها وبعد السراية تبين انه لا شيء في اليد فيبطل التسمية ووجب مهر المثل في تركه الزوج بخلاف التالية لانه جعل دية النفس مهرها فانحصر حقها في الدية وهي عليهم فانهم المحال المذكور ع (٢) (قوله لانهم يحملون عنها الخ) قد بينا انك آتيا على حكم الرفع فيما اذا كان القطع خطأ وعنى منه فقط ع (٣) (قوله قدر الزيادة على مهر المثل) أي الى تمام الدية ك (٤) (قوله وإبانة) أي إبانة جسم عن جسم والقتل ازهاق الروح فتأيرا بخلاف ما اذا قطع ثم حر رقبة من غير نخل الغزو ع لانه قد استحق اتلاف النفس بجميع أجزائه فاذا قطع ولم يفح حتى حر رقبة فقد استوفى ما يستحقه هدية اما الغزو فيسقط حق الولي من الاصل في أي جزء كان من أجزائها الجاني ع

عن المقاتلة مهر مثلها والباقي وصية لهم فان خرج من الثلث سقط والا يسقط ثلث المثل (انما يجب مهر المثل في الممد لان هذا تزوج على القصاص وهو لا يصح مهرها فيجب مهر المثل ولا شيء عليها بسبب القتل لان الواجب القصاص وقد أسقطه وان كان خطأ يرفع عن المقاتلة مهر مثلها لان هذا تزوج على الدية وهي تصلح مهرها فان كان مهر المثل مساويا للدية ولا مال له سوى هذا فلا شيء على المقاتلة لان الزوج من الحوائج الاصلية فيعتبر من جميع المال وان كان مهر المثل أكثر لا يجب الزيادة لانها رضىت باقل من مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فالزيادة وصية للمقاتلة وتصح لانهم ليسوا بمقتله وتعتبر من الثلث فان خرجت من الثلث سقطت والا يسقط مقدار ثلث المال وهذا الفرق بين الزوج على اليد وبين الزوج على الجناية على قول أبي حنيفة رح وأما عندهما فالحكم في الزوج على اليد كما ذكرنا في هذه المسئلة وهي للزوج على الجناية (فان مات المقتل له بقطع قتل للمقتل منه) أي من قطع فاقص له من اليد ثم مات فانه يقتل المقتل منه وعند أبي يوسف رح لا يقتل لانه لما أقدم على القطع قصاصا أبرأه عما وراءه قلنا استيفاء القطع

لا يوجب سقوط القود لكن له القود اذا قطع يد من عليه القود (وضمن دية النفس من قطع قودا قسرى (باب أي من القصاص في الطرف فاستوفاه قسرى الى النفس يضمن دية النفس عند أبي حنيفة رح لان حقه في القطع وقد قتل وعندهما لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يمكنه التقييد بوصف السلامة لما فيه من سد باب القصاص والاحتراز

عن السراية ليس في وسعه (وارش اليد من قطع يد من له عليه - فود نفس فمعا عنه) أي قلع ولي القتل يد القتال ثم عفا
عن القتل ضمن دية اليد عند أبي حنيفة رح لا ما استوفى غير حقه لكن لا يجيب القصاص لشبهة وعندهما لا يضمن شيئاً لأنه
استحق انتلاف النفس بجميع أجزائه فانتلف البعض فإذا عفا فهو عفو عما وراء هذا البعض فلا يضمن شيئاً
﴿باب الشهادة في القتل واعتبار حاته﴾ (القول يثبت يد الورثة لأمرنا) أعلم أن القصاص يثبت للورثة ابتداء عند أبي حنيفة رح
لأنه يثبت بعد الموت والميت ليس أهلاً لأن يملك شيئاً إلا ماله إلى حاجة كالل مالاً فطريق ثبوته الخلاف وعندهما طريق
ثبوته الورثة والفرق بينهما أن الورثة تستدعي سبق ملك المورث ثم (٢٧٧) الانتقال منه إلى الوارث والخلاف
لا تستدعي ذلك فالمراد بالخلاف هنا

﴿باب الشهادة في القتل﴾

(ولا يجيد حاضر بحجته إذا أخوه غاب عن خصومت فإن يمد) أخوه من المنيب مع
(لا يد من أمانته) وفائدة قبول حجته أولاً حبس المدعي عليه إلى حضور الغائب
لثبوت التهمة بها - عيق (ليقتل) خلافاً لما وله أن القصاص طريقه (١) طريق
الخلاف دون الورثة لأن ملك القصاص يثبت بعد الموت والميت ليس من أهله
بخلاف الدين والدية لأنه مال والميت من أهل ملكه كما إذا نصب شبكة وتعلق بها
صيد بعد موته فإنه يملكه وإذا كان طريقه الإثبات ابتداء لا يقتصّب أحدهما خصماً
عن البقية (ولو خطأ أو ديناً) أي لأنما الدية مع (٢) بالإجماع (فإن أثبت القتال
عفو الغائب لم يقد) لأنه ادعى على الحاضر سقوط حقه في القصاص إلى مال ولا يمكن
إثباته إلا بأبواب العفو عن الغائب (٣) فيقتصّب الحاضر خصماً عن الغائب (وكذا
لو قتل عبداً واحداً من الغائب) لما لنا فلا يقاد بينة أقامها للمولى الحاضر من غير
إقامتها بعد عود الغائب ولو أقام القتال بينة أن المولى الغائب قد ضاع فالحاضر خصم
طوري (وإن شهد وليان بسفوقائهما لقت) لانهما يجزان بشهادتهما إلى أنفسهما
معتباً وهو اقتضاب القول (٤) وهو عفو منهما (فإن صدقهما القتال) وحده
هداية وكثيرهما المشهود عليه مع (فالدية لهم اثلاثاً) لأنه لما صدقهما قضأمر بثاني

(١) (قوله طريق الخلاف الخ) أراد بالخلاف هنا أن ينقد لشخص سبب ولا آخر
حكمه ابتداء كما في آتباب الصديقان قبول الحجة انقصد للبعد وملكه يثبت للمولى
ابتداء والورثة أن يثبت للملك المورث ثم يثبت لوارثه - غاية (٢) (قوله بالإجماع)
لا تصاب الحاضر خصماً عن الغائب كما أمر آقا مع (٣) (قوله فيقتصّب الحاضر الخ)
لأن ما يدعيه على الغائب من العفو سبب لما يدعيه على الحاضر وهو سقوط القصاص مع
(٤) (قوله وهو عفو منهما) لأن بالشهادة زعم أن القول قد سقط وزعمهما معتبر
في حقهما - كذا ثم كون شهادتهما عفواً إنما هو حكماً يسقط القصاص لاسبقية ولنا

غائباً أخوه فحضر ببدها) أي قلو أقام أحد الورثة بينة وأخوه غائب أن فلا تقاتل أباه صدا يريد القصاص ثم حضر أخوه
بحاج إلى إعادة إقامة البينة عند أبي حنيفة رح خلافاً لما (وفي الخطأ والدين لا) أي إذا كان القتل خطأ لا يحتاج إلى إعادة
البينة لأن موجب المال وطريق ثبوته المبراث وفي الدين إذا أقام أحد الورثة البينتان لاييه على فلان كذا فحضر أخوه لا يحتاج إلى
إقامة البينة (فلو برهن القتال على عفو الغائب فالحاضر خصم وسقط القول) أي إذا كان بعض الورثة غائباً والبعض حاضراً
فأقام القتال البينة على الحاضر أن الغائب قد عفى فالحاضر خصم لأنه يدعي على الحاضر سقوط حقه في القصاص وانتقاله
إلى مال فيكون خصماً (وكذا لو قتل عبد بين رجلين أحدهما غائب) أي عبد مشترك بين رجلين أحدهما غائب قتل عبداً

فادعى القاتل على الخاضر ان الغالب قد حق قاتل الخاضر لحصم وسقط عنه القود لما ذكرنا (فان شهدوا بقود يعقوا أخيهما بطلت دعوى)
 أي الشهادة (فعوضهما فان صدقتهما القاتل وحده فلكل منهم ثلث الدية وان كذبهما فلا شيء لهما ولا لآخر ثلث الدية وان صدقهما
 الاخ فقط فله الثلث) حكنا في الهداية وفيه نوع نظر لانه ان اريد بالشهادة حقيقتها فهي لا تكون بدون الدعوى
 والمدعى هو القاتل فكيف يكون (٢٧٨) تكذيب القاتل من أقسام هذه المسئلة وان اريد بالشهادة مجرد

الدية لهما فصح اقراره الا انه يدعي سقوط حق المشهود عليه وهو ينكر (وان كذبهما)
 القاتل والمشهود عليه أيضا (فلا شيء لهما) لانهما أقرتا على أنفسهما يسقط
 القصاص قبل وادعيا اقلاب لصيهما مالا فلا قبل بلا حجة (وللآخر ثلث الدية)
 لان دعواهما المفوع عليه وهو منكر بمنزلة ابتداء المفوع منهما في حق المشهود عليه
 لان سقوط القود مضاعف لهما وان صدقهما المشهود عليه وحده (١) غرم القاتل
 ثلث الدية للمشهود عليه لاقراره بذلك . هداية . والصور أربع صدقهما القاتل
 والغائب لهما ثلثا الدية كذبا لهما للغائب ثلث الدية ويحق له صدقهما الغائب فقط له
 ثلث الدية لكن يصرف اليهما صدقهما القاتل فقط وجب تمام الدية بينهما انما لا مع
 (وان شهدا أنه ضربه) (٢) بشيء جارح (فلم يزل صاحب فرائض حتى مات) لان
 الموت بالضرب انما يعرف اذا صار بالضرب صاحب فرائض حتى مات (يقتص) لان
 الثابت بالشهادة كالثابت بمأينة (وان اختلف شاهد القتل في الزمان والمكان أو
 فيما به القتل أو قال أحدهما قتله بصا وقال الآخر لم أدر بماذا قتل بطلت) لان
 القتل لا يكرر والقتل في زمان أو مكان غير القتل في زمان أو مكان آخر (٣) والقتل
 بالصا غير القتل بالسلاح لان الاول عمد والثاني شبه العمد وهما مختلفان حكما ولان
 المطلق غير المقيد فكان على كل قتل شهادة فرد (وان شهدا أنه قتله وقال لم ندر بماذا
 قتله يجب الدية) استحسانا والقياس بطلان هذه الشهادة لان التمثل يختلف باختلاف
 لا يسقط حقهما في الدية ان صدقهما القاتل كما قاله المصنف . ع (١) قوله غرم
 القاتل الخ (لكن يصرف ذلك الى الشاهدين استحسانا والقياس ان لا يلزمه
 شيء لا للشاهدين لانكار القاتل ولا للمشهود عليه لتكذيبه القاتل في الاقرار
 له وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه للشاهدين أقر المشهود عليه بثلث
 الدية لزعمه ان القصاص سقط حيث ادعيا المفوع على الثالث واقلب لصيه مالا
 والثالث بتصديقه لهما زعم ان لصيهما اقلب مالا فصار كما اذا أقر لرجل بالف
 فقال المقر له ليس هذه الالف لي بل لفلان فقد صارت الالف لفلان (٢) قوله
 بشيء جارح قيد به لتكون المسئلة مجعما عليها (٣) قوله والقتل بالصالح
 ولو قال لان القتل بآلة غير القتل باخرى لكان أشد لتناوله لشهادة أحدهما
 بالقتل بالرمح والثاني بالقتل بالسيف قلنا بطلت ذكره الحاكم الشهيد في الكافي . ت

الاخبار لا يصح الحكم بالطلاق مطلقا
 اذ هو مخصوص بما اذا كذبهما ومن
 الاقسام اذا صدقهما الاخ وحيلت
 لا يبطل الاخبار وايضا الاقسام
 أربعة ولم يذكر الا الثلاثة فالحق ان
 يقال فان أخبر وليا قود يعقوا أخيهما
 فهو عضو القصاص منهما فان صدقهما
 القاتل والاخ فلا شيء له ولهما ثلثا
 الدية وان كذباهما فلا شيء للمخبرين
 ولاخيهما ثلث الدية وان صدقهما
 القاتل وحده فلكل منهم ثلث الدية
 وان صدقهما الاخ فقط فله ثلث
 الدية أما الاول وهو تصديقهما
 فظاهر وأما الثاني وهو تكذيبهما
 فلان أخبارهما بعفو الاخ اقرار
 بان لاحق لهما في القصاص فلا
 قصاص لهما ولا مال لتكذيب القاتل
 والاخ ثم للاخ ثلث الدية لان حق
 المخبرين لما سقط في القصاص سقط
 حق الاخ لعدم تجزئه وانتقل الى
 المال اذ لم يثبت عفو لان أخبار
 المخبرين يعفو لم يصح لهما بجران
 به قضا وهو انتقال حقهما الى المال
 وأما الثالث وهو تصديق القاتل فقط
 فان للاخ ثلث الدية لما ذكرنا وكذا
 لكل من المخبرين بتصديق القاتل
 فقتلان حقهما انتقل الى المال وأما

الرابع وهو تصديق الاخ فقط فهو الاستحسان والقياس ان لا يكون على القاتل شيء لان مادامه المخبر الآلة
 ان على القاتل لم يثبت لانكاره موافقته القاتل للاخ بطل بتكذيبه وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المخبرين أقر بان
 لاخيهما ثلث الدية لزمه ان القصاص سقط بدعواهما المفوع على الاخ واقلب لصيب الاخ مالا والاخ لما صدق المخبرين في المفوع
 فقد زعم ان لصيهما اقلب مالا فصارا مقرا لهما بما أقر به القاتل ووجههما مذكور في الهداية (وان اختلف شاهدا

القتل في زمانه أو مكانه أو آله أو قال شاهد قتلها بمسا وقال لا يخرجها آله (٢٧٩)

قته لفت وإن شهدا بقتله وقالا
جهلتا آله فجب الدية (القياس
أن لا يجب شيء لأن حكم القتل
يختلف باختلاف الآلة ووجه
الاستحسان أنهم شهدوا بمطلق
القتل والمطلق ليس بمجمل فيثبت
الأقل من موجه وهو الدية ويجب
في ماله لأن الأصل في القتل العمد
فلا يجعله العاقبة (وإن أفر كل من
الرجلين بقتل زيد وقال الولي قتلها
فله قتلها ولو قامت بيته بقتل زيد
صرا وأخرى بقتل بكر إليه وادعى
الولي قتلها لفتا) لأن في الثاني
تكذيب للشهود له الشاهد في
بعض ملتهد له وهذا يطل شهادته
لأن التكذيب تفسيق وفي الأول
تكذيب للقر له المقر في بعض ما
أقر به وهو أفراد في القتل وهذا
لا يطل الأقرار (والسيرة لحالة
الرمي لا للوصول فيجب الدية
على من رمى مسلما فارتد فوصل)
هذا عند أبي حنيفة وح وضمما
لا يجب شيء إذا بالارتداد سقط
تقومه فصار مبرئا للرامي عن
موجب كما إذا أرى بعد الجرح
قبل للوت له أن الرمي إليه حالة
الرمي متقوم (والقيمة لسيد عبد
رمي إليه فاعتقه فوصل) هذا عند
أبي حنيفة وح وأبي يوسف وح
وقال محمد وح فضل ما بين قيمته
مهما إلى غير مرمي (والجزاء
على محرم رمى سيده فوصل
لا على حلال رمله فاحرم فوصل
ولا يضمن من رمى مقتضا عليه

الآلة فجعل المشهود به وجه الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس
بمجمل فيجب أقل موجه وهو الدية (وإن أفر أن كلاهما قتل وقال الولي قتلها
جهلتا قتلها ولو كان مكان الأقرار شهادة) بأن شهدوا على رجل أنه قتل فلانا
وشهد آخرون على آخر بقتله وقال الولي قتلها جميعا (لفت) والفرق أن كلامين
الأقرار والشهادة يتناول وجود كل القتل من كل منهما وقد حصل التكذيب في
الأول من المقر له وفي الثاني من المشهود له غير أن (١) تكذيب المقر له المقر في
بعض متأخر به لا يطل أقراؤه بالباقي وتكذيب المشهود له للشاهد في بعض ما شهد
به يطل شهادته أصلا لأن التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع القبول وفسق المقر
لا يمنع صحة الأقرار

باب في اعتبار حالة القتل

(المعتبر حالة الرمي) لأن الضمان يجب بقتله ولا فعل منه بعد الرمي (فيجب الدية)
بردة للرمي إليه قبل الوصول (لما ذكرنا ولا يجب القصاص وإن كان الرمي حداثا
للشبهة ولا لا يجب شيء (لأبسلامه) بالإجماع لأن الرمي لم ينقد سببا للضمان
لعدم تقوم المحل فلا ينقلب سببا لصبروته متقوما بعده (والقيمة بقتله) وقال
محمد عليه فضل ما بين قيمته (٢) مرميا إلى غير مرمي لأن المتق (٣) قاطع للسراية
وإذا قطعت بقي مجرد الرمي وهو جناية يقتض بها قيمة للرمي إليه بالإضافة إلى
ما قبل الرمي فيجب ذلك ولما أنه يصير قاتلا من وقت الرمي لأن فعله الرمي
وهو مملوك في تلك الحالة فوجب قيمة للمولى (٤) بخلاف القطع والجرح لا تلاف
بعض المحل وأنه يوجب للضمان للمولى وبعد السراية لو وجب شيء لو وجب لعبد
قصير النهاية مخالفة لبداية أما الرمي قبل الإصابت ليس بالتلاف شيء منه لأنه لا
أثر له في المحل وإنما قلت الرغبات فلا يجب ضمان فلا تخالف النهاية والبداية فيجب
قيمته للمولى. هداية ولم يجب القصاص لشبهة قاته يجب للمولى لو اعتبر الرمي وللعبد
ثم يقتل فوارث لو اعتبر الوصول. سرح المجمع لمصنفه أبو السعود أمين (ولا
يضمن الرامي برجوع شاهد الرجم بعد الرمي وحل الصيد بردة الرامي لأبسلامه
ووجب الجزاء بمحله لا بأحراره) لأن السيرة لحالة الرمي

- (١) قوله تكذيب المقر له بإضافة المصدر إلى فاعله والمقر على لفظ اسم الماعل مفعوله. ح
- (٢) قوله مرميا أي مرميا إليه قبل الإصابت كما يعطيه قول الهداية قيمة للرمي
إليه وكذا تحرير الكفاية وستسمه. ح (٣) قوله قاطع للسراية) كما إذا قطع يد
عبد أو جرحه ثم اعتقه المولى ثم سرى. فالمتق قاطع السراية فلا يجب بالسراية بعد
العتق دية ولا قيمة وإنما يضمن نقصان مكذا هذا وهذا لأن توجيه السهم إليه أوجب
اشترافه على الهلاك فصار كالجرح الواقع به. ك قوله فالمتق قاطع للسراية فكانه
إذا اعتقه برىء من الجرح والقطع ثم مات باقية مهوية. ح (٤) قوله بخلاف

برجم فرجع شاهد فوصل وحل صيد رماه مسلم فمجنس لمؤذ باقة فوصل لا مرميه مجوس فاسلم فوصل) لأن المستبرح حالة الرمي

كتاب الديات

ومن الأبل مائة وهذه في شبه العمد أربع من بنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة وهي المفلطة وفي الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض الدية عند أبي حنيفة روح لا تكون إلا من هذه الأموال الثلاثة وقلا منها ومن البقر مائتا بقر ومن الغنم ألفا شاة ومن الحلال مائتا حقة كل حقة ثوبان لأن عمر رضى الله تعالى عنه جبل على أهل كل مال منها وله أن هذه الأشياء مبهمة فلا يصح بها التقدير ولم يرد فيها أثر مشهور بخلاف الأبل وعند الشافعي روح من الورق اثنا عشر ألف درهم ثم الدية للمفلطة عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف روح خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تمت عليها حول وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تمت عليها حولان وخمس وعشرون حقة وهي التي تمت عليها ثلاث سنين وخمس وعشرون جذعة وهي التي تمت عليها أربع سنين وعند محمد والشافعي روح ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ثنية كلها خلفات في بطنها أولادها الثلثة التي تمت عليها خمس سنين والحلقة التي في بطنها وله مضت عليه ستة أشهر والتعليق مختلف فيه بين الصحابة ورضي الله عنهم ونحن أخذنا بقول ابن مسعود رض ودية الخطأ عندنا عشرون ابن مخاض وهو ذكر تمت عليه حول ومن الأصناف الأربعة المذكورة عشرون عشرون

(دية شبه العمد مائة من الأبل أرباعاً من بنت مخاض إلى جذعة) من كل جلس خمس وعشرون • ي وقال محمد والشافعي ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون ثنية كلها (١) خلفات • هداية لقوله صلى الله عليه وسلم إلا أن قبل خطأ العمد بالسوط والمسا والحجر وفيه دية مفلطة مائة من الأبل أربعون منها ثنية كلهن خلفه ولنا أن التي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية بمائة من الأبل أرباعاً ومعلوم أنه لم يرد به الخطأ (٢) لأنها نجب في أخماسها وإذا تمارضت للأخبار فالأخذ بالمتيقن وهو الأدنى أولى وأيضاً لا خلاف بين الأمة في كون الدية مقدرة بمائة من الأبل فلو أوجبتا الخلفات لزيد الواجب على المائة لأن الحبل حيوان من وجه له عرضية الاتصال • ي (ولا تليظ إلا في الأبل) لأن التوقيف فيه فإن قضى بالدية في غير الأبل لم يغلظ • هداية وهذا يدل على جواز ترك التليظ لكن قول المصنف في أول الجنائيات أن موجب شبه العمد دية مفلطة يقتضي أنه لا يخص من التليظ - نتائج فالظاهر أن في المسئلة روايتين والله تعالى أعلم • أمين أحدهما تبين الأبل في دية شبه العمد وينتفع عليها ما في أول كتاب الجنائيات والثانية للتخفيف بين الأنواع الثلاثة وينتفع عليها ما هنا • ع (والخطأ مائة من الأبل أخماس ابن مخاض وبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة) (٣) وهذا قول ابن مسعود وأما أخذنا نحن والشافعي به (٤) لروايت أنه عليه السلام قضى في قتل خطأ أخماساً على نحو ما قال ولأن ما قلناه أحق فكان البقي بحالة الخطأ لأن الحامل معذور غير أن عند الشافعي يقتضي بشرين ابن لبون والحجبة عليه أروسته (أو الف دينار أو عشرة آلاف درهم) وقال مالك والشافعي من الورق اثنا عشر ألفاً (٥) لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بذلك (٦) ولنا ما روى عمر رضى الله عنه أنه عليه السلام قضى بالدية في قتل بشرة ألف درهم وتاويله القطع الخ) جواب ما ذكر من صورة القطع والجرح استشهاده على قطع السراية • عناه (١) (قوله خلفات) الخلفة الحامل • ك والثنية هي الطائفة في السنة السادسة • عني (٢) (قوله لأنها نجب في أخماسها) بأحق القائلين كما سيصرح به صاحب النهاية في فصل الخطأ • ع (٣) (قوله وهذا قول ابن مسعود الخ) أخرجه أصحاب السنن الأربعة • شرح قاية • ش وهو معارض بما عن علي رضي الله عنه الدية في الخطأ مائة من الأبل أرباعاً وعد من كل من حقة وجذعة وبنت لبون وبنت مخاض خمساً وعشرين رواء أبو يوسف في كتاب الخراج يقول المصنف ولأن ما قلنا الخ ترجيح لقول ابن مسعود • ث (٤) (قوله لروايت الخ) رواء أبو داود والترمذي واحد • ي (٥) (قوله لما روى عن ابن عباس الخ) رواء أبو داود والترمذي • ي (٦) (قوله ولنا ما روى عمر الخ) أخرجه البيهقي • شرح قاية • ش

ماروي أنه قضى من دراهم كان (١) وزنها ستة . هداية وما قلنا أولى لتيقن به
لأنه أقل تم الحيار في هذه الأنواع الثلاثة للقتال كما في كفارة اليمين لأنه هو الذي
يجب عليه . ي (وكفارتها ملذ كر في النص ولا يجوز الاطعام) لأنه لم يرد به
لنص والمقادير إنما تعرف بالتوقيف (٢) ولأنه جعل المذكور كل الواجب بحرف الفاء
أو لكونه كل المذكور (والجنين) لأنه لم يصر في حياته (ويجوز الرضيع لو أحد
أبويه مسلما) لأنه مسلم والظاهر سلامة أطرافه (ودية المرأة على النصف من
دية الرجل) وقد ورد هذا اللفظ (٣) موقوفا على علي رضي الله عنه (٤) ومرفوعا
إلى النبي صلى الله عليه وسلم (في النفس وما دونها) وقال الشافعي مادون الثلث
لا يتصف وامامه فيه زيد بن ثابت رضي الله عنه ولنا موم ما روينا ولأنه قد
ظهر التقصان في النفس بالتصفية فكنا (٥) في أطرافها اعتبارا بها وبالثلث وما
فوقه (ودية المسلم والذي سواه) وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني أربعة
آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة وقال مالك دية اليهودي والنصراني ستة آلاف
درهم لملك قوله عليه السلام (٦) عقل الكافر نصف عقل المسلم والكل عنده اثنا
عشر ألفا (٧) وللشافعي ما روي أنه عليه السلام جعل دية النصراني واليهودي أربعة
آلاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم ولنا قوله عليه السلام (٨) دية كل ذي
عهد في عهد ألف دينار (٩) وكذا قضى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وما رواه
الشافعي لم يصر ولم يذكر في كتب الحديث وما روينا أشهر مما رواه مالك (١٠) فإنه ظهر

(١) قوله وزنها ستة (أي يقرب وزن ستة بأن يتقص منها شيء يسير كما يقال
فلان يملك مائة درهم إذا ملك ما يقرب منها والألفنا عشر ألفا وزن ستة أكثر
من عشرة آلاف وزن سبعة . ك ذلك الشيء اليسير هو ثلاثة قرايط وثلاث قيراط
فيكون كل درهم اثني عشر قيراطا الاثنتي قيراط . ع (٢) قوله ولأنه جعل
المذكور الخ (استدلالا على وجهين أحدهما بالنظر إلى الفاء لأن الواقع بعدها
يجب أن يكون كل الجزاء حكما لا يتيسر أنه هو الجزاء كله أو شيء . وثانيهما
السكوت في محل الحاجة إلى البيان . غاية يعني لو كان النبر واجبا أيضا لذكره لأن
الموضع موضع الحاجة إلى البيان . ت وحيث لم يذكر علمنا أن المذكور حكما
الواجب وهذه أي خصال الكفارة . ع قضية متقاة من اشرع فتنهى إلى ما
أنها التشرع إليه . ك (٣) قوله موقوفا (أخرجه إبراهيم (٤) قوله مرفوعا)
أخرجه البيهقي . شرح بقاية . ش (٥) قوله في أطرافها (لا يلزم مخالفة التبعية الأصل
• غناية (٦) (قوله عقل الكافر الخ) هذا لفظ الترمذي (٧) قوله وللشافعي
ماروي الخ (رواه عبد الرزاق في مصنفه (٨) (قوله دية كل ذي عهد الخ)
أخرجه أبو داود في مساهيله . شرح بقاية • ش (٩) (قوله وكذا قضى الخ)
رواه محمد بن الحسن في الآثار . ش (١٠) (قوله فإنه ظهر الخ) فمن الزهري أن

(وكفارتها عتق مؤمن فإن عجز عنه
صام شهرين ولاء ولا اطعام فيها) لأنه
لم يرد به النص (وصح رضيع أحد
أبويه مسلم) لأنه يكون مؤمنا بالتبعية
(لا الجنين والمرأة نصف ما للرجل
في دية النفس وما دونها) هذا
عندنا وعند الشافعي رج مادون
الثلث لا ينصف (والذي ما للمسلم)
هذا عندنا وعند الشافعي رج دية
اليهودي والنصراني أربعة آلاف
درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم
وعند مالك رج دية اليهودي
والنصراني نصف دية المسلم ودية
المسلم عنده اثنا عشر ألف درهم

فصل

عمل الصلابة رضي الله عنهم به

(في النفس والمارن والاقب) الدية لقوات الجمال (و) كذا (اللسان) لقوات منفعة التعلق (١) روى سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية (٢) وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرو بن حزم والاصل في الاطراف انه اذا فوت جنس المنفعة على الكمال يجب كل الدية لا تلافة النفس من وجه وهو أي الملافة النفس من وجهه من ملحوق بالاتلاف من كل وجه نظما (٣) واسله قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والاقب (والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر) والكلام لما روى ان عمر رضي الله عنه (٤) قضى بأربع ديات في خربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر (والشم والذوق) لان كلا منهما منفعة مقصودة (والحبة ان لم تثبت) لقوات الجمال (وشعر الرأس واليدين واليدين والشفين والحاجين) وقال الشافعي ومالك في الحبة وشعر الرأس والحاجين حكومة عدل (والرجلين والاذنين والاشيين) من قوله واليدين الى قوله والاشيين (٥) فمرواية سعيد بن المسيب عنه صلى الله عليه وسلم هداية سوى الحاجين (٦) وتؤدي المرأة الدية (لقوات الجمال) (وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية) (٦) وقيل كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لمرو بن حزم رضي الله عنه وفي لليدين الدية وفي احدهما نصف الدية ولان في تقويت الاثنين من هذه الاشياء تقويت جنس المنفعة وفي تمويت احدهما تقويت النصف (وفي أشعار اليدين الدية) لقوات الجمال ومنفعة دفع الاذى عن العين • هداية الشعر بالضم اصل منبت الشعر في الجنين • قاموس (وفي أحدهما ربهما) لان الواجب في الكل كل الدية وهي اربعة فقي أحدها ربهما (وفي كل اصبع من اصابع اليدين أو الرجلين عشرها) لقوله عليه الصلاة والسلام (٧) في كل اصبع عشرة من الابل (وما فيها فاسله فقي أحدها ثلث دية اصبع) نظير انقسام دية اليد على الاصابع (ولصفا لو أبا بكر وعمر يجعلان دية الذمي مثل دية المسلم وعن ابن مسعود مثله دية المسلم وعن الزهري أيضا كان دية الذمي مثل دية المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر ومما قلما كان زمن معاوية جعلها على النصف • ك (١) قوله روى سعيد الخ (غريب • عني) (٢) قوله وهكذا الخ (في سنن النسائي ومراسيل ابن داود • شرح قاية ش (٣) قوله وأصله قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) فالحقنا به غيره دلالة • ت (٤) قوله قضى بأربع ديات الخ (رواه ابن أبي شيبة • شرح قاية • ش (٥) (قوله فيه رواية سعيد الخ) غريب • عني (٦) قوله وفيما كتبه عليه السلام لمرو بن حزم الخ (أخرجه النسائي في سننه وأبو داود في مراسيله • شرح قاية • ش (٧) قوله في كل اصبع الخ (أخرجه الترمذي وقال حسن

(وفي النفس والاقب والذكر والحشفة والعقل والشم والذوق والسمع والبصر واللسان ان منع التعلق أو أداء أكثر الحروف ولحبة حلفت فلم تثبت وشعر الرأس الدية) أي الدية الكاملة وعندماك والشافعي وجب في الحبة وشعر الرأس حكومة العدل (كما في اثنين مما في البدن انسان وفي أحدهما نصفها وكما في اشعار اليدين وفي أحدها ربهما وفي كل اصبع يد او رجل عشرها وفي كل مفصل من اصبع فيها مفصل ثلث عشرها ومما فيه منصلان نصف عشرها كما في كل سن) فان فيها نصف الشعر لما كان عدد الاسنان اثنين وثلاثين فليبي أن يجب في كل سن ربع ثمن الدية فما الحكمة في وجوب نصف الشعر فيعطر يالي ان عدد الاسنان وان كان اثنين وثلاثين فالاربعة الاخيرة وهي اثنان الحليم قد لا تثبت لبعض الناس وقد يثبت لبعض الناس بعضها وبعض غيرها فالعدد للتوسط للانسان ثلاثون ثم للاسنان منفعتان الزينة والمضغ فلذا سقط سن يطال منفعتها بالكلية ونصف منفعة السن التي تحابها وهو منفعة المضغ وان كان النصف الاخر وهو الزينة باقية واذا كان السدد لتوسط ثلثين فنفعة السن الواحدة ثلث عشرة ونصف المنفعة سدس الشعر وبمجموعهما نصف الشعر والله أعلم بالحقيقة (وكل عضو ذهب منه بضرب فيه دية كيد شلت وعين هيت ولا قود في الشجاج الا في

وهذا عند أبي حنيفة رح وقال محمد رح يجب النقص فيها قبل الموضحة بان يسر نحوها بمسبل ثم يتخذ حديدة بقدر ذلك ويقطع بها مقدار ما قطع وهي ما يوضح العظم أي يظهره (وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشرة) وهي التي تكسر العظم (وفي النصف عشرة) ونصف عشرة) وهي التي تحول العظم بعد الكسر (والآن متوالجائة ثلثها) الأمة التي تصل إلى أم الدماغ وهي الجدة التي فيها الدماغ والجائة الجراحة التي وصلت إلى الجوف (وفي جائة فذت ثلثها) لأنها بمنزلة الجائتين (والحارصة والدامية والدامية والباضة والمتلاحة والسحقا حكومة العدل) أي ما يمرض الجلد أي يحدته وما يظهر الدم ولا يسيل كالدمع من العين وما يسيل الدم وما يضع الجلد أي يقطعه وما يأخذ في اللحم وما يصل إلى السحقا أي جلة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس ثم قسر حكومة العدل بقوله (فيقوم عدلا هذا الأمر ثم منه فتقدر التفاوت بين القيتين من الدية هو) هو يرجع إلى قدر التفاوت وهي ترجع إلى حكومة العدل فيفرض ان هذا الحرج بد وقيته بلا هذا الأمر ألف درهم ومع هذا الأمر تسماة درهم فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الألف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم فشرها ألف درهم فهو حكومة العدل (وبه يعني) احتراز عما قال الكرخي رح أنه يظهر مقدار هذه الشجة من

فيها مفضلان) لما ذكرنا (وفي كل سن خمس من الأيل) لقوله عليه الصلاة والسلام (١) وفي كل سن خمس من الأيل (أو خمائة درهم وكل عضو ذهب نفسه فيه دية) لتفويت النعمة (كيد شلت وعين ذهب ضوتا) قال في التوير ويحب حكومة عدل باتلاف عضو (٢) ذهب نفسه قبل الاتلاف (٣) ان لم يكن فيه جمال كاليد الشلاء (٤) أو ارش كالملا ان كان فيه جمال كالاذن الشاخصة اه

فصل في الشجاج

الشجة عتصة بالرأس والوجه . در (في للموضحة) وهي التي توضع العظم أي فينه (نصف عشر الدية وفي الهاشمة) هي كاسرة العظم (عشرة) وفي النقرة (هي محولة العظم بعد الكسر) عشر ونصف عشر (٥) لما روى في كتاب مسرو بن حزم رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الموضحة خمس من الأيل وفي الهاشمة عشر وفي النقرة خمسة عشر وفي الأمة ويروى المأمومة ثلث الدية وقال عليه السلام (٦) في الجائة ثلث الدية (وفي الأمة) أي الواسلة إلى أم الرأس وهي الجلة الذي فيه الدماغ (والجائة ثلثها) لما رواه صاحب الهداية آقا ع (فان فذت الجائة ثلثها) (٧) وعن أبي بكر رضى الله عنه أنه حكم في جائة فذت إلى الجانب الآخر بثلثي الدية (وفي الحارصة) هي ما شقت الجلد ولم تخرج الدم (والدامية) هي مظهره الدم كالدمع ولم تسيل (والدامية) هي مسيلة الدم (والباضة) هي قاطعة اللحم . رد الحار (والمتلاحة) هي الناحية في اللحم أكثر من الباضة كافي البدائع . أمين (والسحقا) الواسلة إلى السحقا وهو جلد رقيق بين اللحم وعظم الرأس (حكومة عدل) لانه ليس فيها أرض مقدر ولا يمكن اصداره فوجب اعتباره بحكم العدل وهو (٨) مأثور عن النخعي ومرو بن عبد العزيز (ولا قصاص في غير الموضحة) لتسوية المساواة لانه لا حد ينسب اليه السكين ولان فيها فوق الموضحة كسر العظم ولا قصاص فيه وأما القصاص في الموضحة فلما روى أنه عليه السلام

صحيح وابن حبان في صحيحه . شرح نقاية . ش (١) قوله وفي كل سن الخ رواه ابو داود بهذا اللفظ . ش (٢) قوله ذهب نفسه) أي لم يكن له حين الاتلاف نفع لا ان كان له نفع ثم ذهب حتى يرد ان التئيل بالاذن الشاخصة غير ظاهر لانه لم يكن لما قطع فكيف يذهب ع (٣) قوله ان لم يكن فيه جمال) أي لم يكن للتصود منه الجمال والا فصاحب اليد الشلاء اجل من مقطوعها ع (٤) قوله أو ارش) عطف على حكومة . أمين (٥) قوله لما روى في كتاب الخ) اخرج السائي وأبو داود . شرح نقاية . ش (٦) قوله في الجائة ثلث الدية) هو في ذلك الكتاب . ش (٧) قوله وعن أبي بكر الخ) رواه عبد الرزاق في مصنفه . شرح نقاية . ش (٨) قوله مأثورا عن النخعي الخ) كذا قال الأئمة

فهو حكومة العدل (وبه يعني) احتراز عما قال الكرخي رح أنه يظهر مقدار هذه الشجة من

(١) قضى في الموضحة والقصاص ولا يمكن انتهاء السكنى الى المظلم في تساوي (وفي أصابع اليد نصف الدية) لأن في كل أصبع عشر الدية على ما روينا في الحسن نصف الدية • هداية لسكنى أخفى من هذه المسألة قوله في الفصل السابق وفي كل أصبع الخ إلا أن يقال أن هذه توطئة الى بيان قطع الكف مع الأصابع • ت (ولو مع الكف) (٢) لأن الكف تابع في البطش • هداية وإن كان له مدخل فيه • ت ولو قطعت الأصابع ثم الكف فإن تحلل البرء بينهما في الأصابع الدية وفي الكف حكومة والا فلا شيء في السكف • مسكين (ومع نصف الساعد) هو ما بين الكف والرفق • مغرب ش (نصف الدية وحكومة) وعن أبي يوسف لا شيء في الساعد لأن التضرع أوجب في اليد نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الى التكب (٣) ولها أن اليد آلة باطشة والبطش يتعلق بالكف والأصابع دون الذراع (٤) فلم يجعل الذراع تباعاً في حق التضمين (وفي قطع الكف وفيها أصبع أو أصبعان عشرها أو خمسها ولا شيء في السكف) وقالوا ينظر الى أورش الكف والأصبع فيجب عليه أكثرهما ويدخل الأقل فيه وله أن السكف تابع حقيقة وشراً (٥) لأن البطش يقوم بالأصابع وأوجب التضرع في أصبع واحدة عشرًا من الأهل • هداية (٦) ولم يوجب في السكف شيئاً مقدراً • فهم من النجاة (وفي الأصبع الزائدة)

في شرح الكنز • ش (١) (قوله قضى في الموضحة الخ) أخرجه البيهقي • ش (٢) (قوله لأن الكف تابع الخ) انظر هنا مع ما مر من المصنف حيث قال فصل ومن قطع يدرجل ثم قتله أخذ بالأصبع الخ مع أن اليد تابع للنفس فيلبي أن لا يؤخذ باليد ثم لا يؤخذ بالكف هنا أو يؤخذ بالكف هنا كما يؤخذ باليد ثم لا أن يقال أن تبعية الكف للأصابع تبعية خاصة للكف من بين سائر الأعضاء بخلاف تبعية اليد للنفس فلها عامة ثابتة ليد وغيرها فهو بمنزلة عدم التبعية • ع (٣) (قوله ولها أن اليد الخ) والجواب عن قوله واليد اسم لهذه الجارحة بلتم فإن اليد إذا ذكرت في مرض القطع يراد منها فصل الزد كما في آية السرقة • غاية (٤) (قوله فلم يجعل الذراع تباعاً الخ) اعلم أن الدليل لا يفصل بين تمام الساعد وبضئه فإن كان الشأن على ما هو ظاهر التحليل فلهل التقييد بنصف الساعد ليشمل وضع المسألة بإطلاقها للسعد والخطأ إذ لا قصاص في نصف الساعد ولو عمداً بخلاف القطع من للرفق فإن الظاهر أن فيه القصاص لو عمداً فليراجع • ع (٥) (قوله لأن البطش يقوم بالأصابع) أي أصل البطش يقوم بها وإن كان السكف مدخل أيضاً فلا منافاة بين هذا وما سبق قبل سطرين من قوله والبطش يتعلق بالسكف والأصابع • ت (٦) (قوله ولم يوجب في السكف الخ) فهذا دليل تبعيته شرعاً كما أن قيام البطش بالأصابع دليل تبعيته حقيقة فالتعميل لقب على

الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية (وفي كل أصابع يد بلا كف ومعها نصف الدية) أي في خمس أصابع لنصف الدية سواء قطعها مع الكف أو بدونها فإن الكف تابع لها (ومع نصف الساعد نصف الدية وحكومة عدل) فإن الذراع ليست تباعاً وفي رواية عن أبي يوسف روح أن ما زاد على أصابع اليد والرجل الى التكب والى الفخذ فهو تبع لأن التضرع أوجب في اليد الواحدة نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الى التكب (وفي كف فيها أصبع عشرها وإن كانت أصبعان بنفسها ولا شيء في السكف) هذا عند أبي حنيفة روح وقال ينظر الى أورش الكف والأصبع فيكون عليه الأكثر ويدخل القليل في الكثير وإن كانت ثلاثة أصابع يجب أورش الأصابع ولا شيء في الكف بالإجماع لأن لا أكثر حكم الكل فاستتبعت الكف (وفي أصبع زائدة

(١) حكومة عدل تشرعاً للآدمي لانه جزء من بدنه لكن لا منفعة فيه ولا زينة
 (و) في (عين الصبي وذكر مولسائه ان لم يعلم محنته بنظر وحركة) أي حركة الذكر
 عند البول . حميدية (كلام حكومة) خلافاً للشافعي حيث قال يجب دية كاملة في
 الثلاثة لان الناب فيه السلامة فاشبه المارن والاذن ولنا ان المقصود من هذه
 الاعضاء المنفعة فاذا لم تعلم لا يجب الارش الكامل بالشك والظاهر لا يصلح حجة
 للالتزام بخلاف المارن لان المقصود منه الجمال وقد قوته على السكال (شج
 رجلا فذهب عقله أو شعر رأسه دخل ارش الموضحة في الدية) خلافاً لزفر ولنا
 ان بقوات العقل تبطل منفعة جميع الاعضاء (٢) فصار كما اذا اوضحه فأت (٣)
 وارش الموضحة يجب (٤) بقوات جزء من الشعر حتى لو نبت بسقط والدية
 بقوات كل الشعر (٥) وقد تعلقنا (٦) بسبب واحد فدخل الجز في الجملة كما اذا قطع
 أصبع رجل فشلت يده (وان ذهب) بالشج (سمنه أو بصره أو كلامه لا)
 تدخل للموضحة في دية هؤلاء لان كلامها حناية فيما دون النفس والمنفعة مختصة
 به فاشبه الاعضاء المختلفة بخلاف العقل لان منفته فائدة الى جميع الاعضاء على ما
 بينا . هداية (وان شجبه موضحة فذهبت عيناه) وقال في الموضحة القصص
 وفي الميتين الدية . هداية قالوا على قول أي خيفة روحه الله يعني ان نجب الدية
 في الميتين والارش في الموضحة كـ (أو قطع أصبعه فشلت أخرى) وقال أبو
 ريب الدعوى ع (١) (قوله حكومة عدل) النظر في كيفية اجراء الحكومة
 فيها لان مبنى الحكومة على التقويم وهذه ليست لها قيمة بل قد تكون عينا متقما
 للقيمة الا ان يقال ان التقويمين يتيران واقعين على ذي الست فكونه مقطوعا
 واحداً من اصابعه الست باقياً محلها خاليا اشين منه باقياً اصابعه الست ساكناً والقيم
 تختلف باختلاف مقادير الشين ع وفيه ان حديث في كل اصبع كذا مطلق وهذه
 اصبع والجواب ان ما يفهم من خطابات الشرع انما هو ما كان معروفاً بين
 الناس ومتفاهم عندهم والاصبع الزائدة ليس بهذه المثابة فلا يتأوله النص كـ
 (٢) (قوله فصار الخ) هذا مناف لما مر في أوائل فصل في النفس الخ من قضاء
 عمر رضي الله عنه بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والسمع والبصر
 والكلام . نت حيث لم يدخل ضمان الثلاثة في ضمان العقل ويمكن أن يقال ان الموضحة
 مفقوة الجمال ومنفعة الجمال غير اصلية اذ لا يتوقف عليها حياة الانسان فلذا
 دخل ضمانها في ضمان العقل اما الثلاثة للذكورة فكل منها اصل في غرض البقاء
 كالعقل ولو كان للخل نوع فضل فلا يدخل ضمانها في ضمانه ع (٣) (قوله وارش
 الموضحة الخ) تمثيل لقول المصنف أو شعر رأسه ع (٤) (قوله بقوات جزء من
 الشعر) أي لا بمجرد تفريق الاتصال والايلام الشديد ع (٥) (قوله وقد تعلقنا)
 أي ارش للموضحة والدية (٦) (قوله بسبب واحد) وهو فوات الشعر . غناية بالشج كـ

وعين صبي وذكر مولسائه لو لم يعلم الصحة
 بما دل على نظره وعرك ذكره وكلامه
 حكومة عدل) هذا عندنا وعند
 الشافعي روح يجب دية كاملة لان الناب
 الصحة أما أن لم يحتم هذه الاعضاء
 فالواجب الدية الكاملة اتخافا (ودخل
 ارش موضحة أذهبت عقله أو شعر
 رأسه في الدية وان ذهب سمنه أو
 بصره أو عقله لا) هذا عندنا وعند
 زفر روح لا يدخل في ذهاب العقل
 والشعر أيضا لان كل واحد حناية
 على حدة قلنا للرأس محل العقل
 والشعر فالجنايات كلها على الرأس
 فدخل بعض الدية في الكل والرأس
 ليس محل السمع والبصر فالجنايات كلها
 لا تستتبع للموضحة (ولا قود ان
 ذهبت عيناه بل الدية فيما) أي في
 الموضحة والميتين الدية وهذا عند
 أبي حنيفة روح وقال في الموضحة
 القصص وفي الميتين الدية (ولا يقطع
 أصبع شل جاره) هذا أي خيفة
 روح وعندنا وعند زفر يقتص من

الاول وفي الثاني ارضها (وفي اربع) يكسر نصف سن أسود باقيا بل كل دية السن ويجب الارش على من أقاد سنه ثم ثبت (أي ثبت سن من أقاد فلم آه أقاد بشيء حق وكان واجبا أن يستأني حولا ثم يقتص ولما كان غير حق ينبغي أن يجب القصاص لكن أسقط المشبهة فيجب الارش (أو قلها فردت الى مكانها ونبت عليها اللحم) أي يجب الارش على من قلع سن غيره فرد صاحب السن سنه الى مكانها ثبت عليها اللحم وانما يجب الارش لأن نبات اللحم لا اعتبار له لأن الصروق لا تعود (لأن قلع سن ثبتت أخرى) فانه لا يجب الارش على القتال عند أبي حنيفة وح لأن الجناية المدمت معنى كما اذا قلع سن من ثبتت أخرى لا يجب الارش على القتال بالاجاع وعندهما يجب الارش لأن الجناية قد تحققت والحادث نعمة مبتدأة من الله تعالى (والتمعت شجة أو جرح يضرب ولم يبق له أثر) فانه يسقط الارش عند أبي حنيفة وح لزوال الشين الموجب وعند أبي يوسف وح عليه ارش الالم وهو حكومة العدل قبله ينظر أن الانسان يكمل بجرحه نفسه مثله هذه الجراحة فان بعض الناس يخرج نفسه ويأخذ على ذلك شيئا وعند محمد وح يجب أجرة الطيب وتضمن الدواء (ولا يقاد جرح الالم بدرا) هذا عندنا وعند الشافعي وح يقتص في الحال كما في القصاص في النفس

(٢٨٦) قطع نفسه الا على قتل ما بقي بل دية للفصل والحكومة فيما بقي ولا يوسف ومحمد وزفر والحسن يقتص للاولى وفي الثانية ارضها (أو المفصل الا على) هو طرف الالة ع (قتل ما بقي أو كل اليد أو كسر نصف سنه قسود ما بقي) ولم يحك خلافا ويلبى أن يجب الدية في المفصل الا على وفيما بقي حكومة عدل ويلبى أن يجب الدية في السن كله هداية ثم مفهوم التقييد بأسوداد السن جريان القصاص في كسر نصف السن ان لم يسود الباقي وفي الدر المختار ولا قصاص في المقلم الا السن وان تفاوت طولها او كبرا فقتل ان قلت وقيل تبرد الى اللحم موضع أصل السن ويسقط ما وراءه لتعذر المائة اذ ربما قصد لها موه اخذ صاحب الكافي قال للحنبل وفي المجته وبه يقتض كما تبرد الى ان يتساويا أن كسرت اه وفي ظاهر الرواية ان كسر السن لا قصاص فيه خلية امين ع (فلا قود) لأن مداوه على امكان للمائة ولا تمكن للمائة في هذه الجراحات اذ ليس في وسعه ابقاها سارية الى ما ذكر هداية ولو قال أقطع للمفصل الا على أو كسر القدر المكسور من السن وأترك الباقي لم يكن له ذلك لأن القتل في ذاته لم يقع موجبا للقود فصار كما اذا شجه منقطة فقال أشجه موضحة وأترك الباقي ليس له ذلك طوى (وان قلع سنه ثبتت مكانها أخرى سقط الارش) خلافا لما وله ان الجناية اندمت معنى فصار كما اذا قلع سن الصبي ثبتت لا يجب الارش بالاجاع لانه لم يفت عليه ذنبه ولا منقمة (وان اعيد ثبتت سن الاول يجب الدية) لانه تين انه استوفى غير حق لأن الموجب فساد للثبث ولم يفسد حيث ثبتت مكانها أخرى فالمدت الجناية (وان شج رجلا فالتحم ولم يبق له أثر او ضرب فخرا فبرأ وذهب أثره فلا ارش) لزوال الشين وهو اللوجب وقال أبو يوسف يجب ارش الالم وهو (١) حكومة عدل وقال محمد أجرة الطيب وتضمن الدواء (ولا قود بجرح حتى يبرأ) خلافا للشافعي وثنا قوله عليه الصلاة والسلام يستأني في الجراحات سنة ولأن الجراحات يعتبر فيها ما ظاهرا لا محال لان حكمه في الحال غير معلوم فظلمها تسرى الى النفس (وكل عمد سقط قوده يشبهه كقتل الاب ابنه عمدا فدية في مال القتله وكذا ما وجب صلحا أو اعترافا أو لم يكن نصف العشر) لقوله عليه الصلاة والسلام (٢) لا تقتل المواقلة عمدا (٣) الحديث هداية تمامه (٤) ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا (١) (قوله حكومة عدل) كانه بقويحه اليها وغير اليم ع (٢) (قوله لا تقتل المواقلة عمدا) رواه البيهقي شرح قتاية ش (٣) (قوله الحديث) روى موقفا على ابن عباس رضي الله عنهما ومرفوعا الى صلى الله عليه وسلم كافي ت (٤) (قوله ولا عبدا) أي لا تقتل مائة الانسان ما حنى على عبد فيما دون النفس لأن أطراف العبد يسلك بها مسلك الاموال والساقلة لا تقتل الجنايات المسالية حتى لو قتل عبد انسان خطأ فالقيمة على العاقلة لانه بدل الدم ودم العبد لا يسلك فيه مسلك الاموال وقيل مناه ان العبد اذا حنى جنازة فالولى هو الذي يلزمه الدفع او الفداء لا عاقلة للولى ك

ولا مادون ارش الموضحة . لك (وحمد الصبي والمجنون خطأ) وقال الشافعي حمد كل منهما حمد تجب الدية في ماله (١) ولنا ما روى عن علي انه جمل عقل المجنون على عاقلة وقال عمده وخطأه سواء ولان الصبي مظنة الرحمة والماعقل الخاطيء لما استحق التخفيف حتى وجبت الدية على الماعلة فالصبي وهو أهدر أولى به ولا عمد لها لانه بناء على العلم والعلم بالقتل والمجنون عديم العقل والصبي قاصر العقل (ودية على ماعلة) لما مر (ولا تكفير فيه) لعدم الذنب لرفع القلم عنه والكفارة ستارتقذنب (ولا حرمان) لا عقوبة وحماليس من أهل العقوبة وقال الشافعي عليه التكبير والحرمان

فصل في الجنين

(ضرب بطن امرأة) او عضوا من أعضائها . در (فالقتل جنبنا ميتا) هنا مجاز الكون . ع (يجب غرة لصف عشر الدية) اي دية الذكر أو عشر دية الانثى ولنا ما واحد ثم قوله لصف عشر الدية بدل من غرة . ع وقدره مالك والشافعي بسنة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام (٢) في الجنين غرة عيسد او أمة قيمته خمسمائة ويروي أو خمسمائة ثم الغرة نجب على الماعلة في سنة أما الوجوب على الماعلة فلاه عليه السلام (٣) قضى بالغرة على الماعلة ولانه بدل النفس وقد سماه صلى الله عليه وسلم دية حيث قال دوه وقلوا أئدى من لا صلاح ولا استهل الحديث وأما كونه في سنة فشدنا وقال الشافعي في ثلاث سنين لانه بدل النفس ولنا كان موروثا بين ورثته ولنا ما روي محمد بن الحسن بلاغا أنه صلى الله عليه وسلم (٤) جعلها في سنة على الماعلة ولانه وان كان بدل النفس من حيث أنه نفس على حدة لكنه بدل المص من حيث الاتصال بالام فمسلنا بالشبه الاول (٥) في التوريث وفي حق التأجيل الى سنة بالثاني لان بدل المص اذا كان تلك الدية أو أقل (٦) أكثر من نصف الشرع يجب في سنة (فان القتل حيا فقات فدية) لانه أتلف حيا بالضرب السابق (فان القتل ميتا فقات الام فدية وغرة) (٧) وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم قضى في هذا بالدية والغرة (وان ماتت فالقتل ميتا فدية فقط) وقال الشافعي نجب الغرة ولنا ان موت الام (٨) أحد سببي موته لانه يمتنع بموتها اذ

(وحمد الصبي والمجنون خطأ) وعلى عاقلة الدية ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث ومن ضرب بطن امرأة فالقتل جنبنا نجب غرة خمسمائة ودوم على عاقلة ان ألت ميتا ودية ان حيا فقات) أي نجب الدية الكاملة ان ألت حيا فقات لان موته بسبب الضرب واعلم ان الغرة عندنا نجب في سنة فانه عليه السلام جعل الغرة على الماعلة في سنة وأيضاً هي بدل المص من وجه وما كان بدل المص يجب في سنة ان كان تلك الدية أو أقل الى نصف الشرع وعند الشافعي رح تجب الغرة في ثلاث سنين كالدية (وغرة ودية ان كان ميتا فقات الام ودية الام فقط ان ماتت فالقتل ميتا) لانه يمكن ان يكون موته بسبب احتاقه بعد موتها وعند الشافعي رح يجب الغرة أيضاً ودية ان ماتت فالقتل حيا فقات

(١) قوله ولنا ما روى عن علي (الخ) أخرجه البيهقي لكن قال للفرقة استاده ضعيف . شرح قايه . ش (٢) قوله في الجنين غرة الخ (الحديث في الصحيحين . شرح قايه ش (٣) قوله قضى بالغرة الخ (رواه أبو داود في سننه . شرح قايه وابن أبي شيبة مرفوعا . عني (٤) قوله جعلها في سنة على الماعلة (رواه ملا علي في شرح القايه . ش ع (٥) قوله في التوريث (تقسم بين الورثة ولا تكون لامة خاصة وسبأى ع (٦) قوله أكثر (نصب بالثمن للاقل لكن التقييد بالأكثر غير مفيد لان الحكم كذلك ان كان تمام نصف الشرع . غناية (٧) قوله وقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم الخ (رواه الطبراني في معجمه قاله ملا علي القاري . ش (٨) قوله أحد

وما يجب في الجنين لو رثت سوى ضاربه (٢٨٨) أي ان كان الضارب او ثام الجنين لا يكون له شيء

منفسه بقتلها فلا يجب الضمان بالشك (وما يجب فيه يورث عنه) لانه بدل نفسه
وقال مالك (١) والشافعي هو لانه خاصة مسكين (ولا يرث الضارب قتل
ضرب بطن امرأة) قال قتادة ابن مينا قتل مائة الاب غرة ولا يرث منها (لانه قاتل
بفسير حق مباشرة) وفي جنين الامة لو ذكر نصف عشر قيمته لو كان حيا
اعتبارا بفترة الحمل لان غرة الحرة نصف عشر دينه . ع . قال أبو يوسف يجب ضمان
التقصان ان انتقصت الام اعتبارا بجنين الهائم لان الضمان في قتل الرقيق ضمان مال عنده
وقال الشافعي يجب عشر قيمة الام لانه جزء من وجه (٢) وضمان الاجزاء يؤخذ بمقدارها
من الاصل ولنا انه (٣) بدل نفسه (٤) لان ضمان الطرف لا يجب الا ضد
ظهور التقصان من الاصل (٥) ولا يعتبر به في ضمان الجنين فكان بدل نفسه (٦)
فيقدر بها (وعشر قيمته لو كان أنثى) (٧) ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكر
غالبا . و قد يقال لا يحذور في القزوم المذكور لان اختيار زيادة الذكر على الانثى
انما هو في الاحرار لان الارقاء كالتناع ولذا لم تقدر لهم دية . أمين (فان حرره
سيده بعد ضربه قالته فوات قيمته) لانه قتله بالضرب السابق ان كان حالة
الرق (حيا) لانه صار قاتلا اياه وهو حي فنظرنا (٨) الى حالي السبب والتلف
(ولا كفارة في الجنين) خلافا لشافعي ولنا ان في الكفارة معنى العقوبة وقد
عرفت في النفوس المطلقة فلا تنبذها وقالوا الا أن يشاء لانه ارتكب محظورا فلذا
قرب الى الله تعالى كان أفضل ويستغفر عما صنع (وان شرب دواء لثطره أو
طليت فرجها حتى أسقطته ضمن مائة الفرة ان فعلت بلا إذن) من زوجها
فان أذن لا تنوير قبله هنا على الرواية الضعيفة لما في الكافي قال لغيره اثنى قتله
سعي موته) فانها اقطاع النماء . غاية (١) (قوله و الشافعي) وفيه انه تقدم
في أول الفصل انه موروث عنه الا ان يقال ان ذلك الزام علينا أوله روايتان في
المسئلة . ع (٢) قوله وضمان الاجزاء يؤخذ بمقدارها من الاصل (واعتبار الضم
فكون غرة الرقيق على وزان غرة الحرة عشر دية الام مواثقا لنصف عشر دية اياه
هكذا حرره لنا بعض مشايخ مذهبه رضي الله عنه . ع (٣) قوله بدل نفسه
لا بدل ماله كما قال به أبو يوسف رحمه الله ولا بدل ذاته من حيث انه جزء
امه كما قال به الشافعي رحمه الله بل من حيث انه نفس مستقلة . ع (٤) قوله لان
ضمان الطرف الخ (فلو لم يظهر التقصان لا يجب شيء . كما لو قلع سنه فبقت مكانه
غيره لا يجب شيء . ك (٥) قوله ولا يعتبر به في ضمان الجنين) فانه يجب وان
لم تنقص الام . ك (٦) قوله فيقدر بها (أي بقيمة نفس الجنين لا بقيمة الام .
غاية (٧) قوله ولا يلزم زيادة الانثى) باحتمال كونها أغلى من الذكر أو مثله
قيمة (٨) قوله الى حالي السبب والتلف (فوجبنا القيمة لا الدية نظرا لحالة
الضرب واوجبنا قيمته حيا لا مشكوكا في حياته نظرا لحالة التلف . ك

ويجب ادلا مبررات القاتل (وفي
جنين الامة نصف عشر قيمته في
الذكر وعشر قيمته في الانثى) اعلم
ان الجنين اذا كان حرا يجب فيه خمسة
درهم سواء كان ذكرا أو أنثى ادلا
تفاوت في الجنين بين الذكر والانثى
وهي نصف عشر من دية الذكر
وعشر من دية الانثى فانما كان رقيقا
يجب ان تكون نصف عشر قيمته
على تقدير ذكوره وعشر قيمته على
تقدير انوثته لان دية الرقيق قيمته
فما يقدر من دية الحرة يقدر من قيمته
لان قلت يلزم ان يكون الواجب
في الانثى أكثر من الواجب في الذكر
قلت لا يلزم لان في العادة قيمة العلام
زائد على قيمة الجارية بكثير حتى
ان قومت جارية بألف درهم يقوم
العلام الذي مثله في الحسن بالفي
درهم نصف قيمة الجنين ان كان
ذكرا لا يكون أقل من قيمته ان كان
انثى وعند أبي يوسف روح يجب
التقصان لو انتقصت الام بالقائها كافي
الهائم فان الضمان في قتل الرقيق ضمان
مال عنده وعند الشافعي روح يجب
عشر قيمة الام (فان ضرت فاعتق
سيدها حملها فالفنة فوات يجب قيمته
سبلا دية) لان قتله بالضرب السابق
وقد كان في حالة الرق (ولا كفارة
في الجنين) هذا عندنا وعند الشافعي
روح يجب (وما استبان بعض خلقه
كالثام فيما ذكر وضمن الفرة مائة
امرأة أسقطت ميتا عمدا بدواء أو
فعل بلا إذن زوجها فان أذن لا

نجب الهدية في ماله في الصحيح لان الاباحة لا تجري في النفوس ولا قصاص للشبهة وفي رواية لا يجب شيء لان نفسه حقه وقد اذن باتلاف حقه ام اقول وفيه نظر لتصريحهم بان الجنبين لم يستبرأ نفساً عندنا لعدم تحقيق آدميته وانه اعتبر جزءاً من أمه ولذا لا يجب فيه تمام القيمة ولا الهدية كاملة ولا الكفارة وقد قدمنا ان وجوب الفدية تبدي فلا يصح الحاقه بالنفوس المحقة حتى يقال ان الاباحة لا تجري في النفوس امين

باب ما يحدته الرجل في الطريق

(من أخرج الى طريق العامة كنيفاً) هو بيت الخلاء . در حاصلا كلام المتن انه محل للالسان تصرف احدث نحو الكنيف في طريق العامة ان لم يضر لكن لكل منه وان لم يضر مع (أو ميزاباً أو جرسناً) قبل هو البرج وعن الزدوى جذع يخرج به الانسان من الحائط لينى عليه . مغرب هاشم (أو دكاناً فلكل) من عرض الناس . هداية ولو ذمياً . غايه (ترعه) وان لم يضر . لان كل واحد صاحب حق بالمرور بنفسه وبدوا به فله تقضى ذلك كما في الملك المشترك فان الحق المشترك (١) كملك المشترك (وله التصرف في النافذ) باحداث الجرسن وغيره . لان الوصول الى اذن الكل متمذر فكل في حق كل واحد كانه هو الملك له وحده حكماً كيلا يتصل عليه طريق الانتفاع . هداية الذي تقضى الله تعالى به على عباده قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعاً (الا اذا اضر) فلا يجعل الحديث لا ضرر الى آخره . على ما سيأتي تمامه قريباً . مع أو منه أحد نظير الذين الحال له التأخير ان لم يطالبه الدائن . على ما ظاهره الدائن فليس له التأخير . ع (٢) وفي الهداية يوسع لذي عمله ان يتقنع به (٣) ما لم يضر بالمسلمين لان له حق المرور (٤) ولا ضرر فيه (٥) فيالحق (١) قوله كملك المشترك (ولكل منه ابتداء . ك لاه بالاحداث يريد ابطال يد العامة وادخاله في يده خاصة فلكل منهم منه من ابطال يدعهم ثم كل من النفع ابتداء وانزع انتهاء قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف لهم للنفع ابتداء لما ذكرنا لان النقص لا يبطال يده الخاصة من غير دفع الضرر عن أنفسهم فقد ثبت التثبت وعند محمد كلاهما منتفان لم يضر لانه ماذون في الاحداث شرطاً ان لم يمنعه أحد والمانع منه منتف فصار كالمأذون من الامام بل أولى لان اذن الشرع أخرى وولايت أقوى . ع (٢) قوله وفي الهداية الخ (فافي للثان بيان لحكم نفس الاحداث وما في الهداية بيان لحكم الانتفاع بالحدث . ع (٣) قوله ما لم يضر الخ) اي لم يضر الانتفاع كتسخينهم باشتعال ناره او لم يضر عمله وهو احبائه وعلى هذا الاخير فكمراة الانتفاع ليست لقاته بل لاه انتفاع بالتمسك لكرامة بنائهم . ع (٤) قوله ولا ضرر فيه (حال من قاعل قوله . ع (٥) قوله فيالحق الخ) في الحلق الانتفاع بهذه الاشياء بالمرور نظراً لاشتغال الانتفاع على أمر منكر وهو الاثبات على السلطان في تدبيره في العامة ولا منكر في المرور ايضاً لو كان للمانع

باب ما يحدث في الطريق

(من احدث في طريق العامة كنيفاً او ميزاباً او جرسناً او دكاناً وسعه ذلك ان لم يضر بالناس) الكنيف المستراح والميزاب مجرى الماء والجرسن البرج وقيل مجرى ماء يركب في الحائط وعن الزدوى روح جذع يخرج من الحائط لينى عليه (ولكل تقضى) أي في سورة لم يضر بالناس فالجواب انه ان اضر بالناس لا يجوز له ان يضل وان لم يضرهم يجوز لكن مع ذلك يكون لكل واحد تقضى لاه تصرف في الحق المشترك فلكل تقضى كما في الملك المشترك

به ما في مناه (١) اذ السالم متحت فاذا اضر بالمسلمين كره له ذلك لقوله عليه السلام (٢) لا ضرر ولا اضرار في الاسلام اهـ (ولا يتصرف في غيره الا بلذتهم) لان الوصول الى ارضائهم ممكن فبقى على الشركة حقيقة وحكما (فان مات أحد بسقوطها فديته على طاقته) لانه مسبب لتلفه متعدد يشتهل هواء الطريق (كما لو حفر بئر في طريق) المسلمين (أو وضع حجرا أو حفر لتمدى) ولو ببيعة فضاها في ماله (لان الساقلة لا تحمل المال) ومن جعل بلوعة في طريق باسم سلطان (فان كان بغير أمره فهو متعدد اما بالتصرف في حق غيره أو بالاتقيات على رأى الامام أو هو مباح مقيد بشرط السلامة وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما قبل في طريق المائة بما ذكرنا وغيره لان المنع لا يختلف (أو في ملكه أو وضع خشبة فيها أو قطرة بلا اذن الامام تعتمد رجل المرور عليهما) ومجد موحدا آخر للمرور ش (لم يضمن) أما في أمر السلطان فلم يمتد التبعي لانه قبل باسم من له الولاية في حقوق العامة وكذا في الخاص في ملكه وأما في الباقي فلان الاول وهو وضع الخشبة مع تعدد سبب والثاني وهو تعدد المرور مع تعدد مباشرة فكان الاضافة الى المباشر أولى ولان التخلص متمم لما كان متمم اعتبار شرطا مع انه معتبر شرطا . ثقلنا المتكررا بما هو الاحداث لا المحدث وله نظائر كالبيع عند نداء الجملة فانه منكر والانتفاع بالمبيع والتمتع بحلال على ان المصنف قد ذكر ان كل واحد من الناس منزل كمالك وحده ولا تدبر للسلطان في خواصهم قال وايضا الخ قلنا ليس مراد المصنف هنا بيان انه ليس لهم حق التبع حتى يقول المتعرض ان منهم معتبر شرطا بل مراده بيان حل الانتفاع ديانة ان لم يمتعه احد ولما صدر كلامه بقوله يسع بمعنى يحل وذكر في آخره الكراهة وايضا مراده بل مانع في قوله اذ المانع متمم مستحق المنع لا المانع بالفعل اذ وضع المسألة فيما اذا لم يمتعه احد وبلتمت مجرد غير متضرر ولا التمتع الذي لا يعتبر قوله شرطا وهو من يسى في ضرر نفسه فمضى قوله اذ المانع الخ انه ليس لاحد من مستحق المنع فيه ضرره مع (١) (قوله اذ المانع متمم) كانه قيل كيف يلحق الانتفاع بهذه الاشياء بالمرور مع انه ليس لهم حق في المنع عن المرور ولهم حق في المنع عن هذه الاشياء ابتداء وبقاء فكنا عن الانتفاع بها والمنع فيبدأ الحرمة فاجاب بان المانع الخ حاصله ان حرمة الانتفاع اما بالمنع بالفعل او بالضرر لا بمجرد حق التبع وقد اشق الاول لان وضع المسألة فيما اذا لم يمتعه احد وكذا الثاني اذ المانع الخ وقد حرره آخا ولا ضرر في مجرد حق التبع كما في تأخير الدين الحاله عند عدم مطالبة الدائن مع (٢) (قوله لا ضرر ولا ضرار) رواه الطبراني في معجمه الاوسط على الثوري . ش اي لا يضر الرجل اخاه ابتداء ولا في الجزاء لان الضرر من جانب واحد والضرر مفاعلة يكون من الجانبين بان ضرر من ضرر والضرر

مع انه لم يضر (وفي غير نافذ لا يسعه بلا اذن الشركاء وان لم يضر بالناس وضمن طاقته دية من مات بسقوطها كما لو وضع حجرا أو حفر بئر في الطريق قلقت النفس فان تلف به ببيعة ضمن هو ان لم يأذن به الامام) فان الضمان في جميع ما ذكر باحداث شي في طريق العامة انما يكون اذا لم يأذن به الامام (فان اذن الامام أو مات واقع في بئر طريق جوتا أو غمافلا) هذا عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح ان مات غمافلا يوجب الضمان لان الغم بسبب الوقوع والمراد بالغم هنا الاحتراق من هواء البئر (ومن غمى حجرا وضعه آخر فسطب به رجل ضمن) لان قبل الاول انفسخ بفعل الثاني فالضمان على الثاني (كن حمل شيئا في الطريق يسقط منه على آخر أو دخل بحصير أو قنديل أو حصاة في مسجد غيره أو حبس فيه غير مصل فسطب به أحد) نحو ان سقط الحصير أو القنديل على أحد أو سقط الطرف الذي فيه الحصاة على أحد أو كان جالسا غير مصل فسقط عليه أمسى ضمن (لا من سقط منه رداء لبسه أو أدخل هذه الاشياء في مسجد حبه أو

جلس فيه - صليا) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يضمن بادخال (٢٩١)

هذه الاشياء في المسجد سواء كان
مسجد حيه أو غيره لان القرية
لا تقيد بشرط السلامة له ان تدير
للمسجد لاهله دون غيرهم ففعل
الغير مباح فيكون مقيدا بشرط
السلامة وعندهما الجالس في المسجد
لا يضمن سواء جلس للصلاة أو
لغير الصلاة فالخاص ان الجالس
للاصلاة في المسجد لا يضمن عند
أبي حنيفة رح سواء في مسجد حيه
أو غيره والجالس لغير الصلاة
يضمن سواء في مسجد حيه أو
غيره وفي سقوط الرداء انما لا يضمن
عند محمد رحمه الله اذا لبس ما ليس
عادة أما ان لبس ما لا ليس عادة
كجوارق القلندرين فيسقط على
انسان فذلك يضمن فهذا ليس
بمغزلة الحل وفي الحل يضمن (ورب
حائط مال الى طريق العامة وطلب
تقصه مسلم أو ذمي عن يملك تقضه
كالراعي بئك رهنه) قاله يملك
تقصه بئك رهنه (وأب الطفل
والوصى والمكاتب والبيد التاجر
فلم يتقص في مدة تمكن تقضه ضمن
مالا تلف به وعاقبه النفس) وصورة
الطلب أن يقول ان حائطك
هذا مائل فاعلمه وصورة الاشهاد
ان يقول اشهدوا اني قدمت الى
هذا الرجل لعدم حائطه واعلم أنه
ذكر في الكتب الطلب والاشهاد
لكن الاشهاد ليس بشرط واعا ذكر
ليتمكن من اثباته عند الإنكار
فكان من باب الاحتياط (لا من
أشده عليه فباع وبضه المشتري
فسقط أو طلب من لا يملك تقضه كالرهن والسأجر والمودع وسأكن الدار فان مال الى دار رجله فله

أصل فاعل مختار يقطع النسبة كما في الحافر مع الملقى (ومن حمل شيئا في الطريق
فسقط على الانسان ضمن ولو ردا قلبه فسقط) على طفل أول ما يولد مثلا - ع
(لا) والفرق ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا حرج في التقييد بوصف السلامة
واللايس لا يقصد حفظ ما يلبسه فيخرج بالتقييد بما ذكرنا فجميعا مباحا مطلقا -
هداية عن قيد السلامة - ع (مسجد لمشيئة فملق رجل منهم قد يلا أو جمل
فيه يوارى أو حصاة فمطلب به رجل لم يضمن وان كان من غيرهم ضمن) والفرق
ان تدير المسجد لاهله لا تديرهم كنسب الامام واختيار المتولي وقبح بابه واغلاقه
ونكراو الجماعة اذا سبق بها غير أهله فلا يقيد فعلهم بالسلامة وفعل غيرهم تعد
أو مباح مقيد بالسلامة وقصد القرية لا ينافي القرامة اذا أخطأ الطريق كما اذا
تفرد بالشهادة على الزنا والطريق فيها يحس فيه الاستئذان من أهله (وان جلس
فيه رجل منهم) أو من غيرهم - در (فمطلب به أحد ضمن ان كان في غير الصلاة
وان كان فيها لا) وقالا لا يضمن لان المسجد للصلاة والتذكر ولا يمكن اداء
الصلاة بالجماعة الا بانظالوها فكان مباحا ولان المنتظر للصلاة في الصلاة (١)
بالحديث وله ان المسجد بني للصلاة والتذكر ونحوه ملحق بها فجميعا الجلبوس
للاصل مباحا مطلقا ولما يلحق به مباحا مقيدا بشرط السلامة اظهارا للتفاوت
بين الأصل وما يلحق به (٢) ولا غرو في كون القمل مباحا أو مندوبا وهو مقيد
بشرط السلامة كالرعى الى الكافر أو "صيد والمشي في الطريق والمسجد

فصل في الحائط المائل

(حائط مال الى طريق العامة ضمن ربه ما تلف به من قس أو مال ان
طالب بتقصه مسلم أو ذمي ولم يتقصه في مدة يقدر على تقضه) والقياس ان لا
يضمن لانه لم يباشره ولا شرطاهو متعدي فيه لان أصل البناء في ملكه وشغل
الهواء ليس بصنموجه الاستحسان ان رفع شغل الهواء يده فاذا طول بتقصه
يجب عليه قبلا امتناع صار متعديا كمن وقع ثوب الانسان في حجرة قاه بصير متعديا
بالامتناع عن التسليم اذا طول بخلاف ما قبل الاشهاد لانه بمنزلة ذلك التوب
اذا هلك قبل الطلب ولانه لو لم يضمن يمتنع من التفرغ فينقطع المارة ودفع ضرر
العامة واجب وله تعلق بهذا الحائط فتعين لدفع هذا الضرر (وان بناء مائلا
ابتداء ضمن ما تلف بسقوطه بلا طلب) لانه تعد ابتداء (٣) كاشراع الجناح
(فان مال الى دار رجل فالطلب الى ربه) لان الحق له على الخصوص وان
كان فيها سكان فلهم الطلب ايضا (فان أجبه) هو أو لسا كنون (أو أبرأه
في الجزاء ان يتعدى الجازي على قدر حقه في القصاص - ك (١) (قوله بالحديث)
لقوله عليه السلام المنتظر للصلاة في الصلاة مادام ينتظرها - ك (٢) (قوله ولا
غرو) اي لا يجب - ش (٣) (قوله كاشراع الجناح) وهو البناء على الجفوع

فسقط أو طلب من لا يملك تقضه كالرهن والسأجر والمودع وسأكن الدار فان مال الى دار رجله فله

مسح) لان الحق لهم (بجلاول الطريق) لان الحق لجماعة المسلمين وليس لاحد ابطال حقهم (حائط بين خمسة اشهدوا على احدهم فسقط على رجله ضمن خمس الدية) على حاقلة (دار بين ثلاثة حفر احدهم فيها بئرا) بغير رضا الشريكين (او بنى حائطا فسلم به رجله ضمن ثلثي الدية) ويكون على حاقلة وقال عليه (١) نصف الدية في الفصلين لان التلف (٢) يصيب من اشهد عليه مشر وينصيب غيره هدر فكنا قسمين كما في عقر الاسد ونهش الحية وجرح الرجل وله ان الموت حصل بملة واحدة (٣) وهو القتل المقدز والعمق المقدر (٤) لان اصل ذلك ليس بملة وهو القليل (٥) حتى يشتر كل جزء ملة (٦) فيجتمع المال واذا كان كذلك يضاف الى ملة واحدة (٧) ثم تقسم على اربابها بقدر الملك (٨) بخلاف الجراحات فان كلا منها ملة صغرت أو كبرت الخارجة من الحائط . ش (١) (قوله نصف الدية في الفصلين) اي فصل الحائط بين خمسة وفصل الدار المشتركة بين ثلاثة . ك (٢) (قوله بنصيب من اشهد عليه الخ) هذا دليل لفصل الحائط . ت واما تحرير دليل الدار المشتركة فعلى ما في الناية بحمل نصيب الشريكين قسما واحدا لا شرا كما في الاعتبار لكونه تصرفا في ملك الغير ونصيب الحافر قسما لاهداره لتصرفه في ملك نفسه اه . ع (٣) (قوله وهو التسل) في الحائط والعمق في البئر . ك (٤) (قوله لان الخ) استدلال على ان الملة تقل مقدرا لا مطلقا التقل . ع (٥) (قوله حتى) ترجع على التثني . ع (٦) (قوله فيجتمع المال) يضاف الى كل واحد ثم يحمل جميع الملة للهدورة جنسا والمتممة آخر فيضاف الضمان الى الجنتين . ع (٧) (قوله ثم تقسم) فكاه ائلفه خمسة أشخاص فعلى لاربعة منهم . ع (٨) (قوله بخلاف الجراحات) جراحة الاسد والحية والرجل . ش بقي ان مدار استدلالهما على مجرد الاعتبار والاهدار بحمل الاجزاء المتعددة للهدورة شيئا واحدا سواء كانت تلك الاجزاء أجزاء كل منها ملة كما في الجراحات للذكورة أم لا كما في أجزاء الحائط فقوله ثم تقسم الخ لا يدفع استدلالهما اذ يمكن ان يقال سلمنا اعتماد الملة وهي التقل للقدر وتقسيمها على اربابها لكننا نجعلهم بعد هذا التقسيم قسمين أحدهما من اعتبر نصيبه والآخر من أهدر إلا أن يقال ان حاصل قولهما قياس الآخر المتنازع فيه على مسئة جرح الاسد والحية والرجل والجماع الاهدار والاعتبار والحكم جعل الاشياء للمتعددة شيئا واحدا فيجاب بزيادة قيد في الاصل لم يوجد في الفرع فيمتنع القياس وهو كون كل شيء من تلك الاشياء الجمولة شيئا واحدا قابلا لملة استقلال لكن النظر في تأثير هذا القيد في هذا الجمل هذا وفي . ك وقيل جواب ابى حنيفة رحمه الله فيما اذا مات بتقل الحائط وهما لا يخالفانه في ذلك وجوابهما فيما اذا مات بالجرح بان جرحة الحائط وأبو حنيفة رحمه الله يوافقهما

الطلب فيصح تأجيله وإبرأؤه منها لا ان مال الى الطريق فاجلها القاضى أو من طلب) لانه حق العامة فلا يكون لهما ابطاله (فان بنى مائلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع الجناح ونحوه) اشراع الجناح اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق والبناء عليها أما نحوه كالكنيف والميزاب (حائط بين خمسة طلب تقضه من أحدهم وسقط على رجله ضمن الحاقلة خمس الدية كما ضمنوا ثلثها ان حفر أحد ثلاثة في دارهم بئرا أو بنى حائطا) أي ضمن حاقلة من طلب منه التقض خمس الدية لان الطلب صح في الحس وضمن حاقلة حافر البئر وبقي الحائط تلتى الدية لان الحافر والباني في الثلثين متعد وهذا ضد أبي حنيفة رح وقالوا ضمنوا النصف في الحائط والحفر والبناء أما في الحائط فلان التلف يصيب من طلب منه معتبر وفي نصيب غيره لا فكان قسمين كما في عقر الاسد ونهش الحية وجرح الانسان وفي مسئة الحفر والبناء فلان التلف يصيب المالك لا يوجب الضمان وينصيب الغاصب يوجب فيقسم قسمين والله أعلم

على ما صرف الا ان عند المزاوجة (١) يضاف الى الكل ليدم الاولوية • هداية ولما
اضيف الى الكل جعل المهدور شيئاً واحداً والمعتبر آخر • كـ

﴿ باب جنابة البيمة والجنابة عليها وغير ذلك ﴾

كالاصل دام • ع (ضمن الراكب ما او طأت) الصحيح وطئت • ك (جانبه
بيد ورجله) بان وضعتها فوق شيء فأتلفتة • ع (ورأس) بان أصابت برأسها
من قيل عافيتها بنا وماء بارداً لان الوطء لا يتأتى بالرأس والتقدير وأتلفت برأس
• ع (أو كدمت أو خبطت أو صدمت) الخطب الضرب باليد والتفح الضرب بمعد
حافرها والكدم المضى بمقدم الاستن والصدم أن تضرب الشيء بجسده • ك واعلم
ان الاصل ان المرور في الطريق مباح مقيد بالسلافة لانه متصرف في حق نفسه
من وجه وفي حق غيره من وجه لا شترأ كما بين الناس قلنا بالايافة مقيداً بذلك
اعتدالاً لئلا يظن للجانبين ثم التقييد بذلك انما هو في محل امكان الاحتراز (٢) لافي غيره لما فيه
من سد باب الانتفاع والاحتراز عن الايذاء وما بضاهيه ممكن لانه ليس من
ضرورات التسير فقيده بالسلافة (لا ما ضعت بذهب ورجل) مع سيرها قلم يقيد
بها • هداية لانه وراء الراكب فلا يمكن الاحتراز عنه • ك وانما يضمن بالوطء
بالرجل مع انه وراءه لما في • ك ان في الايذاء اجتمع قتل الراكب والداية فكان
الراكب مباشراً • ع (الا اذا أوقفها في الطريق) لتعديه بالاياف وشغل
هواء الطريق مع امكان الاحتراز عنه (وان أصابت بيدها أو رجلها حصاة أو
نواة أو آثار غبار أو حجراً صغيراً ففقاً عينا لم يضمن) لعدم امكان الاحتراز عنه
اذ سير الدابة لا يمرى عنه (ولو كبراً ضمن) لا يمكن الاحتراز لانه يتفك عن
سيرها عادة وانما يكون ذلك بشيف الراكب (فان رأت أو بالت في طريق لم
يضمن من عطب به) لانه من ضرورات السير (وان أوقفها لذلك) وصل بما
قبله • ع لان من الدواب ما لا يفعل ذلك الا بالاياف (وان أوقفها لتبره ضمن)
(٣) لانه ليس من ضرورات السير ثم هو أكثر ضرراً بالمارة من السير لانه اذوم
منه (٤) فلا يلحق به (وما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد) (٥) كانه يعني وما لم
يضمنه الراكب لا يضمنه السائق والقائد لما في الهداية قالوا كثر للمشايخ ان السائق
ايضاً (٦) لا يضمن التفح وان كان يراها (٧) اذ ليس على رجلها ما يتحتم به
فلا يمكن الاحتراز عنه وفي مختصر القدوي ان السائق ضامن لما أصابت برجلها
في ذلك اه والله أعلم (١) (قوله يضاف الى الكل) أي الى كل واحدة • ع (٢)
(قوله لا في غيره) كاتارة الثبار والحمى • ع (٣) (قوله لانه) أي الاياف غناية
(٤) (قوله فلا يلحق به) وان كان مثله في كونه تصرفاً في الدابة غناية (٥) (قوله
كانه يعني الخ) بناء على قول كثر للمشايخ الذي صححه صاحب الكفاية • ع (٦) (قوله
لا يضمن) هو الصحيح • ك (٧) (قوله اذ ليس على رجلها الخ) أقول ليس على يدها ايضاً ما

﴿ باب جنابة البيمة وعليها ﴾

(ضمن الراكب ما وطئت دابته وما
أصابت بيدها أو رجلها أو رأسها
وكدمت أو خبطت أو صدمت
لما ضعت برجلها أو فسيها) فان
الاحتراز عن الوطء وما يشابهه
يمكن بخلاف التفح بالرجل والذنب
هذا عندنا وعند الشافعي وجع يضمن
بالتفح ايضاً لان فعلها يضاف الى
الراكب (أو عطب السان بما
رأت أو بالت في الطريق سائر ما
أوقفها لذلك فان أوقفها لتبره ضمن)
فانها ان رأت أو بالت في الطريق
حالة السير لا يضمن أما اذا أوقفها
لتزوت أو قبول لا يضمن ايضاً
لان بعض الدواب لا يفعل ذلك
الا بعد الوقوف وان أوقفها
لتبره ذلك يضمن لانه متعدد بالاياف
(فان أصابت بيدها أو رجلها
حصاة أو نواة أو آثار غبار
أو حجراً صغيراً ففقاً عينا أو أفسد
ثوباً لا يضمن ضمن بالكبير)
لان الاحتراز عن الاول متعذر
بخلاف الثاني (ضمن السائق والقائد
ما ضمنه الراكب وعليه الكفاية لا
عليها) أي ان كان مكان الراكب
سائق أو قائد يضمن كل منهما ما

لا القائد واليه مال بعض المشايخ لان النفقة بمراى عين السائق فامكنه الاحتراز
عنها (١) فغاية عن يصر القائد فلا يمكنه الاحتراز عنه اه (وعلى الراكب الكفارة)
في الايلاء ٠ ش (لا عليهما) ويحرم أيضا عن الارث لاهما لان كلا من الكفارة
والحرمان جزءا للمباشرة (٢) وهو مباشر دونهما (ولو اصطدم فارسان أو ماشيتان فمات
ضمن طائفة كل دية الاخر) وقال زفر والشافعي على طائفة كل نصف دية الاخر لما روى
ذلك عن علي رضى الله عنه ولان كلامات فعل نفسه وفعل صاحبه لاه لم نفسه
وصاحبه اصار كما اذا اصطدم اممدا أو جرح كل واحد نفسه وصاحبه أو خرفا في الطريق
فانهار عليهما يجب على كل منهما النصف ولنا ان الموت مضاف الى فعل صاحبه لان فعله
في نفسه مباح وهو المتي في الطريق فلا يصلح مستقدا لاضافة الضمان اليه كالمشاي اذ لم
يتم بالبرحيث لا يبدو غي من دمه وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه يصير سببا للضمان
في حق غيره كالتام اذا اقلب على غيره وروى عن علي رضى الله عنه (٣) مثل
قولنا فتعارضت روايتاه فارجحنا بما ذكرنا وفيما ذكر من المسائل الفعلان محظوران
فوضح الفرق (ولو ساق دابة فوق السرج على رجل قتله ضمن) لاه متعدد
لتقصيره في الاحكام (وان قاد قطارا فوطى بغير انسانا ضمن طائفة القائد الدية)
لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سائقه (فان كان معه سائق فليهما) لما ذكرنا
(وان ربط بميرا على قطار) (٤) ولم يعلم القائد فالتلف المربوط انسانا فغاية على
طائفة القائد - يث قصر في حفظ القطار عن ربط غيره وقد أمكن ثم (رجع طائفة
القائد بدية ماتلف على طائفة الرابط) لاه هو الذي أوقعهم في هذه الهدة وانما
(٥) لا يجب الضمان عليهما ابتداء وكل منهما سبب لان الربط من القود بمنزلة
التسيب من المباشرة لاتصال القود بالتلف (ومن أرسل بهيمة) أراد بالبهيمة الكلب
لان السوق (٦) انما يشترط في الكلب لا في غيره فاذا أرسل كلبا ولم يكن
(٧) سائقا لا يضمن وان أصاب في قوره (٨) لاه ليس بمتمد لاه
ينمها - هامش (١) (قوله غايته) فيه ان البدأ بضائبة عن بصره ٠ ت (٢) (قوله وهو
مباشر دونهما) لما قدمنا في الكفاية في اول هذه الصفحة من قوله ان في الايلاء اجتماع الح
ع (٣) (قوله مثل قولنا) رواء عبد الرزاق في مصنفه ٠ شرح قباية ش (٤) (قوله ولم
يتم) لانه اذا علم لا يرجع طائفة القائد على طائفة الرابط ٠ ك (٥) (قوله لا يجب
الضمان عليهما) أى على القاد والرابط على سبيل الشراكة ٠ ك (٦) (قوله انما يشترط الح)
كاه يعني ان في اتباع الكلب حرجا عظيما وهو مدفوع شرعا فلا يكون متعددا في
ترك اتباعه بخلاف الدابة لعدم الحرج في اتباعه فلهذا ذلك للاثبات أموال الناس ع
(٧) (قوله سائقا) كان أراد بالسوق السوق المقارن بالمشى خلفه لا مجرد الزجر
والضرب بدليل تعليله بقوله لا يمكنه اتباعه اذا اتبع هو المشى خلفه ع (٨) (قوله لاه
ليس بمتمد) أى بترك الاتباع نعم ان تحمل الحرج ومشى خلفه فالتلف شيئا حيث قد الظاهر

ضمنه للراكب ويجب على الراكب
الكفارة لا على السائق والقائد
والراكب يحرم عن الميراث لا للقائد
والسائق (ضمن طائفة كل فارس
دية الاخر أن اصطدم او ماتا) هذا
عندنا وعند الشافعي رح يضمن كل
نصف دية الاخر لان هلاكه بطلين
فعل نفسه وفعل صاحبه فيهدر نصفه
ويشتر نصف صاحبه قلنا فعل كل
منهما مباح والمباح في حق نفسه لا
يضاف اليه الهلاك وفي حق غيره
يضاف (وسائق دابة وقع اداتها على
رجله فمات وقائد قطار وطى بغير
منه رجلا ضمن الدية وان كان معه
سائق ضمنا فان قتل بغير ربط على
قطار بلا علم قائد رجلا ضمن طائفة
القائد الدية ورجعوا بها على طائفة
الرابط) لان الرابط أوقعهم في
هذه الهدة أقول يلبي ان تكون
في مال الرابط لان الرابط أوقعهم
في خسران المال وهذا ما لا يتحمله
الطائفة قلنا هذا اذا ربط والقطار
في السير لاه أمر بالقود دلالة أما
اذا ربط في غير حالة السير فالضمان
على طائفة القائد لاه قاد بغير غيره
بغير أمره لا صريح ولا دلالة فلا
يرجع بمسألته من الضمان (ومن
أرسل كلبا أو طيرا

أو ساقه فاصاب في فوره
ضمن في الكلب لا في الطير
ولا في كلب لم يسقه (الحاصل أنه
لا يضمن في الطير ساق أو لم يسق
ويضمن في الكلب ان ساق وان لم
يسق لان في الكلب ينتقل الفضل اليه
بسبب السوق وان لم يسق لا ينتقل
اليه لانه فاعل مختار ولا يضمن في
الطير اذا لم يسق وكذا ان ساق لان
بدنه لا يطبق السوق فوجوده كعدمه
أقول نعم لا يطبق الضرب أما ساقه
فبالزجر والمصباح بخلاف الصيد فانه
يحمل الصيد بمجرد الارسال بالضرورة
وعن أبي يوسف رح أنه أوجب
الضمان في هذا كله احتياطا والمنافع
أخذوا بقوله (ولا في دابة منفكة
أصابت قنصا أو مالا ليلا أو نهارا
ومن ضرب دابة عليها راكب أو
نحسها قنصت أو ضربت يدها
آخر أو قنصت فصدت وقتلته ضمن
هو لا راكب) هذا عندنا وعند
أبي يوسف رح ان الضمان على
الراكب والتأخير نصفين وهذا اذا
نحسها بلا اذن الراكب أما اذا نحسها
بأذنه فلا يضمن لانه أمره بما يعمل
اذا التحس في معنى السوق فانقلبه
الى الراكب فلا يضمن بالنفقة كما
اذا نحس الراكب الدابة قنصت
(وفي قنص عين شاة القصاب ما قصصها
وفي عين بكرة الجزار وجزوره
والحداد والبطل والفرس ربع القيمة)
لانه إنما يمكن إقامة العمل بها بأربع
عين بينهما وصفي للشملة وعند
الحكم قطع

(١) لا يمكنه اتباعه ولا ضمار في اتسيع الا بالتمدى وان ارسل دابة واصابت في فورها
يضمن وان لم يسقه لانه متعدد بارساح في الطريق مع امكان اتباعها امين عن النهاية (وكان
ساقها) أراد بالسوق ان يعتني خلفها كوقل محمد امين عن غايه البيان عن الاسيحياني
ما فيه يريد به اذا أرسله وضربه وزجره عند ذلك حتى صار له ساقا اهـ ومفاده
ان السوق مجرد الضرب أو الزجر لتفتي الدابة وحيث يمكن حمل كلامه على
اشتراط شرط زائد غير السوق في تضمين الكلب فرقا بينه وبين الدابة حيث يمكن
في تضمينها نفس الارسال بدون المتى خلفها بخلاف الكلب فانه لا بد من المتى
خلفه بعد الارسال ومن الطرد (٢) على ما قاله محمد امين عن ملا على وهو السوق
على ما افاده غايه البيان ع (فاصاب في فورها) بان لا يميل ينة أو يسره ولا يقف
(ضمن) لان الفعل انتقل اليه بواسطة السوق (وان أرسل طيرا) (٣) وساقه
فاصاب في فوره لم يضمن والفرق ان بدن البيمة يحتل السوق فاعتبر سوقه والطير
(٤) لا يحتل السوق فصار وجود السوق وعدمه بمنزلة (أو كلبا ولم يثن ساقا أو
أقلت دابة) أو وقت ثم سارت (فاصاب مالا أو آدميا ليلا أو نهارا) اما في الارسال
فلا نه مختار في نفسه فلا يصلح نائباً عن المرسل واما في الاقلاق فلقوله عليه الصلاة
والسلام (٥) جرح المجيء جيار وقل محمد بن المنكدة هداية لا للرسلة فكان قول
محمد قسيرا احترازا عن الاجراء على عمومته غايه ولاقطاع حكم الارسال
بالاقلاق أو الوقت فهم من الهداية وقل الشافعي ان ذهب ليلا ضمن لان المادة
حفظها فيه فهو مفروط امين (وفي فقه عين شاة لقصاب) أو غيره كـ (ضمن
النقصان) لان المقصود منها اللحم فلا يستبر (٦) الا للنقصان (و) في (عين بدنة
الجزار) وقد اثير الجزار لكن ذكره كيلا يتوهم انها مصدر لحم فحسبها حكم
الشاة كـ (والحداد والفرس ربع القيمة) قال الشافعي فيه النقصان كالشاة ولنا ما روى
انه عليه الصلاة والسلام (٧) قضى في عين الدابة ربع القيمة وكذا عمر رضى الله
عنه ولاها إنما يمكن العمل بها بأربعة عين عيناها وعينا المستعمل فكانها ذات أربعة عين
انه يضمن لعمده بترك الحفظ مع الامكان ع (١) قوله لا يمكنه اتباعه (أي بدون
الخرج اذ لو كان متمذرا حقيقا أنيط الضمان به ع (٢) قوله على ما قاله الخ) مرتبط
قوله ومن الطرد ع (٣) قوله وساقه (أي ولو ساقه) بدليل قوله فصار وجود
السوق الخ ع (٤) قوله لا يحتل السوق (أي لا يحتلها لان السوق ضرب وزجر
وبدن الطير لا يحتل الضرب لسكن عدم تحمله لا يستلزم عدم تصوره فلا منافاة
بين هنا وقوله وساقه ع (٥) قوله جرح المجيء الخ) أخرجه البخاري مرفوعا
بلفظ المجيء جرحها جياره فر الاقارحائية نور الاوار ع (٦) قوله الا
النقصان أي نقصان المالية ع (٧) قوله قضى في عين الدابة الخ) رواه الطبراني في
معجمه شرح قنابة وقضاء عمر رضى الله عنه رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة

الشافعي رح يجب النقصان كما في شاة القصاب قلنا في شاة القصاب المقصود

باب جنابة المملوك والجنابة عليه

(جنابات المملوك) خلا في النفس ومطلقا في غيرها . در (لا توجب الدفعا واحدا) فلو جنى جنابتين ودفع بهما ثم ملكه المافع بوجه من الوجوه لا يلزمه الدفع ثانيا والحصر راجع الى نفي تعدد الدفع لا الى نفي التخيير بين الدفع وبين فداء جميع الاروش وان كان الموجب الاصل على ما في الهداية هو الدفع في الصحيح . ع (لو محلا) بان لم يكن مدبرا ولا أم ولد . ع (والاقيمة واحدة جنى عبده خطا دمه بالجنابة فيملكه) وقال للشافعي رحمه الله تعالى جنابته في رقبته يباع فيه الا ان يقضى المولى الارش (١) وقائدة الاختلاف في اتباع الجنابي بعد العتق ولنا ان للمولى طاقته لان العبد يستمر بمولاه ثم التخيير بين الدفع والفداء لانه واحد والتخيير نوع تخفيف كيلا يتأصل (أوفدا بارشها فان فداءه جنى فهو كالاولى) فيقال للمولى ادفعه أو أفده . ك لانه لما ظهر عن الاولى بالفداء فكأنها لم تكن وهذه ابتداء جنابة والدفع هو الواجب الاصل ولنا يسقط بمرت العبد لقوات المحل (فان جنى جنابتين دفعه بهما أوفدا بارشهما) لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالديون للتلاحقة (فان أعتقه غير طام بالجنابة ضمن الاقل من قيمته ومن الارش) لان حق ولي الجنابة في أفهامها ولا يصير مختارا للفداء لانه لا اختيار بدون العلم (ولو طامها لزمه الارش كيه) لو طامها والا يلزمه أقل الامرين . ي لان الاعناق وكذا البيع يمنع الدفع فالأقدام عليه اختيار منه للاخر (وتعلق عتقه بقتل فلان) أي بجنابة موجبة للمال كالحطأ وشبه العمد والا فالواجب انقصاص ولا شيء على المولى . ي (ورميه وشججه) فانه يلزمه الارش . ع (ان فصل ذلك) خلافا لغيره ولنا ان المطلق بالشرط يزول عند وجود الشرط فالتجزؤ فصل كما اذا أعتقه بعد الجنابة ألا يرى أن من قال لامرأته ان دخلت الدار فوالله لا أقربك يصير ابتداء الايلة من وقت الدخول ولاه (٢) حرضه على مباشرة الشرط بتطبيق (٣) أقوى الدواهي اليه والظاهر انه (٤) يضمه فهذا دليل الاختيار (عبد قطع يد حر عمدا ودفع اليه فحرره فأت من اليد فالعبد صلح بالجنابة) وما يحدث منها . هداية لا من القطع فقط اذ لا اعتناق الا في الملك ولا ملك لمقطع الا بصحة الصلح . ع والظاهر ان من أقدم على التصرف (٥) يقصد تصحيحه فأقدمه على الاعناق يدل على قصده تصحيح الصلح

عني على الكثر (١) (قوله وقائدة الاختلاف الخ) فلو أعتقه المولى طام بالجنابة صار مختارا للفداء عندنا وعند لا يطالب المولى بل يطالب العبد . ك (٢) (قوله حرضه الخ) هذا ظاهر في شبه العمد لاني الحطأ لان التحريض انما يكون على ما يكون في اختياره والحطأ ليس باختياره . ع (٣) (قوله أقوى الدواهي) وهو الحرية . عناية (٤) (قوله يذمه) رغبة في الحرية . عناية (٥) (قوله يقصد الخ) اعظرا

بارشها حالا) هذا عندنا وعند الشافعي روح الجنابة في رقبته يباع فيها الا ان يقضى للمولى الارش وغمرة الخلاف تظهر في اتباع الجنابي بعد العتق فان المجني عليه يتبع الجنابي اذا عتق عند الشافعي روح (فان فداءه جنى فعني كالاولى) فانه اذا فدى طهر عن الاولى فصارت الاولى كان لم تكن فيجب بالثانية الدفع أو الفداء (فان جنى جنابتين دفعه بهما الى وليها بقبضه على قدر حقهما أو فداء بأرشهما فان وهبه أو باعه أو أعتقه أو دبره أو استولدها) أي الامة الجنابة (ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش فان علم بها غرم الارش) فان للمولى قبل هذه التصرفات كان مختارا بين الدفع والفداء ولما لم يبق محلا للدفع بلا علم المولى بالجنابة لم يصير مختارا للارش فصارت القيمة مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فيجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير مختارا للارش (كالو علق عتقه بقتل زيد أو رميه أو شججه فقتل) أي قال ان قتلت زيدا فانت حر فقتل أو قال ان ذميت زيدا فانت حر فمضى أو قال ان شججت راسه فانت حر فشججه غرم الارش لانه يصير مختارا للفداء حيث أعتقه على تقدير وجود الجنابة كالو قال اذا مرضت فانت طالق ثلاثا فاذا مرض يصير فلرا وعند زفر روح لا يصير مختارا للفداء اذ لا جنابة وقت نكلمه ولا علم بوجودها (فان قطع عبيد حر عمدا ودفع اليه فاعتقه فصرى قالمع صلح بها

وان لم يستقم يرد على سيده فيقتل أو يبيع (فانه اذا اعتق دل على (٢٩٧)

ان تصدده تصحيح الصلح اذ لا محالة

الا ان يكون صلحا عن الجناية وما يحدث منها اذا لم يتفق وقسري
تين ان اللال غير واجب وان الواجب هو القود فكان الصلح
باطلا فيرد وقال للولاء اقلوا ما و
اعفوه (فان حتى مأذون مديون
خطا فاعتقه سيده بلا علم بها غرم
لرب الدين الاقل من قيمته ومن
دينه ولوليه الاقل منها ومن
الارض) فان السيد اذا اعتق للمأذون
للمديون فليدرب الرب الدين الاقل من
قيمتهم ومن الدين واذا اعتق السيد
الجاني جناية خطا فليدرب الاقل من
قيمتهم ومن الارض فكنا عند الاجتماع
اذ لا يراهم احدهما الاخر لاه لولا
الاعتاق يدفع الى ولي الجناية ثم
يباع للدين (فان ولدت مأذونة
مديونة ولها يباع معها الدين ولا يدفع
معا لجنايتها) فان الدين في ذمة
الامة متعلق برقبها فيسرى الى الولد
وفي الجناية الدفع في ذمة المولى
لا في ذمتها وانما يلاقي أثر الفصل
الحقيقي وهو الدفع والسراية في
الامور الشرعية لا الحقيقية (فان قتل
عبد خطا ولي حر زعم ان سيده
أعتقه فلا شيء للحر عليه) أي قال
رجل هذا العبد قد أعتقه مولاه
قتل ذلك العبد شخصا خطا وذلك
الرجل ولي جنايته فلا شيء له لانه
لما قال ان مولاه أعتقه فادعى الدية
على العاقلة وبراءة العبد والمولى موجب
الجناية (فان قال قتل أخا زيد قبل
عتي خطا وقال زيد بل بيده صدق

(١) ولا محالة الا وان يبيع صلحا عن الجناية وما يحدث منها (وان لم يجرر رد على
سيده) لان بالسراية تين انه ملك السيد لا لقودة بل لم القصاص قما ان يردوهم
الى السيد بطريق القود او الصلح او يقيدوا قالوا في وقاد بمعنى أو فلا يرد ما قال
أبو السواد لينظر ما قائدة الرد على المولى اه وأجاب محمد أمين قلا عن ط بان قائدة
رفع المقد الباطل اه (ع وقاد) لانه اذا لم يستقم وسرى تين ان الصلح كان باطلا
لان الصلح كان عن مال اذ لا قصاص في أطراف العبد في السراية تين ان الواجب
كان قوما لا للمال في الصلح بلا بدل فبطل والباطل لا يورث الشبهة كوطء المطلقة
ثلاثا في عتقها مع العلم بمجرمتها • هداية (٢) فانه لا يعتبر شبهة في ذمة الحد • عناية
(حتى مأذون مديون خطا فحرره سيده بلا علم) والا فليدرب الارض كما تقدم •
طوري (عليه قيمة الرب الدين وقيمة لولي الجناية) ان كانت أقل من الدية • شرح
لاه ألتف حقي كل منهما مضمون بكل القيمة على الأفراد فكذا عند الاجتماع
(٣) ويمكن الجمع بين الحقيين إبقاء من رقة واحدة (٤) بان يدفع لولي الجناية ثم يباع
لغيره وهذا بخلاف ما اذا ألتف أجنبي حيث يجب قيمة واحدة للمولى (٥) ويدفعها
لغيره لان الأجنبي انما يضمن للمولى بحكم الملك فلا يظهر في مقابله (٦) الحق (مأذونة
مديونة ولدت بيت مع ولدها فدين وان جنت لم يدفع الولد له) والفرق
ان الدين وصف حكمي واجب في ذمتها فيسرى الى الولد كونه للسلطة في دفع في ذمة المولى
لا في ذمتها وانما يلاقي أثر الفصل (٧) الحقيقي وهو الدفع والسراية في الأوصاف الشرعية
لا في الأوصاف الحقيقية (عبد زعم رجل ان سيده حرره فقتل العبد (وليده خطا
لا شيء له) لانه لما زعم ان مولاه أعتقه فقد ادعى الدية على العاقلة وبراءة العبد
والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من غير حجة (قال صدق لرجل قتل أخاك
خطا وأنا عبد وقال بعد التقي قال قول للسيد) فانه منكر للضمان لما انه أسنده الى
الى عقله • ك (١) قوله ولا محالة الا وان يبيع الخ) لان الجناية لا تنهدر بالسراية
فلا ينهدر ما يترتب عليها وهو الصلح اما القطع فينهدر بالقود موجب وهو الدفع
الى القصاص وقود الدفع يندم الملك فيندم تصرف الاعتاق • ع (٢) قوله فانه لا
يعتبر الخ) أي الشيء للورث للاشتباه في الحرمة ككونها معتدته وانه يتفق عليها لا
يعتبر شبهة لبطان دلالة على حلها مع العلم بالحرمة • ع (٣) قوله ويمكن الجمع بين
الحقين) أي على تقدير عدم التحرير • ع (٤) قوله بأن يدفع الخ) وقائدة الدفع
اليه ثبوت حق الاستخلاص له بالتفدية • ك (٥) قوله ويدفعها للغير الخ) لان
حقهم مقدم على حق المولى ولنا يخرج من يده بعد الدفع اليه بالبيع للغير فن ذمة
يدفع هذه القيمة للغير • ك (٦) قوله الحق) أي حق الفريقين بالنسبة الى ملك
للك لان الحق دون الملك فصار كانه ليس فيه حق • ك وأما في مسألة اللئن فقد
نارض حقان مستويان فيظهر ان في ذمتها • ع (٧) قوله الحقيقي) أي المحسوس • عناية

(٣٨) في (كشف الحقائق) (الاول) فانه أسند قله الى حالة منافية للضمان فكان منكرًا قال قول

قوله كما اذا قال الماقل البالغ طلقت امرأتي أو بنت دارتي وأنا صبي أو أنا مجنون وكان جنونه معروفا فالقول قوله فان قلت ينبغي ان لا يكون لقول العبد اعتبار لان معنى قول الاخ ان دية القتل على مائتة ومائة فقول القاتل ان الواجب على مولاي الاقل من قيمتي ومن الدية ان لم يصلم بالجناية والدية ان كان طالبا فلا اعتبار لقول العبد في حق المولى قلت الاخ يدعي على القاتل القتل الخطا بعد الشق ولا بنية له فالقاتل ان اقر بذلك تازمه الدية لان ما ثبت بالافرار لا ينحصر بالمائة فهو منكر ذلك بل يقول قتله قبل (٢٩٨) المتق فيعتبر قوله في نفي قتله بعد الشق لاني ايه ثبت على المولى شيء

حالة معهودة منافية للضمان اذ الكلام فيها اذا عرف رقه (وان قال لما قطعت يدك وأنت أمي وقالت بعد الشق فالقول قولها) وقال محمد لا يضمن (١) الا شيئا قائما بينه فيرده عليها لهما ان المولى اقر بسبب الضمان ولم يستد به الى حالة منافية للضمان لان بعدها مضمونة على المولى ان كانت مديونة (وكذا كل ما أخفها الا الجماع والنفقة) لاستداده اما الى حالة منافية للضمان لان وطء الامة المديونة (٢) لا يوجب القهر وكذا أخذ غلة المديونة لا يوجب الضمان (عبد محجور) قيد بالعبد لانه لو كان الأمر حرا بالفرج مائة الصبي (٣) على عاقلة الأمر والمحجور لانه لو كان مكاتباً بالفرج عاقلة الصبي عليه بأقل من قيمته ومن الدية بخلاف ما اذا كان الآمر عبداً ما ذنونا (٤) حيث لا يرجع عليه المائقة الا بعد المتق . ك (أمر صيداً حراً) فلو كان عبداً لا يجب الدية بل يدفع أو يغدى . ك (بقتل رجل فقتله فدية على عاقلة الصبي) لانه القاتل ومحمد وخلفاء سواهم لا يضمنون على الأمر لان المحجور لا يؤخذ بقوله ورجعت المائقة عليه بعد المتق لان منع الرجوع كان لحق المولى وقد زال وقبل لا ترجع لان هذا ضمان جنابة وهو على المولى لا على العبد وقد تضمن إيجابه على المولى لمكان الحجر وهذا أوفق لقواعده وى وعدم الرجوع رواية الزيديات . أمين (وكذا ان أمر) محجور فان كان الأمر ما ذنونا في التجارة كبيراً أو صغيراً يخرج مولى للمامور بين الدفع والفداء وإيا فعل رجع على العبد الماذون الأمر لانه ضمان غصب لان الأمر وإثمار المامور استخدام واستخدمه غصب وضمان التمسك من جلس التجارة وهذا بخلاف مسألة الصبي السابقة حيث لا يرجعون عليه الا بعد المتق لان الحر لا يجري فيه التمسك . ي (عبداً) ما ذنونا او محجوراً . (١) (قوله الاشياء قائما بينه) فيها اذا قال اخذت هذا المال منك قبل المتق وقالت بل بعد المتق . ع (٢) (قوله لا يوجب القهر) لان حق الترماء لا يتعلق بمخاض البضع لانها ليست بمال . ك (٣) (قوله على عاقلة الأمر) لانه مسبب اذ لو لا امره لما قتله لغصب فيه وليس امره كالاقرار حتى يقال ان المائقة لا تحمل الاعتراف لان الأمر لا يثبت الكذب فهو تسيب اما الاقرار فيجعله . ي (٤) (قوله حيث

لان قوله لا يكون حجة على المولى (فان قال قطعت يدها قبل اعتاقها وقالت بل بعده صدقت وكذا في أخذ المال منها لا في الجماع والنفقة) أى أعتق أمة ثم قال لما قطعت يدك أو أخذت منك هذا المال قبل ما أعتقتك وقالت بل بعده فالقول قولها ضد أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح وعند محمد روح القول قوله وهو القياس لانه ينكر الضمان باسناد القتل الى حالة معهودة منافية للضمان قتلا لم يستد به الى حالة منافية له لانه يضمن لو فعل وهي مديونة على ان الأصل في هذه الامور للضمان فقد اقر بسبب الضمان ثم ادعى البراءة ضده بخلاف ما اذا قال بامتنها قيل الاعتاق أو أخذت النفقة قبل الاعتاق فان تلك الحالة منافية للضمان بسبب الجماع وأخذ النفقة وأيضا الظاهر كونها في حالة الرق (فان أمر عبد محجور أو صبي صيدا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي الأمر) لان للباشر هو الصبي للمامور قضمن مائقة ثم

يرجعون على العبد اذا عتق لانه وقع الصبي في هذه الورطة لكن قوله غير معتبر لحق المولى فيضمن بعد الشق ولا يرجعون على الصبي الأمر لقصور أهليته (فان كان مأمور العبد مثله دفع السيد القاتل أو فداءه في الخطا بلا رجوع في الحال ويجب ان يرجع بعد عتقه بأقل من قيمته ومن الفداء) أى ان أمر عبد محجور عبداً محجوراً بقتل الرجل في الخطا دفع السيد القاتل أو فداءه ولا رجوع على العبد الأمر في الحال وانما قال ويجب أن يرجع بعد الشق اذ لا رواية لذلك فيلزم أن يرجع بأقل من قيمته ومن الفداء لان قيمته اذا كانت أقل من الفداء قللوا في غير مضطر الى اعطاء الزيادة على القيمة

بل يدفع العبد أقول ينبغي أن لا يرجع بشئ، لأن الأمر لم يصح (٢٩٩)

والأمر لم يوقعه في هذه الورطة
لكمال عقل الأمور بخلاف ما إذا
كان الأمور حياً (وكذا في العمد
ان كان العبد القاتل صغيراً فان كان
كبيراً اقتصر) أي في العمد دفع السيد
القاتل أو فداء ثم رجع على السيد
الأمس باقتل من قيمته ومن الفداء
ان كان العبد القاتل صغيراً فان عمد
الصغير كالخطاء وان كان كبيراً يجب
القصاص (فان قتل من عمداً حرين
لكل واحد وليان فمما أحد ولي
كل منهما دفع نصفه الى الآخرين
أو فداء بدية) وسقط حق من عفا
في الدية وأقبل حصته من لم ينف
مالاً قال أن يدفع نصفه أو الدية
الواحدة (فان قتل أحدهما عمداً
والآخر خطأ عفا أحد ولي العمد
فدى بدية لولي الخطأ ونصفها لأحد
ولي العمد أو دفع اليهم وقسم أثلاثاً
عولاً عند أبي حنيفة رح وأرباعاً
منازعة عندهما) أما طريق المول
فان ولي الخطاء يدين الكل واحد
ولي العمد يدين النصف فيضرب
هذان بالكل وذلك بالنصف أصله
التركة المستترقة بالدين وهذا عند
أبي حنيفة رح وقال يدفعه أرباعاً
ثلاثة أرباعه لولي الخطأ وربعه لولي
العمد بطريق المنازعة فيسلم النصف
لولي الخطاء بلا منازعة وبني منازعة
الفرقين في النصف الآخر فينصف
للهذا يقسم أرباعاً (فان قتل أحدهما
قريباً وعفا أحدهما بطل كله، أي
عبد لرجلين قتل ذلك العبد قريباً
لهما فمما أحدهما بطل الكل عند

ك فدفنه مولاؤه أو يديه ولا رجوع له على الأمر في الحال ويجب ان يرجع بعد
المتق باقتل من الفداء وقيمة العمد لانه غير مضطر في دفع الزمادة (عبد قتل رجلين
عمداً ولكل وليان فمما أحد وليي كل منهما دفع سيده نصفه الى الآخرين أو فداء
بالدية) لانه لما عفا أحد وليي كل منهما سقط القصاص وأقبل مالا فكان المسال
كان واجباً ابتداء وهذا لان حقهم في الرقية أو في عشرين الفا وقد سقط نصيب
المافين وهو النصف وبق النصف (فان قتل أحدهما عمداً والآخر خطأ فمما أحد
وليي العمد لدا بالدية لولي الخطأ ونصفها لأحد وليي العمد) لا تقابل العمد مالا
هداية وسقوط حق المافي ع (أو دفعه اليهم أثلاثاً) بطريق المول لان الحقيقين
تطلقا بالرقية كما في التركة المستترقة بالديون (عبد لهما قتل قريباً لهما فمما أحدهما
بطل الكل) أي حق الآخر في النفس والمال جميعاً غناية وقال يدفع المافي
نصف نصيبه للآخر أو يديه بربع الدية لان نصيب من لم ينف لما قبل مالا بنفو
صاحبه (١) صار نصفه في ملكه ونصفه في ملك صاحبه فاصاب ملك صاحبه (٢) لم
يسقط وهو الربع وما أصاب ملك نفسه (٣) سقط وله (٤) ان القصاص واجب
لكل منهما في النصف من غير تعيين فاذا اقبل مالا احتمل الوجوب من كل وجه
بان يشتر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل السقوط من كل وجه بان يشتر متعلقا
بنصيب نفسه واحتمل النصف بان يشتر متعلقا بهما شائماً فلا يجب المسال بالشك. ك

فصل

(قتل عبد خطأ يجب قيمته وقسم عشرة لو كانت عشرة آلاف) تقطع ع (أو أكثر)
أي يسقط الزائد على عشرة آلاف بتماسه وعشرة دراهم من عشرة آلاف ان
كانت القيمة أكثر من عشرة آلاف فهم من الهداية وقال أبو يوسف والشافعي
يجب قيمته بالغة مابلغة لان ضمانه بدل للمالية ولما يجب للمولى وهو لا يملكه الا من
حيث المالية فصار كالنصب (٥) ولا يبي حنيفة ومحمد قوله تعالى ودية مسلمة الى
أهلها وأوجب الدية مطلقاً هداية عن قيد الحرية والرقية ش وهي اسم الواجب (٦) بمقابلة
لا يرجع الخ) سيأتيك توجيهه في المسألة التالية ع (١) (قوله سار نصفه الخ) فانه
ان هنا احتمالان آخران ذكرنا في تعليل قول الامام والمال لا يجب بالشك ع (٢)
(قوله لم يسقط) لانه انما يجب على عبد الغير وهو يمكن وحكمه الدفع أو الفداء ع
(٣) (قوله سقط) لان للمولى لا يستوجب على عبده مالا ع (٤) (قوله ان
القصاص واجب لكل منهما في النصف) فيه ان هذا يقتضي تجزئ القصاص لان
تمام القصاص لا يتأتى في النصف فلا بد ان يكون حقه نصف القصاص الا ان يقال
ان كون حقه نصف القصاص باعتبار ما يؤزل اليه وهو حالة اتصاله به مالا ع (٥)
(قوله ولا يبي حنيفة ومحمد قوله تعالى) أي لهما ان ضمانه ضمان الادمية لا يقلل كونه
وضمان الادمية لا يتجاوز عن عشرة آلاف ع (٦) (قوله بمقابلة الادمية) لانها قبلت باختلاف

أبي حنيفة رح وقال يدفع الذي عفا نصف نصيبه الى الآخر أو يديه بربع الدية (فصل) (دية العبد قيمته فان بلغت دية

الادمية. هداية والعبد ادمي مع ونقصنا من عشرة آلاف شيئا في العبد حلا لربته
عن رتبة الحر وتعين العشرة (١) بأمر ابن عباس رضي الله عنهما (وفي الامة عشرة)
لاخسة لان خمسة آلاف تمام ديتها فينقص من تمام ديتها عشرة كما في تمام دية العبد
بخلاف دية يد العبد لانها نصف تمام دية فينقص منها خمسة ان كانت قيمة يده
خسة آلاف مع (من خمسة آلاف) أي نقص عشرة دراهم من خمسة آلاف ان
كانت قيمتها خمسة آلاف أو أكثر مع (وفي المنصوب نجب قيمته بالغة ما بلغت)
لان ضمان النصب ضمان المالية . هداية لاضمان الادمية مع (وما قدر من دية الحر
قدر من قيمته ففي يده نصف قيمته) ولا يزداد على خمسة آلاف الاخسة لما قرئ ان
قيمة العبد في القتل كدية الحر (قطع يد عبد غرره سيده فأتته وله ورثة غيره
لا ينقص) لاشتباه في الحق لان القصاص يثبت حال الموت مستندا الى الجرح
فالحق على اعتبار حال الجرح للمولى وعلى اعتبار حال الموت للوارث فاشتبه من له
الحق فتمنع الاستيفاء واجتماعهما لا يزيل الاشتباه لان الملكين في الحالين . هداية
فذلك المولى عند الجرح لا الموت وملك الوارث بالعكس وعند الاجتماع لا يثبت
الملك لكل منهما على المولوم في الحالين . ك . ولم يصح اذن كل منهما صاحبه لان
الاذن انما يصح اذا كان الاذن يملك ذلك . ك (والا) أي وان لم يكن له وارث
غير المولى مع (انقص منه) وقال محمد لاقصاس فيها اذا لم يكن لغيره وارث سوى
المولى وهذا لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتبار (٢) احدي الحالين
والولاية على اعتبار الاخرى فنزل منزلة اختلاف المستحق (٣) فيها يخطأ فيه
ولهما اتا بقنا بشبوت الولاية للمولى لان المقضى له معلوم والحكم متحد فوجب
القول بالاستيفاء بخلاف الفصل الاول لان المقضى له مجهول ولا عبرة باختلاف
السبب (٤) هنا (٥) لان الحكم لا يختلف بخلاف ما اذا قال بشي هذه الجارية بكذا
فقال المولى زوجها منك لا يحمل وطؤها لان ملك اليين

عمل مقيد بالايان أو المهد وهما من خواص الادمية ثم الدية وان كانت مطلقة
مخلا عن قيد الحرية والرقية لكنها مجعلة مقدارا وقديتها السمع انها عشرة آلاف
والنقص عن عشرة آلاف جائز بالاجماع في عبد لم يبلغ قيمته عشرة آلاف فلو جاوزت
الزيادة عليها لزم اهدار تقدير السمع رأسا مع (١) (قوله بأمر ابن عباس) في عامة الكتب
بأمر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهو لا يبايع بقيمة العبد دية الحر وينقص
منه عشرة دراهم . ك . ورواه القدوري في شرح مختصر الكرخي . وفيه قال النخعي
والشعبي ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة كذا قال علي القاري . مل . وللقادير بالرأي
لا تعرف فهو في حكم المرفوع . ك (٢) (قوله احدي الحالين) هي حالة الجرح وآخرهما
حالة الموت . ك (٣) (قوله فيها يخطأ فيه) وهو الدماء والتزوج . غاية (٤) (قوله
هنا) أي في الفصل الثاني . ك (٥) (قوله لان الحكم لا يختلف) والحكم هو

الحر وقيمة الامة دية الحرية نقص
من كل عشرة) هذا عند أبي حنيفة
رح ومحمد رح انظارا لانحطاط رتبة
العبد عن الحر وعند أبي يوسف رح
والشافعي رح يجب قيمته بالغة ما بلغت
(وفي النصب قيمته ما كانت) هذا
بالاجماع فان المعتبر في النصب المالية
لا الادمية (وما قدر من دية الحر
قدر من قيمته) أي قيمة العبد (ففي
يده نصف قيمته) أي ان كانت
قيمتها عشرة آلاف أو أكثر يجب
في يده خمسة آلاف الاخسة دراهم
(عبد قطع يده عمدا فأتق فسرى
فيدان ورثه سيده فقطع والا لا)
أي ان كان وارث للمعتق السيد فقطع
استوفى القود عند أبي حنيفة رح
وأبي يوسف رح وعند محمد رح لا
لان القصاص يجب بالموت مستندا
الى وقت الجرح فان اعتبر حالة
الجرح فسبب الولاية الملك وان اعتبر
حالة الموت فالسبب الولاية بالولاية
فجهالة سبب الاستحقاق تمنع كجهالة
المستحق قلنا لا اعتبار لجهالة السبب
عند تبين من له الحق وان لم يكن
الوارث السيد فقطع أي بقي له وارث
غير السيد لا يباد بالاتفاق لانه اعتبر
حالة الجرح فالمتحقق السيد فقطع
وان اعتبر حالة الموت فذلك الوارث
أو هو مع السيد فجهالة المقضى له

(١) باير ملك النكاح حكما (٢) واذا امتنع القصاص في الفصلين عند محمد يجب ارش اليد وماقصه من وقت الجرح الى وقت الاعتاق لانه حصل على ملكه (٣) ويصل الفصل وعندما (٤) الجواب في الفصل الاول كالجواب عند محمد (٥) في الفصل الثاني (قال أحد كاحر فشجا فين في أحدهما فارشهما للسيد) لان الشق خير نازل في المين والشجة تصادف المين فبقيا مملوكين في حق الشجة (فقأ عني عبد دفع سيده عبده وأخذ قيمته) وقال الشافعي ضمن كل القيمة وعسك البجة لانه يجعل الضمان مقابلا بالنات فيبقى الباقي على ملكه كما اذا فقأ احدي عني عبدولنا ان (٦) المالية قائمة في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف واذا كانت معتبرة وقد وجد اتلاف النفس من وجه بتقويت جلس المنفعة والضمان يتقدر بقيمة الكل فوجب ان يملك البجة دفعا للضرر ورعاية للمعاقبة بخلاف فقهاء عني حر لعدم المالية وبخلاف فقهاء احدي المقصود ك (١) (قوله باير الخ) لا يثبت النكاح الحل مقصودا والبيع لا يثبت كما في شراء الاخت رضاعا مع ولو أبت لا يثبت مقصودا ك (٢) (قوله واذا امتنع الخ) حاصله انهم أجمعوا في الخطأ والمعد فيها انما كان له وارث آخر ان الاعتاق يقطع السراية فلا يجب الارش القطع وما ينقص بذلك الى الاعتاق ويسقط الدية والقصاص فلم بذلك ان كل موضع لا يجب فيه القصاص يجب فيه ارش القطع وما قصه الى الاعتاق لا الدية ولما قصه بعد الاعتاق عني في هل المطلق في قوله وماقصه الخ من عطف المتأخر كما هو أصل العطف فيكون ماقصه واجبا زائدا على ارش اليد فيطلب توجيه وجوب هذا الزائد أو هو عطف تفسير ومن يأخذ هذا الواجب المولى أو الوارث لم قول صاحب الهداية لانه حصل على ملكه اه بدل على الاول لكن النظر في مطابقة التليل بذلك على المدعى ع (٣) (قوله ويصل الفصل) أي الزائد على ارش اليد الى تمام دية النفس والقصاص بعد الاعتاق مع (٤) (قوله الجواب في الفصل الاول كالجواب الخ) قال من كان يحضر الفرس معناه يقوم يوم للقطع مجروحاً ثم يوم الاعتاق مجروحاً أيضا فيدفع تفاوت ما بين القيمتين والقطع اذا سري يصير البعد أسوأ حالا عند الاعتاق منه عند القطع غالبا فيتحقق تفاوت القيمتين مع (٥) (قوله في الفصل الثاني) أي الاول لانه متفق عليه فلو قال عند محمد في الفصلين لكان أولى مع (٦) قوله المالية قائمة في الذات أي ذات السيد بخلاف الحر كما يصرح به صاحب الهداية فذكر هذه المقدمة لبيان ان ضمان العبد يصلح ان يكون ضمان للمالية ثم قوله واذا كانت الخ بيان للمؤثر في كون ضمانه فيها نحن فيه ضمان للمالية فيؤخذ منه صغرى القياس وهي الواجب ضمان ماليته ونضم الى كبراه وهي والضمان أي ضمان للمالية يتقدر الخ حاصله ان ذات السيد أي بدنه قسرها به صاحب العناية لما كان فيها مالية فتند تلقها بفوات جنس منفعة طرفها فيها نحن فيه يتوجه ضمانها الى ماليتها لا الى آدميتها وضمان الاموال يتصدر الخ وانما قلنا يتوجه ضمانها الى

نمحق الحكم (فان أعتق أحد عبده فشجا فين أحدهما فارشهما للسيد فان قتلها رجله خطأ يجب دية حر وقيمة عبد وان قتل كلا رجل قيمة العبد) أي قال لسيد أحدهما ثم شجا فين السيدان المراد بأحدهما هنا المين فارشهما للسيد لما عرف ان البيان اظهر من وجهه انشاء من وجه وبصد الشجة يبقى محلا لانشاء فاعتبر انشاء فكأنه أعتق وقت البيان (وفي فقأ عني عبد دفعه سيده واخذ قيمته

أو أمسكه بلا أخذ التقصان)
أي إن شاء السيد دفع المبدأ إلى الجاني
وأخذ القيمة وإن شاء أمسكه بلا أخذ
التقصان وهذا عند أبي حنيفة ربح
وقالا يخير بين الدفع والامساك مع
أخذ التقصان وقال للشافعي ربح
ضمنه القيمة وامسك الجنة للعباء
فانه يجعل الضمان في مقابلة الفات
فتبقى الباقي على ملكه كالأدق أحدي
عليه وقال المالكة مشبهة في حق
الأطراف واتما سقطت في حق الذات
فقط وحكم الأموال ما ذكرنا كافي
الخرق الناحش وقال أبو حنيفة ربح
للمالكة إن كانت معتبرة فالأدعية غير
مهذورة فالمسلم بالشبهة أو جيب ما ذكرنا
(فصل)

(فإن جنى مدبر أو أم ولد ضمن
السيد الأقل من القيمة ومن الأرض)
إذا لحق لولي الجناية في أكثر من
الأرض ولا منع من اللولي في أكثر
من القيمة (فإن جنى أخرى شارك
ولي الثانية ولي الأولى في قيمة دفعت
إليه بقضاء) إذ ليس في جنايته إلا
قيمة واحدة (وأتبع السيد أو ولي
الأولى أن دفعت بلا قضاء) هذا
عند أبي حنيفة ربح وهذا لا يقع
السيد لأن الجناية الثانية لم تكن
موجودة عند دفع القيمة إلى ولي
الأولى فقد دفع كل الواجب إلى
مستحقه أن الثانية مقارة للأولى
من وجه ولهذا يشارك ولي الأولى
فإن دفع إلى الأولى طوعا كان ضامنا
بخلاف ما إذا دفع غير طامع بحكم

عني عبد لمدم قوت جلس المنفعة (أو أمسكه ولا يأخذ التقصان) وقالا له الامساك
وأخذ التقصان والدفع وأخذ كل القيمة ولنا إن الذات وإن اعتبر فيها المالية لكن
الأدعية غير مهذورة فيها وفي الأطراف أيضا لا ترى أن عبد لو قطع يد عبد آخر
يؤمر المولى بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام الأدعية لأن موجب الجناية على
المال أن تباع رقبته فيها لا الدفع ولا الفداء ثم من أحكام الأدعية (١) أن لا ينقسم على
الأجزاء ولا ينسلك الجنة ومن أحكام المالية الاقسام (٢) والتملك (٣) فوفرننا على
الشبهين حظهما (جنى مدبر أو أم ولد ضمن السيد الأقل من القيمة ومن الأرض)
(٤) لما روي أن أبا عبيدة رضى الله تعالى عنه (٥) قضى بجناية المدبر على
مولاه ولأنه صار مانعا عن تسليمه في الجناية بالتدبير والاستيلاء كما إذا فعل ذلك
بعد الجناية وهو لا يلزم هداية والجامع وجود المانع منه أعطى (٦) وأما وجوب
أقل الأمرين إذ لحق لولي في أكثر من الأرض ولا منع من اللولي في أكثر
من القيمة ولا فائدة (٧) في التخيير بين الأقل والأكثر عند اتحاد الجنس
(٨) لاختياره الأقل لا بحالة بخلاف القن لأن الرقبات صادقة في
الاعيان فالتخيير بين الدفع والفداء مفيد (فإن دفع القيمة بقضاء جنى أخرى
شارك الثاني الأول) ولا شيء على اللولي لأنه مجبور على الدفع (ولو جنى قضاء اتبع)
للمالكة لأن الأدعية في جنة السيد أقوى منها في أطرافه على عكس ما لى لأن الأطراف
وقاية كالمال ولما كانت الجنة قائمة حقيقة فالأدعية باقية ولا ضمان للشيء مع بقاءه
ولما كانت المنفعة حالكة حقيقة فالأدعية حالكة حقيقة لأن المنافع كالأموال والضمان
يتبع الهلاك ع (١) (قوله أن لا ينقسم أي الموجب) عناية ولنا لا يتوزع كمال الأدعية
على الفات والباقي بل يكون كله بازاء الفات فإن قضا عني حريص كمال الأدعية ولا
يسقط شيء حصلة الجنة حميدة (٢) (قوله والتملك) كافي خرق التوب فاحتشاءه
(٣) (قوله فوفرننا على الشبهين حظهما) أي في مسئلتنا قتلنا لا ينقسم للوجوب على
الفات الشبهين بدل من الفات فالجنة من الباقي ع والباقي الجنة اعتبارا للأدعية لا كما
قالا بامساك الجنة وأخذ التقصان ويملك الجنة اعتبارا للمالية لا كما قال الشافعي بامساك
الجنة وأخذ تمام القيمة فقول أبي حنيفة اعدل الأقوال (٤) (قوله لما روي الخ)
هذا لتعليقه لنفس وجوب الضمان على اللولي كما أن قوله ولأنه صار مانعا لم يلزم
لكون الضمان أقل الأمرين لا الأرض عينا ع (٥) (قوله قضى بجناية المدبر على
مولاه) كان حكمه حين كان أميرا بأشام محضر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد فحل
محل الإجماع عناية والأمر المذكور أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه شرح قتادة ش
(٦) (قوله وأما وجوب أقل الأمرين) أي عينا لا التخيير بينهما ع (٧) (قوله في
التخيير) أي تخيير مولى السيد (٨) (قوله لاختياره الأقل لا بحالة) لأنه المطلوب
شرطا لما ورد أنه ماخير النبي صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ع

القاضي (ومن غصب عبدا قطع سيده يده فسرى ضمن قيمته أقطع) (٣٠٣)

بمقتضى شرح (السيد أو ولي الجناية) وقال لا شيء على المولى وله ان للمولى جان يدفع حق ولي الثانية الى ولي الاولى لان الثانية مقارنة حكما ولذا يشارك ولي الاولى وولي الاولى ضامن قبض حقه ظلما . هداية فاذا أخذ منه رجع المولى على ولي الاولى بما ضمن لولي الثانية لانه قبضه بغير حق فيستردده منه .

باب غصب العبد والمذبر والمبي والجناية في ذلك

(قطع) المولى . ع (بدعيه فغصبه رجل فأت منه ضمن قيمته أقطع وان قطع) للمولى (يده في يد الغاصب فأت منه برى) والفرق (١) ان الغصب قاطع للسراية (٢) لانه سبب الملك (٣) كالبيع فكأنه ملك (٤) بأفة مساوية ولم يوجد (٥) القاطع في الفصل الثاني فكانت السراية مضافة الى البداية فصار المولى ملغيا كيف وأنه استولى عليه وهو استرداد (غصب محجور مثله فأت في يده ضمن) لان المحجور مؤاخذ بأفعاله . هداية حال رقه . ك (مديرجى عند قاصبه ثم عند سيده ضمن قيمته لهما) لسبب من التمتع غير مختار للقاء لسبق العجز على الجناية (٦) فصار مبطلا لحقهم في الدفع ولم يمنع الارقية واحدة فلا يزداد على قيمتها وتكون بينهما لتساويهما في الموجب . هداية تقي لم لا يكون الواجب أقل الامرين كما تقدم من المستف قبل هذا الباب . ع (ورجع بنصف قيمته على الغاصب) (٧) لانه استحق نصف البدل بسبب كان عند الغاصب فصار (٨) كما اذا استحق نصف الثمن بهذا السبب (ودفع الى ولي الاولى) وقال محمد لا يدفع بل يبقى له سالما لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حتى في حقه حين لا يزاحه أحد ثم انتقص باعتبار زاحه الثاني فاذا وجد من بدل العبد في يد المالك فارقا يأخذ له قيمته (ثم رجع) للمولى (ع على الغاصب)

(١) (قوله ان الغصب) اي انشاء الغصب . ع قاطع السراية اي لا ينسب الموت الى القطع فكأنه الح لا انه يشتر مهورا فكأنه برأ ليتوهم انه لا يجب على الغاصب شيء فيها اذا كان القطع قبل النصب كما اذا برأ فيه . ع (٢) (قوله لانه سبب الملك) لان المضمونات تملك عند اداء الضمان . ك (٣) (قوله كالبيع) فانه قاطع لسراية لخالفه بداية الجناية نهايتها فيه فان مقتضى بدايتها فيه كون الارض للبائع ومقتضى نهايتها كونه للمشتري فوقيت العجالة فلذا قلنا ان البيع قاطع السراية ومثله الغصب لان العبد اذا مات في يد الغاصب صار ملكا له فوقع ابتداء الجناية في يد المنصوب منه وانتهائها في يد الغاصب . ك (٤) (قوله بأفة مساوية) لا بقطع للمولى . ع (٥) (قوله القاطع) اي قاطع السراية . ك (٦) (قوله فصار مبطلا لحقهم) لانه دبره باختياره ولو كان سابقا على الجناية . ع (٧) (قوله لانه استحق) اي عليه . ع (٨) (قوله كما اذا استحق نصف الثمن بهذا السبب) اي بسبب عند الغاصب كان غصب قاتل حتى في يده فرده الى المولى حتى فدقه الى ولي الجنايتين

فان قطعه سيده في يده قاصبه فسرى في يده (أي في يد الغاصب) لم يضمن (فان الغاصب اذا غصب مقطوع اليد يجب رده كذلك فاذا امتنع فعليه قيمته أقطع وان قطع للمولى في يد الغاصب استولى عليه فصار مستردا فيرى . الغاصب عن الضمان مع انه مات في يده (وضمن عبد محجور غصب مثله فأت منه) فان المحجور مؤاخذ بأفعاله فان كان الغصب ظاهرا يباع فيه وان لم يكن ظاهرا بل أفره لا يباع فيه بل يؤاخذ به اذا أعتق (فان حتى مدير عند قاصبه ثم عند سيده أو عكس ضمن قيمته لهما ورجع بنصفها على الغاصب ودفع الى الاول ثم في الاولى رجع به على الغاصب وفي الثانية لا) أي غصب رجل مديرا فجنى عنده خطأ ثم رده على المولى فجنى عنده خطأ أو كان الامر بالعكس أي جنى عند المولى خطأ ثم غصب رجل فجنى عنده خطأ ففي صورتين يضمن للمولى قيمته لاجل الجنايتين ثم رجع بنصفها على الغاصب ثم يدفع هذا النصف الى ولي الجناية الاولى دون الثانية لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم فلم يجب فاذا دفع حله رجع به على الغاصب أم لا ففي الصورة الاولى يرجع وفي صورة العكس لا وهذا عند أبي حنيفة روح وأبي يوسف روح وقال محمد روح نصف القيمة التي رجع به على الغاصب ليسلم للمولى ولا يدفع الى ولي الجناية الاولى لانه عوض ما أخذ ولي الجناية الاولى

فلا يدفع اليه كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى في حقه

لا يزاحمه أحد وإنما يتخلص للمالك فلوما يأخذه منه ليم حقه فإذا أخذ منه يرجع به المولى على الناصب لانه اخذته بسبب كان هذا الناصب ولا يرجع المولى به في صورة العكس لان الجناية الاولى كانت في يد المالك (والثمن في الفصلين كالمدير لكن السيد يدفع الثمن بقيمة المدير) أى اذا كان مقام المدير ثمن في الفصلين يدفع الثمن ثم يرجع نصف قيمته على الناصب ويسلم للمالك عند عهده وعندها لا يسلم له بل يدفعه الى الاول فاذا دفعه الى الاول يرجع في الفصل الاول على الناصب وفي الثاني لا (مدير غصب مرتين فجن في كل مرة ضمن سيده قيمته لها ورجع بقيمتها على الناصب ودفع نصفها الى الاول ورجع به على الناصب) أى مدير غصب الناصب فجن، عنده ثم رده على المالك ثم غصبه فجن عنه فعل المالك قبت بينهما نصفين لانه منع رقبة واحدة بالتدوير فيجب عليه قيمته ثم يرجع تلك القيمة على الناصب لان الجنائيتين كانتا عنده فيدفع نصفها الى الاول ورجع به على الناصب قبل دفع النصف الى الاول وهذا منقضى عليه وقيل فيه خلاف عهده كافي تلك المسئلة (ومن غصب سيياً حراً فسلت منه فجأة أو بحسنى لم يضمن وإن مات بصاعقة أو نكس حية ضمن ماقته الدية) والقياس ان لا يضمن بالنصب وهو قول زفر والشافعي ربح لان النصب في الحر لا يفتق وجه الاستحسان أنه لا يضمن بالنصب بل بالانلاف تسيياً بنقله الى مكان فيه الصواعق أو الحيات (كما في صبي أودع عبداً فقتله فان

أى بما أخذه منه لانه استحق من يده بسبب كان عند الناصب (وسكنه) بان حتى أولاً عند المولى ثم عند الناصب (لا يرجع ثانياً) لان الجناية التي كانت عند الناصب أوجبت النصف لتأخرها وقد رجع به عليه مرة فلا يرجع ثانياً مع (والثمن كالمدير) اتفاقاً وخلافاً (غير ان المولى يدفع العبد هنا وتم القيمة مدير حتى عند ناصبه فرده نفسه جن في سيده قيمته) على سيده خبر مقدم وقيمتها مبتدأ مؤخر والجملة خبر مدير الخ (ع) (لها) لانه منع رقبة واحدة فعليه قيمة واحدة (ورجع بقيمتها على الناصب) لان الجنائيتين كانتا في يد الناصب (ودفع نصفها الى الاول) لان حق الاول الخ (ورجع بذلك النصف على الناصب) لان الاستحقاق كان بسبب عنده (غصب سيياً حراً) لا يسجد عن نفسه . ك (قات في يده فجأة أو سلمى لم يضمن وإن مات بصاعقة أو نكس حية فدينه على ماقته الناصب) وقال زفر والشافعي لا ضمان في الوجهين لما ان الحر لا يضمن بالنصب ولكن يضمن بالانلاف والنفيل الى أرض الحيات أو مكان الصواعق انلاف تسيياً وهنا لان الصواعق والحيات لا يكون في كل مكان فقتله اليه بعد بخلاف الموت فجأة والحق لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى موضع فيه الحمى والمرض تقول بوجوب الدية على الماكلة (كصبي أودع عبداً فقتله وإن أودع طعاماً فأكله لم يضمن) وقال ابو يوسف والشافعي ورحمهما الله تعالى يضمن الصبي المودع في الوجهين ولا يبي حنيفة وعمر ورحمهما الله تعالى انه اختلف ما لا غير معصوم (١) لان وضع المال في يد (٢) مائة من غير اقامتها مقام نفسه مفوت العصمة ولا اقامة هنا (٣) لانه لا ولاية له على الصبي ولا يصحى على نفسه بخلاف ما اذا كانت الودية عبداً (٤) لان عصمته لحقه لا لحق المولى لانه في حق المولى يأخذ من الناصب نصف قيمته . غناية (١) (قوله لان وضع المال الخ) أى تسليط من له يد مائة الخ على ماله فلا يرد ما اذا عرض للمالك على البائع لا بداع فامتنع فترك المالك ماله ثمة فالتلفه البائع فانه يضمن مع ان له يد مائة ولم يتم مقامه حيث امتنع قائماً يضمن لعدم التسليط حيث امتنع بخلاف الصبي لانه مسلط حيث قبله الا بداع (ع) (٢) (قوله مائة) أى تمنع يد غيره عليه . ك (٣) (قوله لانه لا ولاية له الخ) وفيه ان اقامة الغير مقام نفسه لا يستدعى ولاية المقيم على المقام مقام نفسه والا لانسد باب الودية والجواب ان هذا جواب عما يقال لو كان الا بداع من الصبي تسليطاً على الانلاف لضمن الاب مال الودية بتسليمه الى ابنه الصغير لحفظ لان التسليم اليه تضييع على هذا التقدير مع انه لا ضمان عليه فكأنه قال اقامة الغير مقام نفسه تستلزم اما ولاية المقيم على من اقامه مقامه كما في هذه الصورة او ولاية للمقام على نفسه كما في سائر الروائع . غناية (٤) (قوله لان عصمته لحقه) فلا تنعدم بوضعه على يد مائة اما المسألة فيثبت عصمته حقاً للمالك فتفوت

أَتَلَفَ مَالًا بِإِذَاعِ ضَمَنٍ وَإِنْ أَتَلَفَ بِعَدْوٍ (لَا) الْإِذَاعُ يَتَعَدَّى إِلَى الْفِعْلِ يَنْقَالُ أَوْعَدْتُ زَيْدًا دَرَاهِمًا فَفَعَلَ الْمَجْهُولُ مِنْهُ أَنْ كَانَ عِيْدًا ضَمَنَهُ بِالتَّقْبِيلِ وَأَنْ كَانَ مَالًا غَيْرَهُ لَا يَضْمَنُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ وَعَمْدٌ رَجُلٌ وَيَضْمَنُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَالشَّافِعِيِّ رَجُلٌ لِأَنَّهُ أَتَلَفَ مَالًا مَصْصُومًا قَتَلًا غَيْرَ الْعَبْدِ مَصْصُومٍ لِحَقِّ السَّيِّدِ وَقَدْ قُوتُهُ حَيْثُ وَضَعَهُ فِي يَدِ الصَّبِيِّ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَمُصَمَّتْ لِحَقِّهِ أَذْهُو مَبْقَى عَلَى أَسْلِ الْحُرِّ فِي حَقِّ الدَّمِ

(٣٠٥)

وَهُوَ أَوْعَدَ اسْتَدَالِي الْمَقْعُولِ الْأَوَّلُ وَهُوَ الصَّبِيُّ فَالْوَدِيَّةُ

الدَّمُ مَبْقَى عَلَى أَسْلِ الْحُرِّ ﴿بَابُ الْقَسَامَةِ﴾

(تَقِيلُ وَجَدَ فِي مَحَلَةٍ لَمْ يَدْرَ قَاتِلَهُ حَلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ) (١) لَمْ يَرَوْهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَدَأَ بِالْيَهُودِ بِالْقَسَامَةِ وَجَعَلَ الدِّيَّةَ عَلَيْهِمْ لَوْجُودَ الْقَتِيلِ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ (يُخَيِّرُهُمُ الْوَلِيُّ بَالَهُ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا) لِأَنَّ الْيَمِينَ حَقُّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ أَنْ يُخَيَّرَ مِنْ يَتَهَمُهُ بِالْقَتْلِ أَوْ صَاحِبِي أَهْلِ الْحَقْلَةِ لِأَنَّهُمْ يَحْرُزُهُمْ عَنْ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ الْبَالِغِ التَّحَرُّزُ فَيُظْهِرُ الْقَاتِلَ • هِدَايَةُ وَقَائِدَةُ اسْتِحْلَافِهِمْ عَلَى الْعِلْمِ مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ أَظْهَرُوا الْقَاتِلَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ لَيْسَتْهُمْ مَا فِي الْبِدَائِعِ مِنْ أَنَّ السَّنَةَ وَرَدَتْ هَكَذَا فَتَقْبَعُ وَأَيْضًا يَحْتَمِلُ كَوْنُ الْقَاتِلِ عِيْدًا خَطَا فَيَقْرَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ أَوْ غَيْرُهُ فَبَصْدَقَهُ مَوْلَاهُ فَيَكُونُ أَسْلُ التَّحْلِيفِ هَذِهِ الْغَالِثَةُ وَيَبْقَى الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِكُلِّ مِنْهُمْ عِيْدٌ كَالزَّمَلِ فِي الطَّرَافِ • ت (فَإِنْ حَلَفُوا ضَلَّ أَهْلَ الْحَقْلَةِ الدِّيَّةَ) أَنْ وَقَتَ الدَّعْوَى بِتَقْبِيلِ الْعَمْدِ وَإِنْ وَقَتَ بِخَطَا فَيَقْضَى عَلَى حَقْلَتِهِمْ كَمَا فِي شَرْحِ الْجَمْعِ مَعْرِضًا لِلذَّخِيرَةِ وَالْحَاشِيَةِ وَمِنْ لِكُلِّ مِنْهُمْ حَبْسٌ حَقٌّ يَحْلَفُ هَذَا فِي دَعْوَى الْعَمْدِ أَمَّا فِي الْخَطَا فَيَقْضَى بِالْأَدِيَّةِ عَلَى حَقْلَتِهِمْ وَلَا يُجْبَسُونَ • إِنْ كَانَتْ مَعْرِضًا لِلْخَطَا • دَرُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا تُجِبُ الدِّيَّةُ لَنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَمْعُ يَمِينٍ الدِّيَّةُ وَالْقَسَامَةُ فِي حَدِيثٍ سَهْلٍ • هِدَايَةُ أَيْ أَشَارَ إِلَى وَجُوبِ الْقَسَامَةِ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا يَرِثُكُمْ الْيَهُودُ بِإِيمَانَتِهِمْ وَوَدَّاهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ عِنْدِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّحَمُّلِ عَنْهُمْ لِأَنَّ الْقَسَمَ مِنْ أَهْلِ الْبَرَالِيهِمْ حَتَّى جَازَ صَرْفُ الْكُفَرَاتِ إِلَيْهِ • ت (٢) وَكَذَا جَمْعُ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَهَمُهُ عَلَى وَادَعَةٍ (وَلَا يَحْلَفُ الْوَلِيُّ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ اسْتَحْلَفَ الْأَوْلِيَاءَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَقْضَى لَهُمْ بِالْأَدِيَّةِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَمْدًا كَانَتْ الدَّعْوَى أَوْ خَطَاً وَقَالَ مَا لَيْتَ يَقْضَى بِالْقَوْدِ دَعْوَى الْعَمْدِ وَهُوَ أَحَدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ وَاللَّوْثُ عَتْدُهُمَا عَلَامَةُ الْقَتْلِ أَوْ عِدَاوَةُ ظَاهِرَةٍ أَوْ شَهَادَةُ عَدْلٍ أَوْ جَمَاعَةٌ قَبْرُ عَدُولٍ وَلَوْ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٣) الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ (وَأَنْ لَمْ يَمَّ الْعَمْدُ كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهِمْ لَيْسَ الْحَسَنُ) بَوْضُهُ عَلَى يَدِ مَائَةِ الْحِجَابِ • ح (١٠) (قَوْلُهُ لِمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ الْحِجَابُ) رَوَاهُ عِيْدُ الرِّزَاقُ وَأَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوعَيْهِمَا وَالْوَقْدِيُّ فِي غُرُورَةِ خَيْرٍ مِنْ مَعَارِزِهِ • تَخْرِيجُ (٢) (قَوْلُهُ وَكَذَا جَمْعُ عَمْرٍ الْحِجَابُ) فَقَالَ وَادَعِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا إِيْمَانَتَا نَدْفَعُ عَنْ أَمْوَالِنَا وَلَا أَمْوَالِنَا نَدْفَعُ عَنْ إِيْمَانَتَا فَقَالَ إِنَّمَا حَقَّتْكُمْ دِمَائُكُمْ بِإِيْمَانِكُمْ وَإِنَّمَا أَفْرَمَكُمْ الدِّيَّةُ لَوْجُودِ الْقَتِيلِ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ • كَ وَأَثَرُ عَمْرٍ غَرِيبٌ أَيْ لَمْ يَثْبُتْ • عِنِّي (٣) (قَوْلُهُ الْبَيِّنَةُ الْحِجَابُ) الْحَدِيثُ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى التَّخْرِيجِ • ح

﴿بَابُ الْقَسَامَةِ﴾

(مِيتَ بِهَ جَرَحٌ أَوْ أَرْضِرْبٌ أَوْ حَقٌّ أَوْ خُرُوجٌ مِنْ أَذْنِهِ أَوْ عَيْنُهُ وَجَدَ فِي مَحَلَةٍ أَوْ بَدَنَهُ بِأَرَادَهُ أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ لَصَقَهُ مَعَ رَأْسِهِ لَا يَعْلَمُ قَاتِلَهُ وَادَعِي وَلِيَهُ الْقَتْلَ عَلَى أَهْلِهِمَا وَبَعْضُهُمْ حَلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ يُخَيِّرُهُمُ الْوَلِيُّ بَالَهُ مَا قَتَلْنَا وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلًا لِأَنَّ الْوَلِيَّ ثُمَّ قَضَى عَلَى أَهْلِهِمَا بِالْأَدِيَّةِ) أَيْ بِدِيَّتِهِ فَالْأَتَلَفُ وَالْإِلَامُ يَقُومُ مَقَامَهُ ضَمِيرٌ يَمُودُ إِلَى اللَّيْتِ وَهُوَ مِيتَ هَذَا عِنْدَنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَجُلٌ أَنْ كَانَ هُنَاكَ لَوْثٌ أَيْ عَلَامَةُ الْقَتْلِ عَلَى وَاحِدٍ مِيتَ أَوْ ظَاهِرٌ بِشَهَادَةِ الْمُدْعَى مِنْ عِدَاوَةِ ظَاهِرَةٍ أَوْ شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَدْلٍ أَوْ جَمَاعَةٌ غَيْرِ عَدُولٍ أَنْ أَهْلَ الْحَقْلَةِ قَلَّوْهُ اسْتَحْلَفَ الْأَوْلِيَاءَ خَمْسِينَ يَمِينًا أَنْ أَهْلَ الْحَقْلَةِ قَلَّوْهُ ثُمَّ يَقْضَى بِالْأَدِيَّةِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ سِوَاهُ كَلَنِ الدَّعْوَى بِالْمِيتَةِ أَوْ بِالْخَطَا وَقَالَ مَا لَيْتَ يَقْضَى بِالْقَوْدِ أَنْ كَانَ الدَّعْوَى بِالْعَمْدِ وَهُوَ أَحَدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ رَجُلٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ لَوْثٌ

(٣٩١) فِي (كَشَفِ الْحَقَائِقِ)

فَذَهَبَ مِثْلُ مَذْهَبِنَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِالْيَمِينِ بَلْ يَرُدُّهَا عَلَى الْوَلِيِّ وَإِنْ حَلَفُوا لِأَدِيَّةٍ عَلَيْهِمْ لَنَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ فَالْيَمِينُ عَمْدًا لِيُظْهِرَ الْقَتْلَ بِحَرْزِهِمْ عَنْ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ فَيَقْرَءُ وَيُجِبُّ الْقَبِيصَ فَإِذَا حَلَفُوا حَصَلَتِ الْبَرَاءَةُ عَنْ الْقَبِيصِ وَإِنَّمَا تُجِبُّ الدِّيَّةُ لَوْجُودِ الْقَتِيلِ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمْعُ بَيْنِ

(٣٠٦) وحديث رواه ابن زياد بن مريم وكذا جامع عمر رضي الله عنهم لا فان ادع

عنه رواه سهل

(١) لما روي ان عمر رضي الله عنه كره اليمين على رجله منهم حين وافى اليه تسعة وأربعون (٢) وعن شرح (٣) والتمحي مثل ذلك ولان الحسين واجب بالسنة فيجب اتمامها ما أمكن ولا يطلب الوقوف على الفائدة ثبوتها بالسنة ثم فيه (٤) استعظام امر الدم (ولا قسامة على صبي ومجنون) اذ لا قول صحيح لصبي ومجنون واليمين قول صحيح (وامرأة وعبد) لانهما ليسا من أهل النصرة والقسامة على أهلها (ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به) لانه ليس بقتيل لانه صرفا من قامت حياته بسبب بياضه الحى وهذا ميت حنف حنف انفه والفرامة (٥) تتبع قتل العبد (٦) والقسامة تتبع احتمال القتل (أو يسيل دم من أنفه أو فمه أو دبره) أو ذكره لان الدم يخرج من هذه المخارج من غير قتل أحد (بخلاف جنيته أو أذنه) اذ لا يخرج الدم منها الا بقتل أحد عادة (قتيل على دابة منها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلة) لا على أهل الحطة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره • هداية قال محمد أمين اى يجب القسامة فانما حلف فديته على عاقلة اه (مرت دابة عليها قتيل بين قريتين) قيل هذا اذا كان بحيث يسمع أهلها الصوت لتقصيرهم حينئذ (قتل أقربهما) (٧) لانه عليه السلام أتى بقتيل وجدي بين قريتين فمرأى يذرع وهكذا كتب عمر رضي الله عنه حين كتب اليه في القتل بين قريتين (وان وجد في دار انسان فليلقه بالقسامة) لان الدار في يده (والدية على عاقلة) لان قوته بهم • هداية وهذا ان كانت له عاقلة والا فليده • در (وهي) اى القسامة (على أهل الحطة) وان كانوا غيا • أمين وهم الذين ملكوها في أول فتح الامام وقسمتها بين الفاتحين بخط يخط لتعيين الصبايم • ك لانه هو الخمس بنصرة البقرة وهو انتصار ولاه أصيل والمشتري دخيل وولاية التدبير للاصيل (دون السكان والمشتريين) وقال أبو يوسف يشترك السكان والمشتريون مع أهل الحطة (فان لم يبق واحد منهم فلي المشتريين) لان الولاية اشتملت اليهم (فان وجد في دار مشتركة على الثناوت فهي على الرؤس) لمساواتهم في التدبير والحفظ (ولن يبيع ولم يقبض فلي عاقلة البائع) وقال أبو يوسف ومحمد على عاقلة المشتري (وفي الخيار على ذي اليد) وقالا على عاقلة الذي

على واحد من غيرهم سقط القسامة عنهم فان لم يكن فيها اى الحيون في عله (كره الحلف عليهم الى أن يتم ومن نكل منهم حبس حتى يحلف ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به أو خرج دم من فمه أو دبره أو ذكره) فان الدم يخرج من هذه الاعضاء بلا فعل من أحد بخلاف الاذن والعين (وما تم خلقه كالكيبر) اى وجد سقط تام الخلق به أثر الضرب فهو كالكيبر (وفي قتيل وجد على دابة يسوتها رجل ضمن عاقلة ديته لا أهل الحطة وكذا لو قاده أو ركبها فان لجه وضمنوا) اى السائق والناص وهراب (وفي دابة بين قريتين عليها قتل على أقربهما فان وجد في دار رجل فلي القسامة وتدى عات ان ثبت انها له بالحجة وعاقلة دبرته ان وجد في دار نفسه) هذا عند أبي حنيفة رح فان الدار حاد ظهروا اقتبل للورثة فالدية على عاقلة ومحمد زفرح لا شيء والحق هذا لان الدار في يده حل طهور القتل فيجعل كانه متروك • وكان حدرا وان كانت الدار لورثة • له تسعة انما يحملون ما يجب عليهم تخفيفا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة (والقسامة على أهل الحطة دون السكان والمشتريين فان باع عليهم فلي المشتريين) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رح فان نصرة البقرة على أهل الحطة وعند أبي يوسف رح هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكنى والمشتري وأهل الحطة سواء نصير

أبي يوسف رح هي عليهم جميعا لان ولاية التدبير كما يكون بالملك يكون بالسكنى والمشتري وأهل الحطة سواء نصير

تصيره له وله ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك ألا يرى أنه يقدر على الحفظ باليد (١) بدون الملك ولا يقدر بالملك (٢) بدون اليد (ولا يقبل مائة حق يشهد اليهود أنها لذي اليد) (٣) لانه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى تنقل المواقف عنه واليد وان كانت دليل للملك لكنها عتمة فلا تكفي لاجاب الدية على الماتلة (وفي الفلك على من فيها من الركاب والملاحين) لانها في أيديهم وهي تنقل وتحول فاعتبر فيها اليد كالداية بخلاف المحلة (وفي مسجد حجة على أهلها) لان التدبير فيه اليهم (وفي الجامع) اذا لم يعرف بانيه والا فالقسامة عليه والدية على ماتلته . فهستاني أمين (والشارع) هو النافذ . در (لا قسامة) لانها لثني تهممة القتل وهذا لا يحقق في جماعة المسلمين . ك (والدية على بيت المال) (٤) لانهم لتمامه ومال بيت المال ما لهم . هداية وانما تثبت الدية لا القسامة لان القسامة لثني التهمة ولا تهممة على ماني . ك والدية للوجود بين أظهرهم والجامع والشارع بين أظهرهم ولذا يهدروا في البرية قاله من حضر الدرس . ح (ويهدروا في برية) ليس بقرها حمارة بحيث يسمع الصوت لانه حينئذ لا يسمع القوت فلا يوصف أحد بالتقصير . هداية ولا تكون مملوكة فان تكن مملوكة فلي الملك . در (أو وسط القرى) لانه ليس في يد أحد ولا في ملكه (ولو محتسبا بالشاطي فلي أقرب القرى) بان يلحقها الصوت . عناية لانه أخضر بنصرة هذا الموضع فهو كال موضوع على الشط والشط في يد من قره لانهم يستقون منه الماء ويوردون بهاهم (ودعوى الولي على واحد من غير المحلة يسقط القسامة عنهم) وكذا الدية . عني فان كانت له بنته والا يستحلف ذلك الواحد يمينا واحدة (وعلى معين منهم لا) استحسانا وفي القياس تسقط القسامة والدية عن الباقيين من أهل المحلة وهو رواية عن أبي يوسف في غير رواية الأصول ووجهه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل من غيرهم وانما عرف بانهم فيها اذا كان في مكان ينسب الي المدعى عليهم وادعى المدعى (٥) القتل عليهم وفيها رواه عني على أصل القياس وصار كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم ووجه الاستحسان انه (٦) لا فصل في اطلاق النصوص بين دعوى ودعوى فتوجب بالنص لا بالقياس بخلافه اذا الزلمي . ش (١) (قوله بدون الملك) كما في الوديمة . ع (٢) (قوله بدون اليد) كما في للنصوب فانه لا يقدر الملك على حفظه . ع (٣) (قوله لا بد من الملك الخ) أي ولو ما لا كما في اليائم قبل القبض فانه ان هلك المبيع يهلك على ملك اليائم . ع (٤) (قوله لانها) أي الجامع والشارع . ع (٥) (قوله القتل عليهم) أي على جميعهم ولو سكا كالدعوى على بعض منهم وفي البخاري من حديث سهل بن أبي حنيفة وقالوا لذي وجد منهم قتلتم صاحبنا اه وفيه ايضا من حديث أبي قلابة قارسل صلى الله عليه وسلم الى اليهود فدعاهم فقال اثم قتلتم اه بخطاب الجمع في الحديثين . ع (٦) (قوله لا فصل في اطلاق النصوص الخ) فيه انه ان ارد بطلاق النصوص

في التدبير وقيل أبو حنيفة رح عني هذا على ما شاهد بالكوفة (فان وجدني دار بين قوم لبس أكثر فلي على الرأس) لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتقصير (فان بيعت ولم تقبض فلي مائة اليائم وفي البيع بخيار على مائة ذي اليد) هذا عند أبي حنيفة رح وقالوا ان لم يكن به خيار فلي مائة لك ترى ودر كان فلي مائة من تصيره له سو . كان الخيار لليائم أو لداري (وفي مائة على من فيه وفي مسجد حجة حل أهلها وبين القرى مائة يداوي سوق مملوك على المات) هذا عند أبي حنيفة ومحمد رح وعند أبي يوسف رح على الساكن وفي غير مملوك والشارع والسكن والخامس لا قسامة والدية على بيت المال (أما عند أبي يوسف رح . تهممة على

أدى على واحد من غيرهم لدم النص والقياس تمتع هداية في أوائل القسامة عند قوله ومن أبي منهم الخ . ع (واذا التقى قوم بالسيوف فاجلوا عن قتل قتل أهل المحلة) ٧ القتل بين أظهرهم والحفظ عليهم هداية وإن كان الظاهر أنه قتله بمدوه لكن الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق فبقى أمر القتل مشكلا والنص قد ورد بإضافة القتل للمشكل إلى المحلة . ت (الا أن يدمى الولي على أولئك أو على معين منهم) لتضمن هذه الدعوى براءة أهل المحلة عن القسامة (وإن قال المستحلف قتله زيد لا يقبل لانه يسقط الخصومة عن قتله) حلف بالله ما قتل ولا عرف له قاتلا غير زيد) يعنى لا يسقط عنه اليمين بقوله قتله فلان غاية ما في الباب أنه (١) استثنى من يمينه حيث قال قتله فلان وهذا لا ينافي (٢) أن يكون المقر شريكه في القتل (٣) وأن يكون غير شريكه فإذا كان كذلك يحلف على أنه ما قتله ولا عرف له قاتلا غير فلان . أمين عن غاية وهذا قول محمد وأما على قول أبي يوسف فلا يحلف على العلم لانه قد عرف القاتل واعترف به فلا حاجة له ومحمد يجوز (٤) أن يكون له قاتل آخر معه . ي (وبطل شهادة بعض أهل المحلة على قتل غيرهم أو واحد منهم) وقالوا قبل شهادتهم إذا شهدوا على غيرهم وله أنهم خصاء بأزلام قاتلين لتقصيرهم فلا يقبل شهادتهم وإن خرجوا من جلة الخصوم كالوصى إذا خرج من الوصاية بعد ما قبلها ثم شهد

كتاب الماقل

(٥) الأولى أن يترجم بالمواقف . أمين (حي جمع معقولة وهي الدية كل دية وجبت بنفس القتل) احتراز عن الصلح بالاعتراف . ك فهي (على الماقل) لقوله عليه السلام (٦) في حديث حمل بن مالك وخيافة عنه للأولياء قوموا أقدموا ولأن إطلاقها لنظا فسلم لكن لا يجدي تقعا لتصريحهم بل النص الواردة فيها نحن فيه على خلاف القياس فهي مقتصرة على موردها وإن أريد إطلاقها موردا فمتنوع إذ لم يسمع من ورود القسامة قبا إذا أدى القتل على البعض الممين كما لا يخفى . نى للتنج للنصوص الواردة في الباب . ت وقول النتائج إطلاقها موردا أي ورد النص في كل من الدعوى على مجموعهم أو على فرد منهم أو معين . ع (١) قوله استثنى (أي قبل يمينه حيث قال قبلها قتله فلان فكونه استثناء من يمينه حيث جاز بإعتبار ما يؤول إليه . ع (٢) قوله أن يكون للمقر شريكه) فيقر على نفسه بالقتل أو ينكل تحاميا عن اليمين الكاذبة فهذا قاعدة استحلافه على القتل . ع (٣) قوله أو أن يكون غيره شريكه) ويكون ذلك الغير عبد المقر مثل زيد فيصح إقراره عليه كما مر في أوائل الباب وهذا قاعدة استحلافه على العلم فإن كان كذلك الخ . ع (٤) قوله أن يكون له قاتل آخر معه (أي مع زيد ويكون ذلك الآخر عبدا للمقر الخ . ع (٥) قوله الأولى الخ) يمكن أن يقال أنه بتقدير المضائق أي تحمل الماقل . ع (٦) قوله في حديث حمل بن مالك) كانت له ضربتان ضربت أحدهما

أهل السجن لأهم سكان (وفي قوم التقوا بالسيوف وأجلوا عن قتل) أي أنكشفوا عنه (على أهل المحلة) إلا أن يدمى الولي على القوم أو على معين منهم فإن وجد في برية لا عمارة بغيرها أو ماء يمر به فهندو مستحلف قال قتله زيد حلف بالله ما قتل ولا عرف له قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم أو واحد منهم ومن جرح في حي قتل فبقى فا فرائض حتى ماتت بالقسامة والدية على الحي وفي رجلين في بيت بلا ناك وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر دية عند أبي يوسف روح خلافا لمحمد روح) فإنه لا يضمن عنده لاحتمال أنه قتل نفسه ولا يبي يوسف روح أن الظاهر أن الإنسان لا يقتل نفسه (وفي قتيلا قرية امرأة كثر الحلف عليها وتدي ماقلها) هذا عند أبي خنيفة روح ومحمد روح وعند أبي يوسف روح القسامة على الماقل أيضا لأن القسامة على أهل النمرة وللرأة ليست من أهلها واهه اعلم

كتاب الماقل

(الماتلة أهل الديوان لمن هو منهم)
أي الجيش الذي كتب أساميم في
الديوان وهذا عندنا وعند الشافعي
رحمهم أهل المشيرة لأنه كان كذلك
على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ولا نسخ بعده ولنا أن
عمر رضي الله عنه لما دون الدواوين
جعل العقل على أهل الديوان بمحض
من الصحابة رضي الله عنهم فهذا لا
يكون لسفاه بل يكون تقريرا للمعنى
أن العقل على أهل النصرة وقد
كانت بالأنواع بالترابفة ونحوها فصار
في عهد عمر رضي الله عنه بالديوان
وكذا لو كانت بالحرف فالماتلة على
أهل الحرفة (وتؤخذ من عطائهم
في ثلث سنين) وكذا ما يجب في مال
القاتل فإن قتل الأب ابنه تؤخذ في
ثلث سنين عندنا وعند الشافعي رح
نحب حالا (فإن خرجت لا أكثر
منها أو أقل أخذ منه) أي أن أصليت
عطائهم ثلث سنين بمقتضى بالدية
في سنة واحدة مثلا أو في أربع سنين
تؤخذ في سنة واحدة أو أربع سنين
(وحية لمن ليس منهم) أي من أهل
الديوان (تؤخذ من كل في ثلث
سنين ثلاثة دراهم أو أربعة فقط في
الاصح) إنما قال هو الاصح لأن
رواية القدوري أنه لا يزداد الواحد
على أربعة دراهم في كل سنة لكن
الاصح أنه لا يزداد على أربعة دراهم
في ثلث سنين هكذا نص محمد رح
وعند الشافعي رح يجب على كل

النفس محترمة لا وجه إلى إهدارها والخاصة بمذود وكذا الذي تولى شبه الممد
انظروا إلى الآلة فلا وجه لإيجاب العقوبة عليه وفي إيجاب مال عظيم استتصاه فيصير
عقوبة فضع الماتلة إليه تخفيفا وإنما خصوا لأنه إنما قصر لقوة فيه وتلك بالنصاره
وهم الساقية فكانوا هم المقصرين في تركهم مراقبته (وهي أهل الديوان أن كان
القاتل منهم) وهم الجيش الذين كتبت أساميم في الديوان • هداية والديوان
الجريدة من دون الكتب إنما جمعها لأنها قطع من القراطيس مجموعة وفي غرر
الافكار فإن كان القاتل غزيا فإن ديوان الغزاة أو كتاباً فإن ديوان الكتاب • محمد
أمين وقال الشافعي هي أهل المشيرة (١) لنا قضية عمر رضي الله عنه قاله لما دون
الدواوين جعل العقل على أهل الديوان بمحض من الصحابة من غير تكبر منهم
(تؤخذ من عطائهم في ثلاث سنين) من وقت القضاء • أمين والتقدير بثلاث
مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) وعكس عن عمر رضي الله عنه (فإن
خرجت المطايا في أكثر من ثلاث أو أقل أخذ منها) لحصول المقصود • هداية
وهو التبريق على المطايا • ك (ومن لم يكن دابوايا فماتته قيك) لأن لصوته بهم
وهي للمشيرة في التماثل • هداية وأباه القاتل وأبناؤه لا يدخلون في الماتلة وقيل
يدخلون وليس أحد الزوجين ماقلا للآخر • محمد أمين عن القهستاني (يضم عليهم
في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل في كل سنة إلا درهم أو درهم وثلث فلم يزد على
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة) وقد نص محمد رحمه الله على
هذا وهو الاصح وفي مختصر القدوري لا يزداد الواحد على أربعة دراهم في كل
سنة ويستقص منها ما وهذا إشارة إلى أنه يزداد على أربعة من جميع الدية وقال
الشافعي رحمه الله يجب على كل واحد نصف دينار (٣) فيسوي بين الكل لأنه
صلة فيعتبر بالزكاة (٤) وأدناها ذلك إذ خمسة دراهم نصف دينار (٥) عندهم
ولكننا نقول هي أحط رتبة منها ألا ترى أنها (٦) لا تؤخذ من أصل المال فينقص
الأخرى بسطح خيمة فألفت حينئذ ميتا قال صلى الله عليه وسلم لا وليا الضاربة قوموا
فدوه فقال أخوها عمران بن عويم الأسلمي أئدى من لا صاح ولا استهل ولا شرب
ولاً كل وأمثال دمه بطل فقال عليه السلام اسجع كسج الكهان قوموا فدوه • ك
(١) قوله لنا قضية عمر (رح) بروي عبد الرزاق في مصنفه عن عمر أنه جعل الدية
في الاعطية في ثلاث سنين وفي لفظ أنه رضي الله عنه قضى بالدية في ثلاث سنين
في كل سنة ثلث على أهل الديوان في عطائهم • مخرج الزلمي • ش (٢) قوله
وعكس عن عمر (مخرجهم قدم آقا • ع (٣) قوله فيسوي بين الكل) بمعنى
الاباء والأبناء وغيرهم • عنابه وأما عندنا ففهم اختلاف سمعته آقا • ع (٤)
(قوله وأدناها ذلك) أي على من كان له مثلها درهم • ع (٥) قوله عندهم) أي عند
الصحابة رضي الله عنهم • حيدية ش (٦) قوله لا تؤخذ من أصل المال) بل إنما

منها تحقيقاً لزيادة التخفيف (وإن لم تسع القيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل لسببها على ترتيب المصبات) طلباً للتخفيف - هداية طالجاني من أولاد حسين رضي الله عنه عقله عليهم فإن لم تسع ضمت إليه قبيلة الحسن رضي الله عنه ثم بنوهم فإن لم تسع ضمت إليه قبيلة عقيل رضي الله عنهم ثم بنوهم - ك هذا أن كان من العرب أما السجم فقد ضيع أسلهم فلا يكتا اعتبار القبائل فاختلف المشايخ رحمهم الله قال بعضهم يعتبر الحال والقرى الأقرب فالأقرب وقال بعضهم يجب الباقي في مال الجنائي - غناية وعلى هذا حكم الرايات يضم إليها أقرب الرايات لهرة (١) حزمهم أمر (والقاتل كاحدهم) لأنه هو الذاعل فلا معنى لإخراجه ومؤاخذه غيره وقال الشافعي لا شيء عليه اعتباراً للجزء بالكل في النفي عنه والجامع كونه ممدوراً قلنا إيجاب الكل إيجاب الجزء ولو كان الخاطئ ممدوراً فالبريء عنه أولى قال تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى (وماتة للمسوق قبيلة مولا) ومولا - ملحق لأن النصرة بهم وقد قال عليه السلام مولى القوم منهم (ويقبل عن مولى الموالاة مولا وقبيلته) لأنه ولاه يتناصر به فاشبهه ولاه المتانة (ولا تقبل مائة جنابة البعد) بأن كل البعد الساكن ع (والعبد وما لزم صلحا أو اعترافاً) لحديث ابن عباس (٢) موقوفاً ومرفوقاً لا تقبل العواقل عمداً (٣) ولا عبداً ولا صلحا ولا اعترافاً ولا ما دون أرش الموضحة نصف عشر بدل النفس (إلا أن يصدقوه) لأن الامتناع إنما كان لحقهم ولهم ولاية على أنفسهم (وإن جنح سر على عبد خطأ فهو على ماقلته) وقال الشافعي في أحد قوله أنها في مالها أنه بدل النفس على ما عرف من أصلنا - هداية في فصل من قتل عبد الخ - ع

كتاب الوصايا

(الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت) والقياس يأتي جوازها لأنه تملك تؤخذ من الصلة وهو الملاء - ك فكان الدليل تحقيق لا الزام لأن الشافعي لا يقول بالمثل على أهل الديوان - ع (١) (قوله حزمهم) حظه الأمر نابه واشتد عليه - قاموس (٢) (قوله موقوفاً ومرفوقاً) وهو ما رواه محمد بن الحسن بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما لا تقبل الماتل عمداً ولا صلحا ولا اعترافاً ولا ما جنح للملوك وأما المرفوع فغريب - عني (٣) (قوله ولا عبداً) قال محمد بن الحسن مضافاً يقتل البعد حراً فليس على طائلة مولا شيء من جنابة عبده ثم قال هذا قول أبي حنيفة وقال الأصمعي لو كان الممسوق على ما قال أبو حنيفة رحمه الله لكان الكلام لا تقبل الماتلة عن عبد - مل وأوجب بأن عقله يستعمل في معنى عقلت عنه - ت والاحسن في الجواب أنه من باب الحذف والإيصال والأصل عن عبد واقوى دليل على ذلك ما رواه الإمام محمد بن موطئ بسنده إلى ابن عباس أنه قال لا تقبل الماتلة عمداً ولا صلحا ولا اعترافاً ولا ما جنح للملوك فقد جعل الجنائي مملوكاً محمد أمين

واحد نصف دينار (وإن لم يتسع الحي ضم إليه أقرب الأحياء لسببها الأقرب فالأقرب كما في المصبات والقاتل كاحدهم) هذا عند وعند الشافعي رح لا يجب على القاتل شيء (وللمتق حى سيده ولمولى الموالاة مولا وجه ويتحمل الماتلة ما يجب بنفس القتل وقد أرش الموضحة فصاعداً لا ما يجب بصلح أو إقرار لم تصدقه الماتلة أو عمد سقط قوده بشبهة أو قتله ابنه عمداً ولا بجنابة عبداً وعمداً دون أرش موضحة بل الجنائي

(كتاب الوصايا)

(هي إيجاب بعد الموت ونذيت باقل من الثلث عند غنى ورثته أو استغنائهم بحصنهم كتركها بلا أحدهما) أي أن لم تكن الورثة أغنياء ولا يصيرون أغنياء بحصنهم من التركة فترك الوصية أفضل (وصحت للعمل وبه أن ولدت لأقل من مدته من وقتها) أي إنما تصح الوصية أن ولدت

أقل من مدة من الحل دقيق الاول
 ستة أشهر من وقت الوصية والثاني
 أقل من ستة أشهر (وهي والاستثناء)
 أي إنما تصح الوصية والاستثناء
 (في وصيته بامة الاحملها) فان كل
 ما يصح افراده بالعقد يصح استثنائه
 من العقد فانما تصح الوصية بالحل
 صح استثناء الحل من الوصية (ومن
 المسلم للذمي وعكسه) قيد بالذمي
 لان الوصية للحرني لا تجوز (وبالتك
 للاجنبي لافي أكثر منه ولا لوارثه
 وقائله مباشرة الا باجازة ورثته)
 قوله مباشرة احتراز عن القتل
 لسيما كثر البتر وعند الشافعي يح
 تجوز الوصية للقاتل وعلى هذا
 الخلاف اذا أوصى لرجل ثم أنه
 قتل الموصى (ولا من صبي) هذا
 عندنا وعند الشافعي يح تجوز
 (ومكاتب وان ترك وفاد قدم الدين
 عليها وقبل بعد موته وبطل قبولها
 أوردتها في حياته) أي بالقبول
 (عكس الا اذا مات موصيه ثم هو) أي
 الموصى له (بلا قبول فهو لورثته) أي
 لورثة الموصى له (وله أن يرجع عنها
 بقول صريح أو لفسل يقطع حق
 المالك عما غصب كاسر) قد مر في
 كتاب النصب قوله فان غصب وغير
 فزال اسمه وأهظم منافعه ضمنه
 وملكه فهذا التفيد رجوع عن الوصية
 (أو يزيد في الموصى به ما يتبع تسليمه
 الا به كالت الموقوف بسمن والبناء في
 دار أوصى بها وتصرف يزيد ملكه
 كالبيع والهبة لا يفسد ثواب أوصى
 به ولا يبيحها) خلافا لابي

مضاف الى حال ما لا يجتبه ولو أضيف الى حال فيما كان قال ملكتك غدا
 كان باطلا فهذا أولى وجه الاستحسان حاجة الناس لان الانسان مغرور بإمله
 مقصر في عمله فاذا عرض له المرض وخاف يحتاج الى تلافي بعض ما فرط منه
 بما له على وجه لو مضى يتحقق مقصده للمآلى ولو أنهضه البرء يصرفه الى مطلبه
 الحالي وفي شرع الوصية ذلك فشرع وقد بقي المالكية بعد الموت بقدر الحاجة كما
 في التجهيز والدين وقد نطق بها الكتاب من بعد وصية يوصى بها أو دين والسنة
 قال عليه السلام (١) ان الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة
 لكم في أعمالكم تضعونها حيث شئتم وعليه اجماع الامة (وهي مستحبة) واية
 كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية مفسوخة باية الموارث
 وحديث لا يحمل لرجل يؤمن بالله والآخر اذا كان له مال يريد الوصية فيه أن
 يبيت ليلة أو ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند رأسه شاذ في عموم البلوى أو كان ذلك
 قبل نزول آية الموارث أو المراد الاخذ بمكارم الاخلاق أي لا يليق • ك (ولا
 تصح بما زاد على الثلث) قال عليه السلام في حديث سعد بن أبي وقاص رضي
 الله عنه (٢) الثلث والثلث كثير بعد ما نفي وصيته بالكل والنصف ولأنه تعلق به
 حق الورثة الا أن التمسح لم يظهره في حق الثلث لتسلافي ما فرط (ولا لقتله
 ووارثه ان لم يجز الورثة) قيد لكل من ما زاد على الثلث والقاتل والوارث صرح به
 في الهداية ج وقال الشافعي تصح الوصية للقاتل ولثنا قوله عليه الصلاة والسلام (٣) لا
 وصية للقاتل ولأنه استجلب ما أخره الله فيحرم الوصية كما يحرم الميراث وقال
 أبو يوسف لا تجوز للقاتل وان اجازت الورثة وأما عدم صحتها للوارث (٤) فلقوله
 عليه الصلاة والسلام لا وصية للوارث ولأنه يناذى البعض بإبنا البعض في مجوزة
 قطيعة الرحم (ويوصى المسلم للذمي) لآية لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في
 الدين الآية (وبالعكس) لانهم بمقدار قتلهم المسلمين في الممالات (وقبولها بعد
 موته وبطلان ردها وقبولها في حياته) لان أو ان (٥) ثبتت حكمه بعد الموت (٦) لتعلقه

(١) قوله ان الله تصدق عليكم الخ (رواه ابن ماجه في سننه • تخريج الزيلعي ش
 (٢) قوله الثلث والثلث كثير (رواه محمد بن الحسن في كتاب الامار والبخاري
 في صحيحه • غاية البيان • ش (٣) قوله لا وصية للقاتل (رواه الدارقطني وفي سننه
 مبشر بن عبيد ثم قال مبشر متروك يضع الحديث وايضا هذا الحديث معارض بإطلاق
 آية من بعد وصية يوصى بها ويبدوم حديث ان الله تصدق عليكم بثلث
 أموالكم كما مر آنفا • ت ويمكن أن يقال ان كلا من الآية والحديث خص
 منه الوصية للوارث بدليل الا جماع على ذلك فليكن اخراج القاتل بالقياس ويستأنس
 له بهذا الحديث فهو زيادة خير • ع (٤) قوله فلقوله عليه الصلاة والسلام (رواه ابن
 ماجه • تخريج الزيلعي • ش (٥) قوله ثبتت حكمه (وهو الملك • ع (٦) قوله لتعلقه • أي

يوسف رح فان الجود رجوع عنه (وتبطل هبة المريض ووصيته

به فلا يعتبر القبول قبله كما لا يعتبر قبل المقدّر (وذهب النقص من الثالث) ولو كانت الورثة أغنياء لأن في التقيص له صلة الرحم بترك ماله عليهم وفي استكمال الثلث استيفاء تمام حقه فلا صلة ولا منة (وملك بقوله) وقال زفر يملكه بدون القبول كالآثار وهو أحد قولي الشافعي قلنا الآثار خلافة (١) يثبت جبرا من الشرع ولذا يرد الوارث باليبس ويرد عليه فلا حاجة إلى القبول والوصية (٢) أثبات ملك جديد ولذا لا يرد للموصي له باليبس ولا يملك أحد أثبات الملك لغيره إلا بقوله (الا أن يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله) فيملكه استحسانا فيورث منه لا قياسا لعدم القبول وجه الاستحسان أن الوصية قد تمت من جهة الموصي بحيث لا يلحقه القسح وإنما توقفت لحق الموصي له فإثبات دخل في ملكه (٣) كما في البيع للشروط فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل الإجازة (ولا تصح وصية المديون أن كان دينه محيطا) لأن الدين مقدم على الوصية • هداية بالاجماع وإن كانت الوصية مقدمة في الثالثة • غاية البيان (والصبي) لأنه ليس من أهل التبرع ولأن قوله غير ملزم وفيه خلاف الشافعي (والمكاتب) لأن ماله لا يقبل التبرع (وتصح الوصية للحمل) لأن الوصية استخلاف من وجه والجنين يصلح خليفة في الإرث فكذا في الوصية بخلاف الهبة لأنها تملك محض لا ولاية لأحد عليه لئلا يكتسب شيئا (وبه) لأنه يبرئ من الوجود إذ الكلام في الوجود عند الوصية وبها أوسع لحاجة الميت وعجزه (أن ولدت لأقل مدته من وقت الوصية) بتقدير من أي لأقل من مدته لأنه من أخافة الوصف إلى الموصوف وقول الماتن أن ولدت لأقل الحفيد لها كذا في الزماني • ع (ولا تصح الهبة) لما ذكرنا من أنها تملك محض (وإن أوصى بأمه الإحليلها صحت الوصية والاستثناء) إذ الأصل أن ما يصح أفراداه بالمقدّر يصح استثناءه منه إذ (٤) لا فرق بينهما وما لا يصح أفراداه لا يصح استثناءه (وله الرجوع عن الوصية قولاً وضلاً) لأنه تبرع لم يتم فيه الرجوع كالهبة ولأن القبول يتوقف على الموت وإبطال الإيجاب قبل القبول صحيح كما في البيع (بأن بلغ أو وهب) وقوله (أو قطع الثوب أو ذبح الشاة) تمثيل للرجوع فعلاً • ع (والجحود) كان قال ما كنت أوصيت له • ع (لا يكون رجوعاً) لأن الرجوع أثبات في الماضي تبقى في الحال والجحود نفى رجوعاً لأن وضع الوصية للملك متعلق بالموت فلا يرد البيع بالخيار لأحدهما قائم وإن كان يثبت ملك المشتري وقت الإجازة لكن وضعه لثبوت الحكم حالاً فلا بد له من القبول في المجلس أما الوصية فلم توضع للملك الحال • ع (١) (قوله يثبت جبراً) أي وإن لم يقل نحو قوله جعلتلك وأرتا بخلاف الوصية فكان قوله يثبت جبراً بيان للخلافة • ع (٢) (قوله أثبات ملك جديد) أي من وجه فلا يرد ما يأتي في مسألة الحل أنها استخلاف الحل • ع (٣) (قوله كما في البيع المشروط الحل قائم) يتم البيع ويكون للوارث • هامش (٤) (قوله لا فرق بينهما) أي المقدور الاستثناء لأغنياء كل منهما على معلومية الحل • ك

لمن نكحها بعدها) أي وهب والوصية لأن الوصية إيجاب بعد الموت وعند الموت هي وارثة له وأما الهبة فهي وإن كانت منجزة فهي كالمضافة إلى الموت لأن حكمها يتقرر عند الموت لا ترى أنها تبطل بالدين المستغرق وعند عدم الدين يعتبر من الثلث بخلاف الأقرار فإنه إن أقرها ثم تزوجها حيث يصح لأنها عند الأقرار أجنبية (كأقراره ووصيته وجهه لآبته كافراً أو عبداً إن أسلم أو أعتق بعد ذلك) أي إن أقر المريض أو أوصى أو وهب لآبته المكافر ثم أسلم الابن قبل موت الأب بطل ذلك أما الأقرار فلأن البتة قائمة وقت الأقرار فاعتبر في الإرث تهمة الإتيان وأما الهبة والوصية فلما صر فكذا إن كان الابن عبداً أو مكاتباً فستحق لما ينال (وصح هبة مقدر ومفلول وأصل ومسلول من كل مال أن طال مدته ولم يخف موته والا فن ثلثه وإن اجتمع الوسايا قدم القرض وإن آخر وإن تساوت قوة قدم ما قدم) أي إن اجتمع الوسايا وضاق عنها ثلث المال فإن كان بعضها فرضاً وبعضها خلافاً قدم القرض وإن كان كلها فرائض أو كلها نوافل قدم ما قدم الموصي (فإن أوصى بمحج أحج عنه وأكبراً من بلده أن بلغ نفسه فذلك والا فن حيث تبلغ فإن مات حاج في طريقه وأوصى بالمحج عنه يحج من بلده) أي يحج من بلده عند أبي حنيفة رح أن بلغ نفسه

ذلك والا فن حيث تبلغ وعندنا يحج من حيث مات وإن لم تبلغ النفقة ذلك فن حيث تبلغ في

باب الوصية بالثلث (في وصية بثلث ماله تزيد ومنه لاخر ولم يحجزوا بنصف ثلث بينهما وبثلث له وسدس لاخر بثلث وبثلث لغيره ولاخر بنصف وقال يريح) قال أبو حنيفة رح الوصية بأكثر من الثلث اذا لم يحجز الورثة فقد وقع بإطلافاً كأنه أوصى بالثلث لكل واحد فينصف الثلث بينهما وقال أتما يطل (٣١٣) الزائد على الثلث بمعنى ان الموصى

له لا يستحقه حقاً للورثة لكن يعتبر في ان الموصى له يأخذ من الثلث بحصة ذلك الزائد اذ لا موجب لابطال هذا المثلث فخرج الثلث ثلاثة فالثلث واحد والمثلث ثلاثة صارت أربعة فيقسم الثلث بهذا السهم فهذا مبني على أصل يختلف بينهم وهو قوله (ولا يضرب للموصى له بأكثر من الثلث عند أبي حنيفة رح للمراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحساب فانه اذا أوصى بالثلث والمثل فمقد أبي حنيفة رح سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فلكل واحد سدس المال وعندهما سهام الوصية أربعة لصاحب الثلث واحد وللواحد من الأربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ثلث الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من الأربعة وهي ثلاثة أرباع فيضرب ثلاثة الأرباع في الثلث يعني ثلاثة أرباع الثلث ولصاحب الثلث واحدة من الأربعة فيضرب الواحدة في الثلث وهو الربع يعني ربع الثلث هذا معنى الضرب وقد تميز فيه كثير من العلماء (أبي الحباب والسماية والدرهم للرسالة) صورة الحباب ان يكون للرجل عبدان قيمة أحدهما

في الحال والماضي فلا يكون وجوباً حقيقة ولم يستعمل فيه (١) مجازاً (٢) لتضاد لان التضاد ليس من العلاقات في الالفاظ الشرعية • غناية

باب الوصية بثلث المال

(أوصى لدا بثلث ماله ولاخر بثلث ماله ولم يحجز ثلثه لهما) لاستوائهما في الاستحقاق والمحل يقبل التركة ويصدق عن حقيهما (وان أوصى لاخر بسدس ماله فالثلث بينهما اطلاقاً) لان كلا منهما يملك بسبب صحيح وضاق الثلث فيقسم على قدر حقيهما كما في الديون (وان أوصى لأحدهما بجميع ماله ولاخر بثلث ماله ولم يحجز ثلثه بينهما لصفان) وقال الثلث بينهما على (٣) أربعة أسهم لان الموصى قصد شيئين الاستحقاق والتفضيل وامتنع الاستحقاق لحق الورثة ولا مانع من التفضيل كما في السماية (٤) وأحبها وله ان الوصية وقعت بغير الشرع عند عدم اجازتهم اذ لا تقاها بحال فبطل أصلاً فكذا ما في ضمها من التفضيل (٥) كالحباب الثابتة في ضمن البيع بخلاف (٦) مواضع الاجماع لان لها تقاضاً في الجملة بدون اجازتهم بان كان في المال سعة فتعبر في التفاضل لكونه مشروطاً في الجملة (ولا يضرب) أي لا يشارك في الثلث فهم من غاية البيان (الموصى له) وقوله (بأكثر من الثلث) تنازع فيه لا يضرب وللموصى له أي اذا ضاق الثلث عن الوصايا فلا يسهم الزائد على الثلث لمن أوصى له بأكثر من الثلث بل يسهم للثلث فقط أو أقل وقد تقدم توجيه المسئلة في السوادة السابقة بقول صاحب الهداية وله ان الوصية الخ • ع (أبي الحباب) كان لم يكن له الا عبدان قيمة أحدهما ألف ومائتان وقيمة الآخر ستائة فأوصى ببيع الاصل بينهما بمائتين من شخص والأرضين بمائة من آخر • ع (والسماية) كان أوصى بعتق عبده قيمة أحدهما ألف والآخر ألفان ولأبيه غيرهما • غناية (والدرهم للرسالة) أي للطلقة • ع كان أوصى لرجل ألف ولاخر

(١) قوله مجازاً بان يكون قوله ما كنت أوصيت مجازاً عن قوله رجعت • ع (٢) قوله لتضاد) متعلق بالمثني • ع (٣) قوله أربعة أسهم) بطريق القول لاجتماع الكل والثلث فيحصل الكل من جنس الثلث • ع (٤) قوله وأحبها) الحباب والدرهم للرسالة الأتيان في الاستثناء • ع (٥) قوله كالحباب الثابتة الخ) تصح بصحة توطئه يطلوه • ع أي في غير الوصية والافهي من المستثنيات الآتية وصورة ان يبيع مالا من الثمن قيمته ألف يرطل خر قيمتها درهم أو شاة قيمة ثمانين دراهم تصح الحباب في الثاني لافي الاول • ع (٦) قوله مواضع الاجماع) المذكورة في الاستثناء • ع

(٤٠) في (كشف الحقائق) ثلاثون والآخرة ستون فأوصى بانياع الاول من زيد بمشرو والآخرة من عمرو بمشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بمشرين وفي حق عمرو باريين يقسم الثلث بينهما اطلاقاً فيباع الاول من زيد بمشرين والعشرة وصية له ويبيع الثاني من عمرو باريين والعشرون وصية له فأخذ عمرو من الثلث قدر

وصيته وإن كانت زائدة على الثلث وصورة السماية أعتق عيدين قيمتهما مائة ولا مال له سواهما فالوصية للأول بثلث المال ولثاني بثلثي المال فهمام الوصية بينهما اثلاث واحد للأول واثنتان لثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيبقى من الأول ثلث وهو عشرة ويسمى في عشرين ويبقى من الثاني ثلث وهو عشرون ويسمى في أربعين فيضرب كل بقدر وصيته وإن كانت زائدة على الثلث وصورة الدراهم المرسلة أوصى لزيد بثلثين درهما وللآخر بستين درهما وماله تسعون درهما يضرب كل بقدر وصيته فيضرب الأول الثلث في ثلث المال والثاني الثلثين في ثلث المال والمراد بالمرسلة المطلقة أي غير مقيدة بأنها ثلث أو نصف أو نحوهما وإنما فرق أبو

(٣١٤)

بالعين وتركته ثلاثة آلاف . عناية وقد تقدم وجه استثناء هؤلاء الثلاثة ألقاه ع (وصيب ابنه بطل) خلافا لزيد (ويمثل نصيب ابنه صح) لأن الأول وصية بمال الغير لأن نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت بخلاف الثاني لأن مثل الشيء غيره وإن كان يتقدم به (فإن كان له ابنان فله الثلث وبسهم أوجزه من ماله قاليلان إلى الورثة) لأن الجهة لا تمنع صحة الوصية والوارث قائم مقام الموصي عليه اليان (قال سدس مالي لملا ثم قال له ثلث مالي) ولو في مجلس آخر . هداية لأن ثبوت الوصية بعد الموت لجميع المجالس قبله كمجلس واحد . غاية اليان (له ثلث ماله) وإن أجازته الورثة . عناية لأن الإجازة لا تفعل إلا فيها أوجبه للموصي ولم يثبت بإيجاب الموصي الزائد على الثلث قلت . محمد أمين (وإن قال سدس مالي لفلان ثم قال له سدس مالي له السدس) لأن السدس ذكر معرفة بالإضافة والمعرفة إذا أعيدت فالثانية عين الأولى وهو المهور في القصة (وإن أوصى بثلث دراهمه أو غنمه وهلك ثلثه له مابق) أن خرج من ثلث مابق من ماله وقال زفر له ثلث مابق . هداية من الدراهم والتم . ع لئلا في المجلس الواحد يمكن جمع حق أحدهم في الواحد ولذا يجري فيه الجبر على القسمة وفيه أي في المذكور من القسمة . ع جمع والوصية مقدمة على الإرث فجعلناها في الواحد الباقي وصارت الدراهم (١) كالدراهم الواحد بخلاف الأجناس المختلفة لأنه لا يمكن الجمع أي بالقسمة فيها جبرا فكذا قدما (ولو رفيقا أو ثيابا) وكانت الثياب أجناسا مختلفة أما لو كان جلسا واحدا فهو كالدراهم (أو دورا له ثلث مابق) وقالاه جميع الباقي . غاية اليان وله ما ذكرنا أنه لا يمكن الجمع الخ (وبأنف وله عين) أي نقد غير دين . ش (ودين فإن خرج الألف من ثلث العين دفع إليه) لأنه يمكن إيفاء كل ذي حق حقه من غير مجس فيصار إليه (والألف ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفي (١) (قوله كالدراهم) فلو أوصى بدرهم واحد وله ثلاثة دراهم فهلك أثنان فله

الوصية إذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث صريحا كالنصف والثلثين وغيرهما والشرع أبطل الوصية في الزائد يكون ذكر ملتوا فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما إذا لم يكن مقدرة بأنه أي شيء من المال كما في الصور والثلث قائم ليس في العبارة ما يكون مبطلا للوصية كما إذا أوصى بخمسين درهما واتفق ماله مائة درهم فإن الوصية غير باطلة بالكلية لا يمكن أن يظهر له مال فوق المائة وإذا لم تكن باطلة بالكلية تكون معتبرة في حق الضرب وهذا فرق دقيق شريف (ويمثل نصيب ابنه بنت وبصيب ابنه لا) لأن الوصية بما هو حق الابن لا تصح لغيره وفيه خلاف زفر رح (وله ثلث أن أوصى مع ابنتين وبجزء من ماله بينه الورثة) أي قال للورثة أعطوا ما شئتم لأنه مجهول والجهة لا تمنع صحة الوصية فالبيان إلى الورثة (وبسهم السدس في صرفهم وهو كالجزء في صرفنا) فالسدس قول

أبي حنيفة رح بناء على صرف بعض الناس وقالاه مثل نصيب أحد الورثة ولا يزداد على الثلث إلا أن الألف يحجز الورثة (فإن قال سدس مالي له ثم قال ثلثه وأجازوا له ثلث) أي يكون السدس داخلا في الثلث فإن قلت قوله ثلث مالي له أن كان أخبارا فكذلك وإن كان أنشأ يجب أن يكون له النصف عند إجازة الورثة وإن كان في السدس أخبارا وفي السدس إنشاء فهذا يمتنع أيضا قلت لأجواب لهذا السؤال (وفي سدس مالي مكررا له سدس) لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول (ويثلث دراهمه أو غنمه أو ثيابه متفاوتة أو حيدة أن هلك ثلثه في الأولين وثلث الباقي في الآخرين) هذا عندنا وعند زفر رح له ثلث الباقي في كل الصور لأن حق الموصي له شائع في الجميع فإنا هلك ثلث المال هلك

ثالثا حق الموصى له ثا ان حق الموصى له مقدم على حق الورثة فكل ما يجري فيه الجبر على التسمية يمكن جمع حق أحد المستحقين في الواحد كالدرهم والتمم يجمع (٣١٥)

الباقى بخلاف ما ليس كذلك كاثبات التفاوت والصيد (وبأنف وله عين ودين هو عين ان خرج من ثلث العين والا فثلث العين وثلث ما يؤخذ من الدين وثلث زید وعمر و عرو ميت كله زید) لان الميت لا يراحم الحي كما لو قال لزيد وجدار وعن أبي يوسف رح أنه ان لم يعلم بموته فلا نصف الثلث لان الثلث (وثلثه له ولا مال له له ثلث ماله عند موته) وكذا لو كان له مال فملك ثم اكتسب مالا لان الوصية عقد استخلاف مضاف الى ما بعد الموت وبثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله . هداية هذا اذا لم يكن الموصى به عينا او نوما (١) معينا أما اذا وصى (٢) بعين (٣) او نوع من ماله كثلث غنمه قبل موته بطلت (٤) لتمامها بالعين قبل موتها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له عند الوصية غنم فاستفادها ثم مات صححت في الصحيح (٥) لان تعلقها بالنوع كتملكها بالمال ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يغطي قيمة الشاة (٦) بخلاف قوله له شاة من غنمي ولا غنم له (٧) أى لا شاة له فانها تبطل . در (وثلثه لامهات اولاده وهن ثلاث وفقراء والمساكين لمن ثلاثة من خمسة وسهم وفقراء وسهم للمساكين) لان الجمع المحلى باللام يراد به المجلس وانه يتناول الأدنى مع احتمال الكل لاسباب عند تدبر صرفه للكل فيعتبر من كل فريق واحد وقال محمد لامهات اولاده ثلاثة من الواحد الباقي . غناية (١) (قوله معينا) كانه اراد به الموجود والا فكل نوع معين ممتاز . ع (٢) (قوله بعين) أى معين بإشارة أو اسم مفرد وهو موجود كشاة من غنمي . ع (٣) (قوله او نوع) أى موحود بدليل قوله ولو لم يكن له غنم لم يخل (٤) (قوله لتمامها بالعين) أى الموجود فطابق الدليل بجزأى الدعوى والعين والنوع . ع (٥) (قوله لان تعلقها بالنوع) أى الغير الموجود لان فيه وضع المسئلة . ع (٦) (قوله بخلاف قوله المخل) الفرق انه لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده مالية الشاة وماليها . وجودة في مطلق المال ولما اضافها الى الغنم علمنا ان المراد عين الشاة حيث جعلها جزأ من الغنم . أمين عن الزمخشري (٧) (قوله أى لا شاة) اشار الى ان شرط بطلان الوصية عدم الجنس لا عدم الجمع حتى لو وجد الفرد نصح الوصية اقول فيه نظر فان الموصى قد قال شاة من غنمي بلفظ الجمع ومن لا شاة له أصلا او لا شاة واحدة يكون لا غنم له فبطلت الوصية في المصورتين اذ لم يوجد الجمع فيهما . أمين

فبطلت الوصية واعلم أنه قال في الهداية ولا غنم له وقال في المتن ولا شاة له بينهما فرق لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم لكن اذا لم يكن له غنم لا يلزم ان لا يكون له شاة لاحتمال ان يكون له واحد لا كثير فعبارة الهداية

تأولت صورتين ما اذا لم يكن له شاة أصلا وما يكون له شاة لكن لا غم له ففي صورتين تبطل الوصية وعبرة المقت لم تأول الا الصورة الاولى ولم يعلم منها الحكم في الصورة الثانية فبارة الهداية أشمله لكن هذه أحوط (وبنك ماله لامهات أولاده ومن ثلاث والفقراء (٣١٦) والمساكين لمن ثلاثة أخماس) هذا عذر أبي خيفة رح وأبي يوسف رح

سبعة ولكل فريق سهمان (وبنك زبد والمساكين زبد نصفه ولهم نصفه) على ما بيناه وقال محمد زبد ملك ولهم ثلثاه (وبعارة لرجل وبعارة لآخر فقال لآخر اشركك معهما له ثلث كل مائة) لان الشركة للمساواة لغة وقد أمكن أنبأها بما قلنا لا اتحاد للمالين فيصيب كلا منهم ثلثا مائة (وبأربع مائة له وبعاتين لآخر فقال لآخر اشركك معهما له نصف مال كل منهما) لعدم امكان المساواة بين الكل لتفاوت المالين فحملناه على مساواته كل واحد بتصيف لصيه عملا باللفظ بقدر الامكان (وان قال لورثه لفلان على دين فصدقوه فانه يصدق الى الثلث) ولا يصدق قياسا لان الاقرار بالجهول وان كان صحيحا لكن (١) لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقوه صدر (٢) مخالفا للشرع لان المدعى لا يصدق الابحجة فتعذر أنبأه اقرارا وجه الاستحسان اما نعلم ان من قصده تصديقه على الورثة وقد أمكن تغيب قصده بطريق الوصية وقد يحتاج (٣) اليه من يعلم اصل الحق عليه دون مقداره سيما منه في تقييد ذمته فيجعلها وصية جعل التقدير فيها الى اللوصى له فانه قال اذا جاءكم فلان وادعى شيئا فاعطوه من مالي ما شاء وهذه معتبرة من الثلث (فان أوصى بوصايا عزل الثلث لاصحاب الوسايل والثلثان للورثة) لان الارث معلوم وصكذا الوسايل معلومة وهذا مجهول فلا يزاحم المعلوم فيقدم عزل المعلوم (وقيل لكل صدقوه فيما شئتم) لان المقر به لفلان له جهة الدين لتسببه ديناً وجهة الوصية (٤) لخروجها عنخرج الوصية ثم اذا اقر كل فريق بشيء ظهر ان في التركة ديناً شائماً في التصيين فيؤخذ اصحاب الثلث بثبات ما أقروا به والورثة بثاني ما أقروا به وعلى كل فريق منهم اليقين على العلم ان ادعى المقر له الزيادة (وما بقي) بعد ما صدقوه في شيء ع (من الثلث فلو وصايا) لانهم كانوا مأمورين بالتصديق فيما شاؤوا ولو شيئا سيرا ولما امتلوا الامر فالباقى بعد ذلك الشيء سلم عن مشاركة المقر له ع (ولا جنبي ووارثه له نصف الوصية) لا الكل بخلاف الوصية على وميت لان الميت ليس به له (١) (قوله لا يحكم به الا بالبيان) وقد فات بموته عناية لم لا ينوب عنه الوارث في البيان كما في فصل الوصية بجزء المال كما مر في الكتاب ع ت (٢) (قوله مخالفا للشرع) فلا يصلح بيانا للاقرار ع هامش (٣) (قوله اليه) أي الى مثل هذا الكلام ع عناية (٤) (قوله لخروجها عنخرج الوصية) لاستناد الايجاب الى ما بعد للموت بدليله ذكر الورثة في وضع المسئلة والارث انما يكون بعد الموت ع ع في

وعند محمد رح يقسم الثلث على سبعة أسهم فلامهات الاولاد ثلاثة منها لان للذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع وأقله في الميراث اثنان والوصية أخت الميراث لهما ان الجمع المحلى باللام يراد به المجلس وتبطل بلجنة كقوله تعالى لا يحصل لك النساء فيراد به الواحد فيقسم على خمسة ولهن ثلاثة منها (وبنك له والفقراء نصف له ونصف لهم) هذا عندهما وعند محمد رح يقسم الثلث اثلاثا (وبعارة لزيد ومائة لعمرو أو يها لزيد وخمسين لعمرو ان أشرك آخر معهما فله ثلث مال كل في الاول ونصفه في الثاني) لان في الصورة الاولى نصيب زيد وعمرو متساويان وقد أشرك آخر معهما فهو شريك للآخرين فله ثلث مال كل واحد منهما ولا يمكن مثله هذا في الصورة الثانية لتفاوت نصيب زيد وعمرو فهو شريك لكل واحد فله نصف مال كل واحد منهما (وفي له على دين فصدقوه صدق الى الثلث) أي أمر الورثة بأن يصدقوا الدائن في مقدار الدين يجب عليهم أن يصدقوه الى الثلث فاصل الحق دين ومقتلاره يثبت بطريق الوصية وهذا استحسان وفي القياس لا

يصدق لان المدعى لا يصدق الابحجة (فان أوصى مع ذلك عزل ثلث ما وثلاث للورثة وقيل لكل للوصية صدقوه فيما شئتم ويؤخذ ذواتك بثبات ما أقروا به وما بقي فلهم والورثة بثاني ما أقروا به ويحلف كل على العلم بدعوى الزيادة أي أوصى مع ذلك الدين الذي أمر بتصديق مقداره بثبات ما له لقوم يزل ثلث المال للوصية والثلثان للورثة وقيل للموصى لهم صدقوه فيما شئتم فاذا أقروا بمقدار ثلث ذلك المقدار يكون في حقهم وهو ثلث المال وما بقي من الثلث فله وصى

الشيء يكون في حقهم وهو ثلثا المال والباقي للورثة وحلف كل واحد من الموصى له والورثة على العلم بدعوى الزيادة (وبين الوارث وأجنبي له نصف وغاب الوارث) وإنما يكون للأجنبي النصف لأن الوارث أهل للوصية بخلاف ما إذا أوصى به للموصى فان الميت ليس بأهل (وبثلاثة أثواب متفاوتة لسك واحد ان شاع نوب ولم يدري أي هو والورثة تقول لكل نوبى حقتك بطلت لكن ان سلموا ما بقى أخذ ذو الحيد ثلثي الاعز وذو الردي ثلثي الاخص وذو المتوسط ثلث كل) أي أوصى بثلاثة أثواب متفاوتة جيد ومتوسط ووردي وقال الحيد لزيد والمتوسط لعمرو والردي ليكر فهلك واحد ولا يدري أي هو والورثة تقول لكل واحد حقتك حقت فالوصية باطلة لكن الورثة ان تسامحوا وسلموا التوبين الباقيين الى زيد وعمرو وبكر أخذ زيد ثلثي الاجود من التوبين وأخذ بكر ثلثي الردي وعمرو ثلث كل واحد (وبيت معين من دار مشتركة قسمت فان أصاب فهو للموصى له والا فله قدره) أوصى زيد وعمرو وبكر بمعين من دار مشتركة بين زيد وبكر فيصيب تقسم الدار فان وقع الميت في نصيب زيد فهو للموصى له وان وقع في نصيب الشريك فالوصى له مثله ذراع ذلك الميت من نصيب للموصى وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح وعند محمد رح له مثل ذراع

للوصية فلا يزاحم الحي فالحق للحي والوارث أهل لها ولنا نصح بإجازة الورثة فافترقا - هداية والحاصل ان الوارث دخل في الوصية للاهلية ثم خرج والميت لم يدخل أصلا لعدمها - ع (وبطل وصية الوارث) لما تقدم - ع (ونائب متفاوتة) جيد ووردي، ووسط (ثلاثة قضاع نوب ولم يدري) (١) كان قال في أصل الإيجاب ليكر الحيد ولزيد بالوسط ولعمرو والردي - أمين عن الأتقاني (والوارث يقول اكل حقتك) أي يحتمل أن يكون حقتك مال كائى بطل حق واحد منكم ولا تدري من هو والا فلجزم ببطلان حق كل منهم لا ينعبر بالاهلاك جميع الاثواب ووضع المسئلة ليس كذلك - ع (بطلت) الوصية لجهالة المستحق فاستحق القضاء (الا ان سلموا ما بقى فلذو الحيد ثلثاه ولذو الردي ثلثاه ولذو الوسط ثلث كل) لان صاحب الحيد لاحق له (٢) في الردي، يبين لانه اما وسط أوردي ولا حق له ايما وصاحب الردي لاحق له في الحيد الباقي يبين لانه اما جيد أو وسط ولا حق له فيهما ويحتمل ان يكون الردي هو الردي الأصلي (٣) فيعطى من محل الاحتمال واذا ذهب ثلثا الحيد وثلثا الردي لم يبق الا ثلث الحيد وثلث الردي، فتعين حقا لصاحب الوسط (وبيت عين من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للموصى له والا مثل ذراع) وقال محمد له نصف الميت في الاول ومثل ذراع نصف الميت في الثاني ولهما ان أوصى (٤) بما يستقر فيه ملكه بالتقسمة لان الظاهر ان قصده الوصية بملك منتفع به من كل وجه وذلك يكون بالتقسمة لان الانتفاع بالمشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع الميت ان وقع في نصيبه فتتخذ الوصية فيه وان وقع في نصيب صاحبه تنفذ في قدر ذراعان جميع الميت لانه أراد التقدير بالميت على أحد الوجهين وتعليك عينه على الوجه الآخر كما اذا علق عتق الولد وطلاق المرأة باول ولد تلده أمته فلرأدي جزاء الطلاق مطلق الولد وفي المتق ولحقى (والاقرار مثلها) أي الوصية - ع فيؤمر بتسليم تمام الميت أو قدره من الثرطان - ع (وبالف عين) مفهومه آحادا جهة الدين يزاد في التصديق على الثلث ان كانت ثمة وصايا معلومة لكن مع مراعاة حق الوارث وللوصى له بالمعلوم بان ينطق مقدار التصديق بمقتضى حقهم ومن جهة الوصية لا يزاد التصديق على الثلث ان لم يكن ثمة وصايا غيرها - أمين (١) قوله كان قال الخ) كانه يعني ولم ينسأ الى احدها لاحدهم والا لم يبق الاشياء في المالك الا ان يقال ان الوارث لم يكن له علم بالإشارة والموصى له نسي ما أشير اليه له - ع (٢) قوله في الردي أي الباقي (٣) قوله فيعطى الخ) أي فيعطى كل منهم تمام حقه من محل احتماله وتعام حق كل ثلثا توبين لوقوعهما مشتركين بينهم بتسليم الوارث وهم ثلاثة ثم الردي الباقي لما لم يحتمل له حق صاحب الحيد انحصر تمام حقه في الحيد الباقي فيعطى تمام حقه منه ثلثا يخس وهكذا الحيد الباقي بالنسبة الى صاحب الردي واذا ذهب الخ - ع (٤) قوله بما يستقر فيه) لا بالمشاع - ع

نصف ذلك الميت (كما في الاقرار) أي ان كان مكان الوصية اقرار بالحكم كذلك قيل بالإجماع وقيل فيه خلاف عند

لم يبين وقال أوصيت بالنف من مال زيد لم يصح أصلا وإن أجاز زيد ودفع وليه حر
 قلا . أمين وكان فائدة عدم الصحة رجوع زيد بما دفع . مع (من مال آخر فأجاز
 رب المال بعد موت الموصي ودفعه صح وله المنع بعد الإجازة) لأن هذا تبرع
 بمال الغير فيثقف على إجازته وإذا أجاز يكون تبرعا منه أيضا فله أن يتمتع من
 التسليم (وصح إقرار أحد الابنين بعد القسمة) مفهومه أن الإقرار قبلها لا يصح
 تأمل . أمين (بوسية أبيه) بالثالث . در (في ثلث نصيبه) وقال زفر رحمه الله تصح في
 نصف نصيبه لأن إقراره بالثالث له تخذ من إقراره بمسؤولاته له والتسوية في إعطاء
 النصف ولنا أنه أقر بثلاث شائع في الحركة وهي في أيديهما فيكون مقرا (١) بثلاث
 مافي يده (وبماة فولدت بعد موته وخرجا من ثلثه فماله) لأن ما يحدث من الثماء
 قبل القسمة يحدث على ملك الميت ولنا يقضى ديونه منه فتتخذ الوصية فيها جميعا في
 الام اسالة وفي الولد فيما لا يصلح بالام (والا أخذ منها ثم منه) وقالا يؤخذ منهما
 جميعا فلو كان له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلثمائة درهم فاموصى بالجارية ثم مات
 فولدت قبل القسمة ولنا يساوي ثلثمائة فللموصى له الام وثلث الولد عنده وعندهما
 له ثلثا كل واحد منهما وله أن الام أصل والولد تبع (٢) فيه والتبع لا يزاحم الاصل
 فلو تخذنا الوصية فيهما جميعا تنتقض الوصية في بعض الاصل (٣) وذلك لا يجوز
 (ولابنه الكافر أو الرقيق في ممرته) فائدة هذا القيد تظهر في الإقرار والهبة لاني
 الوصية . مع (فاسلم أو عتق بطل كيبته وإقراره) لانه وارت عند الموت والهبة
 والوصية إيجابان عنده والهبة وإن كانت متجزئة سورة فهي كالصاف الى ما بعد
 الموت حكما لأن حكمهما (٤) يتقرر عند الموت لا ترى أنها (٥) تبطل بالدين
 المستغرق (٦) وتتخذ من الثالث عند عدم الدين والإقرار (٧) وإن كان ملازم بنفسه
 ولكن سبب الارث وهو البنوة قائم وقت الإقرار فيستبر في إرث تهمته الاثبات
 (وللقصد) هو من لا يقدر على القيام . غاية البيان (والمفلوج) الفالج ذهاب الحس
 والحركة من أحد شقي البدن وسلامة الشق الآخر . غاية البيان (والاشل) الشلل
 فساد في اليد . غاية البيان أو الرجل . فهم منه . مع (والمسلول) والشل فرحة في الرثة .
 دور (أن تطاول ذلك فلم يخف منه الموت فميت من كل المال) لانه اذا تقدم المهد صار
 طبعا من طباعه . هداية وحد التطاول سنة وفي القبة المفلوج والمسلول والمقعد
 مادام يزداد كالريض . در في باب طلاق المريض . مع حاله أنه اذا صار قديما بأن
 (١) (قوله بثلاث مافي يده) أي وبثلاث مافي يد أخيه . در فتركه صاحب الهداية وإقراره
 على غيره لا ينفذ . مع (٢) (قوله فيه) أي في الإيجاب . مع (٣) (قوله وذلك لا يجوز)
 أي لا يجوز انتقاض الوصية في بعض الاصل لمراعاة التبع . غاية البيان (٤) (قوله)
 يتقرر عند الموت) لصحة الرجوع قبله . مع (٥) (قوله تبطل) كالوصية . مع (٦) (قوله)
 وتتخذ كالوصية أيضا . مع (٧) (قوله وإن كان ملازم بنفسه) أي للمحال وهو في وقت الاثبات

(وبالثب عين من مال غيره له الإجازة
 بعد موت الموصي والمنع بعدها) أي بعد
 الإجازة فانه إن أجاز فأجازته تبرع
 فله أن يتمتع من التسليم (فان أقر
 أحد الابنين بعد القسمة بوسية
 أبيه بثلاث دفع ثلث نصيبه) هذا
 عندنا والقياس أن يعطيه نصف مافي
 يده وهو قول زفر رح لأن إقراره
 بالثلاث يوجب مساواة أبيه وجه
 الاستحسان أنه أقرب بثلاث شائع
 فيكون مقرا بثلاث مافي يده (فان
 ولدت للموصى بها بعد موته فماله)
 أي الأمة للموصى بها وولدها (أن
 خرجا من الثلث والأخذ الثلث منها
 ثم منه) هذا عند أبي حنيفة رح
 لأن التبع لا يزاحم الاصل وعندهما
 يأخذ من كل واحد بالحصة فافا
 كان له ستمائة درهم وأمة تساوي
 ثلثمائة فولدت ولها يساوي ثلثمائة
 درهم بعد موت الموصي حتى صار
 ماله ألفا ومائتين ثلث المال أربعة مائة
 فمات أبي حنيفة رح للموصى له الام
 وثلث الولد وعندهما ثلثا كل منهما

باب التيق في المرض (العبرة لحال التقدي التصرف للتعجز فان كان في الصحة فن كل ماله والا فثلث وثلثا للمضاف الى مسوته من الثلث وان كان في الصحة) (٣٩٩)

التصرف للتعجز هو الذي أوجب

حكمه في الحال والمضاف الى اللوت

مأوجب حكمه بعد موته كانت حر

بعد موتى أو حصة الزيد بعد موتى

ففي التعجز يشتر حالة التصرف فان

كان محيط في تلك الحال ينفذ من

كل ماله وان كان مريضاً ينفذ من

الثالث فللمراد التصرف الذي هو

النشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى

ان الافراد بالدين في المرض ينفذ

من كل المال والشكاح في المرض يجر

المثل ينفذ من كل المال وأما المضاف

الى الموت فيعتبر من الثلث سواء

كان في زمن الصحة أو زمن المرض

(ومرضى صح منه كالصحة واعتاقه

ومحابة وحبه وضمانه وصية فان

حاجي فاعتق ففى أحق وهما في حكمه

سواء) سورة المحابة ثم الاعتاق

باع عبدا قيمته مائتان بمائة ثم اعتق

عبدا قيمته مائة ولا مال له سواهما

يصرف الثلث الى المحابة ويسرى

للمتق في كل قيمته وسورة الكس

أعتق العبد الذي قيمته مائة ثم باع

العبد الذي قيمته مائتان بمائة يسم

الثلث وهو للمائة بينهما نصفين فالعبد

المتق يتق نصفه مجانا ويسرى في

نصف قيمته وصاحب المحابة يأخذ

العبد الآخر بمائة وخمسين (وقالا

عقده أولى فيهما) لانه لا يلحقه النسخ

له ان المحابة أقوى لانه في ضمن

عقد المعاوضة لكن ان وجد أولا

وهو لا يمتثل للدفع فيزاحم المحابة

تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح اما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض . أمين (والا فثلث) لانه مرض الموت .

باب التيق في المرض

(تحريره في مرضه ومحابه وحبته) وكذا كل تصرف تبرع كالكفالة . (وصية)

للمراد اعتباره من الثلث لا محقة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهؤلاء منجزة

واتما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة . هداية بما سوى الثلث . (ع) ولم يسم ان

أجيز فان حاجي فخر ففى أحق وبكسه استويا) وقال التيق أولى في الصورتين

صورته له عبد ان قبعة احدهما اثنا عشر والآخر ستة فباع الاعلى من زيد بستة

ثم أعتق الارخص ولم يكن له مال سواهما فالثالث لزيد وفي حكمه الثلث بين زيد

والارخص . (ع) الاصل ان الوسايا اذا لم يكن فيها ماجاوز الثلث لا يقدم بعضها على

بعض الا التيق والمحابة الواقعين في المرض فيقدمان على سائرهما اما التيق فلاله

أقوى لانه لا يلحقه النسخ وكذا المحابة لانه لا يلحقه النسخ من جهة الموصى ثم

المحابة أقوى من التيق لثبوتها في ضمن عقد المعاوضة فكانت تبرعا معنى لاصينة

والاعتاق تبرع معنى وصيفة فاذا وجدت المحابة أولا دفع الاضعف واذا وجد

التيق أولا وثبت وهو لا يمتثل النسخ كان من ضرورته المزاحمة (وان أوصى بان

يتق منه بهذه المائة عبد فهلك منها درهم لم ينفذ) وقال ينفذ بما بقي كالبيع وله

انه وصية بالتق لعبد يشتري بمائة فتتضمن في المشتري باقل منها تنفيذ لتبر

الموصى له (بخلاف) الوصية (الحج) لانها قرينة عضة هي حق الله تعالى

والمستحق لم يقبل وصار كما اذا أوصى لرجل بمائة فهلك بعضها يدفع الباقي اليه

(ويتق عبده فبات غني ودفع بطلت) لان الدفع قد صح لان حق ولي الجناية

مقدم على حق الموصى فكذا على حق الموصى له فاذا خرج عن ملكه بطلت

الوصية كما اذا باعه (وان فدى) اى فداء الوارث (لا) لانه بالفداء قد ظهر

كانه لم يحن (وبثت لزيد وترك عبدا فادعى زيد عتقه في محنته والوارث في

مرضه قال قول لوارث) مع اليمين لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث الباقى

من التركة بعد التيق لان حق الصحة أفز من جميع المال والوارث يشكره ولان

الظاهر شاهد لوارث لان التيق حادث والحوادث تضاف الى اقرب الاوقات

(ولا تنى لزيد) لان التيق في المرض مقدم على الوصية (الا أن يفضل من

ثلاثة نهي) لعدم المزاحم حينئذ (أو يرحم على دعواه) لان الثابت برهانا

كالثابت ميانا (ولو ادعى رجل ديناً والعبد حقاً) (١) في الصحة . (وصدقها

ليس يوارث) (١) (قوله في الصحة) هذه الزيادة من كلام العبد كما فيه كلام

(ففى عتقه بين المحابتين نصف الاول ونصف الآخرين وفى محابة بين عتقين لها نصف الثلث ولها نصف والتيق أولى عندهما فيهما ووصيته ان يتق بهذه المائة عبد لا ينفذ بما بقي ان هلك درهم بخلاف الحج) هذا عند أبي حنيفة رح

(٣٢٠) له أن القرية تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج (وتبطل الوصية)

الوارث سى في قيمته ويدفع الى الترميم) لان الاقرار بالدين أقوى لان الاقرار بالدين (١) يعتبر من جميع المال وبالتى في المرض من الثلث والاقرى يدفع الادنى لكن العتق لا يرفع (٢) بسد الوقوع فيدفع من حيث المعنى بوجوب السعاية وقالا يتق ولا يسى في شيء (وبحقوق الله تعالى) اى القرب فشملت الفصل فظهر قوله ع (قدمت القرائض) وانما قدمت لانها اهم من النفل والظاهر (٣) من البداية بما هو الاهم (وان آخرها) الموصى في الذكر (٤) كالحج والزكاة والكفارات بمقادير التمثيل بالكفارات انها من القرائض وانها تراحم الزكاة والحج لكنه مخالف لما في الكفاية ومخلصه ان حقوق الله تعالى اما أن تكون كلها فرائض كالصلاة والصوم والحج أو كلها واجبات كالكفارات والتذوق وصدة الفطر أو كلها تطوعا كالوصية بحج النفل والصدقة على الفقراء وغيرها فان ضاق الثلث عنها وكانت كلها فرائض فقط أو واجبات فقط أو تطوعات فقط نبدا بما بدأ به الموصى وان كان بعضها فرائض وبعضها واجبات وبعضها تطوعا يبدأ بالقرائض وان أخرها ثم بالواجبات ثم بالتطوعات انتهى فان هذا يفيد تقديم القرائض على الواجبات ع (٥) وان تساوت (الحقوق مسكين (في القوة بدي) ان ضاق عنها الثلث مسكين (بما بدأ به) اى بما بدأ به الموصى لان الظاهر انه يتبدى (٤) بالاهم (٥) ثم الزكاة مقدمة على الحج في رواية من ابي يوسف لتعلق حق العباد بها وفي أخرى عنه وهو قول محمد يقدم الحج

الهداية فكلمة في متعلقة بقوله عتقا وقادته سقوط السعاية بخلاف العتق في المرض لا ايه من كلام المصنف تكون كلمة في متعلقة بادعى حتى يحتاج الى اظهار محترزه ع (١) (قوله يعتبر من جميع المال) سواء كان في الصحة أو المرض (٢) (قوله بسد الوقوع) الذي ظهر بتصديق الوارث ع (٣) (قوله منه) اى الموصى البداية اى في الاعطاء فلا يتاخر قول المان وان أخرها ع (٤) (قوله بالاهم) اى بالاهم عند الموصى كما صرح به الكافي حيث قال لان الظاهر من حال الانسان أن يتبدى بما هو الاهم عنده اذ قل عنه ع (٥) ثم الاحمية عنده تصور يكون البعض قائما بلا تقصير منه والبعض الآخر بتقصير منه كقوت الصلاة لمرض معجز وافطار صوم رمضان عمدا يتق وجه الفرق بين هذه المسئلة والسابعة حيث قدم ثمة اهم الشرع وفي هذه اهم الموصى ولعل وجهه ان التفاوت بين الفرض أو الواجب وبين النفل اعظم منه بين القرائض احسن وكنا بين الواجبات احسن وكذا بين الفرض والواجب فقدم في تلك اهم الشرع لتعلم التفاوت وفي هذه اهم الموصى ليسر التفاوت ع (٥) (قوله ثم الزكاة) قال في الملتقى وان تساوت في القرشية وغيرها قدم ما قدمه وقيل تقدم الزكاة على الحج وقيل بالعكس الحج ومثله في الاختيار والتفسيات فقد اشار الى انه لا يقدم بعض القرائض على البعض

وهنهما ينفذ العتق بما يتق كافي الحج يتق عيضا من حتى يدموته فدفع وان قدى لا (أوصى بان يتق الورثة عيضا بعد موته فحج العبد فدفع بطات الوصية لان الدفع صحيح يخرج عن ملكه فبطت الوصية اما أن قدى الورثة كان القضاء في ما لهم لانهم التزموا بخاوت الوصية لانه ظهر عن الجنابة (فان أوصى لزيد بثلاث ماله وترك عيضا قادمي زيد حقه في محته والوارث في مرضه مسدق الوارث وحرم زيد الا أن يفضل عن ثلثه شيء أو يبرهن على دعواه) اى أوصى لزيد بثلاث ماله وأعتق عبدا قادمي زيد ان الميت قد أعتق العبد في الصحة لئلا يكون وصية فتخذ وصيته من ثلث المال وقال الوارث اعتقه في مرضه والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلاث المال فالقول للوارث لانه ينكر استحقاق زيد فيحرم زيد الا أن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتنفذ الوصية لزيد فيما زاد الثلث على القيمة أو يبرهن زيد على ان العتق كان في الصحة فتقبل بيته لانه خصم في اثبات ذلك ليثبت له الوصية بالثلث (فان ادعى رجل دينا على ميت وعنده اعاقه في محته وصدقتها وارثه سى العبد في قيمته) هذا عند أبي حنيفة رح وقالا يتق ولا يسى في شيء لان الدين والعتق في الصحة ظهرا ما بتصديق الوارث في كلام واحد فصار كأنهما وقعا معا والعتق في الصحة لا يوجب السعاية له ان

الاقرار بالدين أقوى لانه في المرض يعتبر من كل المال والاقرار بالعتق في المرض يعتبر من الثلث فيجب ان لقياه

لقيامه بالنفس والمال وهما مقدمان على الكفارات لما جاء فيهما (١) من الوعيد ما لم يأت فيها ثم الكفارات على سدة الفطر لوجوبها بنص القرآن ثم هي على الاضحية للاتفاق على وجوبها (ومحبة الاسلام احبوا عن رجل من بلده يحج راكبا) لان الواجب الحج من بلده ولنا يستبر (٢) فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية لاداء ما هو الواجب عليه وانما قال راكبا لانه لا يلزمه الحج ماشيا فالصرف اليه على الوجه الذي وجب عليه (والا) اي وان لم يبلغ الثلث الفقة . ي (فن حيث بلغ) لعلنا ان قصد الموصي تنفيذ وصيته كتفد بالتقدير الممكن (ومن خرج من بلده حاجا فأت في الطريق وأوصى بان يحج عنه يحج عنه من بلده) وقلا يحج عنه من حيث بلغ (٣) وله ان الواجب الحج الح وأما لو خرج تاجرا فأت فلا خلاف في الحج عنه من بلده (والحاج عن غيره مثله) فتد أبي خيفة يحج عنه من بلده وعندها من حيث بلغ . ي

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(حبرانه ملاصقه) وقال الشافعي الجوار الى اربعين دارا وقال ابو يوسف ومحمد للملاصق وغيرهم من يسكن محلة الموصي ويجمعهم مسجد المحلة وهذا استحسان وقول أبي خيفة قياس لان الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة ولنا يستحق بها الشفعة (٤) ولانه لما تضر صرفه الى الجميع يصرف الى أخص الخصوص وهو الملاصق وجه الاستحسان ان هؤلاء كلهم يسمون حيرانا ما وقد تأيد بقوله عليه الصلاة والسلام (٥) لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد (٦) وفسره

بلا تقديم من الموصي وان القول بتقديم بعض الفرائض على بعض غير معتد والظاهر بهذا القول الامام الطحاوي وبالأول الامام الكرخي . أمين نقول صاحب الهداية لان الظاهر الحج بناء على قول الكرخي وقوله ثم الزكاة الحج على قول الطحاوي وأوردت على قول الكرخي بان تقديم اعمه على اهم الشرع غير واضح اه ويمكن الجواب بمرس تفاوت بين الفرائض اعمهن كما حققناه آخرا (١) (قوله من الوعيد) قال تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بنذاب اليم وقال تعالى ومن كفر فان الله غفير عن السلين وقال صلى الله عليه وسلم من مات وعليه حجة الاسلام ان شاء مات يهوديا وان شاء مات نصرانيا . ك (٢) (قوله فيه) أي في وجوب الحج . ش (٣) (قوله وله ان الواجب الحج الح) سبق قبل اسطر . ع (٤) (قوله ولانه لما تضر) أي لعدم دخول جوار المحلة وجار القرية وجار الارض . غناية قوله لعدم دخول جوار المحلة الظاهر انه يعني اذا لم يجمعهم مسجد محلة للموصي والا فهو داخل في الوصية عندها فلا يقوم حجة عليها . ع (٥) (قوله لا صلاة لجار المسجد الح) رواه الحار قلبي (٦) (قوله وفسره الحج) رواه البيهقي في المعرفة عن علي رضي الله عنه .

يطلب المتق لكنه لا يحمّل البطلان

فيطلب معناه بإيجاب السعاية

باب الوصية للأقارب وغيرهم

(جاره من لسق به) مذا عند أبي

خيفة روح وعندها الملاصق وغيره

بكل من سمع النداء ولأن المقصود بر الجيران واستجابته يقتضيه الملاصق وغيره إلا أنه لا بد من الاختلاط وذلك عند اتحاد المسجد (واسماؤه كل ذي رحم محرم من أمهاته) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) لما تزوج (٢) صفة اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها أكراما لها وكانوا يسمون أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد وأبي عبيدة (وأختاه زوج كل ذات رحم محرم منه) للمرف (وأهل زوجته) وقال يتناول كل من يمولم وتضمهم نفقته وله أنه حقيقة في الزوجية يقال تأهل بـ (٣) ويشهد بذلك قوله تعالى وسار بأهله (٤) وللمطلق ينصرف إلى الحقيقة (وآله أهل بيته) وأهل بيته كل من يناسبه بآبائه إلى أقصى أب في الإسلام. محمد أمين لأن آل القيلة التي ينسب إليها (وجنس أهل بيت أبيه) دون أمه (٥) لأن الإنسان يجلس بأبيه بخلاف قرابة فانه يكون من جانب الأب والام (وان أوصى لأقاربه أو لذوي قرابته أو لأرحامه أو لانسائه فهي للأقرب) ولو كان رقبا أو كافرا. هداية من جهة الأب أو الأم. عناية وقلا هي كل من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام وقال الشافعي (٦) بتقيد الأب بالأدنى (فالأقرب) لأن الوصية اخت الميراث والمعتبر فيه الأقرب فالأقرب (من كل ذي رحم محرم منه) لأن المراد من هذه الوصية (٧) تلافي ما فرط في إقامة واجب الصلة وهو مختص بذوي رحم محرم (ولا يدخل الوالدان والولد) لأن التقرب في صرف الإنسان من يتقرب إلى غيره بوسيلة غيره وتقرب الوالد والولد بنفسهما لا بغيرهما (والوارث) علوه بقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث وبهذا يجبه ما بحثه بعضهم من أن هذا لو أوصى لأقرب نفسه أما لو أوصى لأقرب غيره يلحق أن لا يخرج الوارث. أمين (ويكون للأنثيين فصاعدا) لأن الوصية اخت الميراث كما مر والمراد بالجمع المذكور فيه اثنتان فكذا في الوصية يخرج الزيلعي وعلى هذا فالضمير المرفوع في وقصره قائم على المفسر وجه الاستدلال أنه أطلق اسم جار المسجد على ملاصق للمسجد وغيره فكذا اسم جار للموصى. ع (١) (قوله لما تزوج الخ) رواه أبو داود في سننه (٢) (قوله صفة) صوابه جوربة. عبد الحليم هامش (٣) (قوله ويشهد بذلك الخ) وجه الاستشهاد بالآية أنه لم ينقل أنه كان مع موسى حينئذ أحد من أقربائه عليه الصلاة والسلام أو أقربائهما. عناية بخطاب الجمع في قامكثوا للتعظيم. ع (٤) (قوله والمطلق) أي اللفظ. ع (٥) (قوله لأن الإنسان يجلس بأبيه) لأن الجنس النسب والنسب للإباء. قاية البيان لالامهات. ع (٦) (قوله بتقيد الأب بالأدنى أي يدخل فيها من مجملها أدنى منسوب إليه. ك (٧) (قوله تلافي ما فرط الخ) الدليل أخص من الدعوى لأنها باطلاتها تشمل للموصى الاجنبي كان أوصى زيد لأقرباه عمرو والدليل لا يشمله وهذا هو البحث الذي نقله. محمد أمين في فصل الوارث. ع

سواء (وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه وخته زوج كل ذات رحم محرم منه وأهله عرسه) هذا عند أبي حنيفة رح وعندهما كل من يمولهم وبسيهم نفقته لقوله تعالى واتتوني بأهلكم أجمعين له أنه حقيقة في الزوجية قال الله تعالى وسار بأهله ويحال تأهل فلان (وآله أهل بيته وأبوه وجده منهم وأقاربه وأقرباؤه وذو قرابته وأنسائه عرساه فصاعدا من ذوي رحمه الأقرب فالأقرب غير الوالدين والولد) وإنما قال عرساه لأن أقل الجمع هنا اثنان فاعتبر الأقرب كما في الميراث وهذا عند أبي حنيفة رح وقال الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب له أدرك الإسلام وعند بعض المشايخ رح إلى أقصى أب له أسلم ويدخل الأب بعد مع وجود الأقرب ثم لا يدخل قرابة الولادة وقد قيل من قال لوالد قريبا فهو طاق (فان كان له حمان وخالان فذوالحمية) هذا عند أبي حنيفة رح وقال يقسم بينهم أرباما

النصف الآخر فيكون للخالين
وعندما يقسم اثلاثا بينهم (وفي
عم له نصف) أي أوصى للاقرب
وله عم واحد له النصف لما ذكرنا
آقا (والعم والنصف سواء فيها وفي
ولد زيد الذكر والانثى سواء وفي
ورثته ذكر كاتنين) لانه اعتبر
الوراثة وحكم الارث هذا (وفي
ايتام بينه وحياتهم وزمنهم
وأوامهم دخل فقيرهم وغنيهم
وذكرهم وأنثاهم ان أحصوا والا
فلفقراء منهم) أوصى لايتام بقى
زيد أو عيانتهم الى آخره فان كانوا
قوما يحصون دخله التقير والنثى
فانه يكون تملكها لهم وان كانوا قوما
لا يحصون لا يكون تملكها لهم بل يراد
به القرية وهي في دفع الحاجة
فيصرف الى الفقراء منهم أي
قراء ايتام بقى زيد أو قراء عيانتهم
وكذا في الباقي (وفي بقى فلان
الانثى منهم وبطلت الوصية لمواليه
فمن له مستقون ومستقون) لان
اللفظ مشترك ولا عموم له ولا قرينة
تدل على أحدهما وفي بعض كتب
الشافعي رح ان الوصية لكل

باب الوصية بالسكنى والخدمة

(تصح الوصية بخدمة عبده وسكنى
داره مدة مينة وأبدا وبطلت
فان خرجت اترقية من التملك سلمت
اليه لها) أي الى الموصى له لاجله
الوصية (والا قسم الدار اثلاثا
ويها المالك) أي يقسم الدار ويسلم
الى الموصى له مقدار ثلث للدار
بمقدار ما لم تصح (وبعثة

(فان كان له عمان وخالان) (١) تفصيل لمذهب أبي حنيفة بعد اجاله . غناية
(فهي لعميه) (٢) اعتبارا للاقرب وقالوا بينهم أربابا (ولو عم وخالان له النصف
ولهما النصف) أي لا كله لانه لا بد من اعتبار معنى الجمع بخلاف ما اذا أوصى
لذي قرابته لان اللفظ لفرد فيحرز الم الواحد كلها اذ هو الاقرب ولو كان له عم
واحد فقط فله نصف الثلث (٣) لما بينا (ولو عم وعمه استويا) (٤) لاستواء قرابتهما
(ولو له فلان لذكر والانثى على السواء) لان اسم الورثة ينظم الكل انتظاما
واحدا (ولو رثة فلان لذكر مثل حظ الانثيين) لانه لما نص على لفظ الورثة آذن
ذلك بان قصده التفضيل كما في الميراث . حداية ولان التخصيص على المشتق دليل
على ما أخذه للحكم فكانت الوراثة هي العمة . ي وظاهره ان قوله لذكر مثل
حظ الانثيين خاص بالاولاد والاخوة والاخوات وفي غيرهم قسم على قدر
فروضهم وهو المذكور في الاسعاف والخصاف في مسائل الاوقاف والوصية أخت
الوقف . أمين ثم الشرط في صحة الوصية لورثة فلان أو عقبه موت فلان قبل
موت للموصى لان الورثة والعقب انما يكون بعده الموت . در

باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة

(وتصح الوصية) لصحة تملك المنافع ببطل وبغيره حال الحياة فكذا بعد المات
(٥) لحاجة كما في الامان (بخدمه عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدا) والخدمة
الطالفة بتناول الابد . سكنى (فان خرج للمبد من تلك مسلم اليه لخدمته) لان
حق للموصى له في التملك لا يزاحه الوارث (والا خدم الورثة يومين والموصى له
يوما) ثبوت الحقين فيه ولا يمكن قسمة عتبه فصرنا الى للمهاياة (وبعثة يهود
الى ورثة الموصى) لان للموصى له يستوفي المنافع على حكم ملك الموصى فلو انتقل
الاستيفاء الى وارث الموصى له استحقها (٦) ابتداء من الموصى من غير مرضاته
وهذا لا يجوز (ولو مات) الموصى له . شرح (في حياة الموصى بطلت) لان
إيجابها متعلق بالموت (وبعثة بستانه فأتو) (٧) الحال ان . در (في ثمرة له هذه
التمرة) لان الثمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول المدموم الا بدلالة كالتخصيص
(١) (قوله تفصيل لمذهب الخ) حيث أجل الاقرب لان ظاهره مساواة الحال
والعم لتساويهما درجتهما ان الم مقدم فين ان الاقرب الاقوى مقدم على الاقرب
الضعيف (٢) (قوله اعتبارا للاقرب) فانه أراد الاقوى لانه عصبه ومقدم في
التمقة والا فالفريقان سواء في الدرجة . ع (٣) (قوله لما بينا) يعني والوصية كانت بلفظ
الجمع كالاقرب . غناية البيان (٤) (قوله لاستواء قرابتهما) وعدم ارثها لما عرض اتوتها
لا يضمف هذه القرابة كالم الكافر فان قرابته لا تضعف بحرمانه من الارث . مل
(٥) (قوله لحجته) أي الى الثواب . ع (٦) (قوله ابتداء) لما تقدم ان الارث
مخلقة . غناية (٧) (قوله والحال الخ) أي مات للموصى في حال وجود ثمرة

ليسكن فيه والبيد يخدم الموصى له بمقدار ما سمت فيه الوصية ويخدم الورثة

(٣٣٤) يعود الى الورثة) أى يموت الموصى له بعد موت موصيه تعود الى ورثته

على التأيد أما الفلة فتنتظم الموجود وما يكون برض الموجود مرة بعد أخرى عرفا يقال فلان يأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه ومن غلة داره . هداية وأما اذا لم يكن لبستان ثمرة فانه يتناول الثمرة المدومة ما مات الموصى له كما في مسألة الفلة نهاية (وان زاد ابداله هذه وفيما يستقبل كغلة بستانه ويصوف غنمه وولدها ولبنها له الموجود عند موته قال أبدا أولا) لانه ايجاب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء بومئذ بخلاف الثمرة والفلة والفرق ان القياس يأبى تملك المدوم الا أن في الثمرة أو الفلة المدومة قد جاء الشرع بورود القدر عليها كالطامة والابارة فيقتضي الحواز في الوصية بالاولى لان بابها أوسع أما الولد المدوم واحتام فلم يرد الشرع ما يرد القدر عليها فكنا لا ندخل في الوصية

باب وصية الذمي

(ذمي جعل داره بيعة أو كنيسة في صحته فأتى ميراثه بالانفاق . ع أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يتركة الوقت والوقت يورث عنه ولا يلزم وأما عندهما فلا يوصى فلا يصح عندهما (وان أوصى بذلك) أى بناء داره بيعة أو كنيسة (لقوم مسلمين فهو على التلث) بالاتفاق . ت لانه تملك (١) وله ولاية ذلك (وداره كنيسة لقوم غير مسلمين صح) عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا بطلت الوصية لانها معصية حقيقة وان كانت قريبة في متقدمهم والوصية بالمعصية باطلة لما في تنفيذها من تقرير المعصية وله انها قريبة عندهم ونحن أمرنا أن نتركهم وما يدينون ألا يرى أنه لو أوصى بما هو (٢) قرعة حقيقة معصية عندهم لا يجوز الوصية اعتبارا لاعتقادهم فكنا عكسه ثم الفرق لابي حنيفة رحمه الله بين بناء البيعة والكنيسة في صحته وبين الوصية به ان بمجرد جعله بستانه كنيسة لا يخرج عن ملكه لان البناء نفسه ليس سببا لزوال الملك عن الباني وأما يزول بخلوصه فله تعالى كما في مساجد المسلمين والكنيسة لا تصير له تعالى فبقى ملكا للباني بخلاف الوصية لوضعا لازالة الملك لكن امتنع ثبوت (٣) مقتضاها (٤) فيها لا يستقدونه قرية وبقيت فيها يستقدونه على مقتضاها فيزول ملكه فلا يورث . هداية والظاهر انها تنفذ عند أبي حنيفة من التلث كسائر الوصايا . ع (كوصية حرى مستأمن بكل ماله في البستان . أمين (١)) قوله وله ولاية ذلك قالوا هذا اذا أوصى ببناؤها في القرى وأما في المصر فلا يجوز اتفاقا لانهم لا يمكنون من احداث البيعة في الامصار . ع كذا في الجامع الصغير البرهاني قلت الظاهر انه أرادها بالقرية مالم يس فيها من شعائر الاسلام شيء . اما اذا كانت قرية فيها من شعائر الاسلام شيء فهي كالمصر ولذا لا يمكنون من بيع الحور والحازير فيها . ك (٢) قوله قرية حقيقة (كالوصية بمسج الكعبة أو بناء المسجد للمسلمين . ك (٣) قوله مقتضاها) وهو زوال الملك . غاية (٤) قوله (لا يستقدونه) كبناء المسجد للمسلمين . ع

في حياة موصيه بطلان وبعد موته الموصى لانه أوصى بأن يلتصق الموصى له على ملك الموصى فاذ مات الموصى له يعود الى ورثة الموصى بحكم الملك (وبثمة بستانه ان مات وفيه ثمرة له هذه فقط) أى للموصى له الثمرة الكائنة حال موت الموصى لاما يحدث بعده (وان ضم أبدا فله هذه وما يحدث كما في غلة بستانه) أى أوصى بغلة بستانه سواء ضم لفظا لا بندا ولا فله هذه وما يحدث (ويصوف غنمه وولدها ولبنها له ما في وقت موته ضم أبدا أولا) والفرق بين الثمرة والفلة والصوف ان الفلة تطلق على الموجود وعلى ما يوجد مرة بعد أخرى والثمره والصوف لا يطلقان الا على الموجود الا أنه اذا ضم أبدا صار قرينة دالة على تناول المدوم فصيح في الثمرة دون الصوف لان القدر على الثمرة المدومة يصح شرعا كالسقاء لا على الصوف والولد ونحوهما (وتورث بيعة وكنيسة جعلتا في الصحة) لان هذا بمنزلة الوقت عند أبي حنيفة وح الوقت يورث عنه وأما عندهما لا لان هذه معصية فلا تصح (والوصية بجعل أحدهما سمي قوما أو لا تصح) فلان أوصى يهودي أو نصراني ان يجعل لقوم مسلمين بيعة أو كنيسة تصح ولقوم غير مسلمين تصح عند أبي حنيفة وح لا عندهما فان الوصية بالمعصية لا تصح له أنه قرية في متقدمهم وهم متروكون على ما يدينون (كوصية مستأمن لا وارث له هنا بكل ماله سلم أو ذمي) فان

الوصية بكل المال انما لا تصح لحق الورثة وأما المستأمن فوارثه في دار الحرب وبه في السلم

يقال أوصى الى فلان أى فوض اليه
التصرف في ماله بعد موته والاسم
منه الوصاية بالكسر والتصح والفوض
اليه الوصي (ومن أوصى الى زيد
وقبله عنده فان رد عنده مردوا لا)
وانما لا يصح الرد بهيته لانه اعتمد
عليه حيث قبله بحضوره فان صح
الرد بهيته يلزم الغرور (فان سكت
فان موصيه فله رده وضده) أى
القبول (ولزم بيع شيء من التركة
وان جهل به) أى بالإبراء فان
الوصى اذا باع شيئاً من التركة من
غير علم بالإبراء نفذ البيع بخلاف
الوكيل اذا باع شيئاً بلا علم بالوكالة
(فان رد بعد موته ثم قبل صح الا
اذا أخذ قاض رده) اذ بمجرد الرد
لا تبطل الوصاية لان في بطلانه
ضرراً بالميت الا اذا تأكد ذلك
بحكم القاضى (والى عبد أو كافر أو
قاسق بطل القاضى بغيره) قيل
الوصاية صحيحة وانما تبطل بالخراج
القاضى وقيله في البعد بالحق وفي
غيره صحيحة وقيله في الكافر بالحق
لعدم ولايته على المسلم وفي غيره
صحيحة (والى عبد صح ان كان
ورثته سفاراً والا لا) هذا عند
أبي حنيفة راج وقال لا تصح وان
كانت الورثة سفاراً وهو القياس
لانه قلب الشرع له ان لعبد من
الشفقة مالا يكون لغيره والمصارف
وان كانوا مالا كالمسلم ولم ولاية البيع
فلا منافاة بخلاف ما اذا كان البض
كباراً اذ لهم البيع وبيع لعبيهم
من هذا البعد (والى طاهر عن

المسلم أو ذمي) لان امتناع الزيادة على الثلث لحق الوارث ولذا تنفذ بأجازته وليس
لورثة المستامن حق مسمى لكونهم في دار الحرب اذ هم أموات في حقتا • هداية
وأما ائمتهم منه فليس لرعاية حقهم بل هو من أحكام الامان وهو قول صاحب
الهداية وان أوصى بأقل من ذلك أخذت الوسيته ورد الباقي على ورثته وذلك من حق
المستامن أيضاً • ع

باب الوصي

(أوصى الى رجل قبل عنده) أى بملءه أبو السعود (ورد عنده برتد) لانه
ليس للموصى ولاية الزامة التصرف ولا غرور فيه لانه يمكنه أن يبيع غيره (والا
لا) لانه غير الموصى لانه راح لسيده متمداً عليه (ويصح تركته كقبوله) سواء
علم بالإبراء أو لا • عني لانه دلالة التزام وهو معتبر بعد الموت (وان مات فقال لا
أقبل ثم قبل صح) لان مجرد قوله لا أقبل لا يبطل الإبراء لان في إبطاله ضرراً بالميت
والوصى وان كان (١) يتضرر بالإبراء لكنه مجبور بالتأويل ودفع الأول (٢) وهو
أعلى أولى (ان لم يخرج قاض مذ قال لا أقبل) وللقاضى اخراجه لانه مجتهد
فيه • هداية لان الرد صحيح عند زفر • ك (والى عبد وكافر وقاسق بطل بغيرهم)
وفي الهداية أخرجهم القاضى اهـ ثم قال وهذا المقتضى يشير الى صحة الوصية لان
الاخراج يكون بعد موته في الأصل ان الوصية باطلة قبل موته مستبطل وجه الصحة
ثم الاخراج ان أصل النظر ثابت لقدره المبدئية وولاية القاسق (٣) على أصلنا
وولاية الكافر (٤) في الجملة لكنه غير تام لتوقف ولاية البعد على أجازة المولى
وتمكنه من الحجر بعدها وللمعاداة الدينية الباعثة للكفر على ترك النظر للمسلم
واتهام القاسق بالخيانة فيخرجه القاضى اتعالمًا للنظر اهـ • ع (والى عبد وورثته
سفار صح) وقال لا يصح ولو كان كل الورثة سفاراً (والا لا) لان للكبير
حجره وكذا يبيع لصيه فيمنه هو أو للشترى فيعجز بخلاف الصغير لعدم قدرته
على الحجر والبيع (ومن عجز عن القيام بها ضم غير ماله) رعاية (٥) لحق للوصى
والورثة وهذا لان تكميل النظر يحصل بضم الآخر اليه (٦) لصيانته وبض
كفايته فيتم النظر بإذنه غيره (وبطل فعل أحد الوصيين) الا اذا اجاز صاحبه
أمين وهذا لان الولاية تثبت بالتفويض فيراعى وصفه وهو الاجتماع اذ هو شرط
في قيد وما رضى الموصى الا بالثني وليس الواحد كالثني (في غير التجهيز وشراء
الكفن) لان في التأخير فساد للبطل وقد اعلمك الخبران عند ذلك (وحاجة الصغار)

(١) (قوله يتضرر) أى بالقيام بالحقوقي • غاية البيان (٣) (قوله وهو أعلى أولى)
لانه غير مجبور • غاية البيان (٣) (قوله على أصلنا) لحواز شهادته وقضائه • ش (٤)
(قوله في الجملة) كان اشترى عبداً مسلماً يصح شراؤه ويثبت الملك والولاية عليه
لكن يحجر على البيع • ك (٥) (قوله لحق للوصى) حيث أتى وصيه وصيا والورثة بضم
الآخر اهـ • ك (٦) (قوله لصيانته) وعدم خيانه • ش كانه تفسير لصيانته • ع

القيام بها ضم اليه غيره) أى يضم القاضى اليه غيره (ويبقى أمين يقرر) أى اذا كان

لا يجوز للقاضي إخراجا بل يجب (٣٢٦) تيقنه (والى اثنين لا ينفرد أحدهما بالإشراء كفته ونجبه

والخصومة في حقوقه وقضاء دينه وطلبه وشراء حاجة الطفل والأتاهاب له واعتاق عبد عين) أي إذا كان أوصى باعتاق عبد معين فاحدد الوصيين تلك اعتاقه لعدم الاحتياج الى الرأي بخلاف اعتاق العبد الغير المعين (ورد ودية وتنفيد وصية مبيتين وجمع أموال ضامة وبيع ما يخاف نأفه) فان بعض هذه الأمور مما لا يحتاج الى الرأي وبعضها مما يضر فيه التوقف فلا يشترط الاجتماع والاجتماع في الخصومة شبه وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحم وعند أبي يوسف روح يتفرد كل بالتصرف في جميع الانبياء (ووصى الوصى أوصى اليه في ماله أو مالك موصيه وصي فيها وقسم الوصى عن الورثة مع الوصى له تصح فلا ترجع عليه ان ضاع قسطهم منه) أي قسمة الوصي التركة مع الوصى له عن الورثة السفار أو الكبار الثانيين تصح حتى لو قبض الوصى لصيب الورثة وضاع في يده لا يكون للورثة الرجوع على الوصى له بشيء (وقسمته عن الوصى له معهم لا فيرجع بثالث ما بقي) أي قسمة الوصي عن الوصى له الثالث مع الورثة الكبار الحاضرين لا تصح حتى لو قبض لصيب الوصى له الثالث وملك في يده ورجع الوصى له بثالث ما بقي أما عن الوصى له الحاضر قبض الوصى له فيه ان كان باذنه فهو وكيل عن الوصى له بالتبض فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فهو الرجوع (ومعت للقاضي وأخذ قسمة) ورد

لا ينفرد أحدهما بالإشراء كفته ونجبه (ورد ودية عين) احتراز عن ودية احتلقت بماله بغير منعه كالمكيل ولوزون حامش (وقضاء دين وتنفيذ وصية معينة وعق عبد معين) لعدم الحاجة الى الرأي • هداية في هذه الأربعة • ع (والخصومة في حقوق الميت) لان الاجتماع فيها متعذر (ووصى الوصى وصى التركتين) وقال الشافعي لا يكون وصياً في تركه الميت الاول ولنا ان الوصى يتصرف بولاية منتقة اليه فيملك الايصاء الى غيره (١) كالجدة في الانكاح (وتصح قسمته عن الورثة مع الوصى له) لان الوارث خليفة للميت حتى يرد بالييب ويرد عليه ويصير ممزوراً بشراء المورث والوصى خليفته أيضاً أما للوصى له فليس بخليفة من كل وجه حتى لا يرد بالييب ولا (ولو عكس لا فلو قسم الورثة وأخذ لصيب الوصى له فضايع رجح) للوصى له (بثالث ما بقي) لان القسمة لم تغذ عليه لكن الوصى لا يضمن لاه أمين فيه (٢) وله ولاية حفظ التركة فصار كما اذا ملك بعض التركة قبل القسمة (وان أوصى الميت بحجة تقاسم الورثة فملك ما في يده أو دفع الى من يبيع عنه فضايع) جميع المدفوع الى من يبيع • ع (في يده حج عن الميت بثالث ما بقي) من التركة وقال أبو يوسف ان كان الضائع مستغرقاً لتلك جميع المال بطلت الوصية والانتفاء الى تمام الثالث وقال محمد بطلت (٣) مطلقاً وله ان القسمة انما تراد لمقصودها وهو تأدية الحج فلم تعتبر دونه وصار كما اذا ملك قبل القسمة ولا بد منها بالتسليم الى الحج اذ لا قابض لها فانما لم يصرف اليه لم تتم القسمة (وصح قسمة القاضي وأخذ حقا للوصى له ان ضاب) لان لصيب القاضي القضاة في حق الموتى والييب (ويبيع الوصي عبداً من التركة ببيعة الغرماء) لانه قائم مقام الوصى (١) كالجدة في الانكاح) فان الاب له ولاية الانكاح بنفسه وباقامة غيره مقام نفسه ولما انتقلت الولاية للعبد فللعبد ولاية الانكاح بنفسه وباقامة غيره مقام نفسه فكذا الوصى فان له التصرف في ماله بنفسه وباقامة الخ • ولما انتقلت الولاية الى الوصى كان له التصرف في ماله • ك (٢) قوله وله ولاية حفظ التركة) فيه اشارة الى انه لا ضمان عليه اذا كان ما أفرزه للورثة في يده لان الحفظ انما يتصور في ذلك أما لو دفعه اليهم فالوصى له بالخيار ان شاء ضمن القابض وهو الورث بالتبض او بالمبيع بالهدع • عناية وقول السدية وفيه اشارة الى انه لا ضمان الخ أي اشارة الى أن عدم تضمين الوصى انما هو عند عدم دفع نصيب الورثة اليهم أما لو دفعه اليهم الخ • ع وقوله لان الحفظ الخ توضيح لوجه الاشارة • ع وفي قوله ذلك أي فيما في يده • ع وقوله فالوصى له بالخيار الخ لكن لا مطلقاً لما في النهاية ان الخيار انما يثبت له عند هلاك المقبوض في يد الوارث اما ان كان باقياً في يده فله ثلث المقبوض لا تضمين الوصى اه • ع (٣) قوله مطلقاً) أي سواء استغرق الثالث

بالتبض فلا يكون له حق الرجوع وان لم يكن باذنه فهو الرجوع (ومعت للقاضي وأخذ قسمة) ورد

أى صحت للقاضي قسمة التركة عن الموصى له مع الورثة وأخذ القاضي لعيب الموصى له فقوله وأخذ عطف على الصغير في صحت ويجوز لوجود الفصل بينهما (فان قاسمهم في الوصية يحجج حجج ثلث مائتي ان هلك في بدمأ وفي يد من يحجج) أى قسم الوصى مع الورثة في الوصية يحجج فذلك المال في يد الوصى أو في يد من يحجج حجج ثلث مائتي عند أبي حنيفة رح وعند أبي يوسف رح ان كان ما أفرز للحجج ثلث المال لا يبرخذ من الباقي شيء للحجج وان كان أقل يؤخذ الى تمام الثلث وعند محمد رح لا يؤخذ شيء في الحالين لان أفرز الوصى كافهر الميت ولو أفرز الميت شيئاً من ماله للحجج ضاع بعد موته لا يحجج من الباقي ولا في يوسف رح ان محل الوصية الثلث فينفذ ان بقي من الثلث شيء ولا في حنيفة رح ان تمام القسمة بالتسليم الى الجهة السالبة فإذا لم يصرف الى تلك الجهة صار تهلاكه قبل القسمة (وصح بيع الوصى جداً من التركة بنية الغرماء) أى يجوز لو وصى ان يبيع لقضاء الدين عبداً من التركة بنية (٣٢٧) الغرماء وضمن وصى باع مأموس

بيعه وتصدق ثمنه فاستحق بعد هلك ثمنه منه ورجع في التركة) أو وصى الميت بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه فباع الوصى العبد وقبض الثمن فهلك في يده فاستحق العبد في يد المشتري ضمن الوصى الثمن أى يرجع المشتري بالثمن على الوصى ثم الوصى يرجع في التركة لانه حامل للميت وكان أبو حنيفة رح يقولاً ولا يرجع في التركة لانه ضمن بجبضه ثم رجع الى ما ذكر وعند محمد رح يرجع في الثلث لان محل الوصية الثلث (كما يرجع في مال الطفل وصى باع ما أصابه من التركة وهلك منه ثمنه فاستحق والطفل على الورثة بمحضته) أى قسم الميراث فاصاب الطفل جبد فباعه الوصى وقبض ثمنه فهلك للعبد في يده فاستحق العبد وأخذ المشتري

وقد كان للموصى بيع ماله بنية الغرماء فكذا لو وصى وهذا لان حكمهم متعلق بالمالية لا بالصورة والبيع لا يبطل المالية لموانها الى خلف (ضمن الوصى) لانه هو العاقد (ان باع عبداً أو وصى بيمينه وتصدق ثمنه ان استحق العبد بعد هلاك ثمنه عنده) الظاهر ان للراد بالهلاك ما يعم التصديق • أمين (ويرجع في تركة الميت) أى جميع تركته لانه حامل له وعند محمد يرجع في ثلث التركة (وفي مال المقتول ان باع عبده واستحق وهلك الثمن في يده وهو على الورثة في حصته) لانتقاض القسمة باستحقاق ما أصابه (وصح احتياله بما له لو خيرا له) بان كان المحتال عليه أملاً لان الولاية نظرية وان كان المحيل أملاً لا يجوز (١) لانه تضييع مال اليتيم (ويصح وشراؤه بما يتغابن) لان الثمن اليسير لا يمكن التحرز عنه ففي اعتباره انسداد بابه (ويصح على الكير) النائب (في غير المقار) (٢) لان الاب يلى ما سواه على الكير النائب ولا يلىه فكذا وصيه وهذا لان يبيع ما سواه من باب حفظه لتسارع الفساد اليه أما المقار فمحفوظ في نفسه (ولا يجز في ماله) أى مال اليتيم لنفسه ويجوز لليتيم • حر وهذا لان المنوخ الحفظ لا التجارة (ووصى الاب احق بمال الطفل من الجبد) وقال الشافعي الجبد احق من وصى الاب لما أم لا الا اذا بقي من للدفع شيء فيحجج به ان أمكن • ع (١) قوله لانه تضييع مال اليتيم بتأخير الاماء والتأخير اتلاف من وجه • ك (٢) قوله لان الاب يلى ما سواه (الح) أى ان احتاج الى النفقة كما مر في باب النفقة • ع

الثن من الوصى رجح الوصى في مال الطفل لانه حامله ويرجع الطفل على الورثة بنصيبه مما بقي في أيديهم لان القسمة قد امتنعت وصار كان العبد لم يكن (ولا يبيع وصى ولا يشتري الا بما يتغابن به) اعلم أنه يجوز لو وصى ان يبيع مال السبي وهو من المقتولات من الاجنبي بمثل القيمة وبما يتغابن الناس فيه وهو ما يدخل تحت قويم القومين ويجوز أن يشتري له من الاجنبي كذلك لا بالنين الفاحش وأما الاستبراء من نفسه فان كان الوصى وصى الاب يجوز لا ان كان وصى القاضي لكن يشترط ان يكون الصغير فيه منفعة ظاهرة وفسر بان يبيع ماله عن الصغير وهو يساوي خمسة عشر بشرة أو يشتري مال الصغير لاجل نفسه وهو يساوي عشرة بخمسة عشر هذا عند أبي حنيفة رح وأبي يوسف رح وأما عند محمد رح فلا يجوز بكل حال وأما يبيع الاب مال الصغير من نفسه فيجوز بمثل القيمة وبما يتغابن فيه وأما عقار الصغير فان باع الوصى من اجنبي بمثل القيمة يجوز هذا جواباً للتقدمين واختيار المتأخرين أنه انما يجوز ان ارغب المشتري بصف القيمة أو الصغير حاجة الى ثمنه أو على الميت دين لا يقضى الا بئنه قالوا وبه بنى وأما الاب ان باع عقار

صليبه بمثل القيمة ان كان محمدا (٣٢٨) عند الناس أو مستور الحال يجوز قال قول بان بيع القمار من

الاجنبى اما يجوز عند تحقق شرائط
للمذكورة كرهبة المشتري بخلف
القيمة ونحو ذلك يؤذن بان يسه
من نفسه لا يجوز لان القمار من
أنفس الاموال فلا باع من نفسه
فالقيمة ظامرة (ويدفع ماله مضاربة
وشركة وبضاعة ومحتال على الاملا
لا على الا عسر ولا يقرض ويبيع
على الكير الغائب الا القمار) لان
بيع ماله اما يجوز للمحفظ والقار
محض بنفسه (ولا يجزى ماله)
لان للفروض اليه الحفظ لا التجارة
(ووصى أب القتل أحق بماله من
الجدة فان لم يكن له وصى فالحمد
ولفت شهادة الوسين لصغير بمال
أو كبير بمال الميت ومعتلثه) لان
التصرف في ماله الصغير للوصى سواء
كان من التركة أو لم يكن وأما مال
الكبير فان لم يكن من التركة فلا
تصرف للوصى فيه فيجوز الشهادة
وان كان من التركة لا يجوز الشهادة
عند أبي حنيفة رح ويجوز عندهما
لا ولا تصرف للوصى في مال الكير
قلته ولاية الحفظ ولاية البيع اذا
كان الكير قائما (كشهادة رجلين
لآخرين يدين ألف على ميت
والآخرين للاولين بمثله بخلاف
الشهادة بوصية ألفا والاولين بسد
والآخرين بثلاث ماله) فانه يجوز
الشهادة عند أبي حنيفة رح ومحمد
رح وعند أبي يوسف رح لا يجوز
كتاب الحنفى

ان بالوصاية امتقلت ولاية الاب اليه فكانت ولايته قائمة متى فقدم عليه فالاب
نفسه وهذا لان اختياره الوصى مع علمه بقيام الجدة يدل على أن تصرفه انظر
لبنيه من تصرف أبيه (فان لم يوصى الاب فالجدة فالاب) لانه أقرب الناس اليه
وأشفقهم عليه

فصل الشهادة

(شهادة الوسيان ان الميت أوصى الى زيد مئمة لفت) لانهما مئمة لاتباعهما مئمة لاتباعهما
(الا أن يدعى زيد) ذلك فانه تصح استحصانا لا قبلا لقيمة وجه الاستحصان
ان للقاضي نصب الوصى ابتداء (١) أو ضم آخر اليهما برضا بدون شهادتهما
ففسقط بشهادتهما مؤنة التبرين (وكذا الابن) شهدا ان أباهما أوصى الى رجل
وهو يشكر لانهما يجبران قما بنصب حافظ للتركة (وكذا لو شهدا) أى الوسيان
(لو اوث صغير بمال) كان كانت الاوصياء ثلاثة فادعى أحدهما المال للصغير وشهد
الاخران ع (أو لكبير بمال الميت) ثبوت ولاية التصرف في المثلث به وقالا
(٢) يجوز في الوجهين (ولو شهد رجلان لرجلين على ميت يدين ألف وشهد الاخران
للاولين بمثله يقبل) خلافا لابي يوسف لان الدين بالموت يتعلق بالتركة
لحارب الذمة بالموت ولذا لو استوفى أحدهما حقه من التركة يشاركه الاخر فيه
فكانت الشهادة مثبتة حقي التركة فيه فتصحقت التهمة • هداية بلها شهادة لنفسه
• ع ولما ان الدين يجب في الذمة وهي قائمة لحقوق شق (٣) فلا شركة فلا
لو تبرع أجنبي قضاء دين أحدهما ليس للآخر حق المشاركة • هداية بخلاف
الوصية لما سبأى من أنها تتعلق بالح • ع (وان كانت شهادة كل فريق بوصية ألف
لا لانها تتعلق بالتركة ابتداء من غير تعلق بالقيمة تثبت التركة في التركة ابتداء
بخلاف الدين لانه يتعلق بالقيمة ابتداء وبالتركة بعد الموت فافترقا

هو كتاب الحنفى

(هو من له فرج وذكر فان بال من الذكر فغلام وان بال من الفرج فأنثى) (٤)
لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلك كيف يورث فقال عليه الصلاة
والسلام من حيث يقول (٥) وعن علي رضي الله عنه مثله ولان البول من أى
عضو كان دليل على أنه العضو الاصلى الصحيح والاخر كالصبي (فان بال منهما
فالحكم للسابق) لانه حين وجد الاول لم يكن له معارض فاخذ اسم المبال قبل
(١) قوله وضم آخر اليهما أى اذا عجزا كما تقدم في باب الوصى وشهادتهما
على ذلك دليل عجزهما ع (٢) قوله يجوز في الوجهين أى مال الميت وغيره غاية
البيان (٣) قوله فلا شركة أى في ابتداء الامر وأما للمشاركة فيما اذا استوفى
أحدهما شيئا من التركة فبعارض تحول الدين من الذمة لحاربها الى التركة • ع (٤)
(قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم سئل الخ) رواه ابن عدى في الكامل (٥) قوله
وعن علي الخ) رواه عبد الرزاق في الفرائض من مصنفه • تخريج الترمذي • ش

وان استويا فشكل ولا يمتزج (هذا عند أبي حنيفة رج وقالا يمتزج الكثرة) فان بلغ وخرج له لحية أو وطى امرأة
 فرجل وان ظهر له ندي أو نزل له لبن أو حاض أو حمل أو وطى قاضي (أي ان ظهر تلك العلامات فقط فذكر وان
 ظهرت هذه العلامات فقط قاضي) والا فشكل (أي ان لم يكن كذلك بان لم يظهر شيء من العلامات المذكورة أو
 اجتمعت علامات الذكور مع علامات الاناث كما اذا خرجت لحية وظهر له ندي فشكل) ويقف بين صف الرجال والنساء
 فان قام في صفهن أعاد وفي صفهم يمد من بجنيدهم من خلفه بجذائه وصل بقتاع ولا يلبس حريرا وحليا ولا يكشف عند رجل
 وامرأة ولا يتخلو به غير محرم رجل أو امرأة ولا يسافر بلا محرم وكراه الرجل والمرأة حشته وتبتاع أمة تحته ان ملك
 مالا والا ففى بيت للمال ثم تباع وان مات قبل ظهور حاله لم يسل ويقيم من التيمم وهو رجل الفير ذا تيمم وانما
 لا يشتري له جارية لنفسه لان الجارية لا تكون مملوكة بعد للموت اذ لو (٢٣٩) كانت لجز غل الجارية سيدها

اذا لم يكن حقيق وكان هذا أولى من
 غسل الرجل الرجل (ولا يحضر
 مراهما غسل ميت وتندب كسجبة
 قبره) قدم معنى التسبعية في باب
 الجنائز (ويوضع الرجل بقرب
 الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم)
 يكون جنازة المرأة أبعد من عيون
 الناس ثم الحنيفة فان تركه أبوه
 وابنا فله سهم وللابن سهمان وعند
 الشيعي رج له نصف الصبيين وذا
 ثلاثة من سبعة عند أبي يوسف
 رج وخسة من اثني عشر عند محمد
 رج) واعلم ان عند أبي حنيفة رج
 له اقل التصيين اى ينظر الى نصيبه
 ان كان ذكرا والى نصيبه ان كان
 اثنى فائى منهما يكون اقل فله ذلك
 ففى هذه الصورة مبراه على تقدير
 الاثوة اقل فله ذلك فان تركت زوجا
 وجدة وابنا لاب وام هو حقيق فلى

ان يأخذ الآخر ذلك الاسم والثاني يمارسه الاول حين وجوده (١) فيترجى
 السابق (وان استويا فشكل) لعدم الترجيح (ولا عبرة بالكثرة) خلافا لما
 أنها لا تدل على القوة لانه قد يكون لاتساع أحدهما وضيق الآخر (فان بلغ
 وخرجت له لحية أو وصل الى النساء فرجل) لان هذه من علامات الذكران (وان
 ظهر له ندى أو لبن أو حاض أو حمل) كان كانت مملوكة . ع (أو أمكن وطؤه
 فامرأة) لان هذه من علامات النساء (وان لم يظهر له علامة أو لم تراضت فشكل)
 والاصل في أحكام الحشى للشكل الاخذ بالاحوط والاوثق في أمر الدين وان
 لا يحكم بشيوت شيء وقع الشك في ثبوته (يقف بين صف الرجال والنساء) ولا
 يخال الرجال لاحتمال الاثوة تفسد صلاتهم ولا النساء لاحتمال الذكورة تنفسد
 صلاته (وتبتاع له أمة تحته) لجواز نظر المولى الى جاريته على تقدير الذكورة
 . هداية وجواز نظر الجنس الى الجنس عند الضرورة . ك (فان لم يكن له مال
 فى بيت للمال) قد دخل في ملكه بقدر حاجة الجنان . ح (ثم تباع وله اقل
 التصيين) لانه متيقن وفي الزائد شك (فلومات أبوه وترك ابنا له سهمان وللمعتنى
 سهم) (٢) هذا قول أبي حنيفة رج وقالا لحنى نصف نصيب الذكر ونصف نصيب
 (١) قوله فيترجى السابق الظاهر ان المبرق تسبق في بول يكون بعد الولادة لا في
 كل مرة فلو بال من أحدهما بعد الولادة أولا يحكم على حسب ذلك ثم ان بال مرة
 ثانية من الآخر أولا يحكم على حسبه والالزم مكان حكم مضاد للاول في يوم كم مرات . ع
 (٢) (قوله هذا قول أبي حنيفة) كذا ذكره الشيخ أبو الحسن القدوري

(٤٢) في (كشف الحقائق) تقدير الاثوة له ثلاثة من سبعة وعلى تقدير الذكورة اثنان من ستة فله
 هذا لانه اقل ذلك لان الثلث اقل من ثلاثة الاسباع لان ثلث السبعة اثنان وثلث واحد وثلاثة اسباع السبعة ثلاثة وعند
 الشيعي رج له نصف التصيين اى يجمع بين نصيبه ان كان ذكرا وبين نصيبه ان كان اثنى فله نصف ذلك المجموع فصره
 ابو يوسف رج بانه ثلاثة من سبعة لان له الكل على تقدير الذكور ونصف على تقدير الاثوة فصار واحدا ونصفا فصفه
 ثلاثة الارباع فيكون للابن الكل ان كان متفردا وللمعتنى ثلاثة الارباع فالخرج أربعة فالكل أربعة وثلاثة الارباع ثلاثة
 صار سبعة بطريق العول للابن أربعة وللمعتنى ثلاثة وان شئت تحول له النصف ان كان اثنى والكل ان كان ذكرا فالنصف
 متيقن ووقع الشك في النصف الآخر فنصف صار ربما فالنصف والرابع ثلاثة ارباع وفسره محمد رج بانه خمسة من اثني
 عشر لانه يستحق النصف مع الابن ان كان ذكرا والثلث ان كان اثنى والنصف والثلث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان
 ونصف من ستون الكسر بالنصف فصره في اثنين صار خمسة من اثني عشر وهو نصيب الحقيق والباقي وهو السبعة نصيب

الأبن وإن شئت تقول الثلث أن كان أتى والنصف أن كان ذكر أو غرضهما ستة فالثالث اثنتان والنصف ثلاثة فثانان متيقن وقع الشك في الواحد الآخر نصف صار اثنين ونصف وقع الكسر بالنصف فصار خمسة من اثني عشر وإن أردت أن تعرف أن ثلاثة من سبعة أكثر أم خمسة من اثني عشر

السبعة في اثني عشر صار أربعة وثمانين ثم اضرب الثلاثة في اثني عشر صار ستة وثلاثين فذلك هو الثلاثة من السبعة واضرب الخمسة في خمسة صار خمسة وعشرين فهذا هو الخمسة من اثني عشر والاول وهو ستة وثلاثون زائد على هذا أي على خمسة وثلاثين يواحد من أربعة وثمانين فهذا هو التفاوت بين ما ذهب اليه ابو يوسف رح وما ذهب اليه محمد رح

مسائل شتى

(كتابة الاخرس وإيماءه) يعرف به نكله وطلاته (ويصه وشراؤه وقوده كاليان) أما الكتابة فهي أما غير مستلين كالكتابة على الهواء وعلى الماء فلا اعتبار لها وأما مستلين غير مرسوم نحو أن يكون على ورق شجر أو على جدار أو على كغذ لكن لا على رسم الكتب بأن لا يكون معنونا فهو كالكتابة لابد من ثنية أو القرينة كالاشهاد مثلا وأما مستلين مرسوم بأن يكون على كغذ ويكون معنونا نحو من فلان إلى فلان فهذا مثله البيان سواء كان من الغائب أو من الحاضر

الاثني ولو كان نصيب الذكر أقل فله نصيب الذكر كان خلفت زوجا وأما وحتى هو أخ لاب وأم

مسائل شتى

(إيماء الاخرس وكتابت كاليان في وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود لاقى حد) أما الكتابة فلانها ممن نأى بتركة الخطاب ممن دنى الا ترى أن التي عليه الصلاة والسلام أدى واجب التبليغ مرة بالمارة وقارة والكتابة إلى الفيب والهجوز في الثائب العجز وهو (١) في الاخرس أظهر وألزم . هداية ويمكن كتابته بان يعرفه ان المعنى التلاني يدل عليه هذه الحروف المنقوشة . محمدامين وأما الاشارة فجلت حجة في حق الاخرس في هذه الاحكام للحاجة لاتها من حقوق للباد ولا يخصص بلفظ دون لفظ (٢) وقد ثبت بدون اللفظ والقصاص حق المبدأ أيضا ولا حاجة إلى الحدود لاتها حق الله تعالى . هداية وهو التي . ع (غم مذبوحة وميتة فان كانت للمذبوحة أكثر نحرى وأكل) حالة الاختيار (والا) بان كانا لصنفين أو الميتة أغلب (لا) يجوز التحري لعدم الضرورة وقال الشافعي لا يجوز الاكل حالة الاختيار وإن كانت للمذبوحة أكثر لنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة الا ترى ان أسواق المسلمين لا تخلو عن المسروق والمنصوب ومع ذلك يباح تناول اعتمادا على الغالب وهذا لان القليل لا يستطاع الامتناع عنه فحفظ اعتباره دفعا للمخرج . هداية اللهم ادفع عنا كل ضيق وحرج . ع . وأما حالة الضرورة فتحمل الميتة للثبقة فتمثل الفكاة أولى لكن التحري موصل إلى الفكية في الجلبة فلا يترك من غير ضرورة . هداية ربنا لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وأصحابه وسلم هنا ختم كلام صاحب الهداية رحمه الله وأسكنه فراديس الجنان ورحمنا الله ببركته ثم ان كتبنا من بعد هذا فائدة ولم والشيخ أبو بصير البغدادي . عناية وهذا مخالف لما رواه إيات الكتب لان عمدا مع أبي حنيفة ورحمهما الله تعالى في طائفة الروايات ويحتمل أنهما قالا على قياس قول الشعبي للتحقق نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى . ك (١) (قوله في الاخرس أظهر) وألزم لان الظاهر حضور الغائب وظاهر الحرص عدم الزوال . ك (٢) (قوله وقد ثبت

(ولا يحد) أي اذا أقر بما يوجب الحد بطريق الاشارة أو قدف بطريق الاشارة (وقالوا في مستقل) لمزها

السان ان امتد فذك وعلم اشارته فكنا (الا فلا) للمتقل اللسان هو الذي عرض له احتباس اللسان حتى لا يقدر على الكلام فشد الشافعي رح حكمه حكم الاخرس وهذا ما يبارح ان امتد فذك وعلم اشارته كان حكمه حكم الاخرس والا فلا وقد امتد بسنة وقيل إن يبقى إلى زمان الموت قيل وعليه الفتوى (وفي غم مذبوحة وفي ميتة وهي أنثى نحرى وأكل في الاحتيل) أما قال في الاختيار لانه يحل أكل الميتة في حال الاضطرار وقال الشافعي رح لا يباح تناول لان التحري دليل ضروري ولا ضرورة هنا قلنا التحري يصار إليه لدفع الحرج وأسواق المسلمين لا تخلو عن المسروق والمنصوب المحرم ومع ذلك يباح تناول اعتمادا على الغالب والله أعلم بالصواب (قد تم بحمد الله تعالى كتاب شرح الوقاية)

﴿ هذا كتاب تسهيل الفرائض ﴾ تأليف العلامة محمد الرعني المدعو بساجي زاده كان موجودا سنة ١١١٧
 ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الحمد لله الذي لم يتخذ صاحبة ولا (٣٤١) ولله والصلاة والسلام على فيه وعلى

آله أبدا وبعد فيقول الفقير محمد
 المدعو بساجي زاده أترمه الله
 سبحانه بالفلاح والسعادة لما
 استحسنت رسالة الفرائض لمحمود
 القرشيري عملت بتوفيق الله تعالى
 رسالة تظهر غضايتها وتزيد عليها
 بفوائد أخرى وينشرح أن شاء الله
 تعالى ضدور الناظرين إليها وسببها
 (تسهيل الفرائض) اللهم قبلها مني
 واجعلها عملا يرضيك عني واجعلها
 خيرا ياقا إلى يوم القيامة غير منزل
 عن تداول أيدي الطلبة باليمن
 والبركة آمين عليك تولكنا ومن
 يتوكل على الله فإن الله عزز حكيم
 (قال النبي صلى الله عليه وسلم) تملوا
 الفرائض وعلموها الناس فإنها نصف
 العلم (وقال عليه السلام) أول علم يتبع
 من أمي وطمس فهو علم الفرائض
 (فاعلم) أن الفرائض علم بحث فيه عن
 أحوال قسمة التركة بين الورثة
 (والفرض) من مرفقه مقدس وحق
 المستحق منها ليوصل إليه ويحترون
 التصرف في مال غيره (وموضوعه)
 القسمة المذكورة والتركة ما في يد
 الميت من ماله سابقا عن تعلق حق
 الغير بينه فلو لم يبق بعد الميت
 إلا ما جله وهنا مثلا لا يكون ذلك
 تركة لتعلق حق الدائن بسين
 الرهن حيث لا يبدأ منه بالتجهيز
 والتكفين بل يقضى منه دينه أولا
 فإن فضل شيء يبدأ منه بالتجهيز
 والتكفين (فصل) يبدأ من التركة بالتجهيز والتكفين وسببا باعتبار المدد والقيمة ثلاثة أبواب للرجل وخسة للمرأة تأيلا
 في الحياة في قالب الاوقات ثم قضاها بغير الحق للمباد من جميع ما بقي ثم تفيد الوسايا من ثلث الباقي بعده ثم قسمة التركة بين
 الورثة (وهم ستة أصناف ذوو السهام) وهم الذين لهم سهام مقدرة ويسمون أيضا أصحاب الفرائض (والمصبات)

لنرحا لاحد فهي لقرى . ع (لف توب نجس رطب) أي ميتل بماء ولم يظهر
 في التوب الطاهر أثر النجاسة بخلاف المبلول بخو البول لأن الندوة حيثن عين
 النجاسة وبخلاف ما اذا ظهر في التوب الطاهر أثر النجاسة من لون أو طعم أو
 ريح فله يتنجس كما حقه شارح التنية وجرى عليه الشارح أول الكتاب . آمين
 (في توب طاهر يابس فظهر رطوبته على توب طاهر لكن لا يسيل لو عصر
 لا يتنجس) لانه اذا لم يتقاطر منه بالمصر لا ينفصل منه شيء وانما يتل ما يجاوره
 بالندوة وبذلك لا يتنجس . ع وظهر منه أن ضميري يسيل وعصر مائد ان على
 توب نجس . ع لكن في رد المختار واختار الحلواني أنه لا يتنجس ان كان الطاهر
 بحيث لا يتقاطر منه شيء لو عصر وهو الاصح وهو المذكور في مائة كنب للذهب
 لكن في البرهان أنه لا يفتن بانه مجرد ندوة الا يكون النجس الرطب بحيث لا
 يتقاطر لو عصر لانه يصيب التوب الجاف شيء كثير من الماء ولا يبع منه شيء
 لو عصر كما هو مشاهد عند البداية بنفسه فتبين الاثناء بخلاف ما صححه الحلواني
 وأقره الثرنبلالي ووجهه ظاهر . اهـ (وأس شاة متلخ بالدم أحرق وزال
 عنه الدم) بأن أحرق الدم . ع (قاعد منه مرقعة جاز والخرق كائسل) لانه بصير
 الدم رمادا والاستحالة مطهرة كما في تحلل الخمر (سلطان جبل الخراج لرب
 الارض جاز وان جعل الشر لا) وقال أبو حنيفة وعمر ورحمهما الله تعالى لا يجوز
 فيها لانهما في جماعة المسلمين ولابي يوسف (١) ان صاحب الخراج له حق في
 الخراج فصح تركه عليه وهو صلة من الامام والمشر حق الفقراء على الخلوس
 كالزكاة فلا يجوز تركه عليه والفتوى على قول أبي يوسف (ولو دفع أراضى
 مملوكة) اجارة وقد عجز ملاكها عن زراعتها (الى قوم) بالاجرة (ليملوا
 الخراج) ويدفع ما زاد من الاجرة لملاكها (جاز) لئلا يتعلل حق المقاتلة (ولو
 نوى قضاء رمضان ولم يبين اليوم صح ولو عن رمضان كقضاء الصلاة وان لم
 ينو أول صلاة أو آخر صلاة عليه) قال أمين قدم الشارح في باب شروط الصلاة
 عن التمساني عن التنية أنه الاصح ونقل . ط تصحيحه عن الولولحية أيضا وان
 بدون اللفظ كالتعاطى ونكاح النضوى . ك (١) (قوله ان صاحب الخراج)
 أي صاحب الارض اذا كان أهلا للخراج كان فان من المقاتلة . ثلثي لكن القليل
 منتوض بما اذا كان صاحب الشر فقيرا لان له حقا في الشر فلاولي في الفرق
 ان يقال ان التالب في الشر معنى المباداة والمبادات للابتلاء فلا ابتلاء في وجوب
 الشر انما هو في اخراجه عن ملكه الى الغير والتالب في الخراج معنى للزوة
 ليدفع للمقاتلة الاعداء فتبقى الاراضى في يد ملاكها والخراج طعمة للمقاتلة وصاحب

والتكفين (فصل) يبدأ من التركة بالتجهيز والتكفين وسببا باعتبار المدد والقيمة ثلاثة أبواب للرجل وخسة للمرأة تأيلا
 في الحياة في قالب الاوقات ثم قضاها بغير الحق للمباد من جميع ما بقي ثم تفيد الوسايا من ثلث الباقي بعده ثم قسمة التركة بين
 الورثة (وهم ستة أصناف ذوو السهام) وهم الذين لهم سهام مقدرة ويسمون أيضا أصحاب الفرائض (والمصبات)

وهم الذين يستحقون جميع المال بحجة واحدة اذا اقرضوا عن أصحاب الفرائض وما بقي اذا اجتمعوا (وفى الارحام) وهم الذين لهم قرابة الى الميت سوى مجهول النسب أنت مولاي أي ناصري ترتني اذا مت وتنفق عني اذا جنيت قبل ذلك ولم يرجع القاتل واذا كان الآخر أيضا مجهول النسب وقال للاول مثل ذلك وقيله للاول ورث كل منهما صاحبه ويضمن لم يشترط الجهل بالنسب في ولاه الموالاة وهو المختار (والقررة بالنسب على الغير) وهو شخص مجهول النسب أقر له آخر بالنسب على الغير أي على غير المقر كان قال أنت أخي أو عمي فان للمقر حينئذ حله لسبب ذلك المجهول على أبيه أو على جده وبشتر في ذلك الاقرار ان يكون بحيث لم يثبت لسبب المجهول من ذلك الغير به أي بذلك الاقرار بان لم يصدق أبوه أو جده وان يموت المقر على اقراره أما اذا أقر بنسب المجهول على نفسه أي قسم المقر واشتمل اقراره على شرائط صحته كان قال للام مجهول النسب يولد منه مثله أي ابني وصدة السلام يثبت لسبه منه ويندرج فيما سبق من الورثة وكذا اذا ثبت النسب من الغير ان صدقة أبوه أو جده يكون المجهول أخا للمقر أو عماله ويندرج فيما سبق من الورثة وأما اذا رجع المقر عن اقراره فلا يمتد به قطعا فلا يثبت به ارث أصلا (وللوصى به بما زاد على الثلث) فإنه مقدم على الورثة في مقدار الثلث وما آخر عنهم في الزيادة فان وجد أحد من المذكورين أي الاصناف الخمسة غير الزوج والزوجة لا يملأ له الزيادة فان لم يرض ع الورثة وان لم يوجد أحد منهم أصلا أو الا الزوج والزوجة يملأ له الزيادة فان بقي شيء بان لم تكن الوصية بجميع المال يوضع الباقي في بيت المال (فصل) يبدأ بأصحاب الفرائض فان بقي شيء أو لم توجد يبدأ بالصبيات النسيئة ثم بالصبيات النسيئة وهو للمفق

(٣٤٢)
التعين أحوط . وفي البحر قيل باب الثمان ان نية التعين لم تشترط باعتبار ان الواجب متعدد مختلف بل باعتبار ان مراعاة الترتيب لا يمكنه الا بنية التعين فلو سقط الترتيب بالكثرة تكفيه نية الظهر لا غير كذا في المحيط اه ثم قال وهذا مشكل . دولانه لو كان الامركا في المحيط لحاز مع وجود الترتيب أيضا لا مكان صرفه الى الاول . رد المختار . والاصح اشتراط التعيين في الصلاة وفي رمضان وهو المتمد . رد قد علمت ان الثاني مصحح أيضا وان كان الأحوط التعيين . رد المختار وجه للمتمد ان الاصل في أداء الفروض الاختلاف الجلس أنه لا بد من تعيين ما أراد أداءه والشرط تعيين جنس من بين تلك الاجناس أما تعيين افراد الجلس فلهذا لعدم المائدة فلو عليه يوم بيت من رمضان فصامه بنية يوم آخر من ذلك رمضان جاز بخلافه بنية يوم من رمضان آخر ويعرف اختلاف الاجناس باختلاف السبب كالصلوات حتى الظاهرين فان سبب كل الفلوك والفلوك في يوم غيره في يوم آخر بخلاف يومين من رمضان واحد لتعلقهما بشهود الشهر وهو واحد ابتلع يراق غيره كفر لو صدقة . لانه لا يضافه الا نفس فهو كسائر ما تشبهه الا نفس . ي قاله ونحوه . ع (والاول) لانه لعله الا نفس وتستغفره فصار كالمعين (قتل بعض الحجاج عسفر في ترك الحج) لان أمن الطريق شرط الوجوب أو شرط الاداء وقل بعضهم (١) مفوت الامن (٢) فلا يأنم بركة (تو) أنت (زن من) امرأتي (شدي) صرت (قتلت شدم) صرت . ع (لم ينمقد) لعدم القبول . يعني لان قوله توذن من شدي للاستفهام في معرفهم لا يؤيل فبقى شدم ايجاب بلا قبول . ع (خوشتن را) قتلتك (زن من) امرأتي (كردا بتدي) جعلت (قتلت كردا بتدم) جعلت (وقال يذير قتم) قتل . ع (ينمقد) لوجود الايجاب والقبول . يعني (دحتر خوشتن را يذير من ارزاني داشتي) حل جعلت بلك لا تمة لا يني . يعني وهذا لان ارزاني في معرفهم يعني الرخيص من الرخص شد الغلاما لانه في هذا التركيب مخصوصه يستعمل في الاعطاء كناية عندهم أي حل تعطي املاك لا يني . ع (قتالت دا شتم لا ينمقد) لعدم القبول . يعني كاخرواته آقا الخراج منهم . ع (١) (قوله مفوت الامن) لكن الشارح قيد أمن الطريق في كتاب الحج بغلبة السلامة وعزاء الى الكمال وبقتل بعض الافراد لا تنفي الغلبة ولنا قيد . ط بالقتل في كل مرحلة تأمل . امين وأراد بالشارح صاحب الفرائض المختار وقال أيضا في كتاب الحج ان غلبة السلامة لا تنفي الا بقتل الكثير اما قتل المصوص لبعض قليل من جمع كثير غير مفوت تلك الغلبة لاسيما اذا كان بتفريطه بنفسه بخروجه من بينهم اه . ع (٢) (قوله فلا يأنم بركة) على الثاني أو لا يجب على الاول . ع

الزيادة فان وجد أحد من المذكورين أي الاصناف الخمسة غير الزوج والزوجة لا يملأ له الزيادة فان لم يرض ع الورثة وان لم يوجد أحد منهم أصلا أو الا الزوج والزوجة يملأ له الزيادة فان بقي شيء بان لم تكن الوصية بجميع المال يوضع الباقي في بيت المال (فصل) يبدأ بأصحاب الفرائض فان بقي شيء أو لم توجد يبدأ بالصبيات النسيئة ثم بالصبيات النسيئة وهو للمفق

مذكرا كان أو مؤثما بمصيبة القصور النسبية وهو العيبة بنفسه ثم بمصيبة النسبية مطلقا ذكرا أو أنثى وهو معنى المتيقن ثم بالرد على ذوي القروض النسبية بقدر حقوقهم ثم بذوي الارحام (٣٤٣) ثم بمولى الموالاة ثم بمصيبة كل من المتيقن

ثم بالمقر له بالنسب على الغير ثم بالموصى له بما زاد على الثلث فان لم يوجد أحد من هؤلاء المذكورين بوضع المال في بيت المال وكذا اذا لم يوجد الا الزوج والزوجة بوضع الباقي فيه أو الا للموصى له بالزيادة أن يتي منه شيء وهو كمال بوضع عند الأمير ليصرف الى مصالح المسلمين كسد الثغور وهي مواضع الخائفين من خروج البدان بالبناء أو بأقامة الحراس وببناء القناطر والجسور (فصل) الأثر يستحق بثلاثة أشياء بالرحم والنكاح والولاء ويدخل فيه العيبة مطلقا ومولى الموالاة وأما المقر له بالنسب على الغير فإنه بالرحم لان له نوع قرابة وأما للموصى له بما زاد على الثلث فكلام القرشهرى صريح في أنه من الورثة لكن استحفاة الزيادة ليس الا بالوصية وهي غير داخله في شيء من الأسباب الثلاثة (ويخرج منه باربسة) الرق كملأ أو ناقصا والقتل الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة دون القتل بسبب أو بحق واختلاف الدين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر عندنا وعند الفقهاء وذهب بعض الصحابة والتابعين الى أنه يرث منه وأما الكفار فهم يتوارثون فيما بينهم وإن اختلفت ملهم لان الكفرمة واحدة حكما واختلاف الدارين بان يكون لكل

ع (منها زوجها عن الدخول عليها) وأودت ان لا يخرج من منزلها (وهو يمكن معها) مفاده أنه لو لم يكن ساكنا معها في بيتها فتمها عن الدخول عليها ليس بنشوز لان البيت خالص حقها فلها حق من المتع فيما يليها بما هو حقها لان يكون ناشزة بخلاف ما اذا كان ساكنا معها في بيتها لان السكنى معها في بيتها لا يكون الا ببيتها فبافتها ذلك قد أسقطت حقها في المتع ع (في بيتها) وكان التقييد ببيتها واقعة أعلم لان المتع لا يمتنع الا في بيتها لانه ملكها فلها منع الغير عن دخوله بخلاف ما اذا كان يتيه لجواز دخوله عليها جيرا لان البيت له وليس يتيه وبينها عورة حق تملكها بما مائة ع (نشوز) لانها حبست نفسها بغير حق فلا حقة لها فان كان المتع لينقلها الى منزله لا تكون ناشزة فكان حبسها نفسها بحق فلا تسقط نفقتها (ولو سكن في بيت النصب قامت منه لا) لانها محقة اذ للسكنى فيه حرام (قلت لا أسكن مع أمك وأريد يتا على حدة ليس لها ذلك) لانه لا بد له من يخدمه فلا يمكن منه من ذلك (قلت مرا طلاق ده) اعطى طلاقا يعني (قلت) فاداه كيرا وكرده كير) أي أفرضى وقدرى ان الطلاق قد أعطى أو قد فعل على ان داه ماض من دادن بمعنى الاعطاء وكير اسر من كرفت بمعنى الاخذ والسك استعير لفرض والتقدير وكرده ماض من كردن بمعنى الفعل والمعلول يعني (أو) داه باد أو كرده باد) فليكن . يعني على ان باد أمر النائب من بودن بمعنى الكون أي ليكن انه قد أعطى وفعل ع (ينوى) أي العبرة ثبتت لانه من الكنايات عندهم . يعني (ولو قال داه است وكرده است) بالتقاء الساكنين السين واثاء ولا يتلفظ بالهاء والالف قبل السين فرسم المماثل على ان ما قبلها متحرك بالفتحة مضاء أعطى وفعل على لفظ للماض النائب وأريد به في مثل هذا التركيب معنى المتكلم ع (يقع نوى أولا) لانه أخبار عن الوقوع مطلقا . يعني (ولو قال داه انكار) أمر من انكاشن بمعنى انقش واستعير للحسين ع أي احسبي . يعني انه قد أعطى أو فعل ع (لا يقع وان نوى) وكان الفارق بينه وبين كير باد مجرد عرفهم بان ذينك التركيبين من الكنايات لا هذا ع (وى) هي (مرا) لي (لشاید) لا تليق (نا) الى (قيامت) التيامة (أو) قال وى مرا لشاید (مه صر) جميع صرى . يعني (لا يقع الا بالية) لانه من الكنايات . يعني (حيلة زنان كن) اعطى حيلة النساء (اقرار بالثلاث) لان قصدهم بهذا اللفظ حفظ المدة كما ينبغي وشغلها بمحض المدة كما ينبغي انما يكون بعد الثلاث . يعني (حيلة خويشتن كن لا) لانه ليس بكناية عندهم بخلاف الاولى . يعني (كاين) المهر (ترا) لك (بخشيدم)

دارمنة وملك ويكون بين أهلها عداوة بحيث يستحل كل منهم قتل الآخر ويقتله اذا ظفر به واختلاف الدارين أما حقيقة وحكما كالخبري في دار الحرب والقي في دار الاسلام فان دارهما مختلفان حقيقة أي حسا وحكما أي في حكم الشرع فان للشرع حكم بان الحربى من أهل دار الحرب والقي من أهل دار الاسلام فاختلقت دارهما حكما أيضا وكالمسلمين في

دار للاسلام والدمى في دار الحرب فان دارهما مختلفان حقيقة وهو ظاهر وحكما لان الشرع حكم بان المستامن من أهل دار الحرب والدمى من أهل دار (٣٤٤) الاسلام فكل منهما منسوب في الشرع الى دار سكن فيه الآخر فثبت الاختلاف

لحكمي أيضا لانهما لم يتسببا في الشرع الى دار واحدة لا تعد دارا احكما وكالحريين في دارهما المختلفتين وذلك ظاهر وأما حكما فقط فالمستامن والدمى في دار الاسلام فهما في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفتين حكما لان المستامن من أهل دار الحرب في حكم الشرع والمستامن في دار حكم الاسلام من دارين مختلفين فان كلا منهما منسوب الى داره في حكم الشرع (اعلم) ان الاختلاف اذا كان حقيقيا قط لا يشتر ولا يؤثر في منع الاثر كالمستامن في دار الاسلام والحري في دار الحرب اذا كانا من دار واحدة فان هذا الاختلاف الفاردين حقيقة لاحكاما لان المستامن منسوب الى دار ذلك الحرب فلو مات المستامن في دار الاسلام برته ذلك الحربي اذا كان من ورثته (ثم اعلم) ان الاختلاف الفاردين مانع من الاثر فيما بين الكفار دون المسلمين ثبوت اثوارت بين أهل البلى وللعدل حق لو كان أحد المسلمين في دار الحرب والآخر في دار الاسلام فمات أحدهما يرث منه الآخر اذا كان من ورثته ولمسوبة هذا القلم أنطبت فيه للكلام (فصل) الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس وأصحابها

وحيث (مرا) ابى (ازجك) من النزاع أى نزاعك (بازدار) خلس اي خلصنى .
 عني (فان طلقها سقط للمهر) لانه في معنى الخلع على المهر . عني (والا لا)
 لانه ما أجاب الى سؤالها . عني (قال لمبده بما لكى أو لانه أنا عبدك لا يتق)
 ثم قدر الحقيقة لان التكلم حر فان نوى المتق صير الى مجاز المتق فيعتق لثبوت وان
 يتو . صير الى مجاز الاكرام لان زوال الملك لا يثبت مع الاحتمال . تتبع وعطه الزبلى
 بما ملخصه ان حقيقة بمالكى وأنا عبدك تنبى عن ثبوت الملك للمبده على المولى
 وهذا لا يمكن اتباعه من جهة المولى لعدم قدرته على ذلك بخلاف بامولاي (١)
 لانه ينبى عن ثبوت الولاء على العبد وذلك بالمتق والمتق يمكن اتباعه من جهة
 المولى فيعتق عليه اهـ (برمن) على (سو كند است) عني (كه اين كار كنكم)
 هنا الفصل لا فصل (اقرار باليمين بالله تعالى) لانه اخبر عن يمينه على ترك هذا
 الفعل فكان اقرارا باليمين . عني (وان قال برمن سو كند است بطلاق لزمه ذلك)
 يمين يكون يمين بالطلاق . عني (فان قال قلت ذلك كذبا لا يصدق) لانه
 رجوع عن الاقرار يمين منعقدة . عني (ولو قال مرا) لى (سو كند خانه است)
 يمين البيت . عني اي انا حالف يمين البيت . عني (كه اين كار كنكم فهو اقرار باليمين
 بالطلاق) لانه يكونون باليت عن المرأة . عني (قال لبايع بها) الثمن (بازده)
 رده (فقال البائع بدهم) ارده (يكون فسحا لبيع) لان استرداد الثمن ورده
 فسخ . عني (المقار لتتازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد ما لم يره من المدعى) على
 انه في يد المدعى عليه ولا يكتفى بمجرد قول المدعى انها في يد المدعى عليه نفا
 (٢) لهمة المواضعة (عقار لاقى ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه) أي لا ينفذ
 وقاه لانه ليس بقاض بالنسبة اليها وبخلافه ما في البحر أول كتاب القضاء اذا كانت
 المحوى عقارا لاقى ولاية قاضي صحيح الجواز كما في الخلاصة والبرازية اهـ امين
 (اذا قضى القاضي في حادثة مينة ثم قال رجعت عن قضائي أو بدالى غير ذلك
 أو وقت في تليس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يشتر والقضاء ماض
 ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة) لتعلق حق النبر به وهو للمدعى . در
 ولان رايه الاول قد ترجع بانصال القضاء به فلا يقتض باجتهاد مثله (خيا قوما
 ثم سأل رجلا عن شيء فأقره وهم يرونه ويسمون كلامه وهو لا راهم جازت)

(١) (قوله لانه فيني الخ) لتعين المولى الاسفل مرادها كما مر في المتق . عناية
 (٢) (قوله لهمة المواضعة) كان يكون مالك المقار غائبا فيتواضع اثنان وقرأ أحدهما
 باليد ويبرهن عليه الآخر بالملك . ويتساع في الشهود ثم يدفع المالك متعللا بحكم
 الحاكم أما المتقول فلا تتقطع يد المالك عنه عادة فانتفت الهمة . بحر عن البرازية .

اتما عشر الاب والجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى المبتأم وهو أب الاب وان علا قلب الام اي
 وابأم الاب كلاهما جدان طهيدان واليت وبن الابن وان سفلت ومثامأينا كان ان تكون بنت ابن ابن وهكذا لا أن تكون
 بنت بنت ابن فانها من ذوى الارحام والام والجددة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبها الى الميت جد قاسد وهي

فبيان آيات وهي أم الأم وان علت وأبوات وهي أم الأب وان علت بان تكون أم أم الأب وأم أب الأب واعلم انه لا تكون
الآيات الا سلسلة واحدة فلا تجتمع في مرتبة واحدة أميتان (٣٤٥) بخلاف الأبوات فيمكن ان تكون

سلسلة متعددة وتجتمع في مرتبة واحدة أبويات وأما اذا تخلل بين
الجد وبين الميت جد فاسد كما أب
الأم أو أم أب أم الأب فهي جدة
قاسدة والزوجة والاخت
لاب وأم والاخت لاب والاخت
لام والاخ لام (فصل) الأب له
ثلاثة أحوال الفرض المحض وهو
السدس مع الابن أو ابن الابن وان
سفل سواء وجدت البنت أو بنت
الابن أو لم توجد والفرض مع
التصيب مع البنت أو بنت
الابن وان سفلت والتصيب المحض
عند عدم الولد ذكر أو أنثى وولد
الابن وان سفل ومناه أينما وقع ولد ابن
الابن لا ولد له الابن والجد وهو
أب الأب كذلك عند عدم الأب
ويقطع عنه فيكون له أربع أحوال
(فصل) البنت لها ثلاث أحوال النصف
لواحدة والثلاثان فلتبين فسادها
والصوية بالابن فذكر مثل خط
الابنتين (فصل) بنت الابن وان سفلت
لها ستة أحوال النصف لواحدة
والثلاثان فلتبين فسادها عند
عدم الصلية وعدم العليا من جلسها
بان تكون بنت ابن لاصلية والسدس
مع الواحدة الصلية أو الواحدة
العليا من جلسها ولا ترث اذا كانت
مع الصليتين أو مع الصلين من جلسها
متعاضتين أو لا أو مع الصلية الواحدة
والعليا من جلسها (بيان هاتين السلتين)

أي محل . ع (شهادتهم) لحصول العلم بالشهادة (وان سموا كلامه ولم يروا
لا) لان التهمة تشبه التهمة الا اذا علموا انه ليس في البيت أحد فدخله رجل
وهم جلسوا على الباب وليس لبيت منفذ غيره فسمعوا اقراره فتجوز شهادتهم
عليه لحصول العلم (باع عشارا وبض أقراره حاضر) بخلاف الاجنبى لان الاطماع
القاسدة في القريب أغلب فظنة التليس فيه أرجح وأما الطمع في مال الاجانب
فنادر فلا بد من مرجح يرجح جهة التزوير وهي أن يتصرف فيه المشتري زمانا
وهو ساكت . امين عن الرمي (يعلم البيع ثم ادعى) انه ملكه لا ملك من باعه
(لا يسمع) قطعا لمجمله . در ولان حضوره عند البيع وتركه فيما يصنع اقرارا به
ملك البائع (وجبت مهرها لزوجها فانت فطالب وورثها مهرها منه وقالوا كانت
الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فاقول له) أي الزوج لا ينفق الخصمين
على سقوط المهر عن الزوج لان الهبة في المرض (١) تحيد للذك ولو لوارث حتى
ينفذ اتفاق الوارث وبسبه ثم الوارث (٢) يدعى المودع الزوج يشكره ولان الووثة
(٣) لم يكن لهم حق بل لها (٤) وهم يدعونه لا تقسمهم والزواج يشكره . در (أقر
بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقرت حلف للقر له على ان للقر ما كان
كاذبا فيما أقر ولست بمظلل فيما تدعيه عليه) هذا قول أبي يوسف رحمه الله وقال
أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يحلف بل يؤمر للقر بتسليم المقر به الى المقر له
وهو القياس لان الاقرار حجة ملزمة شرعا فلا يصارمه الى اليمين كاليمين وقول أبي
يوسف استحسان ووجهه (٥) ان المادة ان سك الاستراض مثلا يكتب قبله قبض
المسترض الدراهم فهو في هذه الحالة يقر بكتيب اقراره وليس للمقرض عليه حق
(والاقرار ليس بسبب الملك) أي ليس مبنيا للحق للمقر له على المقر لانه اخبار
ومثبت الملك اتما هو الانشاء كبت واشترت ونحوها فهو في عمل التليل للمسئلة
السابقة . ع (قال لا آخر وكلتك ببيع هذا فسكت) الآخر . ع (صار وكللا) لان
عدم رده من ساعته دليل القبول طاعة (وكلها بطلاقها لا يملك عز لها) لانه يمين
امين (١) (قوله تحيد للذك) والملك مستلزم لسقوط المهر اذ لا يجب ملك الانسان
عليه لغيره . ع (٢) (قوله يدعى المودع) أي هود وجوب المهر بقض الهبة . ع
(٣) (قوله لم يكن لهم حق) أي وقت الهبة . امين وجه اتفاقهم رأسا ان الاصل
في الانسان الصحة ولاحق للوارث في مال المورث أسلا في حال صحته . ع (٤) (قوله
وهم يدعونه لا تقسمهم) يدعوى العارض وهو المرض والزواج يشكره . متسكا
بالاصل وهو الصحة . ع (٥) (قوله ان المادة ان سك الاستراض الخ) وعلى
هذا قالنا ان معنى قوله للمصنف أقر بدين أبنت عند القاضي اقراره بالدين . ع

ان حق البنات اذا كانت فوق واحدة الثلاث وان بنت الابن تقوم مقام الصلية عند عدمها فاذا كانت بنت الابن مع الواحدة
الصلية فهي تأخذ النصف لقربا ويقى السدس من حق البنات فآخذت بنت الابن واحدة كانت أو متعددة متعاضدة لا متنافسة تكة
لثنتين وكذا اذا كانت مع الواحدة العليا من جلسها عند عدم الصلية فلعليا النصف لقربا والسفل السدس واحدة كانت أو

متعدده متحاذية وأما اذا كانت مع الصليبتين فصاعدا فهما تاخذان الثلاثين كمالا لقرهما فلا يبقى لبيت الأبن شيء من حق البناء وكذا اذا كانت من الطين فصاعدا (٣٤٦) من جنسها لكن اذا كانت متحاذية يتساوون في مقاسمة الثلاثين واذا كانت

من جهة • در عليك من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره وهي طامة لنفسها
• ويضمن التملك اقتصر على المجلس • أمين وكلمة من في قول الشارح من جهتها
يعنى في أى تملك الزوج تمليك صادر منه بللصبة اليها لان التملك صادر منها • ع
(وعتلك بكذا على آتى متى عزلتك قامت وكيلى يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك)
لان متى لسوم الاوقات • در قال التزلي ماملخصه لان تعاقب الوكالة بالشرط جائز
فيجوز تعليقها بالنزل عن الوكالة فاذا عزله انزل عن المنعزة وتنجزت المصلحة
فصار وكلا جديدا ثم بالنزل الثاني النزل عن الثانية • (ولو قال كلما عزلتك
قالت وكيل يقول رجعت عن الوكالة للمعلق وعزلتك عن الوكالة المتعيزة) لا يلزم
يرجع وعزله يصبر وكلا مثل ما كان ولو عزله ألف مرة لان كلما تكرار الافعال
الى النهاية • • • وكان الوكالة لمسلم تكن مما يخلف بها لم يكن تعليقها بالنزل
مينا فلما صح رجوعه عنها بخلاف كلما دخلت الدار قامت طالق لان الطلاق مما
يخلف به فتعليقه يمين • ع (قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين) كيلا يلزم
الاقتراق عن الدين بالدين عليه صلى الله عليه وسلم عن الكالى • بالكالى • وقد ينأه
في الصلح (والا) (١) أى وان لم يكن ديناً بدين بل وقع على عين غيرها وهي مما
يتعين • در (لا) يشترط قبضه لانه حيث لم يسبق ديناً في النسخة تجاز الاقتراق عنه • در وان كان
مال الربا كما اذا وقع الصلح على الثمير بينه عن خطئه في الغنمة (ادعى رجل على صبي
داراً فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعى دينه جاز ان كان بمثل القيمة) لما
فيه من منفعة سلامة الدار للصبي فصار كانه اشتراه من المدعى عليه (أو أكثر مما
يستأن فيه) لانه لا يمكن التحرز عنه (وان لم تكن ديناً أو كانت غير مادة لا) لانه
سار متبرعا بمال الصبي (قال لا ينفذ لي خبر من أولا شهادة لي فشهد يقبل)
لامكان النسيان ثم التذكر • در (للإمام الذى ولاه الخليفة ان يقطع انساناً) أى يعين
له قطعة • أمين (من طريق المجادة ان لم يضرب بالمسرة) لان للإمام ولايته ذلك فكذلك
ثانيه • در المراد بالإمام فى قول الشارح هو الخليفة • أمين (من صدره السلطان)
أى أراد ان يأخذ منه مالا • أمين (ولم يعين ببيع ماله فباع ماله صحيح) لانه لم يكرهه
على البيع والحاجة الى البيع لا توجب الكره كالمدبون المحبوس بالدين اذا باع ماله
لإيهاء الدين (خوفها بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح) الحية • ع (ان قدر على
الضرب) لانها مكروهة • در (وانأ كرهما على الخلع وقمع الطلاق) ولا يجب عليها
شئ • (ولا يسقط للسل) عن الزوج ان كان المخلع على مافي ذمة الزوج • أمين
لاشترط الرضا في تعليق الاموال والرضا يقتضى بثله (ولو أحوالت النساء على الزوج

(١) قوله أى وان لم يكن ديناً بدين، بان كان عقارا بفقر أو عقارا بدين • مسكين

متساوية تأخذ العليا النصف اذا كانت واحدة والوسطى السدس واحدة كانت أو أكثر متحاذية ولا شيء للسفلى وكذا اذا كانت مع الواحدة السفلية والعليا من جلسها واحدة كانت العليا أو متعددة فللسفلية النصف والعليا السدس ولا شيء للسفلى فبنات الابن لا يرثن اذا لم يبق لمن شيء من حق البنات الا اذا كان بمحللتهن أو أسفل منهن ابن ابن فيحسبن في الباقي بمقد الثلثين للذكر مثل حظ الانثيين سواء كان المحاذي اخاهن أو ابن عمهن والساقلة ابن اخين أو ابن ابن عمهن وان سفلا فيحسب من في مرجته والعليا أيضا لانها كغيرها ساقلة بالصليتين وهو قريب مبارك لولاء الماورن ويسقطن بالابن وابن الابن الاعلى منهن وبالجملة ان ابن الابن يحسب من كانت فوقه من بنات الابن اذا لم تكن صاحبة فرض ويحسب المحاذية له مطلقا ويسقط من كانت أسفل متولصوبة المقام اُطبت في الكلام (فصل) الام لها ثلث احوال السدس مع الولد ووالد الابن وان سفلا والابنتين من الاخوة والاخوات فصاعد من أي جهة كانت وثلث الكل عند عدم هؤلاء الا في مستثنى ثلثين الميريتين زوج وابوين أو زوجة وأبوين فان لها في هاتين المستثنى ثلث ما بقى بعد فرض أحد الزوجين لان ثلث الكل

أما في المسئلة الأولى فإلا أنه لو كان طائفة الكل يلزم زيادة نصيبها على نصيب الأب وأما في المسئلة الثانية فلا يلزم الزيادة ولهذا كان أبو بكر الأصم بقدر طائفة جميع المال مع الزوجة ويرى عن ذلك مناذر رضى الله عنه لكن الأول مذهب الجمهور وأما حكموا لما في تلك المسئلة بذلك ما يجب ليكون نصيب الأم نصف نصيب الأب قياساً لما غل الابن والنفس

فمروح ولو كان مكان الابجد في هاتين اللستين لما تلت جميع المال الا عند أبي يوسف فان لما مع الجد أيضا تلت
الباقى عنده (فصل) الجدة الصحيحة لها تلت أحوال السدس (٣٤٧) واحدة كانت أو أكثر متحاذية وتسقط

أميات كانت أو أبويات بالأم والأبويات
فقط بالأب أيضا وبالجد
الصحيح إلا أم الأب وان علت كام
أم الأب وأم أم أم الأب وهكذا
لا كام أب الأب لأنها لا تسقط بالجد
أب الأب (ويبان ذلك) أن سبب
السقوط هنا أسرار الأول الأدلاء
ومناه أن كل جدة تدلى إلى الميت
بشخص ذكر أو أنثى فانها تسقط
مع وجود ذلك الشخص والثاني
انحد السبب ومناه أن سبب إرث
الجدة الأمومة وإذا اجتمع وإرثان
متحدان في السبب فالأقرب يسقط
الأبعد لكل من الأمرين للذكور
وحده تأخير في الحجاب أي الإسقاط
فسقوط الأميات بالأم لجميع الأمرين
وسقوط الأبويات بها لانحد السبب
فقط وسقوط الأبويات بالأب للأدلاء
ثم ان بعض الأبويات تنسب إلى
الميت بواسطة الجد أب الأب كام
أب الأب فمن يسقط بالجد للأدلاء
وبعضهن لا تنسب بواسطة الجد كام
الأب فانها زوجة الجد لا أمه وكام
أم الأب فانها أم زوجته فلا يسقط
بالجد لانحد الأدلاء والحاصل أن
الجد إنما يسقط الجدة الأبوية إذا
كان واسطة لها وتسقط الجدة
البدنية من أي جهة كانت بالقربي
من أي جهة كانت واردة كانت بالقربي
أو محجوبة والثاني في صورة واحدة
وهي أن القربي من الأبويات عند

ثم وجهت للمهر للزوج (الصحيح) الملية مع اتفاق حق الختان به على مثال الرهن وان
كان أسوة للفرع عند موتها (لتأخذ بها في ملكه أو بلوعة فترتها حائط جاره وطلب
نحوه لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن) لعدم تمديه إذ سفره في ملكه
در والتسبب إنما يوجب الضمان أن كان تمدياً في وسري آخر الأجرة أهلو
سقى أرضه سقياً لا تختمه فتمدى لجاره ضمن در وفي جامع الفصولين فلو أجرى
الماء في أرضه أجراً لا يستقر فيها ضمن ولو يستقر فيها ثم يتسدى إلى أرض
جاره فلو تقدم إليه جاره بالسكر والاحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائط
المائل والالم يضمن اه قال الرمي في حاشيته عليه أقول يعلم منه جواب سادة
الفتوى تأخذ في دارة بلوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء إلى اه فتقدم إليه
بأحكام البناء حتى لا يسرى للماء تأمل اه (١) وبه يقيد إطلاق قول المصنف لم
يضمن لاسيا على ما قدمناه من القول الملقى به أمين (عمر دار زوجته بماله باذنها
فالمسألة لها والتفقه دين عليها) لصحة أمرها در (ولو لنفسه بلاذنها) أي
فالمسألة للزوج لان الآلة التي بنى بها ملكه فلا يخرج عن ملكه الأرضاء ويكون
خاصة لفرصة فيؤمر بالتفريق در (ولها فلا اذنها فالمسألة لها) لانها ملكتها
برضاء (وهو متطوع) لانه لا ولاية له في إيجاب ذلك عليها (ولو أخذ غريمه فترعه
السان من يده لم يضمن) لانه تسبب در وطراً عليه قبل فاعل مختار وهو المهرور
أمين (في يده مال انسان فقال له السلطان ادفع إلى هذا المال والا قطع يديك
أو أضربك خمسين قد دفع لم يضمن) لانه مكروه در (وضع منجلاً) هو ما يصبه الزرع
أمين (في الصحراء ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني) أو من
ساعته عيني (ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لم يؤكل) لان الشرط أن يذبحه انسان
أو يجرحه ي و ذكر الشيخ محمد أمين ابن مابدين في الذبائح ان هذا محمول على ما
إذا قد عن الطلب اه ع (كره) محرمًا وقيل نزيهاً والأول أوجه در (من
الشاة) ذكر الشاة اتفاقاً أمين (الحبا) للفرج أمين (والخصية والفدة) كل عقدة
في الجسد أطاف بها شحم وكل قطعة صلبة بين المصب ولا تكون في البطن كما في
(١) (قوله وبه يقيد الخ) أي بعدم التقدم إليه قيل ان المصنف بنفسه صرح بقيد
التقدم حيث قال وطلب نحويه فتمين ان يكون عدم الضمان أيضاً على تقدير التقدم
كعدم الاجبار قلنا ان وضع المسئلة المقيدة بطلب التحويل قد تم جوابه بقوله لم يجبر
وقوله فان سقط كلام مستأنف مطلق عن ذكر الطالب يجعل الفاء بمعنى الواو فيقيد
بعدم التقدم لكن في الجواب نظر لان عدم الاجبار عند طلب التحويل دليل عدم
الضمان فالتقييد غير صحيح والخالفه بين ما في المتن وما في جامع الفصولين كاتبة ع

(٤٣) في (كف الخاتق) وجود الأب أو الجد القوي هو واسطة لها محجوبة به راجحة للبدني من الأميات ولا
اعتبار بقوة قرابة الجدة عند أبي يوسف خلافاً لما كان عند ذات القرابيتين بمنزلة جدتين وذات ثلاث قرابات
بمنزلة ثلاث جدات وهكذا فإذا كانت جدة ذات قرابة واحدة كام أم الأب وأخرى ذات قرابتين أو أكثر كام أم الأم وهي

أَيْضاً أُمُّ ابْنِ أَبِي بَهْثَةَ الضُّوْرَةُ
مُحَمَّدٌ إِثْلَاكًا بِأَهْلِ بِلَالِهَا تِلْكَ لَدَاتِ
وَالشَّافِي كَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ
سُفْلٍ وَالتَّصْفِ عِنْدَ عَدَمِهِمَا
وَأَنْ سُفْلٍ وَالرَّيْبَ عِنْدَ عَدَمِهِمَا وَاحِدَةٌ
كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ (فَصْلُ) الْأَخْتِ لِأَبِ
وَأَمَّا طَائِفٌ أَحْوَالِ التَّصْفِ لِلوَاحِدَةِ
وَالثَّلَاثَةِ لثَلَاثِينَ فَصَاعِدًا وَالصُّوْبَةِ
بِالْإِخْوَانِ وَامُّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْإِثْنَيْنِ وَالصُّوْبَةِ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ
الْإِبْنِ وَأَنْ سُفْلَتِ فِي الْبَاقِي مِنْ نَسَبِهِمَا
وَيُسَمَّى الْحَالَةُ الْخَاسَّةُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي
(اعْلَمْ) أَنَّ مِنْ طَائِفَةٍ أَنْ سَبَبَ الصُّوْبَةِ أَنْ
كَانَتْ عَصْبَةٌ يَدْخُلُونَ فِيهِ الْإِبَاءُ نَقُولُ
بِالْإِخْوَانِ لَا يَكُنْ عَصْبَةٌ يَدْخُلُونَ فِيهِ كَلِمَةٌ
مَعَ كَقَوْلِنَا مَعَ الْبَنَاتِ فَلَا تَنْفَلُ (فَصْلُ)
الْأَخْتِ لِأَبِ لِمَا سَبَقَ أَحْوَالُ التَّصْفِ
لِلوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثَةِ لثَلَاثِينَ فَصَاعِدًا عِنْدَ
عَدَمِ الْأَخْتِ لِأَبِ وَامُّ وَالْمَدَسُ مَعَ
الْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ لَهَا وَالصُّوْبَةُ بِالْإِخْوَانِ
لِأَبِ مِثْلُ حَظِّ الْإِثْنَيْنِ وَمَعَ الْبَنَاتِ
أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَأَنْ سُفْلَتِ فِي
الْبَاقِي وَلَا يَرْتَبِنُ مَعَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبِ وَامُّ
(بَيَانُ ذَلِكَ) أَنَّ حَقَّ الْأَخَوَاتِ سَوَاءٌ
كَانَتْ لِأَبٍ أَوْ لِأَبِ فَقَطُّ إِذَا كَانَتْ
فَوْقَ وَاحِدَةٍ الثَّلَاثَةِ فَإِذَا اجْتَمَعَتْ
الْأَخْتُ لِأَبِ مَعَ الْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ
لِأَبٍ فِيهَا تَأْخُذُ التَّصْفَ لِقَوَّةِ
قَرَابَتِهَا وَتَأْخُذُ الْأَخْتُ لِأَبِ وَاحِدَةً
كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ السُّدُسَ تَكْمَلَةً
لثَلَاثَيْنِ وَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبِ
وَامُّ فَمَا تَأْخُذَانِ الثَّلَاثِينَ كَمَا لِقَوَّةِ
قَرَابَتِهِمَا فَلَا يَبْقَى لِلْأَخْتِ لِأَبِ شَيْءٌ
مِنْ حَقِّ الْأَخَوَاتِ فَلَا يَرْتَبِنُ مَعَ
الْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ

مِثْلُ حَظِّ الْأَخْتَيْنِ لِأَبِ وَامُّ
أُمُّ ابْنِ أَبِي بَهْثَةَ الضُّوْرَةُ
مُحَمَّدٌ إِثْلَاكًا بِأَهْلِ بِلَالِهَا تِلْكَ لَدَاتِ
وَالشَّافِي كَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ
سُفْلٍ وَالتَّصْفِ عِنْدَ عَدَمِهِمَا
وَأَنْ سُفْلٍ وَالرَّيْبَ عِنْدَ عَدَمِهِمَا وَاحِدَةٌ
كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ (فَصْلُ) الْأَخْتِ لِأَبِ
وَأَمَّا طَائِفٌ أَحْوَالِ التَّصْفِ لِلوَاحِدَةِ
وَالثَّلَاثَةِ لثَلَاثِينَ فَصَاعِدًا وَالصُّوْبَةِ
بِالْإِخْوَانِ وَامُّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْإِثْنَيْنِ وَالصُّوْبَةِ مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ
الْإِبْنِ وَأَنْ سُفْلَتِ فِي الْبَاقِي مِنْ نَسَبِهِمَا
وَيُسَمَّى الْحَالَةُ الْخَاسَّةُ فِي الْفَصْلِ الْآتِي
(اعْلَمْ) أَنَّ مِنْ طَائِفَةٍ أَنْ سَبَبَ الصُّوْبَةِ أَنْ
كَانَتْ عَصْبَةٌ يَدْخُلُونَ فِيهِ الْإِبَاءُ نَقُولُ
بِالْإِخْوَانِ لَا يَكُنْ عَصْبَةٌ يَدْخُلُونَ فِيهِ كَلِمَةٌ
مَعَ كَقَوْلِنَا مَعَ الْبَنَاتِ فَلَا تَنْفَلُ (فَصْلُ)
الْأَخْتِ لِأَبِ لِمَا سَبَقَ أَحْوَالُ التَّصْفِ
لِلوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثَةِ لثَلَاثِينَ فَصَاعِدًا عِنْدَ
عَدَمِ الْأَخْتِ لِأَبِ وَامُّ وَالْمَدَسُ مَعَ
الْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ لَهَا وَالصُّوْبَةُ بِالْإِخْوَانِ
لِأَبِ مِثْلُ حَظِّ الْإِثْنَيْنِ وَمَعَ الْبَنَاتِ
أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَأَنْ سُفْلَتِ فِي
الْبَاقِي وَلَا يَرْتَبِنُ مَعَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبِ وَامُّ
(بَيَانُ ذَلِكَ) أَنَّ حَقَّ الْأَخَوَاتِ سَوَاءٌ
كَانَتْ لِأَبٍ أَوْ لِأَبِ فَقَطُّ إِذَا كَانَتْ
فَوْقَ وَاحِدَةٍ الثَّلَاثَةِ فَإِذَا اجْتَمَعَتْ
الْأَخْتُ لِأَبِ مَعَ الْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ
لِأَبٍ فِيهَا تَأْخُذُ التَّصْفَ لِقَوَّةِ
قَرَابَتِهَا وَتَأْخُذُ الْأَخْتُ لِأَبِ وَاحِدَةً
كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ السُّدُسَ تَكْمَلَةً
لثَلَاثَيْنِ وَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبِ
وَامُّ فَمَا تَأْخُذَانِ الثَّلَاثِينَ كَمَا لِقَوَّةِ
قَرَابَتِهِمَا فَلَا يَبْقَى لِلْأَخْتِ لِأَبِ شَيْءٌ
مِنْ حَقِّ الْأَخَوَاتِ فَلَا يَرْتَبِنُ مَعَ
الْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ

الْقَامُوسُ. أَمِينُ (وَالثَّلَاثَةُ وَالْمَرَارَةُ وَالْهَمُّ الْمُسْفُوحُ) أَمَّا الْبَاقِي فِي الْعُرُوقِ فَلَا يَكْرَهُ
أَمِينُ (وَالذَّكَرُ) عَنْ مُجَاهِدٍ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الثَّلَاثَةِ الذَّكَرُ
وَالْإِثْنَيْنِ وَالْقَبْلَ وَالْقَدَةَ وَالْمَرَارَةَ وَالثَّلَاثَةَ وَالْهَمُّ مِثْلُ وَحَرْمَةِ الدَّمِ نَابِتَةٌ بِالْمَقْصَرِ مِنْ
الْكِتَابِ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا وَالْعَقْدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى حَرْمَتِهِ. أَمِينُ فَلَمَّا عَدَّ فِي سَلَكِ
الْمَكْرُوهَاتِ أَنْبَاءًا (١) لَفْظُ الْحَدِيثِ. ع (لِقَاضِي) أَنْ يَرْضَى مَالُ الْغَائِبِ وَالْعُفْلُ
وَالْقَطْعَةُ (بِالنَّصَبِ عَطَبٌ عَلَى مَالِ الْغَائِبِ. عَنِي لِقَدْرَتِهِ عَلَى الْإِسْتِخْلَاسِ لَا لِأَبِ
وَالْوَصِيِّ وَالْمُتَّقِطُ إِلَّا أَنَّهُ يُلْغِي جَوَازَ أَقْرَاضِ الْقَطْعَةِ مِنْ قَبْرِ الْمُنْتَظَرِ بِمَدَّةِ
التَّعْرِيفِ لِأَنَّهُ لَا تَصْدُقُ إِلَّا أَقْرَاضُ أُولَى (سَبِي حَشَمَتُهُ ظَاهِرَةٌ بِحَيْثُ لَوْ رَأَى
الْمُسَانُ ظَنًّا عَنَّا وَلَا تَقْطَعُ جَهْدَهُ ذَكَرَهُ إِلَّا بِتَشْدِيدِ تَرْكِ) لِأَنَّهُ قَطَعَ الْجِلْدَ لَتَكْشِفِ
الْحَشَمَةَ فَإِذَا كَانَتْ ظَاهِرَةً فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَطْعِ (كَشَّخَ أَسْلَمَ وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرِ لَا
يُطْلِقُ الْخِثَانُ) لِلْمَرْءِ (وَوَقْتُهِ سَبْعُ سِنِينَ) وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا عِلْمَ لِي بِوَقْتِهِ وَلَمْ
يُرَوْ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا لِلشَّافِعِيِّ اخْتَلَفُوا فَقِيلَ سَبْعُ
سِنِينَ وَقِيلَ لَا يَحْتَنُّ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَقِيلَ أَتَمَّ عَشْرًا وَقِيلَ ثَلَاثُونَ عَشْرًا وَقِيلَ عَشْرًا وَقِيلَ
أَنَّ كَانَ قَوِيًّا يُطْلِقُ أَمَّا الْخِثَانُ خِثْنٌ وَالْأَفْلَاوُ هُوَ الْأَشْبَهُ بِالْعَقَةِ (وَالْمَسَاجِدُ بِالْفَرَسِ
وَالْأَيْلِ وَالْأَرْجُلِ وَالرَّيْبُ جَائِزَةٌ) لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفِّ
أَوْ لَعْلٍ أَوْ حَافِرٍ وَأَذِنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسُلَيْمَةَ بِنِ الْإِكْرَعِ وَرَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ يَسَاقِي رَجُلًا أَنْصَارِيًّا كَانَ لَا يَسْبِقُ شَيْئًا فَبَقِيَ سُلَيْمَةُ بِنِ الْإِكْرَعِ وَقَالَ
الزَّهْرِيُّ كَانَتْ لِلْسَّابِقَةِ بَيْنَ أَهْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْخَيْلِ وَالرَّكَابِ
وَالْأَرْجُلِ وَلَئِنْ الْغَازِي يَحْتَاجُ إِلَى رِيَاضَةِ نَفْسِهِ وَخَيْلِهِ (وَحَرَّمَ شَرْطُ الْجِلْدِ مِنَ
الْجَانِبَيْنِ) لِأَنَّهُ تَمْلِيْقٌ لِلْمَلِكِ بِالْخَطَرِ وَقِسَارِ وَالْقَمَارِ حَرَامٌ بِالنَّصِّ وَالْقَمَارُ مِنَ الْقَمَرِ
الَّذِي يَزِيدُ تَارَةً وَيَنْقُصُ تَارَةً أُخْرَى وَكُلٌّ مِنَ الْمَقَامَرِينَ يَزِيدُ مَالَهُ تَارَةً وَيَنْقُصُ
أُخْرَى (لَا مِنْ أَحَدٍ الْجَانِبَيْنِ) وَالْقِيَاسُ بِإِلَاءِهِ لِأَنَّهُ تَمْلِيْقٌ التَّمْلِيْقُ بِالْخَطَرِ وَجِهَ
الِاسْتِحْصَانِ مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبَقَ
بِالْخَيْلِ (٢) وَرَاهَنَ وَلَا مَقَامَرَةَ لِأَنَّهُمَا مَقَاعِدَةٌ. وَيُؤْتَى بِالْجَوَازِ الْحِلُّ لَا الْإِسْتِحْنَانُ
حَقٌّ لَوْ أَمْتَعَ لِلْقُلُوبِ عَنْ دَفْعِ الْمَشْرُوطِ لَا يَجِبُ. غَنِي (وَلَا يَصِلُ عَلَى غَيْرِ الْإِنْيَاءِ
وَالْمَلَأَكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) لِأَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ التَّعْظِيمِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا كَرِيَاهُ
(١) (قَوْلُهُ لَفْظُ الْحَدِيثِ) وَأَمَّا مَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ فَلَا عَدَمَ إِطْلَاقِ الْمَكْرُوهِ عَلَى الْحَرَامِ
الْقَطْعِيَّ اسْتَطْلَاحَ جَدِيدٍ بِدَلِيلِ إِطْلَاقِ الْكَرَاهَةِ عَلَى الْكُفْرِ فِي آيَةِ وَكَرِهَ الْيَكْمُ الْكُفْرَ
وَالْقُسُوقُ وَالصِّيَانُ وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَرُودَ الْحَدِيثُ مُقَدِّمًا عَلَى تَحْرِيمِ الْهَمِّ. ع
(٢) (قَوْلُهُ وَرَاهَنَ) شَمَلُ إِطْلَاقِهِ اشْتِرَاطُ الْجِلْدِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ. ع

أَخِي لَابٍ لِيَصْهَنَ فِي الْبَاقِي مِنْ حَقِّ الْأَخْتَيْنِ لِأَبٍ وَامُّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَخْتَيْنِ هَذَا إِذَا لَمْ تَوْجِدَ الرَّحْمَةَ

(५६१)

يقدم المصنف الاول على الثاني لان

ليتدبر معانيه ويعتبر به لانهما المقصودان من التلاوة

يَبْ لَدُودُو مَسْكُنَا مَا نَوَلِي بِيْدَمِ الْاَرْبَابِ الْاَعْزَبِ مَا عِلْمٍ مِنَ الرِّيْبِ اَللّٰهُمَّ

سواء للبيت أقرب من أحده والثاني على الثالث إلى آخر الاستأناف وقد قدم من أفراد كل صنف من هو أقرب فابن الأخ وإن كان
 لا يقطع مقدم على ابن ابن الأخ وإن (٣٥٠) كان لأبوين وقس عليه أبناء الأعمام فإذا استووا في القرب يرجعون

على الوصية وأيضا أئدين واجب والوصية تبرع والتواجب أولى بالسداد فيه والمراد
 بالدين دين له مطالب من جهة العباد لادين الزكاة والكفارات ونحوها (ثم وصيته)
 لما تلوا (ثم قسم بين ورثته وهم ذو فرض أي ذو سهم) فتلاوة ولقوله صلى الله
 عليه وسلم الحقوا القرائن بأهلها فما أبقت القرائن فلاولى رجل ذكر وفي
 رواية فلاولى عصبة ذكر وذكر تأكيد كما في تلك عشرة كلمة (فلاول السدس
 مع الولد وولد الابن) لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهم السدس إن كان له ولد
 وولد الابن ولد بالأجماع (والجد كالأب) عند عدم الأب بالأجماع (إن لم يخل في
 نسبه إلى الميت أم) والاف هو جد طمس (الا في ردها إلى تلك ما بقي) في أبوين
 واحد الزوجين فإن الأب يردها إليه لا لالجد هي فتأخذ في جدواً واحداً الزوجين
 تلك جميع المال مع وقال أبو يوسف رحمه الله لها تلك الباقي في الجد أيضاً
 (وحجب أم الأب) فإن الأب بحسبها لا لالجد (فيحجب الأخوة) وقال أبو يوسف
 ومحمد رحمه الله لا يحجبهم (ولام التلك) لقوله تعالى وورثه أبواه فلامه التلك
 (ومع الولد وولد الابن أو الاثنين من الأخوة والأخوات لا أولادهم السدس)
 لخص فإن كان له أخوة فلامه السدس ولفظ الأخوة أطلق على الاثنين من جهة كانا
 أو من جهتين وهو قول الجمهور من الصحابة رضى الله عنهم كما في آية وهل أنيك
 نبأ الحميم إذ تسوروا المحراب أفذخلوا على داود ففرغ منهم قالوا لا تخف خصمان
 الآية فاعاد ضمير الجمع أربع مرات على الاثنين بدليل قوله تعالى خصمان (ومع
 الأب واحد الزوجين تلك الباقي) عند جمهور الصحابة رضى الله عنهم كيلا يفضل
 الثاني على الذكر مع استواء القرابة بخلاف الجد لاختلاف القرابة (وللجد وإن
 كثرت السدس) كما روى عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى بين الجدتين إذ اجتمعا بالسدس - ي وللاجماع مع (إن لم
 يشغل جد فاسد) تقدم تعريفه في الجد مع (في نسبها إلى الميت) والأفنى فاسدة
 (وفات جهتين كذات جهة) وقال محمد رحمه الله لذات الجهتين ثلثا السدس لأن
 اختلاف الجهات لقرابة كاختلاف الأشخاص لا ترى أن أحد ابني السدس إذا
 كان أخلام يحمل كشخصين فيأخذ السدس بالفرض وخمسة أسداس بينهما
 تصيبا وكذا إذا كان أحدهما زوجاً أخذ بالجهتين ولا يي يوسف رحمه الله أن
 تورث الجدات بمعنى وأخذ فلا تشدد السبب بشدد الجهة كالأخت لأب وأم
 فلها لارث بالقرابتين أي بكل منهما النصف بقرابة الأب والسدس بقرابة
 الأم بل ترث النصف فقط بخلاف ما ذكر من التخلي لاختلاف جهة الارث
 (والبعدي) ولو من جهة الأم (فحجب بالقرنى) ولو من جهة الأب (والكل بالأم)

بقوة القرابة كأعلم من الترتيب المذكور
 أيضاً (وأما العصبة بغيره) فكل أمتي
 صارت عصبة بأخيها وهي أربع لساء
 البنت وبنت الابن والأخت لأب وأم
 والأخت لأب بصرن عصبة بأخوتهن
 للذكر مثل حظ الأنثيين كما ذكر في
 أحوالهن (أعلم) أن الأمتي إذا كانت من
 ذوي الأرحام وأخوها عصبة لا بصير
 عصبة بأخيها كالم والممة (وأما العصبة
 مع غيره) فكل أمتي صارت عصبة مع
 أمتي أخرى وهي ثلثان الأخت لأب
 وأم والأخت لأب بصيران عصبة مع
 البنت أو بنت الابن وعصب كل من
 هاتين الأختين إذا صارت عصبة مع
 البنت أو بنت الابن الأعمام وبني
 الأخوة لقرب الدرجة الأولى فحجب
 إذا صارت عصبة مع أحدهما بنى
 العلات أيضاً لقوة القرابة فظهر أن
 الترتيب بالقرابة أو قوة القرابة لا
 يختص بالعصبة لنفسه (فصل في
 العصبة) السببية آخر العصبات مولى
 العناقة وهو المتفق مذكراً كان أو
 مؤنثاً ثم عصبته الذكور من النسبية
 وهو العصبة بنفسه ثم عصبته السببية
 مطلقاً وهو متفق المتفق ثم عصبة
 متفق للمتنق من النسبية والسببية مثل
 ما ذكر وهكذا إلى ما فوقه ثم متفق
 أب للميت ثم عصبته الذكور من
 النسبية ثم عصبته السببية مطلقاً وهو
 متفق متفق الأب ثم عصبة متفق
 متفق الأب من النسبية والسببية

مثل ما ذكر وهكذا إلى ما فوقه فإن اجتمع أبو متفق الميت ومتفق أبيه فإيه لا يي متفق دون متفق أبيه بالأجماع
 وكذا إذا اجتمع متفق الميت ومتفق أبيه فإيه لا يي متفق دون متفق أبيه على ما أقدم الترتيب المذكور كذا نقله في
 بعض شروح السراجية عن مختصر الضوء ثم متفق أم الميت ثم عصبته على التفضيل المذكور كل ذلك مقدم على الرد وذوي الأرحام

(اعلم) أنه صرح ان من شرط ثبوت الولاء على الولد ان لا تكون أمه حرة الاصل بمعنى ان لا تكون رقيقة ولا في أصلها رقيق اذ لو كانت حرة الاصل فلا ولأه لا حد على ولدها وان كان (٣٥١) الاب مستقلا ان الولد يتبع الام في الرق والحرية أما

لو كان الابوان عتيقين فولاء ولدهما لمولى الاب ولصيات ذلك المولى كما عرفت ولو كانت الام أمة أعنتها أحد والاب عبد تزوجها بأذن مولاه فولاء الولد لمولى الام ولصياته فلو ان العبد أعنته مولاه جر ذلك العبد ولأه ولأه بسبب ذلك الاثاق من جانب مولى الاب الى جانب مولاه وانما خص الذكور من العصبية النسبية للمعتق لان وراثة عصبه للمعتق ليس الا بالولاء كوراثة المعتق والمرأة لا ترث بالولاء الا من عتيقها أو عتيق عتيقها أو من مكاتبها أو مكاتب مكاتبها أو من مديرتها أو مديرة مديرتها أو من ولد عتيقها أو ولد عتيق عتيقها أو من ولد جر ولأه ذلك الولد لها معتقها أو معتق معتقها (اعلم) ان في وراثة المولى من مديرة خفاء لان العبد مالم يعتق لا يكون له مال فلا يتصور الارث منه والمدير لا يعتق الا بعد موت المولى لكن المولى اذا اراد العياذ بأفتمته وطلق بذات الحرب وحكم الحاكم بلعاقه كان ميتا حكما فيعتق مديرة وأم ولأه فإذا أسلم ورجع الى دار الاسلام لا يعود المدير وأم الولد الى الرق فإذا مات المدير حينئذ قبل موت مولاه ولم يخلف عصبه نسبية فوراثة مولاه فان كان اشترى للمدير في هذه الصورة بعد حكم الحاكم بلعاق مولاه عبداً وديره ثم مات

بالاجماع (ولزوج النصف ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الزوج وللزوجة الربع ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الثمن) كل ذلك للتلاوة وولد الابن ولد بالاجماع (وليلت النصف) لاية وان كانت واحدة فلها النصف (وللاكثر) وان كانت اثنين وعليه مائة الصحابة رضى الله عنهم (الثلاثان وعصبيها الابن وله مشاغلها) لاية يوصيكم الله في أولادكم لئلا يذهب ثروتكم لغيركم (وجه الامر ان لبنات الصلب ثلاث أحوال وامرات وخسا حاجيات النصف الواحدة للفردة والثلاثان للثنتين فاكثر عند الأفراد عن الابن وللمصيب عند وجود الابن ومن حاجيات لولاء الام حجب حرمان ولأه من الثلث الى السدس ولا حد الزوجين الى الزوج والتمن وللأب من التصيب فقط الى التصيب والفرس يبع (ولد الابن كونه عند عدمه) فرضا وتصيبا لكن في تصيبه نوع مخالفة عن ولد الصلب سيذكره المستف قريبا بقوله الا ان يكون الخ (و) أيضا يخالفه في كونه محجوبا بحرمانا وتخصا مع (ليحجب بالابن) لقرينه (ومع البنت لا قرب الذكور) وحدهم (الباقى) أو بعضه اذا كان معهم أمات (ع) وللثلاث (و) لم يكن في درجتين ابن ابن (السدس) تكمة للثنتين وحجبت بتمتين الا ان يكون معهن أو أسفل منهن ذكر فيعصب من كانت بجذاته ومن كانت فوقه بمن لم تكن ذات سهم وسقط من دونه) كافي هذه الصورة

م
ابن ابن ابن
ابن بنت عليا ابن ابن
ابن بنت وسطي ابن بنت عليا ابن
ابن بنت سفلى ابن بنت وسطي ابن بنت عليا
ابن بنت سفلى ابن بنت وسطي ابن بنت وسطي
ابن بنت سفلى

فان وجد الذكر في الدرجة الثانية عصب البنت العليا للمحافظة وأسقط ما تحت أو في الثالثة عصب האחنيين لا العليا لاستئثارها بفرسها وأسقط من دونه أو في الرابعة عصب الثلاث المحافظات لا العليا لما مر ولا الوسطين لاستئثارهما بالتكلمة وأسقط من هو أسفل وقس عليه الدرجة الخامسة والسادسة وجه الامر ان أحوال بنات الابن كبنات الصلب بزيادة حالة تكلمة الثلثين عند أفرادهن عن الذكر مع اتحاد بنت الصلب وحالتي حجبهن بصليتين أو أكثر كذلك وبابن الصلي (ع) والاخوات لأب وأم كبنات الصلب عند عدمهن (تلاوة في آخر سورة النساء) (ولأب كبنات الابن مع الصليات وعصبن) أي الاخوات لأب وأم أو

المدير الاول وماد للمولى كاتبا الى دار الاسلام أما قبل موت المدير الاول أو بعده ثم مات المدير الثاني ولم يخلف عصبه نسبية له ولا للمدير الاول فوراثة لمولى المدير الاول وتسام تفصيل بحث الولاء في الكتب البسطة (فصل) ان لفظ التبعي أينا وقع في هذا الفصل فهو معنى المفعول وأعم من المذكور والمؤن وانقطع للمعتق أينا وقع فيه فهو على سيرة الفاعل ويسم أيضا للمذكر

وللثلاث لا يواقع في قولنا وان كان الاب متقاً وفي قولنا متقاً أو متق عتبقها فان هذه الثلاثة على صيغة المفعول ومحممة بالمذكر ولمصوية للقام اُظهِرت فيه الكلام (فصله) من ذلك فادرجهم محرم عتق عليه ويكون ولده له فله (٣٥٢)

لاب (اخونين) قتلالة الموصوفة آناً . ي ولم يكسب عن ذكر اخونين بالتسمية في قوله والاخوات الى قوله مع الصليات لان الذكر ان كان أسفل من الاخوات لا يصيب كإبن الاخ بخلاف بنات الابن واضاف الاخوة اليهن لا الى لليت قصداً الى اشتراط اشتراكهما في وصف كونهما لاب وام او لاب قلا يصيب الاخ لاب الاخت لاب وام ولا المكس . ع (واليت) لقوله عليه السلام اجعلوا الاخوات مع البنات حصة (وبنت الابن ولو واحد من ولد الام السدس ولاكثر الثلث ذكرهم كانتهم) لآية وان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ أو أخت فكل واحد منهما السدس وان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد به اولاد الام لذكر اولاد الاب والام او الاب في اية النصف ولذا قرأ بعضهم وله اخ أو أخت لام والطلاق التركة يقتضي المساواة (وحسين بالابن وابنه وان سفل وبالأب والجد) لان ميراثهم بالكلاله وهي اما سفل لليت أو الورثة او للتركة وإياها ما كان فالشروط في التسمية بها عدم الولد والوالد لليت . ي والكلاله المذكورة في ابي النصف والثلث ولذا حجب باب الاخوات كله بالمذكورين . ع (واليت محجب ولد الام) لان ارثهم مشروط بالكلاله ولا كلاله مع وجود الولد (فقط) لا اولاد الاب . ع لان المشروط بالكلاله انما هو القرائن وهي النصف والثلث والسدس والثلاثان لا التصيب مع ذي القرض فلذا لا تحجب البنات الاخوة والاخوات لاب وام او لاب (وصية) عطف على ذو فرض . ع (اي من أخذ الكل ان اقرضه والباقي مع ذي سهم) انظر هل يشترط في مصداق التمرض وجود كل من وصفي أخذ كل التركة عند الاقتراد واخذ جميع الباقي بعد سهم ذي سهم فيخرج عن التمرض العصة الغير لفقدتها فيها وكذا مع الغير لفقد الاول فيقيد المرفق بالعصة بنفسه كما فعل السيد في شرح السراجية ثم خدشه بأنه اذا خص التمرض به كان المقصود من كلامه تقديمه أي العصة بنفسه فقط على العصة السنية مع ان التقديم عليها ليس محصاً به بل يشاركه فيه اخواه اه ام لا بناء على جمل الواو يعنى او لتتويع فهي كما في قولهم على ما في الدر المختار الطهارة شرطاً هي النظافة من حدث او خبث اه . قال محمد أمين ان او هنا لتتويع فالقسمان للتحالفان حقيقة متشاركان في مطلق الماهية اه وتلك الماهية هي النظافة . ع فالعنى العصة من له حق في التركة بدون فرض مقدر في كتاب الله تعالى فاما في كلها عند عدم القرض ثمة او باقيا بعد القرض عند وجوده فدخلت العصة مع الغير في النوع الثاني وهذا ظاهر وكذا بالغير بان يراه بالباقي مطلق الباقي الاعم من كله وبمنه والتي يظهر لي اولوية الشق الثاني لتلا يحتاج الى التقييد المذكور ولا ترد

واشتدت احدى البنين أباها ثم مات ولم يخلف سواهما فالثلاثان لهما بالفرضية والباقي لمشترية الاب بالولاء (فصل) اذا اجتمع عدد من العصبات في درجة واحدة قسم المال على عدد رؤسهم لا على عدد آبائهم بالإجماع فلو ترك ابن أخ لاب وخسة أبناء أخ آخر لاب فلكل بينهم على ستة أسهم لا على سبعة (فصل في الحجب) هو منع شخص عن ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر فهو على نوعين (حجب قصان) وهو حجب عن سهم أكثر الى اقل والمحجوب بهذا الحجب الزوج والزوجة والام وبنت الابن والاخت لاب كما مر يانه (وحجب حرمان) وهو ان يحجب عن الميراث بالكلية والوارثون بالتقاس الى هذا الحجب فريقان (فريق) لا يصحبون أصلاً وهم الابن والاب والزوجة والبنات والام (وفريق) يرثون بحالي ومحرمون اخرى وهم ما عداهم من الورثة والمحروم بالرق وغيره من المذكورات فيما سبق لا يحجب غيره لا حجب حرمان ولا حجب قصان بخلاف المحجوب حجب الحرمان فانه يحجب غيره كالأحجبين أما حجب التقصان فكلاهما من الاخوة والاخوات عند وجود الاب قاتهما لا يرثان معه ولكن يحجبان الام

من الثلث الى السدس وأما حجب الحرمان فان ام الاب عند وجود الاب محجوبة به وحاجبة لام ام الحنشة الام (فصل) في خارج الفروض وهي اقل عدد يوجد فيه الفروض بلا كسر الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى فوطان الاول النصف والرابع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسدس ويخرجها سميها كالربع من اربعة والثلاثين من ثلاثة وكذا البواقي

الا النصف فان خرج اثنتان فيقسم الفرائض من سبعة اصول عند عدم الرد والبول من اثنتين وثلاثة واربع وستة وثمانية واثني عشر واربع وعشرين فاذا كان الفرض الذي في المسئلة من نوع واحد فان (٣٥٣) كان ذلك الفرض صفوا واحدا فاصلها

المسئلة من مخرج ذلك المفسر وان لم يكن صفوا واحدا بل اكثر فاصلها من مخرج الجزء الاقل من تلك الاصناف فلو كان مافي للمسئلة السدس والثلاث مثلا فاصلها من الستة التي هي مخرج السدس وان كان في المسئلة فرضان أو أكثر من نوعين فان كان المختلط مع النوع الثاني أو بعضه النصف من النوع الاول فالمسئلة من اثني عشر الاستئلة زوجة وابوين فانهم جملوها من أربعة وان كان الثمن فن أربعة وعشرين وان كان المختلط مع كل النوع الثاني أو بعضه أكثر من النصف الواحد من النوع الاول فيعتبر حكم اختلاط الجزء الاقل (فصل في البول) وهو ان يزداد على مخرج المسئلة شيء من اجزائه اذا ضاق عن فرض (فصل) ان جميع الخارج سبعة كما مر أربعة منها لا بول اصلا وهي الاثنان والثلاثة والاربع والخمسة والستة منها قد بول اما الستة على عشرة وتر او شفا واما الاثني عشر فالى سبعة عشر ورا لا شفا واما الاربعه والعشرون فالى سبعة وعشرين عولا واحدا كما في المسئلة الثبيرة وهي امرأة وبتان وابوان (فصل في مسائل من الحساب) يحتاج الى معرفتها في تصحيح المسائل (اعلم ان احدا من الدين ان كان مساويا للاخر فينهما تماثل كثلاثة وثلاثة والا فان اثنى الاقل الاكثر قد داخل

الحديث المذكورة وانه اعلم بمراد عباده مع (والاحق الاين) لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الى قوله تعالى ولا يوه لسكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له وله فبطل للاب فرضا مقدرا مع الولد ولم يجعله للولد قتل على ان الولد الذكر مقدم عليه في المصوبة (ثم ابته وان سفل) لان ابن الابن ابن كما يثبت (ثم الاب) لان ارث الاخوة مشروط بالكلالة وهي من لولده ولا والده وللإجماع فاذا قدم على الاخ وهو اقرب من المم فلي المم وابن المم بالاولى (ثم أب الابوان علا) لثمة في الولاية على الاخ فكذا في الميراث وهذا قول ابن بكر الصديق وابن عباس وماتفة وأبي موسى الأشعري وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم (ثم الاخ لاب وأم) لقربه لانه جزء الاب بخلاف المم وقدم الاخ لاب وأم على لاب لقوة القرابة لاصاله من الجانبين وقال عليه الصلاة والسلام ان اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات (ثم الاخ لاب ثم ابن الابن لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم الاعمام ثم اعمام الاب) لقرهم لانهم جزء الجسد وقد قال عليه الصلاة والسلام ما أحببت أي ما أحبته الفرائض فلاولي رجل (ثم أعمام الجسد على الترتيب ثم المعتق) قال عليه الصلاة والسلام الولاء لحمة كل حمة النسب وقال عليه الصلاة والسلام للذي أعتق عبده وان ملكت ولم يدع وارثا كنت عصبته (ثم عصبته على التعريب واللاتي فرضهن النصف والاثنتان يصرون عصبية باخوتهن) قدم يانه في ميراثهن (لاغير) هذا لا يظهر في بنات الابن يعني فانهن يصرون عصبية باين عمهن وبمن تحتهم في الدرجة ان لم يكن ذوات أسهم فكان للنصف نزل الاكثر منزلة الكل مع (ومن بدلي بغيره حجب به سوى وله الام) لان الام لا تستحق جميع التركة وولدها لا يرث اوتها لانها رثت بالولادة وهو بالاخوة بخلاف الجدة لانها رثت ارث الام بالولادة فتصحب بالام لقربتها وكذا الجد والاخ يحجبان بالاب لذلك (والمحجوب يحجب كالاخوين أو الاثنين يحجبان الام الى السدس مع الاب) لاطلاق آية فان كان له اخوة فلامه السدس مع (لا المحروم) لانه كالميت لان حرمانه لمع في نفسه مخرج عن اهلية الارث بخلاف المحجوب لبقاء الاهلية (بالرق) لانه لا يملك شيئا قال عليه الصلاة والسلام لا يملك البعد الا الطلاق (والقتل مباشرة) لا نسييا كما في البر في غير ملكه وعلقه الشافعي رحمه الله بطلاق القتل ولو بالشهادة عليه أو القضاء به قلنا ان الشرع اوجب الشهادة على الشاهد والقضاء على القاضي فكيف يباقيهما بجرمان الميراث بسبب ما اوجبه عليهما والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام ليس لقاتل شيء من الميراث هو القتل تمديا بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ليس لقاتل شيء من

ومعنى الاقاء انه اذا اتى الاقل من الاكثر مرتين أو أكثر لم يبق من الاكثر شيء كثلاثة وتسعة بخلاف ثلاثة وثمانية وان لم يكن الاقل الاكثر فان اخاهما عدد ثالث فينهما توافي كعشرين وثمانية فينهما الاربعة وان اخاهما الواحد دون العدد فينهما تبان كنسبة عشرة وطريق معرفة الاخرين ان يلقى من الاكثر مقدار الاقل من الجانبين مرارا فان اتفقا

في واحد فيهما التباين وأن اتفقا في عند فيهما التوافق بالكسر الذي ذلك المدد يخرج به فان اتفقا في الاثنين فيهما التوافق بالضم وان
اتفقا في الثلاثة فيهما التوافق بالثقل وهكذا الى العشرة واما في روايتنا فان اتفقا في احد عشر فيهما التوافق يجوز من احد عشر وان
اتفقا في اثني عشر فيهما التوافق يجوز من (٣٥٤) اثني عشر وهكذا الى ما لا يتناهى (فصل) ان الكسور التسعة سواء

كانت منفردة وهي النصف والثلث
الى الشرا او مضافة بعضها الى بعض
كنصف السدس وسدس النصف
وثلث الخمس وخمس الثلث او مكررة
كالنصفين والثلثين وثلاث اثلاث
لسمى بالكسور المطلقة واما عند هذه
الكسور كجزء من احد عشر وجزء
من اثني عشر الى غير ذلك تسمى
بالكسور الاسم وقد يمكن التمييز عن
بعض الكسور الاسم بعض من
الكسور المطلقة المضافة فيقال لجزء
من اثني عشر نصف السدس او
سدس النصف وجزء من خمسة عشر
ثلث الخمس او خمس الثلث وقد لا
يمكن ذلك في بعضها كالجزء من
احد عشر والجزء من ثلاثة عشر
واعرف البواقي (فصل في التصحيح)
وهو اخذ السهام من اقل عدد لا
يقع فيه الكسر على احد من الورثة
وقد يطلق على المخرج للمصحح وهو
ذلك العدد وكلا للمعنيين مصطلح
هذا الفن كذا قيل وقد يستعمل بمعنى
ازالة الكسر وهذا اخس (فصل) انه
يحتاج في تصحيح المسائل الى تسعة
اصول ثلاثة منها بين السهام والرؤس
وأربعة منها بين الرؤس والرؤس
فينظر بين السهام والرؤس الى ثلاثة
أحوال لانه اذا استقام سهام كل
فريق عليهم بلا كسر فلا حاجة الى

الميراث بسد صاحب البقرة أي قاتل هو كصاحب البقرة وهو قد كان متمديا
(واختلاف الدين) أي بالكفر والاسلام وأما اختلاف ملل الكفر فلا يمنع
الأرث (أو الدار) يختلف النعمة والملك كدار الاسلام ودار الحرب وكملين
من دار الحرب عتق النعمة والملك لاقطاع الولاية والأرث بناء عليها (والكافر
يرث) لانه مكلف محتاج فيملك بالاسباب الموضوعة لذلك (بالنسب والسبب)
كالتكاح والطلاق (وبالسيب) فالسبب ولو حجب أحدهما فبالحاجب (وان لم
يجب أحدهما الآخر فبالقرباين تنوير فلو تزوج بجووسى أمه فولدت بنتا فماتت
البنت عن أمها وهي جديتها رثت بالأمومة فقط ولو ماتت الأم للذكورة عن بنتها
للكورة رثت النصف لكونها بنتا والسدس تكملة للثلثين لكونها بنت ابن أمين
(لا يتكاح محرم) لانه وان كان له حكم الصحة لكن لا يقر عليه (١) انا أسلم
(ويرث ولد الزنا وأقرباؤه الأم فقط) لثبوت سبه من جهة الأم لا من
جهة الأب (وقب لم يحل حظ ابن) واحد لانه الطالب والزائد موهوم (ويرث
ان خرج أكثره فمات لا أقله) لان لاكثر حكم الكل . ي فان خرج مستقيما
فالمعتبر صدره وان خرج منكوسا فالمعتبر سرته . عني (ولا توارث بين الفرق
والخرق) ومال كل منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا وهو قول أبي بكر ومرو
رضي الله عنهما واحدى الروايتين عن علي رضي الله عنه لان بناء الأرث على اليقين
بسبب الاستحقاق وشرطه حياة الوارث بسد موت المورث ولم يثبت ذلك فلا
يثبت بالشك . ي فلو غرق اخوان لاب ولكل بنت وأم وهم فيتوارثان لثبوت
بوجود السبب والشرط . ع فليبت كل نصف تركته ولأمه السدس والباقي لأمهم . أمين
(الا اذا علم ترتيب للوقى وذو رحم) عطف على عصبة وقال الشافعي ومالك
رحمهما الله لا يرث وتورث أولى الارحام قول عامة الصحابة رضي الله عنهم غير
زيد بن ثابت رضي الله عنه قال لا ميراث لقوى الارحام بل يوضع في بيت المال
وبه أخذ مالك والشافعي ورحمهما الله لما عن عطاء بن يسار ان رجلا من الانصار
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رجل هلك وترك من
وخاله فوقف النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه وقال اللهم هلك رجل وترك
(١) (قوله اذا أسلم) وكل تكاح لو أسلما يقران عليه يتوارثان به وما لا فلا مدر
وجعل في الجوهرة هنا ضابطا لتكاح الذي يثبت به الأرث وما لا يثبت به . أمين
وهذا كما اذا تزوج بجووسى بأمه قاتلها لا يتوارثان به . طوري

الضرب كابوين وبنتين (فصل) ان الاستقامة أما بان يكون بين السهام والرؤس مساواة كافى الابوين . عني
في تلك المسئلة وأما بان يكون بينهما داخل لكن يزيد عدد السهام على عدد الرؤس كافى البنتين فيها وان لم يستقم قلما ان يكون
الكسر على طائفة واحدة أو أكثر فان كان الاول فان كان بين ساهمهم ورؤسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤسهم في أصله
المسئلة كابوين وعشرينات (فصل) أنه اذا كان بين السهام والرؤس داخل فان كان السهام أكثر تدخل المسئلة في الاستقامة كما

سبق وان كان عدد الروس أكثر تدخل في الموافقة فيمدان متواترين بالكسر الذي مخرجه عدد السهام كما اذا كانت
البنات في تلك النسبة نمائيا فيكون بينهما وبين ساهمين التي هي (٣٥٥) الأربعة توافق بالربع فيضرب وفق

عدد روسهم وهو ربه في أصل
المسئلة (فصل) ان المسئلة ان لم
تكن ردية ولا هولية فاصل المسئلة
هو أحد الأصول السبعة التي يقسم
منها الفرائض كما سبق وان كانت ردية
فاصل للمسئلة هو العدد الذي بلغت
إليه المسئلة لعل الرد وان كانت
هولية فاصل للمسئلة هو العدد الذي
أعيلت إليه المسئلة فاصل المسئلة في باب
التصحيح أهم من هذه الأمور الثلاثة
وان كان بين ساهمهم ورؤسهم مباينة
فيضرب كل عدد رؤسهم كزوج
وجدة وتمت أخوات لام وان كان
الكسر على الأكثر من طائفة
واحدة فان كان بين ساهم الطائفة
التي وقع عليهم الكسر وبين عدد
رؤسهم مباينة يؤخذ جميع عدد
رؤسهم وان كان بينهما موافقة يؤخذ
وفق عدد رؤسهم ويدخل في الموافقة
التداخل الذي كان الروس فيه أكثر
من السهام كما عرفت ثم ينظر بين
أعداد الروس المأخوذة من الطوائف
المنكسرة سهامهم عليهم إلى أربعة
أحوال فان كان الواقع بين أعداد
الرؤس للمأخوذة تم فلا فيضرب
أحد الأعداد في أصل المسئلة كست
بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام
وان كان تداخلا فأكثر الأعداد
كأربع زوجات وثلاث جدات واثني
عشر هـا ويكتفي في وجود
التداخل بين الجميع ان يتداخل

عنه وخالفه فساه الرجل والتي صلى الله عليه وسلم فعمل ذلك ثلاث مرات ثم
قال لا شيء لهما ولنا ما عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
آتى بين أمهات فكانوا يتوادون بذلك حتى نزلت وأولوا الأرحام بعضهم أولى
ببعض فتواتروا بالنسب والميرة لمعوم اللفظ لا لخصوص السبب وعن المقدم بن
معدى كبر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك مالا فلورث
وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه والحال وارث من لا وارث له يفتل
عنه ورثه وما رواه منقطع ومع هذا معارض الآية المذكورة فيجعل على ما قبل
نزول الآية أو المراد في الشيء من الفرض المقدر (وهو قريب ليس بذي سهم
ولا عصبية ولا يرث مع ذي سهم وعصبية سوى أحد الزوجين لعدم الرد عليهما)
اذ العصبية وكذا ذو الفرض أقرب بخلاف الزوجين اذ لا قرابة لهما فلذا لا يرث
عليهما وسباني (وترتيبهم كترتيب العصبات) فيقدم فروع الميت كالولد البنات وان
سفلوا ثم أصوله الاجداد والجدات الفاسدون علوهم فروع أبوه أولاد الأخوات
وبنات الأخوة وان سفلوا ثم فروع الجد والجدة العمام والأعمام لام والأخوال
والخالات وان بعدوا فهم أصناف أربعة (والترجيح بقرب الدرجة) في كل صنف
منهم (ثم يكون الأصل وارثا) فيقدم بنت بنت الابن على بنت بنت البنت - أمين
(وعند اختلاف جهة القرابة) بان كان بعض منهم قرابة الأب وبعض منهم قرابة
الأم وهذا لا يتصور في الفروع وإنما يتصور (١) في الجدود والخوة (للقراءة
الأب ضعف قرابة الأم وان اتفق الأصول) (٢) ذكورة وأنوثة (فالقسم على
الأبدان والألأعداد منهم) أي من الورثة وان بعدوا إلى أسفل من بطن الاختلاف
يدرجات ذكره محمد أمين ع (والوصف من بطن اختلاف) وقال أبو يوسف
رحم الله على الأبدان وان اختلفت الأصول وعلى الأول يحصل الذكور طائفة
والإناث طائفة فأنصب الذكور جميع ونقسم أيضا على أول بطن اختلاف وما أصاب
الأناث كذلك إلى الانتهاء إلى الأحياء صورته هكذا

(١) قوله الجدود الخ) كتاب أم الأب وأب الأم أمافي الصنف الأول فلا يمكن اختلاف
الجهة أصلا وفي الصنف الثالث وان كان يمكن لكن المشتر على ما ذكر الشيخ محمد أمين عند قول
صاحب الدر ثم جزء أبوه قوة القرابة فن أصله أخ لأب وأم أو لأب مقدم على
من أصله ولد الأم اه (٢) قوله ذكورة وأنوثة) أي تكون سلسلة كل درجة
يمينا ويسارا متفقة بان كانت تمام أفرادها ذكورا أو أنثى ولا يضر مخالفة سلسلة
درجة أخرى بتمام أفرادها لان تكون سلسلة أدلاء كل وارث إلى الميت من تحت
إلى فوق متفقة فان اختلف فيها لا يمنع اتفاق الساهمين على القسمة على الأبدان ع

(٤٤٤) في (كف الخفايا) في واحد منه الباقي ولا يلزم ان يكون بين كل اثنين تداخله وان
اتوا فوفق أحد الأعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث ان وافقه والا فني جميعه ثم في الرابع كذلك ثم المبلغ
في أصل المسئلة كأربع زوجات وثمانين عشر بنتا وخمس عشر جدة وستة أعمام المأخوذ من الثمان عشر نصفه وهو

تسعة مئين الأربعة والستة توافق بالنصف وبين التسعة وخمس عشرة توافق بالثلث ويكفي في وجود التوافق بين الجميع ان يتصف كل واحد بالتوافق (٣٥٦) مع واحد آخر ولا يلزم توافق كل واحد مع كل واحد

٢٨	١٤	٧
ت	ت	ت
بنت	بنت	بنت
ابن ٤	بنت	بنت ٣
بنت ٨	ابن ٣	بنت ٣
بنت بنت	بنت	ابن ابن
٨ ٨	٦	٣ ٣

(والفروض) المقدمة في كتاب الله تعالى (نصف وربع وتين وثلثان وثلاث وسدس وعشارها اثنان للنصف وأربعة وثمانية وثلاثة وستة لسميها واثني عشر وأربعة وعشرون بالاختلاط وتقول) العول الارتفاع والمراد ارتفاع السهام على عجزها (زيادة فسة الى عشرة وترا وشقعا) ففي اجتماع الثلثين والنصف والثلث والسدس كما في شقيقتين وزوج وولدى الام والجدة تقول الى عشرة ثم بإسقاط كل من الثلاثة الأخيرة من الفروض تحصل سورة من العول فجميع العولات أربع ع. (واثنا عشر الى سبعة عشرون) ففي اجتماع الربع والثلثين والثلث والسدس كزوجة وشقيقتين وولدى الام والجدة تقول الى سبعة عشر ثم بإسقاط كل من الفرضين الآخرين يحصل سورة من العول فجميع ثلاث عولات ع. (وأربعة وعشرون الى سبعة وعشرين) فقط في بنتين وأبوين وزوجة (وان انكسر حظ فريق) على عدد رؤسهم (فاضرب وفق العدد في الفريضة ان وافق) اي ان كانت بين السهام والرؤس موافقة . ي كم وست بنات وتصح من تسعة ع. (والا فالعدد في الفريضة) كم وزوجتين وتصح من ثمانية ع. (فالبلغ يخرج وان تعدد الكسر وتماثل) اي اعداد الرؤس (ضرب واحد) كست أخوات لاب وثلاثة أمهات وبنات وثلث جدات وتصح من ثمانية عشر ع. (وان بداخل) اعداد الرؤس ع. (فلا كثر) كستة عشر أخا لام وأربع جدات وثمان أخوات لاب قد حلت الى سبعة وتصح من ستة وخمسين ع. (وان وافق) اعداد الرؤس ع. (فالوقوف) كستة أمهات وأربع جدات وأربعين أخا لاب وتصح من ثمانية وستين ع. (والا فالعدد في العدد ثم ثم ثم المبلغ في الفريضة وعولها) كست بنات وخمس جدات وأربع زوجات وسبعة أمهات وتصح من عشرة آلاف وثمانين ع. (وما فضل برد على ذوي الفروض بقدر فروضهم) وقال الشافعي ومالك برد الفضل الى بيت المال والرد عليهم قول طامة السحابة رضى الله عنهم

فان الأربعة لا توافق مع خمسة عشر بل تبين وكذا مع التسعة وان كان الواقع بين أعداد الروس المأخوذة تبينا فيضرب أحد الأعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع ثم ما اجتمع في أصل المسئلة كما هي آتين وست جدات وعشر بنات وسبعة أمهات قيل للبلغ الحاصل من ضرب أحد الأعداد الثانية في الآخر يكون مابين العدد المابين لها بالاستقراء ولما لم يقع هنا التردد المذكور في التوافق وقيل أيضا قد علم بالاستقراء ان انكسار السهام لا يقع على أكثر من أربع طوائف وأقول اذا انكسر السهام على بعض الطوائف دون بعض فينظر الى الاحوال الأربعة المذكورة بين روس الطوائف المتكسرة سهامهم فقط ولا يدخل روس من لم ينكسر سهامهم في الضرب كما اذا خلف ثلاث زوجات في الامنة المذكورة لتداخل والتوافق والتباين فينظر الى الاحوال الأربعة فيها عدد روس الزوجات لاستقامة سهامهن عليهن في جميع تلك الامنة (فصل) واذا أردت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان لكل فريق من التصحيح فيما ضربت في أصل المسئلة فما حصل من هذا الضرب فهو نصيب ذلك الفريق

واذا أردت ان تعرف نصيب كل فريق واحد من الفريق فانصب سهام كل فريق من أصل المسئلة غير الى عدد رؤسهم منفردا عن أعداد روس غيرهم ثم اعط بثلث تلك النسبة من المضروب في أصل المسئلة لكل واحد من أحاد ذلك الفريق فان كان سهام فريق ثلاثة مثلا وروسهم خمسة فسهامهم ثلاثة أخماس عدد رؤسهم فيعطى لكل منهم ثلاثة أخماس المضروب فان كان المذروب عشرة فلكل واحد ستة (فصل في التخرج) وهو ان يتصالح الورثة على اخراج

بعضهم من الميراث بشيء معلوم من التركة (فصل) أنه إذا صالح بعض الورثة على شيء معلوم من التركة فصحح للمثلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم اطرح سهامه من التصحيح ثم أقسم ما بقي من التركة بعد اخراج بدل الصلح على سهام باقي الورثة من التصحيح كزوج وأم وعم فصالح الزوج عن نصيبه الذي هو النصف على ما ذمته من دين المهر للزوجة وخرج من الدين فيجعل للمثلة من ستة ويطرح سهام الزوج يبقى (٣٥٧)

التركة بين الأم والم على سهامهما من تصحيح المثلة فثلثان للأم وثلث للم ولو فرض أنه صالح الم على شيء معلوم من التركة وخرج من الدين فأجعل المثلة أيضا من ستة واطرح سهم الم يبقى خمسة فأجعل ما بقى من التركة خمسة للزوج ثلاثة أخماس وللأم خمسان وعليك بمعرفة العمل عند مصالحة الأم وإذا وقع الكسر على باقي الورثة فالمضروب فيه لأجل التصحيح هو سهام الباقيين فقط فلو كان أربعة أعمام عند مصالحة الزوج في المثلة المذكورة فيضرب جميع عدد روس الأعمام في الثلاثة فالمبلغ يقسم على الباقيين (فصل في الرد) هو ضد المول أن زاد المخرج على ما فيه من الفروض ولم توجد بحسبة رد الزائد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم دون النسبية وهي الزوج والزوجة (وأنواع المسائل الردية أربعة) لانهما أن لا يكون في المثلة من لا يرد عليه أو يكون وإما ما كان فمن يرد عليه إما صنف واحد أو أكثر (فقول) أن لم يكن في المثلة من لا يرد عليه فإن كان من يرد عليه سيفا واحدا فجعل المثلة

غير زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول الفضل ليت المال والجهم وراثتهم من ذوى الأرحام وقد أتيت أوارثهم أي عند قول المصنف وذو رحم مع لكن قدموا على سائرهم لقوة قرابتهم لتقدمهم في الإرث وقد دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد بن عذينة فقال يا رسول الله إن لي مالا ولا يرثني إلا ابني الحديث ولم يشكر عليه صلى الله عليه وسلم حصص الميراث على أبيه ولو لا أن الحكم كذلك لانكر عليه لأن الموضع موضع الحاجة إلى البيان (الأعلى الزوجين) وعلى عدم الرد عليهما عامة الصحابة رضي الله عنهم وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه يرد عليهما ليعمل النقص عليهما بالمول فيزاد لهما بالرد عليهما لأن النقص لا يرد وأوجب بأن ادخل النقص عليهما بالمول يوافق القليل الثاني لأنهما لأن أربهما بالنقص على خلاف القياس وأخذ الزيادة بخلاف ذلك الدليل فلا يمكن إثباته بالقياس وتخصيص أصحاب الفروض بنصيب محدد لا يمنع استحقاق الزيادة كالأب مع البنت بأخذ بكل من الفروض والتعصيب (فإن كان من يرد عليه جلسا واحدا فمسألة من رؤسهم كبتين أو اثنتين أو الألف من سهامهم فمن اثنين لو سدسان) كجدة وأخ لام (وثلاثة لو ثلث وسدس) كلم وأخ لام (وأربعة لو نصف وسدس) كبت وأخ (وخمسة لو ثلثان وسدس) كبتين وجدة (أو نصف وسدسان) كبت وفت ابن وأم (أو نصف وثلث) كاخت لأب وأختين لام (ولو مع الأول من لا يرد عليه أعط فرضه من أقله مخارجه ثم أقسم الباقي على من يرد عليه كزوج وثلث بنات وإن لم يستقم فإن وافق رؤسهم) أي أن كانت بين الباقي ورؤسهم موافقة (كزوج وثلث بنات فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه) ونصح من ثمانية (والأقارب كل رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات) ونصح من عشرين (ولو مع الثاني من لا يرد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه) أي مسأله للصورة على تقدير عدم من لا يرد عليه مع (كزوجة وأربع جدات وست أخوات لام) ونصح من ثمانية وأربعين (وإن لم يستقم فاضرب سهام من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست جدات ثم اضرب سهم من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من

من عدد رؤسهم كبتين فجعل من اثنين ولا حاجة إلى التصحيح في هذا النوع في شيء من صورته (وإن كان سنين أو أكثر) فجعل المثلة من سهامهم كجدة واخت لام فجعل من اثنين وقد يحتاج إلى التصحيح في هذا النوع بعد عمل الرد كجدتين وثلث أخوات لام فجعل المثلة ثلاثة فوقع الكسر على الطائفتين لكن أصل المثلة الذي يضرب فيه لأجل التصحيح في المثلة الردية هو العدد الذي ثبت بعد عمل الرد وهذا العدد في هذا النوع هو عدد سهام من يرد عليه وفي الأنواع الأتية هو أقل مخارج فرض من لا يرد عليه الألفي القسم الأخير فنوع الأخير وسيأتي بيانه وإن كان في المثلة من لا يرد عليه فاما أن يكون من يرد عليه صنف واحد أو أكثر (فإن كان الأول) يطلى فرض من لا يرد عليه من أقل مخارجه ويقسم الباقي على عدد روس من يرد عليه فينظر بين هذا الباقي وبين عدد روس من يرد عليه إلى ثلاثة أحوال لانهما أن يستقيم

أولاً فإن استقام فلا حاجة إلى الضرب كذا قالوا وأقول هذا إذا لم ينكسر فرض من لا يرد عليه أيضاً كزوج وثلاث بنات وأما إذا انكسر كزوجين وسبع بنات فيحتاج إلى التصحيح وأن لم يستقم الباقي على عدد روس من يرد عليه فإن كان بينهما موافقة يضرب وفق عدد روسهم في أقل خارج فرض من لا يرد عليه فالبلغ نصح منه المسئلة كزوج وست بنات والموافقة هنا لا تكون إلا بالداخل للردودة إلى الموافقة يكون الروس أكثر من السهام كما عرفت أقول هذا الذي ذكره من ضرب وفق عدد الرؤس إذا لم ينكسر فرض من لا يرد عليه عليه كما في المثال للذكور وأما إذا انكسر فرضه عليه يكون الكسر على طائفتين وقد عرفت في باب التصحيح كيفية التصحيح فيها إذا كان الكسر على أكثر من طائفة واحدة كتلات زوجات وأربع عشرة بنتاً وإن كان بين الباقي وبين عدد رؤسهم مبينة فيضرب جميع عدد روسهم في أقل الخارج فالبلغ نصح منه المسئلة كزوج وخمس بنات كذا قالوا وأقول هذا أيضاً إذا لم ينكسر فرض من لا يرد عليه عليه

لا يرد عليه (وتصح من ألف وأربعمائة وأربعين ي بضرب ستة وثلاثين في أربعين كما في هذه الصورة ٥ ٧ ٣٦

لكل واحد	٨	٥	٤٠	١٤٤٠
أربع زوجات	١	٥	١٨٠	٤٥
سبع بنات	٤	٢٨	١٠٠٨	١١٢
ست جدات	١	٧	٢٥٢	٤٢

(وإن انكسر فصحيح كما في سورناه آخراً) (وإن مات البعض قبل القسمة فصحيح مسئلة الميت الأول وأعطى سهام كل وارث ثم صحح مسئلة الميت الثاني وانظرين ما في يده من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال فإن استقام ما في يده من التصحيح الأول على التصحيح الثاني فلا ضرب ومصححاً من تصحيح الميت الأول وإن لم يستقم فإن كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول وإن كان بينهما مبينة فاضرب كل التصحيح الثاني في التصحيح الأول فالبلغ يخرج للمستثنين واضرب سهام ورثة الميت الأول في التصحيح الثاني أو في وقته وسهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني أو وقته) كما في هذه الصورة

لام كذا قالوا وأقول هذا إذا لم ينكسر أيضاً فرض من لا يرد عليه وأما إذا انكسر فيحتاج إلى الضرب والتصحيح لأجل هذا الانكسار كزوجين وجمدة وأختين لام وأما إذا كانت مسئلة من يرد عليه ذات كسر فيحتاج إلى الضرب لأجل تقسيم مسئلتهم عليهم كزوجة وأربع جدات وست أخوات لام كذا قالوا وأقول إن لم ينكسر فرض من لا يرد عليه حيث لا مظهر كالمثال المذكور وأما إذا انكسر أيضاً بزوج كسره بكسر مسئلة من يرد عليه ويصح المجموع تصحيحاً واحداً كزوجين وخمس جدات وست أخوات لام فوق الكسر في هذا المثال على ثلث طوائف وإن كان الثاني أعنى إذا لم يستقم الباقي على مسئلة من يرد عليه فلا يكون حيث يبين الباقي وبين مسئلة من يرد عليه إلا المبينة بحسب الاستبراء فيضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالبلغ يطلى منه نصيب الفريقين فريق من يرد عليه وفريق من لا يرد عليه كزوجة وأربع بنات وسبع جدات وهذا الضرب عمل الرد لأعمل التصحيح والبلغ الحاصل منه هو أصل المسئلة الذي يضرب فيه لأجل التصحيح أن احتيج إليه (وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق) من هذا المبلغ فاضرب سهم من لا يرد عليه من أقل خارجة في مسئلة من يرد عليه فالحاصل نصيب من لا يرد عليه من المبلغ المذكور أو اضرب سهام كل فريق من يرد عليه من مسئلتهم فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل نصيب ذلك الفريق من ذلك المبلغ (ثم اعلم) أنه إن كان نصيب من لا يرد عليه ونصيب كل فريق من يرد عليه من المبلغ

المذكور مستغنيا عنهم كما في المثال المذكور فلا حاجة الى ضرب شيء آخر في هذا المبلغ لاجل التصحيح وأما اذا انكسر نصيب طائفة أو أكثر من المبلغ المذكور فيحتاج الى التصحيح ويجعل ذلك المبلغ بمزلة أصل المسئلة ويضرب فيه ما يجب ضربه على مقتضى قاعدة التصحيح لا على قياس ما أعطى من المبلغ الاول كشلاث زوجات وبنت وسبع جدات عمل الرد في هذه المسئلة من اثنين وثلاثين وانكسر نصيب الزوجات الثلاث من هذا المبلغ عليهم على طريق اللبابة فضربنا الثلاث في هذا المبلغ حصل ستة وتسعون ومنه نصيب المسئلة وكاربع (٣٥٩) زوجات وقسم بنات وست جدات

عمل الرد في هذه المسئلة من أربعين وانكسر نصيب الطوائف الثلاث كلها من هذا المبلغ على طريق اللبابة فالحذا هذه رؤس كل واحد كاملا فنظرنا النسبة بين الرؤس والروس فوجدنا الأربعة موافقة لستة بالتحذف فضربنا نصف الأربعة في الستة حصل اثنا عشر وبين هذا المبلغ وبين التسعة موافقة بالثلاث فضربنا تلك التسعة في اثني عشر حصل ستة وثلاثون فضربنا هذا الحاصل في الأربعين حصل ألف وأربعمائة وأربعون ومنه نصيب للمسئلة قبل الاستقراء دل على ان الاجتاج الواقع بين من يرد عليه انما يكون بين جليسين أو ثلاثة أجناس كما اذا ترك زوجة وبنت وبنت ابن وأما لأزيد سواء كان معه من لا يرد عليه أولا (فصل) انك اذا استقرت وجدت ان مسئلة من يرد عليه عند وجوده من لا يرد عليه لا تكون الأربعة ولصوية هذا الباب سلكتنا فيه طريق الاطناب

١	١	٢	٣	٤	٩
١٦	٤	١٦	٦	٣٢	٤
زوج	٤	ت			
بنت	٩		٩	ت	
أم	٣		جدة	١	٩
		زوجة	١	١	٨
		اب	٢	٢	١٦
		أم	١	١	٨
		ابن	٢	٢	٢٤
		ابن	٢	٢	٢٤
		بنت	١	٣	١٢
		زوج	٢	١٨	
		أخ	١	٩	
		أخ	١	٩	

ويعرف حظ كل فريق من التصحيح بضرب ما لكل من أصل المسئلة فيما ضربته في أصل المسئلة وحظ كل فرد بنسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة الى غدد رؤسهم مفردا ثم يعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد وان أودت قسمة التركة بين الورثة والفرماء يعني ان كلا وحده لاسما لتقدم التريم على الوارث مدرفالو او بمعنى او مع (فاضرب سهام كل وارث) ودين كل غريم (من

(فصل في المناصفة) وهي ان يقتل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى وارثه فقول لومات بعض ذوي الانصاء قبل القسمة وصار نصيب ميراثا لورثته فلا يخلو اما ان يكون ورثة الميت الثاني من عداة ورثة الميت الاول أولا وعلى الاول لا يخلو من أن يقع تقيير في القسمة أولا يقع فان كان ورثة الميت الثاني من عداة من ورثة الميت الاول ولم يقع في القسمة تقيير فانه يقسم مجموع التركة بين من عداة قسمة واحدة لعدم الفائدة في التكرار كما اذا ترك بنين وبنتا من امرأة واحدة ثم ماتت البنت ولم يخلف سوى الاخوة لآب وأم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين على السوية قسمة واحدة أو مات أحد البتين في هذه الصورة ولم يخلف سوى تلك الاخوة والاخوة لآب وأم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين قسمة واحدة وأما اذا كان ورثة الميت الثاني من عداة من ورثة الميت الاول لكن وقع تقيير في القسمة كما اذا ترك ابنا من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت إحدى البنات وخلفت هؤلاء أعني الاخ لآب والاخاتين

لاب وأما وتصح هذه للناسخة من خمسة عشر أو كان جميع وريثة لليت الثاني أو بعضها غير وريثة الميت الأول كما إذا خلفت زوجا وبنتا من غير ذلك الزوج وأما إذا مات الزوج قبل القسمة وخلف امرأة وأبوين ثم ماتت الميت قبله القسمة أيضا وخلفت ابنتا وبنتا وجدة هي أم المرأة التي ماتت أولا ثم ماتت هذه الجدة وخلفت زوجا وأخوين وتصح هذه للناسخة من مائة وعثمانية وعشرين فالأصل في كل من هذين الوجهين أن تصح مسئلة الميت الأول بالقواعد السابقة وتعطي سهام كل وارث من هذا التصحيح ثم تصح مسئلة الميت الثاني بتلك القواعد أيضا وتنتظر بين ما في يد الميت الثاني من التصحيح (٣٦٠) الأول وبين التصحيح الثاني الذي هو تصحيح مسئلة الميت إلى ثلاثة أحوال هي

التصحيح في كل التركة ثم أقسم المبلغ على (كل التصحيح) أو مجموع الديون
 هذا إذا تبين التركة التصحيح أو المجموع والا فاضرب سهام كل وارث أو دين
 كل حرهم في وفق التركة ثم أقسم المبلغ على وفق التصحيح أو المجموع أي بهذه الصورة

١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	

الأبن وان سفلا (والصنف الثاني) أصل للبيت وهم الاجداد الفاسدون وان علوا والجدات الفاسدات وان علون (والصنف الثالث) جزء أبوي البيت وهم أولاد الاخوات من أي (٣٦١) جهة كن وان سفلا ذكورا كانوا أو أنثا

وبنات الاخوة من أي جهة كانوا وان سفلا وبنات بلبيهم كذلك وبنات الاخوة لام وان سفلا (والصنف الرابع) جزء جده القريب جميعا أو فاسدا وجزء جدته القريبة ولا تكون هي الا محبة لانها لو كانت فاسدة لا تكون قريبة وهم عمات البيت من أي جهة كن واعمامه لأمه وأخواله مطلقا وخالاته كذلك وأولاد كل فريق وان سفلا ذكورا كانوا أو أنثا وبنات العم لا يوين أو لاب وان سفلا (والصنف الخامس)

جزء جده البعيد جميعا كان أو فاسدا أو جدته البعيدة وهم أعمام أب البيت لام وعماته من أي جهة كن وأخواله وخالاته كذلك وأعمام أم البيت من أي جهة كانوا وعماتهم وأخوالها وخالاتها كذلك وأولاد كل فريق وان سفلا ذكورا كانوا أو أنثا وبنات عم أب البيت لا يوين أو لاب وان سفلا (والصنف السادس) جزء جده الا بعد أو جده البعيد وهم أعمام أبوي كل واحد من أبوي البيت وعماتهم وأخوالهم وخالاتهم وأولادهم وبنات هم أيه لا يوين أو لاب وان سفلا (فصل) ان أبوي أبوي البيت أربعة أشخاص أب أب البيت وأم أبه وأب أمه وأم أمه ولكل واحد أعمام وعمات وأخوال وخالات الا أن أعمام أب أب البيت مقيد

أي بعد اعتبارهم وارتأنا ثم خروجه لا انه جمل كان لم يكن ابتداء فلو خلفت زوجة وأما وعماء فالمسئلة من ستة للام سهمان ثلث جميع المال ولعم واحد بالنصيب فبعد خروج الزوج يحسم على سهام الدم والام الباقي فلعم سهم وللأم سهمان ولو كان الزوج جمل كالمدم ابتداء لكان للام سهم ولعم سهمان فيصحبان رب المزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين هذا آخر ما يسر للفقير عبد الحكيم من نقل التوائد شرحا لكثرة الدقائق الحمد لله الذي بمزته وجلاله تم الصالحات وصلى الله على أفضل خلقه محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان ابتداء تبيينها أرائل ذي الحجة سنة ١٣١٧ واثمنا ومع الضبط بقدر اليسور أو اخر ربيع الاول سنة ١٣١٨ أسأل الله الفرد الصمد جل من كرم يعطى بالاسبب ان يحمله قسما وزاد إلى الآخرة وفيها ومنفعة لامة المؤمنين آمين يا حنان يا منان والصلاة والسلام على سيد الخلائق محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

سبح قول راحي عقور الساتر * مصححه ومترجم طبعه الشيخ محمود السطار محمدك اللهم بكافي على ما منحتنا من نيلين كشف الحقائق - وأوتدتنا بفتحك التقدير إلى التماس الدر من بحر كنز الدقائق - ولشكرك في البداية والنهاية - على النجاة والكفاية والوقاية - وصلى وسلم على المحيط بمراجع الدرابة، والقدرة العظمى لرد المحتار إلى الهداية - الذي بين خلاصة الدين غاية البيان - وكشف الاسرار بتدوير أبعاد ذوى اللرفان - وعلى آله وأصحابه صدور الشريعة لكل مجتهد وسائل - وعلى التابعين وأخص المجتهدين الذين قاموا بجمع البحرين لاستخراج فروع دور المسائل - وبعد فقد تم بحمد الله تعالى طبع كتاب كشف الحقائق - شرح كنز الدقائق - تأليف العلامة المحقق، والفتاوى المدقق، بية السلف - وعين أعيان الخلف، العالم العامل - والورع الزاهد الكامل - الشيخ عبد الحكيم الاغانى نزيل دمشق الشام - حفظه الله وأدام فضله الخاص والعام - فإنه قد جمع فيه بين الدرابة والرواية - وسلك فيه مسلك ابن الهمام في شرح الهداية - حيث شرحه بالكتاب والسنة - وبما ثبت بالقياس واجماع الامة - ولم يذهب فيه لمذهب خاطئ بل بهل جهد في تحقيق الحق كيلا يكل - فهو بالحقيقة مغم على شروح الكثر كلها - بل عن كتب المذهب دقها وجلها - ولا غرو فإن مؤلفه حفظه الله علامة هذا الزمان - الذي لم يختلف في علمه وصلاحه وزهده امتنان - فدورع أوقاته كلها لمباداة - والتأليف ونفع طالبي الاستفادة فه تأليف عديدة - بين فيها أراء السديدة - منها شرحه هذا على الكثر وشرح الآثار شرحا كبيرا يزيد على ثلاثين كراسا وحواش مهمة على الهداية وحواش

بصورتهم لام مثل أعمام أب البيت في الصنف الخامس وهكذا ما فوقه (فصل) أقربهم في الارث الصنف الاول ثم الثاني وعليه التقوى ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس إلى آخره فيكثرت في العصبية وأما افراد كل صنف ولم بالميراث أقربهم إلى البيت وان كان البعد مذكرا مدليا إلى البيت بالوارث أعني صاحب القرض أو العصبية

والاقرب أني مدلية بعين الوارث كتبت بمت فاتها أولى من ابن بنت ابن أو كان البعيد أقوى قرابة من الأقرب فالخلة لأولى من ابن العمة لأب وأمه هكذا الحكم في أفراد جميع الاستناف وإذا استتروا في الدرجة فن كان مدليا إلى الميت بوارث أولى بالميراث من

مذكرا أو كان من ليس كذلك أقوى قرابة من للميت بوارث وهذا الحكم في أفراد الصنف الأول والثاني والثالث فقط فبنت بنت الابن أقوى من ابن بنت البنت وأب أم الأم أولى من أب أب الأم وبنت ابن الأخ لأب أولى من ابن بنت الأخ لابون وإن استوت درجاتهم ولم يكن فيهم ولد وارث كتبت ابن بنت وابن بنت بنت أو كان كلهم ولد الولد كابن بنت وبنت بنت فبنت أمي يوسف يتنبر ابدان الفروع للتساوية في الدرجة أعني قسم المال عليهم باعتبار حال ذكورتهم وأنوثتهم سواء اتفقت الأصول في الذكورة والانوثة كما في المثال المذكور قبله فان كانت الفروع ذكورا فقط أو أنثا فقط تساوا في القسمة وإن كانوا مختلطين كما في المثالين المذكورين فلكل كرم مثل حظ الأنثيين ولا يتنبر صفات أصولهم ومعد يتنبر صفات ابدان الفروع إن اتفقت صفة الأصول في الذكورة أو الانوثة موافقا لأب يوسف ويتنبر صفات الأصول إن اختلفت صفاتهم ويمطى الفروع ميراث الأصول مخالفا للموافاء أن قسم المال على أول بطن اختلف فذكر مثل حظ الأنثيين ثم يمتلى ما أصاب كل أصل لفرعه وبقي تفصيل

على المختار وكذا على حاشية ابن ماجين عليه وحواش على الدرر وحواش على التحرير في الأصول وشرح على صحيح البخاري وحواش على مدارك التنزيل تفسير النسخ وتقييدات على المراجحة وشرحها للسيد وشرح على انشائيه في علم القراءات وشرح على الرائية في علم الرسم وله تأليف خمس بلم الرسم زاد في علم الرائية وحواش على شرح النخبة لابن حجر في المصطلح وحواش على الشافية وشرحها ورسالة في مخرج الضاد ورسالة في سمت القبة وغير ذلك وبإلمة فلا يقرأ كتابا الا ويكتب عليه الشرح أو الحواشي . ويترك عن مواضع الاستنار التقاب والفواشي . قد ترك الدنيا وملأها الشهية . ورضي بالكفاية من القوت ولللبس والسكن وأعرض عن البقية . لم يخل بما في يده . ولم ينتظر ما في غده . ولأجل اتمام الفائدة قد طبع طرره البية . ووشيت حواشيه السنية . بالكتاب المشهور في سائر الاقطار . اشتهار الشمس في راية النهار . وهو شرح الوقاية لصدر الشريعة علامة للفقول والمقول . والجامع بين الفروع والأصول . وحيث أنه لشدة مناسبت لهذا الشرح وندرته وعدم سبق طبعه الا في البلاد الهندية . استحسنت طبعه معه مع راية الموافقة في التراجم وعجالة المتن في الأرقام المدد . ولما كان شرح الوقاية خاليا من كتاب الفرائض كالمداية طبع بالهامش أيضا كتاب تسهيل الفرائض لعماد المرعشي المدعو بساجي زاده وهو كتاب جليل في باب حوائسائل هذا الفن مع وضوح العبارة فتدرك كتابا جمع من الفقه الصماني بين الكثرة والوقاية . وهما من لشون الاربع التي عليها الاعتماد في ظاهرها الرواية . ويقدم ما فيها . من المعارضة على ما سواها وقد احتوى على جزئين كبيرين ضخمين وقد قبض الله جماعة من تلامذة المؤلف للذكور . لطبعه ونشره والانتفاع به مدى الدهور . جزاهم الله خير الجزاء . وجعلهم من حزب الاحياء . وكنا كل من أمان على طبعه بما استطاع . وقد جعلت في قليل لايم به للعموم الانتفاع . وقد جرى اكمال طبعه من أول ملزمة ٢٦ من الجزء الاول إلى آخر الجزء الثاني في مطبعة الموسسات التي بشارع باب الخلق بمصر المحروسة في شهر رجب الحرام سنة ١٣٢٢ من هجرة سيد الامام صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم

مسائل ذوي الارحام في الطولات (فصل) في الحرق والهدى والعرق والقتل اذا مات جماعة بينهم قرابة ولم يدربهم مات أولا كما اذا غرقوا في السفينة معا أو وقوا في النار دفعة أو سقط عليهم جدار أو سقطت أو قتلوا في معركة ولم يعلم للتقدم والتأخر في موتهم على اثنين وإن علم بلامتين أن موت بعضهم سابق على بعض جعلوا كأنهم ماتوا معا قال كل واحد لورثته الاحياء ولا يرث بعض هؤلاء الاموات من بعض هذا المختار هندا ولكن هذا آخر ما قصد تاجمه وترتيبه والحمد لله على التمام وعلى رسوله وعلى آله الصلاة والسلام اللهم اجعل لنا سقرا من النار وتوقا من الأبرار

(فهرست الجزء الاول من كتاب كشف الحقائق شرح كنز الدقائق وما في هامشه وهو شرح الوقاية
لصدر الشريعة لتواقيها)

صفحة	صفحة
٩٧ باب الصلاة في الكعبة	٢ خطبة الشارح
٩٧ (كتاب الزكاة)	٣ خطبة المصنف
٩٩ باب صدقة السوائم	٥ (كتاب الطهارة)
١٠١ (مطلب عدم صحة الحديث عند المحدثين لايستلزم عدم الصحة في نفس الأمر)	٢٠ باب التيمم
١٠٤ باب زكاة المال	٢٣ باب المسح على الخفين
١٠٦ باب العاشر	٢٦ باب الحيض
١٠٨ باب الركاز	٣١ باب الأنجاس
١٠٩ باب العشر	٣٤ (كتاب الصلاة)
١١٠ باب المصرف	٣٧ باب الاذان
١١٢ باب صدقة الفطر	٣٩ باب شروط الصلاة
١١٥ (كتاب الصوم)	٤٢ باب رغة الصلاة
١١٨ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	٤٥ فصل اذا أراد الدخول في الصلاة كبر
١٢٠ فصل لمن خاف زيادة المرض الفطر	٥٣ باب الامامة
١٢٣ فصل من نذر صوم يوم التحريم الخ	٥٦ باب الحديث في الصلاة
١٢٤ باب الاعتكاف	٥٨ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
١٢٦ (كتاب الحج)	٦٣ باب الوتر والتوافل
١٢٨ باب الاحرام	٦٨ باب ادراك القرينة
١٣٧ فصل من لم يدخل مكة ووقف برفة الخ	٧١ باب قضاء الفوائت
١٣٩ باب القران	٧٣ باب سجود السهو
١٤١ باب التمتع	٧٤ باب صلاة المريض
١٤٣ باب الجنائز	٧٦ باب سجود التلاوة
١٤٤ (مطلب في تداعيل كفارة الاقطار)	٧٨ باب المسافر
١٤٥ فصل ولا شيء ان نظر الى فرج امرأة بشهوة الخ	٨١ باب الجمعة
١٤٧ فصل ان قتل محرم سيده	٨٢ باب السيدين
١٥٣ باب مجاوزة الميقات بلا احرام	٨٥ باب الكسوف
١٥٤ باب اضافة الاحرام الى الاحرام	٨٧ باب الاستسقاء
١٥٥ باب الاحصار	٨٧ باب الخوف
١٥٧ باب الفوات	٨٨ باب الجنائز
١٥٨ باب القرص عن الفير	٩٠ فصل السلطان أحق بصلاته
	٩٥ باب الشهيد

صفحة	صفحة
١٥٩ باب الهدى	٢٧٢ باب اليمين في البيع والشراء والتزويج الخ
١٦١ (كتاب النكاح)	٢٧٥ « اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
١٦٣ فصل في المهرمت	٢٧٧ (كتاب الحدود)
١٦٤ (مطلب حواز الجمع بين الحقيقة والحجاز وكذا	٢٨١ باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب
عموم المشترك في مقام النفي)	٢٨٤ « الشهادة على الرنا والرجوع عنها
١٦٨ باب الاولياء والاكفاء	٢٨٧ « حد الشرب
١٧٠ فصل من تكلمت غير كفؤ فرق الولي	٢٨٩ « حد القذف
١٧٢ فصل لابن العم ان يزوج بنت عمه من نفسه	٢٩٣ فصل في التعزير
١٧٢ باب المهر	٢٩٥ (كتاب السرقة)
١٨٢ باب نكاح الكافر	٢٩٨ فصل في الحرز
١٨٤ (كتاب الرضاع) ١٨٧ (كتاب الطلاق)	٣٠٠ فصل في كيفية القطع
١٩٠ باب طلاق الصريح	٣٠٤ باب قطع الطريق
١٩١ فصل أنت طالق غدا أو في غد تطلق عند الصبح الخ	٣٠٥ (كتاب السير)
١٩٥ فصل الطلاق قبل الدخول	٣٠٩ باب القائم وقسمتها
١٩٥ باب الكتابات	٣١١ فصل للراجل سهم وللفارس سهمان
٢٠٢ باب التعليق	٣١٢ (مطلب هل يقدم مارواه البخاري على غيره وهل
٢٠٨ باب الرجعة	يجمع بين حديثين مع قوة أحدهما أم لا
٢١٤ باب الخلع	٣١٥ باب استيلاء الكفار
٢٢٣ باب اللعان	٣١٧ « المستأمن
٢٢٧ باب العدة	٣١٨ فصل لا يمكن مستأمن فينا سنة
٢٢٩ فصل تحمد معتدة البت والموت بترك الزينة	٣١٩ باب الشر والحراج والحزبة
٢٣١ باب ثبوت النسب	٣٢١ فصل الحزبة لو وضعت بتراض لا يمدل عنها
٢٣٦ باب التفقة	٣٢٤ باب المرتدين
٢٤٣ باب الصبد يعتق بعهده	٣٢٨ « البقاء
٢٤٨ باب الحلف بالعتق	٣٢٩ (كتاب القبط)
٢٤٩ باب العتق على جمل	٣٣٠ (كتاب اللقطة)
٢٥١ باب التدبير	٣٣٣ (كتاب الآبق)
٢٥٣ باب الاستيلاء	٣٣٤ (كتاب المفقود)
٢٥٩ (كتاب الايمان)	٣٣٥ (كتاب الشرك)
٢٥٩ باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج الخ	٣٣٩ فصل ولا تصح شركة في احتطاب
٢٦٢ « اليمين في الاكل والشرب واللبس والكلام الخ	٣٣٩ (كتاب الوقف)
٢٦٩ « اليمين في الطلاق والعتاق	٣٤٣ فصل من على مسجنا لم يزل ملكه عنه الخ

(فهرست الجزء الثانى من كتاب كشف الحقائق وما في هامشه وهو شرح الوقاية لتواقفها)

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢٠	كتاب البيوع	٩٣	باب الوكالة بالبيع والشراء
٥	فصل يدخل البناء والمفاتيح في بيع الدار الخ	٩٨	فصل الوكيل بالبيع الخ
٧	باب خيار الشرط	١٠٠	باب الوكالة بالخصومة والقبض
١٠	• خيار الرقبة	١٠٣	باب عزل الوكيل
١٢	• خيار الميب	١٠٤	كتاب الدعوى
١٧	• البيع الفاسد	١٠٩	باب التحالف
٢٣	فصل قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد الخ	١١٢	فصل قال المدعى عليه هذا الشيء أودعني فلان
٢٦	باب الاقالة	١١٣	باب دعوى الرجلين
٢٧	• التولية	١١٧	باب دعوى النسب
٢٨	فصل صح بيع العقار قبل قبضه	١٢٠	كتاب الاقرار
٣١	باب الربا	١٢٣	باب الاستثناء وما في معناه
٣٤	• الحقوق والاستحقاق	١٢٥	باب اقرار المريض
٣٥	مطلب في بيع الفضولى	١٢٨	كتاب الصالح
٣٧	باب السلم	١٢٩	فصل الصالح جائز من دعوى المال والمنفعة
٤٢	المترقات	١٣١	باب الصالح في الدين
٤٦	كتاب الصرف	١٣٢	فصل دين يتنهما صالح أحدهما عن نصيبه الخ
٤٩	كتاب الكفالة	١٣٤	كتاب المضاربة
٥٥	فصل أعطى المطلوب الكفيل قبل ان يعطى الخ	١٣٦	باب المضارب يضارب
٥٧	باب كفالة الرجلين	١٣٨	فصل ولا تصد المضاربة بدفع المال الى المالك
٦٠	كتاب الحوالة	١٤٠	كتاب الوديعه
٦٢	كتاب القضاء	١٤٣	كتاب العارية
٦٥	فصل واذا ثبت الحق	١٤٥	كتاب الهبة
٦٦	باب كتاب القاضى الى القاضى	١٤٨	باب الرجوع في الهبة
٦٩	باب التحكيم	١٥٠	فصل ومن وهب أمة الاحبا
٧٠	مسائل شتى	١٥١	كتاب الاجارة
٧٥	كتاب الشهادة	١٥٣	باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها
٧٨	باب من قبل شهادته ومن لا قبل	١٥٦	باب الاجارة العاسدة
٨٣	• الاختلاف في الشهادة	١٦١	باب ضمان الاحير
٨٦	• الشهادة على الشهادة	١٦٥	باب فسخ الاجارة
٨٨	كتاب الرجوع عن الشهادة	١٦٨	كتاب المكاتب
٩٠	كتاب الوكالة	١٦٩	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله

صفحة	صفحة
٢٦١ مطلب اذا أدى دين غيره بغير أمره لا يجوز على قبوله	١٧٢ فصل ولدت مكاتبه من سيدها الخ
٢٦٣ فصل ومن صبرا قيمته عشرة بعشرة الخ	١٧٤ باب كتابة العبد المشترك
٢٦٥ كتاب الجنائز	١٧٥ باب موت المكاتب ومجزء وموت المولى
٢٦٦ باب ما يوجب القود وما لا يوجه	١٧٨ كتاب الولاء
٢٧٠ باب القصاص فيما دون النفس	١٨٠ فصل أسلم رجل على يد رجل ووالاه الخ
٢٧١ فصل وان صولح على مال وجب حالا	١٨١ كتاب الأكرام
٢٧٤ فصل ومن قطع يد رجل ثم قتله	١٨٤ كتاب الحجر
٢٧٧ باب الشهادة في القتل	١٨٧ فصل بلوغ القلام بالاحتلام أو الاحبال الخ
٢٧٩ باب في اعتبار حالة القتل	١٨٧ كتاب المأذون ١٩٢ كتاب النصب
٢٨٠ كتاب الديات	١٩٦ فصل غيب المنسوب ١٩٩ كتاب الشفعة
٢٨٢ فصل النفس والمال والاقاب الخ	٢٠٠ باب طلب الشفعة
٢٨٣ فصل الشجاع	٢٠٤ باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
٢٨٧ فصل في الجنين	٢٠٦ ما يبطل بالشفعة
٢٨٩ باب ما يحدنه الرجل في الطريق	٢٠٨ كتاب القسمة
٢٩١ فصل في الحائط المائل	٢١٥ كتاب المزارعة
٢٩٣ باب جنازة البهيمة والجناية عليها وغير ذلك	٢١٥ مطلب النصوص الواردة في المجتهدات صور النصوص
٢٩٦ باب جنازة الرقيق والجناية عليه	٢١٨ كتاب المساقاة ٢١٩ كتاب الذبايح
٢٩٩ فصل قتل عبد خطاء الخ	٢٢٣ فصل فيما يحمل وما لا يحمل
٣٠٣ باب نصب العبد والمدير والصبي والجناية في ذلك	٢٢٥ كتاب الاضحية
٣٠٥ باب القسامة ٣٠٨ كتاب الماقل	٢٢٩ كتاب الكراهية فصل في الأكل والشرب
٣١٠ كتاب الوصايا	٢٣٠ فصل في الثبس
٣١٣ باب الوصية بثلاث المال	٢٣٢ فصل في النظر واللمس
٣١٩ باب التتق في المرض	٢٣٥ فصل في الاستبراء وغيره
٣٢١ باب الوصية للأقارب وغيرهم	٢٣٦ فصل في البيع
٣٢٣ باب الوصية بالخدمة والسكنى والفترة	٢٤١ كتاب احياء الموات
٣٢٤ باب وصية الذمي	٢٤٣ مسائل الشرب ٢٤٥ كتاب الاشارة
٣٢٥ باب الوصي	٢٤٨ كتاب الصيد
٣٢٨ فصل الشهادة كتاب الحنفي	٢٥٢ كتاب الرهن
٣٤٠ مسائل شق	٢٥٤ باب ما يجوز ارتكابه والارتكاه به وما لا يجوز
٣٤١ ابتداء كتاب تسهيل الفرائض بالمأمن	٢٥٨ الرهن يوضع على يد عدل
٣٤٩ كتاب الفرائض	٢٦٠ باب التصرف في الرهن

بيان الخطأ والصواب الواقفين في الجزء الاول من كشف الحقائق

صواب	خطأ	صفح	سطر	صواب	خطأ	صفح	سطر
طهور لا	طهور لم	١٥	٦	طهور لا	طهور لم	١٥	٦
الهداية	الهداء	١٦	١٦	الهداية	الهداء	١٦	١٦
في رواية	وفي رواية	١٦	٢٣	في رواية	وفي رواية	١٦	٢٣
ابن جرانة	بن أبيجر	١٩	١١	ابن جرانة	بن أبيجر	١٩	١١
قديم	الا ان يقدم	١٩	١٦	قديم	الا ان يقدم	١٩	١٦
فليسحاحا	فليسحهما	٣١	٢٦	فليسحاحا	فليسحهما	٣١	٢٦
لان قوله	لنا قوله	٣٢	١١	لان قوله	لنا قوله	٣٢	١١
زكاة	ذكاة	٣٢	١١	زكاة	ذكاة	٣٢	١١
كانت	وكانت	٣٢	١٥	كانت	وكانت	٣٢	١٥
التصين	التصين على اختلاف	٣٣	٩	التصين	التصين على اختلاف	٣٣	٩
فكذا وصفه	وعلى عدم وجوب وصفه	٣٤	٣	فكذا وصفه	وعلى عدم وجوب وصفه	٣٤	٣
لا يتقضى	وهو الايتار	٣٤	١٩	لا يتقضى	وهو الايتار	٣٤	١٩
عليه السلام وصلى	لا يتقضى	٣٤	٢٣	عليه السلام وصلى	لا يتقضى	٣٤	٢٣
معارضته	عليه	٣٤	٢٥	معارضته	عليه	٣٤	٢٥
فليوتر آخر الليل	فليوتر أوله ومن طمع	٣٦	٤	فليوتر آخر الليل	فليوتر أوله ومن طمع	٣٦	٤
ان يقوم آخر الليل	فليوتر آخره	٣٧	٢	ان يقوم آخر الليل	فليوتر آخره	٣٧	٢
او الجمع	والجمع	٣٧	٢٤	او الجمع	والجمع	٣٧	٢٤
على	وهو على ما في الكفاية	٤٢	١٤	على	وهو على ما في الكفاية	٤٢	١٤
التكليف	التكلف	٤٥	١٠	التكليف	التكلف	٤٥	١٠
أبو	أبي	٤٥	٢٩	أبو	أبي	٤٥	٢٩
عقش	غفش	٤٧	٣٠	عقش	غفش	٤٧	٣٠
طول	طوال	٥٢	٦	طول	طوال	٥٢	٦
الحديث	لحديث	٥٣	١٨	الحديث	لحديث	٥٣	١٨
فتخرج	فتخرج	٥٦	٨	فتخرج	فتخرج	٥٦	٨
واستخاف	او استخاف	٥٦	١٩	واستخاف	او استخاف	٥٦	١٩
ومفرغه	ومفرعه	٥٨	٢٣	ومفرغه	ومفرعه	٥٨	٢٣
أى	ى	٥٩	٨	أى	ى	٥٩	٨
المقرى	المقبرى	٦١	٢٩	المقرى	المقبرى	٦١	٢٩
قوله	قوله قوله	٦٤	٣	قوله	قوله قوله	٦٤	٣
صحيفة سطر	خطأ	٦٤	٢٨	صحيفة سطر	خطأ	٦٤	٢٨
ركعات له	ركعات	٦٩	٨	ركعات له	ركعات	٦٩	٨
سنة	سنة	٧١	٩	سنة	سنة	٧١	٩
حديث آخر	حديث	٧١	١٦	حديث آخر	حديث	٧١	١٦
عنه	عنه	٧٢	٧	عنه	عنه	٧٢	٧
آى اه	لان	٧٢	٢٨	آى اه	لان	٧٢	٢٨
لان مادون الركعة محل	الرفض وسجد السهول تأخير الفرض فان سجد بطل	٧٣	١٢	لان مادون الركعة محل	الرفض وسجد السهول تأخير الفرض فان سجد بطل	٧٣	١٢
البقيرا ماخ	البقيراء	٧٤	٢٢	البقيرا ماخ	البقيراء	٧٤	٢٢
فقاعدا فان لم	فقاعدا	٧٥	١	فقاعدا فان لم	فقاعدا	٧٥	١
فهم منك	فهمك	٧٥	٨	فهم منك	فهمك	٧٥	٨
على الرأس	على الراى	٧٦	١٢	على الرأس	على الراى	٧٦	١٢
صريح	صحيح	٧٦	١٤	صريح	صحيح	٧٦	١٤
وما	من وما	٧٨	١	وما	من وما	٧٨	١
فهم	الآية فهم	٨١	٢٦	فهم	الآية فهم	٨١	٢٦
وقالا	وقال	٨١	٢٩	وقالا	وقال	٨١	٢٩
اذلا	اذلا	٨٢	٣	اذلا	اذلا	٨٢	٣
الثلاثة	الثلاث	٨٢	٥	الثلاثة	الثلاث	٨٢	٥
وقالا	وقال	٨٢	٣١	وقالا	وقال	٨٢	٣١
وقالا	وقال	٨٣	٢	وقالا	وقال	٨٣	٢
قوله قوله	قوله	٨٣	٣٢	قوله قوله	قوله	٨٣	٣٢
ورد الى الخ	ورد الى الخ	٨٦	٢٥	ورد الى الخ	ورد الى الخ	٨٦	٢٥
بآية	بآية	٨٧	١٢	بآية	بآية	٨٧	١٢
بضوت	بضوب	٨٧	١٤	بضوت	بضوب	٨٧	١٤
يتأثر بالقلب	يتأثر بالقلب	٨٧	٢٥	يتأثر بالقلب	يتأثر بالقلب	٨٧	٢٥
رواه أبو داود وفيه	رواه أبو داود وفيه	٩٠	٥	رواه أبو داود وفيه	رواه أبو داود وفيه	٩٠	٥
حديث	حدث	٩٠	٢١	حديث	حدث	٩٠	٢١
الا كفان	الا كفان	٩٢	٧	الا كفان	الا كفان	٩٢	٧
الشفاعة لا يمانه	الشفاعة لا يمانه	٩٢	١٩	الشفاعة لا يمانه	الشفاعة لا يمانه	٩٢	١٩
ابن	ابن	٩٥	١٤	ابن	ابن	٩٥	١٤
فيكفن	فيكفن	٩٥	٥	فيكفن	فيكفن	٩٥	٥
وقال الشافعي يدع السيف والشافعي	رحم الله بخالفنا في الصلاة ويقول السيف	٩٥	٥	وقال الشافعي يدع السيف والشافعي	رحم الله بخالفنا في الصلاة ويقول السيف	٩٥	٥

صحيفة	سطر	خطا	صواب	صحيفة	سطر	خطا	صواب
٩٥	٢٦	وهو الى الحسن	هذه الجمل كلها مكررة	٩٥	٢٨	موجودا	موجود
٩٦	١	انا شهداء	صلى الله عليه وسلم انا شهداء	٩٦	١٠	واقطع التلية باولها	(واقطع التلية باولها)
٩٧	١٥	للابتداء	للابتلاء	٩٧	١٧	اوقض	او قصر
٩٧	١٦	مع	معنى	٩٧	١٢	بادئا	بادئا (استثناء طائفي)
٩٧	١٩	على	عن	٩٧	١٤	لا يمكن	ولا يمكن
٩٨	٢٥	الحوائج	الزكاة في الحوائج	٩٨	٢٠	مثلية	مثليا
٩٨	٢٩	من	من ان	٩٨	٢٧	بالنصيب	بالنصب
١٠٠	٣	روى	له ماروى	١٠٣	٢٤	كالرقبة	كالرقبة
١٠٠	٣٣	شاة	شاة شاة	١٠٦	٢٧	واحدما	واحدما
١٠١	٨	عند	عن	١٠٧	٢	يتنا	يتنا
١٠١	٢١	من قول	عن	١٠٧	٢٩	قالا	قال
١٠٣	٤	كذا وكذا	كذا كذا	١٠٨	١	الغرض	الحج
١٠٣	١٠	استسرا	استسرا	١٦٠	٢٤	غنى	هو لا غنى
١٠٦	١	اما	اماما	١٦٤	٢٤	(او)	(و)
١١٥	٢٦	لتعينه	لتعينه	١٦٥	٤	ان اخرج	انما اخرج
١١٥	٣٠	والتحقيق	والتخفيف	١٦٨	٧	مها	مادام مها
١١٦	١١	ولانه	ولانه الخ	١٦٩	٢٠	عنى	عنى والتدارك يمكن بخيار البلوغ
١١٩	٢٥	كفاته	كفارة	١٧٠	١٤	لهذه	هذه
١١٩	٢٥	فلم يرو	فلم يرو	١٧٢	١٧	قاض	قاض كان زوحيا في دار الحرب
١٢١	٢٦	اعتبارا	له الاعتبار	١٧٥	٢١	المسمى	المسمى عنه
١٢١-٢٩	٢٩	روا الى ش	أخرجه ف عن الدار	١٧٧	١٦	تجب	تجب في الخامسة
١٢٥	٢٨	الحظ	الحظر	١٨٠	٢٦	يثبت الملك ثم	ثم
١٢٧	٢١	احرامها	احرامها	١٨٠	٢٧	من انه	من
١٢٩	١٢	مجادلة	وقيل مجادلة	١٨١	٢	لمولاها	لمولاها اعتبارا بموتها
١٣١	٢١	لما روى	لقوله عليه السلام في حجة	١٨١	٩	لبردة	لبردة
١٣٢	٢٠	بها	بها	١٨٥	٢	سببن	سببن
١٣٣	١٠	يوما	يوما	١٨٥	١٣	لما ذكرنا	لانها اما يانه أو رينته
				١٨٦	١٧	من	بمخلاف الرضاع
				١٨٦	٣٢	بصيرورتها	بصيرورتها
				١٨٦	٣٣	في نفسه	في نفسه فلا يكون سببا للضمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (أما بعد) فلما تم طبع كتاب كشف الحقائق شرح كنز الدقائق مع حواشيه تأليف خاتمة أهل التحقيق من ليس له مجارى في العلم والزهد والتقوى والتدقيق الاستاذ الشيخ عبد الحكيم الافغانى نزيل دمشق الشام عرض على جل جهاذة علماء مصر الازهريين الاعلام فاستحسنوه غاية الاستحسان وأجروا براعمهم للتسابق في هذا الميدان وأتموا عليه وعلى مؤلفه حفظه الله بما هو أهله وبالجلة فحصل كلامهم انه كتاب جليل مألوف مثله وكان البعض قد اجتمع بالمؤلف ووقف على حقيقته والبعض جزم بانه واحد دهره لما تواتر من سيرته فشهدوا تلك الشهادة بمد اليقين وهم رؤس علماء الملة والدين وحسين مآرأواطرره حليت بشرح الوقاية لصدر الشريعة ذلك الكتاب المفرد نادر الوجود عدوا ذلك من المناسبات البديعة فآبينا تلك الشهادة مع الامضات تحليدا لأثارهم ولحصول القبول والبركات واكتفينا بالبعض انموذجا لما عداه جزى الله من أجرى هذا الخير وأسداء

فكتب حضرة الاستاذ الكبير والفقير الحقى الشهير الشيخ عبد القادر الرافعى ماله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده (وبعد) فقد أطلعت على هذا الكتاب المسمى بكشف الحقائق شرح كنز الدقائق للعلامة الفاضل والجهيد الكامل الاستاذ الاجل الشيخ عبد الحكيم الافغانى نزيل دمشق الشام فوجدته فريدا في هذا الباب مستجما لتحقيقات أولى الالباب موافقا لخصوص المذهب المحررة مؤيدا بالنقول المتبررة فله در مؤلفه ما أغزر علمه وما أزر كي فهمه فجزاه الله أحسن الجزاء على مساهم ومنحها وإياه حسن الختام وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب — الفقير اليه كمالى عبد القادر الرافعى

(وكتب حضرات الاساتذة أئمة العلماء الاحناف الشيخ محمد بن حنيت والشيخ أحمد أبوخطوة والشيخ محماتى

مفتى الاوقاف)

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدا لمن وفق من أراد بهم خيرا للتفقه في الدين وجعلهم أئمة يهدون بأمره وهم مهتدون وشرح لهم على لسان رسوله كتابا مبينا وسنة واضحة للعالمين أولئك حزب الله وحزب الله هم المفلحون والصلاة والسلام على السند الاسمى واواسطة العظمى سيدنا محمد خير الخلائق طرا وامام المتقين دنيا وأخرى وعلى آله وأصحابه وسائر التابعين (وبعد) فانا قد أطلعنا على كتاب كشف الحقائق لكثير الدقائق لمؤلفه الاستاذ الاجل الشيخ عبد الحكيم الافغانى فوجدناه فريدا في بابه قد جمع كل ما تفرق في غيره من كل دقيقة رقيقة وكشف معنى المضلات فكان قولنا شارحا لكل حقيقة به تمتزج أجناس المسائل بفصولها وتبين فروعها على أصولها فاطهر ماني المكتز من الحفايا وما في زواياه من الحبايا فكان كاسمه كشف الحقائق عن كنز الدقائق ومطاب موردا ومصدرا وحده الله والناس ان شاء الله أولا وآخرا فنع الله به الطلاب وأحى مؤلفه الدهور والاحقاب وجعل عملنا وعمله خالصا لوجهه موافقا فيما يأمر به لا أمره وفيما ينهى عنه لنبيه انه الجواد الفتاح كتبه الفقير اليه كتبه الفقير اليه كتبه الفقير اليه محمد بن حنيت المطيعي أحمد أبوخطوة محمد بن حناتى المفتي

وكتب سعادة الحبيب النسيب والالسان الكامل الفاضل الاديب السيد احمد بيك الحسيني الشهور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليم الحكيم * المتم على عبده بالخلق العظيم * الذي فقه في دينه من ارتضاء قدوة
لمباهد الصالحين * ووقفه لمعرفة كنز أحكام المكلفين * ففاسوا بحر العلوم * وعرفوا حكم المتطوق
والمفهوم * فاستخرجوا درر التدقيق * وحلوا بها جيد البحث والتحقيق * وأقدوا حياتهم في التحرير
والتصنيف * وخدموا ملتهم بتأدية النقل الصحيح والتأليف * ومتى جاء فتح القدير المتان * أحسن العبد
سما في العمل والبيان * وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء (وبعد) فيقول الفقير اليه تعالى راجي
شفاعة جده النبي الامي * أحمد بن أحمد بن يوسف الحسيني غفر الله له ولوالديه * وأمنهم من
فرع يوم لا رب فيه * اني قد اطلعت على كتاب كشف الحقائق * على كنز الدقائق * فوجدته سفرا
قد طابق اسمه مساء * وحوى من دقائق العلوم في فقه السادة الحنفية متحرله ضمام الكتب
ركما سجدا يتقون حسن تعبير وبيان فواء * لا يستطيع كل اسان ان يأتي بمثله كيف لا ومؤامه
قدوة الاكابر الاعلام * واستاذ الفضائل وبحر المعارف وذخيرة العلوم علما وعملا اتق الصالح
والورع الكامل الراهد الذي سلك سبيل الاولين واتبع سنة امام المرسلين من يعترف بفضله علما
وعملا من جهة الدين والورع كل من عرفه علما وخبرا زاهد زماته الاستاذ الشيخ عبد الحكيم
الاثناني ولادة دمشق اقامة الحنفى مذهباً خفطه الله وأدام التمتع به والحق يقال اني اجتمعت
بذلك الاستاذ في دمشق الشام فوجدته رجلا مثالا للكمالات منبها لالم والفضائل اماما في الورع
والزهد لم تشغله أموال ولا أولاد عن التفريغ لعبادة الملك الديان ولا هجب فالفصل مواهب والله
يؤت الحكمة من يشاء وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه
أحمد الحسيني

وكتب حضرة الاستاذ الشيخ عبد الرحمن الحضري شيخ السادة العلماء بقر ديباط

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد في البداية والنهاية على ما شرحت من طريق الهداية وكشفت من حقائق وقائق
الحكم * ما به عقد الملة الحنفية قد انتظم * والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد كز دور
الفضائل * وعلى آله وأصحابه ذخيرة دقائق المقاصد والوسائل * (وبعد) فاني اطلعت على جمل
من كتاب كشف الحقائق * على متن كنز الدقائق * في فقه الامام أبي حنيفة النعمان * فوجدته
قد حقق فيه ودقق وبين الدليل والبرهان * مفيدا للطالين * كمينا لم حاجة الراغبين مقنيا عن
المطولات من كتب السادة الحنفية * مقتصرا فيه على المعتمد من الاقوال مع أدلتها الثقلية والعقلية *
كيف لا ومؤامه حفظه الله الاستاذ الفاضل والعلامة اللوذعي الكامل ذي التحقيقات المفيدة
والآراء الصائبة السديدة حميد السيرة * سلم السريرة * طالى الهمة ونافع الأمة الاستاذ الشيخ
عبد الحكيم الاثناني نزيل دمشق الشام أمد الله في حياته وأمانا والخلمين من فيض دعواته
وبركاته انه تعالى سميع قريب كريم مجيب -

كتبه الفقير الحقير

عبد الرحمن الحضري